

Yapı. (302) 25

SÖLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısım .	Yeni Cami
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	392
Tasnif No.	297.4

باب المستحاضة باب السجدة باب من الطهر في الثوب والوضوء باب تكبيرات العبدین باب تكبيرات أيام التشريق
باب الصيام والاعتكاف باب زكاة الطعام باب زكاة المال باب زكاة الأبل باب زكاة الرقيق باب
باب من الزكاة مما يجب على الرجل باب الزكاة في التجارة باب أن اليمين بغير الله شرط وجزاء معقوب باب الحنث في الإيما
باب اليمين ما يقع بالوقت وما لا يقع باب الحنث في اليمين باب الحنث في الغسل باب الحنث في اليمين ما يكون عن غير الخلف
باب الحلف في الجماع باب الحنث في الأذن باب الحنث في الشبهة باب ما يقع الطلاق في التزويج باب الحنث في اليمين
يكون فيها الوقان والوقت بعد الوقت باب الحنث في اليمين يقع بالأمرين وأمر واحد باب ما يقع في اليمين على واحد أو
باب الحنث في اليمين يقع ما في البطن باب ما يقع به العتق وما لا يقع باب الحنث في اليمين الذي يكون فيها الاستثناء باب الحنث
في اليمين يقع الطلاق على الأولى ثم على الأخرى باب الحنث في اليمين في الهدم والكثرة الحايطة باب الحنث الذي يستثنى فيه
صنف من الأصناف باب الحنث في تقاضي الدار باب الحنث في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت باب الحنث في
اليمين ما يقع طمرتين وعلى مرة باب اليمين في الأيلاء باب من الأيلاء في اليمين باب الحنث في الحلف باب الحنث في اليمين
باب الحنث بالفعل وبالوقت باب الحنث يقع بالملك والشراء باب الحنث في اليمين أول عهد ملكه باب الحنث في اليمين المستثنى
باب الحنث في اليمين يقع بالواحد وبالاثني وبالاول باب الحنث يقع بالواحد وبالاثني باب الحنث في اليمين الذي يقع من كلام يقع
باب الحنث في اليمين بالحيف باب الحنث في اليمين في اللبس والدخول باب الحنث في اليمين في المساواة والزيادة والنقصان
باب اليمين في الهبة والصدقة والبيع والعارية والنكاح والصلوة باب الحنث في المساكاة والصيام والفتور وروية الحلال
باب الحنث في الوقت باب الحنث في ملك العبد والمكاتب باب الحنث ما يقع على الأبد وعلى الساعة باب
باب الاستثناء من الأمان يقع على واحد وعلى الجماعة باب اليمين يقع على الواحد والجماعة باب الاستثناء في اليمين
باب اليمين في الرجل لا يخلص باب من الأيمان في العتق الذي يقع فيه الحمار مرة أو مرتين أو ثلاثا باب اليمين في الاستثناء الذي
يبدأ به قبل اليمين باب اليمين في الرجل يعتق أحد عبده إلى أحد باب من اليمين في الأيلاء باب اليمين في الرجل الذي
يكون تحت امرته باب الحنث في اليمين ما يكون فيه الاستثناء على جميع الكلام باللحان وما يكون على بعضه دون بعض
باب الشهادة في اليمين باب اليمين في طلاق السنة وغير السنة باب اليمين ما يقع على جميع ما خلفه وبعضه باب الحنث في اليمين

باب الحنث في اليمين الذي على الحيوة دون الموت وعلى الحيوة والموت باب ما يصدق فيه المرأة على الحيض وما لا يصدق فيه
باب الأيمان من الاستثناء على جميع ما استثنى أو بعض باب الأيمان من الطلاق باب من الأيمان التي تقع فيه الأيمان جميعا أو بعضها
باب الأيمان فيما يوجب الرجل على نفسه باب من الأيلاء في المقام باب الأيلاء في الفقه باللسان والجماع باب من الأيلاء
في الوقت الذي لا يدري أن يكون أولا باب الطلاق يقع فيه الحمار ويطلق فيه الحمار باب الرجل يحلف بالعقوبة فيما يشتر
مات قبل أن يبين وقد وطئ بعضهن باب الطلاق يقع بقوله أحرأمة أزواجها باب من الأيمان التي يوجب بها الرجل عليه
باب من الطلاق يمجيزه الزوج فيجوز أو لا يجوز باب ما يجعل الرجل فيه امرأته إلى غيره بالوقت وغير الوقت باب
باب من الأيمان يقع فيه النكاح وما لا يقع كتاب النكاح باب من المولى عتقه بالتزويج ما يجوز وما لا يجوز باب
باب نكاح العبد والمملوك باب خيانة العبد باب النكاح والمملوك باب نكاح المملوك والامنة والملازمة
بعد النفي باب النكاح فيما ينقص من الصداق وما يزيد باب النكاح في الفرقة في المجهوب والغيب باب نكاح ما
يقام عليه البينة من المرأة والزوج الذي يفرق بين المرأة وزوجها باب الوكالة وانتقاض الوكيل قبل الاجازة
باب النكاح بين الامنة والعبد والحيارها باب النكاح للبضع مهر النخل باب اجازة النكاح بزيادة الصداق وبصدقا
غير الصداق الا قول باب الفرقة في المرض كتاب الدعوى والبيئات باب الدعوى والبيئات باب
باب الدعوى والبيئات الذي يظن تكذيب المشهود له الشاهد باب الدعوى والبيئات والافرار باب
باب دعوى الرجلين الولدين الحاريتين باب الدعوى والبيئات بعضها اولي من بعض والغضب باب ما يكون الرجل حتما
من النسب والولاء وما لا يكون باب ما يكون الرجل حتما ويدفع عن نفسه المحصومة باب ما لا يكون الرجل فيه حتما
باب ما يكون حتما مما لو هلك في يد غيره باب ما يكون الرجل فيه حتما لانه اقرب الاصل كان له باب ما يكون حتما بالافرار
باب ما يقع الغايض بالبينة والافرار وما لا يقضيه في العبد والذابة باب الشهادة في الميراث باب الحنث في اليمين
ولا يقضيه بعضها كتاب الاقرار باب الاقرار بالشركة باب من الاقرار باب الاقرار في المرض
باب الاقرار باستيفاء المال باب الاقرار في المرض باستيفاء الدين باب الاقرار باستيفاء الدين واستيفاء المال
باب الاقرار بهسرة للوارث باب الاقرار بالمال يكون قصاصا وما لا يكون باب الاقرار بصدق وما لا يصدق
باب الاقرار بالبيع على فساد أو غير فساد باب الاقرار بالعيب باب الاقرار بالوارث بالعقوبة دون الايثان

باب الاقرار بدين الرجل ان بعض عبده ولد في جوفه وصحته ورضه باب الاقرار في البيع الذي يرد ولا يرد باب الرجل
يقض بالرق باب اقرار الميت بالشراء باب اقرار المرأة بالرق باب الاقرار في المرض للمرأة بالدين
باب الاقرار بالبيع من البائع والامر والمأمور باب الاقرار بخلفه النطق وهو جائز باب اقرار المكاتب لمولاه بالدين
والاجنبى **كتاب الشهادات** باب ما يجوز من الشهادات وما يبطل بالبراهة منها باب الشهادات التي يبطل
بعد قضاء الفسحة باب الدين والشهادة عليه باب الشهادة على الشهادة باب الشهادة في الجناية والعدو
والاختلاف باب الشهادة على النصراني بعد موته في الدين للسلم والنصراني باب الشهادة ما يجوز فيها
وما لا يجوز في الموارد وبها باب اختلاف الشهادات باب الشهادة في القتل باب شهادة دار الملا عن لايته
وله ام الولد باب الشهادة في الحدود باب الشهادة على الولد لوالده مقبولة باب الاشهاد في الحابط المايل
باب الشهادة في الوكالة والوصية باب الرجوع عن الشهادات في النكاح والطلاق **كتاب الرجوع عن الشهادة**
باب الرجوع عن الشهادات في الموارد باب الرجوع عن الشهادة على الشهادة باب الرجوع عن المال في الشهادات
باب الرجوع عن الشهادات وجناية العبد باب الشهادة والرجوع عنها باب الامر باليد في البيع والطلاق
والعناق باب الطلاق يقع بالموت ولا يقع به ويقع جميعا ولا يقع باب الطلاق قبل النكاح
باب الطلاق الذي يقع واحدة ويقع ثلثا باب الطلاق لا يكون من الزوج فيجوز الزوج فيقع او لا يقع
باب الطلاق والخيار باب طلاق المراتين اللتين ترثان واللتين ترثا حدها ولا ترث الاخرى باب الطلاق
يقع به على واحد وعلى اثنين بحثا وبغير حنث ومن يرث منهن ومن لا يرث باب العبد بصاد في الحرم
باب العبد ينجى عليه الرجلان في الحرم والاحرام باب المحرم باب ما ينفذ من قضاء القاضى وما لا ينفذ
باب ما ينبغي للشك ان يضعه على يد عدل وما لا ينبغي وما يجوز باب الغلام والجارية يقيم عليهما البينة
فيوضعان على يد عدل والنفقة في ذلك باب البنى من الرقيق واليهام وغير ذلك باب ما يكون الرجل
حصا وما لا يكون من الديون باب ما يكون الرجل فيه حصا وما لا يكون حصا من الكهالة والحالة باب
باب الرجل يقول لآخر ما بعت فلانا او ما افرضت فلانا او ما ذاب او ما قضى به على فلان وما لم يذم باب
باب الشفعة باب ما يكون فيه شفعة وما لا يكون من الميراث باب العتق والتدبير باب الوصايا

باب ما يرد

باب ما يوفى الرجل على نفسه في امره ولا يلزمه باب غضب الخ والصبي والعبد **كتاب البيوع** باب العيوب في البيوع
باب القبض للبيوع باب الزيادة في البيوع والاجارة باب الغضب الذي يلزم به القبض في البيع والهبة وما لا يلزمه
باب ما لا يقدر على رده بالعيب غير حنث باب المبيع والغضب في ضمان القيمة باب الاختلاف في المراجعة ورأس المال
باب الاستحقاق لا يرجع بالتمن ولا يرجع باب من نقض البيع باب الاستحقاق في البيع باب البيع في الكيل
باب الشهادة من البيوع في الاثنى على الواحد باب شراء الظرف بما فيه باب الغضب في ضمان القيمة
باب البيع فيه الشرط الذي هو قول المشتري وقول البائع باب اختلاف البيع والتمن فيه باب البيوع المتفرقين
في الشئ الواحد باب البيوع في العروض والديون باب البيوع في اختلاف البيع باب بيع احد البعدين اذا اشترى
انها باع باب العيوب في البيوع باب جنابة العبد في البيع باب من البيع بشئ من الكيل او بالدين مما يجب فيه
قبل القبض مثله باب اختلاف البينات في البيع باب الاجارة في البيع ما يكون اجارة وما لا يكون وما يجوز لاجارة
وما لا يجوز باب بيع اصل الذمة والاسلام وما يحرم بيعه بعد ما يجوز باب الرجل يكون بينهما جارية فيفتر كل واحد
منهما انها ام ولد لاحدهما باب من يامر الرجل ان يقض عنه دينه باب البيوع التي يرجع فيها بالعيب التي لا يرجع
باب بيع الشبهين اللذين يكونان كانهما شئ واحد باب الشراء الذي يدفع به بعض الثمن بزيادة بعض ما اشترى
باب البيع الذي يقع معا في بيعين فيجوزهما جميعا والهبة والعتق والنكاح باب البيع الفاسد والعسوق
باب الاختلاف في البيع في الجارية موت العبد قبل مضي الخيار وبعد باب الكيل يزيد وينقص باب البيع في الزيادة
بالولد وغيره باب اختلاف البائع والمشتري في ضمان المشتري قبل القبض وقبله باب اختلاف البائع والمشتري
وكل واحد منهما يدعى غير ما يدعى صاحبه باب الزيادة في المبيع من غير المشتري باب القصاص في المسلم مما اشترى
من الذي اسلم باب البيع في العيب وغيره ما يكون اقالة وفيما لا يكون باب البيع الفاسد الذي ينقض
باب البيوع التي تختلف فيها في الثمن البائع والمشتري في العروض والديون باب البيوع التي فيها الاختلاف فيما
يجب على المشتري البائع ويجب على المشتري البائع باب التسلم باب القبض في البيع بالعيب باب
باب المشتري والبيع والقبض بغير امر البائع باب اختلاف البائع والمشتري في الثمن باب البيوع بين الاثنين
بكون الثمن فيه بينهما فاذا هلك احدهما كان الآخر وما لا يكون باب من النقص في البيع والتعادل **كتاب الرهن**

باب من الرهن في الولد والحسنة ^{٢٣٥} باب من الرهن بين الشركاء الذين يرجع بعضهم على بعض ^{٢٣٦} باب الرهن الذي يبطل فلا يكون فيه حصصا ^{٢٣٦} باب الرهن الذي يضمن المرهون فيه قيمته او جميع الدين والافرار بالدين على العبد ^{٢٣٦}

باب من البيع والرهن وغيره بوكالة القضاء ^{٢٣٨} باب من الرهن ايضا والحسنة على الراهن ^{٢٣٨} باب الشركة بين الرجلين ^{٢٣٨}

باب شركة الرجلين يكون بينهما اجارة او دار ^{٢٤٥} باب الاستحقاق في الشراء وغير ذلك والضممان ^{٢٤٦} باب ان الحجر يعبد الاطلاق لا يجوز ^{٢٤٧} باب يرجع احد الشريكين على صاحبه بحقه ما قبض ^{٢٤٧} باب ما يكون الرجل حصصا عن صاحب الوصية والغريم والوزن وما لا يكون ^{٢٥٢} باب الوصايا بثلث ماله لمواليه ^{٢٥٢} باب الوصية لثلاثة فلان ^{٢٥٤} باب الوصية بالغلة والحسنة والتمرة والشيء ^{٢٥٥} باب الوصايا التي يرجع فيها ^{٢٥٥} باب الوصايا بالنفقة ^{٢٥٦} باب الوصايا يكون رجوعا ولا يكون ^{٢٥٦} باب الوصية بوصي بها الرجل وعليه دين ^{٢٥٦} باب الوصايا يقع لاول من سمى ^{٢٥٧} باب ما يصدق الوصي فيه اذا قال انفقته من مال اليتيم ^{٢٥٧} باب الرجل بوصي بان يحج عنه ^{٢٥٨} باب الوصايا اجارة الوارث وصية ابية في مرضه ^{٢٥٩} باب من الوصايا التي يجب للموصي له وما لا يجب ^{٢٥٩} باب بيع الوصيتين وامير القاضية ^{٢٥٩}

باب من الوصايا التي يكون بعضها رجوعا عن الشهادة بالوصية وبعضها لا ^{٢٦٠} باب ما يجوز لليتيم ان يفعله اذا اذن له الوصي في التجارة ^{٢٦٠} باب من الكفاية والوصية ^{٢٦١} باب المكاتب ^{٢٦١} كتاب الشفعة ^{٢٦٢} باب الشفعة ^{٢٦٢}

اذا سلم الشفع بعض حقه ^{٢٦٥} باب من الشفعة على ان يضمن فلان الثمن ^{٢٦٥} باب الشفعة التي يكون للمشتري فيها مال ليس للشفيع ^{٢٦٥}

باب الشفعة وقتها من الشفعة ^{٢٦٦} باب المحاباة في الشفعة للوارث والتولية والمرابحة والخط ^{٢٦٦} باب الشفعة ما يبطل وما لا يبطل ^{٢٦٧} باب ما يكون الرجل فيه حصصا في امر الشفعة ^{٢٦٧} باب بيع الشفع بعض داره ^{٢٦٧} باب الشفعة في الشراء من مال المضاربة ^{٢٦٨} باب اقرار الميت بالشراء في دار ولها شفيع من احد الورثة ^{٢٦٨} باب الشفعة في الصلح ^{٢٦٨}

باب ما يجوز البراءة في الدين وما لا يجوز ^{٢٦٩} باب الوكالة في البيع ما يضمن وما لا يضمن ^{٢٦٩} باب ما يكون الرجل حصصا في الوكالة ^{٢٧٠} باب الوكالة في الشراء ^{٢٧١} باب الوكالة والوصية في البيع وما يصدق الوكيل والوصي والقاضي في قبض الثمن وما لا يصدق ^{٢٧٢} باب ضمان الوكيل ^{٢٧٢} باب الرجل يشتري له عبدا بعتب ^{٢٧٣} باب ما يكون فيه الطلاق وما لا يكون ^{٢٧٤} باب الكفاية في الصرف ^{٢٧٤} باب البراءة والكفاية بالنفس والشهادة ^{٢٧٤} باب الصلح والعن ورقيه ^{٢٧٥} باب الصلح في الساحة التي لا يبدى البيع في ذلك ^{٢٧٥} باب من الاجارة ^{٢٧٧}

باب الاجارة والاختلاف بين الاثنين ^{٢٧٨} باب الاجارة والشراء الذي يتصدق صاحبا بالفضل ^{٢٧٨} باب المضاربة التي يربح بالمضارب من عنده في الثمن ^{٢٧٩} باب زكاة المضاربة ^{٢٧٩} باب مكاتب المضارب ^{٢٧٩}

باب التسليم في الرطب ^{٢٨٠} باب الدرام التي خلطها الصفر ^{٢٨١} باب من الضمان ^{٢٨١} باب من الصلح في الكفاية من الكيل والوزن على قلمه ^{٢٨١} باب المال الذي يكون قرضا والدين لا يكون ^{٢٨٢} باب ما يكون الرجل حصصا عن عبده وما لا يكون ^{٢٨٤} باب موجب جناية المملوك منه على غيره ومن غيره عليه ^{٢٩١} باب من الجنايات ^{٢٩٣} باب من الجنايات في قطع يد رجلين ^{٢٩٤} باب جناية المكاتب ^{٢٩٤} باب عتق احد العبدتين يكون الجناية من احدهما او منهما قبل العتق او بعده ^{٢٩٥} باب القنبل يوجد في المحلة او في المسجد او في دور قوم شئ ^{٢٩٥} باب السرقه ^{٢٩٦} باب من السير ^{٢٩٦}

باب من ودعة الصبي والعبد المحجور عليه وما لحقه اذا مات ^{٢٩٦} باب الودعة التي تقر صاحبها بقبض بعض وبقر بذلك المستوفع ثم يموت ^{٢٩٦} باب ما يجوز لليتيم ان يفعله اذا اذن له في التجارة وللولد الصغير ^{٢٩٦}

باب من القضاء الذي يكون دعوى الوارث اكنا بالشهود والذي لا يكون اكنا او مال الوارث والوصي ان يفعله ^{٢٩٩} وما ليس له ان يفعله ^{٢٩٩} باب اجارة النافع والمرهن والغاصب بغير علم العبد ^{٣٠٠} باب الهبة في المرض ^{٣٠٠}

باب من الغصب ^{٣٠١} باب من الغصب ^{٣٠١} باب من الاثمان ^{٣٠١}



٢٩٦

٢٩٦

مسلم بن عبد الله

Handwritten signature: *Dr. [illegible]*

امیر کافاران حد خود کارا عظمیٰ محمد و
احمد مکر و فلسوف کامران است اصبح الله
ما معلوم ما سر کیست عهده الامان

ليس هذا الكتاب "الجامع الكبير" للامام محمد ، رغم ما زعم صاحب الاجازة
في آخر الكتاب (ان النصف السفلي من الورقة مبدل يجب ان يكون عليه اسم المؤلف
وتاريخ الكتابة او ما مثله) . ويظهر من السطر ١٩ من الورقة ٢٧٧/ب ان
الكتاب نشره الجامع الكبير والشيخ محمد بن ابي القاسم غفر القضاة " . وكما ذكر
في السطر (٢٥) من الورقة ٢٨٠/الف . فتنبه

في ٦/ ص ١٧٩

محمد سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم
قال رضى الله عنه اعلموا وفقكم الله وايانا للنظر وعصمكم عن تقليد البشر
ان محمد بن الحسن رحمه الله فرغ مسائل الجامع عن فقه السريعة واللغة والنحو وتعارف
الناس ولا يتفهم مسائله الا لمن فقه في علم هذا الاساس وانى ساذركم ما كفيتم
ولمجدكم مستغنى بالله وثبتكم لاهله وما وفقى الا بالله عليه بركاته والله اعلم
بني محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان المعتبر في القضا النظر الى القاسم
وفي الاداء النظر الى حال الاداء لان القضا بقصى مثله فلا بد من معرفة القاسم
بوصفه لممكن القضا بمثله والاداء بحال الوقت القاسم للحال فوجب النظر الى الوقت
العام للمحال والقضا من الاداء منزله فضا الدين من الهبة فان فضا الدين لميله
فلا بد من معرفة الدين بوصفه لممكن القضا بمثله والهبة انشا ابتداء فوجب النظر
الى حال المحل والمحل الى المنصرف اذا عرفت هذا حسنا الى المسائل قال محمد بن الحسن
رحمه الله اذا افتتح الرجل الصلوة برجال ونساء فسبق الحرب رجلا وامراة فذهب
توضيان ورجعا وقد فرغ الامام من الصلوة فقاما بقصيان ما فاقهما من صلوة
الامام وقامت المرأة لجل الرجل فسدت صلوة الرجل ولو كانا مسبقين فقام
بقصيان ما سبقهما به الامام فحادثت المرأة الرجل لا نفسد صلوة الرجل وهذه
مسئلة الاصل ان محاذاه المرأة الرجل في صلوة ستر كان فيها نفسد صلوة الرجل
وهذه فرع تلك المسئلة اما اذا كانا بقصيان ما فاقهما من صلوة الامام وجب النظر
الى صلوة الامام لما ذكرنا ان المعتبر في القضا النظر الى القات والقات صلوة
ستر كان فيها لا سيما لما شرعا في صلوة الامام فقد ستر كافها بالتحريم وهى
صلوة محاذاه المرأة الرجل فيها نفسد صلوة الرجل فكذا لك القضا لان القضا مثل
القات واما اذا كانا مسبقين فيها فمما يوديان مما سبقهما به الامام في حكم
المنفردين والمجازاة في صلوة المنفردين لا نفسد صلوة الرجل والدليل على ان
في حكم المعتدي والمسبوق في حكم المنفرد ان القراء لا يجب على اللاحق ولو
لا يجب عليه سجودا سهوا ومسبوقا يجب عليه القراء ولو سها لوجب عليه سجودا سهوا
اعتد المسافر بالمقيم يجوز في الوقت ولا يجوز في غير الوقت اما اعتد به في وقت
انما جاز لما ذكرنا ان المعتبر في الاداء النظر الى وقت الاداء وفي وقت الاداء
ركعتان وعلى المقيم اربع ركعات وشرط الشطر ان لا يكون مقاما ولا يتبع المقيم
الا ترى ان الرجل اذا سافر بعبد لم نوى الاقامه فان العبد يصير مقاما بنيه اقامته
لانه تبع له فاذا اعتدك المسافر بالمقيم في الوقت بصرفه اربع ركعات لانه
تبع للمقيم في حق الاداء الصلوة واما اذا اعتدى في غير الوقت لا يجوز لما ذكرنا ان
من النظر الى القات والقات عنه ركعتان فلو زعمه فضا الركعتين فاذا اعتدى
لحوز لان الشاهد الاول في حق الامام ثقل في حقه فرض اعتد بالمقتصر المنفرد

مسئلة
في حكم المعتدي والمسبوق

2
لا يجوز فان قل لها جورتهم افتداه في الاخرين فان الشاهد الاخير فرض في حق الامام
قلت لان القراء في الاخرين في حق الامام ثقل وفي حقه فرض وقد ذكرنا ان
اعتد المقتصر بالمنفرد لا يجوز فان قل لم يقرأ في الاولين اقتصر عليه
القراء في الاخرين فهذا جورتهم افتداه به في الاخرين فلو لان القراء في الاخرين
قصا ما فات من القراء في الاولين فليجوز لمجالها فاذا التحقت لمجالها في الاخرين
عن القراء فلا يجوز افتداه به لهذا المعنى باد المسئلة
بني محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على معرفة المستحاضه ومن لمعنا هاهنا من جد
دام وحكم الحدث الدائم فقول صاحب الحدث الدائم الذي لا مضى عليه وف صلوة الا
والحدث الذي ابتلى بدوامه يوجد منه وحكم الحدث الدائم ان الطهارة اذا وقعت عنه
لا تنقص به مادام الوقت قائما وتنقص بغيره على معنى ان الوقت جعل ما نافع لحكم
الحدث فاذا خرج الوقت تنقص طهارته بالحديث السابق كالحف جعل ما نافع لحكم
الحديث في الرجل ما دامت مدة المسح قائمه فاذا مضت مدة المسح او شرع خفيه او احدهما
سقط طهارته بالحديث السابق كذلك هاهنا والاصل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه
انه قال المستحاضه تنو صا لوقت كل صلوة والمعنى فيه ان المرأة مكلفه باداء الصلوة في
الوقت واذا الصلوة في الوقت لا يتصور الا بالطهارة والطهارة لا يصح مع سيلان الدم
وهي محتاجة الى الاداء فالشرع اقام الوقت مقام الاداء وجعله ما نافع لحكم الحدث الدائم
مادام الوقت قائما وكان ينبغي ان ينقص الطهارة بعد الاداء لان الضرورة ارتفعت بعد
الاداء ولكن لما اقام الشرع الوقت مقام الاداء خفيها لها وتسيرا عليها سقط اعتبار
الاداء ودار الحكم مع الوقت وجودا وعدا ما حتى لو وجد الاداء لا ينقص الطهارة مادام
الوقت قائما ولو مضى الوقت سقط الطهارة وان لم توجد الاداء وعلى هذا قال ابو حنيفة
رحمته الله عليه ان الطهارة تنقص لخروج الوقت وقال ابو يوسف رحمته الله عليه تنقص
لخروج الوقت ودخوله ويظهر هذا مسئلة وهو ان المستحاضه اذا توضأت قبل الظهر
ثم دخل وقت الظهر جاز لها ان يودي الظهر ذلك الوضوء عندا في حقه ومحمد وقال
ابو يوسف لا يجوز واجتنب وقال بان طهارتها انما يصح لضرورة الحاجة الى الاداء والحاجة
والحاجة الى الاداء تحقق بعدا لوقت فلا يصح طهارتها قبل الوقت وقال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله ان الشرع لما اقام الوقت مقام الاداء في حقه صار الوقت منزله الاداء
ثم جاز تقديم الوضوء على الاداء فكذا لك يجوز تقديمه على الوقت فاذا عرفنا هذا جينا الى
المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله عليه المستحاضه اذا توضأت اول الوقت والدم
سائل ثم اجذبت ثم توضأت جاز لها ان تسح على الحف مادام الوقت قائما فاذا خرج
الوقت طهر حكم الحدث السابق فعلها ان شرع خفيه او غسل رجلها وقال زفر رحمه الله
عليه لها ان مسح كمال مدة المسح ان كانت مقومه فيوما وليله وان كانت مسافره ملته
الام وليها قال لان الشرع المحل المستحاضه بغير المستحاضه ثم غير المستحاضه

مسئلة

مسئلة

مسئلة

مسئلة

لمسح كمال مدة المسح فكل ذلك المستحاضه ونحن نقول الشرع الحق المستحاضه بعرضها
ما دام الوقت فاما فاذا خرج الوقت ظهر حكم الحدث السابق فسقط الطهارة ثم اذا
توضأت والدم منقطع وليست الخف والدم منقطع ثم احدثت لم توضأت جاز لها ان
لمسح كمال مدة المسح لا لها ليست الخف على طهارة كاملة فلا يظهر حكم الحدث لخروج
الوقت مستحاضه توضأت للظهور والدم سائل وصلت الطهر والدم سائل لم ينقطع
الدم ثم دخل وقت العصر عليها ان يوضأ للعصر لما ذكرنا ان حكم الحدث يظهر بخروج
الوقت ثم قبل اذا العصر لو سأل الدم لاجب عليها اعادة الوضوء لما ذكرنا ان الطهارة متى
وقعت عن الحدث السابق لا تقص به وقد وقعت عنه واذا دخل وقت المغرب عليها ان
يوضأ للمغرب ثم اذا تم الانقطاع الى وقت المغرب هذا على اربعة اوجه اما ان تكون
الانقطاع في خلال الوضوء او بعد الفراغ من الوضوء قبل الشروع في الصلوة او بعد الشروع
في الصلوة قبل الفراغ منها او بعد الشروع في الصلوة عليها ان يعيد الظهيرة لاهل الصلوة
طهارة ذوي الاعذار والعذر ان لا تقعد العصر من قبلها لو اعدت العصر
اعادت مراعاة للترتيب وليس عليها مراعاة الترتيب من قبلها اذ العصر على طين
الها اذ الظهر فيسقط الترتيب كما في النسيان فاما لو است الظهر فظلت الها اذ
الظهر يسقط عنها الترتيب حتى لا يجب اعادة العصر كذلكها هنا بل والى لان في
باب النسيان ما اذت الظهر اصلا وها هنا اذت الظهر ولكن بطهارة ذوي الاعذار
فلما سقط الترتيب هناك فما هنا اذ ان سقط وان كان الانقطاع بعد الفراغ من
الصلوة مجازت وليس عليها ان يعيد الظهر من قبلها اذت الطهر بطهارة ذوي الاعذار
والعذر قائم ونظيره المتيقن اذا وجد لما قبل الشروع في الصلوة او بعد الشروع فيها
اسقطت سجدة وبطلت صلوة ثم اذا وجد بعد الفراغ منها صحت صلوته ولذلك
العاري اذا وجد الثوب والامى اذا قلم القراء والمومى اذا قلده على الركوع والسجود
مستحاضه توضأت للعصر والدم سائل لم ينقطع الدم لم يمتد ركعتين لم يخرج الوقت
سقط الطهارة وفسد الصلوة من قبل ان الوقت كان ما عا ثبوت حكم الحدث فاذا خرج
الوقت ظهر حكم الحدث السابق ففسدت الطهارة والصلوة جميعا ثم اذا توضأت والدم
منقطع وصلت ركعتين لم يدخل وقت المغرب لها ان تضي على صلواتها من قبلها وصلت
على طهارة كاملة فلا يسقط الطهارة ولا يظهر حكم الحدث السابق لخروج الوقت ولو
توضأت والدم منقطع وصلت ركعتين لم يدخل وقت المغرب ثم سأل الدم لها ان يوضأ
على صلواتها لان الطهارة ما سقطت بظهور حكم الحدث السابق لكن حدث طارئ حكم
الحدث الطارئ جواز البناء وقال عيسى بن امان لا ينبغي لانه اذا دخل وقت المغرب قبلت
الطهارة والصلوة من قبل ان المستحاضه اسم لامرأة ببلد دمها ودمها وان كان
مبقطعا الا انه جعل كالدابة فاذا خرج الوقت ظهر حكم الحدث السابق فلا يجوز البناء
و نحن نقول الشرع لما جعل الوقت مانعا خفيا لا يغلب طارئا والصحف ان جعل

و بعد الفراغ منها ان لا ينقطع

على ان لا يكون

في الصلاة

الحدث الموجود كالمعدوم فاما ان جعل المعدوم كالموجود فانه يكون غلب طارئا ولو سأل في
في وقت العصر فاذا خرج الوقت فسدت صلوته لظهور حكم الحدث السابق مستحاضه
توضأت للظهور والدم سائل وصلت الظهر والدم سائل لم ينقطع الدم لم يدخل وقت العصر
لح عليها الوضوء لظهور حكم الحدث السابق لخروج الوقت وحاجتها الى اذا العصر
لم لو احدث بعد انقطاع الدم وتوضأت للحدث لم يدخل وقت العصر لم توضأت ثم سأل
الدم سقط الوضوء لا لها توضأت وهي غير محتاجة الى الوضوء فلا يصير الوقت مانعا
عيسى بن امان وقال الشرع جعل الوقت مانعا لظهور حكم الحدث في حق المستحاضه
وهي مستحاضه توضأت في الوقت فكون الوقت مانعا ونحن نقول لها توضأت للحدث
لا للحدث الدائم والوقت جعل مانعا لظهور حكم الحدث في حق الطهارة عن الحدث الدائم
لعذر الحاجة وهي كانت غير محتاجة فسقط طهارتها بسبب الدائم واما اذا دخل وقت
العصر لم احدث توضأت ثم سأل الدم سقط الطهارة ايضا لان الطهارة وقعت عن
الحدث

باب السجدة بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان المجلس
جامع لما تكرر فيه من الكلام لعذر الحاجة كالاجابة لا يكون يتجاضى به القبول
ثم المجلس صار جامعاً صامحاً او وحداً لا انتخاب في اول المجلس والقبول في اخره جعل مرتبطاً
به وتصير بيعاً وكذلك اذا قرئ في مجلس ثم اقرم اقر في ذلك المجلس فانه لجعل منزله اقراراً
لعذر الحاجة فان الاشياء تحتاج الى تكرار الاقرار في مجلس واحد للاشهاد وكذلك المعلم
يحتاج الى تكرار اياه السجدة مراراً في المجلس الواحد للتعليم والتعلم والاعتبار فكل من
بسجدة واحدة لعذر الحاجة ولا يخلو المجلس اكل لقمة او لقمته في حصة او خطوبتين
لان المعلم قد يحتاج الى ذلك فيجعل المجلس واحداً لعذر الحاجة دفعاً للجهل وذكر محمد بن
الحسن في الاصل عن ابي عبد الرحمن السلمي معلم الحسن والحسين انه كان يقرأ اياه السجدة
مراراً في مجلس واحد وسجدة واحدة ولان السماع سبب كما ان الملاوة سبب لا يرى
انه لو تلا ولم يسمع بان كان اقام عليه السجدة ولذلك لم يسمع ولم يقرأ عليه السجدة
ولو قرا وسمع فانه يكفي سجدة واحدة كذلكها هنا فاذا عرفنا هذا احنا الى السجدة
مقبول اذا قرأ اياه السجدة مراراً في مجلس واحد لا عليه السجدة واحدة لما ذكرنا ان
المجلس جامع ولو قرا في مجلسين مختلفين لكان تلاوة سجدة على حدة لان الجامع لم يوجد
ولو قرا اياه السجدة ثم قام وقراها اخرى بعبء عليه سجدة واحدة وكذلك اذا كان قائماً
فقد لا في المجلس لا يخلو بالقيام فصل محمد بن الحسن رحمه الله عليه من هذا وبين الخيرة
وقال اذا قامت بطل الخيار لا لان المجلس قد اختلف ولكن لوجود دليل الاعراض لان
القيام يدل على الاعراض بخلاف ما اذا كانت قائمه ففعلت لان القعود ليس بدليل
الاعراض لان الانسان قد يجلس للتدبر فان القعود اجمع للتدبر ولو قرا اياه السجدة ثم
قام وشرع في الصلوة في مجلسه ذلك ثم اعادها في الصلوة سجدة واحدة في الصلوة
من قبل ان لا ولي صارت مضمومة الى الصلوة لانه لا يصير منها فيصير

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

بالتأخير واجب وما مضى من العمل المنشوخ مضى على الصحة ثم من كان خلف الامام بعمل
الامام لانه تابع له والحكم متى في المتبع على مثال ثوبه في المتبوع اعلمه قائمه في المتبوع
وتحول الراي مما يكون للاختلاف وملاحف الصحابة في كميرات صلوة العبد قال عمر
ابن الخطاب وان مسعود وابو موسى الاشعري وابو مسعود الانصاري وجماعه من الصحابة
وعمرهم رضي الله عنهم ان كميرات صلوة العبد تسع تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع
ولث زوائد في كل ركعة ويؤا الى من الفرائض وهو مذهب الى حنفية رحمه الله وقال على
رضي الله عنه كميرات عدا لقطر احدى عشر تكبيرة تكبير الافتتاح وتكبيرتا الركوع
واربع زوائد في كل ركعة تقدم القراءة ويؤخر التكبير في كل ركعة وفي عدا لا يفي خمس
كميرات تكبير الافتتاح وتكبيرتا الركوع وواحدة زائدة في كل ركعة وقال ابن عباس
رضي الله عنه كميرات العبد ثلث عشرة تكبيره تكبير الافتتاح وتكبيرتا الركوع وخمس
زوائد في كل ركعة تقدم التكبير ويؤخر القراءة في الركعتين جميعا وفي رواية ثلث عشرة تكبير
سوى تكبيرتا الركوع فيكون على هذه الرواية خمس عشرة تكبيرة وعلى الرواية الاولى
عمل الناس وهو مذهب الى يوسف ومحمد رحمه الله اذا عرفت هذا نحن الى المسائل
قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا انتهى الرجل الى صلوة العبد والامام في الركوع فانه يكبر
تكبير الافتتاح قائما من قبل ان يكبر الافتتاح شرع في القيام المطاوع كما هو
لافتتاح الصلوة وهو اول الركعة ثم اذا طاف رفع الامام راسه من الركوع فانه يركع
لان اذا القيام اولي من استدلال الفات وبفوت القيام وتكبير كميرات العبد في
الركوع عدا الى حنفية رحمه الله وقال ابو يوسف لا يكبر في الركوع وحده قول الى
ان محل التكبيرات هو القيام وقلبات فلا يودى في الركوع لان الركوع شرع له ذكر
على حده هذا كما قلنا في القراءة والفتوت فان الفتوت اذا فات فلا يودى في
الركوع لما ذكرنا فكذا في التكبيرات وحده قول الى حنفية رحمه الله ان الركوع
في حكم القيام الا ترى ان من ادرك الركوع فانه يكون مدركا للقيام والتكبير من جلس
الذكر المشروع في الركوع لان التسبيح ثنا والتكبير ثنا جازا التكبير في الركوع كما لا يسبح
بل اولي فان التكبير من اجابات الصلوة والتسبيح من سننها ولهذا لو نسي التكبير
حب عليه السجدة ولو نسي التسبيح لوجب عليه السجدة فالاستغفار بالواحد اولي
من الاستغفار بالثلاثة بخلاف المرأة من صل ان القراءة ليست من جنس الذكر المشروع
فيه فلهذا يعود الى القيام للقراءة بخلاف الفتوت ايضا لان الفتوت ليس من جنس
التسبيح فان الصحابة اختلفوا فيه فان بعضهم قال آية من القرآن فلم تخض ثيابا لو
رفع الامام راسه من الركوع فانه يتابعه لان متابعه الامام فرضه عليه فمراعاة
الفرض اولي من استدلال الفات الذي هو واجب بفوت الفرض ولا يكبر هك
التكبيرات في الركعة الثانية لان محلها فات وهي الركعة الاولى ولو شرع الامام
في الصلوة وكبر وهو يرى راى بن عباس فاقدي به رجل سبى راى بن مسعود

رواه بن جرير
في نسخة كبيرة
في نسخة كبيرة

فانه يكبر برأيه لانه مشبوق في حق التكبير والمسبوق في حكم المنفرد والمنفرد لعمل برأيه
ولو كان مسوقا برأيه فانه اذا فرغ الامام بقصى ما سبقه الامام به برأيه لانه في حكم
المنفرد ولو شرع مع الامام فيها والامام يرى راى بن عباس وهو يرى راى بن مسعود
فانه يكبر على راى بن عباس كما يكبر الامام لانه تبع للامام وقد ذكرنا ان الحكم ثبت في
التبع على مثال ما ثبت في المنفوع الا اذا زاد على اقل من الصحابة فانه لا يتبعه في التكبير
لانه ظهر خطاؤه هاهنا ، واما اذا كان لا يسمع تكبير الامام وراى الناس يكبرون كثيرا
فانه يكبر ما كبر الناس لانه يجوز ان يكون الخطا من الامام ويجوز ان يكون الخطا من الناس
بان يكبروا قبل الامام فانما الزيادة من التكبير اولى من ترك الواجب ولو شرع الرجل مع
الامام في الصلوة ثم نام حتى فرغ الامام من صلوة ثم انتبه فانه يعرض الفات ويكبر
على راى الامام ولا يقرأ القرآن لانه في حكم المقتدي الذي خلف الامام فعمل برأيه
الامام الا ترى انه لا يجب عليه القراءة ولو شبه لا يجب عليه سجود السهو ولو كان
مسبوقا برأيه وهو يرى راى بن مسعود والامام كذلك فاذا فرغ الامام كلفه في
ما سبقه به الامام في رواه الجامع ورواه الاصل واخذى الروايات في الزوائد
بقرايم تكبير وفي الروايات الاخرى في الزوائد عن ابي سلمة بن بكير بقرايم وجه روايه
ابى سلمة انه اول صلوته حكما وراى ابن مسعود ان يهدم التكبير على القراءة ووجه
الرواية الاخرى انه اخر صلوته فعلا ومذهب ابن مسعود ان يقدم القراءة على التكبير في الركعة
الثانية واما قلنا يكبر بعد القراءة وان كانت الركعة اول صلوته حكما لان التكبير واجب
بعد القراءة يلحق بحله فصار كما لو اتي في محله وهذا اولي لانه على قول من ابي طالب
ولو قلنا بروايه ابي سلمة كان خروجها عن اقل من الصحابة وهذا الجور ولا يلزم على
كلامنا بقرينة التكبير من قبل ان يخطا هذا القبح لئلا يصوت الاصل فيان حملنا نوع
يصح في الوصف باعتبار مراعاة الاصل لا يلزمنا ان يتحمل قبحا في الاصل باعتبار مراعاة
الوصف ولو سها الامام عن التكبير فشرع في القراءة ثم تذكر ينظر ان كان صل فزاة
الفتحة او بعد قراءتها قبل الفراغ من القراءة فانه يكبر ويعيد القراءة وان كان بعد الفراغ
من القراءة فانه يكبر ولا يعد القراءة اما في المسئلة انما تحيد القراءة لانه كبر رافضا للقراءة
فاذا رخص القراءة يجب عليه اعادة القراءة وفي المسئلة الثانية لا يعد القراءة من قبل انه كبر
على طريق الانتقال الى سبيل الرفص ويحسد سجدة السهو ولو كان الامام راى راى بن
عباس في صلوة ركعة ثم تحول راى الى راى بن مسعود فانه صلى المائنة على راى بن مسعود
بقرايم تكبير ولو كان على راى بن عباس في تحول راى الى راى بن مسعود في خلال التكبير
فانه يترك من التكبير ما زاد على راى بن مسعود لما ذكرنا ان العمل بالتأخير واجب ولو
كان يرى راى بن عباس في تحول راى الى راى بن مسعود فانه لا يعد التكبير على راى
على رضي الله عنه لما ذكرنا ان ما مضى من العمل المنشوخ بقي على الصحة ولو راى راى بن
مسعود في تحول راى الى راى بن عباس فانه ان كان في خلال القراءة كبر الى تمام راى بن

طاهر

طاهر

الاول

ويعيد القراء لانه رخص القراء ولو كان بعد الفراغ من القراء فانه يكبر ولا يعيد القراء
لانه ما ترك القراء على سبيل الرفص وانما تركها على سبيل الانفعال والله اعلم
باب تكيرات ايام السرقة في دبر الصلوة
بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الاصل في الدعاء والثناء الاخفاء قال الله
ادعوا ربكم بضرع وخفيه وقال النبي صلى الله عليه حير الدعاء الخفي وان حرمة الصلوة
لا يبطل بالتسليم الا ترى انه يعود الى السهو مادامت الجرمه باقية وان طلب التسليم
بالتسليم قال ابو حنيفة رحمه الله رفع الصوت بالمناء على خلاف الاصل وانما عرف
ذلك بالسنة فاذا اختلفت السنة ردا الى الاصل قال محمد بن الحسن رحمه الله اختلفت
السنة في تكيرات امام السرقة قال ابن مسعود رضى الله عنه يكبر من در صلوة الفجر
يوم عرفه الى صلوة العصر من يوم النحر يكبر ويقطع وهو مذهب الى حنيفة رحمه الله
وقال علي بن ابي طالب رضى الله عنه الى صلوة العصر من ايام الشروق وهو مذهب
الى يوسف ومحمد رحمه الله وعليه عمل الناس وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه
الى صلوة العصر من ايام السرقة وفي رواية الى صلوة الظهر من ايام الشروق
وافقهما في البداهة وقال ابن عباس رضى الله عنه يكبر من صلوة الظهر يوم النحر الى صلوة
الظهر من ايام السرقة وقال ابن عمر رضى الله عنه من صلوة الظهر يوم النحر الى صلوة
الفجر من ايام السرقة اذا عرفت هذا نحن الى المسائل قال ابو حنيفة رحمه الله
رفع الصوت بالتكبير خلاف الاصل وانما عرفنا جوازها بالسنة وقد اختلفت السنة فيه
يرد الى الاصل وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اختلفت السنة في ذلك ولا ياتي
شيء لبس عليه اولى من ان يرفع شاعله وقال ابو حنيفة رحمه الله رفع الصوت بالتكبير
يدعه وغيره عرف بالسنة وقد اختلفت السنة فيه لان ترك بالسنة اولى من ان ياتي
ببدعه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجب تكيرات امام السرقة الا على الامصار في الجملة
للصلوات المكتوبة شرط الاقامة والجماعة والمكثورة والذكورة حتى لو صلى مشافرا هو
من اهل السواد وامراة او في غير الجماعة فانه لا يجب التكبير عليه لما روى عن رسول الله
صلى الله عليه انه قال لا جمعة ولا تسريق الا في مصر جامع واراد بالسرقة التكيرات
في ايام السرقة فان الوقت قد يسمى بما يوتي فيه فوجب على من جاب عليه الجمعة ولو صلى
الرجل برجال ونساء ومسافرن فافهم كبروز مع الامام لا فهم اتباع للامام في الصلوة
والتكبير يوتي في حرمة الصلوة فكبرون مع الامام وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب على كل
من صلى المفروضة سوا كان رجلا وامراة او مشافرا او مقما او في جماعة او غير جماعة
وجملا الشروق في قول النبي صلى الله عليه على صلوة الحمد لا لها تؤدى في وقت شروق
الشمس ولو ترك صلوة في غير ايام السرقة لم قصاها في ايام السرقة لا يكبر لان هذه
الصلوة ليست من صلوات هذا الوقت فكما ان الوقت شرط كذلك صلوة الوقت شرط
للتكبير ولو فاتته صلوة من صلوات ايام السرقة قصاها في غير ايام السرقة

في وقت الشروق

في وقت الشروق

في وقت الشروق

من ايام

اهل

في وقت الشروق

لا يكبر من قبل ان الصلوة وان وجدت فالوقت قد فقد ولو قضاها في ايام السرقة فانه يكبر
من قبل ان هذه الصلوة من صلوات هذا الوقت والوقت قائم هذا كبرى الجماعات
فانه يجوز ان يرى مادامت ايام الرمي قائمه واما اذا فاتت ايام الرمي فانه لا يرى ذلك
هاهنا ولولم يقضها حتى دخل ايام السرقة من العام القابل لم قصاها فها لا يكبر
من قبل ان الوقت وفات والتكبير سقط عنه بفوات وقته فبعد ذلك لا يعود هذا
كرمي الجماعات اذا فاتت فانه لا يرى الا في ايام الرمي من العام القابل لما ذكرنا كذلك هاهنا
وكذلك التحصية فان من استترى شاه للتحصية فلم يصح لها حتى خرج وقت التحصية
ثم دخل وقت التحصية من العام القابل فانه لا يجوز له ان يصح لها من قبل ان الشاه لم يخرج
الوقت بعين الصدق لها في دخول وقت التحصية من القابل لا يعود الى التحصية كذلك
هاهنا ولو شها الامام عن التكبير وقام فان القوم يكبرون من قبل ان التكبير واجب عليهم
فاذا ترك الامام ما هو واجب عليه فافهم لا يتركون هذا كما قلنا في سجدة التلاوة فلان
من تلايه السجدة وسمعها الناس لم لا يسجد فانه يجب عليهم ان يسجدوا كذلك هاهنا
وهذا خلاف سجود السهو فانه يؤدى في تحريمه الصلوة لخلاف التكبير فانه يؤدى
في حرمة الصلوة ولو كبر الامام قبل ان يكلم او خرج من المسجد واستغل شي اخر جاز
لان حرمة الصلوة ما بطلت ولو كالم او خرج من المسجد واستغل شي اخر لا يجوز له
ان يكبر لان حرمة الصلوة قد بطلت بذلك ولذلك لو احدث متعمدا لا يكبر لان حرمة
الصلوة قد بطلت ولو سبقه الحدث فانه يكبر من قبل ان الوضوء ليس بشرط للتكبير
وحرمة الصلوة لا يبطل لسبق الحدث وكيف يبطل الحرمة لسبق الحدث فان التحريم
به لا يبطل الا ترى ان من سبقه الحدث له ان يني على ما مضى من صلوته ولو كان الامام
على رأي ابن عباس والناس على رأي علي فافهم يكبرون وان لم يكبر الامام لان التكبير في
واجب عليهم وهم في حكم المفرد في التكبير **باب الصيام والاعتكاف**
بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الوجوب نقد الانتخاب لانه عليه
والاذا يصح اذا وافى الواجب لانه اذا خالفه كان غيره والواجب غائب وما لم يكن غائبا
سرف ما وصف اذا عرفت هذا نحن الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله عليه
اذا قال لله على ان اعتكف شهرا ولم ينو شهرا بعينه له ان يعتكف في اي شهر شاء وكذلك
لو قال لله على ان اصوم شهرا لان قوله لله على ان اعتكف الجواب فعل الاعتكاف في
الزمن وقوله شهرا التقدير الفعل الواجب في الزمان والادام مطلق عن الوقت فله ان
يعتكف في اي شهر شاء وكذلك قوله لله على ان اصوم الجواب فعل الصوم في الزمان وقوله
شهرا التقدير الفعل الواجب في الزمان والادام مطلق عن الوقت فله ان يصوم في اي شهر
شاء فصل محمد رحمه الله من هذا وبها اذا قال والله لا اكلم فلانا شهرا فانه
ينال الشهر الذي عقب التمين لان قوله والله لا اكلم يحرم المكالمه على نفسه
محرم عليها المكالمه وقوله شهرا البيان الحرمة الثابتة بالتمين ولو لم يكن قوله شهرا

في وقت الشروق

حرم المكالمه على سبيل المأبد وكذلك لو قال لرجل اجرتك هذه الدار شهرا فانه
تناول الشهر الذي عقب العقد من قبل ان الاجاره بيع مرسل وقوله شهر البيان
نقد بر المنافع الواجبه بالعقد مع الاعكاف تحب عليه على سبيل الدوام لا سبيل
التفريق من قبل ان الاصل في الاعكاف الامداد والدوام والتفريق لا يجوز الا
بالنصيب عليه بخلاف الصوم فانه ان شام صام متفرقا وان شام صام متتابعاً من قبل
ان الاصل في التفريق لخل اللبالي والشافعي لا يلزمه الا ما لم يصيب عليه ولو قال الله
على ان اعكف شهرا فانه يلزمه اعكاف شهر بالصوم من قبل ان الصوم شرط صحه
الاعكاف عند علماءنا رحمهم الله خلافا للشافعي على ما عرفت في موضعه فاذا كان
الصوم شرطا لا يصح بدونه ولو قال نوت به التفريق دون اللبالي لا يصح من قبل ان الشهر
اسم للبالي والنهر من الهلال الى الهلال فاذا قال نوت النهر دون اللبالي لا يصح
لانه نوى ما لا يحتمله لفظه فان مسئل هل يجوز ذلك وجعلتموه تخصيص العموم
فان الشهر اسم للبالي والنهر فكلون عاما فاذا قال نوت النهر دون اللبالي فقد خص
العام وتخصيص العام بخور طنت التخصيص انما يجوز اذا بقي اسم العام فيما وراء التخصيص
واما اذا لم يبق اسم العام فيما وراء التخصيص فانه يكون استثناء والاستثناء ما لنيه لا يجوز
ولو نص على النهار فانه يجوز لانه اذا نص على النهار فانه لا يدخل اللبالي فيه ولو قال
الله ان اعكف ليلة فانه لا يصح من قبل ان الليل ليس محل للصوم والصوم شرط صحه
الاعكاف ولو قال الله على ان اعكف يوما فانه يصح من قبل ان اليوم محل للصوم والصوم
شرط صحه الاعكاف ولو قال الله على ان اعكف كفتين فانه يصح ويلزمه اعكاف
لمن ينويهما يدخل المسجد قبل غروب الشمس ومكث فيه ثم يصبح صائما ومكث فيه
الليلة الاخرى وصبح صائما ومكث فيه الى غروب الشمس من قبل ان الليل محل للصوم
عن النهار والليل مع النهار فدخل فيه النهار وهو محل للصوم يصح ولو قال الله على
ان اعكف يومين فانه يلزمه اعكاف يومين بلياليهما من قبل ان اليومين لا يخلو
عن الليل والليل مع النهار لان الليل خلق للاستراحه عن اعمال الحاصله في اليوم
فكلون تبعا ولهذا ثبت في شهر رمضان في الليلة الاولى بالتراخي وترك التراخي
في الليلة الاولى من شوال فاذا كان كذلك تحب عليه اعكاف يومين بلياليهما داخل
المسجد قبل غروب الشمس وصبح صائما فيه ومكث فيه الليلة الاخرى وصبح صائما
ولا يخرج من المسجد الا لغايط وبول في مده اعتكافه فاذا غرت الشمس من اليوم الثاني
تخرج من المسجد ولو قال الله على ان اصوم لسنين وما عني الشهرية دون اللبالي صحه ويلزم
لان ما هو شرط صحته فلو وجد وهو الصوم ولو قال الله على ان اعكف لسنين لم يصح
به اللبالي دون النهار فانه لا يصح لانه لم يوجد فيها ما هو شرط صحه الاعكاف
ولو قال الله على ان اعكف شهر رمضان فانه يصح ولو اعكف بصوم شهر رمضان يصح
من قبل ان الصوم الذي هو شرط صحه الاعكاف قد وجد صار كما لو توجها للظهور

الصوم

وصلى الظهر لم يوصل اليه ذلك الوضوء جاز لان ما هو شرط صحه الصلوة قد وجد ولم
اعتكف وصام صوم رمضان فانه يلزمه الاعتكاف بالصوم لان الاعتكاف واجب
عليه والصوم شرط صحته ولو لم يعتكف حتى دخل شهر رمضان من العام لقال فانه
لا يجوز له ان يعتكف بصوم شهر رمضان من قبل ان الصوم صار مستحقا وصار دينيا في
زمانه والواجب لا يتبادى بواجب اخر وهذا خلافا للطهارة من قبل ان الطهارة ما صار
دينا في دمنه ولو لم يصم شهر رمضان ولم يعتكف حتى خرج شهر رمضان له ان يعتكف
صوم رمضان لان المضا وافق الا اذا ولو قال الله على ان اعتكف شهر رجب او قال الله
على ان اصوم شهر رجب او قال الله على ان اصلي ركعتين في رجب فصام قبل دخول رجب
او صلى قبله جاز عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف لا يجوز واعتقوا على انه لو قال
الله على ان اصدق بدينهم في رجب فتصدق بالدينهم قبل رجب فانه يصح وجه قول محمد
ان الخطاب العبد معتبر بالخطاب الله تعالى وما اوجبه الله تعالى على العبد من العبادات
المدنيه لا يجوز بعد مده على الوقت فلذلك ما اوجبه العبد منها على نفسه خلافا
الماليه فان ما اوجبه الله تعالى على العباد من العبادات الماليه لا يجوز بعد مده على الوقت
لم يجعل الزكوة والكفارة وجبه قول ابو يوسف رحمه الله انا اجمعنا على انه لو قال
الله على ان اصدق بدينهم فانه يجوز الصدق بدينهم قبل مجي العبد فذلك اذا قال
الله على ان اصوم رجباً او اصلي غدا وانما كان كذلك من قبل ان قوله الله على ان اصوم
الاجاب الصوم في المزمه وقوله رجباً ما جيل لما اوجب على نفسه فاذا صام قبل دخول
رجب فقد عمل الموجب فجوز كما في سائر الدنوي الموجله اذا عملت وانفقوا على انه لو قال
اذ اجاع غدا فله على ان اصدق بدينهم او قال ان فله على ان اصوم شهرا فانه
لا يجوز بعد مده على الجحى وعلى القدوم قال ابو يوسف في جعل الصوم انه خلاف ما قال
اذ اجار رجب فله على ان اصوم لانه على السبب والمعلق قبل وجود الشرط علم اما اذا
السبب موجود ولو قال الله على ان اصوم شهرا مثنا لعا فانه يلزمه صوم شهر متتابع لانه
نص على التتابع ولو افطر يوماً فانه يلزمه الاستقبال من قبل ان لو لم يتحمل هذا التخلل
لا يلزمنا شي فانه يصوم متتابعاً في شهر اخر ولو قال الله على ان اصوم رجب لزمه
ثم لو افطر يوماً لا يلزمه الاستقبال من قبل ان لو لم يتحمل هذا التخلل لزمنا حمل آخر
نوقه وهو قوات الوقت ولو قال الله على ان اصوم يوماً ثم اصبح ممسكاً ونوى قبل
الزوال فانه لا يصح عن النذر من قبل ان الامساك انما يتوقف على وجود النية قبل الزوال
اذا كان الوقت عيناً كما قلنا في شهر رمضان والوقت هاهنا غير عن فلا يجوز الصوم عن
النذر الا بالعزم من الليل وليس له ان يفطر لانه لما شرع فيه لزمه اتمامه لانه عباد
ولا يجوز قطع العباد ولو افطر لا تحب عليه العضا لانه شرع مستقظاً لا ملزماً ولو قال
الله على ان اصوم غداً ثم اصبح ممسكاً ثم نوى قبل الزوال فانه يصح عن النذر من قبل ان
الوقت غير لهذا الصوم والوقت اذا كان عيناً سوقف الامساك على وجود النية قبل

اذا

الروال كما في شهر رمضان ولو قال الله على ان الصوم رجا فانه يكون ندلا ولو قال عنيت
المن فانه يكون منسا ولحب عليه الصوم ولو افسر يوما حب عليه الكفارة ويلزمه العضا
عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف حب عليه الكفارة ولا لحب العضا وجه قول محمد
ان المنذر عليه والكفارة له والا ستان بقدر على عيبر ماله لا ما عليه يجب عليه الصوم
لكونه ندلا والكفارة لكونه مينا وجه قول ابو يوسف رحمه الله ان المن من الند
منزله المجاز من الحصة والكلام اذا صار مجازا لا يبقى حصة فاذا صار مينا لا يبقى
فحب عليه الكفارة ولا لحب العضا ولو قال الله على ان الصوم رجا لم اوجب على نفسه
صيام شهر من متابعين ووقع صوم احد الشهرين في رجا فانه يجوز من قبل ان كل واحد
منهما صوم اوجه على نفسه فله ان يصرف الشهر الى الصيام او الصوم شهر اخر مكانه
فان اراد به مينا فانه لا يلزمه الخ من قبل ان المن من العقد على صوم رجا وقد
صام رجا ولو اراد ان الصوم احد الشهرين في رمضان لا يجوز ان الصوم رمضان رجا كحب
الله تعالى وهذا وجب بالحابة فلا نقدر على غير ما وجب بالخاب الله تعالى ولو قال الله
على ان الصوم صوم الدهر لم يلزمه صوم سبب الطهارة او غيره جازله ان الصوم عن ذلك الصوم
لان هذا وجب بالحابة وذلك وجب بالحابة فله ان يصرف الوقت الى الصيام والله اعلم
باب زكاة الطعام محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الواجب
في النصاب بعد حولان الحول اخراج جرو من النصاب الى الله تعالى مستحق الصرف الى
الفقر وقد وقع العليل الجانبان الصرف بطول الماله غير ان العليل يقع الجانبان الصرف
وقع حالا لوجوب غدا في حقه رحمه الله لان الوجوب لا يقبل الفصل عن الصرف والصرف
لا يقبل الفصل عن الوجوب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وقع العليل الجانبان الصرف
جاليا لا لان الصرف انما يكون حالا لا دالا ولا تصور الصرف فاذا عرفنا
هذا حنا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا كان لرجل مائتا فقير حنطة
ممتها مائتا درهم حال عليها الحول حتى وجبت الزكاة فيها لم ينقصت ممتها وعادت
الى ما به فانه ان ادى من العن ادى ربع العشر وهو خمسة اقفره بالانفاق وان ادى
القيمة ادى درهمين ونصف عند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وغدا في حقه رحمه
يودي خمسة دراهم وجبت فلهما ان العليل يقع الجانبان الصرف والصرف ان يكون
غدا لا دالا معتبرا حال الادا وفي حال الادا خمسة ربع العشر درهمين ونصف وجه
قول ابو حنيفة ان العليل يقع الجانبان الصرف ولكن الصرف لا يقبل الفصل عن الوجوب والوجوب
لا يقبل الفصل عن الصرف معتبرا حال الصرف وحال الصرف ممتة خمسة دراهم يودي
خمس دراهم ولو اذ دانت ممتة بعد حولان الحول حتى صار ساويا لادعائه دراهم
فانه ان ادى من العن يودي ربع العشر بالانفاق ولو ادى القيمة يودي عشرة دراهم
عندهما وعند ابو حنيفة رحمه الله عليه يودي خمسة دراهم لما بينا ولو استهلكها
بالاكل والطن بعد ما وجبت الزكاة فيها لم ينقصت قيمتها حتى صارت ساويا

لو قال الله تعالى ان الصوم
صوم الدهر لم يلزمه صوم سبب الطهارة
او غيره جازله ان الصوم عن ذلك الصوم
لان هذا وجب بالحابة وذلك وجب بالحابة
فله ان يصرف الوقت الى الصيام والله اعلم

محمد بن الحسن رحمه الله

ما به فانه ان ادى القيمة يودي درهمين ونصف عندهما وعند ابو حنيفة رحمه الله عليه
يودي خمسة دراهم وانما كان كذلك من قبل انه اذا استهلك مال الزكاة بعد ما وجبت
الزكاة فيه صار ممتونا عليه واحبا في دمنه لجعل الضمان الواجب في الزكاة كقيام العن
ولو كان العن قائما واسقطت ممتة الى ما به كان يجب اذا درهمين ونصف عندهما وعند
ابو حنيفة رحمه الله عليه خمسة دراهم لما بينا كذلك هاهنا ولو كان له مائتا فقير حنطة
ساويا مائتا درهم حال عليها الحول حتى وجبت الزكاة فيها لم ينقصت قيمتها
حتى انقصت ممتها الى ما به فانه ان ادى من العن يودي ربع عشرة بالانفاق وان
ادى القيمة يودي درهمين ونصف بالانفاق من قبل ان العن قد انقص واذا انقص
العن ينقص الزكاة تقدره لما لو هلك بعض النصاب فانه يسقط الواجب تقدره
كذلك هاهنا وان كان يديا فذهبته النذرة حتى اذ دانت قيمته وصار ساويا لادعائه
درهم فانه ان ادى من العن يودي ربع العشر وان ادى القيمة يودي خمسة دراهم
بالانفاق من قبل ان الزكاة الحاصلة بعد ما وجبت الزكاة في العن غير معتبرة في وجوب
الزكاة فصار بمنزلة الشياه اذا ولدت اولاد بعد وجوب الزكاة فيها واستشهد
محمد رحمه الله على هذا بمثله وهو انه لو كان نجار يديه ممتها مائتا درهم حال عليها
الحول ثم عورت حتى عادت ممتها الى ما به فانه ان ادى من العن يودي ربع العشر
وان ادى القيمة يودي درهمين ونصف ولو كانت معوزة لم يذهب السبب حتى صارت
ممتها اربع مائة فانه ان ادى من العن يودي ربع العشر وان ادى القيمة يودي
خمس دراهم وصارت الزكاة بمنزلة ولد ولدته بعد وجوب الزكاة فيها ولو كان
له مائتا فقير حنطة رديه قيمتها مائتا درهم وجال عليها الحول ووجبت الزكاة
فيها لم اسقط من مائتا اربعة اقفره حنطة حية ساويا خمسة اقفره رديه
فادي عن خمسة اقفره رديه لا يجوز الا اذا ادى فقيرا اخر او درهما وانما كان كذلك
من قبل ان الجوده باشرادها لا قيمة لها في مقابله الجنس ولو ادى اربعة اقفره شعير
ساويا خمسة اقفره حنطة يجوز وكذلك السمسم وغير ذلك من قبل ان الجوده
لها قيمة عند المقلب به بغير الجنس باب زكاة المال
بن محمد بن الحسن رحمه الله عليه هذا الباب على ان الزكاة تسقط ما هلاك ولا تسقط
بالاستهلاك من قبل ان الواجب انما هو ما جرو من النصاب الى الفقر والعليل
وجب في محل عني فانه تسقط بهلاك المحل لا ترى انه لو قال الله على ان تصدق بهذا
الالف ثم هلك الالف فانه تسقط عنه الصدق واذا عرفت هذا جينا الى
المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا ملك الف درهم وجال عليها الحول حتى وجبت
الزكاة فيها ثم استرى بالالف عبدا ممتة تسع مائة للتجارة ثم هلك العبد فانه تسقط
عنه الزكاة من قبل ان المعتبر في الزكاة انما هو الماله والعبد قائم مقام الالف باعتبار
الماله فصار كان الالف قائمه ولو كانت قائمه هلكت سقطت الزكاة عنه فذلك

خمسة

إذا هلك العبد ولو استرى بالالف عبداً فمته خمسمائة هلك فانه يضمن زكوة خمسمائة
من قبل ان يضمن غيب فاحش لانه لا يجري مثله فيما بين التجار فصار بمنزلة الاستهلاك
ولو استهلك خمسمائة لم يضمن عليه الضمان كذلك هاهنا ولا يضمن زكوة خمس في المثل
الاولى من قبل ان يضمن غيب سيرة والعين السيرة اخرى على التجار وحين محمد بن الحسن
رحمه الله العين السيرة بدينهم ولو استرى بالالف حاربه للخدمة او طعاما للاكل او ثيابا
للشرا وقلوسا للاتفاق على نفسه ثم هلك فانه لا يسقط الزكوة عنه من قبل ان يبيع مال
الزكوة بغير مال الزكوة استهلاك له ولو استهلكه لم يضمن عليه الضمان كذلك هاهنا
فان قبل القلوس بمنزلة الاثمان فلا جعلتم القلوس قايمة مقام الدراهم قلنا
القلوس تملح في الاصل وانما صارت اثمانا باصطلاحنا فادانوى بيعها للاتفاق فاتها
يرجع الى الاصل ولو وهبها لالف من اثنان ثم رجع في قيمته لم يهلك الالف فانه لا يسقط
عنه الزكوة سواء كان الرد بقضا القاضى او بغيره فاما القاضى من قبل ان يبيع فانه لا يضمن
للمرد حتى لو اراد ان يمسكها ويبيع مكانها اخرى فانه لا يملك ذلك فاذا ردها اليه فقد
عاد ملكه القديم فصار كأنه لم يبيع ولو لم يبيع بالالف حتى هلكت سقطت الزكوة عنه كذلك
هاهنا ولو استرى بالالف حاربه للخدمة ثم وجب لها عيبا فردها واسترد الالف
ثم هلك الالف فانه لا يسقط عنه زكوة الالف سواء كان الرد بقضا القاضى او بغيره
قضا القاضى من قبل ان يبيع الدراهم والدنانير لا يضمنان في العفود والفتوح وتجنبا
في الهبة الا ترى انه لو امسك ذلك الالف ودفع مكانها اخرى فله ذلك سواء كان الرد
بقضا القاضى او بغيره فاما القاضى وفي باب الهبة ليس له ذلك ولو كان مكان الالف
عرض فاسترى به حاربه للخدمة ثم وجب لها عيبا فردها واسترد العرض ثم هلك بنظر
ان كان الرد بقضا القاضى كان مستحقا من الاصل واذا كان مستحقا من الاصل عاد الى ملكه
القديم ولو كان على ملكه القديم يملك سقط عنه الزكوة كذلك هاهنا ولو كان بغير
قضا القاضى فانه لا يسقط عنه الزكوة من قبل ان ياله عقده بيع مبتدأ واذا كان
عقدا مبتدأ لا يعود الى قديم ملكه فلا يسقط عنه الزكوة وكذلك اذا كان مكان
العرض شاة او عين من الاعيان ولو كان لرجل الف درهم فاسترى بها حاربه
وسلمها الى النابغ حتى حال الحول ووجبت الزكوة في الالف ثم وجب الجارية عيبا
وردها اليه واسترد الالف فانه لا يسقط عنه الزكوة سواء كان الرد بقضا القاضى
او بغيره فاما القاضى من قبل ان يبيع الدراهم والدنانير لا يضمنان في العفود والفتوح الا ترى انه
لو امسك الالف فورد مكانها الفا اخرى كان له ذلك فان ردها ولم يمسكها فقد استهلكها
والزكوة لا تسقط بالاستهلاك ولو تزوج على الالف له جارية وسلم الالف اليها
وحال الحول حتى وجبت الزكوة في الالف لم تطلقها قبل الحول حتى وجب عليها زكوة
المهر فرده فانه لا يسقط عنها شيء من الزكوة من قبل ان يبيعها ما بعثت للمرد الا ترى
له ان يمسكها ويرد مكانها اخرى فاذا ردها فقد استهلكها لم يضمن عليها الضمان ولو كان

سقط عنه الزكوة من قبل ان يرد اذا كان بقضا القاضى

مكان الالف سائمة فردت النصف اليه فانه يسقط عنها زكوة النصف من قبل ان يبيعها
سعين في الرد واذا كان بغير الرد فقد اسحق نصفها والاسحقاق بمنزلة الهلاك
ولو هلك النصف سقط نصف الزكوة كذلك هاهنا ولو اراد ان يبيعها في السائمة خير اجنى
منع النصف لم تطلقها قبل الدخول فانه لا يسقط شيء من الزكوة من قبل ان يبيعها فانه
في ردها وانما لم يضمنها نصف ما اخذت من السائمة فصار بمنزلة دين لم يضمنها ولو
لم يضمنها لم يسقط عنها الزكوة كذلك هاهنا لان الدين منع وجوب الزكوة ولا يسقط
الزكوة بعد الوجوب ولو قبلها من ردها قبل الدخول حتى وجب عليها رد كل المفروض
فانه يسقط الزكوة عنها من قبل ان يبيعها الزكوة ولا يسحق عليها لانه لم يضمنها رد
الدين والاسحقاق بمنزلة الهلاك ولو هلك فانه لا يسقط الزكوة كذلك اذا استحق قبل
فلا جعلتم لقبيلها بمنزلة الاستهلاك قلنا ان سقوط المهر ليس لموجب القبيل فان
موجب القبيل ثبوت الحرمة واما سقوط المهر موجب عدم تاكيد النكاح بالدخول وذلك
فعل الزوج لا فعلها ولو كان له الف درهم فوهبها من انسان وصال عليها الحول ثم رجع
في هبته واستردها فانه لا يسقط الزكوة عن الموهوب له من قبل ان يبيعها في ردها
للمرد حتى وجب عليه رد عيناها فصار بمنزلة الهلاك ولو هلك سقط عنه الزكوة كذلك هاهنا
وكذلك اذا كانت سائمة او عروض من العروض فصل بين الهبة والبيع في حق الدراهم
والدنانير من قبل ان يبيعها والدراهم والدنانير سعينان في الهبة الا ترى انه لو اراد ان يمسكها
ودفع مكانها اخرى لا يملك ذلك ولا يضمنان في باب البيع الا ترى انه لو اراد ان يمسكها ودفع
مكانها اخرى يضمن ذلك وفصل بين الدراهم والدنانير والعروض والسواوم في باب البيع
من قبل ان يبيعها والسواوم سعينان في البيع والهبة جميعا حتى لو امسكها وورد مكانها اخرى
في البيع لا يملك ذلك كما في الهبة ولو كان لرجل عبد قيمته الف درهم للتجارة ولاخر
عبد قيمته مائتان للتجارة مضى عليهما ستة اشهر لم يبايعا وبقاضا مضى ستة
ثم رجع مسترى العبد الذي قيمته مائتان يبيع عيبا ينقص به قيمته الى مائة فانه لا
يحب الزكوة على واحد منهما من قبل ان يبيع واحد منهما لم يملك مائة كاملا حولا كاملا
فان مسترى العبد الذي قيمته مائتان وان ملك في اول السنة عبد قيمته الف الا ان
الحول قد مضى على عبد قيمته مائة وكما ان النصاب شرط في طرقي الحول ومسترى العبد
الذي قيمته الف ملك عبد قيمته الف مضى عليه اشهر فلا يحب عليهما شيء من الزكوة
ولو رد فانه لا يحب على واحد منهما شيء لما ذكرنا ان كل واحد منهما لم يملك مائة كاملا
حولا كاملا ولو لم يرد حتى حال الحول عليهما فانه لا يحب على مسترى العبد الذي قيمته الف درهم
زكوة الف من قبل ان يبيع عبد قيمته الف حولا كاملا ولا يحب على الاخر شيء من قبل ان
ملك عبد قيمته مائة درهم حولا ولا يحب الزكوة في المائة لانه دون النصاب لم يورد فانه
ينظر ان كان الرد بقضا القاضى سقط عن مسترى العبد الذي قيمته الف زكوة تسعمائة
ولقي عليه زكوة مائة من قبل ان يبيع عبد قيمته الف على سبيل القصر ودفع اليه

في رد

الزكوة فيه مرة اخرى فيؤدى الى الشئ والثنى منه في الشريعة وهذا خلاف صدقة
الفطر من قبل ان صدق الفطر انما يجب باعتبار المونة لا باعتبار المالة لا ترى انه يؤدى
صدق الفطر عن نفسه وعن اولاده الصغار ولا مالة بخلاف الزكوة فان المختار في باب
الزكوة هو المالة وقيل ادى الزكوة مرة باعتبار المالة والقمة قامة مقامها ولا يؤبر
بالاداميا وكذلك العشر يجب عليه باعتبار المونة لا باعتبار المالة لا ترى انه لو كان
ما ادى منه العشر عند سنين كثيرة فانه لا يجب عليه العشر بت انما لا باعتبار المونة
فاد العشر لا يمنع وجوب الزكوة ولو كان مكان العشر عند التجاره لحال عليه الحول فاد
عنه الزكوة ثم باعه فان منه يضم الى مال الزكوة عندهما وعند حبيبه رحمه الله
لا يضم لما ذكرنا وكذلك اذا كانت سائمة ولو جعل العبد المخدم او الغنم للاكل ثم باع
فانه يضم الى مال الزكوة بالانفاق من قبل ان يخرج من كونه مال التجاره لجعله اياه
للمخدم فاذا باعه فقد باع غير مال الزكوة فيضم منه الى مال الزكوة كما لو استفاد
دراهم في ثمن الحول فانه يضم كذلك هاهنا ولو وهب له الف في ثمن الحول فانه يضم
الى اقرهها حولا من قبل ان يضمه الى اقرهها الى الحول فانه يضم الى اقرهها الى الحول
فانه يضم الى اقرهها مما لحظ في ثمنها فبضم الى اقرهها الى الحول مراعاة للاختياط لانه يكون
لحوط للفقراء واما اذا ربح في احد التصاير فانه يضم الى اصله لا الى اقرهها الى الحول من
قبل ان الترحيح انما يظهر بين الشئ اذا امكن التسوية بينهما ولا مساواة بينهما من
قبل ان احدهما اصل والاخر ليس اصل فبضمه الى اصله اولى قال محمد رحمه الله لو ملك
ضم الى اقرهها الى الحول ادى الى امر قبيح وهو ان الرجل اذا استرى جارية للتجارة لم يدار
فيها خيرا او ولد فانه يضم الى شئ اخر يربى منه مع ما ليس منه وهذا امر قبيح
ولو كان عليه دين وله نصيب من الذهب والفضة والسائمة وغيرها فانه تصرف الى
الدين الدراهم والدين من قبل انهما مخلوقان للتجارة ولا يتصورا للتجارة الا بالاخراج
عن الدين فخراج ما خلق للاخراج الى الدين اولى من غيره لم يوف الدراهم والدين
الدين تصرف الى الدين مال التجارة دون السائمة من قبل ان مال التجارة للتجارة والتجارة
لا يكون الا بالاخراج فيكون تصرف الى الدين اولى من السائمة لان السائمة لا يمسك
للتجارة ثم اذا لم يبق به مال التجارة تصرف السائمة الى الدين دون الغنم من قبل ان السائمة
يكون محررا عنك تصرفها الى الدين اولى من الغنم لانه يحتاج الى الاستفاد بها وانما تصرف
من السائمة الى الدين ما هو اقل زكوة لانه يكون خيرا للفقراء ولو كان له جنس من السوائم
وجنس اخران بقي بذلك فانه لا ينظر الى الجود وانما ينظر الى اقلها زكوة فيضرب
الى الدين ولو كان له ثمانون من الغنم لحال عليها الحول حتى وجبت الزكوة فيها شاه
واحدة لم يملك ثمانون منها ويقترب اربعون فانه يجب فيها شاه واحدة عند حبيبه رحمه الله
رحمه الله عليها وقال محمد وزفر شاه وجه قول محمد وزفر ان الشاة وجبت
وجبت في ما بين شاة واحدة وقد هلك النصف ونقي النصف فما ذهب مما فيه وما بقي

بقي بما فيه كما اذا كان صبرة من الطعام بين رجلين الثلث لاجلها والثلثان للآخر هلك
النصف ونقي النصف كان ما ذهب ذهب مما فيه وما بقي بقي بما فيه من الثلث والثلثين
كذلك هاهنا وحسب قول حبيبه والى يوسف ان الزكوة وجبت في النصاب والنصاب
اربعون وما زاد عليه فرع له فكون عفووا والاصل هو النصاب لا ترى انه لو عجل زكوة ستين
من نصاب واحد وزكاه نصيب فانه يصح سانه اصل فاذا هلك البعض ونقي البعض وجب
الى بقا ما بقي لا الى الذهاب ما ذهب وما بقي يمكن ان يجب فيه شاه صحبه شاه ولو صرف
الهلاك الى الفرع كما لو دفع الى انسان الف درهم مضاربة فرج عليها القام هلك الالف فانه
تصرفا لهلاك الى الزج لا الى راس المال لانه اصل كذلك هاهنا ووجه آخر وهو ان
الزكوة وجبت في النصاب فوجب ان يبقى الوجوب بقا ما بقي وان كان الباقي شاه واحد كما لو
قال الله على ان يصدق شاه من هذا القطيع فذلك القطيع الاشاه واحد وكذلك هاهنا
غير ان الله تعالى اوجب الزكوة قليلا من كثير تسبيرا وسهيدا للامر على العباد فلو قلنا
بان الوجوب بقي بقا واحد ادى الى ان يكون الواجب قليلا من قليل وهذا لا وجه له
فعلنا بانه بقي بقا النصاب لان اذا شاه من اربعين شاه ادا قليل من كثير فيجب عليه
شاه واحد ولو كان له مائة وعشرون من الغنم لحال عليها الحول حتى وجبت منها واحد
لم يهلك ثمانون ونقي اربعون فانه يجب عليه واحد عند حبيبه والى يوسف رحمه الله
وعند محمد وزفر يجب ثلث ساء وجه قول محمد وزفر ان الواجب شاه من مائة وعشرين شاه
سائمة وقد هلك ثمانون ونقي اربعون وما بقي بقي بما فيه وما ذهب مما فيه وقد هلك ثمانون
ونقي ثلث فيجب ثلث ساء وحسب قول حبيبه والى يوسف ان الواجب شاه من النصاب
وقد بقي من النصاب مائة وخمسة شاه واحد في سنة فيجب شاه ولو كان له ثمانون
من الغنم وحال عليها الحول حتى وجبت فيها سائتان لم يهلك اربعون ونقي اربعون فانه
يجب شاه واحد من الاربعين على اختلاف الاصل اما على قول محمد وزفر وهو ان الواجب
سائتان من ما بين ثمانين الى النصف ونقي النصف وما ذهب ذهب مما فيه وهو النصف وما
بقي بما فيه وهو النصف ونصف سائتين شاه واحد وعلى قول حبيبه والى يوسف ان الواجب
سائتان من النصاب وقد بقي من النصاب مائة شاه صحبه شاه ولو هلك ستون
ونقي عشرون فانه يجب نصف ساء على اختلاف الاصل اما على قولها وهو ان الواجب
سائتان من ما بين شاه وقد هلك من الثمانين ثمانية ارباع ونقي ربع فيجب فيها ربع شاه
وهو نصف شاه وعلى قول حبيبه والى يوسف ان الواجب في باب الزكوة قليل من كثير
وانما يكون قليلا عن كثير بان يجب في الاربعين شاه وقد بقي نصف الاربعين صحبه شاه
شاه ولو هلك عشرون ونقي ستون فانه يجب فيها سائتان عند حبيبه والى يوسف
وعند محمد وزفر يجب ثلثه ارباع سائتين وهو شاه ونصف وحسب قول محمد وزفر
ان الواجب سائتان من ثمانين شاه وقد هلك من الثمانين ربع ونقي ثمانية ارباع فيجب فيها
ثلثه ارباع سائتين وهو ساء ونصف وحسب قول حبيبه والى يوسف ان الواجب

شأنان من النصاب وقد بقي من النصاب ما يجب فيه شأنان في سنتين بقى الواجب سابقين
ولو كان له مائة واحدة وعشرين شاه حال عليه الجول حتى وحتفها شأنان هلك
بما هو وبقى إحدى وأربعون فعند ان حصة حب فيها شأنان وقال محمد وزمير
واربعون حروا من مائة واحدة وعشرين حرا من شأنين وحده قوله ان الواجب
من مائة واحدة وعشرين شاه وبقى منها ما يجب فيه شأنان وهو إحدى وأربعون يجب
شأنان وقال ابو يوسف قول محمد اولى من قبلها نصابا ولم يمكن ان يجعل احدهما
فراغا الاخر خلاف سنيين من قبل ان اراد على الاربعين نصاب هناك يمكن ان يجعل
فراغا وما ذكره اولى من قبل ان النصاب الاول اصل وما زاد عليه فرع الا ترى انه لو ادى زكوة
نصيب الجول او عجل زكاة سنين من نصاب واحد جاز ولو دفع الى اسان الف درهم
مضاربة فاسترى ابلا للجمله وزفقا للتجارة وطعاما للرفق لم جال الجول عليها
الزكوة في كل ما استراه من قبل انه لا يملك الشرا الا بحصة التجارة فقصده غير التجارة لا
يكون معتبرا ولو استرى هذه الاشارب المال فانه يقع عما نوى من قبل انه كما يملك الشرا
للتجارة يملك لغير التجارة معتبر قصده ولو كان له على رجل دين الف درهم وله ديون
على الناس ونصب للتجارة من اموال فوهبه منه على سبيل الزكوة عن الدين الذي عليه
وعن الدين الاخر وما في ذلك من اموال التجارة فانه ينظر ان كان غنيا لا يجوز وان كان فقيرا
الذي عليه ولا عن غيره من قبل انه صرفه الى غيره مصرف الزكوة فلا يجوز وان كان فقيرا
يصح عن الدين الذي عليه ولا يصح عن غيره وانما كان كذلك من قبل انه اذا له فقد ادى
الا اذا الوجوب من قبل ان الدين الذي عليه كان معرضا ان يصير عينا فبالدفع اليه خرج من
ان يكون عينا فالواجب منه يكون على مثاله فيصح ولا يصح عن الدين الاخر من قبل ان الدين
معرضا ان يصير عينا وهذا خرج من ان يصير عينا فكل هذا اتمل وهذا اقصر فلا يتأدى
الامل بالقاصر الا ترى انه لو قرأ اية السجدة ركبنا سجدة بما صح لا نه ادى كما وجب
ولو قرأها على الارض لم ركب لا يجوز له ان يسجد ركبنا من قبل ان السجدة وجبت كما ملة
وهو يودي ناقضة فلا يجوز وكذلك لو صلى في آخر الوقت تخور ولا نه ادى كما وجب ولو
وجبت الصلوة عليه لم اراد ان يصليها في آخر الوقت لا يجوز من قبل انه يودي الكامل بالنقص
فلا يجوز كذلك ها هنا وروى في النوادر عن ابي سلمة انه لا يجوز عن الدين الذي عليه ابدا
من قبل ان الدين كان معرضا ان يصير عينا فاذا اخرج من ان يكون معرضا ان يصير عينا فقد
استتملكه فيجب عليه الزكوة ولو كان له مائة درهم فعجل منها زكوة ما في درهم ثم حال الجول
وفي ذلك ما تادد درهم فانه لا يجوز من قبل انه عجل الزكوة قبل انعقاد السبب ولو كان له مائتا
درهم فعجل زكوة خمسة دراهم ثم حال الجول عليها لا تقع المودي عن الزكوة من قبل ان تمام
الجول شرط ولم يتم وكما ان النصاب شرط لوجوب الزكوة في طرق الجول فالك ولو كان له مائة
فعجل منها الزكوة خمسة دراهم ثم حال الجول لم استفاد ما لا فضم اليه لا تقع المودي عن
الزكوة من قبل ان الجول مائة على نصاب فلم يجب عليه الزكوة ولو كان له مائتا درهم فعجل

الحضرم

خمس دراهم ثم استفاد خمسة اخرى وضم اليها ثم حال عليها الجول فان المودي تقع عن الزكوة
من قبل ان الزكوة وجبت عليه لجولان الجول على النصاب وقد ادى بعد انعقاد السبب
ولو كان له نصابان من ذهب وقضه فعجل زكوة احدهما ثم هلك احدهما فانه تقع عن الباقي
منهما خمسة واحد فالتعجيل على احدهما يكون على الآخر ولو هلك النصابان حتى حال الجول
عليهما فانه تقع عن المودي منه ان كان ذهبا من الذهب وان كان فضة من الفضة ولو كان
له نصابان من السائمة فعجل زكوة احدهما ثم هلك المودي عنه لا تقع عن الاخر من قبلهما
مختلفا لا ترى ان نصاب احدهما لا يكمل بالآخر فان قبل السن لهما واحد اعتبار
السوم قبل وان كانا كذلك غير ان المقصود منهما مختلف فان المطلوب من احدهما
الفصلان ومن الاخر التعجيل ولو كان له مائتا درهم فعجل منها خمسة وعشرين درهما
عن الف درهم فانه يجوز اذا تم الجول على الف من قبل انه عجل الزكوة بعد انعقاد الجول
على الاصل وهو النصاب الاول ولو عجل خمسة وعشرين درهما عن المائتين لخمسة سنين
وحال الجول والمائتان تمام الى خمس سنين في طرق الجول فانه يجوز لما ذكرنا انه عجل
بعد انعقاد السبب على الاصل ولو عجل عشرين حمله قبل خروج الطلع او عشرين حصة
قبل الزرع فانه لا يصح بالانفاق ولو عجل بعد الزرع قبل النبات او بعد خروج الطلع
قبل انعقاد الثمرة يصح عند ابي يوسف وعند محمد لا يصح الا بعد النبات او بعد
انعقاد الثمرة وحده قول ابي يوسف ان سبب وجوب العشر الارض النامية ولا
تتصف الارض بكونها نامية بالزرع وكذلك خروج الطلع قال محمد رحمه الله سبب
وجوب العشر الارض النامية ولكن لا تنصف الارض بكونها نامية قبل النبات وقبل
انعقاد الثمرة ولو كان له مائتا درهم حال عليها الجول فركب عشرة دراهم خمسة
من السنة الماضية وخمسة من السنة الاخرى فانه يجوز من قبل انه عجل الخمسة
قبل انعقاد الجول على النصاب وقال عيسى بن ابيان لا يجوز من قبل ان النصاب قد انقص
ما لواجب واذا انقص النصاب لا ينعقد الجول عليه فلا يجوز التعجيل ونحن نقول
هذا الكلام سننقم ان لو كان الجول قبل الفصل عن الوجوب وليس الامر كذلك
فان الجول قارن لوجوب فاذا قارنه لا ينقص النصاب وسقط عليه الجول فجوز التعجيل
زكوة الرقيق والحيوان وغيرهما من الذهب والفضة
وما جعل الله عليه بنى محمد بن الحسن رحمت الله عليه هذا الباب على ان الواجب انما
هو تاجر من النصاب الى الفقير معلولا بعلة مطلقا لمالية على مال نصاب التجارة
وفي السائمة اخراج من موصوفه بكونها وشطالا ان حق الفقير في خيار الاموال
وخرق المال في شرارها ما وجب الله تعالى الوسيط منها قطعا للمنازعة ومراعاة
لكل الجانبين فاذا كان النصاب سمانا يجب الوسيط منها واذا كانت مائة رطل يجب
المهزول وان لا اعتبار بالمعنى في موضع التعليل وفي الموضع الذي لا تعليل بعين النص
فاذا عرفنا هذا احنا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا كان لرجل

خاربه للتجارة فتمت ما تادهم فحال عليها الجول ثم اسققت فتمت ما في السعر الى ما به
وازدادت الى اربع مائة فانه ان ادى الزكوة من العن ادى ربع العشرة لا يفاق وان ادى
القيمة فانه بودى خمسة دراهم عندنا حنيفه من قبل ان التعليل دفع لحائب الصرف
والصرف لا سهل الفصل عن الوجوب في راعي حاله الوجوب وحاله الوجوب كالتسوية
ما في بودى زكوة ما تير وهو خمسة دراهم وعندنا يوسف ومحمد بودى درهمين
وصف حاله التقصان من قبل ان التعليل دفع لحائب الصرف والصرف لا يكون الا عند الاداء
وعند الاداء منه ربع عشرها درهمان ونصف وفي حاله الزيادة بودى عشرة دراهم من
قبل ان يمتد حال الاداء عشرة دراهم على ما مر شرحه في باب زكوة الطعام ولو استهلك
الخاربه لم اسققت فتمت ما في السعر واذا دت فانه لخمسة دراهم عندنا حنيفه
لما ذكرنا وعندنا اعتبار حاله الاستهلاك من قبل ان الضمان وجب في كونه بالاستهلاك
والشعر وان اختلف السعر بعد الاستهلاك فانه لخمسة دراهم يوم الاداء عندنا من قبل
ان الواجب عليه بالاستهلاك مثلها فجعل كان المثل قائم ولو كان قائما وتغير السعر فانه
مغير ما يجب عليه اداؤه من القيمة كذلك ها هنا ولو كان له عشرون من الابل وحال
عليها الجول حتى وجبت فيها اربع شياه وسط فاذا ملثا شمانا مكان اربع وسط باعتبار
القيمة فانه يصح من قبل ان السمان غير منصوص عليها فالحقناها بالمنصوص عليه بالتعليل
ولو كان له خمسة وعشرون من الابل سائمة فحال عليها الجول حتى وجبت فيها اربع
مخاض فاذا دت عنها نصف حقه او ثلثي بنت لبون جاز من قبل ان الحق المنصوص عليه
المنصوص عليه بالمعنى وقد ورد الخبر في ذلك وهو انه فان لم يلد بنت مخاض فبنت لبون
ويرد الفضل عليه فاذا رد الفضل فقل ادى احضا من كلها ولو كان له ما تادهم من قبل
بنت المال فحال عليها الجول ووجبت فيها خمسة دراهم فاذا دت عنها خمسة دراهم
جاز عندنا حنيفه والي يوسف وعند محمد لا يجوز الا اذا في الفضل وجه قول حنيفه
والي يوسف ان الفضل فما جرى فيه الربا لا يظهر عندنا لمقابله بخلاف الجنس من قبل ان
الشرع ابايت المساواة بينهما فاذا كان الفضل والجوده لا يظهر جارا ادا هذه الخمسة
عن الجود الا ترى انه لو ادى مكان خمسة درهمين لثا حيا لا يجوز وجه قول محمد
ان الجوده فضلا الا انه لا يظهر عندنا لمقابله لجنس الجريان الربا بخبري بين العباد فاما
من العبد ومن الله تعالى لا يجري الربا فظهر الجوده واما اذا ادى لثا حيا ادا مكان خمسة
درهمين انما لا يجوز من قبل ان الفضل من جهة الوزن فوق الفضل من جهة الجوده من قبل
ان الفضل من جهة الوزن يجري في حق الكل والفضل من جهة الجوده يجري في حق البعض
كقول البعض باعتبار الفضل من جهة الوزن والي من اعتبار الفضل من جهة الجوده قال
ولو كان له ابر توفقه وزنه ما تيان وسمته يلثا فحال عليها الجول فاذا دت خمسة دراهم
لجور عندنا حنيفه والي يوسف وعند محمد لا يجوز وجه قولهما ان الزكوة انما يجب
باعتبار الاحزاء وربع عشرها لا جزا خمسة دراهم يجب عليه خمسة دراهم وجه قول محمد

غير

غير

الافادى
الفضل

الربا

ان الواجب ربع عشره لا يرق وربع عشره سبعة دراهم وصف فلما حصل ان محمد سلك طريقه
الاختياط في الوجوه من جميعا قال ولو كان وزنه مائة وخمسين وسمته ما تيان لاجب الزكوة
فما من قبل ان الزكوة متعلقه بالاجزاء لا بالصنعة واجمعوا على انه لو ادى من المذهب فانه
بودى زكوة مائة من قبل ان الجوده يظهر عندنا لمقابله بخلاف الجنس قال ولو قال الله على
ان اضحي شاتير وسطين او اهدى ساتير وسطين فضحي شياه سمينه لا يجوز من قبل ان
المقصود من الاضحية والهدى اراقه الدم والاراقه لا يزداد بزيادة القيمة ولذلك لو قال
الله على ان اعنى عبد بن فاعنى عبد فسمته قيمة عبد لا يجوز من قبل ان العتق لا يزداد
بزيادة القيمة ولو قال الله على ان اصدق شاتير وسطين فصدق شياه سمينه جاز من قبل
ان المقصود من الصدق انما هو الصرف الى العتق فغير المنصوص عليه يقوم مقامه في حق
الصرف ولو وجبت عليه كفارة بمين مكساو بياو بياو عشرة اواب لا يجوز لان
الوسط غير المنصوص عليه فيقع عن نفسه لا عن غيره قال ولو كان له خمس من الابل واربعون
من الغنم فحال الجول على الابل وجبت الزكوة فيها ثم استهلك الابل ثم نه الجول على الغنم
فانه لاجب الزكوة من قبل ان زكوة الابل وهو شاه دين عليه والدين يمنع وجوب الزكوة وقد
اسقص النصاب بالدين فلا يجب شي قال ولو كان له مائة واربون وعشرون ساه فحال الجول
طرها حتى وجبت فيها شاتير ثم استهلك ثمانين وبقي احدى واربعون فحال الجول على
احدى واربعين لاجب فيها الزكوة من قبل ان قدر الزكوة للسنة الماضية صار دينيا في دينه
فاقص النصاب بالدين فلا يجب الزكوة فيه قال ولو كان له مائة للتجارة فسمتها الف درهم
فحال الجول عليها حتى وجبت الزكوة فولدت ولدا اسققت فسمتها بالاولاد فو عادت الى
تسع مائة وبالولد وفا بالتقصان فانه لاجب الزكوة من قبل ان الولد قد جبر النقصان فصار كان
النقصان لم يوجد ولو مات الولد فانه سقطت الزكوة بقدر النقصان من قبل ان النقصان
قد ظهر بقوات الولد ولو كان قدر النقصان ثمانين وقيمة الولد ما تيان لاجب عليه زكوة
تسع مائة من قبل ان قدر المائتين من النقصان قد جبر بالولد وبقي من النصاب مائة فسقطت الزكوة
من الزكاة مما يجب على الرجل ثم يبطله او يبطله بغيره

باب من محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الفعل متى تعلق بالمحل عين سقطت بقوات
ذلك المحل ان فات البعض سقط البعض وان فات الكل سقط الكل وان الدين الذي له مطالب
من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة والدين الذي لا مطالب له من جهة العباد لا يمنع وجوب
الزكاة من قبل ان الدين الذي له مطالب من جهة العباد نطالب به فذهب المال بالدين
والدين الذي لم يكن له مطالب من جهة العباد لا يطالب به فلا يظهر حكمه في حق احكام
الدنيا واما يظهر في حق احكام الآخرة فجعل كالمعدوم في حقه اذا عرفنا هذا احسا الى المال
قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا كان رجل ما تادهم فقبل ان يحول الجول عليها قال الله على
ان اصدق مائة منها فحال الجول عليها فانه يجب عليه زكوة المائتين من قبل ان هذا دين
لا مطالب له من جهة العباد فلا يمنع وجوب الزكاة فاذا ادى منها خمسة دراهم زكوة فانه

مطلوب

عليه ان يصدق بسبعة وتسعين درهما ونصف درهم من قبل ان يجسه وجبت شايعة في
 المنذور فاذا ادى خمسة من الجملة فانه تقع درهما ونصف من المنذور فلا يجب عليه الا
 سبعة وتسعين ونصف لان بعض المجل قد مات ولو قال لله على ان تصدق بمائة ثم حال
 الجول فادى خمسة دراهم فانه يجب عليه ان يصدق بمائة كاملة من قبل ان المجل ما عين
 للواجب فان المنذور وجب في الذمة ولو كان له ما تاد درهما بحال عليها الجول ووجبت
 الزكوة فها هم تصدق كل الماتن فانه يسقط عنها الزكوة من قبل ان المجل قد مات
 بيسقط الواجب ولو نوى التطوع فانه تقع عن الواجب ويكون منه الطوع لغوا من
 قبل ان المجل قد بعث لا دا الواجب صار لما لو نوى التطوع في شهر رمضان فان الصوم تقع
 عن الفرض ويكون جهة التطوع لغوا كذلك هاهنا ولو صدق بمائة فانه يسقط عنه
 الزكوة بقدره من قبل ان المجل قد مات فسقط عنه الا اذا قلده وهو درهما ونصف
 قال ولو كان له ما تاد درهما فقبل ان يحول الجول عليها اوجب على نفسه الحج او وجب عليه
 الحج او اوجب على نفسه الهدى او الاصحح اوجب عليه كفارة بمنزح حال الجول عليها
 وجبت الزكوة فها من قبل ان هذه ديون لا مطالب لها من جهة العباد فلا يمنع وجوب الزكاة
 ولو كان له ما تاد درهما بحال عليها الجول ووجبت الزكوة فانفقها على نفسه ولم يترك عنها
 ثم استفاد ما يتيسر وحال عليها الجول فانه لا يجب الزكوة فها من قبل ان زكوة السنة
 الماضية صارت دينا في ذمته والدين يمنع وجوب الزكوة وقال محمد رحمه الله من اوجب
 الزكوة في المسائل الاولى سعيان بوجب في هذه المسئلة من قبل انه لا مطالب له من جهة
 العباد لكان يقول كان له مطالب من جهة العباد لان اخذه كان مفوضا الى الائمة الا ان
 عمر رضي الله عنه جعلها الى ارباب الاموال لمصلحة رعاها مكنون وبالمال نابتا عن الامام
 وخو زان يكون له مطالب من جهة العباد وهو ان يبر بالعامة فاختار الزكاة منه فقلنا
 بانه يمنع وجوب الزكاة ولو كان له ما تاد درهما فقبل ان يحول عليه الجول وجب عليه عشر
 الارض بعد خروج الزرع او انعقاد الثمرة فانه لا يجب الزكوة فها بعد حوالان الجول من قبل
 ان الواجب دين في ذمته والدين يمنع وجوب الزكوة وكذلك لو وجب عليه نفقة الا اذا
 بقضا العاضى بان كان له اخ اعصى او اخ عصى ففرض القاضى عليه النفقة من قبل ان
 العاضى اذا فرض عليه النفقة فانه يصير دينا عليه والدين يمنع وجوب الزكوة واما اذا لم
 يفرض العاضى فالواجب الانفاقة في ذمته فلا يصير دينا قبل الفرض هذا كما لو اسرى
 دار للتجارة ولها سبيع بحال الجول عليها يجب الزكوة فها وان كان للسبيع حوال السبعة
 فقبل ما طلب السبيع السبعة يكون الدار خالية عن حقه وكذلك العبد المجاني يجب
 فيه الزكوة قبل الدفع بالجناية واما بعد ما طوب ودفع بالجناية فلا يجب الزكوة فيه
 لغوات المجل كذلك هاهنا ولو كان له ما تاد درهما فقبل حوالان الجول عليها استقر
 خمسة اقفره خطه من افسان ثم حال الجول فانه لا يجب الزكوة فيها وقال زهير
 يجب الزكوة فها وجب قول زهير ان الدين يصدق الى خمسة فها من الخطه مصروفة

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

الى الدين فبقى الدراهم خالية عن الدين فيجب الزكوة فيها ونحن نقول الدين يصدق الى خمسة
 تسهيلات الامر عليه وهذا انما يكون اذا لم يكن الجنس مشغولا لحاجته فاما اذا كان الجنس
 مشغولا لحاجته فلا يكون في صرف الجنس الدين تسهيلات مصرف الدين الى مال الزكوة فاذا
 صرف الله ينقص النصاب فلا يجب فيه الزكوة وعلى هذا اذا تزوج امرأة على وصيف وله مائتا
 درهم ووصف للكنانة بحال على الماتن الجول فانه يجب الزكوة في الماتن عند فز من قبل ان الدين
 صرف الى خمسة مصرف الوصف الى الدين فبقى النصاب فارغاً يجب الزكوة فيه ونحن نقول
 بان الوصف مشغول لحاجته والنصاب فارغ فيصرف الدين الى النصاب فاذا صرف الله ينقص
 فلا يجب فيه الزكوة قال ولو كان له اربعمائة درهم بحال عليها الجول حتى وجبت فيها
 عشرة دراهم ثم استهلك المال قبل ادا الزكوة حتى صارت الزكوة دينا في ذمته لم استفاد
 ما تاد درهم وسمته دراهم وحال عليها الجول لا يجب فيها الزكوة من قبل ان زكوة السنة
 الماضية وهو عشرة دراهم دين في ذمته وقد اسقط من النصاب بالدين اربعة دراهم فلا يجب فيه
باب الزكوة في التجارة بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
 على ان الملك في الاجارة يثبت على حسب حدوث المنفعة جروا جروا وان الاجرة ملك على حسب
 حدوث المنفعة جزا جزا ساعه وساعه وان الاجرة اذا عجلت حمله ملك جملة وان ما وزد عليه
 العقد اذا فات في صمان المواعير مستفضل بعقد بقدره كالمبيع اذا ملك في ضمان البايح ينقص
 البيع كذلك هاهنا وان الدين يمنع وجوب الزكوة وان دين الزكوة يمنع وجوب الزكوة على مثال
 سائر الديون اذا عسر فها هذا احنا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا كان رجل
 الف درهم فاستأجر بها دارا يسكنها عشر سنين وسلم الالف ولم يسلم الدار حتى مضت
 الاجارة فانه يجب على المواعير للسنة الاولى زكوة تسعمائة وللسنة الثانية زكوة مائة
 وللسنة الثالثة زكوة مائة درهم هكذا الى ان ينقص من نصاب واجل يرفع في كل سنة
 مائة درهم وزكوة ماضى من السنين مع الكسور عند ائتيه رجة الله من قبل ان عنده
 لا يجب الزكوة مما زاد على النصاب الى اربعين وعندهما يرفع في كل سنة درهم وزكوة السنة
 الماضية بدون الكسور ولا يجب الزكوة على المستأجر في السنة الاولى ولا في الثانية حتى
 السنة الثالثة زكوة مائة درهم وفي الرابعة زكوة اربعمائة درهم سوى زكوة السنة
 الماضية هكذا الى عشر سنين يرفع في كل سنة زكوة ماضى من السنين مع الكسور عند
 ائتيه رجة الله وعندهما بدون الكسور ويزاد في كل سنة زكوة مائة هكذا الى عشر سنين وانما
 على المواعير في السنة الاولى زكوة تسعمائة من قبل انه اذا مضت سنة منقض العقد في مائة
 درهم وصارت المائة دينا في ذمته والدين يمنع وجوب الزكوة بقدره يجب عليه زكوة تسعمائة
 ويجب في السنة الثانية زكوة مائة من قبل انه اذا مضت سنة اخرى منقض العقد في
 قدر مائة وبصر المائة دينا في ذمته ويرفع زكوة السنة الماضية مع الكسور عند ائتيه رجة
 من قبل ان دين الزكوة يمنع وجوب الزكوة كسائر الديون والزكوة دين في ذمته ويرفع الكسور
 من ان الزكوة لا يجب في الكسور عند ائتيه رجة الله وعندهما لا يرفع الكسور من قبل ان الزكوة

زكوة مائة

حب في الكسور عند ههنا الى ان يتقضى المال من نصاب ولا حب الزكوة على المستاجر
في السنة الاولى ولا في السنة الثانية من قبل ان يملك في السنة الاولى ما به درهم
والزكوة لا حب فيها الا لها دون النصاب وفي السنة الثانية وان ملك ما ينفي وهو نصاب
كامل الا انه لم يجل عليه الجول وحب في السنة الثالثة زكوة ثلثها من قبل ان الجول
تقدم وفيه ثلثها من قبل ان يملك في السنة الرابعة زكوة اربعها من قبل
انه يملك في السنة الرابعة ما به اخرى وترفع منها زكوة السنة الماضية مع الكسور عند
وعند ههنا يدور الكسور من قبل ان يملك اذ لم يوردها حتى مضت سنة اخرى صارت دينيا
في ذمته فممنوع وجوب الزكوة في قدره وترفع الكسور منه ايضا عند ان حصفه من قبل ان
الزكوة في الكسور عند ههنا الى ان لا يبقى نصاب كامل ولو كان مكان الالف جارية
ممتها الف فسلمها اليه ولم يقبض الدار حتى انقضت مدة الاجاره لا حب على المواجه
ولا حب على المستاجر في السنة الاولى زكوة ولا في السنة الثانية وحب في السنة الثالثة
زكوة ثلثها وفي السنة الرابعة زكوة اربعها سوى الزكوة الماضية عند ان حصفه رحمه
ومع الكسور عند ههنا وانما كان كذلك من قبل ان يملك سنة ستين مستحق عشر قيمه الجارية
واذا مضت سنتان مستحق عشري فممتها واذا مضت ثلاثين مستحق ثلثه اعشار فممتها
وقد مضت طرعا سنة حب فيها الزكوة وممك في السنة الرابعة اربعة اعشار فممتها
حب عليه زكوة اربعة اعشارها دون زكوة السنة الماضية مع الكسور عند ان حصفه
وعند ههنا مع الكسور لما ذكرنا ههنا الى عشر سنين ولا حب على المواجه من قبل ان يملك
ملك الجارية بالقبض وحب الزكوة فيها غير انه اذا مضت المدة استحققت الجارية
عليها والا سحقا ومنزله الهلاك ولو هلك مال التجاره بعد وجوب الزكوة فيه
سقطت الزكوة لذلك ههنا فان قيل الجارية كانت ملكا للمواجه غير انها صارت
مستحققة الرد فبقي مملوكا له الى ان يرد كمن باع ثوبا بعبد فقبض العبد ولم يسلم الثوب
حتى هلك فان العبد يصير مستحق الرد ومع هذا يكون مملوكا له الى ان يرد الله حتى
لواعقه يصح ولو استخذه او اجاره يصح فلم او جتم الزكوة على المستاجر فممتها
من الاجاره حب عليه ردها ولو لم يرد ههنا صارت مضمونة فيكون العمة ملكا للمستاجر
والزكوة حب في ما ليه الجارية حب عليها الزكوة من قيمتها فصل بين هذا وبين الدراهم
والذانيير من قبل ان الدراهم والذانيير لا يتعيان في الرد حتى لو رد مكاها جارا فلا تسقط
الزكوة بردها والجارية يتعيان الرد حتى لو اراد ان يرد جارية اخرى مكاها لا يملك ذلك
فصار العبد مستحقا حب الزكوة عنه ولو كان مكان الجارية مكيل او موزون فما يتعين
منها بمنزله الجارية وما وجب في الزمته بمنزله الدراهم والذانيير فلو قبض الدار ولم يسلم
الالف حتى مضت مدة الاجاره حب على المستاجر في السنة الاولى زكوة تسعها وفي السنة
الساية زكوة ثمانية سوى زكوة السنة الماضية والكسور عند ان حصفه ومع الكسور
عند ههنا الى عشر سنين يرفع في كل سنة ما به درهم وزكوة ما مضى من السنين ولا حب

على المواجه في السنة الاولى زكوة ولا في السنة الثانية وحب في السنة الثالثة زكوة ثمانية
وفي السنة الرابعة زكوة اربعها سوى زكوة السنة الماضية والكسور عند ههنا 15
عند ههنا ههنا الى عشر سنين يراى في كل سنة زكوة ما به وترفع عنه زكوة ما مضى من
السنين الى عشر سنين وانما كان كذلك من قبل ان يملك اذ مضت سنة وحب على المستاجر
ما به درهم وصارت ذمته والدين منع وجوب الزكوة في قدره فممنوع زكوة ما به حب
عليه زكوة تسعها وفي السنة الماضية حب عليه ما به اخرى فلا حب عليه الزكوة في قدرها
حب عليه زكوة ثمانية دون زكوة السنة الماضية من قبل ان زكوة السنة الماضية دون
ذمته فممنوع وجوب الزكوة في قدره ههنا الى عشر سنين ولا حب على المواجه في السنة
الاولى وفي الثانية وان ملك ما به من قبل ان يملك ما حال الجول عليها وحب في السنة الثالثة
زكوة ثلثها من قبل ان الجول تقدم على ثلثها وحب في السنة الرابعة زكوة اربعها سوى زكوة
السنة الماضية من قبل ان يملك سنة اخرى فقد ملك ما به اخرى حب الزكوة فيها
اضا وترفع زكوة السنة الماضية من قبل انها صارت في ذمته دنا فممنوع وجوب الزكوة
ولو كان مكان الالف جارية فممتها الف فقبض الدار ولم يسلم الجارية حتى مضت مدة
الاجاره فالجواب كذلك من قبل ان الجارية وان صارت مستحققة الدخ الا انه صار
مستحققة بعقد صدقته ولو لا العقد لما ملك فصار هذا منزله الا ستهلاك فلا
سقطت الزكوة عنه وكذلك لو كان مكان الجارية مكيل او موزون يعين او لا يعين ولو لم
الالف وقبض الدار لا حب على المستاجر من قبل ان يملك المنافع والمنافع لا حب فيها
الزكوة وحب على المواجه في السنة الاولى زكوة الالف من قبل ان يملكها بالقبض وحال
عليها الجول وفي السنة الثانية زكوة الالف بدون زكوة السنة الماضية ههنا الى
ان يسقط من قدر نصاب يرفع في كل سنة زكوة ما مضى من السنين لا لها صارت دينيا في
والدين منع وجوب الزكوة والله اعلم
بني محمد رحمه الله هذا الباب على ان اليمن بغير الله شرط وجزا معلق به يلزم الخالف
عند وجود الشرط ولن يصير الجزا حيث يلزمه الا قيام الملك حال انعقاد اليمن او التمسيم
عليه حال وجود الشرط من قبل ان اليمن ما سرعت الا لمنع النفس عن الجاد المجاوب عليه
او لملها على الجاد المجاوب عليه ولن يحقق موجب اليمن الا قيام الملك حال اليمن او التمسيم
عليه حال وجود الشرط وان الخت لا يتم بعض الشرط ولا بتكراره وان كلما يصح الاعمال
في غيرها وكلا يصح الاسما وعمها بقول كلما فعلت ولا تقول كل فعلت وتقول كل امرأة
ولا تقول كلما امرأة اذا عسر ما هذا جينا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله
اذا قال الرجل لامرأة وغير مدخول بها ان كنتك فانت طالق ان كنتك فانت طالق كل
فانت طالق ثلاث مرات معقلا اليمن الاولى والثانية من قبل ان اليمن الاولى وجبت
في الملك وكذا الثانية وحب في اليمن الاولى والثانية من قبل ان يملك بطاها وحل
شرط الخت التكلم معها وقد كلفها ما لانيه ولا يعقلا ساله من قبل انها وجبت وفي مائة

وقال زفر لا نعتقد اليانية اضا من قبل ان جعل شرط الحث الكلام وقد وجد الكلام قبل اليمن
من قبل ان قوله ان كملت كلام وخبر يقول ان زفر رحمه الله اعتبر الصورة وحسن اعتبارنا
المعنى من قبل ان الكلام انما يتم ونصير مفيدا ما انفك الاخر الى الصدور وقوله ان كملت
لا يتم الا بقوله فانت طالق وهذا مبني على اصل مختلف سنا ونزف وهو ان الرجل اذا
قال والله لا البس هذا الثوب وهو لا يسه فاحد في النزع او قال لا اسكن هذه الدار
ساكنها فاحد في النقلة او لا اركب هذه الدابة وهو راكبها فاحد في النزول فانه لا حث
في مبيته عندها وعند حث وقال انه وان اخذ في النزع فهو لا يسه ان كان نزعها وكذلك
ساكن الى ان يشكر غيرها وكذلك راكب الى ان ينزل وخبر يقول اذا اخذ في نزع الثوب لا يسه
لا يسه وكذلك اذا اخذ في النقلة لا يسه ساكنها واذا اخذ في النزول لا يسه راكبها قال
ولو قال لها ان حلفت بطلاقك فانت طالق ان حلفت بطلاقك فانت طالق ان حلفت بطلاقك
فانت طالق قالها ملتأ فانه يعتقد اليمن الا في لوجودها في الملك وكذا في اليانية وحب
في الاولى والثانية من قبل حلف بطلاقها وجعل شرط الحث الجلف بطلاقها وقد وجد
زفر فحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة وبين المقدمة ونقول فرق بين هذه وتلك من قبل
انه جعل شرط الحث الكلام هناك وقد وجد الكلام قبل تمام اليمن من قبل ان قوله ان كملت
كلام في حث في مبيته ولا يسهل الثانية لوجودها في غير الملك وفي هذه المسئلة جعل
شرط الحلف بطلاقها والكلام لا يكون جلفا الا بربط الجربا الشرط ولا يسهل اليمن
الثالثة لاهلها وجدت في غير الملك ثم لو تزوج لها فاحد في دار فانت طالق
لحث في اليانية من قبل ان شرط الحث فيها الحلف بطلاقها وقد وجد ولو لم يتزوج
لها وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق لحيث في الثانية وبذلك لا يجرى لاهلها وجدت
في غير الملك لم لو قال لها بعد ذلك ان تزوجك ودخلت الدار فانت طالق لم تزوج لها
وقال لها ان كملت فلانا فانت طالق فانه لا يقع الطلاق ما لم يكلم او يدخل الدار
من قبل ان اليمن قد دخلت لا الى خزاو شرط اليمن لم يوجد ولو كان له امران اجلها
مدخول لها والاخرى غير مدخول لها فقال ان حلفت بطلاقها فانت طالق قالها
ثلاثا يعتقد اليمن الا في لوجودها في الملك ولذا الثانية وحيث في الاولى والثانية من قبل
انه جعل شرط الحث في الاولى الحلف بطلاقها وقد وجد ونعتقد الثالثة في حق المدخول
لها من قبل انها وجدت في الملك في حقها ولا يعتقد في حق غير المدخول لها من قبل انها وجدت
وهي مبيته ولا يسهل في الثانية والثالثة من قبل ان بعض الشرط قد وجد ولا يتم الحث
بوجود بعض الشرط ثم لو قال للمدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق لا يسهل في الثانية
اضا من قبل انه لو رخص الشرط لم لو تزوج غير المدخول لها وقال لها ان دخلت الدار
فانت طالق لحسد لحيث في الثانية ويقع على كل واحد منهما طلاقه من قبل ان شرط الحث
هو الجلف بطلاقها وقد وجد ولو عاد وتزوج لها لم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
لا يسهل في الثانية لانه وجد بعض الشرط لم لو قال للمدخول بها بعد ذلك ان دخل الدار

الحث

فانت طالق يقع عليها الثانية من قبل ان شرط الحث الجلف بطلاقها وقد قدم قال لو قال
لامرأته وقد دخل بها كما حلفت بطلاقها فانت طالق قالها مرتين يعتقد اليمن الا في
لوجودها في الملك وكذلك الثانية وحيث في اليمن الا في الثانية لانه جعل شرط الحث
في الاولى الحلف بطلاقها وقد وجد ويقع على كل واحد منهما طلاقه وبقي اليمن الا في
منعك لان كلمة كلما يعم الافعال فاما من حلف ياتي به الا وقد انعقدت الاولى عليه ولذا
اليانية حتى لو تزوج بها بعد ذلك وحلف بطلاقها يقع على كل واحد منهما طلاقا
ولو قال كلما حلفت بطلاق واحد منكما فانت طالق قالها مرتين فانه يقع على كل
واحد منهما طلاقا من قبل ان قوله واحد نكرة في محل النفي والنكرة في محل النفي معضار
كان كل واحد منهما مذكورة في محل الشرط على الافراد ولو كان كذلك يقع على كل واحد
طائفتان منهما كوجود الشرط مرتين كذلك هاهنا ولو قال كلما حلفت بطلاق كل واحد
منكما فكل واحد منكما طالق مرتين يقع على كل واحد منهما طلاقه واحد طغى على الرأى
فيه وقال يجب ان يقع على كل واحد منهما طلاقا كما في المسئلة المقدمة من قبل ان قوله
كل واحد نكرة في محل النفي والنكرة في محل النفي معضار فانت كل واحد منهما منفرده بالذ
في محل الشرط وكل وان كان حرف الجمع غير انه يرد على الفرد اضا الا ترى انه لو قال كل امرأه
من نسائي دخلت الدار فانت طالق فدخلت واحد طلفت ولو دخلت جميعا طلق جميعا
ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق لا يقع الطلاق ما لم يدخل جميعا وكذلك لو قال لكما
على الف فانه يلزمه الف واحد بينهما ولو قال لكل واحد منكما على الف فجب لكل واحد
منهما الف عرفت ان حرف الجمع مع الواحد يقتضي الواحد كما يقتضي الجمع فاذا كان كذلك
صارت كل واحد منهما مذكورة في محل الشرط على الافراد ولو كان كذلك يقع على كل واحد
منهما طلاقا كذلك هاهنا وحده ما ذكره محمد بن الحسن انه لا دخل فيه حرف الجمع
وما ادخل فيه حرف الجمع للتعميم من قبل ان العموم والشمول ثابت بدون الجمع وانما ادخل
حرف الجمع للجمع فالذكر حرف الجمع كالذكر بلفظ الجمع فلو ذكر بحرف الجمع بان قال ان حلفت
بطلاقا فانت طالق يقع على كل واحد منهما طلاقه واحد وكذلك اذا ذكر بحرف الجمع
ولو قال كلما حلفت بطلاق واحد منكما فكل واحد منكما طالق قالها مرتين يقع على كل
واحد منهما طلاقا وانما كان كذلك من قبل ان قوله واحد نكرة في محل النفي معضار
كانه جعل الشرط طلاق كل واحد منهما على الافراد ويقع على كل واحد منهما طلاقا
من قبل انه وجد الشرط مرتين وجعل الجزاء لهما باذخال حرف الجمع فصار كما لو قال
فانت طالق قالها ولو قال كذلك يقع على كل واحد منهما طلاقا كذلك هاهنا ولو قال
كلما حلفت بطلاق واحد منكما فانت طالق قالها مرتين يقع على كل واحد منهما طلاقه
واحد وانما كان كذلك من قبل ان قوله واحد نكرة في موضع النفي معضار وانما جعلنا الواحد المذكور
في محل الشرط مذكورة في محل النفي من قبل ان الشرط انما يبراد للنفي والنكرة في محل الشرط
تم الا ترى انه لو قال والله لا اطلق واحد منكما فانه لا يستقيم هذا الكلام حتى

لا يخلف بطلاق هذه ولا بطلاق هذه ومنع عن طلاقهما عرفت ان التكرار في محل النفي
تعم وقوله هي كما به عن المذكور في محل الشرط والمذكور في محل الشرط عامه كذلك هذا
فاذا كان هذا عاما تقع على كل واحد منهما طلاقه واحده لان الشرط الخلف بطلاق
واحدة والجزء طلاق واحدة وقد وجد الشرط مرتين فيقع الجرام مرتين وكذلك لو قال
صاحبتهم طالق وقال فالأخرى طالق من قبل ان صاحبتهم كما به عن المكنى في محل الشرط
والمكنى في محل الشرط واحدة عامه فكذا في محل الجزاء وكذلك قوله فالأخرى من قبل
ان الأخرى كما به عن المذكور سابق وذلك عام فكذا في الكاه طعن فيه او يجازم وقال
لحسان يقع طلاقه واحدة من قبل ان قوله هي كما به عن فرد فصار كما لو قال فواحدة منك
طالق ولو قال كذلك يقع واحدة ويوقعها على اتيهما شاك ذلك لها هنا ونحن نقول
كما به عن فرد ولكن فرد عام فيعم بمصومه الا ترى انه لا يقوم بنفسه وانما يقوم بذلك
الفرد من قبل ان قال هي طالق لا يكون مفيدا وانما يكون مفيدا بذلك الغير وذلك عام
فكذا في هذا وكذلك قوله فصاحبتهم طالق كما به عن مكنى في محل الشرط الا ترى انه يقوم
به حتى لو قال فصاحبتهم طالق لا يكون مفيدا وذلك لان الذي عام فيعم هذا بمصومه
وكذلك فالأخرى من قبل ان قوله فالأخرى لا يقوم الا بالاولى فيكون منبئا عليه وذلك
عام فكذا في ما يثبتني عليه بصير عام بمصومه ولو قال كما خلعت بطلاق واحدة منكما
فواحدة منكما طالق او قال فاحدا كما طالق فاهما مرتين يقع طلاقه واحدة بوقعها على
اتيهما شاك وانما كان لذلك من قبل ان قوله فواحدة في محل الاثبات والتكرار في محل الاثبات
لخص ولا تعم الا ترى انه لو قال والله اعطي واحدا درهما ساول واحدا خاصا حتى لو اعطي
واحدا درهما لا يثبت في يمينه ولو قال لا اعطي واحدا درهما فانه يكون عاما حتى لا يحد
له ان يعطى واحدا فاذا كان التكرار في موضع الاثبات لخص طلاقه واحدة من
قبل ان الجزاء طلاق واحدة خاصة وقوله واحدة في محل الشرط وان كان عاما الا ان
هذا لا يصير به عاما لا استقلاله بنفسه الا ترى انه لو قال واحدة منكما طالق يصح
وكان كلاما مستقلا بنفسه متقطعا عن الاول كذلك هاهنا خلاف قوله هي طالق
من قبل ان قوله هي طالق ليس مستقل بنفسه انما هو قائم بغيره وذلك الغير عام
بصير عام بمصومه وهذا قائم بنفسه وهو خاص فلا يعم بغيره قال محمد بن الحسن
رحمه الله الا ترى انه لو قال كلما دخل واحدة منكما هذه الدار فواحدة من نسائي طالق
فدخل واحدة منهما الدار يقع طلاقه واحدة بوقعها على اتيهما شاك وانما كان كذلك
من قبل ان جلف بطلاق واحدة من نسائه وجعل شرطا او وقوع دخول واحدة منهما
الدار وقد وجد يقع واحدة بوقعها على اتيهما شاك كذلك هاهنا ولو قال كلما
خلعت بطلاق واحدة منكما طالق ثلثا مرتين يقع ثلث بوقعها على اتيهما شاك وانما
كان كذلك من قبل ان جلف بطلاق واحدة وجعل شرطا او وقوع طلاق واحدة وذلك
يقع الطلاق على واحدة واليه خيار النعيش قال محمد بن الحسن رحمه الله عليه الا ترى

في واحدة منكما

انه لو قال اذا جاعد فلجدا كما طالق ثلثا اذا جاعد فلجدا كما طالق ثلثا جاعدا كان
ان يقع الطلاق كله على امرأة واحدة وهذه المسئلة يكون ليلا في مسئلتنا من حيث
الظاهر وموانها هنا ميمان وفي مسئلتنا ميمان ولكن الشرط في مسئلة الغد وجد
مرتين لمجي الغد وفي مسئلتنا مرة واحدة وكان ينبغي ان يقع ست تطليقات غير ان
الطلاق غير نازل في حق العن واليه النعيش فهو بالخيار ان شاك او وقع ست تطليقات
عليهما وان وقع على واحدة منهما فلو اوقعها على واحدة منهما يقع ثلث لان المحل
الواحد لا يقبل غير الثلث وفي هذه المسئلة غموض وهو انه اذا خرجت احدهما من اب
تكون محلا للطلاق الا انه غير نازل في حق الغير فادعينا احدهما للطلاق واوقع
الكل على واحدة لا معنى لآخرى قال ولو كان له امران احدهما مدخول بها والاخر
غير مدخول بها فقال كلما خلعت بطلاق واحدة منكما فامتما طالقان ثلث مرات
فانه يقع على كل واحدة منهما طلعان معاً ثم يقع على التي دخل بها طلاقه اخرى حتى يخلف
بالثانية وانما كان كذلك من قبل ان جلف بطلاقهما وجعل شرطا او وقوع الخلف
بطلاق واحدة عامة وقد وجد الشرط مرتين فيقع على كل واحدة منهما طلعان لان
الجزء طلقهما ويقع على التي دخل بها طلاقه اخرى من قبل ان اليمين الثالثة منعقدة
في حقهما وهي شرط الخنث وكان ينبغي ان يقع عليها طلعان من قبل ان اليمين الاولى
قائمة مع الثانية لان كلما يعم الافعال ولكن المحل لا يقبل الا واحدة اخرى فيقع واحدة
اخرى ثم لو تزوج بها وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق فانه يقع عليها اخرى والقبول
يعتق ان يقع عليها طلعان لقيام اليمين الاولى مع الثانية ولكن المحل لا يقبل الا واحدة
اخرى فيقع واحدة ولو قال لا مرايته دخل بها ولم يدخل كلما خلعت بطلاقها
فواحدة منكما طالق فاهما ثلث مرات لا يقع شيء من قبل ان جعل شرط الخنث طلاقها
ولم يوجد الا طلاق واحدة منها وطلاق واحدة منهما بعض الشرط فلا يثبت في يمينه
ولو قال كلما بطل واحدة منكما فبطلت بطلاق واحدة منكما فواحدة
منكما طالق فانه يقع طلاقه واحدة بوقعها على اتيهما شاك وانما كان كذلك من قبل ان جعل
شرط الخنث في اليمين الاولى الخلف بطلاق كل واحدة منهما على سبيل الافراد من قبل
ان قوله هي كما به عن المذكور في محل الشرط والمذكور في محل الشرط واحدة عامه فكذا في
المذكور في محل الجزاء لاها تقوم بها وقد جلف بطلاق واحدة خاصة فيقع طلاقه واحدة
بوقعها على اتيهما شاك ولو قال كلما خلعت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق
كلما خلعت بطلاق واحدة منكما فبطلت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق
او وقعها على واحدة وان شاك او وقع على كل واحدة واحدة وانما كان كذلك من قبل ان شرط الخنث
في اليمين الاولى الخلف بطلاق واحدة عامه لان الواحدة في محل الشرط عامه والجزء طلاق
واحدة خاصة لان المذكور في محل الاثبات واحدة خاصة وقد جلف بطلاقهما لان قوله
في كناية عن الواحدة المذكور في محل النفي منع من يقع طلعان لتكرار الشرط وبوقعها

نعينت الاح
ولا يجوز له الت
من غير ان يحضر
الطلاق

خلف

على انهما شالا فماتوا في غير عين قال ولو كان له امران احدهما مدخول بها
والاخرى غير مدخول بها فقال كلما حلفت بطلا كما فانتما طالقان ثلاث مرات تقع
على كل واحد منهما طلقه من قبل انه حلف بطلا فماتوا وجعل طلاقهما شرط الحث
وقد وجد وقع على كل واحد طلقه وسعدا الثالث في حوال المدخول بها لاها وحظ
وبقي على ملكه والحث الثالث في الثانية لان الثالثه بعض الشرط في الثانية لم يزوج
لها وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق فانه يقع على كل واحد منهما غنا من قبل
ان شرط الحث انما هو الحلف بطلا فماتوا وجد تمام الشرط والمبين فانه يقع طلقا
باب الحث في الايمان ما يقع على بعض ما يقع على جماعه بنى محمد
ان الحسن رحمه الله هذا الباب على ان لام التعريف متى دخلت على اسم الجمع ولم يكن هناك
معهود صيره للجنس واسم الجنس يتناول الواحد والكل لان الاسم له حقيقة لان
الله تعالى لا يخلو الا ذلك الواحد كان الاسم له حقيقة وان اسم الجمع يتناول الملام
صاعدا واسم الجنس اعم من اسم الجمع لان اسم الجمع يتناول مادور الملام واسم الجنس
يتناول مادور الملام وان التعريف بالوصف بالغائب صحيح والتعريف بالوصف
مع الاشارة لغو لان الاشارة ابلغ في التعريف من الوصف وان التعريف بالوصف
مع النسبة لغو لان النسبة ابلغ في التعريف من الوصف وان التعلق مع التعريف
بالوصف صحيح اذا عرفت هذا حنا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله
اذا قال الرجل امرأته طالق ان تروح النساء ابدان تروح امرأة واحدة حث وانما الحث
لما ذكرنا ان اسم الجنس يتناول الواحد والكل وانما حملناه على الواحد والكل من
قبل ان العادة جرت بان الانسان انما حلف بما يقدر عليه لان اليمن شرعت للمنع
او المحمل وهو لا يقدر على التزوج بجميع النساء فحملناه على الواحد ولو قال والله لا
اكرم بنى ادم فكل واحد حث في يمينه ومحمد رحمه الله سوى بنى اسم الجنس ضعيفا
وسم الجنس بالالف واللام وكذلك لو قال ان استربت العبيد او اكلت الطعام
او شربت الشراب ولو نوى الكل صح لان اللفظة جملته ولو قال ان تروح نسأ
فعبدي حث تروح امرأة لم حث ما لم تروح ثلثا لما ذكرنا ان اسم الجمع يتناول الملام
صاعدا ولو قال المرأة التي تروح طالق ثلثا تروح امرأة طلق ثلثا من قبل انه
عرفها بوصف التروح فيتعلق الطلاق بالتروح لاها غايبه وتعريف الغائب
بالوصف صحيح ولو قال هذه المرأة التي تروحها هي طالق فزوجها لم تطلق من قبل
ان التعريف بالاشارة قد حصل وتعريفها بوصف التروح يكون لغوا ولو قال لنسأ
المرأة التي تدخل منزلي الدار طالق ثلثا دخلت واحدة طلق لان التعريف بوصف
الدخول قد صح ولو قال هذه المرأة التي تدخل منزلي الدار هي طالق طلق في الحال
من قبل ان التعريف بالاشارة قد حصل فكون التعريف بالدخول لغوا معه لان التعريف
بالاشارة ابلغ ولو قال فلانة بنت فلان التي تروحها هي طالق فزوجها لا حث

من قبل ان التعريف بالوصف لغو مع التعريف بالنسبة فان التعريف بالنسبة ابلغ منه
باب اليمن ما يقع بالوقت وما لا يقع بنى محمد بن الحسن
هذا الباب على معرفة الوقت الذي اصيف اليه الطلاق وكيفية وقوع الطلاق بالوقت
ومعرفة الشرط الذي علق به الطلاق وما هو في معنى الشرط اذا عرفت هذا حنا
الى مسائل الباب قال بنى محمد بن الحسن رحمه الله ولو ان رجلا قال لامرأة لا يملكها انت
طالق قبل ان تزوجك او قال انت طالق قبل ان تزوجك بشهر ملك شهر اتم تزوجها لم تطلق
اما اذا قال انت طالق قبل ان تزوجك فتزوج بها انما لا تطلق لانه اضاف الطلاق الى
غير المملك والطلاق في غير المملك لا يصح ، واما اذا قال قبل ان تزوجك بشهر انما لا يقع
من قبل انه اضاف الطلاق الى شهر موصوف بكونه قبل التزوج وانما نصف هذا الشهر
لهذا الوصف متصلا بالتزوج فتقع الطلاق مقترنا بالتزوج والطلاق المقترن بالتزوج
لا حكم له لانه طلاق قبل المملك لان المملك ثبت بعد التزوج فلهذا قلنا لا يقع الطلاق
ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجك او قبل ان تزوجك بشهر اذا تزوجك
فانه يقع الطلاق لانها لو قال اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك او قبل ان
تزوجك بشهر فتزوج بها لا تطلق عند محمد وقال ابو يوسف نطلق وجه قول محمد
وموانه اذا قال انت طالق قبل ان تزوجك او قبل ان تزوجك بشهر فقد اضاف الطلاق
الى غير المملك لا ترى انه لو اقتصر على هذا فتزوج بها لا تطلق فادافا اذا تزوجك فقد
علقه بالمملك فصير اخر الكلام مغيرا لصدر الكلام لان الكلام انما يتم بالسكوت عليه او
بالاشارة منه الى كلام اخر واما اذا قال اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك
شهر فقد اضاف الطلاق الى غير المملك بعد ما اضاف الى المملك في صدره فصير اخر
الكلام مغيرا لصدر وحده قول ابو يوسف رحمه الله وهو ان هذا طلاق معاين
بالشرط فلا يقع الفرق بين ما اذا كان الشرط مقدما او مؤخرا الا ترى انه لو قال ان دخلت
الدار فعبدي حث او عبدي حث الدار فانه اذا دخل الدار فعبدي فلا يقع
الفرق بين تقدم الشرط وتاخره كذا لكها هنا ومحمد رحمه الله يقول هذا الكلام
لا يستقيم فانه يفترق الحال بين ما اذا ابتداء بالشرط وبين ما اذا ختم به الا ترى انه
لو قال كلما روجت امرأة هي طالق ان دخلت الدار فتزوج نسأ ودخل الدار فانه تطلق
كل امرأة تزوجها قبل الدخول ولا يطلق كل امرأة تزوجها بعد الدخول ولو قال
ان دخلت الدار فكلما روجت امرأة هي طالق فتزوج نسأ فكل امرأة تزوجها بعد الدخول
تطلق وكل امرأة تزوجها قبله لا تطلق وظاهر الفرق بينهما وقال محمد رحمه الله
لو تزوجها قبل شهر لا يقع الطلاق من قبل انه جعل وجود الشهر شرطا بادخال الباطن
مثل قوله انت طالق بالالف فالالف شرط في وقوع الطلاق لصحته الباطن الشهر
ولو قال لامرأته انت طالق قبل ان تدخل الدار بشهر مضى شهر فدخلت الدار طلق عند
الدخول عند علمائنا رحمه الله وقال زفر بنع الطلاق مستندا الى اول الشهر وحده

وهو انه اضاف الطلاق الى شهر موصوف بصفه انه قبل الدخول فاذا دخلت المذارة فقد
 الشهر بصفه القبليه من اوله الى اخره فقع الطلاق من اول الشهر وجه قول علماءنا رحمهم
 وهو انه اضاف الطلاق الى شهر موصوف بكونه شهر قبل الدخول والشهر لا يتصف هذه
 الصفه الا بالاقبال اتصال بالدخول فكون الشهر في معنى الشرط فاذا كان في معنى الشرط
 يقع الطلاق مقصورا على الحال الا ترى انه لا يقع الطلاق قبل الدخول ولو قال لامرأه
 انت طالق قبل موت فلان شهر مات فلان قبل مضي الشهر فانه لا يقع الطلاق من قبل
 ان الشهر لم يتصف بصفه القبليه ولو مضى شهر مات فانه يقع الطلاق بالانفاق
 من قبل ان الشهر قد اتصف بكونه شهر قبل الموت والطلاق كان مضافا الى شهر هذه
 الصفه الا انه يقع مقصورا على الحال عندهما وعندنا في حقيقه رحمه الله يقع مستندا
 الى اول الشهر وجه قولهما رحمه الله انه اضاف الطلاق الى شهر موصوف بكونه
 قبل الموت وهذه الصفه انما ثبت للشهر باتصال الشهر بالموت فيكون الموت في معنى
 الشرط فقع الطلاق عند وجوده مقصورا على الحال كما في مثله الدخول وجه اخيه
 ان الشهر قد اتصف بصفه القبليه قبل الموت من قبل ان للموت امارات يعرف بها فلا
 يتوقف على وجود الموت مستندا وقوع الطلاق الى اول الشهر لان الشهر قد اتصف
 هذه الصفه من اوله الى اخره كما لو اضاف الطلاق الى شهر قبل رمضان فانه يقع الطلاق
 من اول شعبان لا يتقنا بقدم رمضان بصفه القبليه قبل قدوم رمضان
 من اوله الى اخره وهذا خلاف مثله الدخول من قبل ان بصفه القبليه لا ثبت للشهر
 الا باقصاله بالدخول لان الدخول وما يكون وربما لا يكون فاذا وجد الدخول فقد
 اتصف الشهر بهذه الصفه فيقع الطلاق مقصورا على الحال لانه في معنى الشرط ولو قال
 انت طالق قبل موت فلان وفلان شهر مات احدهما قبل الشهر فانه لا يقع الطلاق
 من قبل ان الشهر قد خرج من ان يكون شهر قبل الموت ولو لم تمت حتى مضى الشهر ما
 فانه يقع الطلاق مقصورا على الحال عندهما وعندنا في حقيقه مستندا الى اول الشهر
 وانما يقع الطلاق بموت احدهما من قبل انهما اذا مات احدهما بعد مضي شهر فقد اتصف
 الشهر بكونه قبل موتهما من قبل ان موت الاخر كان يقين فصار كما لو اضاف الطلاق
 الى شهر قبل رمضان فانه يقع الطلاق في اول شعبان من قبل ان رمضان كان يقين
 كذلك ما هنا ولا يستتر موقفا معا من قبل ان موتهما بمره نادر والحكم لا يبي على
 التادر ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان وفلان شهر قدما احدهما فانه لا يقع
 الطلاق من قبل ان قدوم الاخر ليس بكاين يقين بل هو متردد فكون مترد الدخول
 فاذا قدم الاخر حينئذ يقع الطلاق ولو قال لامرأته انت طالق ثلثا قبل موت
 فلان شهر ثم خلفها في اثنا الشهر ثم مضى الشهر مات فلان فانه ينظر ان كانت العده
 قائمه تقع الثلث عندنا في حقيقه وبطل الخلع وعندهما لا يبطل الخلع ولكن يقع عليها
 في العده ما كان فان كانت العده منقصه فانه لا يقع الطلاق وجه قولهما وهو ان

شهر

الشهر

7

الطلاق كان مضافا الى شهر موصوف بكونه قبل الموت واراد به شهر امتضيا بالموت لان
 لا يتصف هذه الصفه الا باقصاله بالموت فكون الموت في حكم الشرط فقع الطلاق
 عند وجوده مقصورا على الحال كما في مثله الدخول والقدوم ويكون الخلع صحيحا لانه
 وقع قبل الطلاق فصار كما لو خلفها ثم طلقها ثلث بطلقات ولو فعل ذلك فانه يقع
 عليها طلقان بعد الخلع كذلك ما هنا وجه قول الحنفية رحمه الله وهو انه
 اضاف الطلاق الى شهر قبل الموت والشهر يتصف بكونه قبل الموت باماراته ولهذا قلنا
 بان حق الوتره ثبت في التركة مستندا الى اول المرض فقع الطلاق في الحال مستندا الى
 اول الشهر ان كانت في العده لانهما ادا مات في العده في كل الطلاق وبطل الخلع
 لا سنداد الطلاق الى اول الشهر فصار كما في الخلع وقع بعد الطلاق ولا يصح ولو كانت
 العده منقصه لا يقع الطلاق من قبل ان الخلع قد صح قبل وقوع الطلاق وخارجا للمرة
 من كونها مجالا للطلاق قال ولو ان رجلا قال لعبد انت حر قبل موتي بشهر ما كانت
 قبل مضي الشهر ثم مضى الشهر ثم مات السيد فانه ينظر ان ادى بذلك الكتابه قبل الموت
 فانه لا يعتق بوجود الموت ولو ادى بعض ذلك الكتابه او لم يود شأ منه فانه يعتق
 ويرد السيد عليه ما اخذ من ذلك الكتابه عندنا في حقيقه وعندنا في يوسف ومحمد يعتق
 ولا يرد ما اخذ من ذلك الكتابه وجه قول الحنفية رحمه الله ان القنوت ثبت لان
 مستندا الى اول الشهر والكتابه وقعت في وسط الشهر فصار كما انه كاتبه بعد اعاقه ولو كاتبه بعد ما
 فان الكتابه باطله ويرد اليه ما اخذ منه من ذلك الكتابه كذلك ما هنا وجه قولهما وهو
 ان القنوت انما ثبت مقصورا على الحال لان الموت في حكم الشرط فلا يجب عليه رد ما اخذ
 من ذلك الكتابه فصار بمنزله ما لو كاتبه ثم اعاقه ولو كاتبه ثم اعاقه فلا يجب عليه رد ما
 اخذ من الشهر وتصمنا لا غناق ابرام من اليد كذلك ما هنا واعتق من المثلث لا ينفق
 مقيد وليس بمدير مطلق حتى كان للسيد ان يبيعه وان لم يكن له مال سعي في الاقل ما يقع
 من المكاتبه ومن ثلثي قيمته لانه متيقن واما اذا ادى بذلك الكتابه فانه لا يعتق من قبل ان
 المحل خرج من ان يكون مجالا للعتق العيون الكتابه فلا يعتق قال ولو ان رجلا قطع يد
 العبد في الشهر مات السيد فانه يجب عليه نصف قيمه العبد للعبد في ماله في
 الى حقيقه وانما كان كذلك من قبل ان الجرحه ثبت لان مستندا الى اول الشهر ولا يمكن
 اثبات الجرحه في اليد المبانيه فقلنا بان يجب عليه ارشيد وجب للعبد في المولى
 من قبل ان اظهار اثر الجرحه في اليد ان تعذر في ذلك اليد ما تعذر اظهاره فاعطينا اثره
 وقلنا بان يكون للعبد ومما كما قلنا فممن غصب مدبرا ثم غصبه غاصب اخر من الغاصب
 الاول ثم جاء المدبر وصمنا الغاصب الاول فانه يرجع بالصمان على الغاصب الثاني من قبل
 ان الصمونات تملك عندنا الصمان عندنا وقدا في الصمان فوجب ان يثبت الملك في
 المضمون ولكن المدبر ليس بحال التملك بالعقد فتعذر اظهار اثر الصمان في حق العبد
 فاعطينا اثره في حق قيمته كذلك ما هنا ولو ابع نصف العبد في الشهر مات

ولو كاتبه بعد ما

بعد الشرفان العتيق ثبت في الصف لان الصف مملوك له فيكون على مثال عبد بن سكر
اعتق احدهما نصبة قال ولو قال جاربه انت جره ببل موت فلان شهرته ولدت ولدا
ثم باعها من غيره لم مات فلان بعد الشرف فانه يعتق الولد لانه جزء من الجارية ولو كانت
الجارية في ملكه او بعضها صح العتق فما هو في ملكه منها كذلك هذا ولو باع الولد
ولم يبع الام فانه لا يعتق الولد بعد موت فلان كما لو باع الجارية لم مات فانه لا يعتق
الجارية كذلك الولد ولو باع الجارية والولد في الشهر ثم استراه لم مات فانه لا يعتق
عدا في حقيقه رحمه الله لان العتق مما ثبت مستندا الى اول الشهر وقد خرج المجل
من ملكه في امثاله لا يتصور الاستناد
الحث في الميمن ما يقع من الشرب في الخاص والعام في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان اللفظ اذا كان له حقيقة معلومة ومجاز مستعمل فانه يجب العمل بحقيقته ما لم يكن
غدا في حقيقته اذا لم يكن الحقيقة مجزوءه بالكلية وغدا مجزوءا العمل بمجازه وان لم يكن
الحقيقة مجزوءه من جميع الوجوه فادع عرفا هذا الحث الى المسائل قال محمد بن الحسن
واذا حلف الرجل وقال امرا في طالق ان شربت من الفرات ابدا فاحذر من الفرات في انا
مشربه فان ابا حنيفة قال لا حث حتى يكر في الفرات كرها وقال ابو يوسف ومحمد
اذا استغنى من الفرات بانا مشربه نخت وجبه قول الحنيفة رحمه الله ان اللفظ
اذا كان له حقيقة معروفة ومجاز مستعمل وجب العمل بحقيقته دون مجازه ان لم يكن
الحقيقة مجزوءه ولهذا اللفظ حقيقة مستعملة فان اهل القرى يكرعون في الفرات
فيحلف على الحقيقة حتى لا حث في ميمنه مالم يكر في الفرات وحده قولهما هو
الماس يقولون قوم فلان يشربون من الفرات ولا يربدون به اثم يكرعون فيه ولكن
يسقون من الفرات بالان والروايا فيسربونه فادعوا قال والله لا اشرب من الفرات
مشربه من انا فيه ما الفرات حث في ميمنه واذا قال ان شربت من الفرات فامراته
طالق مشرب من انا فيه ما الفرات كرها او مرانا لا حث عندهم جميعا وانما كان
كذلك من قبل ان النسبه الى الفرات قد انقطعت بالنهر فاهم يقولون ما الفرات
وما نهر كذا واما اذا كان النهر حيث لا ينقطع النسبه به عن الفرات فانه لا حث
ولو قال امراته طالق ان شربت من الفرات مشربه من انا فيه ما الفرات او من
كوز فانه لا حث في ميمنه بالانفاق من قبل ان النسبه المالم ينقطع من الفرات بان احد
الما بانا او نهر فاهم يقولون هذا الفرات وان كان في فراه من الفرات او في كوز
ولو قال ان شربت من هذا الكوز فاحذر من هذا الكوز لا حث لان الكوز الاخر مشربه لا حث
من قبل انه حلف على الشرب من الكوز لا على الماء ولو قال والله لا اشرب من هذا الكوز
صحب ذلك لما في كوز اخر مشربه نخت من قبل ان الماء لا يتبدل بان صلب من كوز في كوز اخر
ولو قال والله لا اشرب من ما شربت من فرات او ما دجلاه او غير ذلك من المياه
العذبة نخت من قبل ان الفرات لها هنا صفة بالماء وهو العذب دل عليه قوله تعالى

واسميا لم ما فرانا ولو قال لا جنبه ان لم تحنك فانت طالق لم تزوجها حث من قبل ان هذا يقع
على التزوج من حيث العرف ولو قال لامرأه او امرته ان لم تحنك فعدك حرا قال هذا يقع
على الوطى من حيث العرف حتى لو طلقها لم تزوجها فانه لا حث في ميمنه لم يطاها وكذلك
لو باع الاما واعقها لم تزوج بها فانه لا حث في ميمنه مالم يطاها والله اعلم
الحث في الغسل ما يقع على العام منه والخاص
في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان النية لعمل في الملقوط ولا يعمل في غير
من قبل ان الواو عملناها بغير اللفظ صارت عاملة بنفسها والنية لا تعمل بنفسها
ثم لو كان المني محتملا للملقوط بصدق مما بينه وبين الله ولا يدين في القضا فادعوا
هذا حثنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا قال الرجل ان غسلت فعدك
حرا ثم قال نوت الغسل من جنبه لا يصدق في القضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى من قبل
ان الملقوط انما هو الاغتسال وهو فعل والسبب غير مذكور فادعوا قال نوت من سبب
دون سبب لا يصدق وكذلك لو قال ان اكلت او ان شربت ولم يسم ما كولا ولا مشروبا
ثم قال نوت ما كولا دون ما كول او مشروبا دون مشروب فانه لا يصدق لان الماء كول
غير مذكور ولو قال ان غسلت غسلا لم قال نوت الغسل من جنبه فانه صدق فيما
بينه وبين الله تعالى من قبل ان الغسل فعل شرعي وله جهات فلو قال نوت حمله دون
جبه وقوله غسلا لا يعمل حمله دون اخرى فانه يصدق فيما بينه وبين الله ولا يدين في
القضا لانه ليس لنا عليه دلاله وكذلك لو قال ان اكلت طعاما او قال ان شربت
شرا ثم قال نوت ما كولا دون ما كول او مشروبا دون مشروب ولو قال ان غسلت
هذه الدار الليلة فعدك حرا لم قال نوت فلانا فانه لا يصدق في القضا ولا فيما بينه
وبين الله تعالى وانما لم يعمل النية في هذا الموضع لان نية التحصيل انما توجد في عموم
وجبه في اللفظ وما لم يذكر في اللفظ فليس فيه عموم لان العموم والخصوص يقعان
الا لفاظ ولو لم يسل له انك تغتسل الليلة في هذه الدار من جنبه فقال ان غسلت
فعدك حرا فغسل من غير جنبه فانه موشع عليه في القضا مما بينه وبين الله تعالى
وذلك لانه خرج مخرج الجواب فيكون ما يصي من الكلام داخلا في الجواب وهذا من
ما لو قال رجل لعنت منك هذه الدار باللف والجارية فيقسمها به واجرتك هذه الدار
بالف فقال قبلت فانه يكون جوابا للكل ويجوز ولو زاد فيه ما قال قبلت البيع
فانه يصح في البيع دون غيره ويكون كلاما مستمدا ولا يكون جوابا ولو قال ان غسلت
الليلة فعدك حرا فانه لا يكون جوابا ولو نوى جبهه الجنايا وغيرها لا يصدق
في القضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى وانما كان كذلك لانه زاد على الجواب يكون
الزيادة وصفا لانه يكون اكيدا للجواب ولو جعلناه كلاما مستمدا يكون اصلا
والشيء ان يجعل اصلا لثبت له حكم اولى من ان يجعل تبعا لغيره ولو قال
ان غسلت في هذه الدار فعدك حرا وقال عيت فلانا دون فلان فانه يصدق

ومن الله تعالى ولا يدني في القضا من قبل انه نوى ما جتمه لفظه لان قوله احد عام في الجنس
لانه نكره في محل النفي قال ولو قامت الممره لخرج عن الدار فقال ان خرجت فامطالق
فخرجت وقعدت ثم بعد ذلك قامت وخرجت فامطالق من قبل ان هذا يقع على
الخروج الاولي هذا كما لو قال وهو يتعدى بعد معي فقال ان عدت فعدت فانه ينصرف
الى الغد المذكور وكذلك هذا وكذلك لو قام لضرب عبدي فقال ان ضربته فعدت فانه ينصرف
لا يرايه انه لا يضربه ابدا ولكن يقع هذا على هذا الضرب فذلك ما هنا وانما اورد محمد
بن الحسن رحمه الله هذه المسئلة ليعلم ان دلالة الجاهل يعمل في الملفوظ كالنية والله اعلم
الحث في المنع ما يكون على غير الجاهل وما يكون على
الحالف وغيره بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان المعرفة لا يدخل تحت النكره
وان النكره اسم لما هو سايغ في الجنس وانما يصير معرفه بالكايه لان الكايه لا يتناول
غيره لتضاد بينهما ولهذا يقولون ان الكايات اعرف المعارف وكذلك يصير معرفه
بالاضافه اليه وذكر ما هو منه بحيث لا يتصور ان يكون من غيره اذا عرفت
هذا حنا الى مثال الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل ان دخل داره
هذه احد عبدي جرد خلعها هو ولا نية له لم يثبت وانما كان كذلك من قبل ان قوله
احد نكره وهو اسم لفرد سايغ في الجنس وقد عرف نفسه باضافه الدار اليه فلا تدخل
تحت النكره وكذلك لو قال ان ضربت عبدي هذا احد فضرته هو لم يثبت ولو قال ان دخل
هذه الدار احد عبدي جرد خلعها هو لم يثبت من قبل انه دخل تحت النكره فانه ما صار
معرفة وكذلك لو قال ان ضربت هذا العبد احد فضرته هو لم يثبت في مینه لما ذكرنا
انه دخل تحت النكره لانه لم يعرف نفسه ولو قال ان من هذا الراس احد واسار الى
راسه فمسه هو لم يثبت من قبل انه صار معرفا بالراس لانه لا يثبت منه حيث لا يتصور ان
يكون من غيره ولو قال ان قطع هذا اليد احد واسار الى يده فقطعه هو لم يثبت في
مينه لانه صار معرفا باليد لان اليد منه ولا يتصور ان يكون من غيره ولو قال
ان ضربت عبدا هذا احد عبدي جرد فضرته صاحب العبد لا يثبت لانه صار معرفا
باضافه العبد اليه ولو ضرته الحالف لثبت في مینه لانه ما صار معرفا فدخل تحت
النكره لان قوله احد يقع عليه كما يقع على غيره ولو قال ان دخل دار محمد بن عبد الله
احد واسمه محمد بن عبد الله فدخل داره فثبت في مینه لانه يسمى بهذا الاسم غيره فلا
يصير به معترفه الا اذا عرف نفسه بذكر اسم الجاهل كما قلنا في الشهادة فانه لو شهد
على غائب قد كرا اسمه ولم يذكر اسم جده فانه لا يقبل سهادته عليه لانه لا يصير
معرفا باسم الاب واذا ضم اليه اسم جده حثيث يصير معرفه كذلك ما هنا ولو قال
ان لبس هذا الهميص احد فلبسه هو وغيره لثبت من قبل انه دخل تحت النكره ولو قال
ان لبس قميصي هذا احد عبدي جرد فلبسه هو لا يثبت من قبل انه صار معرفه بيا الاثا
لانه كايه عنه حيث لا يتناول غيره ولو قال ان لبست هذا القميص احد عبدي جرد

فمنعه

لبن

لم يدخل هو في المين وذلك لان الشاكا منه عنه وقد تعرف الشخص بالكايه فلا يدخل تحت
الحلف في الجماع وغيره ما يقع على الخاص والعام
بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان اللفظ اذا كان له وجهان احدهما ظاهر
والاخر لافانه يحمل على الظاهر وان نوى خلاف الظاهر فانه يعتبر بما بينه وبين الله
على لان اللفظ جتمه وهو شدد على نفسه ولا يعتبر في صرف اللفظ عن الظاهر
لانه لا دلالة عليه ولو كان له وجهان ظاهران فانه يحمل على ما نوى ولو لم يكن له نية يحمل
على ما هو الاصل وان المجيب اذا زاد على الجواب شيئا يكون كلاما مبتدئا اذا عرفت
هذا حنا الى المثال قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته ان جامعك
فعبدي جرد ولا نية له بجامعها فمادون الفرج حتى انزل لا يثبت وانما الجماع على الفرج
نفسه وان عني مادونه جنت وانما كان كذلك من قبل ان الجماع اذا اطلق فانه يفهم منه
الا بلاح في الفرج ولا نية عبارة عن قضا الشهوة وقضا الشهوة لا يتم الا بالاج الفرج
في الفرج ولو قال عني به الجماع فمادون الفرج فانه يعتبر في حق حصول الجنت به
لانه شدد الامر على نفسه ولا يدني في القضا حتى لا يعتبر قوله في الصرف عن الظاهر
حتى لو جامع في الفرج فثبت ولو جامع فمادونه جنت لانه شدد على نفسه من
قال والله لا اكل اللحم لا يدخل فيه لحم السمك ولو قال نوت ذلك رجل فيه وكذلك
لو قال كل مملوك املاكه هو جرد لا يدخل فيه المكاتب ولو قال نوبت به المكاتب يدخل فيه
المكاتب لانه شدد الامر على نفسه كذلك ما هنا قال محمد بن الحسن وكذلك لو قال ان اضيقك
او قال ان عقلت منك او وطيتك او اثبتك وعني به الجماع او اصببت منك وعني به الجماع
وانما كان كذلك من قبل ان المباشرة صريح للجماع في الفرج من قبل انه عبارة عن الاجاج
الضع في البضع وكذلك لا عتسال منها يكون من الجماع وكذلك ان وطيتك يتناول
الجماع من قبل ان الوطى المضاف اليها يفهم منه الجماع فان العادة ما جرت بوطيها
بالرجل وانما شرط محمد رحمه الله في قوله ان اثبتك واصببت منك انه يعني الجماع
من قبل ان قوله اثبتك ليس في ظاهره دلالة على الجماع لانه ليس الجماع اخص منه بالحي
الا ترى انهم يقولون اثبتك وحيثك وكذا اصببت منك لا تختص بالجماع لان هذا اللفظ
ينطلق ويراد به الاصابه من المال والعرض فلا ينصرف الى الجماع الا بنية فاداراه
كان على الجماع في الفرج لما ذكرنا ولو قال ان وطيتك فانه يقع على الجماع من قبل ان
الوطى المضاف اليها يفهم منه الجماع ولو قال عيت به الوطى بالرجل لا يعتبر في حق الجنت
عنه لان العادة ما جرت بوطيها بالرجل ولا يعتبر في حق الجنت لانه شدد على نفسه في
حتى اذا وطى بالرجل فثبت ولو جامعها فثبت ولو قال ان وطيت عبدي جرد يقع على
الوطى بالرجل لان اصل اللفظ واقع على الوطى بالرجل ولو قال عيت به الجماع لا يعتبر
في حق صرف اللفظ اليه ولكن يعتبر في حق الجنت حتى لو جامعها فثبت ولو وطى بالرجل فثبت
ايضا ولو قال خاربته ان قصصتك فعبدي جرد فافضها بالاصبع فانه لا يثبت

الثله
21

بها

من قبل انه نفهم من لفظة الامضاء باله مخصوصة ولو قال عنت الامضاء بالاصبع
 من فمها بينه وبين الله تعالى ولا يد من في العضا حتى لو اضمها بالاصبع تحس ولو اضمها
 بالاله المخصوصة لحت ولو قال ان خرج بعدك حرم قال عنت به السفر الى بغداد
 فانه لا يد من في العضا ولا فمها بينه وبين الله تعالى وهذا على كل سفر فمها بينه وبين
 الله تعالى لا جرم اللفظ وعلى كل خروج في العضا سفرا كانا وغيره وانما لم يد من
 في العضا لانه تخصيص العموم والتخصيص لا يجوز الا بدلالة له وليس لنا عليه دلاله
 صدقناه فمها بينه وبين الله لان الله عز وجل عالم ببيته ولو قال ان مسيت بعدك
 حرم قال عنت استطلا او البطر لا يد من في العضا فان شئت برجل او استطلا بطنه
 حرم ولم يكن له بينه فهو على المشي بالرجل وانما كان كذلك من قبل ان حقيقه المشي
 هو المشي بالرجل فاذا لم يكن له بينه نصف الله واذا نوى بالمشي استطلاق البطن
 صدق فمها بينه وبين الله تعالى لان المشي من لوازمه ولا يصدق في العضا لانه لا
 دلالة عليه ولو قال له غيره تغد معي فقال ان تغدت بعدك جرت تغدك
 في منزل نفسه لا تحس لان كلامه جواب لانه لم ترد عليه ولو قال ان تغدت
 اليوم بعدك جرت تغدك اليوم في منزله جئت لما ذكرنا انه زاد على الجواب فكون كلاما
 مبتدأ وكذلك لو قال تغد معي فقال ان تغدت معك بعدك جرت تغدك معه في
 يوم آخر لاحت في منته من قبل انه زاد في الجواب شأ فلا يكون جوابا بل يكون كلاما مبتدأ
 الحث في الاذن في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب

على ان الجوف احد اقسام الكلام فوجب العمل لحقيقته ما امكن ثم اذا اعتد العمل لحقيقته
 فعمل مجازيه وانه من اخصى شأ يصح ببيت مقتضاه اذا عرفت هذا احنا الى المسائل
 قال محمد بن الحسن رحمه الله ولو ان رجلا عبك حرا ان خرج فلان من هذه الدار الا ان
 اذن له فاذن له فلم يخرج حتى هاهنا فخرج لم يحت ولو قال عبك حرا ان خرج فلان
 من هذه الدار الا باذني فاذن له فلم يخرج حتى هاهنا فخرج لم يحت وعرض محمد بن الحسن
 رحمه الله من هذا الباب الفرق بين الممسك وانما كان كذلك من قبل ان
 الفعل لا يختص به بالفعل مع ما بعدك من المسقط من قوله المصدر كما قال الله تعالى وان
 صوموا خير لكم معناه والصوم خير لكم فصار قوله الا ان اذن له بمنزله قوله الا اذا
 وقوله الا اذا في محل الاستثنا والاستثنا في معنى الغايه واستثنا الاذن من الخروج
 لا يصح لان الاذن ليس من جنس الخروج فجعل مجازا عن الغايه فصار كما به قال ان خرج
 فلان من هذه الدار فصار كما به قال ان خرج فلان من هذه الدار حتى اذن له ولو قال
 كذلك صار الاذن غايه للممن حتى انتهت الممن بها فلذلك هاهنا اذا اذن له مئة
 فقد انتهت الممن بها فلذلك لا يحتاج الى الاذن بعد ذلك وهذا خلاف ما اذا قال
 الا باذني لان المبالا لصاق مقصي الصاق فعل لا محاله كما يقال كبت بالقلم فانه
 الصاق فعل الكنية بالقلم والفعل الملتصق هاهنا هو الخروج لانه مذكور في قوله

ان خرج فصار كما به قال ان خرج خروجا الاخر واما اذني وقوله ان خرج خروجا خروج عام
 لانه خروج مذكور في محل الشرط فكذا كل الاخر واما اذني لانه مستثنى فوجب ان يكون
 عاما للكون من جنس المستثنى منه فكل خروج اتصل به الاذن لا يدخل تحت الممن فصار كما به
 قال والله لا اكلم رجلا الا رجلا كوفيا فكل رجلا كوفه لا يحت في بيته من قبل انه
 موصوف لهذه الصفة كذلك هاهنا

في السببية وجوهها ما تقع مما توف في المكان في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
 على ان الفعل متى توف مكان وله اثر في المفعول به لحت باخذ الاسم منه فانه يراعي
 مكان المفعول به لان الفعل قائم به من حيث انه باخذ الاسم منه ولو لم يكن له اثر في المفعول
 فانه يراعي مكان الفاعل لان الفعل يقوم به وبأخذ الاسم منه اذا عرفت هذا احنا
 الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل للرجل ان شمتك في المسجد
 بعدك جرت شمتك الجالف والجالف في المسجد والمحلو ف عليه خارج المسجد لحت ولو كان
 المحلو ف عليه في المسجد والجالف خارج المسجد لم يحت وانما كان كذلك من قبل ان الشتم
 ليس له اثر في المحل وهو المستنوم فيراعي مكان الجالف لانه قائم به ولو قال ان جرتك في
 شمتك او قتلتك هتله الجالف والجالف في المسجد لاحت في بيته ولو كان المحلو
 عليه في المسجد لحت في بيته لما ذكرنا ان الفعل اذا كان له اثر في المحلو فانه يراعي
 مكان المفعول به والعرف يدل على ذلك فانهم يريدون الجالف على الشتم في المسجد او القتل
 فيه تنزيه المسجد عن الفجش وعن التلوين ولو قال ان قتل فلانا يوم الجمعة بعدك جرت
 قتلته بعد المنى يوم الخميس ومات يوم الجمعة جئت لانه قتله يوم الجمعة من قبل ان
 الجرح انما يصير قتل اذا اتصل به زهوق الروح وقد ارتبط به زهوق الروح يوم الجمعة
 فاصير قتل يوم الجمعة وصار المفعول مقتولا يوم الجمعة وكذلك العاقل صار قاتلا يوم الجمعة
 ولو جرحه يوم الجمعة ومات يوم السبت فانه لا يحت في بيته لان القتل حصل يوم السبت
 وحين صوبه ما كان الفعل قتل ولو قال ان قتل فلانا يوم الجمعة بعدك جرت جرحه
 قبل المنى مات يوم الجمعة فانه لا يحت في بيته عند علمائنا رحمه الله وقال زفر رحمه الله
 لحت في بيته وحده قول علمائنا هو ان المنى انما تعقد للمنع فيتعقد على ما يتصور منه
 المنع والامتناع لا يتصور عما اتى به من الجرح فلا ينصرف الممن الى ما يتصور منه
 هو انه جلف على القتل يوم الجمعة وقد صار قاتلا يوم الجمعة فيحت في بيته فلا ينظر الى
 المنع وانما ينظر الى القتل لانه جلف عليه وهذا على مثال ما لو قال والله لا الشتم في التوبة
 وهو لا يسه فاحذ في الشتم او قال والله لا امكن هذه الدار وهو شاكرها فاحذ في القتل
 او قال والله لا اراك هذه الدابة وهو راكبا فاحذ في النزول فانه لا يحت فيه لان
 الممن يتعقد على ما يتصور الامتناع منه ولا يتصور الامتناع من الركوب الى ان ينزل
 ولا عن السكنى الى ان ينقل ولا عن اللبس الى ان يشرع فلا ينصرف الممن الى ما ينصرف
 الى ما بعده وقال زفر لحت في بيته لا يركب الى ان ينزل وان اخذ في النزول

في الشتم

باب

وساكن الى ان اخذ في النقلة ولا يس الى ان اخذ في المنزع فلا سطر الى صور الامتناع
عنه وذلك استشهد محمد بن الحسن رحمه الله على هذه المسئلة ما هو بين من هذا وظهو
عده انه اذا قال لعبد ان طلق امرأتي بعدك حرم قال لامرأته ان طالق فاجاد طلق
المرأة وعنى العبد انه طلقها بعد المنع ولو قال لامرأته اذا جاد طالق طالق ثم قال
لعبد ان طلقنا امرأتي فانت جرحا غدا طلق المرأة ولم يعتن العبد من قبل انه طلقها
قبل المنع فلا يصرف اليمن اليه **باب**
ما يقع الطلاق في التزوج في المواقف بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان
المعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كانه كالم بغيره وان كان معلقا بشرط
آخر ينزل عند وجوده كانه كالم بغيره في ذلك الوقت ويكون الشرط غاية له وان كان ليس
بشعقد عند وجوده كانه كالم بغيره عند وجوده واذا قرن بهما وجب التكرار وتكرره
وان المات بطريق الدلالة كالتات نصا الا ان يكون النص على خلافه وان التات بطريق
الافضا كالتاب نصا وان الكلام اذا امكن ان يجعل اصلا بنفسه لا يجعل وصفا لغيره
لان اعتباره اصلا ليثبت له حكم اولى من ان يجعل تبعا لغيره اذا عرفت هذا
حنا الى مسأله الباب قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل كل امرأة اتزوجها فهي طالق
ان كلمت فلا تافترج امرأه قبل الكلام وامرأة بعد الكلام فطلق التي تزوجها قبل الكلام
وانما كان كذلك من قبل ان قوله كل امرأة اتزوجها فهي طالق كلام تام شرط جزاء
معلق به حتى لو انقصر على هذا يقع الطلاق عند التزوج فاذا قال ان كلمت متاخر
الوقوع الى وقت التكلم وتصور التكلم غاية له فاذا تزوج امرأة قبل الكلام ثم كلم يقع
الطلاق لانه تزوجها قبل الغاية واذا تزوج امرأة بعد ذلك لا يقع الطلاق عليها
لانه تزوجها بعد الغاية ولا يمن بعد الغاية فلا تطلق فان **مسألة** هل علقتم بجملة
بالكلام حتى يقع الطلاق على التي تزوجها بعد الكلام كما لو قال ان كلمت فلا تافترج امرأة
اتزوجها فهي طالق فترج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد الكلام يقع الطلاق على التي
تزوجها بعد الكلام **الحواشي** فلما انما تعلق بجملة ما الكلام لان قوله كل امرأة اتزوجها
فهي طالق كلام تام والكلام وجب ان يحقق بقدر ما امكن تحقيقه فحققناه ثم اذا قال
ان كلمت فلا تافترج الجملة به لا عدنا الجملة لان المعلق بالشرط علم قبل وجود
الشرط فجعلنا الكلام غاية به لا له النص خلاف ما اذا قال ان كلمت فلا تافترج امرأة
اتزوجها فهي طالق لانه على الجملة بالكلام بادخال حرف الجواب على الجملة وهو الفاعل فعلق
الجملة بالشرط فصارت عند الكلام كانه قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ولو قال كذلك
فانه يقع الطلاق على كل امرأة يتزوجها بعد الكلام كذلك ها هنا في مسئلتنا بخلافه
على ما حققناه وكذلك اذا قال اذا كلمت فلا تافترج امرأة اتزوجها فهي طالق لان هذه الحروف
من حروف الشرط ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق كما كلمت فلا تافترج امرأة
قبل الكلام وامرأة بعد الكلام وقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام ولا يقع على من

تزوجها بعد الكلام ثم كلم فلا تافترج لك يقع طلقه **الخبر** على التي تزوجها قبل الكلام ان كانت
مدخولا بها ولا تقع على الشانه شي ولو كلم فلا تافترج لك يقع طلقه اخرى ان كانت
على ملكه وانما لذلك لما ذكرنا من قبل ان الكلام صار غاية للمنع في قوله كل امرأة اتزوجها
فهي طالق ان كلمت فلا تافترج اذا كان الكلام صار غاية للمنع في قوله كل امرأة اتزوجها
تزوجها قبل الغاية فدخل تحت المنع ولا يقع على من تزوجها بعد الكلام لانه تزوجها
بعد انتهاء المنع وانما يتكرر الطلاق بتكرار الكلام لانه قرنه بلفظ كلما وكلما بوجوب التكرار
لما ذكرنا انه يعبر بالفعال فيقع بكل كلام طلقه ولو كلم فلا تافترج امرأة ثم كلم فلا تافترج
لا تطلق لما ذكرنا ان المنع يعتد على كل امرأة يتزوجها قبل الكلام وقد تزوجها بعد
الكلام فلا يدخل تحت المنع ولو قال كلما كلمت فلا تافترج امرأة اتزوجها فهي طالق
فترج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد الكلام وقع الطلاق على المرأة التي تزوجها بعد
الكلام وذلك لانه على الجملة وهي قوله كل امرأة اتزوجها فهي طالق الكلام بادخال حرف
الجر عليها وهو الفاعل فعلق الجملة به فاذا تزوج امرأة بعد الكلام فقد تزوجها بعد
انقضاء المنع فيقع الطلاق واذا تزوج قبل الكلام فلا يقع الطلاق من قبل انه تزوجها
قبل انقضاء المنع ولو كلم فلا تافترج تزوج على من تزوجها بعد الكلام بكل كلام طلقه
من قبل انه قرنه بجملة كلما وكلما يعبر بالفعال فيكرر الطلاق بتكرار الكلام وصار
كانه قال عند الكلام كل امرأة اتزوجها فهي طالق ولو قال كذلك يقع على كل من تزوجها
بعد الكلام بكل كلام طلقه كذلك ها هنا ولو كلم فلا تافترج امرأة اخرى طلقه
لما ذكرنا ان قوله كلما بوجوب التكرار صعدا اليمن على كل كلام بوجوب منه قال محمد بن
الحسن رحمه الله ولو كانت الاولى على ملكه طلقه والمراد به ولو وقعت في ملكه هذا القول
الله تعالى الا ان يكون حيا حاضرة بمعنى الا ان يقع وكذلك الحكم مما اذا قال كل امرأة
اتزوجها كلما دخلت الدار فهي طالق تقع على من تزوجها بعد الدخول بكل دخول طلقه
ولمجرد ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان دخلت الدار فهي طالق فترج امرأة
قبل الدخول وامرأة بعد الدخول طلقه التي تزوجها بعد الدخول وانما كان كذلك
من قبل ان الشرط متى اعترض على الشرط تقدم الثاني على الاول قال الله تعالى ولا تنفعكم
نصي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم والمعنى ان كان الله يريد ان يغويكم
فلا ينفعكم نصي ان اردت ان انصح لكم وكذلك قال الله عز وجل وامرأة مومنة او هبة
نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها والمعنى ان اراد النبي ان يستنكحها فوهبت نفسها
منه فصار هذا في القدر كانه قال ان دخلت الدار فكل امرأة اتزوجها فهي طالق ولو قال
كذلك يقع الطلاق على كل امرأة تزوجها بعد الكلام كذلك ها هنا ولو لم يجر هذا بطريق
في كتاب الله كان قول محمد رحمه الله حجة لانه من ارباب اللغة وكان الفقه في ذلك
وهو ان قوله كل امرأة اتزوجها شرط لان كل اذا افترج الفعل يكون شرطا وهو جملة
خاصة فاستدعي جارا وما بعده وهو قوله ان دخلت الدار لا يصلح جزاءه لانه شرط

والشرط لا يكون جزا للشرط والصالح للجزا قوله انت طالق فصار قوله ان دخل الدار
جايزا من الشرط والجزا فلو تركناه كذلك لتعلق الجزا به فيضبح الشرط الاول فلا بد
من رفعه من المن ليتعلق الجزا بالشرط الثاني ورفع من ليس يكون باخراجه واخراجه
لا تتصور الا بالقدم والتاخير فالقدم اولى لان الشرط ابد تقدم على الجزا فقد مناه
فصار كانه قال ان دخلت الدار فكل امرأة اتر وجمها في طالق ولو قال كذلك فانه تقع
الطلاق على من تزوجها بعد الدخول كذلك ها هنا ولو قال كل امرأة اتر وجمها كما
دخلت الدار فهي طالق فتزوج امرأه قبل الدخول ثم دخل الدار مرارا ثم تزوج اخرى بطالق
التي تزوجها بعد الدخول بكل دخول طلاق وانما كان كذلك لما ذكرنا ان الشرط مني غير
على الشرط فانه يقدم الثاني على الاول فقد من الدخول على التزوج فاذا قد من الدخول
على التزوج تعلقت الجملة بالدخول كما لو قال كلما دخلت الدار فكل امرأة اتر وجمها في طالق
ويتكرر سكر الدخول لانه قرينه ما يوجب التكرار وهو قوله كلما فصار كما لو قال عند كل
دخول كل امرأة اتر وجمها في طالق ولو كان الامر كذلك تقع بكل دخول طلاق على التي تزوجها
بعد الكلام كذلك ها هنا ولو قال كل امرأة اتر وجمها ابد فهي طالق ان كنت فلا ما تزوج
امراة بعد الكلام وامراة بعد طلقا جميعا وانما كان كذلك من قبل انه ادخل في اليمين ما
ابطل معنى الغايه في الكلام وهو قوله فبقي شرطا محضا فتعلق الجزا به كما تعلق بالتزوج
فاذا تزوج امرأه قبل الكلام وامراة بعد طلقا جميعا لوجود الشرطين جميعا ولذلك
لو قال الى سنة او الى بلتين سنة ولو قال ان كنت فلا فكل امرأة اتر وجمها ابد فهي طالق
او قال الى سنة فاليمين على كل امرأة تزوجها بعد الكلام وانما كان كذلك من قبل ان قوله
ان كنت فلا ما شرط وقوله فكل امرأة اتر وجمها في طالق من معلقة به فاذا تزوج امرأه
قبل الكلام فقد تزوجها قبل شرط اليمين فلا يقع الطلاق عليها ولو تزوج امرأه بعد
الكلام فقد تزوجها بعد انعقاد اليمين عليها فتطلق ولو قال كل امرأة املكها فهي طالق
ان دخلت الدار فاليمين على كل امرأة في ملكه يوم طلق وذلك لان قوله املك موضوع
للحال وان كان يصح للاستعمال الا ترى انه يحصل استعمال با دخال حرف را بد
فهو السني ولا يدخل فيه زائد للحال علمنا انه موضوع للحال ولهذا قيل اشهد
ان لا اله الا الله وكذلك الشاهد بقول عند العاصي اسعد ولا يفهم منه الا الحال
فاذا كان موضوعا للحال حمل على الحال وان نوى ما يفيد لا يند من القضا لانه لا
دلاله عليه من حيث الظاهر وبين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه
ولا يعتبر في حواله صرف عن الحال ولو قال كل مملوك املكه اذا جاعد فهي طالق فاليمين
عليها في ملكه يوم طلق اذا لم يكن له نية لما ذكرنا ولو قال كل جاربه املكها غدا فهي
طالق على ما يشترطه في الغد عند يعقوب الا ان نوى غير ذلك فيكون على ما نواه وعند محمد
رحمه الله على ما يملكه في الحال وعلى ما يشترطه في الغد وحده قول في يوسف رحمه
وهو انه اضاف العتق الى ما يملكه في الغد والغد وقت متى الحال منقطع عن اليوم فخل

ما سجد
المعنى كانه
من الغد

الله
الليل منهما فيعقد اليمين على ما يملكه في الغد لان نوى ما يملكه في الحال حينئذ
لانه شدة الامر على نفسه وحده قول محمد رحمه الله وهو ان الغد اقرب منه من الحال
يجعل منزله الحال والفاصل الذي بينهما مسر فلا يعتد به ولهذا يقال وان غدا للناظر من
فصار منزله اليوم فيصرف اليمين الى ما يملكه في الحال والى ما يشترطه غدا ولو قال كل مملوك
املكه اليوم فهو جرحا نه منصرف الى ما يملكه في الحال والى ما يقدره الله في اليوم من قبل ان
اليوم كله وقت واحد فجعل منزله الحال ولو قال الى بلتين سنة فانه منصرف الى ما يستفد
في بلتين سنة من قبل ان قوله الى بلتين سنة يدل على الاستقبال ولا يحتمل الحال بوجه لانها مدة
مدية ولو قال لامرأته انت طالق اليوم وغدا طلقت اليوم واحد ولم تطلق غدا من قبل انه
جعل الغد واليوم طرفا واحدا وامكن ان جعل الوقتان طرفا واحدا فوقع واحد ولو نوى
ان تطلق اخرى في الغد لم يجسد تقع طلاقه اخرى في الغد لانه جعل الغد طرفا على حدة
فكل طرف يستدعي طلاقا ولو قال انت طالق اليوم واذا جاعد طلقت اليوم
واحد وغدا واحد وذلك لان قوله انت طالق اليوم كلام تام وقوله اذا جاعد شرط
يستدعي خرافيق به طلاقه اخرى فصار كما لو قال انت طالق اليوم واذا قدم فلان ولو قال
كذلك تقع طلقان احدهما في الحال والاخرى بعد وجود الشرط كذلك ها هنا والله اعلم
باب الجث في اليمين يكون فيها الوقتان والوقت بعد الوقت
بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان المعلق بالشرط ينزل عند تمامه كانه كلم به في
ذلك الوقت وان اليمين لا يعتد الا بقيام الملك حال اليمين او ما لا يضافه اليه حال وجود
الشرط وكذا الايلا لان الايلا طلاق موجب وكان مجعلا في الابتداء فكان روبا الى نفس الطلاق
من اليمين لم اليمين لا يعتد الا بقيام الملك او ما لا يضافه الى الملك فالايلا اولى وان الخرافيق
اثبت في احدها لو لم يثبت في الاخرى لانها لو اثبتت في اوجهها لا يثبت في اوجهها وهما واثبتت
في احدهما واذا علق باحد الفعلين ثبتت اقلهما لانا لو اثبتناه باحدهما علقناه بهما ومعلقه
باحدهما وان الكلام اذا امكن ان يجعل أصلا لا يجعل غيره وصفا على ما مر فاذا عرفت هذا
حننا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله رجل قال لامرأته ولم يدخلها اذا دخلت
الدار وهذه الدار فانت طالق بلثا فطلقها فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت الدار
طلعت ثلثا وانما كان كذلك من قبل انه علق طلاقها بدخول الدار من قبل ان قوله وهذه
الدار معطوف على قوله هذه الدار وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فاذا دخلت الدار
وهي مثابة لا ينحل اليمين لان اليمين صحت في الملك وتام الشرط لم يوجد فاذا دخلت الدار الاخرى
فقد تامل الشرط وهي على ملكه فصار كانه قال عند تمام الشرط انت طالق ولو قال كذلك تقع
الطلاق كذلك ها هنا ولو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار
فطلقها فدخلت الدار الاولى ثم تزوجها ثم دخلت الدار الاخرى لا تطلق وذلك لان حال دخول الدار
الاولى انعقاد اليمين فصار كما لو قال عند الدخول ان دخلت هذه الدار فانت طالق ولو قال
كذلك لا يعتد اليمين لعدم الملك كذلك ها هنا ولو قال لامرأته والله لا افر بك ابدا

اليمين

الامره لا يصير موليا وذلك لان لا يمنع النفس عن قربانها الا بشئ لمزومه وقد امكنه قربانها
غير شئ لمزومه فلا يكون موليا فلو طلقها لم تزوج بها يصير موليا من قبل انه لم يكن
موليا لوجود المنافي وهو قربانها مرة فاذا قربها في غير الملك فقد زال المنافي فاذا زال
المنافي عمل السبب عمله وهذا كما قلنا في البيع بشرط الخيار فان الملك لا يثبت الا لا فاعلم
السبب او لتعلق الحكم بالشرط ولكن لوجود المنافي فاذا زال المنافي ثبت الحكم كذلك هاهنا
ولو قال ان قررتك فوالله لا اقربك فانه لا يصير موليا لانه علق الا بلاق القربان والمعاق
بالشرط عدم قبل وجوده لم لو طلقها وقربها ثم تزوج بها لا يصير موليا من قبل انه علق
الا بلاق القربان فصار كانه قال عند القربان في الله لا اقربك ولو قال كذلك لا يصير موليا
لعدم الملك كذلك هاهنا ولو قال لامته وامراته والله لا اقربكما لا يصير موليا لما ذكرنا
ان الا بلاق النفس من قربانها الا بشئ لمزومه وقد امكنه القربان بدون شئ لمزومه وهو ان تقر
او لا فلا يصير موليا لم لو طلقها ثم قرب امته ثم تزوج بها يصير موليا لانه لم يملك يصير موليا في الابتداء
لوجود المنافي وقد ارفع المنافي بقربان الامه فصير موليا ولو قال ان قررتك متى حوا الله
لا اقربك ثم ابانها ثم قرب امته ثم تزوجها لا يصير موليا وذلك لانه علق الا بلاق القربان الامه
وقد قربت لامته وهي مبانه فصار كانه قال عند الشرط والله لا اقربك ولو قال لامراه لا
ملكها والله لا اقربك لا يصير موليا كذلك هاهنا ولو قال لامراته انت طالو غدا او غدا
في طالق بعد غدا لانه اثبت الطلاق في احد الوقيين ولو قلنا انطلق في الغدا لستناه في
الوقيين ولو قال انت طالو اذا غدا او بعد غدا طلفت غدا وكذلك لو قال اذا قدم فلان
او فلان طلفت باولهما قدوما وذلك لانه علق الطلاق باحد الفعلين ولو قلنا انطلق بعد
غدا علقناه بهما فلا يجوز ولو قال ان دخلت هذه الدار فعبدى جرا وطمت فلا نأفامراي
طالو فان دخل الدار عتق عبده ولا ينتظر كلام فلان وكذلك ان كان كالم فلا نأفامراه
ولا ينتظر دخول الدار لانه علق احد الامر من باحد الفعلين فلو انتظرا غير ذلك علقناه
بالفعلين ولو قال انت طالو غدا او بعد غدا لم يقع شئ حتى يجي بعد غدا هو
مخير في احدهما وانما كان كذلك من قبل انه انت احد الامر من باحد الوقيين على سبيل
التسكير فلو قلنا يقع الطلاق في الغدا لستناه على سبيل التعريف فلا يجوز وكذلك لا يقع
في بعد الغدا لانا لو قلنا يقع الطلاق جلنا عينا وهو ايت احد هما غير عين فخير
تعيين الطلاق او التفتاق ولو قال لامراته انت طالو ان دخلت هذه الدار وهذه الدار
فايتهما دخلت طلفت وكذا لو اخر الجزا وذلك لانه علق الطلاق بدخول احد الدارين
بقوله هذه الدار وهذه الدار فانه ما دخلت طلفت لانه علق الطلاق باحد الدارين
فدخول ايتهما وجد طلفت وكذلك ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار لانه علق
الطلاق باحد الشرطين ولو قال لها انت طالو ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فدخلت
على لثته اوجه اما ان يقدم الجزا على الشرطين او اخره عنهما او جعله متوسطا بينهما
وكل وجه على لثته اوجه اما ان يذكر الشرط والفعل ومحل الفعل ومحل الفعل

دخلت

او الفعل فان قدم الجزا على الشرطين بان قال انت طالو ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار
فايتهما دخلت طلفت وذلك لان قوله انت طالو ان دخلت هذه الدار جمله تامه وقوله
وان دخلت هذه الدار جمله ناقصه فيحتاج الى الجزا والخزاما سبب متعلق على سبيل الاستبعاد
كما تعلق به الاول فايتهما دخلت طلفت لوجود الشرط ولو قال انت طالو ان دخلت هذه
الدار وهذه الدار لم تطلق حتى يدخلها جميعا وذلك لانه عطف ايجزا لدخولها على الآخر
متعلق الجزا بهما جمله ولو قال انت طالو ان دخلت هذه الدار وهذه الدار لم تطلق ما لم تدخل
الدارين جميعا كذلك هاهنا لانه عطف احدى الدارين على الاخرى وجمع بينهما بحرف الجمع
متعلق الجزا بدخولها ولو اخر الجزا عن الشرطين بان قال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار
فاستطالو لم تطلق حتى يدخلها وذلك لان قوله ان دخلت هذه الدار بشرط وكذلك وان دخلت
هذه الدار وكل واحد منهما قاصر لعدم الجزا وقوله فاستطالو جزا متعلق بهما جميعا فام
يدخلها لم تطلق ولو قال ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانت طالو فذلك
لانه جمع بين الدارين بحرف العطف والجزا متعلق بهما جميعا وكذلك لو قال ان دخلت هذه
الدار وهذه الدار فاستطالو عطف احدى الدارين على الاخرى قبل الجزا وذكر الجزا بعده
متعلق بهما جميعا فلم تطلق حتى يدخل الدارين جميعا ولو جعل الجزا متوسطا بين الشرطين
بان قال ان دخلت هذه الدار فانت طالو وان دخلت هذه الدار فانت طالو فانت طالو فانت طالو
ان قوله ان دخلت هذه الدار جمله تامه وقوله وان دخلت هذه الدار جمله ناقصه فيحتاج الى
جزا والجزا هو المذكور قبله فيتعلق به على سبيل الاستبعاد كما تعلق به الاول فانه ما دخلت
ولو قال ان دخلت هذه الدار لا يطلق ما لم يدخل الدارين جميعا من قبل ان قوله ان دخلت هذه
الدار فانت طالو وان كانت جمله تامه فقوله ودخلت هذه الدار معطوف على الدخول الاول
لانه ليس بشرط نفسه فيتعلق الجزا بهما جميعا فلا يقع الطلاق ما لم يدخلها جميعا وكذلك
لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالو وهذه الدار من قبل انه عطف احدى الدارين على
الاخرى متعلق الجزا بهما جميعا فلا يقع الطلاق ما لم يدخل الدارين جميعا والله اعلم بالصواب

باب

الحث الذي يقع بالامر من الذي يقع بالامر واحد من محمد
بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الجمع متى قوبل بالجمع فيعادل اجاد هذا على اجاد
وان المشية منية على المالكة من قبل ان المال هو الذي يصرف عن اختياره ومشيته
وان التملك على المجلس وان الجملة القاصرة يتوقف على ما يكملها وان صدر الكلام يقف على
ما فيه فاذا عرفنا هذا احنا المسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله رجل قال
لامراته ان دخلتما هذه الدار فانتما طالق لم يثبت حتى يدخلها جميعا وذلك لانه اضاف
الجمع الى الفرد واصله الجمع الى الفرد حصل بدخولها فلا يثبت في ميمه ما لم يدخلها جميعا
ولو قال ان دخلتما هاتين الدارين فانتما طالق فثبت كل واحد منهما اذا طلقا وقال
زور حمة الله لم تطلقا حتى يدخل الدارين كل واحد منهما قال بانه قابل الجمع بالجمع
واعتبار الجمع من الخاصين متعلق لانه لا يتصور دخولهما الدارين دفعة فاعتبر بالجمع

في البيه

من احد الخاتم دخلت الا نفع الطلاق ما لم يدخل كل واحد منهما الدار من جميعا وقال محمد
رحمه الله اذا قلنا الاجاد بالاجاد فقد قلنا الجمع بالجمع وما ذكره غير سند لانه مقابل
الجمع بالفرد وموافق الجمع بالجمع لا الجمع بالفرد وكذلك ما لو قال ان كبتما دابتكما او لبستا
ثيابكما فركنت كل واحد منهما اولبست ثيابها ولو قال ان دخلتما هذه الدار وهذه الدار
فانتما طالقان فدخلت كل واحد منهما دارا طلقا وذلك لان قوله وهذه الدار معطوف على
قوله هذه الدار فاذا عطفه عليه وقد جمع بينهما الحرف بالجمع صارا كما لو جمع بينهما بلفظ
الجمع صارا كما لو قال ان دخلتما هاتين الدارين ولو قال كذلك فانه يقع الطلاق عليهما اذا
دخلت كل واحد منهما دارا المعامله بالجمع كذا هذا ولو قال ان دخلتما هذه الدار وهذه
هذه الدار فانتما طالقان لم يطلعا حتى يدخل كل واحد الدارين جميعا وانما كان كذلك من قبل
ان قوله ان دخلتما هذه الدار مقابل الجمع بالفرد وقد عطف الجمع المقابل بالفرد على الجمع المقابل
بالفرد بقوله ودخلتما هذه الدار فلا يقع الطلاق ما لم يحقق مقابله الجمع بالفرد وهذا الجمع
يحقق بدخول كل واحد منهما الدارين جميعا ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدك
حرام كملت فلانا فهما ميمان ان دخل طلقت وان كلم عنق وذلك لان قوله ان دخلت الدار وعبدك
هذه الدار جملة تامه وقوله وعبدك حرام كملت فلا جملة تامه وليس لمغير للصدر حتى يوقف
عليه فكانا ميمين ولو استثنى بعد قوله فلا استثنى عليهما من قبل ان الاستثناء مغير للصدر
موقوف للصدر فيوقف عليه فان لم يشأ فلان بطلت الميمان وان شأ وقعت لانه علقها المستثنية
والمستثنية في المجلس لانه ملك والتمليك على المجلس ولو قال ان دخلت الدار وامراتى طالق
وعبدك حرام تقع شي لا بدخول الدار وذلك لانه عطف العنق على الطلاق بالواو والواو
للجمع معطوفا جميعا بالشرط فلا تقع شي منهما الا بوجود الدخول ولو قال ان دخلت الدار
فامراتى طالق وعبدك حرام وعلى المشي الى بيت الله ان كملت فلانا ولا ينفك له الطلاق والطلاق
على الدخول والمشى على الكلام وانما كان كذلك من قبل ان قوله ان دخلت الدار فامراتى طالق
جملة تامه وقوله وعبدك حرام قاصرة معطوفة عليها متعلق بالدخول كالطلاق
وقوله وعلى المشي الى بيت الله وان كانت جملة قاصرة معطوفة على المذكور ولكن قوله ان كملت
فلا تشرط فستيدعي حرا فتعلق به ولو لم يقل في آخر الكلام ان كملت فلا ما فاكل على دخول
الدار من قبل ان كل واحد منهما معطوف على الآخر متعلق بالدخول وكذلك لو قال ان كملت
فلانا فامراتى طالق وطاوى طالق ان دخلت الدار فان دخل الدار وقع طلاقه وان كلم فلا وقع
طلاقان من قبل ان قوله ان كملت فلانا فامراتى طالق جملة تامه شرط وخبر متعلق به وقوله
وطاوى جملة ناقصة معطوفة عليها فيكون متعلقا بالشرط وقوله وطاوى وان كانت
جملة قاصرة معطوفة عليها لكان قوله ان دخلت الدار شرط لبعض جزاء متعلق به هذه الجملة
القاصرة فان كلم وقع طلقان وان دخل وقع طلاقه واحد ولو قال امرأتى طالق وعبدك حرام
غدا لم تقع شي حتى لا يغد وذلك لان قوله امرأتى طالق جملة قاصرة وقوله وعبدك

حرام جملة قاصرة معطوفة عليها وقوله حتى لا يغد غايه لهما متعلقان بحى الغد ولو قال
امراتى طالق ان دخلت الدار وعبدك حرام وعلى المشي الى بيت الله ان كملت فلانا فالطلاق 26
على الدخول والعنق والمشى على الكلام وانما كان كذلك من قبل ان قوله امرأتى طالق ان دخلت
الدار جملة تامه وقوله وعبدك حرام لوقفت معطوف عليه كان معطوفا على الشرط جعلناه
الواو للاستئناف وقوله وعلى المشي الى بيت الله معطوف على قوله وعبدك حرام وقوله ان كملت
فلا تشرط بل اجرا فتعلق به ولو قال امرأتى طالق اليوم وعبدك حرام فغدا فهو كما قال من قبل
ان قوله ان كملت اليوم تخير الطلاق في اليوم وهذا كلام تام وقوله وعبدك حرام فغدا اثبات
للعتاق في الغد وليس لمغير للصدر حتى يوقف عليه فهو على ما قال ولو قال امرأتى طالق
وعبدك حرام لا يقع الطلاق ولا العتق الا في الغد ذلك لان قوله امرأتى طالق لا يقع الطلاق
وقوله وعبدك حرام اثباتا للعتاق وقوله غدا مغير موقوف للصدر عليه فلا يقع الطلاق
ولا العتاق الا في الغد ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدك حرام ان شاء الله
فلا استثنى عليهما من قبل ان الاستثناء مغير موقوف للصدر عليه وكذلك لو قال ان سافلا
ولو قال امرأتى طالق غدا وعبدك حرام تقع شي حتى لا يغد من قبل ان يقع الطلاق
في الغد والعنق لوقفت الطلاق على المزمع اليوم اثباتا للطلاق عينا وهو ثابت
لغيره مكررا ولو قلنا يقع الطلاق في الغد جعلناه عينا ايضا وهو لفظ ما ثبات احدهما
غير عن فيكون الخيار اليه ولو قال امرأتى اليوم وعبدك حرام وعلى المشي الى بيت الله
غدا وقع الطلاق اليوم والعنق والمشى غدا وذلك لان قوله امرأتى طالق اليوم كلام تام
وقوله وعبدك حرام مبتدأ وعلى المشي الى بيت الله معطوف عليه وقوله غدا مغير
لانه لو سكت على قوله وعلى المشي الى بيت الله لتجزأ في الحال فتوقف العتاق عليه وكذا
المشي فلا يقع العتق ولا الجملة المشي الا في الغد باب
ما يقع في التمسك على واحد او يقع على الجماعة في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على معرفته
العام والخاص وما يصير الخاص به عاما اذا عرفت هذا حنا الى المسائل قال محمد بن
الحسن رحمه الله رجل قال اي عبيد ضربته يا فلان فهو جوفضربهم واحد بعد واحد
عتق الاول ولو ضربهم جملة عتق واحد منهم غير عتق الخيار الى السيد وانما كان كذلك
من قبل ان اياها ساول واحد على سبيل التذكير وقد عرفت ضرب مضاف الى المخاطب فاذا
ضربه نصير معرفه ما ضرب يعنى واما اذا ضربهم جملة لا نصير ذلك الواحد معينا يعنى
واحد منهم منكرا او يكون الخيار الى السيد كذلك لو قال اي نسائي كلمتها هي طالق او اي نسائي
شيت وطلقها ولو قال اي عبيدك ضربك فهو جوفضربوه جميعا عتقوا وذلك لان اياها
كان مضافا واحدا من الجنس على سبيل التذكير لكنه وصف ذلك الواحد بوصف عام فيتعين
بعموم الوصف هذا كما لو قال والله لا اكلم الا رجلا كوفيا فكلم رجلا كوفيا لا يحسب فيه
لان قوله رجلا وان كان لا يبين اول الا على واحد على سبيل التذكير لكنه وصف ذلك الواحد
بوصف عام فيتعين بعموم الوصف كذلك ها هنا وذلك لو قال اي نسائي كلمتها هي طالق

طالق

شأن الطلاق فهي طائلي او فطليهما او قال من شئت من عندك عنقه فاعنقه فاعنقهم
عنقوا جميعا الا واحد منهم عندنا في حقه رحمه الله وعندنا في يوسف ومحمد عنقوا جميعا
وجه قولهما ان من عام ينال من يعقل على العموم فوجب العمل بحقيقته وطلب ما به
عنقوا جميعا وقوله من التيسير والميسر يعني ان يقصيه من قصيه من وجه قول ان جميعه
رحمه الله ان من عام فمن يعقل كما قالوا ولكن حقيقته للتيسير فوجب العمل بحقيقته من
وحقيقته من قلنا اعتق الكل الا واحدا عملا بحقيقته من وجوبه من فكلوا الحيا الى السيد
وليس من حقيقته للتيسير والميسر لان التيسير والميسر يحصل شي اخر الا ترى انه تعالى
باب جلد وثوب كان ولو قال ابي عبدك شيا العنق فاعنقه فاعنقه فاعنقهم فاعنقهم
عنقوا جميعا لا ينافي لما ذكرنا ان ابا وان كان يتناول واحدا منكرا ولكنه يعنقهم الوصف
وقد وصفه بوصف عام فتعني عموم الوصف

باب ما يقع من محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
الحلف في الممنوع عن ما في البطن وما لا يقع من محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان الممنوع لا يصح الا في الملك او بالاضافه الى الملك حال وجود الشرط لان
الممنوع معتقد باعتبار عرضيه الثبوت وعرضيه الثبوت انما يكون بتمام الملك والاضا
الى الملك حال وجود الشرط وان قام سبب الملك بمنزله قيام الملك اذا عرف
هذا حينا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله رجل قال لامه لا يملكها كل ولي فملكه
فهو حر فولدت في ملكه لا يعتق وانما كان كذلك لان الممنوع لا يعتق في غير الملك ولو كانت
في ملكه يوم حلف عتق لان الممنوع في الملك فاعتق وان كان الملك فاما
في الام لا في الولد طلب الملك وان لم يكن فاما في الولد كان فاما في الام وقيام سبب الملك
منزله قيام الملك لان كونه في ملكه يعني عن اضافته اليه ولو قال لغيري ملكه او لا
ملكه كل ولي يولد له وابت في ملكي فهو حر فولدت له من امه الخالف ولم يكن في ملكه يوم
لم يعنق من قبل ان الولد يتبع الام في العنق ولا يتبع الاب فيكون ذكره لغوا فان كانت في ملكه
يوم حلف عتق لان قيام سبب الملك بتمام الملك وسبب الملك كان فاما وقت الحلف فاعتق
الممنوع ولو قال كل ولي يولد له في ملكي فهو حر فولدت له من امه الخالف يعني لان الاضافه
الى الملك قد حلت في ملكه رجل قال لامته ان ولدت ولدا فهو حر فولدت ولدا من الاول
منها ميتة فتعني في قول ان جميعه ولم يعتق في قولهما وجه قولهما وهو انه اصاب
العنق الى اول الاول واول الولد ميتة فيحل الممنوع الى جزاء ولا يعتق الحي لانه ليس باول
ولد وجه قول ان جميعه رحمه الله انه اضاف العنق الى اول ولد والعنق لا يصح الا في
الحي فانقض حيا فلا مجاله نصا ركانه قال اول ولد ولد له وهو حي فهو حر ولو قال ذلك
عتق الحي كذلك هاهنا ولو قال لها اذا ولدت ولدا فهو حر وامراني طائلي وعبدك جبر
فولدت ولدا من الاول منها ميتة طلعت المرأة وعتق العبد بالاول وعتق الحي عند ان جميعه
وقال ابو يوسف ومحمد طلعت بالاول وعتق العبد ولا يعتق الحي منهما وجه قولهما
وهو ان الميت اول ولي يولد له المرأة فطلق به وعتق العبد وهو ميت والعنق الميت

ما يقع

لا يتصور والحي ليس باول ولي فلا يعتق وقال ابو حنيفة رحمه الله ما الميت اول ولد في حقه الطلاق
وليس باول في حقه عتقه لانه ليس محل للعنق ومحل العنق انما هو الحي وهو اول ولي في حقه عتق
نفسه لانه اول ولي في حقه عتق

باب ما يقع من محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
ما يقع به العنق على غير المأمور بالعنق وما لا يقع عليه من محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان المعرفة لا يدخل تحت النكوه لصاد بينهما اذا عتق فهاهنا حينا الى المسائل
قال محمد بن الحسن رحمه الله رجل قال لعبد ابي عبدك بعت او ابي عبدك بعت عتقه او ابي عبدك
زوجته فهو حر فالما مور خارج من الما الممنوع والممنوع على غيره وانما كان كذلك لما ذكرنا ان
ايما سأل نكوة شاعه في الجسد والمخاطب غير معروف الا صافه من قبل ان الباطن عتقه فلا
يدخل تحت ولو قال امراة تزوجها انك تزوجت على فعال كل امراة الى طائلي ما طلعت هي بل
لان قوله كل امراة نكوه والمخاطبه ما صارت معروفة بقوله فدخل تحت النكوة وكذلك
لو قال انك تزدان من زوج علي فقال كل امراة تزوجها في طائلي ما طلعت هي بل
وكذلك لان قوله كل امراة نكوه والنكوة واجد شاعه في الجسد وهي من الجنس وليس في كلامه
ما يعرضها فدخل تحت النكوه ولو قال كل امراة تزوجها ما دمت حية حتى تموت قال الممنوع
على غير ما لا فاصارت معروفة بالحايه عنها فلا يدخل تحت النكوة وكذلك لو قال ما دامت
فلا نه حية فان فلانه لا يدخل تحت الممنوع

باب ما يقع من محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
الحث في الممنوع الذي يكون فيها الاستئناس من محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
ان الكلام متى امكن العمل بحقيقته من وجه وجه العمل بحقيقته من ذلك الوجه فاذا تعذر
العمل بحقيقته اصاب الى مجازة وان التملك متوقف على مجلس العلم وان الخزامي يخلو بعدم الفعل
ينظر ان كان فيه معنى التملك فهو المجلس وان خلا عن معنى التملك فهو على العبر وان الخزامي على
الفعل يعتبر وجود ذلك الفعل فحسب وان المجلس كما يبطل بالقيام عنه يبطل بالاستئناس
بكلام لا حكم له اذا عرفت هاهنا حينا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله رجل
قال لامرأته انت طائلي الا ان قدم فلان او قال الا ان ادخل الدار لم يطلن حتى ينظر ان يكون الدار
او الدخول ام لا فان مات فلان قبل الدخول طلعت وان مات الزوج قبل الدخول طلعت مع موته
بلا فصل وانما كان كذلك من قبل ان لا حقيقة للاستئناس وان الاحتصاصه للفعل مع ما بعد من
الفعل المستقبل بمنزله المصدر نصا ركانه قال الا قدوما فاستئناس القدوم من الطلاق لا يصح
لانه ليس من جنسه وتعد ان يحصل غايه لان الطلاق لا يقبل التامين فجعلناه محاذرا عن
القدوم لانه منزلة قوله ان لم يقدم فلان محال القدوم حال عدم الطلاق وحال عدم القدوم
حال وقوع الطلاق فجعلناه محاذرا عن عدم القدوم انما يتحقق الموت فلا يمانح
بيع الطلاق وعلى هذا مسئله الدخول ولو قال انت طائلي كلت خلافا لا ان يقدم فلان
او قال الا ان يدخل الدار فكلت قبل القدوم او الدخول طلعت ساعة كلت وذلك لان قوله
انت طائلي ان كلت فلا تمانع والممنوع يصل التامين فصدر القدوم وقتا للممنوع فاذا كلت
قبل القدوم فقد كلت والممنوع معتق فبيع الطلاق ولو كلت بعد الدخول فقد كلت بعد

استأمن لها بيتها فلا تطلق ولو قال لا أنت طالق فلا يرى فلا يرى غير ذلك
 لا يقع الطلاق ولو قام من مجلسه قبل أن يرى أو يدركه غيره ذلك طلاق وذلك لأن هذا الملك
 وذلك لأن الملك هو الذي يصرف عن مشيئة ورؤيه فإذا كان هذا مملوكا فهو على المجلس وان لم
 يعلم به فلا يقع الطلاق على المجلس الذي علم به فيه وذلك كله بلسانه دون قلبه من قبل ان لا نطلع
 على ما في القلب وإنما نطلع على ما يتكلم به فيتعلق الحكم بما نطلع عليه هذا كما لو قال
 لا مراة ان كنت تجلس الترافيق طالق فقلت احببت تطلق وان كما تعلم انها لا يجب لك
 ولكنها لما كنا لا نطلع على ما في القلب نعاون الحكم بالقول كذلك ها هنا ولو قال الا ان ارى
 غير ذلك او يدركه غير ذلك فهو على المجلس من قبل ان لا نطلع على معنى التملك وعدم المشيئة
 والراي منه لا يحقق الا بانقضت العترة فان كانت قبل ان يرى غير ذلك طلاق ولو طلقها بعد
 ذلك لم يقع عليها شيء لان المشيئة متصورة ولو مات المهر وبقي الزوج لا يقع شيء من قبل ان
 المشيئة لا يطل بها ولو تزوجها بعد ذلك وقع عليها الطلاق مع موتها لان المهر كانت
 متعقده على علم الراي وقد تحقق فان لم يطل بها في الكايج المتأخر لا ترقب طلاقها ثم
 وذلك لانها اذا كانت مدخولا بها يجب طهرها الجدة والمراه ترقب اذ مات الزوج وهي في العدة
 اذا كان الطلاق في مرض الموت واذا كانت غير مدخول بها لا يجب عليها العدة فلا تكون الزوج
 فاراد لا ترقب ولو قال استطالوان سافلان واجبت وصوى او رضى وهو على المجلس لما ذكرنا
 ان هذا التملك والتوقف على المجلس ولو قال ذلك لنفسه فهو على الابد لانه خلا عن
 معنى التملك ولو قال استطالوان لم يشافلان ولم يولد ولم يرض وهو على المجلس لا يملك
 والتملك على المجلس فان قام فلا يقع من مجلسه ولم يفل مشا طلاق من قبل ان كان حلقا اعلم
 المشيئة في المجلس ما اذا قام ولم يفل مشا طلاق لانه قد علمت مشيئته ولو قال ذلك
 لنفسه فهو على الابد لان مقتضى عدم المشيئة ولم توجد لها هنا معنى التملك فيقع على العترة
 فان قال الزوج لا استأمن لكن قد علمت ان لا يشا بعد ذلك ولو قال لها انت طلاق
 او كرهت طلاقك فاستطالوان فقال في المجلس او بعد ذلك قد كرهته او ابنته او ابنت
 استأمنها طلقك وذلك لانه على الطلاق بالفعل معتبر وجود الفعل ولو قال لها انت
 طالق ان لم يشا فلان طلاق اليوم فقال فلان لا استأمن نطق لان لا يشا بعد ذلك
 فان شأني فتيه بوجه بطل الطلاق ولو قال استطالوان لم يشا فلان ذلك فقال فلان
 لا استأمن طلاق ولم يطلق بقوله لا استأمن ولكن خروج المشيئة من ذلك لما ذكرنا ان المجلس
 بطل بالاستغفار

الحديث في الممن الذي يقع الطلاق على الاولى وعلى الاخرى من محمد بن الحسن رحمه الله
 هذا الباب على ان لا يستند زوال القلبي بالرجوع عن الاول واقامه الثاني مقامه فقط
 ان كان الاول قبل الرجوع عنه بطل ويقوم الثاني مقامه كانه حكم به فحسب وان كان لا يقبل
 الرجوع عنه يعني كذا ويصح الثاني اذا حصر فلهذا حنا الى مسائل الباب
 فالحديث في الممن رحمه وجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت هذه الدار ولا يبل هذه المرأة

فلا يصح

الاخرى فالممن على دخولها الاولى فان دخلت طلقنا جميعا وانما كان كذلك من قبل ان لا يبل للرجوع
 عن الاول واقامه الثاني مقامه والرجوع عن الاول لا يقع فيبقى كذلك ويصح الثاني فصار
 كانه قال انت طالق ان دخلت هذه الدار لا يبل هذه طالق ان دخلت الاولى ولو قال كذا لث
 طلقنا اذا دخلت الاولى كذلك ها هنا فان مسائل الرجوع كما يصح عن الجزا يصح عن الشرط
 فلم جعلت الرجوع عن الجزا دون الشرط الحواش عنه فلما جعلنا الرجوع عن الجزا
 دون الشرط من قبل ان الجزا يلزمه دون الشرط فكان الجزا اهم من الشرط فجعلنا الرجوع عما هو
 الا اهم ولو قال استطالوان سبب لا يبل هذه هي على مشيئة الاولى ان شئت طلاق
 نفسها طلق وان مات طلاق صاحبها طلق وان شئت طلاقها طلقا اصل محمد
 رحمه الله بين هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة من قبل ان هذا التملك طلاق كل واحدة
 على الافراد لان قوله ان شئت لا يقوم بنفسه فيقتضي الطلاق لا محالة كانه قال استطالوان
 ان شئت طلاقك الا ترى ان المرأة لو قال بعد ذلك ست لا تكون شيئا لم يقل سبب طلاق
 وقوله لا يبل هذه رجوع عن الاولى واقامة الثانية مقامه اي لا يبل ان سبب طلاقها هي
 طالق فالرجوع عن الاول لا يصح لان الطلاق لا يقبل الرد والرجوع عنه فيبقى ثابتا وسبب
 الثاني فان شئت طلاق واحد منها طلق هي وان شئت طلاقها طلقا وذلك على المجلس
 لما تراءى للملك على المجلس ولو قال استطالوان دخل فلان هذه الدار لا يبل فلان ايها دخل
 وقع الطلاق وان دخل جميعا لم تطلق الا واحد وذلك لان فلانا ليس محل الجزا فنصرف
 الى الشرط وقوله استطالوان دخل فلان هذه الدار هذا كلام تام وقوله لا يبل فلان يعني
 لا يبل ان دخل فلان هذه الدار اراد به الرجوع عن الشرط الاول واقامة الثاني مقامه والرجوع
 عن الشرط الاول لا يصح لانه الجزا هي من الشرط الثاني ايضا فاذا دخل احد هما
 وقع طلقه وكذلك ان قال استطالوان دخلت هذه الدار لا يبل فلان من قبل ان فلانا ليس محل
 الجزا فنصرف الى الشرط ولو قال استطالوان دخلت هذه الدار لا يبل فلان طالق
 طلق فلان ساعفك ولا تطلقوا الاولى عالم لم يدخل الدار وذلك لان قوله انت طالق دخلت
 هذه الدار جملة تامه وقوله لا يبل فلان طالق رجوع عن تعلق طلاق الاولى وتخير طلاق
 فلان والتعلق لا يقبل الرجوع عنه فيبقى كذلك وتخير طلاق فلان ولو قال استطالوان
 لث لا يبل هذه طلقنا لثا وذلك لان قوله انت طالق لثا تخير الطلاق لثا في الحال
 وقوله لا يبل هذه رجوع عن تخير طلاق الاولى واقامة تخير طلاق الاخرى مقامه
 فالاول لا يقبل الرجوع عنه فيشأن جميعا ولو قال استطالوان لثا لا يبل هذه طالق طلق
 الاولى لثا والاخرى واحدة وذلك لان قوله انت طالق لثا تخير لثا في حال الاولى
 وقوله لا يبل هذه طالق رجوع عن الاول وتخير واحدة في جزا الاخرى كانه قال ما عنت
 تخير لثا على الاولى ولكن اردت به تخير الواحدة على الاخرى فالاول لا يقبل الرجوع
 عنه ببقى كذلك والثاني ثبت ولو قال استطالوان دخلت هذه الدار لا يبل هذه فاستطالوان الممن
 على دخول الاخرى وذلك لان قوله ان دخلت هذه الدار شرط وقوله لا يبل هذه الرجوع

واذا دخلت ط

عنه ما قامه دخول الاخرى مقامه والرجوع عن الشرط صحيح فيقول دخول الاخرى مقام
دخول الاولى في كونه شرطاً لوقوع الطلاق فاذا دخلت التاسعة مع الطلاق على الاثر
ولو قال بطلان في هذه ان دخلت الدار طلقت الاولى والساعة ولا تطلو الاخرى ما لم يزل
الدار وذلك لان قوله ان طلق في الحال وقوله لا بل هذه ان دخلت الدار
استدل ان الغلط بالرجوع عن تحريم طلاق الاولى وتعليق طلاق الاخرى بالدخول والرجوع
عن الاول لا يصح في الحال والثاني صحيح فتعلق طلاق الاخرى بالدخول ولو قال استدل
واحدة لا بل بل ان دخلت الدار طلقت واحدة ساعة قال وثلاث بعد الدخول وذلك لان
قوله ان طلق في الحال تام وهو تحريم واحدة في الحال وقوله لا بل بل ان دخلت الدار
رجوع عن الاول على مسئلة الاستدلال واقامه تعليق الثلاث مقامه والرجوع لا يصح
فيستأن جميعاً ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل بل لا يقع في الحال
ثم اذا دخلت الدار يقع الثلث وذلك لان قوله ان دخلت الدار فانت طالق واحدة تعليق
واحدة بالدخول وقوله لا بل لا يستدل ان الغلط في الجزاء تعليق ثلاث مقام الواحد
كانه قال ما اردت تعليق واحدة بالدخول ولكن اردت تعليق ثلاث بالدخول مسبق
لسا في ان تعليق الواحد والرجوع لا يصح والثاني ثبت فاذا دخلت الدار يقع الثلث
لان المحل لا يقبل فوق الثلث وكذلك لو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل
ثلاث يقع ثلاث تطلق بعد الدخول لان الاول يتعلق بالدخول والثالثان متعلقان
به ايضا فاذا وجد الدخول يقع الثلث **باب**
الحث في الممنوع الهدم والكسر في الحايض بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان الهدم على الكل والكسر على البعض اذا عرفت **باب** اهدنا الى سبيل الدار
رجل قال امرأته طالق وان لم يهدم هذا الحايض او قال ان لم ينقصه فاليمين على هدمه
حتى لا يبقى منه ما يسمى حايضاً وانما كان كذلك من قبل ان يهدم الحايض انما يحصل لان
بقي منه ما يسمى حايضاً فاذا بقي منه ما يسمى حايضاً فلا يكون الهدم حاصلاً الى الاطلاق
وانما يهدم بعض الحايض فلا يحصل فاذا هدم الكل حتى لا يبقى منه ما يسمى حايضاً فقد هدم
الحايض ولو تولى يهدم بعضه فهو كما نوى مما بينه وبين الله تعالى من قبل انه محتمل لان
الناس يقولون هدمت الحايض ويريدون به هدم البعض فان قال عبد خزان الكسر
هذا الحايض فهو على كسر بعضه من قبل ان الكسر يكون على الاطلاق كسر البعض
الا ترى انهم يقولون كسرت القارورة وان كانت القارورة قائمة شق وجعلها كذلك
فقال تكسرت رجلاه والرجل قائمة **باب**
الحث الذي يستثنى منه صنف من الاصناف بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان الاستثناء يدل على مستثنى منه من جنس المستثنى ان لم يكن المستثنى منه مذكوراً
في المعنى الذي وضع له لان الاستثناء اخراج بعض من المستثنى منه لولا ان كان دخلاً
فيه اذا عرفت **باب** اهدنا الى سبيل الدار قال محمد بن الحسن رحمه الله رجل قال

سراً

عبد خزان كان في هذا البيت الرجل فاذا فيه معه صبي وامرأته لحث في مبيته وذلك لما ذكرنا
ان المستثنى يستثنى من جنس المستثنى منه من جنسته فيكون الممنوع على جنس بن آدم لان الكل مقصود
في حق الكينونة في الدار والبيت ولو قال نوت على الرجال خاصة فهو على الرجال مما بينه
وبين الله تعالى ولكن لا يندرج في الغضا وذلك لانه اذا قال نوت الرجال والرجال مملوطة
يكون محتملاً فيمنع مما بينه وبين الله تعالى ولو لم يكن في البيت الا رجل لم يحث في مبيته لانه لو كان
في البيت رجل لا يحث في مبيته فاذا لم يكن فيه احد اولى ان لا يحث من قبل ان الممنوع انما يتعد
على ما زاد على المستثنى من جنسته ولو قال ان كان فيه الاساء فهو على بن آدم والحيوان
وذلك لان الشاه مقصوده في حق الكينونة في الاينية لان الانسان قد يحل بين الشاه جفطاً
لهما يكون في المقصود في حق الكينونة وهي في حق الكينونة دون بن آدم لانها تتبع لبنى آدم فاذا
دخل في الممنوع ما هو متبع فلا بد ان يدخل فيها ما هو المقصود اولى ولو قال ان كان فيه الاثوب
فهو على كل شيء من الاشعة والمال والحيوان وبنى آدم وذلك لان الانسان لا يتحل بين الاثوب
الاثوب مقصوداً وانما يكون الاثوب فيه لا يفعل منه ايضا فيكون سائر الاشياء بمنزلة الاثوب
في حق الكينونة ولا بد ان يدخل فيها سائر الاثوب من قبل انها تنفي عن الثبوت فكيف يدخل فيها
ولو قال عبد خزان كنت املك الخمس درهم فلما لم يملك الا عشرة لم يحث من قبل ان
الممنوع انما يتعد على ما ورا المستثنى لان المستثنى لا يدخل فيه حتى لو ملك خمسة لا يحث
فاذا املك ما دونه اولى ان لا يحث ولو كان له خمسون وعشرون درهماً وشاه من الاموال التجارية
او سائمة لحث من قبل ان الممنوع اعقدت على ما ورا الخمس فما زاد على الخمس من جنس
الخمس يدخل تحت الخمس وخمس الدراهم مال الرلوة فدخل فيه ولو كان له دار او عرض لغرض
التجارة او رفق لم يحث من قبل انه ليس من جنس المستثنى الا ترى انه لو قال كل مال لي صفة
فانه على مال الرلوة من قبل ان الانسان انما يتصدق بما فضل عن حاجته وما فضل عن حاجته
باب الحث في نقاضي الدراهم بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على الفعل باعتبار وصفه في الحث كما يعتبر اصله وان اعتبره في الكلام بالمعنى لا بالصيغة من قبل
ان المعنى الزم للفعل من الموصف فاذا كان الموصف مضمراً فالمعنى اولى ان يكون حثاً
اذا عرفت **باب** اهدنا الى سبيل الدار قال محمد بن الحسن رحمه الله رجل قال
جرا ان اخذت منكم اليوم درهمين او درهم فلم يخل منه في ذلك اليوم الا خمسين درهم لم يحث
في مبيته وانما كان كذلك من قبل ان لها في اخذها كانه عن المانة وقوله درهمين او درهم
عبارة عن التفرق فصار كانه قال ان اخذت المانة منه اليوم منفرداً فاذا مضى اليوم ولم يخل
منه الا خمسين لحث لانه لم يخل منه المانة فلف يكون منفرداً وان اخذ منه في اول النهار
خمسين وفي اخر النهار خمسين حث من قبل انه اخذ المانة منه في اليوم منفرداً فان وجبها
زائفاً او نهزجه او استخفى منها درهم او وجد درهم مستحق او رصاصاً فاستبدله
في ذلك اليوم فالحث على حاله وذلك لان الزيف والتهزج والمخفى من جنس حقه
فاذا اخذ من جنس حقه فقل حصل الحث فبعد ذلك لا يرجع اليه ان المكاتب

الركوة

إذا أدى بذكر الكتاب ثم وجد البدل زائفا أو بهرجه فانه معتوق وكذلك إذا استحيى المذلل فانه لا
يطلب العتق من قبل أن العتق حاصل فتعبد ذلك لا يعود إلى العقد كذلك هاهنا وكذلك إذا
استبدل المعتوق والرصاص فقد أخذ جنس حقه في اليوم فحقت ولو لم يستبدل المستوف
والرصاص لأخت لأن المستوف والرصاص ليس من جنس حقه فإذا لم يكن من جنس حقه
فلم يخل المأنة مشفقا فلا يثبت وكذلك رجل حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله منه
فإذا استوفاه فوجب فيه زوفا أو بهرجه بعد ما يفارقه أو استحيى لم يثبت من قبل أنه استوفى
جنس ماله وإن وجد منه مستوفى أو رصاصا حيث من قبل أنه ليس من جنس حقه فقبضه من حقه
لا يجوز وفي مسلسل الزوج حقه رصاصا أو مستوفى لأخت لأنه لم يخل جنس حقه
اليوم كالمكاتب إذا أدى بذكر الكتاب لم يخل المولى حقه مستوفى أو رصاصا لم يثبت حتى يبدله
رجل له على آخر مائة درهم فقال إن قصت اليوم منها درهما ودون درهم فتعبد في حقه من
في ذلك اليوم خمسين درهما حيث حقت منها من قبل أن قوله درهما ودون درهم للتعبير من
للتبيين والتميز فصار كما لو قال إن أخذت من المأنة بعضا ولو قال كذلك حيث إذا أخذ
الخمسين لم يخل بعض المأنة كذلك هذا وإن لم يقبض منها شيئا في ذلك اليوم لم يثبت من قبل أنه
لم يخل البعض منه اليوم ولو قال عجب من أن قبض منها درهما ودون درهم ولم يوف بمسب
منها خمسين حيث حقت قبضها لأنه أخذ منها درهما ودون درهم فإن وزن له خمسين فلها
المه ثم وزن خمسين فلها المه حيث في العباس ولم يثبت في الاستقصاء ما دام في عمل الوزن
فإن ترك ذلك العمل قبل أن يستوفى المأنة حيث وذلك لأنه إذا وزن في المجلس فلها المأنة
فلم يقبض مشفقا وإنما قبض مجتمعا لأن المجلس جامع لما يكرهه ولو أخذها بغير ما ترك
عمل الوزن فقد أخذ الآخر في مجلس آخر فيكون القبض مشفقا فحقت وكذلك لو عدت له
قبضها خمسة خمسة لم يثبت لما ذكرنا أن المجلس جامع رجل قال لا يلبس هذا العجين
وهو عليه أو لا يشاك فلانها وشاكها وأخذ في نزع العجين وأخذ في نقله فطال ذلك
لم يثبت وإن أخذ في عمل آخر حيث وإنما كان كذلك من قبل أن المقصود من الفعل قضاء لصورته
والركوب معناه السرور فوجدناها معنى الفعل وإن وجدت صورته فلا يثبت وإنما إذا
أخذ في عمل آخر فقد استغل بغير النزول والنقله حيث في ميمنه هشام عن محمد بن عبد الله
رجل له مال على رجل حلف لا يفارقه حتى يستوفيه فاشترى لها عبدا فوجده مديرا لمكانا
أو كاتبا جارية فوجدها أم ولد أو أسحفت وقد فارقته لأخت وذلك لأنه أخذ جنس
حقه لأن قبض حقه لا يتصور إلا بعباؤه فإذا كان من جنس حقه في حكم المعاوضة كان جميع
الأموال في حق الاستيفاء على المستوف والمكاتب ماله لا يرى أنه لو جمع بين قرض ومكاتب فباعها
يعقد العقد ولو لم يكن ماله لما انعقد كما لو جمع بين قرض ورجل فافدا كان من جنس حقه
يصح قبضه من حقه فإذا قبضه لأخت وكذلك المديروا أم الولد قال هشام قلت له أكان
أبو حنيفة يقول هذا فقال أحفظ عنه في الاستيفاء وخاف أن يخطئه والله أعلم
الحث في الممنوع التي يكون فيها الوقت بعد الموت

30 بنى محمد بن الحسن رحمه الله عليه هذا الباب على أن الشرط متى اعترض على الشرط يقدم الثاني
على الأول من قبل أنه جعل الثاني في الأول فلا بد من وجوده ليكون الأول فيه معتبرا
إذا عرفت هذا فالحثنا إلى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله وإذا فعل الرجل
لا مبراهنة أن دخلت الدار أن كلمت فلانا فأتيت طالق لم يدخل الدار لم كلم فلانا فانه لا يثبت
ممينه من قبل أنه جعل الكلام وقتا للدخول فلا بد من الكلام ليكون الدخول فيه معتبرا وكذلك
لو قدم الجزاء على الشرطين بأن قال إن دخلت الدار أن كلمت فلانا لم يدخل الدار لم كلم فلانا لأخت
في ميمنه من قبل أنه جعل الكلام وقتا للدخول فلا بد من وجود الكلام ليكون الدخول فيه
معتبرا ولو قال إن دخلت هذه الدار أن دخلت هذه الدار فأتيت طالق وحده فيه قياس
واستحسان في القياس لا نفع الطلاق ما لم يدخل الدار مرتين من قبل أنه جعل الدخول الثاني
وقتا للأول فلا بد من وجود الثاني ليكون الأول فيه معتبرا وفي الاستحسان إذا دخل الدار
مرة وأجده حيث في ميمنه من قبل أنه كرم شرط واحد وأمكن جملة على الفكر أو من قبل أنه ذكر
الدخول مرتين وذكر أبو الحسن عن محمد بن أحمد قال العامل هو الشرط الأول ويكون الثاني لغوا
ولو قال في دار من بعد التام على الأول ما ذكرنا ولو قال إن شرت أن أكلت فأتيت طالق
لا يقع الطلاق ما لم يقدم الأكل على الشرب لأنه جعل الأكل وقتا للشرب فلا بد من وجود الأكل
ليكون الشرب معتبرا ولو قال إن أكلت أن شرت يقدم الشرب على الأكل لما ذكرنا أنه جعل الشرب
وقتا للأكل فلا بد من وجوده ليكون الأكل معتبرا طعن الغرافي في ذلك وقال إن الأكل مقدم على الشرب
عادة وكل فعل يرتبه على غير عادة راعى فيه الترتيب وما لم يكن من باب تقديم الثاني على الأول
والأكل مقدم على الشرب عادة فلا يقع الطلاق ما لم يكن الأكل مقدما على الشرب ونحن نقول
هذا الكلام إنما استقيم لو اعتبرناه مقدما على الأكل الحقيقي ولا يقع تقديم الشرب
على الأكل الحقيقي ولكن المنع والمنع تحقوه ويعتبر ما ذكرنا في الباب
في الممنوع يقع على مرتين وما يقع على مرة واحدة بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على أن كلامهم الاسماء وكلامهم الأفعال لا تترى أنما تعقب كلاهما الاسم وما تعقب كلا
هو الفعل وانما من كلمة العجم في كلامهم الاسماء وكلامهم الأفعال وأن الجزاء المعاقب
بشرط متكرر يتكرر الشرط إلا إذا كان حكمه مثبت من جهة اللفظ نفسه إذا عرفت هذا
فالحثنا إلى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله وإذا قال الرجل كل امرأة لي دخلت هذه
الدار فأتيت طالق وله أربع نسوة فدخلت واحدة طلق ولو دخل جميعا طلق وإنما كان كذلك
من قبل أن كلامهم الاسماء إنما من امرأة واحدة لا ودخلت تحت الميمن ولو دخلت واحدة مرة أخرى
لا يطلق من قبل أن الطلاق معلق بالفعل وليس في الكلام ما بوجبه التبعيض لأن كلامهم الاسماء
دون الأفعال فلا تكرر الطلاق وتكرر الفعل ولو قال فلما دخلت امرأة لي هذه الدار فأتيت طالق
فدخلت واحدة طلق ولو دخلت مرة أخرى طلق كل دخلة طلق وذلك لأن الطلاق
معلق بالدخول وهو فعل عام يدخل حرف التعميم عليه وهو كلما فيتكرر بتكرار الفعل ولو دخلت
ثلاث دخلات حتى طلعت ثلاث طلاقات لم تزدت روح أخرى عادت إليه لم دخل الدار

ها من الدار من علي من ان ضربتك قد دخلها ثم ضربته فجلده كفارة مبيتين وذلك لا يرد عليه طين
الحجاب والحكم في الاجاب ثبت من جهة المعنى دون اللفظ وقد علقه بشرط متكرر ومتكرر
الوجوب بغير الشرط وهما ان المسئلان ذكرهما بحمد الله في الباب المتقدم غير انه
اعادها هاهنا ليعرف عليها وهو انه لو دخل كما دخلت هذه الدار فوالله لا اقربك
فدخلها فهو مولي فان جاء بها جئت وبطلت الممن فان دخل الدار مرة اخرى فهو مولي
منها وان جاء بها لم تجت وانما كان كذلك من قبل ان الممن انما يصير ابلا باعتبار ما منع
والمنع قد تكرر فتكرر الابلا ولا تجت بالقرب الا مرة واحدة لان الركعة الممن هو
الاستشهاد والاستشهاد متجدد ولو قال **سكت** كلما دخلت هذه الدار فعلى من ان
جامعتك قد دخل الدار فهو مولي فان قربها جئت في مبيتين ونجب عليه كفارة واحدة لو دخل
الدار مرة اخرى يصير مولى ولو قربها جئت ونجب عليه كفارة اخرى وانما كان كذلك لان
قوله على من الجاب لان قوله على من اي كفارة في الجاب فيه ثبت من جهة المعنى لا من
جهة اللفظ لا يرد على ان نجب واحبات ليرة بالحجاب واحدة وهذا الاحاب معلوم بشرط
تكرر فيتكرر بغيره فليزومه كل دخول ممن وكل قرب كفارة ولو قال **سكت** كلما دخلت
الدار فوالله لا اقربك وقد كان دخلها فان دخل الدار فهو مولي فان ملك يومئذ
الدار مرة اخرى فهو مولي فان تركها اربعة اشهر من الدخلة الاولى بابت مطلقة
فان مضى تمام اربعة اشهر من الدخلة الثانية بابت مطلقة اخرى فان قربها لم يلزمه
الكفارة واحدة وذلك لما ذكرنا ان الابلا يتعدد بتعدد المنع وقد تعدد المنع بتعدد
الشرط فتعدد الابلا ولا يجب عليه الكفارة واحدة عند الجئت من قبل ان اللفظ في الاستشهاد
متحد والمكرر في الممن بالله هو الاستشهاد فالتحليل الممن لا يرد على الجئت عليه
الكفارة واحدة ولو قال **سكت** كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا اقربك
فدخلها صار مولى ابلا لما ذكرنا ان الابلا يحقق باعتبار المنع وقد وجد المنع مرتين
بوجود الشرط مرتين فتعدد الابلا لان قوله واحدة مذكورة في محل الشرط فيكون عامة
فما من احد دخلها من الدارين الا ويلزمه ابلا بدخولها ولو قال **سكت** كلما كنت احدهن
الرحلتين فوالله لا اقربك فكما هادعة واحدة يلزمه ابلا واحدة وذلك لان المنع هاهنا
متحد فيسجد الابلا لمخاد المنع هذا هو الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة المتقدمة
عليها لان دخول دارين بدفعه واحدة لا تصور والتكلم معهما دفعة واحدة فيصور ولو قال
كلما كنت احدهن من الرحلتين فكما هادعة واحدة يلزمه ابلا لان المنع قد تعدد
باب ما يكون من الابلا في الممن في موطئ واحد وما منع منه
في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الممن يصير ابلا باعتبار المنع عن القران
اربعة اشهر فاذا تعدد المنع تعدد الابلا وان كانت الممن متحدة وان اقبل المنع احد
الممن وان كانت الايمان كنيسة اذا عرفت **باب** هذا احنا الى المسائل قال محمد بن الحسن
رحمه الله واذا مال الرجل لامرأته اذا جاعل فوالله لا اقربك اذا جاعل فوالله لا اقربك

ثم جاب الغفارة يصير مولى ابلا واجل لما ذكرنا ان الابلا يتعدد بتعدد المنع والمنع هاهنا
لا يتعدد بتعدد المنع فلا يلزمه غير ابلا واحد ولو قربها يلزمه كفارة واحدة لما ذكرنا ان الركعة
باب الممن بالله انما هو اللفظ واللفظ قد وجد مرتين فيكون مبيتين فاذا جئت لمزومه
كفارتيان ولو قال **سكت** اذا جاعل فوالله لا اقربك اذا جاعل بعد عد فوالله لا اقربك
جاءت فيلزمه ابلا واحد واذا جاعل لمزومه ابلا اخر وذلك لان الممن يصير ابلا بالمنع
والمنع قد تعدد بتعدد وقته فتعدد الابلا ولو قربها يلزمه كفارة واحدة لان لفظ الاستشهاد
قد وجد مرتين ولو قال **سكت** كلما دخلت الدار فوالله لا اقربك فدخل الدار مرتين لمزومه
ابلا واحد ولو قربها لا يلزمه الكفارة واحدة وذلك يكون ابلا بالمنع والمنع قد تعدد بتعدد
الابلا والممن متحد لان اللفظ متحد ولو قال كلما دخلت الدار فوالله على عني هذا العيب
ان قربتك قد دخلها مرتين يلزمه ابلا واحد واذا قربها لا يلزمه الا عتق كذا العبد من قبل
ان المنع قد تعدد بتعدد الدخول فليزومه ابلا واحد ولا يعتق الا عتق واحد من قبل ان العتق
في حق عتق واحد لا يتكرر فاذا جئت الممن لهذا المعنى فان قال **سكت** فقلت تصور ان يلزمه
ما القرب شي من قبل انه لو بلغ العبد بعد القرب يصح والابلا يمنع النفس عن القران الى
بشي يلزمه **باب** قد اعففت الممن على لزوم العتق القرب بعد ذلك
لا ينظر الى اللزوم لبقا الابلا الا ترى انه لو اتي من امرائه لم ابانها لا يلزمه ما القرب شي
ما دامت بانيه ومع هذا نقيب الممن لا اعتبار اللزوم جال انعقاد الممن كذا الممن هاهنا
وعلى ما يقول بان العتق صار مستحقا عليه بعد القرب فاذا قربها قد لزمه عتقه
بعد ذلك اذا تصرف فيه بغير جهة العتق ثم ولو قال ان قربتك فانت طالوا ان دخلت
الدار لم يكن مولى وذلك لان الابلا منع النفس عن القرب اربعة اشهر الا بشي يلزمه
وقد امكنه قربها بدون شي يلزمه فلا يكون مولى الا ترى انه لو قربها لا يلزمه الطلاق
عزمت انه لم يصير مولى **باب** والله اعلم

باب في الحلف في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الحلف لا يكون الا بوجود
الشرط على التمام واذا وجد من وجه دون وجه لا يكون حثا اذا عرفت **باب** هذا
حنا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا مال الرجل عتق حثا حلف بممن ابلا
او قال والله لا احلف او امراني طالق ان حلف ثم قال عتق حثا حلف الدار او ان اظن
او شئت او تمت او عدت او كلمت او اذا جاعل او قال لا امرائه ان طالق اذا اهل
الهلال او راس الشهر وهي من دوات الجبض او قال اذا حلفت وهي من دوات الجبض
فانه حث في مبيتين وانما كان كذلك من قبل ان الممن على نوعين مبيت بالله وممن بغير الله
شرعا وعرفا اما الشرع فلم يرد في حث الممن بالله صلوات الله عليه واليه انه قال
لا تحلفوا بايمانكم ولا بالطوائف من كان خالفا فليحلف بالله وروى انه صلى الله عليه
قال ملعون من حلف بالطلاق ومن حلف بغيره هذا يدل على ان الممن بغير الله تعالى يكون
كاليمتن بالله وانما الحرف فاهم يقولون بمن الطلاق ومن الحث فاهم هذا يدل على ان

اليمين
بغيره

كذلك

تمام الخبر

اليمين يكون غير الله كما يكون بالله ولا معنى للميم إنما هو منع النفس عن تجاوز المحلوط عليه
او جعل النفس على الجاد المحلوط عليه وهذا المعنى من عود في اليمين غير الله فتكون ميمنا فان لم
قد ذكر محمد رحمه الله انه لو قال اذا جاءك فامراته طالق ان هذا يكون ميمنا وهذا المعنى
معلوم منه **مسألة** ان حكم اليمين من قول الجزار عند وجود الشرط وصيغتها لعلق الجزار
بالشرط وقد وجدت صيغة اليمين من قول الجزار عند الشرط وانما الجمل والمنع لم يثبت لا لخلل في
الركن ولكن لثبوت في الجمل كما طسب في البيع بشرط الخيار فان البيع بشرط الخيار لا يلزم الملك
للخيار لا لخلل في الركن ولكن لثبوت في الجمل فذلك هنا هنا فان **مسألة** لو كان الجمل والمنع
لا يتحقق لثبوت في الجمل وجب ان لا يتحقق اليمين من اصلا كما قلنا في مع الجرف انه لو باع جزا لا
لجوز اصلا كذلك هنا هنا وجب ان يكون هكذا **مسألة** المنع والجمل ليسا من احكام اليمين بل
من شرائه وحكم اليمين ولا يوجب هنا هنا وهو يوجب الجزاء عند الشرط فلا يمنع من جهة لغوات
اليمين الا ترى ان حوات اليمين لا يوجب حوات السجدة كذلك هنا هنا ولو قال لامراته طالت
طالق ان سئمت لا تحت في ميمنه من قبل ان قوله ان سئمت ليس تعليق بل هو مملوك ولهذا
تستدعي جوابا في المجلس والمليك هو الذي يستدعي الجواب في المجلس ولو قال ان سئمت
انا فقد اختلفت روايات الكتاب فيه والاصح ان تحت في ميمنه من قبل ان هذا لعلق وليس
بتملك لان مملوك الشيء من المالك لا يتصور ولو قال وهي ممن لا يجبر اذا اهل الهلاك فان
طالق او ات طالق راس الشهر لا تحت في ميمنه من قبل ان هذا ليس بتعليق انما هو تحجير الطلاق
السني الا ترى انه لو قال لها انت طالق فانه يقع الطلاق راس الشهر ولو قال اذا حست
فطهرت فانت طالق او اذا حست حبيضة فانت طالق لا تحت في ميمنه من قبل ان هذا ليس
بتعليق انما هو تحجير الطلاق السني من قبل ان الطلاق السني لا يقع الا في الطهر فاذا اضاف
الى الطهر فقد اضاف الى وقت الطلاق السني فيكون تحجيلا لا تعليقا وكذلك اذا قال اذا حست
حبيضة فانت طالق لان الحبيضة لا يكون الا بوجود الكل فيكون الطلاق في وقت الطهر صار كما
لو قال انت طالق للسنة ولو قال انت طالق اذا حست حبيضة او لمك حبيضة فانه يكون عبارة
عن الطلاق السني ايضا لا لانه لو قال لها انت طالق ثلثا للسنة فانه يقع في ثلثه اطهارا
ولو قال انت طالق اذا حست عشرين حبيضة قيل انه لا يكون طلاقا سنيا بل يكون تعليقا
لان السني لا يقع لعشرين حبيضة وميل انه يكون مجازا عن الطلاق السني من قبل ان وقت
الطلاق السني انما هو الطهر الخالي عن الجماع وذاضاف الطلاق اليه فيكون سنيا
وليس من شرطه ان يكون الطهر عقيب اليمين متصلا به الا ترى انه لو قال اذا حست حبيضة
فانت طالق يكون تحجيلا للطلاق السني ويقع الطلاق بعد الحيض وان كان من الجاران يكون
السني في الحال بان كانت في طهر خلا عن الجماع ومع هذا جعل سنيا كذلك هنا فان **مسألة**
اذا قال لامراته اذا حست فانت طالق فهذا جعله مجازا عن الطلاق البدعي كما جعلهم سنيا
قوله اذا طهرت فانت طالق مجازا عن الطلاق السني **مسألة** لان الطلاق البدعي
متبوع فانه لو طلقها في الحيض كان بدعيًا وكذا لو طلقها في طهر جامعها فيه يكون عيا

وكذلك لو طلقها طلاقا دفعه يكون بدعيًا فاذا كان متبوعا جعلناه تعليقا لخلاف السني من قبل انه
نوع واحد وهو طلاق يقع في طهر خالي عن الجماع ولو قال اذا حست حبيضة فانت طالق
وتوى به التعليق صح فيما بينه وبين الله تعالى لان الحبيضة يدكر ويراد به رؤيه الدم قال النبي
صلى الله عليه واله اذا اقبلت حيضتك فلعن على الصلوة ومعلوم الهائج الصلوة والادوية
الدم ولو قال والله والرحمن فاهما ميمان من قبل ان الركن في اليمين انما هو الاستشهاد
وقد تكررا الاستشهاد بتكرار اليمين ولو قال والله الرحمن يكون ميمنا واجد من قبل ان الثاني
يجري مجرى الوصف للاول فيكون الثاني هو الاول الا ترى انه لو قال جاني زيد وعالم كان
الثاني عمرا الاول ولو قال جاني زيد عالم كان الثاني عني الاول
باب الخت في اليمين بالخبر والبشارة والاعلام والكتابة
سبي محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على معرفة الخبر والبشارة والاعلام والكتابة
اذا عرفت **مسألة** هذا هنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لغيره
ان اجبرني ان فلانا قد قدم فعديك جرفا خبره ان فلانا قد قدم ولم يكن قد قدم تحت في ميمنه
وانما كان كذلك من قبل ان الجبر اسم دال على امر كان او لم يكن غير مضاف كينونه الى الخبر
فاذا لم يكن كينونه مضافا الى الجبر كان الخبر خبرا صديقا كان او كذبا وقد علو الخبر
فاذا خبره بالقدم فقد اجبره فحسب في ميمنه **مسألة** محمد رحمه الله بين هذا وبين
اذا قال ان اجبرني بغير قدم فلان فعديك جرفا خبره بغير قدم ولم يكن قد قدم لا تحت في ميمنه
وذلك لان الجرف الصاق فيستدعي الصاق القدم بالخبر فاذا خبره بغير قدم ولم يكن
قد قدم لا تحت في ميمنه وكذلك لو قال ان كنت الى ان فلانا قد قدم فعديك جرفا خبره بغير قدم
ولم يكن قد قدم لا تحت في ميمنه من قبل ان الكتابة اسم لما تفعل بالقلم غير مضاف كينونه الى
الكتابة فالكتابة يكون كتابه صديقا كان او كذبا ولو قال ان كنت الى بغير قدم فلان فعديك
جرفا خبره بغير قدم ولم يكن قد قدم لا تحت في ميمنه لما ذكرنا ان الجرف الصاق فيستدعي
الصاق القدم بالكتابة حتى تحت في ميمنه ولو قال ان شرتني ان فلانا قد قدم او شرتني
بغير قدم فلان فاجبره بغير قدم ولم يكن قد قدم لا تحت في ميمنه من قبل ان البشارة اسم لخبر ما
والخبر انما يكون ما اذا كان الخبر به اعلى ما خبر به ومما يدل عليه ما روى ان عبد الله بن زيد
راى ملكا في المنام فاذن فاجبره رسول الله صلى الله عليه بعد عبد الله بن زيد فقال رسول الله صلى
قد رآه فاجبره رسول الله صلى الله عليه بعد عبد الله بن زيد فقال رسول الله صلى
الله عليه بشرتني عبد الله بن زيد واجبرني عمر الخطاب قال محمد بن الحسن رحمه الله
الا ترى انه لو قال لعبد بن له كل من بشرتني بغير قدم فلان فهو جرفا خبره منفردا فان كان
الاول صادقا بعني ولا بعني الثاني وان كان صادقا لان السرور قد حصل الخبر الاول
فكون بشاره والثاني خبرا ولو قال ان علمتني بغير قدم فلان او علمتني ان فلانا قد قدم فعدي
جرفا خبره انه قدم ولم يكن قد قدم لا تحت في ميمنه من قبل ان الاعلام ابيع العلم له فيقع
العلم له بالكتب فلا تحت ولو قال ان علمتني بغير قدم فلان فعديك جرفا خبره بغير قدم

والخالف يعلم بقوله لا تحت في منته من قبل ان الاعلام انما يكون بافخاع العلم وحصل العلم
قبل الاعلام فلا يكون قوله اعلاما ولو قال ان كتب الى فلان فكتب اليه بقوله
ولم يكن يعلم ان فلانا قادم وهو قادم تحت في منته من قبل ان الفدوم قد المصق والكشبه
فان قبل العلم حصل الاخبار وتعمل الجبر في موضع العلم قال الله تعالى ولكم نصير
على ما لم تخط به خبرا اي علما فملا جعلتم الاخبار بمنزلة الاعلام قبل ان لا يكون
ان الاخبار وضع للاعلام وان العلم يحصل به ولكن يقول ان العلم من ثمراته وقوت الثمره لا يخرج
الجبر من كونه خبرا الا ترى ان الثمره يحصل من الشجره ولكن قوت الثمره لا يخرج الشجر من كونه شجرا
واما الاعلام حقيقه ايقاع العلم له بذلك ولا تقع على غير هذا الوجه الا ان يعنى به
الاخبار فيكون على ما عني وبصير كانه قال ان تكلمت بما يكون في صوره الاعلام وهو الجبر
فالاعلام يقع بالجبر في حال وقال بحمد ربه الله لو قال ان علمني ان هذا الشهر شهر رمضان
او ان هذا الجرد هب فاعلمه بذلك لم تحت لان هذا ليس باعلام الا ان يراد الجبر فيكون على
عني به وتعلق العلم باللفظ وان كان ذلك غير كاف في ان لا ترى انه قال ان اصعد السماء
اليوم بعدى حرا ان هذا لم ين صحبه مع امتناع وقوعه منه قال وكذلك اذا قال تسري
اذا اراد به الاخبار فانه تحت اذا اجروا ان علمه الخالف والله اعلم

الحث الذي يقع بالفعل والوقت وبغير ذلك

بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الطلاق متى توقف على فعل في المستعمل جعل
منزله الشرط وان قد حرف الشرط لان الشرط ان يكون في المستقبل والجزء موقوف عليه
وان الطلاق اذا اوصف الى موجود يقع في الحال اذا عسر فها هذا حينا الى مساهل الباب
قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لامرأته انت طالق في دخولك الدار لا يقع الطلاق
ما لم يدخل الدار وانما كان كذلك من قبل انه جعل الدخول طرفا للطلاق لان في من حرف
الطرف والدخول لا يصلح طرفا للطلاق فتوقف الطلاق عليه فبصير بمنزله الشرط
ولا يقع الطلاق ما لم يدخل الدار كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ولو قال انت طالق
في الدار طلفت ساعه بكم بالطلاق الا ان يموت به اذا دخلت الدار فدين بها بينه
وبين الله تعالى ولا بد من في العضا وانما كان كذلك من قبل انه جعل الدار طرفا للطلاق
والدار يصلح طرفا لمتقع الطلاق في الحال لان الدار موجوده والطلاق لا يختص بمكان
دون مكان الا ترى انه لو قال انت طالق في اليوم يقع الطلاق في جميع الايام كذلك اذا
قال انت طالق في الدار يقع الطلاق في جميع الاماكن وذلك لان الطرفين على نوعين طرف
مكان وطرف زمان فاذا وقع الطلاق في زمان موجود يقع في سائر الارضه فكذا اذا وقع
في مكان يقع في سائر الاماكن لانه لا يختص بمكان دون مكان كما لا يختص بزمان دون زمان
نوي به الشرط بصدق مما بينه وبين الله تعالى لانه محتمل ولا بد من في العضا لانه خلاف
الظاهر ومنه خلاف ما اذا قال انت طالق في دخولك الدار من قبل انه اذا اطلق الطلاق
به وهو غير موجود فلم يقض ذلك وقوعا في الحال فصار كما لو قال انت طالق فانه لا

يقع الطلاق في الحال لعدم ما اضاف اليه الطلاق كذا هذا فان قال فابل هلا حلت قوله
الدار على معنى الشرط وجعل كانه قال ان دخلت الدار قبل ان لا يكون ان في من حرف
اليمين ما ليس في اللفظ الا ترى انه لو قال لا خبيته انت طالق لا يجعله بمنزله قولك انت طالق
اذا تر وحك وانما اصدق مما سنه ومن الله تعالى لا جرمال اصنام والدخول ولو قال
انت طالق في مثل حيض فمى طالق اذا حاضت مثل حيض مستقبلا وانما كان كذلك من قبل
جعل الحيض طرفا والحيض لا يصلح ان يكون طرفا للطلاق فصار شرطها والشرط انما يكون في
المستقبل ولو قال انت طالق في حيضه لم تطلق حتى تطهر من حيضها وذلك لان الحيضه
اسم للكل وذلك لا يحصل الا بالطهر من هادل عليه قول النبي صلوات الله عليه لا توطأ جامع
حتى تضع ولا حائض حتى تستبرأ بحيضه وانقضت لك عندنا جميع حصول الطهر منها ولو قال
انت طالق في حيضتك طلفت حين ترى الدم وذلك لان الحيض اسم للدم قال الله تعالى فاعلم
النساء في الحيض معنى في حال وجود دم الحيض ولو قال انت طالق مع حيضتك
لم تطلق حتى تطهر وذلك لان الحيضه للكل وقد علم الطلاق مع وجوده فيكون بمنزله
الشرط فلا يقع الطلاق ما لم تطهر منها كما لو قال في حيضتك قال محمد رحمه الله
الا ان يموت في ذلك كله حين يرى الدم فيكون على ما عني وذلك لانه محتمل ما اراده وان
اصح غيره الا ترى الى قوله صلوات الله عليه فاذا اقبلت الحيضه فدعى الصلوة وانما اراد
به رؤيه الدم ولو قال انت طالق في مثلها ايام طلفت الساعه وانما كان كذلك
من قبل انه جعل الايام طرفا للطلاق وصحت طرفا والمدة في اليمين انما تعتبر من وقت اليمين
متقع الطلاق في الحال ليكون في مثلها ايام من وقت اليمين الا ترى انه لو قال ان كلمت يوما
فبعدى حريعتبر يوما من وقت اليمين كذلك فها هنا ولو قال انت طالق في محي ليله ايام
لم تطلق حتى يدخل اليوم الثالث ولو قال ذلك عند طلوع الشمس لم يختص بذلك اليوم
فاذا طلع العجر من اليوم الرابع طلفت وانما كان كذلك لان المجمع عبارة عن وجود اول جزؤ
منه الا ترى انهم يقولون حرم شهر رمضان وان دخل منه اول جزؤ فاذا دخل اول جزؤ من طيه
ايام بعد اليمين يقع الطلاق لان الشرط قد وجب ولا يختص باليوم الذي هو فيه اذا طلع
وقت طلوع الشمس من قبل ان المجمع انما يعتبر من وقت اليمين في اول جزؤ ولا يختص
ولو قال انت طالق في مضي ليله ايام لم تطلق حتى مضي ليله ايام وذلك لان المضي عبارة عن
استعاب الكل الا ترى انهم يقولون مضي رمضان اذا ذهب كله فاذا كان ذلك حين طلعت الشمس
فاذا مضى ليله ايام من حين طلفت طلفت في تلك الساعه الى حلف من استكمل ليله ايام
ولما لها الى تلك الساعه لما ذكرنا ان المضي لا يكون الا باستيعاب الكل فلا يقع الطلاق ما لم
يمضي ليله ايام كواكمل واو كان حلف عليها ليله ايام فاما مضي ليله ايام وليا اليها وقع الطلاق
حين غي الساعه الى حلف فها وذلك لما ذكرنا ان المضي لا يطأ الا على الاستيعاب
جميع الوقت بل لعل انك تقول مضي شهر رمضان اذا مضى كله ولو قال انت طالق في مضي
يوم وكان ذلك وقت طلوع الشمس لا يقع الطلاق ما لم يكن في الساعه من الغدا ذكرنا

الطلاق
من قبل ان يدخل الموضع
وجود اول جزؤ من

ان مضي يوم لمضي استيعاب اجزاء يوم كامل ولا يكون ذلك الا بمضي ذلك الوقت من الخصال
سعي ان خشيته في هذه المسئلة لغروب الشمس لوجود مضي يوم لان المضي يقع على اخر حركته
كما ان المجي على اخر حركته قبله وان كان يقال عند الغروب مضي يوم لا يردون انه مضي يوم
من وقت المضي بل من اول حركته ومعلوم ان شرطه مضي يوم من وقت المضي ولا يخفى ذلك
الا بما ذكرناه ولو قال ان طاعة تلك خلافات او في تلك الكليات فهو على مثل قوله في ثلث
حيض ودم من الكلام والله اعلم بالحواس **باب**
الحسن الذي يقع بالملك والشرابي محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان كونه ما بالشيء
يقوت بخروج ذلك الشيء عن ملكه وان كونه مستترا باليقوت بخروج ذلك الشيء عن ملكه
الا ترى ان يكون الشخص ما بالشيء يستدعي ان يكون ذلك الشيء مملوكا له وكونه مستترا بالاعتد
ان يكون المستتر مملوكا له فان من كل غيره مستتر له شيئا يكون مستترا حتى ان حقوق العتد
مرحبا به ولا يكون ما استتره مملوكا له وان الوصف يعتبر في الغائب لا في الحاضر من قبل ان
المعنى يتعرف بالاشارة فيكون الموصوف فيه لغوا اذا عرفت هذا جذا الى مسائل الباب
قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا حلف الرجل وقال ان ملكك عتدا فهو حلفا مستري بصف عبد
ثم باعه لم استري بالصف الاخر فانه لا يعتبر وانما كان كذلك من قبل ان يكون على العتق ملك
ما يسمى عبد ولم يملك ما يسمى عبد لان الصف لا يسمى عبد فلا حث في بيعه ولا ان اطلاق
اللفظ يقتضي حصوله في ملكه مجتمعاً ولم يوجد ذلك **مسألة** محمد بن الحسن رحمه الله بين هذا
ما اذا كان ان ملكك فانت جرفانه اذا ملك بصفه ثم باعه لم ملكا بصفه الباقى الذي في
ملكه وانما كان كذلك من قبل ان يضاف العتق الى ملك العتق وقد ملك العتق بعتق
ملكه مجتمعاً او منفرداً من قبل ان حصوله مجتمعاً في ملكه وصف زائد والوصف بما اعتبر
في الغائب لا في الحاضر وهذا عين فلا يعتبر فيه الوصف والعرف بل على ذلك فانهم يقولون
ما ملكت ما نه درهم قط وان كانا مملوكا منفرداً ولهذا قلنا انه لو قال والله ما ملكت
ما نتى درهم قط وقد ملك ما نتى درهم منفرداً وانفرداً فانه لا حث في بيعه لان الناس
قد عاينوا في حصول الماتق في ملكه مجتمعاً ولو قال ان ملكك هذه الماتق فعدى حث
فملكها درهم بعد درهم وانفق كل درهم ملكه حث في بيعه من قبل ان يكون على الخراج ملك
عن فلا يكون الوصف فيه معتبراً وكان القياس عندهم ان حث في الملك مجتمعاً كان منفرداً
الا انهم تركوا القياس والعرف على ما وصفناه ولو قال ان استري عتدا فهو حلفا مستري
صف عبد ثم باعه لم استري بالصف الاخر فان النصف الباقى يفتقر ذلك لما ذكرنا ان كونه
مسترياً لا يقوت بخروج ذلك الشيء عن ملكه وقد علم العتق بالشر او وجد شر العتد
صار هذا كما لو قال ان اكلت رغيفاً فانه حث في بيعه ان اكله شوا اكله مجتمعاً او منفرداً
كذا هذا فان عن هذا شر عبد كامل بين مما بينه وبين الله تعالى ولا في اللفظ حثه ولا يملك
في الغضا لا نه خلافت **الظاهر**
المعنى في قوله اول عبد ملكه بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على معرفة الاول

عبد

الذي
يعتق

والاخر الاول اسم لفرد سابق والاخر اسم لفرد لاحق اذا عرفت هذا جذا الى مسائل
قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل اول عبد ملكه فهو حلفا مستري عبد لم يعق
واحد منهما لما ذكرنا ان الاول اسم لفرد سابق والسابق وجد فالعقد به لم يوجد ولو استري
عبد ذلك عبد لا يعق ايضا من قبل ان الفرد به ان وجدت فالمستتر معدوم ولو قال
اول عبد ملكه واحد فهو حلفا مستري واحد من المسلمين وذلك ان قوله واحد يقتضي الا بفرد في الدنيا
فلم نقول بقوله واحد غير ما لفظ به انما لان قوله اول يقتضي واحداً فوجود قوله
واحد وعدمه بمنزلة ولو قال اول عبد ملكه وجد فهو حلفا مستري على حاله يعق الثالث
من قبل ان قوله وجد يقتضي الا بفرد في حق الملك وقد ملك العتد الثالث وجد يعق
والعرف بل على ذلك لا ترى انك تقول في الدار رجل واحد لم يفت ان يكون هناك غيره من
النساء والصبيان حتى لو حلف وقال في هذه الدار رجل واحد فادافها معه صبي وامراه لا
حث في بيعه لان قوله واحد يقتضي الا بفرد في الدار جولية ولو قال والله في هذه الدار رجل
وجد فادافها معه صبي حث في بيعه من قبل ان قوله وجد يقتضي الا بفرد في حق كونه
ولو قال اول كرك حظه املكها فهي هذه فملك كركاً او نصفاً معاً لم يجب عليه ان يهدي شيئا
من ذلك ولو قال اول عبد ملكه فهو حلفا مستري عبد واحد نصف عبد وانما كان كذلك
من قبل ان العتد اول عبد ملكه لان النصف لا يسمى عبد فيكون العتد اول عبد معتق واما الكرك
اذ خلط به نصف لا يكون كركاً بل كركاً في حظه برك حظه من ملكه فيصير ملكاً له ويسقط حق المالك
عنه لانه بالخلط صار شيئاً آخر خلاف العتد من قبل ان النصف مني آخر ولا يتصور اختلاط النصف
بالعتد فيكون العتد اول عبد لما هذا خلط بعضه ببعض فيصير شيئاً آخر لا ترى انه لو قال اول
اربعين فقيرا املكه فهو هدي فملك سبعمائة فقير لم يجب عليه شي وهذا واضح من قبل ان الكرك
اسم لاربعين فقيراً ولا يخص ذلك بعض دون بعض هذا كما لو قال اول اربعين عبد املكهم
ثم احرار فملك سبعمائة فقير **باب**
الحث في الممن الذي يستقي فيها او سبطهم بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على
معرفة المتوسط فالأوسط اسم لفرد محتمل بين عددين متساويين اذا عرفت هذا جذا الى
مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل كل مملوك املكه فما استقبل فهو حلف
الا او سبطهم فاستري عبد العتق في الحال من قبل ان يكون ولا يتصور ان يكون وسط خال
من الاحوال وموقوفاً مستثني الاوسط من العتق وراه يكون دخلاً في العتق ولو استري عبد آخر
لا يعق لجواز ان يصير اوسط بشر عبد آخر فاذا استري ثالثاً لا يعق الثاني لان اوسط ولا
الثالث لجواز ان يصير اوسط بشر عبد عبيد ولو استري رابعاً يعق الباقى من قبل ان يصاد في النصف
الاول ولا يتصور ان يكون اوسط ولو استري خامساً لا يعق الثالث من قبل ان اوسط ولا الرابع
لجواز ان يصير اوسط بشر عبد وكذا الخامس فاذا استري سادساً يعق الثالث لان اوسط
في النصف الاول فذلك ينظر فيه مكل ما صار في النصف الاول فانه يعق لانه لا يتصور ان يكون

اوسطا ولا يعتق الاوسط لانه مستثنى من العتق وامر بالباقي من ينظر على الوجه الذي ذكرناه
ولو استرى عبدا لم يملكه عتقوا جميعا الا الاول فانه يعتق حين استراه وذلك لان
الاول لا يتصور ان يكون اوسط فيعتق في الحال وامر بالسبي كان مراعا لجواز ان يصير اوسط
فاذا استرى عبدا صار في الصف الاول فاعتق لانه لا يتصور ان يكون اوسط ويعتق العبدان
لانه لا يتصور ان يكون اوسط لما ذكرنا ان الاوسط اسم لفرد متحلل من عتق بن قيسا وبين
والاشان لا يكون فردا جميعا ولو قال كل عبد استره فهو حر الا اولهم فاسترى عبدا
عتقا وذلك لما ذكرنا ان الاول اسم لفرد سائب والسبق ان وجد فالفرد به مفقوده ولو استرى
عبدا اخر عتق ايضا لانه وان كان فردا الا انه غير سائب ولو قال كل عبد استره فهو حر الا اخرهم
فاسترى عبدا لم يملكه عتقوا وذلك لان الاول لا يكون اخر او كلنا الا ان لا يكون اخر ابا لئلا
ذكرنا ان الاخر اسم لفرد لا حتى وقد فقدت الفردية فيعتقان ولو استرى عبدا اوله لم يملكه
اعتق الاول لانه لا يتصور ان يكون اخر ولا يعتق الثاني لجواز ان يكون اخر اياهم لا يسترى عبدا
ولو قال فاخرهم جرفا استرى عبدا لم يملكه الا يعتق الثاني لجواز ان يسترى اخر فيخرج من ان يكون
اخر اصبغ في ذلك الى ان مات السيد فاذا مات جعل جرا في آخر جرد من احر اجبونه لانه يعين
الحث في اليمن التي تقع بالواحد والتي تقع بالآخرين والى تقع

باب في طلاق المسنة بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان اولى بيان ان المتأخر
احدا المذكورين على سبيل الشكر وحكمه بخلاف المحل فان دخل من خيار من كان للشك
وان دخل من الانجاب كان للخير وان دخل من لا باجنس او لنفس فهو للتبعية وان الطلاق
المعلق بالشروط ينزل عند وجوده الا اذا كان موقتا بوقت فانه راعى وجود ذلك الوقت ادعوا
هذا حينا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل والله لا اكلم فلانا او فلانا
فكلم الاول حث في نفسه وان كلم الثاني لا حث وان كلم الآخر لا حث الا ان كلمهم جميعا او
كان كذلك من قبل ان اذا دخل من النفس فهو للتبعية وقد خل اوها هنا بين النفسين لان قوله
والله لا اكلم فلانا انما نفى المكالمه معه وقوله او فلانا او فلانا نفى المكالمه معهما معا والاول
على الافراد وسنأول الاخرين على الافراد فلا يقع الحث الا بوجود الكلام مع الاول
او الاخرين معا ونظيره قوله تعالى انما او كفورا معناه ولا كفورا ولو قال والله لا اكلم فلانا
وفلانا او فلانا فكلم الاول حث ولو كلم الثاني لا حث ولو كلم الثالث حث من قبل ان او دخل من
النفسين فيكون للتبعية فلا يقع الحث مالم يكلم الثاني مع الاول او يكلم الثالث وحده ولو قال
لامرأته وهي حامل ولدت ولدا فاستطاع للسنه فولدت منه اولاد في بطن واحد لا يقع
عليها شي مالم يطر من نفسها فاذا طهرت عليها طلقه واحده فاذا حاضت وطهرت
وعت عليها اخرى لم اذا حاضت وطهرت طلقه اخرى هذا قول ابي حنيفة والى يوسف
رحمهما الله وفي قول محمد وزفر رحمهما الله تقع عليها طلقه واحد بولادة الولد الاول
ولا تقع عليها شي وان طهرت من النفاس فاذا تروجها بعد ذلك تقع عليها طلقه اخرى ولو
تزوجها بعد ذلك لا يقع شي وجهه قول ابي حنيفة رحمه الله وهو ان النفاس من الولد الاول

عبد

وحكم النفاس حكم الحيض فالشرط وان وجد وهو الولادة والوقت لم يوجد وهو الطهر فاذا طهرت
من النفاس فقد وجد الوقت فيقع عليها طلقه واحد ولا يقع غيرها الا بالوقت لا يقع غيرها
جميعا من طلاقين في طهر واحد فلا يكون سببا فاذا طهرت من حيضه تقع عليها اخرى
لان الشرط كان موجودا وهو الولادة الولد الثاني والوقت لم يوجد فاذا طهرت فقد وجد
الوقت فيقع طلقه اخرى فلا يقع شي ما دامت في الطهر لانه تودي الى الجمع من طلاقين في طهر
واحد وهذا لا يجوز فاذا حاضت وطهرت تقع عليها اخرى او وجود وقت الطلاق لان الشرط
كان موجودا وجهه قول محمد رحمه الله وهو ان الحمل يقع عليها طلاق السنه
من قبل ان الوقت وقت طلاق السنه لانه من ربه الطهر فاذا ولدت ولدا في حامل بعد
مقع عليها طلقه واحد ولا يقع شي بولادة الثاني كذا يودي الى الجمع من طلاقين في
طهر واحد فاذا ولدت المالك بعد انقضت العدة والطلاق بعد انقضت العدة لا يقع فاذا
تزوجها تقع عليها طلقه اخرى لان الشرط كان موجودا والوقت لا يوجد وجد الوقت فيقع
الطلاق ولو تزوجها بعد ذلك لا يقع شي من الطلاق من قبل ان الشرط الثالث ولد وجد
مع انقضت العدة والمالك لا يبقى انقضت العدة فلا يقع الطلاق بشرط موجود في غير المالك
باب الحث في اليمن الذي يقع بالواحد والذي يقع على الاثنين
بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الفعل اذا اضيف الى شخصين يتصور
احتماء على اعتبار وجوده منهما وان لم يتصور اجتماعهما عليه يعتبر وجوده من لفظها
لان قصده الاضافه اليهما ان يعتبر وجوده منهما الا انه اذا تعدر العمل به اعتبرناه بعد
الوسع والامكان ومثله هذا جاز قال الله تعالى سبها جوهرا وانما سبي صاحب موسى
لاموسى وصاحبه وقال تعالى خرج منها الولد والمرجان وانما خرج من المالك المالك
المالك العذبة ومع هذا اضاف الحكم جميعا وان اجاز المزمع عن الحيض مقبول في حقها
دون غيرها لان اخبارها اقرار في حقها وشهاده في غيرها واقرارها مقبول في حقها وشهاده
وجدها غير مقبوله في حق غيرها لانها مسقطه على اذا الامانة في الحيض والولادة قال الله
تعالى ولا تحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن والنهي عن الكتمان امر بالاطهار
فاذا كانت ما حوره بالاطهار فاذا اخبرت وجب ان يقبل قولها ادعوا هذا
حينا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لامرأته اذا ولدت ولدا
فانما طالقان فولدت احدهما ولدا طلقا وانما كان كذلك من قبل ان على الطلاق بولادة
ولد واحد واجتماعهما على ولادة ولد واحد لا يتصور واعتبرناه من احدهما فاذا ولدت لهما
ولدا طلقا ولو قال اذا ولدتا فانما طالقان فولدت احدهما لم يطلاق حتى يلد جميعا
وذلك لانه على الطلاق بولادة واجتماعهما على الولادة متصور فاعتبرنا الولادة منهما
جميعا ولو قال اذا حصمتا حصته طلقا من قبل ان اضاف الى حصته منهما واجتماعهما على
حصه واحد متعك فاعتبرناه من احدهما لئلا يودي الى الغا طام العاقل ولو قال
اذا حصمتا فانما طالقان لا يقع الطلاق مالم يجيضا لانه على الطلاق بوجود الحيض

فانما طالقان

واجتماعهما على الحيض ممكن فاعتبرنا وجوده من جميعا ولو قال ان ولدتا ولدان فاما
طال فان فولدت احدهما ولدا لا تطلق ما لم تلد الاخرى وذلك لانه قابل للجمع بالجميع ومما يله
الجميع بالجمع يقتضي معايله الاحاد بالاحاد ومما حصل معايله الاحاد بالاحاد اولدت كل
واحدة ولدا ولو قال ان اكلتهما هذا الرعيف فاما طال فان لم تطلقا ما لم تاكلاه جميعا
وان اكلت احدهما اكثر من الاخرى وذلك لانه اضاف الطلاق الى اكلهما الرعيف وقد اكلنا
يقع الطلاق ولو قال لنسائه وله اربع نسوة اذا حضت حيضه فانس طوا الوفاة واحدة
منهن قد حضت حيضه فان صدقها الزوج في ذلك طلق جميعا وان كذبها طلق في رجلها
وانما كان كذلك لانه اذا صدقها صدق طهرت الحيضه في حقها وحق غيرها مطلقا جميعا
وان كذبها بطهر حكمها في حق نفسها لما ذكرنا ان الاحبار في حق نفسها اقراروا لا توارى بقول
وفي حق غيرها شهادته والشهادة غير مقبولة الا نرى انه لو قال لها اذا حضت حيضه فانس
طال في صدقك معك وقال كذبك قد حضت حيضه يعتبر قولها في حقها ولا يعتبر في حق غيرها
كذلك ما هنا ولو قالت كل واحدة قد حضت حيضه وكذب الزوج او صدقهن يقع على كل
واحدة طلاقه واجد من قبل ان كل واحدة منهن تقبل قولها في حق نفسها وان كان لا يقبل في
حق غيرها فصارت الحيضه موجوده في حق الكل ولو قال لنسائه اذا حضت فانس طوا الوفاة
فانه لا يقع الطلاق ما لم يحضر جميعا وذلك لانه على الطلاق الى وجود الحيض منهن وتصور
اجتماعهن عليه فيعتبر اجتماعهن عليه فلو قلن جميعا حضنا فان صدقهن الزوج طلق كل واحدة
طلاقه من قبل ان اجتماعهن على الحيض قد وقع فمفع الطلاق وان كذبهن لا يقع شيء من قبل ان
الشرط وجود الحيض منهن ولم يوجد الحيض منهن لان كل واحدة منهن غير مقبولة في حق
صاحبها فلا يقع الطلاق وكذا اذا صدقن ثنتين وكذب ثنتين او كذب واحدة وصدق ثلثا
لا يقع على المصدقات شيء من قبل ان الشرط وهو وجود الحيض من الكل لم يوجد وسع على
المكذبة طلاقه من قبل ان اجتماع الكل على الحيض قد وقع في حقها لانه ثبت حيضه واجد
بقولها وثبت بالصدق وقوعه عليها طلاقه واجد ولو قال كلما حضت حيضه فانس
طوا الوفاة فانس طلاق كل واحدة منهن قد حضت حيضه فان كذبهن طلق كل واحدة منهن طلاقه
وان صدقهن طلق كل واحدة ثلثا وانما كان كذلك من قبل ان كذبهن لم يظهر الحيض الا
حق كل واحدة من قبل ان قول كل واحدة منهن مقبول في حقها دون غيرها وان صدقهن يقع على
كل واحدة منهن ثلث طلاقات من قبل ان الشرط حيضه واجد وقد جاز في حق كل واحدة
اربع حصيات فكان ينبغي ان يقع على كل واحدة اربع طلاقات الا ان الحمل لا يقبل ما ورا الثلث
وان كذب اثنين وصدق ثنتين يقع على كل واحدة من المصدقين ثلثان وعلى كل واحدة من
المكذبتين ثلثا وانما كان كذلك من قبل ان ثبتت حصيات كل واحدة من المصدقين لان
قول المكذبتين لا يعتبر في حقهما فيقع على كل واحدة طلاقان وثبت في حق كل واحدة من المكذبتين
ثلث حصيات من قبل ان قول كل واحدة منهن مقبول في حق نفسها فثبت بقول كل واحدة
منهن احيضه في حقها وحيصتان تصدق الزوج الاخرين يقع على كل واحدة منهن

لجدة

ثلاث طلاقات ولو كذب واحدة وصدق ثلثا يقع على كل واحدة منهن ثلث طلاقات وكان
ان يقع على المكذبة اربع طلاقات من قبل ان ثبتت ثلث حصيات بقول المصدقات وثبت في حق
المكذبة باقرارها بحيضه اخرى فكان ينبغي ان يقع عليها اربع كل حيضه طلاقه غير ان الحمل
لا يقبل الا الثلث فقع ثلث طلاقات ولو قال لا مرا بيني وبينكما ولدتا ولدا فاما طال فان
فولدت احدهما ولدا لم ولدت الاخرى ولدتا لم ولدت الاولى ولدت بعد الاول يوم لم ولدت الثانية
ولدتا يقع على الاولى طلقان وعلى الثانية ثلث طلاقات وثبت نسب ولدي كل واحدة
منهما من زوجها وانما كان كذلك من قبل ان الاولى ولدت ولدا وقع كل واحد منهما طلاقه
وشرعنا في العدة ثم اذا ولدت الثانية وقعت على الثانية طلاقه اخرى لانها في العدة
فاذا ولدت الاولى ولدت الثانية وقعت على الثانية طلاقه اخرى لانها في العدة ولا يطهر حكم الطلاق
في حق الاولى لان الطلاق صادرها وهي اجنبية من قبل الهاكات في العدة وانقضت عدتها بوضع
الحمل فاذا ولدت الثانية ولدتا ثانيا فقد انقضت عدتها وكان الواقع على الاولى طلقان وعلى
الثانية ثلث طلاقات وثبت نسب ولدي كل واحدة منهن من زوجها من قبل ان العدة في كل
من الملك ولو كان من كل ولد بن سته اشهر فصاعدا الى سنتين يقع على الاولى طلقان وعلى الثانية
طلاقه واجد وانما كان كذلك من قبل ان الاولى اذا ولدت ولدا يقع على كل واحدة طلاقه وشرعنا
في العدة فاذا ولدت الثانية ولدتا يقع على الثانية ثلث طلاقات لانها في العدة بعد نكاح الزوج
مراجعا اباها بالعلق ولا يقع على الثانية شيء من قبل الهاكات في العدة وقد انقضت عدتها
بالولادة وصار لها الطلاق وهي اجنبية فاذا ولدت الاولى ولدتا ثانيا فقد انقضت عدتها
فلا يقع عليها شيء وثبت نسب الولد من قبل ان العلق كان في الملك فاذا ولدت الثانية ولدتا
اخر بعد سته اشهر لا يقع بالولادة شيء عليها لانها اجنبية فان حمل الحمل ان يكون العلق
بعد الولادة وحتم ان يكون قبلها فان كان العلق قبل الولادة ينبغي ان يقع عليها ثلث طلاقات
ولو كان بعد ما يقع عليها طلقان فلم قلتم يقع عليها طلقان فيسأل لما كان محتملا بين ان يقع
عليها ثلث طلاقات ومن ان يقع عليها طلقان وقع الشك في الثالث فلا نوع الملك الشك
باب الحث في الممن الذي يقع حين مكلم والذي لا يقع الا
بعد ان يكون الذي حلف به محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان العمل الواحد صلح ان يكون
شرطا لاجزائه كثيرة من قبل ان الشرط جعل على الجرا والشرط الواحد يكون علما على الاجزائه
الكثرة والوصف اذ جعل شرطا اعتبر وجوده كما اعتبر وجود الاصل وان اللفظ يعمل بحقيقته الا
اذا قصد العمل بحقيقته محمد بن ابي حنيفة اذا اطلق اذا اضيف الى موجود يقع في الحجاب
اذ عرفت هذا حثنا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لامرأته
حامل اذا ولدت ولدا فانس طالق ثنتين ثم قال ان كان المولود الذي تلدينه غلاما فانس طالق واحدة
فولدت غلاما طلق ثلثا وحسب ولدت وانما كان كذلك من قبل ان ثبتت اضافة طلقين الى ولده ولد
مطلق وطلق واحدة بولادة ولد موصوف بكونه غلاما وقد ولدت غلاما فوجب الشرطان جميعا
فقع ثلث طلاقات فصل من هذا وينح اذا قال اذا ولدت ولدا فانس طالق ثنتين قال ان

كان الولد الذي في بطنك غلاما فاستطاعوا فيه فقلت غلاما بعد هذا القول بشهر طلعت
واحدة وانقصت العدة بالولادة وانما كان كذلك من قبل ان يعلق طلقين بولادة ولد مطلق
وعلى طلقه واجده يكون ما في البطن غلاما فمقع الطلاق من حين كتم وانقصت العدة بالولادة
فلا يقع بعده شيء والفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى انه في المسئلة الاولى على العقب
يكون المولود غلاما وفي هذه المسئلة يكون المولود غلاما فمقع الطلاق في الاولى بعد الولادة
وفي المسئلة الثانية في الحال التي تكلم فيها ومثال هذا لو قال رجل لامرأته ان دخل هذه الدار
ابعد فاستطاعت ان تنجب لم قال ان كان الداخل فيها رجلا فابت طلاق فدخل الدار رجل يقع عليها
ملك تطليقات لانه جعل الشرط في الممن الا في دخول رجل مطلق وفي الثانية كون الداخل رجلا
فمقع عليها ملك طلاقات بدخول رجل تلك الدار لوجود الشرط من جميعا ولو قال استطاعت ان
كان في الدار ولد يقع الطلاق عليها من حين كتم به لان الشرط كان موجودا حين كتم كذلك ما هنا
ولو قال لامرأته وقد طلقها طلاقا بملك الرجوع ان اجعلك فاستطاعت ان لا ينفقه له يقع
على الرجوع دون الزوج من قبل انه امكن العمل بحقيقته اللفظ وحقيقته لفظ الرجوع على الرد
الى ما كان من قبل بدون العقد يقع عليه ولو طلقها طلاقا بامانة قال ذلك يقع على العقد من
قبل ان العمل بحقيقته لفظ الرجوع متعلق بجعلناه مجازا عن العقد لان فيه معنى الرجوع وهو
الرجوع الى ما كان من قبل هذا كما لو قال لامرأته ان يجعلك فاستطاعت ان ينفقه يقع على الوطى لان
ما يتصور شرعا ما هنا هو الوطى منعقد الممن عليه ولو قال ذلك لاجنبية يقع على العقد
من قبل انه لا يتصور جملة على الوطى اذ لا يجوز له وطى الاجنبية فحملناه على العقد
ما ينبغي ان يكون في الممن بالحجب والفعل الذي يقع بعد الفعل
بني محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الطلاق متى اصبغ الى وقت موصوف بصفته
انه متصل كذا فانه يعتد بوجود ذلك لا كذا لان الاتصال بهت باول الطرف واذا اطلق شيء
كان لا مجال له يكون تخيرا او بشي يكون تعليقا وان لا يتخري جعل ذكر بعضه كذا كره وان
الليل لا يصير مذكورا باليوم ولا الليل من قبل انه يتصور وجود الليل بدون اليوم واليوم
بدون الليل وان الليالي يصير مذكورة بذكر الايام والا يا صير مذكورة بذكر الليالي لان
وجود الليالي بدون الايام لا يتصور وكذلك الايام بدون الليالي اذ عرفنا هذا جينا الى
المستأمل قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لامرأته استطاعت ان يجيبني
خضة بشهر فقلت شهر ام رات الدم يوما او يومين في معرفتها لم تطلق وان رات الدم لثته
ايام طلعت من حين رات الدم ولا ينظر انقطاع الدم وانما كان كذلك من قبل انه اضاف الطلاق
الى شهر موصوف بصفته انه متصل بالحجب والاتصال بالحجب لا يكون ابتداء الحجب وروية الدم
لشخص الحجب الا انه اذا زاد على عشرة ايام دم فليس بحجب عرس ان روية الدم لا يكون حضا
فاذا رات الدم لثته امام تفتن انه حجب فمقع الطلاق من حين ترى الدم لان الاتصال بهت باول
الطرف ولو قال استطاعت ان قبل موت فلان وقدم فلان لم قدم فلان فطلاق حال ما قدم
وذلك لان القدم قد وجد الموت كان لا مجاله فيقع الطلاق اذا وجد القدم ولو كانت

ثم بين ان رد كان
الدار

يكون

تور

فلان لم يقدم الاخر لا يقع الطلاق من قبل ان القدم ليس كان لا مجاله وبما يكون وما لا يكون
فاذا قدم فطلاق صاعدا قدم لوجود الشرط ولو قال لها اذا جئت نصف حضه فاستطاعت
لم تطلق حتى تظهر من حضنها من قبل ان الحضة اسم للكل وهي لا يتخري في حكمها جعل ذكر بعضها
لذكر كلها فاذا ظهرت من الحضة تقع عليها طلقه كما لو قال لها اذا جئت نصف حضه فاستطاعت
ولو قال لها اذا جئت نصف حضه فاستطاعت ان لم قال اذا جئت نصف حضتك للباقي فأت
طالوا لا يقع عليها شيء ما لم يظهر من الحضة فاذا ظهرت تقع عليها طلقا وانما كان كذلك
من قبل ان الحضة لا يتخري في حكمه جعل ذكر كذا كره كما لو قال استطاعت ان
اذا جئت حضه لم قال اذا جئت حضه فأت طالوا لا يقع الطلاق ما لم يظهر من حضتها كذا
ها هنا وقال زهر رحمه الله اذا رأت الدم خمسة ايام تقع طلقه فاذا فرغت من الباقي يقع
اخرى وذلك لان خمسة ايام اذا جئت نصف حضتها ان نصف الحضه قد مضى فمقع عليها طلقه واذا
مضى الباقي يقع عليها طلقه اخرى لانا تفتن ان النصف الباقي قد مضى ونحن نقول ان الحجب
في حق حكمه لا يتخري بذكر بعضه كذا كره فان قيل الحجب في حق حكمه لا يتخري وهذا ليس
من احكام الحجب فظهر التجري في حقه الجواب قلنا الطلاق متى علق بشرط والتمس متى
انعقدت على شرط لا بد من معرفه ذلك الشيء او لا والحجب لا يقبل الوصف بالتخري في حق
حكمه قبل انعقاد الممن عليه وهذا وصف له فاذا انعقد الممن عليه بقي كذلك فيكون
الطلاق تعليقا بشي لا يتخري وما لا يتخري جعل ذكر بعضه كذا كره ولو قال والله لا اكلم
فلانا يوما وهو في بعض النهار ليس له ان يكلمه حتى يلك الساعة في الغد يدخل في ذلك الليل
وان قال ذلك بالليل فليس له ان يكلمه حتى يغيب الشمس وانما كان كذلك من قبل ان الوقت
في الممن انما يعتد من حال انعقاد الممن واليوم من حال انعقاد الممن انما يتم بافهام مثل
ما مضى من اليوم اليه من اليوم الثاني فلا تقدر ان تكلم الى تلك الساعة من الغد واما اذا
يكلم ليلا ليس له ان يكلمه الى ان تغيب الشمس واليوم قد وجد ولا يدخل فيه الليل لان الليل
غير مذكور ولو قال والله لا اكلمه يوما او يومين بل يومه ان لا يكلمه يوما او يومين الى اليوم الذي
يخلف ان كان خلفه نهارا وانما كان كذلك من قبل انه لا يمكن استيفاء اليومين بدون الليل فدخل
الله الى فيه تبعا والله اعلم

بقضه

دبر

لدار

الحث في الممن في اللبس والرخول بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الممن
العقد على فعل في المحل بقى الممن مع اسم المحل وفوت نفوات اسم المحل فلو عاد
اسم المحل بالحادث صفة لا يعود الممن لان الثاني غير الاول وان عاد برفع الحادث يعود
الممن لان الثاني غير الاول ومتى انعقدت الممن على وصف يعتد بوجود ذلك الوصف
في الغاب لا في الحاضر من ان الغاب لا يعرف الا بالوصف والحاضر يعرف بالاشارة اليه
فيكون الوصف فيه لغوا اذا عرفنا هذا جينا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه
واذا قال الرجل والله لا ادخل هذه الدار فمدت حتى صارت صجرا لا بنا فها هم وظل الحث
في ممينه وانما كان كذلك من قبل ان الممن لا يعتد على دخول الدار والدار اسم لعرصة

ل

موصوفه بانيه فيها فالأشياء قائمة فالعز قائمه فاذا دخلها تحت في مئنه لان الدار
معين الوصف في المعنى لا يعتبر ولو قال والله لا ادخل دارا فدخل دارا مبدومه لا شايها
لا تحت من قبل الدار اسم لخصه موصوفه بانيه فيها والوصف يعتبرها هنا لان ما
خلف عليه غائب فيعرف بالوصف وقد فقد الوصف ها هنا فلا تحت ولو قال سر والله
لا ادخل هذه الدار فمدت الدار وتبسط مسطحا او مستائنا او غلب عليها المافاض
لغيرها او هرا قد دخلها لا تحت في مئنه من قبل ان الماني غير الاول لانه صار مشا اخر فان البسلا
غير الدار وكذا الختام وغيره مما ذكرنا ولو هدم البناء وذهب الماني نيت دارا اخرى
قد دخلها تحت من قبل ان الماني غير الاول لانه صار دارا باحداث صنعته ولو خلفه لا
يدخل هذه الدار فمدت وجعلت بنتا كغيرها قد دخلها لا تحت من قبل ان البيت لما ياتيه
والدار اسم لموضع يستعمل على صوت مجتمعه على هبة فيكون البيت غيرها ولو خلفه لا
يلبس هذه الخفة فقطعها بمضا فليسته لا تحت من قبل ان الماني اخففت على لبس الخفة
وليس الماني غير لبس الخفة فلا تحت فان لبس الواستري ملحقه فقطعها بمضام زاد
في الماني جاز ومن مذهب الى خضعة ومحمدان الزيادة على الماني بعد هلاك الماني لا يصح ولو
فرصا مشا اخر لما جاز الزيادة كما لو استري خطه مطبعا ثم زاد في الماني لا يجوز لانه صار
مشا اخر وها هنا لما جاز الزيادة في الماني علمنا انه بالقطع ما صار مشا اخر الحواشي
فلما الزيادة انما جاز من قبل ان العن قائمه والماليه قائمه فيصح الزيادة وفي سبب الخطه لا
يجوز لانه صار بالطن مشا اخر اما في مسئلتنا لا تحت لانه صار سببا اخر ولكن لان الماني
انفصلت على لبس الخفة وليس الماني غير لبس الخفة ولا يلزم انه اذا عصب الخفة فخطها
فمضا لا يقطع حق المالك الا بالنقص ولو عصب خطه فخطها يقطع حق المالك بدون
الضمان لان الماني انما لا يقطع حق المالك بدون الضمان لان العن باقي وماليه العن
قائمة فلا يقطع خفة الا انما قطعنا خفة لوجود المعارض من قبل ان حق المصوب في الاصل
قائم من وجه دون وجه وحق الغاصب في الوصف قائم من جميع الوجوه فقارضا الحقائق
ها هنا محتاج الى الترجيح لا يبطال احدهما فابطلنا حق المالك للمصممين لان خفة مائت
من وجه دون وجه ونفسا حق الغاصب لانه مائت من جميع الوجوه واما في الخطه اذا تحت
لم يوجد المعارض لان الخطه صارت مشا اخر بالطن صورته واسما ومعنى واوقفت الخطه
وخاطبه حتى صارت ملحقه بعد ذلك لم يلبسها بعد ذلك لا تحت من قبل انه صار ملحقه
باحداث صنعته فيكون الثاني غير الاول ولو خلفه لا يلبس هذه الخفة فيخط جانباه
وجعل لها كمان لبسها لا تحت في مئنه من قبل انه صار سببا اخر ولو وقع جانباه حتى
صارت الخفة لم يلبسها تحت في مئنه من قبل انه عاد ملحقه برفع الجاذب فيكون الثاني
غير الاول ولو خلفه لا يلبس على هذا البساط خطا طائفة حتى صار خراجا لم جلس
عليه لا تحت من قبل انه صار سببا اخر ولو وقع خطا طائفة ذلك حتى عاد بساطا طيس
عليه لا تحت في مئنه من قبل انه صار سببا باحداث صنعته فيكون الثاني غير الاول

اسم

فلا تحت في مئنه بل الجاوس عليه **الحاشية** في المسألة والريادة والنقصان في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على الزيادة
في الكلام لا يثبت بل لا له العرف كاصل الكلام من قبل ان لا له العرف بين الزيادة والكلام
لا يثبت بالزيادة وان حتى حرف غاية وحرف الغاية لا يدل على عموم الصدر لان حرف الغاية
كما يدل على العام يدخل على الخاص وان الاستثناء يدل على عموم المستثنى منه لانه استخرج
بعض من الجملة وان الغاية وصف للمضروب له الغاية فلا يدل من وجود المضروب له الغاية
ليصير الغاية وصفا له اذا عرفت هذا حاشا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله
واذا ساوم الرجل ثوب فاعطاه المشتري عشرة دراهم وانما المبيع ان ينقصه من احدى عشر
قالا المشتري عبده جران اشتراه باثني عشر فاستراه ثلثه عشر او باثني عشر ودينار تحت
في مئنه وانما كان كذلك من قبل ان عرضه من هذا ان لا يلزم اثني عشر ودينار من احدى عشر
وزيادة فيحت في مئنه ولو استراه باثني عشر ودينار لم تحت وذلك لان عرضه ان لا
يلزم اثني عشر ولم يلزم اثني عشر فلا تحت في مئنه ولو كان المبيع هو الذي خلف
فقال عبده جران باعه منك بعشرة فباعه باحدى عشر لم تحت لان عرضه من هذا ان
لا يبعه ولا يطل ملكه بعشرة الا بزيادة ولم يطل ملكه الا بعشرة وزيادة ولا تحت
ولو باعه بتسعة لم تحت من قبل انه خلف ان لا يطل ملكه بعشرة ولم يطل ملكه بعشرة
فلا تحت ولو قال عبده جران باعه بعشرة حتى يرد فباعه بعشرة ودينار او ثوب
لم تحت من قبل انه خلف ان لا يبعه بعشرة حتى يزداد وقد جعل البيع بعشرة وزيادة ولو
باعه بتسعة دراهم لم تحت من قبل انه جعل ما وراء العشرة غاية فلا يدل من وجود العشرة
ليصير الغاية وصفا وقد صار المحاوف عليه ها هنا بيعا خاصا وهو البيع بعشرة
ولم يوجد فلا تحت ولو قال عبده جران باعه بعشرة الا بزيادة فباعه بتسعة لم تحت
من قبل ان الاستثناء يدل على عموم الصدر فصار كانه قال عبده جران باعه بمائة الا بمائة
بزيادة على العشرة ولم يوجد البيع بزيادة على العشرة فيحت فان قيل عرضه من
هذا ان لا يبعه الا بزيادة على العشرة ولم يوجد البيع بزيادة على العشرة فوجب لا تحت
الجواب فلما وان كان عرضه ان لا يبعه الا بزيادة على العشرة ولكن لا يدل
وان يكون في لفظه ما يدل عليه لتغير الحكم وليس في الكلام ما يدل عليه فلا يغير حكمه
ولو قال عبده جران باعه بعشرة الا باكثر فباعه بتسعة ودينار فانه جائز
في القياس من قبل انه خلف ان لا يبعه بعشرة الا باكثر وقد باعه لا باكثر من العشرة
لان كثرة الشيء يكون في المصنف الواحد قال محمد بن الحسن ان لا اجتهه لان العادة قد
جرت بهم بقولون هذا بيع باكثر من عشرة وهذا خصيص اللفظ بالعري ولو قال
المشتري عبده جران اشتراه بعشرة حتى ينقص فاستراه بتسعة ودينار لم تحت من قبل
انه خلف ان لا يستره بعشرة حتى ينقص ولم يوجد البيع بعشرة فلا تحت ولو قال
عبده جران استراه بعشرة الا باقل فاستراه بتسعة ودينار لم تحت في القياس من قبل

الحاشية

39

انه حلف ان لا يستري عشرة ولم يوجب البشري عشرة ووجب في الاستحسان ان الناس هو
هذا بيع بالكرم عشرة ولو ساءم رجلا لعبد وطلب البائع الفاقار اذا المستري خطا فقال
البائع هو حرام من خط من الالف شيئا قال قد عتقه فحسمناه ولم يقبل المستري فحسم
وانما كان كذلك من قبل ان قوله ان خط من الالف شيئا حتمل القامد كورا ويحتمل القا
واجبا في العقد والمعارف هو الالف المذكور والمعارف العقد المذكور في المساومة
يبحث ولو قال ان خط من ثمنه شيئا فباعه منه فحسمناه ولم يقبل المستري فحسم من قبل
ان الثمن اسم لما يجب في الذمة بالعقد لان المبيع يجب باختيار البائع والتمس يلزمه بقوله
فادام يقبل العقد فلم يوجب الخط من الثمن فلا يجب ولو قبل ثم خط من الثمن شيئا فحسم
في ميمنه ولا يعنى العبد من قبل انه خرج من ملكه ولو حلف على عتق عبد اخر فحسم ذلك
العبد لان شرط البحث وهو الخط عن الثمن قد وجد وهو في ملكه وكذلك لو ذهب منه
شيئا من الثمن فحسم لان هبة بعض الثمن يكون خطا حتى انه يلتحق باصل العقد كان العقد
ورد على ما ورأه ولو ذهب منه كله لا بحث من قبل ان هذا ليس بخط انما هو ابراء لا
لوحصلناه خطا ببقى العقد لا ثمن والعقد لا ثمن لا يجوز ما

الميمين في الهبة والصدقة والبيع والعارية والنكاح والصلاة في محمد بن الحسن رحمه الله
هذا الباب على ان الميمين متى عقدت على تصرف شرعي او فعل حكمي ان صح شرعا فحسم في
ميمنه وان توقف الحكم على زائد وان لم يصح لا بحث من قبل ان وجود التصرف الشرعي يكون
بصحة فادام يصح كان وجوده وعدمه بمنزله اذا عرفنا هذا جئنا الى المسائل
قال محمد بن الحسن رحمه الله ولو ان رجلا قال لا خري عبد حرام وذهب لك شيئا فذهب
منه شيئا ولم يقبله فحسم خلافا لفرقة فانه يقول لا بحث لان القبول في الهبة وكفى
لمنزله القبول في البيع ولو حلف ان لا يتبعه فباعه ولم يقبل لا بحث في ميمنه فكذا لا اذا
وهبه ولم يقبلها هبنا وجب ان لا بحث ونحن نقول بان عقد الهبة عقد ملك والمالك
انما يكون بمنزلة الملك والمالك للواهب فيكون الركن فيه الاجاب دون القبول والقبول
شرط بمنزله القبض فادام هب ولم يقبل فحسم في ميمنه بخلاف القبول في باب البيع
من قبل ان القبول في البيع ليس بشرط لان البيع مبادلة المال بالمال فالمالك
في المبيع منت بالاجاب وفي الثمن القبول فيكون القبول اجد شطري العقد واجد
شطري العقد لا يكون عقدا وهما هنا خلافا على ما بينا فلا يعتبر قبول الموهوب
ولا قبضه اذ ليس يلزمه بذلك حتى للواهب ولو قال عبد حرام باع منك شيئا فباعه ولم
يقبل لا بحث في ميمنه من قبل ان البيع اسم للاجاب والقبول وشيئ الاجكام انما يكون
قيما من الملك والمطالبة وغير ذلك وهذا لا ثبت بل ان القبول فلا يكون سجدا لو حلف
ان لا يبيع فباع بغيرا فحسم من قبل ان البيع القاسم صحيح باصله فاشبه بوصفه
وليس من ضروره فتباد الوصف فسادا لا صل فيبقى صحيحا باصله فحسم ولو حلف
ان لا يستري فاستري خمر او خمر ثرا لبحث من قبل ان الخمر والخمر مال فادام كان هذا مالا

مستري

قد وجد البشري فحسم في ميمنه الا ترى انه لو ادن عبدا كافرا في الخماره فاستري خمر او خمر
صح انه مال فاذا كان مالا لبحث في ميمنه ولو استري ميمنه او دما لم يبحث من قبل انه استري
مال البشري مالا ولا يكون المشترا صحيحا وليس لحكمه عرضة الثبوت فلا بحث ولو استري مكاتبنا
او مديرا لا يبحث من قبل ان بيع المكاتب والمدير لا يجوز شرعا وليس له عرضة الثبوت
فلا بحث فان حسم لحكمه عرضة الثبوت الا ترى ان المكاتب لو اجار مبعه جاز ولذلك
القاضي لو قضى ببيع المدير صح الحواب انما وقع في بيع المكاتب والمدير فاذا اجار المكاتب
بيعه لم يتو كاتبا لوجود المني في وكذلك القاضي اذا قضى ببيع المدير لا يبيع مديرا فلا يكون
هذا بيع المدير ولا يبيع المكاتب هذا كما قلنا في الطاعات انها لا تصح من الكافر ثم لو اسلم
يصح والاسلام راس الطاعات ولكنه مناف للكفر فاذا اسلم لم يتو كاتبا لوجود المنافي
فصح اسلامه كذلك هذا فان قيل اليس انه لو حلف ان لا يفارق عمره حتى يستوي
ماله فاستري به مكاتب او مديرا او ام ولد لا بحث فلو لا انه يبيع ولا بحث الحواب
طنا يبيح ان يعرف او لا ان المقاصه باي طريق حصل حتى يظهر الكلام فنقول قصص الذين لا يتو
لانه عبارة عن الواجب في الذمة والعين غير الذين فلا يكون مثاله والذين يبيعون بمثله فادام
قبض المكاتب او المديرا فانه يصير مضمونا عليه ويضير الضمان دينا في ذمته فادام صار دينا
في ذمته فقد وجب له في ذمته مثل ما وجب له في ذمته فلقنا ان قصاصا وهذا لا يدل على
ان بيع المكاتب او المديرا جاز ولو حلف ان لا يستري شيئا فاستري شيئا بشرط الخيار
لا بحث في ميمنه من قبل ان العقد قد صح وحكمه عرضة الثبوت فحسم في ميمنه ولو استري
عبد من فضولي فحسم في ميمنه ايضا من قبل ان العقد قد صح وتوقف تبوؤ الحكم على الاجارة
ولو حلف ان لا يزوج اليوم امراه فزوج امراه من فضولي لا بحث من قبل ان هذا عقد
لم يصح وليس لحكمه عرضة الثبوت فلا بحث ولو اجازت المرأة بعد ذلك يوم فحسم في
ميمنه من قبل ان العقد قد صح وثبت حكمه والفرق بين النكاح والبيع ان ما يبرر الاجارة في
البيع في ثبوت الحكم وفي النكاح في تصحيح العقد لان الحكم في باب البيع يقبل الفصل عن
العقد لا ترى انه يجوز ان يكون الانسان متصفا للعقد والحكم لاخر وهذا المعنى قلنا ان
الواجب لا يتولى طرفي العقد في باب البيع لان الشخص الواحد لا يمكن ان يكون مملكا ومملكا
وفي باب النكاح لا يقبل الحكم الفصل عن العقد لا ترى لا يتصور ان يشتري الانسان عقد النكاح
والحكم لاخر وهذا المعنى قلنا ان الحكم الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح لانه سفر
ومعبر بمنزله الرسول ولا يكون منشا فدين هذا الحكم في النكاح لا يقبل الفصل عن العقد
فلو قلنا اصح العقد بدون الاجارة فصلنا بين العقد والحكم وهذا لا يجوز ولو حلف
ان لا يصلي فصلى بغير طهارة لا بحث من قبل ان الصلاة بغير الطهارة لا يصح وليس لحكمه هبة
الثبوت وهو الثواب فلا بحث ولو ادرك الكلام ثم قال عبد حرام صلى صلاة او زوج
امراه قد صلى صلوه بدون الطهارة او زوج امراه نكاحا فاسد لا بحث من قبل انه لم يرد به الاشارة
وانما اراد به الاخيار من قبل ان الاشياء الماصي لا يتصور والاجارة عن الفاسد كالاجارة

قلنا الكلام

ملقبان

عن الصحيح صحيح بحيث ولو حلف ان لا يصلي صلاة فصلي ركعة لم تحت من قبل ان الصلوة اسم لحداده
شروع بغير الله سبحانه تعالى ولم يشرع الله الصلوة اقل من ركعتين فلا تحت ما لم يصل
ركعتين ولو حلف ان لا يصوم صوما مشرع في الصوم لا تحت من قبل ان الصوم اسم لعبادة
شرعية والشرع لم يشرعه اقل من يوم فلا تحت ما لم يصوم يوما ولو حلف ان لا يصوم مشرع في
الصوم تحت من قبل ان الصوم لا تحت على فعل الصوم وقد وجد ولو حلف ان لا يصلي فصلي ركعة
تحت من قبل ان الصوم لا تحت على فعل الصلوة وقد وجد ولو لم يسجد لم تحت من قبل ان الصلوة
لا يكون بدون السجود ولم يوجد ولو حلف ان لا يصلي الجمعة فصلي ركعة لا تحت من قبل ان الجمعة
اسم للكل وهي البعض عن الكل ولو حلف ان لا يصلي الجمعة مع الامام فصلي ركعة مع الامام
فانصرف لسوا اوام خلف الامام ثم انبىه وقد فرغ الامام من الصلوة فقام بقضائه فانه
من صلوة الامام تحت في يمينه وذلك لانه وان لم يكن خلف الامام صورة غير انه خلف الامام
كما لا يرى انه لا يقرأ ولو شها لا يسجد للسجود قال محمد لا ان ينوي شيئا من ذلك فيكون
فما بينه وبين الله تعالى ولو حلف ان لا يدرك الجمعة مع الامام فادركه في اخر الصلوة تحت
من قبل ان الادراك يحصل بوجود اخر الصلوة لا يرى انك تقول ادركت زمني يقول الله علم
وان ادركت اخره وتقول ادركت السلف وان ادركت اخرهم تحت ان الادراك ثبت بوجود
اخره وروى عن رسول الله صلى الله عليه ما ادركتم فاضاوا وما فاتكم فاقصوا
باب الحث في المساكنة والصام والفطر وزوبه الهلال
والاصح في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان اللفظ اذا كان له وجهان من المعنى
حمل على المتعارف منهما وان نوى غيره ينظر ان نوى الحقيقة دين في القضا وان نوى
غير الحقيقة مما يكون اللفظ محتملا شطرا من نوى على نفسه دين في القضا وان خفف
نفسه دين فيما بينه وبين الله تعالى وان اليمين حتى عقدت على فعل وامكن اعتباره من
كل وجه تعتبر من كل وجه وان امكن اعتباره من وجه دون وجه تعتبر من الوجه الذي يمكن
اعتباره وان امضى شيئا زائدا ليصح يعتبر بذلك الزيادة ليصح اذا عسر فانه اجابا الى
مشاكل قال محمد بن الحسن رحمه الله ولو ان رجلا قال لعبد جيران ما كنتك
في هذه الدار شهر رمضان فساكنه شاعه من شهر رمضان ولا يثبه له فانه جائز وانما
كان كذلك من قبل ان قوله ساكنك شهر رمضان محتمل لقدر الفعل بالشهر وحتمل باليوم
اليمين والمتعارف ان يكون لناقت اليمين من قبل ان الباعث والحامل على البعض البعض
لا يمتد في العادة فكان ذكر الشهر لناقت اليمين في صحيح محمد رحمه الله بين هذا وبين
ما اذا قال لعبد جيران صام شهر رمضان فانه اذا صام يوما او يومين لا تحت في يمينه وذلك
لان قوله صمت شهر رمضان محتمل وخمسين اخذها لناقت اليمين والمثل في تقدير الصوم
والمتعارف تقدير الصوم به من قبل ان الاشارة لا تمنع عن نفسه اصل الصوم ومنع نفسه عن صوم
ممنه كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن صوم الوصال ولا ان المساكنة
لا تقتضي قسما ممتدا بالصوم فيستدعي وقتا ممتدا ليصح عزوت ان الشهر لتقدير الصوم

اركان

به هاهنا لا لناقت اليمين وفي المساكنة لناقت اليمين لا لمقدرا لفعل ولو قال لعبد
ان راى الهلال باللكوفة فاقام لها حتى اهل الهلال ولم يره تحت في يمينه وذلك لان الناس
يقولون رايت الهلال مكانا كذا وارادوا بذلك الكون بذلك المكان وقت زوبه الهلال
لا زوبه الهلال حقيقة وهذا المعنى يستحيز الا على ان يقول رايت الهلال باللكوفة وان لم يره
حقيقه ولو نوى به الزوبه والنظر اليه مدني في القضا لانه نوى الحقيقة ولو نوى في المساكنة
تقدير الفعل بالشهر لا مدني في القضا لانه خفف على نفسه ولو نوى في الصوم باسم اليمين
بالشهود مدني في القضا لانه شدد على نفسه ولو حلف ان لا يصوم شهر رمضان باللكوفة فاقام
لها شهر رمضان ولم يصم لمرض او عذر اخر لا تحت في يمينه من قبل ان الصوم لا يكون الا بالفعل
فما لم توجد الفعل منه لا تحت ولو حملناه على الكون باللكوفة لا يمتد زوبه في الشرط
من غير ان يلفظ به وهذا لا يجوز ولو حلف ان لا يفطر باللكوفة فاقام لها يوم العيد ولم
ياكل ولم يشرب ساحت في يمينه من قبل ان الفطر لا يستدعي اكلا ليشهد دل عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيل الليل من هاهنا وادبر النهار من هاهنا فقد فطر
الهام اكل ولم ياكل فان **مسألة** قد ردت في يمينه شرطا ليس في اللفظ وهو الكون
لكوفه يوم الفطر دون الا فطارا بالاكل **الحواب** فلما قد صار هذا اللفظ عبارة عن كون
في الموضع المذكور دون الاكل واذا صار اللفظ عبارة عن معنى في التعارف يصرف اليمين
اليه وان لم يكن حقيقة ولو حلف ان لا يصح بالبصرة فاقام لها لم يصح لم تحت من قبل ان اليمين
اعتقدت على فعل النسخية مما لم يوجد الفعل لا تحت قال محمد ولو نوى الكون لها كان
ما نوى وهذا من قبل انه شدد على نفسه واللفظ محتمله ولو قال ان افطرت عندك الليلة
فبات عندك ولم ياكل ولم يشرب لا تحت في يمينه وذلك من قبل ان الفطر المقيد بكونه عندك
لا يكون الا بالاكل دل عليه قول النبي صلوات الله عليه من افطرا صام فله مثل اجره ومعلوم
انه لم يرد به ان يكون عندك ولا يتحشا وانما اراد الاطعام والا يكال فان شرب في منزله او اكل
لقمه ثم اكل عندك لا تحت من قبل انه افطرت في يمينه لا عندك ولو قال لا تحت من الرصاع او
لامرأة لا يخل بها ابدا وقد عرف ذلك ان يروحك عبدك جردت وجهها كاجا فاسد
عبدك جردت من قبل ان النكاح الفاسد ثبت له حكم ولو قلت الحمل على النكاح الصحيح
صار كلامه لغوا محتملا على النكاح الفاسد ولو قال لها ان طلعك عبدك جردت وجهها
طلاقا وذلك لان الطلاق في النكاح الفاسد ثبت له حكم لا يترك انه لو وطئها قبل
الطلاق لا يخل بها بعد محتملا فاذا كان له وجه محتمل عليه فحملناه عليه لئلا
يلغو كلامه ولو قال لا خديه ان طلعك عبدك جردت وجهها على الطلاق اجد الشرح
وذلك لان طلاق الا خديه لا يصور فاقضى كاجا ليصح فحملناه على الطلاق بعد الشرح
صوابا لكلامه عن اللغو والله اعلم بالصواب
الحث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي حلف عليه بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان اليمين متى عقدت على فعل في وقت المستقبل ينظر وجود ذلك الوقت فاذا وجد ينظر

م

من قبل ان

او على

ان كان الاجاب نذرا ويكون الوقت قابلا له صحح والا فلا وان كان الاجاب لمسا ولا يكون
مستحلا صحح والا فلا وان الفعل اذا وجد في الوقت الذي اصبحت اليه ثبت الحث به
عند نزول الممنوع وان كان سابقا عليه اذا عرفت انها حنا الى المسائل قال محمد بن الحسن
رحمه الله واذا قال الرجل لله على ان اصوم اليوم الذي تقدم فيه فلان بعد ما اكل او اشبع
التيها فليس عليه شيء وانما كان كذلك من صلانه على النذر بالقدم فصار عند القدم
كأنه قال لله على ان اصوم اليوم ولو قال كذلك يلزمه شيء لان الوقت غير قابل له كذلك
هذا ولو قال والله لا اصوم من اليوم الذي تقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما اكل هو شيئا
او بعد النزول لحيث عليه الكفارة وذلك لانه عقد الممنوع على صوم اليوم الذي تقدم
فيه فلان والصوم في ذلك اليوم غير مستحل فثبت الحث الممنوع وهذا لان الصوم مع الاكل متصور
لان الله تعالى او شرع الصوم مع الاكل لم يكن مستحلا الا ترى ان الصوم مع الاكل ناسيا
متصور وكذلك الصوم بعد النزول غير مستحل من قبل ان الله تعالى او شرع الصوم بعد
النزول لم يكن مستحلا لانه متصور مع تحقق معنى الصوم وهو قهر النفس الامارة بالسوء
والعرق من هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة ان الصوم في المسئلة المتقدمة وجب لعينه
ولهذا اختص بالقرين حتى لو قال الله على ان ادخل هذه الدار لا يلزمه به شيء فيعتبر كون الحث
قابلا له وفي هذه المسئلة ما وجب الصوم لعينه بل مراعاة حرمة اسم الله تعالى وهذا
المعنى لا يختص بالقرين حتى لو قال والله لا ادخل هذه الدار يلزمه دخول الدار حتى لو لم يلق
الحث في يمينه فيعتبر كون المحلوف عليه متصورا لوجود حرمة اسم الله تعالى بالصوم
كان لا يتصور مراعاتها مما يمكن مراعاتها بطريق آخر وهو وجوب الكفارة فقلنا يجب عليه
الكفارة هذا كما لو قال والله لا اصعد اسما فان الممنوع عقدا لان صعود السماء متصور لان
الله تعالى لو اقدر على ذلك لفعل به بعد ذلك يجب عليه الكفارة مراعاة حرمة الاستسناد
كذلك ها هنا ولو قال والله لا اشرب الماء الذي في هذا الكوز ولم يكن في الكوز ماء لا يعقد
بمينه من قبل ان شرب الماء المعلوم مستحل ولو قلنا لا يستحل الحوازان الله لحدث فيه
ما فشرط يكون ذلك غير الذي حلف عليه لان الشرب لا يكون الا بعد الجاد الماء وموقد
حلف على شرب ما معلوم لا على شرب ما موجود وشرب ما معلوم مستحل ولو قال
والله لا اكلمك في الشهر الذي قبل قدم فلان فقدم فلان في الشهر الذي قبل قدم فلان في الشهر
بعد الممنوع حث من قبل انه اضاف الممنوع الى الكلام في الشهر الذي قبل قدم فلان وقد
وجد محث فان في الحث في الممنوع ما حصل بالقدم والكلام وجد قبل القدم
هذا او جبال الممنوع الجواب قلنا الكفارة لا يجب بكلام مطلق ولكن بكلام هو
حرف والكلام وان كان موجودا قبل القدم الا انه لم يكن موضوعا بصفة الحث وقد انصف
هذا الوصف بعد القدم فلزمه الكفارة هذا كما لو حلف وقال والله لا اظلم هذا الحجر
لا مباحا به لحيث لانه عاجز والعجز كان قائما قبل الممنوع مع هذا العقدة الممنوع لان الكفارة
ما وجبت الحجر مطلقا وللحجر هو حث والعجز انما يكون حشا بعد الممنوع منعقد الممنوع

ولزمه الكفارة لوجود الحث كذلك ها هنا ولو قال والله لا اكلمك شهر اقبل قدم فلان فقدم
ثم مضى خمسة ايام لا يثبت في يمينه وذلك لانه عقد بيمينته على التكلم في شهر قبل قدم فلان
ولم يجد فلا يثبت في يمينه قال محمد بن الحسن لو كفر الممنوع قبل الحث لا يجوز وقال السبكي يجوز
قال محمد بن احمد رحمه الله ان رجلا لولا الا من امرانه ثم كفر وجب ان لا يبقى موليا على قول من عم
ان المكفر قبل الحث جائز لان الا بلامنع النفس عن القربان اربعة اشهر الا بشي يلزمه فلا كفر
قد امكنه قريبا فليدون شي يلزمه فلا يبقى موليا فان قال لا يبقى موليا فقد حالف النص
لان الله تعالى جعل سقوط الا بلامنوع وهو اذا جعله بالكفارة فقد حالف النص الا انهم
ان يقول بطل الا بلامنوع الممنوع وليس من ضرورة الممنوع ان يكون الا الا ترى انه لو قال
لا حثيه والله لا اقر بك سقدا الممنوع ولا يكون موليا **باب**
الحث في ملك العبد والمكات في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الممنوع لا يصح الا
في الملك او مضافه الى الملك فاذا عقدت الممنوع على فعل في المستقبل ينظر في الجبال ان كان
حال وجود الملك فذلك المستقبل لان المستقبل بنا عليه وان كان حال عدم الملك فذلك المستقبل
لان المستقبل بنا عليه وان المخصوص عليه لا تعبيرا لا بنص مغير اذا عرفت فها هنا حنا الى الملك
قال محمد بن الحسن رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا قال العبد والمكاتب كل مال
املكه فيما استعمل فهو جرحي ملك مملوكا لا معتق وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن
لو قال كل مملوك استره احتجب وقال ابو حنيفة رحمه الله في المستقبل على نوعين ملك بفعل الحرة
وملك لا بفعل الحرة فحملناه على ملك بفعل الحرة فيجب الكلامه فصار كما لو قال كل مملوك
املكه بعد ما اعتقت فهو جرحي ولو قال كذلك معتق كل من ملكه بعد ما اعتق كذلك ها هنا
هذا كما قال ابو حنيفة رحمه الله فمن قال لرجل اقبل اول ولد يلد له فهو حر فانه مصر في
الحث منهما صيانة لكلامه كذلك ها هنا وقال ابو حنيفة رحمه الله العبد لك نوع مملوك
الحال وهو مملوكا ليد وكذا المكاتب فينصرف اليه وذلك الملك لا بفعل الحرة فلا يعتق ولا
يمكن ادراج كلامه اذا اعتقت فيه من قبل انه ما نص عليه والزبارة في الكلام من غير النصيب
عليه لا يجوز الا ترى انه لو قال لاحننه ان دخلت الدار فانت طالق فان الممنوع لا يعقد
عدم الملك في الحال ولا يبدج فيه قوله ان تزوجك فصحح الكلامه كذلك ها هنا وهذا
خلاف ما لو قال اذا اعتقت لان المغير بنص مغير جائز ولو جاز النص في مسئلتنا
لم يوجب النص فلا يجوز تغييره وهذا خلاف قوله لا مته اول ولد يلد له فهو جرحي نص
الحث من قبل ان الولد على نوعين ولد بفعل الحرة وولد لا بفعل الحرة فصرناه الى الولد
الذي بفعل الحرة صحح الكلامه وفي مسئلتنا المكاتب والعبد لا يملك الا ان يولد
من الملك وذلك الملك لا بفعل الحرة ولو قال لامرأة جرة ان ملكك فانت حرة لم ازلت
ولحقت بدار الجرح لم يثبت ثم استرها الجارية لا يعتق عدا حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يملك فاعتق ما جاله متصور فها هنا مملوكا
تصحح الكلامه وهو الملك بعد السبي والارتداد فصار كأنه قال ان ارتدت ولحقت

الجبال

بدار الحرب وسدت فاستبرئيك فانت حره ولو قال كذلك لعنى الا نقول انما ملكها ملكها
واوصفه رحمه الله يقول بان اخره يقبل نوع ملك وهو ملك النكاح الا ترى يقال مملوكه
ملك بمن ومملوكه ملك فاحق فاضرف الى الملك الذي يقبله في الجاه ولو قال لخاصة غيره
ان استبرئيك فانت حره فاستبرأها صارت مديرة من قبل انه على العتق الموت في من
مضاف الى الملك مديرة بلوانه اعقبها ثم اردت ولجفت بدار الحرب وسبب واسترها
لا تصرمديرة وذلك لانه لما اعقبها فقد زال الملك الذي كان التديرة معلقا به فيبطل اللد
فاذا عادت الى ملكه عادت ملك حديق فلا تصرمديرة هذا كما لو قال لها ان دخلت الدار
فانت حره ثم اعقبها ثم اردت وسدت وعادت الى ملكه لم دخلت الدار لا تعنى لما ذكرنا ان
الملك الذي على عتقه بالشرط قد بطل فيبطل الممنوع ونظير مسئلتنا اذا قال الرجل لعمري انه
ان دخلت هذه الدار فانت طالوتى ثم اردت ولجفت بدار الحرب ثم سلمت وعادت الى ملكه
ودخلت الدار لا تطلو من قبل ان الملك الذي على طلاقه بالشرط قد بطل فيبطل الممنوع بطله
وكذلك لو طلقها لمسا بعد ما على طلاقها بالدخول لم عادت اليه بعد ذلك اخرم دخلت الدار
لا تطلو لما ذكرنا ان الملك الذي على طلاقه بالشرط قد زال فيرول الممنوع والى لم بعد ذلك
عادت بنكاح جديد فلا يعود الممنوع ولو استولوا جارية الغير بالنكاح لم استبرأها مع ولد لها
من زوج اخر بعد نصرا ثم ولد له وذلك لان السبب الموجب لاميته الولد ووجد وهو لا دة
وليها بنت النسب فلا تتبعها وله ان يبيع ولده الذي من زوج اخر من قبل ان اميه الولد بما بنت
الان ملكه اياها والولد منفصل عنه فلا يثبت حكمها فيه ولو زوجها من عبد له فولدت ولدا
لشبه ان يبيع هذا الولد من قبل ان هذا الولد جر من اخر الجارية متصل به فكلون حكمه حكم
الام ثم لو اردت ان ولجفت بدار الحرب وسبت فاستبرأها من نصرا لجارية ام ولد له كما كانت
لان السبب المتيقن لاميته الولد فام وهو موت سبب الولد ويبيع الولد الذي من زوج اخر
لانه منفصل عن الام فلا يظهر حكمها فيه ولا يبيع الولد لما في عندنا في يوسف وبيعه عند
محمد وجه قولنا في يوسف وهو ان الولد كان في حكم ام الولد وذلك السبب الذي صار به
في حكم الام فام وهو موت النسب للولد فيعود كما كان وقال محمد رحمه الله حكم اميه
الولد انما يثبت في الام وان كان بسبب فام والولد منفصل عنه فلا يثبت حكمها
فالجاء ان ابا يوسف نظرا الى اتحاد السبب وقال بان السبب محمد والولد كان لا خور
بيعه لهذا السبب فاذا عادت كما كان ومحمد رحمه الله نظرا الى ثبوت الحكم وقال محمد
بان الحكم انما يثبت بالان والولد منفصل عنه فلا يثبت الحكم فيه والله اعلم بالصواب
باب من الحث ما تقع على الابد وما تقع على الساعة سي محمد
الله هذا الباب على ان لام التعريف متى دخل على اسم بنظر ان كان له معهود يتصرف اليه
وان لم يكن له معهود حمل على الجنس واذا لم يكن فيه اللام ان كان له معهود حمل عليه وان لم يكن
له معهود حمل على الاقل اذا عسر فافسنا الى مسأله الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله
واذا مال الرجل ان صمت ابد بعدى جرحا صام يوما حث حين صوم وانما كان كذلك من قبل

ان قوله ان صمت منع انفس عن الصوم وقوله ابدنا كذا الكلام والنا كيدا لا يغير حكم الكلمة بل يمنع
التخصيص لقول القائل اكلت طعام هذا الرجل فانه لحتمل المبعوض ولحتمل الكل فاذا قال كله
منع التخصيص بالنا كيدا حتى لا يصح ان يقول البعض كذا لك قوله ابدنا كذا الكلام في المستقبل
كقوله قط ما كذا للماضى فاذا صام حث في نفسه ولو قال ان صمت ابد بعدى جرحا حث حتى
يصوم دهره كله وذلك لانه ادخل لام التعريف في الابد وليس له معهود يتصرف الى الجنس
فصار كانه قال ان صمت عمرى كله والدليل على ان الابد معنى جميع العمر ما روى ان رسول الله
صلى الله عليه قال لا صام من صام الا بدين فرسول الله صلى الله عليه نهى عن صوم الابد ومعنا
انه اراد به صوم جميع العمر من غير قطع والدليل على ان الابد لا تعنى نوصا لعمرا انه لا يجوز
ان يقال ان النبي صلى الله عليه واله نهى عن الصوم ابدنا فظهر الفرق بين ادخال الالف واللام
وبين سقاطهما ولو قال ان كلمتك الابد او صرتك الابد وشاكسك الابد او قال لا مرأه
ان قريبك الابد او قال ان ساركك الابد او قال ابدنا ذلك شواى هذه الوجوه كلها فان عمل
منها من ذلك ساعة من الزمان حث ولا يشبه هذا الصوم وانما كان كذلك من قبل ان الصوم
فعل مستدعى وقتا ممتدا ليصح فكلون بقدر الفعل بالوقت وهذه الافعال لا تقتضى
ممتدا ليصح فكلون ذكر الوقت كشافنا اليمين ولو قال ان صمت الدهر بعدى جرحا حث حتى
يصوم الدهر حثي موت وذلك لانه ادخل فيه الالف واللام ولا معهود له حتى يتصرف اليه
فاصرف الى الجنس فكلون الدهر ها هنا كالا بدل عليه ما روى ان رسول الله صلى الله عليه
قال من صام الدهر فلا صام ولا آل وكذا يقول الناس فلان يصوم الدهر وتريدون مع عمره
كله ولو قال ان صمت دهر بعدى جرحا حث على سته اشهر في جميع العمر مجمعة او
منفردة وهذا على قولنا في يوسف ومحمد وابو خبيعه رحمه الله توقف فيه وقال لا اذكر
ما هو وجهه قوله ان الحن والزمان معنى واحد وعلى سته اشهر عندكم فكل ذلك
قوله دهر لان الناس جروها مجرى واحد يقولون ما رايناك منذ ماى ومنذ دهر
وابو خبيعه رحمه الله يقول لا يمكن ان يحمل قوله دهر على الاطلاق على معنى الزمان
من قبل ان الدهر قد يستعمل في غير هذا الموضع فان رسول الله صلى الله عليه قال لا اسبوا
الدهر فان الله هو الدهر فاذا شارك غيره في الاستعمال لا يمكن حمله عليه عند الاطلاق
الا ترى انه لا يجوز ان يقال في معنى هذا الخبر فان الله هو الحين والزمان ولو قال ان كلمتك
الدهر او جالسك الدهر او جودك فمدك على ان فعله ساعة من حين حلف الى ان يموت
وكذلك لما ذكرنا ان الدهر بمعنى الابد ولو قال ان كلمتك دهر بعدى جرحا حث على الكلام
سته اشهر من حين حلف وذلك لما ذكرنا ان الكلام لا يستدعى وقتا ممتدا لثبوت
فكلون ذكر الوقت لنا في اليمين في ثبات اليمين سته اشهر ولو قال ان صمت زمانا
بعدى جرحا حث على سته اشهر وكذلك حثنا الزمان والحين وذلك لان الحين والزمان
لمعنى واحد والحين يقع على سته اشهر فكل ذلك الزمان وذلك لان الحين يدور في الزمان
ومر اسم للوقت فتارة يكون لا فل الاوقات كقول الله تعالى فسبح الله حين تسبحون

من

او فعلة

وحين مضى وناره على اربعين سنة لما روى في ما قبل قول الله تعالى هل الى الانسان حس
الدور والاربعون سنة ونفع على سنة اشهر لما روى عن ابن عباس في ما قبل قول الله تعالى
نوفى اكلها كل حين اذا رزقها انه سنة اشهر وهذا هو الاصل في حملها عليه وحملناه
معهودا له واعتبرنا حال الخالف ولو قال ان كلمتك الا زمنها والجمع او الدهور وحرك
جر هذا في قول اني يوسف على الا زمنه كلها والجمع كلها والدهور كلها وفي ما س قبل اني
حشفه على عشرة ازمته وعشرة جمع وعشرة دهور وجبه قولها ان اسم الجمع اذا دخل
فيه الالف واللام ولم يكن معهودا فنصرف الى الجنس فنصرف الى الكل وجه قول اني حشفه
ان له معهود من حيث اللفظ فانك تقول مله ازمته وملت جمع وملت دهورا الى عشرة
فاذا جاوزت العشرة نقول اجملا عشرة زمانا فكلون العشرة معهودا له فنصرف اليه
ولو قال ان كلمتك ازمته او دهورا او جمعا فهو على ملته ازمته وملت دهورا وملت جمع
من قبل ان ازمته اسم الجمع واقل الجمع ملته فنصرف اليه كما لو قال والله لا اخرج
فروج اخراجه حتى يروج بلقا ما ذكرنا لك هذا ولو قال والله لا اكلك الايام
فكل سبعة ايام عندك هما وعند اني حشفه رجمه الله على عشرة ايام وجبه قولها
ان الايام لها معهود والاسم اذا كان له معهود فنصرف اليه ذكره فنصرف هذا الى سبعة
ايام الا ترى انه اذا مضى سبعة ايام بمرور الايام وجبه قول اني حشفه ان الايام لها
معهود من جهة اللفظ وهو عشرة ايام فنصرف اليه على ما ذكرناه ولو قال ان كلمتك
اياما فنصرف الى مله ايام عندهم جميعا لان الايام اسم جمع واقل الجمع مله فنصرف
عندنا لا طلاق الله قال محمد ولو نوى في الايام غيرها فهو على ما نوى وذلك لان
الالف واللام يدخلان للجنس فاذا نواها كان كما نوى ولو قال ان كلمتك السهور معبدك
جر هذا على اني عشر شهر عندك هما وعند اني حشفه رجمه الله على عشرة اشهر وجه قولها
ان للاشهر معهود ولو هو اني عشر شهر الا ترى ان الايام اذا بلغت ايام عشر شهر ايدخل
في هذا التكرار فنصرف الى معهوده وقال ابو حنيفة ان للاشهر معهود من جهة اللفظ وهو
عشرة اشهر الا ترى انك تقول مله اشهر الى عشرة اشهر فاذا جاوزت العشرة
شهر فكلون العشرة معهودا للاشهر فنصرف الى المعهود ولو قال شهر او شهر او شهر
عندهم من قبل ان اسم الجمع واقله ملته فنصرف اليه ولو قال والله لا اكلك السنين
كان على الدهركه في قولها الا ان يعني شيئا فكلون على ما نوى وعلى قول اني حشفه رجمه
فكل عشرة سنين وجبه قولها ان لام التعريف هي دخل على اسم الجمع ضميره للجنس فنصرف
الى كل السنين وجبه قول اني حشفه رجمه الله ان السنين لها معهود من جهة اللفظ
وهو عشرون سنين فنصرف اليه ولو قال الله على اطعام مساكين او اطعام المساكين
فاذا ما حشفه رجمه الله قال هذا على اطعام عشرة مساكين في الوجوه جميعا قال
استحسن ذلك لانها كفارة اليمن وانما كان ذلك من قبل ان اطعام جائلستين
مسكين او عشرة مساكين ومسكين واحد يحملناه على عشرة لانه الاصل لان

محموله على اصولها في الفروض والتدبر من جنس الايمان لما روى عن رسول الله صلى الله عليه
انه قال التدبر من روى انه قال لا تدبر في معصية الله وكفارة كفارة من حمل على اطعام
المساكين في كفارة اليمن الا ترى انه لو تدبر ان يصلي صلاة كان اقل ما يلزمه وكفارة لان اقل ما
يلزمه من الفروض وكفارة ولو قال الله على اطعام مسكين ولا يملكه كان عليه نصف صاع
من روى ذلك لان التدبر محمول على اصله في الفرض فلما ذكر مسكنا واحدا واقل ما يلزمه
في الفرض من طعام مسكين نصف صاع حمل عليه ولو قال الله على عشرين رقبه في قول
ان حشفه وذلك لان اقل ما يلزمه في كفارة اليمن من رقبه ولو قال الله على صوم ولا يملكه
له فعله صوم يوم وذلك لان الصوم عبادة مشروعة بشرع الله تعالى واقل ما يلزمه
فينصرف اليه ولو قال والله لا اكلها الجمع فله ان يملكه في غير الجمع وذلك لان الجمع
اسم لثوم خاص فلا يدخل فيه غيره ولو قال ان لم اشاكك شهرا فعبدك حرقتك ساليتك
لوما لم تحت حتى تتركها شهرا عندك حلف وانما كان ذلك من قبل ان حلف على عدم المشا
شهرا وعدم المشا كنه شهرا انما تحققوا اذ لم توجد فيه جرم من المشا كنه فاذا وجد فيه
جرم من المشا كنه فقد وجد فيه ما هو البر ولا تحت الا ترى انه جعل شرط الحث وجوب
المشا كنه شهرا كان شرط البر ان لا يوجد فيه جرم من المشا كنه فانه لو قال ان اشاكك
شهرا فعبدك جرمنا كنه ساعة حث فكل ذلك اذا جعل شرط الحث عدم المشا كنه شهرا
كان شرط البر وجود جرم منها فيه لان قوله ان لم اشاكك شهرا لا يجاب جرم من المشا كنه
في الشهر فهو انما النفي في قوله ان مشاكك شهرا لانه وان كان لفظه لفظ الاجاب
بمعناه النفي وكذا الكلام والضرب وما جرى مجراها ولو قال ان بركت كلامك شهرا
فعبدك جرمنا كنه ساعة من الشهر لم تحت حتى تترك كلامه شهرا وذلك لان قوله ان
بركت كلامك شهرا لا يجاب جرم من المشا كنه في الشهر كنه ان لم اشاكك وان لم اشاكك
فلم تحت ما لم توجد برك الفعل في جميع الشهر ولو قال ان لم اصم شهرا فعبدك جرمنا كنه
فيل ان صوم متابع او منفرد فاحت وانما كان ذلك من قبل ان قوله ان لم اصم شهرا
لا يجاب الصوم في شهر رمضان والصوم فعل تمت فكلون الشهر في هذا اليمن لا يقدّر
الفعل فاذا لم اصم شهرا في الشهر حث في سبعة من قبل ان شرط الحث في حث
وهو عدم الفعل ولو قال ان بركت صوم شهر فعبدك جرمنا كنه ان بركت صوم شهر
شهرا متابع او منفرد فاحت وانما كان ذلك من قبل ان قوله ان بركت صوم شهر
لا يثبت صوم شهر عليه ان يصوم شهرا ما من قبل ان الشهر هاهنا لا يقدّر الفعل
لما ذكرنا ان الصوم يستند في وقتا من الشهر فادامات قبل ان الصوم قد تحقق
صوم شهر فحت ولو قال ان بركت الصوم شهرا فعبدك جرمنا كنه شهر من جنس حلف
وذلك لان قوله ان بركت الصوم لا يجاب الصوم في العمر كله وقوله شهرا لا يحدد ما وراء
منه فليزومه صوم شهر من جنس حلف لان الوقت في اليمن انما يعتبر من وقت اليمن
صار كما لو قال والله لا اكلها فلا ما شهر افانته يتناول الشهر الذي عقيبتا به ذلك

لا قوله والله لا لكم فلا تأثموا بكلامه على التام وقوله شهر الاخراج ما ورا الشهر
من الحسن فعمله ان لا يكلمه شهرا من حسن خلف كذا هاهنا **باب**
الحث على ان لا يضافه من دخل على فعل له حقوق اعتبر وقوع الفعل من اجل المحل عليه
واذا لم يكن له حقوق اعتبر كون المحل مملوكا له وكذلك اذا دخلت على المحل تعتبر كون المحل
مملوكا له اذا عرفت هذا حاشا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال
الرجل للرجل ان يعتك لك ثوبا فعبدك جردا لا يملكه فدمع المحلوف عليه ثوبه الى رجل ولعله
ان يذبحه الى الخالف لبيعه فذبح الرجل الخالف وقال بيع هذا الثوب لفلان فباعه حث
في مبيته وانما كان كذلك من قبل ان يباعه من اجله وقد خلف ان لا يسهله فحسب له مبيته
فصل من هذا ومن اذا قال له بعه ولم يقل لفلان فباعه فانه لا حث في مبيته وذلك
لانه خلف ان لا يبعه له ولم يبعه له فلا حث ولو قال ان يعتك ثوبا لك فعبدك جردا فذبح
الله ثوبا مملوكا للمحلوف عليه فباعه حث في الوجهين جميعا وذلك لان الام الاضافة
دخلت على المحل لا على الفعل يعتبر كون المحل مملوكا فصا كما لو قال ان يعتك ثوبا لك فاحسب
الاثر انه لو دسه في عذله فباعه فانه حث في مبيته وفي المسئلة الاولى لو دسه
في عذله فباعه لا حث في مبيته ولو نوى ان لا يبيع ثوبا من اجله على سبيل التقديم والالتزام
بدل مما يملكه ومن الله تعالى لان اللفظ محمله ولو قال ان ضربت لك عبدا فامراه طالق
فامر رجلا ان امره ان يضربه فقال له ذلك الرجل اضرب هذا العبد لفلان واضربه
لي فضربه فانه حث في الوجهين جميعا وذلك لان الضرب فعل ليس له حقوق فلا يعتبر
دخول الام الاضافة عليه يعتبر لونه داخل على المحل فاذا كان داخل على المحل يعتبر كون
المحل مملوكا له فصا وكانه قال ان ضربت غلامك ولو قال كذلك فانه حث في الوجهين
جميعا كذلك هاهنا قال محمد رحمه الله وقوله ان خطبت لك ثوبا او صنعت لك ثوبا
او نيت لك دارا بمنزله قوله ان يعتك لك ثوبا وذلك لان هذه افعال لها حقوق ويمكن
ان يحل للعقد وقال وقوله ان نيت لك ثوبا او دخلت لك دارا او اكلت لك طعاما
هذا كله مثل الضرب وذلك لان هذه افعال ليست لها حقوق فلا يمكن امتياز هذه

الافعال للغير فحسب كون المحل مملوكا له **باب**
الاستفتاء من الام الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا
الباب على ان المنكر في موضع النفي نعم وفي موضع الاثبات نخص الا اذا وصف بوصف عام
فيعمهم بعموم ذلك الوصف اذ لم يدل على مبيته ومن اوصف ما منع العموم وان الحث في النفي
لا يثبت بوجود بعض الشرط ولا يثبت كراهة اذا عرفت هذا حاشا الى مسائل الباب
قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لعبده ان ضربك بما الا يوما قاما في طاق
طنا فله ان يضربهما في اي يوم شأنا وانما كان كذلك من قبل ان يخطف بالاطلاق وجعل
شرط الحث ضربهما واستثنى ضربهما في يوم منكر غير معن قوله ان يضربهما في اي يوم

شأنان ضرب احدهما في يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لا حث وذلك لانه اذا ضرب احدهما في
يوم الخميس لا حث في الحال لخوازان ان يضرب الاخر لكون يوم الخميس هو اليوم المستثنى
فاذا مضى يوم الخميس لم يضرب الاخر لم حث ايضا لان الضرب وان وجد لا في اليوم المستثنى
غير انه لم يوجد لا بعض الشرط وبوجود بعض الشرط لا حث في مبيته فاذا ضرب الاخر
يوم الجمعة لا حث ايضا لخوازان ان يضرب الذي ضرب يوم الخميس في يوم الجمعة فمضى يوم
الجمعة في اليوم المستثنى فان لم يضربه حتى عرفت الشمس حث في مبيته من قبل ان يضرب
فلو وجد في اليوم المستثنى فان ضرب الذي ضرب يوم الخميس يوم الجمعة لا حث
لمنه من قبل ان يضرب فوجد في اليوم المستثنى فلو ضرب الذي ضرب يوم الخميس
يوم السبت لم حث في مبيته لان بعض الشرط قد تكرر والحث لا يثبت تكرار بعض
الشرط فلو ضرب الذي ضرب يوم الجمعة يوم السبت اضاحث في مبيته من قبل ان يضرب
لا في اليوم المستثنى لان المستثنى كان يوما واحدا ومن مضى حث في مبيته بضربهما
في يوم اخر فان قيل قوله ان ضربكما الا يوما معناه الا يوما اضربكما فانه ولو قال
الا يوما اضربكما فانه لا حث في كل يوم ضربهما فكذلك هاهنا وجب ان لا حث
لخوازان قلنا قوله الا يوما وان كان معني الا يوما اضربكما فانه غير ان الضرب هاهنا
انما يثبت بطريق الاقضاء والمقتضى لا عموم له بخلاف ما اذا نص عليه فان اللفظ له
عموم ولو قال ان ضربكما الا يوما اضربكما فانه او الا يوما اضربكما فانه او الا في
يوم اضربكما فانه امر في طاق الوصل فضرهما يوم الخميس لم يضربهما يوم الجمعة لا حث
في مبيته وانما كان كذلك من قبل ان استثنى يوما متكررا ووصف ذلك المتكرر بوصف
عام فيعمهم بعموم ذلك الوصف فلا حث في كل يوم ضربهما فانه هذا كما لو قال
والله لا اكلم الا رجلا لا كوفيا فكلم رجلا كوفه لا حث في مبيته من قبل ان قوله الا
رجلا وان كان مكررا خاصة لانه في محل الاما ان لا يصفه بصفة عام فيعمهم
بعموم الوصف كذلك هاهنا قال محمد لا يركى انه لو قال عبدي جردا ضربك
الا في يوم لجامع فيه امرانه او الا يوما لجامع فيه امرانه او الا يوما فحسب فيه كان
له ان يضربهما في كل يوم لجامع فيه امرانه او يفتدي وفيه كذلك هاهنا ولو قال
ان ضربكما الا يوما واحدا اضربكما فيه فضرهما يوما لا حث في مبيته لانه استثنى
يوما وهو اليوم المستثنى فلو ضربهما في يوم اخر حث في مبيته وذلك لانه وان وصف
ذلك بالثبوت الخاصة بوصف عام عثرانه اذ حل فيه ما منع العموم وهو قوله واحدا
فكون موكدا المعنى الخصوص محث في مبيته ان ضربهما الا في اليوم المستثنى شيئا
ضربهما مجتمع او منفردا ولو قال لا امرانيته والله لا افركما بهذا الا يوما
اضربكما فانه او الا يوما امركما فانه او في يوم افركما فيه لا يكون موكدا لهذا المعنى
انك من قبل ان لا يلامع النفس عن القربان اذ بعثا شهرا لا تبني لزمه وما من
يوم الا ويملكه قربا فها بنون شي لزمه فلا يصير موكدا فان قربا احدهما في

في يوم ثم قرب الاخرى في يوم آخر لا يصير مولدا لجواز ان يقرب التي قرها في اليوم الاول فكل هذا
النوم هو النوم المستثنى وان لم يقرب التي قرها اليوم الاول حتى عاتت الشمس لم يمت منه
من قبل انه قرها لا في النوم المستثنى من قبل ان المستثنى يوم تقرهما فيه ولو قال والله
لا اقربكما الا يوما او الا يوما واحدا او الا في يوم او قال الا في يوم واحد او كما فيه
لا يصير مولدا حتى تقرهما في يوم فاذا مضى ذلك اليوم صار مولدا منهما جميعا وانما كان
كذلك من قبل ان لا يلا منع النفس عن القران اربعة اشهر الا بشئ يلزمه وقد امكنه
قرانها بدون شئ يلزمه بان تقرهما في يوم واحد فلا يصير مولدا فاذا قرها في يوم
لا يصير مولدا ايضا لا يمكنه قرانها في ذلك اليوم بدون شئ يلزمه لانه اليوم
المستثنى فاذا مضى ذلك اليوم يصير مولدا منهما جميعا من قبل انه لا يمكنه قرانها بدون
شئ يلزمه فصار كما لو قال والله لا اقربكما فانه يصير مولدا منهما جميعا كذلك هذا
فان قرها في يومين متفرقين حيث وشططت الا بلا لانه كان مولدا منهما جميعا
بقوله والا بلا يمنع النفس عن القران اربعة اشهر الا حيث يلزمه وقد قرها في يوم
في ليلة وشططت الا بلا باعتبار الفع وكذلك لو قرها في يوم ثم قرها في يوم
في ليلة لان النوم الاول هو النوم المستثنى فوجود القران في النوم الاول يصير
مولدا ووجود القران في النوم الثاني يصير جاشا لانه قرها في اليوم المستثنى
فان قرب احدهما في يوم الخميس ثم قرب الاخرى يوم الجمعة لا حيث لجواز ان يقرب
التي قرها في يوم الخميس يصير يوم الجمعة هو اليوم المستثنى فان قرب التي قرها في يوم
يوم الجمعة لا حيث لانه هو اليوم المستثنى ولا يصير مولدا من الذي لم تقرها يوم الخميس
حتى قرب في اليوم المستثنى لانه قرب احدهما في اليوم المستثنى يصير مولدا
من الاخرى لانه لا يمكنه قرانها الا بشئ يلزمه فان لم يصير مولدا منهما
عند غروب الشمس في يوم الجمعة كما في التعليق فانه لو علوا الا بلا بشرط يصير وجود
الشرط كانه تكلم به في ذلك الوقت حتى يصير مولدا عند وجود الشرط مما هنا وجب
ان يكون كذلك الجواب فلنا الا لا واحد موشلا هاهنا لا معلقا الا انه لم يصير
مولدا لمكان الاستثنا فاذا ادفع الاستثنا يصير مولدا لذلك السبب هذا كما لو قال
لا مرانه والله لا اقربك الا مرة فانه لا يصير مولدا لمكان الاستثنا فلو انه اباها لم
يصير مولدا فلو لا انه صار مولدا بالسبب السابق من حيث تكلم والاما صار مولدا لان الانسان
اذا قال لامرأة لا يملكها والله لا اقربك لا يصير مولدا لعدم الملك وهاهنا لما صار مولدا
علنا انه صار مولدا من حيث تكلم به وهذا بخلاف ما لو علوا الا بلا بشرط فانه اذا طوى
صار عند وجود الشرط كانه تكلم به عند وجوده الا ترى انه لو قال لامرأة ان قرنيك
فوالله لا اقربك فانه لا يصير مولدا لمكان التعليق لو اباها وقرها لم تروجا
لا يصير مولدا لانه صار عند وجود الشرط كانه تكلم به في ذلك الوقت فاذا تكلم به في
ذلك الوقت لا يصير مولدا لعدم الملك كذلك هاهنا وفي سلسلتنا او مثل الكلام وما

ان يقرب يوم الجمعة التي قرها في يوم الخميس يصير يوم الجمعة هو اليوم المستثنى فان قرب التي قرها في يوم الخميس يصير مولدا من الذي لم تقرها يوم الخميس حتى قرب في اليوم المستثنى لانه قرب احدهما في اليوم المستثنى يصير مولدا من الاخرى لانه لا يمكنه قرانها الا بشئ يلزمه فان لم يصير مولدا منهما عند غروب الشمس في يوم الجمعة كما في التعليق فانه لو علوا الا بلا بشرط يصير وجود الشرط كانه تكلم به في ذلك الوقت حتى يصير مولدا عند وجود الشرط مما هنا وجب ان يكون كذلك الجواب فلنا الا لا واحد موشلا هاهنا لا معلقا الا انه لم يصير مولدا لمكان الاستثنا فاذا ادفع الاستثنا يصير مولدا لذلك السبب هذا كما لو قال لا مرانه والله لا اقربك الا مرة فانه لا يصير مولدا لمكان الاستثنا فلو انه اباها لم يصير مولدا فلو لا انه صار مولدا بالسبب السابق من حيث تكلم والاما صار مولدا لان الانسان اذا قال لامرأة لا يملكها والله لا اقربك لا يصير مولدا لعدم الملك وهاهنا لما صار مولدا علنا انه صار مولدا من حيث تكلم به وهذا بخلاف ما لو علوا الا بلا بشرط فانه اذا طوى صار عند وجود الشرط كانه تكلم به عند وجوده الا ترى انه لو قال لامرأة ان قرنيك فوالله لا اقربك فانه لا يصير مولدا لمكان التعليق لو اباها وقرها لم تروجا لا يصير مولدا لانه صار عند وجود الشرط كانه تكلم به في ذلك الوقت فاذا تكلم به في ذلك الوقت لا يصير مولدا لعدم الملك كذلك هاهنا وفي سلسلتنا او مثل الكلام وما

علقه فصار مولدا من حيث تكلم فان قرب التي قرها في يوم الخميس يوم السبت لا حيث لم
الا تكرار بعض الشرط والحيث لا يثبت ذلك وان قرب الاخرى حيث وسقطت الا بلا
وذلك لان شرط الحيث وهو قربا لهما لا في اليوم المستثنى بل وجب ولو قال والله لا
اقربك الا يوم الخميس فانه لا يصير مولدا لانه يمكنه قرانها بدون شئ يلزمه فاذا مضى
يوم الخميس يصير مولدا من قبل انه ادخل الالف واللام على الخميس والمعهود هو الخميس
الذي تاتي منصرف اليه فاذا مضى لا يمكنه قرانها الا بشئ يلزمه فيصير مولدا ولو قال
والله لا اقربك الا يوم خميس فانه لا يصير مولدا لانه لا تذكر يوم خميس على سبيل
التشكيك من يوم خميس الا يمكنه قرانها بدون شئ يلزمه لان اليوم موصوف

بوصف عام فيجمعهم والله اعلم

اليمين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة هي محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان
يتناول واحد من الجنس على سبيل التشكيك واذا وصف ذلك الواحد بوصف عام يعم
لجميع الوصف وان دلاله العرف لم تزل دلاله النص وان الوصف يعتبر في الغالب
الحاضر من قبل ان الوصف يراد للتعريف والحاضر معروف فلا يعتبر فيه الوصف
اذا عرفت فهاهنا حيث ان المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا قال الرجل لعبد
ايكم حمل هذه الخشبة فهو جرح محمولها جميعا معا فان كانت الخشبة مما يقدر على
حملها رجل واحد لم تحت في يمينه حتى يحملها واحد فاذا حملها واحد بعد واحد
من حملها منهم وان حملوها جميعا معا لم يعتبروا وانما كان كذلك من قبل ان ما سأل
واحد على سبيل التشكيك فاذا حملها الكل لم يصفوا واما اذا حملها واحد واحد
عقبوا من قبل ان ما سأل واحد على سبيل التشكيك الا انه وصفه بوصف عام
متعمم يعم الوصف كما لو قال والله لا اكلم الا رجلا كوفيا فكل رجلا كوفه لا حيث
في ليلة لهذا المعنى كذلك هاهنا ولو كانت الخشبة مما لا يطيق حملها واحد ولكن
تقدر على حملها اثنان حملها اثنان او حملها كلهم وهم عشرة عتق من حملها وانما كان
كذلك من قبل ان قوله ايكم وان كان سأل واحد على سبيل التشكيك الا انه تقدير اعتقاد
الواحد في حملها فاعتبرنا العرف والعرف اجتماعهم على الحمل فصار كانه قال اي
جماعة منكم حمل هذه الخشبة واي فرق منكم حمل هذه الخشبة ولو قال كذلك فانه
يعتق كل فرق منهم حملها كذلك هذا ولو قال ايكم اكل هذا الرغيف فهو حرقا كله
اثنان منهم لم ينعف من قبل ان اجتماع الواحد على اكل رغيف واحد منصوص ولو قال
ايكم اكل رغيفا فهو حرقا كل واحد منهم ينعف رغيف لم ينعف ذلك اكل رغيفا اخر فانه لا حيث
لانه اكل رغيف رغيف ولم ياكل رغيفا قال محمد بن الحسن كل ما كان معناه الجمع والمفرق فيه سواء
وانما كان كذلك من قبل ان الوصف يحتاج الى التعريف والمعين معروف فلا يصير
الوصف ولو ان رجلا قال ان ليس في يديك حجر ولا يديه له فليس في يديك حجر
ثم لبس قميصا اخر لا حيث وذلك لانه جلف على لبس قميصين والعادة قد جرت بلبس قميص

ثم واحد

فمصير

فان الانسان يلبس قميصا من الخشن والآخر للثمن في الاخت ما لم يلبس قميصا
واحدة ولو قال ان لبست هذا القميص فلبس احد هما ثم نزعته لم يلبس الاخر
نحت في لبسته وانما كان كذلك من قبل ان اليمين انعقدت على العتق فلا تعترفه وصعب
الجمع من قبل ان الوصف يعبر في الغائب للتعريف وهذا عن معروف فلا يحتاج الى التعريف
فكيف ما وجد اليمين نحت في لبسته ولو قال ان نمت على فراش عبدك جردت نام على فراش
واحد لم يجد ذلك نام على فراش اخر لا نحت في لبسته وذلك لانه عقد يمينه على غائب
فصبر فيه الجمع فاذا نام على واحد لم على اخر لا نحت في لبسته فان الناس قد تعارفوا اليوم
على فراش من يلبس منه بدلالة العرف ولو قال ان نمت على فراش عبدك جردت نام على فراش
جردت نام على فراش من على الاخر نحت في لبسته وذلك لانه عقد يمينه على العتق
صوابا جمع او فرق فانه نحت في لبسته ولو قال ان نعتت برغبة عبدك جردت
برغبة اليوم لم نعتت برغبة اخر في اليوم الثاني لا نحت في لبسته من قبل ان اليمين انعقدت
على غائب والغائب يعرف بالوصف فيعتبر فيه الجمع ولا ان النعت عبارة عن كل واحد
من الطعام وقد جمع الانسان بين رعيته في العتق فصرف الى الجمع بدلالة العرف والعرف
يؤيد ذلك فان الانسان يقول ما نعتت برعيته قط ومعنى الجمع بينهما في عتق
واحد ولو قال ان نعتت هذا الرعيته حيث لم اذكر ان الوصف لا يعتبر في الحاضر
وان نوى شيئا في هذه الوجوه كلها ان شدد على نفسه بدن فيما بينه وبين الله تعالى
وفي الفضل وان حلف لا بدن في الفضل اذ كرتا من قبل هذا ولو قال ان اكلت
رعيته او استرته عبدك او كملت رجليه هذا على الاجتماع والافتراق على اي وجه ادفع
الفعل حيث وانما كان كذلك من قبل ان شرط اليمين قد وجد لانه كالم رعيته واشترى
عبدك واكل رعيته فكان ينبغي ان يكون كذلك في المسائل المتقدمة غير انما تركوا العتق
في تلك المسائل بدلالة العرف والفرق من مسئلة الاكل والنعت ان النعت يقع على الاكل
قدر من الطعام فاذا ما اعتبر فيه الاجتماع في غير العتق والاكل لا يستدعي وجود اكل
من الطعام فانه اكل بوجود اصل الفعل ولو قال لرجلين ان ملكتهما عبدا فامتي حيرة
او قال ان استرتهما عبدا فامتي حيرة فاسترتهما عبدا او ملكتهما معا او ملك احداهما
ثم ملك الاخر نصفه الباقي وانما كان كذلك من قبل انهما ملكا عبدا واسترتهما عبدا فان الناس
يقولون في الحادة انهما ملكا عبدا ولو قال ان استرتهما عبدا فامتي حيرة فاسترتهما
احدهما عبدا ثم باعه من الاخر حيث وذلك لان الناس يقولون في العرف انهما استرتهما عبدا
ولان كل واحد منهما لو ملكا عبدا فامتي حيرة فاسترتهما عبدا فامتي حيرة فاسترتهما
ولو قال ان ملكتهما عبدا فامتي حيرة فاسترتهما عبدا فامتي حيرة فاسترتهما عبدا فامتي حيرة
باب الاستئناس في المن الذي يكون في ذلك البصير وغيره
بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الاستئناس على مستثنى من جنس المستثنى
لان الاستئناس كالم بالباقي بعد التباين وان لم يكن مذكورا ثبت من جنسه في المعنى الذي نص

نحت

عليه وان دلالة العرف بمنزلة دلالة النسخ اذا عسر عرفنا هذا جينا الى مساميل الباب
قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل ان اكلت اليوم الارغف فعدى جردت فاكلت
ثم اكل بعد ذلك فاكله او تفر ولا يمين له حتى حلف حيث في يمينه وانما كان كذلك من قبل انه
حلف على الاكل في اليوم واستثنى منه وعفا فكل الرعيته مستثنى من اليمين فاذا زاد عليه
شأنا فانه نحت في يمينه لما ذكرنا ان الاستئناس على مستثنى من جنس المستثنى منه
فان قال لا جعلتم الاستئناس من الرعيته حتى يحلف يمينه على الخبر خاصة فانه نص
على الرعيته الجواب فلما لانه نص على معنى الاكل وغير الرعيته من جنس الرعيته
في المعنى الذي نص عليه وهو الاكل ولو قال ان نعتت الارغف فعدى جردت فعدى
ثم اكل بعد ذلك فاكله او تفر او حبصا او زرا فهو حاش اذا لم يكر له يمينه وانما كان كذلك
من قبل ان هذا الاستئناس من جنس ما يتعدى به فان الانسان يسمى متغذيا عما اكله عقيب
الطعام فيحلف ولو قال انك تاكل في كل يوم رعيته او ملته فقال عبدك حرا ان
اكل اليوم الارغف فامتي حيرة على الخبر خاصة وذلك لان يمينه خرجت من جواب الجواب فصار
ما هو جواب عنه مضمرا فيها ولو قال عبدك حرا ان اكل اليوم اكثر من رعيته ولا يمين له
يمينا على الخبر خاصة وانما كان كذلك من قبل ان الشئ انما يكون من جنسه لا من جنس
اخر لانهم يقولون هذا اكثر من هذا في الجنس الواحد وانما في الجنس لا يطلو ذلك ولو قال
عبدك حرا ان اكل اليوم الارغف ولا يمين له فاكل رعيته باسمن او عسل او زيت او لحم او شيئا
الا دم فان ايا يوسف رحمه الله قال في ذلك لا نحت اذا اكل من ذلك ما يبوكل بالخبر ولكنه
لو اكل ذلك على حدة حيث والله اعلم وقال محمد اذا اكل بالخبر ما نعتت على اكله وحده حيث
فاما اللحم والزيت والخل وحوذ لك مما عولدم به ويصطبع به فلا نحت وجه قول ابي يوسف
ان اياك من ذلك الجسد موثقه له لانه يصير مستهلكا بالخبر فلا نحت في لبسته الا ترى
ان الانسان يقول اذا اكل رعيته اكل رعيته ولحمها ما اكلت اليوم الارغف فامتي حيرة
ما يبوكل بالخبر من الشرا وجه وجه قول محمد رحمه الله انه اذا كان مما يبوكل وجه
كان اصلا في حق الاكل فلا يجعل تبعا لغيره لان حكمه قائم بنفسه بخلاف ما لم يكن اكله وحده
فانه يكون تبعا لغيره لانه يصير مستهلكا به فلا نحت ولو قال ان نعتت اليوم عبدك
فاكل ازرا او تفر او حبصا او زرا او اكلت اكلها او خبرها وذلك لان غدا كل يوم
على حسب تعارفهم وليس هذا من غدا اهل الامصار فان كل في موضع غدا وهم هذا حيث
وهذا على عرف الناس الا ترى انه لو قال رجل من اهل الامصار ان نعتت عبدك حرة
فكرت شره من لبس لا نحت ولو كان من اهل البادية حيث والله اعلم
باب اليمين في الرجل حلف لا يجلس على شي فجلس عليه فوته
غيره بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان مثل الشئ لا يجعل تبعا لذلك الشئ
لانه اصل نعته كذلك الشئ وان الشئ اذا كان وصفا لغيره جعل تبعا له لان الاوصاف
اتباع اذا عسر عرفنا هذا جينا الى مساميل الباب واذا حلف الرجل وقال عبدك حرا ان

عبدك

الاداء

على هذا الفراش على فراش فوقه لم يثبت دأما كان كذلك من قبل ان الثاني مثل الاول
لانه مقصود في حق الجالس عليه كالأول فلا يجعل ثوبا لغيره ولو قال عبد حزان جلس
على هذا البساط وفقرش فوقه بساطا وجلس عليه لا يثبت في نفسه وذلك لان الثاني
اصل بنفسه كالأول فلا يجعل ثوبا للاول ولو طفت ان لا يجلس على هذا البورى فجعل
فوقه بساطا وجلس عليه لا يثبت في نفسه وذلك لان البساط مقصود بنفسه في حق
الجالوس عليه كالبورى فالجالوس عليه لا يكون جلوسا على البورى لا ترى انه يقال جالس
على البساط اذا كان تحت البورى ولو طفت ان لا يجلس على هذا الفراش لم يجعل فوقه مجلسا
ثم جلس عليه حيث وذلك لان المجلس تابع للفراش لا نه غير مقصود بنفسه في حق الجالس
عليه اما هو للترش فاذا كان للترش كان له الاوصاف فالوصف تبع فاذا كان حضا
كان الجالس عليه جلوسا على الفراش حيث لهذا المعنى ولو طفت ان لا يجلس على الارض
فطرح فوقها حصيرا وجلس عليه لم يثبت في نفسه وانما كان كذلك من قبل انه جلس على
الحصير لا على الارض لا ترى ان من جلس على الحصير لا يقال انه جلس على الارض ولو طفت
لا يجلس على هذا السريرا او على هذا الدكان او على هذا السطح فجعل فوق ارجلها
مما ذكرنا فراشا وجلس عليه حيث في نفسه وذلك لانهم يقولون جلس الامر على السرير
وان كان فوقه فراش وكذلك حكم الدكان والسطح ولو بنا فوق السطح سطح او فوق
الدكان دكانا او وضع فوق السرير سريرا لم يجلس عليه فانه لا يثبت في نفسه وذلك لان
الثاني مثل الاول فلا يجعل ثوبا للاول هذا كما لو جعل فوق الفراش فراشا وجلس عليه
فانه لا يثبت كذلك هاهنا وهذا كله محمول على الفرق

من الامكان في العتق الذي يقع فيه الحياة على واحد من او مرتين او ثلثا في محمد بن الحسن
رحمه الله هذا الباب على ان اول بيان ان المات احد المذكورين على سبيل التكرار فيومر
ما بيان ما دام حيا فادرا على الكلام فاذا مات ووقع الياس عن البيان بنت الحكم
شايغاني لكل لم ينظر ان كان الاجاب حاله الصحة يعتبر من الكل وان كان حاله المرض
يعتبر من الثلث اذا عتق فها هنا اخنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله
واذا كان لو جعل مله اعيد جميعهم على السوا الامال له غيرهم اجدهم يقال له سلام
والاخر بربع والاخر مبارك فقال سلام حراوسالم وربع حزان وسالم وربع ومبارك
لحراور فانه يومر بالبيان ما دام حيا فادرا على البيان فان عني الاجاب الاول عتق
سلام لانه مذکور في الاجاب الاول وان عني الاجاب الثاني عتق سلام وربع لانها مذکوران
في الثاني وان عني الثالث عتقوا جميعا لانهم مذکورون فيه فان مات قبل البيان
عتق سلام كله ونصف بربع وثلث مبارك وانما كان كذلك من قبل ان سلاما عتق في جميع
الاحوال لانه مذکور في الاجابات الثلث فكيف ما كان فانه عتق بربع بعتق جالين
ولا بعتق في حال واجوال الاصابه حاله واجله فصار كما لو عتق في حال ولا نفس
في حال بعتق نصفه وتسعى في نصف ممتنة للورثة ومبارك بعتق في حال ولا نفس

في حال واجوال الحزمان احوال ممتنة لثمة وتسعى في ثلثي قيمته للورثة وانما قلنا
ان احوال الحزمان احوال من قبل ان يملك شيئا لا يملكه بطريق الهبة ولا بالبيع ولا بالوصية
فكون احوالا وانما قلنا ان احوال الاصابه حاله واجله من قبل ان يملك شيئا بالبيع
لا يملكه بالهبة ولا بالوصية ومن ملك شيئا بالوصية لا يملكه بالبيع ولا بالهبة فثبت
ان احوال الاصابه حاله واجله واجوال الحزمان احوال هذا اذا كان الاجاب في حاله الصحة
واما اذا كان في المرض يعتبر من الثلث فحتاج الى حساب له كل ونصف وثلث واقله
سته ونصفه ثلثه وثلثه اثنان فكون خمسة نصف خمسة الى ستة فيكون اجد عشر
فاذا كان الثلث اجد عشر كان لكل ثلثه وثلثون اجد عشر للعبيد على التفصيل الذي
ذكرناه وان عتق عتق للورثة ولو قال سلام حراوسالم وربع وسالم حزان ومبارك وسالم
حزان قبله او وقع العتق على ابيهم سدت فان وقع العتق على سلام عتق سلام ووجه
وان وقع على بربع عتق سلام وربع وان وقع على مبارك عتق مبارك وسالم وانما كان
كذلك من قبل انه اني ثلث الاجابات مختلفه فلا بد من البيان فان من الاجاب
الاول عتق سلام لانه مذکور في الاجاب الاول وان عني الثاني عتق بربع وسالم
من قبل انها مذکوران في الثاني وان عني الثالث عتق مبارك وسالم لانهما
مذكوران فيه فان مات قبل البيان عتق سلام كله وثلث بربع وثلث مبارك وذلك
لان سلاما مذکور في الاجابات كلها فكيف ما كان فانه عتق بكل واحد من بربع
ومبارك مذکور في الاجاب غير مذکور في اجابين فعتق كل واحد منهما في حال ولا
يعتق في حالين فعتق من كل واحد منهما ثلث لما ذكرنا ان احوال الحزمان احوال وتسعى
كل واحد منهما في ثلثي ممتنة ان كانت المقتالة منه حاله الصحة وان كان ذلك
حالة المرض يعتبر ذلك من الثلث فحتاج الى حساب له كل ونصف ويجعل اصله
من ثلثه فثلثاه اثنان يضم اثنان الى ثلثه فكون خمسة واذا كان الثلث خمسة كان
الكل خمسة عشر خمسة للعبيد وعشرة للورثة ولو قال وكان له عبدان سلام
وربع حراوسالم وربع حزان ثم مات قبل البيان عتق سلام كله ونصف بربع وانما كان
كذلك من قبل ان سلاما موجود في الاجاب الاول والثاني فكيف ما كان فانه عتق
وربع بعتق في حال ولا بعتق في حال بعتق نصفه ويعتبر ذلك من جميع المال وان قال
ذلك في حاله المرض يعتبر من الثلث فحتاج الى حساب له نصف واقله اثنان ونصفه
واحد يضم واحد الى اثنان فصير ثلثه اذا كان الثلث ثلثه كان الكل تسعة بضع ثلثه
الى العبيد والباقي للورثة ولو قال سلام حراوسالم وربع عتق جميعا وانما كان ذلك
من قبل ان قوله سلام حراوسالم مبني على خبر قوله او سلام لغو من الكلام من قبل انه ادخل
حرف السجيرة من اسم واحد فكون لغو من قبل ان حرف السجيرة لا يدخل الا من اسم
شخص وقوله وربع معطوف على قوله سلام حراوسالم بذكره خبرا فيكون خبره
ما هو خبر الاول فصار كما لو قال سلام حراوسالم وربع ولا يمكن انما جريه اخرى لانه لم يسلط

معدية

على الدار

حيث

لها في الالجاب الثاني ولو كان له عثمان وسالم ونزع فقال احد كما جاز وسالم ثم ما من قيل
 ان من فاني شالما اعتق منه ثلثة ارباعه ويعتق من الاخر ربعه وانما كان كذلك من قبل ان
 شالما اعتق نصفه في الالجاب الاول فنصفناه فكون ربعا واعتق كله في حال وهي الالجاب
 الثاني فنصفناه فكون ثلثه ارباعه وربع لا يعتق في حال وهو لو عني الالجاب الثاني واعتق
 نصفه في حال وهو لو عني الالجاب الاول فنصفناه فكون ربعا فنحتاج الى حساب له ربع
 ومواربعه ثلثة شالما وواحد اربع فاذا كان الثلث اربعة كان الكل اربع ارباعه لها والثاني
 للورثه ولو قال سالم حرا وربع او سالم بمائة يعتق عن كل واحد نصفه كما لو قال سالم حرا
 او ربع لان قوله ان سالم لغرض الكلام اذا لا فائدة في تكراره واعتبر من الكل اذا كان القول
 في الصحة واذا كان في المرض يعتبر من الثلث فنحتاج الى حساب له نصف وموالتان واحد
 لكل واحد منهما واذا كان الثلث اعتق كان لكل سبعة اثمان لها والثاني للورثه ولو قال
 سالم حرا وربع وسالم او مبادك وسالم بواحد البيل ما دام حيا فان عني الالجاب الاول
 عني سالم ووجه لانه المذكور فيه وان عني الثاني يعتق ربع وسالم لانها المذكور فيه وان عني
 الثالث عني مبارك وسالم لانها المذكور فيه وان مات قبل البيل اعتق كل سالم وثلث ربع
 وثلث مبارك وانما كان كذلك من قبل ان شالما المذكور في الالجابات كلها فكيف ما كان فانه يعتق
 وكل واحد من ربع ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في جالين يعتق من كل واحد منهما ثلثة
 طعن على الرازي فيه وقال ينبغي ان يعتق سالم ونزع من قبل ان شالما في قوله وسالم معطوف
 على المعتق منهما يعتق كما علم في المسئلة التي بعدها وموانه لو قال سالم حرا وربع ومبارك
 فان مبارك يعتق لانه معطوف على المعتق منهما وكذلك اذا قال هذه طالق او هذه وهذه
 فان الله تعالى لا يما عطف لانه معطوف على المطلقه منها كذلك هاهنا سالم معطوف على المعتق
 منهما يعتق فاذا اعتق هو يعتق ربع يعتق كما اذا قال احد به احد كما جزم اعتق احدهما فان
 الآخر يعتق لانه لما اعتق الاول تعين الاخر المعتق كذلك هاهنا الجواب قلنا هذا الكلام
 لا يستقيم من قبل ان شالما لم يعطوف عليه على الاطلاق لانه المذكور في الالجاب الاول
 فان عني الالجاب الاول لم يكن سالم معطوفا على المعتق منهما لان الشئ لا يعطف على نفسه
 وان عني الالجاب الثاني صح العطف على هذا الوجه فلم يكن معطوفا على المعتق منهما
 على الاطلاق فلا يعتق خلاف ما اذا قال سالم حرا وربع ومبارك لان مبارك كغيره مذكور
 في الالجاب الاول فيكون معطوفا على المعتق منهما يعتق وكذلك المرءه السالمة غير مذكورة
 في الالجاب الاول فيكون معطوفه على المطلقه منهما وهما هذا بخلاف ذلك على ما ذكرنا
 فان قيل هلا قلتم بانهم عتقوا جميعا وكونوا لغوا لما لو قال سالم حرا وسالم ونزع
 فاهما يعتقان وتكون او سالم لغوا الجواب قلنا انما عتقنا في المسئلة من قبل ان يخرج
 مخرج الصحة لان وانما يدخل من الممنوعين ولا يدخل من اسم واحد فيكون لغوا هاهنا
 في مسئلتنا فلان من قبل ان يخرج مخرج الصحة لانه دخل من ربع وسالم وبين مبارك وسالم
 يكون صح

للمعتق

حيث

الممنوعين والاسماء الذي يبدله من الممنوعين الذي يقض احدهما صاحبه من محمد بن
 رحمه الله هذا الباب على ان الحكم يلزمه من الحكم ما وضع الكلام له فان نوى غيره نظر ان كان
 اللفظ مجتملا له من حيث هو والله تعالى لان الله تعالى عالم اسرار العباد ولا بد من انضا
 لانه خلاف الظاهر والعاصي لا ينف على ما في قلبه اذا عسر فها هذا حنا الى المسائل
 قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار انت طالق يقع الطلاق
 في الحال وانما كان كذلك من قبل ان قوله انت طالق يحجز الطلاق ولم يتعلق بقوله ان دخلت
 الدار من قبل ان حرف العلق مفقود فلا يتعلق به الطلاق ونوع في الحال فان عني المعتق
 بالرجول بدش مما يشه وبين الله تعالى لان اللفظ محتمل له من قبل ان العلق بالشروط باضمار
 حرف العلق جاز ان قال الله تعالى من يرد الله ان يشرح صدره للإسلام ومن يرد ان يصله
 يجعل صدره ضيقا حرجا قال الشاعر من فعل الحسنات الله يشكرها والشر السيئات الله يضاعفها
 ويمكن صححه بالقدم والماخروضا وموان يكون قوله انت طالق ان دخلت الدار ولا
 بدش في العضا لانه خلاف الظاهر وكذلك اذا قال وان دخلت الدار انت طالق فان حكم
 هذه المسئلة حكم المسئلة التي ذكرناها ولو قال ان دخلت الدار وانت طالق يقع الطلاق في
 الحال لما مر ان قوله انت طالق يحجز الطلاق ولم يتعلق بالشروط لا في حرف العلق مفقود
 وان عني المعتق لا يصدق في العضا من قبل انه لا يمكن صححه ذلك بطريق العلق لان العلق
 هاهنا الوجه انما يصح باضمار حرف العلق ولا يمكن اضممار حرف العلق هاهنا لان الخارج
 الى اسقاط شي واسات شي اخر واثبات شي باسقاط شي اخر لا يكون اضممارا بل يكون ابطالا
 لانه يصير شي اخر ولا يمكن صححه بطريق العلم والماخروضا لان الواو لا يندرك به
 ولو قال انت طالق وان دخلت الدار يقع الطلاق في الحال من قبل ان قوله انت طالق
 يحجز الطلاق ويتعلق هذا الطلاق بالرجول قوله وان دخلت الدار لان الواو لا يندرك به
 للعلق وانما يدرك المحقق الحكم هذا لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال
 لا اله الا الله دخل الجنة وان رنا وان شرق ولم نعلق دخول الجنة بالرنا والسرقة ولكن ذكر الواو
 هاهنا لتحقيق الرجول كذلك هاهنا فان كل ما جاءه قوله صفة لقوله قوله
ان دخلت الدار وانت رابية حتى لا يقع به الطلاق فليس الحمد رحمه الله لم يقصد به
 اسات الصفة وانما يقصد به بيان ان الواو يفصل بينهما ويكون ما بعد الواو بمنزلة كلام مستأنف
 وينبغي ان يحمل الكلام على وجه الصحة ولو جعلناه على الحال لم يصح ولا يظهر له فائدة الا ترى
 انه لو قال ان دخلت الدار وانت رابية لا يكون هذا اذ لم يترك عليه هذا المعنى قلنا يقع الطلاق
 ويكون الواو المحقق على ما بينا ولو قال ان كان بلان دخل هذه الدار عتق عبدك
ثم قال ان لم يكن هو دخل هذه الدار عتق وامرأته طالق عتق عبدك وطلقت امرأته وانما كان كذلك
من قبل انه باليمن بالطلاق اقر بشرط العتق وبالممنوعين بالعناق اقر بشرط الطلاق لانه لما قال
 ان دخل هذه الدار معني قوله انه لم يدخل وقوله ان لم يدخل معناه انه دخل يعتق عبدك وتطلق
 امرأته لان الاول لا يصح الرجوع عنه وثبت الثاني معه قال ولو كان عبد بن شريك

له

ان دخل الدار

قال احد هما ان كنت دخلت هذه الدار امس فانت جرد قال الاخر ان لم تكن دخلت هذه الدار امس
فانت جرد ولا بد من انك دخلت اولم تدخل لغنوصة بينهما جميعا وسعي في نصف قيمته بينهما نصفين
موسرين كانا او معشرين في قول ابي حنيفة من قبل اننا سقنا لغنوصة مجازا لانه لا يخلو اما ان
دخل الدار اولم يدخلها فكلها ما كان فان نصفه لغنوصة لاننا جعلنا ان السعاية وحت هذا الم
لذلك فوهنا الجها لالتوزيع وقلنا بانه يسعي في نصف قيمته بينهما نصفين موسرين كانا او معشرين
لانهما اذا كانا موسرين في كل واحد منهما يدعي على صاحبه انه جنت وان ضمان نصيبه مخار
عنه لان من اصل ابي حنيفة انه من جارات ثلاث اذا كانا موسرين من ان لغنوصة نصيبه وبين
ان يستسقي العبد ومن ان يضم الشريك والشريك مثله فلا يثبت له عليه شيء فيسعي
من قبل ان لا اصل عند ابي حنيفة ان الضمان يجب على العبد لان هذا الضمان ضمان الاجناس
لان نصيب الشريك قد جئت بخفة ولهذا المعنى قال بان المولى يرجع الى العبد بالضمان بعد ما
عقق فاذ كان الشريك مثله لكونه جانت استسقي العبد هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله واما
على قياس قول ابي يوسف فان كانا موسرين عن العبد ولم يكن طمعه سعاية لواحد منهما لان
كل واحد منهما يدعي على صاحبه ضمان نصيبه وهو شريك فلا يجب له عليه شيء ولا يجب على العبد
سعاية ايضا لان من اصل ابي يوسف ان من عقق عدا بينه ومن عموه فللشريك ان يضم لغنوصة
لانه متلف حقه لان الاعتاق لا يجزى عنه ولا ضمان له قبل العبد اصلا وهما هنا تعذر
القول بالضم لان لا يجب له شيء على الشريك ولا على العبد وان كانا موسرين سعي العبد في نصف
قيمته بينهما نصفين في قياس قول يعقوب كما هو قول ابي حنيفة وعند محمد في كل قيمته
بينهما و ابو حنيفة رحمه الله يقول بان كل واحد منهما يدعي على الضمان على صاحبه وهو يشكر
واختياره الضمان لا يبطل بواجده ولو كان معتبرا فاخار رجوع المضم على العبد بما ضمن فاذا
يجد لا يعتق الا باذنا السعاية فيسعي العبد في نصف قيمته فيقتسمها به فالخامس ان العبد
يسعي في نصف قيمته بينهما سواء كانا موسرين او معشرين عند ابي حنيفة وعند محمد ان كانا
مفسرين يسعي في كل قيمته بينهما و ابو يوسف وافق ابا حنيفة في قدر السعاية وخالفه في وقته
وحبه قول محمد ان كل واحد منهما شهد على صاحبه انه اعقق نصيبه من العبد وهو يشكر
فلا يثبت العاق في نصيب شريكه بقوله لان شهادة الواحد لا حكم لها لكنه صار مقر الفساد
نصيبه فيستسقي كل واحد منهما العبد في نصيبه والتحقق ان الملك كان ابنا والشك قد
وقع في زواله بالعق فلا يثبت العاق والشك ولكن لما كان مقر الفساد نصيبه قلنا بالسعاية
في نصيبه و ابو حنيفة رحمه الله يقول باننا نثبت الحصول العاق في النصف فلا يوجب السعاية
في النصف وانما ثبت ذلك لان العبد لا يملك عن احد الخائنين واحد الخائنين لا يملك عن
العاق وقد ثبتا باحدى الخائنين وانما ينظر الى السبب اذ لم يحصل المقصود فاما اذا حصل
المقصود من السبب فلا ينظر الى السبب فان قيل هذا لك متى نظرت الى جانب العبد
اما متى نظرت الى جانب السبب فلا نقول بان العاق حاصل لان احد الخائنين في حق المولى
قبل الفصل عن العاق وصار العبد في حكم عبيد ناعثين بالملكين فتعذر ابيات العاق في

الضمان

صحت واحد قيمته لانه منكر وتعذر ابيانه في النصف شيئا لان اعتاقه نصيب نفسه لا مشا
اعتاق نصيب صاحبه الجواب انما يجب النظر الى القيمة للابنات وقد عرفت ان العاق في
النصف مجازا فلا ينظر الى القيمة ولا يوجب السعاية قيمة لا لها مشروعة للاخراج الى الغنوصة
والغنوصة حاصل في النصف ولو قال احد هما لهذا العبد الذي بينهما ان كنت دخلت امس هذه
الدار فبدي سلم حر وقال الاخر ان لم تكن دخلت هذه الدار امس فبدي سلم حر فان العبد
مملوك كان ولا يغنوص واحد منهما وانما كان كذلك من قبل ان كل واحد منهما يدعي على صاحبه عتق
عبد وهو يشكر لانه يزعم انه جنت في قيمته وان عبد عتق وهو يشكر فلا يلزمه به شيء لا اوان
علمنا انه جنت احد هما ان لا ندري ان الخات هذا ام ذاك فلا يلزم واحد منهما شيء وهذا
لمنزله رجل ادعى على غيره انه اعقق عتق وهو يشكر فانه لا يلزمه شيء كذلك هاهنا وهذا
لخلاف العبد المستر ان لا يملك لغنوصة نصفه فوجب اخراج النصف الاخر الى الغنوصة بالسعاية
وهاهنا خلافه قال محمد واما انا فادري ذلك سواء وادري ان العبد كان لم يغنوص
منه شيئا انه يسعي في قيمته كما سئل بينهما نصفين ام قال ولو استترى العبد من رجل واحد
في نصفين او في نصفه واحد فان الشري جانر ويلزمه الثمن ويلزمه الثمن لها ونقال له
اعتق احدهما وامسك الآخر وانما كان كذلك من قبل اننا قمنا بعقق احدهما فاداروا في ملك
رجل واحد لغنوصة طمعه لميزله ما لو كان لرجل عتق قال احد هما ان يومر بيا ان اجمع احدهما
لا ناسفنا بعقق احدهما وهما في ملك رجل واحد كذلك هذا ولا نفسد البيع لان العاصي يحمل
واحد منهما جارا الا بعد الشري والملك يثبت الشرا فوجب الثمن ولو ان الخافض نقض العبد
عقاق جميعا لان كل واحد منهما يزعم ان صاحبه جنت في قيمته وعقق عتق فاذا استتراه عتق
لمنزله رجل شهد على غيره انه اعقق عتق لم استتراه فانه يعتق عليه كذلك هاهنا ويضم كل واحد
منهما لصاحبه قيمة عتقه وذلك لان كل واحد منهما يدعي انه استترى سرا فاسد لانه يزعم
انه استترى جارا لعبد لانها غير مصدقة في حق العبدان ويصدقان على انفسهما فيما يلزم كل
واحد منهما من القيمة التي اعترف بلزومها لصاحبه قال وان استترى احدهما عتق صاحبه
ولم استتر الآخر منه شيئا عتق العبد الذي استتراه لانه اقر في قيمته ان صاحبه جنت ولا يجوز
فسخ العقد لاجل جبرته لا لحكمهما وعليه الثمن هاهنا لانه لا يصدق على فساد البيع
ولس هذا على مثال ما يبايعان بالعبد فان حب القيمة لا هما معترفان بفساده هناك
قال ولو ان عيدا وامة بن رجلين قال احدهما ان كان فلان دخل هذه الدار امس فبدي سلم
العبد حر وقال الاخر ان لم تكن دخل فلان هذه الدار امس فبدي سلم هذه الدار امس فبدي سلم
على العبد والامة في قياس قول ابي حنيفة ان يسعي كل واحد منهما في قيمته كاملة بينهما
نصفين موسرين كانا او معشرين في كل واحد منهما يزعم ان صاحبه هو الذي جنت وان الضمان
له على صاحبه وهو يشكر فلا يجب الضمان واما العبد الذي جلف بعققه فلم يزعم ان صاحبه
اعتقه فلم يصر مدعيهما نا عليه ووجب اخراجه الى العتق فخرج الى الغنوصة بالسعاية
ولذا حكم الامة وسنوى حالة العتق واليسار عند ابي حنيفة لان اليسار لا يمنع السعاية

وكذلك عندهما ان كانا مفسرين فان كانا مؤسرين سعي العبد عندهما للذي خلف بعينه ولم يسع
للآخر شي لان شرك الخالف بدعي عليه الضمان وهو نكح وجب السعابه للمكر ولا يجب
للمدعي نصير هو كالمعتق قال واذا كان احد من رجلين فقال احدهما لصاحبه ان كنت است
منك نصيبك منه امير فهو حر وقال الاخر ان لم اكن بعثك نصيبي منه فهو حر فان العبد يعتق
لهذا الكلام منهما لان كل واحد منهما يدعي ان العبد عتق من قبل صاحبه ثم اختلف الرواية
في جواب هذه المسئلة في السعابه والضمان فروى هشام عن محمد ان القاصي يقتضي السعابه
على العبد في القمه كامله بينهما نصفين مؤسرين كانا او مفسرين هذا بعد الحكم بما اوجبه
الدعاوى من الخلف وقال وكذلك قول ابى يوسف ومحمد اذا كانا مفسرين فان كانا مؤسرين
فان القاصي يقتضي للذي ادعى البيع على العبد بالسعابه في نصف قيمته واعتق نصيب الذي
انكر الشراء ولا سعابه لانه يدعي الضمان على صاحبه وروى ابو سليمان عن محمد في هذه المسئلة
ان قياس قول ابى حنبله فيها ان العبد سعي في نصف قيمته للذي انكر الشراء ولا يسعي للذي
ادعى البيع في شي مؤسرين كانا او مفسرين وان قول ابى يوسف ومحمد ان العبد يسعي في نصف
قيمه للذي انكر الشراء ان كان ادعى البيع مفسرا فان كان الذي ادعى البيع مؤسرا لم يسع العبد
في شي وروايه ابى مسلم اصح من قول ابى يوسف في السعابه على المستري وقد ابرأ العبد
من السعابه لانه زعم ان ملكه قد انتقل الى المستري وعتق عليه فلا ضمان له ولا سعابه في حالي
الإعتسار واليسار ولما المدعي عليه الشراء فانه يزعم ان صاحبه الذي ادعى البيع هو المعتق
وانه اعتقه وهو بينهما وان له نصف قيمته ان كان مؤسرا والسعابه على العبد ان كان المبيع
مفسرا فان كان الذي ادعى البيع مؤسرا لم يصدق الذي انكر الشراء فيما ادعى على صاحبه من
الضمان وان كان مفسرا سعي له العبد في نصف قيمته فلذلك لم يكر لواجدهما على العبد سعابه
في شي اذا كان الذي ادعى البيع مؤسرا لان الذي انكر الشراء يدعي الضمان على صاحبه والذي
ادعى البيع يدعي الثمن على صاحبه وكل واحد منهما مقر بانه لا سعابه على العبد فان كان الباع
مفسرا فالذي انكر الشراء يدعي السعابه على العبد فلذلك لا وجب له السعابه في نصف
قيمه وهذا كله قول محمد وقياس قول ابى يوسف وابى حنبله في وجه واحد وهو ان على
العبد السعابه للذي انكر الشراء في نصف قيمته مؤسرا كان الذي ادعى البيع او مفسرا لان
من اصل ان حنبله ان الاصل ان يجب السعابه على العبد لان المولى انما يصمن عنه على سبيل الجمله
عنه فاذا انكر وهو مؤسريه او انضمين اذا اختار الضمان يجب السعابه على العبد لان المولى
انما يصمن عنه على سبيل الجمله عنه فاذا انكره وهو مؤسريه او انضمين وهذا كله بعين سال
القاضي المدعي للبيع البينة على ما ادعاه من ذلك فان اقتصرت البينة على البيع والثمن
على صاحبه واعتق العبد على المستري وان لم يكن له بينه استخلف المدعي عليه الشراء فان كل
عن الممنوع في عليه بالشراء واعتق العبد عليه فان خلف كان الجواب على ما وصفت لك
وان كان الذي ادعى مؤسرا فادعى عليه صاحبه عتق العبد وانه له عليه الضمان وارا استخلا
على ذلك فان القاضي يستخلفه عليه فان كل لزمه ضمان نصف قيمه العبد وان خلف

الذي

جماله

كان الامر فيه على ما وصف لك والله اعلم **باب** في الرجل يبيع اخاه عبدا الى اجل بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان يبيع
اليمين في الرجل يبيع اخاه عبدا الى اجل بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان يبيع
بالعتاق لا يصح الا في الملك او مضافه الى الملك لان المقصود من اليمين انها موقوفة النفس عن
الجاء المحلوق او جعل النفس على الجاء المحلوق عليه ولن يخصص موجب اليمين الا اذا كان الجاء
يعرض الثبوت عند وجود الشرط ولان يكون كذلك لا بقيام الملك للحال او بالاضافه الى الملك
وان الجاء لا يعلق به بالمحل عند وجود الشرط ويكون البنيان قبله لغوا في حق المحل فاذا عسرنا
هذا احنا الى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لعدو له اذا جاهدت
جرمات احدكما اليوم لم يجبا غدا فان الباني حر وكذلك لو باع احدكما اليوم واعفته
او وهبه وقبضه الموهوب له وانما كان كذلك من قبل ان الجزاء عرض ان تمت في هذا الوفاك
فاذا مات احدكما فقد بطلت العرضيه في حقه معتق الاخر وكذا اذا باع او اعتق او وهبه
وسلم ولا مشنه هذا قوله لعدو من اجلهما له والاخر لغره اخذ كما حر فانه لا تقع العتق فيه
على عبده الا ان يعتبه وذلك لان قوله لعدو كما جرح لعدو محتمل عبده محتمل عبده وغيره وعبد غيره محتمل
لاعتقاه الا ان الملك لو اجاز له جاز واذا تناولها واحدهما ليشي باولى من الاخر في حق
الدخول تحت اللفظ لا يبيع عبده فان **مسألة** المبتسأ لو قال لعدو منه وبين غيره البصف
من هذا العبد جرح فانه عتق نصيبه من العبد فكذلك ما هنا وجب ان يعتق عبده فيسأل له
لو اعتق عبده ما هنا لا يثبت حكم اللفظ على خلاف ما يقتضيه اللفظ لان العتق يقتضي
اللفظ تمت في احد هما نكرة وما هنا متني اعتق اعليه نصيبه من العبد فقد يثبت حكم اللفظ
على وفاء ما يقتضيه اللفظ لانا انشأ العتاق في النصف فاما في مثلنا من خلف جرح
وهما في ملكه والعتاق يعرض الثبوت في احد هما لا يعتبه فاذا باع الوفاك واحدهما في ملكه عتق
الذي في ملكه بما ذكرنا ان عرضيه الوقت قد بطل في حقه **قوله** ولو انه قال لعدو محتمل
قد اخبرت ان تقع العتق اذا جرح على احد هما بعبته لم يثبت الى ذلك منه لما ذكرنا ان الجزاء
لا يعلق به بالمحل بل وجود الشرط فاذا جرح وها في ملكه قبل له او وقع العتق على ايهما
مست وذلك لان البنيان كان لغوا قبل يعلق الجزاء بالمحل وكان وجوده وعدمه بمنزله ولو قال
لعدو له اذا جاهدت فاجد كما جرح فباع احدكما اشتراه لم يجا غدا وهما في ملكه قبل له او وقع
العتق على ايهما شئت ولا يبطل العتق عن العبد الذي باعه بعبه اياه وانما كان كذلك من قبل
انه باعه قبل يعلق الجزاء بالمحل فيكون وجوده وعدمه بمنزله وانما تراعى الملك حال العتاق
اليمين حال وقوع العتق واما فيما شئت من ذلك فوجود الملك وعدمه بمنزله الا ترى انه لو باع
احد هما اشتراه ثم باع الاخرم اشتراه ثم جاء العتق قبل له او وقع العتق على ايهما شئت
اولا ترى انه لو باعهما معا ثم اشتراه ثم جاء العتق قبل له او وقع العتق على ايهما شئت قال ولو باع
صف احد هما ثم حال العتق عتق العبد كما مل منهما وبطل خياره وذلك لان قوله لعدو محتمل
الكامل منهما مضمون هو للعتق ولو باع نصف كل واحد منهما او نصف احد هما وبطل الاخر
قوله الجبار في ان يعتق ايتهما شئت وذلك لانه لما لم يكر احد هما كاملا لا يكون احد هما باولى من

بشر

نكر

الشور

الاخر فيخير وانما اذا كان عند احد منهما كامل وقع العتق عليه لانه احدهما على ما نص عليه
 الا ترى انه لو قال ان كان في مولي غدا احدهما موحدا وقد باع نصف احدهما على الماني
 وكذلك قال ابو يوسف ومحمد في رجل له اربعة ابناء سودان وابيضان فقال هذا
 الابيض حران وهذا الاسودان فمات احدهما لا يصيب قال يعني الاسودان لانه قد ذهب
 احدهما لا يصيب فلم يتبق منها ما يقع عليه قوله هذا وكذا لو جعل ذلك الى وقت فقال هذا
 حران وهذا اذا جاء غدا فمات احدهما لا يصيب اليوم او باعه ثم جاء غدا فانه يعتق
 الاسودان ولا يعتق الابيض الباقى ولا خسر ارله فيه والله اعلم بالصواب
باب من الممنوع الا يلا على احد هما دون الاخرى محمد
 من الحسن رحمه الله هذا الباب على ان لا يلا باعتبار عزمه الطلاق بمنزله حول
 الرجل لا سرائه اذا مضت اربعة اشهر فانت طالق وعزمه الطلاق في ترك النفي
 في مدة الايلا واعتبار الحث بمنزلة ان الخوا لا تعلق له بالمحل قبل وجود الشرط اذا
 حصر فانه هذا احسن الى مصالح الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل
 لا مرايتن له والله لا اقرب احدا كما كان موليا من احدهما وانما كان كذلك من قبل ان لا يلا
 بمنزلة ما بعد من القربان اشهر الا بشئ يلزمه وهذه بمنزلة ما بعد من غيران احدهما الا بشئ
 يلزمه فصير موليا من احدهما ولو اراد ان يعين الا يلا في احدهما لم يكن له ذلك لما ذكرنا
 ان الممنوع لا يعلق لها بالمحل قبل مضي المدة وانما تعلقها بالخالف فكان يعين المحل لغيره لان
 التعيين للحكم يكون قال فاذا مضت اربعة اشهر قبل ان يقرب واحدة منهما بايت واحدة
 بالا يلا ويعلق له اوقع الطلاق على ايتهما شئت وذلك لما ذكرنا ان الا يلا باعتبار عزمه
 الطلاق بمنزلة قول الرجل اذا مضت اربعة اشهر فانت طالق فكون الطلاق معلقا
 بمضي هذه المدة فاذا مضت المدة صار كما لو قال احدا كما طالق ولو قال كذلك فانه
 يخير في ايقاع الطلاق على ايتهما شئت كذلك بهما **قال** وايهما اقرب قبل مضي
 هذه المدة حيث سقطت الممنوع وذلك لانه يطف ان لا يقرب احدهما وقد قرب احدهما
 بحيث فاذا حث سقطت الممنوع فان لم يختار ايقاع الطلاق على واحدة منهما حتى مضت
 اربعة اشهر اخرى بايتا جميعا كل واحدة منهما بتطليقه وانما كان كذلك من قبل ان
 احدهما بايت بالا يلا لا اربعة اشهر وخرجت عن ملكه فصارا لا يلا على الباقي
 فلما مضت اربعة اشهر اخرى بايت الباقي هذا كما لو قال لا مرايتن له والله لا اقرب
 احدا كما ابدا ولم يدخل لهما ثم انه طلق احدهما واجدة منهما فبايت منه كان موليا
 من الباقي لان كل واحدة منهما كانت بعرض ان يصير محل هذا الا يلا فلما طلق
 واحدة منهما او مات احدهما فقد طلق العرضية في حقها فتعينت الاخرى وكذلك
 هذا **قال** ولو انه روج المراتين اللتين بايتا منه بالا يلا جميعا في المسئلة لا دلت
 تزوجها في عقد واحد كان موليا من احدهما لان كل واحد منهما محل الا يلا وقد
 اعتقدت الممنوع على احدهما لا يعينها وليس احدهما مولى من الاخرى وليس له ان يزوج

اربعة

٥٢

الطلاق على احدهما قبل مضي المدة لما مر فاذا مضت اربعة اشهر قبل الما وقع الطلاق على
 ايتهما شئت لا يلا مولى من احدهما لا يعينها وقد مضت مدة الا يلا وهما في ملكه وليس
 احدهما مولى من الاخرى ولو كان روح احدهما يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة
 كان موليا من احدهما لان الممنوع على جملتها وهما في ملكه وليست احدهما مولى من
 الاخرى فاذا مضت اربعة اشهر من يوم الخميس بايت التي تروح يوم الخميس لان العتق
 مدة الا يلا سبقت مدة الا يلا الاخرى وبقيت الاخرى الا يلا فاذا مضت اربعة اشهر اخرى
 من بايت التي تروح يوم الخميس بايت الاخرى بالا يلا وذلك لانه صار موليا منها
 من بايت الاخرى وقد مضت مدة الا يلا فطابق ولو لم يكن واحد منهما حتى مات
 التي تروح يوم الخميس فاذا مضت اربعة اشهر من يوم الجمعة بايت التي تروح يوم الجمعة
 وذلك لانه صار موليا من احدهما غير عين وقد كان الطلاق بالا يلا بعرض ان يثبت
 في هذه او في تلك فاذا ماتت التي تروح يوم الخميس بقيت الاخرى وقد مضت المدة
 عليها من يوم تروحها فمطلق هذا كما لو قال والله لا اقرب احدا كما فانه يصير
 موليا من احدهما ثم اذا مات احدهما قبل مضي مدة الا يلا بقيت الاخرى لا يلا حتى
 اذا مضت مدة اربعة اشهر يقع عليها الطلاق بالا يلا كذلك **باب**
باب من الممنوع الا يلا الرجل يكون لخته امرأان حرة وامه
 فيقول من احدهما بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الامة محل الا يلا
 كالخبر لان المهر ضاربت محل الا يلا لكونها محل النكاح والامة محل النكاح اذا عرفت
 هذا حيث الى المسائل قال محمد بن ابو يوسف لو ان رجلا قال لخته وامه لخته والله
 لا اقرب احدا كما كان موليا من احدهما وانما كان كذلك من قبل ان الامة محل الا يلا كخبر
 لهما فمكروهته ولو جمع بين امرأين لم يخرج من وقال والله لا اقرب احدا كما صح كذلك
 هذا وذلك لما ذكرنا ان الا يلا بمنزلة قول الرجل لامرأته اذا مضت اربعة اشهر
 فانت طالق فصار هذا بمنزلة قوله اذا مضت اربعة اشهر فاجرة طالق واذا مضت
 شهران فالامة طالق وليس له ان يختار فمحل الا يلا على احدهما دون الاخرى
 لما مر ان مضي شهران بايت الامة بالا يلا لان اعضاها ايلها سبقت اعضاها
 ايلها لخته على مثال مدة العدة وهو مولى من لخته من قبل ان الامة خرجت من ان
 يكون محل الا يلا بالابانة فتعنت لخته لا يلا فان لم يمض شهران حتى عتقت
 فاذا مضت اربعة اشهر من يوم جلف قبل الما وقع الطلاق بالا يلا على ايتهما
 شئت وذلك ان مدة ايلها صارت مدة ايلها لخته لان مدة الا يلا في مدة العدة في ايها
 شرعت اجلا للقبول ثم المعتدة عن الطلاق الرجعي والبايت اذا عتقت كملت المدة لان العدة
 اثر النكاح والعتق ان كملت جملتها في النكاح فمكملت جملتها في العدة التي شرعت فصالحق
 النكاح ولو لم يعتق الامة مضي شهران فبايت بتطليقه فان مضت اربعة اشهر بعد بايت
 الامة بتطليقه طلق لخته لانه بعد بايت الامة صار موليا من لخته وقد مضت مدة

الاخرى فاذا مضى شهران ماتت الامة بالاملا وسقط الايلا عن الجدة لانه ان قرب الجدة لم ينظر
من الامة بعد ما بان وان كانت في العدة بخلاف الطلاق فانه لو قرب الجدة طلقت الامة في العدة
ولو قال لا مراثة له جرت من ان قربت احدكما فالأخرى على كطهراني فهو مولى من احدكما وذلك
لانه مكنه قربا من احدكما بدون شيء يلزمه وهو طهارا الأخرى فان مضت اربعة اشهر ما بان
بالاملا ويقال له اوقع الطلاق على ابنتها سبت فان لم يبين حتى مضت اربعة اشهر أخرى لم تبين
الأخرى وذلك لان احدكما لما بان بضيق الامة لم ينظر مولى لان قربان هذه لا يوجب طهارا
في الأخرى لانها بانته ولو قال ان قربت احدكما فني على كطهراني كان هذا المنزلة قوله والله
لا اقرب احدكما وقد شرجه ولو قال الرجل لا مراثة له كلما جابوا فاحل كما طابا لو بد
دخلهما فاحلها طابا لو اذ طلع الفجر من غد وذلك لان محي يوم عبارة عن وجود اول جز
من النهار وبعال له اوقع الطلاق على ابنتها سبت وذلك لان احدكما يناول واحده
منهما على شبل الشكر فبان البين اليه كما لو طلقا احدهما فان اوقع الطلاق على احدهما
بعينها لم يجز يوم لمخروعت تطلقه اخرى على احدهما وتقال له اوقع الطلاق على ابنتها
سبت ولا يقع الطلاق الثانية على الاولى وذلك لان الطلاق واقع على احدكما غير
فكون السبيل اليه ولا يكون ميا به الاول سائنا لوقع الطلاق الثانية لان الطلاق الثاني
ما كان نازلا عند البيان وقد ذكرنا ان الجز لا تعاق له بالحل قبل وجود الشرط فلا يصح التعيين
ولو قال ان تسربت جارية ابد فني جرة فاستبرج جارية ففسرها فانها لا تعتق وان كانت
الجارية في ملكه حين حلف ففسرها عتقت وانما كان كذلك من قبل ان يبيع الا في الملك
ايضا فانه الى الملك لاها منع النفس عن الجاد المحلوف عليه او حمل النفس على الجادة وان
سحق هذا الا في الملك او الاضافة الى الملك فاذا كان في الملك جارية معقدا لم ينسب اليها
وان لم يكن معقدا جارية لا معقدا ولو كان قال ان استبرت جارية ففسرها فني جرة فاستبر
جارية ففسرها عتقت لانه نص على البشري اما المسئلة الاولى لا يقتضي البشرا قال
ابو حنيفة ومحمد للتسري ان يحصنها ولجامها ولا يبيها يخرج وان يبيها بيتا طلب ولها
اولم تطلب ولها وهذا من البسرو والنكاح قال الله تعالى ولا يواعدوهن سرا وقال ابو
رحمة الله لا يكون ذلك تسرا حتى تطلب ولها مع ذلك وجعل هذا ما جودا من السرو
ان يكون لها منها ولد شرني قال محمد وقول اني حنيفة اجابى ولو طلب ولها ولم يبيها
سنا وهي تخرج في جوارحه كما يخرج الامة لم يخرج لك تسرا وذلك لان من كانت له جارية للخص
للجماع او لطلب الولد فانه لا يرضى ان يخرج كما يخرج الاما فلا يكون الخروج من التسري في
شي وكذلك لو ولدت منه وهي تخرج في جوارح موليها لانها لما كانت تخرج خروج الاماء
تبين انه ما اخذها مسرية ولو ان رجلا قال لا مراثة له احدكما جرة والأخرى امة ان قرب
احدكما فالأخرى طالق فني مولى من احدكما لانه لا مكنه قربا من احدكما بدون شيء يلزمه
فاذا مضى شهران والامة امة على حالها وصحت عليها مطلقه بالاملا لان افضا مة ايلها
سبت يكون عليها العدة محضت وسقط الجدة الايلا اربعة اشهر بعد ما بان الامة لانه

الاخرى فاذا مضى شهران ماتت الامة بالاملا وسقط الايلا عن الجدة لانه ان قرب الجدة لم ينظر
من الامة بعد ما بان وان كانت في العدة بخلاف الطلاق فانه لو قرب الجدة طلقت الامة في العدة
ولو قال لا مراثة له جرت من ان قربت احدكما فالأخرى على كطهراني فهو مولى من احدكما وذلك
لانه مكنه قربا من احدكما بدون شيء يلزمه وهو طهارا الأخرى فان مضت اربعة اشهر ما بان
بالاملا ويقال له اوقع الطلاق على ابنتها سبت فان لم يبين حتى مضت اربعة اشهر أخرى لم تبين
الأخرى وذلك لان احدكما لما بان بضيق الامة لم ينظر مولى لان قربان هذه لا يوجب طهارا
في الأخرى لانها بانته ولو قال ان قربت احدكما فني على كطهراني كان هذا المنزلة قوله والله
لا اقرب احدكما وقد شرجه ولو قال الرجل لا مراثة له كلما جابوا فاحل كما طابا لو بد
دخلهما فاحلها طابا لو اذ طلع الفجر من غد وذلك لان محي يوم عبارة عن وجود اول جز
من النهار وبعال له اوقع الطلاق على ابنتها سبت وذلك لان احدكما يناول واحده
منهما على شبل الشكر فبان البين اليه كما لو طلقا احدهما فان اوقع الطلاق على احدهما
بعينها لم يجز يوم لمخروعت تطلقه اخرى على احدهما وتقال له اوقع الطلاق على ابنتها
سبت ولا يقع الطلاق الثانية على الاولى وذلك لان الطلاق واقع على احدكما غير
فكون السبيل اليه ولا يكون ميا به الاول سائنا لوقع الطلاق الثانية لان الطلاق الثاني
ما كان نازلا عند البيان وقد ذكرنا ان الجز لا تعاق له بالحل قبل وجود الشرط فلا يصح التعيين
ولو قال ان تسربت جارية ابد فني جرة فاستبرج جارية ففسرها فانها لا تعتق وان كانت
الجارية في ملكه حين حلف ففسرها عتقت وانما كان كذلك من قبل ان يبيع الا في الملك
ايضا فانه الى الملك لاها منع النفس عن الجاد المحلوف عليه او حمل النفس على الجادة وان
سحق هذا الا في الملك او الاضافة الى الملك فاذا كان في الملك جارية معقدا لم ينسب اليها
وان لم يكن معقدا جارية لا معقدا ولو كان قال ان استبرت جارية ففسرها فني جرة فاستبر
جارية ففسرها عتقت لانه نص على البشري اما المسئلة الاولى لا يقتضي البشرا قال
ابو حنيفة ومحمد للتسري ان يحصنها ولجامها ولا يبيها يخرج وان يبيها بيتا طلب ولها
اولم تطلب ولها وهذا من البسرو والنكاح قال الله تعالى ولا يواعدوهن سرا وقال ابو
رحمة الله لا يكون ذلك تسرا حتى تطلب ولها مع ذلك وجعل هذا ما جودا من السرو
ان يكون لها منها ولد شرني قال محمد وقول اني حنيفة اجابى ولو طلب ولها ولم يبيها
سنا وهي تخرج في جوارحه كما يخرج الامة لم يخرج لك تسرا وذلك لان من كانت له جارية للخص
للجماع او لطلب الولد فانه لا يرضى ان يخرج كما يخرج الاما فلا يكون الخروج من التسري في
شي وكذلك لو ولدت منه وهي تخرج في جوارح موليها لانها لما كانت تخرج خروج الاماء
تبين انه ما اخذها مسرية ولو ان رجلا قال لا مراثة له احدكما جرة والأخرى امة ان قرب
احدكما فالأخرى طالق فني مولى من احدكما لانه لا مكنه قربا من احدكما بدون شيء يلزمه
فاذا مضى شهران والامة امة على حالها وصحت عليها مطلقه بالاملا لان افضا مة ايلها
سبت يكون عليها العدة محضت وسقط الجدة الايلا اربعة اشهر بعد ما بان الامة لانه

من الامة
في العدة
في العدة

لا يمكنه قرياتها بدون شيء يلزمه وهو طلاق الامة التي في العدة فان مضت اربعة اشهر ولم يخض
الامة حيضين بانت الحرة تنطلقه اخرى وذلك لان الاكابر كان عليها وقت مضى المدة ^{مطلوب}
بالا فلا فان حاضت الامة حيضين قبل ان مضى اربعة اشهر سقط الا بلا عن الحرة وذلك لانه
امكن قرياتها بدون شيء يلزمه لان الامة بانقضاء العدة لم يوجب طلاق فلا يلزمه طلاقها
بالقربان ولو كانت اجرتين جميعا لم يبرأ من واحد منهما حتى مضى اربعة اشهر فاذا مضت اربعة
اشهر بانت احدهما وهما له او وقع الطلاق على ايهما سميت لان الطلاق واقع على احدهما
غير عن فكون النيران له فان لم يقع الطلاق على واحد لغيرها حتى مضت اربعة اشهر
اخرى فان كانتا غير ممدخولتين لم يطأ الاخرى شيئا حتى المدة لان المطلقة ليست ^{سنة ملكة}
فلا يلزمه بقربان المصاولة طلاق اخرى مسقط الا بلا عن التي في ملكه ولو قال الرجل حرة
وامه بختته ان قرنت احدكما فاحدكما طالق فمضى شهران والامة امة على حالها بانت
بالا ولا وهو مولى من الاخرى لانه لا يمكنه قربان الاخرى الا بشئ يلزمه وهو طلاق الامة
لانما جعل للطلاق بعد او طلاقها فان مضت اربعة اشهر بعد ما بانت الامة تنطلقه ^{بانت الامة}
ان مضت عده الامة ولم تقص وذلك لان قرياتها وجب طلاقها ان لم تكن الامة في العدة لانهما
احدى امراتيه اللتين كان مولىا من احدهما وقد خرجت واجده من ملكه بالا بلا فمضت اربعة
وان كانت الامة في العدة يقع الطلاق على احدهما ويكون الخيار في الانقاع ولو كان قال
ان قرنت احدكما فالاخرى على كطهر ارمي فمضى شهران بانت الامة بالا لان ملكه ايلابا
سبقت وسقط الا بلا عن الحرة لانه يمكنه قرياتها بدون ان يلزمه طهارا الامة لانها بالطلاق
خرجت من ان يكون محل الطهار ولو قال ان قرنت احدكما فاحدكما على كطهر ارمي فمضى شهران
بانت الامة بالا بلا لما مضى اربعة اشهر بعد الشهرين بانت الحرة وذلك لان الامة لما
بانت بالا بلا مضت الحرة للا لا نه في ملكه ويلزمه بقربانها طهارا فاذا مضت المدة
تقع الطلاق عليها ولو قال الحرة بختته وامه ان قرنت واحد منكما فالاخرى طالق فمضى
شهران بانت الامة لما مضى اربعة اشهر بانت الامة فان مضى شهران آخران والامة في عدتها بانت
الحرة وانما كان كذلك من قبل انه صار مولىا منهما فخرج الا بتلك لان قوله واحد يتناول
كل واحد منهما على سبيل الافراد فان مضى شهران آخران فقد مضت اربعة اشهر مرق
ايلا الحرة وتنطلق وان انقضت العدة قبل ان مضى الشهران بطل الا بلا عن الحرة لانه يمكنه
قرياتها بدون ان يلزمه طلاق الامة لانها بانقضاء العدة خرجت من ان يكون محل الطلاق
ولو كانت اجرتين جميعا مضت اربعة اشهر بانت جميعا تنطلقه فطليقة وذلك لما ذكرنا
ان قوله واحد يتناول كل واحد منهما على الافراد مصير مولىا جميعا فاذا انقضت
الا بلا طلقا معا بانقضاء العدة ولو قال ان قرنت واحد منكما فاحد منكما طالق
فمضى شهران بانت الامة فان مضى شهران آخران بانت الحرة انقضت عده الامة او لم يقص
وانما كان كذلك من قبل ان قوله لا اقرب واجده يتناول كل واحد منهما على الافراد
وكذلك قوله فواجده يتناول كل واحد منهما على الافراد مصير مولىا جميعا فاذا

مضى
اشهر
بانت
الحرة
لان
ملكه
ايلا
بها

مضى شهران بانت الامة لان مدتها قد انقضت فاذا مضى شهران آخران بانت الحرة ايضا لان عد
قد انقضت ايضا ولا تنظر الى انقضائه الامة من قبل ان الامة وان خرجت من كونها محل الطلاق
فطلاق الحرة يدخل تحت التمسك كطلاق الامة لما ذكرنا ان واحد يتناول كل واحد منهما
على سبيل الافراد قال ولو قال ان قرنت واحد منكما فالاخرى على كطهر ارمي فمضى شهران
بانت الامة لما مضى شهران آخران لم يبرأ من الحرة لانه ان قريها لم يصرف طهارا من الامة
ولو قال ان قرنت واحد منكما على كطهر ارمي فمضى شهران بانت الامة فان مضى شهران آخران
بانت الحرة ان كانت الامة في عده او لم يبرأ وذلك لان قوله فواجده يتناول كل واحد منهما
والامة وان خرجت من كونها محل الطهار فالحرة محل طلاق بانقضاء الامة الا بلا لان الا بلا
بقي وانما قربت تحت لان التمسك متحده وقد تناولت هذه على الافراد وذلك على الافراد
فاذا قربت احدهما تحت وبطل التمسك وان كان حلف بطهار فهو مظاهر من الذي طاهر
منهما وان كان بطلاق فهو مطلق للتي طلق وان كان قال فاحدكما على كطهر ارمي او احدهما
طالق قيل له او وقع ذلك على ايهما ست فان وقع الطهار على الامة فهو مظاهر منها قبل
طهاره من الحرة والله اعلم بالصواب **باب**

الحث في التمسك ما يكون فيه الاستئذان على جميع الكلام باللعان وما يكون بغيره دون بعض
بني محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الحد شدي والمشباه والسببه
بنت مجرد الصورة من قبل ان المعنى يدل على الصورة لا يكون واذا كان مع الصورة يكون حقيقته
فاذا تجردت الصورة عن المعنى ثبت لها السببه وهذا اصل كبير لا يني حقيقته رحمه الله
يعتبره في كثير من المواطن فذلك لا يوجب الحد على من تروج لمجازته ودخل بها ولا يوجب
القصاص على شهود القصاص اذا ظهر كذبهم بان عاذا المشهود بقتله جثا بعد ان قيل
المشهود عليه وعند السفعي الصورة مجردة لا تورث السببه مالم يحمل المعنى اذ عاذا
هذا حسنا الى مسايل الباب **قال** محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لامرأته انت
طالق بارأيت ان دخلت الدار فدخلت الدار وقع الطلاق فلا جد عليه ولا لعان في القذف
لانه استثنى دخول الدار على جميع كلامه فصار القذف الى وقت لم يكن قذفاً وسأله وهو
ان قوله ما زانته نكاحا لا اعلام المنادى وانه بناء على الصدور وموقوله انت طالق هو
من جملة الصدور وانه لم يجعل فاصلا من الصدور والشرط متى علم الطلاق اذ ثبت انه من جملة
الصدور يجب ان يتعلق بالشرط على مثال الصدور الا انه لا يقبل التعلق بالشرط لان القذف
اخبارا واخبارا لا يقبل التعلق بالشرط لكنه تصور صورة المتعلق بالشرط لا يتناوب على
المتعلق بالشرط فذلك للعلل لا يجب عليه جد ولا لعان وكذلك لو قال لامرأته انت طالق
يا زانية ابنت الزانية ان شاء الله فالا استئذان على ذلك كله ولا يقع الطلاق ولا يجب عليه
جد ولا لعان وذلك لان الاستئذان على مثال الشرط لان الشرط يتبين ان الحكم علم قبله
والاستئذان يتبين ان المستثنى منه معدوم فاذا قال انت طالق يا زانية ان شاء الله لا يقع
الطلاق ولا يجب به جد ولا لعان لان قوله يا زانية صار من جملة الصدور للفقهاء الذي مر

واحد سئل

مضى فقام الله

عرف الاستسنا على جميع ذلك لا ترى ان رجلا لو قال لامرأته ان كلم انشانا فامراة طالق
لثنا باطلاقه فان لم يكن باطلاق كلاما فانه مع الصدركلام واحد ولو استثنى بعده
كان الاستسنا على جمعة ولو قال بارأته ان طالق ان دخلت الدار فخرقها فادفنها
حين كلم هذا الكلام فلا عنها بقدره وذلك لان قوله بارأته وان كان غلاما لها ولكنه
كلام من قبل غير معاق بالشرط ولا متصور بصورة المعاق بالشرط من قبل انه لم يسبقه
شرط ولم يتبعه ايضا حتى تصور بصورة المتعلق بقوله بارأته قد ختمت على الاطلاق
فحب اللعان وكذلك لو قال بارأته ان طالق ان شئت الله كان استسناؤه على الطلاق
خاصة ولا عن امرائه وذلك لان قوله بارأته نداء ولا يتعلق بقوله ان طالق ان شئت
الله فيبقى قد ختمت وتكون الاستسنا على قوله ان طالق دون قوله بارأته وكذلك
لو قال يا طالق ان طالق ان شئت الله كان استسناؤه على المثلث وكانت طالق واحدة
بقوله يا طالق ولو قال لها ان طالق ان شئت الله لم يقع عليها شيء من الطلاق
لان هذا كلام واحد والاستسنا على جمعة **باب**
السهادة في اليمن بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الحكم صافي الى السبب
لا الى الشرط لانه عليه والاثر للعلة لا للشرط **ادع** فاما هذا احسن الى مسائل الباب
قال محمد واذا شهد شاهدان على رجل انه قال لعبد ان دخلت هذه الدار فانت جحر
وشهد شاهدان انه قد دخل فعني القاصي بعقبة لم رجعوا جميعا فان ابا يوسف
ومحمد قال في ذلك الضمان على شاهدك اليمن ولا ضمان على شاهدك الدخول وانما
كان كذلك من قبل ان العتاق حصل مضافا الى الخطاب السابق والخطاب ثبت استنادكم
فصمتوا ولو شهد شاهدان على مولى العبد انه امر فلانا ان يجعل عبدا فخرنا ان
دخل الدار وشهدا اخران فلانا ذلك جعله خرا ان دخل الدار وشهد شاهدان على العبد
قد دخل الدار فعني القاصي بعقبة لم رجعوا جميعا فالضمان على الشاهد من الذين شهدوا
ان فلانا ذلك جعله خرا ان دخل الدار وذلك لان العتاق ثبت مضافا الى الخطاب السابق
والخطاب ثبت استنادهما وقال ابو يوسف لو ان شاهدان شهدا على رجل ان جعل
طلاقا وامرأته في فلان يوم الجمعة وشهد شاهدان ان فلانا ذلك طلقا وامرأته في ذلك
اليوم ولم يكن الزوج دخل بها ففرق القاصي بينهما والزم الزوج نصف الصداق ثم ان اليهود
رجعوا عن سدادهم جميعا فضمن نصف المهر الذي عزم الزوج على الشاهد من
الذين شهدا على طلاق ذلك الرجل ولا تضمن للذين شهدا على امر الزوج وانما كان ذلك
من قبل ان وجوب نصف المهر مضاف الى الطلاق فالضمان على من ثبت الطلاق سدادته
وانما قلنا ان وجوب نصف الصداق مضاف الى الطلاق لان الطلاق قبل الدخول
فتصح على الحقيقة لان المعقود عليه عاد المهر كما ورد عليه العقد فحقا لا يسقط كل
الصداق وانما لم يسقط النصف لكان الطلاق لا يشرع للابطال فيكون الطلاق انما
يسقط نصف الصداق بعد وجود المسقط بشرطه الاجاب ولو شهدا ان الزوج جعلها

طالقا ان كلم فلا **وسد** شاهدان ان فلانا ذلك قد كلم فعني القاصي شهادةهما وفوق
هم رجع الشهود جميعا عن الشهادة من اللتين شهدا على الزوج ضمن الشاهدان اللذان
شهدا على اليمن وذلك لما ذكرنا ان الطلاق مضاف الى الجواب الزوج لا الى كلم الاخر وقال
هذا مخالف للوجوه الاول لان الاول الذي ولي الطلاق فيه غير الزوج وهذا الثاني الذي
ولي الطلاق فيه الزوج وانما الضمان على الشاهد من الذين شهدا على الطلاق وقد ذكر
في الاصل مسئله نزل على ان الحكم يجوز اضافته الى الشرط وهو عيب مقيد لرجل يقال له
سيده ان كان القيد الذي على رجلك خمسة ارطال فانت جحر فشهد شاهدان على ان القيد
خمسة ارطال فعني القاصي بالعتق رجعا ضمننا قيمة العبد على قول البعض استسناؤه
لمسئله الجحر حيث يصيف الحكم في وجوب الضمان الى الجاحر وانما صاحب الشرط وان العلة
حقيقة مشبهة في ذلك المكان المحفور وثقله وقال بعضهم لا ضمان استسناؤه لا بشهود
الا حصان اذا رجعوا بعد ما رجم المشهود عليه فانهم لا يصمتون وان كانوا صاحب شرط
وذلك من قبل ان الجحر له ما يشر في التلف لان الانسان على ما عليه الاصل لا يسلم بالضرورة على
المكان المحفور ولا يستمسك على الهواء وانما صارت الارض هو بارأته المسئله
فامكن اضافة التلف الى الجاحر وكذلك مسئله العبد المقيد بكن اضاؤه الحكم الى الشاهد
من قبل ان الحكم يضاف الى العلة اذا امكن اضاؤه اليها فاذا بعد يضاف الى الشرط ولهذا
نظا من كبره والعذر عن مسئله الاجصان طاهر لان الاجصان لا يابشره في الجواب الجرم
فانه نعمة وكرامة وما للنعمة ما يشر في الجواب العقوبة وانما المؤثر في استسناؤه الرجم
من المحض وللزنا موجبان في حالس الجلباذا لم يكن الزنا محضا والرجم اذا كان محضا
والشهادة مظهره موجب الزنا ما لها حكم الاثبات بوجه فلذلك لم تضمن الشهود اذا رجعوا
باب اليمن في طلاق السنة وغير السنة بنى محمد بن الحسن
رحمه الله هذا الباب على ان الطلاق المضاف الى وقت لا يقع قبله وان المعقود بالشرط
لا يزل قبل وجود الشرط وان الطلاق الموصوف بوصف متى علم الشرط يتعلق بالشرط
على ذلك الوصف وان الوصف متى ذكر من المذكور من الحمل على استنبههما فان كان المذكور
واحدا لم يل عليه وان لم يصلح نعتا للمذكور لم يجعل نعتا لما ثبت فعني **ادع** فاما
هذا احسن الى مسائل الباب قال محمد واذا قال الرجل لامرأته ان طالق بطلقة السنة
وذلك في حاله الحيض او في طهر جابها فيه فالحال لا تطلق حتى لحبس ويظهر من حبسها
فاذا طهرت بطلقة واحدة وانما كان كذلك من قبل انه اضاف الطلاق الى وقت
السنة فلا يقع قبله وانما قلنا انه اضاف الطلاق الى وقت السنة فلا يقع قبله
وانما قلنا انه اضاف الطلاق الى وقت السنة لان قوله للسنة عبارة عن وقت
السنة قال الله تعالى اقم الصلوة لدلول الشمس اي لوقت دلول الشمس ولو قال
لها ان طالق بطلقة سنة كانت طالقا واجدا مملك الرجعة يوم كلم بذلك جابها
كانت او غير جابها وانما كان كذلك من قبل انه وصف الطلاق بكونها سنوية والوصف

حرف

تستدعي وجود الموصوف لا محالة فتقع تطلقه واحدة بمالك الرجعة ويكون المراد
السنة سنة الوقوع ولو قال لها انت طالق اعدك الطلاق لم تقع عليها شي حتى يطر
من حيزها فاذا طهرت وقعت عليها بطلقة بمالك الرجعة وذلك من اجل ان قوله اعدك
ينبغي عن حمانه على غيره والطلاق حاله الحيض عند حاله الطهر اعدك ولو قال لها
انت طالق تطلقه عادله كانت طالقا واحدة بمالك الرجعة ساعة تكلم بذلك وذلك لانه
جعل قوله عادله نقلا للطلاق وقد عرفت ان المعتد في حود المنعوت والمعتوت هو
هو الطلاق فتقع ولو قال انت طالق احسن الطلاق لم تطلق حتى يحضر ويطهر لما بينا
ان هذا اللفظ ينبغي عن الرجحان والطلاق في حاله الحيض حسن وفي حاله الطهر حسن
ولو قال انت طالق تطلقه حسنة يقع واحدة في الحال لان قوله حسنة وصف
للتطلقه حسنة الموصوف حين تكلم واو قال اجعل الطلاق لم تطلق حتى يطر ولو قال
جميله تقع حين تكلم بذلك لما بينا ولو اراد بقوله اعدك واحسن واجمل نقلا للطلاق في الحال
من اجل ان ما كان محليا وزنا فعل قد يكون معنا في صفات الله تعالى لقوله الله اكبر
معناه الله اكبر والحدود كذا ولو قال انت طالق تطلقه حسنة في دخولك الدار لم تطلق
حتى تدخل الدار فاذا دخلت طلقت واحدة بمالك الرجعة من قبل انه وصف الطلاق بوصف
وعليه بالشرط فتعلق ذلك الوصف بالشرط فاذا وجد الشرط يقع ولو قال لها انت
طالق حسنة في دخولك الدار طلقت واحدة بمالك الرجعة حين تكلم بهذا لان قوله في هذا
الوجه حسنة صفة منه للمرأة وليس بصفة منه للطلاق وذلك لان المذكور هي المرأة
مصرفا المعنى اليها فصار منزله قوله انت طالق قائما في دخولك الدار وانت طالق
ظرفه في دخولك الدار وانت طالق في دخولك الدار قال انت طالق في دخولك الدار
طالق حسنة جميلة في نقابك كان قوله حسنة جميلة صفة منه للمرأة فتقع الطلاق
ساعة تكلم وكذا لو قال انت طالق في بطنك كانت طالقا ساعة تكلم ولو قال
انت طالق تطلقه فتوة في بطنك او حسنة جميلة في نقابك لم تطلق حتى تبطن او تنقب
فلما اجمع ما وصف كذا قبل هذا قال لا ترى انه اذا قال انت طالق تطلقه حسنة جميلة فتوة
فانما هذا كله صفة للتطلقه فلا يقع الطلاق الا بالفعل الذي يدرك من البطر والنقاب
ودخول الدار واذا لم تقبل تطلقه فانما قوله حسنة جميلة صفة منه للمرأة ولو قال انت طالق
سنة في دخولك الدار لم تطلق حتى تدخل الدار من قبل ان قوله سنة لا يصلح صفة للمرأة على
ما عليه الظاهر وانما يصلح وصفها للطلاق لمحلناه وصفا للتطلقه السابقة لغيره لفظ
وكذا لو قال لها انت طالق عدله في دخولك الدار وكذلك لو قال انت بائنه في دخولك الدار
لم تطلق حتى تدخل الدار لما بينا ان لا يولى ان يكون هذا وصفا للطلاق هذا اذا لم يكن فيه
ولو اراد به ايقاع الطلاق في الحال صحيح ولا يوجب ذلك نفق المرأة لانه سنة في وصف المرأة
بكونها سنية او عدله او بائنه لا يرى انه لو قال لا تزاني انت طالق عدله في وقت ما لم يكن
قوله عدله صفة للطلاق ولكنه صفة للمرأة فتقع الطلاق ساعة تكلم ولو قال لها انت طالق

لأن

شده في ضربك فلا تان كان هذا صفة منه للمرأة ايضا ولو قال انت طالق السنة في دخولك الدار
كان الغالب في هذا ان هذا صفة منه للطلاق ولو سمي في ذلك كله التطلقه فقال
انت طالق تطلقه معتدله او شبهه بها وغير ذلك مما وصفت لك لم يكن هذا الا صفة منه
للتطلقه ولم تقع الطلاق الا بالفعل الا ان يعنى غير ذلك فكون على ما نوى
ما المنع ما يقع المنع منه على جميع ما حلف عليه وما يقع على بعضه
في النخل والشاة والكرم بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان المنع متى انعقد
على فعل الا كل نظر ان كان المحل الذي اوصفت اليه المنع مكل ككله ينصرف اليه المبرر اليه
وان كان لا يتصور اكله يحمل على الخارج منه اذا عرفت هذا احنا الى مسائل الباب
قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل ان اكلت من هذه النخلة شاة عديت جبر
فاكل من ثمرها او من جوارها او من طلعها او من يسرها او من المذخر من ثمرها فانه
حاش في ذلك كله وذلك لان النخلة لا يملك اكلها فيحمل على الخارج منه وهذه الاشياء
خارجة منها ولو قال عديت جران اكل من هذه الشاة شاة ابد ولا يملك له فاكل من ثمرها
او من ثمرها او من ثمرها فانه لا حث في شيء من ذلك وانما عديت في هذا على اكل لحمها وانما
كان كذلك من قبل ان المشاة عينها يوكل منصرف اليه المبرر اليها ولا يشبه الشاة في هذا
الوجه النخلة من قبل ان المنع تناولت الشاة على الجففة وما خرج منها انما تناولها
محازا فاذا وقعت على الجففة اشقت ان يقع على الجواز ولو قال عديت جران اكل من هذا
الكرم شاة فاكل من عنبه او ربيبه او من عصيره كان هذا منزله النخلة وذلك لما بينا
ان الكرم لا يوكل فيحمل على الخارج منه ولو نظر الى العنب فقال عديت جران اكل من هذا
العنب شاة فاكل من ربيبه او من عصيره لم يثبت ولذلك لو نظر الى الرطب وقال عديت
ان اكلت من هذا الرطب شاة فاكل من ثمره او من ربيبه لم يثبت وانما كان كذلك من قبل
ان الممنوع عقدت على اكل العنب عينه فاذا صار ربيبا او عصيرا فقد صار شيئا اخر
فلا حث باكله ولذلك حكم الرطب فانه خرج من كونه رطبا اذا صار ديسا او تمرا
لان كونه رطبا انما كان لمعالي عامه به فاذا صار ديسا فقد اعدت تلك المعالي بغير
شيء اخر وكذلك لو قال عديت جران اكل من هذا اللبس شاة فاكل من ثمره او شيرازه او من
سمنه لم يثبت لان الممنوع عقدت على اكل اللبس وصار اللبس شيئا اخر ولو قال عديت جبر
ان اكل من هذه النخلة شاة فاكل من ثمرها او من ثمرها او من ثمرها لم يثبت لان النخلة
وذلك لان الممنوع عقدت على الخارج منها والناتف ليس خارج منه انما الخارج منه
الرطب وقد صار شيئا اخر اذا جعل ناطفا بالاجل فلا بد من حث الممنوع على اكله ولا يشبه
هنا ما وصف لك قبله من التمور والدرس وجوهها لان التمور والدرس خرجا من النخلة ولم يغير
عن حاله التي كان عليها والناطف والتبيل وجوهها انما صار على ما عليه بفعل احد
فيهما ولم يخرج من النخلة باعيا لهما ولو قال عديت جران اكل من هذا الكرم شاة فاكل
من ثمره لم يثبت وذلك لان التبيل ما خرج من الكرم فلم يدخل تحت الممنوع

علي ما مر قال وكان هذا منسزله النخل وعلى هذا جميع هذه الوجوه وجوها والله اعلم
 الحث الذي يقع على الخاص والعام من الاكل والوجوه
 بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان اسم الجنس يتناول الذكر والانثى وقول محمد
 في ذلك وجه لانه من باب اللفظ اذ عرفنا هذا جنسا الى مسائل الباب قال محمد واذا
 قال الرجل عبده جران اكل لحم دجاجة ابدا فاكل من لحم ديك حيث وانما كان كذلك من ملان
 الرجاء اسم الجنس وانه يتناول الذكر والانثى فاذا اكل لحم الديك حيث في بيته لانه داخل
 تحت بيته والدليل على ان لا مركب ذلك قول الشاعر
 لما مررت ببار الهند رقتي صوتا للرجاء وضرب بالنوايس وقال آخر
 نازعته طبيب الرجاء الشمول وقد صاح الرجاء وجانب وقفة السائد
 فاطلقت اسم الرجاء على الديك وكذا يقال فلان مع الرجاء وكذا يقال سوا الرجاء
 ولا يراد به الا ناث دون الذكر ولو قال عبده جران اكل لحم دجاجة ابدا فاكل لحم ديك
 لم تحت وذلك لان الرجاء اسم نوع خاص من الجنس وهو الانثى منه فلا يتناول الجنس
 لان الجنس عام واللفظ خاص وهو في بابيه مثل المرأة في الناس فلا يدخل فيه الرجل
 كذا هذا وكذلك لو قال عبده جران اكل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا تحت لان الديك
 اسم للذكر فلا يدخل فيه الانثى ولو قال عبده جران اكل لحم دجاجة فاكل لحم ناقة
 او تحت او تحتية حيث وذلك لان الجمل اسم الجنس يتناول سائر انواعه وكذلك لو قال عبده
 جران اكل لحم ابل ابدا لان ابل اسم الجنس ولو قال عبده جران اكل لحم بعير ابدا فاكل
 لحم ناقة او تحتية حيث وذلك لان البعير اسم الجنس يتناول الجمل والابل ولو قال
 عبده جران اكل لحم ناقة ابدا فاكل لحم جمل ديك لم تحت لان الناقة اسم للانثى فلا يتناول
 الذكر وكذلك لو اكل لحم تحت ولو قال عبده جران اكل لحم تحت فاكل لحم جمل عزلي
 تحت لان التحتي صنف غير العزلي فلا يتناول اسم التحتي كالعجمي لا يتناول اسم العزلي
 ولو قال عبده جران اكل لحم جرور ابدا فاكل لحم جمل ذكر او انثى او تحتية فانه جاث وذلك
 لان الجرور اسم جنس منسزله الجمل والابل والبعير ويدخل فيه الذكر والانثى من سائر
 الانواع فاذا اكل لحم شيء مما ذكرنا تحت ولو قال عبده جران اكل لحم بقرة ابدا فاكل
 لحم ثور حيث وذلك لان البقرة اسم الجنس يتناول الذكر والانثى كالبطة والحمامة
 والحية ودخولها فيه لا يدل على النامث فان قيل المراد به الانثى دون الذكر
 لان الله تعالى قال في قصة موسى ان الله يامركم ان تلحقوا بقره ثم ان البقرة بقوله ادع
 لنا ذكرا ننسب اليه الى قوله صفرا فافهم لوها نسرا لنا طوبى هذا بل على انه يتناول الانثى
 الحواشي ان يقول بانه يجوز ان يكون المراد الله تعالى يدخ انثى وحين لا تذكر دخول
 الانثى تحت اللفظ والشأن وهو انه يجوز التامث باعتبار اللفظ من غير اعتبار معنى
 الانوثة يجوز ان الله تعالى اجراه على ظاهر اللفظ في التامث ويدل على ما ذكرنا ايضا
 انه لو قال عبده جران ملك عشرين بقرة فانه يتناول الذكر والانثى ولو قال لغيره

استمر لهذه الدواهي بقرة فانه يتناول الذكر والانثى وعلى هذا اذا قال اشترى بعيرا او جملا
 فاشترى لها ناقة لزمه ولو قال اشترى لي لحم ثور فاكل لحم بقرة انثى لم تحت
 لان الثور اسم للذكر فلا يتناول الانثى ولو قال عبده جران اكل لحم ثور فاكل لحم ثور
 او انثى فانه جاث وذلك لان الثور اسم الجنس يتناول الذكر والانثى ولو قال عبده جران
 ان اكلت لحم ناقة فاكل لحم ديك لم تحت لان الناقة اسم خاص للانثى ولو قال عبده جران اكل لحم
 كبش فاكل لحم ناقة لم تحت لان الكبش اسم للذكر ولو قال عبده جران اكل لحم بقرة فاكل لحم
 جمل لم تحت وذلك لان الجمل اسم للجنس وان كانت من جنس البقرة فانه اختصاص باسم آخر
 غيره فلا يعقل اطلاق اسم البقرة كالسمك وان كان لهما فان اطلاق اسم اللحم لا يتناول
 لاختصاصه باسم غير اللحم في العبادة فان قول النبي صلى الله عليه واله
 في لبن من البقرة يبيع قد تناول الجواميس قوله لم يتناولها من جهة اطلاق الاسم
 لكن من جهة المعنى ولو قال عبده جران اكلت فرسا ابدا فركب فرسا عزليا ذكر او انثى
 حيث وانما كان كذلك من قبل ان الفرس اسم لنوع من الدواب وهو العزلي منها يتناول
 الذكر والانثى ولو ركب برذونا او برذونة لم تحت وذلك لان البرذون اسم لنوع من الدواب
 لا يتناول اسم الفرس فلا يكون هذا دخلا تحت ولو حلف لا يركب برذونا فركب برذونة
 حيث لان البرذون اسم لنوع من الدواب يستوي فيه الذكر والانثى ولو قال عبده جران
 ان ركب من الخيل شاة فركب برذونا او برذونة او فرسا ذكر او انثى حيث لان الخيل اسم
 عام لجنس هذه الدواب فلا يتناول العزلي وغيره والذكر والانثى قال الله تعالى
 ومن راط الخيل يزهون عذ الله وعدوكم لم يخص هذا بالعزلي وغير العزلي ولا
 بالذكر او الانثى وكذا الخيل والبغال والحمير يعقل من الطاهر جميع ذلك ولو حلف لا يركب
 حمرا ابدا فركب اسيا او دكرا حيث لانه اسم جنس يتناول الذكر والانثى قال الشاعر
 ان الهوان حمرا اهل يعرفه والجر يكره والرسلة الاجل ومعلوم انه لم يرد به
 الذكر دون الانثى لان الصفة المذكورة لازمة للصفة جميعا ولو قال عبده جران اكل حمرا
 ابدا فركب حمرا ذكر او انثى لان هذا اسم للانثى فلا يتناول الذكر ولو قال عبده جران
 ركب بعلة فركب دكرا او انثى حيث لان اسم البعلة اسم جنس يتناول الذكر والانثى
 ولست الهالك لثابت كما في الحمامة والبقرة والحية قال الاسدي لو ان رجلا قال عبده
 جران ملك عشرين بعلة فملكها ذكورا او اناثا تحت وكذلك فاحلف ان لا يركب بعلة
 وهذا اذا لم يركب نية فان كان له نية فعلى ما نوى والله اعلم
 الحث في الثمن الذي يكون على الحيوة دون الموت وعلى الحيوة والموت بنى محمد بن الحسن
 رحمه الله هذا الباب على ان الثمن متى عرفت على فعل لا يمكن تحقيقه حاله الموت فانه
 لخص حاله الحيوة ومتى عرفت على فعل يمكن تحقيقه حاله الحيوة والموت لاختصاص
 حاله دون حاله ادع عرفنا هذا جنسا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله
 واذا قال الرجل عبده جران ضرب فلانا ابدا فاضربه بعد ما مات فانه لا تحت

وانما كان كذلك من قبل ان الضرب اسم لقول مؤلم موجه وهذا المعنى لا يتأتى في الميت مختص
بحاله الحيوة ولو قال عبدك حران غسل رأس فلان ابدا فغسلته بعد مامات بحيث وانما كان
كذلك من قبل ان معنى الغسل التنظيف وهذا المعنى لا يتحقق بحاله الحيوة دون الموت
لان الميت يغسل وكذلك لو قال عبدك حران وضاه فلانا ابدا فوضاه بعد مامات حيث
من قبل ان الميت كما يغسل فوضاه فلا يختص بحاله الحيوة ولو قال عبدك حران دخل على فلان
شاهدا دخل عليه ميتا بعد مامات لم يجز وانما كان كذلك من قبل ان الدخول انما يراد للتعظيم
او للزيارة او للتبشير او للتشاور او للتعظيم وهذا المعنى لا يتأتى بحاله الموت مختص به
الحيوة وانما الدخول عليه انما يكون اذا كان حيا الا ترى انه لا يقال دخل على الميت
او على الموات مختص بحاله الحيوة لان الدخول على الميت لمتزله الدخول على الموات
ثم الدخول على الموات غير صحيح قلنا الدخول على الميت وكذلك لو قال عبدك حران كلم
فلانا ابدا فكلمه بعد مامات لم يجز وذلك لان الكلام مع الانسان بعد الموت لا يكون
لان معناه لا يتأتى منه فان قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كلم اهل القبور وهم قتل
وقال لهم هل وجدتم ما وعدكم حقا فقد صبح كلامه الميت فيقضي ان يكون الكلام على الحيوة
والموت وروى عن علي رضي الله عنه انه دخل على المقابر وقال يا اهل القبور اما نذكركم
فقد تكلت ونسيت ولم تعد رخت واما لكم فقد تمت قسلة اما كلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال ذلك لقبر راضد وعدل الله تعالى فيما كان وعدهم به من قبل
هولا ويكون فيه وعظا ونبيها للحاضرين ويجوز ان يكونوا اخبروا له حتى سمعوا ما قال
لهم معجزة لرسول الله ويدل عليه ما روى عنه انه قال لستم بما افول باسمع منهم واما
السلام عليهم كان على جهة الدعاء لهم والصلاة عليهم كما صلى على النبي ولا يوجب ذلك
ان يكونوا متكلمين له واما حديث علي محمد بن علي وعظ الحاضرين وتبسمهم على الاعتبار
والتزهد فيها ولو قال عبدك حران حمل فلانا ابدا فحمله بعد مامات حيث وذلك
لان الحمل لا يختص بحاله الحيوة لان الحمل يتأتى في الميت كما يتأتى في الحي ولو قال عبدك
جبران جامع فلانة ابدا فجامعها بعد الموت ولا يعلم موها لم نحت وذلك لان الجماع
مفعول للذة وهذا المعنى مفقود فلم يدخل تحت الميت فان قيل فاما يعلم موها فقد
حصل له اللذة **قيل** الميت بعدد على حاله الحيوة فحمله لا تغير حكمها وصار كما
لو قال ان جامعتك وانت حية ولو قال عبدك ان قبلكما او ما شرها فان هذا على
الحيوة وذلك لان القبلة اما ان يكون للتعظيم او للذة او للشفقة والجزل فكيف ما كان
وجب ان يكون مقصوره على حال الحيوة لان التعظيم انما يراد لتعظيمه وهذا المعنى لا يتأتى
في الميت ومعنى اللذة مفقود ايضا ومعلوم ان الجماع لم يرد به قبله البرقة والجزل لعدم
التعارف فان قيل **قيل** النبي صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وابوبكر
رضي الله عنه **قيل** رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته **قيل** له انما كان ذلك على وجه
البرقة والجزل والميت لا تصرف اليه لان ليس له العقل على التعظيم او اللذة وقد

العقل المتين على حاله الحيوة فانفتح حاله الموت من اجل ذلك ولو قال عبدك حران مسست فلانا
ابدا فمسست بعد مامات حيث وذلك لان المسس كما يتحقق في الحي يتحقق في الميت فلا يختص بحاله الحيوة
ما ما تصدق فيه المراه على الحيض وما لا تصدق في محمد بن الحسن
رحمه الله هذا الباب على ان ما لا يطالع عليه الرجال فاجبار المرأة فيه صحيح اذا كان الطاهر
يصدقها وان الطاهر يكذبها فلا يصح وذلك لانها مسطرة على الاخبار بالحيض والجبل
يقول الله تعالى ولا يحل لهن ان يكمنن ما خولن الله في ارجامهن واذا كانت مسطرة على الاخبار
من جهة الشرع فاذا اخبرت وجب قبول قولها ولكن اذا اخرجت الاخبار عن وقت الحاجة صارت
متممة فلا تقبل قولها اذا **ع** رفا هذا حينا الى مسايل المساب قال محمد بن الحسن رحمه الله
اذا قال الرجل لامرأته اذا حصب حيضه فانت طالق فمليت عشرة ايام لم قالت قد حصبت وكنت
واعسك ولذها الزوج فان القول قولها وانما كان كذلك من قبل ان الاخبار انما يحتاج اليه
لوقوع الطلاق ووقت وقوع الطلاق انما هو الطهر وقد اخبرت بذلك والطاهر يصدقها
فتقع الطلاق ولو قال اذا حصب فانت طالق فمليت خمسة ايام لم قالت قد حصبت خمسة
ايام وانما يرضى الساعة بعد الطهر فالقول قولها وهي طالق لا ينقضها خبرها والطاهر يصدقها
وهي لا تعد على الاخبار بحاله زوجه الدم فكنت في شهادة الطاهر ولو قالت قد حصبت وطهرت
فانها لا تطلق بقوله اذا حصب فانت طالق لا ينقضها خبرها والطاهر يصدقها فلا تقبل قولها
هذا كما اذا قال الزوج لامرأته المطلقة في الجدة فمليت راجعتك فالقول قوله ولو قال
ذلك بعد انقضاء الجدة لم تصدق بشهادة الحال خلاف دعواه ولو قال اذا حصب حصة فانت
طالق فمالت بعد شهر قد حصب حصة وطهرت وانا المساعة جابض حصة اخرى لم تصدق
تقع الطلاق عليها حتى تطهر من هذه الحيضة وذلك لان وقت وقوع الطلاق هاهاها هو الطهر
فاذا اخبرت وهي جابض قد اخبرت والطاهر يكذبها فلا تقبل قولها لا ينقضها خبرها
في التاخير عن وقت الحاجة ولو قال لها اذا حصب فانت طالق فمالت وهي طاهرة قد كنت
حصب لم تصدق لا ينقضها خبرها بالناخير عن وقت الحاجة والله اعلم بالصواب
ما الامان الذي يكون من الاستئناس فيها على جميع ما استئني او
بعضه **محمد بن الحسن رحمه الله** هذا الباب على ان المستئني من المحرم مباح وان اذا
دخل من الجاهل كان للتخيير واذا دخل من الجاهل او نقبس كان للنعمم واذا دخل من خبر
كان للشكك من قبل انه لا دخل من المذنبين ومن قبل ان الجاهل على سبيل الانفراد دون الجمع
فوجب العمل في احدى ما لا كليهما ولن يسقط العمل باللفظ في احدى ما اذا دخل من الجاهل
اذا كانت المكالمه مباحة مع كل واحد منهما على سبيل العموم فكان النعمم من ضرورة العمل
باللفظ لا من قصية اللفظ لغة وكذلك اذا دخل من الجاهلين وجب التخيير لان العمل باللفظ
في احدى ما لا يتصور الا بعد ثبات الجاهل فكون الجاهل ضرورة العمل باللفظ دون قصية اللفظ
اذا **ع** رفا هذا حينا الى مسايل الباب على محمد بن الحسن رحمه الله اذا قال الرجل والله
لا اكلم احدا ابدا فلانا او فلانا فان كلمهما جميعا او كلم احدهما لم نحت وانما كان كذلك

واما الاخرى فقد وجد شرط الخث في الممن المضاف اليها والخث لا الى خرا لانه كان يزوج بها
قبل ذلك بعد الممن فصارت بالتزوج داخله تحت الممن وقد وجد الشرط وهي مبانه فالخث
الممن لا الى جزاء بعد ذلك اذا تزوجها لا يقع عليها شيء ولو ان رجلا كانت له امرأة ولم يزل
بها فقال كل امرأة لي وكلما تزوجت امرأة الى الممن سنة حتى طالق او دخلت الدار وتزوج
امرأة فطلقها واحدة قبل ان يدخلها وطلق الى كانت عنده ايضا واحدة قبل ان يدخلها
ثم تزوجها جميعا في السنة سنة ثم دخل الدار فطلق كل واحدة منهما فطلقين بدخوله
الدار سوى التطلقه التي طلق قبل دخوله فتطلق كل واحدة منهما وانما كان كذلك
من قبل انه عقد الممن على كل امرأة في ملكه وكل امرأة تزوجها فاذا دخل الدار بعد
تزوجها فقد خلت المرأة تحت الممن كوكها في ملكه حاله الممن وتزوجها اياها
وقد خث فمقع عليها طفلان واما الثانية فلم يدخل في قوله كل امرأة لي ولكن
دخلت في قوله كلما تزوجت امرأة لان التزوج قد وجد بعد الممن وقد اقترن بالتزوج
ما توجب التكرار في تكرار الطلاق وتكرار الزوج وقد وجد الزوج مرتين فيقع عليها طفلان
قال ولو لم يكن تزوجها جميعا هذا التزوج حتى دخل الدار ثم تزوجها جميعا
في السنة سنة فان كل واحدة منهما تطلق واحدة وانما كان كذلك من قبل ان الشرط
قد وجد وخث الخث في عقد الملك على التي كانت خثه وهي على غير ملكه فلم تطلق به
وبقي عليها عقد التزوج وقد تزوجها فطلق ذلك واحدة واما الاخرى وان كان
قد خث فيما كان عليها من عقد التزوج فان كما تكرر فاذا تزوجها بعد الدخول
خث بهذا التزوج ايضا فطلق واحدة ولو قال كلما تزوجت امرأة في طالق او دخلت الدار
فزوج امرأة فبات منه قبل ان يدخلها بغير طلاق برة او غيرها ثم تزوجها ثانية
فبات منه مثل ذلك ثم تزوجها ماله ثم دخل الدار بعد ذلك دخله واحدة وقعت عليها
ملك فطلقا وقد كان من قبل ان الممن اعقدت كلمه كلما واهاتم الافعال في تكرار
الطلاق بتكرار التزوج ويصير كأنه قال كلما تزوجتها ان دخلت الدار في طالق
ولو قال هكذا ثم دخل الدار بعد ان تزوجها بثلث مرات فطلق بثلث مرات فها هنا
ولو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار في طالق فزوج امرأة ثلاث مرات
على ما وصفت لك ثم دخلت الدار دخله فطلق واحدة وذلك لانه عطف الدخول على الزوج
لخوف زوج الاستراكال فاذا تكرر التزوج لحبان تكرار الدخول لتكرر الخث وان كان
قد دخلها بعد التزوج الثالث قبل ان يدخل الدار ثم دخلت الدار فطلق واحدة لما ذكرنا فان
من الدار ثم دخلها فطلق الدار اخرى حتى ينفك بثلث فطلقا وذلك لان الدخول
بعض الشرط والتزوج بعضه وقد وجد بالتزوج بعضه وبقي بعضه هو الدخول فاذا
وجد الدخول فقد تم الشرط في الطلاق ولو قال كل امرأة تزوجها في طالق او
دخلت الدار وتزوج امرأة ولم يدخلها حتى بات منه بغير طلاق ثم تزوجها ثانية
فبات منه بغير طلاق ثم تزوجها ماله ثم دخل الدار لم تطلق الا واحدة وذلك لان

مخرج العدة مطلق
ان خرجت من الدار
فطلق اخرى

كل امرأة تزوجها فدخل الدار في طالق فدخل الدار والمستهلحها لم تطلق الا واحدة
وذلك لان الممن اعقدت كلمه كل واهاتهم الاسماء في تكرار الطلاق بتكرار الاسم والاسم
لم يتكرر فلا يتكرر الطلاق والله اعلم **باب**
من الامان التي يقع فيه الامران جميعا معا او احدهما قبل صاحبه بنى محمد بن الحسن
هذا الباب على ان البداهة المثنى اما يقع بفرد سابق فان فاردته غيره او سبقه
لم يزل ذلك بداهة كالاول اسم لفرد سابق فاذا فاردته غيره او سبقه لم يزل ذلك ولا وان
الافراد بشرط الخث اقرار بالخث وبالطلاق وان من اقربا لطلاق لا ملك صرفه عن
المعروفة الا بدليل ومن اقربا لطلاق في المجهولة كان القول قوله في البيان اذا عرفنا
هذا حينا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل لصاحبه
ان ابتدئك بكلام ابتداء عدي جرفا ليقبلا فسلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج الكلام
منهما جميعا معا فان الجالف لا خث وانما كان كذلك من قبل ان البداهة بالكلام منه
لم توجد ما بينا ان البداهة تقع بفرد سابق ولو كلمه الجالف بعد ذلك لا خث لان الفردية
ان وجدت خالفه لم يجد فلم يكن مستلما بالكلام وانه على مثال ما لو قال ولعبد ملكه
فهو جسر ملك عبد بن لا يغنيان ولو ملك عبد بعد ذلك لا يغنيان ايضا لان الفردية ان
وجدت فالسبب لم يوجد فلم يكن اول قال **باب** الا ترى لو ان رجلا قال لصاحبه ان ابتدئك
تزوج امرأة فعدي جسر فتزوج امرأتين في عقد واحد فان الجالف لا خث ولو
تزوج امرأة بعد ذلك ايضا لا خث لما بينا ولو قال ان كلمك قبل ان كلمني فعدي جسر
فالقبيل فسلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج الكلامان معا لم يثبت الجالف وهو
لمنزه قوله ان ابتدئك بكلام لانه جعل الشرط الكلام اياه قبل ان كلمه ولو ان رجلا
قال عدي جسر ان كلمتك الا ان كلمني فالبقي فسلم كل واحد منهما على صاحبه
وخرج الكلام معا لم يثبت الجالف من قبل ان شرط التبران كلمه بعد ان كلمه صاحبه
فاذا فارق كلامه بكلام صاحبه فقد خث في نفسه وكذلك لو قال عدي جسر ان كلمتك
حتى كلمني وذلك لانه جعل كلام صاحبه غاية لم يمينه فاذا فارق كلامه بكلام صاحبه
فقد وجد الكلام جال مقام الممن فثبت فان كلمه صاحبه او لا مهنت الممن لو خرج
وقتها فاذا كلمه لم يثبت قال ولا شبهة هذا ان الرجل اول امرأة تزوجها في طالق او فارق
قوله ان كلمتك الا بعد ان كلمني واذا قال الرجل اول امرأة تزوجها في طالق او فارق
تزوج امرأة بعد ذلك واقترانه تزوجها بعد الممن وصداقته المرأة بذلك فعالت
المرة اما اول امرأة تزوجها بعد ميمنه وقال الزوج قد تزوجت بفلانة بنت فلان فلما
بعد الممن وصداقته فلانة او كذبته بذلك فانه لا يصدق على التي اقرباها اول
وتطابق في القضا وانما كان كذلك من قبل انه لما اقرب تزوج امرأة بعد الممن فقد
اقرب الخث والطلاق على المعروفة فاذا قال قد تزوج فلانة قبلها فقد اراد
صرف الطلاق عن المعروفة فلا يصدر في ذلك واما الاخرى ان كذبته

الوجيز

فلا تخرج منها وان صدقته بفتح عليها طلاق باقراره ولها عليه نصف الصداق ولو قال
تزوجت هذه وفلانها معها في عهده واحدة الا ان فلان كان كذبت في النكاح لم يكن امراته
وانما كان كذلك من قبل انه انكر النكاح ولم يقربها فالقول قوله قال رضي الله عنه
يعني قياس قول زهر سمي ان يقع الطلاق ما هي على المعروفة لانها تدعى الطلاق
على الزوج والظاهر معها لان كاجها ظاهر كما في المسئلة الاولى وهذا اصل كثير من
من فران التمسك هذه باستصحاب الحال صلح جهة لا ثبات امر لم يكن وكذلك
اذا قال احببتي المرأة ان عتقها قد انقضت وكذا به لا محل له ان تزوج باختها لانها
في العدة باعتبار الظاهر لان الاصل فيما ثبت دوامه الى ان يقوم دليل من ذلك
استحققت النفقة والسكنى وعلى هذا الفضا على الغائب يجوز في قياس قوله لان
الاصل عدم الانكار وكذلك اذا قال لعبد ان لم يكن يدخل الدار اليوم فانت حر ولا
يؤذي الله دخل ولم يدخل فقال انما دخلت الدار وعنت فقال السيد ان دخلت
الدار وما عنت عتق العبد لان الاصل عدم الدخول وكذلك اذا استترى دارا وحبسها
دار طلب السنفعة فانكر المستترى ان يكون الدار التي هو فيها مله فانه ياخذ
الدار بالسفعة من عمران بهم البينة على انها يسكنها يحكم للحال ونحن نقول ان التمسك
بامتصاص الحال صلح للدفع لا لاثبات لان في بقائه تردد واحتمال لان نقا الشيء
لا يكون مستندا الى الصب بل يعنى لا نعدم المنزل فلا يجوز بنا الحكم على امر متروك هذا
جوابنا في هذه المسائل كلها واما المسئلة فلا يقول ان الطلاق وقع على المعروفة
باعتبار ان الظاهر معها ولكن لان الزوج اقربا لطلاق حيث اقرب تزوج امرأة بعد
وها هنا انكر الطلاق قال لا ترى ان رجلا لو قال امراة طالق لم تطلق التي في نكاحه
ولا يصدق في قوله هي غير التي في نكاحي وهذا نظير المسئلة الاولى ولو قال ان ثلثه
اول امراته تزوجها فهي طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال قد تزوجت قبلها اخرى
والقول قوله لانه انكر الطلاق فيكون القول قوله فانه لو تزوج بامرأة اخرى قبلها
لا يقع الطلاق على واحدة منها عرفت ان هذا انكار ولو نظر الى امراته فقال اول امراته
نكحتا تزوجها فهي طالق فتزوج احداهما فادعت الطلاق فقال قد تزوجت الاخرى
قبلها لم يصدق في ذلك وطلعت المعروفة لانه اقربا لطلاق حيث قال تزوجت الاخرى
قبلها الا انه ادعى صرف الطلاق عن المعروفة فلا يملك الا بالحجج ولو قال ان زوجي
قبل عمة فهي طالق فتزوج زينب فادعت زينب الطلاق عليه فقال الزوج قد تزوجت
عمه قبلها ونكحت عمة ذلك لا يصدق الزوج في ذلك ولا تطلق زينب لانه انكر
ان شرط النكاح ان تزوج زينب قبل عمة وهو مثل تزوج بها قبل عمة ولو قال
ان تزوجت قبلها قبل صاحبها فهي طالق فتزوج عمة فادعت الطلاق فقال الزوج
قد تزوجت زينب قبلها ولا يعلم ذلك الا يقول منه فان عمة طالق ولا يصدق في ابطال
الطلاق عن عمة وذلك لان الزوج اقربا لطلاق حيث قال قد تزوجت زينب قبلها

فان الزوج لها قبل زينب شرط لوقوع الطلاق عليها والزوج هنا اقربا لنكاح وهو
الظاهر منصرفا الى عمة فلا يصدق على صرفه عنها الى غيرها ونطلق زينب ايضا
باقراره ولو قال تزوجت ما معا جميعا وكل واحد منهما يدعى الطلاق ويقول تزوجت
قبل صاحبتي فالقول قوله ولا يطلو واحدة منهما لانه لم يقر بالنكاح ولو ان رجلا زوج
امرأة لا يعلم انه تزوج غيرها لم قال اول امراته تزوجتها فهي طالق فادعت المرأة التي زوجها
الطلاق فقال قد تزوجت قبلها اخرى فانه لا يصدق ويطلو المعروفة وانما كان كذلك
من قبل انه اخبر عن كاج ما هي وانشا الطلاق والا شاستند على محلا والمعروفة هي المحل
منقح عنه قال لا ترى ان لو قال قد تزوجت امرأة فاشهد انها طالق لم تطلق المرأة التي
عنده وكذلك لو قال طلعت اول امراته تزوجتها طلعت المعروفة لما بينا قال لا ترى ان لو
قال طلعت امرأة تزوجتها لم تطلق التي عنده ولو قال كنت طلعت امراتي وامرأة الى واحد
فشاى طلعت المعروفة ولا يصدق الزوج في انها غير التي عنده لانه اقربا لطلاق في المعرو
وهذه هي المعروفة وانما اقربا لطلاق في المعروفة لانه اضاف المرأة الى نفسه قال ولو انه قال
كنت استترت عبدا فاعنته ولم يعلم انه استترى عبدا سوى الذي عنده عتق ولو قال كنت
امرأة لي يقال لها زينب ولم يعلم له امرأة يقال لها زينب سوى التي عنده فادعت الطلاق
فقال الزوج هي غيرها لم يصدق لانه اقربا لطلاق في المعروفة والمعروفة هي التي عنده
ولو قال قد كنت طلعت امرأة كانت لي يقال لها زينب ولم يعلم له امرأة يقال لها زينب
غيرها كان القول قوله في البيان ولم يطلو التي عنده لانه اخبر بنكاح ما هي وطلاق ما هي
وكذلك لو قال قد كنت طلعت امرأة كانت لي كان القول قوله لما بينا والله اعلم بالصواب
باب الامان فيما توجه الرجل على نفسه من محمد بن الحسن رحمه الله
هذا الباب على ان الذم لا يصب الا في الملك او مضافا الى الملك في المستقبل وان الملك
معتبر بطلب الله تعالى في حق المقتاتين المجل والسقوط تقوا المجل وصبر وروا الشخص
ضامنا بالاستملاك وان الواجب في عرف بوصف لا يبقى بدون ذلك الوصف لانما بينا
كان غير الذي اوجبه اذا عرفت فانه احسن الى مسايل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله
واذا قال الرجل ان كان في دراهم الابلثة دراهم خمسين ما في يدي من الدراهم صدقة فادعا
في درهمه دراهم فانه لا يثبت ذلك في قوله غير ثلثة دراهم وثبت ثلثة دراهم
وانما كان كذلك من قبل ان الرجل التزم التصديق بما في يده بشرط ان يكون ما وراء المستفي
موصوفا بكونه دراهم والدرهمان لا يسميان دراهم فلم توجد الواجب على الوصف الذي التزم
ولو قال ان كان في يدي من الدراهم الابلثة دراهم خمسين ما في يدي من الدراهم صدقة فادعا
لانه التزم التصديق بما في يده بشرط ان يكون ما وراء المستفي من الدراهم والدرهمان من الدراهم
فوجد الواجب على الوصف الذي التزمه فصل من هذا ومن الخلع فان المرأة اذا قال في زوجها
ما في يدي من الدراهم فخلعها على ما في يديها فادعا في يديها درهمان كمل ثلثة
دراهم وان كان الدرهمان من الدراهم وانما كان كذلك لان الخلع وقع بكلمة ما وانما تقيم ما لا

تقول فكان قوله من الدراهم لغير النوع فاذا لم يترك الدراهم عن غيرها وقد وقع الخلع باسم الدراهم
فيكمل بلته دراهاهم ولو قال ان كان في يدك دراهاهم اكثر من بلته دراهاهم فجمع ما في يدك صدقة
في المساكن فاذا فيه اربعة دراهاهم او خمسة او ستة لزمه المصدق بما في يده وذلك من قبل
ان لكثرة بيت بلته واحد فقد وجد الواجب على الوصف الذي التزمه ولو قال ان عبد
في قمته في المساكن صدقة فباع عبدا بالف درهم كان عليه ان يتصدق بها اذا قبضها وذلك
لان البيع لسبب الملك التمس وقد اضاف النذر الى سبب الملك ولو هلك العبد قبل ان يبعه المشتري
او اهلكه البايع سقط جميع التمس فلا يلزمه النصف شي وذلك لانه فات محل الواجب
الواجب فان قيل هذا الكلام يستقيم مما اذا هلك المبيع اما اذا اهلكه البايع فلا فلا
يجب التمس ومستهلكا للتمس حتى وجب الصمان عليه **مسألة** اهلك العبد ليس يتصرف
في العقد ولا في التمس الواجب بالعقد انما هو تصرف في العبد فيسقط التمس عن مستهلك
وانما يستند الى انفساخ العقد فان قيل نعم سقط التمس مستندا الى انفساخ العقد لكن انفساخ العقد
مستند الى فعله لانه لو اهلكه العبد ما انفسخ العقد فيكون سقوط التمس مستندا الى فعله
بواسطة انفساخ العقد قيل له لا نقول ان انفساخ العقد مستند الى فعله لان الفعل لا يبرهن
له في العقد غير ان العقد قبل القبض ضعيف غير متأكد فاذا هلك المبيع وقع الباس على القبض
فانفسخ العقد لضعفه لا لفعله هذا كله اذا لم يكن التمس مقبوضا فان كان التمس مقبوضا
والمبيع لا فاهلك البايع العبد وهلك وجب عليه رد مثل ما قبض ان كان التمس دينارا كان
عينا وجب عليه رد المقبوض ثم هل يلزمه النصف شي ام لا نظرا ان كان التمس دينارا مثل
الدراهم او الدينارين او شيئا من الكمالات والموزونات بغير اعيانها لزمه النصف لانه
لما قبضها اخذ الواجب تعلقا بها فان ردها لم يسقط عنه فعل النصف لانه لم يستهلك
محل الواجب فان الشرح ما اوجب عليه رد المقبوض انما اوجب عليه رد المثل لا ترى ان
ان يمسك هذه الدراهم المقبوضة ويعطي مكانها اخرى وكان للعقد فدية هو ان الدراهم
والزناير لا تعينان في العقود والقسوخ فان كان التمس عينا لحيوان او العروس
فرد ما سقط النذر لان محل الواجب قد استحق سقط الواجب اذا عرفت الكلام في التمس
فانصرف في الصداق فان المراه اذا قالت ان تزوج بفلان فمهرى في المساكن صدقة صح
هذا النذر لان النكاح سبب ملك الصداق وقد اضاف النذر اليه فلو اها قبلت ان زوجها
او اذنت عن الاسلام والعياد بالله سقط النذر اذا لم يقبض الصداق دينا كان الصداق
عينا للفقهاء الذي مر من قبل فان قبل الصداق انما سقط يعني من جهتها فوجب ان لا يسقط
الواجب من قبل الاستلام بل يسقط لعدم تأكد العقد بالدخول وذلك فعل الزوج فان قيل
لما دى سقط الصداق قيل له لاها او جرت شرط التلف وهو المجرمية فان النكاح
انما يثبت بسبب المجرمية والمجرمية جات بمعنى من جهتها فاذا جات المجرمية من جهتها
فقد نعت المسمى بالعقد عن تسليم يجوزيت منع العوض ففساد النكاح مستند
فعلها لانها لم تهتبه في القسود لانه سقط الصداق حقيقة لعدم تأكد العقد بالدخول

له

فلو انها خست الصداق ثم قبلت ان زوجها او اذنت عن الاسلام وجب عليها ان ترد مثل المقبوض
ان كان دينا ونفسها ان كان عينا وسقط النذر سواء كان الصداق دينارا او عينا هذا اذا كان
فساد النكاح سبب الزنا لانه لاها فتا في اهلية العباد فان كان العباد سبب القبول نظر
ان كان الصداق عينا سقط النذر ايضا لان محل الواجب استحق عليها وان كان دينا لم يسقط
لما بينا ولو ان الزوج طلقها قبل الدخول نظرا ان كان الصداق مقبوضا لزمها النصف ونصف
المقبوض ان كان عينا وبكاه ان كان دينا ولو لم يقبض الصداق حتى طلقها قبل ان يدخلها
لزمها النصف نصف الصداق دينا كان او عينا وذلك لان الطلاق قبل الدخول وجب سقوط
نصف الصداق وكذلك لو تزوجها على وصيفة بغير عينة او على شيء من العروس بغير عينة
ثم قصت ذلك منه ولم تقبض كان بمنزلة ما وصفت لك من هذا ليس عليها ان تصدق به
من ذلك الا في الطلاق فان عليها ان تصدق بالصف الذي حصل لها لما مر ولو اعطاهما قيمة
العروس الذي تزوجها عليها كان هذا بمنزلة ما اذا تزوجها على الف في جميع ما وصفت لك
من العروس وغيره في جميع هذه الوجوه من الطلاق وغيره ولو قال رجل ان كان في يدي
دراهم اكثر من بلته دراهاهم فهي صدقة على المساكن فكان في يده اربعة دراهاهم او خمسة فانه
يجب عليه ان يتصدق بها على المساكن وظلاله انه وجد في يد اكثر من بلته لان كثرة الشيء
يكون انصمام مثله اليه وقد انضم الى الملك درهم فوجب عليه النصف لها ولو كان قال
ان كان في يدي دراهاهم سوى بلته دراهاهم او غير بلته دراهاهم فهي صدقة على المساكن فكان في
يده اربعة دراهاهم او خمسة دراهاهم لم يجب عليه ان يتصدق شي لان هذه الحروف من حروف
الاستثناء وقد استثنى لها الثلث وما ورا الثلث ليست بدراهم فلا يلزمه النصف به
ولو قال ان كنت ضرتنه هذين السوطين الا في دار فلان فعبدك حوضي واجدة
في داره وواجدة في دار غيره لاحت لان شرط الجنت ان لا يضربها الا في داره وورد ضرب
واحدة في داره فلا خيب ولو قال ان لم اكن ضرتنه هذين السوطين في دار فلان فعدك حوضي
والمسئلة لجبا لاحت لانه لم يضربه اياهما في دار فلان وشرط الجنت ضربهما في داره والله اعلم
باب من لا يلا في العاينة بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان الا يلا ممن مانعه عن القران اربعة اشهر صاعدا الا بشي يلزمه فتى على العيين
بشي لا يحتمل الكون قبل مضي اربعة اشهر تصير موليا وان علقها بشي لا يحتمل الكون قبل مضي
اربعة اشهر نظرا ان كان مما قبل النكاح لم يصر موليا وان كان لا فلوله باليمين لا
تصير موليا اذا عرفت فها هذا احصا الى مشاييل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله قال
ابو حنيفة رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته والله لا اقر بك حتى اغتصب عدي فلا انا حتى
اطلق فلا تله فهو مولى وقال ابو يوسف للسراويلي وقول الى حنيفة في هذا احب الى محمد
وجه قول ابو يوسف هو ان لا يفتن في نكاح الا يلا ولا يعلق باليمين لانه جمل
غاية والغاية لا يجب باليمين فيكون بمنزلة سائر الغايات مثل دخول الدار وغيره فاذا كان
كذلك لا يصير موليا به لانه لا يمكنه فربها بدون شيء يلزمه وهو ان يعتق العبد ولا يقرها

علم

وجبه قول ان حصفه رحمه الله وموان الله بلا يمن مانعه من القربان اربعة اشهر الا بشي
يلزمه ولا يمكنه قربا بنا بذول شي يلزمه لما عتق العبد بالبر والفقاره بالحث الا ان يوسع
رحمة الله نقول المولى من لا يمكنه قربا ان لا بشي يلزمه بنفسه الا بلا وهما هنا لا يلزمه شي بنفس
اليمن فلا يصير مولىا وهما نقولان المولى هو الذي لا يمكن من قربا امراته الا بشي يلزمه
فيكون مولىا ولا نقولان شح عبده لم يفر لها ولا يلزمه شي لان الملكا لما اعتبر حال وجود الشرط
ولا اعتبر قبله فتخصيصه على الاعاق تنصيص عليه حال وجود الشرط فلا يسقط اليمن
بالبيع فذلك لم يكن خوارا لبيع في المدة ما نفع من صحة الا بلا ما دام في ملكه ولو قال الله
لا اقربك حتى اقتل عبدى غلا انا او حتى اضرب عبدى فلا انا فليس لمولى لان القتل والضرب
لا يقبل تعلقه باليمن فلا يصير به مولىا بخلاف الطلاق والعاق لانه معاق باليمن
يقتلهم فصيرون مولىا عندهما لا بما يلزمه الا ترى انه لو قال ان قرتك غلله على ابي
عبدى كان مولىا فذلك قوله والله لا اقربك حتى اعتق عبدك ولو قال ان قرتك غلله على
ان اقتل عبدك فلا انا لم يكن مولىا فذلك قوله والله لا اقربك حتى اقتل عبدى فلا انا وقالوا
ايضا لو قال والله لا اقربك حتى اقتل ارحى تقتلى او حتى كان مولىا في ماس فلهم جميعا
وذلك لان النكاح ينتهي بالموت فذلك ما قلنا فجعل كانه يقول والله لا اقربك مده عمره
ولو قال كذلك صير مولىا فذلك هاهنا ولو قال لامراته وهي امه غيره والله لا اقربك
حتى اشتريك لم يكن مولىا في ماس فلهم جميعا وذلك لانه قد استبرها الفبره فيكون امره
على حالها ولو قال والله لا اقربك حتى املك او املك منك شي قصا كان مولىا
وذلك لانه اذا ملكها او ملك شي قصا منها فسد النكاح فصار هذا بمنزله قوله والله
لا اقربك مادمت اموالى ولو قال كذلك فانه يصير مولىا كذلك هاهنا ولو قال والله
لا اقربك حتى اذن في فلان فمات فلان قبل ان ياذله فقال ابو حبيبه سقطت اليمن
فان قربا بعد ذلك لم يثبت وقال ابو يوسف يصير مولىا حين مات وجه قول ابو يوسف
وموان العانه قد بطلت وموان الاذن فيبقى اليمن مطلقه عن الوصف فصار كما قال
بعد موته والله لا اقربك ولو كان كذلك فانه يصير مولىا كذلك هاهنا وجه قول ان حصفه
ونجس مد رحمه الله عليهما وموانه جعل الاذن عليه فاذا مات فقد تعدد لحق الاذن
فبطل الغايه فاذا بطلت الغايه بطلت اليمن وهذه المسئله مني على اصل مختلف سرائي
حصفه ومحمد بن ابو يوسف وموان اليمن لا يعقد على ما يستحيل كونه عندهما حتى
لو حلف ان لا يشرب الماء الذي في هذا الكوز وليس في الكوز ما فانه لا يثبت وعند ابو
يعقوب اليمن على فعل في المستحيل وان كان مستحيلا غير متصورا لوجود حتى لو حلف
ان لا يشرب الماء الذي في هذا الكوز وليس في الكوز ما فانه لا يثبت في يمينه وجه قول ان حصفه
وهوانه لو حلف على فعل في المستقبل وقد طهر عجزه عنه في يمينه والعجز وان
كان قابلا لغير الله اليمن لانه غير معتبر لان الخبر انما هو العجز عن البر والعجز عن البر
انما يكون بعد اليمن الداسل عليه ان العجز لا يمنع اعفاء اليمن عندهما الا ترى انه لو حلف

امره

انما يكون بعد اليمن الداسل عليه ان العجز لا يمنع اعفاء اليمن عندهما الا ترى انه لو حلف

ليصعدن السما اوليقلبن هذا الجرد هبا فان اليمن يعقد حتى يثبت منها وذلك مستحيل والعجز
قائم فذلك هاهنا وجه قول ان حبيبه ومحمد بن اليمن لما منع على شي يتصور وجوده
وعلى شي لا يتصور وجوده لا يعقد اليمن لانه مستحيل وشرب ما معدوم مستحيل وهذا
بخلاف ما اذا حلف ليعقدن السما اوليقلبن هذا الجرد هبا لانه متصور فان الله تعالى
لو افرد على ذلك لقدرا لا ترى ان كثيرا من الحلائق قد صعدوا السما وانما شرب ما معدوم
لا يتصور فلا يعقد اليمن عليه ولا يقال يتصور شره بان يخل الله تعالى فيه ما لا يه ما عير
غير ذلك لما فاذا لم يعقد اليمن لا يثبت ولا يثبت انما يكون بالعجز والعجز ان متحققا حالة
اليمن ولو انه قال ان لم اشرب ما في هذا الكوز اليوم من الماء او اشرب من هذا الكوز الاخر
فامرته طالق فاهرا او اجدا لكوز فان يمينه في ماس قول ان حبيبه على حالها ان لم يشرب
ما في الكوز الباقى قبل الليل وكذلك قول ان يوسف ومحمد بن لا يبق احد الكوزين فمعين وصار
كانه حلف عليه ولو نظر الى كوزين فقال ان لم اشرب ما في الذي في هذا الكوز او في هذا فامرته
طالق فاذا احد الكوزين لا ما فيه فان اليمن على الكوز فقه الماء وذلك لانه ليس هناك ما
يعقد يمينه عليه غير الذي فيه الماء وليس يلزم على هذا اذا جمع بين عبده وحر وقال هذا
حرا وهذا فلا يقع شي من قبل ان هذا بوجوب التحير الا ترى انها لو كانت معدين كان له ان يصر
الى ايها شاء وفي هذه المسئله لا يتخير اذا كان بينهما ما فادام لم يكن له صرف اليمن الى احدهما
فمن ما يصح عقد اليمن عليه ولو قال والله لا اقربك حتى اقتل فلانا فمات فلان فان
قاس قول ان حبيبه في ذلك ان اليمن قد سقطت عن الحالف وانه لم يكن مولىا قبل
موت فلان ولا بعد وان قربها لم يثبت لان فلانا فمات فلا يستطيع ان يعقله قال
ابو يوسف ليس بمولى حتى يموت فلان فاذا مات فلان لا يستطيع قتله فهو مولى من حين
مات فلان وهذا الاول سواء ولو ان رجلا قال لامراته والله لا اقربك حتى اقتل
او اقتل فلانا فان هذا في مولىا جميعا غير مولى وذلك من قبل ان القتل مما يوجب مده
الا بلا ولا سقطت الحلف عليه فلا يصير به مولىا فان مات فلان فان قاس قولهم
جميعا انه مولى من حين مات فلان وذلك لانه حلف على قتل هذا ذاك فاذا مات
احدهما تعين الاخر وصار كانه لم يحلف على الاخر وصار كما لو قال لامراته والله لا اقربك
حتى اقتلك وهذا كما لو قال احدن له هذا حرا وهذا فمات احدهما تعين الاخر لغنى
لكذلك هذا وهو قول محمد بن وقال ابو يوسف ان اليمن ثابتة عليهما وهو لا يقدر ان يقتل
فلانا بعد موته فصيرون مولىا وقد مر على اصله ان العجز لا يمنع بقا اليمن كما تبدا لها
ولا يلزم على اصل محمد بن فاجمع من حصار وعبد وقال احد كما حرا لا تعين عبده وفيها
اذا مات فلان فاليمن على امراته وذلك لان اليمن انما تعين على امراته هاهنا لانه لا
لكنه صرف اليمن الى هذا او الى هذه في الا تبدا فماتت على المرأة في الا تبدا وفي مسئلة
الا عناق متعلق العتق في حوال العتق بالبيان فلهذا لم اعتق عبده ولو قال لامراته والله لا
اقربك حتى تموت او يموت فلان فمات فلان يمينه في قولهم جميعا وسقطت اليمن

63

والأبلا وإنما كان لذلك من قبل أنه جعل الغاية موت أحد هما إما المرأة وإما الرجل وقد اشتهر
اليمين بموته لأن الغاية أحد الأمرين واليمين بعد الغاية لا تنفي وهذا بخلاف قوله حتى
أقبل فلانا أو افعلك لأنه جعل القتل غاية لا الموت فلا ينهي اليمين بالموت ولكن يخرج
الرجل بالموت من كونه مجالا للفعل بعدت المرأة فصير موليا كما لو قال لها والله لا أقربك
حتى افعلك ولو قال والله لا أقربك حتى اصوم شعبان وهو حي يجب فانه لا يكون موليا في
قولهم جميعا وذلك لأن الصوم الذي حلف عليه وجعله غاية توجد في ذلك الأبلا لا يصريه
موليا لأن اليمين إنما يصير ابلا يمنع القربان أربعة أشهر هذا في قول أبي حنيفة ومحمد وأما عند
أبي حنيفة وأما عند أبي يوسف فانه لا يجعله موليا بالغاية على ما مر فاذا طلع الفجر من أول
يوم من شعبان فإن كل الخالف فيه أو شرب أو صنع صنعا لا يستطيع الصوم معه فقد
سقطت يمينه في قول أبي حنيفة فإن جامعها لم يحنث وذلك لأن الصوم لما اعتد باعتباره
فقد بطلت الغاية فاذا بطلت الغاية بطلت اليمين ولا يحنث بالجماع لأنه جامعها بعد بطلان
اليمين وأما على قول أبي يوسف فانه يصير موليا من الساعة التي أكل فيها لأنه في تلك الساعة
لا يستطيع صوم شعبان وقد جعله غاية فاذا كان كذلك بطلت الغاية بقيت اليمين
مطلقة عن الغاية فصير به موليا لما لو قال والله لا أقربك حتى ادخل فلان مائة
فلا فانه يصير موليا لأن اليمين انعقدت على وصف وقد فات الوصف فصارت اليمين
مطلقة عن الوصف كذلك هنا قال ولوم يأكل ولم يشرب ولم يصنع شيئا لا يستطيع
الصوم معه كان على يمينه غير مول ودلك لأن الصوم شعبان متصور وجوده قبل الزوال
فإن قربها حنث لأنه قربها واليمين قائمة فالك فإن زالت الشمس في أول يوم من شعبان
سقطت اليمين عنه عندئذ لا الغاية قد بطلت وإن قربها لم يحنث لأنه لا يمين بعد ذلك
وأما في قول أبي يوسف فهو مول إذا زالت الشمس وذلك لأن الغاية إذا بطلت بقيت اليمين
مطلقة عن الغاية فصير به موليا كما لو حلف ولم يضرب الغاية قال محمد وأما ما فاره
إذا قال لامرأته في أول يوم من رجب والله لا أقربك حتى اصوم شعبان فانه يصير موليا
حين حلف لأن قربها حنث وإن تركها أربعة أشهر ماتت بأبلا لا في أخذ بقول أبي حنيفة
في الغاية فاجعله موليا وأخذ بقول أبي يوسف إذا مضى الغاية قبل أن يصوم فلا يبطل
اليمين بذلك فلما صارت اليمين لا يبطل بعد فمضى شعبان ولا قبل ذلك إلا بالصوم كان عندك
موليا لأنه قال والله لا أقربك حتى اصوم فلا يبر إلا بالصوم ولو أن رجلا قال لامرأته
والله لا أقربك حتى اصوم المحرم كان موليا في قول أبي يوسف وقولنا وإنما كان كذلك
من قبل أنه لا يمكنه قربها بدون شيء يلزمه في ذلك إلا لا يصير به موليا والله اعلم
باب في الفتي باللسان والجماع بني محمد بن الحسن رحمه الله
هذا الباب على أن الحكم الشرعي له أصل وبديل وإنما يصار إلى البديل عند العجز عن الأصل
والأصل في الفتي الوطى والبديل اللسان حتى كان قادرا على الوطى فالوطى بالفعل لأنه صار
ظالما ما تحتاجه بالفعل فكان الدفع بالفعل وإن لم يكن قادرا على الفعل فالفتي بالتقريب

في حنيفة

لأنه صار ظالما باللسان إذا عسر وفان هذا حنفا إلى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله
وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك أبدا وهو مريض لا يستطيع جماعها فإن فتيه الرضا
بلسانه أن يقول ففقت لك أو تقول قد راجعتك وإنما كان كذلك من قبل أنه كان مريضا
لا يكون قادرا على الفعل فيكون فتيه باللسان أن يقول ففتي إليك وأرجعتك لأن الفتي
عبارة عن الرجوع فلو قال فتى إليك صح فكذلك لو قال راجعتك فإن كسر الفتي
انما ثبت بقول الله تعالى فإن جاوا فإن الله غفور رحيم والمراد به الفتي بالفعل لا باللسان
الجواب قلنا المراد به أن يقولوا ففقتك وقد قال فتى لك فيصح فيه وهذا لأن
الفتي توبة ورجوع عن الإساءة فاذا كان قادرا على الفعل فالقوله بالفعل لا بالقول من قبل
أنه يقول ففتي ولا يفعل ففتي إليها فعلا فلا يحسن قول التوبة فالفتي إليها جال لغدره على
الفعل بالفعل وعند المجوع عن الفعل بالقول قال فان لم تقل ذلك حتى مضت أربعة
أشهر وهو مريض على حاله بانت منطلقته لأن مدة الأبلا قد انقضت من غير فتي فإن صح
بعد ما بانت أي ما لم يمرض مريضا لا يستطيع معه الجماع ثم تزوجها ففقا إليها بلسانه
فليس فتيه هذا بشيء ولا يكون فتيه إلا بالجماع عند محمد وقال أبو يوسف إذا فاق إليها
بلسانه بعد ما تزوجها يصح فتيه ومحمد رحمه الله يقول بانه لما صح الرجل بعد ما بانت
المرأة فقد دل على الجماع فلا يكون فتيه إلا بالفعل وإن كان الوطى حراما مكن قال لامرأته وهو
محرم والله لا أقربك فانه كان موليا ولا يكون فتيه إلا بالفعل وإن كان الفعل حراما فلا
يصار إلى القول لأنه خلف فاذا تزوجها بقي كذلك وأبو يوسف يقول بانه حال ما قدر
فالفتي لا يصح لأن الفتي أثره في نفي الطلاق والطلاق لا يتحقق إلا بها مائة فاذا زوجها
واليمين باقية فقد صار موليا الآن فغير الفتي الآن والفتي في الحال إنما يكون باللسان
لأنه مريض والحاصل أن محمدنا إنما اعتبر بقا اليمين في القول بأن اليمين بقيت
بعد ما بانت والفتي جاز وأنها باقية فلم يذا جعل الفتي بالجماع والنكاح الثاني شرط
ليجوز الأبلا عنده والركن هو اليمين وأبو يوسف يقول بأن الأبلا لا يصح بدون النكاح
فكان الأبلا الثاني غير الأول باعتبار تحقيد النكاح ولو قال لامرأته وهو صحيح
أن تزوجك فوالله لا أقربك فلم يبر وجهها حتى مرض مرضا لا يستطيع معه الجماع ثم
تزوجها وهو مريض لم يفسد بلسانه ثم دام به المرض أربعة أشهر فإن فتيه ذلك حراما وإنما
كان كذلك من قبل أنه جعل شرط انعقاد اليمين التزوج فصار كأنه قال لها بعد التزوج
والله لا أقربك ولو قال كذلك وهو مريض لا يقدر على الجماع فإن فتيه باللسان كذلك
هذا ولو قال لامرأته وهو مريض والله لا أقربك أبدا ثم ملكت عشرة أيام ثم قال والله
لا أقربك أبدا فمضت أربعة أشهر من الأبلا الأول بانت منطلقته لأن مدة الأبلا الأول
قد مضت من غير فتي فيقع الطلاق فيه فإن صح من مرضه ذلك فعلا بلسانه في العشرة الباقية
من الأبلا الباقية لم مضت العشرة فإن لم يكن باللسان ولا يكون الفتي إلا بالجماع
وإن كان لا يقدر عليه جلا لا وذلك لأنه قد دل على الأصل بعد ما عجز عنه فكان الحكم للأصل

لا الخلف ولو انه قال بلسانه في الاطلاق جمعاً في اربعة اشهر مضت لاربعه الاشهر
 الا لا الاول فاهل لا يبين من قبل ان الفتي باللسان قد وجد والفتي باللسان يدل على الفتي
 بالفعل عند العجزة في حق ابطال حكم الطلاق فلا يقع به شيء فالتفان بما بقي من
 الاطلاق مضت لاربعه اشهر من الاطلاق الاخرات بالاطلاق في الفتي في الاطلاق الثاني بالفعل
 يكون لانه قد عليه في خلال المدة وقد فقد الرجوع باللسان وان وجد الا ان حكمه
 كان موقوفاً على المدة مع العجزة في ان العجزة في المدة سقط حكم الفتي باللسان قال
 فان تروجهما بعد ذلك وهو صحيح مضت لاربعه اشهر بات بطلعه اخرى بالاطلاق الثاني
 ولا يبين الا لا الاول وذلك لان الفتي في الاطلاق الاول انما هو الرضا باللسان وقد وجد
 سقط الا لا الاول والفتي في الاطلاق الثاني لم يوجد فبقي مولياً به فلهذا بات منه في
 هذه المدة قال فان تروجهما كانت عليه كفارتان في مبنية جميعاً وذلك لان الا لا الاول
 وان بطل فالبين باقية واليمين الساتى باقية لئلا يوجب فيها ما يبطلها فاذا تروجهما
 حيث في اليمين جميعاً ولو انه قال لا موانه وهو مرفوض لا يستطع جماعهما والله لا امر به
 ايضاً مضت اربعة اشهر فبات منطلقة ثم قال اليها بلسانه بعد فانت ثم تروجهما ثانياً
 وهو مرفوض على حاله فتركها اربعة اشهر فاهل يبين بطلعه اخرى ولا يكون فيه ذلك
 فالتا لانها قال اليها وهي ليست بامراة له ولو قال ان فرتك بعد اى هذان خراب
 فمك شهما ثم باع احدهما ثم مكك شهما ثم اشترى الذي باع وباع الاخر مكك لاربعه اشهر
 من الاطلاق لا يبين ولا يكون مولياً حتى مضى اربعة اشهر من حين اشترى الاول الذي
 باع وانما كان كذلك من قبل ان اليمين انعقدت في الاطلاق عليه ما وكل واحد منهما اصل
 في عناق نفسه لان عناق هذا يدل على عناق الاخر فاذا باع احدهما بقيت اليمين على
 الاخر لا باعتبار ان له خلف عنه بل باعتبار انه اصله فاذا اشترى الذي باع وباع الاخر
 بقي اليمين على الذي اشتراه لا باعتبار انه خلف عن الذي باعه بل باعتبار انه اصل فلم يكن
 ان جعل العنان في الثاني كانه العناق في الاول فاذا لم يجعل كذلك فقد ثبت المنع بعناده
 ابتداء بعد الشراء وهذا منع مبتدأ لا يمنع الذي كان قبله صار مولياً من الاطلاق ما لو
 قال ان فرتك فاحد هذين العبد من جسم باع احدهما ثم اشتراه ثم باع الاخر فانه بقي
 مولياً من الاطلاق وذلك لان اليمين انعقدت في الاطلاق على عناق احدهما فاذا باع احدهما
 بقي اليمين على الاخر لا باعتبار انه اصل في عناق نفسه ولكن هو خلف عن الاخر لا نه
 ليس احدهما باولى من الاخر في حق العنان فاذا اشتراه بقي مولياً من الاطلاق لا به خلف
 عن الاخر وهما هاتان الخلافه على ما سنا باب

من الاطلاق الذي لا يدرى يكون ولا يكون في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
 ان الاطلاق من مائة من القربان اربعة اشهر الا في شيء لمزومه متى كان اليمين حال بمكته
 قربانها بدون شيء لمزومه لا يكون ابتداءً وفي صارت حال لا يمكن قربانها الا في شيء لمزومه
 يكون الا اذا عسر فيها هذا حينا الى مثال الباب قال محمد واذا قال الرجل

الثاني

مضى

في الوقت

برأ
 بالاداء

لامرأته اسطالوا ثلثا قبل ان اقربك بشهر فليس مولياً حتى مضى شهر وانما كان كذلك من قبل ان
 الوقت الذي اضاف اليه الطلاق لم يوجد وهو شهر موصوف بصفه انه شهر قبل القربان
 فلا يصير مولياً ولو مضى شهر قبل ان اقربها فهو مولياً حتى مضى الشهر وذلك لان الوقت
 الذي اضاف اليه الطلاق قد وجد فلا يمكنه قربانها بدون شيء لمزومه فصير مولياً قال
 قربانها بعد مضى الشهر وقت علمها ثلث بطلقات حتى قربانها وذلك لانه علم الطلاق
 بالقربان وقد وجد القربان فيقع الطلاق وان تركها اربعة اشهر اجل مضى الشهر بات
 بالا لا وذلك لان مده الاطلاق انقضت فمقع علمها طلاقاً واحداً قال وكذلك لو قال
 اسطالوا ثلثا قبل ان اقربك بشهر ان فرتك فانه لا يصير مولياً من قبل ان الشرط الذي
 اضاف اليه اليمين لم يوجد وهو القربان فمكته قربانها بدون شيء لمزومه فان قربانها لا يصير
 مولياً ايضاً لانه علم مولاه اسطالوا ثلثا قبل ان اقربك بشهر القربان فصار عند القربان
 كما قال اسطالوا قبل ان اقربك بشهر ولو قال كذلك فانه لا يصير مولياً في الحال كذلك
 هاهنا فاذا مضى شهر بعد القربان فانه يصير مولياً ويكون حكمها حكم المسئلة الاولى
 ولو قربها قبل مضى الشهر لا يصير مولياً ابداً من قبل ان الوقت الذي اضاف اليه الطلاق
 وقع الياس عن وجوده ولو قال لامرأتي لم اسطالوا ثلثا قبل ان اقربك بشهر لم يكن
 مولياً لما بينا حتى مضى شهر فاذا مضى شهر صار مولياً منهما جميعاً لانه لا يمكن قربانها
 بدون شيء لمزومه فان قربانها مما لم يحدث من قبل ان شرط الحث قربانها ولم يوجد الا
 بعض الشرط وسقطت الا بلاء عنها من قبل ان مكته قربانها بدون شيء لمزومه وان قرب
 الباقية طلعت جميعاً وذلك لان شرط الحث قربانها في المدة وقد وجد فمقع عليها
 الطلاق ولو قرب احدهما قبل مضى شهر لم يكن مولياً ابداً لان الوقت الذي اضاف اليه
 الطلاق لم يستحل وجوده وهو شهر موصوف بصفه انه شهر قبل قربانها وان قرب
 الاخرى وقربها جميعاً بعد شهر وقد كان قرب احدهما قبل شهر لم يحدث ولم يطلو واحد
 منهما لما ذكرنا ولو قال لامرأته اسطالوا ثلثا قبل ان اقربك ولم يوقت وقفاً طلعت ثلثا
 حتى قال هذا القول قربانها ولم يقرها وذلك لانه اضاف الطلاق الى وقت موصوف
 بصفه انه وقت قبل القربان وقبلية الشيء لا يستدعي وجود ذلك الشيء دل عليه قول الله
 تعالى في كفارة الظهار فحصر رقبه من قبل ان تناسا وقبلية المستدعي لا يستدعي
 وجود المستدعي وكذلك قول الله تعالى من قبل ان تطمس وجوها وقبلية الطمس لا يستدعي
 وجوده كذلك هذا ولو قال اسطالوا ثلثا قبل ان اقربك كان مولياً من قبل ان لا يمكنه
 قربانها بدون شيء لمزومه حتى لو قربها ومع الطلاق وقت القربان وانما كان كذلك من قبل
 انه اضاف الطلاق الى وقت موصوف بصفه انه متصل بالقربان لان قيل الشيء عبارة عن
 ساعة لطيفة متصلة به يستدعي القربان فاذا قربها حث في مبنية والله اعلم
 الطلاق الذي يقع فيه الحجاب بوقوعه على اي امرأته
 ما وما بطل فيه بالحبار بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان المبان له حكم

٦٥

قطر الا لا يبين
 بدون شيء لمزومه

وجود

النكاح في المجل وان كان مرسلا في حق المتصرف والدليل عليه انه يعتبر كون المجل قابلا للتبخر
بحاله البين وان المجل المات يعتبر لا يزول بالحرمة الثابتة بالشك اذا عـ
هذا حينا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا كان للرجل امرأتان قد دخل بها
جميعا فقال لهما انما طاطا لقان وكل واحدة منهما طاطا فطلقه بمثل الرجعة وانما كان كذلك
من قبل ان واقع مطلق الطلاق ومن حكم مطلق الطلاق ثبوت الرجعة ولو لم تراجع واحدة
منهما حتى قال لهما احدهما طاطا لثالثا لم يغز واحدة منهما بعينها او قال طاطا
ثلاثا فلاقته او طاطا لثالثا فلاقته فلم يوقع على احد منهما الطلاق حتى انقضت عه
احدهما من التلقية الاولى فقد وقعت التلقيات الثلاث على الباقية التي بقيت العدة
وانما كان كذلك من قبل ان الطلاق كان يترتب في هذه او هذه فاذا انقضت عدة
احدهما فقد بطلت العرضة في حقها فنعيت الاخرى للطلاق كما لو قال لامرأته
طاطا لم مات احد هما بعين الاخرى للطلاق كذلكها هنا وليس له ان يوقع الطلاق
على الاخرى من قبل انها خرجت من كونها مجالا للتبخر وقد ذكرنا ان البيان له حكم التبخر
معتبر كون المجل قابلا للتبخر ولو انقضت العدة في عالم يقع التلقيات على واحدة منهما
من قبل انها خرجت عن قبول التبخر باعضا العدة فلا يكون له البيان فيه وقد قال بعض
فقهاءنا ان له ان يوقع الطلاق على ابنتها ما شاؤ وهو القسم من معنى ما لا يدعي الله
رضى الله عنهما وهو من كبار اصحابنا في حقه رحمه الله وذلك لانه يبين ان الطلاق في
على ابنتها وليس هذا بافتقار الطلاق ومن قال ذلك فلا بد ان يقول بانه اذا انقضت عدة
احدهما لا تعتبر الاخرى للطلاق ويكون له الخيار بعد ما بات احدكما وليس هذا بشي
لما بينا ان المتصرف له حكم التبخر في حق المجل لانه لم يمس احد لهما باولى من الاخرى ولو انه تزود
جميعا معا بعد ما باتت في عقد واحد وانكح واحد منهما وذلك لانها ايضا ان واحدة
بحرمة بتعين وان كانت مجهولة فلا يصح نكاح واحد منهما كما لو جمع بين محله ومحبته
في عقد واحد ولو تزوج احد لهما دون صاحبتها جاز نكاحها من قبل ان الطلاق صادف
المجهولة والنكاح صادف العين فيصح فاذا صح النكاح يقع الطلاق على الاخرى وان لم يكن
محالا للتبخر في الحال من قبل انما اثبتنا الطلاق بها ابتداء التعريفه ما يفرضه لا ابتداء
وانما اثبتنا الطلاق ضرورة صحة النكاح في الاخرى هذا كما قلنا فيمن وكل ولا يبيع عبده
فانه لا يغرل عن الوكالة وان لم يعلم به ذلك لانه ما عرله ابتداء ولكن انما انغرل بنا على خروج
العبد من ملكه بالبيع فلا يستترط له ما يستترط للابتداء كذلكها هنا ولو انه انقضت
عدها معا فلم يتزوج واحدة منهما حتى يروح احد لهما زوجا اخر فدخل بها ثم طلقها او ما
عنها فانقضت عدها فترجها الزوج الاول جميعا معا فانكح كله جاز وكذلك ان
تزوج احد لهما دون صاحبتها جاز نكاحها وانما كان كذلك من قبل ان المحرمة اما ان يكون
هي المروجة او الاخرى فان كانت المروجة هي المحرمة فقد صارت حلالا بالتزوج بزوج
اخر والاخرى كانت حلالا لا تصح نكاحها ولو ان الاخرى كانت هي المحرمة فقولنا اصل

في المجل المات

انما هو المجل والحرمة في ثبوتها وقع الشك لانه اوقع الطلاق على احد لهما غير عينه
احدهما باولى من الاخرى فالحال المات لا يزول بالشك فيصح النكاح فاذا كان يصح نكاحهما
فنكاح احد لهما دون الاخرى اولى قال محمد بن الحسن رحمه الله وكذلك لو انقضت عدهما
جميعا لم مات احد لهما فترجى الباقية فكذاهما جاز في قولنا لا لهما حين ياما بطل
الحياة فبهما ماتت احد لهما فالحياة فيها باطل ولا يقع على الباقية طلاقا لما ذكرناه
لا مملكا البيان بعد انقضت العدة ولم يكن له خيار قبل الموت فعدله لا يبقى ايضا والله اعلم
باب الرجل خلف بالعنق في امائه قبل ان يزوج طوطى
بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على اصل منه ومن ابى يوسف لا شركة لاني
معهما وهو ان الوطى ميان للعنق في غير الموطوءة اذ لم يمسها فاما هذا حينا الى المسائل
قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا كان للرجل اربع من الاما فقال في صحته كلما جامع
واحدة منهن فواحدة منكره لوجه الله تعالى فجامع اثنتين منهن مات قبل ان يمس
فانه يعتق من التي جامعها اخيرا ثلثتها ويسعى في ثلثي ممتتها ويعتق من البواقي من كل
واحدة خمسة اشباعها ويسعى في اربعة اشباع ممتتها وانما كان كذلك من قبل انه
يب عناق بوطى الاولى وتبين بوطى الثانية اهما لم يدخل بخله فكون العناق الاول
من الثلث لانه ليست واحدة باولى من الاخرى وثبت عناق بوطى الثانية من الثانية
ومن اثنتين من الثلث لانه خرج واحدة منهن بالعناق الاول فكون للموطوءة الثانية ثلث
من العناق الساتر والثلثان من الثلث الباقيات لانه ليست واحدة منهن باولى من الاخرى
فاحتاج الى ان يضرب الثلث في الثلث لان الثلث لا يسعهم على الثلث والمخضرة
في ثلثه فكون تسعة فكون من العناق الثاني للموطوءة الثانية ثلثه وهو ثلثه وكل واحد
من الباقيات سهمان وهو ثلث الثلث فاذا كان العناق الثاني تسعة فكان العناق الاول
كذلك وذلك من الثلث فهو الموطوءة الثانية لكل واحد منهن ثلثه اسهم فثلثه مع الثلث
فكون خمسة فحصل للموطوءة الثانية ثلثه اشباع عناقها وتسعى في ممتتها وكل واحد
من الثلث البواقي خمسة اشباعها وتسعى في اربعة اشباعها قال ولو كان جامع
ثلثا منهن في المسئلة على جامعها عتق من التي جامعها اول مرة سبعة اثمان ممتتها
وسعت في ممتتها وعتق من التي لم يجمع ايضا سبعة اثمانها وسعت في ممتتها
وعتق من التي جامعها اخرها نصفها وسعت في نصف ممتتها وعتق من التي جامعها
المررة الثانية ثلثه ارباعها وسعت في ربع ممتتها وانما كان كذلك من قبل انه عتق
بوطى الاولى وتبين بوطى الثانية والساتر ان الموطوءة الثانية لم يدخل بخله ولا المالة
فكون بينهما ومن التي لم يجمعها يعتق من كل واحدة نصفها وثبت عناق اخر بوطى
الثانية وخرجت الثالثة منه بالوطى فيكون من الموطوءة الثانية ومن واحد من الاولى
والتي لم يجمعها الا انها خرجت واحدة من هذا العناق بالعناق الاول فعتق من الموطوءة
الثانية نصفها ونصف العناق بين الاولى وبين التي لم يجمعها لانه ليست

في المجل المات

احدهما باولى من الاخرى وثبت عناق آخر ووطى المشاهدة بينهما وبين واحد من اللبانات
من قبل انه خرجت واحدة من هذا بالعناق الاول وواحدة بالعناق الثاني فلم يدخل تحت هذا
العناق الا الموطوءة الثالثة وواحدة منهم فعنى من الموطوءة الثالثة نصفها وفي النصف
الثاني من العناق تنازع الموطوءة الثانية ونقول قد حصل عناق لواحدة بالوطى الاول
وخرجت واحدة من البين وانما دخلت تحت لحنه ولا يشاركه في هذا النصف الباني الا واحدة
لان المشاهدة لا يدخل تحتها احد النصف فالنصف من هذا النصف الباني والباني
التي تراعى فيكون لها الزوج الباني من الاولى والرابعة لانه ليست واحدة منهما باوى
من الاخرى فحصل للموطوءة الاولى والعناق الاول نصف عناق ومن العناق الثاني ربع عناق
ومن العناق الثالث ثمن عناق وكذلك للرابعة وحصل للموطوءة الثانية نصف عناق من
العناق الثاني ومن العناق الثالث ربع عناق وحصل للموطوءة الثالثة نصف عناق ووطىها
محتاج الى حساب له نصف وربع وثمانية فكون للموطوءة الاولى من العناق الاول
نصفه ومواربعه من العناق الثاني ربعه وهو ثمان ومن العناق الثالث ثمنه وهو ستم
فكون الكل سبعة اثنا فهاو كذلك الى الجامعها واستحق المشاهدة من العناق الباني نصفه
ومواربعه ومن العناق الثالث ربعه وموسمها فكون الكل ثمانية ارباعها واستحق الباليه
من العناق الثالث النصف وهو اربعة وكل واحد منهم تسعي فقد راعى من العناق الباليه
ولو كان جامعهم جميعا عتق كلهم وذلك لانه ثبت بكل ووطى عناق فعنى كل عناق واحد
قال واذا كان للرجل اربع من الاما فقال كلما جمعت واحد منكن فخرجت واحدة منكن جتره
سواها جامع اثنتي عشرة مائة قبل ان يبين فانه يعنى من اللبنة لم جامعها من كل واحدة
منها ثمانية ارباعها وتسعي في ربع فميتها ومن الى جامع اول مرة نصفها من كل واحدة
منها ثمانية ارباعها وتسعي في ربع فميتها ومن الى جامع اول مرة نصفها وتسعي في نصف
فميتها ومن الى جامع في المرة الثانية ثمانية ارباعها ومن الى جامع اول مرة نصفها وتسعي في نصف
ثبت عناق ووطىها ولا يدخل في ذلك لانه حصل العناق لغير الموطوءة ومن بالوطى الباني
ان المشاهدة ما دخلت تحت العناق الاول فكون العناق الباني بالوطى الاول من الباليه
والرابعة فعنى من كل واحد من اللبنة لم جامعها نصفها وثبت عناق بالوطى الثاني
ولا يدخل الموطوءة الثانية تحت لحنه وخرجت واحدة من هذا العناق بالوطى الاول فكون
هذا العناق بين الموطوءة الاولى ومن واحدة من اللبنة لم جامعها نصفها من الموطوءة
الاولى والنصف لهما لم يدخل في العناق الاول ويكون النصف الباني من اللبنة لم جامعها نصفها
لان واحدة منها ليست باولى من الاخرى فالحاصل ان كل واحد من اللبنة لم جامعها
استحققت من العناق الاول نصفها ومن العناق الثاني ربعها فكون ثمانية ارباع والموطوءة
الاولى استحققت من العناق الثاني نصفها وخرجت الموطوءة الثانية امه قال ولو كان جامع
لثانيتين لم مات قبل ان يبين عتق التي لم جامعها وعتق التي جامعها اول مرة وعتق
الثانية ولما التي جامع اخر مرة فهي امه على حالها وذلك لانه ثبت عناق بوطى الاول

جعله

2 الرو

وخرجت الثانية والثالثة عنه بالوطى ولم يدخل الا في لحنه فعنى التي لم جامعها عتقت
عناق آخر ووطى الثانية وهي لم يدخل لحنه والثالثة خرجت عنه بالوطى والتي لم جامعها
عتقت بالعناق الاول فعنى التي لم جامعها خرجت عن العناق الثاني والثالثة وهي لم يدخل
لحنه والاولى والتي لم جامعها خرجت عن الموطوءة الثانية لهذا عتقت ونفس الموطوءة
اخرى على حالها امه قال ولو جامع الاربع جميعا والمصلحة لجامعها عتق جميعا
وكان عليه التي جامع اخر مرة منهم كامل وانما كان كذلك من قبل انه ثبت عناق بوطى الاول
وهي لم يدخل لحنه والثالثة خرجت بالوطى عنه فعنى الرابعة وثبت عناق بوطى
الثانية وهي لم يدخل لحنه والثالثة خرجت بالوطى عنه فعنى الاولى فعنى وثبت عناق
ثالث بوطى الباليه وهي لم تدخل لحنه والاولى والرابعة عتقتان عتقت الثانية فعنى فاذا
وطى الرابعة لم يتزوج ملكه الا الموطوءة الثالثة فعنى لانه على العتق بوطى مطلق لا بوطى
في الملك ولجب عليه المهر بما استحل من فرجها لانه ثبت عتقها وهي جتره
الطلاق الذي يقع بقوله اخر امرأه **ان** زوجها **بى** محمد بن
رحمه الله هذا الباب على ان الاول اسم لفرد لم يتسببه غيره والاخر اسم لفرد لا يحل لغيره
غيره والشئ اذا انصف بكونه اولاً لا ينصف بكونه اخر المصداق بينهما اذا عتق
هنا نحن انما نساأل الباب قال محمد واذا قال الرجل اخر امرأه ان زوجها بى طالق فمخرج
امراة فقال لها حموه ثم تروج امرأه اخرى قال لها زينب لم طلق حموه قبل ان يدخل بها ثم زوجها
ثانية ثم مات فان الطلاق يقع على زينب وانما كان كذلك من قبل ان عتق نصف بصفه
اولاً ولا ينصف بكونها اخر فكون اخر امرأه زينب ونطاق قال ولذلك لو نظر الى
عشر فقال اخر امرأه ان زوجها منكن خبي طالق فمخرج واحدة منهم ثم تروج الاخرى لم طلق
الاولى ثم تروجها ثم مات فان الطلاق يقع على الثانية التي زوجها ولا يقع على التي زوجها
اول مرة شئ لا هنا اول امرأه تروجها الا ترى انه لو نظر الى امرأتين فقال اخر امرأه ان زوجها
منكما فمضى طالق فمخرج واحدة منهما ثم تروج الاخرى بعد ذلك لم نطق لهما انصفت بكونها
اولى فلا ينصف بكونها اخر امرأه قال الا ترى انه لو قال اخر امرأه ان زوجها بى طالق
فمخرج امرأه فطلقها ثم تروجها ثم مات لم تطلق ولا يكون النكاح الباني اخر لانه كانت
بالنكاح الاول والا ولو قال الرجل اخر تروج ان تروجه فالى ان تروج طالق فمخرج
امراة ثم طلقها ثم تروج الاخرى لم تروج الاولى التي طلق ثم مات طلق التي زوجها مرة
ولا تطلق الثانية وانما كان كذلك من قبل انه جعل الاخرها هنا نصفه الفحل وهو الزوج
والتزوج الثاني غير الزوج الاول فيكون اخر او كذلك لو نظر الى عشر نسوة فقال اخر تروج
ان تروجه منكن فالى ان تروج طالق فمخرج واحدة لم تطلقها ثم تروج اخرى لم تروج التي طلق
فالى تروج اخر طالق لما بينا ان الزوج الثاني غير الزوج الاول وكذلك لو نظر الى
امراتين فقال اخر تروج ان تروجه منكما فالى ان تروج طالق فمخرج واحدة لم تروج الثانية
لم تطلق الثانية حتى انظر ما يصنع فان طلق الاولى لم تروجها ثم مات طلق لانه اخر

طلقت الثانية
آخر امرأه تروج
زوج الاخرى

وهو انه ذكرها هنا يوماً معترفاً بالفعل فكان اليوم تبعاً للفعل فما اثر فيه كلما اثر في تبعه
مثاله اذا قال كلما تزوج امرأة فهي طالق فمخرج امرأه طلعت ولو تزوجها ثانياً
طلعت أيضاً وان ذكر امرأة على الخصوص ولكن المراه التي زوجها صارت معروفة بالفعل
فكل ما اثر في الفعل يؤثر فيما صار معترفاً به وقد ذكرنا فيما قبل ذلك ان التكرار في محل البيان
يخص الا اذا اذ اوصف بوصف عام فيجب عموم الوصف كما لو قال والله لا اكلم الا
رجلاً لا كوفياً فكل رجلاً كوفه لا يثبت ولو لم يقل كوفياً فكل رجلاً لا يثبت ولو لم يقل
كوفياً فكل رجلاً كوفه لا يثبت ولو لم يقل كوفياً فكل رجلاً لا يثبت ولو لم يقل كوفياً فكل رجلاً لا يثبت
لثبت كذلك فها هنا ولو قال كل يوم اكلم فيه فلانا فله على من صدقه درهم كل يوم
اكلم فيها فلانا فله على ان يصدق بهما بل درهمين كل ثلثه ايام اكلم بهن فلانا فله
على ان يصدق بهن ثلثه درهم كل اربعة ايام اكلم بهن فلانا فله على ان يصدق بهن خمسة دراهم كل ايام
باربعة دراهم كل خمسة ايام اكلم بهن فلانا فله على ان يصدق بهن خمسة دراهم كل ايام
في اليوم الرابع والخامس فعليه ان يصدق باثني وعشرين درهماً وانما كان من قبل انه اذا اكلم
في اليوم الرابع حث في الايمان كلها على التفصيل الذي مر من لزمه التصديق خمسة عشر
درهماً فاذا اكلمه في اليوم الخامس حث في الايمان الاولى لانه الدور الخامس من اليمين الاولى
ولم يوجد فيه حث فليزومه درهم وحث في اليمين السابعة ايضا لانه اليوم الاول من الدور
الثالث في اليمين الثانية ولم يوجد في هذا الدور حث فليزومه درهمان ولم يثبت في اليمين
الثالثة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني في اليمين الثالثة فلا يلزمه به شيء وحث
في اليمين الرابعة لانه اليوم الاول من الدور الثاني في اليمين الرابعة ولم يوجد في هذا الدور
حث فليزومه درهمان ولم يثبت في اليمين الخامسة الا باليوم الخامس من الدور
حث فليزومه درهمان ولم يثبت في اليمين السادسة فليزومه درهمان ولم يثبت في اليمين
الاولى في اليمين الخامسة وقد وجد حث فيه مرة فلا يثبت بعد ذلك اذ ليس فيه ما يوجب
التكرار فالجمله عليه بهذا الكلام سبعة دراهم درهم بالحث في اليمين الاولى ودرهمان
بالحث في اليمين الثانية واربعه بالحث في الرابعة فان كل في اليمينين اثنا عشر درهماً
طعن على الرازي في هذه المسئلة وقال يلزمه ان يصدق خمسة عشر درهماً اذا اكلم في
اليوم الرابع والخامس من قبل انه حين كلمه في اليوم الرابع حث في الايمان كلها على
ما مر فاذا كلمه في اليوم الخامس لم يثبت من قبل ان كلامه الاسماء دون الافعال
والصدق معلقه بالفعل ها هنا وهو الكلام فاذا كلمه في اليوم الرابع فقد حث في
الايمان كلها فاذا كلمه في اليوم الخامس تكرر الكلام وقد ثبت به حكم فلا يثبت به الحكم
ثانياً مثاله اذا قال الرجل كل دار ادخلها فعلي حجه فدخل دوراً يلزمه حجه واحدة
من قبل ان الحجه معلقه بالدخول ولم يعثر في الدخول ما يجبه فلا يلزمه شيء بالدخول
الثاني والثالث كذلك ها هنا والجواب عن طعنه وهو ان كلامه لا يوجب الايمان
فيها لكن الصدقة ها هنا معلقه بالمدى وهو اليوم لانه اذا ضاها الى اليوم لم يثبت
لم يقل في كل دار اطلب حجة وكان منزله قوله كل دار ادخلها فعلي حجه ومثال مثلنا
اذا قال الرجل كل دار ادخلها فعلي حجة فدخل دوراً فانه يلزمه بكل دار دخلها حجة

لان الحجه وان كانت معلقه بالدخول في قوله كل دار ادخلها فعلي حجه وكل لا يوجب عموم
الفعل الا انه اضاف الحجه الى الدار التي دخلت تحت كل حيث ادخل فيه حرف الباني قوله
على لها حجة فله لك تكرار عليه لزوم الحجه تكرار الدار لذلك ها هنا وليس هذا القول
على حجه لان المعاني معقود ها هنا وهو حرف الباني واذا قال الرجل الرجل ما وجبه
كلما اكلمتك يوماً فله على ان يصدق به درهم كلما اكلمتك يوماً فله على ان يصدق به درهم
كلما اكلمتك مثله ايام فله على ان يصدق بثلثه درهم كلما اكلمتك اربعة ايام فله على
ان يصدق اربعة دراهم كلما اكلمتك خمسة ايام فله على ان يصدق بخمسة دراهم ثم سكت
فعليه ان يصدق بعشر دراهم وانما كان كذلك من قبل ان كلما الصحاح لا فعال فوجب
لعميمها فاذا تكرر بالفعل تكرر الحث فلما حلف بهذه الايمان وسكت حث في اليمين الاولى
باليمين الثانية واليمين الثالثة واليمين الرابعة واليمين الخامسة فوجب في اليمين الاولى
اربعة دراهم وحث في اليمين السابعة بالثانية والرابعة والخامسة فوجب عليه ستة
دراهم وحث في اليمين السادسة بالاربعة والخامسة فليزومه ستة دراهم وحث في اليمين
الرابعة بالخامسة فوجب بذلك اربعة دراهم ولم يثبت في اليمين الخامسة لانه لم يكلمه
بعدها ولو قال كل يوم اكلمك فيه فله على ان يصدق فيه بل درهم كل يومين اكلمك بهما
فله على ان يصدق بهما بل درهمين كل ثلثه ايام اكلمك بهن فله على ان يصدق بهن
سبعة دراهم كل اربعة ايام اكلمك بهن فله على ان يصدق بهن اربعة دراهم كل خمسة
اكلمك بهن فله على ان يصدق بهن خمسة دراهم ثم سكت فعليه ان يصدق بعشر
دراهم وانما كان كذلك من قبل ان اليوم الذي كلمه فيه اول الدور من الايمان كلها
حث فيها تسوي اليمين الخامسة لانه لم يكلمه بعدها فليزومه في اليمين الاولى واليمين
السابعة درهم وفي اليمين الثانية باليمين الثالثة درهمان وفي اليمين الثالثة باليمين
الرابعة ثلثه درهم وفي اليمين الرابعة باليمين الخامسة اربعة دراهم فيكون الكل عشرة
دراهم فان كلمه في اليوم الثاني ايضا وجب عليه ان يصدق بستة دراهم من قبل ان
اليوم الثاني هو الدور الثاني في اليمين الاولى ولم يوجد في هذا الدور حث فليزومه
فليزومه درهم وهو اليوم الثاني من الدور الاول في اليمين الخامسة ولم يوجد فيه حث
فليزومه خمسة دراهم فيكون الكل ستة ولا يثبت في اليمين السابعة لانه اليوم
الثاني من الدور الاول وقد حث فيه مرة ولا في اليمين الثانية لانه اليوم الثاني من
الدور الاول في اليمين الثالثة وقد وجد فيه حث ولا في اليمين الرابعة لانه اليوم الثالث
من الدور الاول في اليمين الرابعة فان كلمه في اليوم الثالث ايضا وجب عليه ان يصدق
سبعة دراهم من قبل ان الدور الثالث من اليمين الاولى لم يثبت فليزومه به درهم وهو
الدور الثاني في اليمين الثانية ولم يوجد فيه حث فليزومه درهمان فيكون الكل
ثلثة ولا يثبت في اليمين الثالثة لان اليوم الثالث هو اليوم الاخير من الدور الاول
في اليمين الثالثة وقد وجد في هذا الدور حث ولا في اليمين الرابعة لانه اليوم الثالث

من الدور الاول في الممن الرابعه وقد وجد فيه حث ولا في الخامسة لانه اليوم الثالث من
الدور الاول في الممن الخامسة فان كلمه في اليوم الرابع ايضا وجب عليه ان يتصدق بانه
دراهم من قبل انه الدور الرابع من الممن الاول ولم توجد فيه حث فحيث وهو اليوم
الاول من الدور الثاني في الممن الثالثه ولم توجد فيه حث فلزمه ملته دراهم فكون
مع الدرهم الذي لزمه في الممن الاول اربعة دراهم ولا حث في الممن الثانيه لانه اليوم
الاخر من الدور الثاني فيها وقد وجد فيه الحث مرة ولا في الممن الرابعه لانه اليوم
الاخير من الدور الاول فيها وقد حث فيه مرة فلا حث ما نبي فان كلمه في اليوم الخامس
ايضا وجب عليه ان يتصدق بسبعه دراهم من قبل انه حث في الممن الاول لانه الدور الخامس
في الممن الاول ولم توجد فيه حث فلزمه دراهم وحث في الممن الثانيه ولم يوجد
فيه حث فلزمه دراهم وحث في الممن الرابعه ايضا لانه اليوم الاول من الدور الثاني
في الممن الخامس ولم توجد فيه حث فلزمه اربعة دراهم فكان الكل سبعة دراهم ولا حث
في الممن الثالثه لانه اليوم الثاني من الدور الثاني في الممن الثالثه وقد حث فيه ولا
في الخامسة لانه اليوم الاخير من الدور الاول فيها وقد وجد فيه الحث واذا قال
الرجل لصاحبه والله لا اكلمك يوما ولا يومين فكمه في اليوم الثالث لم حث من قبل انه في
الطام في اليوم ونفاه في يومين بان كرر حرف الف في الممن متحدة فاعتبر ما وقت كل يوم
من الممن وفي الموضع الذي بعد الممن كذا فعلت فانه لو قال والله لا اكلم فلانا يوما
والله لا اكلم فلانا يومين فكمه في اليوم الثالث لا حث المعنى الذي ذكره وهو ان الممن
وجدنا في وقت واحد فاعتبر حزمه الكلام من وقت الممن حتى لو كلمه في اليوم الاول
او في اليوم الثاني حث من قبل ان الممن محك وقد سقطت بالحث في اليوم الاول
خلاف ما لو قال والله لا اكلم فلانا يوما والله لا اكلم فلانا يومين فانه اذا كلمه في اليوم
الاول حث واذا كلمه في اليوم الثاني ايضا حث لان الممن متحدة هاهنا ولو قال
والله لا اكلمك يوما ويومين فكمه في اليوم الثالث حث من قبل ان قوله ويومين عطف
على الاول فكان غير الاول ولا يدخل اليوم فيه فاعتبر به والله اعلم بالصواب
باب من الطلاق لحظه الزوج فيجوز ولا يجوز في محمد بن الحسن
رحمه الله هذا الباب على ان الاجازه اللاحقه بمنزله الوكالة السابقة لان التوكيل
لا يراد له ان التصرف وانما اراد ما يلزم الموكل من موجب التصرف وبالا جازه بلزمه موجب
التصرف قال محمد واذا قالت المرأة لزوجها قد طلق نفسي فقال الزوج اجرت
ذلك فهو جاز وهي طالق وانما كان كذلك من قبل ان الزوج لو وكلها بطلاقها صح
فذلك اذا اجاز بطلاقها لما اراد الاجازه اللاحقه بمنزله الوكالة السابقة ولذلك
لو قالت بعت نفسي فقال قد اجرت ذلك وهو يرد الطلاق مما طلق بطلاقه ما يسه
وذلك لما ذكرنا ان الاجازه بمنزله الوكالة ولو وكلها بالا يانه صح فذلك اذا اجاز
ابانها وكذلك لو قالت قد جرت نفسي عليك فقال قد اجرت ذلك وهو يرد الطلاق

ولا في الخامسة
لانه اليوم الرابع من
الدور الاول فيها وقد
حث فيه مرة

في طالق بطلاقه بانه وذلك لانه لو وكلها بتطليق نفسها فقالت قد جرت نفسي
عليك ونوت الطلاق يقع طلعه بانه كذلك هاهنا الا ان يرد لها فكون طلاقا في التحريم
والتيقنونه على ما عرفت في سائر الكائنات وان قال لم انوب بالتحريم طلاقا كان قوله
قد اجرت ذلك ايلا وذلك لان التحريم يكون طلاقا او ميثاقا او ما يصير طلاقا بالتيقن على
مثال سائر الكائنات فان لم يبيوط طلاقا بقي تحريم الفعل على الاطلاق فيكون ميثاقا لانه
اذناه وصار بمنزله قوله والله لا اقربك ان تركها اربعة اشهر بان سطلقه كما لو اذن
امراة وترك الف في مئة الا لا ولو قالت المرأة لزوجها قد اجرت نفسي فقال
الزوج قد اجرت ذلك وهو يرد الطلاق فليس هذا بطلاق من قبل ان اختيارها لنفسها
لنفس بطلاق لان الاختيار من الفاظ الطلاق فلا يصير طلاقا بالا جازه بخلاف التحريم
والا يانه فاهما مختصان بالنكاح الا ترى انه لو قال لامراة اخترب نفسك بتدالا يكون
طلاقا وان عني به الطلاق فلا يجعل فيه الاجازه فان سئل المثل لو قال لامراة
اختارني نفسك فقال اخترب ونوى الطلاق فانه يكون طلاقا فلو لم يكن هذا من الفاظ
الطلاق لما وقع الطلاق فليس الاختيار لميثاق من الفاظ الطلاق فلا يكون قوله اخترب
طلاقا وانما يصير قوله طلاقا بمعنى من جهة الزوج وهو قوله اختارني مع نية الطلاق
فما لم توجد هذا المعنى لا يكون طلاقا واذا قالت قد جعلت امرى بي ربي فقال قد اجرت
ذلك وهو يرد الطلاق كان جازا وكان امرها في نفسها فان اخذت نفسها بعد ذلك
وقع الطلاق والا فلا وذلك لانه لو جعل امرها بيدها جاز فلذلك اذا اجاز ذلك
ولو قالت جعلت الحمار بي فقال قد اجرت ذلك وهو يرد الطلاق صار الجاز في
بها فان اخذت نفسها وقع الطلاق والالم يقع وذلك لان الروح لو قال بتدالا جعلت
الحمار ليك صار الجاز في بيدها حتى لو اخذت نفسها وقع الطلاق كذلك اذا اجاز
ذلك ولو قالت جعلت امرى بيدي وقد اجرت نفسي فقال قد اجرت ذلك لم يقع
الطلاق وان نوى الطلاق من قبل ان الاجازه لم يقع قوله قد جعلت امرى بيدي لا يقع
وقد اجرت نفسي فان اختيارها لنفسها انما يصح بعد صرورة الامر في نفسها وبالا جازه
صار الامر في نفسها فان اخذت نفسها بعد ما صار الامر في بيدها صح والا فلا وكذلك
لو قال جعلت الحمار بيدي وقد اجرت نفسي ولو قالت قد جعلت امرى بيدي
فاجرت نفسي فقال صدقت واجرت ذلك الساعة وهو يرد الطلاق لم يكن هذا الطلاق
واقعا وكان امرها بيد الساعة ما دامت في مجلسها ولذلك لو قالت قد كنت جعلت
امر الحمار الى واخرت نفسي فقال قد صدقت وقد اجرت ذلك الساعة وهو يرد
الطلاق لم يكن طاقا والخيار بيد الساعة ما دامت في مجلسها بمنزله رجل خير
امراة في مجلسها الذي اجاز ذلك من قبل ان الاجازه في هاتين الميثلتين لمحت قولها
مري جعلت امرى بيدي قد كنت جعلت امر الحمار الى لا قولها واخرت نفسي وذلك لان
الاختيار انما يصح بناء على الاجازه والا جازه صحت الآن فلا تعتبر الحمار السابق على

70

ليس

الاجازة وانما يصح هذه الاجازة من قبل انما جعلت امس يد هام مطلقا لا موقفا
فلا يبطل لمضي امس ولو قالت قد كنت قلت امس امري يدك اليوم كله واخبر
نفسه فقال الزوج صدقت وقد اجرت ذلك الساعة كان هذا باطلا وان اجازت
نفسها بعد ذلك لم يقع عليها طلاق وكذلك الجواز في هذا وذلك لا يهاجحل الامر
بيدها في يوم معلوم وقد مضى ذلك اليوم فلا يجعل مثله فضولي اجردا واسط
شهر رمضان مضى الشهر لم اجاز المالك العقد فالاجازة لا تفيد لفقدان وقت
الاجازة كذلك هذا ولو ان جلا قال لامرأته ان لم اضربك فانت طالق يعني ان ضرها
ساعة حلف فالمنع على ما عني وانما كان كذلك من قبل ان المنع على يومين ليس هو
ومن ابدا فاذا نوى احدهما صح ويكون هذا بعينه لا جد نوعي المنع ولهذا قال
ابو حنيفة رحمه الله انه اذا قال لامرأته وهي تريد الخروج ان خرجت فانت طالق
جلست ساعة لم خرجت لا تطالب فان لم يضربها تلك الساعة جئت وذلك لا يطف
ان يضربها الساعة فلم يضربها وان عني غدا كانت نيته باطله وكان هذا على الايد
وذلك لان الغد ليس في لفظه وتخصيصه ليس في اللفظ لا يصح ولو قال
ان لم اضربك فانت طالق وعني به ان لم اضربك الساعة فأي يني وبين الليل هذا
لا يكون على ما عني وذلك لان قوله مطالب عن الوقت فتبين به لا يصح لم يضربها حتى
يموت فانه جئت لان شرط الجئت فلو وجد وهو علم الضرب على التابيد وان لم يكن
له نية لم جئت حتى يموت او يموت قبل ان يضربها وذلك لا يقع الباس عن الضرب
على سبيل التابيد فطهر العجز عما حلف عليه بجئت فاذا نوى ضربها جئت حلف
كان على ما نوى لما نوى وان نوى تلك الساعة وغيرها كان على الايد لما بينا وعلى هذا

فان

جميع هذا الوجه وقياشه والله اعلم
ما جعل الرجل فيه امرأته الى غيره بالوقت وغير الوقت في محسن رحمه الله
هذا التاب على ان من جعل امرأته بيد غيره فانه يوقف على مجلس العلم به من قبل
ان جعل الامر بيد الغير لا يراد بعينه وانما يراد للعلم به والعمل به قبل العلم لا يكون
صاحرا على مثال او امرأته سبحانه فهو عالي وان الامر الموقت بوقت يبقى بقاء
الوقت ويبطل بضيئه والامر المطلق عن الوقت يبقى مادام محل الامر اقبيا اذا عرفت
هذا جئنا الى مسائل الباب قال محمد رحمه الله واذا قال الرجل امرأتي
بيد فلان شهرا قال الشهر مند حلف وانما كان كذلك من قبل ان الشهرها هنا ذكر
لاخراج ما ورا الشهر من الامر لانه ذكر الشهر لثابت الامر به مصروف الى الشهر
الذي يعقب الامر كما لو قال لجسرتك هذه الدار شهرا فانه يصرف الى الشهر الذي
يعقب العقد لانه ذكر الشهر لثابت المعقود عليه به كذلك هذا خلاف ما لو قال
لله على ان اعكف شهرا لله على ان اصوم شهرا جئت لا يصرف الى الشهر الذي يعقب
التد لان قوله شهر التقدير الواجب به وفي مسلتا لتايب الامر به فان صح

جئت

يصح

كان

شهر قبل ان تعلم فلان ان الامر جعل اليه فليس يد من الامر شي وذلك لانه جعل الامر
شهرا وتعلم مضى الشهر مبطل الامر فصار هذا منزله ما لو قال امرأتي بيد فلان
هذا الشهر علم اولم يعلم فان لم يعلم حتى مضى ذلك الشهر فليس يد من الامر شي
كذلك هذا ولو قال اذا مضى هذا الشهر فامرأتي بيد فلان مضى الشهر
وفلان لا يعلم مما جعل يدك ثم مضى شهر اخر لم يعلم فلان مما جعل الزوج في يد من امر
امرأته فامرأته بيدك في ذلك المجلس وانما كان كذلك من قبل انه علم جعل امرأته
بيده لمضى شهر فاذا مضى الشهر نزل المعاد فصار كانه قال امرأتي بيد فلان
والامر مطلق عن الوقت فيبقى الى مجلس العلم وانما يتوقف على المجلس من قبل ان يملك
والتملك يتوقف على المجلس فاذا دام من ذلك المجلس واخذ في عمل غيره يبطل الامر
وخرج من يدك قال محمد وهذا لا يشبه الوجه الاول لان الاول وقت الامر
وقتا فاذا مضى بطل الامر علم الذي جعل الامر اليه اولم يعلم ولو قال امرأتي
بيد فلان وفلان مضى شهر ثم علم احداهما مما جعل اليها او علما جميعا فخرج
الامر من ايديهما حتى مضى شهر من ذلك القول علما اولم يعلم وانما كان كذلك من
قبل انه جعل الامر اليهما موقفا بوقت وهو الشهر وقد مضى الشهر مبطل الامر فلا يهاجحل
يصير بعد ذلك في ايديهما ولو قال امرأتي بيد فلان وفلان اذا مضى شهر ثم علم
احدهما فامرأته يدك وذلك لانه جعل الامر اليهما بعد العلم بذلك علم وقد علم احدهما
بذلك فكون الامر بيدك وانما يكون بيدك مادام في المجلس لما ذكرنا تملك والتملك
يتوقف على المجلس فان فرق بينهما كانت فرقته موقوفة فان علم الاخر بعد ذلك شهر
كان الامر في يدك مادام في مجلسه لما ذكرنا فان فرق بينهما وقفا لفرقة بينهما من قبل
ان الامر في ايديهما وقد اجمعا على الفرقة فيصح ذلك فاي الرجلين قام من مجلسه الذي
علم به بالفرقة قبل ان يفرق بطل الامر ولم تطل المرأة بذلك الامر ايد وذلك لما ذكرنا
انه جعل الامر في ايديهما وهو تملك فيتوقف على مجلس العلم فاذا قام احدهما من مجلسه
بطل الامر من قبل انه جعل الامر في ايديهما وقد بطل الامر في حق احدهما ويبطل في حق
الاخر ايضا لان الطلاق معلق اجتماعهما على الفرقة واجتماعهما على الفرقة بذلك الامر
لا يتصور وهذا قول ابو يوسف ومحمد وهو ما سر قول الحنفية والله اعلم

باب

في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان حرف اوليها ان التاب لحد المذكور من لايه
هذا هو المختص بحرف او فاذا دخل من خبر من افضى الى التشكيك لان او وضع للتشكيك
واذا دخل من منفين افضى الى العميم ومعنى التعميم نيشا من منفى منكروا اذا دخل من اثنين
فلتعميم ايضا باعتبار دلاله الا بالوجه واذا دخل من الجاهل بالتعجب باعتبار دليل
الوجوه واذا ذكر من فعلن لا امتراج بينهما فهو يعني الغاية اذا علم وفاهدا
حسا الى المسائل بال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل والله لا ادخل هذه الدار

أولا ادخل هذه الدار فانيهما دخل حبش وانما كان كذلك من قبل ان ادخلها هنا من قبل
موجب العمم فكون دخول هذه الدار من قبل على الافراد ودخول الدار الاخرى من قبل
الافراد فانيهما دخل حبش في ميسنه ولو قال والله لا ادخل هذه الدار اليوم ولا ادخل
هذه الدار الاخرى فانيهما دخلت في ميسنه وان لم يدخلها حتى مضى اليوم حبش من قبل
ان او من لجان من يكون المأبأ احدهما دون الاخر فادخل احدي الدارين فقل وجب
شرط البر فلا يبيح للمهر اذا لم يدخل واحد منهما حبش لعدم شرط البر في وقت
ومو الدخول في اليوم ولو قال والله لا ادخل هذه الدار ابدا ولا ادخل هذه
الدار الاخرى اليوم فان دخل الاولى حبش وان لم يدخل واحد منهما حتى مضى اليوم حبش
وان دخل الاخرى في ذلك اليوم بر في ميسنه وهذا محرم في ان لا يدخل الاولى ابدا وفي ان
يدخل الاخرى في ذلك اليوم وذلك من قبل ان ادخل من نفى دخول الاولى ابدا وثابت
دخول الاخرى اليوم فاجعل في حق المني كانه دخل من نفيس واجعل في حق الاشائ كانه
دخل من اشائ من يكون الداخل تحت المهر هذا على الافراد وذلك على الافراد فان دخل
الاول حبش لوجود شرط الحبش وهو دخول الاولى فان لم يدخل واحد منهما حتى مضى
اليوم حبش في ميسنه لوجود شرط الحبش وهو عدم دخول الاخرى في اليوم وان دخل الاخرى
في اليوم بر في ميسنه وبطل ميسنه لوجود شرط البر وهو الدخول في الاخرى في اليوم
ولو قال والله لا ادخل هذه الدار ابدا وادخل هذه الدار الاخرى فادخل الاولى
حبش وان لم يدخل الاولى ودخل المأبأ بر في ميسنه وذلك من قبل ان ادخل حرف
او يبر دخول الاولى وابا دخول الثانية من عرفات فصير دخول الثانية غايه
لميسنه وهو بمنزله قوله حتى ادخل هذه الدار الاخرى وهذا على مال قول القائل
لا ابيعك او تزني في معناه حتى تردني قال محمد رحمته الله عليه
ولو وقت وقتا بازا قال والله لا ادخل هذه الدار ابدا وادخل هذه الدار الاخرى
اليوم مضى اليوم قبل ان يدخل واحد منهما حبش وبطل المهر وذلك من قبل ان يدخل
دخول الدار الاولى على سبيل التباين امتنع ان يكون دخول الثانية غايه لا باجته
لان ما يكون مؤبدا لا يصح ان يكون مؤقتا بغايه فصارت كقوله ولا ادخل هذه الدار الاخرى
اليوم فكان دخول المأبأ مثبتا في اليوم ودخول الاولى منفي ما بقيت المهر ولو قال
والله لا ادخل هذه الدار ابدا وادخل هذه الدار الاخرى ولا ادخل هذه الدار الاخرى
احدي الدارين الاخرين في ميسنه وان دخل الاولى قبل ان يدخل واحد منهما من الاخر حبش
وذلك من قبل ان يدخل دخول الاخرى الدارين غايه لميسنه حبش ادخل حرفا بينهما
فصار كما لو قال حتى ادخل هذه الدار وحتي ادخل هذه الدار فاذا دخل واحد منهما
فقد ثبت المهر لهما فبالحث بدخوله الدار الاولى وان لم يدخل واحد منهما
ودخل الدار الاولى تحت لوجود شرط الحبش وهو دخول الدار الاولى حال نقا المهر

سواء خضر

ثم كتاب الامان والحمد لله على ذلك

كتاب

النكاح

باب امر المولى عبده بالتزوج ما يجوز منه وما لا يجوز 72
بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان كل تصرف بشئ جوازه على امرنظر ان
وافق الامر صحيح والا فلا لانه مخالف الامر لم يكن داخل تحت وان تصرف العاقل ليعمل على
وجه الصحة ما امكن من قبل ان الظاهر من حال العاقل المند من انه يقصد بالتصرف
الجواز والصحة اذا عرفت هذا حينا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله
واذا امر الرجل عبده ان يتزوج وقد كان ابلد قبل ذلك بغير امر مولا فاجاز ذلك
النكاح فانما يوشف قال العباس ان لا يجوز ذلك ولكن استحسن في هذا ان اجيزه
واجعله بمنزله نكاح مستقبل وهو قول محمد وانما كان كذلك من قبل ان يقول في العباس
انه امره بالتزوج والتزوج هو العقد والاجازة غير العقد فلا يصح الا ترى ان الشهود
انما تعتبر حاله العقد لا حاله الاجاره فكما فاعين من فاذا كانا غير من لا يصح الاجازة وجه
الاستحسان هو انه ملك العقد فملك الاجاره من قبل ان الاجاره دون العقد فاذا ملك
العقد فاولى ان يملك الاجاره وقوله بانما غير ان قلنا مما يرجع الى المولى من لزوم موت
العقد ليسا بغير من فان موجب العقد يلزمه الاجاره كما يلزمه بالعقد والامر لا يراد بعينه
وانما يراد ما يلزمه من موجب التصرف ولو قال له تزوج علي فتيك فتزوج حرة او مكاتبه
على رقبته والنكاح باطل وانما كان كذلك من قبل ان النكاح لو صح لصارت رقبته مملوكة
للزوجه وملك الزوج وجه زوجها ففسد النكاح فاضربنا العقد ما يفسد فلا يصح العقد وكذا
في حق المكاتبه من ان المكاتبه لها ملك الا ترى انها لو ارادت ان تخرج بعد من اساءها لا يجوز
فكان حكم المكاتبه حكم الحرة هاهنا قال ولو كان تروح مدبره او ام ولد وامه
فالنكاح صحيح وذلك لان العقد لم يقرب به ما يفسد لان رقبته تصير مملوكة لمولى الامه
لا للامه فيصح النكاح ولو دخل بالحره او المكاتبه ففي رقبته العبد لا قل من قيمته ومن مهر
المثل دينيا بساع فيه وذلك من ان هذا النكاح نكاح فاسد والدخول في النكاح الفاسد
يوجب مهر المثل من قبل انه وطئ لا يجب به الحد يجب به العقر وانما يجب الاقل من مهر
المثل ومن المسمى من قبل ان مهر المثل انما يجب للمرأة فاذا كان المسمى اقل من مهر المثل
يجب المسمى لها رقبته باقل من مهر المثل واذا كان مهر المثل اقل من مهر المثل من قبل
ان الضمان الاصل هو مهر المثل وسباع رقبته في ذلك من قبل ان هذا نكاح باطل المولى
لان المولى اذن له في التزوج على الاطلاق فدخل فيه الصحيح الفاسد قال ولو كان العبد
مكاتب او مدبرا والمسئله طلقا لها فالنكاح جائز تروح حرة او غير لها قيمته في رقبته
وانما كان كذلك من قبل ان العقد خلا عن امر ان المفسد لان رقبته المكاتب او المكن بر لا يصح
تخليها فيكون ذكر الرقبه لمنع مهر المثل كما لو تروح امرأة على عبد الغير فان النكاح يصح
حتى لو قدر على تسليمه ليس له وان عجز عن تسليمه يجب عليه قيمه الرقبه ويكون ذكر الرقبه
لمنع مهر المثل كذلك هاهنا قال واذا امر الرجل عبده ان يتزوج ولم يقل على رقبته

فان الملك ثبت في البدن معا كذلك هاهنا قال ولو ان امراه لها ابناء لم يوارث لها
غيرهما نروحت باجلهما ودخل بها ثم وصفت فخلعت لمهرها من زوجها ولا مال لها غير
ثم ماتت في العدة فان المهر تقسم بين ابني العم نصف ولا يكون للزوج من المهر شيء وانما كان
كذلك من قبل ان يلد في الخلع تبرع وليس باصل لان الخلع طلاق والطلاق لا يستدعي
مالا ليصح فكان اشتراطه المال لمنزله الوصية ولا وصية للوارث فلا يصح فاذا ماتت تقسم
المال بينهما نصفين حكم القرابة ولا شيء له حكم الزوجية من قبل الهامات وهي مباهة قال
ولو طلعا على المهر الذي تزوجا عليه ثم ماتت وهي في العدة تقسم المال بينهما ارباعا
ملته ارباعه للزوج وربعه لاجته وانما كان كذلك من قبل ان المال لم يصور للزوج لما ساءلته
لمن له الوصية فاذا ماتت بالحد الزوج نصف المهر لحكم الزوجية من قبل انها بالطلاق
المطلق لم تصير مباهة ما دامت في العدة ماتت وهي امرأته وتبقى النصف تقسم بينهما نصفين
حكم القرابة فصار لا بن العم الذي هو الزوج ملته ارباع ولا خريز واليه اعلم بالصواب
من نكاح العبد الخلع في ذلك والدن نبي محمد بن الحسن

ما وجه الله هذا الباب على ان كل يصر في محلا مشغولا لا يخلو الخلق الغير يودي بنفيه الى
ابطال ذلك الحق يتوقف نفاذه على اذنه ورضاه وان موجب التصرف يلزم الاصيل
في العقد دون التخييل الا اذا كان التخييل ضامنا وان المدين متى طهر وجوه في حق الكل ساءل
سائر الذبون واذا طهر في حق المولى دون الغرما يتاخر عن حقه اذا عسر ما هذا اجبا
الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا اذن الرجل عبده في التجاره فليحقه ذلك
الفد درهم ثم ان المولى امره ان يتزوج على رقبته فزوج امه لرجل فالتكاح جائز وانما كان
كذلك من قبل ان التكاح قائم من حيث انه نفس لا من حيث انه مال وجب الغرما متعلقا بماله
فلا يمنع جواز التكاح ولا تسلم الرقبة لمولى الجارية لان حق الغرما متعلق برقبته فلو قلنا
تسلم الرقبة لمولاها بطل حق الغرما فلهذا المعنى لم يصور الرقبة مملوكة لمولاها واذا بيع
العبد في الدن يضرب في ذلك نحو ما العبد بينهما وموافق درهم ومولى الامه بينهما
ويؤمهما العبد فيقتسمون المهر على ذلك وانما كان كذلك من قبل ان زوج المهر طهر في حق
الكل من قبل ان المهر بالعقد والعقد طهر في حق الكل لان العقد لما يصح من حيث انه نفس
لا من حيث انه مال فاذا طهر العقد في حق الكل قلنا المهر الذي يجب به من قبل ان العقد
لا ينعكس عن المال ولم يشرع الا بالمال حتى لو تزوج امراه بغير مهر ملزمه مهر المثل فاذا كان كذلك
سواء في هذا الدن سواء الذبون فيقتسمون المهر ولو ان المولى اذن عبده في التجاره فليحقه
دثن الف درهم ثم قيل العبد رجلا عمدا فان اوليا القليل يعنونه بصاحبهم وبطل المدين
وانما كان كذلك من قبل ان حق اوليا القليل متعلق بالدم لا بالمال وحق الغرما متعلق باليه
فلا يصير دون الغرما ما نفع استيفاء القصاص وبطل د ثوبهم ضروره استيفاء القصاص
لا قصدا قال فان صالح المولى اوليا الدم من الدم على رقبه العبد وهم لا يعلمون
مالدن ويعلمون به فهو شوايخ الصلح ولا يصير الرقبة مملوكة لاوليا الدم وذلك لان

حق الغرما متعلق بماله العبد ممنوع كون الرقبه مملوكة لاوليا القليل لان الرقبه لو صار
مملوكة لاوليا القليل بطل حقه ولا يجوز ان يبطل حقه به لان هذا من ظهري في حق المولى
دون الغرما من قبل ان الصلح عن ذلك عفو والعفو لا يستدعي مالا ليصح وانما وجب
المال مستندا الى الحجاب السيد فلا يطهر في حق الغرما صلح الصلح ولا يصير الرقبه لولي
العتيل ولا يمنع السيد في ذلك من قبل ان المولى دخيل في ذلك وليس باصيل ولم يصرفنا
فلا يلزمه شيء ولو ان الغرما باعوه واستوفوا ديونهم وتبقى شيء تصرف الى اوليا القليل
وذلك لان الرقبه انما لم تصر لاوليا القليل الصلح عليها لحق الغرما ولم يتو الغرما حق العبد
استقفا الدن فيسلم ما بقي لولي القليل ولو انهم ابرؤوه نظرا ان كان الا بر قبل البيع بل في العبد
الى اوليا القليل من قبل ان العبد انما لم يصرف لاوليا القليل لحق الغرما وقد سقط حقه عنه
فيسلم لاوليا القليل ولو كان بعد البيع يصرف المهر الى اوليا القليل من قبل ان العبد لو كان
قائما على ملك السيد بعد الا بر كان لهم بدلا عن الصلح فاذا بيع فقد فات البديل الى خلف
وموا المهر مقوم الخلف مقامه فسلم اليه واذا اذن الرجل لامته في الخروج فترجع
عبد فالتكاح جائز وذلك لان الاذن في التكاح واجب مطلقا فاذا تزوج بعد بيع كما لو بر
تخراذ لا فصل بينهما من حيث انه نكاح ولو خلعا المولى على عبده في يده فخلع جاز كان
باذن مولى العبد وبغير اذنه اذا كان الزوج هو الذي خلعا وانما كان كذلك من قبل ان
المالك بالطلاق هو العبد فاذا خلعا صحيح كما لو طلعا لان الخلع طلاق يعوض ولا يسترط
رضي المولى من قبل ان اشتراط البذل لحصيل المال فكونه غير له الا كسبا له ولا الخلع
الى رضاه فيما يحصل له بالكسب كذا هاهنا فان استحق العبد المدي خلعت الجارية
عليه فالخلع هاهنا لا يرد من قبل ان الخلع طلاق لا فصل الرد والفسخ ولا ضمان
على المولى في شيء من ذلك لان المولى دخيل في ذلك وليس باصيل ولم يوجب التزام الضمان
فلا يلزمه شيء ولجب قيمته في رقبته الامة المخلوعة تباع لمولى العبد لا ان يعدها
مولاها وذلك لان الاصيل في ذلك الامة ملزمها الضمان وانما تباع في ذلك لان هذا
دن ليجها باذن من جهة المولى صار كما لو اقر عليه بائنا محمد فان كان على
الامة المخلوعة دن قبل الخلع فان المهر تباع فيبذل باصحاب المدين فيستوفون حقه فان
بقي من مهرها شيء بعد ذلك اخذ مولى الزوج وذلك لان رقبتهما مشغولة لحق الغرما وبطل الخلع
لم يطهر في حق الغرما لان الخلع طلاق لا يستدعي مالا ليصح وانما يجب فيه المال
مستندا الى الحجاب السيد فيطهر في حقه دون الغرما ودين الغرما ظهري في حق الكل فيكون
مقدما عليه فان بقي شيء من ذلك اخذ مولى الزوج لما بينا ان حقه لم يطهر لحقه فلا استوفوا
حقه فمهر ظهري في حقه فيه ويأخذ ما بقي قال ولو كان مولى الامة حين خلعاها
ضمن ادرل زوج مولاها من ذلك في العبد المخلوع عليه والمسئله على جها فان الامة المخلوعة
تباع في دينها ولا يتبعها زوجها ولا مولاها بئسي من قيمة العبد المستحق ولكن يتبعون
مولاها لانه ضمن ادرل فيلزمه ذلك وكذلك اذا عرفت الامة المخلوعة لم يتبعها شيء من ماله

ما بين

موصوف

العبد المستحق عليه لانه لما ضمن استغنى لصمانه عن الزام ذلك رتبتهما فيلزمه الا تركه
لوضع امراته اخذته وصمن لم يفتح الى قنوها ويلزمه المبال في ذلك لو خلعها
على رتبتهما من زوجها ولم يصمن شيئا فالجوع جائزا من قبل فان كان عليها دين بيعت الدين
وبذلك اصحاب الدين من قبل ان حقه كان تمام كل وجه وهذا دين لم يطهر في حق كل
وانما وجب مستندا الى الخطأ لمولى فيتأخر عن حق الغرما فان بقي شيء من الامه كان
لمولى الزوج لانه لا حق للغرما فيما بقي فيسلم له ثم تتبع الامه مما بقي من رتبتهما اذا
ولا ضمان على مولى الامه في شيء من ذلك وذلك لان المولى لما خلعها على رتبتهما صار
رتبتهما دينا عليها لانها الاصيل في ذلك ولا يلزمه شيء لانه لم يصمن والد جبل اذا لم يصمن
شيئا لا تتبع به ولو انه ضمن المدرك حتى خلعها على رتبتهما كان الضمان عليه ولا ضمان
على الجارية من قبل لانه لما ضمن فقد التزم البذل صار بمنزلة الاصيل والخلع واقع عنه
لا عن شيء من قبل لانه اذ دخل نفسه وجعله بمنزلة الاصيل فيلزمه البذل كما يلزم الاصيل
لان هذا الاستقاط لا يحصل للمرأة شيء في مقابلته المال في والاختصاص فيه سواء
فان ابرأ الغرما عن الدين سلمت لمولى الزوج ولا حق لمولاها فيها ضمن ولا يصمن ذلك
لان امتناع الرقبه عن كونه مملوكه لمولى الزوج انما كان لتعلق حق الغرما بما ليتها فاذا
ابروا فقد فرغت ما ليتها عن حق الغرما فسلمت له والله اعلم بالصواب
باب قال رضي الله عنه مسائل بهذا الباب ليس من طين
مسائل النكاح لانها موضوعه في جنابه العبد ولا يجانسه من الخناتات ومن
النكاح الا انها من جنس المسئلة التي ذكرها معنى والاعتبار بالمعنى لا بالصورة
اذا عرفت هذا احنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا اذن
واذن رجل لعبد في التجاره فلحق كل واحد منهما دين كثير ثم ان احد العددين فقاه عين
في التجاره صاحبه فانه خير المولى والغرما بين الدفع ومن القدا اما المولى فلانه مالك لرتبته
واما الغرما فلان حقهم تعلق برقبته فان سئل التحير مفيد في حق المولى
من قبل انه ان قدرى بقي رقبته على ملكه وان دفع فخلص عن جنابه اما في حق الغرما فالتحير
غير مفيد لانهم ان قدوا بيعت الرقبه في ذنوبهم فلا يكون هذا التحير مفيدا الجواب
مسألة التحير مفيد في حق الغرما من قبل ان العبد اذا دفع بالجنايه ربما يضيع
حقيهم بان يكون دينهم اكثر من قيمه العبد فاذا بيع وهو يكون مجورا عن التصرف
بعده ما يبيع تستوي الغرما حقيهم بقدر قيمته ويبقى عليه شيء من الدين فيلحق حقيهم
فان دوا بقى العبد على الاذن فيكسب ويقضى ذنوبهم فيكون هذا التحير مفيدا في
حق الغرما فان دوا لا يخرج احداهم على الاخر شي لان كل واحد نظره لحقه ومن
لنفسه لا يجب له على غيره شيء وان احتاروا والدفع ودفعوه بالجنايه لا يسقط شيء
من حق الغرما وذلك لان انتقال الملك ما كان برضاهم وانما كان بصيرورة العبد جبرا
جنايه صار هذا كما لو مات المولى وورثه وارث المولى فانه لا يسقط شيء من دينهم

استقاط
م

كذلك هذا ولو بيع الفاني في دينه بدين من نفسه من قبل ان دينه اقرب اليه وان هو قام مقام
جرو من المفقوة عنه بما فضل من دينه بصرف الى دين المفقوة عنه لانه قام مقام جرو
منه هذا كما قلنا فمن اذن عبده في التجاره فاستوى العبد عبدا واذا زله في التجاره لم يلحق
العبد من حتى يبيع في الدين فانه بيد الدين المستوى في الدين لانه اقرب اليه بما فضل
من دينه بصرف الى دين العبد المادون كذلك هذا وكذا اذا اذن امته في التجاره فلحقها
دين بولدت ولدا واذا زله في التجاره فلحقه دين ثم ان الولد يبيع في الدين فانه بيد الدين الولد
اولا لان دينه اقرب اليه لم ما فضل من دينه بصرف الى دين الام لانه لم يولد جرو منها كذلك
هاهنا ولو ان المفقوة عنه سعى في الدين واستوى في الغرما ما يولم فضل منه شيء وهو لم يولد
من قبل انه مملوك له وليس لتمام مقام شيء من الفاني فلا تصرف الى شيء من دينه بل يكون لمولا
قال واذا اذن الرجل لعبد في التجاره فلحقه دين واذا اذن اخر عبده في التجاره فلحقه دين
كثير ثم ان احدا العبدان دفعا عيني صاحبه فان ابرأ العبد الفاني وغرما وهما الجيار بين الدفع والقدا
لما عرض الفقه في المسئلة المقدمه فان اختاروا القدا فان من قبل قداه فضمنه المفقوة
عنه وكان له ذلك لان الواجب في القدا بدل العنق وبذلك العنق قيمه المفقوة عنه ومن
الحال ان يجمع القتمه والعبد في ملكه فقلنا بانه يلحق المفقوة عنه ويكون له بيع العبد في
دينه لان الدين كان لازما في رقبته ولم يبطل وان اختاروا الدفع بالجنايه فدفعوه بها واخذ
المفقوة عنه وذلك لان الفاني حين اخذ احد نعمته فكون مقامه فلا يجمع
البذل والمبدل في ملك رجل واحد فلهذا يلحقه وبيع كل واحد منهما بدينه من قبل ان الدفع
بالجنايه لم يبطل حقيهم لان دفع الفاني بالجنايه ما كان برضاهم ولكن بضرورة ورتبه خيرا
حائيه وكذلك دفع المجنى عليه كان لدخول البذل في رقبته قال فان مع العبد الفاني
ما في درهم ودينه الف استوى غرما وهما دينهم لانه اقرب اليه ومع العبد المفقوة عنه
دينه فان بيع بمائة درهم استوى غرما وهما دينهم لانه قام مقام جرو منه ولا خلاف في الاخذ انما
التي لغت من ثمن الفاني في اخذون بدينهم لانه قام مقام جرو منه ولا خلاف في الاخذ انما
الخلاف انما الخلاف في كيفية الاخذ وقد زعموا ان يوسف قال ان يوسف بصرف ما فضل الى
غرما المفقوة عنه وقال محمد بن يعقوب المفقوة عنه صحيحا فان كانت قيمته الفاقته
ايحتمى وان كانت قيمته مائة فطرت الى فصل ما بينهما وذلك تسعة اعشار القتمه فجعلته
لغرما المفقوة عنه وسلم العشر لمولى المفقوة عنه **مسألة** قول ابو يوسف رحمه الله عليه
ان الفاني قام مقام العنق الا ان دفع المجنى عليه شرط وقد استوى الدين من البذل فلم يستوي
من العنق وهو قام مقام العنق ويستوي ما بقي **مسألة** قول محمد بن هذا قام مقام
المفقوة عنه وقد استوى الدين من دينه مرة فلا يستوي مرة اخرى ولم يستوف شيء من العنق
فدستوي بقدر ذلك وهو تسعة اعشار القتمه فما حصل فهو لمولى المفقوة عنه لانه مملوكه
وابو يوسف ومحمد رحمتهما الله عليهما وان اخلفاها هاهنا فقد انفقا في الابتداء وقال ابان
مولى المجنى عليه بالجيار ان دفع المفقوة عنه وبأخذ القتمه وان ساء امسك الجثه وضمنه

75

نقصان ما انقص من قيمته عبده فالا با ان العبد يغير مال وحق المولى في ما يتيه فترجى
حائبه اليه وخيرنا المولى حتى انما ان شاد بعه واخذ ممتنه وان شاد امسك وضمن نقصانه
كما لو خرق يوب انسان فان صاحب الثوب يغير من ان يدع الثوب ولا يخذ ممتنه وبين ان
يمسكه وضمنه النقصان كذلك ما هنا وابوحسبه رحمه الله نقول بان العبد يغير
وما لا كما قال ولكن الماله ليس باصل في نبي آدم انما هي عارض والا اصل هو النفس
ولا جرى التغيير في حق النفس فلا يكون له الجبار قال واذا قتل العبد رجلا خطايم انه
فقا عينى امة ممتنه الف درهم فان مولى العبد يغير في قول ان حسبه رحمه الله ان
شاد دفع العبد وان شاد فداء من قبل ان المولى الاصل في حق المولى الفداء والموجب الاصل في
حق المولى الاخذ بالجنايه فيكون مولى الجاني الجبار ان شاد مال في ما هو موجب الاصل في
حقه وان شاد مال في ما هو موجب الاصل في حق المولى فان فداء فداء من اوليا المقتول
بالديه واخذ الامة المعقوة عنها واعطى مولاها قيمتها بحسبه وليس له ان يغيره
بغير ذلك وذلك لان في الفداء عليه بل الدم لا وليا القليل بل الدم الدية ولمولى الجاني
قيمة الجارية من قبل ان يذل العبد قيمه الجارية فاذا اعطاها اخذ الجارية لئلا يجمع المبدل
والمبدل في ملكه واما في قول ان يوسف ومحمد رحمه الله فان شاد فعل ما وصفت لك في الامة
وان شاد مولاها دفع ما نقصها العمي وهو الجاني القولن الى محمد وذلك لان العبد يغير
وما لا وحق المولى في الماله له التغيير في المال فان اختار مولى العبد دفعه بلخا من جميعا
اقسم اوليا المقتول ومولى الجارية العبد على احد عشر سمسما عشرة اسهم من ذلك لا وليا
المقتول وسهم من ذلك لمولى الجارية وذلك لانه جعل قيمه الجارية الفا ودية الرجل عشر الف
فيكون احد عشر سمسما اسهم لمولى الجارية وعشرة اسهم لمولى القليل وماخذ مولى العبد الجارية
التمس من قبل ان قيمه الجارية دخلت في ملك السيد فامة مقامها فلا يبقى المبدل في
ملكه مع المبدل فسلم لمولى العبد في قول ان يوسف ولا يكون لا وليا القليل فها هو ذلك
لان حق اوليا القليل ما بت في كل العبد وانما بت في البعض وقد استوفوا فسقط
حقهم ولا حق لا وليا القليل في الجارية الذي استوفاه مولى الجارية فصارت الجارية فامة
مقام جز لا حق لهم فيه فسلم لمولى العبد وقال محمد اما انا فاري ان يدع الجارية
العبد الى اوليا القليل وذلك لان العبد قد كان وجب لهم كله قبل ان ينجى على الجارية
فلما جنى على الجارية اخذ جروا منه واخذت الجارية مكان شي من العبد صار لمولاها فقد
صارت الجارية في يد مولى العبد لا جنايه فيها فامة مقام بعض العبد وذلك لبعض تسليم
لا وليا القليل فوجب ان تسليم الجارية اليهم قال الا ترى ان بعض ما اخذ مولى الجارية
من العبد اخذ بالعمى واخذ بعضه لك بالجارية وذلك الذي اخذ الجارية قد كان وجب لا وليا
المقتول فلما اخذ مولى الجارية بالجارية كان لا وليا المقتول اخذها من مولى العبد واستشهد
محمد رحمه الله على هذا مسئله وهو انه قال ارايت لو ان العبد قتل رجلا خطايم
قطعت جاريه به قد عتس بالجنايه واخذت مولى العبد دفعه لجنايته لم يزل الجارية

ويش

تبع العبد يدفعه معه الى اوليا المقتول لا لها اخذت تقطع العبد وذلك لان العبد وجب لاصحاب
الجنايه فكل شي اخذ مكان اليد فصاحب الجنايه اولي به من مولى العبد وكذلك الباب الاول 76
الا ان يوسف رحمه الله يقول ان الجارية اذا دفعت باليد صارت قائمه مقام اليد واليد
جز من العبد فاذا دفع العبد لجنايته وجب دفع ما هو قائم مقام منه اما هنا في مسئله
خلاف ذلك من قبل ان حق لا وليا كان في بعض العبد لا في كله لان العبد صار مستحق الدفع
بلخا من جميعا لان حق المولى لا ثبت فيه قبل الدفع فاذا كان لا مركز ذلك صارت الجارية
فامة مقام جز من العبد لا حق ولا وليا القليل منه فكون لمولى العبد مولى يوسف اولي والله اعلم
باب من النكاح والخلع بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان القبول الى من هو الاصل في العقد الا اذا اصف المبدل الى الغير ولم يزل الاصيل مخاطبا
ولا مخاطبا فمقتول يكون القبول الى الغير فان كان مخاطبا او مخاطبا فالقبول اليه وهذا في
الاصيل من قبل ان الاصيل لا يحصل له شي في مقابلة المبدل وكان هو والا جنى سوا به
المبدل من هذا الوجه وان المبدل في العقد على الاصيل دون المقتول الا اذا كان المقتول ضامنا
اذا عسر فما هذا جنى الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا قال الرجل للرجل
الخلع امرتك على هذا العبد وعلى هذه الالف او على هذه الدار فخلعها على ذلك فالقبول الى
المراة وانما كان كذلك من قبل ان الاصيل في الخلع هي المراة ولم توجد ضامنه المبدل الى الغير
فكان القبول اليها فان جلت المراة فعلها ان تسلم ما خلعها عليه من قبل الما جعل المقتول
بذل الخلع والترها فوجب عليها تسليمه فان استحق شي من ذلك كان على المراة قيمة ما استحق
من قبل انه اذا استحق ثبته الرجوع في ذلك الى المراة وهي عاجزة عن تسليمه بعد
الاستحقاق فوجب عليها قيمته وان كان خلعها على ذراهم او شي مما يكال لا يورث كان عليه
مثله اما الدراهم فلا لها لا تجب النجيز واما المكيل والموزون لانه من ذوات الامثال
صحب المثل عليها قال ولو ان الرجل قال له اخلعها على عتي هذا او دارى هذا او علي
القي هذه فخلعها على ذلك فخلع واقع ولا ينفذ في هذا الى قبول المراة وذلك لان الرجل
ادخل نفسه في العقد حين اصاب المبدل الى نفسه والمراة غير مخاطبة ولا مخاطبة فكان
القبول اليه وجب عليه المبدل فان استحق شي من ذلك كان عليه قيمه ما استحق ومثله
لانه منزله الاصيل في ذلك قال واذا ماتت المراة لزوجها اخلعني على عبد فلان
او على دار فلان فخلعها فخلع جائز ولا ينفذ في هذا الى قبول صاحب الدار وصاحب العبد
وذلك لان المراة هي المخاطبة وهي الاصيل في العقد فكان القبول اليها فاذا قبلت عليها ان
تسلم ذلك الى زوجها او قيمته قال ولو كان النزع هو الذي ابتدا المراة فقال لها قد خلعتك
على عبد فلان فقبل فلان ذلك ولم يقبل المراة ذلك لم تقع الخلع وذلك لانها الاصيل في العقد
وهي المخاطبة فيكون القبول اليها ولا يدخل غير الاصيل في العقد الا الاصيل فان قبلت المراة
ولم يقبل صاحب العبد فخلع جائز وعلى ان يسلم العبد وقيمته وذلك لانها الاصيل في العقد
وهي المخاطبة فكون القبول اليها فاذا قبلت صح القبول ويلزمها ما قبلت قال ولو ان الرجل

المراة

خاطب صاحب العبد والمرأة حاضره فقال له يا فلان قد خلعت امرأتى بعبدك هذا وقل للمرأة
لم يقع الخلع حتى يقبل ذلك الرجل لانه مخاطب بالبدل مضافا اليه والا صل ليس لمخاطب ولا
مخاطب فلا يقع الخلع تقبولا فان قبله الرجل وقع الخلع ولا يلتفت في هذا الى قبول المرأة
لان المخاطب غيرها فالك ولو ان رجلا خاطب الزوج ليس بصاحب العبد فعلى الخلع امرئ
على عبد فلان هذا او على دار فلان هذه او على الف فلان هذه فقال الزوج قد خلعتك لم يقع
الخلع حتى يقول صاحب العبد والالف قد قبلت ولا يقول في هذا للمرأة وذلك لانه اضاف
البدل الى الغير والاصيل غير مخاطب فيكون القبول الى من اضيف اليه البدل ولو قلت المرأة
في هذا الوجه لم يقع الخلع لان المخاطب غيرها والبدل مضاف اليه قال لا ترى ان المخاطب
لو قال له اخلع امرأتك على الف درهم على ان فلانا لها ضامن ففعل الزوج كان القبول في
هذا الى الضامن وليس الى المخاطب في هذا ولا الى المرأة قبول قال ولو كانت المرأة
في هذا فقالت اخلعني على الف درهم على ان فلانا لها ضامن ففعلها كان الخلع واقعا لان
المرأة مخاطبة وهي اصيلة في العقد فان ضمن فلان المال اخذ الزوج المال ايها شاذ ذلك
لان المرأة اصيلة في العقد فيلزمها البدل وغيرها يلزمه ذلك بخلاف الضمان فصار هذا بمنزلة
ما لو اشترى سباعا على ان فلانا ضامن للشمس فقبل فلان فانه بالخيار ان يثاخذ هذا وان شاذ
اخذ الآخر كذلك هذا وان ابي فلان ان ضمن اخذت المرأة بالمال حتى تؤديه وذلك لانها
اصيلة في العقد وهي مخاطبة فلزمها البدل ولا يلزم على هذا فصل السبع فان الكهبل اذا
ان يقبل فانه يفسد وذلك لان السبع يقبل الفسخ والنكاح لا يقبل الفسخ قال ولو ان رجلا
قال للزوج اخلع امرأتك على هذا العبد فقال قد خلعتها فاذا العبد رجل اخر فقبل موبي
العبد الخلع لم يلتفت الى قبوله وكان القبول في هذا الى المرأة وذلك لان الخلع وقع على عبد
غير مضاف الى واحد والمرأة هي الاصيل في العقد فكان القبول اليها دون غيرها على ما مر
في المسئلة الاولى من الباب وان قبلت المرأة وقع الخلع وكان عليها ان تسلم العبد وصحته
لما ينساقبل قال واذا وطئت المرأة رجلا بان خلعتها من زوجها مالف درهم فخلعها من زوجها
مالف درهم فخلع واقع والمال على المرأة وليس على الوكيل شيء قليل ولا كبر وانما كان
كذلك من قبل ان الاصيل في الخلع هي المرأة والوكيل قائم مقامها في حق القبول فاذا قبل
صح وتجب المال على المرأة فان كان قال الوكيل للزوج اخلعها على الف درهم درهم من مالي
او بالف درهم او بالف على اني ضامن لها بهذا كله سواء ان خلعت الزوج المرأة على ذلك فان
الخلع فيه واقع والمال على الوكيل وليس للزوج على المرأة منه قليل ولا كبر وذلك لانه
اضاف البدل الى نفسه في فصل من البدل فيلزمه ذلك وذلك لان هذا اسقاط وصح
ان يكون على الاجنبي فيه المال ويرجع الوكيل فيه على المرأة من قبل ان انما فعل ذلك بامر
فيترجع عليها بذلك وهذا هو فائدة الوكيل ان يرجع على الموكل بالرقعة من ذلك
قال ولو ان رجلا امر رجلا ان يزوجه فزوج الوكيل او على عرض من العروص
للكوكل فان النكاح جائز والعرض للمرأة وانما كان كذلك من قبل ان ملك العرس للمرأة

في هذا الوجه لا يلتفت الى قبول المرأة

في هذا الوجه لا يلتفت الى قبول المرأة

بالعقد عليه فلزمه تسليمها اليها فان لم تقبص المرأة العرض حتى يهلك في يد الوكيل فلا ضمان
على الوكيل في ذلك ولكن المرأة ترجع على الزوج بقبضه ذلك العرض وذلك لانه في هذا العقد
لمنزله السفير والمعتبر وليس فيه باصيل فلا يلزمه البدل بخلاف السبع لان الوكيل في باب
السبع منسحق وليس لمعتبر الا ترى ان الحقوق في باب السبع متعلقة بالوكيل لا بالموكل وفي باب
النكاح حقوق العقد اجمعه الى الموكل لا الى الوكيل وكان العقد في ذلك هو ان الصرب
وقع للوكيل اتداه للموكل في باب السبع وفي باب النكاح يقع للموكل ابتداء لانه لا يجوز ان يقع
النكاح للوكيل لم الموكل صارا الوكيل في النكاح لمنزله السفير والمعتبر والنكاح عقد
لا ينفك عن المال حتى انه لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر او حب مهر المثل عرفت ان المال
اصل فاذا كان المال أصلا وان كان المال فيه أصلا والوكيل بمنزله السفير والمعتبر خرج المال
فيه على الزوج كما لو تزوج هو بنفسه قال ولا يشبه هذا الخلع من قبل الخلع طلاق
والطلاق ينفك عن المال فلا يكون المال فيه أصلا فاذا لم يكن المال فيه أصلا وانما هو
ما يقبل صح ان يكون المال على الاجنبي وهذا بخلافه قال ولو كان الوكيل زوجها
مالف درهم من ماله او قال بالقي هذه كان النكاح جائزا والمال على الزوج ولا يجبر الوكيل
على دفع المال الى المرأة وذلك لما بينا ان النكاح عقد لا ينفك عن المال لانه يرد على البضع
والبضع مضمون بالمال والوكيل بمنزله السفير والمعتبر فوجب المال على الزوج ولان المال
انما يجب في معايله البضع بالعقد والبضع يملكه الزوج فكان المال عليه ولا يجبر الوكيل
على اداء المال لانه سفير ولم يوجد منه ضمان ولم يقع النكاح على الف بعينها وكذلك الدائر
ولا يشبهه الذانيير والمدراهم في ذلك معا سواهما لا هما لا يتبعان بالنعين قال ولو كان
الوكيل زوجها اياه مالف على انه ضامن لها كان النكاح جائزا واخذت المرأة بالالف ايها
شاذ وانما كان كذلك من قبل ان المال يلزم الزوج بالعقد ومن الوكيل لان الوكيل بمنزله
السفير والمعتبر فاذا ضمن المال الوكيل صح ضمانه وصارت المرأة بالخيار ان شاءت اخذت الزوج
الوكيل كما لو كان لرجل على رجل مال فاقضوا وفي ضمن ذلك له فان اخذت المرأة المال
من الوكيل لا يرجع الوكيل على الزوج بشي لان الزوج لم يامر به الضمان فكون متبرعا فيه
ولا يشبه هذا الخلع في جميع ما وصفت لك لان الخلع اسقاط والمال فيه ليس باصل
حجاز ان يكون على الاجنبي على ما بينا في ابنا قال واذا خاطب الرجل الرجل في عدم
عمد له فصالحه من ذلك على شي فهو بمنزله الخلع في ذلك على ما وصفت لك من جميع
هذه الابواب في القبول وغيره وذلك لان الصلح عن القصاص عفو والمال ليس باصل وانما
يجب المال بالقبول فصار بمنزله الخلع والله اعلم

والملك

لعمري انما

من النكاح ايضا في الولد وتزوج المكاتبه والامة على المكاتبه وفي الملاءنة بعد الولد
بي محمد بن الحسين رحمه الله هذا الباب على ان العلة اذا تمت اوجب حكمها الا لما
كالبيع على الملك متى اوجب حكمه الا لما منع وهو شرط الخنا وكذا الطلاق عليه لم يقط
الملك متى تم اوجب حكمه الا لما منع وهو خيار الرجعة اذا عسر ففأخذنا الى المال

قال محمد بن الحسن واذا تزوج المرأة فجاءت بولد ففاه لا عن القاضي بينهما من قبل ان السبب
الموجب لللعان قد وجد وهو قذف المنكوجة على زوجها لو كان من الاجنبي وعجز عن اقامه
الشهود لحب الجحد فاذا لا عن القاضي بينهما الزم الولد لانه لا لعان متى ثبت
بنتفي نسب الولد عن الزوج فيلزم الام فان انقضت عدتها وتزوج بزوج اخر ثم ان الزوج
الاول ادعى الولد الذي فاه فان الولد يلزم اياه وذلك لان من نسب الولد انما كان
لوجود المنافي وهو اللعان وقد رفع المنافي وهو اللعان بالكذب وذلك لان اللعان
شهادت موكداً بالاثبات من كذا بالاثبات على ما عرفت من اصول اصحابنا ورحمته الله عليهم
والشهادة بما قبل الرجوع عنه الا ترى ان شهادته لو شهدا على انسان بهما وقضى القاضي
شهادتهما لم رجعا عن شهادتهما بصحة الرجوع صحيح والا لما ضمنا عرفت
ان الشهادة بقول الرجوع عنها فاذا الكذب الزوج نفسه فقد جرح عن ذلك فبطل اللعان
اذا بطل اللعان من النسب لان المنافي قد رجع ونقض بطل الجحد للمرأة وذلك لان اللعان
قام مقام الجحد في حق الاجانب فاذا بطل اللعان ضرب الجحد لان الجحد قد بطل فصار
الى اصل كما قلنا في التيميم مع الما فان التيميم بالصعيد قائم مقام الوضوء لما عرفت
فاذا قلنا على الما بطل التيميم وجب الوضوء بالماء كذلك هذا فان جاء بولد عند الرجوع
الثاني بعد ذلك ففاه لا عن القاضي بينهما لان السبب الموجب لللعان قد وجد وهو قذف
المنكوجة لحيث لو كان من الاجنبي وعجز عن اقامه الشهود كان موجبا للجحد وهل ينبغي نسب
الولد باللعان ام لا ينظر ان جاء به لا قل من سنه اشهر من وقت الكذب لا ينبغي نسب
الولد وان جاء لتمام سنه اشهر من وقت الكذب لا ينبغي نسب الولد وانما كان كذلك
من قبل انها اذا جاءت لا قل من سنه اشهر من وقت الكذب فقد جرح به وهي ليست من اهل
اللعان لان همه الزنا فامه حاله العلق والمعتبر في النسب حاله العلق لان النسب
لا ينبغي في الحال انما ينبغي من حاله العلق وحاله العلق كان همه الزنا فامه فلا
ينبغي واما اذا جاءت لتمام سنه اشهر من وقت الكذب لا ينبغي نسب الولد باللعان من قبل
ان المرأة من اهل اللعان وتهمة الزنا منسوبة اليها لا كذاب ولها منه في جرحها ولذا ثبت
السبب فنفي اللعان قال واذا تزوج الرجل الجرمكاته باذن سيدها على جارية
فبينما فلم يقبضها المكاتبه من الزوج حتى تزوجها الزوج على ما به درهم فالتكاح جائز
وذلك لان الجارية خرجت عن ملك الزوج حتى جعلها مملوكا وصارت ملكا للمرأة هذا رجل
تزوج جارية غير على ما به فيصح وانما وضع محمد رحمه الله هذه المسئلة في المكاتبه
ليصح التكاح لان تزوج الامه على الجرح لا تجوز ويكون مهر الجارية مع الجارية مهر المملوك
من قبل ان الجارية صارت مملوكا بالعقد ومهرها زمانة جرح بها فيكون مهرها مملوكا
جرح منها كما لو ولدت الجارية ولد فان الولد يكون مهرامع الاصل كذلك هذا فان لم يقبض
المكاتبه الجارية من الزوج حتى طلقتا جميعا في كلمة واجدة قبل ان يدخل بها فان المكاتبه
نصف الجارية وزرع مهرها ويرجع الى الزوج نصف الجارية وبطل عنه بلثه انما

الزوج
الزنا
المنكوجة
الاجنبي
المنافي
اللعان

كذلك اللعان

او لا بد للمرأة
او انظر اللعان
وهو الجحد

مهرها وانما كان كذلك من قبل ان الطلاق قبل الدخول اوجب نصف المهر وقد جرح في حق
المكاتبه فنصف الجارية لا مهرها والزنا ايضا ينصف مع الجارية لا لها قامة مقام
جرح من الجارية وبطلان الجارية ينصف مهرها حتى للمكاتبه نصف الجارية لا لها نصيب
بالطلاق وزرع مهر الجارية لان النصف في مهر الجارية وجب من مهر مملوكه بطلاق المكاتبه
ومهر بطلاق الجارية وانما ينصف مهر المكاتبه بالزنا لان هذه الزيادة جازية قبل
العقد والزنا لا يمنع القبول لا يمنع النصف لان حال ما قبل العقد كحال ما قبل
العقد لان العقد لم يتم بحكمه بعد والزنا لا يمنع القبول من النصف لانها
بعد تمام العقد فان قيل هل جعلتم انكاحها قبضاً حتى يمنع الزيادة النصف الجارية
عنه قلنا انما لم يجعله قبضاً من قبل ان لا تكاح تصرف في البضع لا في المال والجارية صارت
مهرام من حيث انها مال لا من حيث انها نفس فلا يمكن ان يجعل لك قبضاً فان قيل
هل جعلتم فساد نكاح الامه بطلاق المكاتبه حتى لا يقع الطلاق عليها فان نصف الجارية
تعود الى ملك الزوج بطلاق المكاتبه وعود نصف الجارية الى ملك الزوج مبطل للنكاح
الحوائج قلنا فساد النكاح يكون بعود النصف اليه والعود حكم حكم الطلاق من
ان العود موجب عود المعقود عليه الى المرأة كما ورد العقد عليه وعود المعقود عليه
اليها موجب الطلاق فيستوي لك وقوع الطلاق لانه اذا وقع الطلاق عليهما فلا يمكن
القول بفساد النكاح قال وكذلك لو كان طلق الجارية قبل المكاتبه ثم طلق المكاتبه بعد
وذلك لانه اذا طلق الجارية قبل الدخول ينصف مهرها فاذا طلق المكاتبه بعد ذلك
نصف الجارية وما بقي من مهرها وهو النصف فصارت للمرأة نصف الجارية وزرع مهرها
وتسقط عن الزوج ثلثه ارباع مهر الجارية ويعود نصف الجارية اليه قال ولو كان طلق
المكاتبه قبل طلاق الجارية فساد نكاح الجارية وبطل مهر الجارية كله وانما كان
كذلك من قبل انه اذا طلق المكاتبه عاد نصف الجارية اليه وملك الزوج روحه فيفسد
النكاح ففسد كاجها لهذا المعنى وانما يسقط كل مهرها من قبل ان فساد النكاح انما كان
منزله البدل وهي المكاتبه لان فساد النكاح انما كان لعدم قبض المكاتبه الجارية والفرقة
متى جازت منزل البدل يسقط كل البدل كما لو قبلت المرأة ان زوجها قال ذلك مسلم
تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان فمحبس الصغيرة بتعالا بوجهها و
الفرقة بينهما وتسقط كل المهر لان الفرقة جازت من قبلها وهو صغير ورها محجوسه تبعاً
لا بوجهها **مسألة** محمد رحمه الله بين هذا وبين ما اذا تزوج بصغيرة وكبيره لم ان الكبيره
ارصعت الصغيرة حتى حرم النكاح يقع الفرقة ولا يسقط مهر الصغيرة وقد وجد الارضاع
منها وذلك لان الارضاع منها وان وجد الا ان فعلها لا يوصف بالجرمه الا ترى ان خطاب
الشرع لا يتوجه عليها والموصوف بالخطيئة هو الارضاع لانه وجب من الكبيره وعملها
يوصف بالجرمه فصارت الفرقة مضافة الى فعل الكبيره ومحمد رحمه الله تارة لسقط
المهر وان لم يوجد الفعل من المرأة وتارة لا لسقط المهر مع وجود الفعل من المرأة ليعلم ان

العبارة بالمعنى لا بالصورة ولو كان لم يتزوج الجارية حتى دفعها الى المكاتبة ثم ان المكاتبة
زوجته الجارية على ما به درهم فطلعتا جميعا في كلمة واحدة فان للزوج على المرأة نصف
القيمة الجارية يوم دفعها اليها وسلم الجارية كلها للمكاتبة وذلك لان مهر الجارية
زيادة جازية بعد القبض والزيادة الجازية بعد القبض تمنع النصف لانها حدثت بعد
انها موجهة العقد فاذا امتنعت الجارية ان تنصف يجب على المرأة نصف ممة الجارية
يوم دفعها اليها لانها دخلت في ضمانها يوم الدفع وغرم الزوج للمكاتبة نصف مهر الجارية
لانه طلعتا قبل الدخول وموجهة نصف المقروض ولو كان طلقا لكانت صاحبة
كان لهذه المنزلة ولا يفسد نكاح الجارية طلاق المكاتبة لان الزوج لا سبيل له على الجارية
ولا يثبت له الملك في الجارية حتى يفسد نكاحها ولو ان الزوج تزوج الجارية قبل ان يدفعها
الى المكاتبة ودخل بها قبل ان يدفعها اليها لم يطلعهما جميعا لما قبل ان يدخل المكاتبة
فان الزوج بالجارية ان شاء اخذ نصف الجارية ونصف مهرها وان شأنا سلم الجارية ونصف
مهرها للمكاتبة وغرم المكاتبة نصف قيمة الجارية يوم دخل بها وانما كان كذلك من قبل
ان المرأة صارت قابضة اياها بالوطي لان الوطي من الزوج حصل بتسليمها اياه على
ذلك فكان مضافا اليها فصارت كالزوجة ففعلت فعل الوطي والزيادة التي هي مهر الجارية
لا يمنع نصف الجارية لانها زيادة حدثت قبل القبض فلا يمنع النصف فكان للزوج
ان يأخذ نصف الجارية ونصف مهرها وانما يأخذ نصف مهر الجارية لان مهرها نصف
بطلاق المكاتبة لا بطلاقها لان طلاقها لا يوجب النصف لانه طلاق بعد الدخول
وانما ثبت الخيار للزوج من قبل ان المرأة صارت قابضة اياها بالدخول والدخول عيب
فلاجل العيب يتخير ولذلك لو طلقا قبل صاحبتهما لانه ان طلق المكاتبة
اولا ينصف الجارية ومهرها بطلاق المكاتبة لانه طلاق قبل الدخول وبطلاق الجارية
مهرها ينصف لانه طلاق بعد الدخول وكذا اذا طلق الجارية اولاً فان مهرها لا ينصف
فاذا طلق المكاتبة ينصف الجارية ومهرها وثبت الخيار للزوج لما مر من المعنى ولانه
لم يدخل الجارية ولم يزوجها حتى دفعها الى المكاتبة ثم ان المكاتبة زوجتها اياه بعد
القبض على ما به درهم ودخل بها الزوج لم يطلعهما جميعا في كلمة واحدة او طلقا قبل
قبل صاحبتهما فان الجارية ومهرها للمرأة وعلى المرأة نصف ممة الجارية يوم قبضها
وانما كان كذلك من قبل ان مهر الجارية زيادة جازية بعد القبض والزيادة الجازية بعد
القبض تمنع النصف فاذا منع نصف الجارية لا تنصف الزيادة ايضا فوجب عليها نصف
قيمة الجارية للزوج وانما يسلم كل مهر الجارية للمكاتبة لان طلاق الجارية طلاق بعد
الدخول وتجب كمال المهر ومهرها وان كان مهر المكاتبة معها الا انه زيادة جازية
بعد القبض فلهذا المعنى لم ينصف بطلاق المكاتبة ولو كان تزوجها قبل ان يدفعها
الى المكاتبة ثم دفعها الى المكاتبة قبل ان يدخل بها ثم طلقها جميعا في كلمة واحدة قبل
ان يدخل بها فان الزوج يأخذ من المرأة نصف الجارية ويطلب ثلثه اربع مهرها ويسلم

للزوجة نصف الجارية وماخذ منه ربع مهرها وكذلك لو طلق الجارية قبل المكاتبة وانما كان ذلك
من قبل ان مهر الجارية قد تنصف بطلاقها ومهر المكاتبة وهو الجارية ونصف مهرها
تنصف بطلاقها لان الطلاق قبل الدخول يوجب نصف المهر والزيادة وهي مهر الامة
لا تمنع النصف لانها حدثت قبل القبض فصارت للمكاتبة نصف الجارية وربع مهرها
والزوج نصف الجارية وثلثه اربع مهرها فان طلق المكاتبة قبل الجارية فالجارية رو
على جارية لانه لم يجب له من قبيلتها شي حتى يقضي لها بها القاصي او يدعه المراه اليه
وذلك لان حقيقة الملك كانت ثابتة ما قبض على سبيل التمام للمكاتبة وثبت للزوج
حي الاخذ فلا يطل ملكها الا بقضا القاصي او يردها كما في الشفعة فان لم يأخذ من الجارية
شيئا ولم يقض لها القاصي حتى طلق الجارية فطلاقه حائز لانه صادف بحله وهو المملوك
وتقضى له القاصي نصف الجارية من قبل ان طلق المكاتبة قبل الدخول يجب رد نصف مهرها
الى الزوج والجارية مهرها وبطل عنه ثلثه اربع مهر الجارية من قبل ان نصف من مهر
بطلاق المكاتبة ومرة بطلاق الجارية فان لم يطلعهما حتى يقضي القاصي له بنصف الجارية
سقط كل مهرها وذلك لان الغرمه جازت من قبل المهر حتى ملك نفسها وذلك لان رجوعها
الى الزوج بالطلاق من موجب عقد النكاح والنكاح كان بغيرها فصارت كغيرها منه قال
ولو ان الرجل تزوج الجارية بادل المكاتبة على ما به درهم قبل ان يقضها المكاتبة ودخل بها
الزوج فولدت اولاداً ثم طلق المكاتبة قبل ان يدخل بها فلا سبيل للزوج على جاريته ولا على
ولدها وذلك كله للمرأة ومهر الامة بن المكاتبة ومن الزوج نصف وانما كان كذلك من قبل
ان المكاتبة قبضت الجارية بالوطي لان الوطي من الزوج اياها حصل بتسليمها اياه عليه
فصار كالزوجة المكاتبة فعلت فعل الوطي والاولاد زيادة جازية بعد القبض فاذا طلقها قبل
الدخول لا يكون له على الجارية ولا على الاولاد سبيل لان الزيادة الجازية بعد القبض
يمنع النصف ويكون مهر الجارية بن المكاتبة والزوج نصف لانها زيادة جازية
قبل القبض وتنصف وللرجل على المكاتبة ان كان دفع الجارية اليها قبل ان يطأها نصف
قمتها يوم دفعها اليه وان كان وطئها قبل الدفع رجع اليها بنصف ممتتها يوم وطئها
لان المكاتبة يومئذ قبضها وذلك لان هذا الجواب الضمان على المرأة وانما يعبر ذلك
يوم القبض لانها بالقبض دخلت في ضمانها ولو ان الزوج تزوج مكاتبة على جارية ودفعها
اليها لم يطل المكاتبة قبل ان يدخل بها فلم يقض له القاصي بنصف الجارية حتى تزوج الرجل
الجارية بادل المكاتبة كان النكاح باطلا وانما كان كذلك من قبل ان زوجا طلاق قبل الدخول
عود نصف الجارية الى ملكه وقد وجد فلا يصح النكاح فان سلم لم يثبت له الملك الجارية
بالطلاق وانما ثبت له الملك فيها بالرد او بقضا القاصي ولم يوجد فوجب ان يصح النكاح
الحواش طنا ان لم يثبت له حقيقة الملك فقد ثبت له حق الملك وحق الملك يمنع ابتداء
النكاح وان لم يمنع بقا النكاح واستشهد محمد رحمه الله على هذه المسائل منها ان
رجلا لو استترى من رجل جارية لغلام فروج المستترى الجارية من الباي ثم قبضها المستترى ولم

بلغ العلام حتى مات الغلام في يده فان كان كاح الجارية على حاله وقد ثبت له حق اسراده الحار
في هذا الحق **فصل في النكاح** مع هذا بقى النكاح فلا يبطله وبقي كذلك حتى يرد الجارية الى زوجها او يفتي
القاضي له بذلك ولو كان النكاح بعد ما قص الجارية وماتت العلام في يده كان النكاح باطلا
لان حق الاسترداد له ثابت فبمنع ابتداء النكاح وكذلك رجل باع جارية من رجل بغير فاسد
وقضا المستري لم يرد منها من الباع فالنكاح باطل لان له فيها حق الاسترداد فبمنع النكاح
ابتداء ولو كان زوجها من الباع كان النكاح جائزا لانه لا جوله فيها فان لم يفسخ البيع
حتى مات الولد فورها الولد فالنكاح على حاله لا يرد ولا ينقص حتى يرد على الكول
لان الحق طرأ على النكاح فلا يفسد ولو كان الولد لم يرد جارية حتى مات الولد لم يرد جارية
فالنكاح باطل لما بينا ان حق الملك يمنع ابتداء النكاح وانه طلقها بطلقة واحدة ما بينه
ثم يرد جارية زوجها مستقبل بعد موتها به لم يجز ايضا لما بينا وكذلك لو ان مكاتب استترى
امراة مولاه لم يفسد النكاح لان حق الملك طرأ عليه فلا ولو اراد ان يتزوج بجارية مكاتبه
لا يصح لان له حق ان يكتسب المكاتب فبمنع ابتداء النكاح وكذلك فيما ذكرنا والله اعلم
باب من النكاح فبما استقص من الصداق وما يترك للمهره وحق
وان خلص لها بقا لان المهر واجب بالعقد والعقد قائم بالنزع والبضع ليس بخلص حق للمهره
فكذلك العقد الوارد عليه وان المهر دخل في ضمان المرأة فبالبعض وفي ضمان الزوج بالعقد
حتى لو احتيج الى الجاهل الضمان على المراه اعتبر حاله القبض واذا احتيج الى الجاهل الضمان
على الزوج اعتبر حاله العقد وان التسمية متى صحت والمرأة يدعى عليه رباؤه الوصف هو
شكر فالقول قوله مع ميسره واذا وقع الاختلاف في اصل المسمى حكم به المثل عندنا في جميعه
ومحمد فان كان مهر المثل شاهدا للزوج والقول قوله مع ميسره وان شأها للمراه والقول
قولها مع ميسرها وان لم يكن شاهدا للزوج ولا للمراه بان كانا على ما ادعى الزوج وقضا
عما ادعت المرأة فاهما الحقان فاذا اختلفا فصار الى مهر المثل لان التحالف انما يجري
لرفع الجهالة فاذا اختلفا استحكمت الجاهل فيصارا الى مهر المثل لانه الضمان الاصل
للبيع لانه اعندنا الضمانات كالقيمة في سائر الاشياء وعندنا يوسف القول قول
الزوج في الاجوال كلها الا اذا اتى بشئ مستنكر جدا لان المرأة يدعى عليها شيئا وهو
ولا يتحالفان عندك لان التحالف يجري للفسخ والنكاح لا يقبل الفسخ وبقي بقوله
بان التحالف انما يحتاج اليه هاهنا ليستقر المهر فاذا لم يستقر نصا راي الضمان الاجل
وعند الضمان الاصل هو المسمى من قبل ان المهر يجب في معايله البضع والبضع للربا
وانما يجب المال بالتسمية وان الاختلاف متى وقع في وصف غائب بان كان زينا فانه جعل
مهره الاختلاف في الاصل من قبل ان الغائب لا يعرف الا بالوصف اذا عرفنا
هذا حينا الى المسائل **باب محمد رحمه الله** اذا تزوج الرجل المرأة على ثوب تساوي
عشرة دراهم فلم يقبضه حتى نقض البعير فصار تساوي بمائة دراهم فلها الثوب
ليس لها غيره وانما كان كذلك من قبل ان المهر لا يخلص لها وجو الحق الشرع وخلص لها

في هذا الحق

في هذا الحق

في هذا الحق

حاله العقد

بقا وحق الشرع صار مؤدى لا قيمة الثوب كان عشرة محاله العقد وجاهل البقاء اعنت
ولا نقص من قبل ان العن قائم كان لم يغير عن حاله فلا يكون لها الا الثوب قال ولو كان
تزوجها على ثوب تساوي مائة دراهم فلم يقبضه حتى زاد البعير فصار تساوي عشرة دراهم
فالها ماخذها واخذت به درهمين تمام العشرة عند علمائنا المثلثة ورحمهم الله وقال في رحمه
لها مهر المثل **باب** قول زفران التسمية وقع فاسدا والتسمية اذا فسدت يصار الى
مهر المثل **باب** قولهم ان التسمية صحت في حقها ولو فسدت انما فسدت على الشرع
وحق الشرع يباذي سكميل المسمى عشرة فيكمل عشرة قال ولو انه تزوجها على ثوب تساوي
مائة درهم فلم يقبضها حتى غفر بغير فعل منه ولا من غيره فصار تساوي خمسة دراهم فانها
ما خيارا ان شئت اخطت الثوب ولا شئ لها غير ذلك وان شئت اخطت قيمته يوم تزوجها
عليه وذلك لان العقد ورد على الثوب والثوب قائم فليس لها غير ذلك وليس لها ان يخط
الاصل وضمنه نقصان الوصف وذلك لانها انما استحققت الثوب بالعقد والعقد ورد على
الاصل لا على الوصف والاصل قائم فلها ذلك بخلاف ما اذا كان النقصان بفعله لان الفعل
يرد على الوصف وانما ثبت لها الخيار من قبل دخول العن عليه فان الثوب اذا عقر صار مباحا
فاذا صار مباحا كان لها الخيار **فصل** من هذه المسئلة والمسئلة الاولى في معنى الثوب ولكن المعنى
في المسئلة الاولى لم يغير الثوب عن حاله ونقصان السعر ليس بمعنى في الثوب ولكن المعنى
في الناس وهو قوله رغبا لهم فيه وهذا ليس بعيبه والدليل عليه وهو انه لو استترى عبدا
كلم يقبضه حتى استقصت قيمته في الشعر فانه لا يتخير ولو مرض في يده فانه يتخير وكذلك
لو قبضه واستقص شعره في يده لم يجد به عيبا كان له حق الرد ولو انه لعيب عيبه لم يجد
عيبا لا يملك الرد بالعيب عرفت ان انقص السعر ليس بعيب لانه معنى في الناس في العن
وموقله رغبا لهم فيه كذلك هاهنا قال ولو ان رجلا تزوج امرأة على ثوب تساوي
عشرة دراهم فلم يقبضه حتى صار تساوي عشرة دراهم فصار ثوبها عشرة دراهم فبالبعض
بقبضها او بغير فعلها ثم طلقها قبل ان يدخلها فان علمها ان يرد نصف قيمته يوم قبضته
منه وذلك لان الاحتياج الى الجاهل ضمان نصف المهر على المرأة فيعتبر في ذلك حاله القبض لا
دخول في ضمانها حاله القبض الا ترى ان السعر لو نقص قبل ان يقبض الثوب حتى صار تساوي
خمسة او دخل الثوب عيبا فينقص خمسة دراهم فرصت ان يخذلها فخذله فملك في يدها
ثم طلقها قبل ان يدخلها كان علمها ان يرد نصف قيمتها قبضت يوم قبضت للمعنى الذي ذكرنا
كذلك هاهنا قال ولو ان رجلا تزوج امرأة على ثوب قيمته عشرة دراهم فمات العبد في
يدي الزوج فاختلفا في قيمة العبد فقال الزوج كانت قيمه العبد الف درهم وقال المراه
كانت قيمه العبد الف درهم ومهر مثلها الف او اكثر فالقول قول الزوج في قيمة العبد
لان قيمة المراه البينة على ما ادعت من الفضل من قبل انها قد اختلفا في اصل المسمى والاختلاف
متى وقع في المسمى حكم به المثل لانه الضمان الاصل للبضع كالقيمة في ذوات القيم
ومهر المثل شاهد للزوج فكان القول قوله مع ميسره ولو ان الزوج والمرأة اختلفا في اصل المهر

في هذا الحق

رض

هال الزوج تروجه على عبدك فلا زال اسود وقدمات في يدك وصمته الف درهم وقال المرأة
روجنى على عبدك الاسف فلا زال وقدمات في يدك وصمته الف درهم والمثله على جبالها
والقول قول المرأة ان كان مهر مثلها مثل ما ادعت او اكثر فالقول قولها الى مهر مثلها
والقول قول الزوج في الفصل ان ادعته على مهر مثلها وذلك لما بينا ان الخلاف متى وقع
في اصل المستحق حكم مهر المثل وقد وقع الخلاف هاهنا في اصل المستحق وقدره فادعت
ان حكم مهر المثل قد بينا ذلك قال وان الرجل تزوجها على ثوب خربعته معروف
وقصاها عليه فذلك في يد الزوج هالت المرأة ان الثوب عشرة ادوع كل ذراع منها
نساوي عشرة دراهم وقال الزوج كان الثوب ثمان ذراع كل ذراع منه كان يساوي عشرة
دراهم فانفقنا على قيمه الذراع وعلى الثوب واختلفا في عدد الذراع ومهر مثلها اكثر مما
ادعته فالقول قول الزوج وليس لها الا ثمانون درهما وانما كان ذلك من قبل انهما اتفقا
على اصل المستحق وصحت التسمية بالاهما في وقوع الخلاف في الوصف لان الذراع وصف
للتوب فالقول فيه قول الزوج لان المرأة تدعى عليه زياده وهو ينكر قال وكذلك لو
قصاها انه تزوجها على ابريق فضه بعينه معروف لم اختلفا في وزنه او جودة فضه
وذلك لانها اتفقا على اصل المستحق واختلفا في الوصف فكان القول قوله انما كان ذلك
كل انا وجلي مصوغ اتفقا من ذلك على حتى معلوم بعينه فذلك فاحلفا في وزنه او جودته
لما بينا قال ولو كان تزوجها على ثوبه فضه بعينه معروفه فصاعته في يده
فاختلفا في وزنها فالت المرأة ان وزنها مائتي درهم وقال الزوج كان وزنها مائة
درهم فالقول قول المرأة الى مهر مثلها والقول قول الزوج في الفضل وانما كان ذلك
من قبل ان الخلاف في الوزن هاهنا اختلفا في اصل المستحق لان الفضه لا تبين
فالاختلاف في القدر يكون اختلفا في اصل المستحق والاختلاف متى وقع في اصل المستحق
حكم مهر المثل كذلك هاهنا ولا تشبه هذا ما وصفت لك من الآيه والاشياء وذلك
لان الآيه تبين التعيين بالاختلاف في وزنها يكون اختلفا في الوصف واما الفضه لانه
يتعين بالتعيين بالاختلاف في وزنه اختلفا في اصله ولا نه لا يكون في تعينه ضروري
معين لانه ضروري قال ولو لم اختلفا في الوزن لكن اتفقا في الوصف فاحلفا في جوده الفضه
فالقول قول الزوج لانه اتفقا على الوزن فقد اتفقا على الاصل واختلفا في الجوده
اختلفا في الوصف لان الجوده والرداء وصفان للعين فكان القول قوله قال
ولو لم يكن تزوجها على ثوبه فضه بعينه ولكنها ادعت انه تزوجها على مائه مثقال فضه بيضا
وقال الزوج تروجهما على مائه مثقال فضه سودا كان القول قول المرأة الى مهر مثلها
وانما كان كذلك من قبل انه تزوجها على مائه مثقال فضه ولكن على مائه في الزمته وهي عابيه
هما وان اختلفا في الوصف غير ان احلاهما في الوصف هاهنا كاختلافهما في الاصل
لان العاب لا تفرق الا بالوصف ولو اختلفا في الاصل كان القول قول المرأة الى مهر مثلها
كذلك هاهنا وهذا على مثال اختلافهما في ذراع السلم قال ولو ان رجلا تزوج امرأة

على صبرة من طعام بعينها ثم انها صاعته في يد الزوج فاحلفا في كيلها هالت المرأة ان
كرن وقال الزوج كان كرا فالقول قول المرأة في ذلك الى مهر مثلها وذلك لان هذا الاختلاف
اختلفا في القدر والاختلفا في القدر اختلفا في اصل المستحق هاهنا يحكم مهر المثل
ولو اتفقا في الكيل واختلفا في الجوده كان القول قول الزوج وذلك لانهما اتفقا على الاصل
واختلفا في الوصف لان الجوده وصف فكان القول قوله قال ولو اختلفا في الكيل وفي
الجوده جميعا فالت المرأة كانت الصبرة كرن من طعام جيد وقال الزوج كانت الصبرة كرا من
طعام زدير فالقول قول المرأة في ان الطعام كان كرا ان كان مهر مثلها مثل ذلك واكثر
والقول قول الزوج في ان الطعام كان كرا اذا كان مهر مثلها مثل ذلك واقل وذلك لانهما
لو اختلفا في اصل المستحق حكم مهر المثل فاذا اختلفا في الاصل والوصف جميعا اولى الحكم
وقد اختلفا في الاصل والوصف جميعا يحكم مهر المثل قال واذا زوج الرجل المرأة ثم طلقها
من ان دخل بها فاحلفا في المهر فقالت المرأة تروجنى على مائة درهم ومهر مثلها اكثر من ذلك
وقال الزوج تروجهما على عشرة دراهم وشعتهما عشرون درهما فاحلفا عشرون درهما وانما
كان كذلك من قبل ان التسمية اذا لم يصح ولم ينسأ المسمى والواجب مهر المثل قبل الطلاق
والمثله بعد الطلاق قبل الدخول لم لو اختلفا في اصل المسمى قبل الطلاق حكم مهر المثل
فاذا اختلفا في اصل المسمى بعد الطلاق قبل الدخول تحكم المتعه والمثله هاهنا مشاهدا
للزوج وهو عشرون فكان لها عشرون وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول الزوج في
ذلك كله ان طلقوا ولم يطلق الا ان في من ذلك بشئ مستحق كرجل قال محمد رحمه الله
اقول بقولنا في حقيقه في هذا كله والله اعلم **باب**
من النكاح في العرقه في المحبوب والعن وجوه بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذه النكاح
ان الحقوق التي تجرى فيها الخصومه اذا وجبت قبل الصبي فان القاصي نصب خصما عنه بقص
لها عليه واذا لم الحب لا نصب خصما ليشتهها عليه اذا عسر فاهذا جينا الى المسائل
قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا زوج الصبي وليه امرأة كبيرة باذها فلما وقع النكاح
فاذا الصبي محبوب فرائعته المرأة الى القاصي فادعت ابطال النكاح فان القاصي لا ينظر
بالصبي ان يبلغ ولكنه ينظر فان كان للصبي والد او جدا او ابيا او وصيا او جده جعله
خصما عن الصبي بطل حق المرأة من بنية يقيمها على وصي المرأة او على غيرها او غير ذلك
والا فرق بينهما وانما كان كذلك من قبل ان الوطى ثبت لها بالعقد والحب يفوت حقها
في الوطى فيقرق العاضى منهما اذا لا فائدة في انتظار البلوغ لان الحب لا يزول بالبلوغ فان
الصبي لا يحب عليه ايضا حق المرأة في الوطى فكيف يقرق حقها ويقرق بينهما والحق لم ينج عليه
الحوا **قلنا** ايضا حقها في الوطى وان لم يحب عليه الا ان هذا حق ثابت لها بالعقد والنكاح
عقد عمر ولا فائدة في انتظار البلوغ والحب لا يبرجى زواله به وحق المرأة بالحب يفوت
فينصب العاضى خصما ليدفع عنه فان در على الدفع دفعه والا يقضى به عليه قال
ولو كانت المرأة صغيرة زوجها والدها والمسئله على جبالها فاذا والداها في فرق بينهما

لم يكن له ذلك حتى تبلغ الجارية وانما كان كذلك من قبل ان هذا الحق يبطل بالرضى والمراد بالبعث
 ربما ترضى بذلك فتخرج الى ان تبلغ لان في الناحية الى حاله البلوغ فانه حصل محمد رحمه الله
 من هذه المسئلة والمسئلة الاولى وذلك لان الفرقه لا تجب الا بالمطالبة وقد وجد المطالبة
 في المسئلة الاولى فيفرق واما في هذه المسئلة لم يوجد المطالبة والها ليست من اهل المطالبة
 فلا يفرق بينهما قال ولو ان صبيا زوجه ولبه صتيه باذن وليها وهو غير والديها
 فادركت قبل ادراك زوجها فاختارنا الفرقه ورفعت الامر الى القاضي فان القاضي لا ينظر
 بلوغ الزوج ولكنه ينظر فان كان له والدا ووصى احضره وامره ان يزوج الصبي فان
 اني الحجة والافرق القاضي بينهما وذلك لانها اذا ادركت فقد ثبت لها الخيار بالبلوغ
 ولو انظرنا حالة البلوغ ولها حق الخيار فثبت المرأة مطلومة معلقة اذ لا فائدة في
 الانتظار ففرق بينهما القاضي وان لم يكن للصبي في هذه المسئلة وفي المسئلة الاولى
 لحاصم عنه ولا غيره ينصب القاضي خصما عنه صار من له الاب في ذلك لانه يحتاج
 الى القضاء عليه في ذلك محتاج الى خصم عنه يرفع عنه ويقوم الحجة فان عجزت الفرق القاضي
 بينهما دفعا للضرر عن المرأة قال ولو ان امراه تزوجت صبيا غير اذن وليها باذن وليه
 والصبي غير كفولها ثم ان وليا المرأة دفعوا امرها الى القاضي وارادوا الفرقه فان القاضي
 نصب للصبي خصما لحاصم عنه ولا ينظر في هذا الى ادراك الصبي فان جاز الحجة والافرق بينهما
 وذلك لان هذا حق ثبت لا وليا فطال بوجه ذلك فنصب القاضي خصما عنه ولا ينظر بالبلوغ
 اذ لا فائدة في انتظاره قال ولو ان رجلا زوجه ابنة وهو صبي امرأة كبره وهما نصرانيان
 فاسلمت المرأة وزعت امرها الى القاضي وازادت الفرقه وحضر والد الصبي فان القاضي
 لا يفرق بينهما ولا يجعل الوالد خصما عنه في هذا ولكنه يباي بالصبي حتى يعقل الاسلام
 فاذا عقل الاسلام احضره وعرض عليه الاسلام فان اسلم والافرق بينهما وانما كان كذلك
 من قبل ان احد الزوجين اذا اسلم لا يثبت الفرقه بينهما الا بعد عرض الاسلام وابا به الاسلام
 والصبي ليس من اهل العرض حتى يعرض عليه الاسلام ولا ينصب له خصما عنه في العرض
 من قبل ان العرض لا يجري فيه النيباه الا ترى انه اذا كان في الغا فغاب ووكل غيره يعرض
 عليه الاسلام لا يصح فلا يفرق بينهما وينظر الى ان يبلغ جذا يعقل الاسلام فعرض عليه
 الاسلام فان اسلم والافرق بينهما من قبل ان صار اهلا للعرض لانه اهل للاسلام حتى
 لو اسلم فانه يصح فكلون اهلا لعرضه عليه فان اسلم والافرق بينهما وهذا خلاف ما ذكرنا
 من المسائل لان ذلك امور يجري فيها النيباه والعرض لا يجري فيه فيه النيباه الا ترى ان
 نصرانيا لو تزوج امراه نصرانية فاسلمت المرأة وارادت ان ترفع امرها الى القاضي فوكل
 الزوج وكبلا لخصومتها غاب فادفع الامر الى الوكيل الى القاضي فان القاضي لا يقع
 بفرقتهما حتى يحضر زوجها يعرض عليه الاسلام لان النيباه لا يجري في عرض الاسلام
 على الشخص ولو ان رجلا تزوج امراه وهو غير كفولها لخاصمه او لياها فوكل وكبلا
 بالخصومة وغاب جعل القاضي وكبلا وكبلا لخاصمه او لياها فوكل وكبلا لان هذا يجري

المعلقة بالان
 ان يزوج

عائلا

فه النيباه وعلى هذا سائر المسائل التي ذكرناها قال ولو ان رجلا معتوها لا يرجى صحته
 روجه ولبه امرأة فلم يصل اليها حتى رافعته الى القاضي فجعل له وكبلا لحاصم عنه
 ان لم يكن له والدا ووصى لم يوجله شنه فان وصل اليها والافرق بينهما وذلك لان حق المواد
 في الوطى ثابت باليقين وبالحجة يعترف حقها في الوطى فنصب القاضي خصما عنه في ذلك
 وافرقت القاضي بينهما ان لم يصل اليها في السنة الموجهه لخلاف ما اذا كان صبيا من قبل ان الغنة
 يزول بالبلوغ لانه ربما بلغ في جامع فلا يصيب القاضي عنه خصما بل ينظر بالبلوغ لانه غايه
 معلومه بخلاف الغنة من قبل ان الغنة ليس له غايه يرجى زواله بها ولا ينظر لانه لا فائدة
 في الانتظار قال ولو ان معتوها لا يرجى صحته تزوج امراه وابواه نصرانيان روجه
 ابوه وامراه نصرانية فاسلمت ثم رعت امرها الى القاضي فان القاضي لحضر والداه ان جاز
 فقول له اما ان تسلم فكلون ابك مسلما باسلامك والا فرفنا بينهما وانما كان كذلك من قبل ان
 السبب الموجب للفرقة ان وجد الا ان الفرقه لا يثبت الا بعد عرض الاسلام على الزوج وابا به
 الاسلام وعرض الاسلام على المعتوه لا يمكن لانه ليس من اهل العرض والغنة ليس له غايه
 يزول به فيعرض القاضي الاسلام على ابته لانه يمكن ان يسلم باسلام ابته ولا يجعله نائبا
 عنه لان العرض لا يجري فيه النيباه قال محمد القناس ان لا يعرض الاسلام على الاب
 لانه الا انا جوزنا ذلك استحصانا لان الغنة لا يرجى زواله بخلاف الصبي لان الصبي له وقت
 معلوم يرجى زواله فينظر زواله ولان المرأة اذا اسلمت لا تجلو اما ان يكون مع زوجها فطالها
 او يمنع منه لا يجوز ان يكون معه لان امراه مسلمة ولا يجوز ان يطل الكافر المسلمة ولا يجوز ان يبع
 لها فاعت منوعة مطلومه في حق الوطى وفوات النفقة والشك فيعرض الاسلام
 على الاب حتى تسلم باسلامه او تفرق بينهما وهذا خلاف الصبي لان الصبي له وقت معلوم
 يرجى زواله وكل ايضا الحق لكل واحد منهما لانه لم يستحق على المرأة تسليم نفسها اليه
 مادام صغيرا فينظر بالبلوغ او جاز له يعقل الاسلام فيعرض عليه الاسلام فان اسلم
 فرق بينهما فان كان الوالدان قداما جعل القاضي له خصما لحاصم عنه لم يفرق بينهما
 يعني بذلك انه نصب خصما عنه حتى يقسم الميئه عليه ان ابويه اسلمتا ما تافان عجز
 عن الاداء الحجة تفرق فقد فها وهما جيران مسلمان فلا عنها فلما فرغ من اللعان لم يفرق
 القاضي بينهما حتى صارت امراه معتوه لا يرجى صحته او صار الرجل معتوها فانها
 تفرق بينهما وذلك لان السبب الموجب للفرقة قد وجد وهو اللعان ففرق بينهما كما لو كان
 مفقدا من قبل ان اللعان لا يبطل بالغنة على ما عرفت من اصل اصحابنا ان اللعان شهادتان
 موكلات بالايان والسهادة لا تبطل بالغنة الا ترى انه لو شهد شاهدان على مال عند
 القاضي ثم جئت قبل ان يعصى القاضي بشهادتهما فان القاضي يعصى شهادتهما التي شهد
 عرفت ان الشهادة لا تبطل بالغنة فاذا كانت الشهادة بالغنة لا تبطل فكذا اللعان
 ففرق القاضي بينهما ولو انها زنت قبل ان يفرق القاضي بينهما لم يفرق بينهما وكذا ثمة
 على حالها من قبل ان اللعان لا يبطل الزنا فاذا بطل اللعان لا يفرق القاضي بينهما

فان كان الزوجان
 من غير ان يكون
 بينهما

وكذلك لو ان المرأة فدت رجلا ففرضت الجدا وكان الرجل هو الذي قد فدت ففرضت الجدا لم يفرق
بينهما وذلك لان اللعان قد بطل الا ترى انه لو شهد شاهدان عند القاضي ثم جذا في القدر
فان العاضى لا يعضي بشهادتهما واللعان شهدا فبطل ايضا الا ترى ان العاضى لو كان
فرق بينهما جلا ذلك لم يخاصرت معنوه فزوجها لم يجر النكاح ولو انها زنت او ضربت رجلا
في دنف او ضرب الرجل جدا في دنف كان له ان يزوجها في قول ابي حنيفة ومحمد لان اللعان
قد بطل وكذلك الوجه الاول **قال** ولو ان رجلا اتبع ولم يطلع المرأة حتى صار الرجل
معتوها فان العاضى لا يفرق بينهما ولا يامر المرأة باللعان من قبل ان اللعان يستدعي
محلا لا يشار اليه على ما قال الله تعالى ادع شهداءك بالله انه لمن الكاذبين وخرج
من ان يكون مشارا اليه لانه لا يصح الاشارة اليه بعد اعنقه **قال** ولو انها اتفنا
جميعا ثم وكلت المرأة والرجل وكلا يفرق العاضى بينهما وكان الوكيل في ذلك لم يشر له
الذي وكله وذلك لان هذا مضاعف الغائب والوكيل يقوم مقام الغائب في القضاء على العا
مفرق بينهما كما لو كانا حاضرين **قال** ولو ان رجلا مسلما تزوج صبية صغيرة
مسلمة زوجها اياه ابوها لم ان ابوها جميعا ارتدا عن الاسلام والجارية صبية على حالها
لم تبين من زوجها برودة ابوها وانما كان كذلك من قبل ان لا يوش وان ارتدا فهي في دار الاسلام
بعيت مسلمة تبعا للدار ولهذا المعنى لو ماتت بصلح عليها ولو كانا ارتدا ولحقها الجارية
دار الحرب بات من زوجها حتى يوصل بها الى دار الحرب وذلك لانها لما خرجت من الدار
خرجت من ان يكون من اهل الدار فخرجت من ان يكون تبعا للدار وصارت تبعا لابيها
فوقعت الفقة منهما ولهذا الوسيئت كانت امه ولو ماتت امها مسلمة في دار الاسلام
او بعد ما ارتدت رخصت بالصبي ابوها مرتدا بدار الحرب لم تبين من زوجها وذلك لان الصبي
تابع لخبر الابوين دينيا فيصير هذه الصبية تبعا للام لكونها مسلمة فلا يصير تبعا للاب
فصار حكمها حكم المسلمين فصارت مسلمة دخلت دار الحرب وكذا اذا ماتت امها بعد ما ارتدت
في دار الاسلام من قبل ان المرأة لما كانت في دار الاسلام بعيت الصغيرة تبعا للدار الاسلام
لكون الام فيها كما لو اسلم احداهما فانها يكون تبعا لخبر الابوين دينيا ولهذا لو ماتت بصلح
عليها ولا تستبى فذلك لان من زوجها **قال** ولو ان رجلا مسلما تزوج صبية نصرانية
زوجها اياه ابوها والابوان نصرانيان لم ان اب صابحوشيا والام على نصرانيتها
فلا ماتت او هي حية فلا يثبت على دينها لان تبين من زوجها بتجسس ابها وانما كان كذلك من
قبل ان الولد يتبع خبر الابوين دينيا وخبر الابوين دينيا الام فيتبعها بعيت نصرانية
كما كانت **قال** ولو ان ابوها مجسما جميعا والجارية صبية على حالها باتت
من زوجها وان لم يلحقها بها الى دار الحرب وذلك لانها صارت محوسبة تبعا لابيها
ولا يخل مسلمة تبعا للدار من قبل ان الدار دار الاسلام لدار النصرانية وهي كانت
نصرانية لا مسلمة فتجسست تبعا لابيها بخلاف ما اذا كانت مسلمة من قبل ان الدار
كانت مسلمة كانت من اهل الدار فاذا المجس ابوها بقيت مسلمة تبعا للدار

دار الاسلام وليس لها من المهر قليل ولا كثير وذلك لان الفقة جأت بعني فيها وهو كونهما
تبعا لابيها والفقة اذا جأت من قبل المرأة فيسقط المهر **قال** ولو كانت ادركت وهي
عاقلة مسلمة وابوها مسلمان لم صارت معتوبة ثم زوجها ابوها من رجل مسلم فالتكاح
حاضر فان ارتدا لا يوان ولحقها دار الحرب لم تبين من زوجها ولم تقع عليها شي لو طهرها ابوها
كان كذلك من قبل انهما كانت مسلمة باسلام نفسها لا باسلام ابوها ولا بالدار فبقي على الاسلام
ابدا وكذلك اذا عقلت الصبية الاسلام ووصفنه لم صارت معتوبة فهي بمنزلة هذه حتى جمع
ما وصفت لك لما بينا من المعنى **قال** ولو ان رجلا مسلما تزوج صبية نصرانية لها ابوان
نصرانيان فلبثت الصبية وصارت بالغه وهي لا تغفل النصرانية ولا دينها من الاذيان
ولا تصفه الا انها ليست بمعتوبة بات من زوجها وذلك لانها مغلطة وليست على دين
اهل الكتاب الذين خل من كنهم لانها خرجت بالبلوغ من ان يكون على دين ابوها ولم تصف
دينها فتبين من زوجها وكذلك لو ان رجلا مسلما تزوج صبية صغيرة مسلمة بصلح الصبية
وهي عاقلة وليست بمعتوبة الا انها لم تصف الاسلام ولا تعرفه فانها تبين من زوجها
وذلك لانها كانت مسلمة تبعا لابيها فاذا بلغت ولم تصف الاسلام صارت مرتدة وقولنا
لا تصف الاسلام معناه اذا وصف الاسلام وادخل فيه ما لا يليق فانها لا تعرفه لانها
اذا استوصفت الاسلام لا تصف باعتبار العجز ولو لم يدخل الزوج بواحدة منهما فلا مهر
لواحدة منهما وذلك لان الفقة جأت من قبل المرأة واذا جأت الفقة من قبل المرأة لا يثبت
ولو كان دخل بها في جفرتها فلهما المهر الذي سمي وذلك لانه استوفى بال دخولها ورد
عليه العقد حال تمام النكاح فلا يسقط المهر بالفقة **قال** فان وصفت المحوسبة
ودانت بها وهي عقلت ذلك ولم تبلغ بات من زوجها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
وقال ابو يوسف رحمه الله يكون مسلمة اذا عقلت الاسلام ووصفنه ولم تبلغ ولا يصير
المسلمة كافر اذ ادانت بالكفر اذ لم تبلغ وهذه المسئلة مبني على ان ردة الصبي ردة عذما
وعند ابي يوسف لا يكون ردة **وجه** قول ابي يوسف ان هذا من باب الاضرار بالصبي
والصبي يمان عن الاضرار بخلاف الاسلام حيث يصح لانه من باب المنافع والصبي يخلل
المنافع ووجه قولهما وهو ان الصبي يصبح اسلامه فيصح ردة وذلك لان الردة ترك
الاسلام فاذا تصور منه الاسلام وجب ان تصور تركه لانه يستحيل ان يفد على شيء
ولا يقدر على تركه والله اعلم بالصواب

نكاح ما نقام عليه البينة من المرأة والزوج الذي يفرق من المرأة وزوجها بنى محسما
رحمه الله هذا الباب على ان العاضى الغائب او الغائب لا يجوز الا اذا انتصب الحاضر
عنه اذا عرفت فانها جئنا الى مسائل الباب مال محمد رحمه الله واذا ادعى رجل نكاح
امراة فانكرت ذلك فاقام عليها شهودا بانها امراته ثم اقامت المرأة شاهدات بانها تزوج
اختمها قبل الوقت الذي ادعى فيه نكاحها وانها امراته على حالها والزوج يكره ان ياتيه
رحمه الله **قال** في ذلك اقضى على المرأة التي ادعى الزوج نكاحها بالنكاح الذي ادعى ادا

في حق الغائب

كانت لا تحت الاخرى غايه ولم الفتا الى بينه المرأة الشاهدة على نكاح اخبتها وقال لا اقضي
بنكاح الغايه ولا اقضي بنكاح الشاهدة ولكن اقضي لامر من جميعا فان حضرت الغايه
فاقامت البينه على ما ادعت لها الشاهدة اخذت بينتها وقصيت ما لها امراته وفوت
بينه وبين التي ادعت بكاحها وبطلت بينته عليها فان حضرت الغايه فانكرت فاشهدت
لها به اليهود قبلت بيته الروح على الشاهدة ولم الفت الى البينه الاخرى وجه
قول الى يوسف رحمه الله ان الباب باب الفروج فوجب الاحتياط فيه والاحتياط ان يوف
بالامر من حتى لو جاز الغايه واقامت البينه بعضي لها بها وان انكرت بعضي الزوج بينته
وجه قول الى حنيفة رحمه الله ان النكاح الذي يلزم به المرأة اما ان يكون حقا للاخت او
حقا عليها فكيف ما كان فانه لا يجوز العضا به لانها ما انصب خصما عنه والعضا على
الغايه من غير خصم عنه لا يجوز وقد ثبت نكاح الشاهدة بالبينه فلا يمكن التوقف فيه
فان قيل هلا قلتم بان الشاهدة ينصب خصما عن الغايه كما في الشرا فان جلا الوادي
دارا على رجل انها ملكه اشتراها من فلان الغايه واقام على ذلك البينه فان القاضي يقضي
له والشرا جميعا ومنصب المدعي خصما عن الغايه الجواب قلنا انما كان الامر كذلك
في الشرا لانه يدعي الملك بالشرا والمملك المستفاد بالشرا بل في الشرا لا يكون منصب
خصما عن الغايه ليقضي القاضي له بحقه حكم الشرا اما هاهنا الشاهدة لا تنصب خصما
عن الغايه لانه ليس من ضروره نكاح اخبتها جرمة بكاحها فانه لو تزوج باختها ثم طلقها وانقضت
عدها جاز لها ان تتزوجها فلا تنصب الشاهدة خصما عن الغايه وقول الى يوسف اجاب محمد
وهو استحسن وليس بقياس والقاس قول الى حنيفة رحمه الله قال ولو كانت الشاهدة
اقامت البينه على اقرار الزوج بنكاح الغايه والزوج منكركان هذا والاول شوا على ما وصفت
لك في قولهم جميعا وذلك لانه لم يثبت بالشهادة على الاقرار الا بابت بالشهادة على النكاح
فلا يثبت نكاح الشاهدة بذلك كما بالاول لما ذكرنا ان نفس نكاح الاخت غير مفسده
نكاحها وانما المفسد بقاؤه الحال ولم يثبت به البقاء لانه لجورانه طلقها وانقضت عدها
قال فان اقرار الزوج في المسلسل جميعا ان الغايه كانت امراته سبيل هل كان بينه
وبينها فرق فان انكرت فثبت بينه وبين الشاهدة ولم يصدق على نكاح الغايه الا ان حضر
مقر لها بما ادعي وانما كان كذلك من قبل ان اقراره بنكاح الغايه لا يمنع جواز نكاح الجاهز
وانما المانع بقاؤه فلم يكن في اقراره بخبر نكاح الشاهدة من جميع الوجوه فلا يبطل بكاحها
حتى يسئل فان اقرب نكاح الغايه فرق بينه وبين الجاهز لانه اقر بفساد نكاحها حين
اقر بنكاح اخبتها ولم يصدق في حق نكاح الغايه من قبل ان اقراره يعتبر في حق نفسه
لا في حق غيره فان حضرت الغايه وصدقته في ذلك كانت زوجته والا فلا فصل بين الاقرار
بالنكاح وبين اقامه البينه على النكاح فانه ثبت بالاقرار ولا يثبت بالشهادة وذلك لان الاقرار
شرع ملزم فاذا اقر على نفسه بشئ يلزمه مما يرجع الى نفسه دون غيره الا ترى لو اقر
بشئ فانه لا يحتاج فيه الى قضا قاضي فانه يلزمه بغير القضا من القاضي واما الشاهدة

بقائه

النكاح

٨٤

٨٤

ما شرعت ملزمة فلا يلزم شيئا بنفسها الا ترى انه لا يثبت بالشهادة شيئا لا بعضا القضا
والعاضى لا بعضى بذلك لان الشاهدة ليس لها حق في ذلك واختها غايه واعضا على الواجب
لا يجوز ولو قال كانت امراتي فطلقتها قبل ان ادخلها او دخلت بها فطلقتها فاجبرني
ان عدها وانقضت وكذا ثبت بما ادعي من الطلاق وانقضت العده الشاهدة واقام البينه
على نكاح الشاهدة فان ابا يوسف ومحمد رحمت الله عليهما قالوا بعضى له بالنكاح على الشاهدة
وان لم تحضر الغايه وذلك لان اقراره بنكاح الاخت لا يمنع جواز نكاحها وبقاؤه بينه فاذا
اقر بالطلاق وانقضت العده صدق في ذلك لانه اقر على نفسه ومن اقر على نفسه صدق فيه
ولو حضرت الغايه وكذا ثبت في الطلاق واقامت لها امراته فان الطلاق واقع عليها على ما
ادعي وعليها العده من يوم اقر بالطلاق ان كان قد دخل بها والشايد امراته لا يبطل بكاحها
وذلك لانه اقر بالطلاق والمرأة منكورة فصدق فيما عليه ولا يصدق فيما يرجع الى حق
الغير كما هو قال للمطلفه اجبرني ان عدها وانقضت وذلك في مدة مقصية في مثلها العده
فانه يصدق فيما يرجع اليه حتى يحل له ان يتزوج باختها وبارع شواها ولا يصدق في
حق المرأة حتى يجب عليه النفقة والسكنى وانما يجب عليها العده من حين اقرار الطلاق
ولا يصدق في اعضا العده لانه ريب بذلك بطلان حق المرأة في النفقة والسكنى فلا يصدق
في ذلك ويجب عليها العده من حين اقرار الطلاق كما لو قال الزوج لامرأته قد كنت طلقك
وانقضت عدتك والمرأة تكره العده عليها من حين اقرار الطلاق لما بينا من الغفلة لذلك
هاهنا ولا يبطل نكاح الشايد من قبل ان يوطأ معتبر في حقها واما في حق بطلان نكاح
الاخت فلا قال ولو جازت بولدها ما منها ومن سنتين من يوم اقرار الزمان وفرقت
بينه وبين اخبتها وذلك لان النسب لما ثبت تبين ان نكاحها وقع في العده ونكاح الاخت في
عده الاخت لا يقع لانه يؤدي الى جمع الما في رحم الاخت وهذا كما لو طلق الرجل امرأته
واحد لم يملك شهرين ثم قال خبرني ان عدتك قد انقضت فكذلك لانه ان يترجح باختها
عند ان حنيفة والى يوسف لانه يصدق في نفسه فان جازت بولده ملزم الزوج ولغيره
وبين اخبتها ما بينا من المعنى كذلك هذا قال ولو ان رجلا ادعي على امرأة انه تزوجها
وجعلت ذلك واقام عليها شاهد بن النكاح فاقامت المرأة البينه انه تزوج ابنتها واما
قبل نكاحها ولم يقيم بينه على دخول منه لها فان هذا والباب الاول على السواء على ما قول
الى حنيفة على ما وصفت لك وانما كان كذلك من قبل ان النكاح كما وقع صحيحا وقع فاسدا
فان كان فاسدا لا يوجب الحرمة ولا يثبت بها بالشك ولا نكاح الام لا يوجب الحرمة الا بالزوج
والدخول لا يثبت بنفس النكاح فلم يكن النكاح حقا للشاهدة فلا يجوز الحكم به على غير
الشاهدة لار الشاهدة ما انصب خصما في ذلك عنه ولو اقامت البينه على الاقرار
بنكاح الام فهو كذلك ايضا من قبل ان نكاح الام لا يوجب الحرمة الا بالدخول فلا يثبت
الشاهدة فيه خصما عن الغايه اذ لا حول لها فيه فان اقامت البينه على اقراره بنكاح ابنتها
فرقت بينه وبين اخبتها وذلك لان نكاح البنت حرم نكاح الام من غير دخول فيكون

لشاهد فيه حقا مفروق بينهما اذا ثبت بالاقرار وابطالنا كاح الشاهدة ولم نقض
بنكاح الابنت من قبل ان اقراره يعتبر في حقه ولا يعتبر في حق غيره فلا ثبت بقوله كاح
الابنت فصل من الشهادة على النكاح ومن الشهادة على الاقرار بالنكاح في حق الابنت
حيث قال بانه يفرق بين الزوج والشاهدة بالشهادة على الاقرار بنكاح الابنت ولا يفرق
بالشهادة على نكاح الابنت وذلك لان الشهادة ليست للالزام انما هي لاثبات العقد
قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا ووقع الشك في الجريمة فلا يثبت الجرمه بالشك الا ترى انه
لو شهد شاهدان على شيء فانه لا يلزم الاتهام للحاكم وهذا خلاف الاقرار من قبل ان الاقرار
للا لزام فلا ينفى الا الصحيح والنكاح اذا كان صحيحا يثبت الحرمة على سبيل التاميد
وقد ثبت النكاح صحيحا بالاقرار لانه لا يثبت الا للالزام الا ترى انه لو اقر شيء يلزمه
ولا يحتاج فيه الى حكم الحاكم ولو اقامت البينة انه تزوج امها او ابنتها وجامعها فرقا بينه
ومن الشاهدة وذلك لان المدخول متى ثبت نكاحا لجرمه على سبيل التاميد محرم نكاح
الشاهدة وليس فيه اثبات حتى الغايه من قبل اننا نعتمد المدخول في محرم هذه وهي حصم
ذلك ولا يعتبر ذلك في حق الغايه حتى لم نقض بنكاح الغايه لان القضاء على الغايه لا يجوز
خلاف العقد من قبل ان العقد لا يوجب جرمه نكاح الشاهدة فيكون لك اثبات حتى على
الغايه وللغايه فكيف ما كان فانه لا يجوز وعلى هذا اذا اقامت البينة على المدعى القبول
والجماع فمادون الفرج لان هذه الخصال توجب الحرمة على سبيل التاميد على مثال
المدخول **والسند** ولو ان رجلا تزوج امرأة ثم اقر بعد ما تزوجها ان فلان بن فلان كان زوجها
قبله فقالت المرأة صدقت هو زوجي على جاله فلا نكاح بيني وبينك فقال الزوج المفر
قد كان طلقك قبل ان تزوجك وانقضت عدتك فتزوجتك بعد ذلك واقر واهذا كله
عند القاضي وقلان المفتره غائب فان القاضي لا يفرق بين هذا الشاهد وبين امرائه
للاقرار الذي اقر به بعد ونقض باها امرائه وانما كان كذلك من قبل انها قد انقضت
العقد جوازه والزوج ما اقر بفساد النكاح حيث قال تزوجك بعد ما طلقك وانقضت
عدتك والمرأة تريد ابطال حق الزوج في النكاح فلا يقبل قولها ونقض على النكاح لذلك
فان جبا الغايه فافترها امرائه وانكر الطلاق قضيت باها امرائه وذلك لانه اقر
ابتدا انها كانت امرأة الغايه والاقرار للغايه صحيح صح اقرارهما في حقه فاذا انكر
الطلاق نقضت باها امرائه من قبل ان الجاسر يدعي الطلاق وهو نكاح فلا يقبل قوله
عليه فان كان الاخر قريبا لم يفرقها الا وحى بنقض عدتها لان هذا وطى تقدمه عقد
منجبا لعدته ودعت الفرقة بينهما صحيحا لعدته فان جبا الاول فاقرب النكاح والطلاق
وانقضت لعدته وانكرت المرأة ذلك كله الا النكاح فان الطلاق يقع عليها من الاول حتى
عند القاضي ويجب عليها العدة من يوم يفرق بينه وبين الاخر وذلك لان النكاح قد ثبت
منهما والزوج يدعي الطلاق في زمان ما يصح فلا يقبل قوله في ذلك في حق المرأة يقع
عليها الطلاق الا ان وجب لعدته الآن لانه يريد ابطال حقها في العقد والسكنى هذا لما

العقد

لو ان الرجل لامرأته فذكرت طلقك وانقضت عدتك وانكرت المرأة ذلك تقع الطلاق في الحال
وجبا لعدته لانه يريد ابطال حقها في العقد والسكنى فلا تعتبر قوله في حقها ولو ان الاخر
اقر الاول انه كان تزوجها قبله وطلقها بعد المدخول وانقضت عدتها لم تزوجها بعد ذلك
فاذعن الزوج الاول انه تزوجها ولم يطلعا وانكرت المرأة ان يكون الاول تزوجها قط
فالمرأة امرأة الاخر وذلك لان الزوج الثاني لم يقر بجرمه نكاحا حيث زعم انه تزوجها
بعد ما اباحها الاول وانقضت عدتها والمرأة سكر ذلك اضا فلم يثبت بذلك الاول
نكاح وهو يدعي نكاحا ولا يسمع قوله في حق نفسه فكون امرأة الاخر قال وكذلك قال
زوجها الاخر انه كان لها زوج قبله فلم يسمه فعالت المرأة صدقت ولم يطلعتي فلا نكاح
معي وبينك فعالت الزوج قد كان طلقك وانقضت عدتك فالقول قوله ولا يفرق بينه
وبين امرائه وذلك لان الزوج لم يعترف بالحرمة هاهنا والمرأة تريد ان يبطل حقه في النكاح
ولا يقبل قولها فيه ولو جاز رجل وادعى انه تزوجها وصدقته المرأة وقال جميعا
للزوج هذا الرجل الذي اقررت بنكاحه قتلها فانكر الزوج ذلك فالقول قوله ولا
يمن عليه في قياس قول ابي حنيفة وذلك لانه ما اقر بالنكاح لافسان معين لكن لا ينافي
منكر فكان القول قوله ولا يستخلف في ذلك من قبل ان الاستخلاف انما يحتاج اليه
ليثبت النكاح بينهما ومن الاول بالتكول والتكول بذكر عدل في حقيقته والمبطل لا يخرى
في الابضاع فلا يستخلف اذ ليس فيه فائدة واما في قول ابي يوسف ومحمد فانه يستخلف
على ما ادعوا من ذلك فان حلف كانت امرائه وان كل عن اليمن فرق منه وبينها وكانت
امراة الاول وهذا لان التكول اقرار غدهما والاقرار بالنكاح صحيح والكلام فيه مشهور
في موضعه **قال** وادعى الزوج الرجل المرأة على انها اعتوى الابن حين يقع عقد النكاح
وذلك لانه جعل الابن بذلك البضع صبيث ملكها فيه كما ثبت ملك الزوج في البضع فعن
عليها كما لو استترها فان استحق رجل ابناها فعرض القاضي له به ثم ان زوجها استتره
من الذي استحقه فاراد ان يدفعه اليها من مهرها فابت ان تأخذ منه الا فتمته لم يكن
له ذلك وليس لها الا الابن اليها اني تجبر عليه وذلك لانه تزوجها عليه فوجب تسليمه
وعند الاستحقاق انما كان عليه قيمته لتعدد تسليم المشتري وقد قدر عليه فلا يجب
القيمة ولا يعتوى الابن حتى يسلم لها اما تسليمه او بعضا القاضي به للمرأة وذلك لان الابن
لما استحق صار قيمته واجبة على الزوج فبعد ذلك وان مدد على تسليمه فلا يثبت للمرأة
فيه الملك الا بالرد او بقضا القاضي لانه لم يوجد لها هنا سبب ارجاع الملك بعد استحقاق
قال فان عقه الزوج او كانته او باعه فهو بائنه وذلك لانه ملوك الزوج ما لم يرد
اليها ونقض القاضي القاضي لها فيملك التصرف فيه **قال** ولو ان الزوج يقضي عليه القاضي
قيمة الاب للمرأة حتى استحقه صاحبه ثم استتره الزوج بعد ذلك فليس لها الا القيمة
التي قضى لها القاضي وذلك لان القاضي لما قضى لها بالقيمة تحولت حقا
من العين الى القيمة فلم يبق لها حق في العين وليس لها الا القيمة والله اعلم بالصواب

الابن المخرج الاشياء البتة
غدا رصده النكاح

من كاح المخاطبة بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان شرط العقد لا نفق على ما ورا المجلس وان كلف نفق من قبل ان العقد لا يثبت
وبقول والجامع بينهما المجلس فاذا وجد المجلس ان يثبت الاجاب بالقبول فيكون عقدا
والعقد يتوقف على الاجازة واذا لم يوجد المجلس بقي شرط العقد وشرط العقد لا يكون
عقدا فلا يتوقف وان العقد لا يقوم بشخص واحد الا اذا كان فيهما مقام شخصين
لاستحالة ان يكون الشخص الواحد موجبا ومستوجبا اذا عرفنا هذا الى المسائل
قال محمد بن الحسن واذا زوج الرجل رجلا امرأة لمحض من الشهود بغير امر من المرأة
ولا من الرجل فخطب الرجل عليها جميعا فزوج كل واحد منهما صاحبه فبلغها فترضا
بذلك فالنكاح باطل لا تخور في قول **ابن حنيفة** ومحمد وهو قول في موضع الاول
ثم رجع فقال النكاح جائز وجهه قول **ابن حنيفة** هو انهما لو وكلاه ففقد العقد بنفسه
فانه يجوز وكذلك اذا اجازة لان الاجازة بمنزلة الوكالة وجهه قول **الحنيفة** وهو
ان هذا شرط العقد لانه لا يملك الا احد شرطى العقد بنفسه وليس بتمام مقام
اخرهما في الشرط الاخر وشرط العقد لا يتوقف على ما ورا المجلس وهذا لان الجامع
بينهما هو المجلس ولم توجد بقى شرط او خلافا ما اذا كان وكيلان فان الوكيل في
مقام الموكل فاذا كان وكيلان عنهما كان فيهما مقامهما فاذا كان فيهما مقامهما وعقد
العقد في المجلس صحيح لان الجامع بينهما وجد اما هاهنا بخلاف ذلك لان الزوج
خاطب المرأة وقال زوجها فلان هذا لا يتوقف على ما ورا المجلس لان هذا
شرط العقد كذلك هاهنا قال ولو كان المخاطب انفس فزوج المرأة احدى هاتين
زوجا احدى هاتين فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها
لان كل واحد منهما ملك احد شرطى العقد بطريق الاصاله فاذا وجد بينهما الاجاب
والقبول في المجلس صحيح العقد ويرتبط الاجاب بالقبول لوجود الجامع بينهما فيكون
عقدا فيتوقف على ما ورا المجلس فاذا اجازة نفق قال ولو كان الرجل وكل رجلا
بان تزوجا امرأة ووكلت المرأة ذلك الرجل بان تزوجها فزوج ذلك الرجل المرأة لمحض
من الشهود وهو المخاطب لهما جميعا فالنكاح جائز وذلك لانه قائم مقامهما فصار
كانهما عقدا العقد بانفسهما ولو عقدا العقد بانفسهما صحيح كذلك هذا ويكون هو
منزله السقير والمعبر عنهما **فصل** من هذا وبين البيع فان الواحد لا يتولى
طرفي العقد وتولى طرفي عقد النكاح وذلك لان الوكيل في باب النكاح بمنزلة السقير
والمعبر وفي باب البيع بمنزلة المشتري والواحد صحيح ان يكون رسولا من الجانبين ولا يصح
منشيا للعقد من الجانبين مستحالة ان يكون الشخص الواحد موجبا ومستوجبا
الا ترى ان الحقوق تعلق بالوكيل في البيع لا بالموكل وفي باب النكاح تعلق بالموكل
لا بالوكيل عرفنا **فصل** انه شفعه وكان نفقه في ذلك وهو ان التصرف ومع الموكل
في البيع لم يملك وفي باب النكاح يقع للموكل لانه لا يجوز ان يقع النكاح لاجل جملته

سواء
من الطرفين

نوه

غيره وكذلك ان رجلا زوج ابنة الصغير انت اخيه وهي صغيرة في حجره وتوليات ابوها
ولها جاز وكان لها الخيار اذا ادركت وذلك لان الرجل قائم مقامهما حكم الولاية عليهما
فيصح النكاح منه قال ولو ان الوكيل وكله احدى هاتين فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها
فزوج الوكيل احدى هاتين صاحبه وهو المخاطب لهما جميعا فبلغ الذي لم يوكله فاجاز
النكاح فالنكاح باطل وذلك لانه ملك احد شرطى العقد وشرط العقد لا يتوقف وكذلك
لو ان رجلا زوج نفسه امرأة لمحض من الشهود وكان هو المخاطب عليهما فبلغها فزوجها فزوجها
باطل وذلك لانه لا يملك بطريق الاصاله الا احد شرطى العقد فاذا تزوجها فقد ان
بشرط العقد وشرط العقد لا يتوقف قال ولو ان رجلا وكله امرأة ان تزوجها
فاستدلت انه تزوجها فبلغها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها
على الوكيل وانما يقع على غيره فلم يكن الوكيل داخل تحت الامر فاذا تزوجها فقد ان غير ما
امرت به فيكون انما بشرط العقد فلا يصح قال ولو وكلته ان تزوجها فزوجها فزوجها فزوجها
انه قد تزوجها فالنكاح جائز وذلك لانه ملك احد شرطى العقد بطريق الاصاله
والشرط الاخر بالوكالة فاذا تزوجها فقد ارتبط الاجاب بالقبول ونفق فان دنت
بعد ذلك كان زواجا باطلا وذلك لانه كما تزوجها فقد التصرف بالتزوج فاذا دنت
هي فقد دنت بعد التفاد والرد بعد التفاد لا يصح قال وكذلك ان عم صبيه يتيم
مؤولها لا ولي لها اقرب منه زوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها
اذا ادركت وذلك لانه ملك احد شرطى العقد بطريق الاصاله والشرط الاخر بالولاية
فاذا تزوجها صح ولها الخيار اذا ادركت لان العم فاصر الشفقة وهو في الشفقة دون الا
والجذ فالشرع آتت لها الخيار اذا ادركت حتى لو رأت في حقها قصورا ردت والاقرب
قال ولو كانت كبيرة وهي بكر فاتها فقال اني اريد ان ازوجك نفسي فسكنت
فذهب فاستدلت انه قد تزوجها فالنكاح جائز وذلك لان الشرع جعل سكوت البكر رضا
منها بالنكاح فاذا استأدها الولي في النكاح فسكنت فقد رصيت بذلك فصار بمنزلة
توكيلها اياه ولو وكلته فزوجها فانه يصح كذلك هاهنا قال ولو تزوجها قبل
ان تستأمر هائم بلغها فسكنت لم يجز وذلك لانه ملك احد شرطى العقد ولم يملك
الشرط الاخر اذ لم تستأمر فاذا تزوجها فقد ان احد المسطورين واحد المسطورين لا يكون
عقدا وهو قول **ابن حنيفة** قال ولو كان للرجل امرأة فزوجها من رجل برضاها عيبر
اذن الزوج وكان الذي لمخاطب عن الزوج ابوه او رجل غير مؤول لامة فغير اذن الزوج
والزوج بالغ فلم يرخص الزوج بالنكاح حتى اعطى المؤول لامة فان النكاح موقوف
وللامه ان تنقضه ان لم يجز الزوج وذلك لان هذا نكاح موقوف وقد صار امرها اليها
في النكاح والنكاح اذا كان موقوفا كان لكل واحد من الزوجين ان ينقضه فان لم ينقضه
اجاز الزوج النكاح فالنكاح جائز ولا خيار لها للنفق وذلك لان النكاح وقع برضاها
وكان موقوفا على اجازة الزوج فاذا اجازة نفق وجاز ولا يكون لها خيارا والنفق من قبل

واذا كان

ان خيار العتق انما ثبت لازدياد الملك عليها بالحرية والمملك لم يزد عليها بالحرية لان النكاح
انما بعد العتق وبت الملك بعد العتق والمهر للامة وذلك لان المهر انما ثبت بعد
الملك في البضع والمملك في البضع انما ثبت بعد تمام العقد وتمام العقد انما يكون بعد العتق
فصار كان العقد وجد بعد العتق ولو وجد العقد بعد العتق كان المهر لها كذلكها هنا
كل نكاح ثم بعد العتق ولم يدخل الزوج فيه الامة فالمهر فيه للامة ولا خيار للامة فيه
قال ولو كان المولى ذوق ائتمه بغير رضاها لم يعتقها والمسلمه على حالها لم يبلغ الزوج
فاجاز النكاح فان النكاح موقوف فلا يجوز الا ان يخبره الامة المعتقة وذلك لان المولى
زوجها بغير رضاها ولم يرض الزوج بذلك حتى اعتقت الامة وصار الامر في يدها فصار
كما لو زوجها المولى بعد عتقها ولو زوجها المولى بعد عتقها كان النكاح موقفا على خيارها
كذلكها هنا قال ولو كان المولى ذوقها بغير رضاها كان كانه زوجها برضاها بعد العتق
فاذا اجاز الزوج قبل ان ينقض الامة النكاح فالنكاح جائز وذلك لان النكاح بعد العتق
موقوف على اجازة الزوج اذا كان رضاها فلها ان تنقضه قبل الاجازة فاذا اجاز الزوج
قبل نقضها آياه بعد ميعده لك لو ارادت نقضها لا يملك قال وكذلك رجل ذوق
ابنته وهي صغيرة رجلا كبيرا زوجها بغير اذنه فلم يجز الزوج النكاح حتى بلغت
الجارية لم اجاز الزوج النكاح بعد ذلك لان النكاح لا يتم حتى يبلغ الجارية فاذا بلغها
فالنكاح جائز وذلك لان هذا النكاح وقع بغير اذن الزوج فصار موقفا على اجازته
فاذا لم يجز حتى بلغت الجارية صار امرها اليها فصار كان الاب زوجها بعد بلوغها
ولو زوجها بعد بلوغها واجاز الزوج النكاح لا يجوز حتى رضى كذلكها هنا فان بلغها
موقوف على اجازتها فبكت فالنكاح جائز وذلك لانها بكر بالغه فكون سكوتها رضاها الا ترى انها لو رد
موقوف على اجازتها النكاح بعد البلوغ قبل ان يخبرها كان كذلك لا يتم الا ان يخبره الا ترى ان رجلا
لو باع عبدا بنيه وهو صغير في عياله على ان الاب بالخيار ملته ايام قليله والعلام في الله
الامام قبل ان يخبر الاب ببيع فابيع باطل لان الغلام اذا كبر بطل بيع الاب عليه
فما فعل واجازته وكذلك الجارية حتى بلغت قبل ان يتم النكاح بطل النكاح الا ان
يخبره وذلك لان الاب انما كان له التصرف في مال الصبي بولائه عليه فاذا بلغ
العلام لم يسله ولا ما التصرف عليه وصار امره بالتصرف في الغلام فكون الخيار اليه
فان اجاز في ملك الجارية صح كما لو كان الاب باعه بعد بلوغه والا فلا قال واذا
زوج الرجل جاريته وهي بنت عشرين رجلا ولم تبلغ فالنكاح جائز له ولا يه
انكاحها فان اعتق الجارية قبل ان تبلغ وهي بعقل الخيار فلخيار نفسها او زوجها
فلخيار باطل وذلك لان الخيار انما يكون بالتكلم وهي ليست من اهل التكلم فوجوب خيار
وعده بمنزله وذلك لان الخيار حكم من المولى يحكم به على الصغيره وهي ليست من
اهل ان يحكم عليها بقولها ولا يصح ولا خيار لها حتى بلغت فاذا بلغت خبرها الحاكم
الحاكم خيار العتق ولم يخبرها بخيار البلوغ من قبل ان النكاح قد صح من المولى قبل العتق

الجارية بذلك لان
موقوف على اجازتها فبكت
موقوف على اجازتها

٨٧

٨٧

فان شاء

منها

فاذا عتق ازداد الملك عليها وهي محتاج الى دفع تلك الزيادة لانها تنصرف بذلك فان ثبت لها
الشرع الخيار دفعها للخرج فان اختارت الزوج والا دفعت الفرقه منهما حتى اختار
نفسها بغير طلاق وذلك لانها محتاج الى دفع زيادة الملك ودفع الزيادة لا يملك الا
يرفع الملك فكون اختيارها نفسها فسخا للنكاح ورضا آياه وانما لم يثبت لها خيار البلوغ
من قبل ان تنصرف صدر عن ولايه كامله وتعلق بالبلوغ فاذا بلغت لا يكون لها الخيار
بالبلوغ كما طعن في الصغيره التي زوجها ابوها ولا يه المولى فوق ولا يه الا ترى ان المولى
ان يخبر عبده البالغ على النكاح وليس للاب ان يخبر ولده الكبير على النكاح لم يملك بيت
للابت خيار البلوغ اذا زوجها الاب بها هنا اولي لا يثبت خيار البلوغ قال
ولو ان رجلا زوج عبده وهو صغير امرأة حرة كان النكاح جائزا فان اعقبه فبلغ قبل ان
لها فاذا ان اختار ينقض النكاح لم يكن له ذلك وقيل في امرتك فان سبت فطال وان
سبت فامسك وانما كان كذلك من قبل ان المولى يملك اجبار عبده على النكاح فاذا رد
امراه صح ونقض النكاح فاذا اعتق لا يملك الخيار لان التصرف صدر عن ولايه متكامله
كما في الاب اذا زوج ابنه الصغير مبلغ وهذا خلاف الجارية اذا اعتقت حيث ثبت
لها خيار العتق وذلك لان ملك النكاح نرداد عليها بالحرية وهي تنصرف بذلك فاشت
الشرع لها الخيار فان سبت رضىت وان سبت ردت الا ان دفع الزيادة لا يتصور الا
يرفع الاصل فصار الاصل مرفوعا ضرورة دفع الزيادة لا اصلا اما العبد فلا نرداد عليه
شي بالعتق من نكاح امرائه فلا يثبت له الخيار قال ولا يشبه هذا الغلام بوجه
عنه فكون له الخيار فاراد امرائه بغير طلاق ولا مهر عليه ان كان لم يدخلها وذلك لان
المولى تنصرف في عبده بالانكاح عن ولايه متكامله فكون تصرفه لا زما كما دلنا في
الاب اذا تصرف في ابنه بالانكاح فلا يكون له الخيار بعد البلوغ بل اولي من قبل ان يه
المولى اكل من ولاته الاب الا ترى ان المولى يملك اجبار عبده الكبير على النكاح والاب
لا يملك اجبار ابنه الكبير على النكاح فاذا لم يكن لابن بعد البلوغ خيار في نكاح الاب
فاولى ان لا يكون للعبد خيار خلاف العم فان ولايته غير متكامله بل قاصرة لقصور
سقطته فلا يكون تصرفه لا زما فاذا بلغ الصبي كان له الخيار في ذلك فان رضى بذلك
فدفع عليه وان لم يرض فلا ينفذ حال ولو ان رجلا زوج ابنه وهي صغيرة است عشرين
رجلا فلما وقع النكاح اذا الرجل محبوب ورافع الوالد الزوج الى القاضى فاذا ان نفرد
بينه وبين ابنته والجارية فعقل الخيار فان القاضى لا يفرق بينهما ولا يخبر هل حتى تبلغ
وانما كان كذلك من قبل ان يختار الوطى وان ثبت لها بالعقد لا يجب الا بالمطالبة
والمرأة ليست من اهل المطالبة فلا يصح المطالبة فتؤخر الى ما بعد البلوغ ولا ينصب
الاب خصما عنها لان هذا حق سقط باسقاطها فيكون في التاخير قائم لا تها رما
ترضى بذلك بعد البلوغ فاذا بلغت رضىت بذلك بمعنى النكاح بينهما ولا يفرق وان طالته
لذلك يفرق القاضى بينهما قال وان كانت معنوه لا يبرجى بزوجها والمسلمه على

فان الوالد خصم عنها في ذلك وذلك لان العتق ليس له وقت معلوم يرجى زواله فلو اجترأ ذلك
 بعيت المراه ممنوعه مطلومه فلا يكون له الجبرها فانه مستصحب الاب خصما عنها
 لحلاف الصبي فان له غايه يرجى زواله فلو كان في الباطن فانه في حرمه مراعاة جميعا
 قال ولو ان رجلا بجوشتيا تروح جارية محوسية ابنت عشر سنين بعقل الاسلام
 زوجها ابوها فاسلم الزوج عرض على الجارية الاسلام وهي صغيرة من ان تبلغ فان
 اسلمت هي امرائه وان ات فرق بينهما القاصي ولا مهر لها ان لم يرد دخلها وذلك لان
 الفقه انما يجب بعد عرض الاسلام على المرأة واباها الاسلام وهي من اهل العرض
 معرض عليها الاسلام ان اسلمت هي امرائه وان ات فرق بينهما وليس هذا بعتا
 ان تعرض الاسلام على الصبية للفرقة الا ان بائنها وبابوشف استحسن ذلك في دخلها
 ومقول محمد وذلك لانها اذا اسلمت حاله الصغر فاسلامها صحيح حتى لو كانت
 صلي عليها وان كان ابوها كافرا وان ات ابوها لم يرهما فاذا كان اسلامها صحيحا
 فكون من اهل العرض واذا عرض عليها فابت وجب ان يفرق بينهما كما لو كانت كبيرة
 قال واذا كانت الرجل جارية وهي ابنت عشر سنين ولم يبلغ وقبلت الكاه فاسلامها
 جائزه وذلك لانه لما كانت ابنتها فقد جعل القبول اليها فاذا ملك صح لانها من اهل القبول
 كما لو ادن لها في التحارة ولا في المولى اخذت منها بغير عوض فاذا شرط عليه العوض
 ان يكون له اخذه وصح قولها لما فيه من المنع وهي من اهل القبول وجعل القبول اليها
 فوجبان يصح فان زوجها المولى غير ادعاهم لجر النكاح وذلك لان الكتابه عقد قل وان ات
 الجحر في حق المدون التصرف فاذا صحت الكتابه صارت لغير نفسها بغير تصرف ولا شغل
 صرف المولى عليها لاها صارت بمنزلة المكاتبه الكبيره فان لم ترد النكاح حتى ادت
 فعقبت فالنكاح موقوف فان اجاز المولى بعد العتق ولا ولي لها اقرب منه فالنكاح
 جائز عليها وذلك لان النكاح كان موقوفا على اجازها فاذا ادت وعقبت ثبت للمولى
 عليها الولاء وصارت بحجوره لاها صغيره فان اجازها صح لانه لا ولي لها اقرب منه
 فان لم ترض ذلك فلها الخيار اذا لمعت وذلك لان النكاح حين وقع وقع موقوفا على اجاز
 فاذا بلغت صارت من اهل الاجاره فان اجازت فقد انزلت بطل وكذلك لو زوجها
 بعد ما ادت فعقبت وذلك لان العقد ورد عليها وهي حرة فاذا بلغت كان لها الخيار
 كالصغيره زوجها مما كان لها خيار البلوغ كذلك هاهنا قال ولو كان زوجها
 مكاتبه فلم يجر النكاح حتى عجزت فالنكاح باطل فان اجاز المولى لم يجر حتى يرد كذا
 مستقبلا وذلك لان هذا قبل موقوف طرأ عليه جلا فاذ لان فرجهما قبل المولى حين ردت
 الى الرق والخل الموقوف اذا طرأ عليه جلا فاذ ابطله فلاخل للزوج الا بنكاح جديد
 مثال ذلك رجل زوجت ابنته بغير ادنه ثم باعها من رجل فلما اراد المستري النكاح
 بعد البشري لا يصح لان الفرج قبل للمستري بالبيع فصارت بمنزلة النكاح كذلك هاهنا
 قال ولو كان مكان المكاتبه الصغيره مكاتبه صغيره زوجها مولا فلم يجر حتى عجز

لم يجر النكاح حتى تجيزه مولا بعد ذلك فان اجازها فهو جائز وذلك لان فرجه لم يخل لمولا به
 انما صار امره اليه فان اجازها جاز وان رد بطل كما لو زوجها لجنبي قال ولو ان هذه المكاتبه
 جنس زوجها مولا وهي صغيره رضيت بالنكاح لم ادت فعقبت لم يجرها خيار حتى تكبر فاذا
 لمعت كان لها خيار البلوغ وانما كان كذلك من قبل ان المولى لما زوجها برضاها صح النكاح
 وتم العقد فاذا ادت وعقبت لم يجرها خيار العتق من قبل النكاح فلو لم يجر العتق وبالعق
 نرداد الملك وهي محتاج الى دفع الزيادة فلو لم يبت لها الخيار اضر رايها فاعتقها خيار
 العتق لدفع الزيادة وليس لها خيار البلوغ من قبل ان النكاح انما وقع برضاها وهي بمنزلة
 المكاتبه الكبيره فلا يكون لها خيار البلوغ فان كانت لم يرض بالنكاح حتى ادت فعقبت لم يجر
 بعد ذلك فالنكاح لم يجر لان امر النكاح خرج من يد ما جنس عتقت فان اجازها المولى جاز
 وذلك لان الجارية لما عتقت صار امر النكاح الى المولى ثبت له عليها الولاء فاذا بلغت
 كان لها خيار البلوغ وذلك لان اجازها المولى انما جازت لانه ليس لها ولي اقرب منه
 فكانها جرة زوجها ولما وهي صغيره فان النكاح جائز هاهنا ولها الخيار اذا ادركت
 كذلك هاهنا والله اعلم بالصواب

من الوكالة وامتناع من الوكيل وذلك قبل الاجازة بنى محمد بن الحسن رحمه الله
 هذا الباب على ان الوكيل قائم مقام الموكل فيما وقعت الوكالة به مادامت الوكالة قائمه
 وان من تصرف للغير تصرفا لا يملك ابطاله الا اذا كان قائما مقامه وان التصرف الموقوف
 على الاجازة عدم في حق من توقف على اجازته اذا عجز رعاها هذا الى المسائل
 واذا وكل رجل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة بغير اجازة زوجها ابوها وهي بالغة
 لم تستأمرها فلم يجر المرأة النكاح ولم يبلغها حتى نفى الوكيل النكاح بغير حضرتها
 ولا من ايها ولا من زوجها فنقضه جاز ولا يجوز هذا النكاح ابدا وانما كان كذلك
 من قبل ان الوكيل قائم مقام الموكل ولو ان الموكل نفى هذا العقد على هذا الوجه فنقضه
 جائز كذلك هاهنا وهذا على مثال رجل زوج ابنته الصغيره رجلا بغير ادنه
 زوجها ابوه لم يقصر اب الصغيره النكاح قبل ان تجيزه الزوج فنقضه جائز كذلك هذا
 قال ولو ان الوكيل لم ينقص النكاح ولكنه زوج الزوج الذي وكله اخت المرأة
 قبل ان تبلغ المرأة فترضى كان هذا ايضا نقضا منه النكاح الاول وذلك لما ذكرنا انه
 قائم مقام الموكل ولو ان الموكل فعل ذلك بنفسه صح ويكون مضيا للنكاح الاول كذلك
 هاهنا لا فرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى عبر ان هذا نقض للنكاح الاول حكما
 وذلك نقض للنكاح الاول قصدا قال فان كان زوجها الآخرة بغير ادنها فان اراد
 الزوج ان يجيز النكاح الاول لم يجر له ذلك الا ان يجيزه كذا ما مستقبلا وذلك لان الوكيل
 لما زوج الآخرة منه فقد انقص النكاح الاول حكما فاذا اراد الزوج ان يجيزه لم يجر
 ذلك لما لو تزوجها الموكل قال ولو ان الوكيل زوجها امرأته في عقد بعد الاول
 لم يكن هذا يرد منه النكاح الاول وذلك لانه غير قائم مقام الزوج في هذا العقد لانه

لا خيار لها وهي صغيرة
 لا خيار لها وهي صغيرة
 لا خيار لها وهي صغيرة

اجدها اختا

امره بان يزوج امرأته وقد روجه امرأتين فيكون بمنزله العتق ولو ان فصوليا زوج احدهما
 منه فغير اذنه لم يجز الا بالاجازة ولا يكون ذلك نقضا للاول كذا هذا وكذلك لو روجه
 اربعاً في عقد لا قرابة بينهم ومن الاول كان نكاح الاول على حاله لانه غير قائم مقام
 الموكل في هذا حال ولو ان رجلاً زوج امرأته برضاها بغير رضا الزوج ولا وكالة
 منه ثم ان الذي زوج نقض النكاح قبل ان يبلغ الزوج فيصير نقضه باطل وذلك لانه
 لما روجه امرأته وقع هذا التصرف له وليس هو بوكيل له ولا بقائم مقامه بوجه فلا
 يكون له ان ينقضه ويبطله عليه وكذلك لو روجه امرأته بغير رضاها لم يكن ذلك ينقض النكاح الاول
 لانه فصولي فيه غير قائم مقامه فلا يكون له نقضه ويكون النكاحان جميعاً موقوفين
 على اجازة الزوج ان اجاز الاول صح وان اجاز الآخر صح وبالله الحمد والمنة
 كذا قولنا في يوسف وقولنا قال واذا زوج الرجل رجلاً امرأته بغير اذنه برضا المرأة
 لم ان الزوج وكل الذي روجه ان روجه فاجاز نكاحها فان نكاح جاز وانما كان كذلك
 من قبل ان الزوج وكله ما لعقد فبذلك العقد يتوكله اياه فاذا ملك العقد
 بملك الاجازة من قبل ان الاجازة دون العقد الا ترى ان السهمود انما يعتبر بعقد
 لا عند الاجازة فاذا ملك العقد الذي هو فوق الاجازة ان يملك الاجازة التي هي دونه
 وهذا ليس بغير ما هو استحسن وقد مر الكلام فيه في اول هذا الكتاب
 ولو انه لم يجز هذا النكاح ولكنه نقضه وسخه لم يكن نقضه نقضاً وذلك لانه ليس
 بوكيل له في نقض هذا العقد بل هو فصولي في ذلك فلا يكون له ان يبطل حقه فيه
 قال ولو انه روجه اختها بعد ما وكله بغير رضا الاخت روجهها ابوها
 كبير مكان هذا نقض النكاح الاول وذلك لانه وكيل الزوج في هذا العقد فيكون قائماً
 مقامه صار كذا الزوج فعاد ذلك بنفسه ولو فعل ذلك الزوج بنفسه كان هذا نقض النكاح
 منه للنكاح الاول كذلك هذا وهذا نكاح ملك هذا الوكيل نقضه حكماً ولا يملك نقضه
 قصداً ومثلاً هذا الباب على اربعة اوجه منها ما يملك الوكيل نقضه قصداً وحكماً ومنها
 ما لا يملك نقضه قصداً ولا حكماً ومنها ما يملك نقضه قصداً ولا يملك نقضه حكماً ومنها
 ما يملك نقضه حكماً ولا يملك نقضه قصداً وهذه المسئلة من قبيل الحكم الرابع الذي ذكرناه
 قال ولو ان الزوج تزوج امرأته بغير اذنها زوجها اخوها ثم ان الزوج وكل رجلاً ان
 يروجه امرأته فنقض الوكيل نكاح الزوج قبل ان يجيزه المرأة فنقضه باطل لانه غير قائم
 مقامه في هذا فان اجازت المرأة بعد ذلك جاز لان نقضه ليس بنقض ولو ان الوكيل لم
 ينقض النكاح ولكنه روجه اخوها بغير رضاها كان ذلك نقضاً منه للنكاح الاول
 وذلك لانه قائم مقام الموكل في هذا العقد ولو ان الموكل تزوج باختها كان ذلك نقضاً
 منه للنكاح الاول كذلك هذا وهذا ما يملك نقضه حكماً ولا يملكه قصداً قال
 ولو ان رجلاً زوج رجلاً امرأته بغير اذنها زوجها اياه بغير اذنها زوجها ابوها
 ثم ان الوكيل روجه اخوها بغير رضا الاخت لم يكن ذلك نقضاً من الوكيل للنكاح الاول وذلك

رجلاً

فأزوى

لان الوكيل غير قائم مقام الزوج في نكاح الثاني فيكون بمنزله الفصولي في ذلك قال ولو ان
 الوكيل قال قد فسخت النكاح الاول قبل ان يجيزه المرأة كان ذلك منه فسخاً لانه قائم مقام
 الزوج في النكاح الاول فصار نقضه بمنزله نقض الزوج وكذلك لو انكحها الاولى بكاتبتا
 بعد النكاح الاول كان ذلك فسخاً منه للنكاح الاول لان النكاح الاول موقوف وهو في ذلك
 قائم مقام الزوج فيكون فسخه بمنزله فسخ الزوج فان بلغ النكاح الاول المرأة فاجازته
 كانت اجازتها باطلة ولو اجازت النكاح الاخر جاز وذلك لان الاول لما صار مردوداً بالثاني
 لم يبق موقوفاً وصار الموقوف على الاجازة هو الثاني فان اجازت الاول لا يصح وان اجازت الاخر
 صح للمعنى الذي ذكرنا فان سئل هو قائم مقام الزوج في العقد لا في النقض فلم يلزم بان
 نقضه بمنزله نقض الزوج فلما هذا ليس بنقض على الحقيقة انما هو امتناع من اتمامه
 وهو مملك الامتناع عن العقد أصلاً فلان مملك الامتناع عن اتمام اولي وهو في العقد قائم
 مقام الزوج ما لم يتم فكون تصرفه فيه بمنزله تصرف الموكل قال ولو ان رجلاً زوج
 رجلاً امرأته بغير اذنها زوجها اياه بغير اذنها زوجها ابوها بغير اذنها زوجها
 فلما الزوج والمرأة النكاحان جميعاً ففسخا بالخطاب ان شاء اجاز النكاح الاول وان شاء اجاز
 النكاح الاخر وذلك لان الزوج هاهنا غير قائم مقام الزوج لانه ليس بوكيل عنه فيكون
 تصرفه موقوفاً على اجازته فاذا تزوج الزوج الثاني يكون الثاني موقوفاً على الاجازة كالاول
 لانه غير قائم مقامه فيه وهذا نكاح لا يملك المتصرف نقضه قصداً ولا حكماً فان اتفقا
 على اجازة الاول صح وانما اجازاه يكون ردّاً للاخر قال ولو ان رجلاً خطبته المرأة
 فزوجها ابوها النكاحين جميعاً لم يكن للزوج ان يجيز النكاح الاخر وذلك لان المرأة لها بعض
 النكاح الموقوف كما للزوج فاذا جدد النكاح صار هذا منسحباً منه للنكاح الاول وليس
 للزوج الا اجازة النكاح الاخر قال ولو ان رجلاً امر رجلاً ان يزوج امرأته على الف درهم
 فزوجها اياه على خمسين ديناراً بغير اذنها او باذنها ثم زوجها اياه على الف درهم بغير اذنها
 ورجعها ابوها هذا منسحب للنكاح الاول ولا يجوز النكاح الاول وان اجازاه جميعاً وانما كان
 من قبل ان النكاح الاول كان موقوفاً على اجازة الزوج لان هذا الوكيل غير قائم مقام الزوج
 في الاول لانه امرأته ان يزوجها اياه على خمسين ديناراً فاذا زوجها اياه ثانياً يفسخ به النكاح
 الاول لانه قائم مقام الزوج في النكاح الثاني فصار كذا الزوج هو الذي يزوجها ثانياً
 ولو ان الزوج تزوجها قبل اجازة النكاح الاول كان هذا منسحباً للاول كذا هذا قال
 ولو ان الوكيل زوجها اياه النكاح الاول بالف درهم بغير اذنها زوجها اياه النكاح الثاني
 على خمسين ديناراً بغير اذنها زوجها ابوها فان النكاح الاول على حاله ان اجازته جاز وذلك
 لانه قائم مقام الزوج في النكاح الاول دون الثاني فلا يملك نقض الاول بالثاني حكماً لانه
 فصولي في الثاني وان كان زوجها ابوها الثاني بغير اذنها زوجها ابوها النكاح الاول موقوف
 على اجازتها فاذا زوجها ابوها النكاح الثاني كان هذا ردّاً منه للنكاح الاول
 فلا يجوز النكاح الاول قال واذا وكل الرجل رجلاً ان يزوج امرأته وكل آخر

الف درهم
اياء تحتم

النكاح

مردود النكاح الاول

ان تزوجه امرأة فزوجها كل واحد منهما امرأه على حدة ووجهها بغير امرها الا ان النكاحين
وقاموا فبلغ احديهما فاجازت وهما اختان من الرضا عه فانكاح باطل وذلك لانهما
قايما مقام الموكل مصاركان الموكل من وجههما معا وجمعهما في العقد ولو اتهما تزوجهما
معا كان النكاح باطلا كذلك هاهنا وكذلك لو كانا يواحد الاختين ووجهها برضاها كان
النكاح باطلا لان النكاح حين وقوعه باطلا من قبل الزوج **قال** الا ترى انه لو جمع بين
وامه في عقد واحد الامه برضا مولاهما والجره بغير رضاها كان نكاح الامه باطلا لا يجوز
ابدا وذلك لان نكاح الامه على الجرّه لا يصح فاذا جمعتهما في العقد يكون نكاح الامه باطلا
لانها اختان ما يوجب فسادا وهو نكاح الجرّه كذلك ههنا قال وكذلك حمسه فكل رجل
منهم وكله ان تزوجه فزوجها كل واحد منهما امرأه على حدة بغير اذنها او اذن احد منهن
وقعت العقد معا كان نكاحهن جميعا باطلا لا يجوز منه شيء ابدا وذلك لان كل واحد منهما
قام مقام الموكل في ذلك فاذا وقعت العقد جميعا معاصرا كان الزوج تزوجهن معا في عقد
واحد ولو اتهما تزوجت في عقد واحد كان الكل باطلا كذلك ههنا **قال** ولو ان رجلين
لم يوكلا نكاح زوجا رجلا اختين في عقد من متفرقين الا ان العقدين يقعان معا برضا
الاختين وقد خاطب عن كل واحد منهما مخاطب على حدة ببلغ الزوج فاجاز نكاح احدهما
فكجهما جائز وذلك لانهما لم يكونا قائمين مقام فلا يكون نكاح احدهما مفسخا لنكاح الآخر
قال ولو اتهما زوجا الاختين في عقد واحد وخاطب عن الاختين رجلان كل واحد
منهما برضاها او بغير رضاها فالنكاح باطل لان الجمع بين الاختين في النكاح حرام
فلذا الجمع بينهما في العقد يكون حراما **قال** ولو ان رجلا قال له اختان معا كل واحد
منهما على حدة فزوجتك فبقي الف درهم فخرج الحلام منهما جميعا فقال الزوج
لا احد لهما فمد صيته بنكاح كل ففكجهما جائز وذلك لان الجمع بينهما في النكاح لم يوجد
فلم يتمكن منه ما يقتضيه فيصير ولو بدا الزوج قبلهما فقال قد تزوجتهما كل واحد منهما
بالف درهم فقالت احدتهما قد وضعت وابنت الاخرى ان تزوي ففكجهما باطل لان الجمع
قد وجد في اللفظ من الزوج مصار من زله جمعتهما في العقد فلا يجوز ابدا وان اجازته
احدهما دون الاخرى **قال** الا ترى ان رجلا لو قال لحسن نسوة معا قد تزوجتك على الف
درهم فقالت احدتهن قد وضعت ان نكاحها ونكاح ما بقي منهن باطل وذلك لما ذكرناه في
بينهن في اللفظ والجمع بينهما في اللفظ كالجمع بينهما في العقد ولو جمع بينهما في العقد
لا يصح فلذا اذا جمع بينهما في اللفظ **قال** وكذلك رجل له ابنت كبيره وامه كبيره
فقال لرجل قد تزوجتك جميعا معا كل واحد بالف درهم وقال ذلك بغير اذن الابنت
فقال الزوج قد قبلت نكاح الامه فالنكاح باطل وذلك لان الجرّه والامه لا اجتماع
في عقد واحد كالاختين في نكاح الامه **قال** وان شاع بعد ذلك قبل نكاح
الجره ولا يكون قبوله نكاح الامه رد امه لنكاح الجرّه وذلك لان نكاح الامه لا يجوز
ابدا حين دخل في العقد مع الجرّه فيكون نكاح الجرّه صحيحا **قال** ولو ان رجلا

الزوج

وكل رجلين فوكل كل واحد منهما ان تزوجه امرأة على حدة فزوجها احداهما بغير اذنها
زوجها ابوها من وجهه الاخر اختها بغير اذنها كان هذا رد امه للنكاح الاول ولا يجوز
النكاح الاول ابدا وانما كان كذلك من قبل ان كل واحد منهما لما كان وكيلاً عن الزوج كان
قام مقامهما مصاركان الزوج تزوج كل واحد منهما بغير اذنها من تروح اختها ولو كان الامر
كذلك كان الثاني رد الاول كذلك ههنا ولو ان الوكيل الاخر لم تزوجه اختها ولكن رد
النكاح الاول لا يكون رده رد الا انه غير قائم مقام الزوج في هذا النكاح **قال** ولو ان
رجلا زوج رجلا امرأة بغير اذنه وخاطب عن المراه مخاطب بغير اذنها فوقع النكاح
على الف درهم لم اتهما النكاحا نكاحا مستقبلا لحسنه من اذنها فبلغ المرأة ذلك فبطل
النكاح الاول وبلغ الرجل فاجاز النكاح الاخر لم اجمعهما بعد ذلك على احد النكاحين
فان كانا اجمعهما على النكاح الاخر فلا يجوز النكاح ابدا وانما كان كذلك من قبل ان المراه لما
بذلت فاجازت النكاح الاول صارت اجازتها النكاح الاول رد الثاني فاذا اجاز الزوج
النكاح الثاني لا يصح لانه صار مردودا باجازها الاول ولا يكون اجازة الزوج الثاني
رد امه للاول لان النكاح الثاني لم يكن موقوفا على الاجازة انما كان مردودا باجازته
لا يكون رد الاخر **قال** ولو ان المرأة بذلت فاجازت النكاح الاخر كان النكاح هو
النكاح وبطل الاول ابدا وذلك لانها لما بذلت باجازة الاخر صار الاول مردودا فاذا
صار مردودا لا يجوز ابدا **قال** ولو كان الزوج هو الذي بذل لرجل المرأة وبارط النكاح
بطل الباقي امد وذلك لانه لما اجاز احد النكاحين فقد رد الاخر فلا يجوز بعد ذلك ابدا
وانما ينظر في هذا الى الاجازة السابقة فاهما اجاز احد النكاحين صار الاخر مردودا
فلا يجوز بعده ابدا **قال** ولو ان الرجل اجاز احد النكاحين واجازت المرأة الاخر خرج
الكلام بالاجازة منهما جميعا ثم اراد بعد ذلك ان يجمع على احد النكاحين لم يكن ذلك
لهما وقد انعسخ النكاحان جميعا وذلك لان الزوج مفسخ احد النكاحين باجازته الاخر
والمرأة مفسخة النكاح الذي خيرا الزوج باجازتها الاخر صار امرؤ مردودا فلا يجوز واحد
منهما ابدا **قال** ولو علم ان اجازة احد هما كانت قبل الاخر الا انها اجاز الاول
فان تصادقا على احد النكاحين واجتمعا عليه واجازاه وادعيا انه اول فهو جائز وذلك
لان النكاحين كانا موقوفين على اجازتهما فلما ادعيا اجدهما انه حايرو تصادقا على ذلك
صح وان لم يبداهما اجاز الاول واراد اجازة النكاحين لم يجر واحد منهما ابدا حتى يعلم
الاول منهما وتقرر ذلك الزوج والمرأة وذلك لانهما قد اجمعتا على ان احد النكاحين مفسخ
فلا يجوز لهما ان يخيرا احد النكاحين واحد هما مفسخ لا يجوز لانه من الحايرو ان يكون المفسخ
ما اجازاه ولا يجوز ان يكون غيره فان ثبت للملك في البضع ما لشك لا يجوز **قال** ولو ان المراه
اجازت النكاحين جميعا معام ببلغ الزوج فاجاز الاول منهما كان حايروا وعليه المهر الذي
سماه في الاول وكذلك لو اجاز الاخر كان الاخر هو الحايرو وعليه المهر الذي سماه في الاول
وكذلك لو اجاز الاخر كان الاخر هو الحايرو وعليه المهر الذي ستمى فيه وذلك لان المرأة

حين

النكاح

انه لا يـ

لما جازت النكاحين معا بقي النكاحان جميعا موقوفين على ايجازه الزوج لانه لم يوجد منها نسخ
احدهما فاجازها ارجح وعليه المهر الذي سمي فيه قال ولو اجازها الزوج جميعا
مجاوزا لجازتها المرأة معا كانت امراته وكان النكاح جائزا وذلك لان المرأة لما جازت
النكاحين جميعا فقد صيغ لهما فكان النكاحان جميعا موقوفين على ايجازه الزوج فان اجازها
جميعا صح وعطى اي المهرين شأؤ ذلك لان الواجب عليه احد المهرين والنكاحان جميعا كانا موقوفين
على ايجازه فاذا اجاز النكاحين واختار احد المهرين كان له ذلك لان المهر واجب عليه فيكون
الختيار اليه وهذا قول ابي يوسف ومحمد ولا يكون اجازها لهما للنكاحين ذدا لآخر وذلك
لان المرأة انما يطران خير احد هما دون الآخر محسب كون اجازها ما اجازته ردًا للآخر وهما
رضي النكاحين جميعا فلا يمكن ان يجعل ردًا ولا يشبه هذا الزوج بزواج الاخير في عقد
غير امره بغيرهما جميعا معا لم يجر نكاح واحد منهما وذلك لانه لما ملك على احدى الاخيرين
اشتمى عن الاخرى فاذا اجاز نكاحهما جميعا فقد وجد في كل واحد من النكاحين ما يشا فيه
وهو ملك الاخرى فبطل جميعا اما هاهنا لم يوجد ما يبطل احد النكاحين لان النكاحين
موقوفان فاذا رصت المرأة بالنكاحين توقف النكاحان على ايجازه الزوج فاذا اجازها
صح وعليه اي المهرين شأ لان النكاحين كانا موقوفين على ايجازه الزوج ولا نفا في بينهما
لان المملوك لهما شيء واحد وانما التشبيه في لزوم المهرين فاذا اختار احداهما فقد عرض
عن الآخر قال لا ترى ان رجلا لو امره رجل ان يزوجه امرأة بعينها ثم امر رجلا آخر
ان يزوجه تلك المرأة بعينها وامر تلك المرأة رجلا ان يزوجها ذلكا لرجل بعينه وامر
رجلا آخر ان يزوجها ذلكا لرجل بعينه فالتقى وكلا الزوج وكلا المرأة فانكح احد
وكلي المرأة على ما به دينار وخاطبه احد وكلي الزوج وانكح احد وكلي المرأة الاخر
المرأة على الف درهم وخاطبه وكيل الزوج الاخر ووقع العقدان معا فان النكاح جابر
ان مات احداهما توارثا وعلى الزوج اي المهرين شأ ذلك لان النكاحين لما وقع معا لم يكن
ان يجعل احداهما ردًا للآخر فاذا لم يجعل احداهما ردًا للآخر تعدل الجاسا لمهرين جميعا لان
البدل في مقابلته مبدل واحد لا تخيلان ووقع الرضى من المرأة بالنكاحين جميعا فوجب
اي المهرين شأ الزوج وهذا قول ابي يوسف ومحمد واما في قياس قول ابي حنيفة فالنكاح
جائز فان كان مهر مثلها اكثر من المهرين فلها اكثر المهرين وان كان مهر مثلها اقل
من اقل المهرين فلها اقل المهرين وان كان مهر مثلها اقل من اكثر المهرين واكثر من اقل المهرين
فلها مهر مثلها وذلك لان الاختلاف قد وقع في اصل المسمى والاختلاف متى وقع في اصل
المسمى حكم مهر المثل لانه يعدل على مثال القيمة في سائر الاشياء فان كان مهر المثل شاهدا
للزوج فالقول قوله وان كان شاهدا للمرأة فالقول قول المرأة وان لم يكن شاهدا لهذا
ولا لذلك صار الى مهر المثل كما لو تزوجها على الف او خمسين دينارا وهذه المسئلة على الاختلاف
اذا فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الا وكثير من المهرين وذلك لان المعقود عليه
عاد اليها بما له فكان ينبغي ان لا يجب شي الا انا اوجنا عليه نصف المهرين لما فيه من معنى

بذلك النكاح

يجوز

القطع قال فان كان احد النكاحين قبل صاحبه وتصادقوا اثم لا يعلمون ايها اول النكاح
حائز وعليه نصف المهرين جميعا وذلك لانهم انفقوا على ان احد النكاحين كان قبل صاحبه الا اثم
لا يعلمون ايها كان اول فان كان النكاح بالالف ولا فعله الالف وان كان النكاح على المائة
او لا فعله المائة وقد وقع الشك في ذلك فوجب عليه نصف المهرين جميعا فان ادعت المرأة
النكاح بالدرهم كان قبل وادعى الزوج ان النكاح بالدرهم كان قبل فهذا كما هما اختلفا في
اصل المهر فيحكم مهر المثل على قول ابي حنيفة ومحمد والقول قول الزوج على قول ابي يوسف
وقد ذكرنا هذا الفصل مشبعًا قبل فان طلقها في هذا كله قبل ان يدخل بها كان لها خمسين
مئة الا ان لم ينفى التي امر بها الزوج وذلك لانها اختلفا في اصل المهر وطلقها قبل الدخول
صار كأنه تزوجها من غير سميه فكان ينبغي ان يكون لها المنع وانما وجب نصف المسمى لا قرار الزوج
قال ولو ان رجلا تزوج امرأة بغير امرها رجلا مالف درهم وخاطبت عن الرجل رجل بغير
امرّه فوقع النكاح على هذا مالف درهم ثم ان الرجلين جذا نكاحا مسبقا على ما به دينار
بلغ الزوج فقال قد اجرت احد النكاحين وبلغ المرأة فقالت احد النكاحين اذ قال الزوج
اجرت هذا وهذا وقالت المرأة مثل ذلك وخرج الكلام من الزوج والمرأة معا فان الزوج
والمرأة لم يخران نكاحا بعد ولا بد لهما من ان يجتمعا على احد النكاحين وذلك لان هذه الاجازة
اجازة موقوفة على البيان فلم يثبت به الا ما ثبت بالعقد فلا بد من ان يجتمعا على اجازة احد النكاحين
قال ولو قال الزوج اجرت النكاحين جميعا وقالت المرأة اجرت هذا وهذا او قالت قد اجرت
احدهما ولم يسمه هذا والاول شوا وعطيهما الزوج اي المهرين شأ في قياس قول ابي يوسف
وقولنا وذلك لان المرأة لما اجازت احد النكاحين والزوج اجاز النكاحين جميعا فقد
على اجازة نكاح واحد ووقع الاختلاف في المهر فانه لو وقعت الاجازة على النكاح بالدرهم
كان الواجب هو الدرهم ولو وقعت على النكاح بالدينار فعليه الدينار وهو قد اجاز احد
النكاحين جميعا صار كما لو تزوجها على الف او خمسين فعلى الزوج اي المهرين شأ على قول ابي حنيفة
ومحمد لان المهر يجب عليه فكان لخير واليه وعلى قول ابي حنيفة حكم مهر المثل وكذلك لو كانت
المرأة اجرت النكاحين جميعا ثم قال الزوج بعد ذلك قد اجرت هذا وهذا او قال قد اجرت
احدهما فالنكاح حائز بينهما ان توارثا وعطيهما الزوج اي المهرين شأ لانهما قد انفقوا
على اجازة عقد فيكون العقد جائزا وقد وقع الاختلاف في المهر فيحكم مهر المثل عند ابي حنيفة
وعندهما عطيهما الزوج اي المهرين شأ على اختلافهم فيما ولا تزوج امرأة على الف او الفين
ولو قال الزوج قد اجرت احد النكاحين او قال قد اجرت هذا وهذا وقالت المرأة
قد اجرت النكاح الذي اجازة الزوج فالنكاح جائز وعطيهما الزوج اي المهرين شأ
وعند ابي حنيفة حكم مهر المثل وذلك لانها قد انفقوا على نكاح واحد فكون جابر حتى لو
مات توارثا ووقع الاختلاف في المهر والجواب فيه ما مر ولو طلقها قبل الدخول فلها
نصف الغليل لان الاقل واجب بيقين فان قال الزوج قد اجرت احداهما فقالت المرأة
قد اجرت احداهما هذا والاول شوا عند ابي حنيفة وذلك لان النكاح الذي اجازت المرأة

لما

بجرت

هو النكاح الذي اجازة الزوج وذلك لان الزوج حيز اجاز اجلهما انفسهما الاخر فاذا طارت
 المرأة اجلهما ينصرف الى الخارج منهما هذا كما لو جمع بين عدي شي وقيل احد الجرافات
 ينصرف الى العبد لانه لا يتصور انساب الجردة في الشيء الذي مع العبد كذلك هاهنا واما على
 قياس قول ابى يوسف ومحمد فاهما لم يجمع على نكاح بعد لانه لم يثبت به الا ما يثبت قبل
 الاجارة ولو قالت المرأة اجرت النكاح الذي اجاره الزوج جاز وان لم يسم كذا بعينه
 واعطاها الزوج اي المهر من شيا على قول ابى يوسف ومحمد وذلك لانها لما اجازت النكاح
 الذي اجاره الزوج فقد اجمع على نكاح واحد صحيح قال واذا زوج الرجل عبدا لرجل
 امراتين في عقده بغير اذنه وبغير اذن مولاه ثم روجه ذلك الرجل ايضا امراتين في عقده
 بغير اذنه واذن مولاه وذلك باذن النسوة ورضي منهن فاعتق العبد ببلغه النكاح فان اجاز
 نكاح الاولين فهو جاز وان اجاز نكاح الاخرين فهو جاز وان اجاز نكاح واحد من الاولين
 وواحد من الاخرين فهو جاز وذلك لان النكاح حين وقوعه انما وقع على وجه الجوز له ان يجز
 نكاح ثنتين منهن فكيف ما اجاز نكاح ثنتين منهن جاز فان جاز نكاح واحد من الاخرين
 ونكاح الاولين جميعا لم يجز وبطل نكاح هو لا يثبت ابتداء ذلك لان العقد شركا
 موقوفين على اجازته على وجه لا يجوز له ان يجيز النكاح ثنتين منهن فاذا اجاز نكاح
 منهن بطل لانه اجاز على خلاف ما توقف كما لو اجاز نكاح ثلث منهن قبل العقد ولو اراد
 ان يجيز نكاح واحد من هؤلاء الثلث لم يكن ذلك لان جبر نكاح لانه لما اجاره على وجه
 لا يجوز وبطله بطل على وجه لا يجوز ابدا وان اجاز نكاح الباقية بعد ذلك جاز نكاحهما
 وذلك لان اجازته نكاح الثلث بغير بطله نكاح الباقية لان الاجارة انما يصير بطله
 اذا صحت الاجارة ولو لم يكن على الوجه الذي ذكرت ولكن اجاز نكاح الاربع مع ما لم يجز
 نكاح شي منهن الا ان يجز نكاحا وذلك لان اصل العقد انما وقع على وجه لا يجوز له ان
 يجز النكاح ثنتين منهن لان النكاح وقع وهو عبد وبوقف العقدان على اجازته كذلك
 فاذا اجاز العقد من معا بطلتا لاهما لو نفذنا على خلاف ما وقفنا الا ترى ان رجلا
 لوزوجه ثلثا في عقده بغير امره وبغير امر مولاه لم اعتق العبد لم يكن له ان يجيز نكاح شي
 منهن لان اصل العقد كان فاسدا فصار هذا بمنزلة رجل زوج رجلا جوا خسا في عقده
 بغير امره او احبته في عقده فليس للزوج ان يجيز منهن شيئا كذلك هذا قال ولو ان رجلا
 جاز اجته امره زوجة رجل بغير امره اربع نسوة في عقده ببلغه ذلك فاجاز نكاح بعضهن
 لم يجز ابتداء ذلك لان اصل العقد وقع فاسدا فلا يجوز له اجازته ولو لم يجز حتى يموت امراته
 لم يكن له ان يجيز نكاح شي منهن ابتداء ذلك لان اصل العقد وقع فاسدا فلا يجوز له اجازته
 ولو زوجهن اياه في عقد متفرقة كان له ان يجيز نكاح ثلث منهن شيئا وذلك لان
 اصل النكاح هاهنا وقع صحيحا لانه وقع على وجه يصير جازا باجازه ولو اجاز نكاح
 الاربع جميعا لم يجز نكاح شي منهن ولم يكن له ان يجاز بعد ذلك منهن شيئا وذلك لانه
 لما اجاز نكاح الاربع فقد جمع بين الخمس وهذا محرم فلم يجز كما لو جمع بين عقده ٥

ذلك لا يجوز

ولو مات امراته قبل ان يجيز نكاح شي منهن كان هذا والاول سؤالا ان خاز نكاح ثلث منهن
 اتهم شيالا ان العقد حين وقعت وقعت على وجه لا يجوز له ان يجيز منها الا الثلث فله ان يجز
 الثلث فان اجاز نكاح الاربع جميعا لم يجز نكاح شي منهن لانه بوقف النكاح على اجازته حيث
 لم يجز نكاح الاربع لا يجوز لجمعه بين الخمس فاذا اجاز نكاحهن فكل واحدة منهن في عقده فلا
 يجوز الا ترى ان رجلا لوزوجه رجلا امره بغير امره واخبرها عنه فمات امراته لم يلقه
 فلما اجاز النكاح لم يجز حتى يجز نكاحا بعد موت امراته لان اصل العقد وقع على وجه لا يجوز
 باجازه لانه كذلك هذا والله اعلم

من النكاح ايضا بين العبد والامة والخيار لها اني محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
 على ان خيار العتق بمنزلة خيار المحيرة لا فرق بينهما الا في خصله ولجده وهي ان خيار
 المحيرة طلاق وخيار العتق ليس بطلاق وانما ثبت خيار العتق لما عرفت ان طال الامة
 في النكاح على الصفة من حال الجردة عند اخلافنا للشافعي رحمه الله فيرد ادا الملك عليها
 بالعتق وهي محتاج الى دفع الزيادة ولا يمكن دفعها الا برفع الكل فثبت لها حق الرفع
 صمنا للدفع لا اصلا لان ايد الملك عليها بمنزلة انشا العقد اذ اعترفتنا
 هذا جينا الى مسائل الباب قال محمد رحمه الله واذا زوج الرجل عبدا جازته ثم اعفها
 جميعا فلم تعلم الجارية ان لها الخيار حتى مضى زمان لم علمت فانما احسفه واما يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهم فالواها الخيار في ذلك علمت مادامت في مجلسها وان اختار
 نفسها في مجلسها بابت منه بغير طلاق وانما كان كذلك من قبل انها لم تعتق اذ ادا الملك
 عليها فتصير به فابنت الشرع لها الخيار دفعا للضرر عن نفسها فان قبل هلا فلت
 بان الخيار متوقف على المجلس الذي علمت العتق وبطل القيام عنه وان لم يعلم بالخيار
 كما في خيار المحيرة الجواب قلنا انما لم سوف على مجلس العلم بالعتق وبوقف على
 مجلس العلم بالخيار من قبل ان الخيار هاهنا غير مصرح وانما ثبت ذلك من جهة الحكم
 وهي لا تعرف ذلك فيتوقف على مجلس العلم بالخيار ليس لا نفوت حقها بخلاف خيار
 المحيرة فان التحير فيه مصرح به قال فان لم تعلم ان لها الخيار حتى ارتد جميعا
 عن الاسلام معا ولحقا بدار الحرب لم يرجعوا مسلمين جميعا لم علمت ان لها الخيار
 فهي بالخيار في مجلسها الذي علمت فيه بالخيار وذلك لانه لم يوجد هاهنا ما يبطل الخيار
 فلا يبطل وينتقل الى ان تعلم ثم لها ان تختار نفسها او زوجها وكذلك علمت ان لها الخيار
 وهي في دار الحرب قبل ان يرجعوا اليها مسلمين كان لها الخيار مادامت في مجلسها ذلك
 لانه لم توجد هاهنا سوى امتداد الوقت وهذا لا يبطل خيارها فيختار اذا علمت
 قال وكذلك جارية تزوجها رجل حرلى او عبدا من مولاه لم علمت وهي
 جارية علمت ان لها الخيار وهي بالخيار مادامت في مجلسها ان شئت ما رقت
 وان شئت اقامت معه وذلك لان الملك يرداد عليها بالجردة كما يرداد على المسلمة
 محتاج الى دفع الزيادة كالمسلمة فثبت لها اذا علمت الا ترى انه لو طلقها ثلثا

الخيار

اقل من الالف كان لها الالف الى سنه لان الالف الى سنه اقل من الالف جاله وعندهما
الف درهم الى سنه وذلك لانه اقل وهو ثابت مقبوعا ولو كان تزوجها على الف درهم
جاله او على الف درهم الى سنه فوقع النكاح على هذا نظر الى مهر مثلها فان كان الف
درهم او اكثر من الف درهم كان لها في مياس قول الى جنبيه اي المهر من سات وذلك لان الاكثر
لما كان لها خير حتى لو كان الالف جاله خيرا اختارها وان كانت الالف الى سنه خيرا
لها اختارها وان كان مهر مثلها اقل من الف درهم كان ذلك الى الزوج ان ساجعل مهر مثلها
الف درهم الى سنه وان ساجعل مهر مثلها الف جاله اعطيتها اي المهر من سات وذلك لان
مهر مثلها لما كان اقل من الف كان لها اقل المهر من فخير الزوج في ذلك حتى لو راي الالف
حاله خيرا له اعطيتها الا لغير الى سنه وان كان عنده الالف حاله اقل اعطيتها الالف
جاله وان كان مهر مثلها اكثر من الف درهم واقل من الف درهم كان لها مهر مثلها لان
مهر المثل هو الاصل في ذلك وليس يشهد لاجلهما ميسار الله واما في قول الى يوسف
ومحمد في هذه الوجوه كلها فان ذلك الى الزوج يعطيتها اي المهر من سات وذلك لان الجمالة
قد نكحت في المسمى فوجب ان يصار الى الاقل لانه ثابت مقبوعا فعمل ذلك الى الزوج لانه واجب
عليه يعطيتها اي المهر من سات والله اعلم **باب**

من اجازة النكاح زيادة الصداق او بصدق غير الصداق الاول بنى محمد بن الحسن رحمه الله
هذا الباب على ان الاجازة المتعلقة بشروط يتصور وجوده يتوقف على وجوده فاذا وجدت
فقدت الاجازة وان لم يوجد بقيت موقوفة اذا عسر فحسنا الى مسائل الباب
قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا تزوجت لامة فغير اذن مولاهما رجلا جازما به درهم فقال
الزوج للمولى اجزا النكاح فقال المولى قد اجبرته على ان يزيد في الصداق خمسين درهما
فقال الزوج لا ارضى بذلك ولا ازيدك شافليس ما قال المولى باجازه وان شاء المولى بعد
ذلك اجاز النكاح وان شادده واما كان كذلك من قبل انه ما رد النكاح ولكن على الاجازة
بشروط متصور ويومان يزيد الزوج خمسين درهما فان اذ جاز النكاح والابقي موقوفا وذلك
قوله لا اجيز النكاح الا بزيادة وكذلك لو قال لا اجيز هذا حتى يزيدني خمسين من قبل انه
ما رد النكاح ولكن جعل الزيادة غايه لان حتى كلمه غايه وكذلك قوله الا بزيادة لسنين
لانه استثنى الاجازة بالزيادة فلا يكون هذا رد بل مقي موقوفا على اجازته فان شاء اجاز
وان شاء ابطل **باب** ولو قال لا اجيز ولكن زدني في الصداق خمسين درهما او قال لا اجيز
النكاح واجيز ان زدني خمسين درهما فقد ابطل المولى النكاح وذلك لان قوله لا اجيز صريح
في الرد وقوله ولكن زدني خمسين كلام اخر مقطوع عنه لانه معطوف عليه والمعطوف
غير المعطوف عنه فلا ملك الاجازة بعد ذلك وكذلك قوله واجيز ان زدني كلام اخر مقطوع
عن الاول فيكون ايا النكاح بقوله لا اجيز خلاف ما اذا قال لا اجيز حتى يزيدني واجيزته
على ان يزيدني خمسين درهما لان الكل كلام موصول لا انقطاع فيه قال ولو ان رجلا
تزوج امه على مائة درهم فغير اذن المولى فقال المولى قد اجرت النكاح على ان يزيدني خمسين

درهما فرضي الزوج بذلك فالنكاح جائز والصدق خمسون مائة وذلك لان المولى على الاجازة
بان يزيد الزوج خمسين درهما وقلنا قد اجمعت في النكاح لوجود الشرط قال فان دخل
الزوج بها او مات عنها الزمته مائة وخمسون درهما يجمع الصداق فان طلقها قبل ان يدخل
بها كان للمولى على الزوج نصف الصداق الاول وذلك خمسون درهما وهذا قياس قول الى جنبيه
رحمه الله واما في قياس قول الى يوسف الاول فان طلقها قبل ان يدخل بها فله المولى على الزوج
المائة والخمسين رجوع عن ذلك الى قول الى جنبيه وجهه قول الى يوسف الاول وهو ان الزيادة
التجعت باصل المهر وصار كان العقد ورد عليها جميعا ولو ورد العقد عليها جميعا كان للمولى
نصفها كذلكها هنا وجهه قول الى جنبيه رحمه الله هو ان النكاح له موجب وجوب كل
المفروض قبل الطلاق وجوب نصف المفروض بعد الطلاق قبل الدخول فاذا زاد على المفروض
شيئا يلحق بالثابت في الحال لا بالموجب الثاني لانه معدوم في الحال فاذا طلقها قبل الدخول
النصف من المفروض الذي ورد عليه العقد لانه لم يتغير عن حاله بالزيادة واذا طلقها
بعد الدخول جاز الكل مثال رجل قال لرجل اعنني عدي وطلوني امرأتي غدا ثم عزله
لا يصح الغزل في الطلاق ويصح في حق المات في الحال وهو العتق كذا هذا وكذلك لو لم يسم
للمرأة مهورا ثم سمي لها مهورا فانه يجب عليه المفروض لم يوطئها قبل الدخول يجب المتع
من قبل ان النكاح لم يثبت فيه التسمية له موجبان مهر المثل قبل الطلاق والمتع بعد
الطلاق قبل الدخول فاذا فرض لها مهورا بتعبيره الثابت في الحال دون المتع لانه ما عطف
كذلكها هنا قال ولو ان المولى لم يقل اجرت النكاح على ان يزيدني خمسين درهما ولكنه قال
اجرت النكاح على مائة وخمسين كان هذا الاول سوا الا بجاز بالزيادة فكون ذلك موقوفا
على قبول الزوج وكذا لو قال لا اجيز النكاح الا بمائة وخمسين حتى يجعل الصداق مائة وخمسين
فرضي الزوج بذلك في الاول سوا في جميع ما وصفت لك وان حضر اصل النكاح شهود ولو لم
يحضر هذه المقالة **باب** فرضي الزوج السهوك فلا بأس بذلك والنكاح جائز وذلك لان
الاصل هو العقد والاجازة تنفيذ ذلك العقد فتغير الشهادة عند العقد لا عند
الاجازة وان لم حضر عقد النكاح شهود وحضر هذا المنطق من المولى والرضي من الزوج
فالنكاح باطل لان النكاح هو العقد والاجازة تنفيذ فوجب اعتبار السهود عند العقد
لا عند الاجازة قال ولو ان رجلا تزوج امه لرجل على مائة درهم فغير اذن المولى فقال
المولى قد اجرت النكاح على خمسين درهما فرضي الزوج بذلك فالنكاح جائز وان لم حضر
المقالة شهود وحضر عقد النكاح شهود لما بين من العقد فان دخل الزوج بها او مات
عنها فالصداق للمولى على الزوج خمسون درهما وقد بطلت المائة درهم الاولى وذلك
لانه لما اجاز العقد على خمسين فقد غير المسمى من المائة درهم الى خمسين درهما واصطقت
المائة وصار المهر خمسون درهما ولها ذلك اذ النكاح لا يستدعي شوب الملك في المهر
ليصح فاذا دخل بها لم تطلقها او مات عنها لم يجب الخمسون كما لو ورد العقد على الخمسين ولو
طلقها قبل الدخول كان للمولى على الزوج المتع ولم يكن لها من الصداق عليه قليل ولا كثير

في النكاح من قبل ان يوطئ
فان طلقها قبل الدخول

في قاس قول الى حشفه وهو قول محمد واما في قول الى يوسف الاول فللمولى على الزوج
صف الحسن بن شاذان وحده قول الى يوسف رحمه الله وهو انها لو نازبا على
الحسن فقد بطل الماه فصار ثلثا الخمس صدقا ولو كانت الخمس صدقا ابتداء
وظلها قبل الدخول كان لها نصف الخمس كذلكها هنا وحده قول الى حشفه رحمه الله
ان النكاح من غير المستي له موجبان مهران مثل قبل الطلاق والمتعة بعد الطلاق قبل
الدخول فاذا توافقا على الخمسين بعد سقوط الماه وبقت الخمس وصر بمثله نكاح
من غير تسمية وجعل الزوج لها خمس صغير ذلكا الموجب البات في الحال ولا غير المتعة
لها معدومه بعد فاذا اطلقها قبل الدخول كان للمولى على الزوج المتعة لا غير قال
وكذلك المولى يزوج المرأة التي ولد ركن من رجل غير امرها فيلحقها فخير النكاح على
بعض ما سميها هذا بمنزله اجازة المولى لنكاح امته في جميع ما وصفت لك من الزيادة
ولجدة الصداق وغير ذلك لان هذا نكاح موقوف على اجازة المولى فيكون حكمها
في اجازة نكاحها كحكم المولى في اجازة نكاح امته في جميع ما وصفتك قال ولو ان
رجلا تزوج امه باذن مولاها على ما به درهم ثم اعنت فوجب لها الخيار فقال لها الزوج
لك على خمسين درهمها على ان تخاريني ففعلت والخيار لها لازم وهي امراته ولا شيء لها
على الزوج من الخمس وذلك لان البضع مملوك للزوج قبل الخيار وبعده فلا يستحق عليه
شيء بذلك كالشفيع اذا مال له المستري دفع الشفعة على ذلكا فان التسليم صحيح ولا يجب
له عليه مال لان الدار ملك للمستري قبل التسليم وبعده كذلكا وهذا لو قال ردك
خمسين درهمها في صدق قل على ان تخاريني ففعلت ذلك فهو جائز مستقيم وليس لها
خيار بعد ذلك والخمس الزيادة واجبة على الزوج في الصداق وذلك لان الزيادة على
الصداق صدق واجب في مقابلة البضع صحيح ويكون للمولى لان اصل الصداق كان
للمولى والزيادة يكون ايضا الا ترى ان رجلا لو استرى من رجل جارية بالف درهم وقاضيا
ثم مات المتابع فقال المستري لو ارث المتابع قد زدت في الثمن ما به درهم كانت الزيادة
حاضرة وكانت منزله ميراث تركه المتابع حتى يرضى منها ديونه لان الاصل كان
له كذلكا هنا قال ولو ان رجلا تزوج امه بغير اذنه على ما به درهم بغير شهود فقال
المولى بد اجرت ذلك النكاح خمسين دينار او رضى بذلك الزوج وجوز هذه المقالة شهود
كان باطلا وذلك لان الشهود انما يعتبر عند العقد والاجازة غير العقد والشهود لم
يخصر عند العقد وحضر عند اجازة فلا يصح ذلك قال ولو ان المولى لم يقل قد
اجرت ذلك النكاح ولكنه قال قد جعلت ذلك النكاح نكاحا ما به درهم او قال الخمسين
دينارا وقبل الزوج ذلك النكاح كان هذا بمنزله نكاح مستقبل وذلك لان الاول لم يكن
نكاحا اذ لم يخضره الشهود فاذا قال جعلته نكاحا صار كما لو انشأ النكاح ولو انشأه
والشهود حاضرون جاز ذلك كذلكا هنا **باب**
من نكاح المراتين في عقد الذي يكون اوله جائزا ثم يفسد بني محمد بن الحسن رحمه الله

الصداق

هذا الباب على ان المفسد متى اعترض على العقد الموقوف بطله كما لو اعترض على الصحيح
ابطله فاذا اعترض على الموقوف او على ان بطله وان الفساد الموجود قبل الاجازة مثله
المقتضى للعقد لان العقد معلوم في حق من توقف على اجازته فلو كان الاجازة بمنزله
اشأ العقد اذا عرفنا هذا حسنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله
واذا تزوج الرجل رجلا بغير امره صبيته في عقد واحد بغير اذن ابويها خاطبا
تخاطب ولا قرابة بينهما جازا امرأة فارضعتها جميعا فصارنا احسن من الرضا
بمبلغ الزوج فلجاز نكاح اجدلها بعينها فاجاز ذلك ابوها ايضا فكا جها باطل الاجور
نكاح واحد منهما ابدا وانما كان كذلك من قبل الماه صارتا احسن من الرضا فبحر
الجمع بينهما في النكاح ففسد العقد لا ترى ان الحرمة لو اعترضت على النكاح الصحيح
افسده كذلكا اذا اعترضت على الموقوف ولان النكاح الموقوف انما يتم بالاجازة وقبل
الاجازة لا يكون تاما فاذا اعترض الفساد عليه فكانه اعترض على العقد فصار كالعقد
ورد عليها وهما اخوان ولو ورد العقد عليهما وهما اخوان فانه لا تجوز كذلكا هذا
والى هذا اشار محمد رحمه الله قال ولو ان رجلا تزوج صبيته بغير امره جازا امرأة
فارضعت اجدلها بم جازت امرأة فارضعت الاخرى فبلغ ذلك الزوج فاجاز نكاح الثانية
جاز ذلك لان المفسد انما هو حرمة الرضا فيما بينهما فكان له الاجازة الا ترى ان
هذا المعنى لو اعترض على النكاح الصحيح لا يبطله كذلكا هنا قال ولو ان رجلا
زوج امراتين صغيره وكبيره في عقد واحد بغير اذن الزوج ثم ارضعتا الكبيره الصغيره بمبلغ
الزوج فلجاز نكاح اجدلها بعينها لم يجز ابدا لانها صارتا اما وابنتا والجمع بين الام
والابنت في النكاح لا يصح فلذا في العقد الا ترى ان هذا المعنى لو اعترض على النكاح الصحيح
افسده فلذا اذا اعترض على النكاح الموقوف قال ولو ان رجلا تزوج اثنين في
عقد واحد لهما ورضا وهما ورضا موليها فاعنى المولى لجدلها بمبلغ الزوج فلجاز نكاح
الامه منهما لم يجز ابدا وذلك لانه لما اعنى اجدلها صارتا جرة والاخرى امه فانه
جمع بين جرة وامه في العقد فلو انه جمع بينهما في العقد فانه لا تجوز نكاح الامه لذلك
هاهنا قال فان اجاز نكاح الجرة بعد ذلك او قبل اجازته نكاح الامه جاز نكاح
الجرة وذلك لان نكاح الامه واجازته نكاحها لا يبطل نكاح الجرة وذلك لان نكاحهما
لا تجوز مع نكاح الجرة كانه تزوج بالجرة وحدها قال ولو ان رجلا تزوج اثنين
بغير امر الزوج برضا من المولى واجازته وبرضاها ثم ان المولى اعقهما جميعا فجاز
الزوج نكاح اجدلها بعينها او لجاز نكاحهما جميعا او اجدلها بعد صلحتهما ذلكا
كله جائز على ما اجازة الزوج وانما كان كذلكا من قبل انهما اعقتهما معا صارتا حريين
معا فلم تجزها ههنا ما يوجب فساد نكاحهما او نكاح اجدلها لانه كانا معا اثنين
وبعد العتق صارا معا بن جرتين والجمع بين الجرتين مشروع كالجمع بين الاثنين فله
ان يجبر نكاحهما او نكاح ايتهما شا ولو كان المولى اعقهما جميعا فقال فلا نه جرة

من ان المولى اعق
من الصحيح لو اعترض
على الصحيح بطله

بطله
انما على
باب

الثانية
ولم يوجد

وقصد لها في حق الارث وجعل للزوج الميراث قال ولوان عينا اجله الفاضل سنة
تلم يصل اليها فاعضت السنه وامرأته مرضه فخيرها العاضى فاختارت نفسها
ثم ماتت وهي في العدة من مرضها ذلك وزوجها نزع ما نه قد دخل بها وقد نظر اليها
النساء وقلن في بكر فلا ميراث لزوجها منه وذلك لان فريه الغير طلاق صارت المرأة
مبانه بتطلقه مصير كان الزوج طلقها طلقه ماينه ولو طلقها فانه لا يرثها اذا ماتت
وهي في العدة كذلك ها هنا قال وكذلك لو ان رجلا تزوج امرأة ودخل بها لم يطلقها
نطلقه ماينه لم صار محبوبا فتزوجها في العدة فماتت المرأة به محبوبا فان الفاضل
خيرها ولا يوجب له فان خيرها وهي مرضه فاختارت نفسها ولا ميراث لزوجها منها
ذلك لان هذه الفريه بتطلقه ماينه فكان الزوج طلقها لان الفريه جات من جهة
الزوج قال وكذلك لو ان رجلا تزوج امرأة وهما صحيحان ثم لا عنها وهي مرضه
ثم فرق الفاضل بينهما ثم ماتت وهي في العدة فلا ميراث له منها وذلك لان الفريه بالطلاق
تطلقه بانه صاد كان الزوج طلقها تطلقه بانه وهذا على قول الحنفية ومحمد
وعلى قول ابى يوسف ليس بطلاق ولكن انما لم يرث من قبل ان لمانه سبب للعائلا لانه
لم يلاعن لما وجب للعائلا عليها وقال ابو حنيفة لو ان امرأة ارثت في مرضها فماتت
من زوجها ثم ماتت من مرضها وهي في العدة فان زوجها يرثها وهو قول ابى يوسف ومحمد
وذلك لان المرأة قصدت ابطال حق الزوج في الارث بالردة فتصير فاره ميرثها زوجها
مادامت في العدة قال وكذلك لو ان المرأة الحرة لمرض فماتت من زوجها او اباه الى
بجامعتها فيفعل فخيرها على زوجها فماتت وهي في العدة فان زوجها يرثها وذلك
لانها قصدت ابطال حقه في حق الارث حين عت ابنه او اباه الى ان جامعتها فترد
قصدها وجعل الزوج وارثا قال ولو كان الرجل هو المريض والمرأة صحيحة فكل فريه
جات من قبله فماتت والمرأة في العدة فاهما ترثه في خصله واحدة كل طلاق جعل الامر
فيه اليها فاختارت نفسها فانه لم يرث لانها التي فرت بينها وبينه قال ولو كان
الامنياء وهو مريض او صحيح فماتت الاربعه الا شهر وهو مريض فماتت منه فان كان
اول الايلا وهو صحيح لم يرث وان كان اول الايلا وهو مريض ويرث وذلك لانه لما
كان صحيحا حال اول الايلا لم يكن ان جعل فارا لان حق المرأة ما يتعلق بماله بخلاف
ما اذا كان مريضا فانه اذا مريض فعلق حقه بماله فهو اذا الامنياء فقد قصدا بطلان
حقه في الارث ويرد نصرة في حق الارث فكل طلاق جلف به على فعل تفعله المرأة
فلم يلا بد لها منه او حق لها بطله فحلف بذلك في صحة او مرض فعلمت في المرض فاهما
ترثه في قول ابى حنيفة وابى يوسف وذلك لانها صارت حيا الى ذلك ومكرهه عليه
اذا كان لا يتوصل اليه الا بابطال حقها وقال محمد ان كانت اليمس في الصحة لم يرث
واذا كان في المرض ورث لان اليمس اذا كانت في المرض لم يكن ان جعل فارا ولو جلف
على فعل تفعله غير الزوج والمرأة متهما به بد وليس منه بد ففعل ذلك المحلوف عليه

الانفي

فان كانت اليمس في الصحة لم يرث وان كانت في المرض ورث وذلك لان اليمس لما كانت في المرض
فقد قصدا بطلان حقه بالجلف فترثه المرأة لانه صار فارا واما اذا كان جلف في الصحة
فلم يقصده ابطال حقه لان حقه لم يتعاق بماله فلا يصير به فارا فلا يرث المرأة منه

كتاب

الدعوى والبيات في محمد بن الحسن رحمه الله الباب
على معرفه الدعوة والها انواع دعوة النسب وهو ان يكون العلوق في ملكه ودعوة
الخبر وهو ان يكون العلوق في ملك الغير ودعوة التملك وهي ان يكون من الاب وذلك
لان الدعوة لا يصح الا وان يكون العلوق في الملك وللاب تملك ما لا يابن عند الحاجة
فقد منا الملك عليه ليصح الدعوة والاستيلاء اذا عرفت هذا حقا الى الماييل
قال محمد رحمه الله واذا كان لرجل جارية فتمت فباعها وهي حامل فوضعت
عند المستري وادعى ابى البايع ولدها فكنه المستري وصدقه البايع والدعوى باطله
واتما كان كذلك من قبل ان الدعوة دعوة التملك وليس له ولا به التملك على المستري
وملكه ثابت فلا يصح الدعوة ولان حقيقة الملك ثابته للمستري والاب مدعى حق الملك
وحقيقة الملك اقوى منه فيلحقه ولا تعتبر صدق البايع من قبل ان الملك للمستري
ثابت فيها وليس له عليه ولا به فلا تعتبر تصديقه قال ولا يشبه هذا دعوى
البايع بالنسب ولان الملك للمستري ثابت وهو يدعى حقيقة الملك وهو اقوى منه فلا يله
ور رحمه الله سوى من الفصلين وقال لا يصح الدعوة في الفصلين جميعا لان حقيقة
الملك ثابتة للمستري وليس للبايع عليه ولا به فلا يصح دعوة ولحق بقول
ان دعوته غير مقصود على الحال لان النسب ثبت مستندا الى حاله العلوق والعلو
كان في ملكه حقيقة فاذا ادعى يمينه كان جوا فله ثبت الملك للمستري بخلاف ما اذا
ادعى ابى البايع من قبل انه مدعى الولد التملك والملك للمستري حقيقة ثابت وحق الاب
اضعف فصير مدعى فحق المستري لا نه اقوى ولو صدقه المستري ولذنه البايع كانت
الجارية ام ولد لا لبايع من قبل ان الدعوة انما كانت لا تصح لحق المستري ولذنه
فاذا صدقه ثبتت النسب وصح الدعوة وابنها اب لابى البايع حرا لا سبيلا عليه
وذلك لان الدعوة اذا صحت وثبت النسب صار الابن حرا لا يلا يكون عليه سبيل
ولا سيرا المستري من الثمن لصدق ابا البايع على الدعوى من قبل انه اشقط حقه بتصل
اياه ولا يظهر تصديقه في حق البايع لانه ليس له عليه ولا به فان كان المستري لم يبق
البايع الثمن رجوع عليه البايع بالتمس ولا شي للمستري على البايع من قيمه الجارية ولا من
قيمته ولذنه وذلك لانه اشقط حقه بالتصدق ومن اشقط حقه لا يجب له على احد
الا ترى انه لو اشترى جارية فحيا انسان وقال هذه ام ولدى فقال صدقت صارت الجارية
ام ولدى ولا شي له على البايع لانه اشقط حقه بالتصدق ولا يظهر في حق البايع تصديقه
وكذلك لو قال انسان هذه الجارية حرة فقال صدقت فالجارية حرة وليس له على البايع

صد

نفسه
لا يشبه

عوى طارة الابن ملك
معه شفا فاعطى
استجبال الله

شي ولا سقط الثمن لما بيننا من المعنى كذلكها هنا قال واذا كانت الجارية لرجل فولدت
في ملكه ولدته في بطن مبيع احد الولدين ثم ان اب البايع ادعى الولدين جميعا وكذب به
ذلك المشتري والبايع وان الجارية ام ولدا لم تدعي ولم يفرم بميتها لانه ولا عقر عليه في
وطيه اياها وانما كان لذلك من قبل ان تدعو الاب دعوة التملك وله حق تملك مال الابن
عند الحاجة فقد هنا الملك عليه فيصح الدعوة ويهرم بميتها لان الاب لما تملك عليه الجارية
تملكها بالقيمة ولا يجب العقر عند لان الملك متى تقدم على العاقب وقع الوطي في الملك
ولا يجب العقر وعند الخصم يجب العقر وقد بينا الكلام فيه في موضعه من المختلف
وتكون ان الجارية الذي في يد البايع ابن الاب جارا غير قيمه لان الملك لما تقدم على العاقب
تبين ان الولد جرا لاصل فلا يجب القيمة ويكون الابن الذي اشتراه المشتري ان الذي ادعى
الولد من قبل ان تنسب احدهما يثبت سببا اخر ضرورة اذا لا تقبل احدهما الفضل عن الآخر
في حق النسب لانهما منزله شخص واحد في حق موته بالنسب ولا ينقص البيع فيه ويكون
عبد المشتري على حاله لانه ليس من ضرورة جريته احد هما جريته الاخر لان احدهما
تقبل الفضل عن الاخر في حق جريته الا ترى انه لو قال الجارية اذا ولدت ولدا ذكر او انحر
فولدت ولدين احدهما ذكر والاخر انثى فان الذكر جرا والاخرى قيمه وكذا اذا قال
ان ولدت ولدين فاحدهما جرا فولدت ولدين فان احدهما جرا والاخر رققت عرفتا احدهما
تقبل الفضل عن الاخر في حق جريته ولا ينسب لملك المشتري ثابت فيه وليس له ولا يملك عليه
ولو ثبت الجريته انما يثبت لثبوت الجريته في الاخر وليس من ضرورة جريته دال جريته هذا
مبقي رقيقا على ملك المشتري فان حصل متى علم بانها بمنزلة شخص واحد وظهر
ذلك في حق ثبوت النسب حتى يثبت نسب احدهما لثبوت نسب الاخر هلا اظهر هذا
المعنى في حق الجريته حتى يصير كل واحد منهما جرا لثبوت الجريته في الاخر الجواب
عن هذا من وجهين احدهما ان احدهما ان احدهما لا تقبل الفضل عن الاخر في حق النسب
لانها لشخص واحد ولا يتصور ثبوت النسب في البعض دون البعض خلاف معنى الجريته
فان كل واحد منهما تقبل الفضل عن الاخر في حق الجريته الا ترى انه يتصور ان يثبت
العنق في بعض الشخص دون البعض فانه لو اعترف نصف عبدا صح لان الاعتراف بخبر
عبداني حنيفة رحمه الله وعبد عبيره ثبت العتاق في النصف الا انه يتعدى الى الباقي
لمعنى عرفته ان كل واحد منهما تقبل الفضل عن الاخر في حق الجريته وان كان لا تقبل
الفضل عنه في النسب والدليل عليه انه لو قال الجارية اذا ولدت ولدا ذكر او انحر فولدت
توأمين احدهما ذكر والاخر انثى فان الذكر جرا والانثى امه عرفت ان احدهما
تقبل الفضل عن الاخر في حق الجريته وان كان لا تقبل الفضل عنه في النسب فليس من ضرورة
جريته احدهما جريته الاخر والشا في وهو انما لو بيننا نسب الولد الذي في يد
المشتري نفينا لان عنده يصير ولدا ورثته ولو اتينا الجريته اضربنا به وهذا الجور
قال ولو كان البايع باع الجارية واحدا ولديها قبل دعوى اب البايع الولد ثم ان البايع

لما ثبت

ايام

ادعى الولد من جميعا وكذبه المشتري والبايع فان قول اب يوسف في هذا ان البايع لا يصدق على
نقص البيع في الجارية ولكن يكون الولدان ولديه وانما الذي في يد البايع بغيره فكون
لا سبيل عليه ويكون الابن الذي في يد المشتري عبد للمشتري على حاله وعند محمد دعوته باطله
وحسب قول محمد ان هذه الدعوة دعوة التملك ودعوه التملك انما يصح بتملك الجارية
بالقيمة ولم يتملك الجارية بالقيمة فلم يصح دعوته كما لو باع الولد وامسك الام وجسه
قول اب يوسف وموان الاصل في الدعوة هو الولد دون الام وانما ثبت التملك في الجارية
لصحة نسب الولد بان يولد لملك الجارية بالقيمة فلم يتعد اخذ الولد بالقيمة وهو الاصل
في ذلك فانه لا ينسب بالقيمة ويكون جرا كما قلنا في ولد المغرور بخلاف ما اذا باع الولد
وامسك الجارية لانه لا تعد صحيح الدعوة بتملك الجارية لان الاصل في الدعوة الولد
وتعد اثبات الملك في الجارية لصحة استيلاده مثال مسلمان ما ذكره محمد
في الزادات وهو ان الجارية اذا كانت بين شركتين جات بولدين في بطنين مختلفين فقال
احد الشركتين الاكبر من شركتي والا صغر مني وصدقه شركتي فان الجارية تصير ام ولد
للدعي الاكبر والا صغر ثبت نسبه من مدعيه وتصير جرا بالقيمة ويثبت نسب الاكبر من
مدعي الاكبر وذلك لانه لما قال الاكبر من شركتي والا صغر مني صار الا صغر ثابت النسب
منه واذا صدقه شركتي فيما قال يثبت نسب الاكبر منه وتصير الجارية ام ولده وتضمني
ذلك ان يكون الا صغر ولدا ام الولد الا ان نسبه لما ثبت من مدعيه بعد ان جعل المدعي الاكبر
يصير جرا بالقيمة ولا يقال بان ولدا ام الولد غير منقوض عنداني حنيفة فكيف ياخذ
بالقيمة لان حال ما وقعت الدعوة كان عبدا اياه قال فان كان المشتري صدق البايع
بما ادعى وكذب البايع كانت الجارية ام ولد لاب البايع والابن الذي في يد المشتري جرا
غير قيمه والابن الذي في يد البايع جرا بغير قيمة عند اب يوسف وقال محمد الابن الذي
في يد البايع جرا بغير قيمته وانما كان كذلك من قبل ان يدعيه لولم يصح هاهنا لم يصح
لحق المشتري فاذا صدقه المشتري فما ادعى فقد سقط حقه فصارت الجارية ام ولد
لاب البايع والابن الذي في يد جرا بغير قيمة من قبل ان الجارية لما صارت ام ولده بين
ان الولد جرا لاصل فكون جرا بغير قيمة ويثبت نسب الولد من جميعا لما بينا انه لما ثبت
نسب احدهما وجب ان يثبت نسب الاخر لان احدهما لا تقبل الفضل عن الاخر في حق النسب
والولد الذي في يد البايع جرا بالقيمة عند اب يوسف من قبل ان الجارية لو كانت ملكه
صارت ام ولدا بالقيمة وقد عذر اعتبار هذا في اخذه بالقيمة لانه الاصل في دعوة
التملك وله ولا يملك عليه فصار بمنزلة ولد المغرور وعلى ما بينا وقال محمد هو جرا بغير
قيمة من قبل ان نسبه لما ثبت من الولد لثبوت نسب الاخر صار احدا للبايع فيحق
كما لو اشترى لخصاه قال ولو صدقه البايع وكذب به المشتري ثبت نسب الولد من الابن
الذي في يد البايع جرا بغير قيمة وذلك لان البايع لما صدقه في ذلك ثبت نسب الولد
الذي في يده تصدق به اياه من الاب ويكون جرا بغير قيمة لانه اقرا له جرا لاصل

لا يصدق على المشتري

ثبت نسب البايع

وثبت نسب الذي في يد المشتري لما قلنا ان احدهما لا يفصل عن الاخر في ثبوت
النسب ولا تصدقان على قسح البيع في الجارية وولدها لان ملك المشتري ثابت فيهما
وليس للبائع عليه ولاية في قبضها في ملكه قال واذا كان للرجل جارية فحملت في ملكه
ولذلك الرجل والد وللوالد والد فوضعت الجارية ولدا فادعاه الرجل فدعواه باطله
وذلك لان الولاية انما يكون للجد اذ لم يكن الوالد حيا فاذا كان الوالد في الاجيال يصح
دعوه للجد قال فلو كان الوالد نصرانيا والجد مؤمنا فادعى الجد ولد
جارية ابنه فدعواه جائز وذلك لان الوالد اذا كان نصرانيا كان الولاية للجد
ثابتة لان الكافر بمنزلة الاموات فلو كان الوالد ميتا صحب دعوه الجدة فكذا اذا كان
كان كافرا وكذلك لو كان الوالد مكاتب او عبدا وذلك لانه اذا كان هذه الصفه لم يكن له
ولاية على ابنه فولاه الجد يكون ثابت دعوته قال فان كان الوالد حيا مسلما
فادعى عن الاسلام نعوذ بالله منه فادعى الجد ولد جارية ابنه فدعواه باطله
غدا في يوسف ومحمد من قبل ان المزدحم حكمه حكم المسلمين حتى ان سائر صفاته نافذة
كصرفات المسلم لانه كان مسلما ودينه في حكمه حكم الدار فلا يحكم بكفره ما دام حكم من
احكام الاسلام باقيا فلم يثبت ولا يه الجدة على ابنه الا ترى ان المرتد لو ادعى سب
الولد فان دعوته صحيحة وغدا في حنيفه رحمه الله صرفات المرتد موقوفة وكذا
دعوته موقوفة فان اسلم وان قتل بطلت دعوته وذلك لان المرتد لا يقرب على الكفر
بل الجسر على الاسلام فان اسلم والاقتل فوجب ان يكون صرفاته موقوفة حتى لو اسلم
نفذت وان قتل بطلت وبقي في قياس قولنا في حنيفه ان يكون دعواه موقوفة فان اسلم
الوالد بطلت دعوته وان قتل صحب دعوته للفقهاء الذي ذكرنا قال ولو كان الجد
والابن والوالد احراز المسلمين وللان جارية فحملت والوالد حي مات الوالد فوضعت
بعد موته يوم او وصفت قبل موته يوم بمات فادعى الجد في اوجهم جميعا ولد الجارية
بعد موت الوالد فدعواه باطله وذلك لان المدعوة لا تصح مقصورة على الحال ولكن
مستندة الى حالة العلوق فوجب ان يكون الولاية ثابتة من حاله العلوق الى حالة الدعوى
والولاية وان قطعت حاله الدعوى هاهنا لكنها لم توجد حاله العلوق فلا يصح
دعوته قال الا ترى ان رجلا لو اشترى جارية حاملا فوضعت عنده فادعى
المشتري لشهر لم يجز دعواه لان الولاية انما وجدت حاله الدعوى لكنها لم توجد حاله
العلوق فلا يصح دعوته كذلك هاهنا قال ولو ان الوالد كان نصرانيا والجد
والولد حرس من المسلمين فحملت الجارية فلم تضع حتى اسلم الوالد فوضعت بعد اسلامه
فدعوته باطله وذلك لان الوالد اذا اسلم لم يبق للجد ولا يه الدعوى فالولاية وان وجد
حالة العلوق لكنها قد قطعت حاله الدعوى فلم يصح دعوته وكذلك لو كان الوالد
مكاتب فادى فعتق قبل دعوى الجد او كان عبدا فاعتق قبل دعوى الجد كانت
دعواه باطلة لما ثبت من المعنى قال ولو ان الوالد كان مكاتب وكان له ابن حر

النفار

كازر دعوته

99

له جارية حامل فادى المكاتب فعتق من الجارية وصعت بعد ذلك بشهر فادعاه الوالد
فدعواه باطله لان ولادة المدعوم من ثبوت حاله العلوق قال فاذا كان للرجل
جارية فحملت في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري لم اشترها البائع او رد
عليه بعيب بقضا فاض او بعيب فضا فاض او لخيار المشرط او روية او كان البيع فاسدا
وقد قبضها المشتري وردها على البائع لم انها ولدت في يد البائع لا قبل من شته اشهر
مديوم باعها فادعاه ابو البائع الاول وكذبه في ذلك ابنه فدعواه باطله وذلك لان
بقا الولاية من حال العلوق الى حالة الدعوى شرط لصحة الدعوى فلم يوجد فلم يصح
دعوته ولو صدقه الابن كان الجارية ام ولدا لقيمة والولد جرة بغير قيمة ومما ثبت
النسب من الولد ذلك لانه لما صدقه فقد اقربان الولد ولده نسب امه الولد في
الجارية بالقيمة وثبت نسب الولد وذلك لان هذه الدعوى دعوى التملك فتقدم ملك
الجارية على حاله العلوق بالقيمة ويكون الولد جرة بغير قيمة لان امه الولد اذ ثبت
صارا الولد جرة اصل فكون جرة بغير قيمة ولا ينقص البيع فيما بين البائع والمشتري
لان البائع ليس له ولا يه على المشتري حتى يكون امره معتبرا في حق المشتري قال
واذا كان للرجل جارية حامل حملت في ملكه وللرجل والد معتوه وله جد حرس من الجاه
الجارية بولد فادعاه الجد فدعواه جائزه وانما كان كذلك من قبل ان الوالد اذا
كان معتوها كان بمنزلة من لا ولاية له في حواله وثبت الولاية للجد بصحت دعوته
كما لو كان الوالد ميتا ولو ان الجد يدعي حتى افاق المعتوه لم ان الجد ادعى الولد فدعواه
باطله لان ولايته لا تبقى مع ولا يه الاب ولا يه الاب قائمه حاله الدعوى اذا كان
مفقا فلا يصح دعوه الجد ولو ان الجد يدعي الولد حتى افاق المعتوه فادعى الوالد
المعتوه بعد افاقته وقد حملت قبل افاقته فالقياس في هذا ان دعواه باطله
والاستحسان ان دعواه جائزه وجه الاستحسان ان الولاية الدعوى للفقهاء
كانت ثابتة حال قيام العتة لانه كان عاجزا عن الانتفاع بها فاذا افاق
فقد قلده على الانتفاع بها فنصحت دعوته كما لو كان مفقا فان دعى قبل
لو كانت ولايته ثابتة حاله العتة فلم يلم بان دعوى الجد جائزه ودعوى الجد سب
الولد حال قيام ولا يه الوالد باطله قال له انما صحب دعوى الجد من قبل انه
لما كان معتوها كان عاجزا عن الانتفاع بولايته فيظهر ولا يه الاب لان زول
ولا يه بالعتة ولا بالاحتياج الى تصحيح الدعوى وتصحيح دعوى الجد في ان ثبت
له الولاية فثبتت ومن الولد تصح دعوته وتصحيح دعوى الوالد المعتوم في ان بقي
ولا يه فمما بينه وبين ولد الجارية حتى لو افاق وادعى سبته ثبت سبته منه والله اعلم
باب من الدعوى والسياسة في محمد بن الحسن رحمه الله
هذا الباب على ان الاقرار للغائب صحيح الا اذا ضم ابطال حق الجاه فحسب
يرد كما لو كذبه المقر له وان المصاع على الغائب والغائب لا يجوز الا اذا كان عاصم

حاضر وان البدر ليل الملك اذا ع... فها هذا حننا الى مساهل الباب قال محمد بن الحسن
 رحمه الله واذا ادعى رجل في يدك جل دارا او ثوبا فاقامه البينة انه له فاقرا الذي
 يدعيه الدار ان الدار لفلان الغائب او دعها اياه او غصبها منه او اجرها اياه او رهنها
 وتسمى هذه البينة منه فاقرا ايا حصة وابا يوسف رحمه الله قال في هذا لا يدفع هذا عن نفسه الخصومة
 في الصور المحتملة حتى تقم البينة على ما ادعى من ذلك وانما كان كذلك من قبل ان البدر ليل الملك اذا
 ادعى عليه فقد توخمت عليه الخصومة وهو يدلك برهان يدفع عن نفسه الخصومة
 فلا يدفع عنه الخصومة يدلك الا باقامه البينة على ذلك فان اقام البينة على ذلك يدفع
 الخصومة عنه من قبل ان البينة اذا قامت له على ذلك تبين ان يدعيه يد جادته فلا يكون خصما
 فيه فيندفع عنه الخصومة وقال ابن شبرمه يدفع عنه الخصومة وان لم يقم البينة لمجرد
 قوله وقال ابن ابي ليلى لا يدفع عنه الخصومة وان اقام البينة على ذلك وجه قوله ان
 شبرمه هو انه لما قال هذه الدار لفلان فقد اقر له بالملك والقرار بالملك للغائب صحيح
 صبت الملك للغائب فيندفع عنه الخصومة وجه قوله ان ابي ليلى هو ان هذا مضافا للغائب
 والفضا للغائب لا يصح الا اذا كان عنه خصم حاضر والحاضر ليس خصمه له ونحن نقول
 ليس هذا بقضا للغائب في حق الملك انما هذا قضا له في حق دفع الخصومة والخصومة يدفع
 عن الحاضر هذا القدر ما بيننا واما قوله ان شبرمه ان هذا اقرار للغائب والقرار
 للغائب صحيح قلنا هذا اقرار للغائب ولكن تضمن ابطال حوال الحاضر فلا يصح قال فان
 اقام البينة ان المدعي اقر ان الدار دار فلان ولم يزد الشهود على هذا شيئا كان هذا الاول
 سوا لخصومة بينهما وذلك لانه لو اقر صرحا بان الدار دار فلان الغائب يدفع الخصومة
 عنه لان اقراره يتضمن ادعواه باطله لكون يدعيه يد جادته فكذا اذا اقام البينة على
 اقراره قال ولوم نقل الشهود هذا ولكنهم قالوا لا يملك من يدعيه ولكننا نشهد ان فلانا
 دفعها اليه كان هذا الاول سوا وهو بمنزلة الشهادة على الاقرار وذلك لان الغائب
 لو كان حاضرا اوجبا لادعى الملك لنفسه بحكم له هذه البينة لانه بين هذا ان يدعيه يد جادته
 والدار ملك الغائب فيندفع عنه الخصومة قال ولو قال لي في يدي اودعنيها رجل
 ولم يسمه وشهد شاهدان رجلا اودعها اياه لمحضرمنا فان العاصي سأل الشاهد
 عن الرجل فان ذكرهما يعرفانه بوجه يدفع الخصومة عنه في قول ابن حنيفة وقال
 محمد لا يدفع الخصومة عنه بذلك حتى ينسب الساهدان ان الدافع بنسب يعرف به
 وقال ابو يوسف ان كان الرجل معروفا بالاجتبات لا يدفع الخصومة وان سميها ونسبها
 وان لم يكن معروفا بالاجتبات لا يدفع الخصومة عنه وان لم يسمها على ما قاله ابو حنيفة
 رحمه الله هذا على ما يقع عند الامام والقاضي وجه قوله قول محمد وهو ان هذا
 اقرار للمجهول والقرار للمجهول لا يصح كالاقرار بالمجهول ونحن نقول انما لا تعتبر قوله في
 حق اثبات الملك للغائب وانما تعتبره في حق دفع الخصومة والخصومة يدفع عنه هذا
 القدر من قبل ان لما اقام البينة ان رجلا ادعها اليه وهما يعرفانه بوجه فقد ثبت

ايه
او اعاد

هذا ان يدعيه يد جادته فيندفع الخصومة عنه بذلك خلافا لما اذا لم يعرفاه بوجه ولا نسبة لانه
 من الجائز ان يكون الدافع هذا المدعي وهما لا يعرفانه فلا يدفع الخصومة عنه وجه قوله ان
 يوسف هو ان الرجل اذا كان معروفا بالاجتبات لا يدفع الخصومة عنه بذلك وان سميها
 ونسبها لان من الجائز ان يكون الدار غصبها منه ودفع الى انسان ليديها اليه واشهد على
 ذلك فكون خصما عنه في ذلك ولا يدفع الخصومة عنه بذلك ولو قال الذي الدار في يدي
 اودعنيها فلان وقال الشهود اودعها اياه وجعل ولا يعرفه لا ينفع بشهادتهم وكذلك
 لو قال الشهود اودعها اياه فلان وقال الذي هي يدي اودعنيها رجل لا اعرفه لم ينفع
 شهادتهم ايضا وذلك لان الشهادة انما تصح اذا وافقت الدعوى واما اذا خالفته فلا وهما
 الشهادة مخالفة للدعوى فلا ينفع المدعي بذلك قال ولو ان المدعي اقر ان رجلا دفعها اليه
 من هو في يدي او شهدت عليه الشهود باقراره بذلك لم يكن بينه وبين الذي الدار في يدي خصم
 وان كان المدعي والشهود والدار في يدي لا يعرفون الدافع وذلك لان الكل يدعيه
 على ان يدعيه جادته وانه ليس خصم في ذلك فيندفع الخصومة به عنه قال ولو ان المدعي
 لم يدع عليه الملك ولكن ادعى الفعل بان قال هذه الدار داره غصبها منه الذي هي يدي
 او اجرها منه او رهنها منه او اودعها اياه او وصلت اليه من حتمته بوجه من الوجوه والدار
 في يدي اقام البينة انها دار فلان اودعها اياه او اجرها منه او رهنها منه او غصبها
 منه او نحوه من الدافع لا يدفع الخصومة عنه وانما كان كذلك من قبل ان يدعيه على الفعل
 وهو خيل بخواب ملك الى الغير فلا يكون هذا جوابا منه فلا يدفع عنه الخصومة قال
 فان قضى لها العاصي للمدعي لم حضر الغائب فجاء بالبينة ان الدار داره قضى له بها على المدعي
 وانما كان كذلك من قبل ان العاصي قضى بالملك على الحاضر لا الغائب ولم يكن هو خصما عنه
 فكون البينة عليه فاذا ادعى الغائب واقام على ذلك البينة قضى العاصي لها لانه لا يفضا
 بالملك على شخص لا يكون مضافا على غيره لان اثر الملك يظهر في حقه فلا يظهر في حق
 ولانه لا يتصور ان يثبت الملك لشخص لم لشخص فقبل الشغل من شخص الى شخص فالعصا
 بالملك على شخص لا يكون مضافا على غيره الناس فاذا ادعى الغائب بعد حضر واقام البينة
 على دعواه فعصى له بها لانه غير مقضي عليه بالملك قال وكذلك لو لم تقم البينة
 الدار في يدي البينة ان هذا دفعها اليه واقام المدعي البينة ان الدار داره غصبها منه الذي هي
 في يدي فعصى لها المدعي ودفعها اليه فعصى لها المدعي ثم جاز الذي ادعى الذي كان الدار
 في يدي انه دفعها اليه واقام البينة انها داره دفعها اليه الذي كانت في يدي فان العاصي
 نقض لها لانه لما من الفقه قال ولو كان المدعي لم يقم البينة ان المدعي عليه اخذ
 منه ولكنه اقام البينة ان الدار داره وقال الذي هي يدي ان الدار دار فلان اودعنيها ولم يأت
 على ذلك بينة فكذلك المدعي وقضى عليه بالدار للمدعي لم حضر المستودع واقام البينة
 ان الدار داره وانكر ان يكون اودعها الذي هي يدي فان العاصي قبل بينة وذلك لانه انما
 قضى الدار على الذي كان في يدي لا على الغائب لانه لم يكن خصما عنه فالعصا عليه لا يكون

اذا عاينه

على

على الغائب قال ولو كان العبد في يد رجل فاقام العبد المينة انه عبد الذي هو في يده وانه اعنقه فاقام الذي هو في يده المينة انه عبد فلان اودعه اياه فان القاصي يقضي لعنقه ونقض بانه عبد الذي كان في يده فلا ينفع الذي العبد في يده بالمينة التي اقامها وذلك لانه يدعي عليه فعل الا عناق وهو تحيل لجواب الملك الى الغير فلا يندفع الخصومة عنه بذلك نقض القاصي بينه العبد فان جسر المستودع فاقام المينة ان العبد عبده لم يستع ذلك ولم يرد العبد رقيقا بعد العتق وذلك لان القاصي قضى على الحاضر بالعتق والقضاء بالعتق على شخص يكون فصلا به على كافة الناس لان اثر العتق يظهر في حق كافة الناس الشهادة والولاية والسلطنة لان العتق لا يقبل التعدد في شخص واحد فلا يقبل الشغل من موضع الى موضع فالقضاء به على شخص يكون فصلا على كافة الناس فلا ينفع الغائب بينه التي اقامها بعد ما حضر لانه صار مقصيا عليه بالعتق فاذا عرفت هذا الكلام في العتق فكذلك في التدينر والاستيلاء والكتابة من قبل ان التدينر لا يقبل التعدد في شخص وكذا الاستيلاء فالقضاء به على شخص يكون فصلا به على كافة الناس ولا يحق العتق ثبت التدينر والاستيلاء وحق العتق ملحق بحقيقته العتوم الفضا في حقيقته العتق على شخص فضا على كافة الناس فكذا القضاء بشي مما ذكرنا قال ولو لم يقر العبد المينة انه عبد الذي هو في يده وانه اعنقه ولكنه اقام المينة انه عبد فلان وانه اعنقه واقام الذي هو في يده المينة ان فلانا اودعه اياه فان القاصي يقضي لعنقه ولا يقضي لعنقه ويجوز ان يكون الذي هو في يده حتى يحضر صاحبه فحسمه ويستوثق من العبد بكفله ثم حتى يحضر مولاه وهذا استحسان وليس بقياس وكان في القياس ان لا يحول بينه وبين الذي العبد في يده وجه القياس هو ان الحاضر اذا اقام المينة ان العبد اودعه اياه فلان الغائب خرج من ان يكون خصما والقضاء على غير الخصم لا يجوز ووجه الاستحسان هو ان العبد يدعي انه صار في نفسه بالعتق والذي في يده خصم في ازاله اليه يجوز القاصي منه وبس الذي هو في يده ويستوثق العبد بكفله ثم من قبل ان العتق ما ثبت بالمينة لان الخصم لا يحسم في العتق هو المودع متوخل منه بكفله ثم في نظر المولى اذا العاصي نصب ناظرا فاذا حضر الغائب فقال للعبد اعير المينة على الذي حضر بالعتق فان اقام المينة على الغائب بحكم لعنقه والا فلا من قبل ان المينة على الخصم يصح والمودع ما كان خصما في العتق انما الخصم هو الغائب فاذا حضر يوم رابع اعادة المينة قال ولو ان الذي في يده العبد يدعي انه عبد فلان اودعه اياه وقال العبد كنت عبد فلان رجل اخر اعنقني ولم يقر بينه لم ينفذ الى ذلك من قبل انه اعترف بالرق وادعي زوال اليد بالعتق فلا تصدق المينة قال ولو قال انا جرد الاصل لم املك قط كان القول قوله من قبل انه انكر الرق والاصل هو الجرد فلا يثبت الرق الا بمينته ولا سبل على العبد لان العبد في يده اذا الدار دارا لا سلام والاصل ان من كان في دار الاسلام ان يكون في يده لان الاسترقاق لا يجري في دار الاسلام قال فان اقام الذي في يده المينة انه عبد فلان اودعه اياه قضيت له عبد فلان ودفعته

دلكه

الى الذي في يده وذلك لانه لما اقام المينة انه عبد فلان اودعه اياه فقد انصب خصما في المودع فيسلم اليه العبد وهذا بمنزلة المودع اذا ادعى العتق لها وادعه فلان عندي فانه نصب خصما عنه في ذلك كذلك هاهنا ويقضي بكونه عبد فلان لانه لا يمكن اثبات يده عليه الا باثبات الملك للغائب فيكون هو بمنزلة الوكيل عن الغائب قال فان اقام الذي العبد في يده المينة ان فلانا اودعه اياه ولم يشهدوا به لم ينفذ الى هذه الشهادة وذلك لانهم شهدوا باليد محسب وذلك لا يشق دعوى العبد لانا لو شاهدنا كان القول قول العبد انه جرد قال فان اقام الذي هو في يده المينة انه عبد فلان اودعه اياه واحتره اياه اورضه واقام العبد المينة انه جرد الاصل فانه محال منه وبين العبد ويستوثق من العبد كقبيل ثقه فاذا حضر الغائب فان اعاد المينة على الحويرة والا فهو رقيق وذلك لما بينا ان العبد يدعي الاصل لان الاصل ان من كان في دار الاسلام يكون حرا لا استرقا ولا يجري في دار الاسلام فكان القول قوله ويجوز ان القاصي من المودع ومن العبد لانه خصم في حق اليد ويستوثق بكفله ثم من قبل ان اقامه المينة على الحاضر لا يؤثر في حق الغائب لانه ليس خصم عنه في ذلك والقاصي شرع ناظرا والنظر في حق الغائب ما ذكرنا فان حضر الغائب فان اقام المينة عليه قضيت به جرد لان الخصم في ذلك الغائب وان لم يقر المينة يكون عبدا كما كان وليس على الغائب ان يقيم المينة وذلك لان اليد اقر له فلا يحتاج الى اقامته المينة قال ولو ان رجلا في يده عبد فذكر انه عبد فلان اودعه اياه واقام رجل المينة انه عبد اشتراه من الذي هو في يده بالف درهم ونقذه الثمن واقام الذي هو في يده المينة على ما ادعى من ودعه الغائب ولم يقر فلم يقض القاصي بشهادة سهد المشر حتى حضر الغائب الذي كان اودع العبد الذي هو في يده فان القاصي يدعي العبد الى الذي كان يودعه ويقضي على رب العبد بشهادة الشهود ولا تكلف المشتري اعادة ثمنه وانما كان ذلك من قبل ان الذي العبد في يده انصب خصما في هذا لان المدعي يدعي عليه فعل الشراء وهو تحيل لجواب الملك الى الغير فلا يقبل قوله في ذلك لدفع الخصومة فاذا حضر الغائب يدعي العبد انه لا قراره يصح في حق نفسه لا في حق غيره ويقضي القاصي العبد المدعي على خصمه بشهادة الشهود ولا يكلف المشتري اعادة ثمنه لان قراره في اليد وان قبل في حق نفسه حتى دفع العبد الى الذي حضر فلا يقبل في حق غيره حتى لا يندفع الخصومة عنه فيبقى خصما واقام المدعي المينة على الخصم مقصيا له بالعبد ولا يامر بالاعادة لان الذي حضر ليس خصم قال ولو ان رب العبد اقام المينة انه عبد اودعه الذي كان في يده واقام المينة انه عبد قضيت له بالعبد وبطلت بينه المشتري لانه لو اقام المينة على ذلك قبل القضا قضيت له بذلك اذا اقامها بعد لان الذي حضر ما صار مقصيا عليه في انما المعنى عليه هاهنا الذي كان العبد في يده قال الا ان العبد المشتري المينة قبل ان يقضي القاصي بينه الذي العبد في يده انه كان عند الذي كان هو في يده اشتراه منه ونقذه الثمن قضيت له ولا ينفع رب العبد بينه وذلك لان المشتري اقام المينة

على الغائب الذي حضر فيصير خصما في ذلك فيقضي القاضي له عليه بالعبد فان اقام رب العبد
البينة بعد ذلك لا يسمع بنبذته لانه صار مقصبا عليه في ذلك قال ولو ان المشتري اقام
شاهدا واحدا على المشتري ومولى العبد غائب لم حضر فان القاضي يدفع العبد اليه ويقول
للمشتري اقم شاهدا اخر على الشراء فان اقام شاهدا اخر على الشراء فاضى بشهادة الساهد
على رب العبد ولا يبطل شهادته الشاهد الاول على الشراء اذا حضر رب العبد وذلك لان
الذي كان العبد في يده انتصب خصما في ذلك وقد اقام شاهدا على الخصم واقاراه بكون العبد
لغيره غير مقبول في حق المدعي لانه يرتد ابطال شهادته ويحتاج الى ذلك فاذا حضر
الغائب تدفع العبد اليه لا قرا الذي كان في يده ونقال للمدعي اقم عليه شاهدا اخر
شهادتك فان اقام عليه شاهدا اخر صحيح يكون الذي حضر بمنزله الوكيل عن الذي كان العبد
في يده ويقضي القاضي بالعبد للمشتري واستشهد بمحمد حجه الله في الغائب ببطلته
فقال لا ترى لو ان رجلا ادعى عبدا في يد رجل فاقام البينة انه عبده وادعى الذي في يده
ان فلانا اودعه اياه لم يلفظ الى ذلك من قبل ان الخصومة قد توجهت عليه وهو بذلك
دفع الخصومة عن نفسه والخصومة لا يندفع عنه بمجرد قوله فان سمع القاضي من سهر
المدعي او من شاهده واحد فلم يقض بشي حتى حضر رب العبد فان القاضي يقضي بشهادة
الشهود على مولى العبد الذي حضر ولا يلفظ المدعي اعاده البينة وذلك لان الخصم في
ذلك الذي كان العبد في يده وقد اقام البينة فلا يحتاج الى اعادتها فيقضي لها على مولى
العبد الذي حضر لانه بمنزله الوكيل عن الذي كان العبد في يده قال فان اقام الغائب
البينة انه عبده اودعه الذي كان في يده نقال للمدعي اعد البينة حتى تشهد على رب
العبد والا فلا شيء لك وذلك لان بينه الغائب باطلت منه المدعي لانه اقام البينة ان
العبد عبده قد كان اودعه الذي في يده خرج الذي كان العبد في يده من ان يكون خصما
فبطلت شهادته لانه ثبت ان اقام البينة على غير الخصم فقال له اقم البينة على الغائب
والا فلا شيء لك فان اقام بينه بعد ذلك يقضي القاضي له بالعبد من قبل ان الغائب صاحب
البند والمدعي خارج والخراج ودوا البند اذا اقام البينة فان بينه الخارج اولى ولو ان
القاضي سمع البينة على الذي العبد في يده فلم يقض بشهادتهم حتى اقام الذي العبد
بدينه البينة ان فلانا دفع اليه فان القاضي يبطل شهادته الشهود شهود المدعي وذلك
لانه باقامه البينة على الايداع لاجال الخصومة على غيره فلم يبق خصما واقامه البينة
على غير الخصم لا يصح قال فان لم تقم العبد الذي في يده البينة على ذلك حتى قضى
القاضي بشهادة سهر المدعي لم اقام الذي كان العبد في يده البينة ان فلانا دفعه
اليه فان الغضا ماض وذلك لان الخصومة قد توجهت عليه فصار خصما بعد ما صار
مقصيا عليه في ذلك لا تقبل قوله لانه ما انتصب خصما عن الغائب في اثبات الملك عليه
ولو حضر رب العبد فاقام البينة انه عبده قضى له وذلك لانه ما صار مقصبا عليه
انما المقضي عليه الذي كان العبد في يده خاصة قال ولو ان رجلا في يده عبدا

الذي

رجلان كل واحد منهما تقيم البينة انه عبده اودعه الذي العبد في يده والذي في يده
يقرب ذلك او لا تقرب ولا ينكر فسمع القاضي من الشهود فلم يقض بشهادتهم حتى اقر الذي
هو في يده انه عبدا احدهما اودعه اياه فان القاضي يدفعه الى المقر له ويسأل عن البينة
فاذا عذر لوان قضى به بينهما بصفين وذلك لان الذي هو في يده صار خصما فاذا قال
العبد لا احدهما فهو مدعى بصفين وذلك لان الذي هو في يده صار خصما فاذا قال
مقبل قوله في حقه ولا تقبل في حق غير محتى لا يندفع الخصومة ويدفع العبد الى المقر له
لان قراره مقبول في حقه دون غيره والعبد في يده قد دفع اليه وادركت البينة
قضى القاضي بالعبد بينهما بصفين لان العضا بالبينتين قد وجب ولو ابطالنا البينة
انما ابطالنا ما نقوله ونقوله لا يبطل البينة فيقضي القاضي بالبينتين جميعا وبعضى
بالعبد بينهما بصفين ويكون المقر له في حق المدعي بمنزله الوكيل عن المقر فاذا عرفت الكلام
في هذا قلنا في شاهد واحد فانه لو اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا على دعواه
م اقر الذي العبد في يده انه لا احدهما فان القاضي يدفعه الى المقر له ونقول للاخرا فم
شاهدا اخر على حقه فان اقام شاهدا اخر على حقه قضى له بالعبد ولا يبطل شهادته
شاهده الاول مما اقر به وذلك لان الخصومة قد توجهت على المقر فصار خصما وبالاخر
لا يندفع الخصومة عنه فلا يبطل شهادته الشاهد فلهذا يقال له ثم شهدا ذلك فان
انتم يقضي القاضي له بالعبد فان لم يرض بشهادته شهوده حتى قال المقر له انا اقيم البينة
ان العبد عبدي فحاشا هذا اخر على المدعي قضى به بينهما بصفين وذلك لان الخصومة لم
يندفع عن المقر باقراره فكان العبد في يده فاذا اقام المقر له البينة يصح ويقضي بالعبد
بينهما بصفين لا يستوياهما في الحجة وليس احدهما باولى من الاخر قال الا ان العبد
شهادة شاهد الاول على المقر له قبل العضاء فان اعاد عليه شاهدا اخر فقال المقر له
قبل العضاء فان اعاد عليه شاهدا اخر فقال المقر له انا اعيد شاهدي على ان العبد
عبدي لم يلفظ الى ذلك وذلك لان العبد في يده المقر له وقد اقام البينة عليه والمقر له
دوا البند والاخر خارج والخارج ذو البند اذا اقام البينة فبينه الخارج اولى كذا هذا
ولانه اذا اقام البينة عليه صار خصما فصار مقصبا عليه قال قال المدعي فمات
شاهدي الاول او غاب الذي كان شهد على المقر له هات شاهدا اخر فاحضمه
على المقر له وبعضى لك العبد الا ان تقم المقر له شاهدا اخر مع شاهد الاول
فكون بكم او تقم شاهدين مستقبلي فيكون بينكما وذلك لان الخصم هاهنا الذي
كان العبد في يده ولم يندفع الخصومة عنه باقراره وقد اقام عليه شاهدا فاذا اقام
شاهدا اخر لم يثبت شهادته فيقضي له به الا ان تقم المقر له البينة على الملك ايضا فيثبت
نقضى بينهما كما لو كان في يده الذي كان في يده قال محمد ولو ان عبدا في يدي رجل
اقام رجلا عليه البينة كل واحد منهما انه عبده اودعه اياه فركبت البينتين بعضى
بينهما بصفين لم اقام البينة على صاحبه ان العبد عبده لم ينفع بذلك لان كل واحد منهما

أخراهما

في ذلك

فان

منار مقضيا عليه بصف العبد وذلك لان كل واحد منهما اقام البيئه على استحصال الجميع
 انما يستحق كل واحد منهما صاحبه نصفه يستنه نصار كل واحد منهما مقضيا عليه
 في النصف فلا يلفق الى بيئته فصار مقضيا عليه ولو كان احدهما اقام البيئه
 على دعواه فاقام الاخر شاهدا وشاهدين فلم يركب بيئته فقصى بالعبد لصاحبه البيئه
 الجادلة ثم ان لا خرجا بيئته عادله على ان العبد عبده فانه بعضه له بالعبد على المقضى
 له الاول وذلك لان المدعى غير مقضى عليه انما المقضى عليه الذي كان العبد في بيئته
 فادادعي واقام على دعواه بيئته بعضه له بالعبد على المقضى له لانه صاحب اليد
 وانما لم يكتف القاصي من المدعى الاخر بالبيئه التي كان اقامها على الذي كان في بيئته
 فلم يركب حتى تعيد هاهنا من قبل ان بيئته قد قامت على الذي في بيئته وقد بطلت حتى
 بالعبد للاخر فلا يلفق في هاهنا في استحقاق العبد على المدعى الاخر قال ولو اقام احدهما
 البيئه ولم يقم الاخر حتى اقر الذي هو في بيئته انه عبد الذي لم يقم البيئه او دعه اياه
 فان القاضى يقضى للمقر له ويدفعه اليه ويجعله خصما لصاحب البيئه ولا تكلف صاحب
 البيئه اعاده البيئه وذلك لانه لما اقر ان العبد عبده صح اقراره في حق نفسه حتى يدع
 العبد الى المقر له لان العبد في بيئته ولا يصح في حق غيره لانه انتصب خصما له في هذه
 الدعوى وهو يريد بذلك ابطال بيئته فلا يصدق في حقه حتى يلقى خصما ويكون المقر له
 منكره الوكيل له حتى تقضى بالعبد للمدعى قال فلوان القاصي بيئته صاحب البيئه
 بعد ذلك واحد العبد صاحب البيئه لم ان المقر له اقام البيئه انه عبده اودعه الذي كان
 في بيئته اخذه من المقضى عليه وذلك لان المقر له لم يصير مقضيا عليه في هذا الفصل
 انما المقضى عليه الذي كان العبد في بيئته فاذا اتى بالبيئه قضى له بما اقام عليه البيئه
 قال وكذلك لو لم يكن القاصي قاضي بالعبد له حتى اقام المقر له البيئه ان العبد عبده
 قضى بالعبد للمقر له من قبل ان المدعى انما اقام البيئه على غير الخصم لان الذي العبد في
 بيئته لم يكن خصما اذا تبين ان العبد عبده المقر له فامت على الخصم بقضى له
 بالعبد قال فان لم يصح القاصي حتى عاد المدعى شهوده على المقر له قضيت لشهادته
 شهوده على المقر له وابطلت شهادته شهود المقر له عليه وذلك لان شهادته فامت على
 ذي اليد ولا وهو لم يترخص بما بعد ذلك اذا اعاد الشهود فقام البيئه على الخصم
 صح قال فاذا اقام المقر له البيئه بعد ذلك لا تقبل بيئته وذلك لان المقر له صار
 مقضيا عليه فلا يصير مقضيا له به قال ولو ان رجلا في بيئته عبدا اقام رجل البيئه عليه
 انه عبده اشتراه منه بالف درهم وهو يملكه ونقده الثمر قال الذي في بيئته هو عبد
 لفلان استودعني فلم يقض القاصي بشهادته الشهود حتى حضر المودع فان القاصي
 يدع العبد اليه فكلون خصما ولا يكتلف المدعى اعاده البيئه وانما كان كذلك من قبل ان
 الخصومه قد اوجبت على الذي كان العبد في بيئته وهو لهذا الاقرار ببيان يدع الخصومه
 عنه فلا تقبل قوله في دفع الخصومه لانه يدعى عليه الشرا وهو خيل جوابا للملك الى العبد

فلا تدفع الخصومه عنه بذلك فاذا جاب الغالب يدفع العبد اليه لا قراره ويقضى له بالعبد
 على الذي حضر من غير اعاده البيئه من قبل ان الخصم في ذلك هو الذي كان في بيئته واراد
 باقراره دفع الخصومه عن نفسه فلا يندفع الخصومه عنه باقراره فبقي خصما فانه يكون
 الذي دفع العبد اليه منكره الوكيل عنه فان ركب البيئه وقضى القاصي له بالعبد ودفعه
 الى المسترعى لم ان المودع اقام البيئه انه عبده بعضه له به من قبل انه لم يصير مقضيا عليه
 به لانه كان منكره الوكيل عن المقضى عليه وهو الذي كان العبد في بيئته صح القضاء له
 قال ولو لم يكن القاصي قاضي بالبيئه الاولى على المسترعى حتى اعادهم المسترعى على المودع
 قضى بشهادتهم لم اقام المودع البيئه على المودع فقد صار مقضيا عليه قال ولو شهد شاهد
 ان المسترعى لما اقام البيئه على المودع فقد صار مقضيا عليه قال ولو شهد شاهد
 بالشري على الذي كان العبد في بيئته وشاهد على المقر له بعضه له بالعبد لم اقام المقر له البيئه
 لم يصير مقضيا عليه قال ولو ان رجلا ادعى عبدا في بيئته رجل وقدمه الى القاضى
 فانكر الذي العبد في بيئته فدعا القاصي للمدعى عليه لشهوده فلما اقام من عند القاصي
 باع الذي في بيئته العبد من رجل بالف درهم ونقده الثمر وقضيه المسترعى لم اودعه البائع
 وغاب المسترعى فلما اجماده المدعى الى القاصي ليقيم عليه البيئه اقام الذي هو في بيئته
 العبد البيئه على ما صنع فان القاضى يقضى بشهادته شهود على الذي العبد في بيئته وعلى الغائب
 وذلك لان الذي العبد في بيئته قد اوجبت الخصومه عليه في الابتداء بما صنع اراد دفع الخصومه
 عن نفسه فلا يندفع الخصومه عنه به وهذا الخلاف ما اذا ادعى المودع ان العبد اقام البيئه
 على ذلك من قبل ان هناك لم يقرب كونه خصما لانه لم يقرب ان العبد عبده وهما هنا واعترف
 بالتصا به خصما في ذلك بعد ذلك اذا قصد مع الخصومه لا يملك ذلك فان قضى بالعبد
 للمدعى ثم جاء المسترعى بعد ذلك واقام البيئه على الشري لم ينفذ ذلك من قبل انه يدعى
 اسقال الملك الجاضر اليه وقد استحق وترجع بالثمن على البائع ولو ان القاضى لم يقض
 بشهادته الشهود على البائع حتى حضر المسترعى فان القاصي يدع العبد اليه لا قرار البائع
 له به وقضى له عليه بالسهاده التي معها لان الشهادته فامت على الخصم قال
 فان صدقه المدعى بما صنع فلا خصومه بينهما وذلك لان المدعى اقرانه ليس خصم حيث
 اقربا البائع والتسليم لان البتة دليل الملك في دفع الخصومه قال ولو ان رجلا في بيئته عبدا
 اقام عليه رجل البيئه انه عبده واقام الذي في بيئته العبد البيئه انه باعه من فلان لم
 يقض منه العبد فان الذي في بيئته خصم ولا يلفق الى بيئته البائع وذلك لان الخصومه
 متوجهه عليه وهو يريد بذلك دفع الخصومه عن نفسه فلا يملك ذلك ولا فرق بين
 القبض وعدم القبض في ذلك والله اعلم

من الدعوى والسادس في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الشهاده بطل
 تكذيب الشهود له الشاهد وكذا الاقرار بطل تكذيب المقر له المقر الا اذا وصل
 ما يوجب تعبير الصدر وان التلام يقربا لسكوت عنه او بالاشغال عنه الى كلام اخر

والشهادة بامر زائد باطله الا اذا تعلق به حق يثبت للحال وان العضا لا يجوز الا على الخصم
او اعترفا هذا حسنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا ادعى
رجل دارا في يد رجل انه استراه من فلان وهو يملكها وجملة لك الذي في يده الدار
وهو غير البايع واقام المدعى البيه الهاداره ولم يشهدوا على الشرا فالشهادة باطله
وذلك لان المدعى يدعى التملك بالشرا وهم يشهدون على مطلق الملك ومطابق الملك غير
والتملك بالشرا غير فلا تقبل هذه البيه وكذلك لو ادعى الميراث من قبل ابيه ثم ماتت البيه
انهاله فهو باطل لما بين ان المدعى يدعى الملك بطريق الإرث وهم يشهدون بمطابق الملك
وهما غيران **قالت** ولو ادعى انه استراه من فلان فسأله القاضي البيه بما شاهد
شهدا ان فلانا ذلك وهبها له وقضها منه وهو يملكها فالشهادة باطله وذلك لانه
يدعى الملك بالشرا وهم يشهدون بالملك بالهبة وهذا غير ذافلا تقبل هذه البيه الا ان يقول
استرتها منه فحينئذ ثم وهبها الي بعد ذلك وما في البيه على الهبة والقبض قبل الشهادة
وذلك لانهم قد توافقوا على الملك بطريق الهبة وليس في كلامه ما يوجب كذب الشاهد
فصحة الشهادة **قالت** ولو ادعى ان الدار داره فشهد له شاهد الهاداره ورعا من البيه
وشهدا اخرها داره ورعا من البيه فالشهادة باطله وذلك لان الميراث من الام سوى الميراث
من جهة الاب فمذان شاهدان مختلفان لا يقبل شهادتهما ولا انه ان صدق هذا فقد كذب
ذاك وان صدق ذاك كذب هذا فكيف ما كان لم سوى الا شاهد واحد والقاضي لا يقضي
شاهد واحد **قالت** ولو ان رجلا في يده دار فادعاه رجل الهاداره والذي الدار في
يده فحجده كذب فاقام عليه شاهدين اياه فقصي الهاضي الدار المدعى فاقصر المقضي له
الهادار فلان لا يحول فيه وصدقه في ذلك فلان يقضي الدار المقر له وذلك لانه لما يبيع
القاضي له بالدار صارت مملوكة له فاذا اقربها فلان صح ولو قال المقضي عليه قد
الكذب شاهده حينئذ لان الدار لفلان قال الدار لي لا يملك ابيه وذلك لانه ما الكذب
شاهده لانه من الحيوانه باعها منه او وهبها له بعد ما قضى القاضي له ولو قال
هذه الدار لفلان ولم يكن له قط وصدقه بذلك المقر له اخذها المقضي عليه وذلك لان
المقر والمقر له قد اعترفا على كذب الشهود حيث قالوا ان الدار لم يكن للمقضي له قط
فردت الدار الى المقضي عليه فان قال المقر له قد كانت له الا انه وهبها الي او باعها مني
فان الدار للمقر له والمقرضا من قسمة الدار للمقضي عليه وذلك لانه لما اقرب الدار للمقر له
وصدقه المقر له في ذلك صح الاقرار له وثبت الملك فيها اذ ليس في قوله ما يوجب كذب
الشهود وهو قوله هذه الدار لفلان وهو يقول ولم يكن له قط يريد ابطال حقه وهو
كذبه فلا يعتبر هذا الاقرار في حق المقر له ويعتبر في حق المقضي عليه لانه اقرار بالشهود
كذبوا في شهادتهم عليه رد الدار وهو عاجز عن ردّها فوجب عليه قيمتها للمقضي
قالت محمد ولو لم يقض القاضي بشهادة الشهود جسي اقر المدعى ان الدار دار فلان
وصدقه بذلك فلان شهادة الشهود باطله وذلك لان من شرط العضا بالشهادة ان يكون

الدعوى كما حال العضا وقد نزل الدعوى بقوله انها لفلان قال الا ان ياتي بتوفيق بينهما
بازن الهده دار فلان يعتما منه او وهبها منه بعد شهادة الشهود ويصل ذلك باقراره
فيحكم له بالدار وذلك لانه ما نزل الدعوى لها هبة ولكنه اقرانه باعها من فلان وهذا
لا يكون تركا للدعوى وان اقر بذلك اقرارا منقطعاً لم تحكم بشهادة شهوده وذلك لانه لما
قال هذه الدار لفلان فقد ترك الدعوى جطلت الشهادة فبعد ذلك اذا وصل به ذلك
قد عاد الى الدعوى بعد تركها فلا تقبل قوله ولو قال قبل الحكم ليست لي وكها
لفلان لا يعتما منه بعد شهادة الشهود وقال ذلك موصولا بكلامه يعرض له بالدار
لانه ما الكذب شاهديه في ذلك ولا ترك الدعوى بخلاف ما اذا سكنت ثم قال يعتما منه
او وهبها منه لان الكلام يقرب بالسكوت والا فقال منه الى كلام اخر فلان سكنت فقد تم
كلامه فبعد ذلك اذا الى كلام اخر فغيره لا تقبل منه **قالت** ولو اقام البيه على رجل
الهادار ابيه مات وتركها ميراثا له فقصي لها له ثم جاز رجل فادعى ان الدار داره استراها
من فلان الميت اي المقضي له بها في حياته بالف درهم وصدقه بذلك المقضي له فان الدار ترد
على الذي كانت في يده ونفسه القضا فيها وانما كان كذلك من قبل ان القضا للمقضي له
انما وقع بها بناء على ملك المورث فاذا غيبها لم يكن ملك المورث بين ان العضا كان باطلا
فيرد الى المقضي عليه ولو كان المدعى اقام البيه على ذلك فانه لا يعرض بيته وبها له
اعاد البيه الذي دعي عليه الدار من قبل ان يملكها من الدار لغيره تبين انه ليس لخصم
واقامه البيه على غير الخصم والقضا على غير الخصم لا يجوز وموربها داره البيه
على الذي دعي عليه فان اعاد البيه الهام ملكه قضى القاضي له بها والا فلا **قالت**
ولو ان رجلا في يده دار فاقراها هذا الرجل لا حول فيها فقال المقر له ما كانت له قط
وكلتها فلان وصدقه فلان بذلك فهي لفلان المقر له فان قال الذي الدار في يده
لا حول واحد منكما لان الذي قررت له قد حججنا ان يكون له لم يملك في قوله ويكون الدار
للمقر له **قالت** وذلك لانها قد اجتمعا على ان الدار ليست لهما فان كل واحد
منهما قال انها ليست لي ولا خصمها هنا سوى المقر له الثاني فكانت له ولا ان المقر له
الاول اقام الثاني مقامه لانه لو لم نقلها لفلان وجب الملك له فاقام غيره مقامه
فثبت الملك له كالوارث اذا اجاز الوصيه في الكل صححت لانه اقام غيره مقامه فثبت ذلك
هذا **قالت** ولا شبهة هذه البيه وذلك لان البيه تقوم على الاثبات لا على النفي
حتى لو قال هذه الدار ليست لفلان لا يقبل بخلاف الاقرار من قبل الاقرار كما ثبتت في
قالت ولو سكنت بان قال هذه الدار لم يكن لي قط فقطع كلامه ثم بعد ذلك قال
ولكنها لفلان لم يملك في قوله من قبل ان يملكها لان الكلام انما يتم بالسكوت
عنه او بالاثبات لانه الى كلام اخر فاذا سكنت فقد تم كلامه وارثا لا قرار بعد ذلك
اذا قال هذه الدار لفلان لا تقبل قوله مشأله اذا قال لفلان على الف درهم ثم شاع
قال فلان ليس لي عليك الف درهم من متاع ولكن قرضت لك الف لا لهما انفقوا على

دار في يد

أخلف وأخلفنا في الجهة ولو قال ليس عليك الف من ثمن متاع فسكنم قال
عليك الف من ثمن متاعه الذي ذكرنا كذلك ها هنا قال ولو أن رجلا دعى
دارا في يد رجل لها داره ورثها عن أبيه وأقام البينة أن أباه مات في هذه الدار وأدعى
الدار دارا أبيه مات فيها ولم يشهدوا بها ميراث فالشهادة باطلة وذلك لأن الشهود
شهدوا على كائن سبقت موته ولم يشهدوا على الملك للرجال بقولهم كانت له والشهادة
بالموت فيها ليست بشهادة على ملكها إنما هي إخبار عن كون الدار ظرفا له والاشارة
كما يكون في داره يكون في داره وغيره وكما يموت في داره يموت في داره غيره فلا يقبل
هذه البينة **فأما** ولو أنه أقام البينة أنه مات في الدار في يد القاضي القاضى بالدار له
وذلك لأن اليد عبارة عن التصرف والتصرف دليل يقضى له بها **فأما** ولو شهدوا أنه
مات وهذا الثوب على رأسه أو موقعا على هذا البساط أو قام عليه أو على هذه
الدابة لم يستحق الوارث شيئا من قبلهم ما شهدوا على اليد واليد عبارة عن التصرف
والذي شهد أن الرجل مات والثوب على رأسه شهد أنه كان طرفا للثوب والذي
شهد أنه مات وموقعا أو قائما على البساط أو على هذه الدابة فإنه خبر عن هذه
المواضع كانت ظرفا له وهذا لا يدل على التصرف فلا يصح الشهادة **فأما** ولو شهدوا
أنه مات وهو لا يشهد هذا القميص أو حامل هذا الثوب أو ركب هذه الدابة فبني
للوارث لأن اليهود شهدوا على الفعل والفعل تصرف صارا كما لو شهدوا على اليد
واشهدوا بمحمد بسايل على هذا فقال رأيت لو أن رجلا جالسا على بساط وآخر
متعلق به وكلاهما يدعيه لم يكن بينهما نصف وإنما صار بينهما نصفين بدعواهما
لا غير ذلك ولو أن رجلا دعى دارا في يد رجل قال كنت أمس بها كمن هذه الدار
أولى بالدابة **وقال** محمد ولو أن دارا في يد رجل قال كنت أمس بها كمن هذه الدار
أو كان نونا فقال كنت أمس بها كمن هذه الدار أو قاما على هذا البساط أو قاما على
هذه الوسادة لم يستحق المقل له هذا شيئا وأراد محمد بهذا الإصحاح ما تقدم

من الفرق بين المسائل التي ذكرناها والله اعلم **باب** في دعوى الميراث بين رجلين
من الدعوى والبيان والقرار في ذلك بين محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على
أقوال الناس جميع في حق نفسه دون غيره لأنه لا ولاية له على غيره إنما ولاية على
نفسه وأن لا قرار بطلان ما سجدوا المقل له بالحكم لأننا لو قلنا له صحبها كان قراره
عاما على غيره وإذا عاد المقل له إلى المقر عاد قراره صحبها **باب** في دعوى الميراث
حسنا إلى صاحب الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله دار في يد رجل جالسا
وأدعى لها داره ورثها من أبيه وجأه الذي في يده وأدعى لها دارا أبيهما ورثها ميراثا
لها وأقام كل واحد منهما البينة ومحمد الذي الدار في يده فإن القاضي يقضى بالدار
من الخارجين إجماعا لأنه أربابها للأجنبي ورثها للأخ الذي يدعى الإرث وإنما كان
كذلك من قبل أن الأخ الذي يدعى الإرث قائم مقام المورث في الخصومة فأجعل كان

أيضا

الملك

آخر

باب في دعوى الميراث

المورث يدعي ذلك وأقام على ذلك البينة ولو كان كذلك فإن القاضي يقضى بينهما
فكذلك ها هنا كان ينبغي أن يقضى بينهما نصفين إلا أنه لو قضى بذلك وجب عليه تسليم
نصفه إلى أخيه وقد بطل في حقه أقواله لأنه لا محذور في قضائه بالربع ورث أخيه بطل
إلى الأجنبي لأنه يدعيه ولو أن القاضي عليه أراد أن يشارك أخاه في نصيبه لم يملكه
لأن القاضي أبطل قراره في حق أخيه بالعضاء عليه وأقر نصيبه عن نصيبه فلا يكون له
ذلك وهذه المسئلة حجة لأنني حنفية رحمه الله في مسألة أخرى وهي دار في يد رجل
جاءت من فادعى لها داره وأقام على ذلك البينة وجأه الآخر وأدعى نصفها وأقام البينة عليه
يقسم المال بينهما أرباعا لأنه أربابها للمدعى الكل ورثها المدعى النصف كما في هذه
المسئلة يقسم الدار أرباعا وأبو يوسف رخصت الله عليها تحت إجماع إلى الفرق بين المسائل
لأن الدار يقسم بينهما اثلاثا لما لها المدعى الكل ولما للمدعى النصف وفي مسئلتنا
نقسم الدار أرباعا والفرق بينهما أن أحدهما يدعى نصفها من الدار والآخر
يدعى الكل فأجعل النصف بينهما والكل سهمين فيقسم بينهما اثلاثا ومدعى النصف
لا يدعى نصفها من داره حتى يقال سلم النصف للمدعى الكل وفي مسئلتنا إنما يستحق الأخ
المدعى عليه ربعا لأن القاضي أقر نصيبه عن نصيبه الربع وهو لا يدعى
الأرباعا شيئا لأن أخاه لم يحد دعواه فلهذا المعنى وقعت القسمة بينهما أرباعا
ولو أنه أقر بالميراث بعد شهادة الشهود قبل القضاء لم يفت إليه لأن العضاء يجب
بالبينة وهو بهذا يريد بطلان موجب البينة فلا يكون له تغيير موجب البينة ولو كان
لهذا قبل أن يسمع القاضي من شهودهما قضى القاضي بالدار للأجنبي من قبل أن يسمع
أقرب ذلك صار خصما ففصل القاضي عليه فصار على أخيه لأن العضاء على واحد من الورثة
فصار على جميع الورثة وكذا القضاء لأحد منهم قضى للجميع خلافا إذا أقر بعد
القضاء لأنه صار مقضيا عليه في نصيبه فلا يقبل قوله لأنه لا يتصور أن يصير مقضيا
له ومقضيا عليه في شيء واحد **فأما** ولو أقام الأجنبي البينة على الذي هي في
يده وهو يدعى الغالبه فعضى القاضي للأجنبي ثم أقام الأخر البينة على الإرث من
جده أبيه فإن القاضي يعضى له بنصف الدار على الأجنبي الذي في يده وذلك لأن
الأخ المدعى لم يصير مقضيا عليه نصيبه لأن أخاه لم يكن خصما عنه فإذا جأه المدعى
فقد ادعى نصيبه خاصة ولا منصب خصما على أخيه لأنه صار مقضيا عليه لخاصة
فيقضى القاضي للمدعى نصيبه وهو نصف الدار وليس لأخيه الذي كانت الدار في يده
أن يشركه مما صار في يده لأنه صار مقضيا عليه بذلك فلا يصير مقضيا له وهذا
نصيبه خاصة وكذلك الذي الدار في يده لو أقر بالميراث بعد ما أقام أخوه البينة لأنه
يريد بذلك تغيير موجب البينة فلا يمكن من ذلك ولو أن الأخ المدعى جأه وأقام البينة
على ما ادعى فهو مثل ذلك فعضى له نصف الدار لأن البينة قامت على صاحب اليد
وموليس خصم عن أخيه فيسمع شهادة الأخ ولو كان الدار في يده أقر قبل السماع

الذي

الهاميراث من قبل ابنه والمسئلة لخالها لم يقبل القاضى بينه الاخ لانه لما اقر بالميراث قبل المباح
صار خصما عن اخيه فعضى القاضى بالدار عليهما للاجنى قال واذا كانت الدار بين لثته
بغير مقسوم فمات احدهم فاقام رجل الميت ووارثه لا يعلمون له وارثا
غيره فعضى القاضى له نصيب الميت وادخله معهم في الدارم جارجل فادعى انه ابن الميت
وكذبه الاخ وصدقه الشريكان فاراد ان يدخل بهما في نصيبهما لم يكره ذلك وذلك لان العا
قضى نصيب الميت للاخ وافرز نصيبه حكما فلم يبق من نصيب الميت في يد الشريكين شي فليس له
ان يشركهما في شيء مما في ايديهما بتصدقهما اياه ولو كان الاخ دخل في نصيب الميت بغير
قاص فادعى انه له ورفض اخيه فلان الا انه في يد وتركه القاضى في يد ثم جارجل
وادعى انه ابن الميت ولم يكره لابن بنيه على دعواه وقد قر الشريكان انه ابن الميت لا وارث
له غيره لا يقضى له شيء مما في يد الاخ ويدخل مع الشريكين ويأخذ منهما ماله في ايديهما
ونك لان الاخ لم يسحق شيئا ولم يحكم له الحكم بالملك وانما دخل معها حصل في يد
ثالث الدار شايها فكانه غاصب مما ذهب بغيره وما بقي بقي بقدره فيسكن العريس
سدد نقما اياه على ذلك في قدر ما في ايديهما فاحد ثلث ما في ايديهما قال فان اقسمو
الدار في المسئلة الاولى فان لا يأخذ من كل واحد من الشريكين ثلث ما صار له وذلك
لان القسمة وان كانت لميزا في حقها فهي مبادله في خواتم صار بمنزلة البيع فليس
الابن الشريكين في نصيبهما فقد نصيب الميت لانه عاد ثلث الثلث من نصيب الميت
في ايديهما والدليل على ان القسمة مبادله في خواتم انه لو استرعى كاشايها ثم
قاسم شركه ثم باعه مرانجه لا يجوز ولو كان مكان الدار ميل او موزون فاقسموه و
كل واحد منهم نصيبه لم يشركهما الا لان قسمه المكيل والموزون بميز محض وليس
بمبادله والدليل عليه انه لو استرعى رجل مكبلا او موزونا ثم قاسم شركه ثم باعه
مرانجه فانه جائز ولو كان فيه معنى المبادله ما جاز قال واذا مات الرجل وترك ثلثه
مراول وترك دارا وارث له غيرهم فاحد لها بينهم الا ثلث مات منهم رجل فاقام رجل
البينه انه اخوه لا وارث له غيره فعضى له نصيبه ودفع اليه غير مقسوم فباعه من كل
ودفعه اليه فادعه المسترعى رجلا وغاب جارجل واقام البينه انه ابن الميت الاخر
ووارثه لا وارث له غيره وصدقه بذلك الشريكان والقاضى غير القاضى الذي قضى للاخ
بالميراث فانه يقضى سب الابن وجعله الوارث دون الاخ ولا يقضى في النصيب الذي
باعه الاخ منها بشي حتى حضر المشتري ولا يقضى على المشتري بشي مما في ايديهما فاذا حضر
المشتري اخذ النصيب الذي استرعى فرد على ابن الميت وانما كان كذلك من قبل الذي في يد
ليس خصم انما الخصم هو الذي ادعما اياه فلا يقضى القاضى عليه بشي ولا على الغاب مالم
حضر لان الغاب وعلى الغاب لا يصح الا اذا كان عنه خصم حاضر ولا خصم هاهنا فاذا
حضر الغاب الذي استراه اخذ منه ورد على ابن الميت الاخر والمسئلة فيما اذا علم القاضى
بالشرا والوديعه لانه لو لم يعلم ذلك لقضى به على الذي في يده وصير خصما وانما قال

القضاء

والقاضى غير القاضى الذي قضى بالميراث للاخ من قبل انه لو كان القاضى هو ابطال قضاء
ورد نصيب الميت الى ابنه حين ظهر خطاؤه واذا كان باضاخر لا يدري كيف الامر فخرج
الى العضا بالبينه ونقض القاضى بالنسب من قبل انه يدعى جفا والاخ خصم في ذلك يجوز
العضا بالنسب وان لم يثبت الحق من ادعى انه وكيل فلان ماله قبله صار خصما في ثبات
الوكاله وان لم يثبت الحق لذلك هاهنا فاذا حضر المشتري اخذ نصيب الميت منه ورد على
ابنه وذلك لانه استراه من الاخ وكان ميراثا له من الميت وقد بين للقاضى بطلان شرايه
قال ولو ان رجلا مات وترك ثلثه اعبد قيمتهم على الشرا لا مال له غيرهم وترك ابنا له
لا وارث له غيره فاقام رجل البينه انه اوصى له بعبد سأل هذا البينه وقال الوارث
لم يوص الميت لهذا بشي ولكنه اوصى بعبد لا اخر لهذا الرجل وادعى ذلك الرجل الاخر
القاضى يقضى للذي اقام البينه بالعبد الذي اقام عليه ولا يجعل للمقر له شيئا وانما كان
لكذلك من قبل ان الوارث هو المقر بالوصيه والمدعى في الوصيه والوصيه تعتبر من
ماله وقد ذهب ثلث التركة بالوصيه الى المدعى فلم يبق من الثلث شي للمقر له فان قضى القاضى
للذي اقام البينه بالعبد وقضه ثم ان الوارث استراه منه بالعبد المقر له فالشرا جار وذلك
لانه مال للعبد ظاهرا لانه في يد وهو جائز المصروف فيه ويأخذ الوارث العبد الذي استراه
وسلم للبيع مما بينهما وبغرم الوارث قيمة العبد الذي باع للموصي له المقر له وذلك لان
العبد الذي ذهب بالوصيه عاد الى ملكه القديم لان في زعمه انه اخذ منه بغير حق والبيع
حيله الاعاده اليه فوجب عليه تسليم المقر له الى المقر له وقد استهلكه بالبيع يجب عليه
قيمته للموصي له الذي اخذ الوارث بالوصيه قال ولو ان الوارث استرعى منه ذلك العبد
بالف درهم سلم العبد الاخر الى المقر له وذلك لان الثلث الذي اخذه المدعى قد عاد الى ملكه
فيعود اقراره الى الموصي له فيؤمر بتسليم العبد الى المقر له بالوصيه وكذلك لو رجع اليه بغير
من الموصي له او هبه او صدقه لزمه تسليم العبد المقر له الى المقر له بالوصيه وذلك لما ذكرنا ان
الملك قد عاد اليه في الثلث وقد اقر العبد الذي في يد الموصي له بالوصيه فوجب عليه تسليمه
اليه قال ولو ان رجلا مات وترك عبدا لا مال له غيره فاقام الوارث ان الميت اوصى لهذا
العبد فلان انه اجاز الوصيه بعد موته وقيمة العبد الف درهم فاقام رجل البينه ان له على
الميت الف درهم فعضى القاضى لها فقال الوارث شهدت شهود صاحب الدار بالزور ولم
يكر له على الميت دين فباع القاضى العبد في الدار بالف درهم وقضاها لغرم ثم ان الوارث
استرعى العبد ووهبه له او تصدق به عليه او ورثه من المشتري او اوصى به له وهو يخرج من
فاراد الموصي له اخذه منه باقراره له بالوصيه لم يكر له ذلك وذلك لان العبد اذا باعه القاضى
بطل حق الموصي له في العبد بعد ذلك اذا عاد الى الوارث لم يكر له اخذه وهذا خلاف المسئلة
المقدمة وذلك لان هناك انما يجب عليه تسليم العبد من قبل انه اذا استرعى العبد من الموصي
قد عاد اليه فديم ملكه لان في زعمه ان اليهود سهرود زور وان القاضى مخطئ في القضاء
والشرا حيله الاعادة وفي هذه المسئلة لم يعدا اليه فديم الملك لان القاضى اذا باع العبد

هنا

وسبعة وبطل الملك والعبد بعد ذلك اذا اشتراه او ورثه فقد عاد اليه بملك جديد
انه عبدا اخر ما عدا بعد الملك عليه الا ترى ان هذه المسئلة اذا وجد الشهود عبدا
لم ينقص بيع القاصي ولو لم يصبيا وفي الاستحقاق ولو وجد الشهود عبدا الحكم بالعبد
للمقر له قال ولو وجد الشهود عبدا بعد ما باعه القاصي فانه يسلم منه الى المقر له
وذلك لانه لما وجد الشهود عبدا وشهود زور بين ان لا دين فوجب تسليم العبد للمقر له
من قبل ان حقه لجول من العبد الى البذل لان للقاصي ولاه البيع على الميت فصحه
ونقد فلا ينقص بعد قال ولو لم يوجد الشهود عبدا ولكن الغريم مات فوريه وارث
الميت الاول فان ورثته تلك الالف لعنه او غيرها من الغرض كان للموصي له ان ياخذ
ذلك الميراث من العبد الذي باعه به القاصي وذلك لان بيع القاصي لما جاز لجول حق
الموصي له من العبد الى البذل ومن زعم الوارث ان الثمن من الغريم للموصي له والموصي له اجب
من الوارث حتى يسوي دينه قال وكذلك لو اوصى له شيء من ماله ولم يرثه كان المقر
اجب ما اخذه حتى يستوفي من العبد وذلك لان من زعم الوارث ان من العبد ماله ولا يصب
مع الدين فما اخذه بالدين فيكون ما عاد اليه عادا الى قدم ملكه لان من زعمه ان يملك
عصب فاذا عاد الى قدم ملكه وجب عليه تسليمه الى المقر له قال ولو وهب له الغريم
الالف لعنه فادفعها الى الموصي له لانه لا يعرفها لعنه حقه قال ولو وهب له الف اخرى
غيرها لم يسلمها اليه لان الدين لا يمنع صحه الهبة وانما منع الوصية والارث فصحت
الهبة كما لو اخرج رجل ان فلانا غصب من فلان الف درهم ثم ان المقر عليه بالغصب وهب
للمقر الف درهم ان كان وهب تلك الالف لعنه سلمها اليه وان وهب الف اخرى لم يسلمها
اليه ولو مات المقر عليه بالغصب فوريه المقر الف او اوصى له بالالف شوكانت المفضولة
او غيرها فانه يسلمها الى المقر له للمعنى الذي ذكرنا كذلك ها هنا قال ولو ان القاصي
لم يصب العبد في الدين ولكن اعطاه الغريم دينه فقال له هذا العبد بيع لك بدنيك هذا
قال قد جعلت لك بدنيك هذا فاحظه على هذا ثم ان الوارث اشتراه من الغريم او وهب
او تصدق به عليه وقضه فلا تسبيل للموصي له الذي اقر له الوارث وذلك لانه لما باعه
القاصي منه دينه صار العبد ملكا له وجاز بيعه فاذا عاد الى ملك المقر له فقد عاد اليه
بملك جديد فلا تسبيل للموصي له عليه قال ووجهه القاصي صلحا من ماله فقال هذا
صلح من ماله ثم اشتراه الوارث اخذه الموصي له وذلك عقد الصلح ابراء لا ينقص
فاذا عاد اليه عاد قديم ملكه فاحظه الموصي له لان من زعمه ان لا دين الا ترى ان رجلا لو ادعى
على رجل الف درهم فصالحه منها على عبد ثم تصادقا ان لا دين الا الصلح باطل لان الصلح
يجب صماتا وانما صلحه على ابراه من الدين فاذا تصادقا انه لم يبرأ من دينه لا يملك
ولو انه باعه منه بما ادعى عليه من الدين وهو الالف ثم تصادقا انه لم يبرأ له عليه شيء
له الالف ولا يبطل البيع لان البيع وجب الثمن فاذا باعه بالدين صح فاذا تصادقا ان لا دين
لجب عليه ضمائه وهو الثمن قال ولو ان رجلا مات وترك له عبيد قيمهم شواهد

لان

المشهود ان الميت اوصى بهذا العبد فلان وجد الوارث واقرانه او العبد الآخر
فلم يقض القاصي له بشهادة الشهود حتى لو اعترف الموصي له العبد بركة الوارث ثم
شهود الموصي له الاخر فان القاصي يقضي للموصي له الذي شهد له الشهود بعبده ويقدر
على المقر له للوارث بقية العبد الذي اعنقه وانما كان كذلك من قبل ان الوارث لما اقر
له بالوصية فقد صح اقراره له وثبت ملكه فيه طاهرا فاذا اعنقه صح ثم اذا زكيت الشهود
وقضى القاصي للمدعي عبده فقد بطل اقرار الوارث لان الوصية انما تعتبر من الثلث
فيجب على المقر له رد العبد وقد عجز عن رد لانه اشتد عليه بالاعناق لانه لا يقبل
الرد فيضمن قيمة العبد المحتول للوارث ولو لم يعنقه حتى يقضي القاصي الوصية
لصاحب الشهود وبطل وصيته المقر له ثم اعترف المقر له العبد بعد ذلك فعنقه باطل
لان القاصي لما قضى بالعبد للمدعي فقد بطل اقرار الوارث فبطلت الوصية للمقر له
فلا يصح عاقبه لانه لا يملكه فصار هذا بمنزلة من استرى عبدا ثم استجوز اعنقه
فانه لا يصح كذا هذا فان استرى الوارث العبد من المشهود له بالوصية او ورثه
صار العبد الذي يرد الوارث الذي اقر به الموصي له المقر له ولم يعترف بذلك العتق
الاول الا ان حدث عتقا وانما كان كذلك من قبل ان من زعم المقر ان العبد يصير له
بالوصية وان الشهود زور وان القاصي مخطئ في القضا فاذا استرى صار الشرا ب
حقه جيلة الاعادة فاذا عاد اليه عاد قديم ملكه فوجب عليه تسليم الموصي به الى
المقر له ولا يعترف بالعتق الا من قبل ان يبرأ منه جيز اعنقه لم يكن العبد ملكا له فصار كما لو
اعترف عبده لم يملكه فانه لا يعترف كذا هذا فصل من هذا ومن ما اذا اعترف الوارث
ثم طهر ان الميت دينيا فانه لا ينفذ العتق لانه اعترف ما لا يملك لان حق الغريم مقدم على
حق الوارث فلو ان الغريم ابرأ الميت عن الدين فانه ينفذ العتق السابق وفي مسئلتنا
لا ينفذ العتق اذا وصل العبد الى الموصي له وذلك لان الملك للميت باق في العبد ولو
موقوف الحكم الوارث وانما لا ينفذ عتقهم لتعلق حق الغريم به فاذا ابرأ فادعى
مسئلتنا لم يكن للموصي له فيه حق لان القاصي يبطل اقرار المقر بالوصية فاذا عاد
الى ملكه لا ينفذ عاقبه فانه لا يملكه كمن اعترف عبدا لم يملكه فانه
لا ينفذ قال واذا كان لرجل ثلثة بنين وبارية له قد ولدت منه وبنات ولدا
فقتلته عمدا في حرة ولا شعاعه عليها ولا ولادة ان يقتلوا وذاك لان ام الولد
تتبع موت السيد وقد حصل الموت فعنق ولا شعاعه عليها من قبل الها عتقت موت
سيدتها وعنقها ليس بوصية الا ترى ان لا تعتبر من الثلث بل من اكل حتى ان السيد
اذا مات وعليه دين لا شعاعه عليها بخلاف المديونة فان عتقها بمنزلة الوصية
حتى تعتبر من الثلث ولو كان على السيد دين شعاعه عليه وتعتل قصاصها لانه في حق
القصاص باقته على اصل الجثة وامية الولد لا يمنع القصاص حتى ان المرأة اذا قتل
زوجها تقتل فام الولد اولى فان ابرأ واحد منهم انه كان لها منه ابن ومات

ع

جل موت الاب وصدة الجارية بذلك او لذنبه فان كذبته فلا شيء عليها ويسعى في ثلثي
ميتها للابن الباقين من ذلك لانها قال ان لها منه ان مات بعد قتل امه فقد اقرس
القصاص عنها ويدعي ان حقه انقلب مالا والمرء ينكر المالا فيعتبر اقراره في حق نفسه
حتى سقط القصاص ولا يعتبر في حقها حتى لا يجب له عليها شيء من المال ويسعى للابن
الباقين في ثلثي قيمتها لان حق القصاص قد سقط في حق المقر فيسقط في حق الباقيين
وتقلب نصيبهما مالا لهما لا يصداقانه فيه فصار كما لو عفي اجله لولا ان نصيب
الباقي يتقلب مالا كذلكها هنا وان صدقته سعت في ثلثي قيمتها للابن المنكرين
والثلث الباقي تقسم بينهما وبين المقر على ستة وعشرين من ماله ما اصاب ثلثه اسهم
من ذلك يطرح عنها ماله وما اصاب ثلثه وعشرين سهمها من ذلك اخذ الابن المقر
منها وانما كان كذلك من قبل ان يقر بذلك وصداقته الامه فيه فقد سقط القصاص
وانقلب القصاص مالا فيسعى في ثلثي قيمتها للابن المنكرين لهما ينكران ذلك فطهر
اقراره في حقهما في سقوط القصاص ولا يعتبر في حق تقيص المالا لان اقراره حجه عليه
دون غيره فيسعى في نصيبهما وتبقى الثلث تقسم بينهما وبين المقر على ستة وعشرين سهمها
ثلثه للام وثلثه عشرون للمقر وذلك لان من زعم المقر ان التركة بين اخوة اربع
ونصب كل واحد من البنين ربع والمنكر ان اخذ ثلثي القتمه وقد ظلم في قدر السدس
لان كل واحد منهما اسحق الربع ثلثه وقد اخذ الثلث اربعة من ثلثي عشر بغير اربعة
اسهم بينه وبين اخيه الميت لكل واحد منهما سهمان وقد مات اخوه وترك نصيبه للام
وثلثه اخوه فتقسم بين الام والاخوه السدس للام والباقي للاخوة فاصل المسئلة من ستة
سهم للام وخمسها سهم للاخوه خمسها لا يستهم على ثلثه فيضرب ثلثه في اصل المسئلة
وهو ستة مصير ما منه عشر فيكون نصيب كل ابن ما منه عشر فصار للام منها السدس
ثلثه وكل واحد من الاخوة خمسها فصار نصيبه ونصيب الام ستة وعشرون
ثلثه للام وثلثه وعشرون للمقر ثمانية عشر من الميت الاول وخمسها من الميت الثاني
قال ولو كان البنون اربعة معروفين مات احداهم بعد موت السيد وهو معروف
فاقر احد البنين الثلثة ان الجارية ام الميت الاخر وان الغلام ابنته فان حجب الجارية
ذلك بطل حق المقر وللابن الباقيين ثلثا القتمه عليها وذلك لانه لما اقر بان
الميت ابنتها والغلام ابنته فقد اقر بان القصاص قد سقط وادعى ان القصاص صار مالا
والمرء ينكر ذلك فلا يجب عليها شيء من المال وسقط القصاص باقراره وانقلب نصيب
الباقيين مالا لهما ينكران ذلك فيسعى في ثلثي قيمتها لهما لان نصيب الميت عاد اليهم
فصار كما لو كانت امه فان اقرت الجارية بذلك الغلام الذي اقرانه ابن ابنتها فانها
قصي ثلثي القتمه للابن الجاحدين وللابن المقر ربع القتمه وللغلام والجارية
ينصف سدس القتمه بينهما على ستة اسهم فما اصاب سهمها من ذلك بطل عنها
وما اصاب خمسها اسهم من ذلك الغلام وانما كان كذلك من قبل ان اقراره لا يعتبر في حق

لجاحدين انما يعتبر في حقه فاذا انقلب نصيبه مالا باقراره انقلب نصيب الباقيين مالا فصار
كما لو عفا احداهم فكون للابن الجاحدين ثلثا القتمه من قبل المقر بكراما اقر به اخوها
وفي عهدهما ان المال بينهما ثلاث لان نصيب الميت عاد اليهم فبقي ثلث القتمه فاخل
المقر نصيبه منه وهو الربع لان زعمه ان القتمه بينهما اربع ونصيب الميت الثلث
ميراث لأمه وابنه فبقي من قيمتها نصف السدس من قبل ان اصل المسئلة من ثلثي عشر
لان احتاج الى حساب له ثلث وربع واقله اثنا عشر ثمانية للجاحدين هي الثلثان من الجملة
وزرع المقر وهو ثلثه لغير سهم وهو نصف سدس الكل فيقسم بين الجارية والغلام على ستة
اسهم سهم للجارية وخمسها سهم للغلام وانما وقع القصاص في هذه المسئلة المتقدمة
على المقر والجارية من قبل ان ما ذهب من حق المقر شيء في هذه المسئلة لانه ليسحى الارث
من الميت الاول وما ذهب من تركته شيء وانما ذهب من تركه الميت الاخير فان الجاحدين
يقولان نصيبه عاد اليها وهو قول عاد الى الابن والجارية فما ذهب من تركه الاخير
واما في المسئلة المتقدمة ومع الخلاف في تركه الميت الاول فما ذهب من تركه الميت
الاول فلهذا عاد الضرر الى المقر والجارية ولولم يقر الغلام المقر به انه ابن الميت والمسئلة
على حالها وقد صدقته الجارية ان الابن الميت ابنتها فالتسعى في ثلثي قيمتها للابن الجاحدين
لاهما ينكران اقرار اخيهما فلا يطهر اقراره في حقهما ومن زعمهما ان نصيب الميت عاد اليهم
وان حق كل واحد منهما في ثلثا القتمه فتسعى الجارية في ثلثي قيمتها لهما ومن زعم المقر ان
لها النصف وللميت الربع والمقر الربع الا ان الغلام لما انكر نصيب الميت يكون ميراثا
لان اقراره ترتد برده فصار للميت كرجل مات وترك ثلثه اخوه فللام السدس والباقي
للاخوه والخمسها لا يستهم على ثلثه فاضرب ثلثه في اصل المسئلة وهو ستة
فصارت ما منه عشر سهمها مصير نصيب كل اخ ثلثه عشر وثلثا مات اجل اخوه عن
عشر فللام السدس ثلثه فبقي خمسها عشر لكل واحد من الاخوة خمسها الا ان اخون الجاحدين
وصل اليها زباده فحقهما وهما منكران ميراث نصيب الميت الاخير فطرح عشره
بقي خمسها ولا يدع الى الغلام لانه منكر ذلك فيعطي الى الابن المقر فيصم الى نصيبه
فصير ثلثه وعشرين من ستة وعشرين سهمها وثلثه للام فان قالوا اخر
ينسب ولذا لا نسألهم ادعى ذلك لا يجوز غدا في حنبه شوا حجب المقر له واقر به لان
النسب لا يرتد بالرد فصلا قلتم بان اقراره يفيض المال للغلام لا يرتد الخواص
فلما من قبل ان اقراره بالنسب لا يرتد ونحن نقول بان اقراره في حق النسب يرتد وانما يرتد
اقراره بالمال والاقرار بالمال يرتد بالرد الا ترى ان الرجل اذا كان في يده مال اقرانه لغيره
فانكر المقر له يعود المال الى ملكه كما كان وكذا الميراث المقر به لغيره اذا جحد المقر له
من دعوة الرجلين الولد من الجارية يكون بين الرجلين
بن محمد بن الحسن حجت الله عليه هذا الباب على ان الدعوة نوعان دعوة الاستيلاء
ودعوة النحر برودة الدعوة الاستيلاء ثبت باعتبار قيام الملك من حاله العلوف

على اعداء الجارية

اما قوله

لأنه لا ثبت مقصوده على الجال بل مستند إلى حاله العلوق فتعتبر قيام الملك بحاله
العلوق ودعوته التي ثبت باعتبار الملك القائم بحاله الدعوه لأن حكمها لا ثبت مستند
إلى حاله العلوق بل مقصورا على الجال فتعتبر لصحتها قيام الملك للحال إذا عتبر
هذا حينا إلى مسائل الباب قال محمد رحمه الله وإذا استرى الرجل الجارية فغضاها
فولدت عندهما ولدان لستة أشهر فصاعدا فادعى الرجل الجارية لها ابنته وأدعى الولد
والذي ولد في ملكها مكنون ابنه والجارية أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
لشريكه وإنما كان كذلك من قبل أن يدعوته دعوه استنلاب ودعوه الذي يدعى الجارية
دعوه تحرير فكانت دعوه الاستنلاب أولى من دعوه التحرير وذلك لأن دعوه الاستنلاب
ثبت غير مقصوده على الجال مستند إلى حاله العلوق ودعوه التحرير ثبت مقصوده على
الجال سبقت دعوه الاستنلاب دعوه التحرير فكانت أولى ويضمن نصف قيمه الجارية
لشريكه لأنه يملك عليه نصف الجارية بالاستنلاب ونصف عقرها لأنه وطئ جارية
مستركه بينه وبين غيره فوجب عليه نصف عقرها كمن استولد جارية مستركه بينه وبين
غيره فوجب عليه نصف قيمتها ونصف عقرها لما ذكرت كذلك ها هنا ولا يقال أن شريكه
قد أبرأه من نصف قيمته حيث قال لها ابنته وذلك لأن القاضي انطلق بقراره بالحكم
فكان وجوده وعدمه بمنزلة ولا ندعوه الاستنلاب إنما ثبت حكمها حاله العلوق
وبإقراره لا يبطل بحكم الجاهم بطلان إقراره قال ولو ولدت الجارية لفلان من
سنة شهر من استنلابها والمسألة فيها قال الدعوى محججان وذلك لأن كل
واحد من الدعوى من دعوه تحرير لا دعوه استنلاب من قبل أن علوق الولد لم يكن في
ملكه فاستنابا ولم يشي أحدهما الأخرى فصحت ولا عقروا على مدعى الولد لأن الوطئ
حصل في غير ملك شريكه ولا ضمان على مدعى الجارية لمدعى الولد لأن من زعمه أنها
أم ولد وأم الولد غير منقومة عندي حنيفة فلا يضمن وعندي يوسف ومحمد
أن كان موثرا يضمن نصف قيمتها وإن كان محسرا سعت في نصف قيمتها كما ولد في
بين الشريكين أغنيا أحدهما لا يضمن شيئا لشريكه عندي حنيفة رحمه الله وعندهما
أن كان موثرا يضمن نصف قيمتها وإن كان محسرا سعت في نصف قيمتها لذلك
قال ولو أن رجلين استنابا جارية من رجل فولدت في ملكها ابنته أشهر فصاعدا
في ملك المسترك لم يكره البت فولدت بنتا م ادعى أحدهما الكبرى والأخرى الصغرى
وخرج الكلامان معا والجد حية أو قد مات فان ابنت الصغرى بنت الذي ادعاهما
ولا ضمان عليه فيها والابنت العليا ابنت الذي ادعاهما وموضع من نصف قيمه الجد
ونصف عقرها ويضمن مدعى الصغرى نصف العقروا وإنما كان كذلك من قبل أن الدعوى
دعونا استنلاب لأن العلوق كان في الملك فصحت الدعوى وأن يضمن نصف قيمه الجارية
مدعى الأكبر لأنه بالاستنلاب يملك الجارية على شريكه فصاعدا بمنزلة أجل الشريكين

أجل

مع حكم الجاهم

بينه

فقط

إذا استولد الجارية فأنه يضمن نصف قيمه الجارية بمثلها على شريكه ويضمن نصف
لأنه اقرب وطئ جارية مستركه بينه وبين شريكه فصاعدا كما لو وطئها ولا يضمن مدعى
الصغرى لشريكه شيئا من قيمه الكبرى لأن من زعم مدعى الكبرى أنها جارية الأصل
ولا يضمن العقروا لهذا المعنى وإنما يضمن نصف عقرها لها كما لو وطئ جارية
مستركه بين غيره قال ولو كانت الجدة قد قبلت قبل الدعوة فأجل القمه بينهما
نصفين والمسألة على جالها فان ابنت الصغرى بنت الذي ادعاهما والابنت الكبرى
ابنت الذي ادعاهما ولا يضمن مدعى الصغرى شيئا من قيمتها ويضمن نصف عقروا الكبرى
للكبرى ومدعى الكبرى لا يضمن شيئا من قيمتها عندي حنيفة رحمه الله وإنما كان ذلك
من قبل أن مدعى الصغرى لما ادعى فدعوته دعوة استنلاب فصحت ولا يضمن من قيمتها
شيئا لشريكه لأن من زعم شريكه أنها ولد جرة ويضمن نصف عقروا الكبرى لها كما لو وطئ جارية
مستركه بينه وبين شريكه لأن نصفها كان لها كاله الوطئ وأما مدعى الكبرى لا
يضمن شيئا من قيمتها عندي حنيفة رحمه الله لأن الكبرى أم ولد وأم الولد لا يكون مدعوه
عندي حنيفة ولا يضمن شيئا من قيمه الجدة ولا عقروا لأن دعوته دعوة تحرير لا دعوة
استنلاب لأن الملك قد انقطع قبل الدعوة فلا يتصور الاستنلاب فان قال الضمان
في القتل ضمان الدم لا ضمان المال فلم قلتم بأن الملك قد انقطع حتى لا يستند للدعوة
إلى حاله العلوق الجواب قلنا الضمان ضمان الدم وليس في حقهما ضمان المال
فلا يمكن القول ببقاء الملك بعد انحطاط الضمان قال ولو أن رجلين استنابا جارية فولدت
بنتا لا قل من سنة شهر من يوم اشتراها ثم كبرت ابنتها فولدت ابنتا ثم أحدهما البكر
والأخرى الصغرى وخرجت الدعوى أن بينهما معا والجد حية أو قد مات فان الذي ادعى
الركاد على ابنت الصغرى وهي ابنته وأما أم ولد وإنما كان كذلك من قبل أن دعوة
مدعى الصغرى دعوة الاستنلاب لأن العلوق كان في الملك ودعوة مدعى الكبرى دعوة
تحرير فصاعدا دعوة الاستنلاب أولى ويضمن نصف قيمه الابنت الكبرى لشريكه لأنها صارت
أم ولد له فتملك عليه بالاستنلاب نصفها يضمن نصف قيمتها ويضمن نصف عقروا لغيره
لأنه وطئ جارية مستركه بينه وبين شريكه فيضمن نصف عقروا ولا يصح دعوه
الشريك في ابنت الكبرى لأن دعوته دعوة تحرير لا دعوة الاستنلاب فلا يصح الدعوة
لأن العلوق كان في غير الملك قال فان كانت الجدة حية كانت أم ولد لمدعى الكبرى
لأنه اقرب لها أم ولد فصاعدا وللد له باقراره وإن لم ثبت النسب لولدها جارية مستركه
بين رجلين لا ولدها ادعاهما أحدهما أم ولد لصارت أم ولد باقراره ويضمن نصف
قيمه الجدة لشريكه لأنها لما صارت أم ولد فقد تملك عليه نصفها يضمن نصف قيمتها
كما لو استولدها حقيقته ولا يضمن نصف عقروا لأن الوطئ لم يكن في ملكه قال ولو أن
رجلين استنابا جارية فولدت عندهما لا قل من سنة شهر فادعى أحدهما الولد وهو
ضامن نصف قيمه الأم يوم ادعاهما ولا ثبت النسب موثرا كان أو محسرا وذلك لأن

عقروا

ادعى

الدعوة دعوة تحرير لا دعوة استيلاء لان العاقول لم يكن في الملك الا ان الحاربه صارت
ام ولد له باقراره فيصير نصف قيمتها لشريكه سواء كان مؤسرا او معسرا لان ضمان التملك
لا يختلف من حاله الاعتبار والايستار واما الولد فهو من شريكه عبد من رجلين اعنفه
احدهما فان الشريك بين حارات لم يه عندنا حنعه رحمه الله ان شيا اعتق بصيبه
وان شيا ضمن شريكه وان شيا استسعاه وعندهما ان كان مؤسرا يصممه فيمعه نصيبه
وان كان معسرا استسعاه على اختلافهم في عبد من رجلين اعنفه احدهما ثم قال
ابو حنعه رحمه الله ان ضمن شريكه كان لولا كاله لان الشريك لما ضمن نصيب شريكه
انقل نصيب شريكه اليه فهو اعتق كله فكان لولا له وان اعتق الشريك نصيبه
او استسعا كان لولا بينهما من قبل ان نصيب الشريك ما انتقل الى المدعي موع
عتق بصيبه عنه والله اعلم

من الدعوى والبيات الذي يكون بعضها اولى من بعض والغضب وغيره
بني محمد بن الحسن رحمه الله الباب على ان بينه الانسان غير مقبوله على ما في يد
وعلى ما في يد غيره مقبوله الا اذا كان الذي يدعي الغضب عليه محسدا كانت بينه
مدعي الغضب اولى لان الشاهد انما يشهد على ما يرى منه من الصرف فاذا اقام
البينه على الغضب بطلت بينته ببينه مدعي الغضب وبين ان صرفه كان اطلا
فكانت بينه مدعي الغضب اولى لقبول واذا ادعى احدهما الغضب والآخر مطلق
الملك كان المدعي بينهما نصفي اذا عرفت هذا حنا الى مسائل الباب
قال محمد بن الحسن واذا كانت الدار في يد رجل جلس فاقام كل واحد منهما البينه اهاله اقام
اجنبي البينه اهاله فان للرجل الاجنبي نصفها ولكل واحد من الشريكين ربع الدار
فاجعل احدا للشريكين الكبر والاخر اصغر ليصح الكلام فقولا انما كان كذلك من قبل ان
الاجنبي والاكبر يدعي كل واحد منهما ما في يدي الاصغر واقام كل واحد منهما البينه على ما
ادعي فكون ما في يدي الاصغر بينهما نصفي والاجنبي مع الاصغر يدعي كل واحد منهما ما في
يدي الاكبر وهو يتكرد لك واقام كل واحد البينه فجعل بينهما نصفي فحصل للاجنبي نصف الدار
ربع مما في يدي الاصغر وربع مما في يدي الاكبر وحصل لكل واحد من الاصغر والاكبر ربع الدار
وهو نصف ما في يد صاحبه قال فان لم يقيم الاجنبي البينه على هذا ولكنه اقام البينه اهاده
اعتصمها اياه اجلا لشريكين بعينه واقام كل واحد من الرجلين اهاده قال فلا اجنبي
لثله اربع الدار وللصغر الذي لم يقيم عليه البينه ربع الدار وذلك لان الاجنبي مع الاكبر
يدعي كل واحد منهما ما في يدي الاصغر الا ان الاجنبي يدعي على الاكبر الغضب فبطلت بينه
الاكبر بينته الاجنبي على الغضب فصارت بينته مدعي الغضب اولى فصار ما في يدي الاصغر
للاجنبي وكذا الاجنبي مع الاصغر يدعي كل واحد منهما ما في يدي الاكبر وهو لا يدعي الغضب
على الاصغر فيستويان فيكون بينهما نصفي فحصل للاجنبي ثلثه اربعها وللصغر ربعها
الا ان محمد رحمه الله جعل اصل هذه المسائل مشكله وهي مشكله دار في يد رجل جاء

اسان وادعى اهاله واقام البينه على ذلك واقام رجل آخر عليه البينه اهاله وادعى اعتصمها
منه المدعي الاول قال يقضي لها للمدعي الآخر ذلك كل واحد منهما يدعيها واقام
احدهما البينه على الاخرى الغضب فكانت بينه مدعي الغضب والآخر مدعي البينه وكذا
لو ادعى عليه الوديعه قال ولو ان رجلين في ايدهما دار اقام رجل اجنبي البينه اهاله
داره اعتصمها اياه احدا للرجلين اللذين الدار في ايدهما وهو هذا بعينه واقام ذلك الرجل
الذي اقيم عليه البينه ان الاجنبي غصبها مني واقام شريكه البينه ان الدار داري يقضي
للاجنبي نصف الدار ولكل واحد من الشريكين ربع الدار وانما كان كذلك من قبل ان كل
من الاجنبي والاكبر يدعي ما في يدي الاصغر وكل واحد منهما يدعي الغضب على صاحبه
فتعارض جعل كان كل واحد منهما يدعي مطلقا الملك ولو ادعى كل واحد منهما الملك المطلق
يعضي منهما ما في يدي الاصغر كذا هذا وكذا الاجنبي مع الاصغر يدعي كل واحد منهما ما في
يدي الاكبر والاجنبي لا يدعي غصبا على الاصغر فيستويان فيقضي ما في يده بينهما نصفي
فصار للاجنبي نصفها ولكل واحد من الشريكين ربعها كما في المسئلة الاولى ولو اقام الاجنبي
البينه اهاده اعتصمها اياه احدا من الرجلين بينهما بعينه واقام ذلك الرجل البينه
ان شريكه اعتصم مني واقام الشريك البينه ان الدار داري فان للاجنبي ثلثه اربع الدار
وللاصغر ربع الدار وذلك لان الاجنبي مع الاكبر يدعي كل واحد منهما ما في يدي الاصغر
غير ان الاجنبي يدعي الغضب على الاكبر والاكبر على الاصغر فكانت بينه الاجنبي اولى
فجعل كان الاكبر اعتصمها من الاجنبي والاصغر من الاكبر فيقضي لها في يدي الاصغر للاجنبي
والاجنبي مع الاصغر يدعي كل واحد منهما ما في يدي الاكبر والاجنبي لا يدعي الغضب على الاكبر
فيكون ما في يدي الاكبر بينهما نصفي فصار للاجنبي ثلثه اربع الدار وللصغر ربعها قال
ولو اقام الاجنبي البينه اهاده اعتصمها منه احدا للرجلين بعينه واقام ذلك الرجل الذي
اقام عليه البينه ان شريكه اعتصم منه ثم ان شريكه اقام البينه انه اعتصمها منه الاجنبي
قال فان نصف الدار للاجنبي ونصفها لشريكه الاصغر وذلك لان الاجنبي مع الاكبر يدعي
كل واحد منهما ما في يدي الاصغر والاجنبي يدعي على الاكبر الغضب فكانت بينته اولى
فصار ما في يدي الاصغر للاجنبي وللصغر للاجنبي والاصغر يدعي كل واحد منهما ما في يدي الاكبر
والاصغر يدعي الغضب على الاجنبي فصارت بينته اولى فصار ما في يدي الاكبر له حصل للاجنبي
نصف وللصغر نصف قال واذا كانت الدار في يد رجلين فاقام الاجنبي البينه
اهاده اعتصمها اياه احدهما بعينه واقام المشهود عليه اهاده اعتصمها اياه الاجنبي
واقام شريكه البينه اهاده اعتصمها اياه الرجل الاجنبي فان الذي لم يقيم عليه البينه
الاجنبي انه غصبه شيا نصف الدار وللآخر ربعها وللاجنبي ربعها وانما كان كذلك من
قبل ان الاجنبي مع الاكبر يدعي كل واحد منهما ما في يدي الاصغر الا ان الاجنبي يدعي على
الاكبر الغضب والاكبر يدعي عليه الغضب فتعارض فصار كل واحد منهما يدعي مطلقا
الملك فيكون بينهما والاجنبي والاصغر يدعي كل واحد منهما ما في يدي الاكبر والاصغر

يدعي العصب على الاخني وهو لا يدعي عليه العصب فصارت بينه الاصغر اولى فصار ما
يدعي الاكبر له فالجاصل ان للاخني ربع وللأكبر ربع وللأصغر نصف قال واوقام احدهما
البينة الهاذرة اعتصبها اياه صاحبه واقام صاحبه البينة الهاذرة اعتصبها اياه
واقام اخني البينة الهاذرة اعتصبها فان للاخني النصف ولكل واحد من الشريكين الربع
وذلك لان الاخني والاكبر يدعي كل واحد منهما الذي في يدى الاصغر وكل واحد منهما يدعي
العصب على الآخر فتعارضوا فصار كل واحد منهما يدعي الملك على الآخر فمقتضى ما في
مقتضى ما في يدى الاصغر بينهما نصفين وكذلك كل واحد من الاخني والاصغر يدعي ما في
يدى الاكبر وكل واحد منهما يدعي العصب على صاحبه فصار من له دعوى مطلق الملك
فيكون بينهما نصفين فحصل للاخني النصف ولكل واحد من الشريكين الربع كما في المسئلة
الاولى من الباب والله اعلم بالصواب

ما يكون الرجل منه خصما من النسب والولا وما لا يكون خصما بنى محمد بن الحسن رحمه الله
هذا الباب على ان العصب للغائب لا يجوز الا اذا اصاب الحاضر خصما عنه وان القضا
على الجاضر كما نرا اذا عصبنا هذا حنا الى مسائل الباب واذا ادعى الرجل على رجل
انه اخوه فحينئذ ذلك تقدم الى القاضي ثم اراد ان يقيم عليه البينة فان العاصي اسأل
المدعي هل تطلب منه الميراث فان قال نعم اطلب منه الميراث فانه يسمع دعواه وان قال
اريد ان اثبت نسبي فانه لا يسمع دعواه وانما كان كذلك من صل ان ادعى النسب
ولم يدع عليه حقا فهو يدعي حقا للغائب لان النسب هو الاب وليس لغيره حق الا في نفسه
خصما عن الغائب لانه لا يدعي عليه حقا لنفسه بخلاف ما اذا ادعى الميراث او النفقة
فانه يدعي عليه حقا فيتصحب خصما عن الغائب فاذا عرفت في هذا فكذا اذا ادعى انه عمه
او خاله او ادعى ان هذه المرأة عمته او خاله لان قولهما هذا عمي اي هذا ولد جدي فلا يكون
له حق فلا يسمع دعواه قال ولو ادعى انه ابنه او ابنا ابنته والمدعي عليه ينكر والمدعي
اقام البينة فانه يقبل بينته وذلك لانه يدعي عليه حقا وهو النسب فيكون خصما
وكذا اذا ادعى على رجل انه ابوه واقام على ذلك البينة فانه يقبل بينته وذلك لانه يدعي
عليه حقا لنفسه وهو النسب قال ولذا لو ادعى على امراه الهاز وجته او ادعت
المرأة على الرجل انه زوجها فانه يقبل منه البينة في الفضل لان كل واحد منهما يدعي
حقا لنفسه وهو النكاح قال وكذلك لو ادعى رجل على رجل وقال انا عبدك واس
اعتقني وانا مولك فانكر ذلك الرجل واقام ذلك العبد البينة فانه يقبل بينته وذلك
لانه يدعي حقا عليه لنفسه فيكون خصما وكذا اذا ادعى على غيره وقال انت عبدي واني
اعتقك واقام على ذلك البينة فانه يقبل بينته وذلك لانه يدعي عليه حقا وهو الولا
فيكون خصما قال ولو ان صيا صغيرا في يد رجل لا يعبر الصبي عن نفسه يزعم الرجل
الذي في يده انه التيمم فاقامت امرأة البينة وهي حرة الاصل انه اخوها جعلته اناها
وقصبت بينتها وذلك لانها يدعي حقا عليه وهو حق الجحانه والتربية مقبل بينتها

كان

ويكون هو خصما في ذلك قال ولو ادعى الرجل انه عبد فاقامت المرأة البينة انه اخوها جازي
قصت بانه اخوها وقصت لنفسه لانه يدعي الجحانه والتربية قال ولو ان رجلا من اهل
هكلا وله ابن فادعى رجل انه كان عبدا لبيه وانه اعتقه فانكر ذلك الابن جعلته خصما
لانه اثبات الولا وذلك لانه يدعي عليه حقا لنفسه وهو حق الولا فان الولا بمنزلة النسب
فيكون فيه خصما وهذا لان الاب اذا مات لا يبقى له ولا ويكون الولا للولد وكان مدعي عليه
حقا فاذا عرفت في هذا فاعرف في الجفده والجد فان الجدا ادعى انه ابني والجد ان
جد لا يقبل هذه البينة لانه يدعي النسب ويكون ذلك حقا له بواسطة الاب وهو يدعي
بذلك حقا لغيره فلا ينصب خصما عنه لانه لا حق له فيه بخلاف الولا من صل ان الاب
اذا مات لا يبقى له ولا يكون الولا للولد فالولد يدعواه الولا يدعي حقا لنفسه ولو ان
ادعت ان رجلا ابنتها وهو محجل فاقامت عليه البينة قبلت بينتها وذلك لانها يدعي حقا وهو
النسب فيكون هو خصما ولا يقال بان النسب ثبت من الاب فلا يكون حق المرأة لانه قد ثبت
من الام وان ثبت من الاب واذا ادعى رجل على صغير ان هذا اخي واقام على ذلك البينة يقبل
بينته لان الاخ اذا كان صغيرا فهو يدعي بذلك حق الجحانه والتربية فيكون الحاضر خصما منه
ولو ان امرأة ادعت على رجل انه ابن ابنتها والرجل يحجده فاني اسأل المرأة هل تدعي عليه حقا
من الميراث والنفقة فان ادعت ذلك كان خصما حتى لو اقامت البينة على ما ادعت قبلت ولا
فلا ما من صل هذا ولو كان ابوه غائبا بعد ذلك وانكر ذلك لا يلغى الى كلامه وذلك
لان البينة قامت على الخصم فيكون الحاضر خصما حتى لو جاز الغائب وانكره لا يلغى اليه
فما يكون الرجل منه خصما وما يدفع عن نفسه المضمومة
فما يذكر انه لغيره بنى محمد بن الحسن رحمه الله عليه هذا الباب على ان المدعي عليه
اذا جال الخواب على خصم معروف باقامه البينة يندفع المضمومة عنه واذا لم يجز بالخواب
على غيره بقى خصما اذا عصبنا هذا حنا الى مسائل الباب قال محمد رحمه الله
واذا ادعى الرجل دارا في يد رجل فاقام البينة انها له فادعى الذي في يده انها دار فلان
او دعيتها لا يندفع المضمومة عنه الا اذا اقام البينة على ذلك وانما كان كذلك من صل انه يدعي
انها دار فلان ويجوز الدعوى لا يندفع المضمومة عنه بخلاف ما اذا اقام البينة فانه يندفع
المضمومة عنه لانه اذا اقام البينة فقد جاز الخواب على خصم معروف وليس ان يدعيه يستفاد
عن الغير فيندفع المضمومة عنه قال وكذلك لو اقام البينة الهاذرة فلان عصبها اياه
او كانت دابة فاقام البينة انه شرها من فلان واخذها منه او ضلت منه فوجبها فانه
عنه المضمومة وذلك لانه اذا اقام البينة على ما ذكرنا بين اليه مستفاده من جهة غير
فيندفع المضمومة عنه قال وكذلك اذا اقام البينة ان فلانا او دعها اياه ولم يثبت وانما فلان
فانه يدفع المضمومة عن نفسه لانه اذا اقام البينة على الوديعه تبين ان يدعيه الغير فيندفع المضمومة
عنه لانا لا يحتاجها هنا الى اثبات الملك للغير اما يحتاج الى دفع المضمومة والمضمومة
تدفع عنه بهذا قال ولو اقام الذي في يده البينة الهاذرة فلان وقال هو او دعها

المدعي عليه

او قال غدا يتها منه ولم تشهد الشهود على شيء من ذلك الا على الملك فان الذي في يده خصم وذلك
لا يحتاج الى اثبات الملك للغائب لان الحاضر ليس خصم عنه في اثبات الملك له وانما خصم
في اليد فلا يندفع الخصومة باقواله البينة على اقامته فلا يندفع الخصومة بالمدعى كارت
دابه فلا يندفع الخصومة بالمدعى وقال الذي في يده فلا يندفع الخصومة باقواله البينة على اقامته
او شهدتها منه ولم تقم على مقالته بینه لم يكن بينهما خصومة لانهما اتفقا على اقامته فلا يندفع
فقد اتفقا على ان يده مستفاد من جهة الغير فلا يكون بينهما خصومة قال ولو اقام الذي
في يده البينة ان المدعى اقرها فلا يندفع الخصومة في يده فلا يندفع الخصومة لانهما اتفقا على اقامته
وذلك لانه لو اقرها ملك فلا يندفع الخصومة عن المدعى عليه فلو اقام البينة على
اقواله يندفع الخصومة عنه قال واذا كانت الدابة في رجل فاقام البينة اهادا بته عصبته
منه او شرفت منه او ضلته منه واقام الذي في يده البينة انه اودعها اياه فلا يندفع
فقط الخصومة عن نفسه الا في حمله واحده ومو اذا اقام البينة انها شرفت منه
فان با حنفه رحمه الله قال بغيرها للمدعى وجبه قول محمد هو انه اضاف الفعل الى
السان مجهول يدعى الفعل على انسان مجهول ودعوى الفعل وهو ان الشرفه على انسان مجهول
لا يصح فصار كانه يدعى عليه مطالون الملك ولو ادعى عليه مطالون الملك فاقام البينة انها
لقلان اودعها اياه يندفع الخصومة عنه كذلكها هنا وجبه قول في حنفه رحمه الله
هو انه انما يصف الله السرقة لا تنصامورا السرقة فمولى يصف الله السرقة لا لا يجب
القطع عليه فبان اقام البينة ان فلانا اودعها لا يندفع الخصومة عنه كما لو ادعى عليه
السرقة قال واذا كانت الدابة في رجل فاقام رجل البينة انها ادره اشتراها من
الذي في يده بالف درهم ونقده الثمن وقضيا منه فاقام الذي في يده البينة ان فلانا
اودعها اياه فلا خصومة بينهما حتى يحضر المستودع وذلك لانهما اتفقا على اقامته
فقد شهدا بتمام العقد فلا يكون مدعىا فعلا انما يكون مدعىا ملكا فاذا اقام البينة
ان فلانا اودعها اياه فلا خصومة بينهما لانهما اتفقا على اقامته مستفاد من الغير فصل من هذا
وسم اذا لم يدع القيص فان الخصومة لا يندفع عنه وذلك لاننا لا نحتاج هناك الى اثبات
العقد لانا القيص عليه لانه يدعى القيص بكم العقد فصار مدعىا فعلا فلا يندفع
الخصومة عنه بخلاف ملك محال الى الغائب قال ولو ان المدعى ادعى السرقة والقيص
وصدعه البايع بذلك وقال اودعها فلان واقام على الوديعه البينة اشفق الخصومة
عن نفسه وذلك لانه اقر بالملك موصولا بدعوى الوديعه فاذا اقام البينة على الوديعه
قلت بینه وهذه الدعوى دعوى مطالون الملك لانه لا يدعى الا بینه تاما حقوقه فيكون
دعواه دعوى الملك على امره قال وكذلك دار في يد رجل ادعاه رجل اخر فاقرا الذي
في يده انها كانت للمدعى وقال فلان اودعها واقام على ذلك بینه فاني لا اقبض شي
منها حتى يحضر المستودع وذلك لانه وان اقر للمدعى ولكن اقام البينة ان يده يد الغير
فيندفع الخصومة عنه قال فان لم يكن له بینه على الوديعه دفعها الى المدعى ذلك

لا يندفع الخصومة عنه
موقوف على الشرفه

لانه اقر بالملك له وقوله فلان اودعها مجرد دعوى فلا يندفع الخصومة عنه بل يندفع
الى المدعى وكذلك لو ادعى بالوديعه بان قال اودعها فلان وهي للمدعى ولم تقم على الوديعه
بینه يندفع الى المدعى حتى يحضر الغائب لانه اقر له بالملك فاذا حضر الغائب يسلم اليه حتى
يحضر المدعى بینه على حقه وذلك لانه اقر للغائب وصح اقراره له واقواله للغائب
لا يمنع الاقرار بالحاضر من قبل الاقرار للغائب صح باعتبار التصديق فاقرار الحاضر صح
لاننا لا نجعل هذا محكم فادعيا يسلم اليه لان اقراره صح في حقه ويكون خصما في ذلك
حتى لو اقام البينة عليه يدفع اليه والا فلا هذا لما قلنا فيمن وجب جميع ماله حاله
المريض فانه يصح على اعتبار الصحة فان صح فقد وان مات ينفذ في الملك قال ولو ان الغاصبي
علم انها لرجل فصار في يده او علم ان الغائب اودعها او علم ان الغائب عصبها ودفنها اليه فانه
نقض لموجب علمه عندا في حنفه والى يوسف رحمت الله عليهما وذلك لان البينة المالحج
اليها ليستين للغاصبي ان يده مدعيه ام لا بعينه فاذا علم ذلك قضى عليه لانه اقوى من البينة
وعند محمد علم القاضي لا يكون حجة في روايدان سماعة عنه لان اقراره الانبيا
لا يعلم صدقه لقينا والنبى لا ينطق عن الهوى وقد امن منه الزلل والخطا والله اعلم
والوكاله من الذي يغتر المدعى انها كانت له بنى محمد بن الحسن رحمه الله عليه هذا الباب
على الاصل الذي من قبل هذا قال محمد رحمه الله واذا كانت الدابة في يد رجل فاقام رجل
البينة انه امنها من عبد الله بالف درهم ونقده الثمن وقال الذي في يده الدابة اودعها
عبد الله الذي يدعى الشرا من قبله فانه لا خصومة بينهما وذلك لانهما اتفقا على ان
الدابة كانت في يد عبد الله ويد هذا حادثه ولم يعلم بيمينه من هذا الطاهر ان يده
مستفاد من جهة عبد الله فيندفع الخصومة عنه قال فان قال المدعى خلف الذي
يدبه الدابة فلانا اودعها اياه كما قال فان القاضي خلفه البينة بالله عز وجل بعد ادعيا
اياه فلان كما قال فان حلف فلا خصومة بينهما وذلك لانه لو نكل عن اليمين بغير خصما
فيحلفه في ذلك حتى لو نكل يكون خصما الا ترى انه لو قال اودعني غير عبد الله كان خصما
وهذا بمنزلة المودع اذا قال رددت الوديعه فان القول قوله وحلفه عليه كذلك هنا
قال فان قال حين اراد الغاصبي ان خلفه ما اودعها فلان ولكن عصبها منه جعله
القاضي خصما لانه قد نقض اقراره الثاني الاول والثاني فان نكل عن اليمين جعله
خصما وقضى بشهادته شهود المدعى على الشرا وذلك لانه بغير خصما قال فان قضى بذلك
ثم قدم عبد الله فادعى انه كان اودعها الذي كانت في يده واراد ان يرد عليه الدابة حتى
يعيد المسترى البينة عليه بالشرا فان القاضي يقدر العضا عليه بالشرا ولا يكلف المدعى
اعادة البينة وذلك لان الذي في يده خصم والمدعى قد ادعى سئين الملك على الحاضر
والسبب على الغائب فلا يمكن العضا بالملك له الا بالشرا على الغائب فان نصت الحاضر
خصما عنه فاذا اقام المدعى البينة عليه نقضت بالملك عليه والسبب على الغائب

ع انما اذا
او الهبة
وهي اودع

فان قال المنيه لا لها قامت على الخصم قال فان قال الذي في يده اودعنيها
يكل عبد الله والمسلة لهاها كان خصما للمدعي وذلك لانه لا يدعي الشرايين
ايدي من عبد الله وانما يندفع الخصومة عنه اذا ثبت انه وصل اليه من عبد الله
ثبت ذلك لا نال ان يدري انه وصل عبد الله فان اقام البينة ان عبد الله دفعها الى عمر
لا يدري ان عمر وادفعها اليه ام لا وادعي المدعي عليه ان عمر وادفعها اليه لم يلزم
الخصومة عن نفسه من قبل انه ليس بخصم لما ثبت ان الوكيل له عمر ومن جهة عبد الله
وانما هو خصم في دفع عمر وادفعها اليه ذلك فان اقام البينة ان عمر وادفعها اليه ولا يدري
انه دفعها عبد الله الى عمر وام لا يندفع الخصومة عنه لانه اجال الجواب الى خصم
معروف قال فان قال الذي الدار في يده استخلف المدعي ما دفعها الى عمر
فان القاضي يحلف المدعي على علمه ما يعلم دفعها اليه فان حلف فهو خصم وذلك لانه
لو نكل عن الممن ان دفع الخصومة عن المدعي عليه فيحلف حتى لو نكل سقطت الخصومة
والا بقي خصما وانما يحلف على العلم لانه لا يشك في حلفه على فعل غيره محتمل ان لا يعلمه
لخلاف ما تقدم في اول الباب لان هناك يدعي عليه فعلا وذلك لا يشك فيه
عليه فيحلفه القاضي على البينات

مما يكون خصما مما لو هلك في يده في محمد بن الحسن رحمه الله عليه هذا الباب
على الاصل الذي مر قبل هذا قال واذا كان العبد في يد رجل فمات في يده فاقام رجل
البينة انه عبد واقام الذي كان العبد في يده البينة ان فلانا اودعه اياه او غصبه
منه فان القاضي يقضي ببينة المدعي ويقضي على الذي كان في يده بيمينه العبد للمدعي
ولا يدفع الخصومة عن نفسه بذلك وانما كان كذلك من قبل انه ما اجال الجواب على فلان
باقامة البينة ان يده يدور بيمينه من جهة فلان من قبل انه لا يدعي عليه العبد انما يدعي عليه
ضمما تاف في ذمته والضمان لم يكن في يد فلان حتى يندفع الخصومة عن المدعي عليه بذلك
قال فان جاء الغائب فاقرانه كان في يده الذي كان في يده وديعة من جهة او اجاره
رجع عليه بالقيمة وذلك لانه عامل له في الوديعة والاجاره في حق الجفط وكان قرار
الضمان عليه فلذلك يرجع عليه بما ضمن في الغصب والا عاره لا يرجع عليه بالضمان
من قبل انه عامل لنفسه في الجفط فكان قرار الضمان عليه فلا يرجع بالضمان على غيره
قال ولو ان العبد اتى من يد الذي كان في يده فاقام المدعي البينة انه عبد واراد ان
يضمن الذي كان العبد في يده بيمينه العبد واقام الذي كان العبد في يده البينة ان فلانا
اودعها اياه او غصبه فان القاضي يقضي بالقيمة على الذي في يده وذلك لانه ما
اجال الجواب على الغائب فلهذا البينة لانه يدعي عليه ضمما تاف في ذمته واجاله الضمان
في ذمته الى الغير لم يوجد لان يده على الضمان لم يوجد قال فان قضى القاضي لم يضمن العبد
فان كان اودعه فلان فهو فلان ويرجع بالضمان على المستودع وذلك لما بينا ان قرار
الضمان في الوديعة والرهن والاجاره على الدافع فيرجع بالضمان عليه قال ولو كان

غصبا كان العبد الذي في يده لا يحق للغائب فيه وذلك لان المدعي يدعي الضمان عليه
وقرار الضمان في الغصب على الغائب فاذا ادعي الضمان ملك العبد قال من حضر
الغائب وصدقه في الوديعة لم يكن العبد له وذلك لان قراره قد بطل للغائب في
القاضي الغصب على الذي في يده فاذا بطل اقراره كان قرار الضمان عليه فلهذا
ملك العبد باذا الضمان فلم يصر العبد للغائب باقراره قال ولو ذهبت عينه فاقام
رجل البينة انه عبد واراد اخذ العبد وان ضمن الذي العبد في يده بيمينه العبد
العين فاقام الذي في يده البينة على الوديعة من جهة الغائب لم يكن بينهما خصومة
في العبد ولا في الارش وذلك لانه لا يتصور استحقاق العين بدون الاصل لان العين
تبع الاصل فاذا اجال الجواب الى الغائب في الاصل فكذلك في العين فصل من هذا ومن الولد
قال المدعي اذا كانت جارية فولدت ولدا ثم مات فاقام المدعي البينة ان الجارية حرة
واثا ولدت في ملكه واقام الذي في يده البينة ان الجارية اودعها اياه فلان قبل ان تملك
ثم ولدت عنده فان القاضي يقضي بيمينه الجارية للمدعي على الذي كانت الجارية في يده
ولا يقضي في الولد بشي وذلك لانه يدعي عليه شئ من جهة الجارية في ذمته والملك في
الولد وقد اجال جواب المدعي في الملك على الغائب في الملك ولم يحل الضمان لان الضمان
لم يكن في يده فحجب عليه فمما الجارية المدعي فصل من هذه المسئلة والمسئلة التي قبلها من قبل
انه ليس من ضروره ثبوت الملك في الجارية ثبوت الملك في الولد لانه من الجاز ان يكون الجارية
ملك وجل والولد ملك وجل آخر بخلاف مسئلة الارش لان من ضروره ثبوت الملك في
الاصل ثبوت في العين لا ترى انه لا يتصور ان يكون الشخص لا نشان والعين لا خراب
ولو قبلها عبد لم ير حل ودفع لها والمسئلة على جالها فادعي المدعي ان الجارية كانت له تسال
عما يطليه فان كان يدعي اخذ العبد لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب وذلك لان العبد
عن عام وهو يدعي ملك العين وقد اجال جواب الملك على الغائب فيندفع الخصومة عنه وان
ادعي اخذ الضمان فهو خصم وذلك لانه يدعي عليه ضمما تاف في ذمته ولم توجد لجاله الخوا
عن الضمان على غيره فبقي خصما قال ولو ان الجارية لم يكتلها العبد ولكنه قطع
يدها فادفع باليد والمسئلة على جالها فلا خصومة بينهما لانه اجال الجواب الملك
على الغائب في الجارية فكذلك في العبد لانه قام مقام يدها لانه لا يتصور ان يكون الجارية

لا نشان واليد لغيره والله اعلم بالصواب
مما يكون الرجل فيه خصما لانه اقراره الاصل كان له في محمد بن الحسن رحمه الله هذا
الباب على الاصل الذي مر قبل هذا قال محمد اذا كانت الدار في يد رجل فقال كانت
هذه الدار داري فوحيتهما فلان وقبضهما مني لم اودعنيها واقام على ذلك كله البينة
فاقام رجل البينة انها داره فان القاضي يجعل الذي في يده خصما وبعضه عليه وعلى
الغائب وانما كان كذلك من قبل انه اقراره كان خصما فيه ويدعي سقوط الخصومة
فلا يندفع الخصومة عنه بذلك لانه ليس له ولا به اثبات له ولا به برهان

وله وهذا لا يجوز لانه غائب والقضا للغائب وعلى الغائب لا يجوز الا اذا
بجانب خصمه ما عنه قال ولو ان القاضي علم انه فعل ذلك يدفع الخصومة
عنه لان علم القاضي حجه قال ولو ان المدعي اقام البيه الها داره وقال كانه يدعي
فلان فلا ادري ادفعها اليه ام لا وقال الذي هي في يده دفعها الى فلان فلا خصومة
بينهما وذلك لانهما اتفقا على ان يدعي ذلك الغائب لانهما اتفقا على انها كانت
لديه ولم يعلم يدعي وسطه بينهما فيندفع الخصومة قال واذا اخصم الرجلان الى
القاضي في دار يدعيها احدهما فقال القاضي للمدعي هات البيه فقاما من عند
القاضي فمكتا زمانا ثم اتفقا فاما الى القاضي فقام المدعي البيه الها داره واقام
الذي في يده البيه انه وهبها لفلان بعد ما قاما من عند القاضي وقبضها فلان
واودعها اياه فان الذي في يده خصم وانما كان كذلك من قبل ان الخصومة قد حوت
عليه وهو يريد بذلك ابطال الخصومة عن نفسه فلا يملك دفعها عن نفسه بذلك
بقضي خصما قال ولو علم القاضي بذلك لم يكن بينهما خصومة وذلك لانه ظهر للقاضي
ان يدعي الغير فلا يبقى خصما فيه قال ولو اقر به المدعي لم يكن بينهما خصومة
وذلك لانه اقر بسقوط خصومة عنه لانه كان الكا جازا لنقص ظاهرا قال
ولو اقام شاهدين انه اقر بذلك يندفع اقراره بالبيه قال ولو كان المدعي اقام على الذي
الدار في يده شاهدا ولجدا ثم كان بعد ذلك ما ذكرت لك كان منزله من لم يقر شاهد
وكذلك اذا اقام شاهدين من قبل انه لم يثبت الملك بذلك للمدعي فكان حال ما قبل
وحال ما بعد استواء والله اعلم بالصواب

ما يكون الرجل فيه خصما بالاقرار بغير معاينه القبض ني محمد بن الحسن رحمه الله
عليه هذا الباب على الاصل الذي مر من قبل هذا وهو ان من ادعى ان يدعي الغير
لا يبقى خصما وجعل ذلك الغير خصما وذلك لانه انما صار خصما باعتبار البيه
فاذا ثبت ان يدعي الغير بيتا من الاصل في البيه لك الغير فكون هو خصما اذا عر
هذا حينئذ الى مسائل الباب قال محمد رحمه الله واذا كانت الدار في يد
رجل فادعاهما رجل واقام البيه الها داره واقام الذي هي في يده شاهدا فقال
فشهدان فلانا استشهدنا انه اشكنه هذه الدار ولم نره دفع الدار اليه الا انا قد علمنا
ان الدار كانت في يد هذا فلا خصومة بينهما وذلك لانهما لما شهدا على تصادقهما
في وقت لو تصادقا كان تصادقهما مستقرا فيندفع الخصومة عنه ولو ادعى الا ان
في يد من كانت الا ان فلانا استشهدنا بما اخبرناك به ونحن نعلم انها اليوم في يد هذا
الذي في يده اليوم فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ايضا وذلك لانهما اذا
تصادقهما الى وقت كان تصادقهما في ذلك الوقت مستقرا اذا لم يراع في ذلك
والدار في يد الرجل فيندفع الخصومة عنه ولو ادعى الا ان كانت الدار في يد الذي لا يندفع
الخصومة وذلك لانها اذا اقر بها اقرارهما الى وقت لو تصادقا في ذلك الوقت لم يكن

التي هي في يد المدعي والخصم في يد المدعي

صادقهما مستقرا فلا يندفع ولو قال الا كانت في يد الذي هي في يده وقال المدعي
انا اقيم البيه الها كانت في يد غيره لم يقبل بيته وذلك لانه لا يريد ان يثبت البيه
لفلان وانما يريد ان يثبت المدعي عليه والشهادة على النفي غير مقبولة ولا نه يدعي بذلك
بيد منقضية فلا يقبل بيته على ذلك لا ترى انه لو جاز ذلك الرجل واراد بذلك البيه
لا يملك لانه يدعي ما منقضية لذلك ها هنا

بما يقضي القاضي فيه بالبيه والاقرار وما لا يقضي به في العبد والدايه ني محمد بن الحسن
رحمته الله عليه هذا الباب على ان عين العبد تابعة للعبد فلا يتصور استحقاتها
الا باستحقاق العبد واستحقاق العبد لا يصح الا اذا كان حاضرا خلافا للدايه فانه
يصح استحقاتها وان لم يكن حاضرا وذلك لان العبد في نفسه الا ترى انه لو حضر
وانكر فانه ينقض الاستحقاق والدايه ليست في نفسه لانه لا يعتبر عن نفسه
ولا يستلزم الاستحقاق فحضورها اذا عر فانه هذا حينئذ الى مسائل الباب
قال محمد رحمه الله واذا ادعى رجل على رجل انه فقاع عين عبيده فتمتته الف درهم
فانكر ذلك المدعي عليه والمدعي مقر ان العبد حتى فقام المدعي البيه على دعواه فان
القاضي لا يقضي على المدعي عليه ما لا يرش الا يحضر من العبد وانما كان لذلك من قبل
ان العين تتبع الشخص فلا يمكن استحقاق التبع الا باستحقاق الشخص وهو غائب
فلا يمكن استحقاقه الا اذا حضر محيضا بقاء البيه عليه قال محمد وقال بعض
محققينا انه يقضي له بارش العين لان الشهود شهدوا له بارش العين ثم اذا حضر
وانكر حينئذ ينقض ذلك والتصحيح ما ذكرنا من قبل ان ذلك امر محتمل والقاضي لا يبنى
قضاؤه على امر محتمل على احتمال النقص ولا نه اذا حضر وادعى انه جرا الاصل فان
القاضي ينقض العضد ولا يقضي القاضي ضاه على وجهه فيقضه قال ولو قال انك
فقات عين بردوني وانكر المدعي عليه قبلت بيته وان لم يكن البردون حاضرا
وذلك لان البردون ليس في يده نفسه لانه لا يعتبر عن نفسه فلا يستلزم حضور البردون
لا استحقاق الارش ولا نه يدعي عليه دين فيقضي له به خلافا للعبد لانه في يده
نفسه فانه يعتبر عن نفسه حتى لو جاز وادعى انه جرا الاصل ينقض القضاء ولا ينسخ
الارش الا باستحقاق الاصل واستحقاق الاصل لا يتصور الا باقامه البيه
عليه فلهذا لا يقضي القاضي بالارش ما لم يحضر العبد قال فان حضر رجل في يد
البردون فقال البردون بردوني لم يثبت في ذلك وذلك لان اليد محتملة فكون حجه
للمدعي لا لاستحقاق حتى على الغير الا ترى ان رجلا اذا استرعى دارا ولحقه دار في
يد رجل جاز وادعى الشفعة فقال المسترعى ليست دارك لا يستحق الشفعة الا
بعادامه البيه على ان الدار داره كذلك ها هنا فاذا اقام البيه على الملك حينئذ
يقضي له بالبردون والارش لانه خارج والاخر دوا اليد يقضي للخارج فان كان
كل واحد منهما خارج في حق الارش طلبا استحقاق الارش يثنى على استحقاق

اخرها

ارش العبد

انما هو الاصل مستحقا كذلك ما يثبتني استحقاقه على استحقاقه
فان لو ان المدعى عليه اقرانه فقهاء عين العبد وانه عبد المدعى والعبد عاب
قضى القاضي عليه ما رشح العبد وذلك لانه لما اقر العبد عبده فقد اقر بوجوب
الارش له عليه فقبل اقراره عليه والله اعلم
من الشهادات في الميراث الذي يقضى به للذي هو في يده . في محمد بن الحسن
هذا الباب على ان الخارجين متى اقاموا البيئه على شيء يقضى به بينهما نصفين ولا يسمع
دعوى احد منهما على صاحبه فيما صار في يده لانه صار مقصدا عليه في ذلك لانه لو لا
بيئه صاحبه لاستحق لكل فاستقضى حقه من كل الى النصف لبيئته صار مقصدا عليه
فلو اعتبر ما دعوا صار مقصدا له بعد ما كان مقصدا عليه ولا يصح ان يكون الشخص
الواحد مقصدا له ومقصدا عليه في شيء واحد في حاله واجدة وان الخارج ودوا ليد
اذا اقاموا البيئه فان بينه الخارج اولى لانه اكثر اثباتا لان الاجنبي يثبت الحق على ذي
اليدين اذا اقاموا البيئه . شأنا على احد فكان الخارج اولى اذا عرفت
هذا جينا الى مسائل الباب قال محمد رحمه الله واذا كانا في يد رجل فادعى
عليه رجلا من اجلهما ابن اخ الذي للدار في يده ووارثه لا وارث له غيره فاقام كل
واحد منهما هذين ان الدار دار ابيه مات وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره
فسمع القاضي بينهما ولم يقض القاصي بالشهادة حتى مات العلم الذي للدار في يده
فصارت في يد ابن اخيه ولم يوصل الى اقدم زكيت البيئتان جميعا فان القاضي يقضى
بالدار بين الاخ وبين الاجنبي نصفين ولا يبطل حق ابن الاخ بان صارت للدار في يده
وانما كان كذلك من قبل ان كل واحد منهما استحق العضد بالبيئه ومن علم ابن الاخ
انه ما ورثه لان الدار كانت لهم فيقسم القاضي بينهما نصفين كما لو كانت الدار في يد
العلم لان يده يد العلم قال فان قضى القاصي بينهما نصفين فقام الرجل الاجنبي البيئه
على ابن الاخ بان الدار دار ابيه مات وتركها ميراثا له واراد احد ما صار له ابن الاخ
من الدار لم يكن له ذلك وذلك لانه صار مقصدا عليه في حق ما في يده فلا يقضى له بعد
قال ولو ان القاضي رآه يشهد الاجنبي ولم ترك شهود ابن الاخ فقصى بالدار
للاجنبي ثم ان شهود ابن الاخ زكوا بعد ذلك فان القاضي يقضى الفضل للرجل الاجنبي
ويبطل شهود ابن الاخ وذلك لان القاضي لما قضى لها للاجنبي فقد بطل شهادته
شهود ابن الاخ فلا يقضى بشهادتهم لهما لو كانت باقية لما صح الفضل للاجنبي قال
فان اعادهم ابن الاخ على الاجنبي مرة اخرى فشهدوا ان الدار دار ابيه وتركها ميراثا
له لا يعلمون له وارثا سواه قضيت بالدار لابن الاخ واخذها من الاجنبي وذلك لانه
ما صار مقصدا عليه انما وقع العضد على العلم فقصى له بيئته قال فان قال الاجنبي
بعد ذلك انا احق بالبيئه ان الدار دارى لا يصح دعواه وذلك لانه صار مقصدا عليه
لها فلا يقضى له بها قال ولو ان الشهود حين شهدوا على العلم في حياته لم ترك واحد

باب

البيد

ابن

حتى مات فصارت الدار في يد ابن الاخ فزكوا شهود ابن الاخ ولم يعرفوا شهود الدار
الاجنبي فان القاضي يقضى بالدار لابن الاخ على الاجنبي وذلك لان ابن الاخ وار العلم
فصار قاصدا مقامه في حق اليد ولو كانت الدار في يد العلم واقام البيئه على ذلك فقصى
له بالدار كذلك هاهنا لان من زعمه انه لم يرته هذا كما مر من قبل ان العبد اذا كان في
يد رجل جالس وان ادعى انه عبد استراه من ذي اليد واقام البيئه على ما ادعى وقال
الذي في يده هذا العبد وديعه لفلان بقي خصما ثم لوجا الغائب مدع الملة العبد اذا ادعى
الوديعة فان اقام البيئه على ان العبد عبده وهو وديعه عند فلان فان القاضي يقضى له
بالعبد ويكون هو بمنزلة الوكيل عن المدعى عليه على ما بينا في الباب الثاني من كتاب الدعوى
كذلك هاهنا فان زكيت البيئتان جميعا قضى به بينهما نصفين قال فان اعاد الاجنبي
البيئه على ابن الاخ بما شهدوا به على العلم اخذ الدار من ابن الاخ وذلك لان الاجنبي خارج
ويؤد واليد فاستحق عليه الدار بالبيئه لانه خصم قال فان قال ابن الاخ انا اعبد
شهودي عليه لم يثبت الى ذلك لانه صار مقصدا عليه به فلا يسمع دعواه فيه قال محمد
ولو ان رجلا في يده دارا دعاها ابن اخ اخيه الجهاداره ورثا عن ابيه وادعى رجل اجنبي
الدارا له فاقام الرجل الاجنبي شاهدين على العلم بذلك ولم يقيم ابن الاخ شاهدين حتى
مات العلم فصارت في يد ابن الاخ ثم اقام ابن الاخ شاهدين الجهاداره مات ابوه وتركها
ميراثا له فان القاضي يقضى بالبيئه من اخرج على الاجنبي فان زكيت البيئتان جميعا قضى به
بينهما نصفين وانما كان كذلك من قبل ان الاخ قام مقام العلم فصار كان الدار في يد العلم
لان من زعمه انه لم يرته هاهنا ولو كانت الدار في يده فاقام كل واحد منهما البيئه عليه بالدار
فان القاضي يقضى بينهما نصفين كذلك هاهنا وهذا نظير مسئلة ذكرناها في الباب الثاني
من الدعوى في عبد في يد رجل ادعى انه عبد فلان ودعه اياه واقام رجل البيئه انه عبد
استراه من الذي هو في يده بالف وفقه الثمر واقام الذي في يده البيئه على ما ادعى من
الوديعة فلم يقض القاصي بشهادة شهود المشتري حتى حضر العايب الذي كان ودع العبد
فان القاضي يدع العبد الملة ويقضى على رب العبد بشهادة الشهود فان اقام رب العبد
البيئه انه عبد اردعه واقام البيئه انه عبد قضى له بالعبد وبطلت بيئته المشتري
وقد مر شرحها قبل هذا قال ولو ان الاخ لم يقيم البيئه على شيء حتى قضى القاضي الدار
للاجنبي يقضى له بكل الدار عليه لانه ما صار مقصدا عليه لان العضد وقع على العلم قال
ولو اقام ابن الاخ البيئه في حياته العلم ثم اقام الاجنبي البيئه بعد موت العلم فانه ياخذها من
العلم ويبطل بيئه ابن الاخ وذلك لان بيئه ابن الاخ قامت على العلم وبيئه الاجنبي على ابن الاخ
فكان ابن الاخ صاحب يد والاجنبي خارجا وبيئته اولى بالقبول قال ولو ان كل واحد
منهما اقام شاهدا واحدا على العلم ثم مات العلم فاقام كل واحد منهما شاهدا اخر فانه يقضى
بالدار بينهما نصفين وذلك لان كل واحد منهما اذا اقام شاهدا واحدا فقد استحق تكميل
شهادته فاذا اكمل صح ونقضى له بذلك قال فان قال احد هما انا اعبد على صاحبي البيئه

115

الاجنبي

ان

لم يقبل ان ياتي به صار مقصدا عليه في يد صاحبه من قبل انه لولا صاحبه لاستحق الآخر الكل
فاذا اتى بيمينه فقد منع عن النصف بعد لحق سبب الاستحقاق صار مقصدا عليه
لان المنع عن الثبوت بعد لحق سبب الثبوت كالرفع بعد الثبوت قال ولو اهما لم يمتما
بعد موت العيم شاهدا واحدا ولكنهما اقاما شاهدين مستقبليين فان القاضي يقضي بالدار
للرجل الاجنبي وذلك لان ابن الاخ صاحب يد والاجنبي خارج ومنه الخارج اولى بالقول
قال فان اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا على العيم فلما اقام الاجنبي شاهدا اخر
فركب شاهداه يقضي القاضي له بالدار ثم جاء ابن الاخ بسا هداخر على حقه لا ينفصل ذلك
وذلك لان القاضي حين يقضي للاجنبي بالدار فقد ابطال شهادته حتى يعيم شاهدين على الاجنبي

وَسَيُخْتَصِمُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اعْلَمُ
الرجل يقضي بعض عبدا ولا يقضي بعضه وهو يدعي انه جركلف هو في جنايته من محمد بن
الجسر رحمه الله عليه هذا الباب على ان المحكوم بمالك بعضه ملحق بالعبد في خواتم احكام
لانه اذا قضى بكل عبدة يدين انه ليس بخير الاصل اذا عسرنا هذا احنا الى المسائل
قال محمد رحمه الله واذا ادعى رجل رقبته رجل وزعم انه عبده وقال المدعي عليه
ذلك انما جرح الاصل بالقول قوله وانما كان كذلك من قبل ان المدعي عليه متشبهت بالاصل
فان الاصل في بني ادم ان يكون حرا والمدعي يدعي عليه سنا خلافا لاصل فالقول قول
المدعي عليه مع يمينه قال فان اقام المدعي اليمينه ان نصف لعدله ولم يشهدوا على النصف
الباقى فانه يقضي له بنصفه فكلوا له ويقف النصف الباقي فلا يعرض فيه برزق لا عتق
وانما كان كذلك من قبل انه لما اقام اليمينه على ان نصفه مملوك له تبين انه ليس بخير الاصل
فيفضي له بنصفه ويقف النصف الباقي حتى يظهر الا مرفقيه والمالك يقبل الوصف بالحرى
حتى جاز ان يكون نصف العبد لشخص والنصف الاخر لشخص قال فان جنى جنايته
بان قتل رجلا خطأ فان الولي يسأل العائل اخره واما عبدا فان قال انه عبد قيل لمولاه
الذي يقضي له بالنصف ادفع النصف الذي قضى لك به او افده بنصف الدين وتوقف النصف
الباقى لا يعرض فيه بشئ حتى يعلم ما جاله وانما كان كذلك من قبل ان النصف
مملوك له فنصرف فيه كلف شاتصرف الملاك ومن حكم جنايته العبد ان يجبر المولى من
الدين ومن افدا على ما من قبل ولا تخلم بشئ في النصف الباقي حتى يظهر جاله لانا
لا ندري انه مملوك او حر قال فان قال انه حر لم يقض له بشئ لانه يدعي اليدين على العاقلة
ولا يدعي عليه شئ بمرأته جازة ودعواه اليدين غير مقبولة فلا يقضي له بشئ قال
فان جنى عليه بان فقت عينه او جنى عليه فيما دون النفس قضى لمولاه الذي قضى له
بنصفه بنصف الجنايه ونصف النصف الجنايه حتى ينظر ما حال العبد وذلك لان نصفه مملوك
لسيده المعروف فيسحق نصف ارشه قال ولا يقبل شهادته وجهه خير في حق
العبيد لانه محكوم عليه برزق بعضه فهو منزله معتق البعض فيكون المالك تاب وجده
المالكات حد العبد كذلك ما هنا والله اعلم وم كابد الدعوى والحمد لله على ذلك

كتاب

الافرار

باب الافرار بالشركة بني محمد بن الحسن رحمه الله عليه هذا الباب
على ان المال المشترك ما ذهب منه ذهب مشترك وما بقي بقي مشترك اذا عسرنا
هذا احنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا كان الكيس في يد رجلين
وفيه الف درهم فاقرا رجلهما الرجل اجنبي بنصفه ولم يرد على هذا وانكر الاخر الذي في يده
نصفا للكيس فان الذي اقرب بنصفه للاجنبي نقاشم الاجنبي ما في يده على ثلثه اسهم سهمان
للاجنبي وسهم للمقر وانما كان كذلك من قبل انه اقر له بصرف ما ادعى لنفسه فوجب
ان الحكم له بصرف ما له لان زعمه ان المنكر ظلمهما جميعا في انكاره وذهب النصف
على الشركة فما بقي بقي على الشركة الا ترى انه لو صدقه في ذلك فان نصيب الاجنبي
يكون ضعفا نصيب المقر كذلك ما هنا وصير النصف للذهب منزله المالك قال
ولو ان المقر قال للاجنبي الكيس بيني وبينك نصفان او قال بنصفه لك ووصفه لي وكذلك
شريكه فنه وقال المقر له الكل لي وكذلك فاسمه ما في يده نصفين وانما كان كذلك
من قبل انه اقر له بمثل ما ادعى لنفسه وقد ذهب النصف بتكذيب شريكه اياه ومن عزم
ان شريكه ظلمها في ذلك فمجعل منزله المالك فما ذهب ذهب على الشركة وما بقي بقي
على الشركة فما في يد بقسما ان يصرف الا ترى ان شريكه لو صدقه في افراو مكان الكيس
بينه ومن المقر له نصفين كذا ما في يده اذا كذب به شريكه ولا يأخذ بتكذيبه شئ
من قبل انه انما يأخذ ما يأخذ اقرار غيره لا بتكذيب نفسه قال واذا كان الكيس في
يد رجلين فاقرا رجلهما انه بينه وبين فلان نصفين واقرا الاخر انه بينه وبين فلان لك
بعينه لفلان من ذلك الثلث وله الثلثان فيصدق فلان صاحب النصف وكذلك
صاحب الثلثين ما ادعى فان المقر له يأخذ من صاحب الثلثين خمس ما في يده فيصممه الى
في يد المقر بالنصف فيقسمه بنصفين فالوجه في ذلك ان هذا باقلهما اقرارا لانه
اسهل ما اخذ وقول ما كان كذلك من قبل ان المقر بالثلث يقول له انا اقررت لك
الثلث سهم من طبع اسهم ولي سهمين الا ان شريك لي يحمل عني تصديقه اياي نصف
ما اقررت لك فانكسر الحساب على النصف فضعفه ليصح فصير ستة وقول موجب
اقرار ان يكون لك ثلث ما في يد وهو سهمان من ستة الا ان شريك لي يحمل عني نصف
ما اقررت لك به وزاد عليه فعاد جفلا الى سهم فيضرب لك بسهم ولي ياربعة اسهم فكل
خمس اذا كان نصيبه خمسة كان نصيب شريكه خمسة فاخذ المقر له ما في يد المقر بالثلث
سهما من خمسة اسهم مما في يده فيصممه الى ما في يد المقر بالنصف وهو خمسة اسهم
فصير ستة اسهم فقتل سهمان بنصفين وانما يضم المقر بالثلث الى ما في يد المقر
بالنصف لانه يقول اقررت لك بالنصف وهو ثلثه اسهم الا ان شريك لي دفع اليك
سهما فعاد جفلك في سهمين وحق في ثلثه اسهم فلك سهمان مما في يد ولي ثلثه
اسهم فالجاصل المقر له من المقر بالثلث خمس ما في يد ومن المقر بالنصف جميعا ما

من يله الا ان شركي ختم لا غني بثلثي ما اقررت لك به فبقي لك في يدك ثلث سهم فاكسر الحساب
على الثلث مضروب ثلثه في ثلثه فتصير تسعة تقول المقر اقررت لك ثلث ما في يدك وهو ثلثه
اسهم من تسعة اسهم الا ان شركي ختم لا غني سهمين فعاد جعلك الى سهم وحقي في ستة
اسهم فيكون سبعة اسهم وقد اكسر الحساب على النصف لانا اجتئنا الى ضم الماحود منه
وهو سبع ما في يده الى ما في يدك شركيه فصعفاء فصير ما في يده اربعة عشر فاذا صار
ما في يده اربعة عشر صار ما في يدك كل واحد من شركيه اربعة عشر فيكون الكل اسروا ربع
موجود من المقر بالثلث سبع ما في يده وهو سهمان فضم الى يدك واحد من شركيه
سهم فصار في يدك واحد منهما خمسة عشر فتقول المقر بالنصف انا اقررت لك اسهم واحد
بشهم الا ان المقر بالثلث حمل على نصف ما اقررت لك به فعاد جعلك الى نصف اقررت
لك به فلك سهم ولى سهمان وما في يدك خمسة عشر فلك خمسة ولى عشر فضم الى ما في
يدك المقر بالثلث فصير عشرون ما في يده فمقسم بينهما اثلاثا ثلثاه للمقر له والثلث
للمقر لا تماقر له بالثلث وقد اكسر الحساب على الثلث فاضرب ثلثه في اصل المسئلة
وهو اثنا واربعون فتوجد من المقر بالثلث سبع ما في يده وهو ستة لانه كان سهمان
مضروبان في ثلثه فصر ستة فضم ثلثه الى ما في يدك المقر بالنصف وثلثه الى ما في يدك
المقر بالثلث فتصير ما في يدك واحد منهما خمسة واربعون فتوجد من المقر بالنصف
ثلث ما في يده وهو خمسة عشر فضم الى ما في يدك المقر بالثلث وهو خمسة واربعون
فصير مئتين فمقسم بينهما اثلاثا ثلثاه وهو اربعون للمقر له وثلثه وهو عشرون
للمقر هذا معنى قول محمد للمقر بالثلث ستة وثلثون وللمقر بالنصف
ثلثون وللمقر بالثلث عشرون وللمقر له اربعون فقد حصل له من المقر بالثلث ستة
وهو سبع ما كان في يده ومن المقر بالنصف اثنا عشر وهو سبعة ما كان في يده
من المقر بالثلث اثني وعشرون وهو ثلثا سبع ما في يدك وثلثا سبع قال
واذا كان الكيس في يدك رحيل فيه الف درهم فاحدهما فقال لفلان يله ولى ثلثاه
فقال الاخر لفلان ثلثاه ولى ثلثه فقال فلان ذلك لهما جميعا معا صدمتهما فانه
ياخذ من الذي اقررت له بالثلث ثلثه اجماس ما في يده فيضمه الى ما في يدك الذي اقررت
له بالثلث فيضمه الى ثلثه اسهم للاحبى الثلث وللشريك الثلث وانما كان
كذلك من قبل ان المقر بالثلث يقول انا اقررت لك بالثلث اربعة من ستة وقد صدق
صاحبي في قدر سهم بقي الى تمام جعلك ثلثه اسهم فعاد جعلك في ثلثه اسهم وحقي في
سهمين فصار ما في يده على خمسة اسهم فاحد منه ثلثه اسهم هذا معنى قول
محمد بانه ياخذ منه ثلثه اجماس ما في يده فاذا صار هذا النصف على خمسة صار
النصف الاخر ايضا على خمسة فاذا اخذ منه ثلثه اسهم فبقيها الى ما في يدك المقر
بالثلث فصر مائة فمقسم بينهما اثلاثا ثلثاه ان ثلثه ان يستهم الحساب فاضرب
ثلثه في اصل المسئلة وانما يلد من المقر بالثلث لانه لما صدقهما في ذلك فقد اقر

صروا منه ستة عشر

للمقر بالثلث شئ مما اخذ من المقر بالثلث فلو بدل
الى الرد اليه مما اخذ من المقر بالثلث ولو بدلنا صاحب الثلثين لا يحسن
عليه حقه ولا يقع الفرق في حق المقر بالثلث في الحالين جميعا لانه ما اخذ في الحالين سهمين
اما المقر بالثلث فلو بدلنا منه كان له اربعة اسهم ولو بدلنا من شركه كان له خمسة اسهم
وثلث سهم فزاد في حقه سهم وثلث فلذلك المعنى يلدنا بالمقر بالثلث قال
واذا كان الكيس في يد رجل وفيه الف درهم فاقرا له بينه وبين فلان نصف فذبح النصف
اليه ثم اقرانه بينه وبين آخر نصفين بطران دفع الى الاول نقضا قاص فان الثاني ياخذ
منه نصف ما في يده وان كان دفع غير نقضا قاص دفع النصف الذي في يده كله الى
المقر له الاخر وانما كان كذلك من قبل انما دفعه الى الاول نقضا قاص جعل كان لم
يكن في يده الا النصف فساخذ منه نصف ما في يده والاصل في ذلك ان القول ليس حجة
للضمان وانما سبب الضمان هو الفعل لا ترى انه لو قال عبد زيد لعمرو فانه لا يجب عليه
ضمان ولو اخذ منه ودفعه الى عمرو وجب عليه الضمان فاذا دفع اليه نقضا قاص
لم يلزمه الضمان لانه لم يوجد منه الا القول والقول ليس سبب الضمان والدفع وان
منه الا انه كان ملجأ اليه من جهة القاصي فلا يلزمه به شئ ولا يجب على القاصي شي ايضا
من قبل انه ملجأ الى القضا عند قيام الحجة فلا يجعل عليه ضمان ولا ان قراره بمنزلة
الشهادة في حقه والقاصي لا يقضي بشهادة رجل واحد فاذا دفع بقضا القاصي جعل
كالحال فاذا جعل النصف كالحال لم يتوجه اليه الا النصف فاحد منه نصف ما في
يده واما اذا دفع غير نقضا القاصي يدفع الى المقر له الثاني النصف الذي في يده وذلك
لانه يدفع اليه صار مستهلكا للنصف فتصير ضامنا وهذا خلاف الوديعه
فان من اقر شئ في يده انه وديعه لفلان فدفعها اليه نقضا قاص فانه يضم عندا في يده
وكذلك لانه نزل الحفظ بالدفع ويلزمه الضمان فلا يلو اذ اقر فانه لم يلزم الحفظ
قال فان كان الكيس في يده فاقر للثاني ان الكيس بينه وبين الاول وبين الثاني الاثنا
وكذا الثاني والاول كذلك فان كان دفع الى الاول غير نقضا قاص فان الثاني ياخذ منه ثلث
جميع المال مما بقي في يده ويكون السدين له وان كان دفع الى الاول نقضا قاص دفع الى
الثاني نصف ما بقي في يده وانما كان كذلك من قبل انما دفع النصف الى الاول بعرض
قاص فقد استهلكه في حق الثاني صار ضامنا فاجعل كان حل الكيس في يده ولو كان كذلك
واقرا له منه اثلاث يدفع الى المقر له ثلث الكيس كاملا فكذلك ما هنا يدفع الى الثاني
مما في يده ثلث الكيس كاملا وبقي له سهم من ثلثه اسهم مما في يده وهو سدين جميع
الكيس واما اذا كان المدفع نقضا قاص اخذ منه المقر له الثاني نصف ما في يده وذلك
لانه زعم ان المال منه اثلاث لكل واحد منهم سهمان من ستة واما اخذ السهم الواحد
منه نقضا قاص فلا ضمان عليه فيكون النصف بمنزلة المال فبما بقي وهو النصف يكون
منهما نصفين لانه يقول جعلك في سهم وحقي في سهم فلك نصف ما في يدك فاحد نصف

بحاج
لنفورا

وهو أخذ مال الغير وأخذه إلى الغير سبب وجوب الضمان بدليل قوله عليه السلام على اليد
ما أخذت حتى ترد أي على صاحب اليد ضمان ما أخذ حتى ترد وهذا الرجل لما اقتراب لأخذ
فقد قرئت سبب وجوب الضمان وأدعى ما بين يديه وهو قوله وديعه فكان القول قول
رب المال ألا ترى أنه لو قال لا بل غصبها كان القول قوله كذلك ها هنا ولو قال لا دعني
الفا وغصبتك الفا والمسئلة عما لها فالقول قول المقر وإنما كان كذلك من قبل أنه لو
لزم بقرئ سبب الضمان بقوله وأدعني بل أنكر فكان القول قوله قال وإذا استأجر
الرجل من الرجل دابةً لئلا يتسبب لهما إلى الجيرة بديهما والآخرى إلى القادسية بدهم
فحمل علىهما جميعاً إلى القادسية فنفقتا جديهما بالقادسية فقال رب الدابتين
نفقتا لدابتي التي أكرتنيك إلى الجيرة فانت ضامن وقال المستأجر نفقت التي أكرتني
إلى القادسية فالقول قول رب الدابتين وذلك لأن المستأجر أقر سبب الضمان حيث
أقر بالحمل والمجاورة لهما إلى القادسية من الجيرة وأدعى ما بين يديه في الضمان فكان القول
قول رب الدابتين ألا ترى أنه لو أنكر الأجرة ابتداء كان القول قوله في الضمان كذلك
ها هنا إلا أن يقيم المستأجر البتة على ما ادعاه فكون القول قول المستأجر
لأن ما ثبت ما لئله لجعل كالمعينة ولو عايننا أن الدابة التي استأجرها إلى القادسية

نفقت كان القول قول المستأجر كذلك ها هنا
من الأقرار في المرض لو أقرت وعييره بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على أن
المقاصة إذا كنت بين الدين لجعل الأول مقصياً بالثاني من قبل أن الدين الأول واجب
قصاصه قبل وجوب قصا الثاني فجعل الأول مقصياً بالثاني أولى وإن المرض من مرض
الموت مجبور عن خصيص بعض الغرما بالآخر بقا عن خصيص بعضهم بالآخر شفعاً لأن سببه
الاستيفاء للدين لخصيل المال وأنه مجبور عن الأقرار لو أقرته بشي إلا ما ثبت الحجج
إذا عرفت فها هنا جئنا إلى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله وإذا كان الرجل
على ألف درهم حاله قرضاً فباعه الغير بمائة ألف درهم إلى سببه وبصمته
العبد ثم مرض المستقرض وعليه دين كثير في صحته يخط بماله كله ثم حل
دينه على المستقرض والمستقرض مرض قرضاً فصار مال كل واحد منهما قصاصاً ما عليه
ثم مات المستقرض وليس له تركه يفي بدينه فإراد الغرما أن يشاركوا المستقرض في الدين
الذي اقتضاه بدينه فلهم ذلك وليس للمستقرض أن يمتنع منه وإنما كان كذلك من قبل
أنه إذا حل لأجل صار المرض قرضاً وموقياً للدين لما ذكرنا أن الدين الأول يصير
مقصياً بالثاني وليس للمريض خصيص بعض الغرما بالآخر بقا وكان الغرما به أن يشاركوه
فيه قال ولو كان باع العبد ولا إلى أجل ثم استقرض منه ألف درهم ومرض محل
الدين وصار قصاصاً فإراد الغرما مشاكلة المستقرض فيما وقع به القصاص
لم يكن لهم ذلك وذلك لأنه صارها هنا مقصياً لا قاضياً لأن الدين كان واجباً أولاً
ثم القرض وقد ذكرنا أن الأول يصير مقصياً بالثاني صار مستوفياً وله خصيص

الغرما بالآخر استيفاءً وإنما لم يثبت المقاصة جالة الصحة من قبل أن المقاصة بين الناس
إنما تثبت إذا كانا مثليين والموكل لا يكون مثل المعجل فلهذا المعنى لم يثبت المقاصة فإذا
حل لأجل فقد استوفى ما ثبتت المقاصة بينهما ثم استدل محمد رحمه الله بمسألة قال
الأمرى أنه إذا كان لرجل ألف درهم دين من أجل الشريكين استقرض من المدين
شراكاً لشريكه أن يشاكره فيه لأن أجل الشريكين إذا استوفى شراكاً بينهما
وأما استقرض أحد الشريكين ولا ثم أقرضه المستقرض وشريكه فليس لشريكه أن يشاكره
فيه وذلك لأن الشريك ها هنا صار قاضياً لا مقصياً وأجل الشريكين إذا قضى
ليس لشريكه أن يشاكره فيه قال وإذا أودع الرجل أياه ألف درهم في مرض
أو في صحته لمعانة السهود فلما حضر الأب الموت أقرضه استهلك ألفاً لوديعه
ثم مات فإن لا ينز أن يأخذ ألفاً من مال الأب دون الورثة وإنما كان كذلك من قبل أنه لو لم يقل
أنه استهلكه ولكن مات ولم يقل شراكاً لوديعه دينا في ماله لأنه جمل الوديعه كذلك ها هنا
ولا يقال بأنه أقرض للورثة لأنما أوجبا عليه مثلاً بأقراره وإنما أوجبا عليه الضمان بتجمله
الوديعه لأن الوديعه مدببت بالمعانة فصار كما لو ثبت بأقراره الشهود عليه بعد الموت
قال ولو أنه حجبها وأقرضها استهلكها في مرضه ثم قال بعد ذلك قد ضاعت مني وقد
ردتها على صاحبها وحلف على ذلك لم يصدق وكذا لو ديعه في ماله وكان ينبغي أن لا يضمن
لأنه لو قال ضاعت مني أو قال ردتها على صاحبها لكون القول قوله ومع هذا الصريح في
مسئلتنا لأنه صار منافضاً في كلامه لأن قوله الأول يناقض قوله الآخر وقوله الآخر
ينافض قوله الأول فإذا صار منافضاً صار كما لو حبل الوديعه ولو حبل الوديعه ضمن كذلك
ها هنا ولو أنه قال ولا قد هلك مني أودعتهما إلى صاحبها فأراد صاحبها استهلاكه
على ما قال فأقر بعد ذلك أنه استهلكها فإنه لا يضمن وإنما كان كذلك من قبل أنه لما قال
ضاعت أو ردتها على صاحبها فإنه يبرأ من الضمان فإذا قال بعد استهلاكها لا يضمن
شكلاً لأنه يضمن الأقرار للورثة فإن قيل لو كان يبرأ بقوله ينبغي أن لا يصدق
إذا قال المودع ما ضاعت منك بل استهلكتها قلت إنما يصدق لا للبرأة ولكن لقطع
الخصومة فإن البرأة وحصلت بقوله قال ولو أراد استهلاكه فنكح عن الممنوع بعض
عندنا من قبل أن القاضي ما أن جعل نكوله بذلك أو أقاراً ولا يجوز البذل ولا الأقرار

فصار تجبيلاً للوديعه فبصر والله أعلم
من الأقرار استيفاء المال من الوارث أو من كميل الوارث في المرض أو إبراهيم بغير قبض
بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على أن المرض مرض الموت مجبور عن الأقرار للوارث
أشياء أو إسقاطاً لأنه ينفذ بالأسقاط كما شفع بالإيجاب لا الجاهل فإذا كان النضر
على وجه يرد في المال كان الحال مردوداً إذا عرفت فما هذا جئنا إلى مسائل الباب
قال محمد بن الحسن رحمه الله وإذا كان لرجل ألف درهم وأقرضه ورثته فقبل لها
أو كان الدين على أحد الورثتين ورجل أحبب بذلك المال بأمر الوارث والغیر أمره

محل الشك في الأقرار في المرض لو أقرت وعييره بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على أن المقاصة إذا كنت بين الدين لجعل الأول مقصياً بالثاني من قبل أن الدين الأول واجب قصاصه قبل وجوب قصا الثاني فجعل الأول مقصياً بالثاني أولى وإن المرض من مرض الموت مجبور عن خصيص بعض الغرما بالآخر بقا عن خصيص بعضهم بالآخر شفعاً لأن سببه الاستيفاء للدين لخصيل المال وأنه مجبور عن الأقرار لو أقرته بشي إلا ما ثبت الحجج إذا عرفت فها هنا جئنا إلى المسائل قال محمد بن الحسن رحمه الله وإذا كان الرجل على ألف درهم حاله قرضاً فباعه الغير بمائة ألف درهم إلى سببه وبصمته العبد ثم مرض المستقرض وعليه دين كثير في صحته يخط بماله كله ثم حل دينه على المستقرض والمستقرض مرض قرضاً فصار مال كل واحد منهما قصاصاً ما عليه ثم مات المستقرض وليس له تركه يفي بدينه فإراد الغرما أن يشاركوا المستقرض في الدين الذي اقتضاه بدينه فلهم ذلك وليس للمستقرض أن يمتنع منه وإنما كان كذلك من قبل أنه إذا حل لأجل صار المرض قرضاً وموقياً للدين لما ذكرنا أن الدين الأول يصير مقصياً بالثاني وليس للمريض خصيص بعض الغرما بالآخر بقا وكان الغرما به أن يشاركوه فيه قال ولو كان باع العبد ولا إلى أجل ثم استقرض منه ألف درهم ومرض محل الدين وصار قصاصاً فإراد الغرما مشاكلة المستقرض فيما وقع به القصاص لم يكن لهم ذلك وذلك لأنه صارها هنا مقصياً لا قاضياً لأن الدين كان واجباً أولاً ثم القرض وقد ذكرنا أن الأول يصير مقصياً بالثاني صار مستوفياً وله خصيص

قد عرفت من غير عن الأقرار في المرض لو أقرت وعييره بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على أن المرض مرض الموت مجبور عن الأقرار للوارث أشياء أو إسقاطاً لأنه ينفذ بالأسقاط كما شفع بالإيجاب لا الجاهل فإذا كان النضر على وجه يرد في المال كان الحال مردوداً إذا عرفت فما هذا جئنا إلى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله وإذا كان لرجل ألف درهم وأقرضه ورثته فقبل لها أو كان الدين على أحد الورثتين ورجل أحبب بذلك المال بأمر الوارث والغیر أمره

وهذه من رتب المال في حضرة الموت اقترانه استوفى جميع المال من الاجنبي فانه لا
يصدق في شيء من ذلك وانما كان كذلك من قبل ان يصل المال ان كان على الاجنبي والوارث
يبرأ بالاستيفاء من الاجنبي وان كان اصله على الوارث يرى ايضا وقد بينا ان المرض يجوز عليه
في حق الوارث فلا يصح اقراره قال ولو انه ابرأ الاجنبي بغير قبض نظر في ذلك فان كان
الدين على الاجنبي والوارث كفيل فانه لا يصح برأه وذلك لان الاصيل يوجب برأه الكفيل
فكون فيه نفع الوارث فلا يصح ولو كان الدين على الوارث والاجنبي كفيل فابراؤه بغير قبض
حايرو ذلك لان برأه ذمه الكفيل لا يوجب برأه ذمه الاصيل فيصح وسفل من المثلث لان هذا
تبرع والتبرع يصح في المثلث قال ولو ان الكفيل احال المريض في مرضه على ان يبرأ منها
وصاحب الاصل هو الوارث قال فان الورثة بالخيار ان شاؤوا اجازوا واحدا والالف
من الخيال عليه وان شاؤوا من الوارث الذي عليه وذلك لما ذكرنا ان برأه ذمه الكفيل لا يوجب
برأه ذمه الاصيل اذ لم يكن بطريق الاستيفاء واما اذا لم يرضوا بذلك ولم يكن للمثلث مال غير
هذا الالف جازت الجواهر في المثلث والورثة بالخيار ان شاؤوا اخذوا الوارث الذي عليه
الاصل لجميع المال وان شاؤوا اخذوا الممثل عليه بالثلث والكفيل بالثلثين وذلك لان هذه
الجواهر برأه ذمه الكفيل بغير قبض فلم يجز الا من الثلث لانه تبرع والتبرع لا يصح الا من
الثلث ولو ان المريض لم يبرأ الكفيل ولم يخل بما عليه ولكنه اقرا هذه الالف درهم التي
في يديه الوديعه لهذا الكفيل عنده وصدقه بذلك الكفيل ثم مات فان المريض لا يصدق على
ذلك شواكا شاكرا لم يدرهم فابمه ولا يدري ما فعلت وذلك لان الوارث مات في ذلك ومات
المتبرع ولا يدري ما فعلت الوديعه صارت دنيا في ماله فيلحقها بخاصة صار كما لو اقر
بالدين ولو اقر بالدين فانه لا يصح فكذا لو اقر بالوديعه لما فيه من معنى الاستيفاء وبرأه ذمه
الوارث ولو كانت قائمه بعينها اخذت قصاصا فصارت استيفاء واقرارها غير جائز
فيه منفعه الوارث فلا يصح قال وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه الها وديعه للكفيل
عنده او بخاربه في يديه وديعه للكفيل او عصبا ثم مات ولجارية قائمه بعينها ولا يدري
ما فعلت او كان جال الدنانير كذلك والورثة يجحدون في اقرار المريض بذلك باطل وانما كان
لكذلك من قبل ان يجاربه والدانير اذ لم يعلم ما جاء بها بعد موت المريض صارت بعينها والذات
دعا عليه فيلقين قصاصا فبرأ الوارث عن الدين فلا يصح هذا الاقرار لما فيه من النفع
للوارث وكذا اذا كانت لجارية قائمه بعينها والدانير لان يوم الجمله عند الموت قائم
فتمكن فيه سببه الاقرار للوارث والنفع له فلا يصح هذا الاقرار لان الشبهة جارية بحري
الخصفه في باب الجرعات قال ولو ان رجلا كاتب عبدا له في مرضه ولا مال له غيره على
الف درهم وثمنه الف درهم ثم اقرانه فلا يستوفى المكتبة في مرضه فان اقراره من الثلث
ويقتضى الغلام وتسعى في ثلثي قيمته وانما كان كذلك من قبل ان اقراره بالاستيفاء يتضمن
عنفه وعنفه جواز من الثلث لانه تبرع وصار كما لو اعنفه ابتداء ولو اعنفه ابتداء فانه
يصح من الثلث كذلك ها هنا وانما صحت الكتابه من قبل ان الكتابه مبادله ما لم يملك المال

الجواهر

وهو يملك مبادله المال بالمال فاولا ان يملك مبادله المال بالدينار ولا يصح اقراره
بالاستيفاء لانه اذا مرض مرض الموت تعلو حق الورثة بماله على اعتبار الموت ولا يصح
اقراره بالاستيفاء فاما ورثا المثلث لانه اعتا في حقهم والاعتاق ينقل من المثلث
وهذا خلاف ما اذا كانت الكتابه في الصحة من قبل ان يكتب استحقاقه القبول الادبالة
الصحة فاذا مرض مرض الموت لا يمنع صحة اقراره لحق الورثة لان حقه سبق حقهم وها هنا
خلافه قال ولو لم يقل هذا ولكنه اقر بالف درهم في يديه الها وديعه لهذا الغلام عنده
او دعيا اياه بعد المكاتبة لم يصدق الا في قدر ثلث ماله وذلك لان هذا المكاتبة دناءة
الالف يصردننا على الميت فصار قصاصا كما لو اقر بالدين وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه
الها وديعه او بخاربه في يديه الها وديعه لهذا المكاتب عنده ثم مات فلا تصدق فيها الا في
قدر ثلث المال لما بينا والله اعلم بالصواب

قد رتب المال لما بينا والله اعلم بالصواب

من الاقرار في المرض بالاستيفاء الدين والمكاتبة وعليه دن خيط بماله بنى محمد بن الحسن رحمه
هذا الباب على ان المريض مرض الموت يجوز عن الاقرار بالدين الحق غيرم الصحة وانه غير مجور
عن الاقرار باستيفاء من الصحة وعمما يتضمن معنى الاستيفاء لانه نقل عين الحق من محل الى محل
وهو غير ممنوع عن نقل الحق من محل الى محل هو مثله الا ترى انه لو باع مشا في مرضه فانه
يصح لان حق الورثة في معنى المال لا في عينه والثاني وهو من اشار اليه محمد بن الحسن
رحمه الله وهو ان الضرم استحقاقه البراءة بالقبض فيكون الاستيفاء حقا مستحقا عليه
الا ترى انه لو اتى بالدين فانه يجبر على القبض وهو مجبور عما له لا عما عليه وان الدين انما
يصير قصاصا لغيره اذا كان من جلسته اذا عسر فاضا حنا الى مسائل الباب

قال محمد رحمه الله واذا كاتب الرجل عبدا له في صحته على الف درهم او كان على رجل الف
درهم قرضا او من ثمن متاع وليس له مال غيره ثم مرض صاحب المال وعليه دين كثير
فاقرانه فلا يستوفى من المكاتب مكاتبته او من الضرم ما عليه ثم مات فانه يصدق على ذلك
وانما كان كذلك من قبل ان يكتب للمكاتب لهما حق البراءة بالقبض حاله الصحة عليه وحق
الغرم انما يتعلق بماله حاله المرض ويستحق حق الغرم ولا يمنع دين الغرم اقراره
بالاستيفاء لانه مشط على قبض ماله قال فان لم يقر بالاستيفاء ولكنه اقر بالف درهم
في يديه للضرم والمكاتب الها وديعه عنده لمكانته هذا او لغيره هذا هذا على ثلثه اوجه
اما ان يكون مثل حقه واجوده منه او اذى فان كانت الالف مثل حقه فانه يصدق على ذلك
وصار مستوفيا حقه وذلك لانه ظفر جالس حقه فيلقين قصاصا فصارت كما لو اقر بالاستيفاء
ولو اقر بالاستيفاء فانه يصدق كذلك ها هنا وكذلك اذا كانت الالف اجود من دراهمه
فانه يصدق فيه وذلك لانه لو اقر بالاستيفاء فانه يصح كذلك اذا اقر بالالف وديعه فانه
يصح وجعلناه كالاقرار بالاستيفاء لان استيفاء الجيد بالردى جايز في الموثق
وجعلناه الموثق راضيا بذلك بطريق الدلالة لانه لو لم يرض بذلك بقي الدين عليه ولا يمنع الماله
شي من المال لانه لو اقر بالالف وحق غرما للصحة يمنع صحة الاقرار له بشي جعلناه راضيا

لاجل غريمه

لم اسأله

طريق الدلالة وحجب استيفاء لانه مسلط على استيفاء الدين من جهة الشرع قال
ولو قال الغريم والمكاتب لجن نأخذها ونعطى ما علينا لا لها اجود مما علينا لم ينفذ الى
ذلك لانه في مقداره الزيادة كالمقر له واقاربه له لا يصح لجن الغرما واما اذا كانت الدراهم
اردي من ذاهمه لم تصدقه في ذلك لانه يخص لجن الغرما من قبل ان حو الغرما في الجوده
يبطل قال فان لم يقر بالاستيفاء ولكنه اقرا في يده الفامثل الالف الذي ودعه عنده
للمكاتب او للغريم فانه تصدق على غيره واما كان كذلك من قبل ان يدرى انه ما
فعلت صارت الوديعه دنا في ماله فيصير قصاصا فيصير اقاربه ما لو ديعه هاهنا معني
الاستيفاء ولو اقر خصمه الاستيفاء صح وكذا اذا اقرا ما تضمن مع الاستيفاء قال
ولو اقر بالالف درهم في يده للغريم او للمكاتب وهي اجود من ذاهمه صدق لصا وصار مشويا
وذلك لانه لما اقر له بالالف مثل دينه في يده نصير قصاصا بماله عليه فيصير مشويا وقراه
بالاستيفاء صحيح قال ولو كانت الدراهم التي اقرها القصر من ذاهمه لم تصدقه وذلك
لان فيه ابطال حق الغرما في الجوده الا ترى اننا لو علمنا قبضه لها لم يقع لها استيفاء ودرت
الغريم واخذت منه الحيات صانته لجن الغرما واذا كان كذلك بقي لا قراه مطلق الوديعه من غير
تضمن استيفاء فلا يصح اقاربه به لجن غريم الصحه قال وكذلك لو اقر ما به دينار في يده
للفريم او لغيره مات وذلك فاقم في يده ولا يدرى ما فعلت فان قراه باطل من قبل ان يدرى
من جنس حقه فلا تضمن الاستيفاء بقي اقرا او اقراه لا يصح لجن غريم الصحه ولا يقال
بان الجارية صارت مضمونه عليه فيصير استيفاء من قبل ان المرض لم يوجب عليه حجدا
من الاقرا بالوديعه والدين بل ما عليه من دين الصحه اوجب ذلك لانه لو لا الدين لصح اقرا
فصاروا قراه باشتهاك مال لغيره وعليه دين الصحه قال واو قال قد اخذت من غريمي
هذا مائة درهم فخرجته قضا حتى اولخت هذه الجارية لغيري فمات وذلك
قام في يده ولا يدرى ما صنع فان صدقه المكاتب او غريمه مما قال من ذلك فهو مصدق
وهما بريان واما كان كذلك من قبل ان الاستيفاء كما يقع بالجنس فتع بخلاف الجنس فاد الاقرا
بالاستيفاء وصدقه في ذلك وقيمتها مثل قيمه الدين صار بمشركه المجانيه ولو اتيته
وقعت البضاعة عن الدين فكذا اذا تضاد فاعليه قال ولا يشبه هذا اقراه بالوديعه
من قبل ان القيس هناك لم يقع على وجه الاستيفاء فلا يمكن ان يجعل استيفاء لان المقايضه
لا ثبت الا بالجنس وهذا ليس من جنس حقه قال فان كذب الغريم والمكاتب بما اقربه
من البيع والاستيفاء وقال دونه علينا وما اقربه فهو نسب ولم يكرهه بيع ولا قضا فان
الدين عليهما على حاله وجميع ما اقربه لهما من ذلك لغريميه بالجنس ولا حق لهما في ذلك
وذلك لانها ما كذبا في الاستيفاء فقد ابطأ حقهما الذي صدقنا المرضيه ما اذا
بطل اقراه من جهة الاستيفاء لم يبق الاجمه الاقرا بالدين فلا تصدق في ذلك مع دين
الصحه قال ولو صدقه في ذلك والذي قبضه خرجته او جاريه اقل قيمه الدين
يرد على الغريم والمكاتب ويؤخذ منهما مكافأتهما ذاهم مثل ما له عليهما وذلك لان

للمرض استيفاء الدين وليس له ابطال حق الغرما وفناء طلل حق الغرما ويرد ويؤخذ الجار
مكافأتهما ولا يقال له اذ قيمه الجوده لما فيه من البؤا واما الجارية فان شأ المكاتب والغريم
ردا معهما من الدراهم التي عليهما تمام ما عليهما مع قيمه الجارية وذلك لان الجارية غلاو جنس
ما عليهما يحوز الزيادة عليهما وان شأ اخذ الجارية واعطيا ما عليهما لان في بمن الجارية
مجاياه فهو بمنزله من استرى جارية في مرضه وجا في غيرها فخيرتها البايع من دفع
الفضل وفسخ العقد لذلك هاهنا والله اعلم **باب**
اقرا المرض بالاستيفاء الدين وبرا الجراجات في الصحه والمرض وعليه دين لجن طمالة
بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان كل دين وجب في حاله الصحه فالاقرا
بالاستيفاء في حاله المرض صحيح سواء وجب في مقابله ما هو مال او في مقابله ما ليس
بمال وان كان وجب في حاله المرض نظرا ان كان ذاهبا وجب في مقابله ما ليس بمال صح
الاقرا بالاستيفاء وان كان وجب في مقابله ما هو مال لم يصح الاقرا بالاستيفاء من قبل
اذا وجب في حاله الصحه فقد استحق الغريم عليه براءة ذمته بالاستيفاء فاذا مرض مرض
الموت لا يظهر حق الغريم مع حقه لان حقه استحق وان كان وجب في حاله المرض وكان في
مقابله مال فقد سبق لعلق حق الغريم بعينه فاذا حول حقه اليه وان كان وجب في
مقابله ما ليس بمال فذاك مال وجب ابتدا فكما وجب استحق الغريم براءة ذمته عليه فلا
يظهر حق غريم الصحه ولا نه شي ذكر ولا يعان ولا يتعلق حق الغريم به فان قيل
العبد مال ومع هذا اذا قطع يد العبد لم اقر السيد بالاستيفاء الذي صح وان كان ذلك
حاله المرض الجواب **باب** فلنا العبد وان كان بالالا ان الدين اما وجب في مقابله
الدم لا في مقابله المال لان الضمان ضمان الدم ولكنه بقدر نصف قيمته هذا كما فلنا
في مهور نسأ العشيره فان مهر المثل مقدور لمهور نسأ العشيره وهذا لا يدل على انه
في مقابله مهور نسأ العشيره بل في مقابله البضع الا انه يقدرها لذلك هاهنا
اذا **باب** فهاهنا حنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا مرض
الرجل وعليه دين كثير في الصحه فقطع رجل يده عمدا فصالحه من ذلك على الف درهم
ثم اقرا باستيفاءها ثم مات وليس له مال غيرها فهو مصدق على قبضها واما كان ذلك
من قبل ان هذا ضمان وجب بدلا عما ليس بمال لان اليد جرم من اجرا الا دمي ولجر الادب
ليست بمال فلا يتعلق حق غريم الصحه من قبل ان كان وجب وجب وجب البسرة
متعلق به للجاني فسبق لعلق حق الجاني حق غريم الصحه فصح اقراه بالاستيفاء الدين
قال ولو اقر رجل انه قتل عبدا الرجل خطأ او قطع يده فاقرا المريض بالاستيفاء
وعليه دين الصحه جازا اقراه بالاستيفاء كما في دين الصحه ولا يقال بان هذا مال وجب
عما هو مال لان العبد مال لان الضمان هاهنا ضمان الدم لا ضمان المال على ما ذكرنا
في البناء **باب** ولو اقر رجلا امرأة فاقرب في مرضها لها قد استوفيت منه مهرها
وقد طلقها قبل ان يدخل بها ثم مات وعليها دين كثير في صحتها لم تدع الا الف درهم فاقرا
الغريم الصحه اقراه

الى دين

وذلك لانه مال و
مقابله ما ليس بمال
يصح انما لم يصح لجن
الصحه وعلق حق الجار
نقل حق الغرما فلا يمنع
الغرم الصحه اقراه

وهو الذي اقترت به **فان** لا يعلم ذلك الا بقولها فهي صدقة على ذلك والالف بين
عن الزوج منها ولا شيء على الزوج من المهر **فانما** كان كذلك من قبل ان
الالف المهر مال وجب في مقابلة ما ليس مال لانه وجب في مقابلة البضع والبضع ليس
مال فلا يظهر حق غرما للصحة فاذا اقترت بالالف مستيفاصح ولا شيء على الزوج من قبل
ان الاقرار بالاستيفاء متى صح لا يبقى على الزوج شيء ولا شيء للزوج من قبل انما صح
الاقرار في حق الاستيفاء فلو جعلنا للزوج شيئا كان هذا الاقرار للزوج بالدين فلا يصح
الاقرار بالدين مع غرما للصحة **فان** ولو قال الزوج انا اضرب مع الغرما بصفة المهر
لاها ولا اقترت باستيفاء جميع المهر وقد تعلقا قبل الدخول لم يكن ذلك ولا ذلك لان
المراه انما تصدق في حق براه الذمة ولكن لا تصدق في الدين لان في اقرارها وجب شيان
الاقرار بالاستيفاء والدين فمقدار نصف المهر صارت مستوفى فيصح اقرارها
والزيادة لا يصح لانه اقرار بالدين للزوج ولو اقترت بالدين للزوج لا يصح كذلك هذا
قال وكذلك لو كان دخل لها وقد تزوجها في مرضها فاقرت له باستيفاء المهر ثم تعلقا
فانقصت عدلها قبل ان تموت وذلك لان العدة اذا انقضت قبل موتها صار الرجل حليبا
صدقت على الاستيفاء لان التهمة مرفوعة قال ولو قالت بعد اقرارها بذلك وهي في
العدة فاصحاب دين الصحة اولى بما لها حتى تستوفوا حقوقهم فاذا استوفوا حقوقهم
نظر الى ما بقي من مالها فجعل للزوج الاقل مما اقترت به من الارث وانما كان كذلك من قبل
ان سبب الارث ما هنا قام وهو العدة لان العدة قائم مقام النكاح فلا يصح الاقرار
لانه اقرار للوارث وانما كان مال الاول لانه لا ينفقه في الاقل وان كان الميراث اقل من المهر
فانه يصح بمقدار الميراث لان الميراث اذا كان مثل المهر يجب المقر به فاذا كان اقل اولى ان يقال
بالصحة **فان** ولو ان رجلا غصب رجلا في مرضه عبدا وعلى المريض الغضوب منه
دين في الصحة مائة العبد في يد الغاصب وقضى عليه بقضائه فاقتر المريض انه قد اسبغ
لم تصدق على ذلك وانما كان كذلك من قبل ان من عليه الدين اذا مرض فقد تعلق حق غرما به
بعين العبد فاذا قضى القاضي بالقيمة على الغاصب يتحول حقهم من العبد الى الدين ولا يصح
المريض على استيفائه لتعلق حقهم به **فان** ولو كان الغاصب عبدا لعبد في صحة
المغضوب منه والعبد قائم بعينه فابق بعد ذلك اومات فقضى عليه القاضي بالقيمة
فاقر المريض باستيفائه صدق ولم يكن لصاحب دين الصحة شيء الا ان يظهر العبد الابن
وانما كان كذلك من قبل ان وجوب ضمان عليه وان كان في حاله المرض الا ان سبب وجوب
الضمان وهو الغصب وجب في حاله الصحة وجو الغرما في حاله الصحة لم يكن متعلقا به
فيصدق المريض في الاقرار بالاستيفاء كما في دين الصحة **فان** فان ظهر العبد لم يصدق
المريض على ما اقر به وقبل للغاصب ادفع القيمة مرة اخرى او رد العبد فيكون من الغرما
وذلك لان العبد وان كان في يد الغاصب فانه لا ينزل عن ملكا لمغضوب منه وانما رد
بعضا القاضي بالقيمة فاذا ظهر جعل كالمقاييم في يد الغاصب ولو كان كذلك تعلق حق

الغرما بالعن لذلك ها هنا فاذا تعلق حق الغرما به لا يصدق المريض على استيفاء المهر
قائم كما لو باع في المرض اقربا مستيفائه فانه لا يصدق على استيفاء المهر **فان**
وانما جعل الخيار اليه في ذلك من قبل انه يقول انما ملكته بالضمن الذي كان المريض مصدقا
فيه على الاستيفاء فان لم يصدق على اخذ والعبد فاني لا ارضى بان اخذ به من من صار هذا
منزله المريض فاذا باع العبد وعليه دين الصحة لم اقر بالاستيفاء ثم مات فانه يقال للمستري
ادفع الثمن مرة اخرى او اسخ العقدة للمعنى الذي ذكرنا كذلك ها هنا قال ولو ان رجلا باع
عبد الله في الصحة بالف درهم وذلك قيمته فلم يقبضه المشتري حتى مرض الباع وعليه
دين خيط بماله في الصحة فاقر يقبض الثمن في المرض صدق على ذلك وانما كان كذلك من قبل
ان العبد انفق صار ملكا للمشتري وصار الثمن دينا في ذمته فاذا مرض الباع مرض
والعبد في ملك المشتري والثمن دين عليه فلم يتبع حق الغرما بالعبد فاذا اقر المريض باستيفاء
الثمن صح اقراره لان الثمن دين وجب على المشتري حاله الصحة وهو مصدق على استيفاء
دين الصحة **فان** ولو باع عبد الله في مرضه بالف درهم وبيئته الف درهم ولا مال له
غيره وعليه دين كثير في الصحة فاقر باستيفاء الثمن لم مات من مرضه ذلك
فان ما سقولا في حنيفة والى يوسف ان المريض لا يصدق على ذلك وقيل للمشتري ان
بالخيار ان يست في احدى امره اخرى فيكون لغرما للصحة فان سبت فانقض البيع
ورد العبد وقال يحمدا اما انا فاني ارضى المريض مصدقا في الزيادة التي زادت على قيمه
العبد فاقر للمشتري بالخيار فان سبت فاذا قدرهم قدر قيمه العبد وسلم لك
العبد وان سبت فانقض البيع فكون الغرما احق بالعبد منك **فان** قوله محمد رحمه الله
ان المريض انما صار محجورا عن الاقرار بالاستيفاء لوجوب الغرما في معنى ماله لا
في عين ماله ومعناه قيمته وهي الف درهم فلا يصح اقراره في ذلك القدر ويصح ما رواه
ويكون ذلك منزله مال وجب في مقابلة ما ليس مال من المهر والجعل والقطع والضلع
من دم العبد فيصح اقراره بالاستيفاء **فان** قوله في حنيفة والى يوسف ان
الالفين جميعا مقابل العبد فكما لا يصدق في احدى الفين لا يصدق في الاخرى اذ ليس
احدهما باولى من الاخرى لان الكل وجب في مقابلة العبد والعبد مال وانما شئت الخيار
للمشتري في القولين جميعا لان من رعه ان يقول انما باعته على انه مصدق في استيفاء
الثمن لان ذلك من حقوق العقد فاذا لم يصدق فيه كان ذلك عيبا في العقد في الخيار
فان ولو ان رجلا في يده عبد فقال له رجل مرض وعليه دين في الصحة بخيط بماله
فكان هذا العبد الذي في يديك لي بيعته منك في صحتي الف درهم وقبضته مني
واستوفيت منك الثمن وقال الذي العبد في يده صدقت ثم مات المريض فان المريض
لا يصدق على ذلك وقيل للمشتري انفق الثمن او انقض البيع وكذلك لو كان العبد مات
في يد المشتري بعد ما مرض الباع والمسئلة على حالها وانما كان كذلك من قبل انها اتفقا
على ان العبد كان له وادعيا تقدم بيع وذلك لا يعلم الا باقرارهما فلا يعتبر ذلك وجعل

كانت العتقة في المال كما لو قال كنت اعقت عبدك هذا في صحتي ووهبت هذا العبد
لزيد في صحتي لم يصدق على ذلك وكان حكمه حكم من اعقده في الجلال او وهب وكذلك لو قال
المرأه طلفت امرأتى منذ سنه وانقضت عتقها لم يصدق وكان مطلقا لجمال حكمها
وكذلك اذا مات العبد في يد الميسرى بعد ما مرض البايع لانها اقرا ان العبد كان جبال
مرضه فباعته انما يتعلق حق الغرماء به ما لم يثبت البيع والبيع لا يثبت الا بينه وانما
كان كذا الحمار في ذلك لان من زعمه ان يقول انما باعته على ان يصح لاقاره بالاستيفاء اذا لم
يصدقوه تغير على شرط العقد فليصح به قال ولو كان العبد قد مات في يده او في يد
البايع لم يرض البايع بم اقر بما وصفت لك واقر الميسرى بفصل العبد فاقر البايع بقبض الميسر
في الصحة او في المرض كان مصداق على غرماء الصحة وذلك لان العبد لما مات في الصحة
لم يتعلق حق الغرماء بالعبد لمرض البايع ولكن ثمنه وهو دين على الميسرى فيصدق على
استيفائه لانه وجب في حاله الصحة دون المرض قال ولو ان رجلا باع عبدا في
صحته وقبضه الميسرى وذلك معروف لم يرض البايع وعليه دين كثير لحيط بماله فاقر
المرضى انه قد استوفى الثمن فانه مصدق على غرماء الصحة وذلك لان العقد جدد في حاله
الصحة فلم يتعلق حق الغرماء بعين العبد فاذا اقر واستيفاه منه جاز لانه دين الصحة
فان مات المريض وجدا لميسرى بالعبد غيبا فردة نقصا فاض كان غرماء الصحة اخى
منه مالم يمت حتى يستوفوا ديولهم الا العبد الذي رده صاحبه وذلك لان المرض
انما يصدق في حق رآه رده الميسرى لانه استحق عليه ذلك حاله الصحة ولا يصدق
حق الغرماء المضارب اذا قال لرب المال رددت راس المال اليك ولم يبرع بك مال فالقول
قوله ولو كان في يده مال وقال ذلك لا يصدق لا يصدق في حق رآه رده منته دون استخلاص
ما في يده كذلك هاهنا لا يشارك الميسرى الغرماء وكذلك سبق يعلق حق الغرماء
بمال الميت من تعلق حقه فلا يشاركهم فيه فان قال الملتصق صي حيز رده لا يدفعه حتى
استوفى ما لي عليه كان له ذلك لان الميسرى يباع على حسب ما يباع له البايع لم يباع
لحبس المبتلعه حتى يستوفى الثمن فكذا الميسرى لانه مضمون عليه بالثمن فان باعه
الفاضي في دينه كان الميسرى اولى بالثمن من الغرماء وذلك لان حق الميسرى يتعلق
بعين العبد فاذا بيع اشغل حقه من العبد الى ابدك فلا يظهر حق الغرماء فان كان فيه
نقصان عن حقه لم يرجع في مال الميت لسي حتى يستوفى غرماء الصحة فان بقي شيء
ذلك استوفى ما بقي منه وذلك لان تعلق حق الغرماء بمال الميت قد سبق ولا يظهر معه
حق الميسرى مالم يستوفوا ديولهم كدين المرض مع دين الصحة فاذا استوفوا ديولهم
ظهر حقه فان بقي شيء استوفى منه وصار هذا بمنزلة الرهن فان مرض عنيد
انسان بمال ثم مات الراهن وعليه دين كان المرهن اولى به لان حقه يتعلق بعينه جنسا
حالة الصحة فاذا بيع تدفع او لا حق المرهن فان فضل منه شيء بقصى الدين كذا هذا
هذا اذا لم يرد قال فان رده عليهم وقبضوه ومع استنك هو وشار الغرماء

المستمر

في ثمنه خاصة والغرماء اخى سائر المال متى التزم وذلك لانه لما رده منه انظر حقه
عن العتق فصار هو وشار الغرماء فيه سوا كالباع له جواحبس حتى يسوئ الميسرى
فان مات الميسرى فرضى بتسليمه الى الورثة استوفى هو وسائر الغرماء فيه وسائر
الغرماء اولى بغيره من المال لانه تعلق حقه بهم به شافقا على حقه قال واذا باع الرجل
عبدا في صحته ومض الميسرى العبد لم يرض البايع وعليه دين كثير لحيط بماله فاقر
المرضى انه كان قد ابراه في صحته من كل قليل او اكثر كان له قبله لم مات المريض فانه لا يصدق
على ذلك وعزم الميسرى المالك كله وان لم يكن عليه دين يصدق على ذلك من الملتصق وانما
كان كذلك من قبل ان البراة تبرع ومولا يملك التبرع اذا كان عليه دين فلا يبيع وان لم
يكن عليه دين يصح بمقدار الملتصق لان التبرع من الملتصق جاز في المرض هذا كما لو كان له عبد
فاقر في حاله المرض فقال اعنته في صحتي فانه لا يصدق اذا كان عليه دين وذلك لان الاور
في حاله المرض كما يتد القناق لم لو اعتق في حاله المرض وعليه دين لا يصح كذلك هاهنا
قال وكذلك لو قال في مرضه قد وهبت لهذا الرجل عبدا في صحتي قيمته الف درهم
وقبضه مني ومات في يده وصدقه الموهوب له به او قال غصبه مني في صحتي مات في يده
فابراه منه فيصدق به بذلك الغاصب فانه لا يصدق وغرم قيمته ماله اخرى وانما كان
كذلك من قبل ان يبرع مصادق في اضافته الى حاله الصحة فاذا لم يكن مصادق فيه صار كما لو
تبرع به في الجبال فلا يصح كما لو قال كنت طلفت امرأتى ثلثا وانقضت العتق انه لا يصدق
ورثته وجعل ذلك بمنزلة ابتداء الطلاق كذلك هاهنا واستدل محمد رحمه الله بفسله
قال لا ترى انه لو قال لعبد فديت كابتة في صحتي على الف درهم فاذاها الى نفسي وقال
هذا في المرض ثم مات فانه لا يصدق لان قرارا اذا الكتابه كابتة العتق لم لو اعتق عبد
حاله المرض وعليه دين لا يصح كذلك هاهنا فان قيل هل يصدق انه اذا كان العبد
ميتا كما لو اقر واستيفاه من عبدي ميتا اقر ببيعة في حاله الصحة الجواب
قلنا الفصل بينهما ان الميسرى يستحق عليه البراة بالقبض شرعا فاذا اقر بالاستيفاء
صح لانه مسلط عليه بخلاف الابرا لانه ما استحق عليه الابرا بالعقد فاقره بالابرا
يكون تبرعا وليس له ان يبرع به ولهذا المعنى قلت الوكيل والوصي يجوز اقرارهما
بامتياز الثمن وان انكر الموكل فلا يجوز بالابرا وجواز اقرارهما بالاستيفاء لا يصدق
حوازه بالابرا كذلك هاهنا والله اعلم

ف

المرضى انه كان قد ابراه في صحته من كل قليل او اكثر كان له قبله لم مات المريض فانه لا يصدق على ذلك وعزم الميسرى المالك كله وان لم يكن عليه دين يصدق على ذلك من الملتصق وانما كان كذلك من قبل ان البراة تبرع ومولا يملك التبرع اذا كان عليه دين فلا يبيع وان لم يكن عليه دين يصح بمقدار الملتصق لان التبرع من الملتصق جاز في المرض هذا كما لو كان له عبد فاقر في حاله المرض فقال اعنته في صحتي فانه لا يصدق اذا كان عليه دين وذلك لان الاور في حاله المرض كما يتد القناق لم لو اعتق في حاله المرض وعليه دين لا يصح كذلك هاهنا قال وكذلك لو قال في مرضه قد وهبت لهذا الرجل عبدا في صحتي قيمته الف درهم وقبضه مني ومات في يده وصدقه الموهوب له به او قال غصبه مني في صحتي مات في يده فابراه منه فيصدق به بذلك الغاصب فانه لا يصدق وغرم قيمته ماله اخرى وانما كان كذلك من قبل ان يبرع مصادق في اضافته الى حاله الصحة فاذا لم يكن مصادق فيه صار كما لو تبرع به في الجبال فلا يصح كما لو قال كنت طلفت امرأتى ثلثا وانقضت العتق انه لا يصدق ورثته وجعل ذلك بمنزلة ابتداء الطلاق كذلك هاهنا واستدل محمد رحمه الله بفسله قال لا ترى انه لو قال لعبد فديت كابتة في صحتي على الف درهم فاذاها الى نفسي وقال هذا في المرض ثم مات فانه لا يصدق لان قرارا اذا الكتابه كابتة العتق لم لو اعتق عبد حاله المرض وعليه دين لا يصح كذلك هاهنا فان قيل هل يصدق انه اذا كان العبد ميتا كما لو اقر واستيفاه من عبدي ميتا اقر ببيعة في حاله الصحة الجواب قلنا الفصل بينهما ان الميسرى يستحق عليه البراة بالقبض شرعا فاذا اقر بالاستيفاء صح لانه مسلط عليه بخلاف الابرا لانه ما استحق عليه الابرا بالعقد فاقره بالابرا يكون تبرعا وليس له ان يبرع به ولهذا المعنى قلت الوكيل والوصي يجوز اقرارهما بامتياز الثمن وان انكر الموكل فلا يجوز بالابرا وجواز اقرارهما بالاستيفاء لا يصدق حوازه بالابرا كذلك هاهنا والله اعلم

من

للاجنبي لا يورثه الميت عليه وانما كان كذلك من قبل ان المريض قد اقر للوارث به في مرضه
والمريض جاز للوارث وعبر الوارث لان ملكه باق في يده لانه جاز له البيع والوطا
في المملوك جاز به ثبت ان ملكه باق فاذا كان ملكه باق جاز اقراره فاذا صح اقراره للوارث
ملكه الوارث فاذا ملكه صح اقراره به لغيره فان قيل الوارث لما قال ليس لي واما هو
لفلان يرد اقراره وجب ان يصح اقراره للاجنبي ولا يثبت الملك له ايضا **قال** لم يثبت
الامع الاقرار للغير فلا يصدق على ابطال حق المقر له بزره لان الامر من جمعا جلا فيه وجاله
واحد فما كان منه على نفسه حكم به عليه وما كان على غيره لم يثبت ولا في قوله ليس لي لم يثبت
الانما افاده القول الثاني صادر كما لو قال لفلان ولم نقل ليس لي فان قيل المريض الموت يثبت
حق الورثة في ماله بدليل انه يبطل تبرعه في اكثر من الثلث لتعلق حق الورثة بماله حتى ان العبد
اذا كان فيما في يد الوارث يورث منه مما ينجح ان يصح اقراره له ولا اقرار الوارث للاجنبي
قال له الجاحز من مرض الموت والمرضى وان وجد الا ان الوصف وهو لونه مرض الموت لم يثبت
صح اقراره له لعدم الجاحز فاذا صح اقراره له صح اقراره للاجنبي لم اذا مات فقد وجد
الجاحز وقد خرج العبد من يده فلا يبطر عمله في حق الملك فاذا صح اقراره يبيع العبد الى
الاجنبي وتضمن الوارث لسائر الورثة قيمته وذلك لانه ائلفه بالقرار لغيره لانه لو
اقراره لكان له وبأخذ الورثة منه ولكن يصح حصه نفسه ويرفع منه لان نصيبه لو اخذ منه
يبيع اليه فلا فائدة في الاخذ فلا يوجد منه هذا اذا اقر للاجنبي واما اذا اقر للوارث اخر
فانه يصح اقراره له لما ذكرنا ان الجاحز لم يوجد في حق المريض فصح اقراره فاذا صح اقرار
المريض له صح اقرار الوارث لغيره ويبيع العبد الى المقر له ولكن هناك هنا سقط منه حصه
وحصة الذي صار العبد في يده وانما كان كذلك من قبل ان المقر له الثاني لم يملكه من حصة
الميت وانما ملكه من حصة المقر له الاول لانه لو كان ملكه من الميت لرد الى الورثة فاذا تضمن
الاول ويرفع منه حصته لانه لو اخذ رد اليه فلا يوجد ويرفع حصه الثاني ايضا لانه
صدق بان العبد لم يورث من الميت واستشهد محمد بن علي ذلك لجهة العبد للوارث ثم هب
الوارث لوارث اخر وقال فيه الا انه يرفع حصته من القمه خاصة وذلك لان الموت
له الاخر يقول ان العبد وصل اليه من حصة الاول اما هنا في مسئلتنا يقول ان العبد وصل
اليه من المورث لا من الوارث فلهذا يرفع حصته ايضا **قال** ولو ان رجلا وهب لبعض
ورثه عبدا في مرضه وقبضه فاقرا الموصوب له ان الميت قد اقر قبل ان يهبه للوارث الاخر
او ان هذا لهذا الوارث الاخر قبضه وصدق الثاني ما قال واخذ منه العبد مات
فان العبد لو اخذ من الوارث المقر له فليكون ميراثا بين الورثة وانما كان كذلك من قبل ان
قد صادقا على ان الثاني ملك من حصة الميت فيفسخ الملك منه ويرد الى الورثة **قال**
ولو كان المقر له الاخر غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله اخذ الغرما اضاف عوه
في دينهم لانه محجور عن الاقرار لدن غيرهم الصحة فان كان العبد مات في يد المقر له الاخر
كان الغرما بالحيا وان شأوا ضمنوا الموصوب له وان شأوا ضمنوا المقر له الاخر فاليها

يصور العبد

تضمن لا يرجع على صاحبه بشي وذلك لان الاول ائلف العبد اقراره لانه لو اقر له لكان له تسليمه
اليه ايضا والثاني ائلفه بقبضه ولا يرجع احد هما على الاخر لان كل واحد منهما مملوك للآخر
ولا يقال ينبغي ان يرجع الاول على الثاني بالضمن كما في غاصب الغاصب لان الاول يرجع في
الثاني مما ملكه من العبد بالضمن اما هنا الاول مملوك شبا بالضمن لان من عهده
الهم ظلموه في اخذ الضمان **قال** ولو كان المقر له الاخر حين اقر له الاول بما اقربه قال
العبد عبدى ولست اعرف شيئا مما يقول فان العبد له لاسيما عليه في ضمان ولا غيره والموت
له ضمان من ميمته للغرما وذلك لان الموصوب له قد ائلفه باقراره له لانه لو اقر له لكان
له فيضمن واما الثاني لا يضمن لانه انكر انه وصل اليه من حصة المريض او من حصة لان في زعمه
انه اخذ بملك قديم وكذب في الجهمه بخلاف المسئلة المسئلة لان الاخر قد ملك من حصة الميت
لاهما تصادقا عليه **قال** ولو كان الميت اقربه للوارث فلم يقبضه الوارث حتى اقر الميت
قد اقربه لهذا الوارث الاخر قبضه وصدق الاخر وقبضه مما مات في يده فان الاخر تضمن حصة
العبد للغرما ان كان عليه دين وللورثة ان لم يكن عليه دين يرفع عنه حصته خاصة وان شأوا
ضمنوا الاول على ما وصفنا ولا خلاف لخال بين العبد وعدم القبض وانما كان كذلك من قبل
ان الاول قد استملكه باقراره الثاني لانه لو اقر له لكان له فيضمن ولا ان اقراره تضمن
احد هما اذا اقرار الميت والثاني عدم الضمان باعتبار شوب الملك الثاني من الميت فيقبل فيه
ولا يقبل فيما عليه والثاني انما يضمن لان من زعمه انه ملكه من حصة الميت فيضمن ولا
خلاف لخال بين العبد وعدم القبض من قبل ان الاقرار يوجب الملك بغير القبض بخلاف الملك
المقدمة من قبل ان الهبة لا يوجب الملك بل هو القبض فاذا قبض من الوارث كان ما لكا
من حصة **قال** ولو قال الوارث الاخر العبد عبدى ولم يقر له الميت سلم له وصمن الوارث
الاول قيمة العبد ويرفع عنه حصته وحصة الوارث الذي صار العبد له وانما كان كذلك
من قبل ان الاول اذا اقر الثاني فقال الثاني العبد قد صدقه في الملك ولم يصدقه في الجهمه
فصير العبد له وتضمن الاول لانه استملكه باقراره لانه لو اقر له لكان له ويرفع حصته
جميعا لانا لو اخذنا حصته الضمان ردنا اليه فلا ناخذه واما الاخر من زعمه ان العبد ليس
لميراث فلا يستحق منه شيئا **قال** ولو ان رجلا حضر الموت فاقرب بعض ورثته
لعبد قبضه الوارث او لم يقبضه حتى مات المريض فلم يقبض القاضى نقص الاقرار ولم يرد
مرا تا حتى اقر الوارث المقر له بعض ما ذكرنا فان اقراره يكون صحيحا لم نقص القاضى اقرار
المريض وانما كان كذلك من قبل ان اقرار الميت قد صح وبميت الملك به فيكون الملك ثابتا لم ينقص
السبب ويكون سائر تصرفاته فيه نافذة هذا كما قلنا من باع بغير واسد وقبضه فان للبايع
حق الاسترداد وللمشتري لا يمنع جوار تصرفه مادام القبض قائم كذلك هنا والله اعلم بالصواب
باب من الاقرار بالمال الذي يكون فصا صا وما لا يكون بن محمد
بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان لا نقا من وقع في الحكم ووقع الاختلاف في الحصه
فان الاختلاف في الجهمه لا يغني عن قبل ان الاصل هو الحكم والجهمه طريق الوصول اليه فلا

١٢٥

القاضى

ج

بسم الله
معتبر الاختلاف في الجملة بعد ما وقع الاتفاق على اذاعته فهاهنا احنا الى مسايل الباب
من محمد واذا اقر الرجل للرجل بمال هذه الالف درهم التي في يدي لك عندي ودعه
فقال المقر له ليست هذه نوديعه لي ولكن لي عليك الف درهم قرضا او ثمن بيع فقال المقر
بعد ذلك ليس لك على ذن وهذه الالف ليست نوديعه لك فاراد المقر له اخذها قسما
ادعي من الذن لم يكن له ذلك وانما كان كذلك من قبل انهما اختلفا في الجملة والحكم جميعا من
قبل ان المقر اقر له بالعين وهو يدعي عليه الذن والذن غير العين فيكون رد الاقراره فاذا هما
قد اختلفا في الجملة والحكم جميعا فلا يكون للمقر له اخذ ما في يده قال ولو قال المقر له
علي الف درهم قرضا ولكن لي عليك الف درهم من ثمن بيع قد بعتك فقال المقر له اني
فقال المقر له اخذ ما اقررت لي به قسما صامما ادعيت فذلك له وذلك لا فهاهنا اختلفا
في الجملة فقد انفقا على الحكم لا نفاقر له بل نفي في الذمه وهو يدعي عليه ذنا ولا تغير
الاختلاف في الجملة بعد انفاقهما على الحكم الا ترى ان رجلا لو كان في يده عبد فقال الرجل
غصبتك هذا العبد فقال الرجل ما غصبتك ولكن اودعتك كان له ان ياخذ لا تفاهما
على العين وان اختلفا في الجملة فذلك العبد قال ولو قال المقر له الالف التي في يدي
غصبتها منك وقال المقر له ما غصبتك هذه الالف ولكن لي عليك الف درهم من ثمن بيع
قد بعتك مني فقال المقر له اني على شيء ولا هذه الالف فان المقر له ياخذ المقر له الالف
وليس له ان ياخذ تلك الالف وذلك لان الاقرار بالعضب اقرار بعلة الضمان والاقرار
بالعلة اقرار بالحكم وحكمه وجوب الضمان في الذمه فاذا هو اقرت بشئ ضمان وعين
فرد اقراره في العين دون الضمان فاذا هما قد انفقا على وجوب الالف في الذمه فله عليه
الف في الذمه قال ولو ان المقر قال هذه الالف في يدي لك عندي ودعيه فقال المقر له
ما هي عندي لي ودعيه ولكنني اقرضتكها قرضا فقال المقر له هي عندي لك ودعيه ولا قرضا
فان المقر له ياخذها بعينها وذلك لا فهاهنا اختلفا في الجملة فقد انفقا على انه
وصل اليه من المقر له فكان القول قوله ولا يقال انه ابراه من العن حين ادعي المقر
لان يدعي عليه الاخذ بجملة الضمان وهو يكره لا ابراه من العن وكان له اخذ العن
باب من الاقرار ايضا بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على ان الكلام اذا كان للجواب صلح ان يكون صدقا لجعل صدقا وان كان مجتمعا وامتنع بهما
وجبان يكون صدقا لا امتناعا للصدق به فاذا لم يقر به ذلك لا يجعل صدقا لان المحتمل
لا يكون حجة اذا عرفنا هذا احينا الى مسايل الباب قال محمد بن الحسن واذا قال الرجل رجل
لي عليك الف درهم فقال الاخر الحق والمقين او قال الصدق كان هذا اقرارا وانما كان ذلك
من قبل ان قوله الحق والعين او الصدق صلح ان يكون جوابا لان الصدق حال له خو وكدي
فقال له انه يقين وخرج مخج الجواب فجعل جوابا نصار كما لو قال قلت الحق والصدق
قال ولو قال الحق او قال يقينا او قال صدقا كان اقرارا لانه صلح ان يكون
صدقا وخرج مخج الجواب نصار كما لو قال قلت صدقا او يقينا قال

لا يجوز ان يقر الرجل بالدين على غيره

يجعل صدقا

وكذلك لو قال الحق الحق او النقيس المقين او الصدق الصدق وذلك لا... الحق
او النقيس يكون صدقا وكذلك اذ كرره وجب ان يكون صدقا بطريقين ومن من اشتد
للتاكيد قال وكذلك لو قال الحق الحق او الصدق الصدق والحق البرا والبر الحق كان اقرارا
وكذلك لان البر يحتمل الصدق لا ترى انه يقال صدقت وبررت وكذلك النقيس والحق يستعملان
في التصديق فاذا قرأ بقوله المحتمل ما هو للتصديق ترجح جانب التصديق فمحتمل على التصديق
ولانه لما كان يستعمل في الجواب والمحاب التصديق فادخل لفظ البر عليها لا يخرجها من ان
يكون للتصديق ومحتمل الصدق قال ولو قال الحق الحق او النقيس نقيس او الصدق
صدق لم يكن هذا اقرارا وذلك لانه كلام آخر لا مبتدأ وخبر فيكون كلاما اخر مستنا يفا
فلا يجعل جوابا كما اذا قال لغيره انك تعنسل الليلة في هذه الدار من جنابه فقال اني اعنسل
الليلة في هذه الدار بعدى خرم قال عنيت من جنابه وارادت به الجواب لم صدق لانه كلام
مستقل بنفسه كذلك هذا وهذا خلاف قوله الصدق والحق والنقيس من قبل ان
الالفاظ على هذا الوجه لا يصلح الا بان يكون جوابا لان اللفظة لا يقوم بنفسها بل يستند
ان يكون جوابا نصار كما لو قال قلت الصدق والحق والنقيس هذا كما لو قال انك تعنسل
الليلة في هذه الدار من جنابه فيقول ان فعلت بعدى خرم ان جوابا لانه ليس فيه ما يدل
على انه كلام اخر كذلك هذا قال ولو قال لي عليك الف درهم ما لي بحسب الله البر او قال
او قال برا او قال البر البر لم يكن شيء من ذلك جوابا وذلك لان لفظ البر محتمل للتصديق ولا
لستعمل في التصديق الا مع غيره فلا يكون جوابا لا لا الوجه لانه جوابا حلقا به جوابا وهو
محتمل والمجتمل لا يكون حجة قال ولو قال لي عليك الف درهم ما لي بالبر الصالح لم يكن
اقرارا لان هذه الالف لا محتملة فلا يجعل جوابا بالاجتماع ولا لفظ البر يستعمل
في الفعل فلا يصح جواب القول الا بقرينه بل عليه وكذا الصلاح يستعمل في الفعل فالحكم يكون
فلا من اهل الصلاح يريدون به الفعل وان كان الصدق صلاحا فلا يجعل صدقا قال
ولو قال الحق الصلاح او الصلاح الحق او الصدق صلاح او الصلاح الصدق لم يكن شيء من ذلك
اقرارا وانما كان كذلك من قبل ان الصلاح لا يستعمل الا في الاعمال الا ترى انك تقول
فلا تفعل الصلاح وباتي بالصلاح ولا تقول الصلاح ولا يقال ان فلانا صالح اذا قال
صالحا وصال هو صالح اذا فعل الصلاح واذا كان هذه اللفظة يستعمل في الفعل دون
القول والحق لو اقرت كان جوابا فاذا اقرت به خرج من ان يكون جوابا نصار الحق المستداه
هو الصلاح الذي نفي منه فلم يكن اقرارا هذا كما لو قال الحق ان شاء الله فانه لا يكون جوابا
لانه قرينه ما اخرج به كونه صدقا وكذلك ذكره الصلاح بعد الحق اخرج به من ان يكون
صدقا فان... لما كان قوله الحق اقرارا فافترا ان الصلاح به يكون جوعا عن الاقرار
فلا يقبل قوله... الكلام لا يتم الا بالسكوت عليه والا سعال منه الى كلام اخر
والسكوت عليه والا سعال لم يوجد متوقف الصدر على ما يفهمه وقوله الصلاح متعبر
للتصديق متوقف الصدر عليه وتصير اكل كلاما واجدا فاذا جعلنا الكل كلاما واجدا

126

لا يكون صدقة بالمال الا ان ياتي به لفلان على الف درهم لزمه الف درهم ولو قال صدقة
ولا ان كان مبيها نصفين فتغير بآخر كلامه صدقه لان الصدقة تقف على ما يغيره كذلك
ما هنا فان قال البر لم يصدقنا واذا قال الحق البر كان صدقا وذكره للمبر
مع الحق لم يخرج من كونه صدقا فذلك ذكره الصلاح مع الحق لا يخرج من كونه صدقا للخب
انه يصح ان يغير بالبر عن الخواب في حاله على وجه التبع وهو ان يقول صدقة وبررت
او يقول بررت في قوله فلا يحتمل التصديق فاذا قرنه بما هو صدق لا يخرج من كونه صدقا
خلافه لصلاح لانه لا يصلح ان يكون صدقا ولا يحتمله فافتراه بلفظ الصدق لا يخرج
من ان يكون صدقا والله اعلم بالصواب **باب**
من اقرار بالبيع على فساد او غير فساد في محض الحسن رحمه الله هذا الباب
على من اقر بغير ملك الغير لا يصح اقراره في حق المالك ويصح في حق نفسه حتى لو ملكه
نفس اقراره وهذا لان قوله في حقه شهادة وشهادة الواحد غير محكوم بها فلا يثبت
به شيء وحق المتكلم اقراره في حقه الا انه يعمل اقراره مادام المجل في ملك الغير فاذا ملكه
عمل الاقرار السابق عمله وان المتعاقد من متى انقضا على فساد العقد كان العقد فاسدا
ولا يفسد بقول اجلهما اذا عسر فاضا جينا الى مسال الباب بال محمد رحمه الله
واذا كان لرجل غلام ولا خراج به فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه اغتصب ماله وهو
كذلك لم ان كل واحد منهما استرى مملوكا صاحبه بغير مال الذي اشتراه قبضا او لم
قبضا وضمن كل واحد منهما صاحبه فتمه المملوك الذي اشتراه وانما كان كذلك
من قبل ان قول كل واحد منهما في حقه اقراره وفي حق صاحبه شهادة وبالشاهد الواحد
لا يثبت شيء فاذا تباعا عمل الاقرار السابق عمله فيعتقان جميعا لاهما ملكا هما
بالعقد كل واحد منهما مملوك صاحبه ولجب على كل واحد منهما قيمه ماله الذي استرى
لاهما قد انقضا على فساد العقد لانه من عزم كل واحد منهما انه اشترى حرا بعبد
محب القيمة لانه عجز عن رده بالعتق وثبت الملك في العبد بالعقد لانا انما نقدا
اقراره بعد ما ملك وقبل ما ملك فالعبد مملوك الغير فلا ينفذ اقراره فيه فان قيل
كل واحد منهما اقر بعتق العبد في ملك الغير فيبغى ان لا يعتق العبد لان اقراره كان غير جابر
في ملك الغير فليس الحرف نقدا اقراره في ملكه لا في ملك غيره واعتبرا اقراره وان لم يكن
مالا كما قال في شاه مذوجه هذه ميتة م استراها منعناه عن اكله كذلك هذا
فان قيل متى صححت اقرارهما بالعتق كان ينبغي ان لا يصح البيع ولا يثبت الملك
للجواب **باب** طنا البيع صحيح في حق العبد وان كان فاسدا في حقهما لان كل واحد
منهما ينفذ اقراره فيما يرجع الى عتق العبد صحيح العتق فان قيل العبد والجار
معتق فان الجارية ويصدق فاهما على بطلان العقد **باب** لا يغير في ذلك فصدق
لان العتق لا يبطل بردهما فلا يحتاج في صحته الى قبولهما فلهذا نفذ ولهذا واعتبرا
ما تضمنه اقرارهما من فساد العقد وبطلان الجارية التي اعترفا بها فلم يصح تصادما

من اجل ذلك لو جبان بدهما رقتفس ولا جابر فسخ عقد الجارية **باب** لو لم يقر بالعتق
ولكن كل واحد منهما شهد على صاحبه ان المملوك الذي في يده لفلان وكذب المشهور **باب** ١٢٧
ثم تباعا المملوكين بالبيع جابر قبضا او لم قبضا واخذ المقر له الجارية من الذي استرى
واخذ المقر له بالاعلام العتق من الذي استراه وانما كان كذلك من قبل ان كل واحد منهما
اقران مملوك صاحبه بغيره وكونه لغيره لا يمنع صحة العقد فان بيع مملوك الغير جابر وسلم
كل واحد منهما ماله الذي استراه الى المقر له لان اقراره وقع صحيحا في حقه الا انه لا ينفذ
لكون المجل مملوكا لغيره فاذا ملكه نفذ اقراره ولجب تسليمه الى المقر له ولا يرجع واحد منهما
على صاحبه بشيء لان اقراره لا ينفذ على صاحبه وانما ينفذ على نفسه في ملكه وقد نفذت
وقع العقد صحيحا قال ولو ان كل واحد منهما شهد على صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه
فانه لا ينفذ اليه لان شهادته الواحد لا يثبت شيئا ولو اهما تباعا بعد ذلك صادرا
مدبرة من مال الذي استراها والعبد مدبر من مال الذي استراه وذلك لان كل واحد منهما اقر
بالتدبير فيقبل قوله في حقه فاذا مات الباع عتق المدبرة لان المستري لما اقر بانه دبره فقد
انه استحق العتق لموت صاحبه فاذا مات هو عتق المدبرة ويكون الولي موقوفا قال
ولو ان احد هما شهد على صاحبه ان هذا العبد الذي في يده لفلان والاخر شهد على صاحبه انه
دبر مملوكه لم تباعا المملوكين فان المقر بالتدبير يكون للذي اشتراه مدبر من ماله فاذا مات
الذي باعه عتق وذلك لانه اقر بتدبيره فاذا ملكه يكون مدبر من ماله وعتق لموت الباع
لان المستري اقران عتقه بعتق موت الباع والمقر لفلان نجب عليه تسليم العبد الى المقر
لانه لما ملكه عمل اقراره ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء من قبل انهما ما احتكما على فساد
العقد لان احد هما يزعم انه باع عبدا والاخر يزعم انه عتق عبدا بغيره فلا يعتبر قوله وحده
فساد العقد فيكون جابرا قال ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه
ثم اهما تباعا المملوكين لم ارتفعوا الى القاضي وطلب الغلامان الكتاب فاقرا المستريان بما
وصفت لكان القاضي يسأل الغلامين البيعة على مكاتبهما وذلك لان الكتاب به حق العبد
فاذا ادعاه وانكر المدعي عليه يسأله القاضي البيعة عليه فان لم يكن لهما بيعة جلف كل واحد
من الباعين للعبد الذي باعه بالله عز وجل ما كاتبه لان هذا معنى لو اقراره لزمهما فاذا
انكر ان يستخلفا عليه فاذا حلفا على ذلك جازا البيع وصحت كتابه وكان كل واحد من العبد
عبد للذي اشتراه غير مكاتب وذلك لان الكتاب عقد يتمل الفسخ بالعجز عن الاداء والعجز
عن الاداء لا يفسد ما هنا لان الباع يقول ما كاتبته والمشتري لم يكاتبه هذا مع مكاتب
عاجر مجوز فان قيل لم لا يصير مكاتبيا باقرار المشتري حتى اذا ادعى اليه عتق
قلت العتق انما يكون بعد الاداء ولا يكون بالقبض والقبض غير مستحق على المشتري
حتى لا يجبر على القبض اذ لا يصير مكاتبيا بل هو عاجر فيكون عبدا قال ولو كان
احدا المستريين قال لصاحبه قبل الشراء انك قد دبرت عبدك وقال الاخر لصاحبه انك
قد كاتب عبدك على الف درهم ثم ان كل واحد منهما استرى عبد صاحبه بغيره فان الذي

وقد سئل كل الوارث من رقبه الاكبر شهين وذلك ما تيان ومن رقبه الاوسط شد من رقبته
وهو نصف ثلثه فاحل ذلك قايما في ذلك من مال الميت وذلك خمسة اشدا
ربيه وهو ما تان وخمسون وثلثه رقبه الاوسط وهي ثلثه رقبه وخمسون وقد بقي حق
العبد في شهم وهو الوارث في ستة فيسقط منه سبع خمسين وذلك ما تان
وسبعون درهما واربع اشباع درهم وسبعي في الباقى من قيمه رقبته قال ولومات
الاول والاوسط كان هذه المنزله الاولى لا يتعايه عليه موته وحياته شوا قال
ولومات الاخر وجهه شعي الاوسط في نصف قيمته ولا يتغير حاله موته وذلك لان من
الاول ان يقول للثاني من عمك اني لم استحق الا النصف هبانه كذلك الا ان السيد
قد تبرع على ما زاد على النصف فليس له على ذلك سبيل ولم اخذ شيئا من حقل وكذا
نقول الثاني للثالث هباني ما استحققت الا ثلث العاق كما نزع الا ان السيد
تبرع على يد من لم اخذ من حقل شيئا فليس على الا السعابه في النصف فلهذا يسعي
في النصف والله اعلم بالصواب

من الاقرار تدعى الرجل ان يعرض عبده ولده في حيوته وصحته او مرضه ثم موته قبل ان
يموت بي محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان النسب في المجهول لا يثبت
والعناق يثبت وذلك لان النسب لا يقبل التجري والعناق يقبل التجري ولا النسب
لا يبع تطبيقه بالشروط فلو ثبت في المجهول كان في حق العتق معلقا
شروط البيان والعناق قبل العلق بالشروط فثبت العناق في المجهول ولا يثبت
النسب ولا خلاف فيه اما الخلاف في الكففيه انه كيف ثبت عندا في حقيقه
ثبت العناق بطريق المجاز عن العتق وعندهما ثبت حقيقة الولاد واعتبر فيه
الافعال وجعل حاله الاصابه حاله واجده واحوال الحرمان اجوال وهذا الباب
مبنى على اصلهما الادعـ ونا هذا جانا الى مسائل الباب قال محمد رحمه الله
واذا كان للرجل عبد ولعبه ابن ولان عبد ابن ولد في بطنين مختلفين وكلهم يلقب
المولى قال في حيوته وصحته اجد هو لا ولدي ومات قبل ان يبين فانه يعتق ربع
الاول وثلث الثاني ويعتق من كل واحد من الاثني عشر ثلثه اربعة وانما كان له
من قبل ان المولى ان عني الاول يعتق وان عني ابنه او واحدا من ابنيه لا يعتق واحوال
الاصابه حاله واجده واحوال الحرمان اجوال فاذا هو يعتق في حال ولا يعتق في ملكه
اجوال يعتق بعد الثالث لو عناه عتق ولو عني اباه عتق واحدا من ابنيه لا
يعتق فاذا هو يعتق في حال ولا يعتق في جالين لان اجوال الاصابه حاله واجده يعتق
ملكه واما الاشعران فان اجد هما حاله لانه ان عناه عتق وان عني اباه او جد
عتق الاخران عناه عتق وان عني اباه او جد عتق وان عني اخاه لم يعتق فاذا هو يعتق
في حال ولا يعتق في حال يعتق نصفه يحصل لهما رقبه ونصف ولون بينهما لانه
اجلها باولي من الاخر لاجل واحد منهما ثلثه اربع وسبعي ربع منه هذا اذا كان

في حاله الصحة واما اذا كان في المرض قسم الثلث بينهم على قدر حصصهم للاكبر ربع ولاد
ملك وكل واحد من الاصغر ثلثه اربع يحتاج الى اب له ربع من ثلثه وثلثه
حق الاكبر في الربع وهو ثلثه وحق ابنه في الثلث وهو اربعة فكلون سبعة وكل واحد من
الاصغر ثلثه اربع وثلثه اربع اثنا عشر ثلثه يعتق عن كل واحد من الاصغر
ثلاثة وهو ثمانية عشر منهم سبعة الى مانيه عشر فيصير خمسة وعشرون
فاذا كان الثلث خمسة وعشرون كان كل خمسة وسبعين الا في خمسة وسبعين
لا يكون ربع صحيح فاذا ضرب اربعة في خمسة وسبعين فيصير ثمانمائة وقد اعطينا
للاكبر ثلثه مضروبه في اربعة فصير اثني عشر وثلثه من الاوسط اربعة ضراها
في اربعة صارت ستة عشر فستة عشر واثنا عشر ثمانمائة وعشرون واما الاصغر
وقد عتق عن كل واحد منهما تسعة مضروبه في اربعة فيصير حرك كل واحد ستة وثلثون
وحقها اثنا عشر وسبعون واثنا عشر وسبعون مع ثمانمائة وعشرون يكون مائة مائة هو
ثلث المال ويضرب كل واحد منهما بحقه لما ذكرنا وقد استقيم الحساب قال
ولو كان للرجل عبد ولعبه ابنان وكل واحد من الابن ان يمت حتى صاروا خمسة فقال
المولى في صحته اجد هو لا ولدي ومات قبل ان يبين فان الاكبر يعتق خمسة وابنا الاكبر
يعتق من كل واحد منهما اربعة والا صغر ان يعتق من كل واحد منهما ثلثه واما كان
كذلك من قبل انه ان عني الاول عتق وان عني غيره لم يعتق فاذا هو يعتق في جال
ولا يعتق في اربعة اجوال لان حاله الاصابه حاله واجده واحوال الحرمان اجوال
فيصير خمسة واما ابنا ان عني نفسه عتق وان عني اباه عتق وان عني اخاه او ابن اخيه
او ابنته لم يعتق فاذا هو يعتق في جالين ولا يعتق في ملكه اجوال واحوال الاصابه
حاله واجده واحوال الحرمان اجوال يعتق عن كل واحد منهما اربعة واما الاصغر
فنقول ان اجد هما عتق لاجاله لانه ان عناه عتق وان عني اباه او جد عتق والاخر
ان عناه عتق وان عني اباه او جد عتق وان عني اخاه او غمه لا يعتق فاذا هو يعتق
في حال ولا يعتق في جالين لان اجوال الاصابه حاله واجده يعتق ثلثه صايله
ولاخيه رقبه وثلث ثلثهما اصفين اذ ليس لهما باولي من الاخر هذا اذا كانا لهما
في الصحة فان كانت في حاله المرض فانه يعتق ذلك من الثلث ويقسم ذلك الثلث
على در شهما هم الخمس الاول وابناه يعتق من كل واحد منهما اربعة والا صغر ان
يعتق من كل واحد منهما الثلثان فيحتاج الى حساب له خمس وربع وثلثان
فناخذ الثلث مخرج كل واحد ونضربه في الاخر مخرج الخمس خمسة ومخرج الربع
اربعة فنضرب اربعة في خمسة فيصير عشرين ومخرج الثلث ثلثه فنضرب ثلثه
في عشرين فيصير ستين وهو اقل ما يخرج منه الخمس والربع والثلثان خمسة
اسا عشر واربعة خمسة عشر وثلثاه اربعون فابنا عشر وهو خمسة للاكبر
ولكل واحد من ابنيه خمسة عشر فيصير ثلثين ولكل واحد من الاصغر اربعون

فكون لهما ثمانون وثلثون يكون مائة وعشرة واثناعشر مع مائة وعشرون يكون مائة
واثنا وعشرون وهذا هو ثلث المال واذا كان الثلث هذا كان لكل ثلث مائة وستة وستون
الا ان هذا الحساب ليس له خمس صحيح فاضرب خمسة وثلثمائة وستة وستين في مائة الف
وثلاث مائة وثلث في الوجه في اضرب ان اضرب ولا تله في خمسة مائة مائة وخمسة عشر
واحد مائة في مائة الف وخمسمائة مائة ستين في خمسة اضرب مائة في خمسة يكون ثلث مائة
ثلثمائة يعني خمس مرات ستة مائة يكون ثلث مائة فجمع فكون الف وثلثمائة وثلثين وهو اصل
المسئلة وستفي منه الحساب وثلثه ستمائة وعشرة وربعه كل واحد منهم ثلثمائة
وسبعة وستون وكذا اعطينا الاكبر الخمس من ستين وذلك اشأ عشر ضربنا في خمسة
مستوي ستين ولا يه الرابع من ستين وذلك خمسة عشر ضربنا ايضا في خمسة مائة وستين
ولا فيه خمسة وسبعون فيكون مائة وخمسين وستون للاكبر مائة وعشرة وكذا اعطينا
لاحد الاصغر من اربعين من ستين ضربنا في خمسة فكون مائة وستين وذلك للاكبر مائة وعشرة
واربع مائة ومائتان وعشرة يكون ستمائة وعشرة فالت ولو ان جلاله عبد ولعبه اثان
ولكل واحد من الاثنين اربعة وكل واحد من الاثنين اربعة فكون مائة وستين وذلك للاكبر مائة وعشرة
اجد هو لا ياتي مات وكلهم بثلثه لثلث المولى فان الاكبر مائة وستين وسبعة وسبعين في ستة
اسباع قيمته وبعث اياه وليس في كل واحد منهما في خمسة امداس قيمته واما الاكبر فمستوي
من كل واحد منهما خمسة وليس في اربعة امداس قيمته واما كان كذلك من قبل ان ياتي
سبعة ان كان المراد منه يعني وان كان المراد غيره لا يقتوي فاذا هو مقتوي في حال ولا يقتوي
في ستة احوال واحوال الجوزان احوال مقتوي منه سبعة وليس في ستة امداس قيمته
ويعتوي من كل واحد منهما من اربعة سبعة وليس في خمسة امداس قيمته لانه ان عناه او اباه عتيق
وان عني اياه واخاه او اباه عتيق في خمسة امداس قيمته ولا يقتوي في حال ولا يقتوي في خمسة
احوال واحوال الاصابه حاله واحوال الجوزان احوال مقتوي منه سبعة وليس في خمسة امداس قيمته
اسداسه واما ابن الابن فان عناه عتيق وان عني اياه او جده عتيق وان عني ابنه او عمه او ابن عمه
او ابن ابن عمه لا يقتوي فاذا هو مقتوي في ثلثه احوال ولا يقتوي في اربعة احوال وحاله الاصابه
حاله مقتوي منه خمسة وليس في اربعة امداس قيمته وكذلك ما يليه وهو ان عني واما الاصغر
فان ابنه ما جرت بينه وبينه ان عناه او اصوله عتيق وكذا لو اراد غيرهم فان احدهم عتيق كلف
ما كان اما هذا واما اداك والاخران عناه او اصوله عتيق وان عني الاخر او اصوله لا يقتوي
الا بالاصلي فاذا هو مقتوي في اربعة احوال ولا يقتوي في اربعة احوال وقد ذكرنا ان احوال
الجوزان احوال واحوال الاصابه حاله واحوال مقتوي منه سبعة وليس في خمسة امداس قيمته
معتوي لونه يحصل هاهني جريه وربع وذلك بينهما بصفان ليس احدهما باولي من الاخر
لكل واحد منهما خمسة اثمان رقبه لان الرقبه ثمانية والربع ستمائة وذلك عشرة يكون
بينهما نصف لكل واحد خمسة اثمان رقبته وليس في ثلثه اثمان وهذا اذا كان في حاله
العججه واما اذا كان في حاله المرض فانه تعتبر ذلك من الثلث وتقسيم الثلث على هذه السهام

والا ان هذا الحساب ليس له خمس صحيح فاضرب خمسة وثلثمائة وستة وستين في مائة الف

فكون

ان

وان ابنه

محتاج الى حساب له سبع وستين وخمسون وربع وثلث في السبيل فانه ان اخذ مخرج كل واحد من
الاعداد مضرب بعضه في بعض فخرج السبع سبعه وخرج الستين ستين مضرب ستين
في سبعة فكون اثنين واربعين ثم اضرب اثنين واربعين في خمسة مائة وستين وعشرون
ما مائة وعشرون في اربعة فيكون ثمان مائة واربعين مضرب ثمان مائة واربعين في ثمان مائة
فكون ستة الاف وستين مائة وعشرون للاكبر السبع منه وهو تسعمائة وستون ولكل واحد
من اثنين وستين وهو ستمائة وعشرون فيكون للاثنين الف ومائتان واربعون لثلاث ستمائة
وذلك مع السبع الذي اخذ الاكبر الفان ومائتان واربعمائة لثلاث ستمائة وهو ثمان مائة واربعين
واربعون ولا يخرج ذلك لهما الف وستين مائة ومائتان وذلك مع الفين ومائتين يكون
ملئه الاف وثمان مائة ومائتان ولكل واحد من الاصغر من خمسة اثمان وذلك لانه
الاف واربع مائة وخمسون لان الثمن منه ستمائة وتسعون فيحصل لهما ستة الاف وستون
وذلك مع الثلث الاف وثمان مائة ومائتان يكون سبعة الاف وتسعمائة وثمان مائة
وسبعون واذا كان الثلث هذا كان لكل ثلث الف وتسعمائة واربعه وثلثون لانه لا يوجد
فيه سبع صحيح فاضرب سبعة في ثلث الف وتسعمائة واربعه وثلثين منه لصح المسئلة
ولستفهم الحساب والله اعلم بالصواب

١٣٠

فكون

فابلق

كان

من الاقرار في العضا في البيع الذي يرد والذي لا يرد بنى محمد بن الحسن حجة الله عليه
هذا الباب على ان القضا للغائب وعلى الغائب لا يجوز اذا اتى بالخاصر خصما عنه فان ادعى
الخاصر للغائب من طر ان كان المدعي للغائب سبب حق ونفسه اصله فانه ينصب خصما
عن الغائب تبعاً لاثبات حقه في الاصل وان المدعي للغائب اصل الحق لا ينصب خصما لانه لا
يملك اثبات الاصل له لاثبات تبع لنفسه اذا عسر فاعسر فانه هذا حينا الى مسائل الباب
قال محمد رحمه الله واذا استرى الرجل جارية بيعا فاسد وقبضها فحضر البائع يرد اخذها
منه فله ذلك لان البائع اذا باع بيعا فاسدا فله حق الاسترداد ولو ان المشتري قال
وهبت الجارية من فلان او بعته بامنه وقبضها مني ثم اودعنيها وقال البائع لم تهنيها وقلان
غائب فان القاضي يعرض للبائع بالخيار به وذلك لان الخصومة قد وجبت عليه وهو موقوف
وهبت لها من فلان وقبضها مني او بعته بامنه واودعها يرد مدعي الخصومة عن نفسه فلا بدع
الخصومة عنه بذلك لان قراره انما يصح اذا صدقه المقر له والمقر له غائب لا يدرى انه
صدقه او يكذب فلا يسطر حق البائع باقراره فيرد لها القاضي الى البائع من غير ابطال
حق الغائب فان حضر الغائب وصدقه بذلك اخذها من البائع لان قراره لهما له وقع صحيحا
الا انه لم ينفذ لعدم التصديق فاذا وجد التصديق نفذ من حين وجد بينه وبين الخصم
ورجع البائع على المشتري الاول بالقيمة لان حق الاسترداد كان باثباته عليه وقد عجز
عن تسليم الرد فكان عليه القيمة ولو قال المشتري قبل قدوم فلان المقر له وقبل ان يقضى
القاضي للبائع باخذ الجارية انا اقيم البينة على بيعي فلانا هذه الجارية فانه لا يسمع
هذه البينة لانه يرد اثبات اصل الملك للغير لا يثبت حق الدفع لنفسه تبعاً وليس له ذلك

لو ان رجلا دفع الى رجل جارية ووكلة ببيعها فانه
 يدها فانه يعزل الوكيل لان الاستدراك يكون عزلا
 ولو ان الوكيل قال نعمت الجارية من فلان بالف درهم وهذا الثمن في يدي وقد قبضها مني ثم
 اودعنيها بعد القبض وقال الامر ما بيعت مني احد والذكي قوله لها غائب واراد الامر
 اخذ الجارية فان القاصي يقضي له بها ولا يصدر عن نفسه فلا يصدر منه فان حضر الغائب
 قد توجهت عليه وهو يريد اقراره دفع الخصومة عن نفسه فلا يصدر منه فان حضر الغائب
 وصدقه في ذلك رد العبد له وذلك لان اقراره بالبيع كان موقوفا على التصديق ولو وجد
 الصدق فنقد لانه وكيل وبيع الوكيل جائز الباع يرجع على المشتري بالثمن وان كذبه
 كان للمالك كما كان ولا يلزم ان يثبت ما بينه وبين الوكيل بالبيع جال غيبته ما بينا قال ولو ان رجلا
 اسر العبد وبهره فاشتره رجل مسلم منهم بالف درهم واخرجه الى دار الاسلام فحضر
 مولاه الاول واراد اخذه بالثمن فقال المشتري قد ذهبت لفلان الغائب وقبضه مني ثم اودع
 وكذبه بذلك مولاه فان القاصي يعطي لمولاه الاول بالعبد بالثمن وذلك لانه باقراره للغائب
 يريد ابطال حق المولى فلا تصدق فيه ولا يثبت له بيبته لانه يريد اثبات اصل الملك للغير
 لا يثبت بيع نفسه فلا يملكه واذا حضر الغائب فادعى الهبة رد العبد اليه واخذه مولاه
 الاول بالقيمة ويرد المشتري الثمن الذي اخذه منه اليه والمعنى ما ذكرنا قال ولو اشترى
 رجل دارا لها شفع فاراد الشفع اخذها بالشفعة فقال المشتري وهبتها من فلان
 وقبضها مني ثم اودعنيها واقام البيعة لم يثبت الى بيته وقضى للشفيع لها وادى له
 هذا القول يريد ابطال حق الشفع فلا يقبل قوله ولا يثبت له بيبته لانه يريد اثبات
 اصل الملك للغير وهو ليس خصم في ذلك واذا حضر الموصوب له بعد ما قضى القاصي الشفعة
 للشفيع لم يأخذها لان القاصي قد افض الهبة ومنحها حتى قضى لها للشفيع الا ترى
 ان الموصوب له اذا كان حاضرا فسخ الهبة وقضى لها للشفيع كذلك في هذه الحالة
 ولا يشبه هذا ما تقدم من المسائل لان الهبة لو صح وحضر الموصوب له لم يفسخ العقد
 لحق الباع ومولى المأمور والامر قال ولو ان رجلا في يده عبد ادعى رجل انه مملوك
 له خطأ فقال الذي في يده ما مولى او دعيه فلان رهوله فان اقام على هذا بينه
 سقطت الخصومة وذلك لان المدعي عليه يريد دفع الخصومة عن نفسه بقوله هو لفلان
 فلا يقبل قوله الابيعة فاذا اقام البيعة تبرأ من يد الغير فيندفع الخصومة عنه
 قال فان لم يقيم البيعة الذي في يده العبد على الوديعه فانه خصم وتقتضي على العبد
 بالجناية وبما له اذ دفعه او اذنه لانه اذا لم يقيم البيعة بقي خصما واذا كان خصما بقضى
 على العبد الجناية وخير المولى من الدفع والعبد لان موجب جناية العبد الدفع بالجناية
 الا ان ينفذ مولاه وقد مر معنا من قبل فان دفعه ثم حضر المقر له فان شاء سلم الدفع
 وان شافذاه واخذ العبد من ذي الجناية وذلك لانه اذا حضر وصدق المقر بغيره ان الخصم
 في ذلك وان الملك له ثابت فخير بين الدفع والعبد ولو سأل القاصي حين حضر ان يكل صاحب

الحناية باعادة البيعة فان القاصي يقضي تلك البيعة لان البيعة قامت على الجهم والبيعة
 قامت على الخصم لا تومر بالاعادة ويدفع العبد الى المقر له الاقراؤه نقد طامع
 المقر له فيومر بالدفع الى المقر له وقال له اما ان تدفع او تغدق فان فدى فدا ليداعه
 الغائب وصدقه في ذلك دفع العبد الى المقر له فان ذاك لا يرجع على المقر له بما قد
 لانه كان يستغنى عن العبد بان دفع العبد فان لم يدفعه وقد كان منطوقا قال ولو ان
 رجلا عبد جناية بان قتل رجلا خطأ فلم يعلم المولى بالجناية حتى اقرانه باعه من فلان
 قبل ان ينفذ بالجناية وحقق في الجناية بالبيع والمقر له بالبيع غائب فان القاصي خير
 صاحب اليد بين الدفع والعبد وذلك لان الخصومة قد توجهت عليه فهو يريد بقوله
 بعته من فلان ابطال حق ذي الجناية ودفع الخصومة عن نفسه فلا يندفع الخصومة عنه
 فان دفعه بالجناية لم حضر الغائب يطلب عهده اخذه وغرم المولى الاول بممته وذلك لان
 اقراره بالبيع صحيح لان بيع العبد الجاني جائز وكذا عتقه الا ان اقراره لا ينفذ لعدم
 وهو التصديق فاذا صدقه الغائب عمل اقراره عمله فيقدم البيع الدفع فاخذ الغائب
 وغرم الاول بممته لان العبد اذا استحق كان له الجاني عليه ان يرجع عليه بممته ولو اراد
 ان يقيم البيعة على انه باعه منه ليس له ذلك لانه لا يملك اثبات اصل الملك للغير لانه
 خصم عنه فان كان الاول فذاه فانه متطوع لانه كان يستغنى عنه بالدفع وان كان علم
 بالجناية فانه يجب عليه الفداء لانه لما باع مع علمه بالجناية صار مختارا للفدية قال
 ولو ان رجلا اذن لعبد في التجاره فادعى رجل عليه دين الخطير بيبته فانكره ذلك مولاه
 وحجر عليه وانكر ذلك العبد فادعوا الى القاصي فادعى مولى العبد انه باعه من فلان الغائب
 وقبضه منه ثم اودعه اياه فانكر ذلك المدعي للدين واقام البيعة على دينه فان القاصي يعطي
 على العبد بالدين وذلك لان الخصومة قد توجهت عليه وهو يريد اقرارا بالبيع ابطال حق
 المدعي فلا يقبل قوله وان اقام على ذلك البيعة من قبل انه يريد اثبات اصل الملك للغائب
 وهو ليس خصم عنه فلا يثبت له ولو ان المدعي اقر بالبيع والهبة فلا خصومة بينهما
 لانه اقراره بقطع حقه من العبد فيقطع الخصومة حتى يحضر الغائب واما اذا انكر المدعي
 البيع واقام البيعة بالدين يقضي له بالعبد وبيعه بالدين لانه ادعى حقا وانتهى البيعة
 فان باعه القاصي لم جا الغائب فادعى ما قال المولى واقام البيعة على ذلك لم يثبت له
 والعصا والبيع ما ضاين وذلك لان القاصي لا يقضي بالدين وباعه فقد فسخ البيع الاول
 فلا سبيل للغائب عليه ولو ان صاحب الدين اختار السجاية ولم يخرج العبد فله ذلك
 لان الغريم ثبت حقهم في الكسب كما ثبت في الثمن فان لم يرض بما لا يفي بدينهم والكسب في
 الاثر لهم اولى بكسبه من المولى قال فان فعل الغني استسعاة الغريم لم قدم الغائب
 فادعى البيع فان القاصي ينفذ له البيع لان السجاية لا توجب رد المال ولا فسخ العقد
 فان كان يفي من الدين شي امر بان ينفذ والا باعه الغريم فيما بقي اذ اراد ذلك الغريم
 وان استسعاة حتى يستوفي ذلك كان له ذلك كله ولم ينس فسخ البيع ولا الهبة وذلك

اذ ادعى عليه
 ثم اودعه
 حيا

لان الرضا مقتضاه من العبد فان يدى المولى سلم له العبد وان اشترى بيع العبد فانه قال ولو
رى من رجل جارية بها فاسد وقبضها على البائع يرد اخذها فقال المشتري قد
لقلان الغائب وقبضها منى او بعثها منه لم اودعنيها لم اعدنيها بعد ما اودعنيها اودعنيها
او وطئها فولدت منه او كانت منها وحيد ذلك البائع فلا سبيل على البائع في شيء من هذه الوجوه
وتقال للبائع خذ القيمة من المشتري الا في الكتابه خاصة فانه لاخذ الجارية فيكون في يد
حتى يخلص الموهوب له وانما كان كذلك من قبل ان يكتبه عقد يقبل الفسخ بعد الشوب فلا
يبطل حق البائع باقراره بعقد الكتابه ولا ان المكاتب اذا عجز عن ابدل الكتابه يرد الى الرق
وهذا مكاتب عاخر من قبل ان يشتري يقول ما كانت له ولكنك تبه فلان وهو غائب ولا يشترى
ذلك فهو عاخر عن ابدل الكتابه يرد الى الرق عند العجز وهذا خلاف النذير والعرض
والاستيلاء لان ذلك مما لا يحمل الفسخ بعد وقوعه فاقراره بذلك يبطل هو البائع في الشرع
كما لو اقرانه استولدها او اعتمها او دبرها فلوان المقر له يحصر وانكر الكتابه والحق
والبيع جميعا فان الجارية تعتق على المشتري لانه اقرباها من ربه او حره فيصح اقراره بذلك
ويصدق عليه اذا اتلوه المشتري لم يقر يعتق عبده غيره ان مولاه اعققه وانكر مولاه ذلك لم يباعه
يعتق عليه كذلك ما هنا الا انه اذا صدقه كان الولاه واذا لم يصدق يعتق على المشتري
كما لو اقر يعتق عبدا لغيره اشتراه فانه يعتق عليه لهذا المعنى والولا يكون مؤثقا لان كل واحد
منهما ينفى العتاق عن نفسه فان المشتري يوجب ما اعتقنه وانما اعتقه فلان وهو
يقول اعققه المشتري واما اذا مات الموهوب له عتق في النذير لان المشتري يقول انما
دبرها فلان والمدير يعتق موت السيد لا بموت المقر ولو كان البائع جبر تحت المكاتبه باعها
او اعتمها او دبرها لم يحضر الموهوب له فادعى الهبة وحيد المكاتبه ردت الجارية عليه
وبطل العتق والنذير لان اقرار المقر قد تقدم وموت الملك للموهوب له فبعدة للعتق
او دبرها فقد اعتق ملك الغير ومولا يملك ذلك

الرجل بقر بالرق وقد اعتق عبدا له محمد بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على الجزية الشائبة لان عدم دليل الرق حجة للعدم لا لا سحقا في حق على العير
وان اقرار الانسان حجة في حقه دون غيره اذا عتق فها هذا حنا الى مسائل الباب
قال محمد رحمه الله واذا كان الرجل لا يعرف اجره او عبد فاسترى عبدا فاعققه يكون
حر او ذلك لان اصل ان من كان في دارنا يكون حرا لان الدار دار الاجرار فيحكم بكونه
حرا كما ملنا في اللقيط فان مات المعتق بالميراث الذي اعتقه لان مولاه له ولو اقر
الذي اعتق العبد انه عند القلاص وصدقه فلان ذلك والمعتق ليجد والمقراب حرا ليجد ذلك
فان اقراره يصح ويكون عبدا لمقر له وذلك لان اقرار الانسان صحيح في حق نفسه دون غيره
وحرفته حقه فاذا اقر بالرق له صح اقراره في حقه ويكون عبدا وكان ينبغي ان يكون عبدا
عبدا ايضا الا ان اقراره غير مقبول على غيره لانه شهادة والعناق حق عبده فلا ينفذ
اقراره فيه فان مات المعتق وترك مالا فان ماله كله للمقر له بالرق اذا لم يترك له عصبه

ان

وذلك لان مولاه للمقر فاذا اقر للمقر له بالرق فقد اقره بما حصل له لان العبد لا يملكه فكان
المقر له اولي به هذا اذا قال العبد الذي في يد زيدا لعمرو فمات زيدا ورثته انت
الى عمرو ولا نه اقراره اولي به منه لذلك ما هنا فان كان له عصبه فاما الله لان العصبه متقد
على مولى العتاقه فان كانت له ابنت وليس له وارث غيرها وغير الذي اعققه كان للابنت
النصف وما بقي للمولى الذي اقر له بالرق لان مولى العتاقه عصبه قبلون ما بقي من صاحب
الفرض له قال ولوم تمت المعتق ولكنه جنى جناة خطأ سعى فيها ولا يعقلها العاقلة
لان كل واحد منهما مامع الولا عن نفسه اما المعتق منكر المقر له والمقر يقول ان الولا
للمقر له حصلت جناة ولا عاقلة والتسبيل فيه ان يكون في ماله كما قلنا في جناة الذي
ولا يكون من ماله لانه يقول ان له معتقا ولا وه له قال ولو جنى جناة عمدا او خطأ
لم يترك فيها الا ما في جناة المالك وذلك لانه كان عبدا ومولاه يبرعه انه عبد للمقر له فلو
اعتبرنا جرثيته في الجباب الدية اعتبرنا الجرثية الشائبة باعتبار استصحاب الجباب
للاسحقاق على الغير واستصحاب الجباب لجملة الدفع لاجته الامام قالوا ان المولى الذي
اقر له بالرق اعتق المقر بالرق ثم مات العبد الذي اقر له كان ما ترك للمولى الذي اعتق المقر
بالرق من ماله لان ما اقر له بقره فقد اقر بما حصل له لان من عتقه انه اولي به منه
فكان له ولان العبد المقر بالرق مات بعد ذلك للمعتق الاول كان ميراثه لان العبد
المقر بالرق دون المقر له لان المقر انما يصدق على نفسه دون غيره فاذا كان حيا مما حصل
له يكون لمولاه فاما اذا مات فمات العبد الاول فهو لا يرث المقر واقراره لا ينفذ على ابنه
الا ترى ان من قر ملك الغير ان هذا الشيء لفلان ثم مات المقر له اب ثم مات المقر عليه
وان المقر وارثه فملك ذلك الشيء الذي اقر به ابوه لغيره كان له ولا يدفع الى المقر له لانه
سفل اقراره على نفسه لا على غيره فمادام حيا فنفذه عليه فاذا مات لو نفذ فقد على الغير

اعتق

باب

فلا يصدق والله اعلم بالصواب
من اقرار الميت البشرا في الدار من احد الورثة ومن غيب في مرضه ولها شفيع
بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان اقرار المريض مرض الموت للوارث لا يصح
وللاجنبي يصح اذا لم يتحصن حقا للوارث واما اذا كان فيه حق للوارث لا يصح لانه مجبور
عن الاقرار على وجه ينفع به الوارث قال محمد رحمه الله واذا كانت الدار في يد
رجل وله ثلثه بنين فحضر الموت فقال استررت هذه الدار من ابني هذا ومن الرجل الغريب
بالف درهم وقبضتها منيها ولم ادفع اليهما من الثمن شيئا وصدقا به ذلك لم مات وللدار
شفيع فقال لا بان الباقين الدار دارا والدارا ولم يسترها منكما فان الدار قسم
من البنين اطلاقا وانما كان كذلك من قبل ان المقر اقر بالدين للاجنبي والوارث على الشرع
فلا يصح اقراره على هذا الوجه لان ولا للاجنبي لانه ما من جرو يكون للاجنبي الا والابن
مشتركة فلو كان الدار ميراثا لهما اطلاقا لم الشفع ما قبل الثلث الذي هو حصة
الابن المقر له بالبيع ان شائت الشرا ويبيع من قبل ان الابن المقر له بالدار فقرار الشفع

حق السفحة في حقه ان لا يله اقربيهما اذا شفعه بيب بالبيع لا بالشرا حتى ان الرجل
الدار لم استرها كان للشفع حق السفحة لان حق السفحة
يباع لذلك ما هنا الا ان اقراره صحيح في حق نفسه دون الابن الما قبل فباخذ
السفحة ما في يده ان شئت الشرا وان شئت تركه فان احتار اخذ استر في الثمن الوارث
المقرله والاحني لان الابن المقرله اقران الدار كانت بينهما نصفين والتمس يكون بينهما نصفين
فان كان الميت ترك ما لا غير ذلك كان ثلث ذلك المال نصيب الابن المقرله والرجل العري
حتى يستوفيا تمام الثمن وكل واحد منهما خمسة امان لان الابن اقران الثمن تركه
والده وذلك بينهما نصفين ولا ارث مع الدين لا ته مقدم على الارث فان بقي شيء يكون
للابن المقرله لانه يكون ميراثا هذا اذا ترك ما لا فيه وقا واما اذا ترك ما ينقص من الثمن
ليس للرجل الغريب ان يرجع الى الابن المقرله تمام حقه وذلك لان حقه في التركة واذ لم يكن
في التركة وقالا يكون للغريم عن الوارث شيء قال فان انكر الرجل الاحني الشريكة
والمصلحة لخالها وقال انما يبت النصف الخمسة والنصف الاخر لا ادري لمن كان ولم يكن
بيني وبينه شريكة وصدق الابن اياه فان هذا الاول سواء في قياس قول ابي حنيفة والى
لان اقراره في الاصل وقع فامثلا لانه اقر مشتركا وهو وان انكر الشريكة فالاقرار القابل
لا يعود صحيحا بانكاره فيكون هذا الاول سواء وباخذ السفحة ثلث الدار ثلث الثمن
وكون الثمن بينهما نصفين واما على قول محمد فان اقراره للاحني صحيح اذا انكر الشريكة
فكون للاحني نصف الثمن ساق في مال الميت وباخذ السفحة ثلث الدار ثلث الثمن او يدع
لان الميت اقر لكل واحد منهما خمسة امان من الثمن فنصفه في دين الاحني ولا يصدق في
دين الوارث بانجاب الشريكة لان ذلك حق الاحني فلا يقبل قوله في حقه وهو يترك ما اذا جاز
اقراره له حصل للشفع النصف باقراره والنصف الباقي بين البنين اثلاث للمقرله الثلث
منه وذلك سدس جميع الدار والسدس مع النصف ثلثاه الا ان ابا حنيفة رحمه الله قال
بان الاحني وان كذبه في الشريكة فان اقراره لم يوجب الا على الشريكة فلا يصح اقراره قال
ولو صدق الابن الاحني بذلك وقال انما اقر الميت بما طل فان اقراره في قياس
قول ابي حنيفة باطل ايضا لانهما اقرهما على الشريكة فيكون فاسدا فاذا وقع فاسدا
لا يعود صحيحا بقول الابن وقال للشفع اما ان اخذ سدس الدار بسدس الثمن او يدع
لان الابن المقرله اقر ما به استر هذه الدار من الاحني قبل الموت وللشفع حق السفحة
فان اخذ ذلك ولم يخذ رجوع الرجل الغريب فيما صار لابن المقرله من الميراث الخمسة امان
درهم دنانير لان الابن قد علم ان اياه قد استر نصف الدار من الاحني سايعا والثمن واحد
عليه في تركته وقد حصل له من ذلك النصف ثلثه وهو سدس جميع المال فيسلمها
الى السفحة بالدين لان الدين يهدم على الارث الى تمام خمس امان واما على قول محمد فان
السفحة باخذ نصف الدار نصف الثمن لان اقراره صحيح للاحني في شرا النصف واما نصيب
الابن فلا حق للشفع فيه لان الابن لم يقر بالبيع فلم يصح اقرار الميت به والله اعلم بالصواب

في

باب من اقرار المرأة بالرق وهي تحت زوج فحين ما قالت
بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان اقرارها لا يساوي قول علي بن نفسه
لا على غيره اذ اعترف فافضلنا الى مسائل الباب قال محمد رحمه الله وادار
المرء رجلا ولا يدرى امه هي ام حرة فالنكاح جائز وذلك لان الناس اقرار الا في اربع
نحوال الشهادة وتجهل العقل والقصاص والجذود لانا لم نعتبرنا بالحرة في هذه الحال
باستصحاب الجاهل جعلناه حجة للائزاز واستصحاب الجاهل حجة الدفع لاجل الاستحسان
فاذا ثبت هذا فنقول بان حكم هذه المرأة حكم الاجرة لانه في دار الاسلام ودار السلام
دار الاجرة يجازيها بها قال فان ولدت منه او لا دام اقرت بالها امه لرجل
وصدقها ذلك الرجل وكذا لها الزوج فان ابا يوسف قال في ذلك هي امه للمقرله ولا يصدق
على بطلان النكاح وذلك لان اقرار الانسان يصح في حق نفسه دون غيره ولو قلنا بانه بطل
النكاح لصح اقرارها في حق غيرها وهذا لا وجه له فاعتبرناه في حقها وقلنا بانه
رقبة لان الحرة حرة قال والا ولاد الذرية قد قبل الاقرار احرار لا سبيلا عليهم
وذلك لان الاولاد قد استحقوا وصف الحرة قبل الاقرار واقرارها غير مقبول علي
غيرها وكذلك ما ولدت من ولد لا قل من سته اشهر بعد الاقرار بالرق وهو جاز لانه قد
حدث على وصف الحرة فلا يبطل وصف الحرة باقرارها واما الاولاد الذين قد تولدوا بعد
الاقرار سته اشهر فصاعدا هم عبيد للمقرله على قول ابي يوسف وفي قول محمد
كلهم احرار ولا سبيلا عليهم وجه قول محمد رحمه الله انه بالنكاح استحق الاولاد
وصف الحرة فلا يؤثر اقرارها في ابطاله وجه قول ابي يوسف رحمه الله انه ما
استحق الاولاد بالنكاح لان اولادها ما يكون الوطى وهو فعل فاعل مختار قد يكون وقد
لا يكون فاذا اقدم على الوطى هو الذي قصر في حق نفسه حيث اقدم على الامة وولد
الامة رقبته فيكون رقبا قال فان اعقبا المقرله بعد ما قضى الفاسي بالها امه هي حرة
وليس لها ان تحار نفسها وذلك لان الرق انما يثبت بقولها فلولا ثبت الجاهل وابتناء ثقتها
وقولها لا يقبل في حق الزوج قال ولو ان الزوج الى منها وهي امه على جالها بمضي شهر
ثم اقرت بالرق فان ابا يوسف ومحمد قالوا لا يلاوها شهران فاذا مضى شهر اخر باس
ماله لا واما كان كذلك من قبل ان الزوج يمكنه الف في باقي الشهر فلم يكن ذلك ابطال حق
الزوج وان علم الزوج باقرارها بالرق ولم يعلم فهو شوا اذا اقرت بالرق وقد بقي من
ايلا الامة شيء لا يلاوها ايلا الامة وقال في الرادات ولو اقرت بالرق والزوج لا يعلم
باقرارها فطلقها اشترى فهو مملوك الرجعة لانه لا يعلم بذلك وهي بمنزلة الحرة في جميع
جاهلها فمما بينها وبين زوجها من الطلاق والعهدة والا لا يحتمل علم الزوج باقرارها
وجه ما ذكرناه هنا انه يمكنه الف في مدة ايلا الامة وهو ما مود الف في دار السلام
فالفرقة جات بعني من حقه وجعله لا يجعل عذرا بعد ان كان يمكنه الف في دار السلام
ووجه رواية الرادات ان الاقرار بفعل الغير ومولا يعلم فعل الغير فلا يبطر اثره في حقه

في الاصل

حين

في صورة

ما لم يعلم قال ولو اقرت بالبرق احد امضى شهران كان ابلاوها ايلاخوة من قبل انا لمحا
اقرارها بالبرق في حق الايلا ابطلنا حق الزوج في الفتي فلا يصح اقرارها في حقه وكذلك هذا
في الجدة في الطلاق الرجعي وكذلك قال ابو يوسف ومحمد لو طلقها زوجها فطلقها
بملك الرجعة فيه فاقربت بالبرق فيطران اقرت بالبرق قبل ان يستكمل حصتها فاقراها
جائز وذلك لان الزوج لا يتصرف به لانه ليكنه ان يراجعها في تلك المدة وان اقرت بعد طحاقت
حصتها بالبرق فالحال لا يصدق لان ذلك يودي الى بقوت حق الزوج في الرجعة قال
ولو ان زوج هذه الجارية الى منها مضي شهرين الى منها مرة اخرى مضي شهر آخر ثم اقر
بالبرق قال الايلا الاول ايلاخوة والايل الثاني ايلامه وذلك لانه لا يمكنه الفتي في الايلا
الاول ويملكه الفتي في الايلا الثاني لو اعتبرنا اقرارها فصيح في الثاني دون الاول
قال وكذلك لو ان زوجها ادمضى شهران فوالله لا اقر بك مضي شهران اقرت
بالبرق فان ذلك بمنزلة ان تولى منها بعد شهرين ثم يقر بالبرق فابلاوها الاول ايلاخوة
وايلاوها الثاني ايلامه وذلك لانه اضاف الايلا الثاني الى مضي شهرين فاذا مضى
شهران فقد مضى هذه ايلامه وصير مؤليا بالثاني فلو اعتبرنا اقرارها في حق الاول
بقوت حق الزوج في الفتي عن الاول فلا يصح اقرارها في حق الاول ويصح في الثاني ولو قال
لها اذا جازاس الشهور فانت طالو اثنتي عشرة فاقربت بالبرق قبل مجي راس الشهر فان طلقها
ثنت وذلك لانه لا يمكنه الرجوع عن الطلاق المضاف الى راس الشهر فلو اعتبرنا اقرارها
في حق الطلاق فوثقنا حق الزوج فلا تصدق المرأة على المينونة وكذلك اذا جعل امرأته
سيد رجل في تطلقين فاقربت بالبرق لم طلقها الرجل يقع مطلقان والزوج ملك
الرجعة لان الزوج فوض الامر اليه في المجلس وقد خرج ذلك الامر من يد ما دام في
المجلس لانه لا يملك الرجوع عنه فان طلقها في المجلس يقع الطلاق ويملك الرجعة وان
قام عن المجلس بطل الامر ولو قال الزوج لرجل طلق امرأتى فطلقته فلم يطلعهما الوكيل
حتى اقرت بالبرق لرجل ثم ان الوكيل طلقها فطلقته في الطلاق باين لا حل له الا بعد زوج
وذلك لان الطلاق بالتوكيل ما خرج من يده فانه يمكنه ان يغزل الوكيل فلما لم يغزل هو
الذي اضر بنفسه وهذا اذا علم الزوج باقرارها بالبرق ولو قال الزوج لامرأته اقرت
الدار فانت طالو اثنتي عشرة ان كلمت اباك فانت طالو اثنتي عشرة اذا صليت الظهر فانت
طالو اثنتي عشرة فاقربت بالبرق لم فعلت الذي جلف عليه الزوج من ذلك فان طلقها ثنت
ولا تنسب بالنسب وذلك لان الطلاق بفعل الغير ولا يمكنه الرجوع عن المينونة ولا الانشاع
عن الفعل فلو بانته منه فانت حق الزوج باقرارها فلا ينسب في حق الزوج حتى الرجعة
فلو قال ان دخلت الدار فانت طالو اثنتي عشرة وان صليت الظهر وان شربت انا فانت
طالو اثنتي عشرة لم اقرت بالبرق لرجل ثم فعلت شأنا من هذا فطالو اثنتي عشرة حتى تسخ
زوجا غيره سوا علقه بفعل لا بد له منه اوله منه بل وذلك لانه بقدر على الاشاع
منه فاذا فعل هو الذي يبطل حقه لم استدل محمد رحمه الله على هذا في الكتاب قال

قائ

انا

الا ترى ان رجلا لو قال لامرأته اذا صليت انا الطهر فانت طالو ثنت او دخلت الدار فانت
فعلت شأنا من ذلك وهو مريض انه فارقتي او حرجي معا قال واذا تزوج الرجل المرأة التي
لا تعرف لها نسب لم اقرت لها ابنت هذا الرجل والرجل جدا الزوج او ابوه وصدقتهما
الابناء والجدة وكذلك الزوج فاقراها جازا وذلك لانها لما اقرت بانها ابنته وصدقها
ذلك ثبت النسب فاذا ثبت النسب صارت المرأة احسا للزوج فيكون هذا الرجل شرعا
اخوها فيقع الفرقه فصل من هذه المسئلة ومن الاقرار بالبرق لان اقرارها بالبرق
متى صح امكن يقع حق الزوج اذ لا منافاه من البرق والتمسك فان من تزوج بامر الغير صح واما
النسب بخلافه لان من الاخوة والنكاح منافاه من ضروره ثبوت النسب بطلان النكاح
لانه تميز ان النكاح وقع باطلاق ان نكاح الاخت لا يصح قال وكذلك لو ان اخين معروفين
بانهما اخنا تعرفان لهما ثوام في بطن ولجد تزوج رجل احدهما فاقربت الاخرى لهما ابنت
ابن الزوج وصدقها الوالد بذلك فاما ابنت الوالد جميعا وهما جميعا احسا للزوج وذلك
لانها لما اقرت بالبنت له وصدقها بذلك ثبت نسبها فاذا ثبت نسبها ثبت نسب اخيها
لان من ضروره ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الاخرى لانها ثوام وحكمهما لا يختلف
وصارت اخوها احسا للزوج فبطل النكاح هذا كما لو كان لرجل جارية فولدت ولد في
بطن ولجد لم ياع الجارية مع احدا ولد من ادعى الولد الذي في يده ان هذا ولدي ثبت
نسبه ونسب الذي ياعه لان من ضروره ثبوت نسب احدهما يثبت نسب الاخر كذلك
من الاقرار في المرض للمرأة بالدين الذي يكون لها الاقل منه
ومن الميراث بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الاقرار بحجر لثمن المصدق
والكذب فيردتهم الكذب كالشهادة لما كانت اخبارا يدخله الصدق والكذب يردتهم
الكذب لهذا اذا عرفت فهاهنا حنا الى مسائل الباب قال محمد رحمه الله
ولو ان رجلا حضره الموت وله امرأتان واخ لاب وام فسأله لجد لهما في مرضه ان يطلعهما
ثلثا ففعل لم اقرها بدن ما به درهم غير المهر وقد استوفيت مهرها فان مات بعد انقضاء
عقد قادم ترك لالا بعين درهم فان المرأة المهر ماخذ الدرهم بينهما كلهما وان مات عدتها
غير مقصية حتى مات اخذت المرأة المقر لها بالدين خمسة دراهم واخذت المرأة الاخرى
خمس دراهم واخذ الاخ ثلثين درهما وانما كان كذلك من قبل انه اذا مات وقد استوفت مهرها
صح الاقرار بالدين لهما بانقضاء العدة يثبت منه نصير احبتيه والاقرار للاهليه صحيح
واما اذا لم تنال العدة منعصية تاخذ خمسة دراهم لان العدة ما دامت قائمه فان المراد برب
والاقرار للمرأة الوارثة لا تصح فتمكنت التمسك ها هنا لانها بما سالت الطلاق تصح
اقرارها فترد اقراره لهما فيما زاد على الارث وجعلها بطريق الارث خمسة دراهم لان
الزوج للزوجة ربع الاربعين عشرة ومعهما زوجة اخرى لكل واحدة منها خمسة وللأخ
ثلثون درهما قال ولو كان مكان الدرهم ثوب لساوى البعير درهم لم يبرأ الا غيره
والمسئلة لجأها ومات وهي في العدة فان للمرأة التي لم تطلق من الثوب وبيع ثوب

لحمسه دراهم فعطى ذلك المرأة المقر لها بالدين ولا يكون للمرأة المقر لها بالدين من الثوب
وانما كان كذلك من قبل انما اعطيناها خمسة بطريق الارث ولكن لا قرار الا ان
اقراره يصح بقدر الميراث اذ لا همه فيه والقرار ومع بالدين فلا يكون لها ان تأخذ الا الدين
الا اذا وقع التراضي على ثمن الثوب قال ولو ان رجلا حضره الموت وله امرأة واخ
فسألته المرأة ان يطلعهما لثما في مرضه فعلم ان اقرها بدين مائة درهم غير صداقتها
استوفت صداقتها ثم اوصى لرجل مائة مائة مات في مرضه ذلك بعد انقضاء العدة وورث
مستبرح رهما فلما ان اخذ الستين لما بينا لها صارت احبته عنه فيصح اقراره لها بالدين
واما ادا مات قبل ان ينقض عدتها فان للموصي له عشرون درهما واخذت المرأة ربع ما بقي
وهو عشرة وانما كان كذلك من قبل ان اقراره لها بدين لا يصح وهي في العدة لجن الورثة
والوصية اخذ الميراث وهو مقدم عليه فلا يصح اقراره في حق الموصي له فيأخذ الموصي له
الثلث وهو عشرون درهما وبقي اربعون للورثة فتأخذ المرأة ربع الاربعين وهو عشرة دراهم
وتبقى للاخ ثلثون درهما ولو كان مكان الدرهم ثوب يساوي ستين درهما كان للموصي له
ثلث الثوب وبيع لها قدر العشرة منه لما سأل ان الواجب للمرأة الدين لا الارث فليس لها
ان تأخذ شيئا من التركة الغير الا بالتراضي قال واذا اطلو الرجل امراته لثما في مرضه
بامرهما ثم اقرها بدين غير صداقتها واقر لرجل احبى بدين واوصى لرجل ثلث ما هو ميراث
اخاه ثم مات الرجل بعد ما انقضت عدتها فان المرأة تجازي الغرم الا حبي فيما تركت
حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء بعد دينهما اخذ الموصي له ثلث ذلك وكان باقي للاخ
وذلك لان المرأة بمن منته باقضاء العدة وصارت احبته والاقرار للاخيه صحيح
قصار اقراره لها كاقراءه لاحبته ولو كان كذلك فان المقر لها الخاص لا حبي كذلك
ها هنا ثم يأخذ الموصي له حقه لان الوصية مقدم على الميراث وما بقي للاخ لانه عصبه
قال وان مات الرجل قبل ان ينقض عدتها بدين لا حبي وذلك لان اقراره في
حضته قد صح ولم يصح في حصة المرأة لاها مادامت في العدة فالتهمه متمكة في الاقرار
لعلها سالت الطلاق لتصبح اقراره لها بذلك لان الاول لا يثبت مع الدين لان
الدين يقدم على الارث فاعتبرنا صحة اقراره في قدر الارث اذ لا همه فيه وفي حق
الغرمين لا يرفع التهمه بذلك لانه لا ميراث مع الدين فبدا بالدين فاذا استوفى
الاخيه دينه يكون للموصي له ثلث ما بقي لان اقراره لا يصح لجن الورثة والوصية
اخذ الميراث وهو مقدم عليه فلا يصح الاقرار في حق الموصي له فاذا اخذ الموصي له
لثته ينظر الى ربع ما بقي والى دين المرأة فاعطيت اقلها لانه لا همه فيه والاصل
في ذلك ان الحقوق اذا اردت فانه يبدأ بالاكند والاهم فان من مات بعد التجهيز
بم بالدين بم بالوصية لان الدين مقدم على الوصية والوصية مقدم على الميراث والله اعلم
من الاقرار بالبيع من البايع والامر بالمأموور المحذ ذلك
بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان اقرارا لا نسا على نفسه صحيح وعلى غيره

من المطلقة المهر

الوارث من الميراث
اعطى الميراث
شأنه في التهمة
او كغيره

ماطل وان الاستحلاف يجري في حق من يصح منه الاقرار لان الاستحلاف يجري للتكول
والتكول بمنزلة الاقرار فلا يجري الا في حق من يصح منه الاقرار اذ اعطى
حضا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا امر الرجل الرجل ان يشترى
جارية فلا ينافى درهم فاستراها المأموور من البايع وقبضها او لم يقبضها حتى والمستبرح
استرتها بالف وخمسها به قال البايع بعثها بالف درهم ولم يقبض الثمن وقال لا مندر
استراها المستري بالف درهم والقول قول البايع والامر وانما كان كذلك من قبل الجارية
للبايع فكان القول قوله في زوال الملك الى الغير فان اراد المستري اخلافا للبايع فليس
له ذلك من قبل انه لما اقر زوال الملك عنه الى الا مريث الملك للامر فاذا ثبت الملك
لا تملك البايع الاقرار به فلا يستحلف فان قال المستري اريد مني ان اترك له ذلك من
صل انه يصح اقراره به فيصح اخلافا لانه لو كان يقضي به عليه خلاف جانب البايع فانه
لو كان لا يلزمه شيء فاذا انكر لا يستحلف ويستحلف على العلم انه ما علم ان المستري
استراها بالف وخمسها به لان هذا الاستحلاف على فعل الغير وانما يستحلف على
فعل الغير على العلم لا على البتات فان حلف بكون الجارية والعهد عليه لان البايع انما
يخرج السلعة من يده بشرط ان يسلم له الثمن وان كل ما كان الجارية للمأموور وثقال
لهذا المأموور اذ الى البايع الف درهم وذلك لان البايع يقول بانه باعها منه بالف درهم
فلا يأخذ منه الا ما يدين عليه ويقال ان ثبت صدقة وخلف منه الخمسما به الباقية
وذلك لان المستري يقربا بالف وخمسها به لان البايع يصدق في الالف فلا يلزمه الا ما
صدق فيه فاذا صدقه في الزيادة وهو مقر بذلك فانه يلحقها وكذلك لو لم يخلعها
قدرا الثمن ولكنهما اختلفا في اصله فقال المستري استرتها بمائة دينار وقال البايع
بعثتها بالف درهم كما قال الامر فان الامر داخل الجارية وتوذي الف درهم الى البايع
وذلك لما سأل ان الجارية للبايع فكان القول قوله في زوال الملك عنه الى الغير ولا يمين
على البايع لانه لا يصح اقراره بعد اقراره بها للامر وله ان يخلف الامر لانه لو اقرها
لزمه وصح اقراره فاذا انكر يستحلف فان لم يخلف الامر اخذ المستري الجارية من
الاخر بعير شي وذلك لانه اقرانه استراها له مما امر به فيكون الثمن عليه لان اقراره
مشموع في حقه دون غيره فاذا كل سلعت الجارية للمستري لان التكول بمنزلة الاقرار
ولو اقر له بها لم يكن عليه شيء كذلك ها هنا هذا كرجل استري جارية ثم اقرها
لفلان فان المقر له ما خذها لغير شيء كذلك ها هنا ولا يقال له ان ثبت صدقة
وخلف منه مائة دينار لان الدرهم ليست من جنس الدراهم فصار كل واحد منهما
يدعي عقدا آخر وهو ما اخذ الجارية بطريق البيع ولكن لا قرارا في المله الا في
وقد انفق على العقد ووقع الاختلاف في قدر الثمن مع ان شأ صدقه في الزيادة
فاخذها وان شأ تركها قال وكذلك لو ان المشتري انكر اصل الشرا بان قال
لم اشترها بشيء وقال البايع بعثتها بالف درهم واقر بذلك الامر فان البايع

لم

له

ان سخط المستري على ما ادعى وذلك لانه يدعى عليه العهد لان العهد على العاقد على اصل
اصحابنا رحمهم الله وموتكر العهد فالباع ان يستخلفه فان كل المستري عن الممن لزمه
الممن ورجع به على الامر وذلك لانه استتراه له بامر فكل ان يرجع عليه بما لزمه من
العهد قال ولو سخط المستري انه ما استتراه منه اخذ الباع الممن من الامر وكاشا العهد
عليه وذلك لانها تصادقا ان استتراه للامر وان الممن عليه فاذا انكر المستري وجلف
كانت العهد على الامر قال ولو كان الباع في هذه الفصول كلها اقربا مستيقفا الممن قال
بعد ذلك كان الممن الف درهم وصدقه الامر وقال المستري كان الممن الف وخمسمائة قال
قول المستري مع ميسره وذلك لان الباع لما اقربا مستيقفا الممن بطل حق الممن ولم يتولى في
الجارية حتى يبيع الكلام بين الامر والمأمور والامر على الملك بشرا له وهو منكر
وكان القول قوله هذا كما قلنا في الشفيع فان من باع داره من انسان ولها مبيع كان
للشفيع حق السفحة ولو ان الباع اقربا مستيقفا الممن كانت الخصومة مع المستري لان الباع
ماستيقفا الممن خرج من الممن كذا لها هاهنا وللامر ان خلف المستري على ما ادعى لما ذكرنا
انه يدعى عليه شيئا هو خصمه فان خلف سلبت الجارية له لانه اذا خلف لا يبقى للامر خصوص
وان كل اخذها الامر لان الشكول بمنزلة الاقرار ولو اقر كان له فكل اذا نكل قال ولو ان
رجلا امر رجلا بان يستري له اخاه من رجل بالف درهم فقال المأمور نعم ثم استتراه المأمور
ثم اخلفا فقال المستري بالف وخمسمائة او قال بمائة دينار وقال الباع استريته
بالف درهم فهو جحر وصدقه الباع في ذلك فان العبد والعقود على الامر حتى اقربا الباع
بذلك وذلك لان العبد كان للباع بالانفاق فكان القول قوله في زوال الملك الى غيره ولو
اراد المستري ان يستخلف الباع ليس له ذلك من قبل انه لو اقر لا يصح لانه لم يتولى فيه
حتى بعد قبض الممن لذلك لا يستخلف وان اراد ان يستخلف المستري الامر منظر ان اراد
به اخذ العبد ويدعى عليه العبد ليس له ذلك من قبل ان العبد قد عصى فلا يصح دعوى العبد
عليه وان اراد اخذ العبد كانه ان يستخلفه لانه لو اقر له بالقمة لزمه القيمة ورجح
اقراره فكذا يستخلف على ذلك فان خلف لم يكن له عليه سبيل فان ان خلف صمته المستري
القمة من قبل ان الشكول اقراره ولو اقر له بعينه العبد لزمه كذا اذا نكل عن الممن ويكون
الممن للباع على الامر ما اخذ الباع الممن من الامر ويكون العهد على الباع للامر وذلك
لانها تصادقا ان العقد وقع للامر والمستري انكر البشرا له فكان الممن على الامر
فان اراد الامر ان يدفع من القمة الممن الذي اداه الى الباع فان القياس في هذا ان ليس له
ذلك من قبل ان القمة لزمته باقراره والممن لحصول العبد والعقد ما اخذ منه المستري
القمة كاملة من غير ان يرفع منها شي من الممن قال ولكي استحسن ان يرفع الممن
من القمة وما اخذ المستري الامر بما بقي من القمة وذلك لان من رعى الامر ان يقول
لوجعل لك العبد من الباع لما حصل الا بالثمن الذي اقررت به وانا قد اذنت الممن الى الباع
واما لزمي ذلك الممن بسبيل اذا استخففته على ان يرجع عليك الممن هذا كما قلنا

الممن

في الراض اذا اعتق العبد المرموز وهو معتسر فان الغرم تستبيع العبد في الدين لم العبد رجح
على المولى ما سعى لان السعابة لزمه من جهته لذلك هذا وكذا اذا شهد شاهدان على رجل
انه كاتب عده على درهم الى مائة والمولى المحيد ذلك يحكم القاضي بباطل رجوعا عن سهادتهما
فالمولى ان يضمنهما قيمة العبد حاله لم يرجع على العبد الكتابه الى اجل ويقومان
مقام المولى كذا هذا قال ولو كان الباع اقربا مستيقفا الممن قبل اخلافهم في الممن اخلفوا
في الممن على ما وصفت لك فالعبد المستري والقول قوله مع ميسره ولا يعتق العبد وذلك
لان الباع لما اقربا مستيقفا الممن بطل حقه في العبد ولم يتولى فيه حق فكان العبد للمستري
قال ولو ان الامر امرا المستري ان يستري اخاه ولم يسم لنا فاستتراه ما اقر الباع بعض
التمن قال المستري استريت لمانه دينار وقال الباع بالف درهم وصدقه الامر والعبد
يحرر لا سبيل عليه والقول قول الامر والممن الف درهم وذلك لانهم اجمعوا على ان الملك ثبت
للامر لان العقد وقع له وعقود العبد باقراره الا ان الخلاف وقع في الممن فكان القول قول
الامر وهذه المسئلة مبنية على مشله وهي ان المتعاقد اذا اخلفا في دور الممن والسلعة
والسلعة هالكة فان القول قول المستري عندا في حصفه والى يوسف وغند محمد كالفان
وفي مشلنا هلك العبد بالعتق فكان القول قول الامر عندا وكذا لو ان الباع صدق
المستري كان هذا والاول سوا وكان الممن على ما قال الامر وذلك لانهم اجمعوا على ثبوت الملك
للامر وحصول العتق للعبد وقع في الممن فصادقوا من قبله اخلاف المتبايعين في الممن والسلعة
هالكة قال ولو ان الباع لم يكن اقربا مستيقفا الممن قبل اخلافهم في الممن فقال الباع بعته
بالف درهم وصدقه بذلك المستري وقال الامر امرا المستري ورجعها فان المستري باخذ
من الامر ما اقربه مع ميسره على ما ادعى المستري من قبل الممن اجمعوا على ثبوت الملك للامر وحصول
العتق للعبد فكان القول قول الامر في الممن لان العبد هلك بالعتق واخذ الباع من المستري
التمن الذي اقرته استتراه به لانه اقربا مستيقفا الممن في العقد يلمزمه وان قال الباع بعته
بالف درهم وصدقه بذلك الامر ولزمه بذلك المستري وجلف فان الامر يودى الممن الى الباع
ويكون العهد على الباع للامر وذلك لان الباع لما صدق الامر بملك الملك للامر لانه مولى الملك
وبنت الملك على ما مر فاذا كذب المستري يستخلفه الباع لان العهد عليه فاذا خلف
خرج من الممن ويؤدى الامر الممن لانه اقران الملك ثبت له بما اقر من الممن ويكون العهد له على
الباع لان الباع اقران الملك اشغل اليه بالعقد ولا يكون للباع على المستري شي من الممن
لانه انكر البشرا اصلا وسقطت الخصومة عنه ما
من الاقرار الذي خلف فيه المنطوق وهو جابر بن محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على
ان المختص من الكلام مغناه لا ضرورة فاذا اقول الكلامان معنى جعل كلاما واحدا وان اخلفا
لفظا اذا عرفت فهاهنا حاشا الى المسائل قال محمد رحمه واذا كان رجل عده كذا عده
ورثه عن سبه فادعى رجل اخر انه عده مائة الف الفاصي بينه فاقام شاهدان هذا العبد
في يده اقراره عده واقام شاهدان اخران الذي عده في يده اقراره استتراه منه بالف درهم

لان الباع اقربا مستيقفا الممن
لان المستري لا ان الخلا

ديارا

الذي

فان قال المشهود له قد اقر بما قال الشاهد ولم يبعه شي اخذ الجدة منه وكان هذا اقراراً
من الذي العبد في يده بان العبد عبد المدعي وانما كان كذلك من قبل ان الكلام من وان اخلف
فقد انقضا معني لان الاقرار بان عبده اقراراً بملكه وكذا الاقرار بالشرا منه اقراراً بملكه
له لانه اقرار بان الشيء خرج عن ملكه والمدعي مدعي الملك فقد وافقت الشهادة الدعوى فقص
بما ادعى له ولو قال المشهود له لم يقر بان عبده استترى مني شيئاً كان هذا كذباً للشاهد المدعي
شهادة بالشرا ولا ينعني له بالعبد حتى ياتي شاهد اخر يشهد على اقراره انه له لان المدعي اذا
قال ذلك فقد كذب شاهدته وبكذب الشاهد يبطل الشهادة قال ولذا اذا كذب في الراه
قال ولو لم يشهد بهذا ولكن شهدا جميعاً انه اقران المدعي وهبه هذا العبد وشهدا
انه اقران المدعي تصدق بهذا العبد عليه والمدعي يقول قد اقر بما قال ولكني لم اهب شيئاً
ولم تصدق به عليه فان المدعي اخذ العبد ولا يكون هذا اختلافاً من الشاهد في الشهادة
وذلك لانه لا يثبت هذه الشهادة الصدقة او الهبة انما يثبت بها ان صاحب المبدأ اقر الجدة
للمدعي ومن اقر الهبة منه فقد اقر بالملك له وكذا اذا اقر بالصدقة في الهبة والصدقة لا يصح
منه الا من المالك قال محمد لا تری ان احد الشاهدين لو شهد ان الذي العبد في يده اقراره
استراه من المدعي بالفي درهم وشهدا الاخر انه اقراره استراه منه ما يه ذنار فقال المدعي
قد اقر بما قال ولكني لم ابعه اياه نصيب به للمدعي وذلك لان اقراره بالشرا اقرار منه بالعبد
للمدعي وان اخلفا فيما اقر به من الثمن قال وكذلك لو ان احد الشاهدين شهد انه حضر لدى
الجدة في يده وهو يقول للمدعي هب لي هذا العبد وشهدا الاخر انه حضره وهو يقول له تصد
به على قصيت به للمدعي هذه الشهادة وذلك لان قوله هب لي هذا العبد اقرار منه بان العبد
له وكذلك قوله تصدق على لان الهبة او الصدقة لا يكون الا من المالك وكذلك لو قال لهما
انه قال يعني هذا العبد بالف درهم وشهدا الاخر انه قال اجبرته بعشره قصيت لهما للمدعي
لان هذه التصرفات لا يكون الا من المالك وكذلك لو شهدا جميعاً انه قال يعني هذا العبد
وشهدا الاخر انه اقران هذا العبد له قصت به للمدعي لما بينا من المعنى قال لا تری انه لو شهد
احدهما انه قال يعني هذا العبد بالف درهم وشهدا الاخر انه قال يعني هذا العبد بمائة دينار
قصت به للمدعي وجعلت هذا كله اقراراً منه ولا يفسد شهادته الشاهد من اختلافهما
فيما اقر به لانهما انقضا معني فان قيل هذه التصرفات يكون من غير المالك كما يكون
من المالك فلا ينبغي ان يكون هذا اقراراً بالملك قوله الاصل ان لا يكون الا من المالك لانه
بملكه وغيره انما يفعل ذلك بطريق التشابه فلهذا جعلناه اقراراً بالملك له قال ولو كان الذي
العبد في يده اقر عبداً لغاصي ان العبد للمدعي ادعى انه وصله به فساله القاضي البيه
جما شاهد اخر يشهد ان المدعي الذي ليس العبد في يده اقراره تصدق بهذا العبد على الذي
هو في يده وقبضه وشهد شاهد اخر انه اقراره وهبه للذي هو في يده وقبضه فان شهادته
باطيلة وذلك لان الذي العبد في يده لا يدعي الملك انما يدعي جهة الثبوت وكل واحد من
الشاهدين شهدا بغير ما شهد به الاخر من قبل ان المالك جمة الصدقة غير المالك جمة

خ
عبد

دار

دار

الهبة اذا لا يتصور ثبوت الملك لهما جميعاً الا تری ان الهبة للأجنبي يثبت معها الرجوع ولا يثبت
مع الصدقة فاحد المدعي العبد من الذي في يده باقراره انه كان له قال ولو انه كان اقراراً للشا
شده ان المدعي اقراره وهبه الذي هو في يده وقبضه وشهد الاخر ان المدعي اقراره بخله
وقبضه جازت الشهادة وكان العبد الذي هو في يده لان الهبة والتجلى في واحد فلم يشهد
احدهما على خلاف ما شهد به الاخر بل يفتق عليه وكذلك لو شهدا جميعاً باقراره الهبة
وشهدا الاخر باقراره بالعمري لان هذه كله هبة وانما اخلف فيه المنطق قال والصدقة
غير الهبة وان كان من غير ذي رحم محرم او من ذي رحم محرم فهو شوا وذلك لان الهبة ملك
من العبد والصدقة ينع لله لم للعبد حتى لا يملك الرجوع فيها فان شرفا قال ولو شهد
احد الشاهدين ان المدعي اقراره باعه من الذي هو في يده وقبض الثمن وشهدا الاخر انه
اقراره باعه من الذي العبد في يده بالف درهم وقبض الثمن الذي في يده يقول استترته منه
الف درهم وقبض الثمن والذي هو في يده يقول استترته منه فالشهادة جازة والعبد الذي هو
في يده وذلك لان الشاهد من هذا اتفاقاً في الشهادة ووافق في الشهادة الدعوى لانه يدعي
الملك لجهة البيع وهما شاهدان على ما يدعيه المدعي وسكوت احد الشاهدين عن ذكر الثمن
لا يكون خلافاً لانه يمكن التوفيق بينهما بان سأل عنه فيفسره بما قال الاخر ويحل الاحتجاج الي
اثبات الثمن لانه مقبوض واملحناج الى ثبوت الملك لجهة البيع وقد حصل قال ولو شهدا
جميعاً ان المدعي اقراره باعه من الذي هو في يده وقبض الثمن والذي هو في يده يقول
استترته منه بالف درهم وقبض الثمن والعبد الذي هو في يده والشهادة جازة وذلك
لانهما انفق على الملك لجهة البيع وذكر الثمن من المستتر لا يكون خلافاً لانه يمكن التوفيق
بينهما فانهما اذا سئلا عنه فسراه بالالف فكان العبد صاحب المبدأ ولو شهد
احدهما ان المدعي اقراره باعه من الذي هو في يده بالف درهم وقبض الثمن وشهدا الاخر ان
المدعي اقراره باعه من الذي هو في يده بالف درهم وقبض الثمن والذي في يده العبد يقول اسر
وقبض الثمن فان هذا الاجزاء الا ان في الذي العبد في يده بشاهد اخر يشهد له على مثل ما شهد
به احد شاهديه ويدعي شهادتهما فان فعل ذلك قضى بالعبد والا اخذ العبد منه وانما كان
كذلك من قبل ان كل واحد من الشاهدين شهد بغير ما شهد به الاخر لان البيع بالف درهم غير
البيع بمائة درهم الا تری انهما لو تباهيا بالف درهم وتباهيا بمائة دينار كان البالي نقضاً
للاول فاذا اتى شاهد اخر يشهد ما شهد به لهما وصدقهما في شهادتهما قضى له بالعبد
والا فلا لانه ان صدق هذا فقد كذب الاخر فلم يتر له الا واحد فلا يحكم بالواحد قال ولو اقر
الذي في يده العبد ان العبد وصل اليه من قبل المدعي واقام بينة فشهد له شاهدان المدعي
اقراره باعه من الذي في يده وقبض الثمن وشهدا الاخر انه اقراره وهبه للذي هو في يده وقبضه
فالشهادة باطله وذلك لان كل واحد منهما شهد على خلاف ما يشهد به صاحبه فاختلفا
قال ولو ان عبداً في يدي رجل زعم انه ورثه من ابيه ما ادعى رجل انه عبده واقام شاهدين
شهدا جميعاً ان الذي في يده العبد اقراره عبد المدعي لا حول فيه وشهدا الاخر ان الذي

مدعي

مدعي

دار

في يد العبد قرانه او دعه اياه او شهدا اخرانه اقراته غصبه من المدعي فاني اقصي به ايضا
للمدعي وذلك لان الاقرار بالابداع اقرازا بالملك له لان المالك هو الذي يودع ماله وكذا
الاقرار بالعصب اقرازا بحكمه وهو الضمان والاقرار بالغصب لا يكون اقرازا بالضمان له الا
اذا كان مالكا فعدا بقا الشاهدان هما معنى وواقعت المشاهدة الدعوى فحكم بها وذلك
لو شهدا جدهما بالرهن والاخر بالوديعة لان الرهن انما يكون من المالك وكذا الابداع فيكون
الاقرار بهما اقرازا بالملك محكم بالملك للمدعي شهادتهما على اقراره لانهما التمسما معنى
وان احلفا لفظا قال ولو شهدا جدهما الشاهدان ان الذي العبد في يده اقراته عبد المديك
والاخر شهدان الذي العبد في يده اقرازا للمدعي دفعه اليه فان هذا باطل وذلك لان الاقرار
بالدفع لا يكون اقرازا بالملك لان الدفع كما يكون من صاحبه يكون من غيره لانه فعل حتى لا
يبنى على الملك بخلاف هذه التصرفات التي ذكرناها فاهما تصرفات شرعية لا يبنى على
الملك فالأقرار بشي منها اقرازا بالملك قال لا يرى ان احد الشاهدان لو شهدا ان الذي العبد
في يده اقرازا للعبد للمدعي وشهدا الاخر ان الذي العبد في يده اقرازا للعبد كان في يده
المدعي لم يسهل على اقراره بان الملك للمدعي لانه قد يكون في يده ما ليس له فقد اختلف في
الشهادة وهذا كله قول ابي حنيفة واني بوشف ومحمد والله اعلم بالصواب
قارار المكاتب لمولاه بالدين والاحبني وما يلزمه من الدين
لها في مرض المكاتب وصحته في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الدين متى اجتمعت
في التركة وبعضها اقوى فانه يبدأ بالاقوى لا به الاولي وان استوت في القوة تقسم التركة
على الدينين بالخصص لان البعض ليس اولى من البعض اذا عرفت فاهذا احسن الى المسائل
قال واذا اقر المكاتب لمولاه بالف درهم في صحته وقد كان المولى كاتبه على الف درهم واقرا
لرجل احبني بالف درهم في صحته لم ان المكاتب مرض وفي يده الف درهم فضاها المولى
من المكاتب لم مات المكاتب ولمس له مال غيرها فان الف تقسم بين المولى وبين الرجل الاحبني
على ثلثه اسهم يكون للمولى ثلثاها وللاحبني ثلثها وانما كان كذلك من قبل ان المادى
الكتاب عتق لان العتق معلق بالا فالبطوب بالملك في البدل الا ترى انه لو عتق من اشبال
القائمين اليه اذ اعجن العتق عتق ويؤخذ الف منه بالاسس حقا كذا اذا اداني
الف التي في يده فاذا مات مات جراه عليه ثلثه الف درهم دون الف لان الف لم يصير ملكا
للمولى حتى الغرم لانه اقوى فيقسمان على الدينين بالخصص والمولى عليه الفان ولا حصة
الف مقسم الف بينهما انلا ثلثاها للمولى وثلثاها للاحبني قال ولو كان المكاتب
لم يقضها من المكاتبه ولكنه قضاه اياه من الف الذي عليه ثم مات ولم يبع مالا
غيرها فان الرجل الاحبني اخيها من المولى وبطل دين المولى ومكاتبته وذلك لانه لما
قضاها اياه من الدين لم من المكاتبه يعني عليه المكاتبه فمات عاجزا فاذا مات عاجزا
بطلت الكتابة وبطل دين السيد فيكون الاحبني اخيه الا ترى ان المكاتب لو لم يقضها
من الدين حتى مات كان الاحبني اولى بماله من السيد كذلك اذا اداها من الدين ومات قال



روايت

وكذلك المكاتب لو كان تركا بنا له ولديه مكاتبه فان الرجل الاحبني اخي هذه الف من قبل ان
ترك بنا ولديه مكاتبه فمات عاجزا فمقي عقدا لكتابه فكلون الاحبني اولى بالف من السيد
لان دينه اقوى من دين السيد لان السيد ثبت قبل العجز ولا يثبت بعد ودين الاحبني ثبت
قبل العجز وبعد فكان اولى بالف وهذا على ما لم يرض مرض الموت فان كان المكاتب
قد صاها اياه من الدين قبل ان يموت وقد ترك ابنا تسعي في مكاتبته فان الرجل الاحبني اخي
من المولى ويتبع المولى منه بالمكاتبه وبالدين الذي عليه وانما كان كذلك من قبل ان الف
الى الدين لم يصح لحق الاحبني لان حقه اقوى لانه ثبت قبل العجز وبعد ودين المولى ثبت
قبل العجز ولا يثبت بعد وهذا المعنى موجود بعد الموت ايضا لان الولد ربما يعجز فرد
الى المرق يبطل الكتاب به ودين المولى فكان الاحبني اولى بالف كالدين الموقل على انساب
للمكاتب فان الاحبني اولى بالمال الحاضر من المولى لما بينا فاذا اخذ الاحبني الف فحق
المكاتب في بيعه المولى مال المكاتبه ودينه قال ولو ان رجلا كاتب عبد له على الف
درهم في صحة المكاتب واقرضه احبني الف درهم في صحته لم ان المكاتب مرض فاقرضه
مولاه الف درهم في مرضه فقبضها منه لمعاينه الشهود فسرق من المكاتب وفي يدي
المكاتب الف درهم فضاها المولى من الف القرض مات المكاتب من مرضه وليس له
مال غير الف التي فضاها المولى فان المولى اخيها من الرجل الاحبني وانما كان كذلك من
قبل ان الاقرار اعاده على ما عرف في موضعه واذا استعاضا المرخص عنها لم ردها التي
صاحبها جاز ذلك لان من اخبر لم لا يتعاون به كذلكها هنا وانما جعلنا الف التي في يده
لمولاه الف القرض في جواز الرد لان اعاده تملك المنفعة وتملكها لا تتصور بدون
ملك العين لان الانشغال بدون التصرف في العين لا يكون مثبت له ملك العين صمنا الملك
المنفعة فاذا ارد مكانا اخرى فضاها مقامها كان رد العين ولو رد العين كان الرد صحيحا
كذلك هذا لانه لم ينقطع عنه حق الملك قال ولو كان له دين على مولاه في الصحة فلما
قبضه الموت قال قد استوفيت مالي على مولاي وعليه دين في الصحة ولم يبع مالا لا
صدق على ذلك وكان على مولاه الدين على جاله لو خذ منه مقصبي الغرام وذلك لان
المكاتب اذا مات عاجزا بطلت كتابته وبطل دين المولى لان السيد لا يحب له على عبده
دين يبطل اقراره للسيد فاحذر الغرام الف من السيد قال واذا كاتب عبده على
الف درهم ثم ان المكاتب اقر في مرضه لرجل احبني الف درهم ثم مات ولم يترك الف
درهم فان الاحبني اخي الف من المولى لما بينا ان دينه اقوى فيكون اولى قال ولو كان
المكاتب ترك تسعاه درهم كان الغرم المقر له ايضا اولى بما ترك من المولى لان المكاتب
اذا لم يبع وقا بالمكاتبه فمات عبدا وبطلت كتابته فكان الاحبني اولى لهذا المعنى
قال واذا كاتب الرجل عبدا له على الف درهم ثم مرض المكاتب فاقوله بقرض الف
درهم واقرا لرجل احبني الف درهم او بطل المولى بالرجل الاحبني فاقوله بقرض الف درهم ثم مات
المكاتب وترك الف درهم فان الاحبني يبدأ به فيستوفي منه دينه الف درهم ويستوفي

في مرض المكاتب وصحته في محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الدين متى اجتمعت في التركة وبعضها اقوى فانه يبدأ بالاقوى لا به الاولي وان استوت في القوة تقسم التركة على الدينين بالخصص لان البعض ليس اولى من البعض اذا عرفت فاهذا احسن الى المسائل

المولى الالف الاخرى من المكاتبه وغنى العبد وبطل الالف الى نعت للمولى ان لم يترك
فضلا وانما كان كذا كذا لما ذكرنا ان من الاحبى اقوى قسدا به م الالف الاخرى صرف
الى المكاتبه دون الدن من قبل انا لو صرفناها الله مات عاجزا يطلب الكابه وبطل
الدين تصرفناها الى الكاتبه فصر البذل مودى ومات المكاتب جرا حال فان ترك فاضلا
لخذ المولى من الالف المقرها له الا ان يكون المولى من ورثته المكاتب فان كان من ورثته
المكاتب فالقرار له باطل وذلك لان الاقرار للوارث في مرض الموت لا يصح فاذا لم يصح
الاقرار لم يثبت قال وكذلك لو كانت في يدى المكاتب حين مرض ما به ديار فاقرباها
وديعه للمولى عنده لم اقر للاحبى من الف درهم ثم مات وترك الف درهم والماله الدنار
التي اقربها فان الرجل الاحبى يبداه بدستوى منه الف لما سأل ان منه اقوى وبقي
الماله دنار عيش مولى منها المولى المكاتبه وغنى المكاتب وذلك لان المولى اذا استوى
بذل الكاتبه فقد وجد شرط العتق معتق وما بقي من الماله دنار فهو للمولى لان المكاتب
مات جرا والمكاتب اذا مات جرا لا يبطل دن السبيد قال فان كان المولى من ورثته المكاتب
فاقرار المكاتب للمولى بالماله دنار والوديعه باطل لان الاقرار في المرض للوارث لا يصح
فليست مولى المولى من الماله دنار والالف الى كاتبه عليها وما بقي فهو ميراث لانه اذا
استوى البذل مات جرا مما بقي من البذل يكون ميراثا للمولى قال واذا كاتب عتق على
الف درهم وافرضه الف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات المكاتب وترك الف درهم
وله اولاد اقرار من امراه جرحه فان القاضي يقضى بالالف للمولى من المكاتبه ويقضى
ولجعله جرا وذلك لاننا لو جعلناه بالدين مات عاجزا وبطلت الكابه والدين جميعا
فجعلناه من المكاتبه فاذا جعلناه من المكاتبه مات جرا فان قال المولى اجعل الالف الى
ترك من القرض ومن القرض والمكاتبه لم يلبث القاضي الى ذلك وذلك لان الشرع صرح
الى الكاتبه لما سأل من المعنى فليست له رده الى شي يبطل مجعده القاضي من المكاتبه
وغنى المكاتب ويحقق له وله قال ولو ترك اكثر من الف درهم اخذ المولى الفضل
الصاحي يستوى الالف القرض فان بقي شي من ذلك كان ميراثا وذلك لان المولى ليس
بوارث صحيح اقراره له بالدين فاذا فضل شي من الكاتبه اخذه بالدين وما فضل من الدين
يكون ميراثا قال واذا كاتب الرجل عتق على الف درهم مريض المكاتب وله ابنان جران
هما وارثاه فاقربا لجد لهما من الف درهم واقر للمولى من الف درهم ثم مات المكاتب وترك
الف درهم فان المولى احق بها تبين الالف حتى يستوى القامنه من المكاتبه وما بقي فهو له
من دينه وذلك لان المكاتب ليس بوارث صحيح اقراره له بالدين فاذا استوى القامه الكاتبه
صار جرا والابن يرثاه والاقرار للابن لا يصح لانه وارثه فبأخذ الالف الاخرى مولا
لديه وان كان المكاتب ترك اقل من الف درهم بذا ما الوارث المقر له فاعطناه الف فان كان
ما بقي للمولى وذلك لانه اذا ترك اقل من الف درهم كان الف للدين الذي اقر للابن لانه لم
يترك وقا بالكاتبه فمات عاجزا وهذا لانه لا يخلو اما ان يموت عاجزا عتقا فلا يصح

الدين

على الاولاد اقرار

اقراره به للمولى ويصح للابن ومات جرا فلا يصح اقراره للابن ويصح
بالدين فاذا ادسب الف بالدين لم يبق وقا بالكاتبه فمات عاجزا
الالف للابن وما بقي فللمولى لانه مال عبده قال وكذلك لو كان وارث الابن الذي اقر
للس معه وارث غيره كان هذه المترله وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه في ماس جرح
الى حنيفه والى يوسف بن محمد **باب** ما جرحهم الله والله اعلم بالصواب

الشهاده

هذا
الدين

باب ما يجوز من الشهادات وما يبطل منها بالبراهه
بني محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب على ان الاقرار بالملك لا ينافي دعوى الملك
الا بشارح قبله وان الاقرار بالبراهه ينافي دعوى الملك الا بشارح بعد من قبل ان يملك
الانسان شيئا على غيره لا يصح الا وان يكون مقررا له بالملك ومن امرا انسانا لا يصح اذا
كان مقررا له بالملك فتنس ان البراهه ينافي دعوى الملك الا بشارح بعد اذا عرفت
هذا حنا الى مسائل الباب قال محمد بن الحسن رحمه الله واذا اقرار الرجل ان هذا العبد كان لفلان
ثم اقام البيه انه اشتراه منه مالف درهم ولم يوقت البيه وقتا وفلا لا يجحد ذلك كانت
الشهاده جائزه وبعضى بالشر وهذا قول الى حنيفه والى يوسف بن محمد وانما كان كذلك
من قبل ان الاقرار بالملك لا ينافي دعوى الملك الا بشارح قبله وكف منافعه ومن صرح
شرا لا يصح شراوه الا ان يكون مقررا له بالملك قال ولو قال عند القاضي هذا
العبد لفلان ثم اقام البيه انه اشتراه منه قبل الاقرار لم يقبل بيته على ذلك لانه
الدين شهوده بالاقرار بالملك له ولو قال هذا العبد لفلان اشتريته امس منه
واقام على ذلك بيته قبلت ذلك منه وقضيت له بشهادة الشهود وذلك لان الكلام
يقف على ما يغيره وقوله استرته منه امس مغير للصدر وهو قوله هذا العبد
لفلان واذا وصل جعل الكل كلاما واحدا وصار مجارا عن قوله كان لفلان لان الناس
يقولون هذا عبد لفلان اشتراه منه وهذا اسحسان وليس بقياس وهو قول
الى حنيفه والى يوسف بن محمد رحمه الله والقاس ان يكون هذا والاول شوا ولو قال
عند القاضي هذا العبد لفلان ثم ملكت شهرا ثم اقام البيه على البشرا من فلان
ولم يوقت الشهود وقتا وقالوا لا ندري كان الشرا قبل الاقرار ام بعده وادعى المشتري
انه كان بعد اقراره وانكر البشرا فان القاضي يقضى له بالشرا ولا يبطل قوله
الشرا وذلك لما بينا انه لم يوجب منه الاقرار بالملك له والاقرار بالملك له لانه
دعوى الملك لا تشارك قبله فاذا لم يوقت الشهود وقاضى القاضي بالشرا له في
الحال قال وكذلك لو قال عند القاضي كان هذا العبد لفلان عام الاول
ثم ادعى بعد ذلك او بعد ما قطع الكلام انه اشتراه منه واقام على ذلك البيه ولم يوقت
البيته وقتا فالشهاده مجبزه ولا يبطلها الا ان يوقت وقتا قبل الاقرار لما بينا
من المعنى قال الا ترى ان الرجل لا يستري من الرجل شيئا حتى يقول انه له لان شرا

الدين

منه اقرار له بانه لما رأت انه لو اقر عند القاضي انه سادته عام الاول لم ادعي بعد ما قطع
السلام انه باعه اياه واقام البينة على ذلك يقبل منه قال ارات لو انه اقر عند القاضي انه
استوهبه منه عام الاول فاني ان لهبه منه اكان ذلك سبيل بينته ان ادعي الشرا وان لم يثبت
البينة وقتا فليس سبيل شي من ذلك حقه الا ان وقت البينة وقتا كان قبل مساومته
وقبل وقت استيهابه وذلك ان الاقرار لا يستيهاب والمساومة اقرار بالملك فلا يصح
دعوى الشرا قبله قال ولو ان رجلا اقر عند القاضي ان هذا العبد لفلان لا حق له فيه ثم
ملك حينئذ اقام البينة انه استراه منه مالف درهم وهو لجلد ذلك فان القاضي سأل
عن السهود متى كان الشرا فان وقتا بعد اقرار المستري بانه لا حق له فيه فصي له الشرا
وان قالوا لا ندرى متى كان الشرا لم يقض له بشي وانما كان ذلك من قبل ان قوله لا حق له فيه
براه والاقرار بالبراة سافي دعوى الملك لا يتاخر بعده فان وقتا بعد قضى بالشرا
وان لم يثبت الا قال وكذلك لو اقر المستري ان العبد كان لفلان عام الاول وانه لم يكرهه حتى
له يومئذ ولا دعوى ولا طلبه ثم اقام البينة انه استراه مالف درهم فان وقت البينة وقتا
بعد عام الاول يقبل والا لم يقبل شهادتهم لان قوله لم يكرهه فيه حتى يومئذ براه والبراة نافية
دعوى الملك لا يتاخر بعدها قال وكذلك لو قال المستري عند القاضي اني كنت اقررت
عام الاول ان هذا العبد لفلان لا حق له فيه ثم اقام البينة انه استراه منه فان القاضي
لا يقضي له بالشرا حتى وقت البينة للشرا وقتا بعد عام الاول وذلك لان اقراره بذلك
كانتكم به ولو تكلم بهذه الكلمة كانت براه ولا يصح دعواه الشرا لا يتاخر بعده لذلك
ها هنا قال وكذلك لو اقبل المستري الاقرار فقال هذا العبد لفلان لا حق له فيه
ثم اقام البينة بعده لذكر ما ان انه استراه منه مالف درهم فان القاضي سأل البينة عن الوقت
فان وقتا وقتا كان بعد اقرار المستري بما وصفت لك جازت شهادتهم وان قالوا لا ندرى
لم يقبل لهم شهادة وذلك لان قوله لا حق له فيه براه ولو ابراه لم يقبل شهادتهم الا بتاخر
بعده لكانت لها هنا قال ارات لو ان رجلا كتب لرجل براه اني اذ دعت عليك ديونا
وسبوعا واشيا ادعت الى استيرتها من رقيق وغير ذلك لم تطر في دعوى ملك فوجدتها
باطلة فافترت انه لا حق لي بملك ولا دعوى ولا طلبه من شرا ولا غير ذلك لم جابعد
ذلك فاقام البينة على عبد المملوك له بالبراه انه استراه منه مالف درهم انه يبيع
للقاضي ان لا يقبل البينة على الشرا حتى يعلم ان الشرا كان بعد البراه ارات لو اقام
البينة عليه بقرض الف درهم اسبغى للقاضي ان يقضي عليه بالقرض حتى يعلم انه كان بعد
البراه وقد كان ابو حنيفة رحمه الله يقول من كتب لرجل براه لم يقبل له منه على دين حتى
يعلم انه بعد البراه وهذا قول ابو يوسف ومحمد قال ولو ان رجلا اقر انه لا حق له في يد فلان
ولا طلبه من عبد استراه ولا غير ذلك لم اقام البينة انه استري منه هذا العبد حبيبه
لا سبغى للقاضي ان يقبل بينته حتى يعلم انه بعد البراه لما بينا ان قوله لا حق لي في يد
براه ولو ابراه لا يقبل البينة الا على شرا يتاخر بعده لذلك ها هنا لا انه لا يكون من البراه

شي اشد من قوله لا حق لي في هذا العبد قال ولو ان رجلا اقر انه لا حق له في يد فلان لم
حينئذ اقام البينة على عبد في يد فلان انه عبد غصبه منه فقال المدعي لم يكرهه في يده
يوم اقررت انما غصبه متى بعد ذلك لم يقبل بينته حتى تشهدوا على غصبه كان بعد
الاقرار من قبل ان قوله لا حق لي في يد فلان براه والبراة عن المجهول جائزة ولو ادعي بعد
ذلك شي لا يقبل قوله الا اذا اقام البينة على تارخ بعد البراه قال ولو ان المدعي عليه
موا لى كان اقراره بجميع ما في يد من قليل وكثير من عبد وغيره لفلان لم انه ملك اياها
مخضر فلان لا يلحق ما في يديه وادعي عبد اياها في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعي
كان هذا العبد في يدك يوم اقررت فالقول قول المدعي عليه وذلك انه اقر بشي منكرا فاذا
اقر بشي منكرا فقد بقي لنفسه موضع البيان فكان البيان له لا نالنا ندرى ما في يده فاذا قال
لم يكرهه في يد قبل قوله واذا شهد شاهدان على رجل ان مولاه اعقبه فردا القاضي
شهادتهما للثمة اهما مابها ثم ان المولى وكل احد هما سيع العبد فباعه الوكيل مرضا
الذي شهد معه بالف درهم فالباع حاز ذلك لان المستري اقر بعين العبد في ملك الغير
فلا يعمل اقراره ولكن بعين العبد لانه اقر انه حرم من اقر بعين عبدكم استراه بعين عليه
لان اقراره يفيد عليه دون غيره ولا يرد الباع لانا لوردنا البيع رد ذمناه لا جل الجحيرة
والجحيرة في حق الباع لم ثبت فعود وفقا فلا فائدة في رد البيع لجحيرة لا ثبت لها حكم
والمستري يرى من المثل لان الباع زعم انه باع منه حرا ومن باع حرا لا ملك المثل ضمن
الباع المثل على قول ابو حنيفة ومحمد جميعا الله لا نه لما باعه منه فقد جلد منه الا لا
ضمن وعلى قول ابو يوسف لا ضمن ولكن الامر يرجع بالثمن على المشتري لان اقرار الباع
لا يعمل في حق الموكل وهذه المسئلة بناء على مسئلة الابرا فان من وكل رجلا سيع عبده فباعه
من رجل ثم ابرا الوكيل المستري من المثل صحيح الابرا وضمن الباع عبدهما وعند ابو يوسف لا يصح
الابرا الا ان ابو يوسف يحتاج الى الفرق فان الابرا من الوكيل لا يصح وله حق القبض وها هنا
لا يصح الابرا ايضا ولكن ليس حق القبض وانما كان كذلك لان الوكيل كان له حق القبض الابرا
لانها صادقا على جواز البيع وجوب المثل والابرا تصرف مبتدا غير نافذ فكان له حق القبض
اما ها هنا ما تصادقا في جواز البيع وجوب المثل لان من زعمهما انه حرم بيع الجحيرة الجوز واما
على قول ابو حنيفة ومحمد انما ضمن الباع لا نه وجلد منه الا نلاف والولا يكون موقوفا لان
المستري يقول ما اعتقته والموكل يقول ما اعتقته فيكون الولا موقوفا قال ولو ان الوكيل
لم يبع العبد من صاحبه ولكنه باعه من رجل اخر بالف درهم فالباع جاز لانه لو باع من صاحبه
جاز فاذا باع من الاجنبي اولى ان يجوز ولكن ها هنا جلد لمن الا نلاف وذلك لان المستري
رد اقراره وما اقر بعينه فلا يعين العبد فاذا لم يعين العبد اخذ الباع المستري بالثمن لانه
مقبور وجوب المثل عليه فان صدق المستري الباع والتم من موقوفا فان العبد صارت المسئلة
كالمسئلة الاولى ولا تسيل للمستري عليه ان كان الباع دفعه الى الامر اولم يدفعه ود
لان الباع لما قبض المثل فقد بعن للموكل فحبب التسليم اليه فان قيل سيع ان يكون له حق

القبض لانه اقرب العتمة لم اخذ الثمن فكون من افضال لم يكن له قول اذا لم يصدق خصمه واذا صدقه
 لا يجعله باع وما وجه الباع مثل الثمن الذي اخذ منه في ماله لانه اخر ماله باع
 منه جوا وصدقته المسترى بذلك ومن عجمه انه ما اخذ اخذ بغير حق ولا يصدق على الثمن
 الذي وجب للامر لان اقراره صحيح في حقه دون غيره فالك ولو ان المسترى صدق الباع
 بما شهد به من العتق قبل ان ينفذ الثمن بطل الثمن عن المسترى وغرمه الباع للامر لانه من
 ابرأه له منه في ماله قول في حقه ويحمد على ما بينا واما في قاس قول في بوشة حجه الله
 والامر على المسترى على حاله لانه اقرب ابتداء ان الثمن وجب عليه بالعقد وليس الباع
 ان يرضه منه لانه نزع ما لا يرضه عليه **ما**
 الشهادة التي تبطل بعد فضا القاضي قال الاصل فيه ان الشهادة اذا انفصلت لهما قضا القاض
 لم تبطل بحجة تبطله ضمن الشاهد مثل ما وجب بسهاده للمشهد عليه والا فلا
 اذا عسر فها هنا حينا الى المسائل اذا سدد رجلا على رجل انه قتل وفي هذا الرجل
 خطأ وقضى القاضي على العاقله بالدية فقبضها الولي ثم جاء المسهود بقتله حيا
 والعاقلة بالجوار من ضمن الولي وبين ضمن الشهود لان شهادتهم تبطل بحجة
 تبطله وهي معانته خيرة المشهود بقتله وانما يجيز العاقله في ضمن لان سبب
 الضمان تحقق من كل فرق اما الولي فلا يرضه قبضه واما الشهود فلا يرضهم
 او حبوا القبض بالشهادة فان القاضي ملجأ الى العضا بسهادتهم فانصاف الوجب
 الى شهادتهم فان ضمنوا الشاهد من رجعا ما ضمنوا على الولي لانهما ملكا المضمون
 عند اداء الضمان والمضمون في يد الولي ويرجعان عليه كالفاسد الاول اذا ضمن رجعا
 على الثاني وان ضمنوا الولي لا يرجع على احد لانه ملك المضمون وهي في يده فكيف يرجع
 به على غيره كالفاسد الثاني اذا ضمن لا يرجع على الاول لهذا المعنى وان كانا شهدا
 بعد فقتله الولي ثم جاء المشهود بقتله حيا فلا قصاص على العاقله عند اخلافا للثنا
 وهي من مسائل الاصل ووجب الدية لان القصاص سقط بالشبهة وورثه القتل
 بالحيار بين ضمن القابل والشاهد من لم يرجع فان ضمنوا القابل لم يرجع على الشاهد
 بشي لان الضمان لحقه بفعله فلا يرجع به على غيره وان ضمنوا الشاهد لم يرجع
 على العاقل ايضا عند اتي حقيقه وعندهما يرجعان عليه **وح** قوله ان الضمان
 وجب عليهما بفعله وما لا خلاف المعنى فان الشخص صار مستحقا القتل بالشهاد
 ومن لحقه ضمان بفعله لا يرجع به على غيره **ووجه** قولهما ان اداء الضمان سبب
 ملك المضمون في الاصل وقد عدا اثبات الملك في نفس المضمون فابتداء في يده فظنوه
 فصل المدير فان الفاسد الاول اذا ضمن قيمته يرجع على الفاسد الثاني لهذا المعنى
 قلت الضمان لا يجب ها هنا الا بعد تحقق القتل وحسب مخرج الجمل عن كونه قابلا للملك
 فكيف يملك فان قيل هذا هكذا ان لو اقتصروا وجوب الضمان على الجال بالمستند الوجب
 الى ابتداء السبب واستند الملك ايضا اليه بهذا الطريق متنا الملك في المضمون

الملك عند اداء الضمان مستندا الى ابتداء السبب حتى ظهر في الكساية كذا كلها هنا فلما هنا
 يستقيم في محل قابل للملك والجزء لا يقبله فلما السبب في حقه متى لغا السبب
 حتى لا يصل كيف يعمل في حق المبدل بخلاف فصل المدير لانه محل قابل للملك فانه مال
 مملوك فالتعقد السبب صحيحا للامتناع حكمه لما منع وهو استحقاق الجزية بعد موت
 السيد فلم يظهر عمل السبب في حقه لكان المانع وظهر في حق بدله لانعدام المانع
ووجه اخر وهو ان ضمان النفس ما وجب مقابلا بالنفس لا لها لا يقبل الملك
 فانها ليست بمال وانما وجب صله مستداه فسبب النفس كالمهر يجب صله مستداه في حق
 المالية لا مقابلا بالمستحق تعقد البكاح وان وجب سببه ولهذا ثبت في الزمعة في
 الفصلين جميعا فاذا لم يجب مقابلا بالنفس لم يستدع وجوب الضمان ملك المضمون حتى يقال
 ان لم يظهر الملك في الاصل وجب ان يظهر في بدله بخلاف فصل المدير لان الضمان وجب
 معا بلا مضمون لان المال مال قبل التملك فاستدعى وجوب الضمان ملك المضمون وقد عدا
 اثباته فيه فانقضاء في بدله على ما مر وطريق اخر في المدير ان يقول بان الملك يزول عن المدير
 عند اداء الضمان لاستحالة اجتماع البدلين في ملك واحد فكان زوال الملك عن المدير
 شوطا لثبوت الملك في المبدل ثم يعود الملك بعد الفراغ عن تلك البدل لان بقا الشرط لا تغير
 لبقا الحكم وانما يراعى وجود الشرط عند بيوت الحكم لا غير ونظيره اذا تزوج عبد من
 مأمته بغير معلوم جاز وجب المهر ثم يسقط لهذا المعنى **وان** قيل متى بعد الخاب الملك
 في المبدل وجب ان لا يملك البدل لا تتبع المبدل فلبس البدل اصل في باب الضمان والمبدل
 تابع لما مر ان زوال الملك عن المبدل شرط لثبوت الملك في البدل والشرط قد سقط باعداد
 في كثير من المواضع فلم يكن من ضروره سقوطه سقوطا اصل كطهارة الثوب شرط لصحة
 الصلوة وقد سقط بعد زوال الصلوة بدورها ولذا ستر العورة وحود كذاها هنا
 وكوسه على اوار القابل بالقتل عمد وهو محذور فقتل القاتل او خطأ واخذت
 الدية منه ثم جاء المشهود بقتله حيا فلا ضمان على الشاهد من لهما شهدا على الاقرار
 بالقتل وبرجوعه حيا لم يبين ان الاقرار لم يكن فلم يظهر كذا لهما ولكن الولي ضمن الدية في
 الخطا والعمد للمقتضى عليه ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا لانه ظمرا له قبض ما ليس
 له نصه وكذلك اذا شهد المفعول على شهادة الاصول على رجل انه قتل فلا ناخطا فقصي
 القاضي بالدية على عاقلته للولي وقبضها ما جاء المشهود بقتله حيا فلا ضمان على الفروع
 لانه برجوعه لم يبين ان الاشهاد لم يكن ولا ضمان على الاصول ايضا ان انكر والتجمل لانهم
 حجبوا سبب وجوب الضمان عليهم فكان القول قولهم وان اقرؤا بالتجمل وقالوا اشهدناهم
 على شهادتنا ونحن نعرف اننا كاذبون فلا يضمنون ايضا عند اتي حقيقه واني يوسف حلافا
 لمحمد قال لان الاصول هم الذين حملوا الشهادة فصاروا مرفوعين الى الاداء بتجملهم
 فحصل التلف مضافا الى التجمل ونزل الفرع من الاصول منزله القاضي من الشهود على
 سواءهما بقول ان لا شاس في باب الشهود علم الشهادة لا غير بسمه اهله الاصول وقع

المجون

تجمل

العلم لهم بالحادثه فحصل اذا الشهاده ساء على علمهم فلا يخلف بالتلف على سبيل الاصول
 ونظيره اذا قال هذا السي فلان بل فلان ونفي القاضي به للاول فيسلمه الله لا يضر
 المقر للتشائي لان الاقرار ليس بحجه ملزمه للفتا ولكن لا يراو في العلم للقاضي بعضه
 للاول ساء على علمه لا على اقرار المقر فلم يكن التلف مجالا على الاقرار فلا يضمن كذا ما هنا
 ولوم يسلم القاضي الى الاول ولكنه سلم بنفسه ضمن للتشائي لان التلف صار مجالا على فعله
 ها هنا يضمن وشبهه بمحمد ان هذه الشهاده فارقت سائر الشهادات في كونها مبنيه
 على العلم الا ترى ان العلم وان وقع للفروع شهاده الاصول لا يحمل لهم الا اذا بدوا من
 وتحميلهم فعرفت ان الاساس ها هنا هو الامر والتحميل لا غير صحيح ما قلنا ويرى الفروع
 من الاصل منزله القاضي من السهود على السواء والحوادث ان تقول بان هذه الشهاده
 ما فارقت غيرها في جنس الاساس وهو العلم وانما المفارقة في امر وايد وهو التحميل فخر
 ذلك بخبري الشرط لا بخبري العلم والحكم بضاف الى العلم دون الشرط بخلاف الفضا مع
 الشهاده لان الشهاده ملجئه للقاضي الى العضافا نضاف بالتلف الى الشهاده واما
 التحميل فغير ملجئ الى الفرع الى الشهاده فانه مختار في الشهاده بعد التحميل فانقصر
 الحكم عليه ولو شهد على رجل بنكاح امرأة على الف درهم وهو منكروه وهي يدعي
 فقصي العاصي بالنكاح والمهر وسلم اليها فلم يدخل بها حتى علم ان الزوج ابوها من
 الرضاع بطل النكاح وامرت المرأة برد المهر ولا يضمن الشهود لانه لم يكن ينسب ان
 النكاح لم يكن وهم شهود بالنكاح فحسب وانما لخطا القاضي حين قصي النكاح من غير
 تفحص عن حال الزوج قال لا يرى لو كان الشهود عبيدا او محرودين في الغنى فقصي
 بشهادهم بالحق لم علم لم يضمن الشهود شيئا لما مر ان كذا لم يظهر ولكن الخطا وقع من
 القاضي حين قصي ذلك كذا ما هنا وكذلك لو شهد رجلان على رجل بشرا هذا العبد
 من فلان بكذا والمشتري لم يجد ذلك فقصي القاضي به وامره بدفع الثمن الى البائع فادع
 لم يستحق العبد او وجد حرا فالمشتري يرجع بالثمن على البائع ولا ضمان على الشهود
 لانهم شهدوا بالشرا ولم يبين انه لم يكن ولذلك لو شهدا على امرأة انها اختلعت
 من زوجها فلان بالف درهم فقصي بالخلع وتسلم الف الى الرجل اقامت البينة
 انه طلقها لا ثا قبل الشهاده بالخلع بطل الخلع ضمن الزوج الف لها ولا ضمان
 على الشهود لما مر في الشرا وكذلك لو شهدا على رجل ان فلانا اقترضه الف درهم عام اول
 فقصي القاضي به على المدعي عليه فادع المال الى المدعي ثم اقام البينة ان المدعي قد ابراه
 قبل شهادتهما من كل قليل وكثير يدعيه فقصي القاضي به سرائه ورد المدعي المال عليه
 ولا ضمان على الشهود لما مر ان كذا لم يظهر ولو كانا شهدا ان هذا المدعي على هذا المدعي
 الف درهم والمستهله لهما فادع عليه فخير من تضمن المدعي والشهود لا هم شهدوا
 لقيام الحق للرجال وتبين ضده واستشهد للفصل وقال لا ترى لو قال لامرأته طالق
 ان كان فلان على شيء فشهد رجلان ان فلانا اقترضه قبل البين الف درهم فقصي

المال انه لا بحث لانه لا يدري لعله قضاه اشار الى الدين بات استصحاب الجبال وذلك حجه
 في ابقا ما كان ثابتا على ما كان لا في اثبات امر جادث والحث امر جادث وبمثله لو شهد
 بان فلان عليه الف درهم فقصي القاضي به كان فضا على الجبال بالحث لا هما شهدا في تمام
 الحق للجبال ثبت الحث لا مجاله لخلاف الفصل الاول لان الدين بات استصحاب الجبال
 لا حجه فثبتته للجبال وقد مر ان استصحاب الجبال ليس بحجه في اثبات امر جادث كذلك
 في مسئلتنا هذه لضمن الشهود امر جادث ولا ثبت لا حجه مثبتة للجبال كما مر والله اعلم
 ما من الدين والشهادة عليه قال بنى الباب على اصل وهو
 ان قسمه الدين من القيص باطله لاهما عبارة عن الممنوع والافراز وذلك لجعل القيصين
 في موطنين والدين في الزمة لا يقبل ذلك ادعي فها هذا جينا الى المسائل اذا كان
 لرجلين على رجل الف درهم مشترك بينهما فضمن احدهما صاحبه حصته عن الغرم فالضمان
 باطل لان في التصحيح الكفالة ابطالها وبان ذلك ان السبيل في المقنوض عن الدين المشترك
 ان لا يسلم كله للقايص بل صاحبه ان يشركه فيه فلو صححت الكفالة للشريك ووجبا الدين
 لا خلوا ما ان خلوا الواجب له او يكون مشتركا ولا وجه الى الاول لان فيه قولا بقسمه الدين
 ولا وجه للتشائي لان كفالته تبطل في نصفه لانه نصيب نفسه والباقى لا خلوا ما ان
 بقى للشريك خالصا او مشتركا ولا وجه الى الاول لما مر فبقي مشترك فبطل الكفالة
 في نصفه فهذا ان ان اتى على الكل فعرفت ان تصحيح الكفالة لهما ابطالها فلو انه قضى
 على هذا الضمان رجوع فيه لان القيص مثني على صحت ان فاسد فكان فاسدا كما لقيص بعقد
 فاسد وان حصل باذن المالك ولوم يكن ضمن لصاحبه شيئا ولكه قضا حصته من الدين
 عن الغرم صح وليس له ان يرجع فيه لانه انما تبرع بايقا نصيبه ليخلص له ما وصل اليه
 ولن يخلص له ذلك الا بسقوط حقه عن الشريك فضمن ضرره اسقاط الشريك ليصح الاثر
 لو كفل رجل دين الكتاب لم يصح فان قصي الدين على ذلك الضمان رجوع فيه لانه اذا عبط
 ضمان فاسد فكان فاسدا وبمثله لو تبرع بقضا دين الكتاب فقضاه صح وليس له ان يرجع
 فيه فان قيل هلا صحت الكفالة اسقاط الشريك ليصح قلت لان سبب
 حق الاسرار في المقنوض هو القيص وذلك لم توجد فكان هذا اسقاطا للحق قبل وجوده
 وقبل وجود سببه فلم يصح واذا لم يصح بطلت الكفالة لما ذكرنا خلافه لا يفالانه سبب
 لبيوت الشريك متى ادرجناه اسقاط الشريك كما اسقطنا الحق جال وجود سبب
 الوجوب صح فان توى ما له على الغرم ليس له ان يرجع على شريكه بنصف ما اوفاه لما مر ان
 حق الشريك لم يثبت له فيما اوفاه ضروره صحه لا يفاطلف يرجع عليه حتى يثبت له
 خلاف ما اوفاه الغرم نصيبه او ادعى اجتنبي نصيبه متبرعا حيث له حق الشريك في
 لما مر فان سلم للشريك لم توى على الغرم حقه فله ان يرجع على شريكه بنصف ما اخذ لانه
 ما رضى اسقاط حقه عن المقنوض الا بشرط ان يسلم له ما على الغرم فاذا لم يسلم ملك
 الرجوع عليه كما لو كان لرجل على اخرون واجاله به على انسان وقبل الغرم ذلك

على الخصال

ثم توى حقه على الجور بل ملك الرجوع على الجبل وان اسقط دونه عن منته فقبول الجواله للغة
الذي ذكرنا كذا هاهنا واسلمه للفصل الاول وقال الاترى ان بعض الورثة اذا اراد
اخراج صاحبه من الميراث كله من الدين والعين كتب في كتاب الوثيقه التي صلحتك فاتزل
المت من العين غير الدين على كذا وعجلت نصيبك من الدين وهو شركه في الدين ولو كان له
ان يرجع على شركه بما اذاه لم يكن هذا وثيقه فيما بينهما احد الشريكين فاقبض من الغرم
حصته من الدين اجودا واردي فاراد صاحبه ان يرجع عليه فله ان يرجع في نصف المقبوض
عليه وليس لصاحبه ان يمتنع منه اما اذا كان المقبوض اردا من الدين فلا ان القاهل بطل
حقه عن وصف الجوده ولو بطل حقه عن الاصل بطل كذا هاهنا عن الوصف واما
اذا كان اجودا فلا نه قبضه عن الدين المشترك وقد مر ان السبيل في المقبوض سبب الدين
المشترك ان لشركه صاحبه فيه فصار كان الدين اذداد في نفسه ان لو تصور الاترى ان له
حق المشركه فيما يستوفيه وان صار المستوفي عن الدين خير من الدين وكان ينبغي ان يحمل
المستوفي مشتركاً باعتبار تسميه الاستيفاء لانه اسم ينطلق على غير الحق والجو مشترك
الا ان العين لما كان غير الدين حقه لان الدين شيء يكر والعين شيء محسوس قطعنا
نفس الشركه باعتبار الحقيقة وانتها حق الشركه باعتبار تسميه الشيوخ عملاً
بقدر الدليل فان تصرف في المستوفي تصرفاً ازال الملك عنه هبة او قضاء من وجوه
صح لان الملك المطلق للنصرف موقوف وهذا لو وجب نفعه لوجب حق الشركه
وحقه تبادي مثله فلامعنى لنقصه كنصرف الوارث في التزكه لا ينقص حق الغرم
لان حقه تبادي المعنى وهو القيمة فلا ينقص صرفه الصادر عن الملك لحقه وحقه تباد
لغناه كذا هاهنا خلافاً للمستوى اذا باع الدار فالتشفيق بقصه لان جو السمع لا يباد
الا بعين الدار فلو لم ينقص بطل حقه اصلاً وذلك لا يجوز **كتاب الاترى لو ادعى**
رجل على آخر الف درهم دنا قضاء لم تصادق ان لا دين فكان له ان يرجع بعين الدرام
لانه قبضها بعقد فاسد فانه قبضها عن الدين الذي عليه ولا دين فكان للمشتري
ثوباً بما في كفه من الدرام وقبض الثوب فاذا لم يمس في كفه شيء كان الشرا فاسداً كذا هاهنا
فان استهلكها هبه او مضاد من فلا شيل لصاحبها عليها واخذ من المديعي مثلها
وهذا تصرف صدر من ملك فاسد فلم يكن لصاحب الحق نقضه وفيما نحن فيه تصرفه صدر
صدر عن ملك صحيح فاولى ان لا يملك نقضه ولو حصل احد الشريكين نصيبه اجود من
دونه فسلم له صاحبه ذلك ثم توى ما على الغرم بان مات فقبضاً فله ان يرجع على شركه
مثل نصف المقبوض ولو اراد ان يأخذ منه نصف المقبوض بعينه ليس له ذلك ان
شركه لانه متى سلمه للقابض لم يرجع على الغرم بالباقي فقد اسقط حقه عن ذلك
بازا ما يحصل له من الغرم مجرى ذلك مجرى المقايضة والنقد كما لا يتعين في عقد
المعاوضة لا يتعين في الفسخ اضار وجه اخر انه متى سلم الحق للشريك صح
وخطر الملك له وبان حق الملك ضمان من بعد لم يبطل الملك فاشبه القرض لا يبارفه

الا ان العين لما كان غير الدين حقه لان الدين شيء يكر والعين شيء محسوس قطعنا

المستوفي مشتركاً باعتبار تسميه الاستيفاء لانه اسم ينطلق على غير الحق والجو مشترك

١٤٣

الا من حيث ان الضمان لا حق هاهنا وثم مقارن للملك فاذا لم يحب رد العين ثم فما ههنا اولي
قال الاترى لو اشترى رجل عبداً من رجل بالف درهم فنقد اجودا واراد ان يسمي بذلك
العبد قبل القبض فله ان يرجع على الباع لميل المقبوض ولو اراد الرجوع بعينه ليس له
ان امتنع الباع لهذا المعنى كذا ههنا رجلان اسما الى رجل مائة درهم في كرخطة
فاقتضى احدهما حصته اجوداً مما شرطه فلصاحبه ان يشركه في عينه لما مر في الدين
بل اولي لان المقبوض من المسلم فيه في حكم العين شرعاً بل حرمه الاستبدال عنه بل
القبض ثم ثبت له حق الشركه في المقبوض بسبب الدين المشترك فاولى ان يثبت فيما هو
حكم الدين المشترك اذا سلم رجل الى رجل عبداً في كرخطة فاعطاه طعاماً اخود
او مثله ثم تقابلا العقد والعبد في يد المسلم اليه قائم فاراد رب السلم ان يعطيه
طعاماً غير مثله او مثيل المشروط في العقد ليس له ذلك وعليه ان يرد عينه لما مر ان
المقبوض في حكم عين المشتري العقد مجرى مجرى المبيع فعند الا قال له الحب رد عينه
لا غير وكذلك لو لم يبق با ولا لكان المسلم اليه رد العبد بعيب يقض قاض حب عليه رد عين
المقبوض لما مر خلافاً لايمان من المكمل والموزون لان المقبوض ليس في حكم عين المشتري
بالعقد بل ليل جواز الاستبدال عنه قبل القبض والشرك لا يعين عند العقد فلذا عُدَّ
ولو اشترى من رجل عبداً بخر خطه وشرط فاعطاه اجوداً مما شرط ثم تقابلا جازت
الا قاله بمثل المشروط في العقد ويسلم له المقبوض فان كان اجوداً من المشروط واوارد
لان الاقاله وقعت بالمشروط في العقد لاها فسخ للعقد فصار المشروط في
العقد مشروطاً في الاقاله فنزل المشتري عند الاقاله منزله الباع عند العقد
وكذلك لو رد العبد بعيب بعد القبض بغير رضا لان ذلك فسخ عن تراض فكان اقاله وهذا
بخلاف الرد بالعيب قبل القبض بغير رضا او بعد القبض فصار قاض حيث خرج لم يشل
المقبوض من المشروط لان الفسخ هاهنا ما ثبت اصلاً وقضاً بل ثبت ضمناً لغوات
القبض وبيان انه متى اطلع على العيب قبل قبض المبيع فله ان يمتنع من قبضه فيفوت
العقب فيفسخ العقد ضمناً لغوات القبض ولذلك بعد القبض له ان يرفع الى القاضي
ليرد عليه فيفوت القبض فيفسخ العقد ضمناً له كمال المبيع قبل القبض اذا فسخ
العقد بدون قصد هما وحب على الباع رد مثل المقبوض على المشتري لان المشتري
ما اوفاه مجاباً بل بشرط سلامة العبد له ولم يسلم فله ان يرجع عليه ولو اراد ان يرجع
عليه بعين المقبوض ليس له ذلك ان امتنع الباع لما ذكرنا في احد الشريكين اذا سلم
لصاحب الشريك له ثم توى حقه على الغرم له ان يرجع على الشريك مثل المقبوض
دون عينه كذلك هذا قال ولا يشبه هذا السلم لان المقبوض في حكم عين المشتري
الاترى انه لو اسلم عبداً في كرخطة من طعام وقبض المسلم اليه العبد وملك في يد
ثم تقابلا السلم جازت الاقاله لقيمة العبد لا المسلم فيه في حكم المبيع وهو قائم
فصحت الاقاله بفسخ العقد فيه او لا لم يستلجع الا فسخ في جانب القبيح

ومثله لو اشترى عبدا بكم من تام وشط حال او مؤجل وقبض المشتري العبد مملوك في
يد م تهاذا العقد لم يجر لان اساس البيع هو المبيع والتمتع لم يجر ونابع له الاثر
ان المبيع يكون موجودا لدى العقد وقبضه والتمتع لا يكون موجودا وانما جرت العقد معوت
ان الاصل هو المبيع وهو مال فلو جرتنا الاقاله لا يفسخ العقد ولا في التمتع يستتبع
انفساخه في قيمة المبيع وذلك لا يجوز لان فيه اتباع الاصل المبيع معوت ان المسلم مفارق
الاثمان فان قيل لو كان السلم في حكم المبيع لكان اذا وجد عبدا فرده بفسخ العقد
كما في المبيع قلنا في الفصلين جميعا المتبع القبض في المقبوض على التاميد بالرد الا ان
قوات قبض المبيع توجب انفساخ العقد لانه لم يبق شي آخر يبقى العقد به وفي باب السلم
بشيء اخر وهو الدين فيبطل العقد به والعقد فيه ما مر ان الانفساخ بالرد بالعيب
لا يثبت اصلا بل ضمن القوت القبض فيكون ضروريا فيستند في ضرورة والضرورة وجوب
في حق المبيع دون السلم من حيث ذكرنا وكذلك لو ان السلم قبض الطعام وهلك عنده والعبد
قائم في يد المسلم فيه لم تقا لا صح لان العبد وان ذكر في محل التمتع الا ان الاصل فيه ان يكون
مبيعا لانه سلعته فلا يلغو حكم الاصل بذكره في محل التمتع قلنا صح الاقاله انه يفسخ
العقد فيه لم يستتبع الانفساخ في مثل ما قبله من السلم ان كان المقبوض هالكاً وهو مملوك استبرأ
عبد الحاربه وقا ايضا فملك العبد صحت الاقاله على الجارية وعلى قيمة العبد وان ذكرت
الحاربه في محل التمتع باذخال حرف الباء عليها لما ذكرنا من المعنى كذلك هاهنا وهذا خلاف
ما اذا اشترى عبدا بكم من طعام في الزمة وقا ايضا هلك العبد لم تقابل لم تجز لان الكر
تم هاهنا فاضافه الاقاله انه ابتداء لا يجوز وانما قلنا بان الكر تم هاهنا لان الميل
والموزون على ما عليه اصل الخلفه بين من سلعته لان التمتع المحض ما لا ينفع بعينه ولا
ولا يقوم بغيره كالدرهم والدينار والسلعة المحض ما ينفع بعينه ولكن لا يقوم بغيره
بل يقوم بنفسه معوت انه بين من سلعته فصح مستقارا لاجل واحد منهما فاذا استعمل
استعمال التمتع كان ثباتا واذا استعمل استعمال السلعة كان سلعته وكان مبيعا لان الاجل
في المبيع ان يكون سلعته وهاهنا التمتع المذكور في محل التمتع لا يبيح الاثمان والاعراض
في اللغة فكان ثباتا فلا يفسخ العقد باضافه الفسخ اليه ابتداء ولا كذلك العكس المسلم
فيه فان الاقاله عليه جائزة وان كان العبد الذي هو راس المال هالكاً لانه مذكور في محل البيع
لان الاصل في المسلم فيه ان يكون عبدا فاما لدى العقد وانما يجوز خلاف الاصل ضرورة
الحاجة واذا كان مبيعا جائز ان الاقاله عليه ابتداء واذا اشترى من رجل عبدا عشرة اوثاب
يهودية بطول معلوم وعرض معلوم ورقيقة معلومة واجل معلوم حاز وبنت جميع احكام
السلم فهما من الاجل وجرمه الاستبدال بها قبل القبض اضافة الاقاله اليها بعد
هلاك العبد اص على الكل محكم في الجامع الاحكام واجدا وهو ان قبض العبد لا
يستترط هاهنا حتى اذا اقرضا من غير قبضه صح العقد وفي باب السلم فسد العقد
والفرق بينهما ان العبد هاهنا مذكور ذكر مبيع والاصل فيه ان يكون مبيعا ايضا لانه

مالي

سلعة فكان مبيعا محضا وقبض السلم في مجلس البيع لا يستتبع الجارية بخلاف العبد اذا اشترى
في السلم لان الاصل فيه وان كان مبيعا لكنه ذكر في محل التمتع اعطى له حكم من كان كام الا وقبض
التمتع في مجلس شرط للجواز يخرج العقد من ان يكون بينا بدنان فان قيل ليس ان التمتع
هاهنا ذكرت في محل التمتع ولم يعط لها شي من احكام التمتع قلنا لان في اعطاء حكم التمتع هاهنا
اخلا لا يلزم المبيع والثوب مبيع في الاصل لانه سلعته وانما لا يثبت حكم الاصل لا مرار
زائد بل يفتي حكم الاصل بجاله وبنت حكم الزايد ايضا ان لم يؤد الى الاخلال لحكم الاصل وان
ادى الى الاخلال لحكم الاصل ندع العارض اذ ليس من لفقه ترك الاصل لا طل الدخيل اذا ثبت
هذا فنقول الحكم المتخصص بالمبيع حرمه الاستبدال قبل القبض وحوا اضا فاه الفسخ اليه بعد
هلاك البدل وحكم التمتع ضاده فلا يمكننا اثبات حكم التمتع هاهنا الا بابطال حكم المبيع ولا يثبت
خلافه راس المال لانا اثبتنا احكام التمتع وهو استرطاط القبض في المجلس من غير اخلال
شي من احكام المبيع فصح اذا ادعى على رجل خمسمائة درهم فانكر ذلك لجأ المدعي شاهدا
شديدا جدهما ان المدعي عليه اقر عندي ان لهذا عليه خمسمائة درهم وشهد الاخر انه اقر عني
ان لهذا المدعي عليه الف درهم فشهادته باطلة لانه شهد بالف مسترل ولو اوجبنا
حقا كان ذلك مستركا لان الدرهم في الزمة لا تقبل القسمة ولا وجه للايجاب مستركا
لانه يكون شاهدا لنفسه في بعض ما شهد به وذلك باطل فان قال الشاهد الاخر انه لم يكن
لي عليه شيء ولكنه اقر عني هذا وصدقه المدعي بذلك فشهادته باطلة ايضا عدا في خيفة
والى يوسف وغند محمد صحجه وبعضى نجسمانه على المدعي عليه وحجه قولها انه
شهد من مسترل بينه وبين غيره والدين المسترل ليس لجل الشهادة والتضرع في عقره
ضايغ ووجه قول محمد ان الشريعة قد اعدت بتكذيب الشاهد اياه في الاقرار بصحة
وهذا ما على اقرار المرفض بالف درهم لو ارثه ولا حتى بعد هاهنا الاقرار باطل كيف ما كان
لانه صادف غير محله فلغا وغند محمد صح ان كذب الاجنبى الوارث في الشركة لان الشركة
قد اعدت بالتكذيب صح الاقرار كذا هاهنا لم الفرق لمحمد من فصل الاقرار والشهادة
في الاقرار بصحة التكذيب الاجنبى المقر في الشركة وهاهنا لا يصح الشهادة بتكذيب
الشاهد المقر في الشركة ما لم نصم الى كذبه كذب المدعي ايضا والفرق بينهما ان الاقرار
بطل من قبل المقر له لا غير فاذا كذبه الاجنبى في الشركة بطلت الشركة وصح الاقرار واما
الشهادة فلما يبطل من قبل الشاهد يبطل ايضا من قبل المدعي ما لم ينفع على اعدام المبطل
لشهادة لا يصح الشهادة وقال ابو يوسف لو لم يكن المقر وارث غير المقر له جاز الاقرار وكان
الالف مستركا بينه وبين الاجنبى لان الف المسترل انما لم يكن محلا للاقرار لا لمعنى في المقر له
لمعنى في المال ولكن لحقه في الوارثه لا نرى لواجب اذ ذلك جاز وذلك المعنى معقود هاهنا
فصح فان قال الوارث لم يكن عليه دين اخذ الاجنبى جميع حقه من الشركة فان كان الميسر لم يبر
الاخمسمائة اخذها الاجنبى كلها لان الدين مقدم على الارث وان صدقه الوارث في الشركة
كان الخمس بينهما نصفين لا ستوياهما شوتا وقال محمد يبدأ بدنان الاجنبى ان الميراث شركة

في حال الميراث

رجوع

وارث

لا يثبت على من ادعى ان له وارثا فانه ثبت في كل حال
وذا من يثبت على من ادعى ان له وارثا فانه ثبت في كل حال
الا على اذ اراد صاحب الادعاء ان يثبت ان له وارثا فانه ثبت في كل حال
فان ثبتت له الورثة في القسمة لا بد من الوارث وان كان ادعى ولكنه متى طهر ثبوته في حق
الاحبى تصدق ثبوتها في حق صاحب يد من الاحبى في القسمة كد من المرض اذا طهر في حق صاحب يد
الصحة تصدق ثبوتها في القسمة كذلكها هنا ولو ان رجلا تزوج امرأة على كرم طعام
غير عنه بعضاها كرا ثم طلقها قبل الدخول بها فلها ان يعطيه مثل نصف الكرا المقبوض
وان كان المقبوض قائما بعينه لان النكاح عقد معاوضة والكرا منقولة في محل الثمن فلا يعين
عند الرد كما لا يعين عند القبض كما في البيع وحده اخرا ان الصداق ملك بالقبض
ملكا مبتدئا في حق المأنة على ما مر في كتاب النكاح وحال ما مكللم بل مضمونا بشئ وانما الحق
الضمان من بعد ثبوت الطلاق وارتفاع النكاح ويجوز في الضمان لم يبطل الملك فاشبه
القرض ولا يفارقه سوى ان الضمان ثم مفارق للملك ومعنى لاحق والملك ثابت في الفصلين جميعا
ثم ملكا للقرض مضمون مثله لا بعينه فلهذا هنا ولو تزوجها على ثوب مروى بعينه
فاعطاها ثوبا والمسله لجاها لم يملكها ان يعطيه الا نصفه لمقبوض بعينه ان كان فاما لان
الحاق الثوب بالقرض متعدد لان ثوبه قرصا في الزمة لا تصور لانه ليس من ذوات الامثال
فاما ان الحق بالسلام واما بالغصب واما بالخفنا كان مضمونا بعينه ان كان قابلا بقيمته
ان كان هالكا وهذا لان الضمان على ثلاثة انواع في الشرع ضمان مثل وضمان عين وضمان
فمه وقد سقط ضمان المثل هاهنا لما مر وتعد الحجاب ضمان القيمة ايضا لانه صار الى
ذلك ضرورة تعذر رد العين لكون القسمة كاسمها قامة مقام العين اذا بطل هذا الضمان

يعين الثالث وموضوع العن اذ لا رابع هاهنا
من الشهادة على الشهادة فالباب على ان الشهادة على الشهادة حجة وبيان
كفيتها بصورة الاشارة من الاصول ان يقول للفروع تشهدان لفلان على فلان كذا وكذا
فاشهدوا انتم على شهادتنا بذلك وكذا قال تشهدان لفلان عليه كذا فاشهدوا
اليوم على شهادتنا بذلك عليه هذا صحيح وصورة شهادته الفروع ان يقولوا عند القاضي
شهدان الاصول شهدوا عندنا ان فلان على فلان كذا واشهدوا على شهادتهم بذلك
او قالوا شهدان الاصول شهدوا عندنا ان فلانا اقر عندهم ان فلان عليه كذا واشهدوا
على شهادتهم بهذا القدر كاف صحيح وما عدا ذلك فباطل لخوان يقول الاصول للفروع
فاشهدوا علينا بذلك او قالوا فاشهدوا انا تشهد عليه بذلك او قالوا فاشهدوا علينا
انا نشهد بذلك او قالوا فاشهدوا علينا ما اشهدنا به او قالوا فاشهدوا على ما شهدنا به
او قالوا فاشهدوا بما شهدنا به او قالوا فاشهدوا بشهادتنا هذه عليه هذا كله باطل
حتى يقولوا فاشهدوا على شهادتنا بذلك لان هذه الالفاظ قد تحمل وجوها اخرى سوى
الشهادة على الشهادة والاصل في الباب عدم القبول وعدم الصحة فلا يجوز الاجتهال

والا فاشهدوا بما شهدنا به او قالوا فاشهدوا بشهادتنا هذه عليه هذا كله باطل حتى يقولوا فاشهدوا على شهادتنا بذلك لان هذه الالفاظ قد تحمل وجوها اخرى سوى الشهادة على الشهادة والاصل في الباب عدم القبول وعدم الصحة فلا يجوز الاجتهال

للقضية تمسك الاصل حتى تسمع صريح الشهادة على الاصل
بواحد ولو سمع رجلا ان رجلا يقول ان شهدا لفلان على فلان كذا وكذا
على شهادتهما بذلك حتى يقولوا شهدا على شهادتنا بذلك ولو سمعا قاضيا يقول للرجل قد
قصت عليك هذا الرجل كذا لم يغزل القاضي واستقصى قاض اخر وسعها ان يشهدا على
قضا القاضى الاخرهما سمعا ذلك من القاضي الاول من غير ان يقول لهما اشهدا وكذلك
اذا سمعا رجلا يقول لرجل مال وسعها ان يشهدا عليه بذلك وان لم يامرهما بالشهادة والقرن
من القضا والاقرار وبين سهاد الاصول ان الشهادة في نفسها غير موجهة شيئا ما لم يسم
اليها قضا القاضي فالشهادة عليها لا يكون شهادة على حق ثابت فلم يصح فاما اذا
التجمل من الاصول يصح ان التجمل الشهادة لتجمل امانة عندهم مما لم يتجملوا غيرهم لا يصح
الا خلافا للقضا والاقرار لان كل واحد حجة موجهة للحق فصار كان الشهود عاينوا
ثبوت الحق بالبيع والمشترا ولحد ذلك صحت شهادتهم ولو سمعا ذلك من القاضي وموقاص
بومئذ الا انهما سمعا ذلك منه في غير مصره الذي كان منه قاضيا او اشهدا على ذلك
في غير مصره الذي هو قاض عليه فليس ينبغي ان يشهدا على قضائه وان يثبتا ذلك للقاضي
الاخر فليس ينبغي ان يفقد شهادتهما لهما سمعا ذلك منه في موضع لا يجوز قضاؤه فكان
باطلا ولو سمعا رجلا يشهدان رجلا على شهادتهما لم يسمعا ان يشهدا على ذلك لما قرأ
التجمل رجل في حق غيرهما لا في حقهما ومثله لو سمعا قاضيا يشهد رجلا ان له قضا
على فلان كذا وسعها ان يشهدا بذلك لما قرأ قول القاضي قد قصت لفلان على فلان
قضا منه عليه وان لم يشهد به عليه واما اشهاد الاصل قوما اخرين فليس باشهاد

له ولا هو بنفسه حجة موجهة للحق
من الشهادة في الحناية والدعوى والاختلاف من الورثة في ذلك قال بنى الباب على ان
البينين اذا اختلفا وحبا لجمع بينهما ان امكن لان البينة حجة من حجج الله تعالى فصحت العمل
بهما امكن فان تعدد الجمع بينهما صيرا الى الترجيح فان تعدد ذلك بطلنا مكان التقارب
اذ اصر فها هذا حينا الى المسائل قال ابو حنيفة اذا الرجل وله وليان لا غير
فاقام احدهما بينة صاحبه قتله عمدا واقام الاخر بينة ان رجلا احببنا قتله عمدا
وحضروا جميعا الى القاضي فان على المشهود عليه اخيه صفا لدية وعلى الاحبى لهذا
المشهود عليه صفا لدية واما في قول ابى يوسف ويحمد فبينه الا ان المدعى على اخيه
اولى والميراث له دون اخيه وله القود على اخيه ان شأ مثله وان شاع في عنه فالان
الجمع بين المحتجين في اصل القتل متعدد لان القتل لا يتكرر فاحتجنا الى المرجح فرجحنا بينه
الا ان المدعى على اخيه من وجه منها ان يثبت كثر اثباتا لانه ثبت كل الموجب للمدعى
وبينه صاحبه ببت بعض الموجب له وبعضه لاخيه ومنها ان يثبت الاول ثبت مع القتل
حرم ان صاحبه عن الإرث وبينه صاحبه لا يثبت حرمان الاول عن الإرث ومنها ان يثبت
القتل انما يسمع من الوارث والا لولا واث من كل وجه لانه وارث بينه وبينه صاحبه

والا فاشهدوا بما شهدنا به او قالوا فاشهدوا بشهادتنا هذه عليه هذا كله باطل حتى يقولوا فاشهدوا على شهادتنا بذلك لان هذه الالفاظ قد تحمل وجوها اخرى سوى الشهادة على الشهادة والاصل في الباب عدم القبول وعدم الصحة فلا يجوز الاجتهال

وارث وجهه دون وجه لانه وارث بيته نفسه دون بيته صاحبه فكانت بيته الاول
ولا في حنفية ان العمل بالحنيفة واجب ما امكن ومتى تعدد الجمع بينهما في اصل القتل جمعنا
بينهما في موجبه وجعلنا دعوى التشيب مجازا عن دعوى المسبب وهو الدية وصار كان
كل واحد منهما ادعى على صاحبه مالا وامنته بالدينه ونظيره رجلان تنازعا في مشاة
واقام كل واحد منهما البيته اياه في ملكه قضى بينهما نصفين وجعل دعوى
النساج مجازا عن دعوى موجبه وهو الملك لهذا المعنى كذاها هنا وكذلك ان كان القتل خطأ
في القولين جميعا فهو على ما وصفت لك الا ان الدية في هذه الوجوه على العاقلة وشبهتها
ان الدية مال موصوف بوصف وهو انه لا يملك قبل القبض وتسقط بالموت ولحق على غير
القائل ومثل هذا الحق لا يجب الا بسبب مخصوص وهو القتل فيما لم يثبت القتل لا يثبت المال
لانه لا يقبل الفصل عنه ومتى جعل دعوى القتل مجازا من غيره لم يكن القتل ثابتا فكل
ثبت الدية بخلاف فصل النساج لان طريق الملك غير متجدد فقبل الملك الفصل عن هذا النسب
فصح وصار لدعوى ملك مطلق والجواب ان حال الدية انما لا يقبل الفصل عن القتل من
المقتول فاما في حق القائل فيقتل الا يرى ان دية القاتل يجب على اهل المجلة والقول بطهر
منهم كذاها هنا قال ولم يذكر قولنا في حنفية في الميراث فضل الميراث بكون بينهما
ارباعا لانه اربعة للاول والربع للثاني لان نصف الميراث سلم للاول بلا منازع والنصف
الباقى تنازعا فنصف بينهما فان قتل حرمان الارث موجب القتل والقتل
ثبت فليف ثبوت الحرمان قلنا قد جعلنا دعوى القتل مجازا عن دعوى موجبه كما مر
وللقول موجبا ان احداهما الدية والاخر حرمان الارث فجعلناه مجازا عن كل موجب لا عن
بعضه ولهذا المعنى قال بعد ذلك اذا كان للمقتول ثلاث بنين عبد الله وزيد وعمر
واقام عبد الله على زيد وعمر والبيته اهما فتلا عمدا او خطأ واقام عليه البيته انه
قتله في قياس قولنا في حنفية ان عبد الله عليه نصف الدية ولهما عليه نصف الدية
والميراث نصفه لعبد الله ونصفه لهما واما نصف الميراث للمعنى الذي ذكرنا ذلك
ها هنا فان كل واحد من البنين البيته على صاحبه انه قتله عمدا او خطأ فان قياس
قولنا في حنفية في هذا ان يضمن كل واحد منهما لصاحبه نصف الدية ان كان عمدا ويلتقيان
صاضا وان كان خطأ فعلى العاقلة وقايدته يظهر فاما اذا كان على المقتول دثن فان
الدية تؤخذ منهما وصرفا الى الدثن والميراث بينهما نصفان وفي قولهما بطلت البنات
جميعا والميراث بينهما نصفان ما ذكرنا وكذلك لو كانت الورثة بنته بين اسم واحد عبد
والاخر زيد والاخر عمر واقام عبد الله على زيد واقام زيد على عمر واقام عمر على عبد الله
وجبا واجمعا الى العاقلة قياس قولنا ان لكل واحد على صاحبه ثلث الدية ان كان عمدا
ففي ماله وان كان خطأ فعلى العاقلة والميراث بينهما اثلاث لما ذكرنا في قولهما لكل
واحد منهما على صاحبه نصف الدية ان كان عمدا ففي ماله وان كان خطأ فعلى العاقلة قال
لان كل واحد منهما قد ابطال حق الذي عليه القتل بثبته والميراث بينهما اثلاث لاستوابع

اقام

في سبب الاستحقاق وانما لم تبطل البنات بخلاف الفصل الاول عندهما لان المعارضه بين
المخمين بدو جثت ثم رقت ها هنا لان المدعى عليه ها هنا اقام الدية على غير المدعى
وشبهه الى حنفية رحمه الله انه يستحيل ان يجب بسبب قتل واحد من بنين واحد
غير اهما يقولان ان كل مدعى لم يثبت بدعواه الا قدرا مشروعا ومردية واحد وقد عم
الها بيته ومن اخيه الذي لم يدع الفصل عليه نصفان وان الظالم غيره في اخذ الزيادة
على قدر المشروع واذا كان زعم كل واحد منهما هذا وليس بعضهم باولى برده حنفية
من بعض لزمنا اثبات هذه الزيادة ضرورة تعدد دفع الحجج لا قصدا واختارا فصح ولو
اقام عبد الله على زيد وعمر واهما فتلا اباه عمدا او خطأ واقام عليه البيته بمثل
ذلك فقياس قولنا في حنفية في هذا ان عبد الله عليه نصف الدية ان كان عمدا ففي
مالهما وان كان خطأ فعلى العاقلة ولهما عليه كذلك والميراث نصفه لعبد الله ونصفه
لهما لما ذكرنا في قولهما الميراث بينهما اثلاث والبنات باطلتان لما مر ولو اقام زيد
على عمر وانه قتل اباهم واقام عمر على زيد البيته انه قتل اباهم عمدا ولم يقتما على عبد
شيا من هذا فان عبد الله يسأل عن شهادتهم فان ادعى احدا لشاهدته فان قياس
قولنا في حنفية في هذا ان على الذي ادعى عليه عبد الله ثلثة ارباع الدية نصفها لعبد الله
وربعها للاخر وللذي ادعى عبد الله عليه القتل على صاحبه ربع الدية والميراث بينهم
لعبد الله نصفه ولكل واحد من الدية ربعه لان كل واحد يزعم ان عبد الله نصف الدية الى
يدعيها فيسلم له النصف بلا منازع والنصف يبازع فيه زيد وعمر واقام عليه
الدينه فنصف بينهما وكذلك الميراث ثم يدخل شرك عبد الله فجميع جميع ما ورث
هو وعينه وجميع ما صار لهما من الدية فيقتسمان كل صفيين لهما توافقا ان ذلك بينهما
نصفان واما في قولهما بالقول على الذي ادعى عليه عبد الله لان حق عبد الله قد ثبت عليه
صارا فان لا يثبت عبد الله وصاحبه عليه ولا ميراث له ولا بيته له لانه صار قاتلا لبيته
وتبته لم يعارض منه عبد الله فبطلت لان بيته غير الوارث لا يستمع ولو ان عبد الله
لم يدع على احد منهما فتلا وقال لم يقتله واحد منهما والمثله نجها فان لكل واحد
من المدعين على صاحبه في قولنا في حنفية ربع الدية ان كان عمدا فهو في ماله وان كان
خطا فعلى العاقلة ولا شيء لعبد الله مما صار لهما من الدية لانه انكر ثبوت الدية
لنفسه فسقط حقه بارتدائه والميراث بينهم اثلاث لان كل واحد من المدعين اراد على
اوله نصف الميراث ولعبد الله نصفه لكن عبد الله يقول هو بنتا اثلاث صارا للاث
نعمه واما في قولهما فالشهادة بالقول باطله ولا شيء لواحد منهما على صاحبه والميراث
بينهم اثلاث لما مر وان قال عبد الله قد قتلتهما جميعا والمثله نجها فقياس قولنا في حنفية
في هذا انه لا شيء لعبد الله عليه من الدية والقود وكل واحد من المدعين على صاحبه
ربع الدية فلا يسلم له ولا يكون لعبد الله من ذلك شيء لان عبد الله قد استهلك حقه
بالزبالة والشهود والميراث بينهم لعبد الله نصفه ولكل واحد من المدعين ربعه لان كل

والنصراني المنفرد ونفسي ثلثيها من المسلم والنصراني الشريك نصفين لكل واحد منهما سدس المائة التي تركها النصراني وانما كان كذلك لان ثلثيها من المسلم المنفرد حجة على الميت وعلى النصراني الشريك وليست حجة على المسلم الشريك وبنية المسلم الشريك حجة على الميت وليست حجة على المسلم المنفرد فاستوى المسلمان في الحجة وخرج النصراني الشريك من الوسط فاقسم المسلمان المائة التركة على قدر سهميهما والمسلم المنفرد يدعي مائة والمسلم الشريك يدعي خمسين فاقسما المائة اثلاثا ثلثاها للمنفرد وثلثها للشريك ثم المسلم الشريك يقاسم الثلث التي حصته النصراني الشريك نصفين حكم اقاربه له بالشريكة ولو ان النصراني مات وترك مائة درهم لا غير فاقام النصراني البينة من نصاري ازاله على الميت مائة درهم واقام النصراني والمسلم الشريكان البينة من نصاري ان لهما على الميت مائة درهم فان القاضي لكل واحد منهما ثلث المائة التركة لان ثلثيها من المسلم المنفرد حجة على النصراني الشريك دون المسلم وبينه الشريك حجة على المنفرد فذهب الشريك المسلم والا بالخمسين لانه اولى ثم استوى النصرانيان في الحجة في الخمسين الباقية فاقسماها على قدر سهميهما والمنفرد يدعي مائة والنصراني الشريك يدعي خمسين فاقسما ذلكا ثلثا ثلثاها للمنفرد وثلثه للنصراني الشريك ثم يضم النصراني الشريك ذلك الى اصاب المسلم الشريك فيقسمان نصفين لان المسلم مقر له بالشركة فيما اصاب ولو كان شهودا لشريكتين مسلمين وشهودا نصاري والمسلم لجاها كان هذا والاو سوا والمائة بينهما ثلثا لما مر من ان بينه المنفرد حجة على النصراني الشريك دون المسلم وبينه الشريك حجة على المنفرد فان كان شهودا لشريكتين نصاري وشهودا نصاري الا حرم مسلم والمسلم لجاها فاقسما المائة نصفين داخل الشريكان نصفها بينهما نصفين واخذ النصراني المنفرد نصفها خاصة لان بينه المنفرد حجة عليهما وبينتهما حجة عليه فاستويا في الحجة فيستويان في الاشهاد والمنفرد يدعي مائة وهما يدعيان مائة فاقسما المائة نصفين واذا مات النصراني وترك ابن نصرانيين وما في درهم فاسلم اجد هما ثم ان مسلما اقام على الميت شاهدين نصريين بمائة درهم فانه باخذها كلها من نصيب الابن النصراني لان بينه المدعي حجة على النصراني دون المسلم فلم يظهر الا سخطا في حق المسلم ولا يدخل الابن النصراني دون المسلم مع اخيه المسلم في شيء من ميراثه لانه غير معترف بالشركة فيما في يده والاستحقاق لم يظهر في حقه بخلاف ما تقدم من فصل الدين لان المسلم الشريك معترف بالنصراني بالشركة فيما في يده فكان له ان يرجع عليه بنصف ذلك بحكم اقاربه والله اعلم بالصواب

باب من الشهادة ما يجوز فيها وما لا يجوز في الموارث وغيرها

قال بنو الباب على ان الشهادة لا يقبل اذا كان فيها جر مغرم او دفع مغرم اذا عسر هذا حينا الى المسائل واذا اودع الرجلين مالا او عرضا من العروض وادعى ذلك المال رجل

بني الميت

والنصرانيان باطلتان والميراث بينهما ثلاث لما ذكرنا ولو كان تركا المقول ابنا واخا فاقام الاخ البينة ان الابن قتل عمدا وادام الابن البينة ان الاخ قتل عمدا فالبينة منه الابن والميراث له ونقتل الاخ ان كان القتل عمدا وعلى عاقلته الدية ان كان خطأ ولا بينة للاخ مع الابن لان البينة انما يسمع من الوارث والاخ مع الابن ليس وارث وان كانا ابين فاقام كل واحد منهما على صاحبه وادعى الاخ بنية اجد هما فدعواه باطله وكذلك ان صدق الابن جميعا لان الاخ مع الابن ليس وارث فكان اخيبا وقول الاجنبي غير معتبر في باب القتل وان اقام الاخ البينة ان الابن قتله جميعا فان قولاي يوسف ومحمد في هذا ان البينة بينه الاخ والميراث له دون الابن ونقتل الاخ الابن ان القتل عمدا وعلى عاقلته الدية ان كان خطأ ولا يرثان من ذلك شيئا لان الاخ يدلي بنفسه الوراثه ما بينه وامت حرما لهما الارث ولم تعارض منته منه فصحت وبليت ولو كانوا ثلثة بين فاقام اثنان منهم البينة على الباقي انه قتل اباهما عمدا او خطأ واقام الباقي البينة ان رجلا اخيبا قتل باههم عمدا او خطأ وجا واجمعا الى القاضي فان قاس قول ابن حنيفة في هذا ان على الابن ثلثي الدية لا خو به ان كان عمدا في ماله وان كان خطأ فعلى العاقله وللأخ المدعي عليه على الاجنبي ثلث الدية ان كان عمدا وان كان خطأ فعلى العاقله لما مر في الباب وفي قولهما البينة بينه الاخون على اخيهما لان بينهما تبرح على ما مر فان كان عمدا قتلاه وان كان خطأ فعلى العاقله ولا يرث اباهما من الميراث قليلا ولا كثيرا لهما اخرجهما من الميراث بينهما واذ كان لرجل ثلثة بنين فقتل وادعاه الاكبر على الاوسط وادعاه البنية وادعاه الاوسط على الاصغر وادعاه البنية وادعاه الاصغر على الاجنبي وادعاه البنية فان ما شق قولاي حنيفة انه يضي لكل واحد منهم على المدعي عليه ثلث الدية وعلى ما سق قولهما للاكبر على الاوسط نصف الدية وللأوسط على الاصغر نصف ولا شيء للاصغر لما بينا من ان بينه الاكبر والاوسط قد استويا في الدرجة وهما ارجح من بينه الاصغر لان كل بينه يثبت القتل وحرمان الارث وبينه الاصغر لا يثبت حرمان الارث فاندعت بينهما خرج الاصغر من الميراث لانه قد صار قائلا وقد ابطال حقه بدعواه على الاجنبي والميراث بين الاكبر والاوسط نصفان لهما استويا فيه

باب من الشهادة على النصراني بعد موته في الدين للمسلم والنصراني بنو الباب على ان شهادة النصراني على المسلم ليست حجة اذا عسر فها هذا حينا الى المسائل واذا مات النصراني وترك مائة درهم فاسلم فاقام رجل مسلم شاهدين نصريين عليه مائة درهم وادعى النصراني عليه شاهد نصريين بمائة درهم وهما شريكان رجلا واجمعا الى القاضي فان القاضي يقضي ثلثي المائة التي تركها

الرجل

شهادته في دعائه ان ذلك المال للمدعي فشهداها جائزه لانه ليس فيها جر منعم ولا دفع
معهم فان شهداها سقطان حفظ الوديعه عن نفسها هذه الشهاده قلنا
هما متبرعان في الجفط وملك كان اسقاط الجفط بدون الشهاده فاذا لم يكن الشهاده
جر منعم ولا دفع معهم صححت ولو كانا شهدا ان المدعي اقرا ان ذلك المال للمدعي استودعها
وقد شهدت الشهود على المستودع للمدعي بالمال مسهادتهما على المدعي باطله لان الملك
مستحق للمدعي بشهادته الشهود صار المال مضمونا عليهما لا فمما يصبران في دعائهما
فاذا شهدا على المدعي انه اقرا بالمال للمودع كان في شهادتهما دفع معمر عن نفسها فلا
قبل وكذلك ان كانت الوديعه قد هلكت في ايديهما لا فمما يصبران انفسهما عن الضمان هذه
الشهاده فكان فيها جر منعم ودفع معمر وان كانا قد رداها على الذي استودعها لم تشهدا
بهذا جازت شهادتهما لانهما قد برآ من الوديعه حين رداها على الذي استودعها فلم يضمن
شهادتهما جر منعم ولا دفع معمر صححت ولو ارتمى من جليين غلاما بالف درهم لهما عليهما
وقضا الرهن ثم ادعى رجل الرهن انه لم يشهد له بذلك المرتهن ان جازت شهادتهما لانه ليس
فيها جر منعم ولا دفع معمر وسكانه وموان عن الرهن امانه فلا مدعى انهما على انفسهما
بل يبطلان حتى استبقيا لهما والثابت لعقد الرهن ضمان الدين وذلك متعلق بالمعنى الذي هو
من جنس الدين فلا يستبقا ابدا لا يقع الا جنس الواجب والجنس طرف المعنى والدعوى في
العن في الشهاده فصح ما قلنا ولو انكر المرتهن ما ادعى شهدا لراهنان للمدعي بدعواه
كانت شهادتهما على المرتهن باطله حتى يقبضا العبد لا لهما برديان بذلك نقص نصيب
فعلاه فلم يصح وهذا لان حق الجنس ملوك عليهما للمرتهن وذلك متعلق بعين الرهن فثبت
شهادته الرهن دفع معمر عن نفسه الا ان المدعي ان يضمن الراهنين قيمة عبه الذي رهنه
غير امره لا لهما برهان انه عبه وهما بالرهن قد قوتاه عن دين فمما لموجب اقراهما
ولو ان جليين غصبا من رجل عبدا او اقرا بذلك عند القاضي او قامت بذلك عليهما بيته
فعضى القاضي بذلك عليهما والعبد قائم بعينه في ايديهما فلم يرفعاه الى المقصوب منه حتى
ادعى العبد رجل شهدا لغاصبان انه للمدعي مسهادتهما باطله لهما برديان ان انفسهما
من الضمان الذي ضمنه للمقصوب منه وكان في الشهاده دفع معمر فلم يصح ولكنها لو
دفعوا العبد الى المقصوب منه لم تشهدا بما ذكرت لك جاز لا لهما بالدفع قدر ما من الضمان
فليس في شهادتهما جر منعم ولا دفع معمر صححت ولو كان العبد مات في ايديهما فمما
المقصوب منه قيمته وقبضه منهما لم تشهدا للمدعي بما شهدا به كانت شهادتهما باطله
لا لهما برديان بذلك ثبات حتى الرجوع لا بنفسهما على المقصوب منه فيما دفعاه اليه فكان
في شهادتهما جر منعم فلم يصح وهذا لانهما لم يدفعاهما اخلاء بعينه وانما قضيا من امرهما
شيا مكان شي فكان ذلك منتهى البيع ولو استرأ من انسان شيا وبطل الثمن ثم شهدا
بان ما استرأه لا لسان اخر لا يملك الرجوع بالثمن على البائع كذلك هاهنا وكذلك القرض
وكل دين شهدا في ذلك كله باطله لما ذكرنا سواد دفع ذلك او لم يدفعه ولو ان جليين

انما

استرأ من رجل جارية سعا فاشد وقضاها منه فلم ينقص القاصي البيع حتى شهدا ان الجارية
لهذا الرجل الذي ادعى شهدا لهما للبائع باطله لان المقبوض بعقد وشهدا ان من مضمونا
نقمته فاشبهه المقصوب وقد مر اللام في المقصوب لذلك هاهنا وبأجل الجارية التي
اقرا له لان اقراهما ائلاف منهما لها وبغير ما قيمتها للبائع لان قولهما مقبول في حق انفسهما
دون البائع ولو كان القاصي قضى بنقص البيع او نقضاها ذلك المحضر من البائع ورضاه فلم ينقص
الجارية البائع منهما حتى شهدا بالحساره للمدعي على البائع شهدا لهما باطله لما مر في
المقصوب ولو كانا دفعا الجارية الى البائع لم شهدا للبائع على المدعي جاز لما مر في المقصوب
بعد ما رده الى المقصوب منه ولو ان جليين انفسهما من رجل جارية قيمتها الف درهم بالثمن
وقضاها ماتت في ايديهما لم ادعاهما مدعي شهد له المرتهن ان لهما المدعي كانت شهادتهما
على الرهن باطله لانهما برديان بنقص عقده فلم يصح وبمما قيمتها للمدعي لهما اقرا
انها له وقد تلفاها عليه فمما واذا استرأ الرجل من رجل جارية بالف درهم شرا صحيحا
مقضا بضم تقايلا البيع وردها المسترأ لعقب بغير رضا قاض بعد ما قبضها وقبلها منه
البائع لم شهدا المسترأ ورجل اخر ان الجارية لهذا الرجل الذي ادعاهما شهدا المسترأ باطله
سوا قصها البائع او لم يقبض لان الرد بالعقب بغير رضا اقاله والا قاله بمنزله عقد جليين
في حق غير المتعاقدين والمسترأ يرد بالشهاده نقص بصرف فعله فلا يملك ذلك ولو كان
المسترأ ردها بالعقب بعد ما تقاضا بقضا القاصي او ردها بخيار الروة او بخيار الشرط
او ردها لعقب رآه قبل القبض فودعا بذلك وقد مضى منه البائع لم شهدا المسترأ اخر ان
الجارية لهذا الرجل الذي ادعاهما شهدا لهما جائزه لان الرد هذه الوجه من الاصل
فلم يكن في شهادته ابطال شي قد فعله صححت ولو كان المسترأ بنقص البيع لوجه ما وصفت
لك من الخيار والرد بالعقب بعضا قاض فاني ان يدفعها الى البائع يقبض منها الثمن ثم شهد
ورجل اخر انها لهذا المدعي شهدا لهما جائزه وبأجل المدعي الجارية ونقصي للمسترأ على
البائع بالثمن ولا يبطل شهادتهما كيهيئونه الجارية في يد المسترأ لهما في يد مجبوسه
ما لثمن فاشبه الرهن ولو شهد المرتهن ان الرهن للمدعي جاز كذلك هاهنا ولو كان القاصي لنقص
شهادته المسترأ حتى ماتت الجارية في ذلك كانت شهادته باطله وبطل الثمن عن البائع
لان ذلك النقص من انقص وعادت الجارية الى حكم ملك المسترأ وصار كأنه لم ينقص البيع ورجع المدعي
على المسترأ بعينه الجارية باقرا له انهما ولو ان رجلا استرأ من رجل جارية لعبد وبعها
ثم وجد مسترأ الجارية لها عيبا حاصم فيها البائع فعصى له القاصي ردها حتى يخط العبد
فله ذلك فان لم يخط البائع حتى شهدا المسترأ ورجل اخر ان الجارية لهذا الرجل المدعي شهدا لهما
باطله لان الجارية وان كانت مجبوسه لغيرها وبها العبد الا انها مضمونه في يد المسترأ
نعمتها الا ترى انها لو هلكت في يد غيرم للبائع قيمتها ولم يبطل فيها نقص البيع فصارت
في يد منزله الغصب وقد مر في الغصب ان شهادته الغاصب بالملك للمدعي باطله كذا هاهنا
ولو كان دفعها الى البائع لم شهدا للمدعي بما ذكرت جاز لما ذكرنا في الغصب بعد رد المقصوب

حتى

العقب ما في
ان ردها

لو كان العبد في البيع قبل نقص الفاضل في الجارية لم ان الفاضل نقص البيع في
الجارية فنقصه بغيره فان لم يدعها المستري الى البيع حتى شهد بها ورجل اخر لم يدع على
الام حازت شهادتهما ولا يشبه هذا العبد لعنه لان العبد جنس مات صارت الجارية به
ونه قيمه العبد لا ترى لو هلكت الجارية بطل النقص ومات بتمه العبد فاسببت
الرهن ها هنا وقد مر ان الميراث ان شهدا الرهن للمدعي جازكنا هاهنا ولو ان حلا مات
وله على رجلين ذن الف درهم شهدا ان هذا الرجل ابنه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره وشهد
رجلان اخران لا دن عليهما للميت ان هذا الرجل اخوه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره
قصت بشهادة الغريمين للابن لا يشبه في شهادتهما جرمهم ولا دفع مغرم وادامت
البنوه بشهادتهما شهادة شهود الاخ لان الاخ لا يرث مع الابن فان شهدا
بنصبين من بين ابين مع المال اليه قلت هذا غير مضاف الى الشهادة فان للشهادة لابه
صبي قبيح عن الميت وهما يرثان ادا الخواص فان شهدا شهود الاخ باذكرنا قبل شهادته
شهود الابن بقضي القاضى بذلك فجعله وارثا وقضى له مال الميت الذي العين ان العيون
شهدا بما وصفت لك للابن فشهادتهما باطله لان الذي عليهما قد وجب للاخ فهما
يرثان نقل الضمان عن الاخ الى غيره بشهادتهما فكان في ذلك دفع مغرم فلا يقبل ولذلك
لو كانا قاضيا للاخ الذي امر القاضى او غير امره لم شهدا بما وصفت لك لم يجوز لهما يريان
تحويل ملك ما قضياه الى الابن بشهادتهما واشبات الرجوع لانفسهما على الاخ فلا يصح ولو كان
مكان الذي عبد غصب في ايدهما للميت فام لعنه ابطلت شهادتهما ايضا ان شهدا
قبل ان يدعاه الى الاخ لما هما يريان ابرافتهما من الضمان الذي وجب للاخ عليهما
فلم يصح فان دفعاه الى الاخ بقضا قاض لم شهدا جازما من قبل وكذلك الوديعه لو كانت
في ايدهما للميت شهدا بما وصفت كانت شهادتهما جائزه سواء دفعها الوديعه الى الاخ
بقضا قاض او لم يدفعها لان الوديعه غير مضمونه عليهما فليس في شهادتهما جرمهم ولا
دفع مغرم ولو ان رجلا كان له على رجلين الف درهم شهدا ان فلانا توفي ووصي الى فلان
وجعل فلان وصيته بنظران اقر فلان بذلك فطلب ان يصح له الوصيه بشهادتهما جازمه
وان انكر ذلك الورثه لا نه لست في شهادتهما جرمهم ولا دفع مغرم وان انكر الوصيه الو
وطلب ذلك الورثه فشهادته الغريمين باطله لا هما يريان نصت ثم يرثان مع المال اليه
فلم يصح لما فيه من جرمهم وهذا لان القاضى لا يقدر على نصبه قبيحا عن الميت مع انكاره فلو
نصبه لنصبه بشهادتهما هاهنا خلاف الفصل الاول لانه بملك نصبه قبيحا مع طلبه ذلك
بدون الشهاده فلم يكن ذلك مضافا الى الشهاده فصح ولو كان الشاهدان هما على الميت ذن شهدا
بما ذكرت جازت شهادتهما على الوصيه ان ادعى ذلك الوصي وانكره الورثه لما قلنا وهذا اذا كان
الموت ظاهرا دون شهادتهما لاهما لا يصح قبيحا عن الميت الرجل انما صدقتهما على الشهاده
بالوصيه فحسب لان موته اذا كان خفيا فهما يريان نصت ثم يبطا لانه بالدين فلا يقبل وان
انكر الوصي الوصيه بشهادتهما باطله ايضا لما ذكرنا وكذلك الموصى لهما ان شهدا بالوصيه

طلت

ليس

للموصى فعلى هذا العصيل الذي ذكرنا في الغريمين وهذا كله قول ابي حنيفة واني سمعت ومحمد ولو ان
رجلين شهدا ان فلانا توفي وترك هذا وهو اخوه لابه وامه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره
فقصي القاضى بشهادتهما ثم شهدا لآخرانه ابنه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره وهما عريان
لم يجوز شهادتهما للابن ولم يجعله ابنا بشهادتهما لان كلامهما اللاحق مناصص لاهما الس
لان الاخ يكون وارثا مع الابن فلم يصح وضمنهما الابن ما قبض الاخ من الميراث في اموالهما ولا
زعمهما انما ذكرك على الابن بالشهادة السابقة وزعمهما مغرم في حقهما ولو كانا شهدا
اولا شهدا ان هذا الرجل اخو الميت لابه وامه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره وقضى القاضى
بشهادتهما ودفع اليه الميراث ثم شهدا ان هذا الرجل اخو اخوه لابه وامه ووارثه لا يعلمان
له وارثا غيره فصحت بالميراث بينهما نصفين ورد الاخ الاول على الاخ الاخر نصف ما قبض
لانه لا تنافص في شهادتهما لاهما شهدا للاول بالوراثه وهو وارث كما شهدا وانما عا حقه
الى بعض المال لحكم المزاحمه لان خروجه من ان يكون وارثا فان قيل ليس بقاضى شهادتهما
حث شهدا للاول بالوراثه وشهدا لاهما لا يعلمان له وارثا غيره ثم شهدا بالوراثه ايضا للثاني
فطلب هذا ليس بشهادة منهما لان الذي لا يصلح للشهادة هما وانما ذكرك لاسقاط
تلوم القاضى في الفضا لا غير الا ترى ان الشاهد من لوم يقول لا نعلم له وارثا غيره فقضى القاضى
تلك الشهاده بعد ما تلوم احتياط فافترت ان تلك اللفظه ليست بشهادة فاذا كان التنافص
متعديا فصح ولا يضم الشاهدان للاخ الاول شيالا هما لم يرجعا عن شيء من شهادتهما فانا
انما شهدا للاول بانه اخوه ووارثه ولا يجوز ذلك ولو ان رجلين شهدا للاول بانه اخوه لابه
وامه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره فقضى القاضى بشهادتهما ثم جازلا لآخران بعد ذلك
فشهدا ان هذا الرجل ابنه لا يعلمان له وارثا غيره قصت بالميراث للابن لان الاخ لا يرث مع
الابن فان كان قد استهلك الميراث فالابن بالخيار ان شاء من الاخ وان شأ من الشاهدان لان كل
واحد متعدي في حقه فان ضمن الشاهدان رجعا على الاخ بما ضمننا لان المضمون للملك عندا دار
الضمان وان ضمن الاخ لم يرجع على الشاهدان لان بعض الملك لنفسه على شئ للملك وقرار القاضى
عليه فكلف يرجع على غيره ولو كان الشاهدان لآخران لم يشهدا بالبنوه ولكنهما شهدا انه اخوه
لابيه وامه ووارثه مع الاول لم يضم الشاهدان للاول شيالا هما على شهادتهما ورجع الاخر
على الاول بصف ما استهلك ولا ضمنا له على الشاهدان ولا يلزم لهما لم تلتغا عليه شيئا
بشهادتهما لان الاخ يرث مع الاخ ولو ان رجلا مات وترك عبدا وابنه ومو وارثه لا
وارث له غيره ونزل المتبرع من ولدا في ملكه فاعتق ابن العم الغلامين شهدا بعد عتقها
ان احدهما لآخرين نصيبين من ثلث الميت اقرها في حال حيوته وصحته هذه الشهاده باطله
في ما س قول ابي حنيفة جائزه عندهما وهذا بنا على مسأله اخرى وهو ان مقتضى البعض حكم
المكاث عنده ولا شهادة للمكاتب وهو عندهما في حكم حر عليه ذن فكان له شهادة صحيحة
فوحده قوله انه متى قبلت هذه الشهاده صار نصف الميراث للميت والنصف للابن
العم صادف عتاقه نصف نصيبه ومن اصلهما ان احدا الشريكين اذا اعتق نصيبه عتق كله

من نصب شركه ان كان مؤشرا وتسعى المعنى للشركه ان كان مؤشرا وقد ذكرنا ان المستسعى
جزع له ذن فصحت شهادته ولا في حقيقه ان في قول شهادتهما ابطاها فلا يصلح بيان
ان الشهاده متى قبلت بصف الميراث من الميت وان العم فصادف اعتناقه نصبه ومن اجل
ان حقيقه ان من اعتق عبدا مستركا بينه ومن غيره عتق نصيبه محسوب وللشريك الذي
لم يعتق ثلاث خيارات ان اشأ اعتق نصيب نفسه وان شأ صغر شركه وان شأ اسلعي العبد
في نصبه وقد مر ان المستسعى في حكم المكاتب عنده فلم يصح شهادته فعرفت انما من حيث
صحيح الشهاده بطلها فلا يصحها فان سمع القاضي بشهادتهما فلم يقض لهما حتى شهد
للاخرى مثل ذلك فان القاضي يقضي بشهادتهما ويجعلهما بنى الميت عند ان يوسع
لما ذكرنا ثم ينظر ان كان ابن العم مؤشرا فتمت ما يثني فتمه العبد وان كان مؤشرا يوم اعتق
سعى العبدان في ثلثي قيمتهما للابن ثم لما ذكرنا ولو كان نصيب القاصي بالبنوه لاحتلما شهد
الاخرى ينظر ان كان ابن العم مؤشرا يقبل الشهاده لانه لا فقه فيها وان كان مؤشرا ينظر ان
كانت الاولى اقرب بذلك قبلت شهادتهما لانه لا فقه فيها حتى اقرت وان كان شارب الاول
يجوز الاخرى شهادتهما باطله لانه قد وجبت عليهما السعابه في نصف قيمتهما لهما
وبردان اسقاط حقهما في السدس عن انفسهما فلا يصح وكذلك لو كانا دفعا نصف القيمة
الى البنات الاولى بقضا قاص وبغير قضا لم شهدا لادكرت شهادتهما باطله لانهما
يريدان نقل بعض ما قضا الى الاخرى فلم يصح ولا يكون التماسه بنينا لشهادتهما ولا يصح
لهما شأ لهما امه فان كانت حرة صمناهما السدس من قيمتهما لانهما يقران لهما ذلك
ولو شهدا ان الاخرى لغت الميت بعد ما قضى القاصي للاولى شهادتهما باطله اجتماعا
لان في قولها ابطاها وبينا ان ابن العم لا يرث مع الميت والاخ لان الاخوات
مع البنات غصبه فلو قبلنا الشهاده خرجنا من العتق بطلت شهادتهما وان لم يقض
القاصي للاولى بالبنوه حتى شهد الاخرى بالاخوه او شهدا بذلك لهما معا شهادتهما
باطله بالاجماع لما مر ان في قولهما ردهما فلا يقبل ولا يقبل في قولهما لان احدهما
ليست باولى من الاخرى ولو ان جملات وترك اخا لبيه وامه فقضى القاصي
بانه وارثه لا وارث له غيره بشهادته شهود وكان الميت على رجل الف درهم فوهبها
الاخ للفرم او ابراء منها من ان الفرع شهد مع رجل اخر ان هذا الرجل من الميت ووارثه
لا يعلمون له وارثا غيره فشهدا لهما جازمه وبطل هبه الاخ للفرع وباخذ الابن
الفرع بالدين لانه لا فقه في هذه الشهاده وكذلك لو كان الاخ وهب لرجل جاريه من
ميراث الميت وقبضها او تصدق بها عليه او مات الاخ فورقا منه لم شهد هو ورجل اخر
لما ذكرنا صحيح ذلك وبطل الهبه والصدقه والارث كله لما ذكرنا ويرد ذلك كله
على الابن فان كان وهبها له على عوض او تصدق بها على عوض شهدا فهو هبه ورجل اخر
عليه لما ذكرنا لم يقبل شهادته لانه يريد بغير الهبه والرجوع في العوض فلا يصح كما
اذا اشترى من انسان مائتا م شاة شهد مع اخيه لانه لا فقه في شهادته لانهما هبه

الا ترى انه لو اشترى من الاخ جاريه من الميراث فشهدا المستري ورجل اخر ان هذا الرجل من الميت
لم يقبل شهادتهما لهذا المعنى ولكن المشهود له بالبنوه ما خذ له من الموهوب له والمتصرف
عليه والمستري ان كان قائما بعينه والافساح فتمت لانه اقرا ان ذلك ملكه وان اخذه لغيره
واقرا في حق نفسه مقبول ولو ان رجلا مات وترك لابنه بنين ودارا فغابا شارب وبني فبازل
يدعي الدار انها له فقال الابن الذي الدار في يده كانت هذه الدار لفلان والبنات مات وتركها
ميراثا لي وللاخوتي فلان وفلان فقبض كل واحد منهما نصيبه من الدار لم اودع على نصيبها واما
ولا يعلم شي مما ذكر من موت ولا غيره الا بقوله فقال المدعي قد كانت الدار في يديهم مات
وهي في يدي فخذ كل واحد من البنين بيتا غير مقسوم فكان في يدي لم اودع هذا الابن الشا
البنين وعابا والى البينه على ان الدار داري فان القاضي يقبل بيته لان قوله افتمنا لا يصلح
وكل واحد من الورثة يقوم مقام الميت ويكون خصما وعن اصحابه فيما في يده قبل القسمه
والبنينه يقبل على وجه الخصم فان حضر الغائبان واقر بالارث والقضا ما مضى لما مر ان البينه
قامت على خصم وان جحد الارث وادعى الشرا من بينهما او الارث من استبان آخر القول
قولهما ويرد عليهما الثلثان ويكلف المدعي اعاده البينه عليهما فان اعاده والا فلا حق
في الثلثين وهذا لان المدعي اقر لهما ما ليد وادعى ان الحاضر خصم عنهما فاذا انكر ذلك
كان القول قولهما ولو ان البنين كانا وديعه في يدي رجل غير الابن الحاضر وهما غائبان فادعى
المستودع مثل ما اقره الابن الحاضر من الميراث واقرا المدعي لما وصفت لكم يقض لهما
للمدعي شيء في نصيب الغائبين حتى حضرا لان الوارث لا يكون خصما عن محابه مما ليس
في يده فاذا حضر الغائبان فاقر ان الدار ميراث من بينهما اولم يقرا كلف المدعي اعاده
البينه عليهما فان اعادوا والا فلا حق له فيما سوى نصيب الحاضر الذي قضى له القاصي
لما ذكرنا قال الا ترى ان الدار كلها لو كانت في يدي عمر الوارث فاقر المدعي في يده لهما و
من الوارثين الغائبين وهما ميراث من الوالد الميت وصدقه الابن الحاضر بذلك واقرا المدعي كما
وصفت لكم من وصولها الى الورثة من قبل ابينهم ووديعه الغائبين هذا الرجل الاجنبي
ان الابن الحاضر والمستودع لا يكونان خصمين للمدعي حتى حضر الغائبان فذلك اذا كان
عضما في يدي رجل غير الابن الحاضر لم يكن الحاضر خصما الا فيما يلزمه خاصة ولو كانت
الدار في يدي وارثين من الثلثه والثالث غاب فاقر الوارثان انها دار ابينهم مات وتركها
ميراثا بينهما ومن اخيهما الغائب لا وارث غيرهم وارثا القسمه فان اباحقيقه قال
لا قسم شيئا من العقار حتى يقوم البينه ان الميت مات وترك ميراثا بين فلان وفلان
لا يعلمون له وارثا غيرهم فان قامت البينه على ذلك فسمت ذلك والالم اقسامه وقال الوارث
ومحمد يقسم بينهم واما فيما سوى العقار من العروض والعاس ايضا كما في العقار وبي
الاستحسان يقسم وجهه قول في حقيقه ان تركه على حكم ملك الميت قبل القسمه
برليل انه يزداد الوصيه بزيادة المال فهم قد اقرروا الملك لغيرهم وطلبوا ان يقطعوا العا
اليهم فحرد قولهم فلا يجبهم الميه كما لو جابعد وقال استرثته من هذا الرجل فاجكم

الرجوع الى البائع فانه لا يلزم له به كذلك هذا والقياس كذلك في المشقول لما ذكرنا الا انه لا
استحسانا بدون البينة لان في القسمة رعاية للجفتين جميعا لان التركة في يد الورثة
اما قبل القسمة ومضمونه بعد حاجتي لولفت نفسي الدين الذي على الميت من ماله
بخلاف العقار لا يحجز بنفسه فانه ما موزع الهلاك ولا يكون مضمونا بعد القسمة فيخص
القسمة جفا للورثة فلا يجيبهم اليها من غير حجة وجه فلهما ان من كان في يده
تقوله فيه مقبول فاذا طلبوا القسمة تقسم بينهم كما اذا قامت البينة غير ان العاشي
منعني ان تشهد انه لما قسم باقرارهم قال وهذا خلاف ما اذا كان الحاضر واحدا فطلب
القسمة من القاضي فانه لا يقسم لان القسمة ليست على مقاسهما ومخاطبتهما وقد اعدم
ذلك لخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين لما مر ان كل واحد منهما خصم للميت وعنه وحم
لشريكه الحاضر والغائب وعنه ايضا في ما في يده فاذا قامت البينة عن خصم على خصم
وجعلت القسمة انضماما مع خصمه فصحت وان كان الميراث في شي من العقار فانه تقسم
اذا رفعه اثنان الى القاضي من غير بينة بالاجماع لما ذكرنا فان حضر الغائب فاقران ذلك
كان ميراثا ايهم جازت القسمة على حالها لما مر ان كل واحد خصم عن الميت وعن اصحابه
وان انكر الميراث وادعى الشرا بطلت القسمة لان كل واحد من المستر بين لا يقوم مقام البائع
ولا مقام اصحابه واذا لم يكن خصما لم يصح قسمته في ملك الغير وان كان نصيب الغائب
من الميراث في يد رجل احبى وديعه فان القاضي لا يقسمه حتى يحضر الغائب لما مر ان الحاضر
انما يكون خصما عن الغائب فيما في يده لا فيما في يد غيره والقضا على الغائب لا يجوز
من اخلاف الشهادات قال في الباب على ان الشهادة

مثل ذلك
سواء كان

لا يلزم
شهادة
بغير

ان الله تعالى
في كتابه
الذي انزلنا
من قبله
فان الله
هو العليم
الخبير

بالعوية والآخر بالفارسية صح ذلك ولو ادعى الغريم البراءة فشهد له شاهدان
الحق ابراه وشهد آخران صاحب الحق وهب له الحق او تصدق به عليه او حمله اياه
او حمله اياه او حمله منه او حمله له فشهدا لهما جازمه لان هذا كله في المعنى ابراه
ولو شهدا لهما انه اقربا لاستيفاء الغريم يدعي الاستيفاء وشهدا لآخرانه حمله
منه او احمله له او وهبه له او تصدق به عليه لم يجز شهادتهما لانهما قد اختلفا
لما مر من ان الاستيفاء تملك بتدلي والهبة تملك بتعويلك وهما غيران في المعنى
ولو ادعى الغريم الهبة فشهد له شاهدان بالبراه والآخر بالهبة او بالحق والقطعة
او انه اياه حمله له او حمله منه حاز لان الهبة براءة ولو شهدا لهما بالهبة والآخر
بالصدقة وهو يدعي الهبة والحق والقطعة او لا تقبل وطعن ابو حازم وقال بيعني ثوبا بالهبة
والصدقة كلنا هما براه وقد انفقا على ابراهيم كما في الفصل الاول لكن نقول هما قد اختلفا
لفظا ومعنى اما اللفظ فلا يشبهه واما المعنى فلان الهبة اخراج ملك الموهوب له والصدقة
لخراج ملك الى الله تعالى دون المخاطب والمقصود من الهبة التودد والتجيب ومن الصدقة
التقرب والتعبد وليس هاهنا اكثر من انهما يقضيان الى شي واحد وهو البراءة وغدا لا
يوجب قبول الشهادة كما اذا شهدا لهما بالهبة والآخر بالبيع لا تقبل لهذا المعنى وان كان
كلاهما يقضي الى التملك في الآخرة ولا كذلك البراءة والهبة او الصدقة لان البراءة يعبر عنها
بالهبة والصدقة قال الله تعالى من تصدق به فهو كفارة له اي ابراه وكذلك هبة الدين
لا يكون الا ابراه وكانت الموافقة موجودة معنى صحيح فاما الهبة فلا يعبر عنها بالصدقة ولا
الصدقة يعبر عنها بالهبة فكانت الموافقة مفقودة معنى فلم يصح ولو ادعى الغريم انه ابراه
صاحب الحق فشهد شاهدان ان صاحب الحق ابراه من دونه جازت شهادتهما لان البراءة
قد تعبر لهما عن البراءة بغير تدلي فقد عرفنا اتفاقهما في البراءة ولو لم تعرف الخلاف ليقين
فحكم بذلك لا يفاق ما لم تعرف خلافا يمنع الحكم به ونظيره اذا شهدا لهما الرجل انه استقر
هذا العبد من فلان بالف درهم ونقد الثمر وشهدا لآخرانه اشتراه منه ثمن معلوم ونقد
الثمر فانه الحكم بالبيع لهذا المعنى لدى هاهنا او نقول دعوى الا يفا يصح دعوى الا يبراه
انه يكتف في الصلوك انه استقر في ابراه واجله الا ترى انه يبره بقبض المال كما يبره
بالاستقاط فاذا صح دعوى الا يفا صح ما في ضمنها من دعوى الا يبراه فقبلت الشهادة لموافقة
حصلت من الشهادة ودعوى المدعي ضمن الخلاف الشاهدان اذا شهدا لهما بالانفا والآخر
بالا يبراه لم يقبل لانه لا موافقة بينهما في تفسير معنى اللفظ والضمير لا يثبت الا بعد
حجة المتضمن في نفسه وشهادة الواحد لا يفي الا بصير مبينة بيد صاحبه فان الواحد
لا اثر له في الاثبات بل يحضر ان يصير مبينا اذا تم بالآخر فلا يحصل الضمن بالواحد في اعتبار
الموافقة على قدر الملقوط لانه ثابت واما الدعوى من حيث انها دعوى صحيحة فثابتة بنفسها
فكذلك ثبت ضمنها ونظر قوله لا مراة اختاري نفسك فتوى طلاقا فقالت طلقك نفسي
يتضمن طلاقا فاذا نواه وثبت تملكك بالزوج وحده ثبت صحته ثبت ضمنه ايضا ومثله

ثبت

قال لها طلقني ففعلت فقال لا تخترت لم تكن جوابا بضمنه لان اخترت من مرة متى لم يصرح جوابا كان
ابتداء فلا تفت شقته صرخا فلا تفت ما في ضمنه قبل موت المنتصم فلم يصرح جوابا اصلا
ولو كان شهيدا على الهبة والصدقة او النجلى او انه اجل المالك كانت شهادتهما باطلة
لان هذه الامثلة لا تعتبر بها عن الاستيفاء فان عدمت الموافقة بين الشهادة والدعوى فلم يقبل
ولو ادعى الابراشهيد شاهدا ان جليله مما كان له قبله جاز لان التحليل ابرأ ولو ادعى
الهبة شهيدا له بالاستيفاء لا يقبل لما ذكرنا وكذلك لو ادعى الصدقة او النجلى او العطية
ولو ادعى الابرا او الاجلال او التحليل شهيدا له شاهدا على اقرا صاحب الحق بالاستيفاء
فان العاصي يسأل الغريم عن البراة والتحليل اكات بالاستيفاء ام بغيره فان قال كانت
بالاستيفاء امضى شهادتهما لوجود الموافقة بين الدعوى والشهادة وان قال كانت
البراة او التحليل من صاحب الحق بغير استيفاء ابطال شهادتهما لوجود النجاليه بين الدعوى
والشهادة وان لم يجبه بشي لا يجبره على شي لانه تزل الدعوى والمدعى متى ترك غير عيرانه لا
يجز شهادتهما بخلاف ما لو ادعى الاستيفاء وشهدوا له بالبراة فاهم لا يسألون عن كفه
البراة لانه يودى الى تلقيس الشاهد والشاهد لا يلقن لانه ربما يشهد بغير ما عنده وانما
يجب عليه ان يشهد بما عنده لا غير فما امكن الغضا بشهادته من غير تلقيس وسؤال تفعل
واما المدعى فانه يحتاج الى القضا له فوجب ان يوافق دعواه شهادتهم فان فعل والا بقضى
شئ له ولو كان الغريم كفلا بالمدعى عليه الذي ادعى الاستيفاء وشهد له شاهدا
بالبراة جاز لما ذكرنا في الاصيل وكان للغريم ان يرجع بحقه عن الاصيل لاننا لم نعرب
بالقضا ولم نعرب عدمه فلم يبطل الشهادته بالشك ولم نقض بالقضا بالشك فقلنا له
ان يرجع على الاصيل وليس له ان يرجع على الكفيل وهذا لان القضا بالايضا ما وقع اصلا
لان السهود لم يتصوروا عليه بل وقع به ضرورة تصحيح الحجج فظهر الا بقاء في حق البراة
الكفيل لا غير لان ما ثبت ضروره ينقدد بقدر الضرورة والضرورة يرتفع لهذا القدر فلا أثر عليه
ولو ادعى الكفيل الهبة شهيدا له شاهدا به الهبة والاخر بالبراة جاز لما مر ان الاتفاق
حصل على البراة فصحت والله اعلم بالصواب

من الشهادة في القتل فاكسب الباب على ان المختبر في الرجوع عن الشهادة بقا من في
لا يرجع من رجوع وان رجوع الراجع معتبر في حقه لا غير اذا عسر وما هذا جينا الى
المسائل واذا شهد بانه نضر على رجل انه قتل رجلا عمدا فقصى القاصي بالقود لولى
المعتول مضربه لولى ضربه فقطع يده ثم رجع واجد منهم فان القاصي يقضى للولى بالقود
لانه قد بقي من يقضى بالقود بشهادته فان قتلها لولى بعد ذلك ثم رجع اجدا لما قيل
عن شهادته فلا ضمان على الولى في شئ من ذلك لان رجوع الشاهد من الشهادة غير معتبر
في حق من قضى له وضمن الشاهد الذي رجع قبل القتل مع دية اليد لان اليد ما حوذه
بشهادتهم وقد بقي من يقطع بشهادته نصف الحق ثم ما تلف بالرجوع وهو نصف اليد
ينصف من المأجور فيخصه من دية اليد الزرع ويودى ذلك في سنتين ثلاثه في سنه

لان بعض الدية معتبر بالكل جميع دية اليد استوفى في سنتين وكذلك جرمه ما يسلك به
اصله وانما استوفى دية اليد في سنتين لان اليد من الادمى نصفه لم دية
في ثلث سنين فصفها كان ينبغي ان يسوفى في سنه ونصف عيران السنه لا يتجرى ونعم
الراجع الثاني نصف الدية النفس في ثلث سنين في كل سنه ثلث لان تلف النفس حصل
بشهادته اثنتين وقد بقي احد فيقطع شهادته نصف الحق فيضمن الراجع ما تلف بشهادته
وهو النصف ولا يضمن من دية اليد شي لان ذلك دخل في دية النفس فان الجزاء بدأ بطل
في ضمان الكل فان رجع الشاهد الاخر بعد ذلك عزم الراجع نصف الدية ايضا في ماله ثلاث
سنين لما ذكرنا وعزم الراجع الاول تمام ثلث الدية في اليد لان تلف اليد حصل بشهادتهم
فوجب عليه ثلث الضمان واما الراجعان الباقيان فقد دخل دية اليد في دية النفس في
حقها لما مر واسد شهيد محمد وقال وهذا منزله ثلثه لفرق قطعوا بدين رجل جميعا ثم قتله
اشان منهم بعد ذلك قبل بر اليد فعلى الذي لم يقتل ثلث دية اليد وعلى الذي قتل الدية
دية النفس ودخل ما جنى عليه من اليد في النفس وهذا قول ابي حنيفة وكذلك قياس الشهادة
واذا شهد ثلثه نفر على رجل يقتل عمدا فقصى القاصي شهادتهم فضر به الولى ضرره فقطع
يده ثم رجع واجد منهم لم يضربه الولى ضرره اخرى فقطع رجلاه ثم رجع الشاهد الثاني
فان القاصي يد راعنه القتل قال وهذا استحقاق والقصاص لا يبدأ لان هذا هو العباد
فيشابه الماله وجه الاستحقاق ان القصاص مما يدربا بالشبهة فامشه الحد وقد لمكنت
الشبهة ما هني لان رجوع الشاهد الثاني ان لم يصح في حق الولى فلا اقل من ابرام منه
بطلان الشهادة والشبهة في هذا الباب جارية بحجج الحقيقة لم سطران من المصروب
من الضرر جميعا فعلى الراجع الاول ربع دية اليد وعلى الراجع الثاني ربع دية اليد
نصف دية الرجل لما ذكرنا فان رجع الثالث بعد ذلك عزم الراجع الاول تمام ثلث دية
المدعى على الراجع الثاني دية اليد ونصف دية الرجل وكذلك على الثالث لما ذكرنا فان لم يبرأ
ومات من الضررين ولم يرجع الاخر عن شهادته فان على الراجع ربع دية النفس في ماله
في ثلث سنين وعلى الراجع الثاني كذلك لان الرجل تلف بشهادتهم وقد بقي من يقطع
بشهادته نصف الحق وتلف النصف فكان بينهما نصف فان رجع الثالث كان دية النفس
عليهم الا الماله كما لان النفس تلت بشهادتهم والاعتبار في ضمان الجنايه بعد الجناه
وهذا منزله ثلث نفر قطعوا بدين رجل خطأ ثم قطع اشان منهم رجلاه مات من ذلك كله

فعلى كل واحد منهم ثلث دية النفس كذلك ما هني باب
من الشهادة في القتل فاكسب الباب على الاصل الذي مر في الباب الاول وعلى ان شهادته الاصل
لا ثبت الا بالحجة بقضى بها في سائر الحوادث والواقعات اذا عسر وما هذا جينا الى
المسائل ولو شهد ثلثه نفر على رجل عمدا فقصى القاصي شهادتهم فضر به الولى ضرره
فقطعه يده ثم رجع واجد من السهود فان القاصي يقضى القضا على حاله لما ذكرنا فان امضاه
ثم يضربه اخرى فقتله ثم رجع اخر ثم وجد القاصي الثالث عبدا فان على الشاهد

وثلثه

بشر رجل

في ثلث سنين على عاقلة الولي لا نه قتله على قصده مباح فاصاب محظورا
 كمن رى المحصي فاصاب مسلما الحب الذي على العاقلة كذلك ها هنا ولو كان قطع رجله
 بعد رجوع الاول ثم رجع الثاني ورا الرجل من الضربتين ^{نفس} في ثلث سنين على عاقلة الولي لا نه قتله على قصده مباح فاصاب محظورا
 وفي اليد منهما نصف في سنتين على عاقلة الولي لا نه قتله على قصده مباح فاصاب محظورا
 والثلث في سنة لما ذكرنا وان مات منهما فعلى المراجع نصف الدية في ثلث سنين
 طعن ابو جازم قال ينبغي ان يكون الدية اثلاثا لان الجناية ثلثه كما لو قطع اشارة سيف واحد
 به معا وثالث رجله لكننا نقول شهادة الشاهد من كناية شخص واحد لان بعض
 الشهادة لا ينفك عن بعض فنزل الشاهدان في حق الشهادة منزله شخص واحد
 ضرورة ان بعض الشهادة لا يتصور فصله عن بعض ولا يقوم بنفسه واذا كان كذلك
 صار الجاني اثنين معني وان كانا ثلثه صورة والعبارة بالمعنى دون الصور ولذلك
 القطع لان ذلك فعلا وان اجدهما ينفك عن الآخر ويقوم بنفسه فكانت الجناية ثلثه
 حكما ولومات من اليد وبرأ من الرجل فعلى الشاهد من المراجع فيه النفس في أموالهما
 ثلث سنين على عاقلة الولي لا نه قتله على قصده مباح فاصاب محظورا
 على الشاهد من ولو كان قطع يده ثم رجع احداهم ثم قتله ثم وجد احد من الشاهد من
 عبد لم يرجع الثالث عن شهادته فعلى المراجع الاول دية نصف اليد على الباقي ودية
 النفس على عاقلة الولي كذلك واذا ادعى رجل على رجل الف درهم فجاء بالشهود
 فشهد واحد منهم على شهادة شاهدين على شهادة ثلثه اثم شهدوا على اقرار المدعي
 عليه بالف درهم وسعد ساهدا آخر على شهادة اهل الشاهد على شهادة الثلاثة
 وشهد ساهدا آخر على شهادة واحد من الثلاثة فان هذه الشهادة لا يقطع حقا
 ولكن الواحد من نفر الثلاثة الذي شهد عليه الرجل قد ثبت شهادته بشهادة ذلك
 الفرع الاول عليه وشهادة الشاهد من على شهادة الفرع الاوسط عليه فانجا المدعي
 بشاهد آخر ليس شهد له على حقه من الشهادة والا فلا حيلة وكذلك ان جاء واحد من
 الاصل شهد بهوى الذي شهد له الفرع الاول والاوسط على شهادته والله اعلم
 ما شهادة ولد الملاء على يده ولأم الولد
 قال في الباب على ان الشبهة في باب الشهادة ملحقه بالحققة لان الشهادة من باب
 الامانة فيجتاح فيها ومن الاجتياح الحاق الشبهة بالحققة اذا عرفت
 هذا جئنا الى المسائل اذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولدين في بطن واحد ففما هما

وعلى عاقلة الولي نصف الدية في ثلث سنين

ج

لا شى لانه

ولا عن القاضي بينهما والزم الولد من امهما ثم كبر الولدان فشهدا للزوج الذي نكحهما في وقت
 ينجى من مال وغيره فشهدا ولهما باطله لانا وان قطعنا النسب باللعان شبهه ثبات
 النسب قائم بدليل انه لو اذنب نفسه واستلحقهما بنفسه لجفايه ولو ادعاهما اجنبي
 لم يصح دعوته لقام شبهة النسب وقد دلت ان السببه في هذا الباب ملحقه بالحققة
 ثم شهدا والولد للولد باطله فذلك ها هنا وكذلك لو ماتا ولهما اولاد فذكرنا
 فشهدوا لا يجوز لما ذكرنا ولو ان امراة تزوجها رجل فلم يدخل بها ولم يرها حتى جات
 بولد فنكح الزوج ولا عن القاضي بينهما والزم الولد انه حب على الزوج المهر كبر لا
 لان المهر حب لحكم الدخول وقد حكمنا بالدخول حين وجنا اللعان واللعان انما شرع
 لقطع النسب والقطع انما يكون بعد الوصله والنبوت وهذا لان الشرع اقام الفراش
 مقام الدخول في حق ثبات النسب والفراش كان قائما يوم العاوق واذا حكمنا بالدخول
 وجب المهر كبر ولا يخل للزوج ان يزوج الولد الذي ولقته المرأة ان كانت جارية ولا يخل
 لاحد من ولده لما مر من ان شبهة النسب قائم على النكاح لحاطفه فوق الخطاطي
 الشهادة لم الشهادة ها هنا مردوده فالنكاح او لم ولو شهد هذا الرجل لهذا الولد
 فشهدا باطله لما مر وان اعطاه من زكوة ماله لم يجر لما مر ولا يتوارثان لان مبنى التوارث
 على حقيقة القرابة دون المشبهة ام الولد اذا ولدت ولدت في بطن واحد ففما هما المورث
 جاز لفته وينبغي لمجرد نفقه بخلاف ولد المنكوحه لان سبب ثبات النسب هو الفراش
 في الناس جميعا غير ان فراش النكاح فراش فواس لا يزم الا ترى انه لا يمكن ان الله في غيره لمجرد
 قوله فالنسب المبني عليه لا ينفى لمجرد قوله ايضا وامامنا فراش ام الولد مجاز لا يزم الا ترى
 انه يمكن ان الله الى غيره لمجرد قوله فان روجها من غيره فالنسب المبني عليه جاز ان ينفى
 لمجرد قوله ايضا قال وكانا نجد من له بمنزله امهما لان اثبات النسب بالشك لا يجوز
 فان اعتقهما فشهدا له او شهدا لهما لا يجوز لما مر ان شبهة ثبات النسب قائم وكذلك
 وضع الزكوة ففما لا يجوز ولا يتوارثون بالقرابة ايضا لما مر ولكن المولى يورثهما بالولاء
 لانه ثابت قطعنا ولو ان رجلا كانت له جارية فجاءت بولدين في بطن واحد ففما هما
 فاعتقهما المسترى لم ان العبد المعقون شهد هو ورجل آخر للبائع على رجل بشهادة
 فشهدا ففما جاز لان الامنة لا فراش لها فاعدم شبهة ثبات النسب نصحت الشهادة
 فان قضى القاضي شهادته للبائع لم ان البائع ادعى الولد الذي في يده فدعونه جاز
 وهما ابناه جميعا ويقتض السبع والعتق لان دعونه فيما في يده مقبولة ثبتت لاسبه والنسب
 لا يثبت مقصورا على الحال بل يثبت مستندا الى حاله العاوق فثبتت باع امه لم يصح
 بيعه ولا اعتاق المسترى ويرد البائع الثمن الى المسترى وبطلت الشهادة ويرد البائع
 على المشهود عليه ما قبض منه لانه تبين ان قضى لشهادة الابن لا يثبه فان كان شهد
 لبعضا في فسر طرف عمر البائع ارشد ملك في ماله لانه مطلق لكل بقوله فاشبهه
 ما يزم للشاهد برجوعه فانه يجب في ماله دون عاقلة كذلك ها هنا ولو ان رجلا

فعلى اراه الفراش
 اي في غير الزوج

ثم

روح امرأتين بولد في بطن واحد صفاهما ولا عن العاضى بينهما والزم الولد امهما وتزوجها
 رجل اخرجات بولد عنده لم ان احد الولد من الاولين مات عن مال كثير وليس له وارث غير اخوته
 وانه فان لم يولد له ولد من الثلث وما يعي برده عليهم عند اى حشوه وفي قولها على ثلاثة
 اسمهم وهو قول على رضي الله عنه لان نسب الولد لم يثبت من اب مقدر فكانوا اخوة لام
 قال ولذلك ولدوا لهما هذا المنزلة والله اعلم ما

من الشهادة في الحدود قال في الباب على ان الشهادة مرد بالدمه لان منباها على الاخطا
 اذا عرفت فاما احنا الى المسائل اذا شهد اربعة اخوة على اخيهما بالزنا وعلى ابيهما
 او عهدهم وان عهدهم بالزنا وهو محض وهم ورثته فمضى القاضى عليه بالرجم فان الشهود
 هم الذين يبدون برجمون ثم الامام لم ينسأ لما امر في موضعه من كتاب الحدود ثم ينظر ان
 كان الشهود اولاد او اخوة او جود لك مما كان بينهم وبين الشهود عليه رجم كاملا فاني احب
 لهم ان لا يتعمد قتلهم ولكنهم يرمونه ثم ترميه الناس وانما كان لذلك لئلا يصيروا يتعمد
 القتل فاطعن للرجم قال ولم يفصل ماها من قرابة الولاد وغيرها وفصل بينهما في باب
 القتال مع اهل الحرب فقال لا تهل للمسلم ان يقتل اباه الكافر وتخل للاخ المسلم ان يقتل اخاه
 الكافر لان قرابة الولاد فوق شرا القرابات مجاز ان تهاك جرحتها على غيرها في منع حوار
 القتل وفي مسلم قد اضم الى فضيلة القرابة فضيلة الاسلام فالكذب جرحتها بذلك
 فالو على الحرمه هي القرابة في الحقيقة لكن الاسلام كالشرط في غلظ الجريمة كالاحصان
 مع الزنا في باب الرجم قال وكان ابو حنيفة يكره ان يقتل الرجل والده اذا كان الولد مشركا
 والولد مسلما وان كان يقاتله الا ان يضطره الى ذلك ولا تهل من ذلك بل هذا دليل على
 انه جاز لان ان يقتل اباه بطريق المدح عن نفسه لا بطريق القصد لقتله واعتبر ذلك
 قبل سبب لا قتل مباشرة فان رجمه هو لا اربعة اباهم ولم يصيبوه وزعم الناس قتلوه
 ثم رجع واحد منهم عن شهادته غرم ربح الديه في ماله في ثلث سنين لا ندم ان القتل
 حصل بشهادة زور وان الصمان واجب عليه ويكون ذلك المربع وما بقي من التركة بينه وبين
 الثلثة على فرايض الله تعالى لان هذا حصل بسبب لا قتل مباشرة فلا تخرم الميراث
 لمن جفرتا على قارب الطريق فتردى فيها ابوه ومات فانه يرثه كذلك هذا لم ينظر ان
 كان للوالد والدة او والدا وولد استواء ضرب الجرح عند علمائنا الدلالة عند علمائنا
 الثلثة لانه بالرجوع تصير فادقا للميت على ما عرفت وان لم يكن للميت والد ولا والدة
 ولا ولد وله ولد وله منظران كان ولدا لراجع لا تخد لانه لو قد فقه نفسه لا يملك ان يخل
 ما عني اولى وان كان له ولد غير اراجع فله ان يخل عمة بخلافه وله وان كان له ولد
 من المشهود وان لم يكن له ولد غير المشهود لم يكن لهم ان يخلوه لانه زعموا ان والدهم زان بكف
 تخدونه شيئا هم يدعون وان كان المشهود جرحه اصابوه فقتلوه لم يرجع واحد
 منهم عن شهادته ولا وارث للميت غيرهم ينظر ان صدقه اليه الباقر في الشهادة
 وكذبوه في الرجوع لم يكن عليه غرم ولا تخرم الميراث لانه بالرجوع وان عمن ان لا ميراث له

ولم يصيبوه

وان ربح الديه واجبا عليه لکنهم ردوا زعمه واقراره فان رد وان كذبوه في الرجوع والشهادة جميعا
 لخوان والوا ان انا قد رزني ولكنهم لم يره فشهدا بالباطل غرموه ربح الديه واخذوا منه نصيبه
 من الميراث لانه اقوان لا ميراث ولم يردوا اقراره فصح وكذا اقربا ليه لهم ولم يردوا ذلك
 فوجب فان عدواهم ذلك اقرار منهم بانما جرح العدة عن اربعة فوجب ان يرضوا بالدين
 فلهذا هم زعموا ان القتل كان بحق وان اباهم كان قد رزني وان القاضى قضى بالرجم لخوان امر القضا
 ليعلم بذلك رجوع هذا الراجح منهم فكيف يتوجه هذا الصمان عليهم وهذا لان الاصل في
 كل شخص اذا راى مسلما انى انه يجل له مثله واما يشنع خوف من الامام ان يقتله ولا صدقه
 في قوله انه زنى وهذا المعنى فيما الحرفه مفقود لان القضا قد دفع بالرجم وكان العمل مباحا
 في حقهم لعلهم بالزنا يحطون في حق غيرهم لجملة به وهذا لعله حرمة القتل كون الشخص
 نجس زانيا الاسلام والزنا علة معارضة هذه العلة جرحي منها مجرى التامح من المنسج
 ثم حكم التامح لازم في حق من علم به دون جملة كذلك ها هنا فان مسل لو كان حل القتل
 منبعا على العلم بالزنا لما حل لمن لم يعلمه فزناه ان يقتله وان قضى القاضى بالرجم لان القضا
 وان كان حجه في حق الناس كانه لكشف في الزام الحكم ليس باكد من النسخ لم حكم النسخ لا يلزم
 الجاهل كذلك هذا فلهذا العلة المعارضة لا باجده القتل هو الزنا فمثل من تركه التامح
 ثم القضا على ذلك جرحي مجرى تلبيح التامح وتسميره والجمل التامح لعل شهادته لا يكون
 مقبولا ولا مقبلا به فذلك الجمل بالقضا بعد شهادته وان صدقه في الرجوع وكذبوه في
 الشهادة فقد رجحوا عن شهادتهم فغرموا الديه ويحرمون الارث وهو دونه الى ارب
 الناس بعدهم الى الميت لما ذكرنا ولا جرح عليهم الا ان يكون له والدا والدة او ولد غيرهم
 لان كل واحد منهم قد صدق صاحبه في الزنا فكيف تخد واذا كان للرجل امرتان وله من
 احداهما خمس بنين فشهد اربعة منهم على اخيهما انه زنى امرأه ابيهم هذا على وجهين اما ان
 يكون المرأة مطاوعة ومكرهة وكل فصل على وجهين اما ان يكون الاب يدعى او ينكر
 وكل فصل على وجهين اما ان يكون اثم حبه او مینه وكل فصل على وجهين اما ان يكون قبل
 الدخول لها او بعده اما اذا كانت طاعة وكان قبل الدخول او بعده والاب يدعى ان
 هذه الشهادة باطلة لان الفرقه قد وقعت بدعواه نفى سقوط كل المهر قبل الدخول
 او سقوط النفقة بعد الدخول يدعى الاب فلا يقبل شهادته لانه لم يكن له المهر وان كان الاب
 لم يرد ذلك ينظر ان كانت اثم حبه لا يقبل شهادته لان في ذلك جرح مضاعف الى الام وهو
 استخلاص الفرائض لها وشهادته الولد للوالدة لا يقبل وان كانت مینه يقبل لان الاب
 اذا جحد كانت الشهادة عليه مقبلة وان كان في ضمنها نفع له وهو كحل ادعى عليه بيع
 عبك منه فانكر فشهدا بناء على البيع يقبل وان كان الشرح لصله لان هذه شهادة عليه
 قصدا وان يضمن شهادته له كذلك هذا وان كانت مكرهة ينظر ان ادعى الاب يقبل
 لان الفرقه قد وقعت بدعواه نفى وجوب الجحد على الاخ بشهادته وشهادته الاخ
 على الاخ مقبولة ولا سقط شي من المهر ولا النفقة وان جحد الاب ينظر ان كانت ام

ذلك

جدة لا تقبل وان كانت مبنية تقبل لما مر اذا شهدا ربعة على رجل بالزنا وشهدا جلان عليه
بالإحصان فامر القاضي بجمعه فزوج ولم يقتل بعد حتى أجمع شاهدان لإحصان ووجلا
عدن فان القياس ان مقام عليه جلا الزنا ما به جلد وهو قول ابو يوسف ومحمد وبني
الاستخسان برأ عنه الحد وهو قول الحنفية وجه العاس ان الشاهد اذ وجلا
عبدن تيسر ان المستوفى لم يكن جدا وانما كان لما اصابه فاشبهه جواحه اصابته
من وجه آخر وتبين ان الواجب اقامة جلا الجلد والمجل قائم مقام عليه الحد وكذا القياس
فما اذا شهدا ربعة على اربعة على رجل بالزنا فقصي القاضي عليه جلا الجلد وكما ان
يكمل لم شهد شاهدان انه محض فاعاس ان يرحم ما ذكرنا وكذا اذا رجع الشاهد
لانه وجد شبهة البطلان والشبهة في هذا الباب ملحقه بالحقيقة وفي الاستخسان
يبرأ عنه الحد في الفضل جميعا لان الجمع بين حد الجلد وبين حد الرجم منسوخ فوجب
الاحتياط في بقي المنسوخ ومن الاحتياط لحاق الشبهة بالحقيقة ونقض الجدل
او الرجم بلحد شبهة الحد على منى انه لو اكمل كان الكل جدا فكان البعض اخذ ذلك
الحد فالحقنا هذه السببه بالحقيقة فيها للجمع بين الحدين احتياط والله اعلم
من الشهادات قال بنى الباب على ان الشهادة على
الولد والوالدة مقبولة لانهما ادل على المصدق منها على الاحبى والقيم الذي تحصل منها
للغيرم عليها هذه الشهادة لا تمنع قبول الشهادة لان ما ثبت منها للشي يكون تعالى
والمعتبر في المقدمات شرائط المتضمن دون المتضمن ادعى عرفا هذا حنا الى
المسائل واذا تزوج رجل امرأة فولدت له اولادا فكبروا ثم شهدوا على ابائهم
انه طلقوا بهم ثلثا ينظر ان ادعت هي لا تقبل لان الفرقه وان كان الاصل فيها ان يكون
حق التزوج حتى لا يستترط الدعوى في الشهادة عليها لكنها لو كان حقا مقصودا
للزوجة ولهذا يجوز فيها بطلان المال فاذا ادعت هي ذلك فقد قصدت اثبات حقها فلا
تقبل شهادتها وان حجت الطلاق تقبل لان النكاح جفت فافها فاستمع بالزوج
بعقد النكاح وتستوجب عليه الصداق والانفاق فكانت شهادته عليها لاله
فيقبل ولو شهدا لا يبيها على امرائهما ارتدت عن الاسلام وامها مينة والمراة
نكر ذلك والاب يدعى فالشهادة باطله لان الفرقه قد وقعت لمجرد الدعوى فلو ثبتت
الشهادة لقبيلت بالسقوط كل المهر قبل الدخول والنفقة بعد فكانت شهادته
له لا عليه وان جحد الاب ذلك جازت لها الشهادة لانهما على الاب لاله وامها
يسقط المهر والنفقة عنه صمنا للفرقة لا اصلا بالشهادة وقد مر ان المعتبر
شرائط المتضمن لا المتضمن وكذلك لو تزوج رجل امرأة مطلقا قبل الدخول
ثم روجها مرة اخرى شهدا بانه انه كان مطلقا في النكاح الاول ثلثا ثم روجها
قبل ان تلج زواج غيره ينظر ان صدقها الاب لا تقبل لما مر ان الفرقه قد وقعت لمجرد
التصدق بقي دعواه لسقوط المهر قبل الدخول والنفقة بعد ولا تقبل شهادته

وان جحد ذلك ينظر ان كانت امها حية فلا تقبل والا فقبل لما مر وكذلك لو ان رجل تزوج
امراة على الفدرهم مشهدا بانه عليه انه خلع امرائه على الصداق وادعى الاب ذلك
وحجت هي لم تقبل لما مر ولجب عليه نصف الصداق قبل الدخول وكله بعد وان جحد الاب
والمرأة ذلك اخذت بشهادتهما وقررت بينهما وقصت بابطال الصداق عن الوالد
لما مر من ان هذه شهادة عليه وانما يسقط المهر صمنا للفرقة لا اصلا بالشهادة
فان في الدعوى في الفرقه لا يستترط وفي ثبوت المال يستترط فوجب ان تقبل
الشهادة في وقوع الفرقه ولا تقبل في سقوط الصداق كما لو شهد رجل وامراة ان
يقضي المال دون القطع لان شهادتهما الرخص شرط في القطع وقد قدرت وشهادة
المراة حجة في المال دون القطع فقضى المال دون القطع كذا هاهنا قلنا
الخلع عقد معاوضة والشهادة وقعت به فلا يمكن القضاء بغيره بخلاف فصل السرقة
لان وجوب المال موجب السرقة كوجوب القطع موجبها غير ان المال جازا شانه
لحجة قاصرة والقطع لا فاجبنا المال دون القطع وكذلك لو ان رجلا له جارية
ولها ابنا كبيران حتران سلمان فشهدا ان مولاهما اعقبا على الف درهم وفي دعوى
ذلك والمولى لمحج فالشهادة باطله لانهما جحدت ادعته والمأجبا للمال صمنا
للفنفاق لا اصلا بالشهادة وان حجت تقبل لان الدعوى في العتق لا يستترط محكم
بالعتق اصلا وبالمال تبعا لما ذكرنا وان كان الابن ابنا للمولى ينظر ان ادعى الاب
لا تقبل شهادتهما وعنتت باقراره لانه قد شهدا الدعوى ثباتا للمال فكانت شهادته
له فلا تقبل وان حجت الام والمولى جازت شهادتهما وعنتت بالف درهم لما ذكرنا
ولو كان مكابا غلاما فانكر المولى والغلام العتق بطلت الشهادة عند الحنفية
وعندهما لا بطل وهذا بناء على ان الدعوى في عتق العبد شرط عند خلافا لهما
ولو ان رجلا له ابنا وجارية فادعت الجارية ان مولاهما باعها من هذا الرجل بالف
درهم فاعتقها المستر والمشتري والباع لحجرا ذلك فشهدا ببيعها الجارية لان
هذه شهادة على الاب وهي خصم في الباب لاله لا يتوصل الى اثبات جعها الا بآيات
سببه فان ثبت حصما في ذلك فيقصي بالبشر ويلزم الثم للبائع على المشتري
وتعتقها وان ادعى الباع ذلك لم تقبل الشهادة لان الجارية قد عنتت باقراره في
دعواه وجوب الثم على المشتري ولا يثبت بشهادته ولده له والولا موقوف
لان المشتري حجت العتق والباع لم يدع العتق من قبل نفسه وكذلك العبد في ذلك
لنزله الامة ولو ان رجلا ادعى هذه الجارية انه استرها من فلان بما به دينار
وقصها وان فلانا استرها من الباع بالف قبل وقبضها منه المشتري الا وكب
قبل ان يبيعها من المشتري الاخر وحج ذلك رب الجارية هو المشتري الاول فشهدا بانه
الباع لجميع ذلك فشهدا بانه جازت له شهادة على الاب والمشتري
الاخر هاهنا خصم لانه لا يتوصل الى اثبات شرآيه من المشتري الا ولا لا بعد اثبات

وال
الق

١٥٥
١٥٥

شرا الاول من البايغ فان نصب خعما في ذلك والبيعه من الخصم مسموعة مقضى القاضي للمولى
على المشتري الاول والمشتري الاول على الآخر وجعل الجارية للمشتري الآخر ولو ان البايغ
صدقهم في هذه الشهادة اخذها المشتري الاخر من غير شيء لان البايغ اقرا للجارية للمشتري
الاخر من غير علق الغرض بها وان كان في ذلك شيء فالظاهر انه ملكه صح إقراره به بقي دعواه التمس
على المشتري الاول وهو منكر فلا ثبت بشهادته وله وان كان المشتري الاخر لم يقبض
الجارية من المشتري الاول والمستله لخالها ينظر ان كان الثمن من جنس واحد هما المشتري من
غير شيء لان البايغ قد اقر بالملك للآخر وصدقته واقرا الاول بخي الجبس ولانه بطل إقراره
للاول وميت للآخر فباخذها وان كان الثمن من جنس واحد كان القياس ان اخذها بغير شيء
لما ذكرنا وفي الاستحسان له ان يجلسها حتى يخدمه الثمن لانه اقر له بشي هو على ملكه
في الظاهر فيعتبر إقراره وقد اقر له بالملك موقوفا بكونه مجهول ساغنه الى ادا الثمن وله في
ذلك الثمن حتى يبلل انه اذا تقبض ملك اخذ على كونه المشتري الاول وان صدقهما فيه واذا كان
يستحق إقراره وهو اقر له على هذا الوجه وجب الجري على حكم إقراره وهذا لان حق البايغ لما
تعلق بهذا الثمن كما ان ملك المشتري الاول متعلق به وهو الجبس بغير عنه نزل البايغ منزله
المشتري الاول شرعا في هذا الجبس لا سبيعا الثمن كما به وكله به وحققه هذا الكلام وهو ان
تصرفه لاسان في ملك غيره انما لا يبعد لضرورة الجري في ذلك الشخص من جهة المتصرف والضرر
مفقودها هنيئ بل فيه نفع المشتري الاول وهو فراج ذمته عن شغل الدين فكان اذا ولو كان
التمن الاخر خمسمائة درهم اخذها البايغ الاول من المشتري الاخر قضاء بالتمن الذي وجب
على المشتري الاول لما ذكرنا قال وكذلك ان كان البايغ الاول مدعي البشرا على المشتري
الاول وانه دفع الجارية الى المشتري الاول والمشتري الاخر والبايغ الاول المتخذ شري
المشتري الاخر من الاول ولو قد شهد بانه بذلك كان ما وصفت ان شهد بالبيع والقبض
اخذها منه بغير شيء وان لم يشهد بقبض المشتري الاخر منطرا ان كان الثمن من جنس
اخذها بغير شيء وان كان من جنس واحد جسدتها لا سبيعا الثمن استحسانا لما ذكرنا وكذلك
قال ابو يوسف ومحمد في رجل اشترى من رجل جارية مائة درهم وقبضها ونقد الثمن في رجل
رجل وادعى انه كان اشترى هذه الجارية قبل هذا المشتري بمائة درهم ولم يبعد الثمن ولم
يقبضها وكذلك البايغ وصدقته المشتري الاخر فان المشتري الاخر يدعيها الى المشتري المقر له
واخذ منه الثمن قضاء بالتمن الذي عليه ولو كان اجل الثمن في يده الاخر درهم اخذها المالك
بغير شيء وهذا ذكره على وجه الاستحسان وهو قولهم جميعا ولو كان المدعي للبشرا يدعي
القبض وصدقته المشتري الاخر بذلك اخذها منه بغير شيء بال والقياس في الاول في هذا
الا ان استحسن اذا كان الثمن من جنس واحد ان يعطى المشتري الاول المشتري الاخر
مضامن حقه وقد مر الفقه فيه واذا كان للرجل عبد يساوي مائة درهم فشهد شاهد
عليه انه باعه من هذا الرجل خمسمائة درهم وقبض الثمن وانكره البايغ فمضى القاضي بذلك
على البايغ ثم رجع الشاهدان عن الشهادة فالقاضي بينهما قيمة العبد مائة درهم

ولا يصح منهما التمس لانها بالاشهاد انلفا على البايغ العبد لا غير فان القاضي قضى ملك العبد
للمشتري ولم يقبض ملك التمس للبايغ وهو انه قازن سبب وجوب التمس سبب سقوطه والهم
شهدوا بقبض التمس والقبض مسقط للتمس عن الذمة كالباع موجب والاشهاد بالبيع والقبض
وعدت معا فدفعت العضا بالوجوب والسقوط في حاله واحده فلم يقبض به فاذا كانا انلفا
عليه العين بغير بدل فمينا قيمته كما لو شهدا بالطلاق عليه ولا كذلك اذا شهدا بالبيع ولا
وقضى القاضي به لم شهدا بالقبض بعد ذلك رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا التمس هاهنا
ومر خمسمائة درهم لانهما بالاشهاد لا ولي انلفا عليه العين ببدل لان القاضي كما قضى
ما يبيع عليه فمضى بوجوب التمس له فلو اوجبا الضمان على الشاهدتين لادى الى الخابيل
مرتين لحانه واحده وهذا لا يجوز وبالشهادة الثانية انلفوا عليه التمس بغير بدل فضمنوا
ذلك بوضوحهما لو شهدا بالبيع وقبض التمس ولم يذكر المبيته قضى به ولو كان احتاج
الى العضا بالتمس لم يقض حتى يبينوا قدره وجسده كما اذا لم يشهدوا بقبض التمس ولذلك
لو ان امرأة ادعى عليها رجل النكاح مائة درهم ومهر مثلهما خمسمائة فشهد شاهدان
انه تزوجها على الف درهم ونقد لها الصداق ومي نكح ذلك وقضى القاضي بالنكاح وقض
الصداق ثم رجع الشاهدان عن الشهادة جاز النكاح فمينا للمراه مهر مثلهما خمسمائة
درهم ولا بصمان الفضل ولو شهدا بالنكاح على الف درهم وقضى القاضي وهي تكريم شهدا
بقبض الصداق بعد ذلك فمضى به ثم رجعا عن الشهادة ضمننا الاول المسمى دون مهر المثل
لما ذكرنا في بيع العبد وكذلك لو شهدا انه باعه هذا العبد خمسمائة درهم الى اجل ومينه
ما به او قال استراه خمسمائة ثم اخرجه لها بعد ذلك سنة وقضى القاضي به ثم رجعا عن ذلك
كله فان البايغ لم يخرجه من ضمن الشاهد من قيمة العبد مائة درهم ومن ضمن المشتري التمس
الخمس مائة الى اجل اما التمس فانه مفيد لانه في كل ضمان يفعان من وجه ضرر من وجهه
لان لما له الجاهل انقص قدره واجمل وصفا والخمس مائة الموجه اجمل قدرا وانقص وصفا
فله ان يميل الى ايها مشا فان ضمن المشتري فليقبل له ان يرجع على الشهود من بعد لانه قد استوفى
بذل ملكه ثمه فليقبل ان يستوفي ما نيا وليس للمشتري ضمن الشهود ايضا لانه قد ادى بذل
ما دخل في ملكه فلا يستوجب الضمان على غيره وان ضمن الشهود فمينا العبد جعوا على المشتري
التمن ومو خمسمائة درهم لان المضمون تملك عندا الضمان عندا ما وقد عذرا ثبات الملك في
المضمون وهو العبد لان القاضي قد قضى به للمشتري ولم يتعدا ثبات المضمون وهو العبد
لان القاضي قد قضى به للمشتري ولم يتعدا ثبات الملك في بذرله وهو التمس فامتنافه وطيره
القاضي الاول اذا ضمن المبرر رجع بغيره على القاضي الثاني لهذا المعنى لداها فاما اذا حل
الاجل واخذ التمس مسكمانه مثل ما ضمننا ونقدنا بالفصل لانه ربح ما لم يصير وقد يوجب
الشرع عن ربح ما لم يضمن لان شبهة الربوا انما نشأت عن الفضل دون التصرف فوجب التمس
به لا غير ويبان ذلك وهو ان اصل المقابلة وقع بين الماه والعبد والربوا منصف هاهني
غير انه عذرا ثبات الملك في العبد ما ذكرنا فابتنا في بذرله فثبت شبهة المقابلة بين الماه

بوال
القاضي

بالتمس

لا يملك

في الوجه ثلث شبهة الواو فصح ان هذه الشبهة نشأت عن الفضل حب
ما لو باع مائة درهم ابتداء بالخمسة مائة حيث تعد العقد في الكل لان
مع فاسدا فوجب فساد الكل ولو كان المشاهدان شهدا بالبيع خمس مائة
في العاضية والمبايع شكرم شهدا انه اخبر بالشمس سنة حازت الشهادة فان رجعا عن الشهادة
صحبنا له خمس مائة لما ذكرنا وهذا كله قياس قولنا في حقه وان يوشك لان رضا القاضي بالبيع
والنكاح بمنزلة البيع المستقبلي فانه نفذ طاهرا وباطنا عندهما ولو ان رجلا جرى
بينه وبين اخر اخذ واعطا وديون فادعى احدهما على صاحبه ما لا يجزئ المدعي عليه شاهدان
فشهدا انه جاسبه امين فامره المدعي من كل دليل وكثير مدعيه قبله فقصي القاضي
ذلك ثم ان الشاهد من شهدا بعد ذلك كان المدعي للابرا استرى هذا العبد الذي هو في يد
المدعي عليه منذ اول من امسك بالف درهم وقبضه العبد مائة درهم فقصي القاضي بالبيع والمبايع
بالجمل بالبيع والمستري مدعيه فان القاضي يدعي العبد الى المشتري ولا شيء عليه لان البيع ثبت
قبل امسك والشمس قد دخل تحت المرأة فان رجعا عن سدادها بالبيع صحبنا قومه العبد لم يصحنا
الشمس قال محمد وهذا من كل ما قبله وبعي في قول من زعمه انهما ضمنوا ان الشمس لا تضمننا
في هذا الوجه من الشمس ولا من القومة فلهذا ولا كثيرا وكذلك لو شهدا على جميع ما يملك المدعي
عليه انه باعه من المدعي اول من امسك بعضه القاضي للمدعي غير ثم رجعا عن الشهادة
بالبيع فيدعي في قول من ضمن الشمس ان لا يصح منها من الشمس ولا من القومة فلهذا ولا كثيرا محمد
انما استشهد بعد المسئلة على ما مضى من المسائل ان البيع اذا قضى به القاضي والشمس تقبض
فالشمس لم يصح مقضيها به ولو ادعى رجل على امرائه انه تزوجها بشهادة شاهد من فقال المرأة
تزوجتني غير شهود فالقول قوله لان نواقضها على العقد اغترافا ومهما بصحته فدعوى
الفساد من بعد يكون رجوعا عن الاقرار السابق فلا يصح وهذا لما مر في موضعه ان الركن في
باب النكاح هو الايجاب والقبول والشهود شرط والسقوط اتباع فالاعتراض والاصل يكون
اعترافا بشرابطه لا محالة فادفع القاضي القاضي بالنكاح وشيع للمرأة ان يقيم معه وان تدعيه
تخايبها في ماس قولنا في حقه وان يوشك وان مات ورثته لان القاضي قد قضى بالنكاح
وصار نكاحا صحيحا وان كان اجله على ما ادعت وهذا بناء على ان رضا القاضي بنفذ طاهرا
وباطنا عندهما في العقود والفسوخ وان صادف في الباطن غير الحق وصار ذلك كالعقد
منشأ غير ان الشهود شرط جال انشاء النكاح لصحته وليسوا بشرط جال انشاء النكاح
لان النكاح ثبت صمنا للفضلا لا قسدا وابتداء وقد مر ان المعتز في المنصمات شرائط المنصم
دون المنصم وكذلك لو ادعى انه تزوجها بعد ما انقضت عدتها من زوجها وقالت المرأة زوجي
وانا في العدة فالقول قوله لما مر وهذا لان اصلاح المصلحة في العقد وهو خلو المرأة عن العدة
وعن التمسك بالرضاع وجود ذلك من باب الشرط والمجال شروط في حق الاشياء على ما مر في
غير موضع فكان الاعتراف بالعقد اعترافا بشرابطه كما مر ودعوى الفساد يكون رجوعا
عن الاقرار فلا يصح ولا يلزم على هذا الكلام اذا قالت تزوجتني وانا صبيبه حب يكون قولها

دشرا

اصلا

تأثيره

لان دعوى الصبا انكار لاصل العقد معنى لا اقرار به ثم ادعاء للفساد وسيل ذلك ان الركن
موال الجباب والقبول وقيام العقد لهما لا غير وانما يصير الكلام معنويا بالقبول فكان
انشاءنا لهذا الركن واوان اعتبار الفعل جال البلوغ هو الدليل على اعتبار العمل وجعل البلوغ
وان كان اصل العقل موجودا لكنه لم يكن معتبرا لنقصانه واختلافه واذا كان اوان اعتبار العقل
حال البلوغ اعطى لحال البلوغ حكم حدوث العقل ابتداء فتبين هذا ان دعوى الصبي انكار لاصل العقد
لان الكلام قبل البلوغ لم يكن معنويا ومن انكر اصل العقد كان القول قوله فان قضى القاضي بالنكاح
منظران كان الزناح بعد ما انقضت عدتها صحيح النكاح عندهما لما مر وان كان الزناح في العدة والرجع
يكذبها فان القاضي يقضي بالنكاح ولا يشعها ان يقيم مع زوجها وان تدعيه لجامعها وان مات لم
يشعها ان لاخذ من ميراثه في قولهم جميعا لان رضا القاضي انما ينفذ باطنا ان لو كان في الحال
لواشأ العقد ابتداء صحيح وهما هنى لواشأ العقد ابتداء لا يصح وكذا القضا لا ينفذ باطنا
لان القضا لا يجعل العدة الموجودة معدومة وان كانت قالت عند رضا القاضي انا في العدة
التمساعة فعصى القاضي بالنكاح فلم ترجع عن قولها هذا حتى مات الزوج فقال الورثة لا ميراث
لك ولا خديجا بقولها ذلك فان القاضي لا يعطيها من الميراث فلهذا ولا كثيرا لا يعفى في حقها
بقولها وان علم انها رجعت عن هذا القول قبل ان يموت الزوج كان لها الميراث وان رجعت بعد
الموت فلا يرث لما مر المحوسية اذا سلمت فادعى عليها رجل بعد ذلك لانه زوجها بعد الاسلام
فما لم تزوجتني وانا محوسية وقد كان الامر على ما وصفت لان ذلك لا يعرف الا بقولها كان القاضي
عصى بالنكاح عليها وبحبر وبيعهما في ماس قولهما ان يقيم معه وان تدعيه لجامعها لما مر ولو ان جلا
تزوج امرأة وهي اخته من الرضاع فادعت انها اخته من الرضاع وزوجته الى القاضي فانكر الزوج
ذلك فانه يقضي بالنكاح لما مر في فصل العدة ولا يشع المرأة ان يقيم معه ولا ميراث لها منه وان
في قولهم جميعا لما مر ان القاضي انما ينفذ باطنا اذا كان خيال لواشأ العقد فصح فان رجعت
عن ذلك القول قبل موته ورثته لما ذكرنا وكذلك لو طلق امرأته ثلاثا او واجده بائنة فادعت
ذلك عليه وحجها الزوج فاستخلف خلف فليس ينبغي لها ان يقيم معه وان مات لم يشعها ان
تاخذ من ميراثه شيئا الا ان ترجع عن قولها قبل موته وان رجعت تحنن ورثته وانما كان
كذلك لان القاضي ما هنا لم يقص بشي ولكنه تركها على ما كان وقطع دعواها بالجلف قال
وهذا عند محمد بن الحسن كله باب واجد لا يشع للمرأة ان يقيم معه في ذلك كله ولا تاخذ
ميراثا ان مات الا ان يرجع عن القول قبل الموت فكون لها الميراث في القضا واما في ما بينها
وبين الله فلا يشعها ان تاخذ منه شيئا ان كان الامر على ما وصفت لان عند رضا القاضي لا ينفذ
باطنا اذا صادف غير المستحج والمشكلة المذكورة في الاصل والله اعلم بالصواب
باب الاسهاد في الحايض والمأبل والرضع ترك ذلك بعد الاشهاد
قال في الباب على ان الاطلاق بطريق التسبب يوجب الضمان على المسبب ان كان مبطلا في التسبب
ولا يوجب اذا كان مجعيا في التسبب اذا عرفت فانه هذا انما هو المسائل اذ اما الحايض والرضع
على دار رجل وكان ان سقط لم يسقط على الطريق الا عظم فالاشهاد انما يكون للمصاحبة لدار لان

157
في البرقع هو ال
على اعتدال القاضي

التي لا ترى لو غصب داره له ان يسترد فذلك اذا غصب هواها وكذلك مكان الدار لما تم
 ان الخصم في عين الدار هو الساكن فذلك الذي هواها وان كان مال الى طريق المسلمين فاليهم تقدم
 اليه صحيح لان الحق فيه لجماعة المسلمين فكان الطلب اليهم واهم طلب صحيح وهذا الطلب يتبع
 طريق الجسبه منه لا بطريق انه حق خاصة لان الشكره بينه وبين المسلمين في هذا
 الطريق ثبت على العموم وحق الفرد لا يظهر في الشكره العامه الا ترى ان حق الشفعه له لا
 ثبت بالشكره في الطريق الا عظم قال ولا شهدا ان يقول شهدوا الى وقد تقدمت الى هذا
 الرجل في هدم جايطة هذا وهذا الا شهدا ليس بشرط ليصير الطلب حقا له فانه جمع
 قبل الا شهدا وانما يستترط له لا لمجد صاحب الحائط المقدم كما في حق الشفعه وبعد التقدم
 اذا وقع الحائط بنظر ان فرط في هدمه فانه يصح ما تلف به لا من ميل الحائط وان لم يكن لضعفه
 لكن متى تقدم اليه فيه وجب هدمه فاذا فرط في الهدم حصل المثل مضافا اليه كانه امله
 بنفسه وان استعمل يامره وطلب من يهدمه موقع قبل هدمه من غير تعريض لم يضمن لما مر
 ان الميل ليس من صنعه حصه ولا معنى لها هنا لا لعدم التعريض من قبله ولو شهدا ب
 الحائط وتقدم الى القاضي فيه وخاصمه الذي شهد عليه فستال رت الحائط القاضي ان
 يخرج هدم جايطة يوما او يومين ان ثلثه ففعل ذلك فاخيره باطل فان وقع الحائط
 على شيء واقتد صحت لان الحق فيه لجماعه المسلمين فلا يملك القاضي ابطاله فان كان
 المثلث مضافا على عاقله رت الحائط وان كان متاعا او دابة فغني ماله وان كان الميل الى
 ارض انسان او داره فامره هدمه ثم اخرجه خارجا وبخيره لان الحق له الا ترى انه لو ابراه
 فذلك اذا اخره او لا ترى لو وضع حجر في دار انسان وجفر بمرافيقها فابرا رت الدار
 بما صنع في داره برى حتى اذا غطب بعد ذلك شيء فانه لا يضمن لما ذكرنا ذلك هذا ولان
 الميل كان الى الطريق فتقدم اليه رجل لم ابراه واخره فانه لا يصح حتى اذا وقع على مراع
 له او لغيره ضمن لما مر ان الحق فيه لكل فلا يملك احدهم اسقاطه والله اعلم بالصواب
 من الشهاده في او كاله والوصيه ما يكون منه خصما

باب ما لا يكون في المضر وغيره قال بنى الباب على ان من ادعى اثبات حق سبب على شخص
 كان ذلك الشخص خصما له في اثبات السبب عليه كما هو خصم في اثبات الحق عليه
 فان المندعي لا يتوصل الى اثبات الحق الا باثبات سببه اذا عرفت هذا جئنا الى المشا
 وادادعي رجل ان فلانا وكله بكل حق موله بالكونه وبالخصومه فانه جاز ما صنع
 محضر القاضي وجا بالبينه على ذلك فيطران كان اجضر خصما عليه لموكله حتى يصح
 عليه والا فلا لان اثبات الحق لنفسه او لغيره يستدعي خصما جازا لا محالا
 فان الغائب على الغائب لا يجوز وان اجضر معه خصما فانه نقض لا نه خصم ويدعي عليه
 حقا سبب وهو التوكيل ولا يتوصل الى اثبات الحق الا باثبات التوكيل فان نصحت
 عن الغائب في ذلك لما ذكرنا فان اجضر رجلا اخر بعد ذلك يدعي الوكيل ان التوكيل
 قبله حقا فهو خصم ولا تحتاج الى إعادة بينه التوكيل عليه لان فضا القاضي حصل

الدية

وكذلك انتصاب حسن مال علق به حكم ما لم يحصل انتصاب اثر في ذلك بدون الباقي
 الثلاث حله واجله على ما حكم وموزوال جل المحليه ما لم يحصل اثر في ذلك بدون
 الحكم الى الكل دفعه لان الاثر لكل لا غير واما القربا به فلها اثر في انتداب الملك على حد
 الاقارب وكذا الموت له اثر ايضا وموعد الوصيه واذا ظهر اثر لكل واحد من الوصفيين اعلم
 الحكم والحكم يتعلق بهما رتجا احد الوصفيين لاضافه الحكم اليه من حيث هنا اذا عرفت
 هذا حنا الى المتسايل رجل له جارتان وكل واحد ابن ولدت له في ملكه فشهد شاهدان الرجل
 ادعى هذا الابن والرجل لمجد ذلك وشهد اخران للشا في مثل ذلك ففضي القاضي لهما بالسبب
 والحريه وجعل الامير اي الولد ثم رجعا جميعا عن الشهاده والولد حي ضمن شاهد اكل ولد
 للوالد قيمته وما بين صمته امه الى قيمتها ام ولد لهما عند الرجوع فلا يلعبا بالشهاده
 عليه رت الولد للمجال وبعضه موجه الى ما بعد الموت فمضما اما الملقاه حلالا دون ما الملقاه
 موجه لا لمن شهد على رجل بدني حال ودين موجه لم يرجع ضمن المعجل ولا ضمن المؤجل حتى حل الاجل
 ويستوفي كذلك هذا فاذا عرفت **باب** الاستدلال بالانفس كل
 واحد لمجد صاحبه عنفت الجارتان لان فضا القاضي بالاستدلال لا يبطل رجوع الشهود
 وضمن شاهد كل ولد لصاحبه نصف ما بقي من قيمه امه لا شهدا انلفا ذلك على الميت
 بشهادتهما فوجب عليهما ضمانه للميت ثم يكون ذلك لورثته والورثه هاهنا الاثنان فيكون
 ملجبا على شاهد كل ولد بينه وبين اخيه فيما يخصه من قيمه امه تسقط عنه هاهنا
 في الشهاده صار كانه ابراهما عن حصته وبقي حصه الثاني فستوفي هاهنا رجوع شاهد
 كل ولد الذي شهد له بما اخذ بوه من قيمته وقيمته والذنيه فيما ورث من امه لانه امران الاب
 والخدمه تغر حتى يكون دينا عليه والذين تقدم على الارث ولا يرجعان عليه مما اخذ الاخ
 من قيمه امه بعد موت الاب لان قرار الانسان حجه في حق نفسه لا غير وما حصل في يد
 من الارث قبل اقراره فيه واما ما حصل في يد اخيه فتقدر اعمال اقراره وان كان في زعمه
 ان الاخ اخذ ذلك بغير حق حتى اذا جاد ميراث الاخ اليه لمحمد يعامل باقراره في ذلك
 فان كانا رجعا عن الشهاده بعد موت الاب ضمن شاهد كل ولد نصف قيمته ونصف
 امه امه للشا في لان الشهاده كانت في حيوة الاب لحصل الثلث عليه فيصمان له لم يرث
 الاثنان فيما يخص كل واحد من قيمته وقيمته امه تسقط عن شاهد به لانه نصف قيمته
 الشهاده له وما بقي من قيمه اخيه وامه وهو نصف ذلك فستوفي لانه يكد بالشاهد
 في الشهاده لذلك الاخ ولو كانت الشهاده بعد موت الاب وقدرت الاب اخلا وارث له غيره
 وتر لميراثا كثيرا فقصي القاضي بشهادتهم وجعل الميراث للابن لم يرجعوا جميعا عن
 الشهاده فشهدا كل ولد لصمان قيمته وقيمته والدته امه فما اخذ من الميراث لصاحبه
 لما مر ان الحكم المعاق بعلة ذات وصفين صاف الى اخرهما وجودا فالشهاده بالنسب جعلت
 له بعد الموت هاهنا فكان الملفج صافا على الابن المشهود عليه دون الميت فيصمان
 له ما انلفاه عليه من الميراث ومن قيمه اخيه وامه ولا صمان على اخ لاخ لان من حجة

158

بعض
 من
 الميراث
 لا
 يضمن
 له
 الا
 ما
 اخذ
 من
 الميراث
 لان
 الشهاده
 بالنسب
 جعلت
 له
 بعد
 الموت
 هاهنا
 فكان
 الملفج
 صافا
 على
 الابن
 المشهود
 عليه
 دون
 الميت
 فيصمان
 له
 ما
 انلفاه
 عليه
 من
 الميراث
 ومن
 قيمه
 اخيه
 وامه
 ولا
 صمان
 على
 اخ
 لاخ
 لان
 من
 حجة

كل فرقة ان يقول لولا شهادتي لكان الاخ محجوبا بشهاده غيري فلا ضمان على الاخ وان كان
الشهود اثنين شهدا اهما سمعا من المولى يقول هذا انما من هاتين الحاريتين والاثنيان
كبيران وجاءوا جميعا يدعون وقضى القاضي لهم بذلك ثم رجعا عن الشهاده في حصة الاب
صمنا له قيمه الولد وما بين قيمه الامتس امتين الى قيمتهما امي ولد لما ذكرنا فان ما بين
عقبت الحاريتين ولا ضمان على الشاهد من لان الابن صادق ان لا ضمان عليهما جيب صمنا
في الشهاده والشهادة كانت شهاده واحده فيصمان ايضا للشهادتين جميع ما اخذ الاب
من قيمتهما وقيمه امهما ورثا لما مر وكذلك لو رجعا بعد موت الاب لم يصمنا شيئا لما ذكرنا
ولو شهدا بعد موت الاب وقد ترك الميراث اخلا اب وام ومو وارثه لا وارث له غيره وقضى
القاضي شهادتهما رجعا عن الشهاده فمنا جميع المال او قيمه الوالد من والامتين
للاخ لان الميراث قد وجب لهما بالشهادة انقضاء على جميع ذلك فمنا خلاف ما اذا
شهدا حال الجوه لان التلف ثم حصل على الاب لا غير وهذا امر ان الحكم المعلق بعله ذات
وصف يضاف الى اخرهما وجودا ولو كانا شهدا بذلك في حصة الاب وهما صغيران وقضى
القاضي بذلك لم يبرأ صدمتهما كل واحد منهما في حق نفسه فكذلك في حق صاحبه
لا ينقص القضا بذلك لان هذا كذب ونفسيت للشاهد فمنا شهد عليه فلا يضر الا ترى
لو شهدا بالف موجب والمدعي يدعي الفاجا لا جازت الشهاده لهذا المعنى كذلك هذا
فان رجعا عن شهادتهما بعد ذلك والولد حي غرهما قيمه الولد وما بين قيمه
الامتس امتين الى قيمتهما امي الولد لما مر فاذا اخذ ذلك ثم مات عتقت الحاريتان وعزم
الشاهدان لكل وليا نصف قيمه ام الولد لا خرورجع الشاهدان في حصه كل وليا يورث
ضمنهما الولد في حصة من قيمه الولد وقيمه امه لما ولو كانا رجعا بعد موت الرجل من
الشاهدان لكل واحد من الولد نصف قيمه ولد الاخر ونصف قيمه امه ولا يصمان شيئا
من الميراث لما ذكرنا ولو كانت بعد موت الولد والمسئله لجالها فمضى القاضي بالنسب وهما
صغيران ثم اهما كبرا قصدا لكل واحد منهما الشاهد من يشهد له وكذا فيما شهدا به
لصاحبه ثم رجعا عن شهادتهما عزمهما لكل ولد شهادته قيمه صاحبه وقيمه امه وجميع
ما ورث فالشاهدان في هذا الفصل في حق كل وليا كاشاهد من اخرين وقد مر في الفقه

في ذلك فكذاها هنا والله اعلم بالصواب
الرجوع عن الشهادات في النكاح والطلاق قال بنى الباب على ان المنع من السقوط بعد
وجود المسقط منزله الاختاب والاختاب بمنزله الا نلاف لان الواجب لتسوي ادعاء
هذا احنا الى المسائل واذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها حتى شهد عليه شهادتان
بطلاقهما وهو حي ذلك نقضي اعاضى بذلك وفرق بينهما وقضى لها بنصف المهر ما
الرجل لم رجع الشاهدان عن شهادتهما فانهما يغزمان لورثه الرجل نصف المهر الذي
اخذته المرأة لان عود المعقود اليها بعد الفرقه يستدعي سقوط كل المهر عن
الزوج كما لو عاد اليها برزده او محرمه ببيت من قبلها وانما لم يتقطا كل باضائه الفرقه

بوكاله عامه فكان خضا في حق كل الناس وهذا لان ثبوت التوكيل بالبينه كثبوته عينا
ولو عارض القاضي توكيل الموكل لم عاد وكان الوكيل وكيل في حق كل احد كذلك هذا ولو ان
ادعى الوكيل انفسه الشهود انموذجه نجحه قبل فلان بينه وبالحصومه معه لم يشهد القاضي
حتى حضر فلان لانه يدعي وكاله خاصه في حق فلان فكان الخصم فلانا لا غير ولو ان الموكل حضر
القاضي فقال اني عدوك فلانا هذا الرجل كل حق هو لي الكوفه وبالحصومه فيه جارنا صنع
وليس معهما احد للموكل قبله حتى ينظر ان كان القاضي يعرف نسب الموكل لم غابم اجضر الوكيل
رجلا يدعي للموكل قبله حقا فالقاضي جعله خصما لان علمه اكد من شهادته المشهور وان كان القاضي
لم يعرف الموكل فانه لا يلتفت اليه فان قال انا اقيم البينه في فلان بن فلان بقضي بوكاله هذه
فان القاضي لا يلتفت الى ذلك لان القاضي لا يدري على من يقضي والمقضي عليه ما لم يكن معلوما
لا يجوز سماع البينه فان اقام الوكيل البينه ان الذي وكله فلان بن فلان القلا في جعله القاضي
وكيلا وجعل المدعي قبله الحق حصما عن الغاب لما مر ان المقضي عليه معلوم فامكن سماع البينه
للقضا عليه فان اراد من القاضي في جميع هذه الوجوه ان يسمع من الشهود ليكبر شيئا ادهم
الى قاض اخر وليس معه خصم فانه يسمع من الشهود وتكتب شهادتهم الى القاضي ببدول
الكتاب اليه لان هذا ليس بسماع البينه بل قضا انما هو سماع للنقل فاشبه الشهادة
على الشهاده وكذلك الوصيه هي كالتوكاله في الاحكام التي ذكرنا حتى انه ان اقام البينه
على انه وصي وليس معه خصم لا يقبل وان حضر معه غرما لم يثبت او وارثا او وصي له واحدا
لم يثبت قبله حتى قبلت بيته وقضى بوصيته فان اقام البينه وقضى القاضي بوصيته فان اقام
البينه وقضى القاضي له بالوصايه لم اجضر غرما اخر لا يحتاج الى اعاده البينه على وصيه
وان لم يكن مع الوصي خصم فاراد من القاضي ان يثبت بشهاده شهوده الى قاضي اخر
يعطيه ذلك لما ذكرنا مسلم ادعى ان فلان بن فلان النضراي وكله بكل حق هو له بالكوفه
وبالحصومه في حق المدعي جارنا صنع وجا شاهد من نصرانين شهدا على ذلك وحضر
غرما مسلما فالقاضي لا يسمع بيته لان شهادته الكافر ليست لحجه على المسلم فان حضر
مسلم واحضر غرما نصرانيا فالقاضي يقبل بيته ويجعله وكيل على ما شهدت به الشهود
لان شهادتهم حجه على هذا فان اجضر بعد ذلك مسلما او كافرا يدعي قبله حقا للميت فانه
لا يحتاج الى اعاده البينه على الوكاله لما مر ان القاضي متى قضى بوكاله العامه في حق كل
كما لو عارض توكيل الموكل واذا ادعى رجل ان فلان بن فلان القلاي النضراي توفي وارثا اليه
واجضر معه مسلما للنضراي عليه حق والفرم مقربه واحضر من النضراي شهودا الموت الموصي
وصيته فالقاضي لا يقضي عليه لما ذكرنا وفي الاستحسان يقضي لاموت الكافر
لا يحضره المسلمون عاليا ولم يقبل شهادته النضراي على المسلم هاهنا اصاعت حقوقهم
وتلازمنا وعابه حقوقهم فيقتل امانا فغلبا قبل فطرس شهادته القابله على الولاء
يقبل لهذا المعنى لذلك هاهنا خلاف التوكيل لانه تقع غايها في الشوق يحضره المسلمون
فلا ضرورة فيه وان اجضر غرما نصرانيا واقام بيته لموت الموصي وصيته اليه فقضى القاضي

١٥٩
بسمه

لموته وصيته اليه وقضى الدين على العزم **أجضر الوصي** غير ما قبل للنصراني عليه
ان الوصي ووصيته ودينه لا يحتاج الوصي الى اعاده البيعة على الوصية كما قلنا
في عمل التوكيل وكذلك لو ان نصرانيا اقام البيعة من التصاري ان فلا ما توفي وانه ابنه
وراثته لا يعلمون له وان ثاغيره ولم يحضر معه خصما لم يقبل من في التوكيل والوصية وان
اجضر غير ما في ذلك مثلاً يقربا الدين ونكره النسب والموت فان العاصي يقضي له ذلك
كله وبما يراد دفع اليه استحصا نالما مر في الوصية ان المسلم لا يحضر من مما لهم
لا يحضر من مما لهم ندعنا الضرورة الى قبول شهادة التصاري لها هنا ايضا
والعاس ان لا يقبل لما دلنا فان **بطلان الشهادة** بالنسبة مع جازة في الموت والنسب
فلا ضرورة لها هنا فلنذكر الذي شهد بالنسبة مع انما يسمع من التصاري فالفناء
بشهادته اولى من افضا بشهادته المستموع منه وادفع العاصي بذلك فبعد ذلك
اذا اجضر مثلاً او كافرا لا يحتاج الى اعادة البيعة على موت ابيه والنسب لما مر ان
موت ذلك عند العاصي بالبيعة كنبوته بالمعينة وميت في حق كل احد فتراو نكر
فان كان العاصي يعرف موت الرجل فاقام النصراني بيعة من التصاري ان الميت ابوه وانيه ابنة
وراثته لا وارث له غيره وجابض مسلم مدعى قبله دينا لا يبيد العباس ان لا يقبل في الاجتهاد
يقبل لما مر ولو ان رجلا ادعى ان فلا ما توفي وادعى اليه واجضر غير ما قبل او كافرا يفر
الدين ونكر موت الرجل ووصيته الى هذا الرجل شهد على موته ووصيته اليه ابنا
الميت او غير ما انهما على الميت دين او وصي لها لا يصح وقد مر هذا وان كان الموت معلوما
يقبل شهادتهما استحصانا اذا ادعى الوصي الوصية وان جدها لا يقبل وقد مر في
كتاب الرجوع عن الشهادة

قال بنى الباب على ان الشاهد ضمن حال الرجوع ما تلف بشهادته على المشهود له المشهود عليه
لان الضمان وجب جبراً لما فات على المعتك عليه من حقه وان لا في الحق موه يكون فعلاً
ومرة يكون قولاً ثم الضمان يجب بالالتلاف فعلاً كذلك يجب بالتلاف قولاً وان التلاف
المعلق بالشروط صاف الى السبب السابق الى الشرط لان الشرط علم على الحكم الواجب
بشبهه لانه موجب شياً وان الحكم المعلق بعلة ذات وصف يضاف الى اخرها وجوداً
لان الوصف الاول وان كان له اثر في استدعاء الحكم لكن الحكم لا يظهر عند بل توقف ظهوره
على الوصف الثاني فكان الوصف الثاني عاملاً في الحكم ومفعلاً للاول فترجح على الاول
بالاعمال والمرجح عليه لا يظهر في مقابلة الراجح فاخذ الاول حكم الشرط في الثاني
من هذا الوجه ونظيره فصل المكروه مع المكروه فانما جعلنا المكروه في حكم الآله للمكروه ومكروه
اعطناه حكم العلة لهذا المعنى ان اختياره قاصر واختيار المكروه واقرترج ذلك على اختياره
حكم الشرط دون العلة في حق المكروه كذاها هنا ولا يلزم على هذا فصل الشهادة والنصار
والتطلق بالاب حيث علق الحكم بالكل لا يجر الاوصاف لان الشهادة جنس وص
على بها الحكم وهي شى واحد ما يفيض الشهادة اثر في الحكم بدل الباقى فاعتبر الكل على

الى الزوج بالشهادة فاذا رجعوا عن الشهادة فقد عتروا بالمنع من السقوط **رجوع**
المسقط فكانوا كالموجب عليه ابتداء ضمنوا ولا تضمنون لها شيئاً من المهر لانهم شهدوا
لها عليها فاما قد ادعت الطلاق ولا لهم لم يلقوا عليها حقاً فلف بممنون لها وسبانه
ان الواجب بعقد النكاح كل المفروض من قبل الطلاق ونصفه بعد الطلاق قبل الدخول
فكان نصف المفروض موجباً آخر للنكاح سوى كل المفروض كالمنفعة مع مهر المثل على السواء
فهم بالشهادة بالطلاق اذا لم يلقوا عليها شيئاً فلا يضمنون ولا تضمنون لها الميراث
لان الشهادة بالنكاح قبل موت الزوج لا يكون مثله بالارث والشهادة بالطلاق شهادة
بسقوط الارث ولو كانا شهدا بذلك بعد موت الزوج فشهدا انه طلقها في حياته قبل
الدخول لهما وادعى ذلك الموارث فضى لها بصف المهر في ماله فان رجع الشاهدان عن شهادتهما
فلا ضمان عليهما للورثة لان شهادتهما تضمنت لفعلاً للورثة لا اضراراً لهم فاما كانت
لستحى كل المهر والميراث لولا شهادتهما هذه فيضمنان لها نصف المهر مع ما اخذت لها
كانت مستحقة كل المهر لولا شهادتهما بالطلاق فكانت الشهادة ما فيه من الوجوب بعد
وجود الموجب فصارت ذلك اسقاطاً للحق كالمنع من السقوط بعد وجود المسقط للحق الحي
ويضمنان لهما الميراث ايضا لان الشهادة بالنسب بعد الموت شهادة بالارث فلذا الشا
بابطال النسب يكون مثله بابطال الارث **باب**

الرجوع عن الشهادات في الموارث قال بنى الباب على ان الشاهد ضمن ما تلف بشهادته
عند الرجوع للمشهد عليه الا ان يعوضه مثله اذا عـ **رجوع** فاما هذا حنا الى المبال
اذا مات الرجل وترك مالا ودعيه عند رجل مقرها فشهد شاهدان لرجل انه في عجمه
اخ ابيه لامة وابيه وورثته لا يعلمون له وارثا غيره فان القاضي يقضي بشهادتهما جعل
المستودع حصماً لان العم يدعى انه وارث الميت والوارث يظف الميت في حقوقه ونسب
فه اكثر من انه يحتاج الى افضا بالنسب ليثبت هذه الدعوى له وهذا لا يمنع من ان
يكون خصماً الا ترى ان المودع لو حضر وادعى ان المودع فقال المودع قد ادعى فلا
من فلا ان وليست اعرفه اكنتم هوام لا فاقام البيعة على نسبه فانه يسمع ويومر بالدع
اليه كذا ولا كذلك اذا رجل وادعى انه استراه من المودع فانه يومر بالدع اليه وان اقام
البيعة على ذلك لان المستري لا يظف الباع في حقوقه الا يرى انه لا يرد المستري العيب
على بايع بايعه فكون خصماً عليه فحتاج الى خصم عنه والمودع ليس خصم عنه وهما هنا
الوارث خصم عن الميت بل لئلا يرد بالعب على بايعه مقام مقامه لم المودع لو حضر واقام
البيعة على اسمه ونسبه سمع منه ودفع الحق اليه كذلك فاني فان قضى القاضي للعم المال
ودفعه اليه لم شهد شاهدان لرجل انه اخو الميت لامة وابيه وامه لا يعلمون له وارثا غيره
فانه يقضي بشهادتهما وتستر المال من العم ورده على الاخ لانه ظر من هو اقرب من العم
فان فعل ذلك لم شهد شاهدان ان هذا الرجل لرجل اخر ابن الميت لا يعلمون له وارثا غيره
فعضى القاضي المال لابن ودفعه اليه لم رجع الشهود جميعاً عن الشهادة فلا ضمان على

سعى لطل آخر

شهود الغم والاح شهود الغم فالهم لم تلتفوا عليه شأوا انما التفتوا على الاخ وقد عاد
اليه كخرج عن ضمائرهم واما شهود الاخ فلا يضمنون للاخ ولا للابن لما ذكرنا ولا يضمنون
للمعم ايضا لان شهادتهم للاخ قد انقضت بشهادته شهود الابن والمثلف لا يحصل شهادته
منقضه وشهود الابن يضمنون المال للاخ لانهم بالرجوع قد اعترفوا بانلاف المال على الاخ
فضمنوا وكذلك لو جاءوا جميعا وشهدوا وقضى القاصي بذلك لم يرجعوا ضمن الشهود الابن
للاخ لما ذكرنا قال وهذا محمول على ان شهود الغم ولو اولا وقضى القاصي بذلك لم يرد شهود
الاخ وقضى القاصي بذلك لم يرد شهود الابن فاما اذا ركو معا فان القاصي يقضي المال للاب
ولا يقضي للاخ ولا للعم بشئ فلا يضمن شهود الابن للاخ مشا لا هم لم يلتفوا عليه جفا فان قيل
المنع من الوجوب بعد وجود الموجب لم يزل له الا سقاط كما مر في الباب الاول قلنا نعم ولكن الموجب
ها هنا بعد لم يوجد لان الموجب لو ثبت لثبت بالشهادة والشهادة انما تقبل بواسطة القضا
فاذا عرفت عن العضا بطلت في نفسها ولو ان رجلا مات وترك لابنا لا وارث له غيره وترك
لثلاثة الاف درهم شهد شاهدان لرجل ان الميت اوصى له بثلث ماله وشهد آخران لماله
لاخر وشهد آخران لماله لاخر والوارث لم يجد ذلك كله وكل مدع لم يجد صاحبه فقضى القاصي
بشهادتهم ودفع الثلث اليهم ان شاء الله ثم رجعوا جميعا عن الشهادة فلا ضمان عليهم للاب
لان كل فريق يقول لولا شهادتهما لكان الثلث مستحقا بشهادة غيرهها ومن شهدا
كل واحد منهما بثلث الثلث بين صاحبه نصفين يقول ضمن شاهدنا الاكبر ثلث الثلث وسأتمان
من سنه اشهد للاوسط والا صغر لكل واحد منهما ويضمن شاهدنا الا صغر مثل ذلك الاكبر
والا وسط ويضمن شاهدنا الا صغر مثل ذلك للاكبر والا وسط ويضمن شاهدنا الا وسط
مثل ذلك للاكبر والا صغر فيصير في يد كل واحد ثلث الثلث وانما قلنا ذلك لان شاهدك
كل واحد يقول لولا شهادتي لكان الثلث بين المدعين الاخرين نصفين نصفين وانما قلنا بثلث
الثلث عليهما بشهادتنا فيضمنان لهما ذلك وكذلك لو قضى القاصي للاول بينهما ثم اقام
المالي البيه فاشركه مع كلا واحد ثم اقام الثالث البيه فلا يشركه جهما ودفع الثلث اليهم
ثم رجعوا جميعا عن الشهادة فهو على ما ذكرنا ولو ان شاهدنا شهد ان الميت اوصى لهذا
بثلث وقضى به القاصي فدفعه اليه ثم شهد شاهدان ان الميت اوصى عن وصيته لهذا
والثالث بثلث وبقضى به القاصي ثم رجعوا جميعا عن الشهادة فالثلث للثالث
لان العضا لا يبطل بالرجوع ولا ضمان على احد للوارث اما الاول لان فلان عين ما شهدك
استحقى شهادته غيرهما وكذلك الاوسطين واما الاخران فيقولان لولا شهادتهما لكان
الثلث مستحقا عليك شهادة غيرنا ولا يضمن الا ولان للموصي له الاول شيان لانهما
قد انقضت بشهادة الاوسطين والثلث لا يحصل بشهادة منقضه ويضمن الاوسطان
للاول نصف الثلث لانهما شهدا بشئ من الوصية للثاني وبالرجوع عن وصية الاول
وقد انقضت بشهادتهما بالوصية للثاني شهادته الاخرين ولم ينقص شهادتهما بالرجوع
عن وصية الاول لان شهادة الاخرين لم يتعرض للاول بشئ فاذا كان في زعمهما انه لولا

واوصى بالثلث
لله الاول
ثم شهد شاهدان ان الميت اوصى عن وصيته لهذا
وقضى به القاصي

شهادتهما بالوصية للثاني والرجوع عن الاول لكان الثلث بين الاول والثالث نصفين فصناله
ما التفتا عليه وضمن الاخران الاوسط جمع الثلث لان في زعمهما انه لولا شهادتهما
لاستحقى الاوسط جمع الثلث فان قيل ينبغي ايضا ان يضمن للوارث الثلث لان
القاضي لما قضى بالرجوع عن وصية الاوسط عاد الثلث الى التزله والوارث فاذا قضى به
للالث شهادتهما فقد تخلاه عن الوارث اليه قبل الرجوع صاران متغيرين بانلاف ذلك
فوجب ان يضمن له كما اذا شهدا على الرجوع وقضى القاصي به ثم شهدا بالوصية للثالث وقضى
القاضي به ثم رجعا قلنا ها هنا كما شهدا بالرجوع عن وصيته للثاني شهدا بالوصية
للالث والقاصي كما قضى بالرجوع قضى بالوصية للثالث من غير ان يقضى بالعود الى الوارث
فكانت هذه شهادة للموصاله الثالث على الموصاله الاوسط على الوارث الا ترى ان
الوارث لو شهد ان الميت اوصى عن وصيته لهذا الثاني واوصى لهذا الثالث لكانت قبل
ولو كان الثلث يعود اليهما لم ينتقل منهما الى الثالث لما قبل ولو كان الميت ترك ماله اعبد
قيمهم سواء شهد شاهدان انه اوصى لهذا الرجل لهذا العبد فقضى به القاصي له ودفعه
اليه ثم شهد آخران انه رجع عن الوصية واوصى بالعبد الثاني لهذا الاخر فقضى به القاصي
للالث ورثا لا اول على الوارث ثم شهد آخران انه اوصى بالعبد الثالث للثالث ورجع عن
للاوسط وقضى القاصي به له ودفعه اليه ثم رجعوا جميعا عن الشهادة فلا ضمان على الاول
للاورث لان المسهود به عاد الى الوارث ولا يضمنان للثاني لانهما لم يلتفعا عليه شيئا ولا
يضمنان للاول ايضا لان شهادتهما قد انقضت بشهادة الاوسطين واما الاوسطان فلا
يضمنان للوارث لان شهادتهما قد انقضت بالآخرين لان المسهود به عاد الى الوارث
ويضمنان للاول نصف ماله كما ذكرنا في الدرهم واما الاخران فلا يضمنان للوارث
شأ لانهما اخلفاهما التلقاه وضمنان للاوسط جميع قيمة عبده لانهما التلقاه عليه
ولو شهد شاهدان ان الميت اوصى لهذا بثلث ماله وقد ترك ثلثه الا في درهم وشهد آخران
انه رجع عن وصيته للاوسط ولواوصى بالثلث لهذا الثاني ثم شهدا اخران انه رجع عن وصيته الاخر
واوصى بالثلث للثالث فركوا جميعا فقضى القاصي بشهادتهم على الرجوع وعلى وصية الثالث
ثم رجعوا فان شهود الاخر يضمنون للوارث الثلث لانهما التفتوا عليه فان القضاء دفع به
لا غير ولا يضمنون للاوسط لان القاصي لم يقض له بشئ وكيف يقضى له بالوصية مع وجود
ما ينقضها وكذلك لا ضمان على شهود الاوسط للاول لما ذكرنا فان اراد الاوسط تضمين شهود
الاخر يقول القاصي له هات شاهدان على الوصية وجعل القاصي الشاهدان الاخرين جميعا له
في ذلك لانه يدعي عليهما الضمان باللاف الوصية فان اقام البيه بالوصية قضى القاصي له
بوصية مطلقه ورجع على الشاهدان الاخرين بالثلث ورجع الشاهدان بالثلث لانه بين باخرة
الامان للثلف ورد على الاوسط دون الوارث وانه اخذ باليسر له اخذ وكذلك لو اراد
الاول تضمين شهود الاوسط اقام البيه على الوصية والحضم في ذلك شهود الاوسط
فان اقامها قضى القاصي له بنصف الثلث عليهم لما ذكرنا وكذلك لو كان ترك ثلثه اعبد

١٤١

لبن

شاهد

فترق للموصي له الاخر نصف قيمه عبك لانه المرف ذلك عليه بالشهادة ولو كان احرارا
 من الثلث والمستهلحها صمن كل فترق قيمه العبد الذي شهدوا به للورثه لاهم انما
 علمه بجائنا ولو كان الثلث مبلغ الف وخمسمائة والمستهلحها صمن كل فترق قيمه
 وخمسين مائتان وخمسون منها للموصي له الذي شهدوا به وخمسمائة للورثه
 لان الموصي كان قضي لكل واحد بثلاثه ارباع عبك لان الثلث الف وخمسمائة والموصي
 الفان فبشبهه الثلث من الوصايا بلثه ارباعها بقيت لكل واحد من وصيته بلثه ارباعها
 لكل فترق ثلث شهداته على الوارث عبدا قيمته الف درهم وقد عوض رابعه من العبد
 الثاني لانه لو لا شهداته بالرجوع لما عاد اليه شئ من ذلك العبد بقيت بلثه ارباعه
 وهي خمسمائة انلفها عليه بجائنا فضمن فضمن كل فترق للموصي له الذي شهد عليه
 ربع العبد لانه انلفه عليه فانه لو لا شهداته لاشتمعه ولو كان الثلث الفين وميه
 احد العبد من الفوق قيمه الثاني الفين والمستهلحها صمن شهود صاحب الالف الف
 للورثه وثلث ارباع للموصي له الثاني ولا ضمان على شهود الاخير للورثه وصمنوا للاول
 ثلث عبك وذلك لان القاصي قضي لكل واحد بثلثي وصيته لان نسبه الثلث من الوصايا
 ثلثاها شهود صاحب الالف الف على الوارث عبدا قيمته الفان غير اهرم عوضه
 الف لانه عاد الى الوارث ثلث هذا العبد وموتمما به وسنه وستون وثلثان من العبد
 الثاني ثلثه وهو مئتمما به وثلثه وثلثون وثلث بقى الالف مئتمما بجائنا فضمنوا ذلك
 وصمنوا للموصي له الثاني ثلث عبك لاهم انلفوا عليه بشهادتهم اذ لو لا شهداتهم
 لاستحق كل عبك واما شهود صاحب الالف فلا ضمان عليهم للوارث لاهم تقدير
 ما انلفوه اخلفوه فان عاد الى الوارث ثلث هذا العبد الثاني بشهادتهم وصمنه ست
 وسنه وستون وثلثان وانما ضمنوا للاول ثلث عبك لاهم انلفوه عليه ولو كان ثلث
 ماله الف وقيمته كل عبد الف مشهد شاهدان لرجل بوصيته عبدا شهد شاهدان
 بعد القضا انه يرجع عن وصيته الاول ووصي لهذا الثاني لهذا العبد الثاني وصي العا
 بهم رجعوا فلا ضمان على الا وليس لان عين المشهود به عاد الى الوارث ولا ضمان على
 الاخر من اضا للوارث لاهم اخطاه عما انلفاه وان كانا خرجا من الثلث ولا ضمان على
 الاول من امر وضمن الاخران الاول قيمه عبك لما مرو ضمن للوارث قيمه العبد الاخر لانهما
 انلفاه عليه فغير عوض فان العبد الاول وان عاد الى الوارث ملكه لم يعد عوضا عما فات
 عليه بشهادتهم وبيان ذلك وهو ان قوات العبد الثاني غير معلق بسلامه الاول للوارث
 مما هي الا ترى انه يتصور قوات الثاني ما هي بدون عود الاول اليه فعرضا ان العود هاجب
 حصل اتفاقا لا جتما فلم يكره لك عوضا عن العبد الثاني بخلاف ما اذا كان الثلث الف درهم
 والمستهلحها لان قوات العبد الثاني معلق بسلامه الاول للوارث الا ترى انه لا يتصور
 قواته بدون عود الاول الى الوارث واذا كان كذلك صار الاول عوضا عن الثاني فلم يضمن ولو
 كان الثلث مبلغ الف وخمسمائة والمستهلحها صمن شهود الاخير للاول قيمه عبك كامله

162

فتمه كل عبد الف مشهد شاهدان ان الميت اوصى هذا الرجل بهذا العبد وشهد احرار به
 عن الوصيه ووصي العبد الثاني لاخر وشهد احرار انه يرجع عن وصيته ووصي العبد الثالث
 لثلث فركوا جميعا فقضى القاضي بالعبد الثالث للثالث لم يرجعوا فالمسئله على ما مرت
 ولو ان رجلا اوصى لرجل ثلث ماله فعضى القاصي به ودفعه اليه ثم شهد شاهدان به رج
 عن وصيته هذه فعضى القاضي بالرجوع ورد الثلث على الورثه ثم شهدا شاهدان باعياهما
 انه اوصى بالثلث لهذا الاخر فقضى القاضي بشهادتهما رجعا عن شهادتهما بما الرجوع
 والوصيه فانهما يصمنا للثلث من ثلث الورثه وثلثا للموصي له الاول لاهما بالشهاد
 على الرجوع انلغا الثلث على الاول وقضى القاضي به للورثه وبالشهادة على الوصيه
 للثاني انلغاه على الوارث فعلى الرجوع يصمنا ذلك ولا كذلك اذا شهدا بالرجوع والوصيه
 معا فعضى القاضي بذلك رجعا حيث صمنا الثلث للموصي له الاول فحسب لان الثلث هاهنا
 لم يعد الى الوارث لما مر قال وكذلك لو شهدا بالرجوع خاصة فلم يقض القاضي بشي شهدا
 بالوصيه للثالث فقضى القاضي به لم رجعا عن الشهادتين صمنا الثلث للاول فحسب لما ذكرنا
 ولو كانا شهدا بذلك جميعا معا فعضى القاضي بالثلث لاخر رجعا عن الشهاده بالوصيه
 الاخره خاصة ولم يذكر اشداهما على الرجوع فان القاصي سألها عن ذلك فان ثبنا
 على الشهاده على الرجوع قضى عليهما ما للثلث للوارث لانهما اقرا بالالف وعلى الوارث
 فان رجعا عن شهادتهما على الرجوع بعد ذلك ضمننا ثلثا لآخر للموصي له الاول لاهما اقراهما
 انلغا الثلث عليه لا على الوارث غير ان اقرارهما مقبول في حق نفسيهما غير مقبول في حق
 الصمان عن الوارث وانما سألها القاضي عن ذلك لصير المسحقي معلوما لانهما اقرا
 ما ثلثا للثلث اقرارا جتما فلا لم نوص للثاني ولم يبين ان الثلث للوارث ام للاول
 فبينا لهما رفع الاجتمال وان كان الظاهر انه للوارث فان لم يبين للقاضي ما يقولا
 في شهادتهما على الرجوع فان القاضي لا يجبرهما على البيان لاهما اذا لم يبين ذلك فقد
 ثبتا على الشهاده على الرجوع والعصا للوارث مملكتان الاصل انه المسحقي عليه ولان
 في هذا تقليل القسح والكلذب وهو تقليل الرجوع عن الشهاده فكان المصير انه اولى
 من اثبات الرجوع عن الشهادتين جميعا فان لم يرض للوارث بشي حتى رجعا عن شهادتهما
 بالرجوع صمنا للثلث للموصي له الاول فحسب لان قضا القاضي متى لم يقض برجوعهم
 حكم بصادقانهما رجعا عن الشهادتين وم صمنا للموصي له الاول فحسب كذا هذا ولو انما
 رجعا عن شهادتهما بالرجوع قبل ان رجعا عن الشهاده بالوصيه فالقاصي يصمناهما نصف
 لاهما انلغا على الوارث الثلث الباقي للاول لاهما الا ان اقرا ما ثلثا كل الثلث عليه رجل مات وترك عبدا
 له الاول ذلك بالشهاد
 على الرجوع فان رجعا
 رجعا عن شهادتهما
 بالوصيه بعد ذلك
 ضمننا نصف الثلث

هذا الرجل قضي القاضي
 بالرجوع فحسب
 بالوصيه بعد ذلك
 ضمننا نصف الثلث

لما من من الوارث نصف قيمه العبد الآخر لا لها ان تلقا عليه نصفه تجانا بحسبه
وهو انما لم يشهد بالرجوع لقضي كل واحد بثلاثة ارباع عبده ربع من ذلك فهو ربع
من العبد الآخر فاذا شهد بالرجوع بعد ان تلقا على الوارث ايضا ربعا معوصا ربع
شده بقي النصف متلفا عليه تجانا لان النصف العائد له من العبد الاول لم يتعلق بشايدته
للوارث بفوات هذا النصف فلم يكن عوضا عنه كما مر ولو كان العبد الاول قيسا وقي القار والآخر
تساوي القس والمستهل نجاهما من الشهود الاخرين الاول قيمه عبده لما مر وصمنا الوارث
نصف قيمه العبد الآخر ولا ضمانا على الاولين الوارث لان عين ما شهدوا به عادلى
الوارث فسقط ضمانه واما الاخرون فلا هم انلقوا على الوارث عبدا قيمته القان
وعوضه على النصف لا غير فضمنوا النصف الباقي ومبايه اهم لو لم يشهد بالرجوع
لاستحق كل واحد ثلثي عبده وبالشهادة بالرجوع استحق الاخر جميع عبده فكانت
جميع العبد الاخر متعلقا بشايدته جميع العبد الاول للوارث فكان مجموعا عن الغائب
بقدره وهو الف بقي الالف متلفا على الوارث بلا عوض فوجب ضمانه ولو ان جلد في يده
عبده فشهد شاهدان انه لهذا الرجل فقضى به القاضي لم يشهدا اثنان على المدعى انه
لهذا الرجل الثاني فقضى به القاضي لم يشهدا شاهدان انه لهذا الثالث فقضى به القاضي
ودفعه اليه لم يرجع الشهود جميعا فعلى كل فرق ممة الذي شهدوا به عليه لان كل فرق
بالرجوع زعم انه انلف العبد على شهادته بخلاف ما اذا شهد الرجلان الميت او صبي
سلك ما له لم يشهدا اثنان لرجل آخر ان الميت اوصى له بالثلث ورجع عن وصيته للاول
ثم شهد شاهدان لثالث انه اوصى لهذا بالثلث ورجع عن وصيته للثاني وكان القاضي قد
قضى للاول ببيئته ثم للثاني ثم للثالث ثم رجع الشهود جميعا فاهم لا يصحون للوارث شيئا
لان المقضى عليه في باب الوصية هو الميت فان الموصل له استحق الوصية عليه لا على الوارث
بل الوارث خليفة عنه فكان من حجه كل فرق ان يقول لولا شهادتي كان الثلث مستحقا
لشهادته غيري فلا ضمانا على وفي مسئلتنا المستحق عليه هو المقضى عليه لا غير
لان العضا بالملك المطلق فضا على المدعى عليه بحسب فلم يكن من حجه كل فرق ان يقول
لولا شهادتي لكان المال مستحقا عليه بشهادة غيري لما مر ان الاستحقاق على غيره
لا يكون مستحقا عليه قال محمد لا ترى ان العاصي لو وجد احد الشهود عبدا او مجلدا
في قدف رد العبد على الذي شهد عليه العبد لان العضا بشهادة العبد لم يصح والثاني اقام
البينة على غير خصم ولو كان قضا القاضي على الثاني قضا على الاول لم يرد اليه وفي مسألة
الوصية لو وجد شهود الاول والثاني عبدا كان الثلث للثالث ولا يرد على الوارث
معرفة ان الاستحقاق ورد على الميت ولو ان عبدا في يدي رجل اقام رجل عليه شاهدان انه عبده
وهبه منه وسلمه اليه ذواليد واهم آخر شاهدان انه وهبه له وقبضه وحضر المدعيان
معا والواهب محمد ذلك كله فقضى القاضي بالعبد لهما نصفين ثم رجع الشهود جميعا عن شهادتهم
صمنا قيمه العبد الواهب على كل واحد منهم ربع العبد ولا يصحون للوهاب له شلخلاف

ما اذا ادعى رجل ان الميت اوصى بالثلث فشهد شاهدان بذلك لم يشهدا شاهدان انه اوصى
له بالثلث ثم شهدا لآخر ان الميت اوصى بالثلث فانه لقضى بالثلث فانه اوصى بالثلث فانه اوصى
لم يصحوا للوارث شيئا والفرق بينهما ان الهبة عقد عليك فكان يحمله المال والمالك في شيء
واحد لا يتصور ثبوته كمالا لخصم من جاله واجد فاذا كان كل فرق متلفا نصف العبد
على الواهب فضمنوا له ذلك واما الوصية فمقتضى اختلاف في الموصل به فكان محل هذا
العقد الموصل له لا المال وجاز ثبوت الخلافه عن صحيح واحد في حالة واجد على سبيل المثال
فاذا كان كل فرق متلفا جميع الثلث على الميت بشهادته لا بعضه غير ان القاضي بعضي لعل
واحد بعض الثلث بطريق ضيق المحل عن الحقوق كما في الديون اذا اجتمعت والتركة ضاقت
عنها فاجاز هذا ان من حجه كل فرق ان يقول للوارث لولا شهادتي كان الثلث مستحقا عليك
بشهادة غيري فلا ضمانا على توضح الفرق بينهما انه لو بقي واحد من الموصل له لو رد الاخرين
الهبة لجاد نصيبهم الى الواهب دون الموهاب له فاذا صح ما قلنا رجل مات وترك
عبدا قيمته الف درهم ولا مال له غيره فوصى بعنقه فشهد شاهدان من الوارث
ان لهذا الرجل على الميت خمس مائة درهم لا تقبل شهادتهما لانها لو قبلت وقضى بالمدين
وجب بيع العبد فيه فاذا وجب بيعه بطلت الوصية لانه لا يرد الجمع بين البيع وبين الاعا
ولا يمكن استسعاؤه في الدين لان السعابه انما يجب بعد الاعاق ولا يجوز الاعاق قبل
اداء الدين لان فيه تقدم الوصية على الدين فبين هذا ان في قول شهادتهما بطلانها لان
بطلان الوصية عود شي من الرقبة الى الوارث فكان شهادتهما لنفسه ولا تقبل شهادته
ولكن بعنقه العاصي وله ثلث وصيته ويسعى في الثلث ويدخل الحرم في نصب الساهد
فاخذ دينه من ذلك لاراد ان الانسان مقتول في حق نفسه دون غيره ولو كان الشهاده
بدون الف درهم صحت لانه لا تهمه فيها فانه لا يعود شي من العبد لهما ولو لم يكن العبد
يعتقه ولكن اوصى به لرجل فشهدوا الرجل على الميت لعل او كثير جاز وبيع العبد فيه
فاستوى في الحرم اديهم وتشم ما بقي من الموصل له والورثه له ثلث ولهما ثلثان لانه لا تهمه
في هذه الشهادة فانه لما قبل الثلث يقبل الثلثان ولا يعود اليهم شي من الثلث والله اعلم
الرجوع عن الشهادة على الشهادة قال في الباب على ان
المعتبر في باب الرجوع عن الشهادة بقاء من بقي لان الحق ما قام بالشهادة فيعتبر في بقاءه
بقا الشهود لا غير اذا عرفت هذا حنا الى المسائل وفي الباب ثلاث مسائل
الاولى اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدان على رجل بالف درهم وشهدا اثنان على
شهادة شاهد واحد بذلك الالف فقضى القاضي بشهادتهم ثم رجع واحد من الاثنين
واحد من الاخرين فعليه مائته اثنان الحق اثنان ثلثان على الاول ومن على الاخر ذلك
لان المات بالفرق الاول كل الحق وبالف فرق السالي نصف الحق غير ان ذلك النصف شاع
في النصفين ربع في النصف الثالث وربع في النصف المرجوع عنه فاذا كان الساقط الرجوع
الاول ربع الحق لا غير ليعض ذلك والساقط الرجوع الثاني ثمن الحق لا غير لانه قام بشهادة

ياخذ الثلث كله ولا يرد الى الوارث وما هنا لو رد الاخر

وارثان

ثان

ربع الحق شيئا في النصف في النصف الثابت وفي النصف المرجوع عنه بقي نصف ذلك
 ثابتا ببقائه لا ولن وهو المثلث والنصف الثاني سقط بالرجوع وهو المثلث ضمن ذلك
 صحيح قولنا ان الواجب لهما ثمان الحق بينهما اثلاثا ولو لم يرجع الا احد الاولين ضمن ربع الحق
 لما ذكرنا والمسئلة الثانية اذا رجع الكل الا احد الاولين فالواجب نصف الحق على الراعيين
 نصف على الراعي من الغنم الاول ونصف على الغنم الثاني لان درجه الغنم الثاني على نصف
 درجه الغنم الاول في اثبات الحق لا تتركه لو رجح الكل حتى وجب ضمان من الغنم الثاني
 على الحق وكل واحد من الغنم الاول ثلثا فذلك الحكم في ضمان البقيص وانما وجب نصف
 الحق عليهم لان النصف ثابت ببقا الباقي والثالثه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد
 وشهد آخران على شهادة شاهد من على الحق وقضى العاقي بذلك ثم رجح احد الاولين واجد
 الآخرين بالنسبة لهما ثمان ونصف وذكر في الاصل في كتاب الرجوع عن الشهادة ان عليهما
 نصف الحق وقيل ذلك قول ابي يوسف وهذا الذي ذكره في الجامع قول محمد وميل في المسئلة
 روايتان وذكر الكرخي وقال ينبغي ان يجب ضمان الربع بينهما بغير رجوع عن عيسى بن ابيان قال
 سعي ان يجب ضمان الثلث هاهنا فوجه روايه الاصل ان الشهود قد استنوا في اثبات
 الجواب بالشهادة فوجب ان يستنوا في ضمان عند الرجوع وقد وجب ضمان هاهنا فاذا كان
 الرجوع نصف السهود كان الواجب نصف الحق ايضا كما ربه شهد واعلى رجل بالزنا فرجم ثم رجح
 اثنان منهم صمنا نصف الدية لهذا المعنى كذا هاهنا فان لم يبق الا احد الاخرين وجب ان لا يجب الضمان
 كل مرتين كل الحق فاذا بقي احد الاولين واجد الاخرين وجب ان يبق كل الحق وان لا يجب الضمان
 قلنا انما يفتي كل الحق بغير رجوع من حوزان ثبت به الحق بتدخاله وذلك لا يتصور هاهنا
 فلف ببقى كل الحق ووجه قول الكرخي انه قد بقي واحد من احد الفرق نصف الحق مطلقا
 وكان ليجاز ببقى الثاني نصف الحق ايضا لكنه نقت اعسان بعبه ذلك النصف مطلقا
 بدون السبوع لانه ودي الى بقا كل الحق وذلك مستنع لما ذكرنا ببقينا النصف الثاني سابقا
 في النصفين لانه في النصف الثابت والربع في النصف المرجوع عنه فاذا عرى ربع عن الشهاد
 فوجب ضمانه على الراعيين نصفين لا استنوا اقدمهما فيه ووجه طعن عيسى بن ابيان
 من احد الفرقين ببقى به نصف الحق وكان ببقى الباقي ان ببقى النصف ايضا للرجوع ذلك
 لما مر فقلت بمعنى ما يصح عند الرجوع اذا تفرط طال الشك عن حال الرجوع صحيح
 لان الشاهد عند الرجوع ابدل بغير ما ثبت بشهادته اذا عر عن هذا الاصل فاقول
 لو رجح الكل الا واحدا هاهنا ضمن كل واحد سدس الحق لان ضمان النصف متى وزع على
 ثلثه فالحصص كل واحد ثلثه وذلك سدس الكل واذا كان المضمون عند الرجوع السدس كان الباقي
 به السدس فاذا عر عن الشهادة ثبت الحق هاهنا فوجب ضمانه على الراعيين نصفين
 لا استنوا اقدمهما فيه قال الا ان هذا الاصل لا يستمر في باب الرجوع عن الشهادة فان
 عشرة لو شهدوا الحق على رجل ثم رجعوا ببقى به نصف الحق فان رجح ضمن عشر الحق فاذا
 لم يبق ما كان ضمن عند الرجوع ووجه روايه الجامع ومما لا يصح ان هذه المسئلة ادلى

وملت الحكم من ذلك الوقت فصح ما قلنا وان شئت قلت الدية واجبة باعتبار ما كانت المحبة عليه
 كما مر وانما لم يظهر ذلك في حق الجاني وهو وجوب الدية فاذا سقط اعتبار جانب الجاني
 في الدية ظهر الموجب فان لم يهود الجانيه ضمنوا قيمه العبد للسيد وجب ان يكونوا
 المضمون حتى كان الصمان الواجب على شهود الاعاق لهم لا للسيد فلما هذا هكذا ان
 لو كان الصمان بذلك المضمون عبته وهذا يدل على غير معنى وسان ذلك ومما ان ملك السيد
 قد جدد في هذا المضمون لان العبد شهادة شهود الجانيه صار كما لزيد عن ملك السيد
 ثم كالعائد اليه بالشرا المستأنف على ما ذكرنا والعين الواحد يتبدل بتبدل الملك فيها
 شرعا ونصحه ان شهود الجانيه انفقوا عليه عبدا مشعولا بالجانيه وشهود الاعاق
 انفقوا عليه عبدا بظاهر عن الجانيه فحوت ان هذا غير الاول معنى ولحق هذا الكلام
 ان شهود الاعاق انما ضمنوا قيمه عبد هو بدل عن بعض الدية لما مر انهم انما لم يضمنوا تمام
 عشرة الاف من الدية لاهم عوضوا عن الاول عبدا قيمته الف فاجعل العوض في حكم المضمون
 بعد ذلك انفقوا العوض ضمنوا قيمته فاذا قيد ضمنوا قيمه شي من الدية ولا سبيل لسهود
 الجانيه الى الدية بوجه ما لو شهد شاهدان ان المولى اغتصب عبيدا من بعض العاقي
 بعتقه ثم شهد شاهدان ان العبد قتل في هذا الرجل اول من امس المولى يعلم بذلك
 بعضي عليه للاوليا بالدية ودفعها اليهم ثم رجعوا عن الشهادة ضمن سهود العاقي قيمه
 العبد لا غير لاهم انفقوا عليه العبد بحسب وتضمن شهود الجانيه الدية كامله للمولى
 لان الجانيه اخسر الوضيعين فوجب ادها هاهنا فاضيف الحكم وارجوا جميعا معا الى العاقي
 فشهد اثنان العتق امس وشهد اثنان انه قتل في هذا الرجل خطأ اول من امس وشهد
 شهود الجانيه قبل فالا اعتبار بحالة التزلية والفضا لا بحالة الشهادة فان ركب
 شهود الجانيه قبل فالا اعتبار بحالة التزلية والفضا لا بحالة الشهادة فان ركب
 سهود الجانيه وقضى العاقي بها ثم ركب شهود العتق وقضى العاقي الدية ثم رجعوا
 جميعا هذه هي المسئلة الاولى وان ركب شهود العتق ولا وقضى به ثم ركب شهود
 الجانيه وقضى العاقي بها ثم ركب شهود العتق وقضى العاقي الدية ثم رجعوا جميعا
 هذه هي المسئلة الثانية وان ركب شهود العتق ولا وقضى به ثم ركب شهود الجانيه
 وقضى الدية ثم رجعوا جميعا هذه هي المسئلة الثالثة وان ركبوا وقضى العاقي شهاد
 معا ومن المولى الدية ثم رجعوا غرم شهود الجانيه قيمه العبد الفاضل وشهود العتق عشرة
 الاف القامها قيمه العبد ضمنوا قيمه العبد بالاعاق وتسعه الاف يضمنوها
 بشهادتهم بالاختيار كما مر وانما قدمنا الجانيه واخرنا الاعاق هاهنا مسكنا بالاصل
 فان الاصل في الاختيار ان يكون عند تقدم الجانيه والامر مشتبه فاجعل كقول الاختيار
 هاهنا شائنا واجتمل كونه لاحقا لجعلناه لاحقا لمسكنا بما هو الاصل في بابه
 ولو شهد عليه شاهدان بالجانيه وان المولى قد علم بذلك اول من امس وشهد عليه شاهد
 انه مال امس ان رجل عتق هذه الدار فهو حرة وشهد عليه شاهدان ان العبد قد دخل

194

نحو

الديه

ثم

فجمل

الدار اليوم فعدوا جميعا وصي القاصي بشهادتهم وغرم المولى الدية لم رجع الشهود جميعا
على شهود الجناية فمما العبد وعلى شهود البين عشرة آلاف درهم الف منها قيمة
العبد والمباقي الدية ولا ضمان على شهود الدخول لاهم شهود شرط والحكم يضاف الى العلة
دون الشرط والعلة قوله استجر لا الدخول وارجع شهود الدخول خاصة فلا ضمان عليهم
لانهم شهود شرط كما مروا وشهد شاهدان بالجناية اول من امر ان يعلم ذلك وشهد شاهدان
انه جعل امس امرك هذا بيد هذا الرجل متى شاء عتقه وشهدا خزان فلا ما ذلك قد اعنى
الغلام اليوم فامضى القاضي الشهاده كلها ثم رجعا جميعا عن شهادتهم على شهود الجناية
قيمة العبد وعلى شهود الاعناق عشرة آلاف الف منها قيمة العبد والمباقي الدية ولا
ضمان على شهود النفوض لما مر ان العلة قول الرجل عتقت والنفوض شرط للنفاد لا غير
فترل منزله دخول الدار وهذا الطريق يصح صرف الفضولي وجعل الاجازة شرطا لنفاذه
لا علة على ما مر في موضعه واذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها على الف درهم ومهر مثلها
الف درهم والزوج ينكر ذلك فشهد شاهدان بذلك عليه وقضى القاضي بشهادتهما
واعطاها الصداق ثم شهد شاهدان ان الزوج دخل بها وطلقها بلثا وحمل الزوج
ذلك كله فقضى القاضي بشهادتهما وقرق بينهما ثم رجعا الشهود جميعا عن شهادتهم فالزوج
بالخيار ان شاء ضمن شهود الدخول والطلاق الف درهم لان الفرقة قبل الدخول لا من قبل
الزوج سبب لسقوط كل المهر وانما لم يسقطها هنا باضافتهم الفرقة الى الزوج بعد الدخول
فصاروا ما فعلن من السقوط بعد وجود المسقط والمنع من السقوط بعد وجود المسقط
كالانجاب على ما مر وان شاء ضمن شهود النكاح الف الف وسود الدخول الف لان شهود النكاح
اوجبوا عليه الفين لكنهما عوضاه عن الف نصفهما مقوما بالف فسقط ضمان ذلك القدر
بقي الف فضمناهم رجعا على شهود الدخول والطلاق الف اخر لما مر انهم اوجبوا ذلك عليه
حين منعوه من السقوط بعد وجود المسقط فاضمن شهود الدخول والطلاق الف درهم ثم رجعا
على شهود النكاح بشئ لا هم ضمنوا ما ائلفوا وادفوا وبال امرهم فكيف يرجعون على عزم
فان ضمن شهود النكاح الف درهم فالرجع الزوج على شهود الدخول بالف درهم فكان له من
ذلك الف درهم واعطاه شاهد النكاح الف درهم وذكر في كتاب الرجوع عن الشهادات
شاهد النكاح انه ياخذ من كل فرقة ولم يذكر انه رجع عليهم بالف الف لشهود النكاح فوجه
ذلك ان حقه في الغنم لا غير وقد وصل اليه ورجع بالشئ المحسوب ثم شهود النكاح يرجعون
بما ضمنوا على شهود الدخول لاهم باء الضمان لمروا منزله الزوج في بدل المضمون فكان لهم ان
يرجعوا بذلك عليهم ووجه رواية الجامع ان سبب الضمان جرى من الزوج وبين شهود
الدخول فكان حق القيس للزوج لا لغيره كما قلنا في الوكيل بالبيع والشر ان الحق في ثلث
بالوكيل دون الموكيل لان سبب الحق جرى بينه وبين الوكيل فكان حق القيس لا لغيره لذاها هنا
فان قلنا اختار الزوج بغير شهود النكاح الف الفه انضمن امرا لشهود الدخول عن الف لان
حقه في الغنم لا غير الا نرى ان اختياره تضمن شهود الدخول تضمن امرا لشهود النكاح لهذا المعنى

بيان

درجه من المسئلة الاولى واعلى من الثانية فوجبان يكون لهما حكم بين حكمهما وذلك وهو ان المحدة في
الاولى امكن تبيينها من وجه دون وجه لانه لو انضم الى الوجه الاول مثله يعنى بذلك
وكذلك لو انضم اليه شاهدان اصل بعضي ذلك ولو انضم الى الثاني مثله لا بعضي ذلك وفي المسئلة
الثانية امكن تبيين المحدة من وجه دون وجه لانه لو انضم الى الاول مثله يعنى به وكذلك لو انضم
الى الاخر مثله يعنى به ولو انضم الى الاول شاهدان اصل لا يعنى به وكذلك لو انضم الى الاخر
شاهدان اصل لا يعنى به من حيث انه لا يمكن تبيين المحدة من وجهين في دون الاول ومن حيث
انه يمكن تبيين المحدة من وجهين في فوق الثانية ثم الواجب من الضمان في الاول ثلثه فالحق
الحق وفي الثانية ثلثان فكان التفاوت بين الاولى والثانية يسهم فقضاء ذلك السهم وثلثا
لحق ثلثان ونصف لتكون هذه المسئلة حكم بين حكميهما والله اعلم بالصواب
الرجوع عن المال في الشهادات قال بنى المأب على الأصل
الذى تر من قبل اذا شهد أربعة نفر على رجل بأربعة دراهم فمضى القاضي لهما ثم رجع واحد منهم
عن مائة درهم ثم رجع الآخر عن مائة أخرى وعن مائة مائة ورجع الثالث عن المائتين وعن مائة
أخرى ولم يرجع الرابع عن شئ فعلى الذين رجعوا خمسون درهما بينهم اثلاث لان ثلثه مائة درهم
قل فثبت ببقية شاهدش وهما الاول والرابع فان الاول يرجع عن مائة محسوب والرابع لم
يرجع عن شئ فثبت مائة قد رجع عنهما الثلث وثلثي واحد فبقى لصفا وهو خمسون سقاه
ومن التلاثة الخمسين اثنا لاهم استنوا في لجانها فاستنوا في صماتها وان رجع الرابع
عن الأربع مائة كلها والمسئلة لجانها صموا مائة وخمسين مائة على الكل ارباعا وخمسون على
على الثلاثة املانا وذلك لان المائة الرابعة ملقت بالاول والثاني والثالث والمائة
الساثة ملقت بالاول والثاني والمائة الثانية بقي لها واحد وهو الاول فبقى لصفا
والمائة الاولى رجع عنهما الكل فضمنوها ارباعا والخمسون رجع عنها الثلاثة فضمنوها
املا ثلثا شاهدان شهدا على شهادته شاهدان على رجل انه اعترى عبده فسمع القاضي
منهما ولم يقص شهادتهما حتى حضر الاولان فانكرا ان يكونا شهدا هما على شئ فان القاضي
بطل شهادتهما لان صحة الادامنية على التخييل ولا يعلم التحصيل بالتدليس فان استر
العبد شاهدان فروج لم يعتول لهما لم يقر بعقده بل حكما قول غير ولا يواخذ ان يوجب الجناية
ولو استرى احد الاصلين واجل الفرعين فانه يعتول في زعم الفرع ان الاصل قد اقر بعقده
فصار كاحد الشريكين شهد على صاحبه بالعتق فان العبد يعتق ويسعى في نصيب
المشهود عليه اجماعا واما نصيب الشاهد فيبسطر المشهود عليه فمعتبر الشفيعي
العبد في نصيبه وان كان مؤسرا فكذلك عندا في حقيقه وعندهما لا شفعه وهذه
مسايل الاصل ولو اشتراه احد الاصلين وقبضه لم يعتول انه منكر عتقه فان استراه
منه احد الفرعين او كلاهما اعتول في زعم المشتري انه عتق على الباع حتى اشتراه واذا اقر
بعقده لم اشتراه يعنى ولا شفعه عليه لانه زعم انه عتق على غيره والله اعلم بالصواب
الرجوع عن الشهادات في جنازة العبد الى المأب

على الأصل الذي من قبل وهو ان الحكم المعاق بعلة ذات وصفين يضاف الى اخرها
وجود وان الشهود عند الرجوع صمموا ما اثلثوا بشهادتهم الا اذا عوضوا عن المنكف
فلم يثبت لا يضمنون بقدر العوض اذا عسر فها هذا جينا الى المسائل اذا كان للرجل
عند قيمته الف درهم شهد شاهدان عليه انه قتل في هذا الرجل خطا وانكر المولى
ذلك فغضى القاضي بذلك ولم يخير حتى شهد شاهدان بعد ذلك بان المولى اعتق
عبد والمولى تجدد وقضى القاضي بعينه فان القاضي يقضى على المولى بدينه المقبول
لاولايه لان موجب جنايه العبد صيرورة رقبته جزا حيا به نظرا للسيد واليه
لا يلزم السيد الا باختيار الفدا وبالا عاق عن علم صار مختارا للفدا هاهنا
فلزمه الدية فان قبضها الا وليا لم يرجع الشهود جميعا عن شهادتهم فان شهود الجنايه
يقسمون للمولى قيمة العبد لا لهم اثلثوه بالشهادة لما مر ان موجب جنايه العبد صيرورة
رقبته جزا جنايته صار العبد مستحقا لهذه الشهادة نكحت لا يتخلص السيد عن
هذا الاشتقاق الا بعوض زائد على قيمته وهو الدية فلم يكن العبد سالما للسيد
معنى بل صار كانه زال عن ملكه بالدفع لم عاد اليه بالبشر فلا تستعطف عن الشهود
صمانه فان مسائل لو صار العبد مستحقا بنفس الجنايه لزال ملكه للسيد بل
التسليم قلت اما توقف زوال الملك على التسليم لان العبد قائم مقام الدية
فان الواجب الاصل على بدل المنكف وبدل المنكف ما ينفع باخلاف المنكف غير انه صير
الى موجب اخر ضروره امر وهو كون الجاني بالاملوكا لا عاقله له جعلنا نفسه موجب
جنايته لان موجب مال ونفسه مال فاقضاه مقامه ثم الدية لا تنك قبل القبض
وان توجبت المطالبة والا سحقا فكذا ذلك العبد هاهنا وشهود العتق يقولون
للمولى عشرة آلاف درهم منها قيمة العبد الف درهم ونفسه من الدية لا لهم بالشهادة
الا عتاق فلان ثلثوا هذا القدر على السيد لقيم عوضوه عبدا عن ذلك فلم يضمنوا
بقدر العوض وهو الف درهم وضمنوا الباقي وهو تسعة آلاف درهم ثم اثلثوا العبد
عليه بالشهادة بالا عتاق صمموا قيمته وانما اوجب ضمان الدية على شهود الا عتاق
دون شهود الجنايه لان موجب الدية هاهنا معلق الجنايه وبالا اختيار وانما ثبت
الاختيار بشهادة شهود الا عتاق وذلك وذلك آخر الوصفين وجودا بعلمنا الحكم
به واضعنا اليه وانما جعلنا الاختيار احد وصفي العلة لا شرطا لانه طرأ اثر
الاختيار في الشرع في الخاب الحكم في الزمة كما في الكفالة والجوالة وانما الفصل بين
العلة والشرط بالاثار لا غير فان مسائل اثر الاختيار انما يظهر في انتخاب حكم
ثابت من قبل كما في الكفالة والجوالة لا في انتخاب حكم مبتدأ والديه غير واجبه هاهنا
قبل الاختيار فكيف يستقيم الاستدلال قلت الدية ان لم يحب سبب وجوبها
موجود وهو الجنايه والاصل في كل سبب ان يعقبه حكمة الا لما ع والمانع هاهنا ضروره
العبد جزا جنايته كما يتبين وبالا اختيار قد زال هذا المانع بعمل السبب السابق عمله

لم تختار

توقف

قلت الحق في اللف الثاني ليس له حتى يتصمنا برأيه وانما الحق لغيره وهو شهود النكاح
فان مسائل ليس ان حق القبول فكان كالتوكيل بالبيع ثم ملكا لا يبرأ كذلك هاهنا قلنا
الا يبرأ من حاله لو وجد هاهنا فلو ثبت لست صمنا لغيره وما ثبت صمنا بضرورة والضرة
متعدي هاهنا لان الحق لغيره لا لنفسه لخلاف ما اذا اخذنا تعميما للشهود الدخول حيث مر
شهود النكاح لان الحق كان له وهذا الحق متجدي في نفسه فاذا اخذنا استيفاء من شخص فذلك
أبر الشخص آخر ضرورة التجاد الحق وها هاهنا الحق متعدد والمستحق مختلف فلم يكن من ضرورة
استيفاء حق نفسه من شخص براه غيره من حق شخص اخر ولو ان احد الفريقين شهد على ما شهد
قبل صاحبه الا ان القاضي لم يقص شي حتى شهد الثاني بيطران ركني شهود النكاح قبل
نقص القاضي بشهادتهم ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم هذا والفصل الاول من الاصل لان المقبر
في مراعاة الترتيب حال الفصل الاول لان الاثلاف بالشهادة انما يقع حال الفصل
لا غير فان ركني شهود الدخول والطلاق قبل فغضى القاضي بشهادتهم وقضى بصدق مثلها
على الزوج وهو الف ثم ركني شهود النكاح بعد ذلك فغضى القاضي عليه بالف اخر ما ذكره
منه الفين ثم رجعوا جميعا عن الشهادة فكل فريق ضمن الف ولا يرجع بعضهم على بعض اما شهود
الدخول والطلاق فلا نهم شهدوا بالدخول في عقد لا يعرف فيه المستحق فوجب القاضي بشهادتهم
الفان صمموا ما اثلثوه عند الرجوع واما شهود النكاح فلا نهم او جوبوا بزيادة على مهر المثل
بالحباب المسمى صمموا ملك الزيادة وهذا لان وجوب الزيادة على مهر المثل ونقرها معلق وصفين
بالنكاح وبالدخول كما ان وجوب الدية في جنايه العبد معلق بالحماية وبالاختيار والنكاح هاهنا
آخر الوصفين وجودا فاصيف الحكم اليه فاما مهر المثل فمعلق بنفس النكاح لا غير كما ان صيرورة العبد
جزا جنايه معلقة بالجنايه لا غير وكذلك لو كان شهود الدخول شهدوا عليه انه اقترانه انه تروج
هذه المرأة ودخل بها وطلقها لثا فغضى القاضي القاضي عليه بصدق مثلها الف درهم ثم شهد شاهدان
انه كان تزوجا على الفين فغضى القاضي القاضي بالفضل للمرأة وهو الف درهم ثم رجعوا جميعا ضمن
كل فريق الف ولا يرجع بعضهم على بعض لانه لا يثبت بالقرار كنبوته بالبيان ولو كان قصي
شهادتهم معا ثم رجع شهود النكاح صممهم الف لا غير لما ذكرنا فان اخذها لم يرجع شهود
الدخول صممهم الف درهم الف يدفع الى شهود النكاح على هذه الرواية وعلى الرواية
الاخرى فالشهود هم الذين اخذوا الف منهم لما مر ان الاستباه متى وقع في عدم شهود النكاح
وشهود الدخول يقدم شهود النكاح مسكنا بما هو الاصل فان الاصل في الدخول ان يكون
بعد النكاح لامعه ولا قبله كما ذكرنا في الاختيار مع الجنايه فان رجع شهود الدخول والطلاق
اولا صممهم الفين ولم يقص حتى رجع شهود النكاح فليس له ان يضمنهم لان اختيار تضمن شهود
الدخول أبر الشهود النكاح كما مر ولو ان امرأة لحاصم زوجها وهي مرتدة فقال لثانته تروجني
على الف درهم وانما مسئله وقد دخل في وطلعتني ثم ارتدت بعد ذلك فانكر الزوج ذلك كله
شهد شاهدان لها على النكاح وانه روجها على الف درهم ومهر مثلها الف وشهد لها شاهدان
على الطلاق والدخول امسرها هاهنا ارتدت اليوم فغضى القاضي بشهادتهم جميعا وقضى بشهادة

ركني شهود الدخول وقضى الامام في شهادتها

صيرورة

النكاح قبل شهادته الدخول لم رجعوا جميعا عن شهادتهم فلا ضمان على شهود النكاح لا قليلا ولا كثيرا
ويضمن شهود الدخول ألفي درهم للزوج لأن إردته منافيه لوجوب المهر بنكاح
عزل عن الدخول فلا يضمنون شيئا وأما الضمان على شهود الدخول لا لهم هم الذين اثبتوا
الدخول بشهادتهم وإردته لا ينافي وجوب المهر بنكاح الفضل به الدخول وكذلك لو قضى القاي
بشهادتهم جميعا معا فلا ضمان على شهود النكاح لما مر أنهم لم يلزموه شيئا ولو قضى القاضي
بشهادته الدخول ثم قضى بشهادته شهود النكاح لم رجعوا جميعا عن شهادتهم ضمن كل فريق
القاي أما شهود الدخول فلا هم اثبتوا الدخول في نكاح لم يعرفوا المسمى فيه فأوجبوا المهر
القاي وأما شهود الدخول فلا هم اثبتوا الدخول في نكاح لم يعرفوا المسمى فيه فأوجبوا مهر
المهر القاي وأما شهود النكاح فلا هم أوجبوا الفضل على مهر المثل بإثبات التسمية في هذا
العقد وقد مر أن ذلك مععلق بالنكاح والدخول هاهنا آخر الوصفين وجودا واهية
الحكم اليه ولا يرجع بعضهم على بعض شيء لأن كل فريق أنف غير ما ألفه صاحبه وإذا كان
للرجل عبد يساوي القاي أدعى على رجل أنه باعه منه بألفي درهم والمشتري لم يجد ذلك
فشهد شاهدان بذلك فقضى القاضي بالشرا فم يبع العبد له ولم يدر ما فعل العبد بشهد
شاهدان أنه قد قبض أحد فقضى القاضي القاضي بشهادتهما وغرم المشتري ألفي درهم للبائع
ثم رجع الشهود جميعا عن شهادتهم فالمشتري بالخيار أن يشأ ضمن القاي شهود الشرا وأن شأ
ضمن ألفي درهم شهود القبض فإن ضمن شهود القبض يرى شهود البيع وإن ضمن شهود البيع
القاي فأخذها منهم رجع على شهود القبض ألفي درهم يسلم له من ذلك وهذا مثل النكاح
المذكور وقد مر كذلك لو قضى القاضي بشهادتهم جميعا معا لم رجعوا فالجزم هذا وإن قضى
بشهادته القبض ولا فقضى فإن المشتري ضامن للعبد ثم شهد شهودا ببيع العبد لك وشهدوا
أن البيع كان قبل القبض فقضى القاضي بالبيع لم رجعوا جميعا فإن المشتري ضمن كل فريق القاي
ولا يرجع بعضهم على بعض شيء مما مر في النكاح فالقبض هاهنا منزله الدخول في النكاح وبيع
منزله النكاح وقبضه العبد بمنزله مهر المثل وإن كان يعلم أن العبد ذمات ولم يدر في يد
من مات فشهد شاهدان أنه مات في يد المشتري فعضى القاضي به أو قضى بشهادته شهود
البيع قبل لم رجعوا جميعا فالمشتري ضمن شهود القبض ألفي درهم ولا ضمان على شهود البيع
قليلا ولا كثيرا لأن الموت مناف لوجوب المهر قبل القبض كإردته منافيه لوجوب المهر
قبل الدخول كما مر ولو قضى بشهادته شهود القبض ثم قضى بشهادته شهود البيع وقد شهدوا
قبل قضائه بشهادته شهود القبض أو بعده لم رجعوا جميعا عن شهادتهم ضمن شهود القبض القاي
وشهود البيع القاي ولا يرجع بعضهم على بعض شيء لما ذكرنا في النكاح مع إردته وإذا كان
للرجل عبد يساوي ألف درهم في شهر رمضان فشهد شاهدان في سؤاله أن الموتى أعقبه
في رمضان وقبضته في سؤال القاي درهم وسأل القاضي عن الشهادته فلم يجدوا حتى صارت
قبضه العبد ثلثة آلاف درهم ثم غدا الشهود فقضى القاضي بشهادتهم لم رجعوا عن الشهاد
ضمنوا قبضه العبد يوم قضى وهي ثلاثة آلاف درهم لما مر أن المعتبر في باب الضمان حال القضا

المبايع

في حال الشهادته لأن الائلاف إنما يقع حال الفضل لا غير وهذه المسئلة أو ردها لا يصح ما مر
من الشهادته والرجوع عنها قال في الباب على الأصل 147
الذي مر من قبل والباب مبني على قول أبي يوسف إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فشهد له واحد
بدرهم واحد درهمين وثالث ثلاثة دراهم ورابع بأربعة دراهم وخامس بخمسة دراهم فقي قاس قول
أبي حنيفة لا يقضي بشيء بالعدد الأقل الذي اتفقت الشهادته عليه والباب يخرج على هذا
الأصل ثم عندهما في لم يقبل الشهادته قال ابن عمر الشهودان لا قاي وكانت في مجلس واحد
طلعه بأربعة دراهم في قول أبي يوسف الأول وإن عموا الهاكات في مجلس منفردة نصي
عليه سبعة دراهم لم يرجع وقال يقضى عليه بأربعة دراهم وقوله الأول قول أبي حنيفة
وقوله الثاني قول محمد وهذا بناء على أن القاي إذا اجتمع في مجلس واحد في مجلس
منفردة وكانت قبل تمام الإشهاد جعلت قرارا واجلا كان الثاني تكرارا للأول ضرورة
الإشهاد وإن كانت في مجلس منفردة وكانت بعد تمام الإشهاد جعلت على الأثبات دول
التكرار عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الأول وعند محمد جعلت على التكرار في كل حال
وهو قول أبي يوسف الآخر وقد مر هذا في الأصل فإن عم الشهودان لا قاي وكانت في مجلس
واحد وقضى القاضي بأربعة دراهم ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم ضمن شاهد الأربع والخمسة
الدراهم الرابع بينهما نصفين وضمناهما وشاهد الثلثة الدراهم الثالث المثلثا وضمناهم
وشاهد الدرهمين الدرهم السائر أرباعا وضمناهم وشاهد الدرهم الأول أخماسا لا لهم هكذا
ألفوا وأما إذا كان في مجلس منفردة وقضى القاضي بسبعة دراهم ثم رجعوا جميعا فعلى قول أبي يوسف
الأول ضمن شاهد الأربع والخمسة أربعة دراهم بينهما نصفين وضمن شاهد الثلثة
والدرهمين درهمين بينهما نصفين وضمن شاهد الخمسة والمثلثة والواحدة الدرهم الواحد

المثلثة لا لهم هكذا اتلفوا وأبواه أعلم
من الأمر باليد في البيع والطلاق والعناق قال في الباب على أن حقائق الألفاظ قد
بالاستعمال على ما مر في باب الأيمان إذا عسفناه حنا إلى المسائل إذا قال الرجل
امرأاتي بيد الله وبيد فلان وهو يريد بالطلاق بعينه فطلقها الرجل مع الطلاق
عليها لأن قوله بيد الله بعد الجمل على حقيقته المفويض لأن كل الأمر بيد الله تعالى
من غير تفويض جدا إليه فجعلناه على ضرب مجاز وجعلنا ذكر الله على سبيل التبرك
وجازئ مثله كما في قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه الآية ويمكن
العمل بحقيقته اللفظ في حق فلان وهو التفويض إليه فجعلناه به ولذلك لو قال جعلت
امرأاتي بيد الله وبيد فلان وكذلك في العنا والبيع والإجارة غير أن في العناق
والطلاق لا بما لا ويعبر مال إذا قام من ذلك المجلس واستغل بشغل آخر خرج الأمر
من يده وفي غيرهما لا يخرج وكذلك المفوض لو أراد أن يرجع عن ذلك المفوض في الطلاق
والعناق لا يملك وفي غيرهما يملك والفرق بينهما وبين غيرهما أن يفوض الطلاق والعناق
قد استعمل على التملك ومعنى المعلق بالشرط أما التملك فلا أن هذا التصرف كان

مطلقا لا امر بملك الملك وبالفوض انزل غيره من رتبة فكان للملك من هذا الوجه واما
المتعلق فلا وقوع الطلاق والعنان لغو مشيئة واحتماره بهذا الفوض معترفان
الفوض مشتمل على المعنيين جميعا من حيث انه ملك قيداه بالمجلس ومن حيث انه علق
ابطال الزوج عنه عملا بقدر الدليل ولا لذلك البيع والاجاره وجوهها لان جملة البيع
غير مملوكة حتى يملكها من غيره لان البيع يقوم بالاحاب والقبول جميعا واجد المتظرف
غير مملوك له ولهذا قلنا لا يملك بعلق البيع بالشرط لان جملة البيع ليست في ملكه
حتى يعلقها بالشرط ولو انفق المنياعان على التعلق بالشرط لم يصح ايضا لان المتعلق
بالشرط اما يسلك به مسلك الايمان وجعل من في الشرع وردا الى الممن باله تعالى
مشرع على مثالها ثم الاصل في الممن بالله ان يقوم بالمحالف وجك لا بالتميز فكل
ما رد الله تعالى ان يكون على مثاله واذا علم معنى الملك والتعلق في البيع وجوه جعلنا
الفوض توكيلا لا غير فان قيل يفوض الطلاق والعنان كيف يكون للملك
وبعد الفوض يبقى التصرف مملوكا للمفوض حتى لو طلوا واعنى صح فليس جعل هذا الملكا
للايقاع لا تملكه لعين الطلاق والعنان فقبل الايقاع يبقى على ملكه كما علق ذلك الشرط
فقبل نزول الشرط يبقى على ملكه كذلكها فان قيل المفوض متى ضمن التعلق
بالشرط كان ينبغي ان يحل الصمان على شهودا المفوض دون شهود الاعنان لان شهود الشرط
وشهود الممن اذا جمعوا كان الصمان على شهود الممن لا غير ومع ذلك وجب على شهود
الاعنان دون شهود المفوض معترفان معنى التعلق منعهم في المفوض فليس الصمان
حسب على شهود الممن انما يجب لان المتعلق بالشرط وهو الاعنان يحصل بشهادتهم
فلا اعنان هاهنا حصل بشهادة شهود الاعنان لا بشهادة شهود المفوض فوجبنا
الصمان عليهم فلهذا لا يخرج المفوض من ان تضمن معنى التعلق من الوجه الذي ذكرنا
ولو قال امر امرائي بيدي ويديك وطلقها الرجل لم تطلق حتى يطلو الروح معه لانه اسر
غيره في الايقاع مع نفسه فصح الا شراك لان كل صرف يقبل المملك قبل الا شراك
بظن الاول واجد الشريك لا يملك الاستعداد بالتصرف ولا كذلك الفصل الاول
لانه كما يستحيل اثبات التملك لله تعالى من قبل هذا يستحيل اثبات الا شراك ايضا
جعلنا ذكر الله على سبيل المنبر لا غير وهما هنا ان يستحال اثبات التملك للزوج قبل
نفسه فاثبات الشريك لغيره معه في هذا التصرف غير مستحيل فثبتنا الملك ولو قال
انت طالق ان شاء الله وشئت انت فشا الطلاق لم يطلاق وكذلك لو قال انت طالق ان شاء
الله وشا فلان لم تطلق لان المتعلق بمشيئة الله تعالى جعل مستثنا في الشرع لان العمل
لخصه متعذر فان الوقوف على مشيئة الله تعالى غير ممكن وليس امكن ذلك فالوقوف
مضافا الى مشيئة الله تعالى لا الى المتعلق بالشرط لان ما شا الله كان لا يصنع احد العباد
واذا تعذر العمل بحقيقته اللفظ جعل استثناء محض وكان ذكره لا بطل ماصدر من الكلام
لا غير مقوله وشا فلان عطف على كلام باطل فبطل في نفسه ايضا وكذلك في العنان

والبيع والمشترا والكتابة والاجاره لما ذكرنا ولو قال طلق امرائي ما شا الله وشيت
فطلقها لم يقع لان قوله ما شا الله عبارة عن العبد الذي يشا الله وذلك يتوقف عليه
فكان ذكره المستثناة لا بطل صدور الكلام به كما في قوله امر امرائي بيد الله وشيت
فلان لا نه ذكر مشا هو ثابت في نفسه لان الامر وكلها بيد الله ولا يحمل ذلك على ابطال
الصدر بل الحمله على المنبر فاما قوله ان شا الله وما شا الله فغير معلوم ثبوته فكان
ذكره على سبيل التعلق لا بطل صدور الكلام كالا استثناء على السواء ولو طلقها ما
انت وما شئت انا فطلقها لم يقع حتى يشا الزوج مع ذلك وكذلك لو طلقها ان شئت
وستا انما ذكرنا لما ذكرنا وكذلك العن والبيع والمشترا وخوها ولو قال بع عبدي لما شاء
الله وشيت من المال فباعه جاز لان تعلق ذلك بمشيئة الله انما ورد على البذل لا على اصل
البيع فبما كانه ابطال الثمن وصار ذكره الثمن منعيا ولو قال ابتاع هذا العبد لم يذكر
ثمنا صح كذلكها هنا بخلاف الفصل الاول لان التعلق بمشيئة الله تعالى ورد على اصل
الطلاق والعنان فابطله ولا في هذا اللفظ مستعمل في جانب الا بدل للبشر والتوسيع
فصير منه قوله بما قسم الله او بما ييسر الله وما رزق الله فجاز معه كيف كان وكذلك هذا
في العن على ما في الخلع على ما ذكرنا والله اعلم

من الطلاق الذي يقع بالموت والذي لا يقع به وما يقع منه جميعا وما لا يقع قال في المباحث
معرفته معاني حروف الصفات فقط ولو قال لامرأته انت طالق تطلقه مع كل بطلقة
طلعت لما لا حرف كل اذا اصف الى نكرة تعم اجناسها واعدادها وقد طلعتها فطلقة
موصوفة بكونها مع كل بطلقة ولزقت نصف هذا الوصف اذا وقع كل الطلاق وذلك
اللاث وكان ينبغي ان يقع عليها ست فطلقات ان لو كان ما ورا الثلث مشروعا لان نصيه
اللفظ هذا وكذلك لو قال انت طالق مع كل بطلقة طلعت بلثا لان قوله طالق نصي طلاقا
لا محالة فصار كما نه قال انت طالق تطلقه مع كل بطلقة وكذلك لو قال انت مع كل بطلقة
طالق تطلقه لان المعنى لا تطلق بالقدم والثاني غير قال لا ترى انه لو قال لخلام له وله عبد
انت جرم كل عبد لي حتى عبدك جميعا لانه اعنفه وقرنه جميعا عبدك ولزقت بالعران
الابعد ثبوت وصف اقتان لهم فصار كما نه اعنفهم جميعا وكذلك لو قال لامرأته انت
طالق مع كل امرأة لي طلق نساؤه جميعا هذا المعنى وكذلك لو قال انت مع كل امرأه لي طالق
قال وهذا اذا لم يكن له نبيه فان كانت له نبيه فهو على ما نوى قال اراد به ان نوى الخطا لثقت
معنى في البت او الدار او في جال دون جال ويجوز ذلك صدق في الدية لانه محتمل ولو قال
لفلان على درهم مع كل درهم لزمه درهمان لان حرف كل وان اضيف الى النكرة واجمع
الجنس الا انه تعذر جملة على استغراوان الجنس لان جميع الدراهم لا غاية له فثبتنا ادنى ما
مطلق عليه اسم الجنس وهو الدرهم الواحد فصار كما نه قال له على درهم مع درهم وكذلك
لو قال له على مع كل درهم درهم لما ذكرنا بخلاف الطلاق لانه دونها به وهو الثلث
وامكن جعل لفظه على استغراوان الجنس ولو نظر الى عشرة دراهم فقال له قبلي مع كل درهم

ان شا الله ولا
قوله

من الدراهم درهم اوقال لمقبلي درهم مع كل درهم من هذه الدراهم لزمه عشرة درهما
هذه العشرة وعشره اخرى لان حرف كل هاء هنا اضيف الى تكبره لها عدد محصور
تجمل على استغراق جنسها ولو قال له على كل درهم من الدراهم لزمه عشرة دراهم
عندنا في حصفه وثلاثة عندنا لهما انه فسر كل درهم بلفظ الجمع واقل الجمع ملته
فابتداء ذلك اذا لا كثر لا غاية له ولا في حقيقته ان اسم هذا الجمع له غاية محصوره
العشرة فابتداء ذلك وقد ترخص هذا في الايمان ولو قال لا مرانه استطال كل التطلبة
لم تقع الا واحدة لان حرف كل اذا اضيف الى معرفه عم اجزاها وانما ضاها دون اجناسها
وصار كانه قال انت طالي تطلبة كاملة قال لا شبيه هذا قوله كل تطلبة لما مران
حرف كل اذا اصف الى تكبره عم اجناسها واعداها ولو ان خلا قال لا مرانه استطال
تطلبة بعد كل تطلبة طلقت لمشا دخل لهما اولم يدخل لهما لان حرف بعد اذا دخل
الضمير كان وصفا للمذكور قبله واذا جامع الصمير كان وصفا للمذكور بعده كقوله جاريد
بعد عمر وخرف بعد وصف لزمها هنا واذا قلت جازيد بعد عمر وخرف بعد وصف
لعمر وهما هنا اذا عرفت فها هذا القول هاهنا وصفا للتطلبة بكونها بعد كل تطلبة
ولن يصف بهذا الوصف الا اذا سبقها المطلقات الثلاث وطلعت ملثا ولو قال انت
طالي تطلبة بعد كل تطلبة بيطران كان دخل لهما طلعت ملثا والا تطلبت واحدة
لان حرف بعد هاهنا وصفا للتطلبة المذكورة بعده لا قبله فالتطلبة الاولى دخلت
عن الوصف فوجبت وبانت وبعد البتوبة لا يلحقها الطلاق هاهنا ولو قال انت طالي
تطلبة قبل كل تطلبة طلعت ملثا ان كان دخل لهما واحدة ان لم يكر دخل لهما لانه وصف
التطلبة الاولى بكونها قبل كل تطلبة وليس من ضرورة ثبوت هذا الوصف ليقوم ما
بعد من التطلبات وطلعت واحدة لم يطران كانت العدة قائمة ليقوم بقية المطلقات
والا فلا ولا كذلك الفصل الاول لان من ضرورة كون الشيء بعد غيره تقدم ذلك الشيء
عليه لا محالة وهذا لان الابتداء يكون اقوى من الانتهاء على معنى ان الابتداء يستغنى
عن الانتهاء والانتها فقط لا سمعي عن الابتداء ولو قال انت طالي تطلبة قبلها
كل تطلبة طلعت لمشا دخل لهما اولم يدخل لهما لانه وصف التطلبة المذكورة بعد
حرف قبل هذا الوصف ومن ضرورة ثبوت هذا الوصف ان يتقدم هي على هذه التطلبة
فطلعت ملثا ولو قال انت طالي تطلبة معها كل تطلبة طلعت ملثا دخل لهما اتم
مدخل لانه تقرر هذه التطلبة ثلاث تطلقات وحكم القرآن ان ثبت الوقوع معا
وكان ينبغي ان تقع اربع تطلقات لو كان ما ورا الملاث مشروعا ولو قال لا مرانه انت
طالي تطلبة بعد يوم الاصحى لم تطلق حتى يمضي يوم الاصحى لانه وصف التطلبة
هذا الوصف واليه ذلك فان الطلاق مملوكه ان شاخه وان شاعلقه واصافه ان
وقت مستقبل ولو قال لهذا انت طالي تطلبة قبل يوم الاصحى طلعت واحدة ساعة
كلم بالطلاق ولا يلتفت الى الوقت لانه وصف اليوم هذا الوصف لا الطلاق وليس

الله اجزاء المؤمنين ولا اثبات وصف له فاذا وقع مطلقته عونه عن الوصف فطلعت
للحال فان قيل هو وان وصف اليوم لهذا الوصف لكن من ضرورة ثبوت هذا الوصف
له ان يقع الطلاق بعد صار كانه قال انت طالي بعد يوم الاصحى طالت اضافة الطلاق
الى وقت مستقبل جارية مجرى المعلق والمعلق هاهنا لم يوجد نصا دلوا ببتناه
لا شتاه ضمنا بوصف اليوم ومقتضى وقط لا يجوز اثبات المعلق بدون النص عليه
لانه انما ضري الكلام واثبات الكلام بدون ذكره لا يجوز وكذلك لو قال بعد هاتين
الاصحى لما ذكرنا ولو قال انت طالي واحدة مع يوم الاصحى طلعت حين طلع الفجر
يوم الاصحى لانه وصف الطلاق بكونه مقارنا ولو قال لها انت طالي واحدة في دخولك
الدار لم تطلق حتى تدخل الدار لان حرف في اللزوم وتعد جملة على الطرف لان
الفعل لا يصلح طرفا لشيء جعلنا حرف في مجازا عن حرف مع على ما مر في باب الايمان
ولو قال هكذا طلعت حين دخلت الدار كذلك هاهنا ولو قال لها انت طالي واحدة في
دخولك الدار لم تطلق حتى تدخل الدار لان حرف في اللزوم وتعد جملة على الطرف لان الفعل
لا يصلح طرفا لشيء جعلنا حرف في مجازا عن حرف مع على ما مر في باب الايمان ولو قال
هكذا طلعت حين دخلت الدار كذلك هاهنا ولو قال انت طالي واحدة فيها دخولك
الدار طلعت واحدة في الحال لما مرانه لم يصف الطلاق بشيء بل وصف غيره فطلعت
للحال ولو قال انت طالي تطلبة تقع عليك غدا لم تطلق حتى تحي غدا لانه وصف الطلاق
بكونه واقعا غدا واليه اثبات هذا الوصف للطلاق لانه مملوكه له فصيح ولو قال انت
طالي تطلبة لا يقع عليك غدا طلعت في الحال لانه وصف الطلاق بوصف لا يلبس
به لان الطلاق الموصوف بهذا الوصف غير مشروع ثبت الاصل ولغا الوصف ولو قال
انت طالي في دخولك الدار طلعت عند الدخول لما ذكرنا ولو قال انت طالي تطلبة لا يقع
الا في دخولك الدار طلعت ساعة تكلم بالطلاق لما مرانه وصف بوصف غير مشروع

ثبت الاصل ولغا الوصف والله اعلم **باب** متى يقع الطلاق في كمال
من الطلاق قبل النكاح والذى لا يقع ويجوز ذلك قال في الباب على الاصل الذي مر في كتاب
الايمان واذا قال رجل لامرأة لا ملككها انت طالي اذا تزوجك قبل ان تزوجك تزوجها
لم يقع الطلاق عند مجيء يوم روي عن ابي حنيفة وعنه ابي يوسف يقع لا في يوسف
بأنه لو قدم الجرا على الشرط طلعت فذلك اذا قدم الشرط لان الشرط ابتداء بلون مقدما
انتهاى معنى وان اخر لفظا ولحققت هذا الكلام وموانه على الطلاق بوقت التزوج فتعولوه لم
ملا ان يزوجها لا يزوجها وهو كونه واقعا قبل التزوج والطلاق المعلق بالتزوج لا يقبل هذا الوصف
ووجه قول محمد ان قوله انت طالي قبل ان تزوجك لم يبين لانهما جملة طلعت بالتزوج
والمعلق الشرط ينزل عنده كانه يكلم به في ذلك الوقت ولو قال لها حين تزوجها انت طالي
قبل ان تزوجك لم تقع شي كذلك هذا بخلاف الفصل الاول لان المعلق بالتزوج لم هو الطلاق
لا المين وقد وصف ذلك الطلاق بوصف لا يلبس به ولا يلامه فلغا الوصف به الاصل
وهو ما اذا تقدم الجرا على الشرط

ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق قبل ذلك لم يقع الطلاق حتى يدخل الدار واذا
دخلت طلعت لامرأته بعد الدخول يصير كأنه قال انت طالق قبل ذلك طلعت للحال كذلك
هذا خلاف قوله اذا تزوجت طالق قبل ان تزوجك لان المتوقع ليس بطلاق ما هي
وفي الفصل الاول طلاق واستشهد محمد في الكتاب وقال اذا تزوجت طالق قبل ان
تخلقي فانه لا يقع عليها الطلاق اذا تزوجها قبل هذا قول محمد فقط ولو قال انت طالق
اذا تزوجت قبل ان تخلقي فانه لا يقع عليها الطلاق اذا تزوجها قبل هذا قول محمد فقط
ولو قال انت طالق اذا تزوجت قبل ان تخلقي طلقت حين تزوجها وقوله قبل ان تخلقي
باطل بمنزله قوله لها وقد تزوجها اليوم انت طالق اليوم امس طلعت اليوم وقوله امس
باطل ولو قال انت طالق قبل ان تخلقي اذا تزوجت طلعت حين تزوجها بمنزله قوله انت
طالق اليوم اذا تزوجت والله اعلم **باب**
من الطلاق الذي يقع واحد في الاوقات كلها وما يقع به ثلاث وظاير من الالباب
قال بنى الباب على معرفة معاني كلام الناس في الاستعمال واذا قال لامرأته انت طالق
كل يوم طلعت واحد لانه لو سكنت على قولها انت طالق نطقه طلعت كل يوم نطقه حتى يس
فذلك اذا ذكر كل يوم ولو قال انت طالق كل يوم نطقه طلعت كل يوم نطقه حتى يس
سلا لا حرف كل حرف اجاطه على سبيل الافراد فاجاط بكل يوم على حده وقوله نطقه
مكره وقد ثبت هذه النكرو طرفا متعددا وهو قوله كل يوم وتعدد الطرف يستدعي تعدد
المطرف لا مجاله والمطرف قبل التعدد هاهنا بعددنا المطرف بتعدد الطرف
عمل الجمع في اللفظ لخلاف الفصل الاول لان قوله انت طالق لا يقبل التعدد لان قوله
طالق وصف للمعرفة والمعرفة واحد فتعدد تعدد الطرف تعدد الطرف جعلنا جميع
الايام طرفا لها ضرورة تعدد تعدد هاهنا فطيرها اذا قال صدق بدم من الى كل يوم لزمه
الصدق كل يوم بدم على حده ولو قال صدق بهذا الدرهم كل يوم لزمه التصديق بهذا الدرهم
الواحد لا غير في يوم شانه متى قل الدرهم المنكر المتعدد جعلناه متعديا بتعدد
الطرف والمعرف لما لم يقبل التعدد جعلنا جميع الايام طرفا للتصدق به كانه وشيع الطرف
وقال له صدق به اي يوم شئت ولو قال انت طالق في كل يوم طلعت ثلاثا كل يوم نطقه
لان حرف في للطرف مستدعي طول المطرف فيه والطرف متعدي على ما مر فيشدد
تعدد المطرف وقد مر ان قوله انت طالق لا يقبل التعدد وهذا الوصف يقتضي طلاقا لا محالة
وكذلك يقبل التعدد فاشنا ذلك بل لا تعدد الطرف صارا كانه قال انت طالق نطقه
في كل يوم خلاف ما لم يبيح على حرف الطرف بان يقول انت طالق كل يوم لان حرف الطرف
هاهنا مت جمعا لا اضلا وما ثبت جمعا لغيره يكون تعديا ولو ابتنا قوله نطقه لا يثبتها
جمعا لهذا الضمن والضم لا يستتبع وكذلك لو ذكر مكان حرف في حرف عند ومع لان حرف
عند للمقارنة ومع للمقارنة والكل حرف المطرف قال لا ترى انه لو قال لامرأته والله لا
اكلمك كل يوم من ايام الجمع كان على كلام واحد ان كلم مره جئت ليلا كان او نارا لان حرف

كل الاجاطة فاجاطه بجميع الايام كانه قال لا اكلمك اليوم وغدا وبعد غد وقال في اليوم وغدا
وبعد غد كان على كلام واحد ليلا كان او نارا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد كان على
ثلاث مرات في الايام دون الليالي ولو قال انت طالق ابدا ولا يثبه له طلعت واحدة لانه لو لم
ابدالكات طابقا ابدا فذلك اذا ذكر لانه ذكره للثبات كيد وان نوى ان يطلعي ابدا بطلعه
بعد نطقه طلعت ثلاثا لانه نوى بمحمل لفظه فان لا بد عباره عن جملة الا زمانه قيد ظل
فيها ساعات الدهر فتصير كانه قال انت طالق الساعة بعد ساعة وهذا اذا دخلها وان لم
دخلها طلعت واحدة لا يثبت في الاولى فلا يلحقها الثانية بعد ولو قال انت طالق اليوم
وراش الشهر طلعت واحدة لما ذكرنا في قوله اليوم وغدا وروى عن ابي يوسف انه تقع بطلعه
للمحال واخرى راس الشهر لانه محال من الطرفين فاصل في احد الطرفين منجر والى مضاقا
ولا كذلك قوله انت طالق اليوم وغدا لان الفاصل قريب فلا يعتبر فاصلا ولو قال انت طالق
اليوم واذا جاز راس الشهر طلعت واحدة للحال واخرى اذا جاز راس الشهر لان احد الطرفين
منجر والى الثاني معلق بالشرط وهما غيران وهذا لان المجي فعل والفعل لا يصلح ظرفا لجعل
مشرطا ولو قال انت طالق كلما مضى يوم طلعت كلما مضى يوم حتى سن ثلاث لان المضى فعل
فكان شرطا والمعلق بالشرط من وجوده لا بحاله وكذلك قوله كلما جاز يوم لان المجي
شرطا لما ذكرنا ولو قال انت طالق يوما وتوما لا طلعت واحدة حين تكلم به لانه وصفها بالطلا
توما ونقي هذا الوصف يوما والموصوفه بالطلاق يوما موصوفه ابدا ولا يصح نفيه فان كان
يعني انها طالق يوما وتوما لا طلعت ثلاثا احد من اليوم السادس وذكر في رواية
ان جفص احد من اليوم الخامس من مو الاصح لان الطلاق الاول وقع في اليوم الاول والثاني
في اليوم الثالث والثالث في اليوم الخامس لانه هكذا وقع وما ذكر في رواية ان سليمان غلط وقع
من الكتاب وقيل اراد باليوم السادس انهما الدور الثالث لان وقوع الطلاق الثالث لانه وقع
الطلاق يوما وتوما لا فكان اليوم الثاني آخر الدور الاول واليوم الرابع آخر الدور الثاني
واليوم السادس آخر الدور الثالث ولو اراد حلا قال لامرأته انت على كذا امرى كل يوم ولا يثبه
له كان هذا ظاهرا واحدا فلا ينبغي له ان يقر بها ليلا او نارا حتى يكفر فاذا كفر بطل طلاقه
ولا يقر بها بالنهار الا ان يكفر ولا يثب ان يقر بها بالليل لان الليل ما دخل فيه وهذا لان كل
الظهار متوقف باليوم دون الليل والظهار يقبل التوقف لانه حرمه الفعل وكان كالمعنى
المحرمه للفعل ولو قال انت على كذا امرى اليوم وكما جاز يوم كان مظاهرا منها اليوم واد
مضى اليوم بطل الظهار فاذا جاز اليوم الثاني فهو مظاهرا منها ابدا لا يثب له عنه
الا الكفارة ولا ينبغي له ان يقر بها ليلا ولا نارا حتى يكفر لان الظهار الاول متوقف باليوم
فيطل المضى اليوم والظهار الثاني معلق بالشرط وهو مجي كل الفود والمعلق بالشرط
مؤمل عند وجود الشرط فتصير كانه قال بعد مجي الغدا انت على كذا امرى فيكون مظاهرا
منها على الثاني كذلك هاهنا واذا طلع الفجر من بعد غد كان مظاهرا ظاهرا واحدا لا
بطله مضى اليوم ولا بطله الا الكفارة لان حرف لما يقتضي التكرار عند مجي كل يوم

ولو قال في كل يوم كان
منها في كل يوم ظاهرا واحدا
جديرا من مضى يوم بطل

من الطلاق الذي لا يكون من الزوج فيجوز الزوج يقع أولا يقع قال بنى الباب على ان كل صرف
لو صدر من المالك نفذ واذا صدر من الاجنبي توقف على اجازته وما لا فلا اذا عسرنا
هذا حنا الى المسائل رجل قال لامرأة رجل قد جعلت امرى بيدك فقالت قد اخترت نفسي
ببلغ الزوج فاجازه ذلك كله فليس يقع بها الطلاق ولكن الامر بيد اجنبي علمت باجازه
الزوج ما دامت في المجلس وانما قلنا ذلك لان الامر باليد لو صدر من المالك نفذ فاذا صدر
من الاجنبي توقف على الاجازه وقولها قد اخترت نفسي لو صدر من المالك بان قال لها قد احببت
نفسك لا مفعولا يصح فذلك لا يقف على اجازته فان قيل اليس ان اختيارها لنفسها
يضمن معنى الطلاق فكيف يتوقف على اجازته الزوج قلت هذا اللفظ انما ماخذ معنى الطلاق
لا من نفس الاختيار بل من تخيير الزوج بواسطة التملك بقوله اختاري وامرك بيدك ملكت
امر نفسها ثم ملكت ايقاع الطلاق على نفسها بنا على ذلك مبدون الملك لا يتضمن معنى الطلاق
ولهذا لو قال الزوج اخترت لك نفسك لا تطلق لان الطلاق ثبت ضمن التملك وهذا
اللفظ ليس مملوك ولكنه قبول الملك لها فلا يقع الطلاق وكذلك لو قالت المرأة جعلت امرى
بيدك وقد اخترت نفسي ببلغ الزوج ذلك فاجاز ذلك كله فانه لا يقع طلاق وصار امرها بيدها
ان سات طلعت نفسها ما دامت في مجلسها ذلك لما ذكرنا ولو قالت قد جعلت امرى بيدى
وقد طلعت نفسي بذلك ببلغ الزوج فاجاز ذلك طلعت تطلقه رجعية لان قولها طلعت
نفسى لم يجز عن صدر الكلام توقف على اجازته الزوج فذلك اذا خرج من الصدر ولو قالت قد احببت
نفسى منك فقالت قد اخترت ذلك يريد به الطلاق لم يزد ذلك طلاقا لما ذكرنا ولو كان هذا
يكون طلاقا كان قول الرجل لامرأته اختاري برى به الطلاق طلاقا مبطل لاختار نفسها
فليس هذا بطلاق حتى يختار نفسها فذلك الاول لا يكون طلاقا حتى يختارها قبل ذلك
ولو ان رجلا قال لامرأة رجل ان دخلت الدار فأت طالى فقال الزوج قد اخترت ذلك
كان جائزا لان الزوج لو اتي هذه اليمين صححت ونفذت والا اتيها الاجنبي توقف على اجازته
فان دخلت من الاجازة لم يجاز فانه لا يقع به طلاق الا ان يدخل دخولا مستائفا لان
اليمين انما صارت لينا بالاجازة فالشرط الموجود قبل اليمين لا يكون معتبرا ولا يكون شرطا
رجل تروج امرأه على طالى فالنكاح جائز ولا يقع به الطلاق لانه جعل الطلاق على
وشرطا في النكاح والمبدل والشرط في العقد لا يعقبه بل يفارقه والطلاق المقارن للنكاح
لا يقع لانه صادف غير محله فطلق ولو قال الزوج لا خير بلغنى ان امرأتى فلا تخرج من منزلي
وانا غابت فالكذب في ذلك كتابا فملك الرجل اليها اما بعد فان خرجت من منزلك فأت طالى
فخرجت المرأة من المنزل قبل ان تقرأ الكتاب على الزوج ثم قرأه عليه فاجازه الزوج وعلق
به اليها لا يقع الطلاق بالخروج السابق قبل الاجازة انما يقع ذلك على خروج بعد
الاجازة لان الزوج لم يتصل على كتاب الطلاق حتى ينفذ مجرد الكتاب بل امره كتابا فنفذ

السنة وغير ذلك قال بنى الباب على ان الكلام متى صلح ان يجعل جوابا للخطاب جعل جوابا
تصمنا المعنى الخطاب فلا يجعل كلاما مبتدا اذا عسر فنهنا هذا حنا الى المسائل اذا قال
الرجل لامرأته اختاري اختاري فقط طلق ثلثا لان كل لفظ من هذه الالفاظ يصح طلاقا
فاجمع لهذا التخيير ثلث تطلقا فاصرف قولها قد اخترت نفسي الى الكل لانه صلح جوابا
للكل ويدخرج مخرج الجواب فلا يصرف الى الكل كما لو قال رجل لا خربت عبدك هذا منك
بكذا واخذت دارك هذه منك كذا وزوجت ابنتي منك فقال بليت كان قبولا لثلث الجملة اذا
ثبت هذا في قولها قد اخترت نفسي وكذلك اذا قال مع واحد او لو احده لان قولها واحد نعم
لثمة وليس في لفظها منعوت منك وعرفها واخترت نفسي اختيارا لا مجالا لثمة اذ ذلك
وجعلنا واحدا نعم لذلك ولو صرح بذلك وقال قد اخترت نفسي اختيارا واحدا طلق
ثلثا لاها ملكك بالاختيار الواحد انقاع ثلث مطلقات على نفسها كذلك هاهنا وهذا
في قولها واحد اظهر لان هذه اللفظة تستعمل للدفع الواحد اليه كما انها قالت اخترت
نفسى بالكلية ولو قالت كذلك طلق ثلثا لذاهنا هني وان قالت قد اخترت نفسي الاولى
او قالت بالثانية او قالت بالاخيرة فهذا ما س قول الى حقه سواء هي طالوت لثا وعليها
الف درهم لاها جعلت قولها الاولى والثانية او الاخيرة نعم للاختيار اما انه معضى قولها
اخترت وملك الاختار واحد لا يقبل التوهم بالاوليه والاخرية ولا التوسط فلغا الوصف
وبقي قولها قد اخترت نفسي ولو اقصرصت على ذلك طلق ثلثا وعليها الف مقابلا للثمة
الاخرية دون الثانية والاولى على ما ذكره كذلك هاهنا وعندهما ان احارت نفسها بالاول
او بالثانية طلق تطلقه باينه بغير شيء وان اخارت بالاخيرة طلق واحده باينه
وعليها الف درهم لان قولها الاولى والثانية او الاخيرة ان لم يصلح نعم للاختيار صلح نعم
للمطلق التي ثبت ضمنها للاختيار فصرنا اليها لئلا نلغو نعمت ولو وصفت وقالت
اخترت نفسي بالنطقه الاولى والثانية او الاخيرة طلق واحده كذلك هاهنا واما قلنا
ان اخارت نفسها بالاولى والثانية طلق بغير شيء لان الزوج ما ذكر الالف الا في مقابلة
الطلقه الاخيرة لانه لم يأت بحرف العطف في ملكك لطلقات بل ملكها كل تطلقه على
وعقب الاخيرة بالالف فان بليت الاخيرة طلق بالالف وان قلت غيرها طلق بغير شيء جواب
الى جميعه عن كلاهما ان قولها اخترت نفسي لا معضى بطلقه لغة بل معضى بطلقه شرعا
ومر معضى اختياره لغة وحولنا ان الجواب سعي ان يكون على وفق الخطاب من باب اللغة
لا من باب الشريعة فصرنا نعمت الى ما ثبت معضى اللفظ لغة اولى من صرفه الى ما ثبت
معضى اللفظ شرعا ثم اذا صرنا الى ما ذكرنا ما قلنا وان قال اخترت نفسي بطلقه

91

او قالت طلعت نسبي واجدة وقعت واحدة بالاجماع لان هذا اللفظ لا يحتمل الثلث والزوج
قد فوض اليها انت متفرقة انت بواجده جازم ببطران قالت عنيت الطلقة الآخرة
وحب عليها الف درهم والا فلا ما ذكرنا ولو قال لها احتاري واختاري واختاري بالف درهم
عالت قد احترت واحدة او قالت قد احترت نفسي بواجده فهي طالق ثلثا الف درهم اجماعا
وان قالت قد احترت نفسي بالاولى والوسطى وما لا خيرة فذلك عندك حبيبه لما مر والالف
في مقابلة كل المطلقات لانه عطف البعص على البعض ثم عقبهم بالالف فانصرف الى الكل
وعندهما لا يقع شيء هاهني لانه لو وقعت بطلقة واحدة لو وقعت بثلث الالف والزوج
ما رضى بالتزوج بل رضى بالبينونة بالالف جملة وان قالت قد احترت نفسي بطلقة فبالاجماع
لا يقع شيء لما مر ان الزوج ما رضى بالبينونة الا بالالف هاهني وذلك مفقود بخلاف الفصل
الاول لان المطلقات دخلت في ملكها متفرقة فلهذا ان اختار اتيهن شأت ولو ان رجلا قال
له امرأة طلقتي واحدة بالف درهم او قالت على الف فعالت انت طالق ثلثا طلعت ثلثا
غير شيء عندك حبيبه وعندهما ثلثا واحدة بالف واشتد تجانسا وهذا بناء على الاصل الذي
بينهم وهو ان الرجل اذا قال لامرأته طلقتي نفسك واحدة فطلعت ثلثا لا يقع شيء عنده وعند
نفع واحدة كذلك هاهني عندك حبيبه الزوج ما انى جواب خطابها لان الثلاث عمر الواحدة عند
فكان مبتدأ بالكلام فطلعت ثلثا وعندهما انى بالجواب وزياده فطلقة واحدة بالف
ومثني غير شيء ولو كانت قالت طلعتي واحدة بالف وعلى الف فعالت الزوج انت طالق لا ثلثا
بالف او قال على الف فعندك حبيبه ان قبلت وقع الثلث بالف والا فلا يقع شيء لما مر ان الزوج
ابتدأ بهذا الكلام وصار معرضا عن جواب خطابها فتعلق وقوع المطلقات لقبولها وعندهما
وقعت واحدة بالف واشتد مجابا لانه اجابها الى ما طلبت فصار كما نه قال انت واحدة
ومثني غير ان قبولها شرط لوقوع التمسك هاهني حتى اذا لم تقبل وقعت واحدة بالف
لان الزوج على الطلاق الثلث بالالف والالف وان كان يارا الواحد لحسب لكن على
الكل بالقبول فتعلق جميعا به وجاز ان يعاون المطلق بالقبول وان لم يقبله بذلك لو قال
لها انت طالق على خمر او خمر لم يقبل لا يقع الطلاق واذا قلت طلعت غير شيء فذلك
هاهني في حق المشتك ولو ان رجلا قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق ثلثا للسنة
بالف درهم او على الف درهم فقبلت المرأة ذلك فهي طالق واحدة حتى تكلم بالطلاق لان
جميع هذه الاوقات في حق هذه المرأة وقت السنة وعليها ثلث الالف لان الزوج وان
اوجب الالف في مقابلة الثلث لكنه رضى بالتزوج حتى يفرق الطلاق لخلاف قوله
اختاري واختاري بالف لانه ما رضى بالتزوج حتى لم يفرق المطلقات قال
زوجها وقعت اخرى ثلث الالف لان حكم الطلاق الاول قد انتهى بالتزوج بهذه فتكون
غير مدخول بها مطلقه للسنة والوقت وقت السنة فطلعت بطلقة اخرى ثلث
الالف فان زوجها بعد ذلك طلعت اخرى ثلث الالف لما مر ولو كان قال هذا اللفظ بعد ما دخل
بها لم يثبت ذلك فان كانت في طهر وجب معها فيه ان كانت حائضا لا يقع شيء للحال لان هذا

متزوج

وراد

ليس بوقت للسنة والطلاق المضاف الى وقت لا يقع قبله فاذا اجاصت وطهرت طلعت
واحدة ثلث الالف لان وقت وقوع الطلاق قد جازم وادفعوا الطلاق بالف محض كل واحد
ثلث الالف لم اذا اجاصت وطهرت ثانيا طلعت طلقة اخرى غير شيء واما وقوع الطلاق
فالوجود وقتها واما عدم وجود المال فلان المخلعة لا يجب عليها المال المشروط
في الطلاق لان المال مقابل نزول ملك النكاح وذلك زابل واذا اجاصت وطهرت بالثانية
طلعت غير شيء لما مر فان فصل الزوج لم يرض بالبينونة الا بالالف فلما قد رضى
بثلث الالف حتى فرق المطلقات على ما مر وجاز ان يقع الطلاق المشروط فيه المال
ولا يجب المال كما ذكرنا ولو قال لها طلقتي نفسك ثلثا بالسنة فعالت قد طلعت نفسي
ثلثا فان كانت حين قالت ذلك غير طاهرة لم يقع عليها شيء لانه ما مر به بالاتفاق
في وقت فلا يملك الا يقع في غير ذلك الوقت فان اجاصت وطهرت لم تطلق بذلك الا يقع
لان الاتفاق لم يحصل فيه وفيه كان ضايعا فان حدث الاتفاق في الطهر صح مادامت
مجلس الطهر لانهما مملكتان لان يقع الطلاق وقد مر ان المملك تستدعي جوابا في المجلس
وكذلك في الطهر الثالث فان فصل الزوج لو قال لها انت طالق
ملا ثلثا للسنة وهي حائض صح اذا طهرت طلعت بذلك الاتفاق السابق مهلا كان هذا
ههنا فلت لان الزوج ملكها الشا التطلبي في وقت معلوم ومن ملك الشا التطلبي
لا يملك التعلق والاضافة ولهذا قلت استدعي جوابا في مجلس الطهر لانه يملك الاشياء
فاما الروح فبذلك الاشياء والاضافة جمعها فاجبها فعل صح وان حصر في طهر واحد وقت
الزوج ذلك صح لان وقوع الثلث دفعة الضامن السنة عرفناه ودأب الرافض فاذا نواه
الزوج فقد نوى ما يحتمل لفظة فصيح ولو كان قال لها طلقتي نفسك ثلثا للسنة بالف درهم
وهي طاهرة من غير جماع فعالت ثبت ذلك وطلعت نفسي ثلثا للسنة بالف درهم
وقعت عليها بطلقة حتى مكنت ثلث الالف لان الوقت وقت السنة فاذا اجاصت وطهرت
لم يقع عليها اخرى تملك المطلقة لما مر ان هذا تعلق وهي غير مأمورة به فان وقعت على
نفسها بطلقة اخرى في مجلس طهرها قبل ان يستغل بعمل اخر طلعت غير شيء وكذلك
في الطهر الثالث وقبل هذا قولها خلافا لابي حنيفة لان الواحد غير الثلث عنده ليس
سليما مقبول اما طلعت هاهني لانها ما خالفت الزوج في الجواب لانه امرها بالثلث
وانت به كما امرها فلم تصر معرضة عن الجواب غير ان الثلاث لم يقع لهذا الاتفاق لانها
مأمورة بالاشاء في وقت معلوم غير مأمورة بالتعلق على ما مر فان قال الزوج انما اردت
ان تطلقيني نفسك ملا ثلثا بالف وقد طلعت ثلثا الالف لا يثبت الى قوله لانه موالد
رضي بذلك حين امرها بالتفرق مع علمه ان المخلعة لا يجب عليها اما بالطلاق وان شرطه
الارى لو قال لها بعد ما ابانها طلقتي نفسك بالف درهم فطلعت طلعت غير شيء ان
لو قال لرجل طلق امرأتي بالف وطل من خمر فطلقتها وقيل المرأة ليس يقع الطلاق ان
تجبر امرأتها لو قال لرجل قل لامرأتي انت طالق ثلثا عند كل طهر واحدة فعالت الزوج

مرد

حتى

مد

لهاذلك جعلت المرأة البس يقع عليها عند كل طهر بطلقة ولا لحبالا لثا المال
بالمطلقة الاولى كذلك هي **ما**

من طلاق المراتن للثمن ثمان واللتين ترثا لحدتهما ولا ترث الاخرى من طلاق المربعين
قال بنى الباب على ان التملك يستدعي حوايا في المجلس والتوكيل لا وان العدة فامه مقام
التمكاح في حق الارث اذا عسر فنهذا حنا الى المسائل رجل قال لا مراهبة في مرضه
وقد دخل بها طلقا انفسكما ملثا وطلعت احدهما نفسها وصاحبها ثلثا لم تطلق الاخرى
بعد ذلك نفسها ثلثا وصاحبها ملثا وذلك في مجلسها قبل ان تقوم امينه فمما جمعا طالقان
لان كل واحد ما موره بطلاق نفسها وصاحبها والطلاق المضاف الى شخصين لكل واحد
منهما ان يفرد به كرحلن قال لهما الزوج طلقا امراني فطلقها احدهما جاز كذلك هلي
فكانت كل واحدة منهما ما لك في حق طلاق نفسها نايبه عن الروح في طلاق صاحبها
فاذا طلعت نفسها وصاحبها صح ذلك فان مات الرجل قبل ان يعضد لهما لم يرثه المطلقة
الاولى نفسها وصاحبها ورثه الاخرى ما الاولى فلاها طلعت متطلقها نفسها
مصارف راضية بالطلاق ولو طلق الزوج بسواهما لم يرث فها هي اولى واما الاخرى
فلاها طلعت متطلقه الاولى ايهاها فلم تصر راضية بالطلاق مصاركا لروح طلقها
غير سواها فكان فارا فان **فصل** استقلت بتطليق نفسها وصاحبها فقلت
بطلاق نفسها وان طلعت بتطليق غيرها **فصل** الرضى بالطلاق انما يعتد حال الطلاق
فاما بعد فلا الا ترى لو طلق امراته ملثا في المرض ثم مكنت زوجها من نفسها لم يسقط
حقها عن الارث وان وجد منها دليل الرضى بالفرقة ولو كان التمكن مقارنا للطلاق لما ورثته
كذلك هاهنا ولو طلعت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ملثا وخرج كلاهما معا قبل قيامها
من المجلس طلعت ثلثا ولم ترثا كل واحدة طلعت بتطليق نفسها هاهنا لا بتطليق صاحبها
مصارف راضية بالطلاق ولو طلقها جميعا معا اجدلها في المجلس طلقا لما مران كل واحد
ملك الفرد بالطلاق نفسها وصاحبها فاذا انعقا على بطلن اجدلها صح ذلك وطلعت
ولا يرث المطلقة لان طلاقها وقع بايقاع عهدها وذا بيعا صاحبها وهذا لان تصرف
المالك والوكيل اذا جمعا كان تصرف المالك اولى وترث الاخرى لاهما منكوجه فان ثلثا
احدهما فطلعت نفسها ملثا لم تطلقها الاخرى طلعت ملثا ولا يرث لما مران ثلثا الاخرى
فطلعت صاحبها ملثا لم تطلق هي نفسها ورثا لما ذكرنا ان الاخرى لما طلقها طلعت
وتطليقها نفسها باطل بعد ذلك والاخرى ترث ولا شبهة لاهما منكوجه فان ثلثا من مجلسها
قبل ان يقول ثلثا لم تطلق كل واحد نفسها وصاحبها ملثا جميعا معا او اجدلها قبل صاحبها
طلعتا جميعا ورثا لان كل واحد طلعت بتطليق صاحبها اياها لان التملك قد بطل
بايقاع عن المجلس بقي التوكيل لا غير وكذلك لو طلعت كل واحد منهما نفسها لما مران المالك
بطل رجل مرض قال لا مراهبة طلقا انفسكما ملثا ان سيمما فطلعت اجدلها نفسها
ولم اجبتها ملثا لان الثانية طلعت نفسها وصاحبها وذلك في المجلس طلقا ملثا لان كل واحد

فصل في طلاق المهرين والزوجين

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

لم تطلق

واما قيمته فلا نه بقي منصرفا له من اثر الجرح وهو السرايه لان الفعل بقي ما بقي اثره
صاحبا لو انشأ التعرض له بجرح مبتدأ ولو انشأ التعرض له بجرح مبتدأ بعد الجرح
الاول ضمن في قيمته كذلك ما هي فصل من هذا ومن ما اذا جرح شاه انسان
فمات من ذلك الجرح بعد ما زادت قيمته فانه ضمن قيمتها يوم الجرح ولا ضمن الزايده
لان الزايده ما هنا حدثت امانه فلو ضمن ضمن بالفعل السابق وذلك الفعل لم تناول
الزايده فليكن ضمن فان فصل ان لم تناولها بالفعل بعد تناولها اثر الفعل وهو
السرايه فليكن اثر الفعل لم يظهر في حق الزايده اذ لو ظهر لما حدثت امانه فصوره
الزايده منقطعة عن الاصل في حق الضمان دليل على ان لا ثم يظهر في حقها خلاف
صيد الجرم لان الزايده حدثت معصومه كالاصل ثم اثر الفعل ظهر في حق الاصل فكذلك
حق الزايده والعقبه فمما جميعا وموان الجرح جرى مجرى الاخذ واثر الجرح مجرى
مجرى الاشتداد على الاخذ في الفضلين جميعا لانه بالجرح متعرض للمحمل كما بالاذ
متعرض له ثم في صيد الجرم يستوى حال البقاء والابتداء في حق الضمان الواجب بالقبض
وفي باب الملك فغيره فان كذلك في حق الضمان الواجب بالجرح وسبانه وموان حصول
الصيد في يده امانه لا يتصور لان حصوله في يده يفوت الامن عليه وان حصل بغير صنعته
فذلك في حال البقاء لان البقاء مفوت للامن كالاخذ واما حصول ملك الغير امانه
في يده فتصور الا ترى ان الثوب اذا هبت به الريح والقنه في حجر انسان كان امانه في يده
وكذلك اذا بقي في يده بغير امانه لان المدوام على الحفظ جفط كالاخذ وكذلك تصور
ان يكون الاصل معصوما عليه بالغصب ونظير الزايده امانه في يده وفي حال الصيد لا
تصور هذا فعرفت ان حال البقاء مساوي الابدان في الصيد وفي باب الملك لا لان الضمان
العقبه انما واجب بفوت يد المالك بالاخذ ابتداء وذلك الموت لم يتكرر ولم يتجدد
حال البقاء في يده ليظهر في الزايده والضمان في حق الصيد انما واجب بالاخذ ابتداء
سفوت الامن عليه وهو حال البقاء مفوت الامن عليه كل ساعه فلا جرم ظهر ذلك في حق
الزايده اذا لاج لك الفصل من الفضلين في ضمان البعض فكذلك في ضمان الجرح لانه بعض
واخذ شيئا كما مروا وكما لعمه نقصت من شعر حتى صار تساوي خمسة دراهم ثم مات
من ذلك الجرح اجه ضمن قيمته يوم جرح لانه في ضمان الشاه ضمن قيمته يوم الجرح ان انقص
شعرها فما هي اولى لان هذا الباب اعظم من ذلك وان كان نقص من يده من غير الجرح
ثم مات من جراحه الجراح كانت عليه قيمته يوم جرحه بطرح عنه نقصان البدن لان النقص
لم يحصل بفعله ولا بانفعاله فليكن ضمنه **حلال** جرح صيدا في الحرم لتساوي عشره
دراهم فكفر عنه ثم مات منها بعد ذلك وقد زادت قيمته حتى بلغت خمسة عشر درهما
من زايده بدن وسعر على الجراح فصل العمه التي زادت ثوبه مع ما عزم لان سرايه
فعله حصلت في حاله لو انشأ الخبايه منها ضمن وكذلك ضمن السرايه ولا ضمن الاصل
لانه من ضمن موه والاصل ان الضمون بملك عند اداء الضمان فينزل منزله المالك في حق الاصل

وهذا

الصيد وان كان في الجرح او في السر او في الجرح

في ضمان

فان لم يظهر هذا في حق البدن طهر في حق انقضاء الضمان فان فصل ينزل منزله المالك في
حق الملك في حق الاصل يظهر هذا المعنى في حق الزايده الحادثه على حكم ملكه في حق اسفا الضمان
عنه فليكن انما فعلنا هكذا في حق العين لقيام الموجود يوم اداء الضمان ضروره اذ الضمان
لا يغير والزيادة حدثت من بعد فلم ينزل منزله المالك في حقها وسرايه فعله صادفتها ولا
جال الضمان فليكن ضمن **حلال** رمي من الحرم صيدا في الجبل بجرحه وقيمته يوم جرحه عشره
دراهم فزادت قيمته حتى صارت تساوي خمسة عشر درهما من زايده بدن وغلا شعروا
الصيد من ذلك ضمن قيمته يوم مات لان صيدا الجبل يامن في الحرم كصيد الجرم يامن في الجبل
ثم الحكم في صيد الجرم هكذا فكذلك في صيد الجبل فان كان جرحه لم فداه بغيره لم يزد
قيمته بعد الفدا حتى بلغت خمسة عشر درهما ثم مات لم يكن عليه شيء غير العتمه التي فداها
لان ضمان الخبايه من سقط بالفدا والسرايه حصلت في حال لو انشأ الخبايه فيها لا يضمن
فالولى ان لا ضمن السرايه خبايه سابقه سابقه فرق بين هذا وبين ما اذا كان الصيد
الحرم والفرق بينهما وهو ان الصيد كان في الجبل محلا للملك فاذا فداه فقد ملكه فلا يظهر
اثر الفعل في الزايده اما اذا كان الصيد في الحرم في غير ما يملكه فلم يملكه فيظهر هو
في الزايده وكذلك لو ان رجلا جلا اخرج ظبييه من الحرم وجب عليه ردّها الى الحرم
واذا سألها منه فان لم يفعل فعله جزاؤها لانه تعرض لها بفوت الامن عليها كما مر فان
رأى في يده او بعد الارسال في الجبل في بدنه شعروا مات قبل الرد الى الحرم فعليه قيمتها
يوم مات لان ضمان الاصل يام ما دام الصيد في الجبل وان كان مرسلًا وكان كانه في يده
ما لم يرد الى ما منه ولو كان ممشكا له بيده كان الحكم هكذا فكذلك اذا ارسله في الجبل
فان كان فداه بغيره يوم اخرج من الحرم قبل ان يرد لم يزد ذلك لم يكن عليه في الزايده
شي لا قليل ولا كثير لما مر في الجرح والسرايه اذا الامساك ها هي كالسرايه ثم والاخراج
ها هي كالجرح ثم ولو ان رجلا اخرج ظبييه من الحرم ثم ولدت اولاد ثم مات هي واولادها
فعليه قيمتها وقيمها اولادها لما مر فان فداها بعد ما اخرجها من الحرم قبل ان تلد ولد
فمات هي واولادها لم يكن عليه من الاولاد شيء لما مر في الزايده الحادثه بعد الفدا ولو ان
رجلا جلا اخرج ظبييه من الحرم فاعياها جازيجه لان الصيد وان يبيع صيدا حرم في حق
فعله حتى يجب عليه الرد الى ما منه لكنه صيد جمل في حق نفسه الا ترى ان رجلا اخرج
لوحا وفضله لا يضمن شها واذا كان صيدا جمل في حق نفسه والمبيع اصل في البيع لان العقد
يقوم به جازيجه وعليه جزاؤها لما ذكرنا انها بقيت صيدا حرم في حق فعله الا اني اكره
له البيع لان فيه نفوت الرد الى ما منه فيكره وكذلك لو فداها بعد ما اخرجها كات ذكيه
لان الدخ يقوم بالجمل وقد مر انها في حق نفسها صيدا جمل لانها في الجبل الا انه يكره لما ذكرنا
ولو كان باعها بعد ما اخرجها من الحرم وقبضها المسترى زادت قيمتها في بدن وسعر
او ولدت ولدا ثم مات هي واولادها ضمن الكل لان هذا ضمان الفعل وقد مر انها في حق الفعل
صيد حرم ولو كان ادى جزاها قبل الزايده والولاده بعد البيع او قبله لم مات هي والاولاد

يوم فداه

فان

على انها

في المسترى

لم يكن عليه من فضل قيمتها وقبيلها الا ولاد شي لما مر ان ضمان الاصل قد سقط بالتكفير واليسب
حال ضمان الا ترى لو انشا الجنابة عليها في الحال لم يضمن كذلك في حق الزوايد بمجرم حرج
صيد في الجمل من اجل من اجرامه لم زادت قيمة الصيد في بدل وسعر لم مات من ذلك كان عليه
ما نقصته الجراحه وضمنه يوم مات لما ذكرنا فان فداه قبل الزيادة لم زاد بعده لك تماثل
عليه في الزيادة شي لما مر انه لو انشا الجنابة في هذه الحال لم يضمن كذلك ما هنى فان كان
على حاله فداه فضمنه لم زادت قيمته في بدل وسعر لم مات بعده لك غرم الفضل على قيمته
لان الحال حال ضمان والسرايه في حق الزيادة كالش الجرح في حق الاصل ولو انشا الجرح
للحال ضمن كذلك اذا سري الجرح الى الزيادة ولو ان جرحا مصاد صيدا لم يضمن من اجرامه وهو
يد فزادت قيمته لم مات غرم قيمته يوم مات لان ضمان الجنابه في الاصل قائم فسرى
الى الزيادة كما سري الجرح فان فداه قبل الزيادة لم زادت ثم مات لم يضمن الزيادة لما مر ولو
فداه وهو بمجرم لم زادت في بدنه ثم مات غرم قيمته مستقبلا يوم مات لان الحال حال الضمان
وامساكه اياه وهو بمجرم بعد الفدا حنانه مستقبلا فجعلنا الفدا كالا رسال والامساك
كالأخذ المتشاك وكذلك لو لم يزد فداه فضمنه ضمن قيمته يوم مات اذا مات لما ذكرنا
جلال جرح صيدا في الحرم لم فداه فلم يزد قيمته حتى مات من ذلك لم يكن عليه غير القيمة
الاولى لما مر وكذلك المجرم اذا جرح الصيد وفداه لم يزد اذ لم يضمن قيمته اخرى بل بقيه
القيمة الاولى لما ذكرنا قال ولا يشبه امساكه اياه وهو بمجرم وامساكه في الحرم وهو
جلال بعد الفدا الجنابه عليه اذا زاد لان في الجنابه عليه اما يغرم الفضل على قيمته
التي غرم والامساك حنانه حادثه حب لها قيمه مستقبلة رجل اوجب على نفسه
بلنه وقلدها تطوعا اقرضه عليه لم انه باعها من رجل ومضاه منه ذلك الرجل كان البيع
حائرا وكان عليه مكاها غيرها فان لم يوجب مكاها غير حاجتي رادت في بدل وسعر
او ولدت ولدا فان عليه مثلهما زايده ومثل ولدها وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد لان
القربة اما تعلقت بالفعل لا عبر لان الفعل لا بد له من محل يقام فيه واما المجمل في نفسه
فما لم يملك الحارز تبعه وهذا لان الحارز العبد لا يرضى على الحارز الله تعالى لم يبع الساء
وجبت فيها الركونه حارز هذا اولى واما اذا لم يوجب مكاها غيرها ضمن الزيادة مع
الاصل لما مر ان المجمل محل قربة في حق الفعل ضمان الاصل سري الى الزيادة وان اوجب
غيرها لم زادت او ولدت لا يضمن الزوايد كما مر فاجعل العليلها هنا كاجراج الصيد
من الحرم وضمان مثلها كالفدا واما عند ابي يوسف فلا يجوز البيع لان القربة تعلقت بالمحل
من كل وجه وهذا بنا على ان الرجل اذا عصى بحباله لا يصحبه ثم باعه قبل الدخ جاز

الجمل

المحل حتى

وعند ابي يوسف لا يجوز بيعه وعندهما لا يجوز والله اعلم
الصيد حتى عليها الرجلان في الحرم والاحرام قال نبي الباب على ان ضمان صيد الحرم
عوض محض وضمان صيد الاحرام خرافيه معنى الموضع عند اصحابنا الملتزم وعند فر
جزا في الفصلين وعند ابي يوسف عوض خيال لا في الفصلين وهي مسائل الاصل والباب جرح

على هذا ولو ان رجلا جلا لا جرح صيدا في الحرم جرحا لا منعه من ان يكون صيدا ان جلا
جلا لا آخر جرحه جرحا آخر مثله فمات الصيد بينهما جميعا فعلى الجراح الاول
ما نقصه الجرح الاول مجيها وعلى الثاني ما نقصه الجرح الثاني وبه الجرح الاول
لان كل واحد منهما لفرد تنقصه ضمن ذلك وما بقي من قيمته بعد الجرحين جميعا على
الجراحين نصف لان هذا ضمان المجمل ونصف المجمل حصل فعليهما فكان الضمان عليهما
وعند فرج على كل واحد منهما قيمه كامله لان هذا ضمان خرا الفعل عنده فاشبهه
المجرمين اذا قتلوا صيدا لزم كل واحد منهما قيمه كامله كذا هذا ولو كان الاول قطع جرحه
اوله ثم ان الاخر قطع له الاخرى او جرحه الاخرى فمات من ذلك كله فعلى الجراح
الاول قيمة الصيد كامله يوم جنى عليه لانه استهلكه معنى فان الصيد اسم لمنتهج متوش
ويقطع اليد والرجل فان هذا المعنى فصار الصيد مستهلكا معنى ضمن قيمته وعلى الثاني
ما نقصه الجرح الثاني ونصف قيمته به الحائنان جميعا لان فعله وان كان استهلاكا لولا فضل
الاول ولكن بعد جعله استهلاكا مع الاول لان الاستهلاك المعنوي لا يتكرر في محل واحد
كالجفتي واذا تعذر ذلك جعلناه تنقيصا ضمن ذلك لان هذا صيد جعقه وان لم يتق صيدا
معنى وانما تضمن نصف قيمته ايضا لان الصيد قد تلف جعقه فعليهما فكان بيعي ان قيمته
عليهما لكن الاول قد ضمن قيمه المجمل مره ولا يضمن ثانيا فلما جرح المجمل منع فدا الضمان لا عوض
عن المجمل كما مر والثاني لم يضمن ضمن ما يخصه ولو ان الثاني قتله بعد جنايه الاول كان على
الاول قيمته صحيحا لانه استهلكه معنى وعلى الثاني قيمته به الجنابه الاولى لانه استهلكه
جعقه وجاز اجتماع الفعل الحضي مع الحكمي اما الحكمي مع الحكمي او الحقيقي مع الحقيقي فلا ولو
كان الاول جرحه جرحا استهلكه ثم ان الثاني قطع يد او جرحه فمات من ذلك كله فعلى
الاول ما نقصه الجرح الاول صحيحا ونصف قيمته به الجناسان جميعا لما ذكرنا وعلى الثاني
قيمه كامله به الجرح الاول لان الثاني قد استهلك الصيد معنى ضمن قيمته كما مر كانه
قتله جعقه محرم جرح صيدا جرحا لا يستهلكه ثم ان مجرما اخر جرحه بعد ذلك جرحا
لا يستهلكه فمات الصيد من الجرحين جميعا فعلى المجرم الاول قيمته كامله به الجرح
الثاني وعلى الثاني قيمه كامله به الجرح الاول لان جرح كل واحد منهما لا يكون مضمونا
على صاحبه لانه لم يشاؤكه فنه وانما يضمن كل واحد كمال القيمة لما مر ان هذا الضمان
جزا الفعل عندنا ولو نفر كل واحد منهما هذه الجنابه لوجب عليه جراحا كامل وكذا اذا
شأركه في الفعل غيره وهذا لان الفعل في حق الجزا لا يقبل الوصف بالتخزي فكان القول
بوجوب البقص قولا بوجوب الكل لا يحال كما في القصاص ولا كذلك فصل الجلا ليس جرح
لم يقل على كل واحد منهما نصف قيمه جراحه صاحبه لان جميع ضمان الجرح واجب على
الجراح ولو قلنا يضمن نصف قيمته به جرح صاحبه لتصرف ضمان جراحته وذلك لا يجوز
وما عني كما ضمن جميع القيمة دخل فيه ضمان جراحته لا مجاله حال ولا يشبه المجرم
في هذا الجلال في الحرم لما ذكرنا ان هذا ضمان خرا الفعل وذلك الضمان عوض عن المحل

جرح به

وحكم جنابه المحرم في الحرم وغيره سواء كان ينبغي ان يحبس عليه في الحرم فبمناز قومه الا حرام
 ومما اكرم لان كل واحد منهما لو نفرد واجب صمنا فكذا اذا اجتمعا كما في القرآن
 ونحو ذلك لجنابه واجد لما مر ان هذا الصمان جزاء منه معنى العوض والمحل متحد فتعد
 القول بتعدد الصمان مع اتحاد المحل لخلاف القرآن لان الواجب ثم جرا الجنابه والجنابه
 صادقا جرام من فوجب جران ، ولو ان حلالا ليس قولا صيدا في الحرم بضره واجد ضمن كل
 واجد نصف قيمته صحيحا لان التلف حصل بفعله كما مر فان كانا ففلا ضرر من مختلفين
 كان على كل واحد ما نقصته ضررته لان كل واحد نفرد بتنقيصه فنفرد بضمان ذلك وما الى
 من قيمته فعليهما اصفان لما مر ولو ان مجرما قطع رجله فمات
 من ذلك كله فعلى الاول قيمته صحيحا لانه استهلكه معنى على ما مر وعلى الثاني قيمته
 به الجنابه الاولى لان جنابته صادقة مجالا ناقضا ضمن قيمته كذلك ولو كان الجرح الاول
 لم يستهلكه لم ان الثاني قطع يد الصدم فمات من ذلك كله فعلى الاول قيمته صحيحا بالجرح
 الثاني وعلى الثاني قيمته به الجرح الاول اما الثاني فلا لانه استهلك الصدم حكما ضمن
 كما مر لكن الاستهلاك صادف صيدا مجرما فضمن كذلك اما الاول فلا لانه استهلك الصيد
 مع صاحبه لان التلف حصل بجنابه بهما جميعا وعند الاستهلاك كان الصيد مجرما جراحه
 صاحبه ضمن كما لقيمته الا فلا الجراحة لما مر ان جراحه صاحبه لا يكون مضمونة عليه
 وكان ينبغي ان ضمن الاول نصف القيمة ما هني لان التلف حصل بفعله وفعل صاحبه لكان قد
 ذكرنا ان القتل في جرحا لا يقبل الوصف بالتجزي فاذا ثبت بعضه ثبت كله لا محالة
 ولو ان رجلا فارتاح جرح صيدا جرحا لا يستهلكه وجرحه رجل اخر جرحا يعني مفرد بالجرح
 جرحا لا يستهلكه فمات من ذلك كله فعلى الاول قيمتان به الجرح الآخر وعلى الثاني قيمته
 به الجرح الاول عندا وعند السفعي كل واحد قيمة واحدة به جرح صاحبه وهذا لان
 القادر محرم باجرام من عندا وعندا باحرام واحد وقدر هذا في مسائل الاصل ولو كان
 الثاني قارنا كان عليه قيمتان به الجنابه الاولى لما مر قال وكل شيء وجب على المحرم فيه
 الجرا في الجرح او في الحرم فانه محرم فيه الصوم والهدى والصدقة لان الاصل في هذا
 الصمان جزاء الفعل ومعنى العوض تنادي في ضمن الاصل والاصل تنادي لهذه الامشاء
 فكذاك التبع وكل شيء اصابه الجلال في الحرام اجزاء الدخ فيه والصدقة اليها شاة والحرية
 فيه الصوم لان معنى العوض اصل ما هني كما مر والصوم لا يصلح عوضا بوجه ما خلاص
 الصدقة لانه مال وكذلك الهدى لانه مال فتادى معنى العوضي لكن العوض لا يجب
 للعبد ما هني لانه ليس باهل له وانما يجب لله تعالى فيسلك به مسلك الكفار والفر
 فلهذا المعنى طنادى الهدى والصدقة دون الصوم وعندا فتنادي بالصوم ايضا
 لان هذا جزاء الفعل عندا لا عوض عن المحل كصمان صيدا لا حرام وقد مر حلال جرح صيدا
 في الحرم جرحا لا يستهلكه لم جرحه جلال اخر جرحا لا يستهلكه فمات من قيمته بعد
 فذلك لم مات من جراحتهما فعلى الاول ما نقصه الجرح الاول وعلى الثاني نصف ما نقصه الجرح

تغير

الثاني لان كل واحد نفرد بتنقيصه فبمناز قومه وما بقي من قيمته مع الزيادة فهو عليهما
 فصان لان شرابه فعليهما ما وصلت بالزيادة والتلف حصل بتلك السراية فمات
 الزيادة بن الجراحين كان على الاول ما نقصه الجرح الاول لحسب لان الزيادة كانت
 حال جنابه وعلى الثاني ما نقصه الجرح الثاني يوم جرحه لان الزيادة كانت موجودة يوم
 فاعتبرت في حقه وما بقي من قيمته فهو عليهما اصفان والزيادة عليهما اصفان لان شرابه
 فعليهما ما وصلت بالزيادة فعليهما القيمة مع الزيادة ولو كان الاول قطع يد الصيديم زادت
 قيمته لم قطع الاخر جرحه فمات من ذلك فعلى الاول ما نقصه الجنابه الاولى وقيمته زائدة
 به الجنابه الاولى لان الجنابه حصلت ولا زيادة لم فلا يمكن الجاب قيمته زائدة فحسب
 قيمته كما هو فاذا زادت صارقت مستهلكا للزيادة حكما ايضا فضمن حتى فلما ضمن
 نقصان الجراحه وقيمته زائدة به الجنابه الاولى فقد حصل هذا المعنى واما الثاني
 فعليه ما نقصته الجراحة الثانية من قيمه زائدة يوم جرحي عليه ونصف قيمته يوم مات
 به الجنابتان جميعا لما مر ولو كانت الجنابه الاولى لم تستهلك الصيد والمسئلة فلما كان
 على الاول ما نقصه الجنابه الاولى من قيمته يوم جرحي ونصف قيمته يوم هلك به الجنابه
 جميعا لما مر وعلى الثاني ما نقصته الجراحة الثانية من قيمته يوم جرحي عليه وقيمته
 كاملة زائدة به الجنابتان لما مر وذكر في بعض النسخ وعليه قيمته زائدة به جنابه صاحبه
 قال وفي الحقيقة لا فرق لان المستثنى عن ضمانه جنابه صاحبه فقط قال وكذلك لو كانت
 الزيادة بعد جنابتهما جميعا كان على هذا الوجه وعلى هذا جميع هذه الوجوه وقياسه والله اعلم
 المحرم بحسب الصيديم بصيف اجراما الى اجرام او محل
 من ذلك المحرم لخر او ليشا ركه حلال وهو محرم بشئ او بشي واحد قال في الباب على
 ما مر من الاصل في الباب المتقدم ولو ان مجرما بعمره جرح صيدا جرحا لا يستهلكه
 ثم اضاف الى عمره حجة لم جرحه جرحا اخر فمات من ذلك كله فعلى المحرم قيمته صحيحا
 للعمرة وعليه قيمته ايضا به الجرح الاول للح ما مر ان التلف حصل بالجنابين والقتل
 في حرم صمان لا يقبل الوصف بالتجزي فاعتبر كل فعل كماله مع غيره في حكمه
 كان لشئ معه غيره وهو وجوب القيمة فنقول الجنابه الاولى صادفت صيدا صحيحا
 فواجبت قيمته صحيحا واثنائه صادفت صيدا مجرما فواجبت قيمته مجرما
 ولو انه جل من اجرام عمرته بعد ما جرحه لم اجرم بحجة لم جرحه جرحا اخر فمات من ذلك كله
 كان عليه للعمرة قيمته صحيحا به الجرح الثاني وكان عليه الجرح قيمته به الجرح الاول
 لان الجرح الاول حصل ولم يكن له اجرام الجرح فلم يجب للجرح الثاني جرحا ولم يكن
 ثم اجرام للعمرة فلم يجب للعمرة شي صا كسبح من محرم للعمرة ومحرم بحجة جرحه
 اجدهما م الثاني ثم مات الصيديم فمات على الاول قيمته به الجرح الثاني وعلى الثاني
 قيمته به الجرح الاول كذلك هني لخلاف الفصل الاول لان الجرح الثاني حصل لاجرام
 العمرة باق كان جانيا على اجرام العمرة لهذا الجنابه ايضا كما صار جانيا على اجرام الحج

معدرا استئنا الجرح الثاني عن قيمته الواجبه بالجرح الاول وهاهني خلافة ولو كان قرن
عمرة وحجه بعد ما قبل من العمرة لم جرح الصيد جرحا آخر ملك الصيد من ذلك كله فعليه
ملته قيمته للعمرة الاولى به الجرح الثاني وقمتان للقران به الجرح الاول ولو كان الجرح
الاول قطع يده والمسئلة لها غير للعمرة الاولى قيمته لا جرح به وعزم للقران قمتين
به الجرح الاول لما مر ان الجرح الاول كان استهلاكا فضمن كمال القيمة وذلك الجرح في
حق الجرح الثاني جرح وليس استهلاك فقلنا ضمن للقران قيمته به الجرح الاول
ولو كان الثاني قطع رجل هكذا حكمه لما مر من المستهلك لا يستهلك فكان الثاني
حكم الجرح لا غير محترم وجلال قنلا صيدا في الحرم بضربه واجده على الجلال نصف
قيمته وعلى المحرم قيمته كاملة لهما استركا في قتله لهذه الضربة الواحدة فكان ينبغي
ان يخب قيمة واحدة بينهما نصفين لكن اذكرنا ان الضمان في حق المحرم جزا الفعل وذلك
لا فعل الجرح وفي حق الجلال عوض عن الجرح وذلك بخلافه ولو ضرب كل واحد منهما
بضربة على جده الا ان الضربين وقعتا معا كان على كل واحد منهما ما نقصته جرحا
من قيمته صحيحا لان ضرب كل واحدنا اول صيدا صحيحا ثم يجب على الجلال نصف قيمته
مجروجا بالضرر من لان التلف حصل لجنايتين فكان على الجلال نصف قيمة الثالث وقد
ضمن نقصان حياته مرة ولا ضمن ثانيا وجنايته صاحبه ليست من فعله فلا يضمها ايضا
لهذا او جنا نصف قيمته به الجرح الثاني ويجب على المحرم قيمته به الجرح الثاني لما ذكرنا
ولو جرحه الجلال ثم لم يمتي المحرم بجرحه على الجلال ما نقصته الجرح الاول من قيمته صحيحا
وعلى المحرم قيمته به الجرح الاول وما بقي من قيمته به الجرح الثاني على الاول نصفه لما مر
ولو كان جرح قطع يده او رجل عزم كمال قيمته وعزم المحرم قيمته به جرح صاحبه لما مر
محرم ينج وفارن جلال قنلا وطيبيا في الحرم بضربه واجده كان على القارن خزان على
المفرد جزا واحد وعلى الجلال ثلث جزا لما مر فان يد الجلال جرحه ثم شئ المفرد
ثم ثلث القارن فمات من ذلك كله فعلى الجلال ما نقصته جرحا من قيمته صحيحا لان
الجرح صادقه وهو صحيح ضمن نقصان الجرح وهو صحيح وعليه ثلث قيمته به الجرح الثاني
الاخران قال وهذا وهم الكاتب وانما الصحيح به الجراحات الثلث لان جراحه صاحبه
غير مضمونه عليه وقد ضمن جراحته مرة فصارت المستثنى ثلث جراحات وعلى المفرد قيمته
به الجراحه الاولى والثانية والصحيح والثالثة لان الاولى والثالثة ليستا من فعله فلا
يضمنهما وعلى القارن خزان به الجرح الثاني الاولين لما ذكرنا ولو كان جرح الاول والثاني
كل واحد منهما يستهلك الصيد بان كان قطع يده او رجل او فقا عينين فعلى الجلال قيمته
صحيحا لانه استهلك الصيد معنى كما مر وعلى المفرد قيمته به الجرح الاول والصحيح
به الجرح الاول والثاني لان جرحه لم يستهلك الصيد فكانت وجوب القيمة عليه
لسترا به حياته والسترا به ايماء صادف مجل جرح القارن لم يضمن ذلك وعلى القارن
ضمنان به الحاشان الاولين لما مر مفرد لمحجه او عمره جرح صيدا جرحا لم ان جرحا لا

ان

الجلال

جرح ذلك الصيد جرحا مضافا للمفرد الى العمرة محجة لم جرح الصيد جرحا آخر فمات
الصيد من ذلك كله فعلى المفرد قيمته به الجرح الاوسط لان جرحه الاول والثاني خلا
واجزأه للعمرة موجود فضمن ذلك وانما لا يضمن الجرح الاوسط لانه لا يمنع له فيه عليه
قيمته للبحر به الجرحان الاولان لان جرحه الثاني على الجرح الاول ولو كان الجرح الاول
ما نقصته جرحه مجروجا بالجرح الاول ونصف قيمته مجروجا ثلث جراحات لان التلف
حصل بفعله وفعل صاحبه والمعتبر في وجوب الضمان عدد الجنايات لا الحيات ولو كان
المفرد بالعمرة جرحه لم حل من احرامه لم جرحه جلال في الحرم ثم قرأ الذي حل من عمرته
ثم جرحه جرحا آخر فمات من ذلك كله فعلى المفرد للعمرة قيمته به الجرح الثاني الاخران
وعليه قمتان للقران به الجرحان الاولان وعلى الجلال ما نقصته الجرح الثاني مجروجا
بالجرح الاول وعليه نصف قيمته به الجراحات الثلاث لما مر ولو كانت الجراحات
استهلاكا كان على المحرم بالعمرة الاولى قيمته صحيحا وعليه قمتان به الجنايات
الاوليان وعلى الجلال ما نقصته جراحته به الجناية الاولى ونصف قيمته به الجنايات
الثلاث لما ذكرنا محرم اصطاد صيدا فقتله جلال في ذلك في الحرم غرم المحرم جرحا
كاملا وعزم الجلال جرحا كاملا ورجع المحرم على الجلال القاتل بقيمتة التي غرم اما المحرم
فصار ضامنا بالاخلد وفوات الارسال والجلال ضمن بفعل صيد المحرم واما الرجوع فلا
الجلال اكد عليه ضما ناك ان تعرض السقوط وللثالث حكم الانتخاب ابتداء في السطوع
كما في سهرود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا واخذا ذلك فان قبل عرسه السقوط امنا
لمن اذا وجد السبب المسقط وذلك مفقوده هاهنا فاذا المنع من السقوط قبل وجود
السبب المسقط لا يصلح ان يجعل كالإيجاب ابتداء قلت السبب المسقط للضمان
هاهني موجود وهو وجوب الارسال والوجوب باعث له على وجود الارسال وكان
هذا منعا من السقوط بعد وجود السبب المسقط فكان كالإيجاب ابتداء من هذا الوجه
وكذلك الجلال اذا صاده في الحرم لم يقتله المحرم في يده عزم كل واحد منهما جرحا ورجع
الجلال على المحرم بذلك لما ذكرنا وكذلك الجلال في الحرم ولو كان الممسك جلالا
فقتله نصراني في يده او صبي فعلى الجلال خراه لا غير لان الصبي ليس من اهل وجوب
الخرا عليه لان الجرح وجوب الضمان لله على سبيل العقوبة والعبادة وهو ليس من اهل ذلك
وكذلك النصراني ولكن رجع الجلال مما عزم على الصبي القاتل وعلى النصراني لا نهما من اهل
وجوب غرامات العباد عليهما فامكن لكتاب الضمان عليهما من هذا الوجه الجلال اذا كل
محرم على صيد او جلالا او نصرانيا او صبي فقتله لم يضمن ذلك شاعدا نا خلافا لغيره
لان هذا الضمان عوض عن المحل والدلالة تسبب الخلاف وقد طرأ على التشديد المباشر
فقطعت حكم التسبب وعند فر هذا جزا الفعل فاشبه ما اذا كان الدال مجرما ولو كان
الدال مجرما والمسئلة لها ضمن الجزا عندنا للشفعي لانه جنى على الصيد بالتسبب
لان من الصيد ما يكون شمس بعده عن يدنا وتواريه عن عيننا والاخذ برب الامن الجاهل

خلافا

بالعقد والدلالة نزل الامر بالحاصل بالتوازي وهو عقد الاحرام فلهذا ضمن ترك التعرض للصيد
بشرطه بما قبل الدلالة صار جانيا على احرامه فضمن فان قيل الميسر ان المباشرة وطريق
في هذا التسبب فوجب ان ينقطع حكمه بها كما في الفصل الاول قلت بلى ولكن المباشرة
في قطع التسبب على ان الضمان المضاف الى التسبب ينقطع عنه وينضاف الى المباشرة
لانها اقوى من التسبب او الاشتراك في السبب متعذر لان البشر له بعض المساواة
ولا مساواة هاهنا وتعدى الضمان متعذرا لانه عوض عن المجل والمجل متخذ وفي مثلنا
الواجب على المحرم جزا الفعل والواجب على الجلال عوض المجل فامكن تعدد الضمان ولهذا عد
ما سفل من قضا القاضى وما لا ينقد قال سى الباقى

على ان من جازت شهادته جازت قضيته لان القضا اعمال للشهادة فكان بعضها وان كل
قضا صادف مجالا مجتهدا فيه نقد وما لا وكل قضا تردد بين جوازه وفساده لا ينقد
نفسه ولكنه ان رفع الى قاضى آخر قضى لجوازه جاز ولا يفسد بغيره بعد ذلك اذا عرفت
فساده بطل وليس هذا احصا الى المسائل اذا مات الرجل وترك ديناً على الناس بعضه على القاضى وعلى ابنه
او على امرائه فذكر رجل انه اوصى اليه واقام عنده القاضى شاهد من ذلك فقضى القاضى
انه وصى ودفع اليه ما قبله من الدين بعد ذلك او دفع بعض من مميته من قرابته لم مات
القاضى او غرل فجعل الورثة وصيه الوصى وارادوا اخذ دينهم فعاتب اليه على قضا
القاضى بالوصيه الوصى قبل قضا الدين فان القاضى ينقد قضا القاضى الاول لان الغرم
لوشهد بان الميت اوصى الى فلان وقضى القاضى بذلك لم ادى الدين اليه صحيح ويرى كذلك
اذا قضى القاضى بذلك لما مر ولو كان القاضى دفع ما عليه من الدين الى الوصى او بعض قرابته
لم شهد بالسبب بالوصيه فالبغى القاضى لا يجوز كما لو دفع الغرم الدين اليه لم شهد له بالوصيه
وقد مر هذا في كتاب الشهادات من قبل رجل ادعى انه ابن الميت ووارثه لا وارث له
غيره فان سمع القاضى من الشهود ذلك قبل قضا الدين جعله وارثا وانقد الشهادة بذلك
ثم قضا الدين بعد ذلك لم غرل القاضى ومات جبا اخوه الميت ومو معروف فجعلان يكون
المعنى لما من الميت ولم يكن لابن بيته على النسب الا قضا القاضى له بذلك قال بعض الجائر
لا ينقض لما مرانه لانه فيه بدليل انه لو كان شاهدا قبلت شهادته وان كان وادى المال
الى الابن لم شهد له القاضى بالقضيه انه ابن الميت ثم دفع الى قاض اخر لم جزم بالقضيه كما لو
شهد له لم يقبل لما ذكرنا ولو ان الميت مات ووارثه غاب ولم يدع وصيا جعل القاضى
له وصيا واشهد له بذلك لم قضى القاضى الدين الذى عليه للميت او قضا ذلك بعض قرابته
جاز لما ذكرنا في الشهادة وان قضى الدين ولا لم صبه وصيا لم جزم في الشهادة رجل ادعى
وله على القاضى دين او على بعض قرابته الذى سمينا لحضر رجل وادعى ان الغاب وكله
تقبض دينه التى بالكوفة والقاضى قاضى لها اد بعض دينه التى على القاضى او على رابته
بعض القاضى بالوكالة بشهادة الشهود واشهد على قضيه لم قضوه الدين فانه لا يصح
قضاؤه ولا يبرأ عن الدين هو ولا غيره حتى اذا رفع ذلك الى قاض اخر بطل العضد والزمهم

تعدى
از جمله دلالت و ان
فساده بطل وليس

بشرطه
من قضا القاضى

اشار
الى الاصل

لانه لو كان شاهدا بذلك تقبل وكذلك اذا كان قاضيا ولو رفع هذا الى قاض اخر فاصح
جائزا صحيح ذلك وليس لقاض اخر ان يبطله ابدا لان قضا الثانى صادف مجالا مجتهدا
جائزته التوكيد على الغاب لشبه حادته اثبات الوصى على الميت من وجه وان
من كل وجه فان ولاية الغاب وان لم ينقطع عن مال من كل وجه لكنها انقطعت من وجه
من هذا الوجه اشبه حادته الوصى فان رأى القاضى الثانى امضاء جاز وانما لم ينقد
قضا القاضى بذلك وان رأى امضاء لان التردد وقع في نفس القضا انه هل صح او لا ولا سفل
نفسه بدون سفل من غيره ولو كان القاضى قصى الكوكيل او الوصى الدين ولا لم قضى لها
بعد ذلك بالوكالة والوصاية كان باطلا ما مر فان دفع ذلك الى قاض اخر فامضى امضاء
وامضاء لا يصح ذلك حتى اذا دفع الى قاض اخر يرى الامر الاول باطلا فانه يبطل ذلك
كله لان الثانى امضى حكما مجمعا على بطلانه وامضاء الباطل باطل القاضى اذا قضى
شهادة المجدودين في قذف بعد ما تابا باجازه قضاؤه لان العضد صادف موضعا
مختلفا فيه صحيح لانه قضى في موضع يتبع فيه الاجتهاد ولو كان القاضى مجتهدا
في القذف قضى شي لم اجاز ذلك قاض اخر جاز وان يبطله بطل لان قضا محلف فيه
قال الثانى قضى في موضع مجتهد فيه صح وترى العضد من الاول منزلة الشهادة منه
كما مر وكذلك لو ان قاضا اجاز شهادة رجل لامرأته مع شاهد نقد وليس لاجل ابطاله
لان الشهادة للمرأة مختلف فيه فان قضى القاضى لامرأته بقضيه بشهادة رجلين
فرفع ذلك الى قاض يرى جوازه امضاء وليس لاجل ابطاله وان دفع الى قاض يرى بطلانه
ابطله وليس لاجل اجازته لان قضا القاضى محلف فيه كالشهادة على مامر ولو ان
او صبيا استقضى بقضى من رجلين شي لم جزم ولو اجاز قاض اخر لا يجوز لقبضه ابطاله
لان قضا الصبي والعبد باطل بالاجماع وامضاء الباطل باطل وكذلك انصر الى اعتبار
القضا بالشهادة من هو لا القاضى او قضى بالشهادة الا عصى صح ونقد لان شهادته
مختلف فيها وان كان القاضى اعصى بقضى بقضيه لم دفع الى قاض اخر ان رأى امضاءها امضا
صح وان رأى ابطالها ابطالها صح لما ذكرنا ولو ان امرأة استقضت بقضى احد
او قضا لم يصح فان رفع ذلك الى قاض اخر فامضاء جاز لان قضاها بمنزلة شهادة
ولو شهد رجل وامرأتان مجدا وقضا وقضى به قاض جاز كذا هذا وهذا لان شهادة
النساء في الاصل كشهادة الرجال وانما لم يقبل في باب الحدود والقصاص احتياطاً
لما كان التهمة وهي غلبة النسيان عليه من منزل جاهل في باب الحدود منزلة جال القاضى
في سائر الجوارث ثم القضا بشهادة القاضى نافذ وان كان منهما لانه صادف مجالا
مجتهدا فيه او مختلفا فيه فعند شرح يقبل شهادته في هذا الباب كذا هاهنا
ولو شهد رجل وامرأتان على رجل مجدا وقضا بقضى القاضى بذلك لم دفع ذلك الى قاض
الاخر ومو يرى شهادته في الحدود باطلة فليس له ان يبطل لان قضا الاول قد صح
لما ذكرنا ولو ان قاضيا من العضد قضى بقضا مما اختلف فيه رده قاض اخر اجازة اخر

وامضاء

قضا

في قول رداً الثاني باطل لا زوجه باطل بالإجماع فان الفقهاء اجمعوا على
انما خاص ما يختلف فيه الناس في جوار لا جدران يفصه ولو كان نفس القضا مختلفا
فيه فيقول بعضهم هذا مما يختلف فيه الناس في معنى مني ويقول بعضهم هذا مما يختلف
فيه الناس في معنى ان يطل فابطله قاص اخر جاز ابطاله لان العضا باطله مما يختلف
فيه الفقهاء فقد قضى به قاض اخر فهو جازر ولو ان رجلين رضيّا بحكم بينهما قضى بينهما
نقصيه فزعمت الى قاض اخر فان ابا حنيفة قال ان كان موافق رأي القاضي امضاها وان كان
لا موافق رأي القاضي ارضاها لان هذا صحيح وليس نقضا لانه حصل بتراضيهما فاشبهه
عقدا عقده فرفع الى القاضي ان راي رايه امضاها والا فسخه كذلك هذا وان كان الحكم
نصرانيا والمحكمان مسلمين او كان عبدا او صبيا فرفع الى قاضي فانه بطله لان هؤلاء ليسوا
من اهل العضا فرفع قضا وهم باطل فان اجازة القاضي فرفع ذلك الى قاضي اخر ابطله
لما ذكرنا ولو ان قاضيا امراسا فان بعض من اتين بعضا لم يجوز حكمه الا ان يكون الخليفة
قد ولي القاضي وان كان في العضا اصيلا من وجه على معنى ان عمله يقع لله لا للخليفة لكنه
يملك ان يغيره من غير مناه من دون تفويض الخليفة اليه ذلك كما في الوكيل ان ولي رجلا ولم يوله
الامام ذلك فعلى الحاكم من خصم من ذلك لا يجوز فان اجازة القاضي ذلك لو كمل اذا وكل فصرف
الحكم من جوار حكمه ان لو كان قاضيا جازت اجازة القاضي ذلك لو كمل اذا وكل فصرف
المشايخ اجازة الاول جاز وان كان من لا يجوز قضاؤه عليه لو كان قاضيا نظره
ان كان مما يختلف فيه الناس مثل المجرد في العذف جاز انفاذ القاضي حكمه عليه لان
وان كان عبدا او نصرانيا وهما مسلمين لم يجز انفاذ القاضي حكمه عليهما لانه انفاذ
من لا يجوز حكمه على كل حال والله اعلم

ما ينبغي للقاضي ان يضعه على يدي عدل وما لا ينبغي وما اخبر على بقرته قال بنو الماتب
ان بقرته المنكوجة يجب جزا الاحتباس لحق الزوج فمتى بات الاحتباس لمعنى من قبل
الزوج لم تسقط ومضى بات بمعنى من قبل المرأة او من قبل اخر بضع فبها سقطت الا ان
يكون في منع نفسها بحقه فحينئذ لا تسقط وان الوصع على يدي عدل احتياط من القاضي
من وجد دليل الاحتياط ففعل اذا عرفت فان هذا جازا الى المسائل اذا شهد شاهدان
على رجل انه طلق امراته فلما وقع دخل بها فانه ينبغي للقاضي ان يمنع زوجها من الدخول
عليها والخلو بها حتى يطور القاضي ان يرى البينة ام لا ويجعل معها امرأة سالحة مسلمة
منع زوجها من الدخول عليها والخلو معها ولا يخرجها من منزله لان سبب القضا قد وجد
وفوا الشهادة وانما هو من حال المسلم العدالة وانما لم ينفذ العضا احتياطاً لعله يظن
ينبغي العضا اذا وجد سبب القضا فلا نامن من ان يقدم على وطئها لانه زعم الهاجلا له
وانما لا يخرجها من منزله لانها ان كانت منكوجة فلا يجوز الاخراج ولدي اذا كانت
معتدة منه واذا وجبت الخلو له بينهما والاخراج لا يجوز قلت اجعل عليها امرأة

ان يولي قضاؤه من وجه

لحقيقة جاز لان القاضي

ان يولي قضاؤه من وجه

دونه
تقول بينهما فان طالت المسئلة عن السنة سالت المرأة القاضي ان يفرض لها
ادعتا الطلاق او انكرته او قالت لا ادري من ان يسمعها بقرته المعتدة
على ذلك شأني سأل عن البينة لان الاصل وحرب النفقة والشك وقع في ال
لان النفقة يجب ان كانت معتدة ولا يجب ان كانت منكوجة لانها ممنوعة عن الزوج
لا بمعنى من قبله واذا دار الامر من الوجوب والسقوط لمسكاً بما هو الاصل حتى يعمم الدليل
لخلافه فان كان الزوج قد فرض لها نفقة مثيلها وهي زوجه له في كل شهر نفقة معاومه
وطالبها خذ ذلك وقالت لا ادري اطلقني ام لا او قالت لم يطلعي فان العاض لا يفرض
لها مشايخ غير نفقة المعتدة لان نفقة النكاح انما يجب مع تسليم النفس وقد علم فاذا اذنت
سقطت النفقة فان اذنت نفقة المعتدة لم عرفت المعتدة فلا ضمان عليها الا لها الحد
يحق وان ردت السهارة ردت النفقة لانه تبين لها كانت منكوجة وكانت ممنوعة
من الزوج لا بمعنى من قبله بل بمعنى من قبل البينة فصار منعهم ايها عنه كمنعها نفسها
عنه بالنسبة لا ترى انه لو تبين ان الشهود كانوا عبيداً لانه لا شيء لها من النفقة لما مضى
وان كان ذلك فريضة وسنرد الزوج ما احدث منه لداها هنيء القاضي اذا فرض لها
نفقة معلومة كل شهر فاخذها رجل كارهة وهرب لها شهراً ثم ردها عليه لم يكن
لها عليه نفقة وان كانت غير ناشرة لان المنع جازاً لا من قبل الزوج فاشبهت الصغير
ولو انها حبست في السجن في دن لم يكن لها نفقة لان المنع جاز من قبلها وهو منع ايها الدس
وكذلك وجبت عليها حجة الاسلام ولها محرم وخرج معها وبقي زوجها لا نفقة لها حتى
ترجع لما مر ان المنع جاز من قبلها وزوي عن ابى يوسف انها تستحق النفقة لان المنع جازاً
من قبلها والنفقة انما يجب لها اقيام الزوج عليها وتكليفها اياه من الوطى الا ترى ان
الامه المنكوجة اذا لم يتوها المولى بيتاً لا تستحق النفقة الا ترى ان الصغير المنكوجة
لا نفقة لها حتى تبلغ الجماع لان المنع جاز بمعنى من قبلها حتى فاشبهت المرضع وان
خرج الزوج معها استحق النفقة لانها غير ممنوعة منه الا انها تستحق نفقة المحضرون
السفر لان الزوج التزم بقرته المحضون حسب ولو ان امرأة لم يدخل بها زوجها ابنت ان ندعه
ان يدخل بها عليها حتى يعطيها صداقها فالحا استحق النفقة لان المنع جاز من قبله
وهو منع ايها الصداق وكذلك لو جلس الزوج في دين فمنع من اتيانها وحبس النفقة عليه
لما مر واذا بات من زوجها نظر الى ما بات منه فان كانت بات نفقة من قبله استحق
النفقة والسكنى ما دامت معتدة وان بات بفروقه من قبلها نظر ان كان لمعنى هو معصية فلا
نفقة لها لانها تعذرت في منع المحضون عليه جوزت بالجرمان وان كان بغير معصية فلاها
النفقة لان المنع كان بحق فصار منعها نفسها لا يستحق الصداق لم الفرقه اذا وقعت على
استحق معها النفقة لحكمها في العدة لحكمها في النكاح فكل معنى سقطت النفقة في النكاح
سقط في العدة وما لا فلا ولو ان شاهداً شهدا على رجل انه طلق امراته قبل الدخول بها
فمنع منها حتى سأل عن الشاهد من طلبت نفقة لها لان الشهادة ان كانت صادقة

التي تحمل الوطى

فلا يملكها غير معتد به وان كانت كاذبة فلا نفقة لها لانها ممنوعة منه لا معنى من قبله
لان العاقل كنعها وقد مر وان شراة دخلها زوجها لم ترصت مرضا لا يستطيع جماعها
لان النفقة لان المرض منع عارض لا ينفك النكاح عن جنسه فاشبه الجبض والوثق
فان امرأة اذا كانت رتقا ومثلهما اذا لم تنزل بقا جامع فاعا استحق النفقة لهذا المعنى كذلك
ها هنا خلاف الصغيره فانه معنى اصلي وليس عارض **باب**
من الغلام والجارية يقام عليهما البينة فيمو صعان على يدى عدل والنفقة في ذلك فالنبي
على ان نفقة المأول يجب حتى الملك كنفقة المملوكه يجب حتى الاختاس ومتى وجد دليل الوضع
على يدى عدل نوضع كما مر اذا عسر ففنا هذا احنا الى المسائل واذا كانت الامة في يد
رجل فشهد عليها شاهدان الهاجرة وادعى به او انكرت فان القاضى يضعها على يدى عدل
امراة نفقة حتى تسال عن البينة ولا تخلى بينها وبين المولى لما مر في المطلقة مثا في الباب
الاول انه يخال بينها وبين الزوج غير الهاجرة من بنت السيدها هني ولا يخرج من بيت
الزوج ثم لان العتاق لا يعقب العدة والطلاق يعقبها فكان برل الاخراج جتاهم باعتبار
العدة والنكاح جميعا وهني باعتبار العتاق حتى الاخراج فلهذا اشترفا فاذا وضعت
يدى عدل حتى تسال عن الشهود وطلبت نفقتها فرض القاضى عليه لها نفقتها لان الملك بعد
بات في الظاهر والنفقة واجبه حتى الملك وتجبره على الاتفاق وانى لان الملك بعد بات
عليها وهي عاجزة عن التلكت فاسببت الصغيره في حجر وليها فان القاضى تجبره على
الاتفاق عليها لذلك هاهنا فان اخذت نفقتها شهورا لم تكت البينة فاعتقت الجارية
فانه يرجع عليها بالنفقة التي اعطاها لانه تبين انها اخذت ذلك بعبر حتى وكذلك لو ان
الجارية لم تشهد عليها بالاعتق وانى المولى ان ينفق عليها فرا فعتة القاضى فانه يقول انفق
عليها او بعها لان الادنى محترم فلا يجوز الاضرار بفسخه لجويعا لان فيه تضيعه وانلافه
وهذا لا يجوز فان اجبره القاضى على النفقة فاعطاها نفقتها الفرضه اشهرام قامت
البينة بعد ذلك الهاجرة الاصل يرجع المولى عليها جميع ما اخذت منه لما مر وكذلك
لو كانت تاكل من بنية لغبر انه لم علم الهاجرة الاصل يرجع عليها بذلك فان كان اذن لها
في ذلك بغير اجبار القاضى فلا شى له عليها لانه كان متبرعا لهذه النفقة الا ترى انه لو
تزوج امراة وفرض لها القاضى عليه نفقة واخذت من ماله شى وانفقته وقد دخل بها
لم علم انها اخذت من الرضاعه وقرق بينهما انه يرجع عليها بما اخذت منه فكذلك الامة
ولو ان رجلا في يده امة ادعى رجل انها امته واقام شاهدين وصاحب اليد منكر وهى منكدة
انضا فان القاضى يضعها على يدى عدل احتياطا لا مرا الفرج كما مر فان طلبت نفقتها اجبره
القاضى على الاتفاق عليها كما ذكرنا فان فعل ذلك فلم تزل البينة فردت عليه لاشى له على
المدعى لانه انفق على جارية وان عتلت البينة فعصى للمدعى لها فلا شى له على المدعى عند
الى جنبيه وعندهما يرجع عليها بالنفقة فيباع في ذلك الا ان نفقها المولى وهذا باب
على ان جنايه المصوب على الغاصب هدد وعندهما معتبره وقد مر في الاصل لم عندهما

اذا باعها المولى او فداها رجع على الذى كانت في يده مالا **باب** من النفقة
لان النفقة لجنهها وهي ضمان الغاصب فان باعها لغيره لى لها لو تلفت عندك
صماها على المدعى عليه وكذلك لو كانت في يده فرفعتها الى القاضى وفرض لها عليه نفقة
او اكلت من ماله شىا فغير امره لم استحققت موه على الخلاف عبد بنى لمدجل ادعاه
واقام البينة لم تؤخذ من يد المدعى عليه حتى تزل البينة بخلاف الامة لان هذا ليس بفرج
حتى بخنا طفه فلا ينشعه من يد ولكن القاضى باخذ من المدعى كفيلا نفقة بنفسه كى لا يبر
وبالعبد كى لا يغيب به ووكيلا في الخصومة لجواز ان يخفى فيطول الخصومة ويتضرره
المدعى فاذا وكل مكن الخصومة مع الوكيل ان غاب هو فان كان المدعى عليه فاسقا مخوفا
على ما في يده قرا القاضى وضع العبد في يدى عدل فلا باس بان يضعه ويامر بالعمل والانفا
على نفسه لانه لا يؤمن من ان يغيبه او تخال فيه خيلة لتفوت الحق على المدعى فاذا رأت
الاختياط في الوضع على يدى عدل فانما يامر بالكسب والاتفاق على نفسه لان نفقته في
مال مال الكسبه ملك مال الكسبه وموقاد على الكسب فان لم يكن قادرا عليه لم يرض او مغرور
اجبر المالك على الاتفاق كما مر في الامة **باب**
الشي من الزمق والبهائم وغير ذلك يدعى بالحيوان على ان الانسان جبر على الاتفا
على الرق ولا جبر على الاتفاق على غيره من الحيوانات ولكن ينهى عن التضيع بترك الاتفاق
بطريق الفتوى لا بطريق الالتزام لان الادنى من اهل الانتخاب والاستيجاب جاز توجه القضا
على الشخص مطالبته وهذا المعنى مفقود في غيره اذا عسر ففنا هذا احنا الى المسائل
اذا كانت الدابة والثوب وجودك في يد رجل فادعاه رجل واقام عليه شاهدين فسال
المدعى القاضى ان يضع ذلك على يدى عدل فانه لا يفعل ذلك لما ذكرنا في العبد وكنه صمته
في يده وبخلافه كفيلا بنفسه وبذلك الشى ووكيلا في الخصومة لما مر ولا جبره الذى هو
في يده على نفقته على ماله ولكن ينهى عن تضيعه بترك الاتفاق عليه لانه لا يصلح ذلك
فما بينه وبينه لما ذكرنا فان قال المدعى عليه لا كفيلا في ذلك قبل المدعى ان اردت
فالزمه الليل والنهار والزم ما ادعت عليه حتى يعطيك كفيلا او تزل البينة عملا نقول
صاحب الشرع صاحب الحق يلو شىا والى الملازمة واللسان المطالبة وان كان فاسقا
مخوفا على ما في يده فاني اعطاك كفيلا فرائ القاضى ان يضع ذلك على يدى عدل وكان المدعى لا
يطبقه ولا باس لما ذكرنا وقال للمدعى انا لا جبر الذى هو في يده على نفقته فان سلب
وصعناه على يدى عدل وكانت النفقة عليك وهذا لانه لم تجبر على النفقة واخذ من يده
نفق كان ذلك ازاله يد على وجه التلف وذلك غير مستحق عليه فان ضمن ان ينفق عليه
يرجع لها على يدى البند وضعناه على يدى عدل والا فلا فان ركت البينة واجد فلا شى له على
اجد لانه انفق على ملكه وان لم تزل رددناه على يدى البند ولا نفقة للمدعى ايضا لانه انفق
لشرط ان لا يرجع على اجد وان لم يرض بذلك كان الامر على ما وصفت لك من امر الكفل لما ذكرنا
باب ما يكون الرجل فيه خصما وما لا يكون فيه خصما من الديون

وغيرها من ائمه والعضا والصدقة والشراف قال بنى الباب على ان العضا على الغائب لا يجوز الا اذا
كان المدعى على الحاضر بسبب من المدعى على الغائب فحينئذ ينصب الحاضر خصما عن الغائب
وان صرف ضمن شرطه لانه لا يصح بدونه اذا عسر فها هذا حينا الى المسائل
اذا قال الرجل لرجل هب لفلان الف درهم من مالك على اني ضامن لها حتى ادفعها اليك هو حاضر
فان وهبها المأمور له وقبضها الموهوب منه فهي دين للواهب على الامر لان قدر هذا
اقرضني الف درهم ثم هبها لفلان من جهتي لان كلام العاقل يجب له ما يمكن ولم يكن
الا على هذا الوجه لان قبض الموهوب له لا يوجب ضمانا عليه فعلى غيره اولى فلما شرط
الضمان على الف درهم دفع المال الى فلان ولينصح ذلك الا اذا جعل المضمون ملكا له اولا
فقتضت الهبة لفلان اقراضا سابقا من الامر ليصح شرط الضمان وهو ممكن قال غيره اعني
عبدك عني على الف درهم فاعقبه صح ذلك متضمنة لملكك سابقا على العتق لهذا المعنى كذا
ها هنا فان غاب الموهوب له فادعى المأمور له وهبها للموهوب له وقبضها منه الموهوب
واراد اخذها من الامر فانكره الا فسر ان يكون وهبها فاقام المأمور اليه الله وهبها للموهوب
له وقبضها منه والموهوب له غائب فانه يجوز ونقض على الامر بالمال لان الهبة من الغائب
سبب لشوب حق الرجوع على الامر الجاضر كما وصفنا ومولا يتوصل الى اسان جرح
ها هنا الا باثبات الهبة للغائب فان نصب الحاضر خصما عن الغائب في ذلك فقبلت اليه
وكذلك الصدقة لمنزله الهبة لما ذكرنا رجل قال لآخر ان فلان على الف درهم فاقضها اياه
عني فقال نعم ثم جاءه بعد ذلك ورب الدين غائب فقال المأمور بقضيتها المال الذي امر به
فقال الامر لفلان على الف درهم وقد مررتك بالقضا ولم تقضها او قال لا شيء له على ولا امرتك
ان تعطيه شيئا فاقام المأمور اليه ان الامر امره بان يقضي فلا ما الف درهم له عليه وانه
قضاها اياه عنه كما امره وزل مال غائب فان القاضي يعرض على الامر بالمال ويكون ذلك
قضا على رب المال الغائب لما ذكرنا في الهبة فان حضر الغريم فانكر القبض لا ينفذ الى قوله
لما مر ان الجاضر قد نصب خصما عنه فصل بين هذا وبين الهبة فانه اذا قال هب لفلان
الف درهم عني لم يصح الامر ما لم يقل على اني ضامن وهما هني في الامر بقضا الدين عنه
يضمن وان لم يشترط الضمان على نفسه والفرق بينهما ان الضمان في الفصلين انما وجب في
الامر ههنا لدفع المال الى فلان والاصل في المتضمن ان يثبت على من المتضمن لانه من المتضمن
يجري مجرى الشيع من الاصل فكان الاصل في الشيع ان يثبت على من المتبع الا اذا دليلا
مغتر اذا عسر فها هذا فقول قبض الغريم الدين ومع مضمونا عليه فما ثبت ههنا له
ثبت على وقفه وقبض الموهوب له لم يقع مضمونا عليه فما ثبت ههنا له كان ينبغي ان يثبت
على وقفه فثبت كما هو الاصل لئلا يغيرنا موجب الاصل ههنا هني دليل مغير وهو التنصيص
على استراط الضمان ولو قال لرجل ان هذا العبد الذي في يدي لفلان فامتنعه لي منه
الف درهم واقفه ثم جئ المأمور بعد ذلك فقال قد فعلت فاقام اليه على ما ادعى
قضت للمأمور بالشئ على الامر وكان العبد للامروكان هذا قضا منه على رب العبد الغائب

نفسه

الامر

الباب

عبدك

١٨٢

حتى ان حضروا نكروا بعد البيعة عليه لما ذكرنا عبدك رجل قال لرجل هذا العبد لفلان والبيعة
واقام البيعة اجل ان فلانا باعه هذا العبد الف درهم وبعد الثمن لم يكن للمشتري على العبد
سبيل حتى يحضر البايع لانهما انفقوا ان الخصم في العبد غيره ولو قال دوا ليد
افلان فاقام المشتري البيعة على ما وصفت فان الذي في يد العبد خصم ونقض عليه
بالعبد للمشتري ويكون ذلك قضا على الغائب لان المدعى لا يتوصل الى اثبات الحق على الحاضر
الا باثبات الملك للغائب فان ذلك سببا لهذا فان نصب الجاضر خصما عن الغائب في اقامه
البيعة عليه صح خلاف الفصل الاول لانهما انفقوا ان الخصم غير ذي اليد وهما هني
الي خصم في الظاهر لانه ادعى الملك لنفسه الا ترى لو حضر الغائب كان خصما له فذلك
المدعى ولو قال الامر الذي عليه الدين يد امرتك بالقضا وقضيتها ولكن لا ادفع اليه
مخافة ان تقدم الغائب فيجحد لا ينفذ الى قوله لانه اقر بحوب المال وخوف ظلم غيره
لا يمنع توجه المطالبة بالاداء فان قدم الغائب لجحد القضا قبل المأمور اقم البيعة عليه
بالقضا لانه ادعى عليه القضا وهو منكر فيكلف السنة فان لم يكن له بيعة اخذ الدين من الامر
لانه هو الغائب لم يرجع الامر على المأمور بما ادى عليه وان عزم ان الغريم ظالم في حق الدين
منه لانه امره بتملك ما في ذمته مما يودي عنه ولم يحصل ذلك لان الدين الذي في ذمته
قد استحق حجة ظاهرة فلهذا يرجع رجل قال لرجل قد استترت العبد الذي في يدي
لفلان منه صدقة وانفقنا على الشراء وقد الثمن فانه لا يؤمر بتسليم العبد اليه لان
اقراره صادف ملك غيره وفي تنفيذه اضرار لصاحب الملك وهذا لا يجوز ولا لذلك
الدين فانه اذا قال للمدين ان فلانا وكنتي بقبض الدين صدقة فانه يؤمر بتسليم الدين اليه
لان اقراره صادف ملك نفسه فان ذلك الدين يستوفي من ملكه فليس له في تنفيذه اضرار
بالغائب الا ترى لو حضر وحجلا التوكيل اخذ بالدين في الفصل الاول ان حضر وحجلا لم يبالا
نظروا العبد بان غيبه المدعى فينصرروا الله اعلم

ما يكون الرجل فيه خصما وما لا يكون فيه خصما من الكفالة والحوالة قال بنى الباب على الاصل
الذي مر في الاول واذا ادعى رجل على رجل ان فلانا فاما الغائب قال له ان فلان هذا المدعى
على الف درهم فاكفل بها له عني فلفل لها عني وجحد المدعى عليه الكفالة ذلك فاقام
على المدعى عليه البيعة لما ادعى من ذلك فان القاضي يقضي على الكفيل بالمال لانه ادعى
عليه حقا بسبب وابنته بالبيعة ويعرض على المال ايضا على الغائب ونقض الرجوع للكفيل
عليه عند الاداء حتى اذا حضر المدعى ان اخذها شيئا ولا يحتاج الى اعادة البيعة
وان ادعى الكفيل رجوع عليه لان المدعى يدعى على الجاضر كفا له مقبلة بوصف وهو ان
ثبت للكفيل حق الرجوع عند الاداء واما البيعة على ما ادعى فثبت لهذا الوصف اذ
القضا يكون على وفق الحجة ولو ثبت حق الرجوع الا اذا ثبت الدين على الغائب فان نصب
الجاضر خصما عن الغائب في ذلك فصيح ولو كان المدعى ادعى على الكفيل انك منته في الف
درهم عن فلان فحجلا واقام عليه البيعة ونقض القاضي له عليه لا يكون قضا على

الغائب حتى لو انكر احتاج الى اعادة البينة عليه وازاد الكفيل لا يرجع عليه لانه ادعى
عنه كفا له مظهر عن الامر واقام البينة على الامر ذلك فثبت كذلك وصارنا غير
جارية اثرهما فالمشروع يعرف باثره ونزلت الكفا له المطلقة من المقيد منزله الهبة
من البيع فانهما غيران معايرهما اثرهما كذلك هاهنا وان الخد في اصل التملك فالمدعي بالهبة
لا يقضي بالبيع كذلك هذا وصار شوقها بالبينة كنبوتها عيانا ولو عاينا الكفا له في الفصل
الاول على ذلك الوصف كان حكمها مذكرا وفي الفصل الثاني ايضا كان حكمها مذكرا فكذا
اذ ثبت بالبينة فان قال المكفول عنه للكفيل قد حجت ان كون امرتك بذلك خلا شي لك
على لم يثبت في قول المكفول عنه لان جوده قد بطل لحجه شرعية وهي قضا القاضي الامر
بالبينة التي قامت عليه ولو ان رجلا ادعى على رجل انه كفله بكل ماله على فلان بن فلان
بامر فلان بن فلان والمدعي عليه الكفا له لحجه ذلك والمكفول عنه غائب واقام المدعي
البينة انه كفله بذلك وازال على المكفول عنه الف درهم كانت قبل الكفا له بالشهادة
جائزه لا زمة للكفيل والغائب وان حضر لا يعاد عليه البينة لما ذكرنا ولو اقيم شهيدا
بذلك كله ولم يشهدوا ان المكفول عنه امره بذلك قضى على الكفيل بالمال فاخذه منه وكان
ذلك مضاعفا على الغائب لما مر ان ثبوت الحق على الغائب سبب لثبوت الكفا له على الحاضر فانصب
الحاضر خصما عنه في ذلك وكذلك لو شهد الشهود بالحوالة او بالكفا له على ان صاحبها اصل
بري كان منزله الكفا له في جميع ما ذكرنا الا في فصل وهو اذا حضر الاصل لا يوصل بالدين
حتى يتولى المال على الجول وهما ههنا في ذلك ولو ان رجلا اجبر رجلا الى القاضي فقال
ان هذا الرجل مال لي ضمن فلان ماله على صحت ذلك فلان ادعت الى فلان الف درهم
كانت عليه وحجة ذلك المدعي عليه فعاد المدعي في بينة فاقامها انه كان فلان الغائب على
هذا الف درهم وان ادعيتها الى فلان بالضمن الذي مر في هذا المدعي عليه فان القاضي يقضي
بعضي للمدعي الكفيل على المدعي عليه بالمال الذي ادعى عنه ويكون مضاعفا على الغائب لما مر
ان ثبوت المال على الغائب سبب لثبوت حقه في الرجوع فانه لا يتوصل الى ثبات هذا
الا بذلك فانصب الحاضر خصما عن الغائب فيه ولو قال المكفول عنه قد امرتك بذلك
وضمنك فلان ما كان له على وقد كان له على الف درهم ولكنك لم تؤدها فاقام الكفيل
البينة انه قد اداها قضى بذلك على المكفول عنه وامر ادا المال الى الكفيل وكان ذلك قضا
على الغائب لما مر وكذلك هذا في الجوال والله اعلم

الرجل يقول لا خيرا يا معت فلانا او ما اقرضت فلانا او ما ذاب وما قضى به على فلان او ما ربه
فهو على ما قال والناظر يبنى على الاصل الذي مر من قبل واذا قال الرجل لصاحبه ضمن هذا الرجل
ما قضى له به على او ما ذاب له على او ما لم يضمن له ذلك لما مر في غاب الامر فاقام المكفول
له البينة ان له على الغائب الف درهم وقال للقاضي اقض لها الغائب حتى يلزم الكفيل فانه
خصم عنه لم يفعل لانه لم يدع عليه ما دخل تحت كفا لته فان الداخل تحت الكفا له دين
عند القاضي بعد الكفا له وذلك لم يشته الا ترى ان الكفيل لو قال عند المكفول له علمت انه

تد كان لهذا المكفول له على الغائب الف درهم فقبل الكفا له لكن لا اوده به حتى ان ربه
لم يجبر على دفعها الى المكفول له حتى يقضي لها على الغائب حتى يقدم بان قراره لم يضمن
على الاصل ما لم تصدقه فلم يكن ذلك دخلا تحت كفا لته فلا يلزمه ولو قال المكفول
قد قدمت المكفول عنه بعد الكفا له الى قاضي اهل الكوفة ومو فلان بن فلان فقامت بينة
عليه بالف درهم كانت في عليه قبل الكفا له فاقضها اياه القاضي وقضى لها عليه في الحجل
الكفيل ذلك فاقام البينة على ما ادعى من ذلك فان القاضي يقضي على الكفيل بالمال ويلزمه اياه
ويكون مضاعفا على الغائب لان المدعي اثبت بالبينة الذي الذي دخل تحت الكفا له فصح ولو كان
الكفيل كفا ذلك لغير امر الاصيل فقامت عليه البينة بما وصفت لك قضى على الكفيل بالمال
وذلك قضا على الغائب ايضا لما مر وكذلك الجوال ولو قال ضمن عن فلان بن فلان ما يعني من
او ضمن له ما اقرضني او قال ضمن له ما ذابني به من شيء فضمن ذلك لما مر على امره به ثم غاب
الامر فاقام المكفول له البينة انه قد باع فلانا المكفول عنه فعاد له فلان الغائب الف درهم
ودفع اليه العبد او انه اقرضه الف درهم بعد كفا له هذا الكفيل وحجه الكفيل ذلك كله قضى
القاضي على الكفيل بالمال وكان ذلك مضاعفا على الغائب لما مر وكذلك لو قال ضمن عن فلان بن
ما يا يعني او ضمن له او اقرضني او قال ما ذابني به من شيء فضمن ذلك لما مر على امره به ثم غاب
الامر فاقام له المكفول البينة وكذلك لو كان الكفيل كفا لغير امر المكفول عنه فقامت عليه البينة
بما وصفت لك كان الكفيل مضاعفا على الغائب لما مر ولو كان المكفول له غائبا فادعى الكفيل
على المكفول عنه ان فلانا وانك الف درهم وان قصيته ذلك وانكر المدعي فاقام عليه
البينة احل منه وكان ذلك مضاعفا على المكفول بالقسا لما مر وكذلك ان اقر بالمداينة وانكر الغائب

فاقام البينة على القضا صح والله اعلم
من السفعة التي يكون من الهبة قال في الباب على ان من كان القول قوله في ثبات اصل الشيء
كان القول قوله في ثبات وصفه وان اقرار الاشنان بافدية ملكه دون ملك غيره
اذا عرفت هذا حنا الى المسائل رجل له دار عرفت انها له فقال له وجهها فلان
وقبضها مني وهي في يدي المقر له فاراد المهران يرجع في الهبة فقال المقر له الهبة لم يثبت
لي ولكن استرتهيا منك بالف درهم ونقدت التمن القول قول الواهب مع لمبينة لاهما
انفقا على ان المملوك هو فلو انكر اصل المملوك كان القول قوله فكذا اذا انكر وصفا فيه
فان لم يضر القاضي فيه بالرجوع حتى يحضر شفيع الدار واراد اخذها بالشفعة فهو حق لها
لان الواهب وان انكر الشرا فاقدر المملوك لذي اليد واقر ان قراره فيه نافذ فاذا افل انفقا
على ثبوت حق الشفعة وذلك كد من حق الرجوع فكان ولي فان اخذها الشفيع ودفع اليه
فلا سبيل للواهب على التمر لان حقه كان في العين لا غير وان سلم الشفيع السفعة كان الواهب
ان يرجع فيها بالهبة لان حق الرجوع كان ثابتا له ايضا لكن الشفيع يقدم عليه لتاك حقه
فاذا سقط حق الشفيع طهر حق الواهب كالشفيع الا قرب مع الا قضى فان حضر الواهب
ولم يحضر الشفيع فان القاضي يرد لها على الواهب ولم يحضر الشفيع فان القاضي يرد لها على الواهب

لأنه ثابت معلوم وثبوت حق السفع موهوم لأنه مبني على حضوره وطلبته وذلك محتمل
والحقيقة لا يتوكل بالمحتمل فإذا فعل ذلك لم يحضر السفع فطلب الشفعة نفقضا وقضى
للسفع لأن المحتمل قد صار حقيقته وهذه الحقيقة فوق ذلك فينقض تلك هذه وبطريقه
إذا اقر الغائب بعين الحاضر ثم بالتسليم إلى الحاضر لم إذا حضر الغائب وصدقته ينزع
من الحاضر وسلم إلى الذي حضر لهذا المعنى كذلك هذا وكانت عمدة على المسترعى لأن التملك
وقع عليه لا غير لأن القاضى قد نفقض قبض الواهب وإن قدم السفع وسلم الشفعة سلمت
الدار للواهب طامرا وكذلك لو كان الموموب له أخراثة استرعى من الواهب بالف درهم وقد
التمس على أن الباع الجبار ثلثه أيام وادعى الواهب الهبة وأراد الرجوع فيها وأراد السفع
أخذها بالشفعة فله ذلك لأن الواهب جاز أن يملك الجبار المبني عليه فالتحق

هذا الفصل بالفصل الأول والله أعلم **باب**
ما يكون منه سفعه وما لا يكون منه من الميراث وما يكون لعبد الرجل قال بنى الباب على أن
البيع سبب لثبوت حق السفع في المبيع إلا إذا كان ملك المبيع للسفع أو كان البيع واقعا له
إذا عرفت ففاه حنا إلى المسائل إذا اذن لعبد في التجاره فحقه دين كثير أو قليل
فلا سبيل للمولى على شيء مما في دينه حتى يعرض الدين لأن العبد أصل في التصرف على ما عرفت
فكان سعي أن يكون أصلا في موجهه وهو الملك لكن الملك قد امتنع لما منع وهو الرق الممناني
للمالكية فاشقل الملك إلى أقرب الناس إليه هذه الضرورة كما لا ريب فإن أخذه أصحاب الدين
قد غموا إلى القاضى في بيرة دار تساوى الف درهم وعلمه دين الف درهم فباعها القاضى
للعمراني دينهم والمولى شفعها بدار له أخرى من غير تجاره العبد طامرا لأن أخذ الدار
بالشفعة لأن البيع ما وقع له لا ترى أنه يقع عليه شيا أو أبى وملكه في المبيع لم يظهر لتقدم
حق صاحب الدين فكان عدما في حق الدين وإذا كان كذلك نزل في حق هذه الدار ثم له سائر
الجيران فثبت له حق السفعه ولو كان الغريم شفعيا للدار كان له أن يأخذها بالشفعة
مع المولى بالخصص لأن ملك المبيع لم يكن له ولا شبهة ولا كان له حتى في البيع نفسه لأن حقه
كان ثابتا في الدين وإنما ملك مطالبه العبد باستيفاء الدين لا غير لكن القاضى يبيع الدار
ليتوصل الغريم إلى الدين لأن له حقا في البيع نفسه وإذا كان كذلك جازا فلنا ولو
القاضى المولى والغريم البيع فباعها المولى لم يكن له أن يأخذها بالشفعة لأنه بايع ولا سفعه
للبايع وهذا لأنه بالبيع صار مسلما للشفعة إذا لا يجوز له أن يشرع في نفقض عقدهم به ففهم
بيعه تسليما ليصح وكذلك لو أن رجلا مات وترك دارا تساوى الف درهم وأبنا وترك عليه من الدين
الف درهم وقد وصى الميت بثلث ماله لرجل مولى القاضى أن يبيع كل الدار على الوارث والموا
له لكان الدين فباعها عليهما وأوفى الغريم حقه وأعطى ثلث ما بقى إلى الموصاله والثلث إلى
الوارث وكانا شفعين للدار بدار لهما من غير الميراث فطلبها بالشفعة فلمأ ذلك
لما مر في المسئلة الأولى ولو لم يكن على الميت دين وكان في الورثة صغار خراي القاضى أن يبيع
الدار وكلها لكان الصغير فباعها عليهم جميعا والموصى له والوارث غائبا أن يجازوا

وهما شفعيان فطلبها الشفعة فليس لهما أن يأخذها بالشفعة لأن البيع صورة أزر عليها
بثنا أو ثالثة معنى وقع لهما لا ترى أن المزمع لهما بنفس العقد وهذا لأن النظر
في حق الصغير لما لم يملك بدون بيع كل الدار بصمت الأولاه على الصغير في بيع نصيبه ولا
على الكبير في بيع نصيبه أيضا وصارا لاذن الحاصل شرعا كما لا دوز الحاصل فيه حيث
وتم لا سفعه له فكذا هاهنا وكذلك أن كبيرا الصغير وهو شفع أيضا فليس له أن يأخذ
بالشفعة لأن أمر القاضى عليه نافذ شرعا كانه وكيل من قبله فكان البيع واقعا له
وهذا كله قول أبي حنيفة خلافا لهما لأن القاضى ولا يبيع كل الدار عنده وعندهما
لا ولو أن رجلا دفع إليه رجل مالا مضاربة فاسترعى به دارا فباعها وترى المال شفعيا
لم يكن له أن يأخذها بالشفعة لأن البيع الما نفذ بامرة فكان واقعا له كما لو رهن عبدا من
رجل دين له عليه وسلطه على البيع عند رجل لا جل فباعه جاز وكان البيع واقعا له وإن
كان لولها عن البيع لا يعمل فيه كذا هاهنا **باب**

من العتق الذي يقع العتق في أحد هادون المدير والذي يقع عليهم جميعا قال بنى
الباب على أن الكلام يجب أن يعمل لحقيقته إلا إذا عذر محمد صارا إلى مجازة لأن الأصل
هو الحقيقة إذا عرفت ففاه حنا إلى المسائل رجل له عبد ممتعه لثمانه درهم
لأماله غيرهما فقال في صحته أحد كما مدبروا الآخر جرم مات قبل البيان عتق العبد
من جميع المال والمدير من الثلث لأن قوله أحد كما مدبروا أخبار حقيقته وأمكن العمل لحقيقته
معلنا وقوله والآخر جرم عطف على الأول فكان ينبغي أن يكون الخيار أيضا لكن يعذر العمل
لحقيقته لأن وصف الجرمية مفقوده معلنا مجازة وجعلناه الجابا فصبر كانه قال
والذي ليس بمدبر جرم عتق الفرس ولو بدل فقال أحد كما جرم قال والآخر مدبر جرم مات قبل
البيان عتق نصف العبد من جميع المال ونصفه من الثلث وكذلك المدبر وبيعه كل واحد في
ملك صممه عند محمد لأن اللفظ الأول الجاب طامرا وقد وجب جرمه دأيره بين القرون
فشتف بينهما واللفظ الثاني الجاب للندبر في حق الفرس وأخبار عن الندبر في حق المدبر
فثبت المدبر في حق الفرس لهذا الجاب والمدبر مدبر على جاله وعندنا في وصف هذا
والعصل الأول شوا لأن صدر الكلام لعف على ما يغيره وقد بينا آخر كلامه وأنه عني
بالجرمية الفرس لأن قوله والآخر مدبر أمكن العمل لحقيقته صرف هذا اللفظ إلى المدبر معلنا
بذلك فإذا قد استوى المقدم والتأخير لم يودم التمييز كان الحكم هكذا وكذلك إذا أخره
كما في الخلق بالشرط ولو قال أحد كما جرم والآخر هو المدبر عتق الفرس جميعا لأن ألف
واللام لا يستغران الجنس أو لقران المعهود ولا جنس هاهنا فكانتا للمعهود والمعهود هو
المدبر رجل قال المدبر نزل له أحد كما جرم فخرج أحد هادون دخل عليه عبد ليس بمدبر فقال
أحد كما مدبر وكان ذلك في الصحه وقيمتهم شوا مات قبل البيان عتق الفرس
من جميع المال والثابت مدبر على جاله والداخل رفق على جاله لأن اللفظ الأول الجاب
جرميه مبهمه بنى الباب والخارج واللفظ الثاني لقوله أمكن العمل لحقيقته بل جعل

وإنما يتبع
البيع في
واقعه

ومدبر ممتعه

٢

نائباً أنت فعلنا بذلك وإذا علمنا به لعنت الجربة للخارج والتدبير للثابت ولو ان
قال لعبد من له احدكم اجر فخرج احدهما ودخل اخر فقال احدهما جرفا نه لعنت من الاول نصفه
ومن الاول نصفه ومن الاخر نصفه عند الى حنيفة واني يوسف وعند محمد يعقوب
من الاول نصفه ومن الاخر نصفه ومن الاخر ربعه وهذه المسئلة من مسائل الاجل
وهي معروفة ولو قال المدير من له ولعبد في صحته احدكم مدير واحد الباقيين حرم مات قبل
البيان ولا مال له غيرهم وماتت شوا عتق من القبر نصفه ومن كل واحد من المديرين
من جميع المال ثم عتق ثلثه اربعه كل واحد منهما من الثلث لان اللفظ الاول لغو لانه لغو
عما هو ثابت والى الثاني الخاب فخرج احدهما من من استحقاق هذه الجربة فاصرف الجربة
الى القبر والى احدهما من نصف بينهما ما يخص احدهما من نصف بينه وبين صاحبه
لان احدهما ليس اولى من الاخر في استحقاق ذلك ولو كان هذا فقال احدهما جروا الباقيين
مديرهم مات قبل البيان عتق ثلث كل واحد منهما من جميع المال وعتق ثلثا كل واحد من المديرين
فيسعي العبد في ثلثي قيمته وسعي المديران في ثلث كل واحد منهما في ثلث قيمته لان اللفظ الاول
الخابر اهني لما مر فوجبت جرت به بينهما من الثلث فتوزعت عليهم واللفظ الثاني لغو
لانه اخبار عن شيء مات قبل هذا قول محمد فاما عندنا يوسف عتق نصف القبر وربع كل من
لان المقدم والتاخر متواضعا كما مر في الفصل الاول من الباب فبقي مدير واحد من اجزاء القبر
في الجربة لا غير قال وذكر في الزيادات ما يدل على قولنا يوسف وهو اذا كان لرجل ثلثه اجد
تقال احدهم جروا جرح احدهم ثلث الباقيين احدهما عتق مات قبل البيان قال يعقوب من
الخارج نصفه ومن كل واحد من الباقيين ربعه والصحيح ان قولنا يوسف وقول محمد خلافه
لانه دارها هني نظير تلك المسئلة والجواب بخلافه وهي اذا قال لعبد من سودين وعبدان ابين
احدهم جرم قال احدهما لا سودين عتق مات قبل البيان عتق من كل واحد منهم ثلثه وسعي
في ثلثي قيمته وهو قول محمد وعلى قولنا يوسف كما ذكرنا ولو قال احدهم جروا
افلان مدير لا جرح المديرين بعينه عتق من المدير الاخر نصفه من جميع المال ونصفه من الثلث
وعتق من العبد نصفه من جميع المال وعتق المدير الذي قال ان افلان مدير كله من الثلث
فانقسم المديران الثلث على ثلثه اسهم سهم الذي عتق نصفه وسهمان للمدير الاخر لانه لما
قال وانت افلان مدير فقد اخرج من استحقاق الجربة بعيت الجربة من الثاني والثالث
نصفين ولو قال المدير من له ولعبد في صحته احدهم مدير والباقيان حرا ان لم مات قبل البيان
عتق العبد كله من جميع المال وعتق نصف كل واحد من المديرين من جميع المال وعتق ما بقي منهما
من الثلث لان اللفظ الاول لغو لانه جعل اعلوا على ما مر واللفظ الثاني الخاب وقيل وجب
حرم من من القبر ومن احدهما من فاصاب القبر جربة كاملة ووجبت جربة من المديرين
لان احدهما ليس اولى من صاحبه لهما من نصف بينهما ولو قال احدهم جروا الباقيين
مديرهم مات قبل البيان عتق ثلث كل واحد منهما من جميع المال وعتق ما بقي من كل واحد
منهم من الثلث يقسمون الثلث بينهم بالتسوية لانه اوجب جربة وتدير من لانه ان عتق الجربة

ثابت

القبر بقي مديران وان عتق احدهما من اللفظ الثاني الخاب تدبير واخبار عن مديرين اكل المديرين
ناشان في كل حال واذا كان كذلك فقوله الجربة منهم املاث والمديران منهم املاث
فما اصاب القبر منهما ثلثا تدبير او يقول العبد عتق في حال دون جالين يعقوب ثلثه وكذلك
كل مدير واما التدبير فالعبد يتدبر في حال من دون حال فتدبر ثلثا والى هذا اشار في الكتاب
وهذا على الرواية التي جعل احوال الاصابة احوالا وهذا على قول محمد فاما على قولنا يوسف
فيعقوب كل العبد والمديران مديران كما كانا لما مر في المسئلة اول الباب ان موجب الصدر
يتوقف على ما يغيره فباخر كلامه لعين العبد للجربة كما مر ولو قال لعبد من له ولعبد في
صحته احدهم مدير والباقيان حرا ان لم مات قبل البيان عتق اجدان من جميع المال وعتق
المدير من الثلث لان اللفظ الاول اخبار كما مر فاصرفت الجربة ان الى العبد ولو بدا فقال
احدهم جرم قال والباقيان مديران لم مات قبل البيان عتق ثلث كل واحد منهما من جميع
المال لانه اوجب بهذا اللفظ جربة وتدير من لانه ان عتق الجربة المدير بنت حرة وتدير
وان عتق لهما اجدان الحديث بقوله والباقيان مديران اخبار عن مدير احدهما واتخاب المدير
والى ما يثبت حرة وتديران في كل حال فقوله الجربة منهم املاث وعتق ثلث كل واحد منهم
والمديران منهم املاث ايضا فتدبر ثلثا كل واحد من العبد من الخاب المدير وثلثا المدير
مدير على حاله ولو كانوا عبيدا جميعا لشر فيهم مدير فقال احدهم جروا الباقيان مديران
ثم مات قبل البيان عتق من كل واحد منهم ثلثه من جميع المال وعتق ما بقي منهم من الثلث
لانه اوجب جربة وتدير من منهم فاعتق عليهم املاثا ولو قال احدهم مدير والباقيان
حرا ان عتق من كل واحد منهم ثلثا من جميع المال وما بقي من الثلث لما ذكرنا ولو قال
لعبد من له والمديرين قهنتهم شوا في صحته ولا مال له غيرهم شوا هم اثنان منكم حرا ان افلان
ثم مات قبل البيان عتق من كل واحد ثلثه من جميع المال وعتق من المدير اربعة اسباع
ثلث ما بقي من قيمته وعتق من العبد ثلثه اسباع ما بقي من قيمته فيكون للمدير خمسة
اسباع قيمته ويسعي في سبعة قيمته ويكون لكل واحد منهما في ثلثه اسباع قيمته وعلى
سبع قيمته لانه ادخل حرف الشك من العتق والتدبير بحيث حرتان في حال دون حال
فيقع واجد واما التدبير فاحذر في حق احدهما قلغي وبقي الخاب تدبر وذلك يقع في حال دون
حال فتصرف بين العبدان لا للمدير لا يستحق في حال المدير شيئا يقع جربة واجد منهم
الاملاث نصف تدبير بين العبدان لكل واحد منهما نصفه وهو الربع فاجتبا الى حساب له
ثلث وربع واقله اشاعشر فعن من كل واحد منهما ثلثه من جميع المال وهو اربعة ثلثا
تدبر المدير ونصف تدبير للعبد لول واحد لهما فيها بوصى لهما بسنة والمدير ثمانية وهو ثلثا
رقبه مصير مجموع الموصى اربعة عشر وسعي ان سلم للورثة ضعف ذلك وهو ثمانية وعشرون
صار الكل اشرا وارتفع وكان مال الميت قبل العتق ثلثه وسنين ذهب بالعتق ثلثه وهو واحد
وعشرون بقي ثلثا من كل واحد من العبدان وعشرون سهما عتق من كل واحد ثلثه وهو سبعة
لعت اربعة عشر وقد مر ان المدير موصى له ثمانية وهي اربعة اسباع ثلث ما بقي من قيمته

ثالث

من العبد من يملك
اسباع قيمته
سبع قيمته
كل واحد

لا ياتي ما بقي اربعة عشر كل سبع اثنان وانما سلم للمدبر من مائة خمسة اسباعا والسبع
الباقى لان السبع من احدى عشر ثلاثة وقد نمت له بالفتى سبعة وما لوصية ثمانية وهي
سبعة عشر فكون جملتها خمسة اسباعا واما العبدان فمعتق من كل واحد ثلثه وسبعة
نكل واحد موصى له بثلاثة فمصر عشرة سلمت له وهي ثلثه اسباع بمائة وثلاث سبع وحب
عليه السباعية في احدى عشر وهي ثلثه اسباع بمائة وثلاث سبع هذا معنى قول محمد في ايك
فان مات المدبر ولم يود شيئا مما عليه سعي العبدان كل واحد منهما في مائة وعشر
جزرا من احدى عشر جزرا من مائة لانه اذا مات صار مستوفيا لوصيته وما نوى من
السباعية يتوى على النصيب ونقسم الباقي على قدر الحق من قول وصية الميت كانت
وجميع مال الميت انما هو اثنان واربعون فذهب منه مائة صار ثلث الموت مستوفيا لها
وقوت سبعة عشر من السباعية بقي مال الميت مائة وعشرين وهي ثلث المائتين
الذي يجب اعتبار الوصايا فيه فقول حتى الواو كان في مائة وعشرين من حق العبد في
سبعة فجملة اربعة وثلثون فيقسم المال على ذلك واذا ازداد عدد الثلثين ازداد عدد
الثلث صبيحان كمل ونريد صفة وهو سبعة عشر فيصير الجمله احدى وخمسين جميع
الثلثين احدى وخمسون لكل رتبة خمسة وعشرون ونصف وثلثون من كل واحد ثلثه وهو
ثمانية ونصف لغت سبعة عشر وكل واحد منهما موصى له سبعة اشهم لغت اربعة عشر
وان سبت صفتنا العبد فمير احدى وخمسين ليرى ولا اكسر متبقى في ثمانية وعشرون جزرا
من احدى وخمسين فان مات احدى العبدان ايضا ولم يود شيئا مما عليه سعي الباقي في مائة
وعشرين من سبعة واربعين جزرا ونصف جزرا من مائة لانه اثنان واربعون والمدبر
موصى له ثمانية والعبد ثلثا به فمير احدى عشر فذهب ذلك من اثنين واربعين بقي احدى
هذا ثلثا المائتين فذهب على هذه الجمله ما ذهب بالجزية وهو مثل نصيبها وذلك خمسة عشر
ونصف ذهب ذلك بالجزية بقي احدى وثلثون وموكان موصى له ثلثا به لغت مائة وعشرون
يسعى فيها فان مات العبد لم يود شيئا والمدبر سعي المدبر في مائة وعشرين من اربعة
وخمسين جزرا من مائة يكون له ما بقي لان مال الميت كان اثنين واربعين ونصف مائة
وقد استوفى ما بقي مائة سبعة وثلثون ونريد مثل نصف ذلك لان هذا ثلثا المائتين فيصير
اربعة وخمسين فثلثه سلم بالجزية وهو مائة وعشرون لغت سبعة وثلثون وكانت وصية
مائة لغت مائة وعشرون ويسعى في ثمانية وعشرين من اربعة وخمسين جزرا من مائة
فان مات عبد بقي عبد ومدبر سعي المدبر في ثلثه وعشرين جزرا من مائة وخمسين
ونصف من مائة لان مال الميت اثنان واربعون فاذا مات العبد صار مستوفيا
لوصيته وهي ثلثه اسهم لغت تسعة وثلثون فمير مثل نصف ذلك وهو تسعة عشر
جزرا ونصف فمير مائة وخمسين ونصف جزرا وان بيتا كل رتبة تسعة وعشرون
وربع فميرنا اكسر بالربع نصف حتى يرفع الكسر من مائة وسبعة عشر كل رتبة
مائة وخمسون ونصف فسلم لكل واحد ثلث ذلك بالجزية وهو تسعة عشر ونصف

في احدى عشر

ولم

في احدى عشر

ولغت تسعة وثلثون والمدبر كان موصى له ثمانية وبالصعيف صار سبعة عشر
ذلك لغت ثلثه وعشرون يسعى فيها وقيمة مائة وخمسون ونصف والعبد
وصية مائة وخمسون ونصف سلم له الثلث بالجزية لغت تسعة وثلثون فمير
سلاثة وبالصعيف صار سبعة فسلم له سبعة لغت مائة وثلثون ويسعى فيها مائة
وخمسين ونصف من قيمته والله اعلم

من الوصايا التي توصى بها بصيب بعض الورثة او مثل نصيبه قال بنى الباب على ان صرف
الاسنان انما يصح في حقه دون حق غيره وان مثل الشيء غيره ولكنه على مثاله اذا
عسر فها هذا لنا الى المسائل رجل مات وترك اثنين وعما ووصى نصيب
لرجل فالوصية باطله اجازة الام لا لانه اوصى بنصيبها ووصيتها انما ثبت لها شرعا
بعد موته والنصف في المشروع بالابطال باطل وانما لم يجعل هذا محازا لغير الوصية
لمثل نصيبها ليصح لان المجاز انما يصار اليه عند تعذر العمل بالحقيقة صوابا للكلام عن
البطلان والمبطل ها هنا لم ينشأ من قبل المنصرف ولا من قبل المجل فان المنصرف
اهل للنصف والمجل قابل له والفساد اذا لم ينشأ من قبل الركن كان في الفساد العارض
لا تجزئه لانه قل ما خلو النصف عن مثل هذا ولو قال مثل نصيب بنت حازلان
مثل الشيء غيره فلم يكر وصية بنصيبها محازا للموصاله ربع لان مثل نصيب بنت من اثنين
وعم وهو سهم من اربعة اسهم ولو اوصى بنصيبها من مائة جازت الوصية لان الان
المعذور لا نصيب له فكان ذكر نصيبه لقدر الموصى به فصحيح وان جازت الوصية كانت
الفرضه من ستة اسهم للموصى له نصفها وهو ثلثه وللم سهم ولكن بنت سهم لان نصيب
الان لو كان سهم من سهمين فكان وصية نصف المال فان لم تجز واكانت الفرضه من تسعة
له مائة ومثلثه لان الوصية بما ورا الثلث لا يجوز فاجتاحت الى الاجازة فكانت
ثلثه وللم سهمان لو كان وصى مثل نصيب بنت حازت الوصية ولا شبهة لما مر والعرضه
من تسعة اجازوا اولم خير والا لانه انما يظهر مثل نصيب بنت حازت الوصية ثم راعى مثل نصيبه
ولو زيد ان كان له بقى اسهم سهمين مثل نصيب واحد يراى على سهمين فصار
الفرضه من ثلثه اسهم للموصاله سهم وهو الثلث بقي سهمان لا يستقيم ان بين البنتين
والعم فاضرب ثلثه في ثلثه فمير هذا الخرج ولو ترك ثلثا وعما اوصى نصيب بنت حازت
الوصية فالفرضه من ستة للموصاله اربعة بقي سهمان بين العم والبنت لانه لو كان
للمت ان كان له سهمان من ثلثه لان العم لا يرث مع الابن فذا وصى له بنصيبه وهو الثلثان
فاذا اجازوا صح والا كانت الفرضه من ثلثه اسهم للموصاله سهم وللبن سهم
وللم كذلك قال الا ترى لو مات وترك اثنين وعما اوصى مثل نصيب رابع كان له الخمس ولو اوصى
بنصيب رابع كان له الربع دل ان النصيب ومثل النصيب لغيره فان ولو مات وترك اثنين
وعما وذا وصى نصيب بنت لو كانت الفرضه من سبعة وعشرين سهمها تسعة للموصاله
وهو ستة اسهم بقي احدى وعشرون للعم لثلاثها ولها ثلثاها وهذا لان نصيب البنين

186

حكم العار

ولا يثبت سهمان

التي كان لكل واحد منهما ثلث متى زادت بث وجب ان تراد لها مثل نصيبها
وذلك ثلث وكان نصيب الموصي له ثلث الثلثين وذلك يسعها الثل فيذهب ما توصيه
ذلك بقيت سبعة اشهم لا يسفهم على ثلثه نصيب له في سبعة يصير احدى عشر
معتسمون بالامام كما مر والله اعلم
مما توفت الرجل على نفسه فليزمه ولا يلزمه قال بنى الباب على ان المندافع استويا
في المندافع تسا قطا واذا تخرج احدهما سقط المخرج عليه في حقه فكان الحكم للراجح
اداعى هذا جيبا الى المسائل اذا كان على رجل عتق رقبة من ظهار وعق
رقبة من قتل فاعتق رقبته سوى ان يكون عنهما لم تجرد ذلك عن واحد منهما لان النسبة
شروط في حق كل كفارة وليست احدهما بأولى من الاخرى وبعد رجعه عنهما لان
الركن في حق كل كفارة بتقويض المالبية عن عبد كامل وذلك لم يوجب فبطل وقوعه عن
كلهما جميعا ولو كان عليه ظهارا من امرأتين فاعتق رقبته عنهما جميعا فان القياس
ان لا تجزئه وهو قول زفر لان الشرط شرط واحد الطهارة ليس اولى من الاخرى في المهر
المه فاشبهه جسن في الاستحسان تجزئه عن احدهما لان كفارة في الظهار من
في حكم كفارة واحدة لان مرجعها واحد وهو حظر الفعل فكان هذا الحكم واجب على بعد
فاذا ان بعض العدد ناويا عن الكل تقع عن البعض وجب بكفيلة مالبية في كل اطعم خمسة
مساكن عن كفارة مبيته ناويا عن البشيرة فانه تجزئه عن الخمسة وجب بمثل ذلك
مالبية في كل ذلك هاهنا وكذلك لو كان عليه اطعام عشرين مسكنا عن كفارة مبيته
فاطعم عشرة عنهما تجزئه عن احدهما لما ذكرنا في الطهارة ولا فرق بينهما لان
كفارة في البمين في حكم كفارة واحدة لا تخاد مرجعها وهو منكر جريمة الاشهاد
فكان حكمه معلق اعدا اذا دخل في الصلوة فكبر ونوى بالكبر افشاح صلواتين من
صلوة الطهر وصلوة التطوع واعتق نواهما جميعا معا قال ابو يوسف تجزئه عن
الفرضه والتطوع باطل وقال محمد لا يكون داخل في الصلوة اصلا لا في يوسف
ان المندافع وقع بين الصلوتين في حق التعيين والفرض اوجب الى التعيين من النفل لانه
لا ضرر سارعا في الفرض دون تعييده بوصف الفرض وصير شارعا في النفل
لمطلو الصلوة واذا كان الفرض اوجب الى التعيين صرفا التعيين اليه فاندفع النفل
ومحمد نظر الى جانب المصلي فقال المندافع من الصلوتين قام في حق الصلوتين وهما
مبتان في حق المندافع الا ترى ان المفترض لو كبر ونوى المشروع في النفل صير افضا للفرض
والمنفل لو كبر ونوى المشروع في الفرض صير افضا للنفل واذا وقع المندافع بينهما
كانت فيه الفرض اعراضا عن نية النفل والنفل اعراضا عن نية النفل فندفع في عمله
خلوا عن النية فبطل وكذلك لو وضع من يده جنازة فكبر وكبر مرة بعد اخرى
الطهر وصلوة الجنازة لم يكن اخلا في شيء بالاجماع لان المندافع من الصلوتين وقع
وهما في الحاجة الى التعيين سواء بطلتا ولذلك لو جبت عليه صلاة طهر وصلوة

تبارك

نية

عصر من يوم من منفرد قس لا يدري ايها قبل فكبر وكبر مرة بعد اخرى فيهما جميعا لم يكن داخل
في واحد منهما بالاجماع لما ذكرنا في صلوة الطهر والجنازة ولا يقال ان مرجع
الصلوتين واحد وهو تعظيم الله تعالى جهلا انصرف النية الى احدهما كما في الظهار
والتعيين لان الصلوة لها انقلب بالوقت ولهذا الخلف وصفها في الكراهة والاستحباب
باختلاف وصف الوقت واذا كان كذلك اخلف كل صلوة باختلاف وقتها فاشبهه
حنسي لا جنسا واحدا ولهذا قال محمد اذا نذر ان صلى يوم الخميس واعتق رقبته
لا يجوز لانه لا حجاب الى ذلك الوقت فلا يصير المندور مشروعا قبله كما في الجاب الله
الصلوة في وقت لا يصير مشروعا قبله فصحا ما قلناه لخلاف التميز والظهار لانه لا
تعلق لهما بالوقت فلا يمكن القول بالاختلاف ثم لان المرجع متحد كما ذكرنا ولو كان
عليه صوم قصا فاصبح ينوي ان يكون صائما عن فضا وعن تطوع فعند اني يوسف
يقع عن الفضا لما مر في صلوة الفرض والنفل وعند محمد يقع عن التطوع هاهنا خلاف
الصلوة لان المندافع هاهنا لم يقع في اصل الصوم بل وقع في وصفه فلا جرم لهما الوصف
وبقي مطلق الصوم فانصرف الى النفل وبيان هذا الكلام وموان الصوم المشروع متحد
باعتبار الاصل وهو النفل عبر ان الشرع جاف غير وصفه في بعض الاوقات الى العرس
بقي الاصل مشروع عا في ذلك الوقت والوصف لا يجام ما قلنا لخلاف صلوة الفرض
والنفل لان المندافع ثم وقع في اصل الصلوة لان المشروع متعدد هاهنا فتعين هذه يكون
اعراضا عن تلك وتعين تلك اعراضا عن هذه كما مر والدليل على تعدد المشروع هاهنا والخلاف
ثم انه يتصور اجتماعهما في وقت واحد فانه لو صلى النفل في وقت الفرض جاز عن النفل وجب
باب الصوم لو صام النفل في وقت الفرض لا يجوز عن النفل صح ما قلنا وكذلك لو اصبح
نوى ان يكون صائما عن ظهار وعن كفارة لم ين وقع عن التطوع اجماعا لما لمحمد ولو اصبح
نوى ان يكون صائما من يوم من وجبا عليه من شهر رمضان جاز من واحد منهما لان
منه البعض لغو لايجاد الجلس له شيء واحد وكذلك في كفارة مبيته اذا صام
لمه ايام عنهما واعتق عن احدهما لما مر وهذا استحسان والقاس ان يكون بطوعا
لما ذكرنا ولو ان رجلا تصدق صدقة على مسكين برمان يكون كفا زكوة ويرمان يكون
كلها تطوعا عند اني يوسف من الزكوة وعند محمد من التطوع لما مر في الصوم وكذلك
لو كان عليه امران واجبان من صلقة من طهار وزكوة فتصدق وهو يهولهما جميعا لم يجز
من واحد منهما وكان ذلك تطوعا بالاجماع لما مر في الصومين الواجبين ولو كان عليه
حجه الاسلام فاهل الحجة بنوى حجه الاسلام وحجه التطوع فهي حجه الاسلام
اما عند اني يوسف فلا شبهة واما عند محمد المندافع وقع في حق التعيين لهما التعيين
وبقي مطلو النية ومطلقها ينصرف الى حجه الاسلام بالاجماع لما عرفت في موضعه
وكان ينبغي ان يقع هذا عن حجه النفل على اصل اني يوسف لان حجه النفل اوجب الى البعض
من الغرض ولهذا لا يقع عن النفل دون المقييد عبر ان اني يوسف يقول لما صار هكذا

١٨٧

سبح

يكون

في الحال فاما الاصل ان يكون الفرض ادعى للمتعين من النفل كما في سائر العبادات
فان قيل لو كان كذلك لكانت العبادات كلها من النفل لانها كلها لا تكون
سوى ذلك لم استبان له انه لا شيء عليه فان احب ذلك الى ان لا يفطر وان افطر فلا
عليه وكذلك في الصلوة وقال زفر ليس له ان يبطل وقد مر في موضعه خلاف ما اذا سح
في الحج على ظن انه عليه ثم تبين ان لا حج عليه فزومه اتمامه ويكون بطوعا لان الحج لا
يحتل الرضا بعد الشروع فيه والصوم والصلوة خلاف ذلك لو صدق عبدي
مسكن شيء من كونه يرى انه عليه لم علم انه ليس عليه ليس له ان يسترد لان العادة
للعبد الامام لا تبطل الا بطلانها اذا غرست الشمس في باب الصوم او سلم في باب
الصلوة ولو صدق حجه الاسلام لم يملك حجه لم احرم حجه بنوي الحج المندور والنطوع
في نطوع عند محمد لان المدافع وقع في التعيين فلما انعس بقى مطلوب النبي
فاصرف الى النفل ها هنا وعندنا في يوسف نفع عن المندور لانه اوجع الى التعيين
وترجع على النفل ومحمد يقول لا يشبه اطلاقا لانه نية النطوع بدليل انه لو
جاء الى الامام وهو في الطهر فكبر ترديا لدخول في صلوته لا يبرئ قطوعا ولا عمر
كان داخل في الطهر ولو شرع سوى النطوع كان بطوعا ولو اجرم وعليه حجه الاسلام
ولم يوشيا وقت عن حجه الاسلام ولو نوى النطوع رعت عنه وكذلك لو كان في
صلوه الفرض فكبر ونوى الشروع في الصلوة لم تقطع صلوته الاولى ولو نوى
النطوع يقطع دللها فسر قال والله اعلم

غصب الجور والصبي والعبد وما يضمنان من ذلك وما لا يضمنان قال بنو المأب على ان
المجور وعليه من اخذ بضمان لافعال دون الاقوال لان حجه الفعل بوجوده وصحة
القول بثبوته شرعا لا حجة اذ اعبر فيها هذا حسنا الى المسا الى اذا غصب العبد
المجور وعليه من اجبي الفدرهم فلما ان عبد اخر مجور عليه ودعيه بمالك في يده
لم حضرا المولى وان العبدان وربي المال فاقام السنة على ما له فله الخيار ان سابع
العبد الغاصب بماله وان سابع المالى انما شرط حضور المولى العبد لان الدين
معلق برقبته العبد ودمته اما رقبته فلا نية بيع في الدين مادام رقيقا واما الدمة
فلا يستوفى منه بعد العتق وصاحب الرقبه مولاه وصاحب الدمة نفسه فلهما
لست شرط حضورهما وانما اختيار المالى في القسم لان كل واحد من العبدان جاز
وغاصب وايهما اختار فضمنه لم يكن له ضمن الاخر بعد ذلك لانه بالتصميم ملكه
الوديعة بدل ومن ملك اسبا ناسبا بديل لا يملك تسليمه من غيره كما في البيع
واذا اخذنا ضمانا لحدما يقال للمولى افده والا فبياع في الدين لان موجب جنايته
العبد على المال هذا فان ضمن الاول ليس لمولاه ان يرجع على الثاني لانه لو رجع
لرجع مو عليه لان عبدا الاول قد استعمل عبده بدع الوديعة اله مما لحقه من
الضمان بذلك الدرع رجع به عليه الا ترى ان العبد يدفع سكيننا الى عبد مجور عليه

فوقع السكين عليه وعقرها ووفاه رجع مولاه على المدافع بالضمان لهذا المعنى فادام يكن
الرجوع الاول مقبلا بل كان في شأنه ابطالة فلا يثبت فان عتق العبد المالى فم
مولى العبد الاول عليه لانه ملكا الوديعة بالضمان وفي الرجوع فاده لا رجوع
لا يرجع المقتضى على عبده لانه لو رجع لرجع لحكم العقد الذي غره به وقد مر ان المجور عليه لا
يؤخذ بضمان الاقوال فاذا عتق يرجع به الاول لان قوله كان صحيحا في حق نفسه والمالم يثبت
لحق السيد وما اعتقر الحقه ثبت موجب قوله كما في الكفالة قال وفضل من الضرور
بعقد الوديعة ومن الضرور بعقد الهبة حشا وجب له الرجوع لما لحقه من الضرور
في عقد الوديعة ولم يوجب في الهبة عندنا خلافا للشافعي لانه في الوديعة عامل للمدع
في الظاهر والاصل فمن يعمل لغيره ان يكون وبال عمله على من وقع العمل فيه فلا يندع
هذا الاصل الثالث بقول محمد في نفسه وفي باب الهبة عامل لنفسه فكان الاصل فيه
ان يكون وبال عليه دون غيره فلا يندع هذا الاصل بقول محمد ايضا فعرفت الهبة
انفقا معني وان افترقا صورة ولو ان صاحب المال ضمن العبد الثاني فمولاه ان يرجع
على العبد الاول فبياع فيه او فقه مولاه لانه قد استعمل عبده كما مر لم ليس له
الاولان ضمن الثاني مالم يعتق فاذا عتق ضمنه لم يرجع على العبد الاول به حتى يعتق
واذا عتق رجع لم امر ولو كان العبد الاول او دعه حرا فملك في يده كان لرب المال ان
يضمن الهما شاملا مامرا فان ضمن العبد لمولاه ان يرجع بالضمان على الحر لم امر لم الحر لم يرجع
على العبد حتى يعتق لم امر ولو ان عبدا مجورا عليه اخذ من مولاه الفدرهم فاودعه حرا
فملك عبده لمولاه ان يضمن الحر يرجع بالضمان على العبد بعد العتق لم امر ولو كان او دعه
عبدا مجورا عليه فملك في يده فحضره مولى العبد الاول فله ان يضمن الثاني لم امر فاذا ضمن
ويج فيه او فده المولى فله ان يرجع بما اخذ منه في قيمة العبد الاول واذا اخذ ذلك منه لم
يكن لمولى الاول ان يرجع على العبد الاخر مالم تصدق اذ عتق رجع عليه لم اذا عتق الاول رجع
المعتق الثاني عليه مما لحقه منه لاجل الضرور كما مر ودكر قبل هذا اذا اخذ عبدا رجل مال اجني
ودفع الى عبد اخر وديعه وضمن مولاه لم يرجع على الثاني لانه لا يابده فيه وهذه وتلك سواء
لان ثم صار المضمون ملكا للمولى حتى يصر هذه وتلك سواء ودكر الشيخ ابو بكر الرازي
ان هذا قول ابو يوسف ومحمد فاما عندنا في حنيعة فلا يرجع كما ثم وقد فرق بعض اصحابنا
بين الفصلين على قولهم جميعا وقال في الفصل الاول مولى العبد الاول متى ضمن ملك المضمون
لجده انه كسب العبد لان سبب الضمان تحقق من العبد فوجب الضمان عليه ولو قلنا يرجع
المولى على العبد الثاني لرجع مولى الثاني بغير ما اخذ لان عبدا الاول صار غاصبا لثاني
بالاستعمال الثاني كما اذا مر فاذا لحق العبد الاول دثر وهو الذي قبضه مولى الاول في قبضته
من كسبه فلم يكن الرجوع مفيدا وفي الفصل الثاني عبدا الاول لا يضمن لثانيه مشافلم يكن
الضمان الذي اخذه مولاه كسبا لانه كان مولى الثاني يرجع في يده العبد الاول مما اخذه
منه لا يضمن ذلك ها هنا يكون قيمة الاول اكثر من المأخوذ فكان رجوع الاول مفيدا ولو كان

مولى

عمله

ثم

والتشبيه

العاصب جراً والمودع عبداً محجوراً عليه والمسئلة نجاً لها فلرب المال ان تضمن انهما شاة
لما مر فان ضمن الحر لا يرجع على العبد شاة اذ لا نه ملك اودعه حين ضمن من وقت العصب
فصار العبد مودعاً له فلا يضمن لاجله وان ضمن العبد فلم يولد له ان يرجع على الحر لما مر
عبد محجور عليه عصب من رجل الفاد فدفعه الى عبد محجور عليه ودفعه فاستهلكه العبد
الماني فلرب المال ان تضمن انهما شاة فان ضمن الثاني لم يرجع مولاة على الاول بشاة اذا لاي
الضمان انما يلحق عبدك باستهلاكه وقد مر ان العبد لو اخذ ضمان الافعال وهذا لان وضع
العبد الاول وان كان سبباً لضمان العبد الثاني لانه صار مستعملاً له حين شغله لحفظ
الوديعة لكن استهلاك الثاني طرأ على هذا السبب فابطله كما لو دفع الاول سكيناً الى الماني
معقوبه نفسه لم يضمن الدافع لهذا المعنى كذا هاهنا وان ضمن مولى الاول له ان يرجع على
الثاني لانه ملك الضمان والثاني ائلف ملكه ضمن الرجوع مفيداً هاهنا لان مولى الماني
لا يرجع على الاول ولو كان العاصب جراً والمودع عبداً والمسئلة نجاً لها فلرب المال ان تضمن
انهما شاة فان ضمن الحر لم يرجع على العبد شاة ما لم يعتق عندهما وعنداني يوسف تضمنه
للحال وهذه من مسائل الاصل وهي مشروفة ولو كان العاصب عبداً محجوراً عليه والمودع
جراً والمسئلة نجاً لها فلرب المال ان تضمن انهما شاة فان ضمن الحر لم يرجع على العبد ابداً لما مر
ان هذا ضمان لحقه باستهلاكه وان ضمن العبد فبيع فيه رجوع مولاة على الجرم اذ كثرنا
لم الجرم يرجع على العبد ابداً لما ذكرنا ولو كان العبد محجور عليه العاصب قال العبد
خذها برك عنديك ووديعة فاخدها العبد محجور عليه المامور من غير ان دفعها اليه فملك
في ذلك فرب المال ان تضمن انهما شاة لما مر فان ضمن الآخر لم يرجع على الاول ما لم يعتق لان
هذا ضمان العقد والعبد لا يوافق ضمان العقد قبل العقد والكفالة وان ضمن الاول
رجوع مولاة على الآخر فضمن في رقبه الاخر لانه ملك المضمون وعقد عبده لم يصح في رقبه
فصار كان الآخر اخذ ماله من غير عقده مولى الثاني لا يرجع على العبد الاول الا بعد الاعتق
لما مر ولو كان العاصب عصباً محجوراً عليه والمامور بقبضه ووديعة جراً والمسئلة
نجاً لها فلرب المال ان تضمن انهما شاة فان ضمن الحر لم يرجع على العبد ابداً وان ضمن العبد
رجوع مولاة على الجرم يرجع على العبد بعد الاعتق لما مر وان كان عصب من مولاة ضمن
مولى الجرم يرجع على العبد بعد الاعتق لما مر ولو كان العاصب جراً والمامور بقبضه ووديعة
عبد محجور عليه والمسئلة نجاً لها فلرب المال ان تضمن انهما شاة لما مر فان ضمن الحر لم يرجع
على العبد لانه ملكه بالضمان فصار العبد مودعاً له وان ضمن العبد رجوع مولاة على الجرم لانه
غره بعقده والجرم لو اخذ ضماناً العقود لم يرجع على الجرم ابداً ولو كان العاصب محجوراً
عليه والمامور بالعصب محجوراً عليه فاستهلكه فلرب المال ان تضمن انهما شاة فان ضمن الآخر لم
يرجع على الجرم ابداً لانه ضمان انلا فنه وان ضمن الاول رجوع مولاة في رقبه الاخر ما لم يوافق
لما مر وان كان عصب من مولاة والمسئلة نجاً لها فانه يضمن الثاني ولا يرجع مولى الآخر
على الجرم ابداً لما مر ولو كان العاصب جراً والمامور بالقبض عبداً والمسئلة نجاً لها فلرب المال

ان ضمن انهما شاة فان ضمن الحر لم يرجع على العبد حتى يعتق عندهما خلافاً لابي يوسف
وان ضمن العبد لم يرجع مولاة على الجرم ابداً لما ذكرنا عبد محجور عليه عصب من رجل الفاد
درهم فدفعها الى عبد آخر ووديعة لم دفع الثاني الى آخر ووديعة فملكتم جرم المال ك
والمولى جميعاً فله ان ضمن انهما شاة لما مر فان ضمن الاول فلم يولد له ان ضمن مولاة
المالك حتى ضمن فصار هذا والفصل الاول شوا وان كان المالك ضمن الثاني ليس لمولاة ان
يرجع على الآخر لانه لو رجع لرجع عليه فلا نقد واذا اعتق فحينئذ يرجع مولى الثاني لانه مفيد
لم الآخر يرجع على الثاني اذا اعتق لما مر وان كان المالك اخذ ضماناً الآخر فلم يولد له ان يرجع
الثاني لانه ائلف عبده بالاستعمال لم مولى الثاني اذا ضمن لا يرجع على الجرم الا بعد اعتق الآخر
اما لا يرجع على العبد الاول لانه لو رجع عليه فان الاول يملك المضمون بالضمان لم الثاني ائلف
ملكه بالدفع الى الثالث فيرجع عليه واما لا يرجع على العبد الاخر مادام عبداً لانه مفيد
مرفاً اذا اعتق العبد الاخر رجوع عليه لانه مفيد لم الآخر يرجع على الثاني اذا اعتق لما مر ولو ان
الثالث استهلك المال والمسئلة نجاً لها فلرب المال ان ضمن انهما شاة فان ضمن الآخر لم يرجع مولاة
على الجرم ابداً لانه ضمان فعل وان ضمن الاول لا وسطاً رجوع مولاة على الآخر لانه صار مفيداً ملكه
وليس لمولى الاوسط ضمن الاول لانه لو رجع لرجع عليه وان ضمن الاول فلم يولد له ان ضمن
اي العبد من شاة لانه نزل منزله المالك حتى ضمن كما مر فان ضمن الاوسط رجوع مولاة على الآخر
وان ضمن الآخر لا يرجع على الجرم ابداً لما مر ولو كان العبد الثالث ماموراً قبل الثاني بقبض المال
وديعة فعصبه من غير ان دفع الثاني اليه فملك والمسئلة نجاً لها فلرب المال ان ضمن انهما شاة
لما مر فان ضمن العبد الاخر لم يرجع مولاة على الجرم ابداً الاول فلم يصنع صنعا في حق عبده واما
الاوسط فلم يستعمل عبده انما وجد منه قول لا غير كما فاداعتق الثاني رجوع مولى الآخر
عليه لانه ضمان عقد فاشبه الكفالة وان ضمن المالك الثاني فلم يولد له ان يرجع على الآخر
لانه مفيد هاهنا فان رجوع على الثالث لم يعتق الثاني رجوع مولى الثالث عليه لانه ضمان
عقد فواخذ به بعد الاعتق كما مر ثم الاوسط لا يرجع على الآخر ابداً لانه مودعه وليس
لمولى الثاني ان يرجع على الاول ابداً سواء اخذ ضماناً الثالث او لم فخير لان العبد الثاني
خالف جرم امراً الاخر بقبض المال كذا علل في الكتاب وطعن على الرازي فيه وقال ينبغي
ان يرجع مولى الثاني على الاول لانه مفيد فان مولى الاول متى ملك المضمون بالضمان ليس له
ان يرجع على الثاني لانه لم يئلف ملكه فعلا بل انلفه عقداً وقد مر ان العبد لا يوافق
ضماناً العقود وتغيبيل محمد مستقيم في حق الجرم دون العبد ووجه ما ذكر في الكتاب
ان مولى الاوسط وان لحقه غريم باستعمال الاول عبده فقد حصل له بغنم لهذا السبب
انضام وموخر الرجوع على الآخر فكان هذا تلفاً تضمن خلفاً لم بطريق حكمه كشهود البيع
اذا رجعوا لم يضمنوا لاهم كما اتلفوا العبد اخلقوا كذا هذا فان قيل هذا هكذا ان اخذ
ضمين الاخر فملك ان لم يختر مولى الذي شرط في حق نفسه فكان يبال فعله عليه وان اخذ
المالك ضمن الاول فلم يولد له ان يرجع على اي العبد من شاة لما مر ومن اصحابنا من قال ينبغي ان

١٨٩

عبد محجور عليه عصب من رجل الفاد

رجوع

الضمن

الاول لا يملك ضمن الثاني لانه لم يستهلك المال فعلا وقوله ضايع في حق المشرق فلورج
ارجع عليه لان عنده قد استعمل الثاني فلم يكن مفقدا ومنهم من صح ما في الكتاب وقال
لانه وان لم يوجد منه استهلاك الا انه قد قرأ الضمان على الاول لانه يملكه ان يقول اراد
على فلان مكان خذ واذا وجب الضمان عليه لتقرره على الاول لم يرجع على الاول فكان رجوع
الاول مفيدا فان ضمن الثاني رجوع مولا على الثالث لا الثاني ما استعمل الثالث فلم يلج
اثبات الرجوع ابطاله فاذا عتق الثاني جسد رجوع الاخر عليه لانه غره بفقهه وان
الاخر ليس له ان يرجع على الثاني لانه غير مفقدا كما مر فاذا عتق رجوع عليه واذا عتق الاخر
فالاوسط لا يرجع عليه لانه اوزع لرجوع عليه فلم يفقد ولو كان الثالث حن في فضل المال
استهلك والمستهلك لكان هذا الاول سوا الا في خصله واجده ومي في الحق الاخر
من ضمان لم يرجع مولا به على احد لانه ضمان اتلاف جرد رجوع عبد محجور اعليه مالا
فاودع العبد عبدا مثله دفع اليه المال دفعا فملك به ماله ليس كسب المال سبيل على
واحد منهما عند اى حسفه لان الاول مودع الجرد من اصله واصل محمدان العبد المحجور
عليه لا ضمن الوديعه بالاستهلاك مالم تعلق واما الثاني فلا نه مودع المودع وهو
لا ضمن عنده وعند اى يوسف له ان ضمن الهما مشا لان العبد المحجور عليه ضمن الوديعه
بالاستهلاك للحال وكذا مودع المودع ضامن عنده واصل محمد مثل اصل الى حقيقه
في العبد الاول ومثل اصل الى يوسف في مودع المودع لم العبد الاول اذا ضمن بعد
العتق لا يرجع على الثاني لانه بال ضمان ملكه فصار مودعا مملك نفسه واما العبد فلا يضمن
للمر للحال وان كان مودع المودع ضمن عند محمد لانه لا يفيد وبيان ذلك وهو ان الاخر
متى ضمن رجوع مولا على الاول باضمن لما مر رجوع مولى الاول على الجرد باعطاه لان
مودع الجرد لا يضمن الوديعه بالاستهلاك مادام عبد المامر واذا كان حاصل الضمان
على الاول لم يكن ضمن مفيدا فقلنا يتاخر التضمن الى وقت العتق ولو كان العبد الاول
اودع المال خرا مملك به فلا ضمان على الجرد عند اى حسفه ولا على العبد للحال لما مر
وعند محمد ضمن الجرد لا يضمن العبد للحال وعند اى يوسف ضمن الهما مشا لما مر ولو ان
رب المال اودع عبده الفاء فادعها العبد جردا فدفعها اليه فملك عنده فلا ضمان على
الجرد عند اى حسفه وعند هما له ان ضمن الجرد لما مر ولا يرجع الجرد على العبد بشي حتى تعلق
لانه ضمان غرور فان كان اودعها عبدا محجورا عليه فملك عنده فلا ضمان عليه عند اى حسفه
وعند هما يضمن الاخر لما مر اذا بيع العبد الثاني في اوفاء المولى رجوع في رقبته الاول او فدية
مولا لانه ما استعمل عنده عبد محجور عليه او دعيه رجل الف درهم فاودعها عبدا مثله
دفعها اليه فاستهلكها الثاني فعند اى يوسف للمالك ان ضمن الهما مشا وعند هما ليس
له ان ضمن الاول لما مر وله ان ضمن الثاني لانه مستهلك جرداودع عبدا محجورا عليه
مالا فاودع العبد عبدا مثله دفعه اليه لم الثاني دفعه الى عبد الثالث فملك عنده فلا
ضمان على الاول عند اى حقيقه حتى تعلق لما مر لا على الثالث لانه مودع المودع واما الاد

تتمة

عنده

ابن علقمة

الباقين

غير

غير

العبد

ضمن الاتلاف لانه ما دفع مستهلك وعند اى يوسف ضمن الهما مشا لما مر وعند محمد
ضمن الاول كما قال ابو حنيفة وله ان ضمن اى العبد شيئا لما مر فان ضمن الاوسط لم يرجع
مولا على العبد الاخر شي حتى تعلق لانه لو رجوع لرجع عليه فاذا عتق رجوع عليه لا يفيد
لم الاخر رجوع على العبد الاوسط اذا عتق لانه حتره بعقده وان ضمن المالك العبد الاخر
رجوع مولا على الاوسط لما حق عنده لانه ضمان لحقه بسبب استعمال الاوسط عنده لم
مولى الاوسط رجوع على الاخر بعد العتق لم الاخر رجوع على الاوسط بعد العتق لما مر عبد
محجور عليه او دعيه رجل الفاء فامر عبد مثله بقبضها وديعه فقبضها من يد الاول
النه فلا ضمان للمالك على الاول للحال بالاجماع لانه لم توجد من قبضه الا قول وقد مر ان
العبد لا يواحد ضمان القول وله ان ضمن الاخر لانه غاصب فان قول الاول باطل في حق
السيد وقيل هذا قولهما فاما عند اى حقيقه فلا ضامن على الاول ولا على الثاني وجميع
ذكر من المسائل من العبد المحجور عليه فالصبي الذي يعقل الشراء والبيع وهو محجور عليه
والمحجور والمعتوه المحجور عليه الذي يعقل الشراء والبيع في ذلك منزله العبد المحجور عليه
الا في خصله واجده كل موضع لا ضمن للحال وضمن بعد العتق فالصبي والمعتوه لم يضمن
بعد البلوغ والا فافه وكل موضع ضمن العبد للحال لضمان للحال لان العبد والصبي
والمعتوه يواحدون ضمان الافعال واما في ضمان الاقوال فالعبد واخيه بعد العتق
وهما لا يواحدان به اصلا والله اعلم بالصواب

الباب

كنا

باب في العيوب في البسوع قال ابن الناب على ان الخصومة
في العيب لا تثبت الا بعد ظهور العيب والعيب نوعان ظاهر وباطن فالظاهر يعرف
بالباعين الباطن يعرف بالاثار والمرجع في معرفته قول الاطباء لان قولهم حجه اذا كانوا
عزولا ومتى اقر البائع بالعيوب وقت البيع لم ادعي زواله لا تصدق لانه اقر بسبب الحق
على نفسه لم ادعي شقوطة ومتى انكر العيب والقول قوله لان المشتري يدعي عليه حرج الرد
وموثر ومتى اختلفنا في نفس العيب فقال المشتري هذا هو العيب الذي كان به قبل قبض
وقال البائع بل هذا حدث عندك فالقول قول البائع لان المشتري يدعي عليه الرد وموثر
وهذا لان الاصل سلامته المبيع عن العيب فقال المشتري هذا هو العيب الذي كان به
قبل قبض وقال البائع هذا حدث عندك فالقول قول البائع لان المشتري يدعي عليه حرج
الرد وموثر وهذا لان الاصل سلامته المبيع عن العيب فكان المشتري مدعيًا أمرا حادثا
فعلية الكليل اذ اعترفنا هذا حنا الى المسائل اذا استرعى عبدا وقبضه فادعي
المشتري انه كان البائع او صار او مجنونا او بهول في الفراش او لحد ذلك من العيوب التي ليست
بطاهرة في العبد فحجبان يكون باعه وبه ذلك قال ينبغي للقاضي ان يسأل البائع عن العيب
اهو بالعبد للحال التي خاسمه المشتري في ذلك لما مر ان الخصومة في العيب لا تثبت
الا بعد ثبوت العيب كالمختومة في الشجرة ولجورها لا تثبت الا بعد ثبوتها فان حمل البائع

وجوده في احوال لم يكن منه المستري على ذلك قال في الكتاب استخلف الباع على علمه ما به هذا
المستري عندنا في يوسف ومحمد وقيل هذا قول في حقيقته من اصحابنا من قال عنده لا يستخلف
في وجه الوفاق هو ان المستري لا يتوصل الى انشاء حقه في الرد الا بشئ من العيب فكان شوب
العيب سببا لثبوت حقه وسبب الحق قد يكون مقصودا كاصل الحق لم يوادع على حقه
من الحقوق صح دعواه ويستخلف على ذلك كذا هذا والدليل على صحة دعواه ان البينة يسمع
منه وحده قول من قال انه لا يستخلف ان ظهور العيب شرط لمقصومه في الرد كخضوع
مجلس الحكم شرط لتمكنه من الخصومة وشرط الخصومة لا يكون حقا له فلا جرى فيه
الاستخلاف وهذا لان الاستخلاف انما يصير اليه للنكول والنكول انما يشترط حجة
دافعة لدعوى المدعي فكان موجبة تاكيد المضيغ في انشاء امر جاري فلو شرعنا النكول هاهنا
حجه لشرعناه لاشنا الخصومة في الرد فكان المعنى الذي لا جله شرع الاستخلاف مقصودا
هاهنا فلم يجر الاستخلاف وهذا راجع الى الاصل الذي بينهم ان النكول عندهما اقرار
فالاقرار حجة مثبتة فكان له مدخل في هذا الباب كالبينة وعند النكول بذلك المدعي كان
موجبا ازالة المنع لاجراء امر مستأنف كما مر فان كل من العيب عندهما او بالاجماع
اذا اقام المستري البينة على وجود العيب به الحال كان له سأل الباع في رد فان جحد استخلف
على ذلك اجماعا لانه اذا طهر العيب فقد بوجبت الخصومة عليه وقد ادعى عليه حق الرد
نسب هذا العيب وهو ينكر فحلف ويكون الحلف على البينات لانه استخلاف في فعل نفسه
فانه مدعى عليه بيمين بصفه وذلك فعله فان حلف برى وان كل رد عليه وكيفية الاستخلاف
قال في الكتاب استخلف بالله لفداعيه وقبض المستري وما به هذا العيب وانما جمع بينهما
احتياطاً لحراز العيب حدث بعد البيع قبل القبض ومن احسب انما من قال ليس بالاحتياط
لجواز انه حدث بعد البيع قبل القبض متى حلف على هذا الوجه كان اراي بيمينه فالرد لا يجرط
ان خلفه بالله لفدق بصفه حكم هذا العقد وما به هذا العيب لانه ان كان حدث بعد العقد
لا يمكنه التناول لم الجنون عيب لازم ابداً لانه داخل في الخلقة لا يزول بالبائع واما
الاباء والسرقة والبول في الفراش عيب يزول بالبائع لان السرقة من اصبي قد نشأ
عن قوط خروجه وتصور عقله ربما تحمله على ذلك والاباء قد يشاعر قلبه صبره في البيت
واللثايب والبول في الفراش قد يشاعر ضعف في مثاقه وجمال البائع يقطع هذه المقام
لها حال اعتدال العقل والبينة متى اركب شيئا من هذه المعاني بعد البائع كان دأ
الفساد في خطئه فكان عيبا جازيا تاما ينظر ان كان العقد والخصومة بعد البائع وقد وجد
هذا عند البائع لم يجرط عند المستري فله رده وان كان كلاهما قبل البائع فله رده وان
كان العقد التسليم قبل البائع والخصومة بعد ليس له رده لان هذا عيب جاري
وكيف خلفه قال في الخصومة في الصفراء والكبر خلفه بالله لفدق بصفه حكم هذا العقد
ولم يجرط قبل ذلك فظ لما مر انه عيب ابداً واما في غير الجنون من الاباء والسرقة والبول
في الفراش فيحلف بالله لفدق بصفه حكم هذا العقد وما سرقوا البول وما بال في الفراش

عمر جرد

والكاتب

فقد بلغ لما مر ان هذا عيب جاري بعد البائع اذا استري من رجل امه وقبضه او اذ استري
ان لها زوجا واراد ردها بدلكا العيب فقال الباع قد كان لها زوج عندى قبل البيع فظلا
بانا قبل البيع ولذبه المشتري في الطلاق والقول قول الباع لانه المرحق الرد والمستري يد
فكان القول قول المنكر قال ولا يمن على الباع لان العيب لم يثبت وان اراد ان خلفه البينة
على العلم لاظهار العيب فهو على هذا الخلاف المذكور ولو انه قال قد كان قد تزوجها فلان
تمامه بعينه فطلقها طلاقا بائنا قبل البيع والقول قوله لما قال فلان ينظر ان ضله
في الطلاق فالامر كما ذكرنا لا لهما انقضاء على النكاح وارتفاعه وان كذب في الطلاق
فالقول قول الزوج لان المالك قد اقر له بالنكاح في ملكه وادعى سقوطه صح اقراره ولم يصح
دعواه فظهر العيب باقرار الباع وتصديق المشتري ولو قال الباع كان لها زوج ولم يستمه
فطلقها بعد البيع او بعد البيع والقبض فانكر المشتري الطلاق والقول قول المشتري
لان الباع قد اقر بالعيب وشرف حوال الرد لم ادعى زواله صح اقراره دون دعواه ولو اقام
الباع البينة على الطلاق او موت الزوج فانه يقبل لانه اثبت ما ادعاه بالبينة وان لم يكن
له بينة فانه يستخلف المشتري على العلم لانه استخلاف على فعل الغير ولو كان له بينة
بالمستري قد خرج معروف فقال المشتري هو الزوج الذي كان عند البائع وقال الباع
الزوج الذي كان عندى غير هذا وقد قبضها منى ولها زوج غير هذا فطلقه عندك
طلاقا بائنا او مات عنها وقال المشتري بل هو هذا الزوج بعينه فقول الباع اولى
لان الباع قد اقر بالعيب ورد المشتري ذلك فارتد في المشتري مدعى حتى الرد بعينه
والباع ينكر فكون القول قوله قال محمد لا ترى ان رجلا لو باع عبداً مات عند المشتري
فقال المشتري بعينه وهو ايضا احدى العتيد فقال الباع قد ذهب بيها قبل الموت
وانكر المشتري الذهاب فلقول قول المشتري لما مر ان الباع اقر بالعيب وادعى زواله
ولم يثله لو قال كان له ما يضاف ذهاب بيها واتيقت اليسرى عندك فقال المشتري
كانت يسراه نضافا لقول قول الباع لما مر انه رد المشتري اقراره وادعى شيئا اخر
ولو قال المشتري كانت عنده ايضا فقال الباع كانت بعينه المعنى مضاموم العيب
فقال الباع وحدث المياض في اليسرى فلقول قول المشتري في ان المياض لم يذهب
لان الباع اقربه وادعى سقوطه وصدق المشتري في الاقرار دون السقوط فيرجع
بنصف الثمن عليه لان الباع ما اقر الالبه والمشتري يدعى عليه المياض في العين اليسرى
والباع ينكر فكون القول قوله ولو كان المشتري يدعى العبد وهو لا يعلم العيب لم يجرط منه
ثم ادعى ان الباع باعه العبد وهو ايضا احدى العتيد فقال الباع صدقت وقد ذهب اليها
ثم حدث هذا المياض في العين الاخرى فان القاضي سأل المشتري عن المياض فان قال
هو باليمين فقال الباع كانت باليمين وقد ذهب وحدث باليسرى لم تصدق وغرم نصف
الثمن فان قال المشتري كان باليسرى وقال الباع كان باليمين قد ذهب وحدث باليسرى
فالقول قول الباع مع ميمينه لما مر وانما ذكر التذبير لتعذر الرد وانما ذكر الالباء ليعرف

حاله مشاهده وان قال المستري الساخ بالعينين جميعا فقال الباع كان باجدهما قد
رجع على الباع نصف الممن مع مئنه بالله ما يعلمه فان اخذ منه نصف الثمن ثم رجع الباع
فاذا احدى عينه صححه فقال الباع هي العين التي كان لها الباس بالقول قولها الله
ورجع على المستري بصف الممن الذي مضى عليه به لما مر ان الاختلاف في نفس العيب
ولو ان رجلا اشترى جارية وقبضها المستري فادعى ان لها زوجا غايبا معروفا فالحج الباع
ذلك فاقام المشتري المئنه على ما ادعى من النكاح واراد ردّها بالعيب فالبينه موقوفه
حتى يحضر الغائب لان المدعى على الغائب ليس بسبب المدعى على الحاضر على ما عليه
اصل الوضع فان النكاح ما وضع سببا لثبوت حق الرد وانما صار سببا لها هنا باعتبار
حال انفقت فاذا لم يكن للنكاح ثقل حتى الرد على ما عليه الاصل فلا ينصل الحاضر خصما
عن الغائب في ثبانه كالمراه اذا ادعت على الزوج انه تزوج باختها قبلها واقامت المئنه
على ذلك لم يقبل بنتها لان نكاح اختها ليس بسبب لفساد نكاحها على ما عليه اصل
الوضع وان كان سببا باعتبار الحال الذي ها هنا وكذلك لو شهدوا ان لها زوجا ولم يترد
لا فم وان عرفوه لم يجرضا هي اولى ولو شهدوا ان الباع اقرا لها زوجا فقال له فلان
وسموه وعرفوه او لم يعرفوه يقبل شهادتهم لانهم شهدوا على اقرا الباع واقراوه بالزوج
المجهول صحيح بخلاف الفصل الاول لان شهادتهم على المجهول لا يصح والله اعلم
باب القبض للسبوع وغيرها والزاده قال في الباب على ان
القبض السابق على العقد ينوب عن القبض الواجب بالعقد اذا كان مثله والا فلا وان
الضمان الاصل في البيع هو ائتمه لاهاهي العدل كغيره المثل في باب النكاح وانما يقول
عنها الى المستق بالتراضي حتى كان المعبوض مضمونا بنفسه اي بقيته باب ذلك
القبض عن قبض المبيع ومتى كان مضمونا بغيره لم يثبت اذا عسرنا هذا جينا
الى المسائل اذا اعصب من رجل جارية او انا فخصه موصوفا فوضعه في مئنه لم يلق
الغاصب المصوب منه فاستراه منه مما به دينار ونقده الثمن ثم اخذوا فالبيع باير
فان لم يصل الغاصب الى ما اشترى حتى ضاع قبل ان يصل اليه فالبيع حازر لان قبض
العصب نأب عن قبض المبيع لان المصوب مضمون بنفسه كما مر فان ارد رب الجارية
ان ينفها عنه حتى يعطيه الثمن لم يملك وان هلك قبل ان يصل اليها هلكت على ملك المشتري
لما رآه صار قابضا حتى عقده والباع متى علم من جنس العقد يصير قابضا فقد رجع
ذلك فلا يملك استردادها كما لو سلم بعد البيع ولو كانت الجارية ودعيه في المشتري
فوضعا في مئنه لم يلق صاحبها فاستراه ائتمه فلم يصل اليها حتى ضاعت يصح على الباع
لان مضمنا ليس مثل القبض الواجب بالبيع فلم تنب منابه ولا يصير قابضا ما لم يصل اليها
قال وقبضه اياها ان يعضها بيده او تكون قربة منه حيث يقدر على اخذها يعني ان
التحليه يقوم مقام القبض فان كان الباع لقي منزله المستري واستردها قبل ان يصل
المستري اليها فهو احق لها ما لم ينقده الثمن لان بيده المستري لبيد الباع ها هنا ولو كانت

في يده فقال له خذها له ذلك كذا هذا وكذلك لو ان رجلا اودع رجلا شئام باعدها
وذلك الشئ في يد المستري عند حضوره المبيع فاراد الباع ان ياخذ ما باع حتى يعطيه
المستري الثمن فليس له ذلك لانه متى باعه وهو محلي عنه ومن المستري كان يا بيا مملوكا
ومن باع وسلم ثم اراد استرداده بعد ذلك ليس له كذا ها هنا ولو كان باعه ذلك وهو في
البيع لم يكن للمستري ان يعضه قبل بعد الزمن فان مضه منه فعزاده فله ان يسترده فان
هلك في يده قبل الاسترداد هلك بالثمن لا نه مضمون في يده بالثمن واذا اراد من الرجل من الرجل
عبدا بالقدوم وممته الف فقبضه المهر من جعله في منزله لم يبق المهر من الرهن واستراه
منه وليس للعبد الحضر فها جاز فان مات العبد قبل ان يصل اليه مات بالرهن وبطل البيع
لان قبض الرهن لم يثبت عن قبض البيع فان الرهن مضمون بعينه وهو الذي اذا استري رجل
من رجل ابرئ منه مائة دينار ومصل الا يبرئ ولم يبق الثمن حتى افرق فمضى البيع لان التقاين
في بدل الصرف شرط ولم يوجد فان استراه منه ثانيا مائة دينار او دينارا او اقل او الكرونة
الثلث لم افرق وقبل الجديد المستري فمضى الا يبرئ كان الا يبرئ مضمون بقيمته ولو استري من
رجل عبدا بالف درهم وقبضه وبقية الثمن لم يبقيا بعد فقا يلا جاز فان استراه من الباع
ثانية قبل ان يقبض الباع جاز لان الا قاله نسخ في حقهما فلم يكن هذا في حقهما بيع مبيع قبل
القبض صح فان هلك قبل الجديد القبض بطل البيع والا قاله لانه كان مضمونا بغيره وهو الثمن
ولو كان ثمن العبد جارية والمسئلة لخالها لم يحجج المستري الى الجديد القبض لان العبد مضمون
بقيمته ها هنا لا بالثمن وكذلك ان كان الثمن عوضا او مكيلا او موزونا عينا اذا استري الرجل
من الرجل عبدا جارية وقفاضا مملوكا العبد لم يلا جاز لان الجارية محل لاضافه الا قاله
اليها فان استري الذي الجارية في يده من الباع قبل ان يدفعها اليه جاز واحتاج المستري الى
الجديد القبض لهما مضمونه بغيرها وموقمه الجدة فاشبهت المرهونه ولو استري من رجل غلام
جارية وقفاضا لم يلا ولا وليس الحضر فها جاز فان استري كل واحد من صاحبه ما اقاله
حاز وان ماتا معا وعلى الثعالب مات كل واحد من المستري من مال المستري لان كل مضمون
نقمة وان استري من رجل جارية بالف درهم وقفاضا على المستري بالخيار او الباع ثلثه
ايام لم يبقيا في المدة وتراذ البيع ولست الجارية بحضورهما استراه من المستري من الباع
بما فيه دينار جاز لان هذا صريح في كل الناس لم في الا قاله جاز فها هنا ولي وان هلك
قبل الجديد القبض هلك من مال الباع ان كان المستري بالخيار لا لها كانت مضمونه بغيرها
وهو الثمن وان كان الخيار للبائع لم يحجج المستري الى الجديد القبض لهما مضمونه في يده بالنقمة
واذا استري من رجل ابرئ منه مائة دينار وقفاضا لم يبقيا فقا يلا لم افرق وقبل النزاد
اشفقت الا قاله لهما صريح في حقهما عقد جديد في حق الشرع فالقبايض شرط في حق الشرع
فان يبايعا مبيعاً مستقبلاً جاز لما مر فان لم يقفاضا في البيع الثاني حتى افرق فاعاد الامر في
البيع الاول وبطل البيع والا قاله لما مر فان يقفاضا قبل ان يعترف جاز البيع الثاني لما مر
ولو استري ابرئ منه مائة دينار وقفاضا لم يقفاضا في البيع الثاني في الثمن عشرة دنانير

192

بجایزه

hi

واحد منها

صح اذا قبضه الباي قبل ان يفتروا وان لم يكن لا يرتق لحضرتهما عند اخلافا لفرقوا الشافعي
والمسلمه معرويه ويستترط قصد الزيادة في المجلس حسب ولو اتفهما التقيا فقال المستر
للمبايع انك قد اخليت علي في البيع الاول فجدد لي بيعا فاعه منه بيعا مستقلا للمجلس
دينارا او باقل او بالكثير وقبض فاشبع جائز ويستترط قبض لا يرتق في المجلس لان البيع البايع
صح متصفاً بنسخ الاول وصار كما لو نقى بلاء البيع الاول ولم يستترط العاوض فذلك لها هنا
وانما اورد هذا البيان الفصل من هذا ومن الفصل الاول في ان الزيادة انما يصح ويحقق باجل
العقد بطريق تغيير العقد من وصف الى وصف لا بطريق الفسخ اذ لو كان بطريق الفسخ
لاستترط قبض ما يقابلها من الا يرتق كما استترط في الفصل الاول واذا ارسل الرجل غلامه
في حاجه لم يبعد من ان له صغيرا جارا لبيع لانه لو باعه من غيره جاز فبيعه او لى فان
قبل الرجوع انقص البيع لان القبض السابق على العقد لم يكن ميلا للقبض الواجب فلم يثبت
وبين ذلك ان قبض الوالد البيع كان امانه وبعد يكون مضمونا بمجيء امانه ولا يضمنه
قبل البيع كان لنفسه وبعد البيع احتاج الى القبض لو كان لا يستحاله ان يكون الشخص الواحد
مسلماً ومسلماً ومطالبا لنفسه ومطالبا من نفسه الا ترى لو بلغ الصبي كان القبض اليه
دون الاب ولو كان القبض حقا للاب لما صار للولد بالبيع ففرقت ان الشرع انا بالاب
من قبيل الصبي في القبض له ضروره عجز الصبي واذا كان كذلك لا يدخل العقد في ضمان
الابن قبض حديد متى كانت بطل العقد ولو كان مكان البيع هبة صار قابضاً للابن عقيب
العقد قبل الرجوع اليه لان القبض المستفاد بالعقد مثل القبض السابق عليه فان كليهما
قبض امانه فثبت منابه قال لا ترى ان الاب لو باع عبداً لغيره من ابن صغير له لا يجوز ولو
وهب منه لجوز لان البيع اوجب قصاصاً مضمونا والاب عاجز عنه فلم يصح والهبه تقتضي قبض
امانه وللمولى على الابن ضرب يد حكمه وتلك يد امانه فثبت عن قصد الهبة قال وكذلك
لو وهب الوديعه للمودع لم يجز ان يخلو القبض ولو باعها منه احتاج اليه لما مر والله اعلم
باب الزيادة في المبيع والاجاره في ذلك وما يرجع به على الباي
وما لا يرجع قال بنى الباب على ان الزيادة على الثمن انما يصح اذا كان المبيع خيئ بقبول الجاب
التمتع عنه ابتداء ويكون ذلك بطريق الالتحاق باصل العقد لا بطريق نسخ العقد عما
تقابل الزيادة من المبيع اذا عسر فنهنا جيبنا الى المسائل اذا استمرى عبداً من رجل
بالف درهم وقبضه ثم باعه من آخر بمائة دينار ففقا ضام ان المشتري الاخر لقي الباي بالبايع
فزاده في الثمن حينئذ ينال الجواز لاخت الزيادة باصل العقد كما هو جرت لدى العقد لما مر
فان دفع المشتري الزيادة الى الباي لم يجد بالعبد عبداً فزده على الباي بعضاً فاشترى منه
التمتع مع الزيادة لما مر انها الصحت باصل العقد وصارت كما لو جوده لديه وكان للباي
ان يزده بذلك الجيب على الباي الاول ان قام البنته على العبد انه كان عنده او الى الباي اليين
لما مر ان الزيادة صحت بطريق الالتحاق بالعقد من غير ان يفسخ شئ من المبيع في مقابلتها
فلم يمتنع الرد على الباي الاول ولو لم يزده شئ من الثمن ولكنهما المقياساً له الباي ان يجد

قبل

وجوده

بوجه

والملك

عقداً بالثمن درهم وعقد جاز وانفسخ الاول ضمننا للثاني على ما عرفت فان وجد المشتري عبداً
ملك زده ولم يكن للباي رده على الاول بذلك العيب لان الاقاله فسخ في حق المتعاقد من عقد
جديد في حق غيره فصار في حق الباي كان الثاني مستواه ثم باعه بخلاف ما اورد عليه
بقصاص بملك الثاني زده على الاول لان ذلك فسخ في حق كافة الناس ولو ان المشتري
البايع زاده غرضاً لم يجد المشتري بالعبد عبداً فزده على الثاني بعضاً فاقص فملك الثاني زده
على الاول لما مر ولو لم يجد المشتري بالعبد عبداً فزده على الثاني بعضاً فاقص فملك الثاني زده
نحوه من اثار فان العقد ينقض العقد في ثلثه ورجع ذلك للباي على الباي الثاني لما مر ان
الزيادة صارت كما لو جوده لدى العقد فان وجد المشتري بالعبد عبداً فزده على الثاني بعضاً
بعضاً الفاسي فملك الثاني زده على الاول بذلك العيب لان كل العبد قد عاد اليه صحت
ولو كان اقاله البيع في ثلث العبد لم رد الثمن بالعيب على الثاني بعضاً فليس للثاني رد شئ
على الاول لان الثلث عاد اليه بالاقاله فعدله رد ذلك على الاول ممنوع رد البايع في ضروره
كما لو قال امسكت بعضه واذا استمرى الرجل جارية من انسان بالف درهم واعقبها لم ان المشتري
زاد الباي في الثمن مائة درهم فالزيادة باطله وكذا في النذر والا سبيل الاداء والكتابة لما مر
ان المبيع خرج من ان يقبل الخاب الثمن عنه ابتداء وذكر المخرجي عن الحنفية انه لجوز في
هذه القصول كلها واوان الحاربه قد قطع رجل يدها عند المشتري فاخذ المشتري اثارها
ثم ان المشتري زاد الباي في الثمن مائة درهم جاز لا لها خال يقبل الخاب الثمن عنها ابتداء
ولو كان باعها المشتري من رجل وقبضها او وهبها وقبضها او تصدق بها ثم ان المشتري زاد
الباي في الثمن مائة درهم فالزيادة باطله لما مر انها خرجت من ان يقبل الخاب الثمن عنها ابتداء
وان وهبها او اجرها زاد المشتري في الثمن جاز لا لها خال يقبل الخاب الثمن عنها ابتداء قال لا ترى
ان صارنا لو باع من نصراني خمرام اسلمنا م زاده في الثمن لجز لا في لوجرها كانت لها حصه
من الخمر وكذلك لو كان باع عصرا لم تخمر في يد المشتري المسلم لم زاده في الثمن وكذا لو استمرى
ساة مما ت في يد المشتري لم زاده في الثمن بخلاف المعنى والله اعلم بالصواب
باب العيب الذي يلزم به القصد في البيع والهبه ولا يلزمه
باب بنى الباب على ان المعتري في البيع قبض موهوب بوصف وموان يكون المعروض
مضموناً بالقيمة والمعتري في الهبة اصل القبض حسب ادعاء عرفنا هذا هنا الى المسائل
اذا اعصب الرجل من الرجل عبداً فجعله في يده لم لغى العاصب المعصوب منه وليس له بعد
يخضرهما فقام العاصب رجلاً ان يستريه له من المالك فاستراه منه جاز وصار الا بايعا
عقب العقد لما مر ان قبضه ناب عن القبض الواجب بالعقد فصارت كما لو قبضه بعد
العقد صح كذا هذا فان هلك فاهلاك على المشتري وجب على المشتري الثمن لان حقوق العقد
متعلقه به ثم موترجع على العاصب لان الضمان لحقه لاجله ولو كان الاحبى امر العاصب
بشرايه فاستراه كان قابضاً عقب العقد انما لما مر فان هلك في يده وجب عليه الثمن
وهبته على الامر لان القبض وقع للامر والراهن اذا وهب الراهن للرهن صار قابضاً عقب

ورجع

العقد اذا قبل لما مر ان اصل العقد موجود فان ملك قبل ان يصل اليه هلك من مال المورث وج
بالدين لانه انجل الرهن اذا استقرى من رجل عبدا بالقدرة وقاضاهم بقايله
والعبء عايب ثم ان الباع رهب بالمستري وقبل فاهبه جائزه وصار قاضا عقب العقد
لانه لو باعه جاز فاهبه اولى ولا يكون نقصا له خلاف ما اذا رهب المبيع من الباع
قبل القبض حيث يكون نصيبا للمبيع لان العمل بحقيقة اللفظ ممكن هاهنا فعملنا هاهنا ومتعد
جعلناه مجازا عن نسخ البيع وبما به انما لو ابقنا حقيقة الهبة لا بطلنا هاهنا لان الهبة متى
وقعت صار الباع قاضا عقب الهبة فيفوت القبض ولو لم يبيع اصلا فينفسخ البيع
من الاصل ومتى انسخ البيع بطلت الهبة فعرفت ان العمل بحقيقة الهبة متعد جعلنا اللفظ
مجازا عن الاقواله لان الهبة بشيئها من الاقواله على انها متى وقعت صار الباع قاضا عقب
الهبة فينفسخ العقد اذا استقرى من رجل عبدا بالقدرة درهم على انه بالخيار بلته ايام تقاضا
لم تقاضا جاز كان وهبه الباع للمستري بعد ذلك فقبل جاز وصار قاضا عقب العقد
لما مر فان هلك العبد في ماله هلك منه ويرجع المستري بالتمن على الباع لان البيع قد انسخ
اذا ان العبد لو دعيه من المستودع لم دعيه المودع من المودع فقبل صحيح وصار قاضا لان
الاتي به ماله كما لا ترى انه لو اتي من المولى فوهبه لا ينفذ الصغير صحيح وصار قاضا
له عقب العقد فعرفت انه لم يزل عن ماله بالابق وكذلك لو وهبه المولى من المستودع باع
فقبل المستودع الهبة صحيح وصار قاضا له لما مر وان كان عصب رجل من المستودع
فادعي رقبته فوهبه رب العبد المستودع وقبله لا يبيع الهبة مالم يقبض العبد من العاضب
لان العصب يزل اليد لا ترى انه يزل يدا المالك حتى لو وهب المالك المصوب ليدعيه في جحر
لم يجز فاولا ان يزل المودع واذا لم يكن في ماله والقبض شرط في الهبة فمالم يوجدهم يصح والله اعلم
ما لا تقدر على رده بالعبء بعد حدث كان من المستري
وما رد بالعبء وما زاد في الثمن قال بنى الباب على الاصل الذي تولى الباب الاول من ان
الزيادة على الثمن انما يصح اذا كان المبيع بحيث يقبل الحجاب الثمن عنه ابتداء واذا اشترى
المسلم من رجل عسيرا بمائة درهم وقاضا فصار العسير حراما في ماله من ان المستري
وجد بالمستري عسيرا كان الباع دلسه فانه يرجع بخصه العيب من الثمن لانه تعدد
رده حكما والسبب الموجب للرد قام ورجع بخصه العيب كما لو استقرى عبدا هلك
م اطلع على عيب قال ونقص الثمن على قيمة العسير يوم وقع البيع ولا عيب به لم ينظر
الى قيمة العسير وبها احتسب لم ينقصه فان كان ينقصه العسير يرجع بعشر الثمن لانه اخذ
باز الجرحا لفايت ثمنه فاصح رد ذلك فان قال الباع انما اخذ الخمر بعينها واراد الثمن
لم يكن له ذلك لان هذا يكون اقاله وهي مع في حق غير المتعاقد من وحق الشرع من غيرهما
فلم يجز فان لم يرجع المستري بالعبء حتى صار خلا في ماله فان له ان يرجع بنقصان العيب
وليس له حق الرد لان وصف المبيع قد تغير في المستري فسقط حق الرد بذلك وان قال الباع
انما اخذ الخمر واراد الثمن فله ذلك لان الرد لا يمنع لحقه فاذا رضى به صح وكذلك لو انصرا بنا

حجج

جرح

ليتم

الطلب

استقرى من نصراني خمر بمائة درهم وقاضا فاسلمام وجد المستري بالخمر عسيرا ينقصه
العسيران المستري يرجع على الباع بعشر الثمن لما مر فان اراد الباع اخذ الخمر ورد الثمن
له ذلك لما مر فان اراد الباع اخذ الخمر ورد الثمن فليس له ذلك لما مر وليس للقباض
ان ينقص بالرد بالعبء ايضا وان كان نسخا في حق الكل لان المعنى الذي لا جله في الشرع
عن بيع الخمر قايما هاهنا ومواهاته الخمر فلو جوزنا الرد هاهنا بالقبض كان فيه اجزاء الخمر
لان الرد يحصل برضى الراد وان كان لا يحصل برضى الاخر والنقص في الخمر لا يجوز عقدا كان او
منحيا اذا ضمن ذلك اجزائها وتركها هاهنا فان لم ينقص شيء حتى صارت خلا فاد الباع اخذ
فله ذلك لما مر فان زاد المستري في الثمن عشرة دراهم بعد ما صارت خلا جازت الزيادة
في هذا الفصل وفي الفصل الاول لما مر ان المبيع تحت قبض الحجاب الثمن عنه ابتداء ولو شرى
عبد من الف درهم فمعه احد هما الف درهم ومعه الاخر خمسمائة فقاضاهم ان العبد الذي
قيمته خمسمائة رادت قيمته حتى صارت تساوي القام ان المستري اراد الباع في الثمن مائة
دراهم حاز لما مر وتقيم الزيادة على قيمة العبد يوم وقع البيع لا يوم الزيادة لما مر ان الزيادة
انما يصح بطريق النجاسات باصل العقد والتمن حكم العقد قد انقسم ابتداء فكذا الزيادة
ولو مات احد هما او لاهم زاد المستري في الثمن خمسمائة درهم جازت الزيادة في الحى لخصته
ان كان الحى قيمته خمسمائة يوم العقد ثبت ملك الزيادة لاهما لو كانا حين صحت الزيادة
في الكل وان كانا ميتين لم يصح في شيء فاذا كان احد هما حيا صحت فيه دون الميت فان قيل
لو اوجب الثمن ابتداء في الحى والميت لا يجوز فكذا الزيادة على من الحى والميت وجب ان لا يجوز
في الابتداء انما لم يجوز لهما لانه لم يصر كمشرا الحى لخصته من الثمن وذلك فاسد واما
هاهنا فالزيادة في حصه الحى معلومة لان الانقسام قد ثبت وصار لكل واحد معلوما فلهذا
صح وكذلك لو كان مكان موت احد هما اعتقا او نذيرا واستتلا او كتابه لما مر ولو كان المبيع
شاه فذبحها المستري لم زاد الباع في الثمن صح لما مر في الخلل ولو كان غرلا فنسجه المستري لم
زاد في الثمن لا يجوز لان العين قد تبدل بدل لانه لو غصب غرلا فنسجه ينقطع حق المالك
عنه فتبدل المبيع بتبدل العين لا يحاله ولو كان الثوب هو المبيع فقطعه المستري وخطبه
فميصا حازت الزيادة لان المبيع بحيث يقبل الثمن ابتداء وكذلك لو كان جديا فضربه سيفا
جازت الزيادة لما مر في الثوب اذا خطبه ولو كان المبيع خنطه وطحنها المستري لا يجوز
الزيادة لان المبيع قد تبدل والله اعلم بالصواب باب
المبيع والعصب في ضمان القيمة مما يجب فيه المالك قال بنى الباب على الاجازة اللاحقة لعمل
عمل الاذن السابق وان الشئ لا يجوز ان يثبت ضمنا لغيره وان لم يجز اصلا بنفسه لان المقادير
في ثبوت المتضمنين شرابطا للمتضمنين المتضمنين اذا عرفت فانها احنا الى المسائل
اذا عصب رجل جارية رجل واخر عبده قبايعا لم اجاز المالك لم يجز لان الاذن ابتداء بالبيع على
هذا الوجه لا يجوز فكذا الاجازة وهذا لان الواجب انما وقع بتدليس من ملك واحد فلم يبر هذا
بمعافاة يتوقف على الاجازة ولو كان العبد رجل والجارية لا خر مبلغ المولى يخر للفقار البيع

194

اجاب

دون

ساجاز لان الاذن يثبت بالبيع على هذا الوجه جازا لا جازا لمحققه لكن الفرق بين الاول
 والاخر ان الاول لو سبق من المولى كان كالتجارة لصاحب العبد والعبد
 لصاحب الجارية وما هي الجارية لغاصب العبد والعبد لغاصب الجارية فتمت المولاها
 وعلى غاصب العبد فتمت المولاة وانما كان كذلك لان هذا عقد موقوف وكل واحد من
 الغاصبين باع ومشتروا المشرا على اصلنا لا يتوقف على الاجازة بل اذا وجدنا اذا
 نفذ وقد وجدنا اذا على المستري فنفذ عليه بقي التوقف في جانب البيع حتى المالك
 فان كان واحد من المتبايعين مضي من استراة بملك غيره فمضى اجازة فجازها الثمن
 ولو لم يملكه حكم الشرا فصح ذلك متصفا اراض العبد لبايعه وافراض الجارية لبايعها
 فوجب على كل واحد من المتبايعين مثل ما استقرض للمقرض لا مثل لذلك سوى العمة
 فوجت فمعه ذلك للمقرض وقد مر ان الشيء يجوز ان يبت سمن الشيء لخر وان لم يجر ثبوته ابتداء
 واصلا ولو غصب رجل رجلا الف درهم وعصبة اخرا منه دينار فباعا الغاصبان ذلك
 وتعايضا واقترا قام ان صاحب الدرهم والدينار اجازا البيع حازا والدينار لغاصب الدرهم
 والدرهم لغاصب الدينار ولو لم يرب الدرهم على غاصب الدرهم مثل درهمه وعلى غاصب
 الدينار مثل ديناره وانما اجازا البيع وقع على مثل هذه الدرهم والدينار لا على عينها
 فانما لا يتعينان في عقود المعاوضات وسوقها عند نفع البيع ونفذ وكل العضا
 وقع مملكا للغير فتوقف ذلك على الاجازة فمضى اجازا المالك جازا متصفا قرضا كما مر في
 محمد ولا يشبه الدرهم والدينار في هذه ما سواهما الا الفلوس خاصة فاهما بمنزلة
 الدرهم والدينار في عدم التعيين في عقود المعاوضات وما سوى ذلك فهو بمنزلة
 العروض في جميع ما وصفت لك اذا غصب رجل من رجل جارية وغصب منه اخرا منه دينار
 لم يتبايعا الجارية بالدينار وتعايضا من مولى الجارية ببلغه بيع الجارية وقبض الدينار
 فاجازا البيع وقد هلك الدينار في يد البائع للجارية قبل الاجازة او بعد ما فالبائع جازا
 ويرجع مولى الجارية على مسترهما بدنا من مثل دنانير ما مر ان البيع وقع على عينها فصح البيع
 للجارية موقوفا على اجازة المالك وقضا الثمن من ملكه ايضا موقوفا على اجازته فمضى اجازة
 البيع جازا متصفا قرضا كما وكان ما قبض البائع امانة عنده لمولى الجارية قال لان اجازته
 للبيع اجازة منه لقبض الدينار من قبله لانه لا يملك وان كان صاحب الجارية اجاز من قبله
 البائع الثمن من البائع استقل الثمن من المستري وهو الدينار من العصبية مملكت في يده
 صاحب الجارية بالجارية ان شاخص من المستري دنانير مثل دنانيره وان شاخص من البائع
 لان هذا ظالم بالتسليم وذا بالتسليم وهذا لان اجازة البيع حصلت قبل قضا الثمن من ماله
 فلم يتصفا ملك الاجازة اجازة العضا من ماله فمضى هذا واقتضى ذلك صار كلاهما متعديا
 فان ضمن المستري لم يرجع المستري على البائع وبعد القبض الواقع عن الثمن لانه عند ادائه
 الضمان ملكا للدينار مستندا الى وقت الغصب يحصل قضا الثمن من ملكه فمضى
 وان ضمن البائع رجع على المستري فكان ما يرجع به البائع لا حق لمولى الجارية منه طعن عليه

لان البيع

بني

البائع

بن امان في ذلك قال ينبغي ان يكون لمولى الجارية لان القبض الواقع عن الثمن بطل هذا
 لان المالك لو استحق عن المقبوض بطل القبض الواقع عن الثمن فكذا اذا استحق عليه مثل
 المقبوض لا فقام مقامه واذا فاق القبض الواقع عن الثمن للبائع ان يرجع بالثمن ولو لم
 ذلك لموكله ووجه ما ذكر في الكتاب ان القبض الواقع عن الثمن لم يفت ولم يطل هذا
 المصين لانه ليس من شرط وقوع القبض عن الثمن ان يكون المقبوض ملكا للمستري
 بل ان يملك المتبايعين فان عقد الصرف قد تم ونفذ وان كان الغاصب حصل ملكا للغير
 ولكن البائع لحقه ضمان بسبب هذا القبض فقات عليه ملكا للثمن مع بقا السبب الموجب
 للتمالك ثبت له الرجوع على المستري كما مر في المرواة اذا استحق عليها الصداق المستري
 بعد ما هلك بين يديها ملكا الرجوع على الزوج لهذا المعنى كذاها هنا واذا رجع على المشتري
 وضمنه ملكا للمستري ذلك المضمون مستندا الى وقت الغصب فصار الثمن منقودا لملكه
 فصح ومتى اجاز المالك البيع صار البائع وكذا لانه في قبض الثمن فاذا هلك في يده
 هلك امانته على ملك الموكل واذا صار الثمن منقودا للموكل لهذا الطريق لم يتولى على
 البائع سبيل بوجه ما بعد تضمينه مرة **باب**
 من الاختلاف في المراجعة وراس المال قل في الباب على ان الثمن ينقسم في بيع المراجعة
 على الثمن الاول وفي بيع المساومة على القيمة وان الاصل في المبيع هو المساومة
 لما مر ان الصمان الاصل في باب البيع هو القيمة والمتعاقدان اذا اختلفا فالقول قول
 من شهد له الظاهر واذا اقاما جميعا البينة فالبينة بيته من هو اكثر اثباتا اذا عسر
 هذا حينا الى المسائل اذا استرى بوا بعشرة دراهم وقيمته عشرة دراهم فاسترى
 رجل اخر ثوبا بعشرة دراهم وقيمته عشرة دراهم فاسترى ثوبا بعشرة دراهم فاسترى
 مع ثوبك فاتي بها المأمور رجلا وقال انها يقومان بعشرين درهما وبيعك من بيع
 عشرة فاستراها على ذلك وقبصهما ثم وجب ثوب الاخر عسا فاراد رده فقال
 البائع كان ثمن كل واحد منهما عشرة دراهم فرده نصف الثمن وقال المستري استر
 صفقة واحدة بعشرين درهما اي في العقد الاول فانا ارد هذا الثوب بثمن الثمن
 فاختلغا في ذلك ولا يثبت لهما فالقول قول المستري مع لم يثبت على علمه بالله ما يعلم
 ان الثمن كان نصفين على ما قال البائع وانما طلت القول قول المستري لان البائع مدعى
 جهة المراجعة في الرد عليه والمدعى مدعى جهة المساومة فكان القول قول المستري
 لما مر ان الاصل في بيع المساومة فالمرآة لا يثبت الا بنحو زائد فاذا كان الظاهر شاهدا
 للمستري وانما اختلف على العلم لا يخلط فعمل غيره فان حلف رد الثوب بثمن الثمن
 ورجع المأمور على الاثر نصف الثمن ان كان دفعه اليه وهو خمسة عشر درهما ولو كان
 الخمسة على المأمور في ماله لانه يزعم ان المستري طلمه فيها ومن طلم لا يظلم غيره
 فان اقاما جميعا البينة فالبينة بيته المستري ايضا لانها اكثر اثباتا ولو كان المستري
 لم يجد العيب ثوبا لا مورا وانما وجب ثوب المأمور والمثله لجاها رده بثمن الثمن

195

التصريح

وذلك عشرة دراهم لان البائع قد اقر له خمسة عشر درهما عند الفسخ لكن المستري قبل ذلك
في عشرة فاحلها وما بقي يكون ديناً على البائع موقوفاً ولا يلزم ان يصدق بالخمس
لان المالك المقر له معين صاهني لحلاف اللفظه ومتى ما صدقه المستري في ملك
الخمس اخذ بها لان سب وجوبها ثابته وهو الرد بالعيب وهذا المستري لم يرد
لجود المستري وانما امتنع حكمه بحجوده وهو ملك الخمسة متى اعترف به صحيح كمن اقر
لانسان ببيع عبده منه فردا قراره عاداً الى صدقه قبل رجوع المقر صحيح ووجب له
الملك لهذا المعنى فان اقام جميعاً البينة البينة البائع اولى وهذا يجوز في الكلام
لان البائع مقر لبني والمقر له ينكر فقيام البينة على ذلك ضايع ويقال للمستري
قد اقر لك البائع خمسة عشر درهما فان سبت فخذها وان سبت فدع وان كان المستري
هو الذي ادعى الصفتين كل ثوب عشرة وانه انما ادعى على ذلك وادعى البائع
صفقة واحدة بعشرون لم ياعده بعشرة على عشرون في القول في هذا الوجه قول
البائع لما مر في جانب المستري فان وجد الثوب الذي قيمته عشرة عياره ذلك الثمن
وان وجد الثوب الذي عياره ثلثي الثمن والخمسة الباقية الموقوفة على ما وصفت
لك من المسئلة الاولى فان اقام جميعاً البينة فان كان الثوب المردود هو الادب
فممه فالبينة بينه المستري لانها اكثر اثباتاً وان كان المردود بالعيب هو الادب
فممه فقال للمستري قد اقر لك البائع ثلثي الثمن وهو عشرون درهما ان شئت
فخذ وان شئت فدع والله اعلم

الاسحقاق في البيع الذي لا يرجع فيه بالثمن والذي يرجع قال في الباب
على ان ملك المبيع متى ثبت باسمه والاسحقاق ورد عليه بذلك الاسم ثبت للمشتري
حق الرجوع بالثمن على البائع والا فلا اذا عرفت هذا احنا ان
المسائل اذا اشترى الرجل من الرجل ثوباً بعشرين درهما وتقا بضا فقطعه المشتري
فبيضا وخاطه فاقام رجل البينة انه قبضه واخذ لم ان المشتري اراد ان يرجع على
البائع بالثمن فليس له ذلك لان الاسحقاق ورد على غيره ما ورد عليه الشرا
فان الشرا ورد على العيب باسم الثوب والاسحقاق ورد باسم العيب فكا
غيره وكذا لو كان المستري خطه فطعنهما ثم جاز رجل واقام البينة ان المدعي
دفعه ليس للمستري ان يرجع بالثمن على البائع لما مر سوى هاهنا بين حياطة
الثوب وبين طعن الخطه في تبدل الملك الاول وفصل بينهما من قبل في حوز الزيادة
على الثمن مجوز الزيادة على الثمن بعد حياطة الثوب على قول من لا يجوز الزيادة
بعد فوات المبيع ولم يجوز الزيادة بعد طعن الخطه قبل ملك الخطه بالطن
ولم تبدل ملك الثوب بالحياطة والفرق بين الفصلين اننا لو حملنا الاسحقاق
وارد على اصل الثوب لكانا ابطلناه من حيث اثباته وهذا مستحيل فقلنا
ذلك صار في الحياطة مصادفة لملك المستحق ومن خا ط ثوب انسان عن المالك

الشيخ

عن ثوبه وان لم يقطع اصلاً بالحياطة لكنه انقطع عنه بالتصميم على ما عرفت من
الساجه وادخلها في ماله واذا كان في اثبات الاسحقاق على هذا الوجه ابطاله لا
يثبت به بل ثبت الاسحقاق باسم العيب لئلا يلزمنا هذا النوع من الاستحالة وفي فصل الزيادة
من التصميم باصل العقد واخذت قسماً من الثوب المبيع كانت الحياطة مصادفة لملك نفسه
المستفاد بالشرافا وجب ذلك بغير موجب الزيادة لا بغيره وابطاله فصيح وكذلك
لو ان رجلاً غصب ثوباً من رجل فخاطه فبيضا ثم اقام رجل البينة ان القميص قبضه لم يسقط
حق المصوب منه في التصميم وكذا اذا غصب خطه وطعنهما لم يستحق المدعي رجلاً لان
الاسحقاق ورد باسم العيب وباسم المدعي والغصب ورد باسم الثوب واسم الخطه كل
موضع يسقط حق المستري في الرجوع بالثمن لا يسقط حق المصوب منه في التصميم وكل
موضع ثبت للمستري حق الرجوع بالثمن لا يسقط للمصوب منه حق التصميم ولو اشترى
ثوباً من رجل فذبحها وسلمها لرجل واقام البينة ان الجلد واللحم والاطراف له فاحلها
منه فاراد المستري ان يرجع بالثمن على البائع فله ذلك لان الشاهد اسم لهذا المجموع فكان
الاسحقاق على ما ورد عليه الشرا مرجع وكذلك لو اشترى ثوباً وقطعه ولم يخطه حتى
استحققه فله المستري ان يرجع بالثمن لما مر ولو كان مكان الشرا غصب في هذه الفصول
سقط حق المصوب منه في التصميم لما مر ولو اشترى لهما شواهم اقام رجل البينة ان
اللحم المستري ملكه وليس للمستري ان يرجع بالثمن على البائع لما مر في الثوب اذا خاطه وكذلك
لا يسقط حق المصوب منه في التصميم ولو كان المسحق في هذا كله اقام البينة على اللحم
انه كان له قبل الشرا والثوب له قبل الحياطة او الخطه كانت له قبل الطحن وتصميم المستحق
المستري القيمة رجح المستري على البائع بالثمن لان الاسحقاق ورد على العيب بالاسم
الذي ورد البيع به فكان اسحقاقاً على البائع وكذا في الغصب يسقط حق المصوب منه
في التصميم لان الاسحقاق ورد عليه ولو اشترى رجل من رجل ثوباً فذبحها وسلمها
فاقام رجل البينة ان اللحم له واقام آخر البينة ان الجلد له واقام آخر البينة ان الشراس
والاطراف له فقضى القاضي لهم بذلك ودفع الى كل واحد ما شهد به شهوده لم يرد
للمستري ان يرجع على البائع بالثمن لان الاسحقاق على هذا الوجه لا تصور وروى
على الشاهد وهي حية فتغير حمله الاعلى الاسحقاق بعد الذبح واذا حملناه على ذلك
لم يكن اسحقاقه وارداً على ما ورد عليه المبيع فلم يملك المستري الرجوع بالثمن قال محمد
الا ترى انهم لو اقاموا البينة على هذا واقام صاحب البينة ان الشاة شاة دخلها
وشلجها في يده كانت سنته اولى من سنتهم دل ان الاسحقاق المدعيين لا يردون
الزبح وكان ذوالبيد مثبتاً للملك تنازع سابق ولو كان هذا اسحقاقاً لاصل الشاة
لكانت بينهم اولى لا لهم خارجون والمدة على ذوالبيد ولو اشترى من رجل ثوباً
فقطعه فبيضا ولم يخطه واقام رجل البينة ان اللحم له واقام آخر البينة ان البدن له
واقام آخر البينة ان البينة والدخايل له فقضى القاضي لهم بذلك واراد المستري ان يرجع

لا يردون

الباع على التمس وقد قرأه الباع بالبيع لم يملك الرجوع لان استحقاق اصل التمس على هذا الوجه لا يتصور فبعد حمله الا على استحقاق بعد القطع كما ترى الفصل الاول والله اعلم

باب من نقص البيع الذي يكون من الوصي بعد الموت وعلى الميت

دين او يكون من الميت في مرضه قال في الباب على ان الدين يتعلق بما ليه التركة لا بعينها لان حق العزم في استيفاء الدين والاستيفاء يتحقق من معنى التركة لا من عينها وان الدين مقدم على حق الورثة اذا عسر فها هذا احسن الى المتسايل واذا استرى الرجل من رجل عبدا بالف درهم وقضه ولم يقطعه التمس حتى مات المستري وليس له مال غير العبد ووصى الى رجل وترك عليه من الف درهم سوى التمس عليه فوجد الوصي بالعبد عينا فرده على الباع فقبله منه من غير قضاء جزاء العزم الاخر فابرا ونقص ما صنع الوصي فالرد حائز لا ينقص لان الرد من غير قضاء اقاله والا قاله في حق المتعاقدين مع حذو في حق غيرهما والعزم غيرهما والوصي ملك البيع على العزم فلذا اقاله وترجع الوصي على الباع بصف التمس ضد ماله الى العزم حتى يكون التمس بينهما نصفين لان بينهما شوا وكان العبد هو التركة لان صارت التركة منه فاستويا في استحقاقه لا مستويا في سبب الاستحقاق ولو ان الوصي وجد به عيبا فلم يقبله الباع حتى خاصمه الوصي الى القاضي فان علم القاضي بالدين الذي للرجل لم يرد عليه لان فيه ضررا على العزم الاخر وببانه ان قضاء القاضي بالرد يكون مستحبا من الاصل في حق كل واحد فلا يجب على الباع منه فيسقط حق العزم الثاني وهذا لا يجوز فان قيل متى عذر الرد لهذا المعنى فضرر المستري لان حقه بقوت عزمه وشف السلامة فلم كان اعتبار جازا العزم اولى من جازيه قلت ايجز الرد ما ليعيب لا يثبت الا بشرط وموان تمنع بقوت جاز العزم الا ترى ان المستري اذا وجد به عيبا بعد ما رهن العبد من رجل مملوك الرد لما فيه من نفوس حو المرهون وم من صرف لمنع على الا سائر لفقد شرطه فلم يعد ذلك من باب الضرر عليه وبيع القاضي العبد ونقص منه بينهما نصفين لما مر ولا يضمن الباع شيئا من نقصان العيب لان الرد لم يتعد لها هي معنى حيث من قبل التمس على الما منه من ابطال جردى حتى صار كما لو تعد بسبب الرهن كما ذكرنا ولا يرجع المستري بنقصان العيب كذلكها هي ولو ان القاضي لم يعلم بالدين الذي للاجنبي فانه يرد العبد على الباع بالعيب ويقتل التمس الذي له على الميت لان سبب الرد قد تحقق ولم يظهر ما هي مانع من الرد مقتضى بالرد كسائر الحقوق اذ الحقوق بسبب الضابها ولم يظهر مانع فانه يقضي لها كذلكها هي فان حضر العزم الاخر فاقام السند على دشه كان الباع بالخيار ان يشاء امضى رد القاضي ومن للعزم بصف من العبد حتى يكون التمس بينهما نصفين وان شأ نقص رد القاضي وبيع العبد في ديهما نصفين لانه لم يلزم الرد برضاه متى لحقه فيه ضمان جاز ان يخير فيه كما ذكرنا فاذا اختار امضارد القاضي صار لان رد القاضي بمنزلة رد الوصي عليه برضى منه فانقلب ذلك الفسخ اقاله لم حكم الا قاله ما ذكرنا كذاها هي ولو رده القاضي عليه ما ليعيب فمات عند الباع وقبضه اقل من التمس والتسوما يغاب الماس فيه او مثل التمس في جزاء العزم الاخر واقام

الذي

السند على دشه اخذ من الباع بصف التمس ولا خيار للباع في شيء من امر العبد لان المسمى طهر

بختيار الباع بن امضارد القاضي ومن يقضه كما مر ومن خير من امر من بعد لجزها بعين

الباي لا محاله فصار كانه عينه بنفسه كما لو اعطى احد عبده لا بعينه لخير من بعينه فان ذلك فان وكل احد هما بعين الثاني لكذاها هي متى خير من امضارد القاضي ومن يقضه فاذا عذر النقص بعين الامضار ضرورة فان قال انها عزم نصف القيمة فليس له ذلك لان رد القاضي قد صح لما ذكرنا والرد يكون التمس الا ول لا غير وكذلك لو اعطاه قبل حضور العزم الاخر وبراءه او كاتما منه فاستولدها او حدث بالمبيع عيب اخر من عور او غيره عزم الباع بصف التمس لما مر ولو استرى رجل من رجل في صحته عبدا بالف درهم وقضه ولم يبعه التمس في حضور الموت وعليه دين الف درهم لرجل اخر فوجد المستري بالعبد عيبا فرده على الباع بغير قضاء فقبله او اشقا البيع فاقاله وقبضه العبد مثل التمس اقل فان بر المرفض جاز ما صنع كله ولا سبيل للعزم الاخر على العبد لان الجاهز مرض الموت وذلك لم يوجد فان مات من ذلك المرض ولا مال له غير العبد كانت الا قاله والرد بالعيب بغير قضاء جاز وعلى العزم الباع بصف التمس للعزم الاخر ولا اختيار له في شيء من ذلك لان المرض مرض الموت مملوك البيع فمملوك الا قاله ولو كان المستري الميت خاسم الباع في العيب في مرضه والقاضي يعلم بدن العزم الاخر ولا يعلم به فان العيب يقتضي رد العبد ولا يبطل الرد لمكان دن العزم لان حق العزم انما يتعلق بعين التركة على تقدير انه مرض الموت وذلك موهوم وسبب الرد متحقق فلا يتركه لامر موهوم فان رد القاضي العبد على الباع بالعيب في مرض المستري الذي عليه الدين ثم مات من مرضه ذلك كان الباع المردود عليه بالخيار ان يشاء اختار امسك العبد واعطى العزم الاخر نصف التمس وان شاء رد نقص رد القاضي وبيع العبد لها ما مر وهذا اذا كانت همه العبد مثل التمس فان كانت قيمة العبد المردود بالعيب التمس فقد جازاه بالفصل فلا يجوز خلاف الوصي اذا قال قيمه العبد اكثر مما تتعارف الناس في مثله فانه يجوز لان الوصي امين فلا يجوز ما لم يتحقق خيانه وعذر ذلك عفو الا مجاباه لانه مما يدخل من القومين واما المريض فليس بأمين على العزم والوارث فجاز ان لا يقضى عن الا من اقلنا المجاباه منه لا يجوز ان يقلت لان المجاباه وصية والدين منع جواز الوصية فان اختار الباع امسك العبد وان زيد في التمس تمام القيمة لم يكن ذلك خلاف ما اذا استرى من المريض شيئا مجاباه ثم مات بخير المستري من بعض البيع ومن امضاه والزيادة في التمس الى تمام قيمته لان شأ البيع بذلك التمس المزدج جاز فلذا يجوز الحق الزيادة من بعد وانما الا قاله فلا يجوز الا على التمس الا ول غداي خبيعه فلم يجوز الحق الزيادة به ايضا وكذلك فسخ القا لا يجوز الا على التمس الاول بالاجماع فلذا الزيادة عليه بعد والله اعلم بالصواب

باب الاستحقاق في البيع قال في الباب على ان الاستحقاق ينصب خصما للمدعي سيد الملك ولا ينصب خصما بيد غيره اذا عسر فها هذا احسن الى المتسايل واذا استرى الرجل من الرجل برتق فضه بدنانير وقبض البرتق ونقد دينار لم يفرقا قبل نقد الدين الاخر فشد البيع في بصف البرتق لان المفسد قد تحقق في ذلك القدر وهو فوات

قبض يده في المجلس فان غاب البائع لم يجرى ولا يبرق واقام البينه عليه فان المسمى
 ختم له لان يده على البرق يدملك فانه ملك كل البرق نصفه لعقد صحيح ونصفه لعقد
 فاسد واذا كان خصما له صدى عليه بنصف البرق فان حضر البائع بعد ذلك فان المستري رد
 عليه نصف ما بقي عنده من البرق ويرجع بنصف الدنار لانه باسحقاق النصف تبين ان
 البرق كان مشترك بين البائع والمستري وانما باع شيئا مشتركاً بدينار فاذا فسد العقد في
 النصف اضرب الفاسد الى النصفين اذ ليس احدهما باولى من الآخر الا صرف اليه واذا كان كذلك
 كان ما بقي في يده نصفه مملوكا لعقد صحيح ونصفه مملوكا لعقد فاسد فيرد الفاسد ويرجع
 بخصمه ما استحق من الصحيح في الدنار ولو ان رجلا باع عبدا من رجل نصفه واجد نصفه
 بماله دنارا جباله ونصفه بماله الى العطاء فقبض المستري العبد وغاب البائع ثم حضر رجل فقام
 السند ان له نصف العبد فغضى القاضي نصفه وجعله من النصفين جميعا من الفاسد والحاضر
 فان حضر البائع بعد ذلك رد عليه ربع العبد ويرجع عليه نصف الماله ان كان ادى لما قر
 في البرق ولو كان البائع باع المستري نصف العبد بماله دنارا وادعه نصفه فلا خصومه
 بينه وبين المستري حتى يحضر البائع لان الاستحقاق ورد على النصف الذي لم يقع عليه
 البيع فكأن يبيع يده عليه بدعيه فلم يكر خصما فيه وما من ذلك وهو انه متى بين الاستحقاق
 ان العبد كان مشترك بين البائع والمستري فباع نصفه بصرف البيع الى نفسه خاصة لان
 الاصل في صرف الاसान اذا صادف نصيبه ونصيب غيره مطلقا وامل ان صرف الى نصيبه
 صرفا لمه جسيما للظن به وحمله لتصرفه على الاصح والا نفذ واذا ثبت هذا فنقول المستحق
 متى ادعى النصف فقد عم ازاله شركا اخر في هذا العبد متى اقام المستري البينه على شراصف
 نصف العبد من رجل واصرف البيع الى نصيب البائع للمعنى الذي ذكرنا صارت دعواه منصفه
 الى النصف الذي حصل في يده ودعيه فلم ينصب خصما له في ذلك لما مر ولو ان المستري اشترى
 نصفه من رجل وادع النصف رجل اخر والمثله لما كان المستري خصما له في ربع العبد
 لان الاستحقاق ما هني لا ينصرف الى احد النصفين اذ ليس احدهما باولى من الآخر
 ويد المستري في نصيبه بذلك فكان خصما له فيه فقصي به عليه ومتى حضر البائع رجح
 عليه بنصف الثمن لان الزى البائع والمودع لو كانا حاضرين كان الخصم للمدعي هو المشتري
 والمودع وفي الفصل الاول كان الخصم هو البائع لو كان حاضرا صحيح ما ذكرنا واذا اشترى
 من رجل عبدا سعا فاسدا وقبضه ثم اشترى منه بعد ذلك نصفه الثاني سعا صحيحا
 وقبضه وغاب البائع جسامدع واقام البينه ان له نصف العبد قضى القاضي له بالنصف
 الثاني دون الاول لان البيع الفاسد اذا اتصل به القبض افاذ الملك واذا كان كذلك صرف
 بملكه الى نصيبه لما مر فاصرف الاستحقاق الى النصف الثاني وصار المشتري خصما لان
 قبضه وتوحيده الشرا فثبت يده عليه بذلك فاذا حضر البائع اخذ النصف الذي اعطاه بغير
 فاسد لان يده واجب ولو كان البائع صحيحا قضى القاضي للمدعي بالنصف الآخر لما مر
 ولو كان لرجل العتق ببيع بغير صحيحا وبيع الاخر لميته او دم او حر فان المشتري لا يكون خصما له

الوجه

صف

لان النصف الآخر حصل في يده لا بالبيع فلم يكن يده على ذلك ملك فلم ينصب خصما له والله اعلم
 ما البيع في الكيل مما يزيد بين الكيلين قال في الباب على ان
 تدرك الكيل والموزون انما يوزن بالبيان الذي وضع لعلامتهما من الصاع والغفر اذا عثر
 هذا احسن الى المشتري بل اذا اشترى الرجل من الرجل كراما من طعام مكاييله مما به درهم
 فاكتاله من البايع لم انه ولاه رجلا بالتمش فليس معنى للمشتري ان يقبضه الا بكيل مستقبل
 لما روى عن النبي عليه السلام لم يجرى مع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البائع وصاع
 المستري والعقده ان انصرف في المسحوق بالعقد لا لجور الا بعد معرفه قدره والقدر لا
 نصير معلوما الا بالكيل فصار الاكثيال شرط الا تمام العيص ولا يخط لان النصف كاصل العيص
 شرط في العروض وما صار شرطا شرعا لا يسقط بوضا العبد بسقوطه فان كان له فوجد
 مزيد فقبر اعلى الكسر نظرا ان كان الفقير مما لا يزيد مثله فيما بين الكيلين فانه مرد ملك الزيادة
 على البائع الاول لان هذا خطأ وقع من الكيال الاول بيقين وان كان مما يزيد فيما بين الكيلين
 فانه مرد الفقير على المشتري الاول ويسلم له لان خطأ الكيال الاول لم يظهر مقترن فطرق
 الكيل طريق الاجتهاد ولا ينقص الاجتهاد بالاجتهاد وانما ينقص بالنقص من الكيل منزله
 النص في الفصل الاول منزله الاجتهاد ويلزم المشتري الاخر كرم من هذا الطعام التمش
 الاول لان الداخل تحت العقد ما دخل تحت التسمية والتسمية وردت على الكرو هذا الرجوع
 التسمية في المكيل والموزون بحري الا شاره في مائر العروض في حق الاعلام وشع المستري
 الاول اكل ذلك الفقير وان كان في المشتري الاخر جميع ما اشترى لما مر ان التولية وقعت
 باسم الكرو وقد سلم له كرفكا ثا الزيادة في حق المولى بمنزله زياره حصلت من كسب العبد المشتري
 ثم روى البيع في ذلك العبد رجلا بالتمش طابا لكسب له كذا هذا قال لا ترى ان الكرو لنقص
 من كسبه كان للمشتري الاخر ان يرجع عليه بخصته من التمش فكما ان النقصان يكون على المشتري
 الاول فكذا الزيادة يكون له عملا فنقول صاحب الشرع الخراج بالضم والفتح وكذا المراجعة في هذا
 ولو كان المشتري الاول قد باع فقيرا من الطعام ودفعه الى صاحبه وقبض منه ثم روى رجلا اخر
 ما بقي من الطعام على انه كرم الماله الذي اشترى ولا يعلم المشتري الاخر ان المشتري الاول باع
 من الطعام شيئا فاكتال المشتري الاخر فوجد كراما ما ولا جواره فيه لانه وجد كراما
 له ونقص التمش الذي اشترى به المشتري الاول من البايع وهو ماله درهم على اقل واربعين منهما
 مصب سهم من ذلك طرح عنه وباع الكرام الذي اكتال يارب من جرائم واحد واربعين حرا
 من التمش في قاس قول الى حشفه واني يوسف لانه جاز في التولية حتى ولاه البيع بالتمش الاول
 بعد ما وصل اليه من البيع بقض التمش والاصل ان من خان في التولية او في المراجعة قال ابو يوسف
 لخط قدر الحتايه ويلزم البيع في الباقي في الفصلين جميعا وقال محمد بن حبيب المستري الاخر
 في الفصلين جميعا ان شاف فضل البيع وان شاف اتصاف جميع التمش المستعني او خضعه مع التمش
 في التولية ومع محمد بن المراجعة وهذه من مسائل الاصل وهي معروفه هذه
 املاها اخيرا فاذا رجعت في الجوامع مال في الباب على ان من وجب عليه رد شيء وعجز عن الرد

١٩٨

١٩٨

فانه باع

مكرر

معنى من قبل له الحق سقط حق الثمن لان هو المستهلك ومتى عجز لا معنى من قبله لم يسقط
الصمن اذا عجز وخاف هذا فقول رجل باع جارية من رجل بالف درهم ودفعها اليه
وقبل الالف لم اقر الرجل الباع ان هذه الجارية له لان امره ببيعها فباعها له كما امره فقال
فلان المقر له هدم حماري بثلثي ثمنها ما به درهم قصتها مني فبعها انت من هذا الرجل بالالف درهم
فان الجارية للمشتري لا تفارقها على اهلها لان المقر يقول بعها بامرهم والمقر له يقول بعها
بعدها استرتهما مني ثم ان المقر والمقر له يتجافان فكل واحد على دعوى صاحبه وايهما
كل نصي عليه بالثبوت وان حلفا بنظر ان كانت الجارية معروفة اهلها للمقر له فلا ضمان على المقر
لان الرد بعد رده من قبل المقر له وهو قراره بالبيع منه ثم ان سا المقر له اخذ الثمن الذي
اقر به الباع له وهو الف درهم والاذن في يد الباع حتى يعود المقر له الى صدقة فساخه
وان كان لا يعلم اهلها للمقر له وقد كذبها المشتري بما فالامقرض من قيمتها للمقر له
لانه اقر له بها وقد عذر ردها بفعل المقر وهو البيع والتسليم لان توليها لا يقبل على
المشتري بضمن قيمتها كما لو قتلها ولو كان المقر له بغيرها وكنته كائنها والمسله بخاها
وتجافا بنظر ان كانت معروفة اهلها للمقر له بنفس الكسبه وردت الجارية امة الى المقر
بيعهما ويضعها ما اوجب لان حقوق العقد في الكتاب لا تتعلق بها فلهذا في زعم المقر ان
المستحق للكتابة هو المقر له وفي زعم المقر ان المستحق هو المقر واداب الكتابه متى
تعد لهما المستحق صارت المكتابه عاجزا عن الادا فيفسخ العقد وان كانت لا تعرف المقر
له جاز في الكتابه لان من كان في يده شيء فالظاهر انه له فصحت كتابتها ولا صدق عليها
ومن المقر قيمتها للمقر له لما مر فادارت الكتابه الى المقر عنفت وكان الولاله لا ياكلها
بغيرها عليه عند الادامى كمن بالحق عليه ثمن الولاله وان كان ينفقه ولو كان المقر عنفتها
والمسله بخاها لتجافا بنظر ان كانت معروفة للمقر له فلا ضمان على المقر والا فليعلم قيمتها
لما مر ولا وهما موقوف لان كل واحد يحمل على صاحبه ولم يجز حتى اجدهما حكم بثبوت
منه ولو كان المقر بغيرها والمسله بخاها لتجافا كما مر ثم ان كانت معروفة للمقر له فلا ضمان
على المقر والا فليعلم قيمتها كما مر وهي موقوفه فليعلم ما مات عنفت لان كل واحد يزعم
الهامد برة صاحبه ولو كان المقر وطبها فعلققت منه والمسله بخاها هذا لا يتصور
صورة المسائل الاول لان الاستيلاء لا يجري فيه النسيان فصورناه ان المقر ادعى ان المقر
له زوجها منه فولدت له ولدا والمقر له يدعي انه باعها منه فاستولدها فان كانت لا تعرف
للمقر له فعلى المقر قيمتها لما مر والا فلا ضمان عليه والولد جرت ابيته بالنسب اما النسب فلا شبهة
لان المقر يقول ولد منكمو حتى والمقر له يقول ولد منكمو كذا واما الجارية فلان المقر له يقول
هو ولد ام ولد المقر والمقر له يقول هو مملوك المقر له فينفذ امره فيه معتق بايها فاما
واما الام موقوفه ان مات المقر عنفت لان المقر كان يزعم اهلها للمقر له وان امره فيها
نافذ والمقر له يزعم اهلها ولذا المقر معتق لولده لا بحاله وان مات المقر له لم يعتق لان المقر
زعم انها امة للمقر له فلا يعتق لولده ولذلك ان كان صاحب اليد ادعى انه كان اردعها اياه

ع وقفة

وامر بالبيع فباعها من فلان بالالف درهم وانها مات في يد المقر له فلكانت في يد المقر له
وانك استرتهما مني ما به دينار قال ادماست الجارية في يد المقر له فعلى الباع بضمنها
للمقر له سواء علم اهلها كانت للمقر له او لم يعلم لان الرد اذا لم يتعذرها هنا بقول المقر له
بل كان متعذرا من قبل الموت فاشبه ما اذا كانت مجتمعة في المسائل المتقدمه والله اعلم
الشهادة من البيوع في الاشياء على الواجد قال
بي الما بان الجمع من الثمنين عن مبيع واحد في حال واحد متصور لان محل الثمن الزم وهو
لا اجتماع الحقوق فيها والجمع من البيعين في مبيع واحد في حال واحد متصور لان
محل المبيع هو العنصر وهو متصين عن اجتماع الحقوق فيه دفعة اذا عجز رفا هذا
حننا الى المسائل واداكنا الدار في يد رجل او العبد واقام رجل المبيته انه باعها من دي
اليه بالف درهم واقام اخر المبيته انه باعها من دي اليه ما به دينار فاما المشتري لازم
للمشتري وعليه الثمنان جميعا لان الدعوى دعوى الثمن وكان محله الزم وهي متسعة
لها جميعا وكذلك لو اقام احدهما المبيته انه عبيد ولدي ملكه وانه باعه من دي اليه
بالف درهم واقام الاخر المبيته انه عبيد باعه من دي اليه ما به دينار لما مر ان الدعوى
دعوى الدين لا دعوى الملك فلهذا استوفى الختان فان رجل المشتري بالعبد عينا فاراد رده
فليس له ان رد عليه جميعا لان كل واحد قرضه منه جملة فليس له الرد منفردا
وله ان يرد على اهلها شيئا ويأخذ منه الثمن لان كل واحد قد قر بثبوت جرد عليه فله ان
يأخذه بموجب قراره فان رده على واحد فلا سبيل له على الثاني لانه ازال ملكه باختياره
فسقط جرد الرد على الباع كما لو باعه بعد ما اطلع على عيب فاراد رده بالعيب حتى حدث
به عيب اخر عند المشتري فانه لا يقبل على رده على واحد منهما بالعيب ولا شبهة فان اراد
ان يرجع بقصا العيب فله ان يرجع به على اهلها شيئا ويأخذ الا ان شيئا المأخوذ ان يخل العيب
فان الى ان يأخذ بعيبه واعطاه نقصا ان يخل بقصا العيب فان لا الاخر ان يخل بالعيب
لان الضيق بما تمكّن في حق الرد فاما في حق الرجوع بالنقصان فلا الا ان شيئا الاخر ان يخل بالعيب
بعينه ويضع اليه الثمن لان الرد قد منع لحقه فليسقط بارسقاطه ولو كان العبد مات في
يد المقر له لم يرد عليه اذ كان له عيبا كان به قبل البيع فله ان يرجع بقصا ذلك
العيب عليه ما مر ولو كان قطع يد العبد رجل ورجع عليه ارشها لم يخل المشتري به عيبا
كان قبل البيع فانه يرجع عليه بقصا العيب من الثمنين جميعا ولا يستطيع احدى
اخذ لان الارش يادى لمنع الفسخ فان باعه بعد القطع وبعد ما علم بالعيب فبيعه جازم
ويرجع بقصا العيب عليه لان الرد لم يتعذر بالبيع فان كان متعذرا من قبل فلم يكن
بيعه اياه رضى بالعيب واذا كان العبد في يد رجل فاقام رجل المبيته انه باعه من دي اليه
بالف درهم يوم الخميس واقام الاخر المبيته انه باعه من دي اليه ما به دينار يوم الجمعة
فالشرا لازم للمشتري وعليه الثمنان جميعا لما مر ان هذه الدعوى دعوى الدين فان
به عيبا لم يستطيع رده على الباع الا بالبدل ولا يرجع عليه شيء ايضا لان الشرا الثاني

تضمن زوال ملكه بعد الشراء الاول فكذا لو استمرى باع فلا سبيل له على الاول بذكر ملكها
ان شارده على الباع الاخر واخذ منه الثمن لما مر ولو كان العبد في يد رجلين فقام احدهما
البينة انه عبده باعه من هذه المرأة فادناه واقام الاخر البينة انه عبده باعه من هذه
المرأة بالفدرهم ولم يقم البينة على القبض فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت العبد فبها
واذنت الى كل واحد منهما نصف الثمن وان شاءت تركت لان المبيع اذا لم يكن مقبوضا ودعواهما
على الملك وتقدم ان الجمع بين البيعين في مبيع واحد في حال ولا حيلة متعذر فبما سخصا
تنازعا في عتق من في ايدهما واقام كل واحد البينة على الملك فيعصى لكل واحد بما في يده
صاحبه فتمت من تسليم نصف العبد وفات تسليم النصف ففوت الصفة عليها
في حق الثمن ففوت الخصة بين العبد كله بنصف كل واحد من الثمن وبين تركه وان كان
اقام البينة على البيع والقبض لزمها الثمن لما مر وان كان العبد في يد واحد
نقص منه الخارج وتكون له جميع الثمن لان من اصلنا ان منه الخارج ودي لا يبدل اجتماعا
فيته الخارج اولى بالله اعلم بالصواب

شرا الظرف مما فيه موازنه او شرا السنين مما يكال او يوزن مكابله او موازنه قال
بني الباب على ان العقد اذا استعمل على الموزون وغيره فان الزيادة والنقصان يصرفان
الموزون لا غير لانه اجتنابا لمصرف اذا عسر فكذا هذا حينا الى المسائل اذا استمر
من الرجل ذق زيت مائة درهم على ان الرق ومافيه على ان يوزن ذلك كله مائة رطل فوزنوا
ذلك فوجدوه تسعين رطلا الرق من ذلك عشرين رطلا والزيت تسعون رطلا فان
النقصان من الزيت خاص به لا يرد ولا ينقص الظرف لا يرد ولا ينقص فبقسم الثمن
على قيمه الظرف وعلى ثمين رطل من زيت مثل هذا الزيت مما اصاب الظرف من الثمن
فهو لازم للمستري وما اصاب الزيت جط عنه من الثمن ثلثه واخذ ما بقي وهو في ذلك
كله من الظرف والزيت بالخيار ان شاء اخذه بما وصفت لك وان شاء تركه لانه وجد ما استمر
ناقصا مما شرط له وان كان وجد وزن ذلك كله مائة رطل سبب من ذلك وزن الظرف واذا عسر
من ذلك الزيت فان كان الظرف لا يبلغ هذا الوزن في مباعه الناس والمستري بالخيار ان شاء
اخذ ذلك بالثمن كله لا لحط شيء عنه وان شاء ترك لان هذا يجري مجرى العيب في العتق فخير به
ان يشا وبقي به واخذ المقفود عليه جميع الثمن وان شاء ترك وان كان وجد وزن ذلك كله مائة
وخمسين رطلا الظرف مائة رطل والزيت خمسون رطلا فابيع ما سدد له بقدر الحاجة
بوجه ما وبيع ان لا يرد الا ما لا يخلو اما ان يجوز العقد على الرق وجد او علىهما جميعا
او على الزيت وبعض الرق ولا يجوز جونه على الزوجية لان المطلوب من العقد المظروف
دون الظرف عرفا واما يدخل الظرف تبعا لا اصلا فلا يجوز جعل التبعية اصلا بنفسه
ولا يجوز جونه على الرق بغيره لانه شرط مائة رطل من مائة فلا يسحق اكثر من ذلك
ولا يجوز جونه على الرق وبعض الزيت لانه يلزم استعماله صرف الزيادة الى غير الموزون
وذلك لا يجوز فحينئذ القول بفساد العقد لا يحاله قال لا يوزن ان الظرف لو وجد عشرين

حله

رطلا والزيت ثمانين رطلا فانه يجوز ولا خيار له لانه وجب كما قصد وشرط ولو وجد
الظرف عشرين رطلا والزيت مائة رطل لجوز ويرد المستري عشرين رطلا من الزيت لان
الزيادة ينصرفها هي الى الزيت وقد وجد المعقود عليه زيادة بشرط مرد الزيادة
واذا استمرى زمتا في طرف وسمتا في طرف اخر على انها مائة رطل فيظرف فوزها وجد
السمتا بعشرين رطلا والزيت ستين رطلا فان الثمن يقسم على خمسين رطلا من الزيت وخمسين
رطلا من السمتا مثل هذا السمتا ثم يطرح من الثمن حصته عشرة ارباط السمتا وخمسين رطلا
وهذا لان كلاهما مقدرها هنا فاذا اصف القدر اليهما مطلقا نصرف اليهما على سوا
كانه يرضى على خمسين رطلا من كل واحد ثم يكون الحكم هكذا فكذا هنا وانما الخيرة لانه
لقد عرفت عليه الصفة وكذلك لو وجد الزيت ثلثين رطلا والسمتا خمسين رطلا فبقي الثمن
على خمسين من كل واحد ويطرح من ثلثين الزيت حصته عشرين رطلا وخمسين رطلا من السمتا
ولذلك هذا في الخطه والشعير وكذلك لو كانت ثلثة اشياء مثل الخطه والشعير والسمتا
فان المقدر منصرف الى الكل الاثلاثا لما مر خلاف الظرف والزيت لان الظرف غير مقدر وانما
يدخلها هنا تبعا للمقدرا لا اصلا بنفسه فكان الحقد واردا على عتقه دون قله على ما عليه

على

ي

فاصل

من العصب في ضمان القيمة قال بنى الباب على ان قيمة
المغصوب لها حكم العتق وحكم الثمن اما حكم العتق فلا ان الغصب جنابة والسبيل في الجنابة
الخروج وذلك يكون بردين المغصوب فان تعدد جبره فتمت له ليقوم مقام العتق كانه رد
العتق اما حكم العتق فلا ان المالك انما ما خلا قيمته عوضا عن ملكه والغاصب بملك المغصوب
عند ادائه بدله فاخذ حكم الثمن من هذا الوجه فصح ما قلنا ان للقيمة حكم العتق وحكم
الثمن فيقدر على العتق ان امكن والا فيعتبر احدهما اذا عسر فكذا هذا حينا الى
المسائل واذا عصب الرجل من الرجل جارية فتمتها الف درهم فغصبها منه رجل اخر فابقت
عنده فرفع المغصوب الثاني الغاصب الثاني الى القاضي وتصادقوا على الامر على وجهه
فاراد الغاصب الاول ان يصنر الثاني قيمة الجارية فان القاضي يقضي له عليه نعمتها
لان الغاصب وان كانت يده مدعوان لكنهما معتبره لانه لا يمكنه الخروج عن عهد مضانته
الا براد العتق المالك ولم يتوصلها هي الى ذلك الا باسترداد العتق فملك ذلك واذا ملك
استرداد العتق ملك تضمن القيمة لانه ما قام مقام العتق واذا اخذ منه القيمة برى الغاصب
الاخر في طاهر الرواية وقال ابو مطيع وسلم نزل ساهم لا يبرأ لان الضمان من وجب على الما
للمولى فلا يبرأ باخذ الغاصب لسانا للديون ووجه طاهر الرواية ان حق الاخذ ثبت
للاصاحب شرعا لما ذكرنا فيبرأ الغاصب الثاني بالدفع اليه كما لو دفع الغرم الدين الى المولى
فان ملكا القيمة في يد الغاصب الاول لم يضر المولى فان اذ ان تضمن الغاصب الاخر
قيمة الجارية فليس له ذلك لما مر وله ان يصنر الغاصب الاصل الاول قيمة الجارية فان
كانت ممتها يوم غصبها الاول الفاد يوم هلك في يد الثاني الفس وقد اخذ الاول من
الثاني العتق وهلك الا فان في يده فاراد المولى ان يضمنه فمعه الجارية التي درهم فليس

ذلك انما له ان ضمن الغاصب الاول قيمة الحارثة يوم غصبها منه وذلك الف درهم لان الزيادة في العنك كانت امانة في يدي الغاصب فلذا قيمته ذلك الزيادة يكون امانة عنده فلا يضمن بالهلال ولو ان المولى حضر والقيمة نجاة لها في يدي الغاصب الاول وقد ظهرت الجارية فالمولى بالجارية ان شاخذ جارية حيث ما وجدها لا لها عين ماله وقد عقد الغاصب عليها عقد التملك بالتضمن متوقف فاذ ذلك التصرف على رضى المالك فان شارفى بالتضمن واخذ القيمة التي اخذها الغاصب وان شالم بوضعيه واخذ العين وان شامتن الغاصب الاول قيمة الحارثة يوم غصبها لانه جاز في حقه فان اخذ جاريه رجع الغاصب الاخر على الغاصب الاول بالقيمة التي اخذ منه لانه دفع القيمة بشرط سلامة الجارية له فمضى لم يسلم رجع بما دفع كما في البيع فان كانت القيمة قد هلكت في يده ضمنها اياه فان ضمنها اياه لم يرجع على المولى لانه لو رجع لرجع عليه فلا يفيد واخذ المولى القيمة التي اخذها الغاصب الاول سلمت الحارثة للغاصب الثاني لان التملك كان موقوف على رضى المولى فاذا اخذ القيمة فقد اجاز ذلك فقد وان ضمن المولى القيمة الغاصب الاول سلمت القيمة التي اخذها الغاصب الاول لانه جن ضمن ملك الجارية من وقت الغصب فصارا اخذ من الثاني بدل ملكه فنصدق بما كان فيها من فضل على ما ضمن لانه لو لم يملك وليس للغاصب الثاني ان يطأ الجارية حتى يختار المولى اخذ الجارية القيمة التي قبضها الغاصب الاول او حتى يختار تضمن الغاصب الاول لان الملك متعذر قبل ذلك فان اختار القيمة او ضمان الغاصب الاول وقد كانت الجارية عند الغاصب الاخر حية قبل ان يختار المولى شيئا من ذلك فعليه ان يستبرئها بخيضة مستقبله بعد اختيار المولى ولم يخلص بالخيرة الاولى لا لها وجرت قبل الملك واوجرت قبل دخولها في ضمانه فلو ان كانت في يد الباع لم يخلص لها فمضى اولى ولو كان الغاصب الاول ضمن الغاصب الاخر بغير ضمان هو كذلك اذا قامت البينة على اخذ القيمة لانه مكلل التضمن فلا يفتر والجال من ان يكون بقضا وغيره كما لما لك فان كان عرفت ذلك باقرار الغاصب الاول لم يصدق على ذلك وللمولى ان ضمن الاخر على حاله لان قراره بحجه في حقه دون غيره فان اختار المولى تضمن الغاصب الاول برى الغاصب الاخر باقراره الاول فقبض القيمة منه لما مره ان قوله بحجه في حق نفسه ولو اقر الغاصب الاول انه قبض الجارية بعينها من الغاصب الاخر لم تصدق على المولى وصدق على نفسه ان ضمنه المولى قيمتها لما مر ولولم يكن الاول غاصبا ولكنه كان مودعا فغصب الجارية الودعة رجل منه فابتعت الحارثة منه فللمودع تضمينه بقضا وغير قضا لانه ما مور الحفظ ولن يتوصل اليها الا بالاسترداد والتضمن فاذا قبض القيمة وهلكت ولم تملك لم ظهرت الجارية فالمولى بالجارية ان شاخذ الجارية وان شاخذ القيمة ان كانت فائمة بعينها لما مر ان التملك توقف على اجازة المالك فان اجل جاريته رجع الغاصب على المودع بالقيمة التي اخذ منه لما مر فان كانت قيمته قائمة زدها والا ضمنها له لان المشروط لم يسلم للغاصب فخرج عليه فان ضمنه القيمة رجع

اخذ

المودع ما ضمن من ذلك على مولى الجارية لانه كان في التضمن عاملا ومن حقه ضمان عمله لغيره رجع بذلك عليه وعليه نص محمد في الكتاب فقال لان هذا وكيل المولى الجارية في قبض القيمة اي قبضه وقع له لانتفسته بخلاف الغاصب الاول لانه كان في التضمن عاملا لنفسه لما مر ولو ان المستودع اقر بقبض القيمة ولا يعلم ذلك الا بقوله فان الغاصب برى من القيمة بقوله لانه استودعه فقد اذله في قبض القيمة فصارت كالوكيل فقبض الدين اذا قال قبضت برى الغريم كذا هذا ثم اذا ظهرت الجارية فاختار المولى اخذها منه فاختارها فرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي اخذها منه وقد هلكت في يده فضمنها فانه لا يرجع على المودع بشي منها لان قوله مقبول في قبض ما كان مورا به في انتخاب الضمان على غيره وهذا لان الاصل في قول الانسان ان يكون حجه على نفسه لا غير وانما حكمنا ببراءه الغاصب بقول المودع على خلاف الاصل ضرورة انا جعلنا المودع مورا من قبل المولى بقبض القيمة من الغاصب ولتكون كذلك الا اذا صار هذا مورا بدفع القيمة اليه اذا قبض لا يقبل الفصل عن الدرع فاما الرجوع بالضممان على المولى فحكم اخر يقبل الفصل عن الامر بعض فلم يكن من ضرورة ثبوت ذلك ثبوت هذا فبقينا الامر فيه على ما كان في الاصل وليس للغاصب في هذا الوجه ان يطأ الجارية حتى يختار المولى اخذ القيمة لما مر وكذلك ليس ينبغي ان يبيعها ولا ان يهبها فان فعل ذلك كان للمولى ان يرد ذلك كله لما مر وكذلك لو كان الاول غاصبا وكذلك في هذين الوجهين جميعا لو اعنفها الغاصب قبل ان يختار المولى كان عينه باطلا وكذا التدبير والكتابة لما مر وكذلك لو طيها فوالت منه الا اني اسحت ان اثبت التيسر وجبه العياس ان الوطى صادق في ملك غيره ولا يثبت السب منه كما لو باعها الغاصب فوطيها المشتري وهو يعلم بالغصب وجه الاستحسان ان التضمن سبب للملك وقد جاز التضمن واورث شبهة والنسب مما يحاط لإجابه فلحقنا الشبهة بالحقيقة لا لجابه ولا يعنى الولد لانه وطىها على ناول وجود سبب الملك لا على ناول وجود نفس الملك فلم يكن حكمه حكم المغرور والله اعلم

البيع منه الشرط الذي يكون فيه القول قول المشتري قول الباع قال في الباب على ان القول قول من تمسك باصل ثابت لان ما ثبت ببقية لا دليل وما حدث لا يحدث الا بدليل اذا عرفت هذا احنا الى المسائل اذا استرى عبدا على انه جاز او كانت قبضه ملكه عنده جينا ثم انه جاء بالعبد فقال لم اجده تلك الصفة وقال الباع قد دفعته اليك كما شرطت فثبت ذلك وقد نسي ذلك في مثل تلك المدة فالقول قول المشتري لان الاصل في العبيد عدم هذا الوصف فكان الباع مدعيا امر احادنا فاجتاج الى الدليل وكذلك لو قال الباع هو الساعة كما شرط لك وقال العبد ان كانت الا اني لا اكذب وقال المشتري ليس العبد كما شرط الباع فالقول قوله لانه لا يلزم المشتري قول العبد فان اراد المشتري ان يرد العبد فكتب وجبان بنظر ان كان ما عمل من ذلك يسمى به كاتبا او حيا والزم المشتري لانه يكفي في مثل هذه الاعمال باصلها دون لهايتها لانه لا غاية لها وان كان لا يسمى به كاتبا ولا خبازا برده المشتري

حين

لانه لم يجره كما شرط ولو كان البيع باع حياؤه على انها بكر فقبضها المستري لم قال لم يجزها بكرة
كما شرطت في وقال الباع قد كانت بكرا فذهب لك عندك فالقول قول الباع مع مبنيه
بالله المبنه لغدا بعمامته وقضها وانها بكر لان الاصل هو البكارة والتبناه امر حادث كما مر
وهذا اذا انقضاها في الحال ثبت فاما اذا اختلفا قبل ان يقبضها المستري فقال الباع هي بكر
وقال المستري است بكر فان القاضي يريها النساء فان قلن هي ليست بكر لزمت المستري
مع مبن الباع بالله المبنه انها بكر وان قلن هي بكر لزمت المستري ولا يمين على الباع لان العيب
لم يظهرها هني فلا يثبت الخصومة واذا لم يثبت الخصومة لا يتوجه اليمين على الباع لان اليمين
مبنية على ثبوت الخصومة كما مر من قبل فان كان القاضي ليس بخضرة من النساء من غير لزمت
المستري لان الاصل هو البكارة ولا يمين على الباع حتى يحضر من النساء من يمينه لما مر ان العيب
لم يظهر فاذا حضر قلن ليست بكر وجب على الباع اليمين لان العيب قد ظهر فثبت الخصومة
قال واما لاحتاج الى النساء ليمين الباع اي ليطهرها عيب فثبت الخصومة ولا ينقص البيع نقول
النساء وهذا لان العقد والفسخ حكم قوي وشهادة النساء وجد من جهة ضعيفة لا هن
جبلن على العقلة وقصور العقل فكان الاصل في قولهن ان لا يقبل فلا يجوز ابا حكم قوي
من جهة ضعيفة واما تقبل قولهن انها ليست بكر لا يثبت الخصومة لان الخصومة ليست
مقصود في نفسها بل هي طريق الى الحق فكانت حقا ضعيفا محازا ان ثبتت من جهة ضعيفة ولا
لذلك اذا قلن هي بكر حيث يلزم المستري المبيع لقولهن من غير يمين الباع لان انا الزمان البيع
لمجرد قولهن بل انصمام اصل ثابت الى غير ذلك مصاريف سهاد من جهة قوية فانصمام
ذلك الاصل اليها فثبتنا حكما قويا وهو الزمان البيع ولو استري عبدا على انه خبارا وكتب
فلم يقبضها المستري حتى باليمين العبد كما شرط الباع فان المستري لا خبر على القبط
يعلم انه على ما شرط الباع لان المستري مستمسك باصل ثابت فكان القول قوله كما مر
ما احلاف البيع والتمس فيه قال في الباب على ان الدعوى اذا
اذا كانت مقيدة والا فلا تعتبر وان اختلف في التمس متى وقع بين المتعاقدين والشفعة
قائمة يثبت الحالف وان كانت هالكه فلا يثبت الحالف عند ابي حنيفة وابي يوسف
خلا فالمحمد وهي معروفة في الاصل اذا عرفت فاما هذا جينا الى المسائل واذا اشتر
الرجل من الرجل غلاما وجارية مائة دينار وقبضها المستري ولم ينقد التمس حتى اختلفا
فقال المستري استريتها منك صفقة واحدة مائة دينار وقبضها العبد الف درهم وقبضه
الجارية خمسمائة درهم فالعبد ثلثي المائة والجارية بثلثها وقال الباع بعتكمها لمائة
دينار وكل واحد منهما خمسين دينارا فان المشتري يوتر بدفع المائة ولا يثبت الخصومة
لانها لا تعد شيئا فافهما منعقان على وجود المائة وان وجد المستري العبد عبارة
عليه واخذ منه خمسين دينارا لافهما اتفاقا ان الخمسين من ثمنه فما خذها بقية عشرة
دينارا وثلثا دينارا فالمستري يقول هي من علي الباع والباع يقول هي من ثمن الجارية
فاختلفا في ذلك ادى الى اختلافهما في ثمن الجارية وقد مر ان الاختلاف في ثمن البيع

متى وقع والمبيع قائم لخالفوا وتزاد في الجارية لان الباع يدعي ان ثمن الجارية خمسون دينارا
والمستري يقول ثمنها ثلثة وثلثون ديناراً وثلثت في مخالفاً فافهما نكل لزمته دعوى
صاحبه وانما لم يجر الخالف في حي العبد وان كانا مختلفان في ثمنه لان العقد قد انفسخ
بالرد بالعيب بقي مجرد دعوى الدين لم لا غير ونزل الرد بالعيب في حق الفساح العقد منكر
استحقاق المبيع ولو استحق المبيع لم اختلف الباع والمستري في ثمنه كان القول قول
الباع لان المستري يدعي عليه ديناً وهو ينكر ولا يثبت الخالف كذا هذا فان ما
الجارية في يد المستري قبل الخالف لم وجد المستري بالعبد عبارة فله ردّه واخذ
خمسين ديناراً ولا يثبت الخالف عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا فاما محمد كما عرفت
لم يخالف المستري عندهما على ما ادعى من ثمن الجارية فان حلف رجع على الباع بثلثي الثمن
وان كل اخذت خمسين ديناراً وكذلك لو ان العبد استحق كان لثمنه العيب بخلاف المستري
ويرد على الباع في جميع ما وصفت لك من هذه المسئلة لما مر ان العقد قد انفسخ بقي مجرد
دعوى الدين والله اعلم بالصواب باب في البيع المتفرق من الشيء الواحد قال في الباب على ان اليمين المدعى باعها والتكول
حق لان صاحب المشرع اضاف اليمين الى المدعى اضافة الملك الى الملك فقال لك بينه فقال
لا لك بينه والتكول بذل عند ابي حنيفة وعندهما اقرار وكلاهما امر ضروري فلا يعود
موضع الصرورة وان الشيء الواحد ينزل منزله الشئ المنفرد في حق الصفتين
اذ عرفت فاما هذا جينا الى المسائل واذا باع الرجل من الرجل نصف عبد لمحمد
دينارا ثم باعه النصف الاخر بدينار ذلك بمائة ديناراً وجد المستري العبد اعور فقال
الباع حدث هذا العيب عندك بعد البيع فانه لا يقبل قول المستري الا بينه لا عيب
جاءت فان لم يكن له ثمنه استخلف الباع لان العيب ظاهر فثبت الخصومة وان قال
المستري لا بينه لي وانا ازيد ازار والنصف الاول حتى انظر في امره فله ذلك لان البيع
كان بصفتين فاعتبر حقوق كل صفقة على حدة ويستخلف الباع بالله لغدا باعه
هذا النصف الاخر وما هذا العيب به فان حلف لزم البيع الاخر للمستري الى قيام البينة
فان اراد ان يستخلف الباع على النصف الاول فقال الباع قد حلفت اني بعتك ببيع
الثاني ولنسب العبد هذا العبد وهذا عبد واحد فالجلف على ذلك حلف على ما قبله
فان القاضي لا يلتفت الى قوله ويستخلف الباع استخلافاً مستقلاً لما مر ان النصف
الاول صار في حكم آخر لانه مملوك صفقة اخرى فكلون الاستخلاف فيه حقا اخر وايضا
حق لا يعني عن افساخ اخر فان حلف برك وان كل رد النصف الاول وحده لما مر ان التكول بذل
اقرار ضروري فلا يعود موضع الصرورة والضرورة وحديث في قدر ما جرى الاستخلاف فيه
لا غير ولا كذلك اذا اقر العيب حيث يملك المشتري ان يرد عليه كل العبدان مثالا ان العيب
العبد وهو واحد والاقرار حجة اصلية لا ضرورية وقد اقر بالعيب في هذا العبد وهو
في نفسه مملوك رد ذلك عليه وان كان المستري خاصمه في البيع الاول فرد عليه بتكوله

م اراد ان يرد عليه النصف الاخر فيكون له في النصف الاول ما يرد وخصامه في هذا النصف
حصومه مستقلة فان حلف لزم المشتري هذا النصف وان نكل زده عليه ولو ان المشتري
خاصمه في البعين جميعا فاداس تخلافه لم يكن عليه الا بمنزلة واحد لحلف الباع بالله
لقد باعه النصف وقبضه والنصف الاخر وقبضه وما به هذا العيب لان الدعوى واحدة
وامكن الاقتصار على عين واحدة فيقتصر عليه دليله اذا ادعى على انسان غصبا ودعاه
ودنا فانه يقتصر على عين واحدة كذاها هني فان حلف لزم المشتري العبد وان نكل زده عليه العبد
وان حلف في احدى العينين في الثاني لزمه ما نكل عنه ويرى ما حلف عليه لما مر رجلا باعا
من رجل عيدا صفقة واحدة او صفقتين فماتت احدى العينين فماتت صاحبه لم ان المشتري يخلص
بعيب في العبد فان خاصم الوارث فيما باع هو ووفيهما باع الميث واداس تخلافه نظر
ان كان المبيع صفقة واحدة فعند ان يوصف حلف على صبه خاصة دون نصيب صاحبه
لان الصفقة واحدة والحصم واحد والدعوى واحدة واليمين على البينة اقوى من اليمين على
العلم فاليمين في صبه ينظم النصيبين جميعا لان وجود العيب في احد النصفين لا ينفك
عن الثاني ولا كذلك اذا كان العقد صفقة واحدة لان العيب يجوز ان يكون موجودا عند احد
العقدين دون الاخر فاليمين على احد الفعلين لا ينظم الامر من جميعا فيحلف في كل
صفقة على حدة وعند محمد في الفصلين جميعا لحلف في صبه على البينات وفي نصيب
صاحبه على العلم محلف بالله لقد باعه النصف وقبضه وما به هذا العيب ولقد
باعه صاحبه نصفه وقبضه وما يعلم هذا العيب به وانما كان كذلك لانه ما كان في
النصف وخليفه عن غيره في النصف فيكون حصما في النصفين جميعا لكن لسببين محليين
يخلف في فعل نفسه على البينة وفي فعل غيره على العلم فمتره جعل العبد الواحد في حكم
عبد لنفريق الصفقتين ومتره جعل المالك الواحد في حكم مالكين لفرق المالكين فان كان
المشتري اما اثره بخصومته في احد النصفين دون صاحبه فذلك له فان قال الباع ردا لعبد
او بيع فليس له ذلك فان خاصمه في نصفه حلفه على البينة ثم اذا خاصمه في النصف الاخر
حلفه على العلم وقال ابو يوسف هكذا اذا كان البيع في صفقتين فاما اذا كان في صفقة
واحدة فاداد ردا لعبد كله يستخلف على صبه خاصة لان ذلك ينظم الامر جميعا
لما مر منفا وضان باعا عبدا من رجل بالف درهم فباعا بحدتها المشتري وطعن بعيب
في العبد فاداد استخلاف الشريك الخاتم في كل العبد فله ذلك لانه في نصف العبد
خصم للمشتري لحكم الاصاله وفي نصف صاحبه لحكم الكفاله فان المفاوضه يكون كميلا
عن صاحبه فيما لزمه ووكيلا فيهما استحقاقه وخلفه المشتري بالله لقد باعه النصف
الذي باعه وقبضه وما به هذا العيب البينة ولقد باعه صاحبا النصف الاخر وقبضه وما
يعلم به هذا العيب لمننا واحدا لما مر فاداد حلف على ذلك لزم العبد المشتري فان حضر
الشريك الاخر فاداد المشتري استخلافه ايضا فله ذلك لما ذكرنا في شريكه وهذا
لان حصومته لو اعطيت مع الشريك الاول انما انقطع لان الشريك الثاني قد حلف وحلف

لشريكه

لشريكه

ما شرع حقه ملزمة دافعة لا غير فكان اثره في قطع المنازعة لئلا يثبت البراءة للحال
ولخلفه على مثل ما استخلف عليه شريكه فان حلف لزم المشتري العبد وان نكل عن اليمين
في كل العبد ردا لعبد كله عليهما واخذ المشتري الثمن من الجهتين وان نكل عن اليمين في
احد النصفين وحلف على النصف الاخر ردا للنصف المأكول عنه واخذ المشتري ثمنه
الجهتين شاملا لهما وعندنا في يوسف اليمين في هذا كله على كل واحد من الشريكين على صبه
خاصه لان ذلك ينظم الامر من جميعا لما مر

من البوع في العوض والديون قال بي الباب على ان الموجود في الذمة كما لو جردني
المكان حيا وان الواجب في الذمة لا يتغير بالتعيين ان كان دراهم او دنانير او فلو شيئا
وتعين ان كان غيرهما والا فمرا عن من يفسد العقد وعن غير يدين لا يفسده الا العقد
الصرف خاصة فان المقابل في البدل بشرط فيه لحسب على ما سأل الى اذ عثرنا
هذا حصة الى المسائل واذا اقترض الرجل الرجل كرام من طعام وقبض المستقر
ثم ان المستقر من اشتري من المقرض الكرا الذي له عليه مائة درهم فابيع حازه لما مر من
ان الموجود في الذمة كما لو جردني في المكان عينا فان مضى المقرض الثمن من المستقر
قبل ان يفرقا ثم البع بينهما لانه افتراق عن عين يدين فان افتراق قبل قبض الثمن
انقض البيع لانه افتراق عن عين يدين فان قبل القبض القرض في حكم العين
المقبوض فلما ابعها لانه عند استيفاء القرض ضروره ان لا يلزمنا البرزوا
بسبب الشك فلا يظهر هذا فيما عدا موضع الضروره ولو ان المقرض باع الكرا الذي له
على المستقر من مائة درهم وقبض الثمن قبل ان يفرقا والكر الذي استقرضه المستقر
قام في يده بعينه فوجبه المستقرض عينا فادان يرد على المقرض بعينه فليس له
ذلك لان البيع تقع على هذا الكرا بعينه الما وقع على كرا مثله دين في ذمته ونسخ العقد
على غير ما ورد عليه العقد لا يجوز ثم يقوم الكرا ولا عيب فيه وتقوم وبه العيب يخرج
المستقرض على المقرض لحصه العيب من الثمن لانه اشترى ما في ذمته على انه تسليم
فاذا كان محبا وقد تقرر رده بالسقوط عن ذمته فلما له ان يرجع بقضال العيب
كما اذا اشترى عبدا ومضاهه بمالك في له لم اطلع على عيب به فانه يرجع بقضال
العيب كذا هذا قال ولا يستطيع ردا الكرا الذي في يده لما مر ان البيع لم يرد عليه ولا ملك
رده لجمه الا سيقراض ايضا لان الاقراض عاره وهي عقد تبرع والصمان لا يلازم
التبرع وكذلك لو كان يدا شتملك القرض ولذلك لو كان القرض كراما من شعير او غير
مما يكال او يوزن او يقيس سوي الدرهم والدنانير والفولوس ولو ان رجلا اقترض رجلا
مائة درهم على انها جياذ فقبضها فلم يستهلكها المستقرض حتى استراها من المقرض
لشركه ما يبر ومضى المقرض الدنانير فوجب للمستقرض الدراهم التي قبض منها فخرج
او يوفى او قد اشترقا او لم يفرقا فابيع حازه لان الربوف والتبرع من جنس الدراهم
باصولها الا ترى لو خوزها في الصرف والسلم لجوز ويقع عن المستحق ولا شيء للمقرض

بدن

من

على المقرض لها منى خلاف فصل الكر لا ان العقل لم رد ها هنا على غير ما يجب في الزئمة بل على مثل ما في وجب لما مر ان الوجود في الذمة كالموجود في المكان حيث ان الذمهم والذم لا يشر لا تمنع بالتمنع اذا كانت في المكان فكذا في الزئمة فاذا وجب للمستقرض مثل ما وجب للمقرض عليه فالتمنيا قصاصا فقسا قضا ومن اصلنا ان الجوده بافرادها اذا لا تم جسيها لا في جهم لها فلوا بينا له الرجوع مقصا العيب لا فردنا الجوده عن الاصل وذلك لا يجوز خلاف الكر لا نه تعين في الزئمة بالتمنع فلم يكن سقوطه عن الذمة بطريق المقاصه بل بطريق الاستيفاء في وجده معيبا وتعد رده ملك الرجوع المقصا كما مر ان الجوده ها هنا مني مقومه فانها لم تلاق حشها وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف رد على المقرض مثل دراهمه وبرخ عليه مثل دراهم جبار وهذا المسله معروفه في الاصل ولو كان وجدا المقرض ستوفيه بنظر ان كانا لم يتفرقا عن مجلس العقد رجح المستقرض على المقرض بما به دراهم جبار وورد عليه الستوفيه لان العقد وقع على ما به دراهم جبار ولم يستوفها فله ان يستوفها وان كانا قد افترقا بطل العقد لان التقابض في بدلي الصرف لم يوجد وهذا لان الستوفيه ليست من جسد الذمهم فلا تقع لها الاستيفاء خلافا للزئوف والتمنجه وكذلك لو كان الدن الذي على المستقرض ذنا يبر او فلو شافا ستراها من المقرض دراهم كان بمنزله ما وصفتك من الدراهم في التبرجه والزئوف ولو ان رجلا ادعى على رجل كرام طعام او شيا مما يكال او يوزن او يبعد عن سوي الدراهم والذنا يبر او فلو شافا ستراها المدعي عليه منه مما به دراهم ودفعها اليه فلم يفترقا حتى اقرا انه لم يكن للمدعي على المدعي عليه شيء فالبيع باطل لان العقد ورد على غير ما في ذمته كما مر واذا لم يكن في الزئمة بطل العقد كما لو باع شيئا ووعا وشارا اليه فاذا ليس فيه شيء ولو كان المدعي دراهم او ذنا يبر او فلو شافا وقد قبض الممنوع ولم يتفرقا حتى تصادقا ان لا ذن فالبيع لا يبطل ويكون على المدعي عليه مثل المدعي دفعه الى المدعي لما مر ان العقد لم رد على غير ما في ذمته بل على مثله وان كانا قد افترقا لم تصادقا فاستطرا ان كان المدعي دراهم او ذنا يبر فبطل العقد لان التقابض في بدلي الصرف مشروط ولم يوجد ولجب على المدعي رد الماخوذ وان كان المدعي فلو شافا انه لا يبطل العقد ولكن لجب على المدعي الفلوس لان الافتراق حصل عن غير بدلي جاز منسكا بما هو الاصل وهذا لان الفلوس وان التجفت الايمان بعارض الاصطلاح لكنها ما علفنا التقابض بالتمنيه في باب الصرف حتى يشترط التقاض ها هنا وانما علفنا باسم الصرف على ما عرف في موضعه فكل عقد لا يبطاى عليه اسم الصرف لا يشترط فيه التقابض حرا على مرجح الاصل الا ان لا يشترط فضل البدل من الخائن بل يكفي في اجل الخائن لخرج العقد من لونه دينا بدلي ولو ان رجلا عرض رجلا كرام طعام وقبضه فاستراه منه المستقرض بعد ذلك بكر من طعام وسط فان دفع اليه المستقرض الكرم قبل ان يفترقا جازا البيع

وان افترقا بطل البيع لما ذكرنا فان دفع اليه الكر الوسيط قبل الافتراق ثم وجب الكر الدن المستقرض غنيا وتصادقا على ذلك فاذا اراد المستقرض رده عليه لعنه فليس له ذلك لما مر ان البيع ورد على غيره ولم يملك ان يرجع مقصا العيب فضلا انه يصير ربا ولو ان المستقرض استرى الكر المقرض لعنه من المقرض فالبيع باطل لانه استرى ملك نفسه فان حصل هلا بعض البيع نقضا للمقرض كما يتضمن البيع الثاني بعضا للبيع الاول فلت الملك في باب القرض ثبت بالعيب والقول لا يتضمن نقض العقد لانه استن من جسيه فاما البيع فمن جسد البيع فجاز ان يتضمن الثاني بعض الاول ولو كان المستقرض باع الكرم من المقرض جاز لانه باع ملك نفسه منه نصح والله من البئوع في اختلاف البيع الى في الباب كجمله واجاب عنها الجواب خالف في الجواب عنها في باب سبيا في اجد وهي اذا كانت الدار في يد رجل فاحام البئنه الها داره باعها من فلان بالف درهم واقام فلان البئنه الها داره باعها من الاخر بما به دينار وصاحب اليد لجد ذلك كله ويدعى لدار لنفسه فان ابا يوسف قال في ذلك ان الدار بين المدعين فصان ولا شيء لواحد منهما على صاحبه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد اما انا فاقضي الدار للمدعين نصفين ونصف واحد على الذي ادعى انه باع من صاحبه الدار بالف درهم على صاحبه بمحميه درهم واقضي لصاحبه عليه خمسين دينارا وذكر في الباب الذي سباني وقال لها تزنا لبئتنا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بعضي لكل واحد من المدعين نصف صاحبه بنصف الدار ونصف الثمن الذي ادعاه صاحبه لما في هذه المسئلة فزاد ثم قال ويكون لكل واحد منهما بالخيار ان شا الثمن البيع في نصف الدار ونصف الثمن وان شارد البيع رجح هذه الروايه لهما ان كل واحد من المدعين مدعى شئ من اجد هما مستحيل والاخر مستقيم فاعتبرا المستقيم وحل كذا المستحيل وبناه وهو ان كل واحد يدعى بيع جميع الدار من صاحبه وسجل ان يكون كل واحد باعيا في حاله واحد من صاحبه ولا يعتبر دعوى الجمع بينهما وكل واحد يدعى ايضا جميع الملك لنفسه والجمع ممكن لان الاشتقاق يقع على دي اليد ها هنا وانما يعود جزو كل واحد الى نصف لحيول المجل لا ان كل واحد لا يصلح مستحقا لكل وجه تلك الروايه انا كيف بعضي الملك لكل واحد منهما مع دعواه البيع فوجب القول بينهما ترا البئنه لا محاله ووجه قول محمد ان الملك لو طهر لكل واحد في كل الدار لنقد بيعه فيه فاذا طهر في النصف وحيان بطريقه فيه اعتارا للبئنه بل لكل قولهما بان النضا بالملك مع دعوى البيع متعذر فلنا النضا بالبيع لم يقع حتى يعتبر دعوى البيع مناقضه لدعوى الملك فان الشهاده في حق البيع ضايعة واذا كان كذلك بقي دعوى الملك معتبرة واما فصل الخيار فهو الصحيح لان الصفقة قد تفرقت على المشتري فله ان لا يلتزمه وقد سكت لها هنا عن كرا الخيار فلا يكون مناقضه

البيع بعد

اضا

بل في سلبنا عن بعض الجواب هاهنا وتكميلا للجواب والله اعلم بالصواب
سبع الغنائم قال في الباب على ان العمد اذ لم يلحق المنصرف
لحق من وقع المنصرف له لمن وكل عبدا محجورا عليه بالبيع والشرا
فان العمد يلحق الموكل دون الوكيل اذا عدا هذا جينا الى المسائل اذا اصاب
الامام والجند الغنائم في دار الحرب واخرجوها الى دار الاسلام فباع الامام او بعض ائمه
بعض الغنائم وخمسها وقسم الخمس بين الفقراء ثم ان رجلا من المسترضين وجد حماره قد اشترى
من العتمة لا يدري كان لها يوم استرى او لم يكن فليس للمستري ان يخصه الامام ولا ائمه
اما الامن فلا نه نأبى عن الامام واما الامام فلا ان صرفه ببيع على سبيل الحكم لا بهمل
لله تعالى وليس السبيل فيما يرضع الله تعالى ان يخصه ولكن للامام ان ينصب خصما
لخاصته عن الثامنين لان الزام المبيع مبيعا لجميع الثمر لا يجوز ولا يملكه الرد من غير حصر
فان ثما نصبا لا من البائع وان شاع غيره فان اقام المستري البيه على ثبوت العيب
قبل البيع وزدها فانه ببيع ويدفع الثمن الى المستري لان البيع وقع بخرجه فان كان الثمن
سواء فمما وان كان اكثر يرضعه في بيت المال لان قسمته بين الثامنين متعذر والاصل في كل
مال ليس له ما لك معين ان يوضع في بيت المال وان كان الثمن انقص ترجع الى بيت المال
لان هذا ضمان لحوال الامام بتصرفه للمسلمين بعد لبوا دار المسلمين فكان مرجعها بيت المال
ولانه لو فصل كان مصرفه بيت المال فاذا نقص كان جرحه بيت المال ايضا لكون الخراج
بالضمان غملا بقول صاحب الشرع ولو لم يكن للمستري بيه فاذا استخلا في الذي خاصمه
فليس له ذلك لان هذا المنصوب بعمل غيره والنيابة لا تجرى في الممنوع لان الممنوع
للتكول وهو غير مفسد فان القيم لو اقر لم يجز اقراره فان اقر الوكيل الخصم عند القاضي
ان هذا العيب كان لها يوم بيعت فاقراره باطل لانه اقرار على غيره فيكون شهادته
وشهادة الواحد لا يقبل ويعزله الامام عن الخصومة وتجعل خصما غيره لان القاضي
ما نصبه ليقرمتمني اقرمتمك ضرر خيانه في امانته فكان نصب غيره اولى ولا كذلك
وكيل غير القاضي بالخصومة اذا اقر حيث يصح لانه نأبى عن غيره وذلك لان المنيب لو اقر
صح فلذا نأبى وهذا نأبى عن القاضي والقاضي لو اقر لم يصح فلذا نأبى به وكذلك
استجفت الحاربه او وطدت حرة فان الامام يعطي المستري الثمن من بيت المال المأمور
بيع احد العبد من ادم بين اهلها باع قال في الباب على

عنا

لبرادر

ما لا يخفى وعلى محمد في الكتاب وقال لانه لم يجعل في ذلك خيارا او يرد به
معلق لعدم الخيار لا زل ليل المفسد معلوم وهو التخييل فاستراط الخيار كدليل
عارض المفسد فاذا اعدم هذا فسد البيع بل ليله المفسد لا باعدام الخيار وهذا خلاف
ما اذا جعل لنفسه فيه خارا حيث يجوز العقد استحسانا لان البيع وان وقع على مجهول
لكن حكمه وهو الملك ثبت في المعلوم لان ثبوت الملك معلق باختيار واحد منهما وحال الاختار
مهم معلوم فكان هذا اقل جماله من الاول لان الجماله في الاول ملك في السبب الحكم
جميعا وهاهنا في السبب دون الحكم فلا يستند لجوار هذا على جواز ذلك قال فان
دفعها الى المشتري فما نأبى في يده معاصم المشتري بصف قيمه كل واحد منهما لان احدهما
مضمون لانه مقبوض على عقد فاسد والاخر امانة لانه ما خوذ بامر مالكة لا لجملة
الضمان الا ان احدهما ليس بأولى من الثاني لجعله مضمونا فوزعنا الضمان عليهما كما لو
اعتق احد عبديه لا بعينه ومات يتوزع العتاق عليهما لهذا المعنى وان مات احدهما
قبل الثاني ضمن المشتري قيمه الاول منهما وهو أمين في الباقي لان البيع لو كان صحيحا
كان حكمه هذا فكذا هاهنا لان الفاسد بدأ برده الى الصحيح والفقهاء في ذلك وهو انه اذا
قبضها وعين احدهما للملك تعين الآخر للرد على البائع وقد عذر الرد في حق الملك
هاهنا فتعين في الباقي اذا تعين رد الحقي تعين البيع في الهالك ضرورة وهو مكن اعنى
احد عبديه لا بعينه مملكا احدهما قبل البيان تعين العتاق في الحقي لهذا المعنى به بالهلا
تقدر تعين العتاق في الهالك فتعين الحقي كذا هاهنا قال وهما هنا بمنزلة العتق ولو لم
تكن لك ولكن المشتري اعقهما جميعا معا فحقه جاز في احدهما لان احدهما ملكه دون
الآخر والبيان اليه لا الى البايع لان الضمان عليه ومن لحقه ضمان في المجهول كان البيان اليه
ولو اعتق المشتري احدهما قبل صاحبه جاز عتقه لان الخيار اليه في تعين الملك والاغان
دليل التعين وهذا لان الاصل في تصرف الانسان ان يكون في ملكه دون غيره فان عتق
بعد عتق لك لم يصح لانه صادف ملك غيره وعليه رد الثاني وقيمة الاول لما مر ولو اعتق
المشتري احدهما لا بعينه لم يعتق واحدهما وكذا البايع ولو اعتق احدهما لا بعينه اما البايع
فلا له لو عين العتق في احدهما فالمستري ان تعين الملك فله ما ذكرنا ان البيان الى المشتري
فلا يصح اعتنا البايع واما المشتري فلا نه متى اعتق احدهما لا بعينه كان العتق في حق البايع
معلق بشرط البيان وله ان يتن العتق عند البايع فلم يكن الاعتان من قبلة مفسدا فلهذا
لم يعتق واحد منهما وكذلك لو قال لهما احدهما احدهما لا يعتق واحدهما لان كل واحد
نفرد هذا اللفظ لم يعتق واحد منهما فكذا اذا اجتمعا ولو قال لهما او على الثامنين احرارا
عتقا جميعا لان كل واحد يعتق عن ملكه وملك غيره يعتق ملكه والخيار الى المشتري فلهما
ان يجعله حرا عن نفسه فعل وكون الآخر جزارا عن البايع واما جعلنا البيان اليه لان الضمان
عليه كما مر ولو مات البايع والمشتري قبل ان يشا كان البيان الى ورثته المشتري لا لهم فنفذ
في رجب الضمان عليه فيخلفونه في كون البيان اليه ولو كان المشتري بمصر احدهما بامر البايع

سابع

ولم يقبل الاخر حتى مات المقبوض في يده لزمته قيمه المالك لما ذكرنا ولو اغتوى الذي لم يقبض
لم ينفذ لانه لم يملكه ولو قبض احدهما بامر البائع لم يقض الباي فاعتقه بعد عتقه فيه
لان خياره لا يسقط بالقبض في العقد الصحيح وكذا في الفاسد واذا كان كذلك صار كماله
قبضهما معا ولو قبضهما معا جميعا في البيع الفاسد فاعتق البائع احدهما بعينه لم يرتفع
الى الفاسي فان القاضي ينقص البيع ويردهما الى البائع وتعتق العبد الذي اعتقه البائع لان
المانع من تعيين عتق البائع كان لزوم الضمان على المستري بقوله وقد زال المانع فصح تعيينه
وان كان اعتقهما جميعا لم ينقص البيع بعد عتقه في الآخر لان احدهما كان ملكا له دون
الآخر وتخير البائع على البيان فان لم ينقص القاضي البيع حتى اعتق المستري العبد الذي
اعتقه البائع بعينه بعد عتقه وبطل عتق البائع لما مر ان الجبار كان الى المشتري دون
البائع وضمن المستري قيمه العبد الذي اعتق وردها الاخر على البائع لما مر وكذلك لو اعتق
البائع احدهما بعينه فلم ينقص البيع حتى مات العبد الذي اعتقه البائع في المستري
بطل عتق البائع لان البيع يتبين به بالهلاك على ما مر فصار كان المشتري عتق بال الاثر
ان رجلا لو استري من رجل اذن عتقه على ان اخذ ابنتها بالف درهم فقبضهما ثم ان البائع
اعتق احدهما بعينه فان عتقه موقوف فان اخذ المستري الثاني وردها المعتق وردها
جميعا عتق المعتق كذلك في البيع الفاسد لا فرق بينهما الا في حق القبض والضمن على ما مر
باب العيوب في البيوع قال في الباب على ان كلام العاقل
يعمل بحقيقته ان امكن والامحازم والاصبطل في نفسه اذا عتق رفا هاجنا
الى المسائل اذا استري من رجل جاره فباعها المستري من اخر ومضاه منه المستري الاخر
فقطعت عتق حدث مثله فقال المستري الاول لم يكن هذا العيب عندك وانما حدث عندك
فاقام المستري الاخر المدعى ان هذا العيب كان عند البائع الاول فان القاضي رده على
المستري الاول لان ثبوت العيب عند البائع بوجوب ثبوت حق الرد للمستري كثبوت عند
المستري الاول فكان خصما في اتيانه صحيح وان اراد المستري الاول ان يردده على البائع
الاول له ذلك عندنا في يوسف وموقوف الى خنقه وقال محمد لشره ذلك قال لان
قول المستري الاول انما يبطل ضمنا للفصا بالرد والعضا بالرد انما صادفه بحسب بطل
قوله في حق نفسه دون البائع لان ذلك حكم اخر سوى هذا وجه قوله ان هذا العيب
بالرد عليه فضا شككده والكلذب يبطل الاقرار اذا استري الرجل من الرجل عتق
المه البائع من كل عيب فالبيع جائز والشرط جائز عندنا وان كان المشروط مجرولا لان
الجمله لا تعقد لعقد لعينها بل لاها بعضي الى منازعه مانعه من التسليم والتسليم
وهذا المعنى معدوم هاهنا لان الاقرار اسقاط والساقط تلاشي في نفسه فجاز العقد
لهذا الشرط فان لم يقبض المستري العبد من البائع حتى اعوز عنه او حدث عنه عيب
قال ابو يوسف يدخل هذا العيب ايضا في البراءة وقال محمد لا يدخل في البراءة ويشترط
الخيار لمحمد ان حقيقه هذا اللفظ تناول العيوب العامة لذي الشرط فلا يعدل عن ذلك

الى شئ اخر من ضرورة ولا في يوسف ان هذا اللفظ تناول العيوب العامة للحال وما يستجد
في الثاني فحملنا اللفظ عليه بدليل العرف وجاز تصرف اللام عن الخصقة الى الجار بدليل العرف
كمن وكل انسانا باستيفاء كل حقه قبل فلان ملك اسفاح حقوقه العامة وما يستجد لان المراد
من هذا المربع فله عرفا والمربع يقع هذا وببانه وموان وصف السلامة مستحق للمستري
باصل العقد والعرف مدحى من الناس فاهم متى شرطوا هذا الشرط اذ ادوا بذلك احصوا وصف
المعقود عليه من استحقاق وصف السلامة الى تركه وللمتخا قد نزل ان تصرفا في العقد تعديرا وصفا
كما لو زاد في الثمن او حطاعته شوا وجود ذلك فان مضى المستري العبد ثم طفره لعيب فعال البائع
كان هذا العيب به عند العقد فدخل في البراءة وقال المستري بل حدث عندك بعد العقد هل العيب
فعندنا في يوسف هذا الاخلاف لا بعد وعند محمد القول قول البائع لان عموم البراءة قد ينشئ للبائع
فبقي المستري مدعيا عليه حقا انفا فعليه اليه كما اذا ابراه العزم عن كل ادعى عليه
دنا الحاج الى اتيانه بتاريخ بعد الا برأ ذلك هاهنا اذا استري عتق ومضاه مساوم به
رجلا فقال له المستري استره منه فانه لشره عيب فلم يهبيا منه ببيع لم ان المستري وجد
بالعبد عيبا حدث مثله فاقام المدعى على وجوده عند البائع فانه يقبل ولا يبطله اقراره انه
لا عيب به لان ذلك اللفظ يدكر ويراد به ترويج السلعة لا تحقيق في العيب فان الانسان لا يعرف
جميع عيوب العبد ولا يطلع على رايه منها ولا ان الانسان فلما خلص عن عيب ولا كذلك اذا بين
العيب بان قال لا شلله ولا شحه به او خودك لانه متى حصل بعض العيوب كان المراد منه حقيقة
نفي العيب لا يجوز توضيح فصل عتق عبيد البلدان عم لم يصح وان من عتق اقراره
ولو ان المستري قال ليس به عيب كذا وكذا لم وجد به ذلك العيب فان كان عيبا لا حدث مثله
مثل اصبع زائدة وخوها فالقاضي يرد العبد على البائع لان كذب المستري طاهر وكذلك اذا
كان عيبا حدث مثله الا ان القاضي يعلم انه لا حدث مثله في تلك المدة التي يقبض المستري به
العبد لما مر فاما اذا كان عيبا حدث مثله في تلك المدة فالقاضي لا يرد العبد على البائع
ولا يقبل بينه المستري عليه لانه قد كذب شهوده باقرار الاول ولم يظهر كذبه في ذلك الاثر
باب جنایه العبد في البيع على ان موجب جنایه العبد على الادى اذا وجبت
والقبيل توجد في البراءة قال في الباب على ان موجب جنایه العبد على الادى اذا وجبت
ما لا يصير ورثة جزا حيايته خلفا على الارش ومولاة بالخيار ان شاد فعه بالخياره وان شافناه
الارش ولا يصير محتارا للارش الا بنصر القدا ويبيع العبد مع علمه بالجنایه باسئد لاش
وخو فاما اذا استهلك العبد من غير علم بالجنایه ضمن قيمته لا غير اذ اعترفنا
هذا جنایا الى المسائل واذا باع الرجل من الرجل عبدا بالف درهم على ان البائع بالخيار مثله
ايام مجنى العبد جنایه فقتل رجلا خطا ثم ان البائع اجازا البيع وسلمه الى المشتري ومو يعلم
بالجنایه او لا يعلم فالبائع جاز ولا يصير محتارا للقدرا عند اخلاف الزفر قال لان الملك
انما يثبت للمستري عند اجازة فصار كان البائع باع عبده الا مع علمه بالجنایه فصار
مختارا ولست ان الملك لا يثبت للمستري بالاجازة بل بالاجازة يبطل خيارا البائع يثبت

ملك المشتري بالبيع السابق فكانت الاجارة كالمظير لذلك لا كالمجرب له فكون الجناية
حاصلة في ملك المشتري فيحاطب بموجبها لم ينظر ان كان المشتري لم يقبض العبد فهو الخيار
ان شاء اخذ جانيته ودفع الثمن ويحاطب بالدفع او الفداء ولا شيء له على البائع وان شاء
فضل البيع لان الجناية عيب لحق عبده قبل القبض فله ان لا يرضى فان فضل البيع خوطب
البائع بالدفع والفداء لان الرد بالعيب قبل القبض منسوخ من الاصل فعاد الى البائع فديم ملكه
وصار الجناية حاصلة في ملكه فحوطب بموجبها وان كان المشتري قد قبض العبد من البائع
قبل الجناية فحني في يده لم يختار البائع ايضا البيع فالبائع جاز ولا يصير البائع مختارا
للفداء لما مر والعبد لا يزم للمشتري لان العيب حصل في صمائه وتخطب بالدفع والفداء
لما مر ولو كان الخيار للمشتري دون البائع والعبد حني قبل قبض المشتري فالمشتري على خياره
ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء تركه فان اخذه دفعه لجانيته او فداه فان نقص البيع دفعه
البائع لجانيته او فداه لما مر وكذلك لو كان البيع باقيا والمسئلة جالها كان على ما وصفنا
فلا يكون رد المشتري على البائع او نقضه البيع اختيارا للجناية لانه منسوخ من الاصل كما مر
ولو كان المشتري بالخيار فقبض العبد قبل ان حني حني في يده في مدة الجوار لم يملك رده لما مر
فان فداه في مدة الجوار عاد خياره وملك رده لان العبد قد ظهر من العيب فزال المانع من الرد
وان لم يرد الفداء يوتر بالدفع ولزومه الثمن لان الرد على البائع قد تعذر بالدفع مسقط خياره
ولزومه الثمن ولو اشترى لدار على انه بالخيار او البائع او لا خياره فوجد فيها قتيلا
فالرد على صاحب الدار عند ان حنقه وعندهما على من يستقر الملك له ان كان في العقد
جبار وان لم يكن فعلى عاقله المشتري وقيل هذا بناء على مسئلة الغضب ان عندنا في حنقه
حناية المصوب على الغائب هدد وعلى المالك معتبر وعندهما على ضده فلو حنقه
رتج اليد على المالك الجاهل ان قال لان حنقه الجفط بالبدون الملك وهما بقولا بان
جفط اليد مبتدئ الملك على ما علمه الاصل فكان اعتبار الملك ولي اذا اشترى عبدا بجائبا
فلم يقبضه المشتري حني قبل عدا البائع فبطل خطا فعلم المشتري احدهما ولم يعلم بالآخر
فرضيه وقبضه على ذلك لم علم بالآخر فله الخيار لان هذا عيب لم يرض به فله ان يرده به
فان امسكه دفعه او فداه وان رده دفعه البائع او فداه لما مر فان رده قبل القبض او بعد
بقضا خيره البائع بين الدفع والفداء لانه منسوخ من الاصل فعاد اليه فديم ملكه ولو رده بعد
القبض بغير رضاه والمشتري مختار للفداء لانه اقاله والا فله بيع جديد في حق
البائ فان كان العبد حني حنا تبين في يد البائع فعلم باجدهما ورضي بذلك وقبضه على ذلك
فغير من الدفع والفداء فان فداه لم علم بالجناية الاخرى فله الخيار ولما مر فان اخذ ارضا
العقد بخير من دفع نصف العبد بالجناية الثانية ومن الفداء لان كل جناية تعلقت بنصفه
وان اختار المشتري في الجناية دفع العبد لم علم بالآخرى لا يملك منسوخ العقد لانه تعدد الرد
بروال ملكه عن العبد وبعضه ولا يرجع بنقص العيب ايضا لان الرد لما تعدد بفعله
وموالدفع ولا يصير مختارا للجناية الاخرى بالدفع لانه لم يعلم بها ولا بدفع النصف لم يصح

او تعبير قضاء

207

وله ان اخذ نصف العبد وتخير بين دفع ذلك النصف ومن الفداء لان كل جناية حلفت بنصفه
وان اختار المشتري في الجناية دفع العبد لم علم بالآخرى لا يملك منسوخ العقد لانه تعدد الرد
بروال ملكه عن العبد وبعضه ولا يرجع بنقص العيب ايضا لان الرد لما تعدد بفعله وهو
الدفع ولا يصير مختارا للجناية الاخرى بالدفع لانه لم يعلم بها ولا بدفع النصف لم يصح
وله ان اخذ نصف العبد وتخير بين دفع ذلك النصف ومن الفداء لان كل جناية تعلقت بنصفه
ولو كان العبد حني حنايه بالله قبل البيع والمسئلة جالها كانت تلك الجناية على البائع لانه
بالبيع صار مختارا لها ان كان علم بها حني باع وان لم يكن علم صمنا لا قبل من صمته ومن الاثر
كما عرف وان قتل العبد المشتري في يد البائع قتيلا خطا لم قبضه ولم يعلم بها لم قتل به
اخرى لم علم للجناية الاولى فحضر البائع والمشتري واصحاب الجناية يتن الى القاضي فان القاضي
يقول للمشتري ان شئت ان يرد العبد بالعيب الاول فافده من الجناية الاخرى ليرد العيب
الذي حدث عندك لم رده على البائع فان فداه ورد خيرا البائع بين الدفع والفداء لانه عاقل به
فلم يملكه وان لم يرد المشتري ان يرد به قبل للبائع ادفع نصف العبد والعيب الاول لان الرد عليه انا
تعذر حكما بسبب العيب الثاني فان قال البائع انا اخذ العبد الجناية الاخرى ادفع الثمن فان
القاضي لا يخبر المشتري على ذلك لان هذه اقاله فكانت المشا عقيدي في حق المتعاقدين
والقاضي لا يخبر الانسان على الشا العقد فان فعل ذلك المشتري ورده على البائع وقبله
البائع هذا منكره الا قاله وقد ينقص البيع فيما بينهما وصار المشتري مختارا للجائتين
جمعا لما مر ان هذا عقد جديد في حق البائع وان البائع لم يحضر وحضر المشتري واصحاب
الجائتين فان القاضي يقول للمشتري ادفعه بها او افده لان حقها ثابت وحق المشتري
موهوم فلا يجوز تأخير حقهما بحقه فان دفعه اليهما ليس له ان يرجع بنقص العيب على
البائع لانه زال ملكه بفعله فصار كما لو باعه وان فداه لم يرجع ايضا لانه طهر العبد عن العيب
فيم يرجع وكذلك ان كان العبد وجد عند البائع قتيلا فقبضه المشتري فلم يعلم بالجناية لم يرجع
عيا اخر عند المشتري فهو لم يترك له ما وصفنا من الجناية عند المشتري لان الجناية عند المشتري
لم يتركه عيب ولو حني عند المشتري لم وجد المشتري به اصبحا املك وهو بالخيار ان يافداه
ورده على البائع وان شادفعه ولم يرجع على البائع شيء والله اعلم بالصواب

من البيع لسي من الكل او بالذم مما لم يقبض قبل القبض فاما
مشكلة قال في الباب على ان الكراهية مثبت تشبهه الربوا كما ستلاحظه اذا عرفت
هذا حنا الى المسائل اذا اشترى ارضا فيها نخل بكر من فرد قل ومبطل فلم يقبض المشتري
مشاحتى ثمر النخل في يد البائع كرا من فرد قل وشط فان المشتري اخذ الارض والنخل والثمر
بالكر الذي اشتراه به لان المبادلة ما وقعت بين الكراين فاف الكرا الذي على النخل لم يكن موجودا
لدى العقد انما وقعت المبادلة بين الكراين فاف الكرا الذي على النخل لم يكن موجودا
العقد فكان له ان يقبض الكل فان لم يقبض المشتري ذلك حتى اكل البائع الثمر الذي اثمر النخل
فانه يقسم الكرا على الثمر على قيمة الارض والنخل يوم العقد وقيمة الثمر يوم الاستهلاك

فما اصاب حصه الثمن الذي اكله الباع بطل حصته عن المستري عند اي حشفه ومحمد وعبد
يوسف تقسم الكرا التمر على قيمه الارض والنخل يوم العقد فاما اصاب حصه النخل تقسم
وعلى قيمه التمر يوم الاستهلاك فاما يخص التمر يسقط عن المستري والمستله معروفة في
الاصل وانما باخذ التمر قسطا من الثمن وان كان مبيعا تبعا لانه صار مقصودا بالاستهلاك
ولم يكن شيء من ذلك ولكن المشتري قضى الباع الكرا الدقل الذي اقر في يدى الباع قبل ان يقبضه
لم يكن ذلك قضا ولا امر على جباله لان الثمن انما هو في مثله مجرى مجرى الاستبدال مع المبيع
قبل القبض لا يجوز فان لم يكن شيء من ذلك ولكن المشتري قبض الارض والنخل والتمر قضا الكرا
الدقل من ذلك الثمن الذي قبضه كان جازا لان المصرف في المبيع بعد القبض صحيح وعلى المشتري
ان تصدق بفضل الكرا الذي قبض على حصته من الكرا التمر وان كانت حصته ثلثا الكرا
صدق ثلثي كرا مثل ذلك وان كانت حصته نصف الكرا تصدق بنصف كرا لان الفضل يخرج ما لم
يضمن وقد نهي عن ذلك والعقد مما مر ان شبهه الربو الملك في هذا الفصل لان
القبض شبه العقد من حيث انه يفيد ضرب ملك وهو ملك اليد كالعقد يفيد ضرب ملك
الزائن وانقسام الثمن انما ثبت باعتبار القبض فملك شبهه الربو من هذا الوجه فوجب
الكرامة واذا استري الرجل من الرجل نخلة باصلها وثمرها فاستري ذلك معها فلم يقبضه
المستري حتى جدد الباع التمر ونقص النخلة او التمر جدد فالمستري بالخيار ان يشاء اخذ
وان سائر لان لقب المبيع قبل القبض فخير فان اخذ فعنه حصته النقصان لان
النقصان وقع بفعله فاخذ قسطا من الثمن وان كان ما صنع الباع لا ينقص التمر ولا
النخلة شافلا خياره للمستري لان التمر للجزء فقد كفاه تلك المونة فان قبضهما
وادى الثمن لم وجد باحد هما عيبا وده حصته من الثمن لان العبرة في باب الرد بالعيب
بحال القبض لان العيب ان كان موجودا حال القبض ثبت حرج الرد سواء وجد قبله او فقد
وان كان معدوما حال القبض لم يثبت حرج الرد سواء وجد قبله او فقد واذا كانت العبرة
بحال القبض نظر ان كان المبيع حال القبض شيئا واجدا لم صار شيئا ليس للمستري
ان يقرى بل يرددهما ويملكهما وان كان حال القبض شيئين ملكا المتقرين ولم يملك
رددهما كان المبيع شيئين حال القبض فان كان المستري قبض النخلة وجد التمر لم وجد
باحد هما عيبا ينظر ان قبض ما صنع النخلة او التمر لا يرد شيئا ولكن ترجح حصه العيب
الا ان شاء الباع ان باخذ التمر والنخل مع ذلك العيب لان الرد انما امتنع لحقه فاذا رجع
به صح الرد ورجع على الباع جميع الثمن ولو لم ينقص الجيد شيئا فوجد المستري باحدهما
عيبا ردهما جميعا او امسكهما المأمور وكذلك لو وجد باحد هما قبل الجيد لا يملك المتقرين
لما مر انهما كشي واحد وكذلك لو اشترى شاة عليها صوف فجزه الباع قبل القبض
او جزه المشتري بعد القبض كان لمنزله النخل والتمر في جميع ما وصفنا لان الصوف
مال ظاهر كالتمر وان كانت الشاة جاملا فولدت عند الباع ولم ينقصها الولادة
شيئا فقبضها المستري فوجد باحد هما عيبا ردهما عيبا حصته من الثمن المأمور وان كانت

وهو ملك

ينها

وهما عيبا

ولدت عند المستري لم وجد باحد هما عيبا لم يملك رد شي ولو اراد ان باخذ المبيع لم يملك خلاف
التمر والصوف والفرق بينهما وبينهما ان الولد مادام مشحنا لا يقبل ما لا لانه باطن 208
والاحكام لا يعلو بالبواطن وانما بعد ما لا بعد الظهور فاعطى الجاني الولد حكم الجرد
ابتداء الحكم الظهور واذا كان كذلك فالامر لا يخلو اما ان يرددهما او يرد المبيع وحده
وهو الاثم ان كان العيب لهما ولا يجوز الاول لان القسح انما يجوز على ما نشأ وله العقد
او القبض المستحق لا غير ولا يجوز رد الام وحدها لانه لو رددها لجمع الثمن مبيع
لده الولد المملوك بملك المبيع بعد فساد السع في المبيع وهذا مستحيل وكذلك
اللبس ولا كذلك الصوف والتمر لانه مال ظاهر رد عليه العقد والقبض فالرد لا يرد
الى هذا المعنى فوزان الولد واللبس ان لو حصل التمر بعد القبض اخرج الصوف بعد القبض
محمدا مع الرد كما مر في الولد واذا استري رجل من رجل جارية بالف درهم وشاوي الفين
فقطع رجل ردها قبل القبض فالمستري بالخيار ان سائر وان شاف قبض لان المبيع بغيره
قبل القبض فان قضى البيع واختر اتيه الجاني رجع عليه بالارشحالا لان ضمان الاطراف
كتمان الاموال فيكون جازا فان لم يقبض الارشح حتى توى ما عليه فعند اي يوسف يتوى
من مال المستري وعند محمد يتوى من مال الباع ورجع المستري على الباع بنصف
الثمن وهذا بناء على مسئلة الصرف وهي اذا استري من رجل ثوب فقصه بربا روي يسلم الزناد
ولم يقبض الثوب حتى جاز رجل واخرقه واختر المستري امضا العقد واتبع الجاني ما فرقا
عن مجلس العقد قبل اخذ الثمن من الجاني قال ابو يوسف لم يبطل العقد وقال محمد
مطل والمسله معروفة فان كان الثوب في يده نصف القيمة دراهم اخذ نصفها طبقا له
وصدق الباقي لان شبهه الربو الملك في الفضل باعتبار القبض كما مر وان كان العيب
مضى نصف ممتها دنانير وقبضها لم يتصدق شي لان الثمن كان دراهم فلا يجري الربو بينهما
وكذلك لو اوسط لها على شي فبرك قصا القضي لا الواجب كان مبركا وان كان دراهم
او دنانير وبالاوسط لاجل او القضا فغير اجدلها ولو لم يقبض العاصي نصف القيمة
ولم يبطل لها عليه حتى استري منه المستري مما وجب له عليه طعاما او شامانا كالرد
وزن او عرضا من العروض بعينه وقيمة الذي استري اكثر مما اوجب على الجاني فان ذلك
يسلم للمستري ولا يتصدق شي وكذلك لو اوسط لها على ما ذكرنا لان الواجب دراهم او
دنانير والمستري او المصالح عليه ليس من حسن ذلك فلا يظهر الفضل وكذلك لو ان العاصي
قصى نصف القيمة دنانير ثم استري بها شاة ما ذكرنا جاز وطابت لنا جعلنا قبض
المستري كقبض الدنانير ولم لا يتصدق شي كذاها هنا ولو كان قضى نصف القيمة درهم
او اوسط لها عليها ثم استري بها شاة ما ذكرنا بعينه وضمنته اقل من الارشح او
فانه يتصدق نصف الارشح لما مر ان الشرا بالرشح كاستيفائه بدليل انه لو جلف ان
يفارق غريمه حتى يستوفي حقه فاستري به شاة وفارقه لم يثبت ولو استوفى
الدرهم يتصدق نصف الارشح كذاها هنا وكذلك لو اوسط له عن ذلك على شي مما ذكرنا

لان في الصلح معنى الاستسفا ولو ان المستري قصر نصف ما وجب له على الجاني ونقي نصفه
لم تصدق بغير لان شبهه الروا في الفصل ايها ممكن باعتبار العيص كما مر وحصل الفصل لم
بعد فان قبض شيئا بعد ذلك تصدق به لما مر ولو قضى الفاضل نصف القمه على الجاني
دراهم او دنانيرا واصطالحا على ذلك صلحا ثم ان المستري اشتري منه بذلك كرجله او شعر
اغبر عينه او صلحه من ذلك على كرجله او شعر اغبر عينه وحصل ذلك من الجاني قبل ان
يتفرقا فهو باطل اما الشرا فلا به بيع مبيع معدوم وذلك لا يجوز الا في السلم ولم توجد
شرا بطل السلم واما الصلح فلا به وان كان فيه معنى الاستسفا لكن لا فساد حصل عن
مدن وذلك مبطل للعقد ولوم يوجد القضا والصلح حتى صلحه الجاني من ذلك على كرجله
خطه وسقط ان قبض قبل الافتراق ولا يتصدق المستري بغير لان الواجب بعد البيع
قبل القضا والاصطلاح فلا يظهر الفصل ولو باعه الجاني ذلك كرجله وسقط
لم يجوز ما مر انه سلم وان عدم شرائطه وهذا كله على قول ابي يوسف فاما عند محمد فليس
للمستري ان يقبض منه الا نصف القمه دراهم او دنانيرا لان المبيع لم يدخل في ضمانه
والنصف منه قبل القبض لا يجوز

اختلاف المسالك في البيع قال بنو اللباب على ان مذهب ابي حنيفة وابي يوسف والخليل
اذا تعارضنا لها تروا ومن مذهب محمد ان العمل بالجهة واجب ما امكن فوجب تصحيحها
بأي طريق يمكن فاذا تعذر تحسيدا يسقط اذا عرفت فانه هذا جانا الى المسائل
واذا كانت الدار في يد رجل فاقام رجل المسنة لها اداره اشتراها من ذي اليد بالف درهم
واقام ثوبا اليد اليه الهاداره اشتراها من المدعي بالف درهم قال ابو حنيفة وابي يوسف
الدار لذي اليد على سبيل التوك والبتنان باطلتان لانهما استويا في الشئ والتاخير
والجمع متعذر لا سيما ان يكون الشخص الواحد بايعا ومشتريا في حاله فتما تروا
وقال محمد ان قبض شيئا بعد ذلك تصدق به لما مر ولو قضى الفاضل نصف القمه على الجاني
ثم باع ولم يسلم يجب تسليمه قال لا في متى جعلت هكذا امكن العمل بالبتنان في جعلت
شري المدعي سابقا لا يمكن العمل لهما لان المدعي يصير بايعا ما اشتري قبل قبضه
المبيع قبل القبض لا يجوز ففعلت هكذا التصحيح والحوادث ان في هذا اثباتا
لم يشهد به السهود والعمل بالبتنة يجب على من قبض ما شهد به لا غير ففما اعتبره
محمد اثبات الدليل على وفاء الحكم وليس هذا بطريقا لما الطروا اثبات الحكم على من
الدليل لان الحكم هو الذي ثبت بالدليل لان الدليل ثبت بالحكم ولو شهد البتنان على
الشرا والقبض عندهما تروا كما مر وعند محمد هي الذي يده ويجعل كان
الخارج امشري وقبض باع وسلم وهذا لا في لو جعلت شري ذي اليد سابقا لا يجب
الى نقض هذه اليد ومي جعلت شري لخارج لم ايجب الى ذلك والعمل بالبتنان
على وجه لا يودي الى نقض شي ثابت اولى وان كان ذلك والد اقام البتنة على الشرا
الف واقام الخارج البتنة على الشرا الخمس ما به درهم ولم يشهدوا على القبض عندهما

على ترك الدار في يد

احتمال

لها تروا البتنان كما مر وعند لذي اليد بالف درهم فحصل كان الخارج باع بالف درهم وسلم
ثم امشري منه باقل مما باع قبل نقد الثمن وهذا لا يجوز لان الجمع بين البيعين متعذر لان
اجلها فاشد لا يحاله اما اذا قدمت بيع الخارج فحصل هلكا واذا قدمت بيع ذي اليد
فحصل كان باع ولم يسلم ثم امشري بالف وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز واذا تعدل
صحيح البيعين جميعا فيصح احدى على وجه لا يودي الى نقض قبض ثابت اولى وذلك
في بيع الخارج من ذي اليد ولو اقام جميعا البتنة على قبض الدار والمسئلة لخاها عند
ما مر وعند محمد صحيح العقدان جميعا لان من اصله ان السهود متى شهدوا بالقبض
يجعل القبض صادرا عن اخر العقد من قبضه كان ذي اليد باع بخمس ما به وسلم ثم امشري
الف وقبض ولو كان المدعي اقام البتنة انه اشتراها بالف درهم وقبضها واقام ذو
اليده اشتراها بخمس ما به وقبضها والمسئلة لخاها عند فمما ما مر وعند محمد الدار
للخارج بالف وشري ذي اليد فاشد ذكر في اخر الباب انها بالخارج وصح العقدان
فصار في المسئلة روايتان **وجه** هذه الرواية ان السهود متى شهدوا بالقبض فحصل القبض
الموجود صادرا عن اخر العقد من قبضه كان ذي اليد باع بالف وسلم ثم امشري بخمس ما به
وقبض فكان مشتريا باقل مما باع قبل نقد الثمن فالاول صحيح والثاني فاسد فيرد
وجه تلك الرواية ان تصحيح العقود واجب ما امكن وقد امكن تجمله على ان الخارج
باع وسلم بخمس ما به ثم امشري بالف وقبض عادا الى يد ذي اليد فقبض فكان في هذا
الاختبار نقض قبض ثابت وهذا غير مشهود قال ولا يابى لهذا اذا كان فيه احتمال
لتصحيح العقد كما لا يابى اليه اثبات ما ربح لم يشهد به السهود اذا كان فيه احتمال تصحيح
العقد وقيل الرواية الاولى قياسا على البتنة استحسن ولو اقام ذو اليد البتنة
على المبيع من الخارج بالف درهم واقام الخارج البتنة على البيع من ذي اليد بالف عند
لها تروا البتنان وعند محمد بعضهما بالخارج لما مر في مسئلة اول الباب ولا فرق
بينهما سوى ان المدعي وقبض في الشرا وهما هنا في البيع وهما سواء في الاول بالملك الصاحبه
لكن المدعي هاهنا هو المثل ثم هو الدار ولو شهدوا بالقبض عندهما ما مر وعند بعض
لها الذي اليد كما مر في تلك المسئلة ولو اقام المدعي البتنة الهاداره اشتراها من هذه
المرأة بالف واقامت هي البتنة الهاداره اشتراها من المدعي عليها بالف واقام ذو اليد
البتنة الهاداره اشتراها من الخارج المدعي عليها بالف عند ابي حنيفة وابي يوسف
يقضي الدار لذي اليد بالف عليه بالخارج ويشهد بالخارج باطله لانهما استويا فصار ضنا
ولا معارض لبتنة ذي اليد وصحت وعند محمد يقضي الدار لذي اليد بالف عليه بالخارج
ويقضي للمرأة على الخارج بالف لان ذا اليد ادعى تلقي الملك من الخارج فيحصل كان الدار
في بالخارج ولو كان كذلك قضينا بالتسليم فمجعل كالحا باع من الخارج وسلمت ادي
ذو اليد والمرأة الشرا من الخارج المدعي عليها واذا تنازع اثنان في الشرا من شخص
ومع احدى فقبض برحت ببتنة اليد كذلك هاهنا يصير ذو اليد زيرا والخارج عمرا

وهذا

البيع

منقول ان كانت الدار في يد عمر والمسئلة لخالها فعندما يقضى بالدار لزيد بالتمن الذي يد
لما مرته لا معارضة لسنه وعند محمد قبل البيتان يجعل كالحا باعته من عمر و
معهت هي وزيد الشرا منه وليس مع احد من بعضي لكل واحد نصف الدار ونصف
وتجبر كل واحد لغيره الصفة عليه واذا كانت الدار في يد المرأة والمسئلة لخالها فعند
اليوم كلها باطله لان بينه عمر وبينه المرأة لها تركة نصيب بينه زيد اقامتها
على الشرا من عمر ولم يثبت الملك لعمر وكلف ثبت منه لزيد لان هذا وان ادعى الشرا
من عمر ولكن عمر وعاجر عن تسليم المبيع اليه وذلك مفسد للعقد وعند محمد الدار
لعمر ولا ان الشهود لم يشهدوا بالبعض يجعل القبض الموجود صادرا عن العقد الاول
فصير كان عمر وباع منها وسلم ثم باعت هي منه ولم تسلم لم باع عمر ومن قبل القبض
وعند محمد بيع العقار قبل القبض لا يجوز ويقال للمرأة سلمى الدار الى عمر وصير
التمن بالتمن قاصدا اذا كانا جنسا واحدا ولو كانت الدار في يد الاحبى لعنى زيدا والشهود
شهدوا على الشرا والقبض فان الدار لزيد بالتمن الذي شهدت به شهوده يدعه
الى عمر وعندهما لما مر وعند محمد يقضى الكل لانه امكن ان يجعل القبض صادرا عن
آخر العقد فصير كان عمر وباع اولاً من المرأة وسلم لم باع هي منه وسلمت لم عمر
باع من زيد وسلم فان كان التم جنسا واحدا قاصدا وان كانا جنسين اخذ كل واحد
نصفه ولو كانت في يد عمر والمسئلة لخالها فعندما الدار لزيد لما مر ان يثبت عمر
وسنة المرأة تعارضها تركة ولا معارضة لسنه زيد وعند محمد البيوع كلها حايثه
كما مر فجعل كان عمر وباع منها وسلم لم باعته منه وسلمت لم باع عمر ومن زيد وسلم
ثم عادت الى يد عمر ونصب وقد ثبت لها هنا قبضا من عمر بينه فامت عليه لانه لا بد
من اثباته مع مراعاة صحة العقود كما مر وقد ذكر في بعض النسخ القبض مما بين عمر
وبين المرأة ولم يذكر القبض من زيد على هذا اصل محمد ان القبض الموجود يكون
صادرا عن العقد الاخير ولو كانت الدار في يد المرأة والمسئلة لخالها فانه يقضى بالدار
لزيد بالتمن الذي يدعه ويقضى للمرأة بالتمن على عمر ولا يثبتها وان تعارضت
لكن بينه عمر وقيل لعل حق زيد لها فثبتت منه عمر وسنة زيد فثبتت
قال وعلى هذه التلكة لا يفتروا لجال بين القبض وعدم القبض فيكون الجواب
فيما قبل القبض هكذا وعند محمد لجعل الدار للمرأة لانه لجعل القبض الموجود صادرا
عن العقد الاخير فصير كان عمر وباعته من عمر وسلمت لم باع عمر ومنها وسلم
ثم عمر وباع من زيد فلم يصح بيعه وقد ترك محمد اصله وهو مراعاة صحة العقود
فكان سعي ان لجعل كان عمر وباع منها وسلم ثم باعت هي منه وسلمت لم عمر وباع
من زيد وسلم ثم عادت الى يد المرأة فثبتت كالمسئلة الاولى وان كان الدار في يد
عمر فاضطرب اصل محمد في هذا الباب فمرة يعتبر صحة العقود ولا يبالى باثبات
قبض لم يشهد الشهود به ومرة يعتبر القبض الموجود صادرا عن العقد الاخير ولا يبالى

بامساك نقض العقود وهذا اضطراب من عبد في رجل جرفا فام مكانا بينه انه 210
عبد باعه من هذه المرأة بالف درهم واقام الجرا لسنه انه عبد استراه من المكاتب لهذا الوصية
عشره اكرار خطه وسط واقام الجرا لسنه انه عبد استراه من المكاتب لهذا الوصية
ولم يشهدوا على قبض شي قال هذه المسئلة والاولى شي قبيل فعندهما بينه المكاتب
والمرأة باطلان لغارضا بينهما وبقيته الجرا يقبل لانه لم يقاض شي وعند محمد يقضى
ببيع المرأة من المكاتب ويقضى بيع المكاتب من الجرا لان الجرا قرانه استيفاد البدن
المكاتب لجمه الشرافا وكان العقد في يد المكاتب لم جازا واقام البينة على الشرا
من المكاتب واقام المكاتب لسنه على البيع من المرأة فبينه الجرا ولي لان الجرا ثبتت
الملك لنفسه ببينه والمكاتب يثبت له غيره واليه اشار في الكتاب حيث قال اثار
المكاتب مكرها للشهود لانه اذا ثبت شرا الجرا بالبينة صار ككتوبه بالمعانية ولو اقر
ذلك وشهد شهودا ببيع من آخر لا يقبل لانه الذنب شهوده ولو كان العبد في يد المكاتب
والمسئلة لخالها فالجزم عندهم كما مر لان في الفصل الاول جعلنا العبد في يد المكاتب
نقدرا لها هنا هو في يد حقه اذا صحف سنه الحرم بحسب فها هنا في اولي وعند محمد
الحكم منه كمن في الفصل الاول ايضا لما مر ولو كان العبد في يد المرأة والمسئلة لخالها
فالتقات كلها باطله والعبد لا يثبت له المكاتب والمرأة تعارضت وسنة لو قبلت
لثبت الشرا من المكاتب قبل قبضه وذلك باطل وعند محمد يقضى بينه المكاتب على
المرأة بالف درهم وبينه المرأة على المكاتب بالطعام وبطل بينه الجرا لهم لم يشهدوا
على القبض يجعل القبض الموجود صادرا عن العقد الاول فصير كان المكاتب باع
وسلم ثم باعت منه ولم تسلم لم باع المكاتب من الجرا قبل القبض فلم يصح بيعه ولو شهدوا
جميعا ما القبض مع البيع والعبد في يد الجرا فعندهما يبطل سنه المكاتب والمرأة يقبل
بينه الحر لما ثبت وعند محمد العقود كلها صحيحة لانه لجعل القبض الموجود
صادرا عن العقد الاخير فصير كان المكاتب باع منها وسلم ثم باعت هي منه وسلمت
لم المكاتب باع من الجرا وسلم ولو كان العبد في يد المكاتب والمسئلة لخالها فعندهما لا
يقبل الا بينه الحر لما مر وعند محمد صح العقود كلها فجعل كان المكاتب باع منها
وسلم ثم باعت منه وسلمت لم المكاتب باع من الجرا وسلم ثم حصل في يد المكاتب القبض
ولجوه فقد ترك محمد اصله من جعل القبض الموجود صادرا عن العقد الاخير فها هنا
كما فعل ذلك في هذا الباب في الفصل الاول الذي وضع المسئلة في العقار والوجه
فيه ما ذكرنا في ذلك الفصل وقد قيل هذا على اصله صحيح فها هنا لانه قال
في الكتاب واقام البينة على القبض فجعل ذلك على بينه المكاتب والمرأة فكلون القبض
الموجود صادرا عن احد العقد من يوم المكاتب بالتسليم الى الحر ولو كان العبد في يد
المرأة والمسئلة لخالها فعندهما بينه المكاتب على المرأة باطله وثبتها على المكاتب
بالباع جازة وان لها رضانا الا ان حر الجرا يثبت بينه المرأة على المكاتب لان بينه الجرا

معارض لها ولا تقبل الا اذا ثبت بيع المرأة من المكاتب فثبتت منه المراه بينه الجهر
وترجحت واذا كان كذلك جعلنا كالمراه باع من المكاتب وسلمت لمالك باع من
الجهر وسلمت لم غصب المرأة وعند محمد صحيح العقود فجعل كل المكاتب باع منها وسلم
لم هي باعت منه وسلمت لم باع من الجهر وسلمت لم غصب المراه وهما هي لم يبال باثبات
قبض غير مشهود به بعد ان اختلف الصحاح العقود كلها وذكر مثل هذه المسئلة في الدار
من قبل وقال يقضي لها المراه وجعل قبضها صادرا عن آخر العقد ولم يقض الجهر للمالك
فقبل منه رواه وقرئ الشيخ ابو بكر بينهما وقال ثم كل واحد من المدعي والمراه
اقام السنه على البشرا والقبض لنفسه واذا اقامت المراه السنه على القبض
لنفسها واثبت القبض الموجود فجعل صادرا عن آخر العقد فكان المكاتب بايعا ملك
غيره فلم يصح وهما هنا الجرائد القبض لنفسه لانه يدعي الشرا من المكاتب والمراه
اثبت القبض لغيرها لانه يدعي البيع من المكاتب فكانت بينه الجراويل ولو كان الجهر
اولم البيه انه باع العبد من المكاتب وهو ملكه ولم يستند على القبض والعبد يد
الجهر فعندهما قبل بيته الجهر ونقض له بالثمن وسجل بيته المكاتب والمراه لتعارضهما
ولا معارض لبيته الجهر قبل وكذلك عند محمد لان القبض غير مشهود به هاهنا
والعبد في يد الجهر يدعي الملك منه لنفسه والظاهر معه فقد باع ملك نفسه فصح جعل
كانه باع من المكاتب لم باع المكاتب من المراه قبل القبض وباعت منه في قبل الملك وقال
على الرازي بيعي ان يقضي بينه المراه على المكاتب ولا يقضي بينه الجهر لانه ذكر في باب
البيع من قبل وقال اذا كانت دار في يدي رجل واراد ان يبيعها فباع ملك نفسه فصح جعل
كل واحد منهما اقامتها على انها ملكه باعها من هذه المراه فكذا فانه يقضي بالثمن للخارج
وعلى بيته الخارج كذا هاهنا وجب ان يقضي بينهما لانهما خارجا والمعنى فيهما
ان كل واحد اقام البيه على البيع والبيع لا يصح الا بعد الملك فصار كل واحد منهما
اقام السنه على الملك المطبق فكون للخارج لم يبيعه الله اعلم
اجاب ابو بكر الرازي وقال هاهنا المكاتب لما ادعى البيع من المراه فقد راعى
ان اقرارها فيه فاقرت في زعمها انه ملك المكاتب وان اقراره فيه نافذ وقد ثبت
سببه الجهر اقرار المكاتب بالشرا لان دخول الانسان في الشرا من غيره اقرار منه
له بالملك فصار كما لو اقر بشي لا نسيان اقرار المقر له لاخره فانه ينقل الملك الى المقر
له الثاني ولا خصوصه بين المقر والمقر له الثاني كذا هاهنا وفي تلك المسئلة المراه
ما اقرت بالملك لا نسيان ولو كان العبد في يد المكاتب والمسئلة لهما فعندهما بينه
الجراويل بحسب ما مر وعند محمد العبد للمكاتب نصفه من قبل المراه ونصفه من قبل
الجهر المكاتب تسلمه الى المراه لجميع الثمن لان كل واحد منهما اقام السنه على البيع
وليس اخذها باولى من صاحبه فقضى لكل واحد نصف الثمن كما لو كان العبد في ايديهما
يا فاما البيه وكل واحد يقول ملكي بعته منه فانه يقضى لكل واحد نصف الثمن كذا

البيع

هذا ولا يخبر للمكاتب بخلاف تلك المسئلة لان الصفة وان يفرق عليه في العبد لكنه
اخرج العبد عن ملكه بالبيع من المراه فيسقط خياره حتى ان ثبت بالسنه البيع من المراه
وقيل ينبغي ان يقضى لكل واحد على المكاتب جميع الثمن لان المبيع مقبوض فلا يحتاج الى
القبض بالعقد والمنا يقضى بالثمن بحسب ما لو تنازع رجلان في البيع من رجل في البيع
في يده فانه يقضى لكل واحد جميع الثمن على ما مر من قبل لان المشرع لم يمكن العصابه في
فقالوا في المسئلة رواه في ذلك الرواه اظهر ولو كان العبد في يد المراه والمسئلة
لها فعندهما بطلت بيته المكاتب عليها وبينهما علة لتعارضهما فبقيت بيته
الجهر بلا معارض فقضى العبد للمكاتب لانه ملكه في يدها باعه من انسان فله ان
يأخذ منها ويسلمه الى المشتري وكذلك الحكم عند محمد لان الجهر هو الخارج ارجح واليد
هي المراه وهما اذا اقاما جميعا البيه فبيته الخارج اولى وانما لم يصح بيع المكاتب
لانه باع العبد قبل القبض لان الشهود لم يشهدوا على القبض فجعل كان الجهر باع من
المكاتب وحصل في يد المراه غصب صار المكاتب بايعا قبل القبض ولو اقاما جميعا
السنه على القبض والعبد في يد الجهر فعندهما بطلت بيته المكاتب والمراه وقبلت بيته
الجهر لما ذكرنا فجعل كانه باع من المكاتب وسلمت لم عاد اليه لتسبب من الاشياء
مؤثرا لردا الى المكاتب وعند محمد العقود كلها جازيه فجعل كان الجهر باع من المكاتب
وسلمت لم المكاتب باع منها وسلمت لم هي باعت من المكاتب وسلمت لم عاد الى الجهر
بنقض كما مر ولو كان العبد في يد المكاتب والمسئلة لهما فعندهما بينه الجهر فبقوا
بحسب لما ذكرنا وعند محمد كل العقود صحيح لانه لجعل كان الجهر باع من المكاتب
وسلمت لم باع من المراه وسلمت لم هي باعت منه وسلمت فامكنه جعل القبض الموجود صادرا
عن الجهر العقود مع صحيح العقود ولو كان العبد في يدهما فعندهما هو المراه تعبر
وعلى الجهر على المكاتب بالثمن لان بيته المراه والمكاتب تعارضتا فبقيت بيته الجهر
على المكاتب قائمه لدعوى الثمن لانه ثبت بالبيته البيع والقبض وكان المدعى
دعوى الثمن لان دعوى الملك والقبض بالثمن ممكن وعند محمد جازت العقود كلها
واخذ الثمن الجهر من المكاتب وبطلت المكاتب الثمن من المراه وتوقع المراه العبد الى
المكاتب بالثمن فجعل كان الجهر باع المكاتب وسلمت لم باع المكاتب من المراه وسلمت لم
باعت من المكاتب وسلمت لم غصبت لما مر وان كان العبد في يد رجل فادعاه مكاتب
واقام البيه انه عبده استراه من هذه المراه بالف درهم واقامت المراه البيه انه
عبدها استرته من هذه المكاتب بالف درهم ولم يقض بينهما على قبض ودوا لبيد ثلث
دعواهما جميعا فعندهما بطلت البيه لانهما لا شيء لهما لان ملكهما يترتب على الشرا
وقد بطلت البيه لانهما على الشرا لكان المعارض فلم يثبت الملك ولا كذلك مسئلة
الباي لا يخير لان اعيان البيع والبيع لا يكون الا بعد ثبوت الملك فقد ادعى الملك
لم البيع فان تعارضت البيه في حق البيع بقى الملك وعلى قول محمد يكون العبد بينهما

من الجهر
فبيته الجهر

فجعل

نصفين لانه تعدد تقدم احدهما لالشيء في ثالث ولا بد من صحيح البيع في الجملة في حق
كل واحد منهما وليس احدهما باولى من صاحبه فمجعل بينهما نصفين وعلى كل واحد نصف
التمس لانه استحق نصف البيع ولو اقاما جميعا السنة على الشراء والعقد المسألة لخالها
فبندهما بطلتا وعند محمد العبد بينهما نصفان لان كل واحد منهما يدعي الملك
والعبد لنفسه فاستويا في سبب الاستحقاق وعلى كل واحد جميع التمس لان كل واحد
قد ثبت بالثبته شرا صاحبه وقبضه فلم ينجح الى العضا بالملك في البيع ولا الى العضا
بالعقد وانما الحاجة الى العضا بالتمس ذلك ممكن ولا كذلك اذا لم يشهدوا على القبض
حيث يفتى لكل واحد نصف التمس لانما يحتاج الى العضا بالعقد وهو غير ممكن في
جميع العبد لانهما استويا في ذلك ففضيلا لكل واحد بالنصف وصار النصف الثاني
مستحقا عليه قبل القبض واواستحق الكل سقط كل التمس لكذا النصف في مسئلتنا
العقد قدم واستوفى حقوقه ثم ثبت زوال ملكه عن النصف باستحقاق حادث ولو
زال كله باستحقاق حادث فان اقام عليه رجل يثبته انه استراه منه لا يسقط في
من التمس فعلى النصف والى عدي في يد رجل فاقام مكاتب السنة انه عده باعه من هه
المرأة بالف درهم واقامت المرأة البينة انه عدها باعته من المكاتب بالف درهم
ولم يقيما البينة على القبض فعندهما هو صاحب المدعى سبيل التزل وبطلت السنان
وفي رواية الباب الصغير يفتى في الخارجين فبصر رواية في حقه هذه الرواية
ان كل واحد منهما صار مكاتباً بالشهود لانهما شهدوا بالملك له وقد ثبت اقراره لصاحبه
بيئته لان دخوله معه في العقد اعتراف بالملك له فصار كانه اقر صاحبه لم يثبت
له الشهود مطلقا فلم يصح الا ان الرواية الاولى اصح وقد ذكرنا الوجه ثم ولو اقاما
السنة على القبض فكذلك عندهما وعند محمد ان لم يقيما البينة على القبض فبطل
واحد منهما بنصف العبد لانهما اذكرنا لم يجز كل واحد لانه لغرت عليه الصفة وان اقام
البينة على القبض اخذ كل واحد نصفه لجمع التمس لما مر ان الحاجة هاهنا الى العضا
بالتمس وهو ممكن ويكون العبد بينهما نصفين لانهما استويا في ملكه ولا يسقط
شيء من التمس لان ملك كل واحد من النصف فعلة وهو بيعه ولو اقام احدهما البينة
انه عده باعه من صاحبه بالف درهم واقام الاخر البينة انه باعه منه خمسين مائة
وشهدوا بالقبض ولم يثبتوا به فعندهما بطلت السنان لما مر وعند محمد ان شهدوا
بالقبض دون قبض التمس لجوز العقدان فمجعل كان صاحب الخمسين مائة باع اولا خمسين مائة
وسلم ثم استرى منه بالف وقبض غصبه ذلك الرجل منه خمسين مائة فبطلت اقسا
بقي له خمسين مائة وانما فعل هكذا اجتنابا لتصحح العقدان كما مر وان شهدوا بالقبض
فالعبد بينهما نصفان لانهما استويا في سبب الاستحقاق ولا يمكن ثم جعل احد العقدان
وكل واحد على صاحبه نصف التمس الذي شهدت به شهوده وخبر كل واحد لما مر
دار في يد رجل فاقام البينة الهاداره باعها من هذا المكاتب بالف درهم واقام المكاتب

قد

البينة الهاداره باعها من هذه المرأة بالف درهم واقامت المرأة البينة الهاداره باعها
من ذي اليد ولم يشهدوا على القبض فعندهما بطلت السنان لان كل واحد صار مكاتباً
لشهوده لان صاحبه اثبت اقراره بالملك له حيث اقام البينة على البيع منه لان دخوله
في العقد اعتراف بالملك له واذا كان كذلك فلم يصح وعند محمد صح بيع المرأة وبيع
ذي اليد وبطل بيع المكاتب لانه لم يجعل القبض الموجود صادراً عن اول العقد اذا لم يكن
القبض مشهوداً به فبصير كاله باعته من الجوز وسلمت لم باع الحرم المكاتب ولم يسلم لم باع
المكاتب من المرأة قبل القبض وبيع العقار قبل القبض لا يجوز عندك ولو شهدوا على القبض
والمسألة لخالها فعندهما بطلت السنان كما مر وعند محمد صح كل العقود لانه لم يجعل
كان في اليد باع وسلم المكاتب منها وسلم ثم هي باعته من ذي اليد وسلمت فكان القبض صادراً
عن اخير العقود ولو كانت الدار في يد الجوز فاقام البينة الهاداره استراها من المكاتب
بالف درهم واقامت البينة الهاداره استرتها من الجوز بالف واقام المكاتب البينة
الهاداره استراها من المرأة بالف فعندهما بطلت السنان لما مر وعند محمد يجوز شري
ذي اليد من المكاتب وجوز مشري المرأة من الرجل لان القبض غير مشهود به هاهنا فمجعل
القبض الموجود صادراً عن اول العقد فبصير كان ذي اليد استرى من المكاتب وقبض لم باع
من المرأة ولم يسلم لم باعته من المكاتب قبل القبض وان شهدوا على القبض والمسألة
لخالها فعندهما ما مر وعند محمد صححت العقود والدار للجوز كانه باع من المرأة وسلم لم باعته
من المكاتب وسلمت لم باع المكاتب من الجوز وسلم لما مر امه في يد رجل فادعى انه استراها
من المدعي بالف والمدعي يدعى انه استراها منه خمسين مائة ولم يشهدوا بالقبض هاهنا
عندهما وعند محمد لم يجعل كانه استرى بالف وقبض لم باع خمسين مائة وانما قدم البيع بالف
لصحيحا للعقدان وان شهدوا بالقبض والمسألة لخالها بطلت السنان عندهما وعند محمد
حاز العقدان فمجعل كان ذي اليد باع الخمسين مائة وسلم ثم باع الخارج منه بالف وسلم
فكون خمسين مائة مثلهما قاصداً بقي خمسين مائة فخرج ولو كان الذي في يد الجارية اقام
البينة انه استراها من الخارج خمسين مائة وقبض واقام الخارج البينة انه استراها
من ذي اليد بالف وقبض فعندهما بطلت السنان للتعارض وعند محمد يجوز البيعان
رجل كان ذي اليد استراها خمسين مائة وقبض لم باعها من الخارج بالف وسلم لم غصب
فقد جال هاهنا لتصحح العقدان ولم يثبتا ما ساء قبض غير مشهود به كما ذكرنا في
هذا الباب في مواضع من اصله فان اقام رجل البينة انه استرى الجارية من ذي اليد
بالف درهم وقبضها والمسألة لخالها فعندهما هي للاختصاص التمس الذي شهدت به
شهود لان بيئته الخارج وذو اليد تعارضتا ولا معارضة لبيئته الاختصاص فكانت اولي
وعند محمد لم يجعل كان ذي اليد استراها خمسين مائة وقبض لم يجعل كان الخارج ورجل اخر
استراها منه فكون الجارية بينهما نصفين وعلى كل واحد نصف التمس فكون كل
واحد بالخيار ان شاء اخذوا وان شاء ترك بمنزله رجلين ادعيا على ذي اليد الشراء واقام

ثم باع المدعي

البينة على الشراذون القبض واللا يكون يقدم شر الخراج ثم شراذى الدلالة تودى الى
ابطال العقد الاخر وعلى هذا يصح التينان اعترض على هذا وقيل ينبغي ان يجب
على كل واحد جميع الثمن لان البينة هاهنا على الشرا والقبض فلا يحتاج الى اقسا الى القضا
بالعقد والملك والمحتاج الى القضا بالثمن وذلك ممكن والمثل بينهما نصفان لهما استوفيه
ما يكون اجازة في البيع وما لا يكون اجازة وما يجوز فيه ما يكون اجازة في البيع وما لا يكون اجازة
اجازته وما يقع فيه القبض وما لا يجوز فيه عارينه قال في الباب على ان الثالث
لا سعيير الا لمغير اذا عرفت هذا جئنا الى المسائل اذا استمرى من رجل عبدا
ما لم يلقه قبضه حتى اعاره من البائع يعمل عملا له فاستعمله البائع في ذلك فمطع
بى البائع فانه لم يطع من مال البائع ولا يكون ذلك قبضا من المشتري لان القبض لجهة
الاجارة قبض لنفسه ومن قبل كانت يده عليه ايضا بنفسه فاذا لم يتدك بده عما كان
من قبل فلا يثبت عن المشتري فاقضى ما في الباب ان لو حدث لهذا الفعل شيء لم يثبت
لده وهي صفة الامانة فلو صح عقدا لا عاره لقصر ذلك سقوط ضمان البيع والتسليم
ولو ابراه لصاعن ضمان البيع والتسليم لا يبراه فاداه ابراه ضمانا اولي واذا لم يسقط
الضمان لم يصح الاجارة لان الامانة والضمان لا يجتمعان فصار كما لو عطي قبل الاجارة
وان كان البائع امره المشتري بان يامر العبد ان يعمل للمشتري عملا فمطع من العمل فانه
لمطع من مال المشتري وعليه جميع الثمن لان البائع رسول وامر الرسول كما امر المرسل
ولو امره بنفسه فعل صحيح وصار عمله مضافا اليه فصار قاضا له كذا هذا ولو ان المشتري
آجره من البائع قبل القبض شرا بعشره دراهم فجعل له عملا فالاجارة باطله لانه
تملك فاشبهه البيع ولا ان المبيع في ضمان البائع فلو صححت الاجارة لصارت المنفعة
مضمونة على البائع اذا بقيت الى اجتماع الاجر والضمان وهما لا يجتمعان فان الاصل
ان كل من كان عليه ضمان عزم ان يكون حرا جهاله قال عليه السلام الخراج بالضمان
الغاصب اذا استأجر المغصوب من المالك شهرا اجازت الاجارة لهما تملك فاشبهه
البيع ويرى الغاصب من ضمانه بنفس العقد لان قبض الغصب فهو قبض الاجارة لان
دال قبض ضمانه في حق العين وهذا قبض ضمانه في حق المنفعة فالاعلى باب
عن الادنى وانما يرى الغاصب لان القبض حكم الاجارة وان كان قبض ضمانه في حق المنفعة
فهو قبض امانته في حق العين وقبض الضمان والامانة لا يجتمعان فيضمن هذا العقد
ابرا الغاصب من ضمان الغصب ولو ابراه صابري فكذلك ضمانا فان ما من جلد في يده
في مده الاجارة او بعد انقضاءها فلا ضمان عليه الا ان تخشعه عن المالك بعد انقضاء
المدّة فحينئذ يضمن ضمانا مستقبلا المرتزق اذا استأجر المرهون اجازت الاجارة
لها تملك كالباع لم ينظر ان كان الرهن خضره المرتزق بطل الرهن لانه صار قاضا
لجهة الاجارة وهو قبض لا يتم بطل الرهن كالباع قبض لجهة البيع وان لم يكن
الرهن خضره لا يبطل الرهن ما لم يجدد القبض لان قبض الرهن من قبض الاجارة

لا يترك قبض مضمون لمعنى في غير المجل وهو الدن وهذا قبض مضمون لمعنى في المجل وهو المنفعة
واذا كان ذلك القبض دون هذا لم يثبت من باب هذا ما اذا جدد القبض فحينئذ يبطل الرهن لان
قبض الرهن وان كان دون قبض الاجارة في حق الضمان كما مر لكن لذلك الضمان بعلق بالمجل على
معنى ان المدن يصير مستوفى منه بالهلاك وبلا اجارة امانته في حق المجل فثبت المنفعة
من اليد من هذا الوجه فاشفي ضمان المالك اليد هذه اليد كما مر ولو استعار الغاصب
المعصوب من المالك فاعاره ليجزى له لان ملكه بالمنفعة منه كالاجارة وان استعمله
فما استعاره فيه فمطع او عطي بعد العمل من غير فعل الغاصب فقد يرى الغاصب
من ضمانه لما مر ان يد الامانة والضمان لا يجتمعان فيضمن اثناء هذه اليد رآته عن الضمان
ملك اليد وان عطي في يده قبل استعماله فيما استعاره ضمن لان عقدا لا عاره ليس بلام
وهو عقد على المنفعة فيستغنى العقد بصره على المجل حقا له والمنفعة بين الامانة
والضمان انما تحصل بعد ثبوت اليد على المجل وهي عند الاستعمال يكون لا قبله خلافا
للاجارة لانه وان كانت عقدا على المنفعة لكنه عقد لا رزم فصار ثبوت اليد على المجل حقا
للمستأجر بنفس العقد فثبت المنفعة وهذا خلافا للرهن اذا هلك في يد المرتزق
العمل الذي استعاره فانه لا يضمن وان هلك قبل العمل او بعد فراغه من العمل هلك المالك
ففي باب الغصب فصل من الاجارة والاجارة في الاستد او ستوى بينهما في الاثم فقال لا ابتدا
بسقط ضمان الغصب بنفس الاجارة ولا يسقط بنفس الاجارة ما لم يستعمله وقال في
الانتهاء لا يعود ضمان الغصب بعد ما سقط في الفصلين جميعا والعقبة ثم قد مر ان عقد الاجارة
لازم والاجارة لا والامانة ثبت في حق اليد على المجل لا في حق المنفعة كما مر وبعد
سقط ضمان الغصب لا يعود سببه وهو الغصب وفي باب الرهن ستوى بينهما في الاثم فقال
في الانتهاء فقال في الاثم لا يسقط ضمان الرهن في الفصلين ما لم يجدد القبض على الرهن
والعقبة فانه قد مر وقال في الانتهاء لا يعود ضمان الرهن بعد انقضاء عقد الاجارة ولا يعود
بعد انقضاء عقد الاجارة لان عقدا لا عاره عقد لا رزم فيضمن اثناء عقد الرهن
اصلا وعقدا لا عاره غير لازم فلا يضمن اثناء بطلان عقد الرهن لانه لم يوجب يد
منافه ليد الضمان وانما جات المنفعة حال الاستعمال والاستعمال فلا يضمن الفعل
منه العقد لانه لا يجانسه وانما يضمن سقوط الضمان لان يد الضمان والامانة لا يجتمعان
وليس من ضروره سقوط الضمان بطلان عقد الرهن كما لو اعاد المرتزق الرهن من المالك
سقط الضمان ولم يبطل الرهن حتى يعود الضمان اذا استنزه كذا هاهنا ولو امر المالك
الغاصب ببيع المغصوب فباعه جاره فان لم يقبضه المشتري حتى مات العبد في يد البائع
او وجد به عيبا فردّه على الغاصب وهو في يد الغاصب فهو في ضمان الغاصب لان التوكيل
بالبيع لا ينافي ضمان الغصب لانه ليس من ضروره صحة التوكيل بالبيع ان يكون المبيع في يد
الوكيل فلم يضمن التوكيل امرا بالقبض فلا يبراه ضمان الغصب والله اعلم بالصواب
من بيع اهل الذمة والا سلام وما لجرم بعيه بعد الجور

قال نبي الباب على ان ما يقع ابتداء العقد من قبض الثابت بحكم العقد لان القبض شبهة بالعقد
معنى ان العقد يقيد بذلك لئلا يورق القبض فبعد ملك اليد والنصرف وهو يورق ملك الذات وان
التوكيل لا يجري مجرى القبض الثابت بحكم العقد عند حقيقته حتى لا يمنع ما يقع به العقد
وعند ان يورق ويحتمل التوكيل يجري مجرى القبض الثابت بحكم العقد لان القبض شبهة بالعقد
فما جئنا الى المسائل اذا استرى النصراني من النصراني خمر النصراني بامر فلم يقبضه حتى اسلم
المستري او الباع بطل البيع لان الاسلام كما يمنع شرى الخمر يمنع قبض الخمر ففات قبض البيع
وذلك بطل العقد وان اسلم الامر جازا البيع عند حقيقته وعند بطله لان المسلم
لو وكل ثمنا ابتداء بشرى الخمر صح فاولى ان يبقى التوكيل صحيحا لان البقاء اشمل من الابتداء
وعند بطل التوكيل بطل العقد فذلك بطل البقاء وهذا من مسائل الاصل وكذلك هذا
في الخمر ولو ان مسترا اشترى من مسلم مسلما صيدا فلم يقبضه المستري حتى اجرم المستر
او الباع فقد انقض الباع لما مر في الخمر وان اجرم الامر ففي قياس قوله ان البيع حار على
حاله واخذ المستري الصيد وفي قياس قوله بطل البيع كما مر في الخمر شبهة بها ان الملك
لم يتم في حق الموكل دليل ان التوكيل ان قبض البيع عن الموكل حتى يستوفي منه الثمن كما ان
للبيع ان قبضه عن الوكيل حتى يستوفيه فمر التوكيل منزلة الوكيل مع الباع ثم الملك قبل
القبض لم يتا له في حق العقد الذي جرى بين الباع والوكيل فذلك لا يتا له قبل القبض فمابين
الموكل والوكيل والجواب ان قبض الوكيل وقع للموكل من حيث ان حكم العقد للموكل ووقع للوكيل
من حيث ان حقوق العقد للموكل فان الوكيل اصل في حقوق العقد وناصب في حكم العقد على ما
عرف والاسلام اثره في منع تلك الخمر قصد لا نه يرجع الى تركها انه الخمر لا في بيعها بل في
حكمها الا ترى ان اثره في الخمر اذ انت هذا فنقول بشر الخمر ملكها قصد وقوع الحكم
للموكل فذلك لها حكما فمن حيث ان القبض وقع للوكيل فغيره بالعقد لا نه رجع الى حقوق
العقد والعقد وجد من الذي فصم ومن حيث ان القبض وقع للموكل فغيره بالحكم لا نه رجع
الى الحكم وقد مر ان المسلم غير منهي عن ملك الخمر حكما فان جاز الا من قبل ان يأخذه من المستر
اخذ الصيد مسلم له ولم يكن عليه شيء وان قبضه الامر وهو محرم عليه ارسله فان لم يسله
حتى مات في يده لم يجره جزاره لا نه لم يخرج عن عمده ذلك وان مات قبل ان يخل الامر من احرامه
او بعد ما جاز فلا جاز على الامر لان الامر لا يملك عليه اذا حصل في يده مشاهة الا ترى
انه لو اجرم وفي يده صيد وهو غائب عن يده او كان له برح حمام فيه حمام كثير لم
يضمن لانها ليست في يده مشاهة فلم يحاطب بارسلها كذلك ها هي والله اعلم بالصواب
الرجلين يكون بينهما جارية مفقودة واحد منهما افسا

مع الوكيل

من حيث ان حقوق العقد للموكل فان الوكيل اصل في حقوق العقد وناصب في حكم العقد على ما عرف

الرجلين يكون بينهما جارية مفقودة واحد منهما افسا

دون الورثة لوجوده منها ان التحميل وجد من قبله لا من قبلهم ومنها ان الملك ثابت للرجال
دونهم لان الامر لا يخلو اما ان يقول الورثة هي ام ولد الميت او الحي واليهما قالوا فقد اغتربا
بغيرها وبان ذلك لهم ان قالوا هي ام ولد للميت فقد عرفت موته وان قالوا هي ام ولد الحي
فقد عترفوا له بالملك ومنها ان قول الحي اقرار لا نه صادف ملكه وقوله شهادة لا نه صاد
ملك غيرهم فكان قول الحي اولى بالاعتبار لهذه الوجوه فان قال الحي هي ام ولد الميت عثفت
الجارية لا لهم انفقوا على عثفتها لما ذكرنا ان الورثة ان قالوا هي ام ولد للميت فقد عثفتها
بالملك وان اقراره فيها نافذ وهو قد اقر عثفتها حين قال هي ام ولد للميت ثم ينظر ان كانا
قالا هذا القول في الصحة فلا شيء عليها لان ثبوت الغنى كان سبب وجد في حال الصحة
فيحصل الغنى من جميع المال لا نه ليس بوصية وان كان القول منهما صدر في مرض الموت
فيل الورثة لا يورثه الا فيهما هي فان قالوا وداقرا بونا الها ام ولد الشريك لم يسمع لهم في قليل ولا
كثير لا لهم زعموا الها ام ولد الشريك وقد عثفت باقرارها الها ام ولد الميت وقد ادعوا
عليه نصف قيمتها لا بهم فلا يصدر قول لا يثبت فان قال عثفت بونا الها ام ولد ولكن اقر
بذلك في مرضه فلا تصدق بذلك كان للحي نصف القيمة في مال الميت لان الميت اقرب
واقول الورثة باقراره وعثفت الجارية من الثلث لان الاصل في الاستيلاء وان كان موثوقا
موا كان حال الصحة والمرض لا نه من جوارحه الاصلية فلا يصلح المرض جوارحه لان
الثابت به بالاعتناق وهو محلة والمرض اثر في الاعلان فتمكن ضرب سهمه في اقراره حين
الحق الاقرار الى وقت الحجر فاعتبر هذا الاعتناق منه وصية وهذا كالتوكيل اذا قال بعد ما
عزله الموكل قد عثفت لا تصدق لهذا المعنى انه صار متهم في قوله حين اقر قوله الى وقت
العزل كذا هذا ولا كذلك اذا كان معها ولد لان الولد صير كشافه له فانتفى بالولد دليل
دليل السهم وتقوى اقراره ونظيره الاب اذا ادعى استيلاء جارية انه ان كان لها ولد
صحت دعوته والا فلا وان كان الشريك قال هي ام ولدك صدق على ذلك وصحت دعوته
وكان قوله اولى بالرجوع اليه من قول الورثة لوجوده التي ذكرنا وصحت الورثة الشريك نصف
السهم لانه اعترف بذلك واذا كانت الجارية لها ولد والمسته جارية لها فلولد حولا سبيل
عليه ويوفى ذلك على الشريك الحي فان قال هو ولدك ثبت نسبه منه لا نه اقر بنسب
عبد هو على ملكه في المظاهر صح اقراره وصارت الجارية ام ولد وضمير نصف قيمتها ونصف
عقرها للورثة اما نصف القيمة فلما ذكرنا واما نصف العقر فلان حصول الولد في
ملكها ادى الى الاستيلاء حصل بوطي في ملكه وملك شريكه لخلاف الفصل الاول لان هذا
الدليل مفقود ثم وثوب الاستيلاء قبل الفصل عن الوطى في الملك فانه نعتق الاستيلاء
بوطي في ملك الغير بان تروح امة غيره فاستولوا هم استراها ثبت حكم الاستيلاء ثبوت
على ذلك الوطى اذا كان كذلك فلم يكن من ضروره ثبات الاستيلاء بثبوت الوطى في الملك
ولو قال الولد ولد شريك الميت عثفت الولد بلا تبعها به لما مر ولا ضمان على الحي للورثة
من عقر ولا قيمه ولا شعابه عليها لما ذكرنا وكذا في المرض لخلاف الاول اذ لم يكن

214

ف

عثفت موته وان
ام ولد الحي فقد

منع

معها ولما ذكرنا ولو قال الورثة قد اقترضنا ان الولد ولد له واخرى لك في مرضه وموت
 في ذلك عنفت لجارية ولولدها ما كانا هاهنا خلاف الفصل الاول لما مر ان دليل الشبهة
 معنى الولد قال واستحسننا ان ثبت النسب من الولد باقرار الورثة والقبض من ان لا يثبت
 لان هذا يشبه الشهادة من حيث انه حمل النسب على العبر ويشبه الاقرار من حيث انه تقبل
 من غير خصم وان المضرة بنصف اليهم فليشبهه بالشهادة اعتبرنا العدد ويشبهه بالاقرار
 لم تعتبر اللفظ وهذا لان العلوق في الملك سبب صالح لثبات النسب في الجملة الا ترى انه لو
 اتصل به الاقرار من المالك ثبت النسب فاذا امكن تعليل النسب به من وجه علقنا اذا النسب
 بما لحاظ لا يشابه صونا للنسب عن الصباغ ولهذا قال محمد في كتاب الدعوى اذا تزوج امرأه
 نكاحا فاسدا فولدت ولدا التمام بيته اشهر وقد غاب الزوج عيئة منقطعة بئ النسب
 منه فافترس كان محردا للعقد لا نفديا بالنسب بدون الخلوة لكن لما طلع سببا في الجملة بان انضم
 اليه الخلوة اصف النسب الى العقد لا الى الخلوة اذا علقنا به بيات النسب كذا هذا والله اعلم
باب من امر الرجل ان يقضي عنه دينه من ماله قال في الباب
 على ان الحكم الواجب بسبب لزمه وجودا وعدما اذا عسر فها هذا احسن الى المعامل
 اذا كان لرجل على رجل دين فامر الغرم رجلا ان يقضي صاحب المال ماله فقال المأمور قد
 قصيت صاحب المال ماله من مالي فابرج عليك بذلك وصدقه الغرم وكذب صاحب المال
 فقال لم اقبض شيئا وحلف على ذلك فان الطالب يرجع على الغرم بدعيه لان القول قوله في
 انه لم يقبض فلم يثبت العضا فلم يبرأ منه الغرم وليس للمأمور ان يرجع عليه وان اقر له
 بقضائه لانه امره بقضا الدين للعضا اما زه وهي براه دمه عن الدين فاذا لم يثبت البراءة
 لم تصف الفعل كونه قضا فلم يرجع عليه لان سبب الرجوع هو الفعل الموصوف بوصف القضا
 لا غير وكذلك لو ادعى الكفيل قضا الدين وصدقه الاصيل وانكر الغرم الاقتصار بوجه الغرم
 على الاصيل بدعيه ولم يرجع الكفيل لان البراءة قبلت بينه لان القضا سبب حقه في الرجوع
 على الامر قبل ثبانه بالبينه عند الجود وبراه الا امر عن الطالب وليس للطالب ان
 يتخير على الامر باقراره ان المأمور لم يقض الدين لان قضا القاصي بقضا الدين بطل اقراره
 هذا في الكفيل ولو كان الغرم قال له بع عبدك بنى جاز فان اعه بدعيه فقال صاحب
 المال لم اقبض العبد ومات في البايع وقال الغرم وصاحب العبد قد قبضه فالقول قول
 المشتري لانه منكر للقبض ويرجع بماله على الغرم لان قضا الدين لم يثبت ولا يرجع البايع
 على الغرم بشي لان الغرم لم يبرأ بما فعل فلم يكر فعله قضا وان اقام البايع البيه على القبض
 رجع البايع على الامر بالمال لان العضا بالمال قد ثبت بالبينه قضا وان اقام البايع البيه على القبض
 الا امر ويرجع عليه ولو كان الغرم امره ان يصالح الطالب من الدين على عبد المأمور فصالحه
 فقال صاحب المال لم اقبض العبد وصدقه به الغرم قال صاحب العبد قد قبض واقام
 البيه عليه فلصاحب العبد ان يرجع على الامر بقيمة العبد ويرى الامر من الدين انما يسمع
 بينه لما مر ان خصم في هذا لانه ثبت بالبينه سبب حقه وسبب حق الانسان حقه

ما
 وان

لم يحصل

لانه لا يتوصل الى حقه الا به وانما قلنا يرجع بغيره العبد لان قضا الدين في باب الصلح
 يقع بعين العبد قصير المأمور مقرضا عبده من الا امر فلماذا يرجع بغيره لانه تعدد
 الرجوع بعينه وانما صح هذا الاقرار لانه ثبت ضمننا القضا الدين لا اصلا بنفسه والمعتبر
 في المتضمنات شرائط المتضمن لا المتضمن كما عرفت وفي باب الصلح يقع القضا بغير العبد لا بعين
 العبد فان الصلح يوجب للبايع ثمة في ذمه صاحب الدين لم الثمن والدين بل ثقيان قصاصا
 فلماذا يرجع البايع على الامر بالثمن ولهذا الموقلنا اذا صالح عن الدين على شيء لم تصاد فان
 لا دين يبطل الصلح لان الصلح كان وقع على عين الدين ولو باع بالدين شيئا لم تصاد فان لا دين
 لم يبطل البيع لان الصلح وقع فمثل الدين لا بعينه واذا كان لرجل على رجل الف درهم فادع
 رجل اخر الغرم الف درهم فاني الغرم صاحب الوديعة ان اذن له ان يقضي دينه بالوديعة
 فاذله فيه لم قال قصت حقه بالوديعة فكذب به صاحب المال وصدقه المودع فان صاحب
 المال رجع على الغرم اذا حلف لانه لم يثبت العضا وترجع المودع على المودع بالوديعة
 هاهنا لان المودع امر بفعل مضمون في ملك الغير وموالدفع فلا تخلوا ما ان يكون صادقا
 او كاذبا فان كان صادقا فقد قصي المودع دينه بمال المودع بامرته ويرجع عليه وان كان
 كاذبا فقد اقر المودع باستهلاك الوديعة فضمن ولا كذلك الغضول المتقدمه لان نص
 صادف ملك نفسه فلا يرجع به على غيره الا ان يكون امر من حيثته ووافر تصرفه امره
 وما هني تصرفه صادف ملك غيره فان وافق امره والايمان له وكذلك لو كانت الوديعة
 عبدا فاذله ان يصالح عليه ففعل واقربه وانكر الطالب قبض العبد وحلف فان المودع
 ضمن للمالك العبد فتمته لما ذكرنا وان كان اذله ان يبيع العبد بدعيه فقال اعنه مني
 وقبضه صاحب المال فقال صاحب المال استرئنه ولم اقبض وحلف عليه رجع بماله على
 الغرم ولم يرجع المودع على المودع بشي لان الصلح انما صادف بعين العبد وهو موصوف
 العبد والقضا صادف من العبد وذلك لم يحصل بضعه بل حصل مما بطرق المقاصة
 فلا يضمن الثمن للامر لانه لم يتصرف فيه ولا يضمن العبد لانه تصرف فيه بانه ضار
 كان المالك باعه بنفسه في دينه بامرته فانه لا يرجع عليه ما لم يثبت المقاصة والقضا
 ولا كذلك الصلح والقضا لان قضا الدين لم وقع بنفس العقد والوديعة والعقد يقع للغرم
 فعند الدفع يسلكه قرضا كما مر وان خالف امره في الدفع ضمن كما مر وان انكر البايع والمشتري
 على انه لم يقبض العبد وادعى المالك القبض واقام عليه البيه فانه يرجع بالثمن على البايع
 لانه اثبت سبب حقه فكان حصما فيه كما مر ودفع صاحب الدين على جاله قال لان الذي ذكر
 الامر في ذلك غير عني ان المودع البايع هو ولي العقد بحقوق العقد متعلقه به فترشك
 القبض من البايع والمشتري منكر له الا قاله وهي فسخ في حقهما عقد جديد في غيرهما
 وهو الامر فلم يسقط حقه في الرجوع بنفسا شخصيا وبطريقه اذا استرئ رجل من رجل
 دارا وسلم الشفع السفعة لم يحاط البايع والمشتري البيع عاد حق السفعة للسفع
 لان احدا من رجل منزلا لا قاله كذا هذا ولو كان مولى العبد الوديعة الغرم الذي

وطلب منه

فلا

كان العبد في يده ان يرهنه بدينه فقال قد رهنه وقبضه المرتهن وقيمته الف درهم مما
في يده فبطل الدين وصدقه بذلك صاحب العبد وكذا المرتهن في القول قول المرتهن مع
عليه لانه يدعي عليه الاستيفاء وموتكر فاذا حلف اخذ الدين من الغرم ولم يكن لصاحب العبد
على الغرم قليل ولا كثير لان العبد مضمون مثل الدين لا يعين الدين بدليل انه لو صادف ان لا
له لم يبطل الرهن وتقي مضمونا مثل الدين فاشبهه الرهن البيع وقد مر حكم البيع ولو قال الغرم
مات ولم ارهنه وصدقه المرتهن بذلك وكذا به صاحب العبد فاقام العبد البيعة على القبض
وان الرهن فاته في يد المرتهن فان صاحب العبد يرجع على الغرم بالف درهم ويرجع المرتهن
ايضا على الغرم بالدين لما ذكرنا قال محمد لان صاحب العبد ليس خصم في الرهن والبيع
للمرتهن ولا للمستري انما هو خصم للغرم وانما حقه على الغرم فاذا ابرم الغرم ذلك وهو
حقه على حاله اخذ المرتهن اذا كان هو الذي ولي العقد فهو خصم للمرتهن والمستري
لانه هو الذي عامله فاذا قضى القاضى بشهادته على المرتهن والمستري بركي الغرم من
الدين ويرجع البائع والراهن بذلك الدين على الغرم ولو كان الغرم قال للرجل ادفع الى هذا الرجل
الف درهم تقبضها او قبضها منك عن الف الذي له على حتى ادفعها اليك فقال المأمور
قد دعت وصدقه الامر بذلك وكذا به الطالب وحلف فانه يرجع على الغرم لان الاستيفاء
لم يثبت ويرجع الدافع ايضا ما له على الغرم لانه امره بفعل الدفع مطلقا وقد قرأنا
ان في لا بدفع موصوف بصفه انه مضا وقوله يقبضها عن الف مشروط عن غيره فلا
تؤخذ به ويرجع الطالب عليه بالدين لا ينفي الدفع ولا كذلك قوله ادفع اليه كذا قضا من
من ماله على في ضامن المسئلة لخالها حيث لا يكون للدافع حق الرجوع ها هي على الامر
لانه امره بدفع موصوف بصفه انه قضا ولا يثبت هذا الوصف الا براه الا مزايا لم يبر
لم يوجب القضا فلم يثبت له حق الرجوع ولو كذب الامر في الدفع فاقام السنه على الدافع
والعضا فانه يرجع على الامر ما دفع ويرجع الطالب عليه ايضا بدنه لانه مأمور بالدفع
مطلقا فكان حصما فيه ولم يكن حصما في القضا فلا يثبت القضا بيته خلافا اذا قال
ادفعه قضا فاقام المأمور البيعة على العضا ويجوز الامر والطالب حيث يرى الامر بطل
اقراره انه لم يقبض لانه مأمور بالدفع الموصوف بصفه انه قضا فكان حصما في ثبات
العصا فثبت به العضا في حق الكل **باب**
البيع التي ترجع فيها بالعيب والتي لا ترجع قال بنو المأب على ان حق الرجوع في الثمن
بمقتضى العيب لا يبطل بانتها الملك في المشتري ويبطل ببطلانه لانه مبني على ملك
المشتري حيثما كذب تبا كذا ونزول بزواله اذا عرفت فانه هذا احسن المسائل
اذا استري عبدا بالف درهم وقبضه ونقد الثمن شهد المشتري على البائع انه اعفقه
قبل البيع او ذبحه او استولى له سارية وانكر البائع ذلك وحلف عليه فان القاضي
نقصي الحرة لانه على ملكه في الظاهر وقد قرئ خبره في بيعه فيكون ولا وه موقوف
لانه حمل العتق على الغير وذلك منكر ويقضي بالندب والاستيفاء لما ذكرنا ان مات

216

البيع بعتا العتق وان وجد بالمبيع عيبا لم يملك رده لان الفسخ قد تعدد ورجح لخصه
العيب من الثمن لان البائع والمشتري قد اتفقا على وجوب ذلك اما المشتري فيزعم ان حقه
في الرجوع بكل الثمن ثابت والبائع يزعم ان العتق حصل من قبل المشتري فكان له حق
الرجوع لخصه العيب كما لو اشترى العتق ثم اطلع على عيب به ولو لم يكن المشتري فعل
ذلك ولكنه ادعى انه باعه هذا العبد منه وهو حرا الاصل وكذا به البائع لم وجد العبد
عيبا كان له ان يرجع لخصته من الثمن لما ذكرنا وهذا لان حريته من الاصل لم يظهر في حق
البائع حين انكر فكان في حقه كاشت اعناق من قبل المشتري بما ذكرنا ولو لم يكن المشتري
فعل ذلك ولكنه ادعى ان البائع باعه هذا العبد وهو عبد لفلان وحضر فلان وصدقه
فما قال واخذ العبد منه لم ان المشتري وجد العبد عيبا ينقصه نصف القيمة فاراد
المشتري ان يرجع لخصه ذلك من الثمن فليس له ذلك لانه اخرجه من ملكه باقراره فصار
كانه باعه ولو انكر المقر له ذلك لم وجد المشتري به عيبا فانه يملك رده لان اقراره
قد يبطل بالرد من الاصل فصار كانه لم يقر به فان قيل اقراره وان يبطل بالرد فلا
جعلتموه كالمجبرض على البيع حتى يمتنع الرد فقلت في العرض على البيع انما امتنع
الرد لانه وجد منه دليل الرضا بالامساك وذلك الدليل مفقود هاهنا ولو ان المقر
وجد به عيبا ثم حدث به اخرجه فرجع على البائع لخصه العيب من الثمن لم اقر به ذلك
ان العبد كان لهذا الرجل وصدقه المقر له بذلك واخذ العبد فليس للبائع ان يرجع
على المشتري لما اخذ من ارض العيب لانه باعه بعد الرجوع لم يبطل الرجوع فلذا هذا
ولو ادعى المشتري ان العبد كان لهذا الرجل وقد اعفقه قبل الشراء صدقه المقر له فان
العبد مولى للمقر له لان من كان في يده شيء له فاقراره فيه نافذ صحيح اقراره فان وجد به
عيبا لا يملك الرجوع لخصته من الثمن لان بعد الردها هي لزوال ملكه لا للحرة فانه
لو صدقه في الملك دون الحرية تعدد الرد ايضا ولو لم يصدقه فيها جميعا فان القاضي
نعين العبد باقراره ويقف ولاه لان كلامه تضمن اقرارا بالملك له وبالعقب من قبله
والاقرار بالملك ان كان بربط الرد فالأقرار بالعقب لا يرتد فاحتمل فصار كان المشتري
اعفقه لانه يزعم انه جرفان وجد به المشتري عيبا بعد ذلك فنعته رجح لخصته من
الثمن على البائع لما مر ان المشتري صار كانه اعفقه ولو قال باعنيته وهو عبد لفلان
فاعفقه بعد ما اشتراه صدقه المقر له لخصه ذلك او كذب به لم وجد المشتري بالعبد
عيبا ينقصه لثمن له ان يرجع لخصته من الثمن لانه اخرجه لهذا الرجل بعد الشراء فصار
كما لو باعه منه ولم لا يرجع شيء كذا هاهنا شيئا صدقه المقر له او كذب به لانه اقر بربط
ملكه اليه على وجه لا يبطل ابدا فانه اقرارا بذلك الرجل قد اعفقه فصير كانه قال اعفقه
منه واعفقه وانكر ذلك الرجل فان لم يعف العبد وتوقف ولاه ولو وجد المشتري به عيبا
لم يرجع شيء على البائع لهذا العتق كذا هاهنا ولو ادعى المشتري انه باعه من فلان ولم يذكر
عتقا فحذف فلان فقدمه الى القاضي فاستحلف وحلف ورده القاضي عليه وعزم المشتري

الاول على ترك الخصومة لم وجد المشتري به عيبا كان له ان يردده على البائع الاول ما عيب
لان العيب قد انقص بينهما من الاصل بقصا القاصي صار كما لو رد المشتري الاخر على
الاول عيبا بقصا القاصي حتى انسخ العقد بينهما من الاصل فان الاول ملك رده على
البائع فملك العيب كذا هذا ولو ان المشتري اقران العبد مدبر لهذا الرجل والجارية ام
له دبر العبد قبل الشراء او بعده لم وجد به عيبا لا ملك الرجوع بالعيب سواء صدقه المنزله
او كذبه لان الله يبرأ والا سيقاد عسرنا في الملك على ما عليه الاصل فامكن الرجل
الا سيقاد على المقر والملك كان ما يتنا هذا المقر في الطاهر بقراره نزول عنه
فصار كما لو زال بالبائع اليه ودره ذلك الرجل وهذا لان ملكه تكذب البائع او المقر
لم يبطل محملناه وان لا عنه بقراره خلاف ما اذا اقرانه كان عبد لهذا الرجل اعنفه
من قبل هذا المقر فكان نقد الرد على البائع لم يحال على ثبوت الحرية لهذا العبد
لا على زوال ملكه الى المقر له وفصل بينهما اذا اقران البائع كان دبر العبد
استولد الجارية حيث ترجع صفات العيب ثم لا هما انفسا على موت حق الرجوع لجهة
العيب على ما مر في اول الباب وفي مسئلة ادعى المقر على البائع غير مسموع في الرجوع
محملناه في حق البائع كانه ازال الملك الى المقر له على ما مر ولو ان المشتري اقرانه عيب
فلاز اعنفه من المشتري وفلان شكر ذلك لم وجد به عيبا ورجع لخصته من الثمن على
البائع ثم عاد المقر له الى تصديق المشتري فان البائع يسترد من المشتري ما اخذ
منه لان اقراره لم يبطل التكذيب لانه كان اقر على وجه لا يعود الى ملكه من قبل
التصديق به ثبت الحكم من وقت اقراره فثبت ان المشتري رجع به لخصه العيب ولم يكن
له حق الرجوع عليه والله اعلم **ع**

بيع الشئ للذين يكونان كاهما شئ واحد قال في الباب على ان كل معنى يقوم شئين
جعل كشي واحد في حق ذلك المعنى ومنى كل صنع باحدهما وان رد ذلك في الاخر جعل
كانه جعل لهما والا فيقتصر على الذي جعل به ادعى **ع** رفا هذا جينا الى
المسائل اذا اشترى من رجل مصراع باب وحفر ونعلين فقبض احدهما فامر البائع
وهلك الثاني في يدى البائع والمشتري الخيار ان شا اخذ الذي في يده لخصته من الثمن وان
شارده وفصل بينهما اخذ بامر البائع وهلك الثاني في يدى البائع فانه
لا يتخير ثم ولكن العقد يلزم المشتري وجعل كانه قبضهما جميعا وانما كان كذلك لان
بالقبض وجبا استحقاق القبض للمشتري وحق القبض في احدهما ما وجب العين المقبوض
بل المعنى لخصته وهو الا شفاع به وذلك المعنى لا يقوم به وجب جعلنا الاذن بقبض احدهما
اذنا قبضهما جميعا واذا صار قبضهما مستحقا له جعلنا قبض احدهما كقبضهما
لان القبض لا يراد لعينه بل لمعنى لخصته وهو الا شفاع وذلك لا يقوم بالمقبوض وجب
بل به وبصاحبه جعلنا قبض احدهما كقبضهما لهذا الخلاف ما اذا قبض احدهما الغير

اذن البائع لان ذلك القبض ما صار حقا للمشتري بل هو واجب القبض فلا يجوز تحقيق المعنى لك
القبض واذا كان كذلك بقي مجرد القبض الخالي عن المعنى فاخذنا حكمه من نفسه ودلك القبض
صادق احدهما دون الاخر ولا يجعل الاخر مقبوضا بقبض هذا منى هلك في يدى البائع هلك في
ضمان البائع فيتصرف الصفة على المشتري قبل تمام القبض فقلت يتخير ولو لم يملك الثاني في
البائع ولكن هلك المقبوض واستهلكه المشتري واحدث فيه عيبا صار قابضا للذي في يدى
البائع اما اذا استهلكه او عيبه فلا شبهة ان هذا الصنع باحدهما كنه اثر في الاخر فان
الثاني فقبض هذا الصنع فان الا شفاع به واجبة لا مكن واذا اثر صنعه في الاخر صار
قابضه ايضا كما لو قطع المشتري يد المبيع صار قابضا للكل لان صنعه وان خط اليد
لكنه اثر في الباقي كذا هذا وكذا اذا هلك لان هلاكه في ضمان المشتري بوجوب عيبه في الاخر
فلم يتفرق الحال بين هلاكه في ضمان المشتري وبين هلاك المشتري اياه فان هلك في يد
البائع يبطل ان هلك قبل منع البائع اياه من المشتري هلك من مال المشتري ولزمه جميع الثمن
وان كان البائع منعه من المشتري بعد ذلك لم هلك هلك من مال البائع وبطل منه عن المشتري
لانه بالمنع استرده من يده فانقص قبض المشتري منه حكما فملك على البائع ولو احدث البائع
عيبا باحدهما بامر المشتري قبل قبضهما جميعا صار المشتري قابضا لهما لان فعل البائع
مضاف الى المشتري لانه حصل بامر فصار كان المشتري فعل ذلك ولم يصير قابضا لهما كذا
هاهنا وليس للبائع منعه بعد ذلك لان البائع رضى هذا القبض حين امثل امر المشتري
مع علمه انه به يصير قابضا فان منعه صار غاصبا وصار كما لو دفع النعلين اليه لم غصبا
جميعا فانه بضم من العيبه كذا هذا ولو اذن البائع المشتري قبض احدهما كان اذنا منه في
قبضهما لما مر ان اذنه يصرف الى القبض المستحق على ما يتنا في اول الباب فان قبضهما اذ
البائع ان اخذ واحدا منهما حتى يعطيه الثمن فليس له ذلك لما مر فان راى المشتري احدهما
ورضى به لا يكون رضى منه بالآخر لان رضى احدهما لا يدل على صفات الاخر صار في حق
الرؤية كعينين مختلفين واذا كان كذلك فلم يلزمه الاخر واذا لم يلزمه الاخر فخير فيها جميعا
ان شا اخذهما جميعا جميع الثمن وان شا تركهما لان يفرق الصفة على البائع لا يجوز
قبل تمامهما ولا لهما لشي واحد في حق الا شفاع كما مر فلو انتمت الحق الزد في احدهما لضره
البائع لانا اعذنا اليه الملك عيبا وقد اخرج عن ملكه سليما وهذا لا يجوز ولو وجد احدهما
عيبا قبل القبض لم يملك ان يردده دون الثاني وكذلك ان كان عيبه عنده بعد القبض لم يملك
رد العيب بالعيب ولا خيارا للرؤية لما مر انها كشي واحد في حق الا شفاع الا ترى ان جلا
لو استهلك احدهما ولم يشترهما كان لصاحبه ان يسلمه الثاني ويضمنه فتمت
لانها كشي واحد في حق الا شفاع وكان اهلاك احدهما كاهلاكهما معنى فخيرناه كما لو خر
ثوب اسان خرقا فاجشا خيرونه لانه اهلكه معنى من حيث موت الاسفاع عليه كذا هاهنا
الشئ الذي لم ينع به بعض الثمن ويزيد اخذ بعض ما اشترى
قال في الباب على ان الصفة منى وقت جملة لا يجوز بغيرها على البائع قبولا ولا قبضا ولا اخضا

لما في المفقوت من الاموال اذ كان المبيع متجدا فلا شبهة لان الشئ الواحد
 عب ولذا اذا كان المبيع متجدا لا ان الانسان قد انضم الردى الى الجيد في البيع للتبويج
 وفي المفقوت فوات هذا الغرض اذا عسرنا هذا احنا الى المسائل اذا استرى عشرة
 اثواب يهوديه من رجل كل ثوب بعشرة دراهم فالبيع جائز فان بقده المشتري عشرة
 دراهم فقال هذه من ثوب هذا الثوب وقال الباع هي من ثوب كلبها فالقول قول المشتري
 لانه ما للملك للثمن فيكون القول قوله في وصف الملك وليس للمشتري قبض الثوب الذي
 قد ثمنه ما لم يود جميع الثمن لانه يتفرق الصفقة على الباع ولذا ان كان الباع المستر
 عن بعض الثمن من ثوب بعينه لم يملك اخذه وكذا ان اخبر عن المشتري من بعض الثوب لان
 التاخير والابرار دون الانفا ثم لم يملك تفرق الصفقة ما هني ولى كذلك لو تولى من
 ثمنها درهم وكذا لو باع على ان ثوب بعينه جال ومن ما بقي موجب الى شهر لم يقبض شيئا
 حتى يوفى ما كان جالا وكذلك لو كان عليه له تسعون درهما فباعه الشيا بثمانية دراهم
 وجعل الثمن تسعة منها بعينها في الدين وعشرة بازا ثوب بعينه لم يقبض سائح حتى يوفى
 العشرة وكذلك لو كان من البعض ما يبرو من البعض درهم فادى الدنيا نورا وبراها منها
 او اخبر عنه لما مر رجلا استرا من رجل عبدا مالف درهم فباعا احدهما وبقده الحما
 الثمن الذي يخصه لم يملك اخذ نصبه ما لم يود جميع الثمن لانه يودى الى تفرق الصفقة
 على الباع في الضمان فان اوفاه جميع الثمن لم يكن متطوعا في ادايه عندا حنيقه ومحمد
 وتملك اخذ العبد وتجبسه يستوي من العايب ما نفع منه وعندا يوسف كان متطوعا
 ولا يملك ان اخذ منه الا نصبه وان كان الشريك حاضرا فقد جميع الثمن كان متطوعا
 اجماعا وجه قول الى يوسف انه اجبى عن نصيب شريكه فكون متطوعا في اداء
 نصبه من الثمن كما لو كان حاضرا فادى نصبه وجه قولهما ان قبول هذا متعلق
 بقول زائد دليل ان قبول كل واحد منهما لا يصح بدون قبول الآخر والصحيح كلام الشخص
 في حكم المتكلم منه لان كلامه لا غير معتبر بل هو هذا اذا كان كذلك صار كل واحد
 منهما في قول نصبه اصلا وفي قبول نصيب صاحبه ناسبا معني فلم يكن هذا اجنبيا
 عن نصيب صاحبه على الاطلاق فلم يكن متطوعا في الادا كما لو كيل ولا كذلك اذا كان
 الشريك حاضرا لان القول منه حقيقه فلا جد في نصيبه فلا حجاج الى اعتبار قول
 التائب مع امكان اعتبار قبول الاصل وهذا المعنى مفقود جال الغيبة فاعتبرنا ولو
 ابرا الباع احدا المستر من حصته او اخبر عنه شهر لم يكن له ان يقبض حصته من
 ما لم ينقد الثاني جميع حصته من الثمن لما ذكرنا ولو كانا اشترا العبد مالف درهم
 استرى كل واحد منهما نصفه خمسين ماله وذلك صفقة واحدة لم ان احدهما نقد حصته
 من الثمن كان له ان اخذ نصف العبد قبل ان ينقد صاحبه نصيبه منه لان الصفقة
 مفترقة ما هني بتفصيل الثمن لان جاب الباع يستدعي ليجاد الصفقة لانه واحد
 وجانب المستر يستدعي تفرقها لانهما اثنان فاستويا فرحنا التفرق بتفصيل الثمن

وهذا

قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله اراد ان الباع كرا البيع لكل واحد فقال بعثكم اسبد
 مالف درهم بعث نصفه من هذا الخمسين ماله ونصفه من البالي الخمسين ماله فقبلا حتى يصير
 ذلك صفقتين في قول محمد وذلك صفقة واحدة اي حاله واحدة وخطاب واحد وذكر
 ابو جازم ان هذا قولهما فاما عندا حنيقه فليست شرط تكرار الانتخاب كما قال الكرخي قال
 وهذا بناء على انه اذا باع عبدا فقال بعث هذا العبد منك نصفه لخمسين ماله ونصفه
 برطل من خمر قال يصح عندهما بيع نصفه وعندا حنيقه لا يصح البيع في شئ منه لان النقد
 عندهما صفقتان فبطلان احدهما لا يوجب بطلان الاخرى وعندك صفقة واحدة
 فبطلان البعض يوجب بطلان الكل وكذلك لو اخبر عن احدهما نصبه من الثمن او ابراه له
 وكذلك لو استرا على ان نصف العبد لهذا الخمسين ماله الى شهر ونصفه لهذا الخمسين ماله
 وكذلك لو استرا نصفه بدنانير ونصفه بدراهم وكذلك لو كان لكل واحد من رجلين عبد
 استراهما رجلا من احدهما هذا العبد بمائة درهم او بمائة دينار والثاني عبدا الثاني
 مالف درهم لان ذلك صفقة واحدة كان لاحدهما ان ينقد نصيبه من الثمن ويقبض عبده
 لما ذكرنا قال الكرخي وهذا يجوز ايضا على ما ذكرنا وكذلك لو كان الثمن له دراهم
 الا انه فرق جعل لكل عبد مائة على حدة اشتراه احد الرجلين على حدة ولو اشترى باهما
 مالف درهم وماله دينار صفقة واحدة لم يفسد ثمن كل واحد منهما فقبض شئ ما لم
 ينقد جميع الثمن لان الصفقة واحدة رجلا من عام من رجلين عشرين مالف درهم او عبدا
 واحدا مالف درهم فنقد المشتري احدهما حصته من الثمن لم يكن له ان يخل ما استرى منه
 حتى ينقد الثاني ما عليه من الثمن لان الصفقة واحدة ولو باع جميعا صفقة واحدة كل
 واحد باع حصته او عبده على حدة ثمن على حدة والتميز درهم او دينار درهم فنقد
 المشتري احدهما حصته من الثمن ملك بعض ما استرى منه لان الصفقة منفردة تفرق
 الثمن كما مر رجلا من كل واحد منهما عبد باعاهما من رجلين مالف درهم صفقة واحدة
 فنقد احدهما البايع حصته من الثمن لم يملك قبض شئ من العبد حتى ينقد البايع حصته
 من الثمن لان البيع صفقة واحدة ولو نقد احد المستر من البايع حصته من الثمن لم يفسد
 ثمن العبد حتى يقبض جميع الثمن لما مر ولو كان كل واحد من المسترين مسمى ثمن
 ما استرى على حدة فنقد منه ملك قبض حصته لما مر ولو قال الباع لعبد هذا الا ثوب
 الثلثة كل ثوب بعشرة فقال قد قبلت هذا الثوب بعينه خاصة لم يصح ذلك لان البيع
 صفقة واحدة فلا يجوز التفرق ولو قال لرجلين بعثكم هذا الثوب مالف درهم فقال
 احدهما قبلت والى الثاني القبول فليبايع ان لا يسلم النصف الى الذي قبل لانه باع منهما
 صفقة واحدة ولو قال له بعثكما مالف درهم بعثك لك نصفه لخمسين ماله وبعتك
 نصفه لخمسين ماله فقبل احدهما صح لهما صفقتان وهذا دليل الكرخي ولو كان الباع
 اسن والارجل بعثاك عبدا هذا مالف درهم فقبل صبا احدهما صح لما مر ولو كان ذلك
 دارا فباعها الباعان على هذه الصفقة من رجل مالف وقبل حصتها جميعا الا ان كل واحد

انما
ابراهيم

منها

سمى ثمنه على حدة في الشفع قبل القبض أو بعد ملك قبض أجل الجحش وان لم يسميا الثمنين
كل من على حدة لم يكن للشفع ان يقبض أجل الجحش لان البيع صفقة والله اعلم
باب البيع الذي يقع معاً من معين فيجوز لها جمعاً والهبة
والعتق والنكاح قال بنى الباب على ان المحل الواحد لا يصح عن جملة وعده من الاشياء
ويشترى عن جملة من الاجكام لان الحكم لكل المحل فيشغله والسلب لا يشغله ومضى اجتماع
اسباب في محل واحد فيطران قبل الحكم الوصف بالتجزي توزعنا الاجكام على الاسباب
والا فبطلت الا اذا كان بعض الاجكام اقوى من بعض فيندفع الاضعف ويأثر طريق
الاقوى ان لو كان الاقوى سابقاً دفع الاضعف اذا عرفت فهاهنا نحن الى المسائل
رجل له عبد فباعه احبني بغير امره من رجل لم يبعه اخر من اخر بغير امره مبلغ الموت
العقدان فاجازهما جاز وثبت الملك لكل واحد في نصف العبد لان الملك يعقل الوصف
بالتجزي واختير المشتريان بنى الاخذ والترك لان كل واحد قصداً يستحقان في الملك الكلي
وقد ثبت في النصف وكذلك لو كان الذي ولي العقد من واحد والمشتري اثنان لما مر قال
وهذا يجوز على ان العاقد اضاف العقد الى المولى ليكون شفعاً ومعتراً ولا ملك فسخ
العقد فاما اذا اضاف العقد الى نفسه فانه يفسخ الاول لان شروعه في الثاني يفسخ
الاول ويملك الفسخ ولو باع رجل امه رجل بغير امره وزوجها اخر بغير امره فبلغه العقدان
فاجازهما جاز البيع وبطل النكاح لان البيع اقوى من النكاح فانه لو سبق منع النكاح
والنكاح لو سبق لم يمنع البيع والجمع بينهما متعده لان ملك النكاح لا يتجزى فثبت
ولو باع الجارية احدى واعتقها الاخر فاجازهما المولى جاز العتق لما مر وكذلك كتابه
مع البيع ولو وهب عبد رجل رجل وسلمه الله وباعه رجل اخر من اخر فاجازهما المولى
جازت الهبة في النصف والبيع في النصف لانهما في فاده الملك شوا والجمع بينهما
ممكن لان ملكا الرقبه يتجزى فجمعنا واختير المشتري في نصيبه لما ذكرنا فان رد ولا سبيل
للموهر له عليه لان عقده قد انفسخ منه فلا يعود بعد ذلك ولو كان مكان العبد
دار والمشقة نجاها جاز البيع بحسب لانا لو ائبنا الهبة مع البيع لا يئبناهما معاً
فما لا يئب العسمة وذلك لا يجوز فلم يثبت اصلاً وثبتا لبيع في الكل لان السبب صادق
الكل وانما يتبع الحكم حتى ينتقض حكم المراجعة ولا مراجعة هاهنا فيثبت الحكم في الكل
رجل وهب دار رجل لرجل وهبها اخر لاخر واجازهما المالك فبطلت في حقه الجور
وعندهما الجور لان عنده هبة الواحد من اثنين لا يجوز وعندهما الجور وكذلك لو وهب احدى
وصديق الاخر وكذلك ان رهن احدى الدارين والد العبد وباعه الاخر واجازهما المالك
جاز البيع دون الرهن لان رهن المشاع لا يجوز ولا يجتمع مع البيع واررهن احدى هاتين
الاخر صحت الهبة في جميع العبد ولا يجوز في الدارين في رهن هاتين هاتين باطل لان
الشروع اثنى للرهن منه للهبة فان الشروع يبطل الرهن فيما يجمل القسمة وفيما
لا يجملها ولا يبطل الهبة فيما لا يجمل القسمة ولو كانا رهن في دار او عبد لا يجوز

وضيق

فيندفع

الضمان

شي من ذلك لما مر ولو اجر احد هاتين وباع الاخر فجاز المالك جاز البيع دون الاجارة قال
الكرخي في هذا قول الى حنيفة لان اجارة المشاع باطله عنده وعندهما الجور وبطل هذا
قول الكل لان البيع اقوى من الاجارة فان البيع لو سبق منع الاجارة والاجارة لو سبق
لم يمنع البيع ولو وهب رجل واجرا الاخر فجازهما المالك جازت الهبة ان كانت وقضت
لان الهبة اقوى من الاجارة فان الهبة لو سبقت منع الاجارة والاجارة لو سبقت
لم يمنع الهبة حتى لو رضى المستاجر بذلك وسلم بطلت الاجارة ولو رهن احدى هاتين
لم يجازهما المالك جازت الاجارة دون الرهن لانها اقوى لهما يوجب الاستحقاق
نفسها والرهن لا يوجب الاستحقاق بنفسه ومن هذا يجوز على انه لم يكن الرهن
مقبوضاً فانه ان كان مقبوضاً بطل لا جميعاً عندنا في حنيفة والله اعلم بالصواب
باب البيع الفاسد والعقود في ذلك قال بنى الباب على
ان البيع ضرر بان جاز وفاسد واجكام البيع متعلقة لهما غير ان الجائر يوجب الملك
بنفسه والفاسد يوجب عند العيص وكذلك سائر العقود اذا عرفت
هذا نحن الى المسائل اذا باع رجل الف درهم ورجل من خمر على ان البائع بالخيار شراً
وقبض المشتري العبد بامر البائع فاعقده بعد ما قبضه في الشهر فبعته باطل لان
شرط الخيار يمنع الملك في العقد الجائر وفي الفاسد والى لان الجائر الى فاده الملك
اقرب من الفاسد فان مضى الشهر لم اعقده فحنقه جاز لان المانع من الملك قد زال
فبطل الملك فوقع العتق وموضع من قيمته لانه مقبوض بعقد فاسد فكون مضموماً
بالقيمة لان الاصل في باب البيع القيمة وانما عدل الى المستحكي بالشرط وقد فسدت
التسمية هاهنا فنصر الى الصمان الاصل قال لا ترى لو اشترى الفاسد العبد المضمون
من المالك مشراً فاسداً فاعقده جاز وعليه القيمة اشارة الى ان قبض العصب ناب عن
القبض في العقد الفاسد كما ناب عنه في العقد الجائر وكذا الخيار في العقد الفاسد
فعمل عمله في العقد الصحيح ثم بعد سقوط الخيار يعمل العقد المتساوي عمله في فاده
المالك في البيع الصحيح فكذا يعمل القبض المتساوي عمله في فاده المالك في البيع الفاسد
وكذلك لو اشترى المودع من المالك العبد المودعة مشراً فاسداً والعبد ليس بضرهما
فاعقده المشتري فهو باطل لان قبض المودعة لا ينوب من باب قبض البيع الصحيح
فكذا في الفاسد فاذا جدد المشتري القبض او وصل اليه بحيث يخلو منه ومن العبد
فاعقده جاز لان الامر بالجوف باق وبالعقد لم يرتفع ذلك فيقضي التسليم على
القبض لانه ما لم يوجد نص لا فانه عند الوصول اليه صار كان المالك سلطه
على قبضه فصار قابضاً الا ترى ان في البيع الصحيح لو وصل المودع الى العبد قبل
استرداد المالك صار قابضاً ولم يكن للبائع ان يسترده بعد ذلك للقبض الثمن وكذا
في البيع الفاسد يصير قابضاً ولو ان رجلاً اشترى من رجل عبداً بالف درهم ورجل
من خمر شراً فاسداً فدفع العبد اليه وتقد المشتري الثمن فاستملكه البائع ثم اراد

عند

شد

البائع ان يأخذ عبده من المشتري فله ان يخبسه عن البائع حتى يرد عليه الثمن لان المشتري ما
ازال ملكه عن يده الا بازاله قبضه فكان له حبس المقبوض حتى يرد عليه ماله كالبائع بملك
حبس المبيع لاستيفاء الثمن لهذا المعنى لم كل موضع له حق الحبس لاستيفاء ماله كان احق به
من شأير الغرماء كما في المرتب وكل موضع لم يكن له حق الحبس كان استوة الغرماء في ذلك ولو كان
له من فباعه عبدا بما عليه بغير فاسد وقبضه المشتري بما مر البائع فاداد المايح ان
يسترده له ذلك لان الرد مستحق لها في المشتري لم يزل ماله عن يده بمال قبضه فانه
قل زال يده عن ماله قبل ذلك فصار وجود ذلك الدرس وعلمه منزله في حق هذا العقد
وهذا لان المايح وان اضاف العقد الى ذلك لكن المقاصة لم يثبت بين الدرس وبين قيمة
العبد لاحتمالهما وصفا فان ملك الدرس جلال وملك القمه حرام فلم يحتمل
لاحتلافهما وصفا فان ملك الدرس جلال وملك القمه حرام فلم يحتمل
وصفا اذا الغالب يعرف بوصفه واذا لم يثبت المقاصة جازا اذا اخذ رجل
زنا فاسدا على ان يقرضه الف درهم وصفا فاستهلك الراهن المال لم اراد ان يخذ
الرهن فليس له ذلك حتى تنفذ جميع المال لما مر انه ما زال يده عن ماله الا بمال اخذه
فليس للراهن ابطال حقه في اليد بجانا فان هلك الرهن في يد المرتب هلك بالادل من
قمتيه ومن الدرس لان الرهن الفاسد معتبرا بالصحيح في باب الضمان ولو مات الراهن
كان المرتب اخرج من شأير الغرماء ما مر ولو كان الدرس على الراهن قبل الدين لم رهنه
بالمال رهنا فاسدا وقبضه المرتب كان للراهن ان يأخذ منه الرهن قبل ان يودي الدين لان
المرتب اخذ الرهن من غير ان يعطى بازا به مشا فله بصير الحبس حقا له ولو كان الرهن مبيع
او اتم ولد ونحو ذلك كان للراهن اخذ ذلك في الوجهين لان الرهن مشروع في الاستيفاء
وذلك لا يتصور من هذا المجل فكان الرهن باطلا لانه لم يصادف بمجمله رجل استناحر
من رجل عبدا اجاره فاشد على ان يخدمه سنة فقبضه وعجل الاجره لم اراد المواجر
استرداد العبد ونقض الاجارة فلم يستأجر حبس العبد لاستيفاء الاخر لما مر في البيع
والرهن فان مات العبد في يده مات ماله لان حق الحبس انما يثبت له في المنفعة دون العبد
فكان حبس العبد لمعنى في غيره وهو المنفعة ضرورة ان حبس المنفعة وجوبا لا يتصور
فلا يظهر هذا الحبس فيما وراء المنفعة والمنفعة غير متقومة بدون العقد فان مات
وعليه من كثير فالمستأجر اخرج العبد من الغرماء ما مر وان كانت الاجاره دينيا كان
للمستأجر على المواجر قبل ذلك فاجره بملك الدرس اجارة فاسدة وقبضه للمواجر ان
يأخذ العبد قبل ادا الدين لما مر في البيع فان مات مالكا كان المستأجر استوة الغرماء ما مر
وان كانت الاجاره صحيحه في الوجهين لم مات المواجر وقد قبض المستأجر العبد بقبض
الاجاره وكان للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجر وهو احق من شأير الغرماء في العجل
فلما ذكرنا واما في الدين فلا يضافه العقد الى الدين اذ في قبضه تتضمن استراط العجل
وباستراط العجل حب الاجر في ذمته المستأجر لم يلقان فصلا بصير المستأجر

طيه

220
المستوفى والموفى وتم مكل الحبس لاستيفاء الاخر كذا هو ذا والله اعلم
باب الاختلاف في الجوار في البيع في موت العبد قبل بيع
الجوار وبعده قال بنى الباب على ان النزاع متى وقع بين المتعاضدين ويضمن كلام كل واحد
منهما الدعوى والانكار فالقول قول من شهد له الظاهر والبينة بينه من هو اكثر
اثباتا لان القول معتبر بالمدح والبينة معتبرة للاثبات اذ اعسر فانه اجنا
الى المسائل اذ باع رجل من رجل عبدا على ان البائع بالجوار يملكه ايام مئتين الثلثة فقال الجار
مات العبد في البيعة فعد شفع البيع ووجبت القمه وقال الاخر لم يثبت ولكنه ابق
فالقول قول من مدعى الاباق لان النزاع وقع في الموت والجسوة والاصل بقا الجسوة فالمدعي
لذلك يستتب بالاصل فكان القول قوله وبحسب الثمن لان مضي الثلث مع قيام العبد دليل
على حواز العقد وانقال الضمان من القيمة الى الثمن فان اقام احدهما البينة على ان العبد
مات في الثلثة واقام الثاني البينة انه مضت الثلثة وموحي لم ابق والبينة بينه مدعى
الاباق ايضا لان بيئته اكثر اثباتا لاله اثبتت امر جاد ثا وموانقال الضمان من القيمة
الى الثمن وبقية الاخر يثبت بقا ضمان القيمة فكانت بيئته الا جاد ثا ولي فان قيل
هل اطلعت بيئته مدعى الموت او لا لاله اثبتت امر عارضا وموالموت وبقية الاباق يثبت
بقا الجسوة الشائنة فكانت اولي اكثر اثباتا فلهذا ادعى الموت والجسوة غير مقصود
واما المقصود الحكم المعلق بالموت والجسوة وهو بقا ضمان القيمة وانقال ذلك الضمان
الى الثمن واذا اعتبرنا المقصود من ذلك السبب بين ان بيئته مدعى الاباق اكثر اثباتا
كما مر فاما قبل فامتنعها البيئته فلا يعتبر المقصود من السبب لان الجاهجه ثم الى الدفع
دون الاثبات فقلنا مدعى الاباق منشئت بالظاهر ومووفقا الجسوة والثاني مدعى
امرا عارضا وموالموت فكان القول قول من شهد له الظاهر وان دعوى الموت لاخر
بدل ذلك وجاز ان يكون القول قوله والبيئته بينه كالمودع اذ ادعى رد المودعه والمودع
بالحمد ومو يقول هي عندك فالقول قول المودع ولو اقاما البيئته فالبينة منه المودع
انما كذا هذا ولو صادقا بعد مضي الثلث على الموت فقال احدهما مات في الثلثة
وقال الاخر مات بعد الثلثة فالقول قول مدعى الموت في التلا به لان الظاهر شهد له
وهو بقا ضمان القيمة وانما قلنا ذلك لان الموت يثبت بتصادقهما فمدعى الموت
بعد الثلث يدعى حواز العقد ونحو الضمان من القيمة الى الثمن وشرط ذلك بقا الجسوة
الى ما بعد الثلاث وفيه شك والاخر مدعى بقا ضمان القيمة على جاله وضمنان القيمة كان
واجبا بالقبض في زواله شك فتمسك به حتى يوجده ليل الروال فان اقاما البينة
فبينه مدعى الجواز ولي لانه لم يحدث ولو صادقا على ان العبد مات بعد الثلاث
في يد المشتري واقام احدهما البيئته ان البائع نقض البيع في المالك واقام الاخر البينة
انه اجازه في الثلاث فبينته النقض لان مضي الثلث دليل حواز العقد فكان الظاهر
موجب الجواز والنقض امر جاد فكانت بيئته النقض ولي ولو صادقا انه مات في الثلث

اولي

لا يملك من ثمنه البائع
لا يملك من ثمنه البائع
لا يملك من ثمنه البائع

في المثلثة يكون صمانه للبائع لانه وتقدر ثمنه من ثمنه البائع عند اداء الثمن وزعمه انه ما
في المثلثة بطل بينه لان بينه اثبت نقاه حيا الى ما بعد المثلثة حين است جلول الصمان
من الغنمه الى التمس والله اعلم بالصواب
الكيل يرد ويبعض بالني المبيع اذا لم يتعين العقد فانه يتعين بالتسليم
لا بالكيل لان الكيل موضوع لا علام القدر لا للتعين وهذا لان حق الانسان في شئ
في الملك واليد فاذا لم يتعين حقه بالملك وحسن بعين اليد لا غير وان المبيع اذا كان
متعينا قبل القبض ولم يكن معلوم القدر فاعلامه المالكون بالمعيار الذي وضع لا علامه
اذا عرفت فانه هذا احسن الى المسائل اذا باع حنطة على الها فقير بدينهم فاصابها
ما قبل الكيل والقبض فانك فرادت قصارت فقيرا وزرع وصادقا ان الزيادة كانت
من الما فالمستري بالخيار بين الاخذ والترك لان المبيع بعين قبل القبض فان البطل عيب
وان ترك فلا شئ عليه وان اخذ اخذ فقيرا منها لان المتروط فقير واجد وان كان البائع
كاله الفقير قبل اصابه لمحض من المشتري فكان فقيرا واجدا فلم يدع اليه حتى اثلث
الحنطة وزادت فالزيادة للمستري ان اخذ لان المبيع كان عينا ولكن لم يكن قدره معلوما
وقد صار معلوما بالكيل فوقع الفراع من الكيل وسقط اعتباره بعد ذلك وصار
بعد الكيل كانه استري بذلك الحنطة مجازفة ولو فعل ذلك كانت الزيادة للمستري لانه
هاهنا خلاف الفصل الاول لان الفراع من الكيل لم تحصل فبقى معتبرا لا علام القدر
فكان الداخل تحت العقد هو الداخل تحت الكيل لانه المتروط في العقد لا غير ولو استري
فقيرا من كبر درهم كمال له فقيرا من ذلك بعزله في نأجيه ولم يدفعه اليه حتى اصاب
الطعام كله الفقير وغيره ما فدى فزاد كل فقير زجرا فان البائع لعطيه فقيرا من
الطعام بين شاولون الفصل له لان الملك هاهنا لم يتعين بالكيل لما ذكرنا الا ترى لو هلك
الفقير المعزول لم ينقص المبيع واذا كان كذلك فكلون وجود الكيل عدله منزله وفي حق
التعنين ولو لم يكن كمال حتى اصاب اكل ما كان الحكم هكذا فكل ذلك هذا وخير المشتري
من اخذ فقير من ذلك الطعام جميع الثمن وبين تركه لان البطل عيب لما مر ولو كان الطعام
تدبا كمال منه فقيرا وعزله نجف ذلك الفقير ونقص وجف ما بقي من الطعام ونقص
كان على البائع ان يتم للمستري فقيرا بما لما مر ان ملكه لم يتعين بالكيل والمشتري
قد استحق عليه بالعقد فقيرا بما فوجب عليه تسليم المتروط الذي انعقد ولا خيار
للمشتري اذا هاهنا لان جال الجفاف جال زوال العيب لاجال العيب ولو استري من حل
فقير حنطة فقير حنطة وهما باعياهما وكال كل واحد منهما طعامه لمحض من
صاحبه وكان فقيرا لم يقاضا حتى اصاب احدهما فاقبله وصار فقيرا وزرع فان
الطعام الاخر بالخيار ان شا اخذ هذا الفقير والزرع بطعامه وان شا ترك اما الخيار
فلتعين المبيع قبل القبض لما مر واما اخذ الزيادة فلاها حصلت على ملكه لان ملكه
كان قد تعين وصار معلوما بالكيل وكان قد وقع الفراع من الكيل فصار بعد الكيل كانه

استراه مجازفة بغير جنسته فحصلت الزيادة على ملكه فكانت له ونظيره اذا استري رضا
وخلا ثمن فاشترى قبل القبض كان الثمن ملكا له لانه حصل على ملكه وكذلك لو استري
جارية يثبت الجاه درهم فلم يقبضها حتى وطئها انسان واخذ البائع غنر هاتين درهم
كان الفقير للمشتري ولا يتطل العقد وان اخذ ما بين وجاريه بازامانه لهذا المعنى كذا هذا
رجل استري من رجل طعاما على انه فقير بطعام على انه فقير بطعام على انه فقير بطعام
ولم يتكا بلا حتى اصاب احدهما فردا زجرا وتصادقا ان الطعام كان فقيرا قبل اصابه الماء
متكايلا فكان اليابس فقيرا والرطب فقيرا وزرع فقيرا حتى حشعه والى يوسف صاحب
الطعام اليابس بالخيار ان شا اخذ فقيرا من الرطب فقيرا بفسر وان شا ترك اما الخيار
فلما مر واما اخذ فقير من الرطب فلما مر ايضا ان الملك لم يكن متعينا ههنا فكان المستحقي
على البائع ما هو المتروط لدى العقد ولزمه تسليم فقير واحد وعند محمد العقد بقصد
لان مع الحنطة المبذولة باليابسة لا يجوز عنده ويظهر عند التسليم هكذا فلم يجز
وان كان باع فقير حنطة باليابسة فقير حنطة من صيرة لم ان صاحب الصيرة كان فقيرا
لمحض من المشتري وعزله ولم يدفعه اليه حتى اصابه فردا اصاب ما بقي من الحنطة
ايضا ما فردا كان صاحب الحنطة اليابسة بالخيار لما ذكرنا فان اخذ اخذ فقيرا واحدا
لما ذكرنا وعند محمد بطل العقد لان الكيل هاهنا كعدم الكيل في الفصل الاول
وان كان المعزول بثل حنطة صح العقد اجماعا وخير البائع على ان سلم اليه فقيرا
يا بسا لان الملك لم يتعين في المعزول بالكيل لما مر ولا خيار لا جرم اذا استري
من رجل فقيرا من رطب فقير من رطب وتكايلا ويقاضا جاز عند اخذ الماشاعى
وهي معروفة وفصل محمد من هذا ومن مع الحنطة المبذولة بالمبذولة وان ثم قال لا يجوز
لان التفاوت في الكيل ان كان لا يظهر للحال يظهر عند الجفاف والبيع وقع باسم الحنطة
وهذا الاسم قائم عند الجفاف فيكون التفاوت واقعا فيما دخل تحت العقد فلم يجز
خلاف الرطب بالرطب لان المبيع وقع باسم الرطب وبعد الجفاف لا يبقى له هذا الاسم
فلم يكن التفاوت واقعا فيما دخل تحت العقد مجاز ولا كذلك بيع الرطب بالتمر تحت
لجور لان اسم التمر موجود لدى العقد فكلون التفاوت واقعا فيما دخل تحت العقد
فلم يجز كما في الحنطة المبذولة بالمبذولة او اليابسة عندك وان تكايلا ولم يقاضا
حتى جفا وصارا ثمرا وكان احدهما انقص فاما بالخيار لان الرطوبة منه صفة مرغوبة
فيها بدليل انه لو جف ان لا ياكل هذا الرطب فاكله بعد ما صار لثرا لمحت لان المبيع
قد انعقدت على وصفه دون ارضه واذا كانت صفة مرغوبة فيها ففوقها قبل القبض
ثبت الخيار لخلاف الحنطة لان البطل فيها عيب ففوقته بطل العيب لان الجدة
وان صارت احدهما ثمرا ونقص الثاني رطب على جاله فباع الرطب بالخيار لما ذكرنا
فان شا اخذ التمر ناقصا لجمع رطبه وان شا ترك لان المبيع متعين معلوم فكان الفصل
حاصلا على ملك المشتري وصار بعد الكيل كانه استراه مجازفة لخلاف جنسه كما مر

ولو باع فقير رطب على انه فقير بفقير رطب على انه فقير ولم يتكافأ حتى صار احدهما ثمرا
 منقص بطل البيع عندهما لان قدما المبيع لم يكن معلوما قبل الكيل فصا رطبا ولم يكن المبيع
 متعينا ولم يكن متعينا فباعه اتدا فقير بفقير رطب لا يجوز عندهما كذا هذا وعند
 الى حصة جوار مع الثمر الرطب اذا كانا متوا الحمال كذا هذا والمسئلة معروفة ولو اسرى
 فقيرا من جنطه رطبه بفقير من جنطه رطبه لا بدري اذا جفا نقصا او نقصا اجدهما
 الاكثر صح البيع عندنا حصة والى يوسف وعند محمدان علما انهما يستويان عند الحفا
 صح والا فلا وعلى هذا الخلاف بيع المتفق بالما من الثمر والزيت والجنطه مثله وقرئ
 محمد بن هذيل وبين الرطب بالورطب وقد مر اذا استرى رجل من اخر لثمن من جنطه
 بمائة درهم وكاله كبالا وفقا بضم ان المسترى ولاه اخرها استراه فكاله البايع وجده
 يزيد فقيرا بيطران كان ذلك مما يقع بين الكيلين سلم للبايع الثاني وان كان مما لا يقع بين
 الكيلين رد على البايع الاول وقد مر مستقصى في باب بيع الكيلين بالكيلين والاولا حصة
 في هذا كالتولية في جميع ذلك اذا استرى من رجل كرجل جنطه يكون كماله اربعين فقيرا
 لما به درهم وكاله وفقا بضم ولاه المسترى رجلا ما استراه به فكاله له فوجده كرا
 وبقير من قبل زاده الكيل سلم للبايع ذلك ان كان مما يقع بين الكيلين لما ذكرنا فان اراد ان
 سيع الفقير الزايد ببيعه في التولية والمراخه على سهم من احد واربعين سهما من ما به
 درهم لان هذا الفقير في حقه بعض الكرو صا و كانا استرى ذلك مجازفة حين وقع
 الفراغ من كل البايع الاول لما مر فاذا احتاج الى قيمه ثمة قيم عليه وعلى بقية
 الكرو ببيعه حصة من الثمن الا ترى لو باع بعض ذلك كرو مساهمة الكرو
 بيع الباقي تولى او مراخه ببيعه حصته من الثمن الا ترى لو باع بعض ذلك مساهمة الكرو
 لما به درهم لم اراد بيع الباقي تولى او مراخه ببيعه حصته من الثمن كذا هذا
 فان باعه تولى او مراخه لم ان المسترى الاخر الذي كمال الكرو وجد بالكرو عبا فده
 فان ادب بعه تولى او مراخه ببيعه با اربعين سهما من احد واربعين سهما من الثمن لان الثمن
 قد انقسم على الفقير الذي باع وعلى الباقي باحد واربعين سهما مبيع على ذلك
 ولا باس بان لا يبين لانه ليس بخصا به فان لم يكن باع الفقير الذي عند محتى وجدا
 المسترى بالكرو عبا وزده عليه فاراد ان يبعه على حدة او يبيع الكرو المردود على حدة
 باعه على ما ذكرنا لان الانقسام قد ثبت بالنفوق وجب بيع كل واحد بخصته لا غير فان
 خلطهما استقبال الامر فيهما استقبال البايع الكرو تولى او مراخه على جميع الثمن
 لان الانقسام انما ثبت ما على التفريق والخلط زال بالتفريق فيقول الانقسام المبني عليه
 فساد الامر على ما كان قبل التفريق واذا استرى من رجل كروا طعام يكون كيلة اربعين
 فقيرا وكاله وفقا فاصاب الطعام ما زاد فصا ر حسيب فقيرا وافتد لما الطعام
 فاراد المسترى ان يبعه مراخه ولا يبين ذلك فلا باس بذلك لان هذا نقصان بخفة
 بافه شما و به لا يضر من قبله فاشبهه نقصان الشعر فان لا رجلا مراخه على انه كرا

يزيد

كان

الكر

على

خمسین فقيرا كان للمستري منه اربعون فقيرا لا خيار له ان كان يعلم بالعبث لما مر ان التولية
 عبارة عن مع المسمى في العقد الاول بالمدل المسمى في الاول والمسمى في الاول
 فلزمه تسليم ذلك وسلم الباقي له لا ندر زاده حدث على ملكه وفي ضمانه ولو كان طبا
 فبغير فباعه مراخه على انه كرا فاذا هو يخصص من كرا للمستري الخيار ان ساخذ حصته
 من الثمن وان شاترك لان المشروط كرا فاذا كان ناقضا نقص بقدره من الثمن اذا استرى
 من رجل كرجل جنطه على انه اربعون فقيرا فكاله وقبضه فولاه رجلا او باعه منه مراخه
 فلم يكله حتى اصابه ما وزاد عشرة اقره فكالها فوجدها خمسین فقيرا والمستري
 الاخر الخيار ان ساخذ منه اربعين فقيرا بجميع الثمن وان شاترك لما ذكرنا فان احسب
 ما بقي من الطعام للبايع لما مر فلو اراد ان يبيع الزايد مراخه او تولى به باعه على خمس الثمن
 لانه خمس المستري ولو كاله المستري الاخر فلم يرد على اربعين فقيرا فلم يقبض المستري
 حتى اشل وراد للمستري بالخيار ليجبها ما بلكل فان اخذ اخذ الكل لجميع الثمن لما مر
 ان ملكه قد تعين وصار قدره معلوما بالكيل بسقوط اعتبار الكيل بعد ذلك وكذلك
 لو كاله وهو رطب فكاله اربعين فقيرا لا يزيد شفا فلم يقبضه حتى يسقط حصته
 افرقه فهو للمستري لجميع الثمن لما مر انه لما كاله وقد تعين ملكه فيه صا وكاله لم يرافه
 فنه لسقوط اعتبار الكيل فيه ولو كان زاده منه فقيرا وكاله منه وعزله فلم
 يقبضه المستري حتى ابتل وزاد لم يكن للمستري الثاني الا فقير منه بكال كالا مستغلا
 من المعزول او من الصبره بقطبه البايع ونحو المستري بين الاخذ والتك لما مر
 ولوم بثل جميع الصبره احرار البايع ان يعطيه فقيرا ما لسا لان المستل سعين
 مبيعا كما مر الا ترى لو هلك الكل الا فقير الزمة تسليمه لان المبيع لان تعين ناقضا
 بدور التسليم فلا يتعلق بذلك الكيل حكم اذا استرى كرا من طعام على انه اربعون
 فقيرا بما به درهم وكاله له لم تقا بضا لم تقا يلا العقد فكال الطعام فوجده
 ينقص فقيرا او يزيد وتصادقا ان ذلك النقصان والزيادة من جهة الكيل وكاله
 للبايع لجميع الثمن وكذلك لو كان رطبا بغير او كان باسا فابتل وزاد وتصادقا
 فان الزيادة والنقصان من جهة ذلك فالطعام كله للبايع وهذا لان الاقاله في
 في حق المتعاقدين والكيل من حقوق العقد على انه متمم للقبض فيكون مستحقا في حق الكيل
 ايضا فلا يعتبر فيه الكيل المستند لخلاف التولية والمراخه لان ذلك عقد مبتدأ
 معتبر فيه كيل مبتدأ فيسلم للمستري ما يخرج من الكيل كابتدأ العقد من غير تولية
 قال ارات ان وجد المستري بالطعام عبا فده نقصا واخر او بغير نقصا وقبله البايع
 منه فوجده ينقص او يزيد ويعلم ان ذلك من الكيل اما جاز على البايع ولو كان البايع لم
 يعلم بفساد الطعام عندا لاقاله فله الخيار ان ساخذ جميع الثمن وان شاترك
 لان البايع عندا لاقاله كالمستري عند البيع ولو وجد المستري بالمبيع عبا فده
 المبيع في الزيادة بالولد وغيره مما يسلم عليه الثمن

م

معنى

م

م

التمن قال في الباب على الحق المات في الام يسرى الى الولد لانه جر منها كما في الرق والجز
ولا كذلك الضمان لانه مات في ذمة اضا من لا في العين فلهذا لا يسرى الى الولد اذا
عرفنا هذا حنا الى المسائل واذا باع الرجل جارية من رجل بالف درهم
تساوى الغا فقبضها المستري بغير امره فولدت عنده ولدا تساوى ماله لم يزداد
ممنه حتى صار تساوى القام حضر الباع فله ان يستردها لاستيفائها التمثل لانه لم يرض
سقوط حقه عن جثتها فله ان يستردها كما في المرقه وله ان يخلد الولد ايضا لان حق
الجنس كان ياتى له في الام الا ترى انه لو ورث منه وبسرى الى القمه ونباع فيه كالرض
سواء حق المرن يسرى الى الولد كذا هذا فان اعطاه التمثل سقط حقه في الاسترداد
لان المقصود من هذا الحولم يكن نفس الجنس بل كان المقصود منه استيفاء التمثل وتلويح
ذلك بسقوط الحق كما في الرهن اذا اخذ الراهن ثم ادى دينه بسقط عن المرن يسرى
الاسترداد كذا هذا فان وجد المستري بالام عيبا فليس له ان يردّها لان الزيادة المنفصلة
يمنع الرد بالعيب على ما عرفت في موضعه ولكنه يرجع بقصان العيب لان الرد بعد الحكم
فان شبه الموت ولو قال الباع اقسام التمثل على قمه الام والولد لم يخلد بقصان العيب
من حصة الام من التمثل فليس له ذلك لان الولد لم يخلد بقسطا من التمثل فانه لم يصير
مقصودا بالعقد ولا بالقبض ولو قال الباع اني قبل الجارية بعيتها واردا التمثل كله
فليس له ذلك لانه يودي الى الربو فانه يسلم للمستري جميع التمثل الذي اعطاه مع
بعض المبيع وهذا لا يجوز فان لم يجد بالام عيبا ولكنه وجد لعيب بالولد لم يملك الرد
لانه لا يستندرك بالرد فائدة اذ ليس له قسط من التمثل ولا يرجع بقصان العيب لما مر
فان اخذها الباع قبل استيفاء التمثل وقبضه الولد يوم اخذ الف درهم لم ان المستري
قد الباع التمثل واخذها وقد اذنت ممنه حتى صارت القبض لم وجد بالام عيبا
كان قبل البيع فانه يردّها ثلث التمثل لان الولد قد صار له قسط من التمثل هاهنا
بالقبض لان العيب له شبه بالعقد لانه مؤلف للعقد ولانه قد علوقه نوع ملك
ومو ملكا ليد كما يعلق بالعقد ملك الذات ولا نه صلح ان ثبت به العقد ابتداء هو
بيع النعاطي واذا لذلك نصيرة الولد مقصودا بالقبض جعلت كصيرة غيره مقصودا
بالعقد في حق التمثل فمعه الام تعتبر يوم العقد ومعه الولد تعتبر يوم القبض
مقسم التمثل على ذلك ومعه الولد كانت ضعف قيمه الام لحصته من التمثل للبيان
بمسألة بذلك فان كانت الولادة نقصت الام عند المستري العشر من قيمتها لم يطل
عن الباع من حصة الام شي لان ذلك النقصان قد اخبر بالولد فلم يظهر وان وجد الولد
عيبا رده بثلثي التمثل ما مر ولو وجد بها عيبا ردها جميع التمثل لما ذكرنا
ولو ماتت الام في يد الباع قبل اخذ المستري فخير بين اخذ الولد لحصته من التمثل
وبين التمثل لان فوات وصف مرن يوجب في المبيع ثبوت الحياة وفعوات اصل المبيع او ي
فان ترك فلا شيء عليه لما مر ان النقصان قد اخبر بالولد وان اخذ اعطاه حصته

الذي ينبغي ان يد

كان

من التمثل ما مر وان مات الولد وبقيت الام فخير المستري ايضا لان نقصان الولادة قد
لموت الولد لا ارتفاع الجنون فظهر العيب فان اخذها الاخذ جميع التمثل لان الولد
بعد لم يكن اخذ قسطا من التمثل وان اخذها التمثل فلا شيء عليه لان الباع بالاسترداد
راضيا بالعيب الحادث في ضمان المستري لان حصته من الاصل بالاسترداد
فصار كقبض حدث في ضمان الباع فان اخذها لم ماتت في يده قبل الاخذ بطل عنه كل
التمن لانه كانت مضمونة في يد الباع بكل التمثل فان كانت الولادة نقصها مائة درهم
ومعه الولد خمسون درهما فخذها الباع من المستري على هذا فمات الولد عنده فخير
المستري من اخذها جميع التمثل ومن التمثل لان نصف النقصان وان كان قد اخبر بالولد
لكنه ارفع الجبر لموت الولد ولكن مضمون المستري قد انقص من الاصل كما مر فصار كان
العيب حدث في ضمان الباع فخير المستري كما مر وان اخذها بثلث التمثل ما مر ان
الام مع هذا العيب مضمونة لجميع التمثل وان تركها ضمن المستري نصف عشر قيمتها لان
لم يخبر من النقصان فالمستري مستوفى لذلك الجزر ولم يرفع فيه القبض فلم يسقط
صمائه به بالاسترداد فضمن حصته ذلك ولو كانت الام ماتت في يد الباع ونفى الولد
كان المستري بالخيار لما ذكرنا فان اخذ الولد ادى جز من احد وعشرين جراما من
لما مر ان التمثل يقسم على الولد والام وتعتبر قيمه الام يوم العقد ومعه الولد يوم القبض
وكانت قيمتها يوم العقد الف درهم وقيمته يوم القبض خمسون درهما وخمسون من الف
وحسين جراما من احد وعشرين جزا فاذا اخذ الولد لزمه جز من احد وعشرين جزا
وقد لزمه جزا ايضا لسبب النقصان فان ترك الولد ادى جزا واجلا بازا النقصان لا غير
لان المبيع قد صار مردودا على الباع ولو ما ناه جمعنا في يد الباع رجوع الباع على المشتري
بصف العشر من التمثل ما مر ولو لم يمتوا حتى قبضها المستري فوجد بالولد عيبا فارد رده
رده الجز من احد وعشرين جزا من التمثل لما مر ان الولد اخذ قسطا من التمثل بالقبض وان وجد
بالام عيبا ردها بنسبة عشر جزا من احد وعشرين جزا من التمثل لما مر انه صار مستوفى بالجز
منها وان وجد بها عيبا ردها بنسبة عشر جزا من احد وعشرين جزا من التمثل ولو كان الولد اذاد
من قيمته عند الباع على خمسين حتى صار خمسمائة لم يخبر ذلك النقصان هذه الزيادة لان
الخبر لما اعتبر نزياد حدثت في ضمان المشتري لا بزيادة حدثت في ضمان الباع فيخبر
الخبر يوم الرد على الباع لا غير واذا كان كذلك فاذا وجد بالام عيبا ردها بنسبة عشر
جزا من ثلث جزا لما مر ان الجبر وقع بنصف عشر قيمتها بحسب بقى نصف العشر غير مجبور
فلزمه حصته ذلك من التمثل وقد مر ان التمثل يقسم على قيمه الام يوم العقد وعلى قيمه الولد
يوم القبض وقيمته يوم العقد الف وقيمته يوم القبض خمس مائة فكون التمثل اياها فخير
لثا وهو عشر جزا من ثلث جزا وقد استوفى المشتري منها جزا من عشر جزا فله
لثا فاذ اذاد ردها لثا من حصة الباقى من حصة الباقى من حصة الباقى من حصة الباقى من حصة الباقى
ولو كان العيب بالولد يوم ولدا وحدث به عند المستري بعد الولادة وعند الباع بعد

لاسترداد ذلك كله سواء له رده لان الولد غير مضمون عليه بل كان امانة في يده لما امر
فكان وجود العيب وعدمه لمنزله في يده وقد استوفى من المستري من الاصل باسترداد
البائع فصار كان العيب حصل عند البائع وان وجد لهما عيبا ردهما لجمع الثمن الا ان
عشره لما امر به صار مستوفيا لجزء من عشرين عشرا منها فلزمه ثلث ذلك ولو استري
عبد من رجل بالف درهم حاله فلم يرفع اليه الثمن حتى اخذ بغير امره فاعور عنه
ثم استرده البائع منه ليعطيه الثمن فوجد به عيبا كان وقع المبيع فاذا اراد المستري
رده فله الخيار ان يشارده بنصف الثمن وان شاء اخذ بجميع الثمن لان المستري صار
مستوفيا لنصف المبيع بالقبول فلزمه نصف الثمن متى استرده البائع فقد رضى بغير
الصفقة عليه حتى رضى بعود العبد اليه بنصف الثمن فاذا اطلع المستري على عيبه
ملك رده لخصته من الثمن واذا اخذ بجميع الثمن بصفه سبب المأخوذ شيئا والصف
سبب المأخوذ لا جفا فان قال البائع ليس لك نقص البيع للقبور الذي حدث عندك
فليس له ذلك لما امر ان البائع رضى بالعيب حين استرده اعور قال ارايت ان كان شحان
فوطيها المستري ولم ينقصها الوطى بان كانت يتيما فاحدها البائع لا ستيما الثمن
وجد المستري بها عيبا كان ما يوم العقد لم يملك ردها بل يملك وكذلك لو ولدت عند
المستري من غيره فاحدها البائع مات ولدها في يد البائع الممل للمستري ان يردها
لموت ولدها له ان تركها لانه لما كان اخذها البائع كان النقصان محبورا بالولد والموت
فانما الجبر فظهر العيب الان فله ان لا يرضى بذلك ولذلك لو وجد بالولد عيبا كان عند
لم يملك الرد لان الولد لم يكن له حصه من الثمن فلا يصير له حصه باسترداد فلا معنى
لا بيات الخيار فقلنا اخبر على اخذها فان اخذها لم يملك ردها بالولد عيبا لم يملك
رده لان الولد اخذ قسطا من الثمن القيص فكان القيص في معنى العقد كما امر لو استري
منه جار يبيع قبضها فوجد باحدها عيبا ملك ردها لخصتها لانه استراها على
الصحة وقد علمت كذاها هي مضمومة على الصحة وقد علمت فخير وتقسيم الثمن على قيمه
الام يوم العقد وعلى قيمه الولد يوم القبض لما امر وان وجد بالام عيبا كان عند المستري
لم يملك ردها به لانه حدث في ضمانه ولو استري جار به تساوى الف درهم بالف درهم
فقبضها المستري بغير امر البائع فولدت عند ولد تساوى مائة فرادت قيمته حتى صارت
الف فالبائع ان يستردها لما امر فان اخذ الام دون الولد وقيمتها يوم قبض الام الف لم
صارت الفين في يد المستري لم تقدر المشتري الثمن واخذ الام فوجد بها عيبا فاراد ردها
ردها بنصف الثمن وان وجد بالولد لم يملك رده فجعل منع المستري الولد ان يقبض حتى
وجوب الضمان عليه ولم يجعله كالقبض في حق الرد بالعيب ولما كان كذلك لا نأمرنا بالبيع
شبهة العقد في موضع ما حتى يلقه به والرد بالعيب مبنى على دوات الوصف المستحق
بالعقد وقد عرفنا المبيع شبهة القيص فان منع ولدا المصوبة بمنزله غصبه
واذا عرفناه شبهة القيص اعطيناه حكم ذلك القيص وجب العيب لسبب العقد

اخذ

كانت

صلوات

فاعطيناه حكم قبض الغصب لا حكم العقد في حق الضمان ولا كذلك قبض المستري الولد مع الام
لان ذلك القيص يعني العقد على ما ذكرنا فاعطيناه حكم العقد في حق الضمان والرد
بالعيب جميعا فان وجد بالولد عيبا فانه لا يرده لما ذكرنا فان كان ذلك العيب اصعبا وادنى
او عيبا عرفنا انه كان قبل الولادة وذلك العيب يقص حسم مائة فان حصه الام يكون للمثل
لانه ثمن الغلط في الانقسام هاهنا فيرد الى حقيقة الامر وهذا لان المنع شبهة قبض الغصب
كما امر والمعتبر في يقوم المصوب حقيقة الامر لا ظاهره الا ترى لو عصب رجل عبدا فابت
من يده وقوم عليه العبد قيمة الظاهر ثم تبين بعيب كان قبل الغصب فانه يرد الى قيمه الباطن
الحقيقة لذا هذا واما المعتبر في يقوم المسحق بالعقد ظاهر الامر لا حقيقة على ما
مستدكره ولو كان البائع قبضها جميعا معام نقد المستري الثمن وقيمتها الولد يوم قبضه
المستري الفان وقيمتها الف يوم قبضها البائع فانه لا ينظر الا الى قيمته يوم قبض المشتري
لان ضمان الولد انما واجب يومئذ لا غير فان وجد بالام عيبا ردها بثلثي الثمن لان حصتها
من الثمن فان علم بعد ما رد الام بالعيب ان الولد به اصعب وادنى بقبضه الفالم يثبت ان ذلك
ويكون حصته من الثمن ثلثي الثمن فخير المستري بين اخذه وبشرده بثلثي الثمن لما امر ان العيب
له حكم العقد والمعتبر في يقوم المسحق بالعقد ظاهر الامر لا حقيقة واذا اسرى
جاره لتساوى الف درهم بالف حاله فقبضها المستري بغير امر البائع ولم يثقله الثمن
فولدت عند المستري ولدت تساوى مائة درهم ثم زادت قيمته حتى صارت الفالم ان البائع
اخذ الولد ولم يخذ الام فراد الولد في يده حتى صار تساوى الف من ان المستري نقد الثمن
واخذ الولد ثم وجد بالولد عيبا كان به يوم ولدا وحدث به بعد ذلك فاراد رده العيب
رده بثلثي الثمن وان رضى العيب الذي به لم وجد بالام عيبا لم يملك ردها الا انها تعبت
بقصان الولادة في ضمانه ولكنه ترجع بقصان العيب من ثلث الثمن لان قيمتها يوم العقد
الف وقيمتها الولد يوم القبض الفان فكان حصتها من الثمن الثلث فان رضى البائع ان يخذ
الجارية يعيها ويرد ثلث الثمن فله ذلك وقيل للمستري ان يست فارض بعيها وان
سنت حردا وخذ حصتها من الثمن

٢٢٥

الباطن

وما ثبت صمنا غيره دون ما ثبت اصلا بنفسه فكان بينه البائع الكثر اثباتا فكانت
ولو اقاما البينة على القتل فاقام البائع ان المستري قتلها في يد البائع واقام المستري
ان البائع قتلها بينه البائع اولى لانها ثبتت القتب ووجب للمحسب فكانت
منه البائع اولى ولو ثبت البينتان فاقام المستري البينة ان البائع قتلها بعد
الشرا يوم واقام البائع البينة ان المستري قتلها بعد الشرا يومين فالبينة
بینه المستري والبيع منقصر لا لكل واحد يدعى بالقتل امر احادنا اما البائع يدعى
تاكيدا لثمن على المستري والمستري يدعى سقوط الثمن عن دمه فلتساويا في حجت
عنه المستري بالسبق والقتل امر لا يتكرر متى ثبت في وقت لا يتصور ثبوت بعد ذلك
وكذلك لو شهدت بینه المستري انها ماتت في يد البائع بعد البيع بيوم وشهد بینه
البائع انها ماتت بعدما اخذها المستري بيومين بينه المستري ولي لما مر في القتل
وهذا خلاف ما ذكرنا في باب الجوارح البينة اذا اقام البائع البينة انها ماتت في
يد المستري بعد الثلاث واقام المستري البينة انها ماتت في البائع في المثلث بينه
البائع اولى لان مدعى الموت في المثلث مدعى انفساخ العقد وهذا ظاهر لا يحتاج
فه الى البينة لان شرط جواز البيع مضي المثلث مع قيام المبيع ولم يوجد ذلك فاذا لم
يتعلق الموت الاول حكم ويتعلق الموت الثاني حكم فكان اولى وكذلك هذا لما مر
الموت فلم يكن بينه المستري فائمة في مجملها لان البائع يصدقها فيما يدعيه من سقوط
القيمة عن دمه فلهذا لم يقبل بینه المستري ولو تصادقا ان المستري قد قبض الحاربه
بامر البائع او غير امره فاقام المستري البينة ان البائع قتلها بعد مضه اياها واقام
البائع البينة ان المستري قتلها بعد قضه اياها فالبينة بينه المستري لاهاهن
المثبتة لا مر جادث لانه ان كان قبض غير امر البائع فقد ثبت على البائع قبضا
مضمونا بغيره عن ضمان الثمن والبائع ينبغي ذلك كله وان كان قبض بامر البائع فقد
اعت وجوب العمه على عاقلة البائع وهو ينبغي ذلك ولو استري جارية فولدت في يد
البائع فعقل احداهما صاحب خبير المستري من اخذ الباقي لجميع الثمن ومن الترك
واما قلنا لحر لان المعقود عليه تغير واما قلنا ياخذ الباقي لجميع الثمن اما اذا
فثلث الايم ولدها فلا شبهه لان الولد لومات لا يخصه شيء من الثمن واما اذا قل
الولد لام فلانا لو قلنا ياخذ الباقي يخصه من الثمن ونفس العقد في المقتول
كان في امات ذلك ابطاله فلا نشته ويابا ان العقد مضي انفسخ في المقتول عاد
الى ملك البائع وصارت جنازة المبيع على ملك البائع وهي معتبرة بغير المستري بين
الدفع والعقد واتهما فعل قام مقام الغايث فعود البيع لان فوات المبيع الى خلف
لا يبطل البيع فوجب على المستري قبض ذلك حصته من الثمن لانه قد صار قابضا
لاجل المبيع فاختار الدفع او الفداء لا يملك تفريق الصفقة على البائع اذا كان
كذلك جاما طلت ان الباقي لزمه جميع الثمن وكذلك لو اشترى عبدا من قتل احداهما

صاحبه قبل القبض خبير المستري من اخذ الباقي لجميع الثمن ومن الترك لما مر والله اعلم
اختلاف البائع والمشتري وكل واحد منهما يدعى
غير ما يدعى صاحبه قال الباب مشتمل على مسئلة واحدة وهي مبني على ان المتبايعين
اذا اقاما البينة فالبينة منه من ثبت الزيادة ويدعى الحق لنفسه وان الردي العيب
يكون على حسب الوجب بالعقد واذا كان للرجل طيلسان وقميص ولا خرخفان
وقلنسوه فاقام صاحب الخفين البينة انه باعه القميص بالخفين والقلنسوة وان
وصف الخفين بالطيلسان ووصف القميص بالقلنسوة ووصف الخفين نصف القميص
لا لهما اتفاقا ان نصف القميص يبيع نصف الخفين بقى نصف الخفين الثاني صاحبه نقول
نعتك اياه بالقلنسوة وهو يقول استر بته برع الخفين فبینه البائع اولى ووصف
الخفين صاحبه نقول الثاني بفته اياه بالطيلسان وهو يقول اسر بته برع
القميص بينه البائع اولى فاذا ثبتا بضم وجعل مستري القلنسوة له باعتبار ذهاب
صف القميص فان وجد مستري الطيلسان عبا رده نصف الخفين وان وجد
مستري الخفين لهما عبا ردهما بالطيلسان ووصف القميص وان وجد مستري
القميص عبا ردهما بالقلنسوة ووصف الخفين لانه كذا وجب بالعقد والله اعلم
الزاد في المبيع من غير المستري قال بنى الباب على
ان الزيادة في الثمن من الاجني جائز ولا يقابلها شيء من المبيع وكان ذلك لميزله الصلح
على الانكار والخلع على ما عرفت في موضعه من المختلف والباب يخرج على ذلك
الاصل واذا ساءوم الرجل رجلا بدار له فاعطاه اها الف درهم فاني صاحب
الدار مبيعة فقال له رجل بعه اياها على اني ضامن لك لخمس مائة درهم سوى هذه
الالف فرضي البائع بذلك وباع المشتري الدار بالف درهم ولم يشرط شيئا فابيع
جائرا والعمان باطل لان الاجني يكتفل بمال غير مضمون ولا يملك مال مضمون
فلم يصح كما لو قال ان دخلت الدار فملك على كذا فانه لا يصح ويكفر رشوه كذا هذا
ولو قال الاجني بعه بالف على اني ضامن لك لخمس مائة درهم من الثمن سوى
الالف التي تبعة لها ورضى البائع بذلك بم باعه الدار بالف جارا لبيع للمستري
الف وعلى الكفيل خمس مائة لانه قال من الثمن يملك المبيع فقد كفيل يملك
مال مضمون محارز ولا يمنع ان يكون المالك لشخص البدل فيه على غيره كالوكيل
فان اراد المستري قبض الدار وقد باع الف درهم فليس للبائع قبضها عنه
لاستيفاء الخمس مائة من الاجني لان تلك الزيادة لم يظهر في حق المستري فكان
وجودها كعدم في حقه فان استوفى البائع جميع الثمن اراد المستري بيع الدار
مراتحة باعها على الف لما مر ان الزيادة لم يظهر في حقه ولذلك ان حضرا السفيع
اخذها بالف لانه انما ياخذ مما يملك المستري لا غير فان لم يكن ذلك ولكن المستري
اقال البائع البيع ففيه ما سقول اني خبيعه ومحمد الدار للبائع وياخذ المستري

الفه والكفيل خمس مائه لان الاقاله فسخ في حق المتعاقد من على البذل الاول سمي البذل
الاول ولم يسمي بالزيادة ان لم يظهر في حق المستري بظهر في حق البائع لانه ما استحقها
الا بالبائع بعد الفسخ وجب عليه رد جميع ما اخذ بسبب العقد وعلى قول ابي يوسف الاقاله
ياقل من الثمن الاول بيع جديد ولم يذكر قول ابي يوسف في الكتاب واختلف أصحابنا فيه قال
بعضهم عنده يكون مسحا لان الاقاله مطلقه فانصرفت الى البذل الاول وقال بعضهم عنده
يكون بيعا جديدا فلا يجب على البائع رد الخمس مائه على الاحبي والاصح لان الاطلاق
الاقاله تصرف الى ما بينهما ومما لا يفسد كمالا لو سمي البذل فان كان بيعا جديدا فان وجد
المستري بالدار عيبا فردها بقضاء البائع كل المال لان هذا فسخ في حق الكل وان رد بغير
قضا كان قاله وقد مر حكمها فان كان الاحبي ضمن بامر المستري جاز لانه جاز بغير
في امره اولى والمطالب بالزيادة هو الاحبي وذن المستري لان الضمان جري منه وبين
الاحبي وذن المستري فان ادى الضامن رجوع بما ادى على المستري لان اذا حصل بامره
وكان كالوكيل بالشري وللبائع جنس الدار لا يستيف كل الثمن لان الزيادة ظهرت في حق المستري
ها هنا فيظهر جنس المبيع في حقه ايضا كانه زاد بنفسه فان ادى احبي الزيادة عن الكفيل
بغير امره كان متبرعا والكفيل ان يرجع بذلك على المستري لان اذا دفع عنه كانه ادى بنفسه
فان ادى المستري جميع الثمن لم يكن متبرعا وليس للضامن ان يرجع على المستري ونقول انا
المطلوب به لان حاصل الضمان على المستري لان الضامن اذا ادى رجوع عليه واذا لم يكن متبرعا
لم يكن للكفيل ان يرجع عليه كما في الوكيل بالشري اذا ادى المؤكل بنفسه لم يرجع الوكيل عليه
بشي كذا هذا واذا ادى المستري الف والضم من خمس مائه وقبض الدار واراد بيعها مراتجيه
بأمره مراتجيه على الف وخمس مائه لان الزيادة ظهرت في حق المستري كما مر وكذا السفيح
ان حضر اخذها بالف وخمس مائه لما مر وان وجد المستري لها عيبا فرد بقضا او بغير قضا فانه
رد جميع الثمن اجماعا لان الزيادة ظهرت في حق المستري فيصرف اقل الثمن الى جميع الواجب
بالعقد فان اراد المستري ان اخذ من البائع جميع الثمن لم يملك وان كان قد اداها الى الكفيل
ولكن اخذ الكفيل فيدفعها اليه لان المطالب هذا عند العقد كان هو الضامن فعند الفسخ كان
هو المطالب ايضا ولو استري دارا من رجل بالف درهم ومضها اول قبضها حتى زاده احبي
في الثمن خمس مائه جازت الزيادة ان كانت الزيادة بامر المستري والزيادة على المستري
الاحبي لان تصرفه حصل مضافا الى الامر كانه زاد بنفسه وان كان رد بغير امره ينظر
ان اجاز المستري جاز عليه دون الاحبي والاصح لان الاصل في الزيادة في الثمن ان
يكون على من عليه الثمن الا ان يوجد من الزيادة نص يوجب صرفها عن المستري فيجوز
عنه لحوان يقول الاحبي على ان ضامن لها او قال على انها على او يصف الزيادة الى مال نفسه
فان زاد وضمن بامر المستري رجوعها على المستري لما ذكرنا ولا سبيل للبائع على المستري
في الزيادة لان الزيادة وجدت من قبل الاحبي وذن المستري وان اراد بغير امر المستري
لم يرجع عليه لما مر وان وجد المستري بالدار عيبا فردها بقضاء رجوع المستري الفه والاحبي

لخمس مائه لان العقد قد فسخ من الاصل وان رده بغير قضا وقد اراد بغير امر المستري فعلى
الخلاف الذي مر فان لم يرد بها المستري ولكن حفظوا السفيح فانه ياخذها من المستري بالف
درهم لان السفيح انما ياخذ الثمن الذي جرى في العقد الاول بين البائع ومن المستري
وزيادة الاحبي لم يظهر في حق السفيح فان اراد المستري بيعها مراتجيه ينظر ان كان زاد
بغير امره بأمره مراتجيه على الف وان كان بامره بأمره على الف وخمس مائه لما مر فان حضر
السفيح قبل قبض الدار او بعده واخذها بالثمن الاول راجع الزائد بالزيادة على البائع ان
كان نقد لانه انما رضى بالزيادة على شئ المستري ومملكه فاذا لم يسلم للمستري المبيع
والمالك له ان يرجع فالوقض من الرجل الاحبي في البيع والضمان وغيره الضمان مسله الصلح
وهي اذا استري الرجل من الرجل جارية غلاما وبها ضمان وجعل المستري الغلام عيبا
فاراد رده بالعيب فصلحه رجل احبي على مائه بربها اياه مع الغلام ينظر ان كان زاد
بامر مدح ورجع على الامر وان كان بغير امره توقف على اجاره الا ان يرض على الضمان فحينئذ
يبيع ويرجع على المستري اذا ادى ان كان ضمن بامره والا فلا يرجع عليه اشارة الى انه يجوز ان
يحب على الاحبي زاده في البذل وان لم يقابلها شي من المبدل كما في الصلح والله اعلم

القصاص في السلم مما استري من الذي اسلم قال في الباب
على ان ضمان القرض يتعلق بعين المقبوض وان المقبوض عن الدين غير الدين الا في دين لا يجوز
الاستبدال به فحصد يعطى له حكم عنه وان شري ما باع قبل بعد الثمن باقل مما باع
لا يجوز وشري غيره يجوز اذا عرفناه حنا الى المسائل واذا اسلم رجل الى رجل
مائه درهم في كرجنطه لم ان المسلم اليه استري من الرجل الذي اسلم كرجنطه مثل الكر
السلم لما في درهم الى اجل فلما قبض المسلم اليه الكر فضى ذلك الكر بلسلم عن السلم قل ان
يقبض المائتين لا يجوز لانه يكون مستريا ما باع قبل نقد الثمن باقل مما باع وببانه المجعل
عقد السلم كالمتجدد على العين عند التسليم لان الاستبدال بالسلم لا يجوز اجترار عن
الربوا كما عرف واذا كان كذلك جازا فلنا فان مضى بلسلم الكر وجب عليه رده
لانه مقبوض بقضا فاسد مضار كما مقبوض بعقد فاسد فان طعنه او استهلكه وجب
عليه رد مثله لان العين واجب وقد يعذر فوجب رد مثله فان مضى القاصي عليه بطعام
مثله ثم اصطلحوا على ان يكون ذلك قضا من الكر السلم لم يخرج لان الواجب في الزمه في حكم
العين لان سبب وجوبها واحد وهو القبض لم جعل العين قضا بالسلم لا يجوز فذلك جعل
ما هو في حكم العين قضا صابه لا يجوز فان ضمنه المسلم اليه كرامثله وقضه ثم قضا عنه
حاز لان المقبوض عن الدين الواجب في الزمه غيره فان الدين يرضى بمثله لا باعها لها
وهذا لان سبب ملكا المقبوض قضا المشترا لا غير قال محمد لما هو الكر الذي مضى به على
الذي اسلم بمنزله انه استراه من المسلم اليه لمتاع يعني من الذي اسلم اليه اي رتب السلم
وقبض المتاع لم اصطلحوا على ان يكون الكر المستري قضا بالسلم لا يكون قضا صا ابدا
وروجه الاستشهاد ان المتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز كما ان بيع المستري من

بأنه ما استمرى قبل نقد الثمن لا يجوز جعل تعين عقد السلم في المبيع قبل القبض لمنزله عقد
مستأخري لم يجر كذاها هنا وبعد القبض لم يجوز كذاها هنا بعد نقد الثمن لا يجوز ولوم
سبب ملكه رب السلم ولكنه تعيب عنه بخير المسلم الله من أخذ الكريهينه وبين تركه
وضمينة كراستهما كما في القصب والبشرى الفاسدا إذا تعيب بعينه القصب فإن اخذ ترك المعيب
وهيمن مثله سلما وصلى القاضي بذلك اصطحا على جعله قصاصا با السلم لم يجر لما مر
أن المضمون في حكم عين المقبوض فإن قبض المسلم اليه لم يجعله قصاصا جاز لان هذا يدل عن
المضمون لا عينه كما مر وان اخذ المسلم الله اخذ كريعينه فلم يقبض ذلك من رب السلم حتى
اصطحا على جعله قصاصا با السلم جاز لان شري ما باع قبل نقد الثمن باق مما باع
أما لا يجوز اذا كان المبيع على حاله فاما اذا كان قد تعيب بعد البيع حاز وهذا قد تعيب
فإن رضى أحدهما بالقصاص وإن لا خرم لجرهما اذا لم يرض رب السلم فلا زال المسلم الله يريد
اصقاط كريعينه عن ذمة نفسه بكر ردي فاما اذا لم يرض المسلم الله فلا زال رب السلم
وان كان يتخرب دون حقه ولكنه يريد اسقاط كريعينه عن ذمة نفسه بكر ردي ايضا لا زحق
التضمن بان المسلم الله فرب السلم يريد اسقاط ذلك الحق فلا يجوز فلما شرطنا التراضي
منهما في القصاص ولا كذلك اذا اسلم الكرا الى المسلم الله لم غصب منه ورضى بدونه
جئت لجوز لا طفر لجس حقه وجوز به ملك اخذ بطريق الانفصا وان لم يرض به المسلم الله
لانه ليس فيه ابطال حق التضمن عليه صحيح ولو ان المسلم اليه استمرى من رب السلم كرا ما في
درهم الى اجل قبض الكرا ولم يدفع الثمن اليه حتى جاز الا جاز لم غصب رب السلم ذلك الكرا فجعله
قصاصا بكره لم يصح لاهما الوارضا به لم يجرهما هي أولى ولو غصب من المسلم الله اجنى فجعله
المسلم الله بكر سلمه على الغاصب او على المودع فان كانت ودعيه فالجواز باطله لاهما تغلب
بالعين مقام المحتال عليه مقام المجهيل ولو جعل المحيل قصاصا لم يجر فكذا من قام مقامه
فان كان الكرا قد تعيب عند الرجل الا حتى قبل الجواز لم يجر جاز لانه لو جعله قصاصا
بنفسه جاز فكذا من قام مقامه فان هلك الكرا في يدى الا حتى قبل ان يدفعه اليه ينظر
ان كان ودعيه بطلت الجواز له ورجع رب السلم بكره على المسلم الله لان الجواز قد غلقت
بعينه ودفات لا الى خلف وان كان غصبا لم يبطل الجواز لانه العن قامت الى خلف وهو
العمان وقد مر ان المضمون للحكى العين ولو كان الغاصب استعمل الكرا قبل التعيب
لم اجاله على الغاصب بالمر المستعمل جاز لان المحتال عليه قام مقام المجهيل في السلم
ولو قبض المجهيل وسلم بنفسه جاز فكذا هذا ولو ان المسلم الله باع الدر من رب السلم ثم
قضاء او غصبه رب السلم فعيب عنه لم يجره رب السلم ثم اصطحا على جعله قصاصا
با السلم لا يجوز لان الصلح لا يغاوما ان يقع على العين او على الثمن او على الكرا المضمون
الذمة ولا يجوز على العين لانه مستعمل ولا يجوز على الثمن لانه لو جاز الاستبدال
با السلم لم يجر بيع الخطه بالذم فيكلف اذا لم يجر الاستبدال ولا يجوز على الكرا الواجب
في الذمة لان الواجب في الذمة كرسليم وقد مر ان ذلك في حكم عين المقبوض لم القصاص

اللام

لم يجر عند قيام العين فكذاها هي والله اعلم
الغيب بالمبيع ما يكون عبدا وما لا يكون قال بنى الباب على ان موجب اقرار الانسان لا يلزم غيره
الا تصديق من قبله اذا عسر فاما هذا جينا الى المسايل اذا مال رجل لرجل ان
عبدى هذا ابق فاستره منى فقال لا خير بكم تبعنى فقال بالف درهم فاشتراه منه ثم جاز
ابقا لا يملك رده به لان حق الرد بالغيب انما ثبت نفيا للخليل الواقع لسبب التغير والتدليس
من قبل الباع والتغير والتدليس لم يوجدها هي فلا يملك الرد فان باعه المستر من آخر وقبضه
ثم وجب للمستري الشاى ايقفا فارد رده فحجج المستري الاول الا باق عند البيع وقال ما كان
ابقا فاقام المستري المبيته على مقال الباع الاول معه فانه لا يستحق الرد هذه المقالة
ما لم يقيم البتة انه باعه وهو ابق عندك لانه لم يثبت اقرار المستري بالابقا انما الباع
اقر به واقاره لا يلزم غيره ولو كان الباع الاول قال للمستري في عقده البيع قد بعثك
عبدى هذا بالف درهم على انه ابقا على انه يرى من اياقه فقال للمستري قد استرته وبضته
فباعه من المستري الا خرم وجده ابقا فارد رده فحجج المستري الاول ان يكون ابقا فاقام
المبيته على مقال الباع في عقده البيع فانه يرد عليه لان المستري الاول قد اقر بالغيب
هاهنا وسيان انه ان القبول جوابا لا لحاب وقد حصل الا لحاب بشرط فيكون القبول
حاصلا بذلك الشرط ايضا لان جميع الكلام الاول يكون معاديا الى الجواب بخلاف الفصل
الاول لان الا لحاب لم يحصل بشرط الغيب كى تدبج في القبول وتصور المستري قابلا لذلك
الشرط ولو قال الباع الاول للمستري قد بعثت منك ألف درهم على انى يرى من اياقه فقال
قد استرته فباعه بعد ذلك فطعن المستري الاخر بالابقا واراد رده بملك فحجج المستري
الاول ان يكون باعه ابقا واقام المستري الاخر على المستري الاول بما كان بينه وبين الباع
في عقده البيع من البراءة من الا باق فان هذا لا يكون اقرارا بالغيب من المستري الاول
لان الباع لم يسترط ذلك في العقد ولا اضاف الغيب اليه فلا يكون اقرارا من المستري بالغيب
كما لو قال بعثك على انى يرى من كل عيب به وقبل فانه لا يكون اقرارا من المستري بالغيب
لذا هذا والفقه في ذلك ان جميع الميوب لا يتصور فنه فكان ذكر ذلك على سبيل التبري
كذاها هي ذكر هذا يكون على سبيل التبري لا على حقيقة وجود الغيب فيه لخلاف قوله
بعثك على انى يرى من اياقه لان الشى لما يضاف الى الشى لو حود ذلك فيه حقيقة هذا هو
الاصل فكان امرار به فان قيل الالف واللام لجران مجرى الاضا فنه كقوله تعالى ونهى
النفس عن الهوى يعنى هواها وكقوله جنات عدن مفتحة لهم الابواب يعنى ابوابها دل
مشله الايمان قال ان مش هذا الراى اجد معبده جرم من نفسه لم يثبت كما لو قال
راى بلس الالف واللام لا لجران مجرى الاضا فنه على ما عليه الاصل الا ان يقوم دليل
زايد قد عايناه له في الا يبين في مسئلة الايمان اما الاية فاما حملنا النفس على الاضا
بدلالة ذكر الثواب عليه فان قال فان الجنة هي الماوى والثواب لا يملك على فعل غيره وكذا
حملنا الابواب على الاضا فنه بدلالة سياق الكلام فان المراد من فتح الباب هو الدخول

لا بد من الدخول لا يتصور بدون فتح الباب وكذا في مسئلة الثمن حملنا الرأس على الاضافه بلالة
الاشارة الى جو متصل به اتصال خلفه فصار الجالف معتبرا بالاشارة دون الاضافه الا ترى
قال ان دخل هذا الدار احد عبده حرا و اشار الى دار نفسه فلخلها هو خنث ولا جعل
كالاضافه فدل ان في مسئلة الرأس خنث لما ذكر

من البيع في العيب وغيره مما يكون قاله ومما لا يكون قال رحمه الله في الباب على ان المستري
تملك الرد بالعيب على بايعه ان عاد اليه قديم ملكه ولا يملكه ان عاد اليه بسبب حادث
اذا عسر فها هذا حنا الى المسائل اذا استري من رجل غلاما بالف درهم وتقاضا
فباعه المستري من آخر بالف فحجب المستري الثاني الاول البيع خاصه الى القاضى ولم يكن
منهما بينهما خلف القاضى المستري الاخر وغرم المستري الاول على ترك الخصومه ثم ان
المستري الاول وجد بالعبد عيبا كان الباع دلتسه فاراد الرد عليه فله ذلك لان المستري
حين حجب المستري وتضى القاضى لحجوده فقد نسخ العقد بينهما والفسخ متى كان بقضا يعود
الملك الى الاصل وكان هذا الجزله الرد عليه بخيار الرويه والشرط بخلاف الاقاله لاله
فسخ عن تراض فكون عقدا جديا في حق ثالث قال اراست لو ادعى المستري الاخر على الاول
ان البيع الذى اقربه كان تلجيه وكذبه المستري فحلفه القاضى فكل عن اليمين فرده القاضى
عليه اما كان له ان يرده عيبا او وجده ولا شبهه هذا الاقاله لان هذا اقرار منهما
ان اصل البيع كان فاسدا والا قاله خلافه وكذلك لو اقر بالبيع لم ادعى احد منهما بعد ذلك
انه كان له خيار في اصل البيع وصدقه صاحبه بذلك فتقضى صاحب الخيار البيع لم وجد
المستري الاول بالعبد عيبا فانه ان يرده بالعيب على الاول لما ذكرنا ان البيع قد يكون
بشرط الخيار وقد يكون مطلقا وهما وليا العقد فكانا اعرف بوصف العقد فكون
القول قولهما كما في التلجيه وكذلك لو ادعى المستري الاخر انه لم يرد العيب وصدقه
المستري الاول بذلك فردم خيار الرويه لم وجده عيبا فله ان يرده على الباع بالعيب
لانه لو صدقه منه كان القول قوله وملك الرد عليه والرد لخيار الرويه فسخ من الاصل
وكذلك لو صادقا على ان البيع كان بالف درهم لم تضادقا ان الثمن كان الى العطا وتناقضا
البيع كان للمستري الاول ان يرده على بايعه بالعيب او وجده لما مر ولو صادقا انه لم يكن
في البيع خيار لم جعل احدهما لصاحبه منه خيارا حاز فان نسخ العقد لم وجد الاول عيبا
فليس له ان يرده على بايعه لان هذا نسخ حصل عن تراض بعد ان تمام العقد وكان كالاقاله
ولو ان المستري الاخر وجد به عيبا لم يعلم به عند العقد فرده نقضا ولا وان يرده على بايعه
بالعيب الذى يجده وان قبله بغير نقضا فلا يملك الرد ولا الرجوع بالقضال لان هذا اقاله
والاول فسخ من الاصل ولو ان المستري الاول والاخر تضادقا على العقد عند القاضى لم حجب احد
وقالا لم تقربه عندك شئ فان القاضى لجعل حجودهما للبيع مناصه وردد البيع على
المستري الاول وليس له على الباع الاول سبيل في الرد بالعيب لان كل واحد منهما
يخفدان ما زال عن ملكه على ملكه ومما كان الفسخ فيجعل على اهما نسخا العقد قال

عند القاص

تبايعا عند القاضي لم تجاديا او اقربا به ثم جاديا لما مر ولا كذلك مسئلة اول الباب لا الفسخ
لثمة حصل فعلا القاضي فاشبهه الفسخ بسبب العيب بعضا وهاهنا الفسخ حصل
بتجاديهما فاشبهه الا قاله منهما الا ترى ان احدهما لو اراد ان يسئل العبد الذي كان
استرى لم يملك ولو اعنقه لم ينفذ عنه ولو اعنقه صاحبه نفذ ولا كذلك بصادقهما
على التحلية حيث يملك الاول ان يرد به بالعيب على بايعه لان ممة صادقا ان الاول لم يكن
صحبا وهاهنا ثبت البيع الاول ولم يتصادقا ان ذلك لم يكن صحيحا ولو استرى من رجل
عبدا بالف درهم ونقا بصادق وجده عيبا فاراد رده فاقام البائع السنة على اقرار
المستري بالبيع سقط حقه في الرد لان ثبوته بالبيينة كثبوته بالمعانية ولو اقام البيينة
انه باع من فلان بالف درهم وفلان حاضر وهو مع المستري الاول بخلاف فانه يقبل
بيئته ولا يملك الرد عليه ولا الرجوع بقصا العيب لان البيع قد ثبت بالبيينة فكان
تجاديهما ذلك منزله الا قاله ولو استرى دارا من رجل بالف درهم ونقا بصادق وسلم الفسخ
السفعة لم باعها المستري من عشرة بالف درهم ونقا بصادق وسلم السفعة السفعة
لم تجاديا البيع ملك السفعة الاخذ بالسفعة وكان تجاديهما منزله الا قاله ولو صادقا
انه كان بيعا لم يثبت للسفيع حق السفعة لان هذا ليس باقائه لكنه بصادق منهما
ان الاول لم يكن بيعا فالجواب لا يبعد وهما تصدق في ذلك قال كل شيء كان للمستري الاول
ان يرد به بالعيب على الاول فليس للسفيع فيه السفعة لعني ذلك الرد لانه ليس
باقاله وكل شيء ليس له ان يرد به على الاول فليس للسفيع فيه السفعة لانه منزله الا قاله
البيع الفاسد الذي يقضى بالني الباب على ان الاقرار
للجهول باطل وللمعلوم صحيح وشاكذ باقوال تصديق المقر له اذ اعترفنا
هذا حنا الى المسائل اذ اشترى رجل من رجل جارية بشري فاستاد وبضها المستري
فاراد البائع ان ياخذها فاقام المستري البيينة الى نعمتها من فلان من فلان شرا صحبا
وفلان غائب فانه لا يقبل بيئته لان الحاضر انما ينتصب خصما عن الغائب اذا كان المدعى
على الغائب سببا للمدعى على الحاضر وقد عدم ذلك هاهنا لان البيع ليس بسبب
موضوع لسقوط حق الاول في الفسخ ولكنه حال لسقوط هذا الحق والاحوال شروط
وبدعى الشرط على الغائب لا ينتصب الحاضر خصما عنه واذا لم يسمع بيئته فالعاب
لغير البائع فنقول ان سنت صدقة وخل ممة الجارية وان سنت فكله وخلها لان
الحادية على ملك المستري وقد اقر بالحق فيها بغيره وصح اقراره في حق نفسه فاداه
البائع اخذ القيمة لان الجارية مضمونة في يده وقد عذر ردها فوجب رده قيمتها كالمعتز
وان كذبها لان حق البائع ثابت قطعا وحق الغائب خور ان ثبت صدق الغائب
ولخو ان لا ثبت شك فيه فلا تسقط حقا ثابتا نحو موهوم فان صممه لم حضو الغائب
وصدقه فقد اخذ البائع ما هو حقه وان كذب فلا سبيل للبائع على العيب لانه قد ملك
الجارية بالقيمة فلا يملك الرجوع فيها بعد كما اذا عصب عبد غيره وعينه لم جاء

المالك فتمت قيمته ثم ظهر العيب فلا سبيل له عليه كذلك هذا وان كذب البائع واخذ
الجارية ثم حضر الغائب وان كذب به فقد اخذ البائع حقيقته وان صدقه فالغائب اولى لان اقراره
واصح فاذا اتصل التصديق به استند اليه فصار كالمصدق وقام معا ولو وقع معا كان هو اولى
لها كذا هذا وترجع البائع بالقيمة على المشتري لان الرد قد بطل فصار كالمصدق وان لم يوجد ان كان
للمشتري بينه على البيع فهو على ما ذكرنا لان بينه لم يتعلو بها حكم بقى الا وادعى البائع
واذا اقام البينة على البيع ينبغي ان لا يستمع القاضي بينته ولو تمتع ببعضه ان لا يقضي على الباقي
بشيء ما ذكرنا ولو قال قد بعتهما وقد خرجت عن ملكي بغير صحيحا ولم يبين من
باعهما فان القاضي يقضي للجارية له ولا يبطل حق البائع دعوى المشتري وهذا لافراد
منه باطل لانه وقع للجمهور فان يدعى انه المقر له وصدقه المقر في ذلك
لا يبطل حق البائع لان اقراره السابق باطل وهذا لا قرار لا حتى قد حصل بعد الفسخ
صار كانه ردها على البائع لم اقرب بينهما من فلان وصدقه فلان لا يقبل كذا هذا
السوق التي تختلف فيها في العلم البائع والمشتري
في الغرض والديون قال في الباب على معرفته المبيد من المنكر واذا استمرى من رجل
جارية وقبضها منه وماتت في ملكه فاختلفا في قيمته فقال المشتري استرتهما منك
الف درهم وهذا الوصف وقال البائع بعتهما بالف درهم ولا بينة لهما فان الجارية
يقسم على الف درهم وعلى قيمته الوصف فان كان همه الوصف خمس مائة كان القول
قول المشتري في ثلثي الجارية المبيته بالف درهم ولا يملك القول البائع فيه لان المبيع
هالك والتمرد من لا ثبت الحالف عندا في حقيقته واني يوسف واما الثلث الذي
هو حصه الوصف فيحالفان لان الوصف عيّن فصار البيع في ثلث الجارية واقعا
عينا بعين فيكون كل واحد مبيعا معده هلاك العبد من لا يفسد الخالف فان جازا
غرم المشتري للبائع ثلث همه الجارية مع الالف لان الفسخ في الثلث لم يثبت
واما ثبت في الثلث فوجب رد الثلث وقد عذر ذلك في رد قيمة الثلث والما خالفا
في جميع الجارية مع ان الفسخ في الثلث لان الثلث غير مسترى على جاره يجوز ان يتناول
كل واحد منهما انه باعته على جده هكذا فيكون صادقا وكذلك المشتري في ثلثي الجارية
الكل احتياطا فان اختلفا في قيمة الجارية كان القول قول المشتري مع بينة لانه
هو المستحق لو كان البائع يقول بعتهما بالف درهم وهذا الوصف وقال المشتري
استرتهما بالف درهم وقد ماتت الجارية في يدي المشتري والقول للمشتري ولا
يحالفان لانه لم يخص منكرها ههنا لهما العفا على ان الجارية المبيته هي البيعة
والوصف على ملك المشتري بقى البائع مدعيها لملك الوصف على المشتري وهو ينكر
مخلفه والمشتري لا يدعي على البائع ثمنه لانه يقول كان العبد من ثمن فلا يخلقه
لخلاف الفصل الاول لان ثم البائع يدعي على المشتري الدرهم وهو ينكر مخلف المشتري
يدعي على البائع الزام العيب وهو ينكر مخلفه فتصور الخالف واذا جلف المشتري

الجدة

لان المشتري

لحب عليه الغادرهم لانه اقرب ذلك ولو قال المشتري استرتهما مائة دينار ولهذا
الوصف وقال البائع بعتهما بالف درهم فهو على ما مر القول قول المشتري في حصه
الديار في حصه الوصف خالفا وكل عرض من العروض ومكيل وموزون بعينه
فهو لمشره الوصف لما ذكرنا ولو ادعى المشتري مائة دينار وادعى البائع الثمن الغادرهم
وقد ماتت الجارية والقول قول المشتري مع بينة وكذلك لو اقر المشتري ان الثمن مائة
وكرجته وسطا بغير تعيين او مائة وطل من ثمن وادعى البائع الف درهم والقول قول
المشتري لما مر ولو كانت الجارية قامة في يد المشتري خالفا وتزاد في جميع ذلك
وقال محمد في ذلك كله بخالفان وشراذم كانت قامة والقيمة ان كانت هائلة
والمسألة معروفة والله اعلم
من البيوع التي فيها الاختلاف فمالمح البائع والمشتري على البائع
قال في الباب على ما مر في الباب الاول واذا استمرى من رجل عبدا بالف درهم ملك اياهما
والعبد في يد البائع لم يقبضه المشتري لم ان العبد وجد اقطع اليد البائع قطعه
المشتري قبل البيع ولى عليه نصف قيمته وجمع الثمن ولا خيار له وقال المشتري
قطعه البائع بعد الشراء في الجارية ان ست اخلت نصف الثمن وان ست تركت
ولا منه لهما خالفا لان كل واحد يدعي على صاحبه اما المشتري فيدعي دخول اليد
العقد وسقوط نصف الثمن بقطع البائع اياه وشوق الجارية لنفسه والبائع منكر ذلك
فيختلف على دعواه والبائع يدعي على المشتري نصف القيمة وجميع الثمن وهو ينكر فيجلف
ويبدأ بمن البائع لان البائع اشد نكارا من المشتري لان الخلاف وقع في العقد
والمشتري يدعي احكام العقد والبائع ينكرها واما البائع فيدعي نصف القيمة
وذلك ليس من احكام العقد ويدعي جميع الثمن وذلك ثابت بصادقتهما فاذا كان المشتري
اشبه بالمدعيين والبائع بالمنكرين فبينا بينه فان جلف كل واحد منهما قتل
للمشتري ان سئل فخذ العبد لجميع الثمن وان سئل فدع لان دعواهما بائنا خالف
قد سقطت بغير العبد مقطوع اليد لا يعرف له قاطع فصار كانه ساهوا به لحقته
في ضمان البائع فان اقاما البينة فبينه المشتري اولى لانه اشبه بالمدعيين
كما مر ولو اقام احد هما البينة قبلت بينته لان الدعوى لا يوازي البينة ولو تصادقا
على ان البائع هو الذي فقتا العيب فقال البائع فقات العيب قبل البيع فلك الخيار
ان ست فخذ العبد بالف درهم وان ست فدع وقال المشتري فقات العيب بعد البيع
ولا بينة لهما فالقول قول المشتري مع بينة وبأخذ العبد خمس مائة ان شاؤا ويدع
في قاس قول ابي حنيفة واني يوسف وهذا بناء على مسئلة قطع يد العبد اذا اختلف
السيد والعبد فقال السيد قطعت يدك قبل ان اعقبك وقال لا بل قطعت يدك بعد
بعد اعقبني فالقول قول العبد عندهما لان السيد اقرب بسبب الصمان وادعي
سقوط الصمان بالاسناد الى ما قبل العتق قبل اقراره وردت دعواه وعند محمد

٢٢٥

ان

العيب

القول قول السيد لانه استند القطع الى وقت معهود فكان ذلك من باب البيان فاعتبر منبرا
لوجوب الضمان لمدعيه للسقوط بعد الوجوب كذا هذا وان قامت لاحد منهما بينة اخذ
ببينته لما ذكرنا وان اقاما البينة فيبنيه المستري اولى لان بينه المستري مثبته وبينه
البائع نافية فالمثبته اولى وسبانه ان المستري يدعي دخول العين في العقد واثبت
ذلك البينة واذا ثبت ذلك رتب سقوط الثمن على ذلك واما البائع فيبني دخول العين
في العقد وجوب كل الثمن مرتب على ذلك فكانت بينه المستري اولى ولو تصادقا على
ان الفاقى هو المستري فعلى المستري فقاهها بعد الشرى وقال البائع فقاهها قبله
فعلبك نصف القيمة وجميع الثمن فالقول للمستري لاهما الفقاه على الفقاه والبائع
يدعي عليه بالاسناد الى ما قبل الشرى وجوب نصف القيمة وهو شرك مكنون القول قوله
وايهما اقام البينة اخذ بمثبه لما مر وان اقاما المئنه فيبنيه البائع اولى لاهما الفقاه
على وجوب كل الثمن بقى دعوى البائع نصف القيمة عليه وهو ينكر ذلك ولو كان لرجل
عبدان موقوف وحى فقال رجل استرنيهما منك بالف فقلت السالى ولا بينه لهما فعلى القائل فمه الموقوف
الف وقال المالك استرنت الحى بالف فقلت السالى ولا بينه لهما فعلى القائل فمه الموقوف
في ماله في ثلث سنين لاهما الفقاه على القتل فادعى المستري معنى لغيره وسقطه فلا
يقبل وتعالى الفاقى الحى وتراذوا وهما اقاما البينه اخذها لما مر وان اقاما البينه فيبنيه
المستري اولى لانه اثبت دخول الموقوف في العقد وبقاه فصل من هذا ومن فصل العين فانه
ذكر الحكم على عكس هذا وانما كان كذلك لان الاصل في العين ان يدخل في العقد تبعاً لاصلها
فاذا ادعى المستري ذلك فالظاهر يستدل به فكان القول قوله واذا اقاما البينه فيبنيه
البائع اولى لاهما الكشرا ثباتا لانه ادعى خلاف الظاهر واثبته بالبينه فاما هاهنا فليس
الاصل في بعض الاعيان ان يكون تبعاً للعين اخر متى ادعى شراعيه وانكر صاحبه كان القول
قول المنكر لانه هو الاصل وذكر في هذا الفصل على هذا الاستشهاد للفصل الاول
وذلك مستقيم لان حكم هذا على عكس حكم ذلك ومن اصحنا من قال الاستشهاد صحيح
ولكن الكاتب غلط في رواه الفصل الاول لانه ذكر في الاملا ان بينه المستري اولى لاهما
است دخول الحى في العقد فعلى هذا يستقيم الاستشهاد ومنهم من قال الاستشهاد
صحيح بالمعنى دون الصورة فانه اراد ان يبين ان من كان اشبه بالمنكر من القول قوله
ومن كان اشبه بالمدعي فالبينه بينه ففي هذا الفصل البائع اشبه بالمنكر من دخول الحى
في العقد لا يبدل على دخول القليل في العقد وفي الفصل الاول المستري اشبه بالمنكر من
لان دخول الاصل في العقد يبدل على دخول جزائه منه فلهذا كان القول قول البائع والبيه
بينه المستري في الفصل الثاني وفي الفصل الاول على عكس ذلك ولو استرني عبدان من رجل
بالف درهم وقفاً لرجل عنه قبل القبض فعلى البائع فقاه عينه قبل الشرى وقال المستري
بعده والقول قول المستري لما مر ان الحى طهرت والعبد على ملكه ولو قال الفاقى
فقاه عينه قبل الشرى لا يلتفت الى قوله لانه اقرا الضمان في الجائز وشهد به

لا لسان فقبل اقراوه ولم يصح شهادته فان اقام احدهما البينه فهو اولى واذا اقاماهما
فبينه المستري اولى لما مر انه يدعي دخول الجرى في العقد ولو فقاه عينه رجلاً واختلفا
فيهما فقال المستري هذا الرجل فقاهها بعد الشرى واقام البينه وقال البائع فقاهها
الثاني قبل الشرى واقام المئنه فيبنيه المستري اولى لاهما ثبت دخول الجرى في العقد والبائع
نفى ذلك فيضمن الفاقى الذي ادعى عليه المستري نصف قيمته والله اعلم
السلم ولو اسلم رجل الى رجل عشرة دراهم في عشرة اشهر
خطه ودفعها اليه على ان البائع بالجبار او المستري ثلثه ايام فالسلم فاسد لان الجبار يمنع
وجوب المالك والقبض فرع الملك فيمنع وجوبه ايضا ولو وجب القبض فاق بطل العقد فاذا
لم يجب بشرطه اولى ان لا يصح فان ابطال صاحب الخيار خياره فلان الاقراض والدرهم فابيه
صح العقد لان الفساد غير لازم هاهي على معنى انه يرجع الى خيل في شرط العقد وهو العوض
لان الجبار فاسد لعينه لان السلم بيع والحمار يلام البيع والفساد الواقع في العقد اذا لم يكن
لازمات كذا في نفسه قبل العقد الا صلاح بخلاف الفساد مادام مجلس العقد كالبيع بالرم
ويجوز ذلك وان كان الدرهم هاهنا لا يقلب العقد جائزاً باسقاط الخيار لان اسقاط الخيار
جرى مجرى الاجازة والاجازة انما يلحق بالعقد اذا كان المعقود عليه بوصف قبل ابتداء العقد
وابتداء السلم ديناً بدين لا يجوز فكذا الاجازة وان كان بعد الاقراض لم يجر لان الفساد قد نال كذا
من القبض في البيع بالعيب قال نبي الباب على ان المستري
يصير قاضا للمبيع بالتعيب وتصير البائع مستردا للمبيع اذا وجد منه الصنع الذي لو وجد
من الاجنبى يصير به غاصبا وهذا لان حياجه المستري الى المحصيل لا غير ولهذا لو تمكن
من القبض انزل قاضا وفي التعيب ملك من العيب وزاياده وحاجه البائع الى القبض والا لاله
لا استرداد فمالم يوجد منه صنع بطل على الازاله لا يصير مستردا كالمغاصب مالم يوجد
منه صنع من ليد المالك لا يصير غاصبا اذا عرفت هذا جينا الى المستأجر
اذا استرني ثوبا عشرة دراهم فقاهه المستري قبل القبض فهذا مضى من المستري لانه بالتخلي
يصير قاضا والتعيب فوقه فان ضاع الثوب بعد ذلك ولم يمنع البائع من المستري ضاع
من مال المستري لان حبس المستري لم ينقص وان منع البائع ضاع من مال البائع وسقط
الثمن الا حصه القصاص لان قضاة قد انقضوا بالمنع الا في حصه القصاص ولو كان الثوب عند
التعيب في كف البائع او حجرة او على عاتقه او كانت دابة فكان مسكها فلم يمنع بعد ذلك
حتى هلك واستهلكه مستهلك فهو شواء وهو من مال المستري لان هذا ليس باسترداد الاثر
انه يصور من الاجنبى ولا يصير به غاصبا بان هبت الرخ ثوب في حجره او على عاتقه وجو
ذلك ولو كان مصدا والبائع لا يسه او خاتما وهو لا يسه اودابه وموراها لم عتبه
المستري وهلك بعد ذلك هلك من مال البائع لان هذا الصنع من الاجنبى غصب من البائع يكون
استرداداً ولو كان المبيع دارا والبائع شاكنها هدم المستري حائطاً لم عرفت بالمأبعد
وصارت حجر الاسفعا فاهما من ضمان المستري والبائع بالسكنى لا يصير مستردا عند الي

منه في البيع والشراء

ان حشفه والى يوسف لان الاحنى لا يصير غاصبا بالسكنى وفي قول الى يوسف الاول وهو قول محمد لصير غاصبا والله اعلم

من الشرى والبيع والقبض بغير امر البائع قال بنى الباب على ان المشتري اذا قبض المبيع بدون اذن البائع فالبائع جاز لا يسترد اد جريا على قصته المعاوضة على ما عرفت ومتى تغدر رد العين وجب رد القتمه ليكون قائمه مقام العين كما في الغصب ومتى استرد انقص القبض من الاصل كان لم يكن اذا عسر ففنا هذا جينا الى المسائل واذا استرد جارية بالف درهم حاله فلم يسقط الثمن حتى قضى المشتري منه لغرامه وباعها من اخر ما به دينها وفقا لضافا بالمستري الاول فاراد البائع خصومه المشتري الا خرب ليردها اليه ولا يستيقا الثمن بنظر ان اقر المشتري الاخر ما وصف البائع فانه يدفع اليه الجارية لان افراوه صادف ملكه فصح وان قال المشتري ما ادري ما قال البائع فانه لا خصومه بينهما حتى حضر المشتري الاول لان الحق اذا تعلق بخصمين احدهما غائب فالجاضر لا يثبت حصما عن الغائب اذا لم يكن المدعى على الغائب غير المدعى على الجاضر او شيئا لثبوت حقه المدعى على الجاضر ولم يوجد كلاهما لان المدعى على الغائب حتى الجبوس على الجاضر حتى الفسخ وذلك ليس بسبب موضوع لهذا وقيل هذا قول الى حشفه ومحمد فاما عندنا يوسف فيقبل بينه البائع على المشتري الاخر وهذا بناء على اختلافهم فيما اذا باع المولى عبده المديون من رجل وغاب محض الغرما وادعوا الدين وانكر المشتري فعندهما لا خصومه بين المشتري والغرما وروى عن الى يوسف انه خصم لهم في اثبات الدين وحق الفسخ فكذا هذا وكذا اذا باع الرهن وغاب محض الرهن فلا خصومه بينه وبين المشتري عندهما خلافا له وكذا المشتري اذا باع الدار من رجل وغاب محض الرهن وادعى الشفعة وادعى الشفعة فلا خصومه بينه وبين المشتري عندهما خلافا له فان حضر المشتري الاول فاقام البائع البيه على دعواه ردّها القاضي اليه الا ان ينفقه الثمن لا خصم له فان لم ينفقه الثمن حتى ردّها القاضي قبل القبض فلم يصح فان نفقه الثمن بعد ذلك واخذ الجارية بسلامه لان العقد قد بطل فلا يعود صحيحا وكذا لو كانت الجارية ماتت في يد المشتري الثاني كان للبائع ان يعرض المشتري الثاني قيمتها فلو نفي في يد حتى توفي الثمن لان القتمه في حكم العين ورجع المشتري الاخر على الاول بالثمن لان اخذ القتمه كاخذ العين ثم يرجع بالثمن كذا ها هنا فان نفقه الثمن بعد ذلك واخذ القيمه من البائع فلا سبيل للشاى على القتمه لانهما كالعين على ما مر فان كان في القتمه فصل تصدق به لانه يرجع مالم يضمن لان البائع لما اخذ القتمه ارفع ضمان المشتري وان هلك القتمه في يد البائع بطل البيعان جميعا لما مر ان استردا القيمه كاستردا العين ثم يبطل البيعان لو هلك العين بعد الاسترداد كذا ها هنا اختلاف البائع والمشتري في الثمن قال بنى الباب على معرّ الدرعى والا تكار واذا اشترى من رجل عبدا بالف درهم وقبضه وذهب له عبد اخر وبضه

ثم مات احد العبد من عند المشتري فجاء المشتري برد الباقي بعث فقال البائع هذا موهوب والميت هو المبيع فالقول قول البائع لانهما ان اصل الملك مستفاد من قبله فكان القول قوله في وصفه فلا تقبل قول المشتري في الفسخ عليه لعدم تمام الملك الا بالبيه ولو لم يجد المشتري عبدا ولكن البائع اراد الرجوع في بيعته فادعى ان القام هو الموهوب وادعى المشتري ان الموهوب هو الميت فالقول قول البائع لما مر وحلف لان المشتري وادعى عليه الشرى فيه وهو ينكر فيحلف المشتري على دعوى المالك البائع الشرى في الميت لانه يدعى عليه الثمن فيه وهو منكر فيحلف فاذا حلفا حلف على البائع رد الثمن وحلف على المشتري رد قيمته الميت لان المملك للثمن هو المشتري فكان القول قوله فيه والمشتري اقر ان الثمن بازا القايم فاذا حلفا البائع لم يثبت الشرى فيه واقر البائع ان الميت مبيع وان الثمن بازا به فاذا حلفا المشتري لم يثبت الثمن بازا به وقد اقر المشتري بسبب العمار وهو الاخذ ولكنه ادعى معنى يسقطه فصح افراوه ولم يقبل دعواه الا بالبيه ومن لزمه رد عين وعجز عنه لزمه رد قيمته كما في الغصب فان استزاعا احدهما بما به دنا روالاخر مالف درهم وفقا لضافا مات احدهما في يد المشتري وجا بالباقي برده بالعيب واختلفا في ثمنه فالقول قول المشتري مع البيه ولا يثبت التحالف اما في القايم فلا زردة واجب وانما انصار الى التحالف للفسخ وذلك واجب بدون التحالف واما في الميت فلا يثبت التحالف عندهما خلافا لمحمد والمثله معروفة واذا كان كذلك بقي اختلافهما في الثمن فكان القول قول المشتري لانه هو المملك للثمن وان كان العبد لم يمت والمثله لهما هارد المسرة العبد الذي وجده العيب بالثمن الذي ادعى وخالفوا وفرادا بغير البائع الثمنين لان رد المعيب واجب فاذا رد صار كان المردود لم يكن في اختلافهما في ثمن الثاني فاذا حلفا وجب رد الثاني فحصل رد العبد من موجب رد الثمنين ادا كان قبض بالب محمد اذا وجب رد احدهما فالقول قول المشتري بخوان كان الباشا في ميتا واذا لم يرد واحد منهما على البائع فالقول قول البائع اراد اثبات التحالف لان من المسرى ياتيه فيحلف البائع ايضا اذا اشترى من رجل عبدا مالف درهم ويقاضا ثم جاء المشتري برده بعث فادعى البائع ان المبيع غيره فالقول للبائع لان العقد قد تم بالقبض والمشتري يدعى عليه الفسخ وهو ينكر والله اعلم من البيوع بين الاثنين يكون الثمن فيه بينهما فاذا هلك احد هما كان الاخر وما لا يكون فالسبب الباب على ان الشجر يصلح ان يكون تبعا للارض من وجه لانه قائم بالارض ويصلح ايضا من وجه لانه قد يقطع فباع على جده فامكن اعتبار المعين فيه اذا عسر ففنا هذا جينا الى المسائل رجل له ارض بضوا ولاخر فيها نخل بغير ارض ثم باع ربا لا رضى الارض والنخل بامر صاحبه بالقدر درهم وقمه الارض خمس وقمه النخل كذلك جازا البيع ويكون الثمن بينهما نصفين لان قيمتهما سوا فان لم يقبض المشتري الارض والنخل حتى ينف النخل بافد سماويه فالمشتري بالخيار ان يشا اخذ الارض جميع الثمن وموالا ليدفعه الى ربي الارض وان شاترك لان النخل تبع الارض بليل انه دخل في البيع

من غير ذكره فلا سقط شيء من الثمر لعله كما في اطراف العبد وانما خبير المستر لان المبيع
تجزأ وصفا وكذلك ان ذهب نصف النخل واختار المستر اخذها اكلها جميع الثمر لثمة
ارباعه لرب الارض والربع لرب النخل وبالخص من زاد المثلث لرب النخل فالارباعه
البيع يظهر يوم القبض وقيمة النخل يوم القبض على النصف فكان الثمن اقل من ثمن النخل
البيع مقبض بالكل لم يولد الكل قبل القبض عادت حصته الى الاصل وكذلك البيع ولو اثر
النخل ثمره تساوى حشما به فاخذ المستر كله فثلث الثمن لرب الارض وثلثه لرب
النخل عندا في حشفه ومحمد وعندا في يوسف نصف الثمن لرب الارض ونصفه لرب النخل
لان عندا النخل تبع للارض والثمره تبع النخل وعندا مجموع النخل والثمره تبع الارض
والمستله معروفة ولو كان باع النخل والارض وكل واحد منهما مائة درهم وهما لواحد
اولا تبين الارض لواحد والنخل لا حرم ثلث النخل باه سماويه فالمستري بالخيار
ان شا اخذ الارض خمسين مائة وان شئت لرب الارض لان النخل مبيع على حده لان الصفة تعرفت
سفر الثمن فلم يكن النخل لها نصيبا لارض في البيع ونظر النخل مع الارض ذراعان
الثوب فان الذراعان يجري مجرى الوصف للثوب اذا ذكر الثمن جملة حتى انه اذا اشترى
ثوبا على انه عشرة اذرع بكذا فوجده تسعة اذرع اخذ الثوب لجميع الثمن ان شئت وان شئت
ترك وجري مجرى الثوب اذا ذكر له ثوبا على حده حتى اذا اشترى ثوبا على انه عشرة
اذرع كل ذراع منه بكذا فوجده تسعة اذرع اخذ الثوب بالثمن الا حصة الذراع الفاضلة
كداها هنا وان لم يملك ذلك اثمر ثمره تساوى خمسين مائة فان الارض لخمس مائة والنخل
والثمر خمسين مائة لماد كرا والله اعلم

من التقصير في البيع والتقابل في ذلك حال في الباب على ان كل شيء صلح لاضافة العقد
الصلح لاضافة الفسخ اليه لان الدفع تصادف محل الوضع ادعاء رفا هذا جينا
الى المسائل واذا اشترى من رجل عبدا بخر حنطة بعينه ونقا اضافت العبد للمعاقلا
البيع وقد علم الموت العبد جازت الا قاله لان الحنطة معقود عليها في لا تبدا الا بخر
لا يملك ان يملك العبد ويعطى غيرها وانه لو ردها بالعبد يفسخ العقد واذا صلحت
لاضافه العقد اليها صلحت لاضافة الفسخ اليها ايضا واذا الفسخ العقد فيها
استند في ثبوت الفسخ في الميت وقد تعدد رده بالموت فوجب رد قيمته لان السبب
الموجب للرد قائم ولو كان الكسر غير عينه موصوفا ونقا اضافت العبد للمستر
لم يقابل على الكسر وهو قائم لا يجوز لان هذا الكرم لم يكن معقودا عليه في الاصل بل هذا
عن الكرا الذي وجب بالعقد لما لا ترى لو ردها الكرا العيب لم يفسخ ولو امسك هذا
الكرو دفعه غيره في لا تبدا جاز اضافة الا قاله الى الثمن لا يجوز ان لا جوارضا في
العقد اليه ولو كان اشترى عبدا بخره بعينه ونقا اضافت العبد للمستر
جاز لان النقرة صلحت لاضافة العقد اليها فكذا لاضافة الا قاله اليها لافاضا
بطله قبل الضرب واخذ صاحب النقرة ثمنه ومن صاحب العبد مستوية قيمة العبد

حتى

غير الدراهم لان تعيين الدرهم يشبهه الربوا يشبهه كوز المقره بازا القيمة ووزر
لا يعرف الا بالجور والطن وافل الاحوال ما يشبهه الربوا ان كره ذلك فان صمته الد
جاز لان القيمة في الحقيقة بدل العبد لا بدل المقره وتصدق بالفصل ان كان لان هذا
زنج مالم يضمن لانه باخذ القيمة بملكه العبد قبل ان يدخل في صمته فكون كما لو قتل العبد
المبيع قبل القبض فمن القاتل قيمته وكانت اكثر من الثمن من جنسه فانه تصدت
بالفصل لهذا المعنى قال لا ترى لو اشترى العبد في طعام فقبض الطعام ومات العبد
بالمسلم اليه لم يقابل جاز لان الكرا المسلم فيه مبيع وليس من الا ترى ان النقص
فيه قبل القبض لا يجوز ولا ترى ان لا يجب رد عينه عندا لانه فصار كانه استر
الحنطة بعينه فان قبل لوردها بالعبد لا يفسخ العقد ولو كانت مبيعة لا يفسخ
فلما السلم المعيب باعتبار اصله واعتبار وصفه غير حقه فهو متى رد بالعيب
قد اعتبر وصفه فاشق قبضه وصار كأن لم يقبض شيئا ومتى قبل على الا قاله فقد
اعتبر اصله وقد مر انه باعتبار اصله عن حقه فصحت الا قاله اذا اشترى عبدا
لخاربه ونقا اضافت العقد لم يملك احد منهما بعد الا قاله قبل القبض لم يطل
الا قاله لان تبداها على هذا الوجه لخور فاو لا يبقى فان هلكا جميعا قبل القبض
اسقطت الا قاله لان لا تبدا على هذا الوجه لا يجوز فلما البقا وكذلك لو اشترى
عبدا بالف درهم ثم يقابل بملك العبد قبل القبض بطلت الا قاله لان تبداها على
هذا الوجه لا يجوز فلما البقا وشوا كانت الدراهم فائمة او هالكة لما مر انها غير ما
ما ورد عليها العقد خلافا للنقرة اذا كانت قائمه على ما مر لم كتاب السوم والله اعلم

رجل

عين حقه

ونقا اضاف

قال القاضي الامام محمد الفاضل رحمه الله بنى الباب على ان الواجب لعقد الرهن بد
الا سنبعا بالدين والاشتبعا بمحقق لجنس حقه وجنس حقه في معنى الرهن دون
عنه ولا توصل الى هذا المعنى على ما هو الاصل الا بالسع فتعلق حقه بالبيع ايضا
لتعلقه بالمعنى اذا عرفت هذا جينا الى المسائل اذا رهن رجل عبدا بخر حنطة
عبدا بالف درهم وقيمتها الف وقبضه المترين من الراهن باعه من انسان بالف درهم
فالباع باطل اي سيبطل لانا لو بقنا البيع لبطل حق المرهن قال الا ان خيره المرهن
فاذا اجاز جاز لان امتناع النفاذ كان لحقه فاذا رضى به جاز قال واذا اجاز يكون الثمن
رهنا عنده وروى عن ابو يوسف لا يكون رهنا قال لانه بالاجازه اسقط حقه ولن
يسقط حقه الا بعد خروجه من ان يكون رهنا يخرج من لونه رهنا فاذا سقط حقه
عن الاصل سقط عن بدله لا يحاله وجه زوايه الكتاب ان حقه متعلق بالبيع من
الذي ذكرنا فاذا ما رضى بالبيع الا لتجصيل ما يتعلق به حقه وهو معنى الرهن فلم يكن
الاجازه اخراجا للعين من الرهن الا ببدل يسلم له مكانه فان لم يحجز المرهن ولم يطله
القاضي حتى باعه الراهن من رجل اخر واجاز المرهن البيع الثاني جاز الثاني وبطل الاول

الوجه

لما مران حقه متعلق بالبيع فأي البيوعين اجازا ذلك وبطل الاول كالقضي اذا باع
بعض فاد اجازا المالك الثاني اجازا ذلك وبطل الاول كذا هذا ولوم بيع ثانيا ولكن رهبه
من انفق فاجاز المرتهن الرهن وسلمه الراهن الى المرتهن الثاني اجازا البيع ولم يجر الرهن لانه لا
حق للمرتهن في الرهن الثاني فلم يقف على ايجازه وانما اجازا البيع لان ايجازه الرهن دليل على الرهن
يسقط حقه وامتناع البيع كان لحقه متى سقط حقه نفذ البيع وكذلك لو اجر الراهن الرهن
بعد البيع فاجاز المرتهن الاجاره فانه يجوز البيع دون الاجاره لما ذكرنا في الرهن مع البيع
وكذلك لو وهب الراهن بعد البيع فاجاز المرتهن الهبه وسلم جازا البيع دون الهبه لما ذكرنا
في الاجاره مع البيع ولما ذكرنا التسليم في الرهن والهبه ولم يذكر في الاجاره لان عقد
الاجاره عقد لازم وانما يمنع نفاذه لجواز الرهن متى رضى بذلك واوجب التسليم بنفسه
فاما الرهن والهبه فليس يلزم بدون التسليم فلهذا ذكر التسليم في الرهن والهبه دون
الاجاره وقد قال اوجاز التسليم شرط في الاجاره كمال في الرهن والهبه حال لانه لا يخلو
في الاجاره وانما توقف العقد على سقوط حقه وانما سقط حقه بالفسخ والرد فقبل
الرد لا يسقط والله اعلم بالصواب

من الرهن في الولد والجنانه عليه قال بنو الما على ان الدين يقسم على قيمه المرهونه يوم العقد
وعلى قيمه ولدها بالحدوث يوم الفكاك وتغير الولد فيما بين ذلك لا يعتبر في حق سقوط
الدين وتغير الاصل يعتبر وان المماول اذا جنى على الرهن فذبح به قام مقامه كانه وتراجعت
قيمته في التغير وتعتبر قيمه المدفوع في قيمه الدين يوم الدفع لا انها دخلت في الرهن يوم
اذا عرفت فانه هذا اجنا الى المتسايل واذا رهن عند رجل جاريه تساوى الف درهم بالدين
فولدت ولدا تساوى خمس مائه درهم فقتلها جميعا عبد تساوى الف فذبح بهما مائة
عينه وجا الراهن بفيتكه فانه يفتكه بازبعه اسباع الالف لان العبد مدفوع بهما منقوض
مقام كل واحد منهما بقدر قيمته فثلثه قام قتلها الولد كان اجزا الولد بازت الى ثلث هذا
العبد المدفوع وثلثاه قام مقام الام كان اجزا عادت الى ثلثي هذا العبد وانما انقص
فمنها شعرا فلا يسقط شيء من الدين فاذا ذهبت عينه فقد ذهب نصف كل واحد
منهما اصار سدس جمع العبد باز الولد وهو مائه وسنه وستون وثلثا درهم وثلثه
مازالام ومولم مائه وثلثه وثلثون وثلث درهم وقد مران قيمه الام تعتبر في قيمة
الدين يوم العقد ونقصاها في السبع لا يعتبر وقيمتها يوم العقد كالف درهم و
الولد تعتبر يوم الفكاك وقيمتها للحال على اعتبار الفكاك مائه وستون وثلثا درهم
يجعل هذا القدر ستهما واذا صار هذا ستهما صارت الالف سته اشهم فصير الجملة
ستة فقسّم الدين على ذلك فيحصل الولد من ذلك سبع وخمسة الالف سته اسباع فكان
ذلك في ثلثي العبد فذهب العبد بذهب نصف ذلك وهو ثلثه اسباع بقي ثلثه اسباع
من حصتها وسبع من حصه الولد هذا قول محمد اذا اراد الراهن الفكاك يفتكه
بازبعه اسباع الدين واذا رهن عند رجل جاريه تساوى الف درهم فولدت ولدا تساوى

الف درهم فثلثا الام جاريه تساوى مائه درهم فدعت لها فان الرهن على حاله لما مران المدفوع
قام مقام المدفوع به كانه موقوف تراحت قيمته شعرا فان ولدت المدفوعة ولدا تساوى
الف درهم لم اعوت الام فان الرهن يذهب منه جزء من اربعة واربعين جزا لان المقابلة قامت
مقام المقبولة كالتهاهي وتراجعت قيمتها الى مائه وقد مران الاعتبار بقيمتها يوم العقد
وهي الف وقيمتها الولد على اعتبار الفكاك الف فقسّم الدين عليها نصفين نصف الام فثلث
الى المقابلة ثم ما اسفل اليها يقسم عليها وعلى ولدها على قدر قيمتها وتعتبر قيمه الام يوم
وقيمه الولد يوم الفكاك لان التساوي الى الولد ضمان امه لا غير فلهذا اعتبر قيمته مع قيمه
امه لا غير وقيمتها امه يوم صارت مرهونه مضمونه مائه فجعل كل مائه سهما فيكون
احد عشر سهما واذا صار نصف الدين احد عشر سهما صار النصف الثاني احد عشر سهما
الكل اثنين وعشرين في الولد الاول احد عشر وفي الولد الاخر عشرة اشهم وفي المقابلة سهم
فيذهب عينها ذهب نصف الدين فيها وموصف سهم فانكسر بالانصاف فصعفت
الاجزا صارت اربعة واربعين سهما صار ما في المقابلة سهمين يسقط نصف ذلك وتبقى
هذا معنى قول محمد يذهب من الرهن جزء من اربعة واربعين جزا فان قتلهم جميعا عبد تساوى
الف درهم فدفع بهم فذهب عينه ولم يكن غير الام المقابلة ذهبت قبل جنايه العبد عليها
فان الالف الدين يقسم على سنه وعشرين سهما خمسة حصه الولد الاول ثم يقسم احد
وعشرون على سبعة اشهم وعشرون فما يخص سهمين وعشرا يسقط بالعور نصفه لان العبد
مدفوع بهم مقام مقامهم فكان فيه من كل ذلك عشرة اجزا ومن الجارية جزء من قيمتها مائه
وقيمتها كل ولدا الف فصار العبد على احدى وعشرين جزا فلما اعور العبد عادت اجزا كل ولد
الى خمسة وجزا الجارية الى نصف وقد مران غير الولد لا يعتبر في حق سقوط الدين وكذلك
نقصان قيمه الرهن في السبع لا يعتبر لجعل كل الجزا الذي في العبد من الجارية موالا الام الا
معتبر في قيمه الدين عليها وعلى ولدها قيمتها يوم العقد وهي الف وقيمتها الاجزاء
الخمسية التي في العبد من ولدها على ما هي في الحال جعلنا قيمتها الالف احدى وعشرين
سهما لان العبد كانت قيمته الف وقد جعلناه احدى وعشرين جزا صار في ثلث الجزا الذي
في العبد من الجارية احدى وعشرين جزا يصير مع الاجزاء الخمسة سنه وعشرون جزا يقسم
الدين على ذلك خمسة باز الولد واحد وعشرون باز الام ثم ما يخصها انتقل الى المقابلة وقد
مران قيمه المقابلة تعتبر يوم الدفع وقيمتها ولدها تعتبر يوم الفكاك وقيمتها يوم الفكاك خمسة
اشهم من احدى وعشرين سهما من الف وقيمتها يوم الدفع مائه وهي ستهما من وعشرين سهما من الدين
على ذلك فما يخص سهمين وعشرون سهم من ذلك نصفه للعور اذا رهن عند رجل جاريه تساوى
الف درهم فقطعت يدها جاريه تساوى خمس مائه فدعت لهما ولدت كل واحد منهما
ولدا تساوى خمس مائه درهم ثم قتلهم جميعا عبد تساوى الف درهم فدفع بهم فذهب عين
العبد فان الراهن يفتك العبد بتسعة وعشرين جزا من خمسة واربعين جزا لان العبد ما قلنا
وقيمتهم سوا مقام مقامهم وانقسم عليهم اربعا فقام مقام كل واحد منهم اربعة ومو مائتان

عشرون فلما ذهبت عنه عاد الربع الى الرهن وقيمة الثمن مائة وخمسة وعشرون درهما فصار
كلهم قام بقيمة كل واحد منهم مائة وخمسة وعشرون درهما وقد مر ان قيمة الاصل يعتبر في
القسم يوم العقْد وقيمة الولد يوم الفكال وقيمة الاصل كانت الف يوم العقْد وقيمة الولد
على اعتبار الفكال مائة وخمسة وعشرون فجعل قيمته تسهما لهما الاقل فصير قيمتها
وقيمة الولد تسعة اشهم فنقسم الدين على ذلك فيحصل الولد منها تسعة اشهم والاربع
الدين في الام فلما قطعت بدلها ودعت بها انقسم ما فيها على نصفين لان الدين من الادنى
نصفه فانتقل منها الى القاطعة اربعة اشباع الدين في ما في القاطعة انقسم عليها
وعلى ولدها باعتبار قيمتها يوم الدفع بالجناية وهي خمس مائة وقيمة ولدها يوم الفكال هي
مائة وخمسة وعشرون وقيمته من قيمتها الرهن منقسم ما فيها وهو اربعة اشهم على خمسة
اشهم فالتسعة بالاربعين فيضرب خمسة في اصل السهام وهو تسعة فصار خمسة واربعين
سهما في حصه الولد الاول سهم مضروب في خمسة وحصه الام اربعة مضروبة في خمسة
فصار عشرين وحصه القاطعة اربعة مضروبة في خمسة فصار عشرين لم انقسم عشرون على
خمس اشهم سهم حصه الولد وهي اربعة اشهم والثاني حصه الام وهي ستة عشر وستة
مع عشرين ستة وثلاثين اذا ذهبت من العبد الذي قام مقامهم ذهب نصف ذلك وهو مائة
عشر بقي من الدين مائة عشرة وخمسة واربعه فاجعلها سبعة وعشرون سهما هذا مع
قول محمد يفتك الرهن سبعة وعشرين جزءا من خمسة واربعين جزءا اذا رهن رجل من رجل جارية
لساوي الف درهم بيضا احدى العينين فبيعت عنها الصبيحة فصارت ساوي مائتين
ذهب اربعة اخماس الدين لانه لو فات كل الرهن ذهب كل الدين فكذلك في العين يذهب بقدره
فان ذهب بياض العين التي كانت بياضا لم يبد شي من الدين لان الزيادة المنفصلة انما يخذ قسما
من الدين على اعتبار الفكال لا يصير مقصوده بالفكال وللفكالك شبهة بالعقد على معنى انه
متمم وموكد لحكمه وهو الاستيفاء فترك الفكالك في عقد الرهن منزله القيص في عقد البيع
وتم الزيادة المنفصلة اخذ قسما من الثمن وان منفصله كذلك فانها ولا المنفصلة تصير
مقصودة بالقصر بالفكالك والمنفصلة لا فصار وجود هذه الزيادة وعدمها بمنزله في حق الدين
والرهن فان ضرب رجل عينها هذه فعاد بياضا على حاله غير نقضها وهو ثمان مائة
من قيمتها وهي الف فصارت العين زايده منفصلة لمنزله ولد ولته لا توارث عنها فصارت
كانها ولدت ولدا ساوي ثمان مائة درهم وقيمته يوم العقد الف فيحصل الفصل من القيمين
سهما وهو ثمانان فكانت قيمتها تسعة اشهم فنقسم الدين على ذلك حصه الارش من ذلك
اربع اشباع الدين حصه الام خمسة اشباع ذهب بالعين اربعة اخماس ما فيها بقي
خمس وهو تسع اشهم كل الدين ففتكها الراهن الام والارش خمسة اشباع الدين فان كان الضارب
عبدا ودفع بها وقيمته الف درهم كان بمنزله ولد ولته ساوي ذلك فيفتكها بثلاثة اخماس
الدين لان قيمته يوم العقد كانت الف وقيمة الزيادة على اعتبار الفكالك الف فنقسم الدين
عليها بنصفين ثم يذهب بها فها بالعمى اربعة اخماسه وهو اربعة اشهم بقيت مائة وهي مع ما في

فصار خمسة

بالعمى

ع

حاربه

235

الزيادة وحمله ذلك من الف ثلثة اخماسها ففتكها بذلك واذا رهن عند رجل ساوي الف درهم
وبو بيضا احدى العينين فذهب البياض فصارت ساوي الف درهم من العين التي لم تكن بياضا
سوا بيضت فصارت ساوي القافانه ينظر الى مقدار ما نقص من قيمتها بذهب العين التي لم
يذهب بياض الاخرى لما مر ان الزيادة المتصلة وجودها وعدمها بمنزله في حق الحكم الرهن كانت
لم تكن فان كان نقصان ردها اربعة اخماس مع بياض العين التي كانت بياضا سقط اربعة اخماس
الدين ولو كان اقل واكثر بقدره وان كان ذهبت العين الصبيحة لجناية رجل والارش بمنزلة
ولد ولته لانه انفصل عن العين فيلحق بالعقد فنقسم الدين على الاصل والارش لم يلحق
الاصل بسقط منه بقدر نقصانه بذهب العين واذا رهن رجل عند رجل جارية قيمتها الف
درهم بالف درهم فولدت ولدا ساوي الف درهم ثم ان جارية قيمتها مائة درهم ففتك الام بقدر
لها ثم ان المدفوعة ولدت ولدا ساوي الف درهم ثم فتنك الولد من المدفوعة جارية ساوي
الف درهم فولدت ولدا ساوي الف درهم بعد الدفع لم مات المدفوعة وبقي ولدها الجارية
ليفتك هذا الولد فانه لقسم الدين على اربعة وثلاثين سهما فما اصاب عشرة اشهم يكون من حصه
الولد الاول في الولد الحي فيوديه واحد وعشرون ينقسم على اثني عشر سهما وعشرون سهما فما اصاب
عشرة منها فهو حصه الولد الثاني في الولد الحي فيوديه مع الاول وما اصاب سبعة عشر
سهما يسقط نصفه عن الراهن ويودي النصف الاخر وهذا لما مر ان قيمة الرهن يعتبر يوم العقد
وقيمة الزيادة يوم الفكالك فالاولى لما فتنك ودفع المولى القائلة لها قامت مقامها فاذا ولدت
المدفوعة ولدا وفلهم اخرى قامت مقامهم وانقسمت على قيمتهم على اربعة وعشرين سهما لان قيمة
كل ولد الف وقيمة القائلة الاولى مائة فيجعل كل مائة سهما فكون اربعة وعشرين فاذا ولدت
ولدا قيمته مثل قيمتها انقسم مثلها وقام ايضا مقام المقتولين على اربعة وعشرين سهما مقام الولد
الاول وعشرون مقام الولد الاخر وسهم مقام الام فاذا مات الام ملك النصف من كل واحد
منهم بموتها وبقي النصف من كل واحد بقا الولد الا ان ما كان اصلا في الدين سقط حصته من
الدين وما كان زايده لا على ما هو واذا كان كذلك فاجتنبنا الى القسمه بقول قيمه الجارية
المروونه كانت الف وصارت اربعة وعشرون سهما وقيمة الولد عشرة اشهم التي في الولد
الاخر صار اربعة وثلاثين سهما ثم نقسم الف الدين على ذلك فاجد وعشرون حصه الام
انقلت الى القائلة وانقسمت عليها وعلى ولدها على اثني عشر سهما وعشرون سهما لان قيمتها يوم
الدفع مائة وقد جعلنا الف اربعة وعشرون فمائة منها ستمائة وعشرون سهما والولد عشرة اشهم
من اربعة وعشرين سهما فصار اثني عشر سهما وعشرون سهما فلما فتنكهم الاخير قام مقامهم
واذا ولدت ولدا قيمته مثل قيمتها وماتت فام الولد مقامهم على اربعة وعشرين سهما والقائلة
ما فيها من الولد ومنقط ما فيها من ذن الاصل فاعتبرنا فها من الاصل ستمائة ونصف عشر
سهم ومن كل ولد عشرة اشهم من اربعة وعشرون سهما والله اعلم
من الرهن بين الشركاء الذي يرجع بعضهم على بعض
قال في الباب على ان الرهن الصادر من جماعة يجعل كالمصدر من واحد لا ينظر الشيوخ

فانه مقسد للعقد على ما عرفت في الاصل اذا عسر فها هذا احنا الى المسائل واذا كان
لرجل على رجل الف درهم وله على آخر ما به دينار قيمتها الف وخمسين مائة درهم فلهنا
بذلك عبدا وهو بينهما صفان وهما واجدا جميع حقه فمات العبد في دينه وقيمة العبد الف
درهم جازا الرهن لانه وقع جملة فلم يظهر الشئوع المقسد للعقد والرهن مضمون الاقل
من قيمته ومن الدين فيكون مضمونا باربعة اقسام الدين لان الدين الفان وخمسين مائة وقيمة الرهن
الفان والفان من الغبن وخمسين مائة اربعة اقسام فبالهلاك صار مستوفيا لاربعة اقسام
الدين من كل واحد منهما وتبقى خمسين الدين على كل واحد واربعة اقسام الف درهم
فان مائة واربعة اقسام المائة الدين ثمانون ذهب العبد من كل واحد بذلك يرجع صاحب
المال على غرم الدرهم باي درهم وعلى غرم الدين ثمانون دينار لانه بقي من الدين هذا
القدر ويرجع الغرم الذي عليه الدرهم على الغرم الذي عليه الدين بدينارين دينار ورجع
ذلك على هذا باربعة اقسام درهم لان كل واحد منهما صار موفيا دينه نصفه من نصيبه
ونصفه من نصيب شريكه لما مرنا لو جعلناه موفيا من نصيبه خاصة لظهر الشئوع المقسد
للعقد يرجع كل واحد على شريكه لما افواه من نصيبه ولا يثبت المقاصة الا ان يتقاسما
لان الجنس مختلف ولو كان له على رجل الف وخمسين مائة درهم وله على آخر الف درهم وله
آخر خمسين مائة درهم فهو عبدا بينهما اثلاثا ذهنا واجدا وقيمة الف درهم
وقبضه منهم فذلك في مائة فانه يملك في مائة درهم لانه مضمون الاقل من قيمته والدين
وما هنا حكم ان حكم من المرئيين بين الراهنين اما الحكم بينه وبينهم بان يصير مستوفيا
لثلاثي دين كل واحد منهم لان جملة الدين ثلثة الاف والرهن الفان فكون قيمة الرهن
مثل ثلثي الدين وهو مضمون بذلك فبالهلاك صار مستوفيا لثلاثي دينه ويرجع على كل واحد
ثلث دينه واما الحكم الذي بينهم فيجب على صاحب الف وخمسين مائة مقول هو صار موفيا
بالالف درهم من دينه ثلثة من مال نفسه وثلثة من مال هذا وثلثة من مال هذا لان كل جزء
من العبد بينهم اثلاث فغيرهم الف الف الى عشرة الف وخمسين مائة وهو قبل ذلك من
دينه ست مائة وستة وستين وثلثي درهم ثلث ذلك من مال نفسه ومائتين واثلاثين
وعشرون وتسعا درهم وثلثة من مال كل واحد وعشرين الف وخمسين مائة وفي من دينه
الفان ثمان مائة وثلثة وثلثي درهم من مال نفسه ومثل ذلك من مال كل واحد مما تان
واثنان وعشرون وتسعا درهم صارت قصاصا مثلها بعت مائة واحد وعشرون وتسعا
درهم اذا ما من مال صاحب الف ويرجع عليه فيجب على صاحب خمسين مائة وقد صار موفيا لدينه
ثلث مائة وثلثة وثلثي درهم ثلث ذلك من مال نفسه وهو مائة واحد وعشرون وتسعا
درهم من الدين ومثل ذلك من مال كل واحد وصاحب الف وخمسين مائة قد اوفى من ماله
ثلث مائة وثلثة وثلثي درهم ثلث درهم مائة واحد وعشرون وتسعا درهم صارت قصاصا
مثلها بقيت مائتان واثنان وعشرون وتسعا درهم ويرجع لهما عليه لم يبق صاحب
خمسين مائة وقد اوفى من دينه ثلث مائة ثلث ذلك من مال كل واحد منهما وصاحب الف

آخر

صارت

قد اوفى من مال نفسه مائتين واثنين وعشرين وتسعين درهم فمائة واحد وعشرون وتسعا درهم
قصاصا مثلها ويرجع عليه بالباقي صاحب الف ويد في العبد من دينه ست مائة
وستة وستين وثلثي درهم وله من العبد هذا القدر ويرجع عليه صاحب خمسين مائة
مائة واحد وعشرون وتسعا ويرجع مثل ذلك على صاحب الف وخمسين مائة وصاحب خمسين مائة
وقد اوفى العبد من دينه ثلث مائة وثلثة وثلثي درهم وقد رجع على صاحب الف وخمسين مائة
لمائتين واثنين وعشرين وتسعين درهم وعلى صاحب الف مائة واحد وعشرون وتسعا فيكون ثلث
وثلثة وثلثي درهم ثلث قد حصل له ست مائة وستين وثلثي درهم وكان له
من العبد هذا القدر اذا كان له خمسون دينارا على رجل فممنها خمسين مائة درهم وكان له على
رجل فممنها خمسين مائة درهم وكان له على رجل آخر خمسين مائة درهم فممنها عبدا بينهما
نصفين تساوي الف درهم فممنها ومات في دينه بطل الدين عندهما لان قيمة الرهن مثل الدين
فكان مضمونا به فبالهلاك صير مستوفيا للكل ورجع من عليه الدين بدينارين على الثاني
لخمسة وعشرين دينارا وذلك على هذا بالباقي وخمسين درهما لان كل واحد صار موفيا
دينه من التصديق لما مر والله اعلم

من الرهن الذي تبطل فلا يكون فيه خصما قال في الباب على ان الرهن المايصح يد واجب
ظاهرا او باطنا ولا يصح اذا كان الدين منعد ما لان موجب الرهن بين ستيهنا بالدين وذلك
لا يمكن تحقيقه بدون الدين اذا عسر فها هذا احنا الى المسائل اذا ادعى رجل على
رجل الف درهم قرضا لمجدها المدعى عليه لم صالحه من ذلك على خمسين مائة درهم واعطى
المدعى عليه بذلك رهنا تساوي خمسين مائة جاز لان الدين واجب ظاهرا عند وقوع الرهن
فالرهن به لا يكون ادون جبالا من الرهن على شوم القبض ولم يجوز فيها هي اولى
فان هلكا الرهن لم يصادق ان الدين كان باطلا وجب على المرهن خمسين مائة ردها على الراهن
لما مر ان الرهن يد صح فصار بالهلال مستوفيا للدين المسمى فيلزمه رد ذلك ولو ان
رجلا ادعى رجلا الف درهم فزعم المستدعي ان المال ضاع او زعم انه دفعه الى صاحبه
فلم يقر بذلك المودع لم اصطلحنا من المال على خمسين مائة درهم واخذت المال بالمال
رهنا على ذلك مضاع عنه لم يصادق ان الوديعه هلك او ردت فلا ضمان على المرهن
عندني يوسف وعند محمد بضمن لان الصلح باطل عندني يوسف صحيح عند محمد والمسألة
معروفة في كتاب الصلح اذا استرعى من رجل عبدا بالف درهم وقبض واعطاه مائة الف
رهنا تساوي الفاه هلك الرهن عنه لم قامت اليه على ان العبد جردا ومشتحق ضمن
المرتهن لان الثمن كان واجبا في الظاهر لا ترى ان القاضى جبر عليه ولو دفع اليه فيصح
الرهن ولو استأجرنا بخر او معنيه باجر معلوم فاعطاه بالاجر رهنا مضاع في يدها
لا ضمان عليها لان الرهن باطل لان الدين غير ثابت لا ظاهرا ولا باطنا بل لان القاضى
لا يجبر عليه اذ ارجع اليه لم يضمن عنه اذا ادعى بالمال او المودع على المضارب او على
المودع انه قد استهلك المال فلم يصدقه ولم يكد به حتى صلح من المال على خمسين مائة

فها هذا احنا الى المسائل

بالدين

واعطاه رهنا مساوي خمس مائه فصاع الرهن ثم صادقا ان المضاربة والوديعة هلك
اوسرت ضمن المرتن خمس مائه لان الاستهلاك سبب الضمان بالاجماع وهو متى سكت
ولم يكذب المدعي مما ادعى كان الظاهر وجوب الدين صح الصلح والرهن ولا كذلك المسئلة
الاولى لان المال لم يكذب ولم يصدق ولكنه سكت والسلوك لا يكون دعوى دين هاهنا
بدعوى الائلاف يدعي الدين صح الصلح في الظاهر لان الصلح عندنا حائز بنا على ربح
المدعي ولو ادعى المستودع والمضارب اهلاك قبل الصلح وادعى رب المال الائلاف
لمصلحة جاز عند محمد وفي قول ابي يوسف الاخر في قوله الاول لا يصح من اصحابنا
من قال رجوعه في هذه المسئلة رجوع في تلك المسئلة وهو الاصح ومنهم من يصل بينهما
وهو مذكور في الاصل ولو ان مسلما اشترى من مسلم خمر ابدى لهم فاحذ منه رهنا مساوي
درهما بمالك الرهن عنده لا يصح لان الرهن باطل لان الدين غير واجب لظاهره ولا باطنا
وكذلك الخنزير ولو ان مسلما اشترى من مسلم خلا بدراهم واعطاه بها رهنا قيمته
مثل الدراهم مملوك في يده لم علم ان الخل كان خمر ضمن المرتن لان الثمن كان واجبا في الظاهر
حال الرهن فصاع الرهن وكذلك لو اشترى شاه مذ بوجه بدراهم واعطاه بها رهنا لم يملك
الرهن لم علم ان الشاه ميتة ضمن المرتن لما بينا وكذلك لو ان رجلا قتل رجلا واعطاه
بعمته رهنا وهلك الرهن لم علم ان العبد كان حرا بعد مضاع الرهن ضمن الاقل من مئته
ومن قيمه الرهن لما مر وكذلك لو استهلك شاه مذ بوجه واعطى المالك قيمتها رهنا
وهلك الرهن لم علم انها كانت ميتة ضمن المرتن الاقل لما مر وكذلك لو وجد العبد حرا
ولا الشاه ميتة ولكن استحقها مستحق بعد هلاك الرهن في ذلك المرتن ضمن الاقل لما مر
من الرهن الذي يصح المرتن فيه قيمته او جمع الدين
والاقرار بالدين على العبد في ذلك قال في الباب على معرفه حق المرتن في الرهن
فنقول حقه في الرهن امشال العين لتوصل به الى استيفاء الدين من معناه وعلق
الامشال بالعين كعلق الملك بالعين ونزل معنى الرهن منزله الدراهم الموضوعه
في اليكيس اذا عرفت هذا حنا الى المسائل اذا كان رجل على رجل الف درهم
فرهنه بها عبدا يساوي الف فانقص العبد في الشعر حتى صار تساوي خمس مائه لا
يسقط شيء من الدين خلافا لفرما بيناه فان اعتق الراهن العبد نفذ عتقه خلافا
للسايع لما عرفت لم ينظر ان كان مؤثرا وكان الدين موجلا ضمن قيمته ويكون رهنا
عند المرتن مكانه لانه انلف حق المرتن في المايه لان المايه كانت في العين وقد تعد
رد العين فوجب رد قيمته وان كان معسرا سعى العبد لان حق المرتن في مايه العبد
وقد صار مصروفا الى العبد فاجب عنده ضمن ذلك للمرتن كعبد من شركين اعفقه
احدهما وهو معسر فان العبد يسعي للشئ الى هذا المعنى ويسعي في خمس مائه لانه انما
يسعي فيما يجلبس عنده من المايه وذلك خمس مائه وترجع على المولى ما سعى لانه قضى
دين المولى لادن يمينه ويرجع عليه ويرجع المرتن على الراهن ايضا خمس مائه لان حقه

من الرهن الذي يصح المرتن فيه قيمته او جمع الدين

كان في الف وقد سلم له خمس مائه وترجع بالباقي اذا لو سقط الباقي لا سقطناه لقول الرا
وذلك لا يجوز ولحققه وهو ان العبد انما صار مضمونا على الراهن بقبض المرتن وموجب
ذلك القبض تعبير بتغير الشعر والراهن بالاعناق صار مستردا للرهن وباقا للقبض
فيلزمه الضمان الواجب بالقبض وذلك الف درهم غير ان المرتن ان يرجع على العبد
بقبض الضمان لما مر وترجع بالباقي على الراهن ولو ان العبد الذي رهنه لم ينقص في الشعر
ولكنه قتله عبد فمئته مائه درهم فانه يكون رهنا لجميع المال لما مر انه قام مقام الاول
لجواز ما كانه هو وانقصت فمئته شعرا فان اعفقه وهو معسر سعى الغلام في قيمته
مائه درهم لانه انما يسعي فيما صار مصروفا اليه من المايه وذلك مائه ويرجع بها العبد
على السيد ويرجع المرتن على السيد تسع مائه الباقيه لما مر واذا كان الرجل على رجل
الف درهم فرهنه امة تساوي الفا فزادت في يدها من الشعر حتى صارت تساوي
الف فان المولى لا يفتكها الا بجميع المال لانه لو لم يزد فيها شيء لا يفتكها الا بجميع
فما هني اولى ولو هلك هلكت ماله لان قيمه الرهن في حق الضمان معتبرة يوم العقد
ويصير مستوفيا للضمان يومئذ ويومئذ كانت قيمتها الف درهم ولو اعفها السيد
وهو معسر شعت في الف درهم لاهما مضمونه بالف درهم وهي انما تسعي فيما صار مصروفا
اليها من المايه التي تعلق بها ضمان المرتن وذلك الف ولو لم يزد قيمتها ولكنها ولدت ولدا
مساوي الفا فاعفها السيد وهو معسر سعيها جميعا في الف درهم اما الولد يسعي في الام
لانه صار مقصودا بالاعناق صار كما لو صار مقصودا بالفاكك ولم ياخذ فسطا من ضمان
كذا ما عني وما يسعيان في الف لان الام كانت مضمونه بالف درهم وذلك الضمان ان القسم عليها
فلا يسعيان الا في قدر الضمان وزجعا على السيد بذلك ورجع المرتن على الراهن ايضا بما في
ذمته لما مر ولو ان الام لم تزد ولم تلد ولكن قتلها عبد لتساوي الف فاعفقه
السيد وهو معسر سعى في الف لما مر ولو ان رجلا رهن عند رجل عبدا لتساوي الفا بالفا
درهم فزاد العبد حتى صار تساوي الف من دبره مولاه وهو معسر فان العبد يسعي في جميع
الدين هاهنا لان حق المرتن كان متعلقا بمال المولى لانه تعلق برقبته وكسبه بل ان العبد
لو اكسب كسبا كان للمرتن ان ياخذ منه بالثمن لم يزل ملك السيد عنه لكن السيد ابطال
حق المرتن في الجبس فتعد ربا فحقه من رقبته ولم يتعد ذلك من كسبه وكسبه ملك السيد
كرقبته لم كان للمرتن ان يخبس الرقبه حتى يستوفي جميع دينه وهو الفان فكذلك حق السيد
ولا يرجع المدير على المولى ما ادى لانه ادى من كسب نفسه وكسبه لمولاه فان لم يسع في
من الدين حتى اعفقه السيد بعد المدير وهو معسر سعى في جميع الدين ايضا لان السعابه
بالمدبر قد جت عليه في الف والما وجب سبب من قبل المولى فصار كان المولى اقر عليه
بالدين ومئته الفان لم اعفقه فان العبد يسعي في الف لهذا ولوكات قيمته لم يزد
حتى دبره سعى في الف لانه وان جت عليه السعابه في جميع الدين ولكن لم يسلم للعبد الا
تدريعتة فاجتعل وجوب السعابه منزله اقترار المولى عليه بلين ولو ان المولى اقر عليه

بذئ النفس وقمته الف وحب السعابه عليه في الالفن فان اغتقه السيد وهو معسر
لم يسع الا في الف واحد كذا هاهنا ولو كانت قمته زادت بعد التدبير حتى بلغت الفين
اجتقه سعي في الفين لان حق المرهن قد علق بالالف وقد سلم له بالعتق من قمته قدر الالفين
ولو لم يزد قمته سعي في الف لم اغتقه وهو معسر سعي في قمته لما مر ان حق المرهن
قد علق بالسعابه في جميع الدين وما علق سلم له مثل ما علق به حتى لا يستيف المرهن ولو ان
عبدا اقر عليه مولاد باستئلاك الف درهم والعبد ينكر ذلك فلم يستشعوه حتى استقصت
قمته سعي وعاذت الى ماله درهم ثم اغتقه المولى ملك سعي رقبه بالدين وان لثرا لا يركب
لورهنه فالدين صح وان كثر الدين لكن العبد لا يسعي عند الاعتاق الا في قدر ما سلم له من
المال وقد سلمت له ماله درهم هاهنا فيسعي فيها لا غير وانما ذكر هذه المسئلة على سبيل
الاستشهاد فان السعابه واجبه عليه في الف درهم ثم بالاعتاق سعي في قدر قمته لا غير
فكذا في مسئلة الرهن والله اعلم بالصواب

من السعي في الرهن وغيره بوكاله القاصي وغيره قال بنى الباب على ان القاصي منصوب لا ينفك
الحقوق دون ابطالها اذا عسر فها هنا جئنا الى المسائل واذا استعار من رجل
جارية ليرهنها من رجل الف له عليه فاعارها اياه منه لم ان المستعير هلكت ولم يبع
مالا فاراد الغريم بيع الجارية حتى يستوفي حقه لموت الراهن ليس له ذلك ولا يبيعه
القاصي لانه لا يملك ابطال حق الغير عليه الا ترى ان الراهن لو كان حيا لا يملك بيع الرهن
لهذا المعنى فالقاصي اولى لانه تبصرف عنه وهو رهن على جالها حتى تغتكم المعير لا ي
حق المرهن محترم كما ان ملك المالك محترم فكما لا يجوز ابطاله لا يجوز ابطال هذا فان اراد
المعير ان يبيعها وانى المرهن ينظر ان كان في الثمن وفاباع لان حق المرهن لما علق بالرهن
لا مستيفا للدين وقد سلم له الدين الا ترى لو كان الراهن حيا واراد فضا دينه لينقل الرهن
فان المرهن لا يملك كذا هاهنا فان باع وادى دينه من الثمن لم يظهر للميت مال يرجع المعير
بذلك عليه لانه لم يكن متبرعا في قضايه لانه قضى لا يستخلص ملكه فله ان يرجع في ماله
ولو لم يمت المستعير ولكن مات المعير وعليه دين او لم يكن المستعير الراهن جازا فارتفعوا
الى القاصي ينظر ان كان الراهن موشرا ثوبا فضا الدين ليصل كل ذي حق الى حقه
وان كان معسرا فالرهن خيال ليس لورثه المعير ولا لقرمائه اخذ لان المعير لو كان حيا
لم يملك اخذه فهو لا اولى فان ادوا دينه اخذوه لانه سقط حقه فان اجمع الغرما والورثة
على بيعه ينظر ان كان في الرهن قبا باعوه والا فلا الا ان ياذن المرهن لما تولى المعير وان كان
فيه وفاد فضل فاراد غرما المعير بيع الرهن في الورثة او ارادوا بيعه وانى الغرما لم يبع
حتى يجمعوا عليه لانه لا فائدة للغرما والورثة في بيعه لانه لا يصل اليهم شيء ولا يحصل
فصادق منيهم به وفي كل بيع نفع لانه زيل يزداد صمه الرهن ويهلكه المستعير فلهذا
لم يبع بعير رضاهم هذا اذا كان الفصل فضلا عنى بذن الغرما فان بقي بينهم فلا يملك
الى رضاهم لان جهم في الدين لا في العين حقه وكذلك لو مات المعير والمستعير والله اعلم

فوقها

فوقها

فوقها

من الرهن الضا والجناية على الراهن قال بنى الباب على ان الشر
الواحد لا يضمن ضمانين لان الضمان لما يتعلق بالمالية وهي متحدة فاذا اعتبرت مروة في حق
ضمان بعد اعتبارها في ضمان آخر في حالة واحدة اذا عسر فها هنا جئنا الى المسائل
ولو ان رجلا قطع يد جارية رجل فممتها الف درهم فصارت فممتها خمسمائة لم ان المولى رهن
الجارية لخمسمائة مات من يد المرهن من قطع اليد فان الرهن لما فيه ويرجع الراهن على
الجاني يارش اليد في ماله جالا لانه اوجب بالورهن قبضا مضمونا وقضى به دينه فانقطعت
سرايه الجناية كما لو باع وسلم والفقه ما مر به تعدد اعتبارا ومالية واحدة في حق
ضمانين وقد تصدى للراهن سببا ضمان متى استوفى الضمان باجل السبعين بطل الاخر ولم
ملت حتى ولدت ولدا عند المرهن يساوى خمسمائة درهم لم مات وبقي الولد فان نصف
الدين بقي به لتقسم عليها وعلى الولد نصفان نصف الولد ببقائه وتبين ان نصف الام
كان امانة ونصف الامانة لا تقطع السرايه فنصف الجارية هلك بجناية الجاني بنصف اليد
فما كان من الشفيع فهو على العاقلة في ثلث سنين وذلك خمسمائة درهم وما كان من اليد
وهو مائتان وخمسون فهو على الجاني خاصة فيرجع بذلك كله على الجاني وعاقلته وبلغ
ماله وخمسين من ذلك الى المرهن لا لها بدل الرهن ويكون عنده امانة فان هلكت هلكت
لغير شي لان اصل كان امانة فكذا البدل فان هلك الولد بعد ذلك هلك لغير شي وصبر
كان لم يكن لان قسمه الدين انما كانت على اعتبار الفكاك وقد فاض ذلك وتبين ان الام
انما هلكت لجميع الدين وان جميعها كان مضمونا وقد انقطعت السرايه وانما هلك في يد
المرهن من المائتين والخمسين كان ما جاوزا غير حق فيغرم ذلك وان كان في المائة على الراهن
يبرده على اصحابه وتبين ان الواجب هو الارش دون النفس وال ولا يشبه العصب
الرهن اذا عصب جارية رجل قد قطع يد جارية رجل ومات عنده حيث جبر المالك من ضمن
قمتها مقطوعة وتضمن الفاطع ارش اليد وبين ضمن عاقلة القاطع جميع العيكة
لان الغصب قبض مضمون لكنه حصل بغير رضى المالك والجناية فلا تقطع السرايه
في حقه كما لو غصبها الفاطع وامسك فاذا قد تصدى له سببا ضمان العصب والفعل
فله ان يختار القاطع او يختار ضمن الغاصب وصمته فيمنها مقطوعة وضمن القاطع
ارش اليد لا يتراجعان لان ملك الغاصب استند الى يوم العصب ويوم بدلت مقطوعة
وان صمرا عاقلة القاطع رجعوا على الغاصب لقمته مقطوعة لانهما ملكت الضمان
فالغصب صادق بملكهم فرجعوا على الغاصب لما في مسئلتنا فالحاب الضمان والقص
حصل من قبل المالك فانقطعت السرايه كالباع والتسليم والله اعلم بالصواب

لا بد من

هك

ما ذكره الشريكة بين الرجلين وال بنى الباب على معرقة
شركة العنان والمفاوضة والوكالة والإيضاع وقد مر شرح هذه الجملة في الاصل
اذا استرل الرجلان احدى بالالف والاخر مائة دينار ممتها الف وخمسين مائة شركة

عنان على ان يبيعا ويستريا فيما رزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما على قدر ووش
انما هما وما كان فيه من وصيعة فهو علىهما على قدر ووش انما هما فالشركة جازية
عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفرقوا الشفعي وهذا ما على ان الخلط ليس بشرط لصحة
الشركة عندنا وعندهما بشرط والمصلحة في الاصل معروفة ولكن بشرط احصاء راس
المال ليصح الشركة لان المطلوب من عقد الشركة فيما حصل من الرخ والرخ من راس
المال يجري مجرى القرض من الاصل لانه يتولد منه فلا بد من احصاء الاصل ليعقد
الشركة في فرعه وبيع راس المال بالتعيين لان عقد الشركة انما عقد لاثبات
الشركة في المستري راس المال ولين يكون المستري مشتركا الا اذا تغير راس المال ولا عند
الشركة في نصيب كل واحد منهما فمن اصاله في حق نفسه ووكاله عن صاحبه في الشركة
فقد اثن المال لا نال ولم تنبع الوكالة لم يحصل الشركة في الحاصل بالتصرف اذ الاصل في
كل ما حصل تصرف شخص ان يكون المتصرف لا غير وادخا الوكالة ليحقق المطالب
من عقد الشركة لم الدراهم والدنيا غير تعين في عقد الوكالة فكذلك هاهنا فان هلك
احد المائتين قبل الشري من مال صاحبه لان الشركة لم تثبت في راس المال فكان هلاك
المال على مالك صاحبه وبطلت الشركة لانه فان شرطها لان الشرط ان يكون المستري
مال هذا مشتركا ومال ذلك مشتركا وقد ثبت ذلك وهذا لان راس المال متى بعين
فصاحب المال الهالك لم يرض برجوع صاحبه عليه في ثمن المستري الا في ذلك المال وقد
فان ذلك وانقضت الشركة فان لم يهلك واحد من المائتين حتى اشتري صاحب
الالف جارية بالف وقدر الف وقبض الجارية لم يزل المائتين شركا هلكا قانما يهلك
من مال صاحبه المائتين كونا واما الجارية فهي بينهما على الشركة لان الشركة قد تمت
بالشري والشري لم يبطل هلاك المال فكذلك الشركة لا يبطل به واليهما بيع صحيح
بيعه لما مر ان الشركة قد تمت فان رخصا فيها او رخصا فيها وصيعة اقسما الثمن
على خمسة اشهم لان الاصل ملك المشتري يعتبر بقيمة راس المال وقت الشري لانه
يظهر عنده وكذا في بيان شرط الرخ وقت العقد لعرف كم شرط كل واحد منهما لصاحبه
من رخص ماله وفي حصيل الرخ من راس المال يعتبر وقت القسمة لان الرخ يظهر عندها
وهما هنا عند الشري كان راس المال اقساما لكون المالك اقساما لثمنه اقساما لرب
الدنيا سر وخمساه لربها الدراهم فادابا عا اقسما الثمن على ذلك لانه بدل المالكين ورجع
صاحب الدراهم على صاحب الدنيا سر وثلاثة اقسما من الثمن وذلك مستمارة لانه قد هلك
عنه في ثمن الجارية وكذلك لو اشترى الجارية صاحب الدنيا سر بمائة وتقد هلك
الدراهم بيعت برخ او وصيعة فذلك جاز على الشركة ورجع صاحب الدنيا سر على صاحب
الدراهم تخمسي الدنيا سر بعين دينار وكذلك لو هلك الجارية قبل ان يبيعا المشتري
ملك من مالها جميعا ورجع المستري على شركته تخمسي الدنيا سر كما ذكرنا ثم اذا انقضت
الشركة هلكا لاجل المائتين قبل شري واحد منهما شيئا فاذا اشترى الاخر ماله شيئا

نيت

هك

ان

في

٢٣٩

كان مستريا لنفسه لما مر ولوم يهلك واحد من المائتين فاشترى صاحب الدنيا سر لهما غلاما وقبضه
وتقد واستري صاحب الدراهم لهما جارية وقبضها وتقد هلكا كان هلاك من مالهما جميعا
وارجع صاحب الدنيا سر على صاحب الدراهم تخمسي الدنيا سر بعين دينار وصاحب الدراهم
على صاحب الدنيا سر ثلثه اقسما من الدراهم بنت مائة درهم لان المستري كان على الشركة
رخا ووصيعة ولو اشترى غلاما صغقه واحدة فالمصلحة لهما فقضاءه وتقد المائتين
لم هلك الغلام هلك من مالهما ولا يتراجعا ن شي هاهنا لان كل واحد منهما يكون مستريا
حصته بماله خاصة فلا يثبت له حق الرجوع على صاحبه بخلاف ما اذا كان الشري
صغقن لان كل واحد منهما يكون مستريا بعض المستري لنفسه تخم مائة والبعض لصاحبه
لحكم الوكالة فيكون اقساما لنفسه في حصه شركته ويرجع عليه بالمنقود في نصيبه
واذا احدهما بالف والآخر بمائة دينار ولا مال له غيرهما فاشترى كانه شركة
مفاوضة فان كانت فمما الدنيا سر الف فالشركة مفاوضه والا فلم تكن الشركة
مفاوضه لان من شرط صحة المفاوضه استواء المائتين وزيادة العتمة كزيادة الوزن
ولو كانت قيمة الدنيا سر وقت العقد الف لم رادت قيمتها على الف مائة قبل الشري وانقضت
مائة فقد انقضت شركته المفاوضه لان حكم المفاوضه انما ثبت عند التصرف بغير
المساواة حذو وقد علم ولو اشترى بالدنيا سر جارية والدراهم على جارية فالقاس
ان تنقض المفاوضه لان الجارية مشتركة بينهما وما في يد صاحبه فذا خالص ملكه
فاذا قد ازداد ماله على مال صاحبه وما استوجب من الرجوع بما قد في نصيب صاحبه
عليه دين المفاوضه لا يتناول الدين الا ترى لو كان لاجلها ما على رجل لا يبطل المفاوضه
خلاف ما لو ورث عينا او زاد مال احدهما وجب بطلان المفاوضه ووجه الاستحسان
ان الشري وان لحق باحد المائتين الا انه مستحق وقوعه بالمال الاخر محل كالاتي لان ماله
عرضيه الوجود يؤول موجودا في الشرع لاجل العذر والعذر هاهنا حقوق الخرج في اعتبار
اجتماعهما على الشري في حاله واحدة في مكان واحد فان زاد في ثمن الدنيا سر حدها اشترى
الجارية لهما قبل ان يشري بالدراهم مثا فالمفاوضه لهما لان الزيادة ظهرت بعد
وقوع الشري وصيرورته المشتري مشتركا فكانت زيادة على ما لهما فلم يضر على هذا لو
اشترى بالدراهم شيئا بعد ذلك لم ازداد احدا للصنفين ونقص لم تنقض المفاوضه لما مر
فاذا اقسما مال الشركة استوى صاحب الدنيا سر وصاحب الدراهم دراهم مائة
منهما نصفان فان كان الذي في ايديهما مستري على التعاقب لما لهما جميعا اقسما ما في ايديهما
نصفين لم يرجع كل واحد على صاحبه نصف ما قد من ماله ولو كانا مشتركا بالمائتين جميعا
صفقة واحد اقسما ما في ايديهما نصفين ان كان في ذلك وصيعة او رخ ولا رجوع لاجل
على صاحبه واذا اشرك الرجلان شركة عنان جارا بمائة الف والآخر بمائة دينار
ومما الدنيا سر الف وخمسين مائة فاشترى على ان الرخ بيننا نصفان والوصيعة على المال
فالشركة جازية استحسانا خلافا للقياس وموقول زفر قال لانه لو جاز لجاز دخول

واذا

معنى المضاربة فيه وهذا متعذر لان من شرط المضاربة الخلقة ومال الشركة يكون في كل واحد من الشريكين لا يقطع عنه بل احدهما يدل عليه فصل الوضعية فاما ان يكون بقدر المال فكذا الرخ لانه مقتضا الشركة وجبه الاستحقاق ان احد الشريكين لما يكون اخف والبصر وجه التصرف ولا يرضى ان يساويه صاحبه في الرخ فيستولط له زياده ومعنى المضاربة فيه ثابت لكنه تبعاً لا اصلاً وما ثبت لغيره بقدره لثبوت شرايط الاصل لا غير على انه قيل ان استنراط العمل على رب المال لا يبطل المضاربة بل المبطل ان لا يجعل للمضارب ما لا يستند اليه بالتصرف والراي فاما اذا جعل ذلك وشروط مع ذلك ان يعمل معه رب المال جار كذا فاما هنا يجوز على هذا الوجه لم في المضاربة تستوجب الرخ بالعمل فكذا هاهنا حتى يستوي الفضل بالفضل في العمل فان لم يستوي اشاحت انقصت الدراهم فصارت تساوي الف لم استر بما بالذات يبرجارية وهلك الدراهم فالدراهم من مال صاحبها والجارية التي استر بها بالذات من مالها نصف لان لا يتضاعف بل الشري يكون على صاحب المال فاذا قد استوى المالان حال الشري وان لم يتضع الدراهم حتى استر بها لم انقصت الى الف وهلك الدراهم هلك من مال صاحبها والجارية المستر بها بينهما انهما تبيع ما مروى مرجع صاحب الدراهم على شريكه تخمسي الذنا يبرجارية واذ استر كل الرجلان شركة عنان احداهما بالف والاخر بمائة دينار عن مائة الذنا سرف وخمسمائة على ان الرخ بينهما نصفان والوضعية على المال فاستر بما بالذات يبرجارية وبالدراهم غلاماً لم باع ذلك كله بالف درهم فان الالف بينهما على خمسة اشهم ملاه انهما شريها صاحب الذنا يبرجارية صاحب الدراهم وذلك ثمان مائة درهم ورجع صاحب الدراهم على صاحب الذنا يبرجارية ورجع صاحب الدراهم على شريكه خمسين ديناراً قالوا ههنا هو الجواب الذي اجابنا به محمد في الرجوع في جواب مسئله سقطت عن الكتاب وجواب هذه المسئلة ان صاحب الدرهم يرجع على صاحب الذنا سرف مائة وصاحب الذنا يبرجارية يرجع على صاحب الدراهم تخمسي الذنا يبرجارية ديناراً على ما مر في فطائر هذه المسئلة وهكذا روي عن علي بن ابيان انه كتب الى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الاسكال فكتب اليه محمد هذا جواب مسئله سقطت عن الكتاب وجواب المسئلة المذكورة في الكتاب ما ذكرنا ههنا كذا الله محمد ولو كانا استرنا بالمالين جميعاً جارية وغلاماً ماصفقه واحد لم باعاً بالي درهم اقسماً الا لغير اخماساً ولا يبرجارية لم امر ولو كانا باعاً العبد والجارية ثلثه الاف درهم اقسماً هاتين هاتينهما يخذ صاحب الذنا من ذلك رأس مال له ديناراً ومائة فهو بينهما نصفان وهذا ظاهر واذ استر كل الرجلان شركة عنان احداهما بالف والاخر بمائة دينار ومئتيه الف على ان الرخ بينهما نصفان الوضعية على المال فاستر بما بالذات يبرجارية وبالدراهم غلاماً لم ان الذنا يبرجارية لك زادت قيمتها حتى صارت تساوي الفاد خمس لم ان الشريكين باعاً الجارية والغلام ثلثه الف فارادوا القسمة فان المال لثمنهما منه نصفان نصف حصة الذنا يبر الف وخمسمائة وحصة الدراهم الف وخمسمائة فليست

هذا هو الجواب الذي اجابنا به محمد في الرجوع في جواب مسئله سقطت عن الكتاب

ان

240

صاحب الدراهم نصف رأس مال من حصة الدراهم خمس مائة بقي بعد ذلك الف درهم لصاحب الذنا يبر من ذلك خمس مائة وقد كان لصاحب الدراهم على صاحب الذنا سرف خمس مائة فياخذ ذلك قصاصاً من حقه عليه ويكون الخمسمائة التي ست بين الشريكين نصفين وحصة الذنا سرف وخمسمائة يستوفي منها صاحب الذنا سرف نصف رأس مال خمسين ديناراً مئتيه سبع مائة وخمسون ديناراً ويرجع على صاحبه الخمسين ديناراً فواخذها منه حاصل الجواب بطوله ان المشتري بينهما نصفان لا ستواهما في رأس المال وقت الشري فاقسم الملك بينهما نصفان والتميز بين الملك فكون نصفين لم رأس مال احداهما مائة دينار ومئتيه الف وخمسمائة لان شعرها معتبر قلش في ذلك ورأس مال الاخر الف درهم وقد وصل اليه الف وخمسمائة فالخمس مائة ربح بينهما نصفان هذا حاصل الجواب وسعي ان يعلم ان الذنا سرف مئتيه الف في الشركات في ثلثه احوال ولا حال وقوع عقد الشركة ليعلم بذلك كونه المشروط لكل واحد منهما من الرخ وانه هل بشرط صاحبه من ربح ماله شيئاً لم تعتبر قيمتها يوم وقوع عقد الشري ليعلم بذلك مقدار المملوك بالذنا يبر من المشتري من مقدار المملوك منه بالدراهم لان الملك انما اعتبر بالشر ثم تعتبر قيمتها يوم وقوع القسمة لان الحق لما يطر في الرخ يومئذ لا ترى لو هلك في من المال قبل القسمة صرف الهلاك الى الرخ وانما يحقق الرخ وقت القسمة ولا ربحي صاحب الذنا يبر في الذنا سرف الا ترى انه يطالب صاحبه بالذنا سرف وان حقه قبل صاحبه لا يصرف قصاصاً الا بالشراضي وانما ينتقل عنها الى الدراهم يوم القسمة بتراصبها فوجب اعتبار قيمتها يوم اشغال حقه عنها الى غيرها وهذا كالرطب اذا انقطع عن اوى الناس فان غاصبه بغيره لصاحبه قيمته وقت الخصومة على ظاهر الرواية الا في رواية عن ابي يوسف ومحمد ولو وقع الشري بينهما للجارية والغلام بالذنا سرف والدراهم جميعاً والمسئلة لحالها اعني كانت قيمة الذنا سرف مثل الدرهم لم ازدادت بعد الشركة فالجواب كذلك الا في فصل وهو انه لا رجوع لما مر ولو استرنا بالمالين جميعاً غلاماً ماصفقه واحد وقيمة الذنا سرف فالعبد بينهما نصفان ان اعققه احداهما جاز اعققه في بصيبيه ومن لشريكه ان كان مؤثراً نصف قيمه العبد وكذلك ان كان احداهما نصفه لا ينفقه الصغبر او تصدق به على رجل ومضة ذلك جائز ونصيبه من ذلك نصف لا يتحول ابداً من ذلك اذ زادت قيمة الذنا يبر او نقصت فهو سواء ولا فرق بين ان يكون الزاد او النقصان قبل العتق والهبة او بعدهما في ان يصب كل واحد منهما في النصف لا غير فان باع العبد بالغير وقد نقصت الذنا سرف حتى صارت بمائة مائة فان لصاحب الدراهم رأس مال الف الفان سرف منها من نصف من العبد ولصاحب الذنا سرف مائة مائة درهم تستوفى منها من ثمن الباقي ونقي من النصف ما شان فهو بينهما نصفان على ما استرطاً من الرخ فصار في يصب صاحب الذنا يبر ربح مائة درهم ولم يبر في يصب صاحب الدراهم ربح انما ينظر الى قيمة الذنا يبر في القسمة يوم يقع القسمة

نصف

ونظر الى ما يملك من العبد على اعتبار الدرهم وقمة الدراهم من الدرهم يوم تقع الشر
واسمى مسدداً من المفاوضه انما تبطل بالزيادة قبل الشرى ولا تبطل بالزيادة بعده
كذا هذا واذا دفع الرجل الى الرجل ماله دينار فمهما الف وحسن ماله على ان يشتري
لهذا المدفوع اليه وبالف من ماله ويبيع على ان ياررق الله في ذلك من شيء فهو بينهما
نصفان بدلك جانزا والرخ بينهما ان رخ على ما استرطا والوصيعة على قدر رزق
اموالهما لان ما هنى شرط صاحب الدراهم لصاحب الدرهم من رخ الدراهم سببا وهو
السدس ولم يسترط لنفسه من رخ الدرهم سببا وشرط العمل على صاحب الدرهم
صاحب الدراهم من ماله المضارب له في الدراهم واصل في مال نفسه فيستحق الفدر المشروط له من
رخ الدراهم حكم المضارب ويستحق جميع رخ ماله لحكم الملك وعند ثلث الشرط باطل
والكل واحد رخ ماله خالصا لانه لا دفع شرط له اجرا العمل في مال عقدا فيه
عقد الشراكة والعامل في مال مشترك لا يستوجب الاجر وحين نقول بشرط بوهذا
طريق الاجر بل طريقه طريق الرخ الا ترى انه قط لا يستحق الا بالعمل حصول الرخ
ولو كان اجرا لا سيجعه مجرد العمل شوا رخ او لم واسحقاق
الرخ جانزا العمل في مال مشترك الا ترى ان المضارب كما رخ يصير شريكا مستحق الرخ
بعد العمل فيه وهو شريك لم حكم الشرط لا يجدد كد زباده صمه الدراهم ولا ينقصها
لان الاسحقاق بالشرط يعتبر في ذلك الشرط لا ما بعده ولو تراجعت قيمه
الدراهم الى الف فاسترى بها جارية وزج فيها الفا كان الثمن نصفين فكان راس
ماله بنحوه له على الخلوص وكان رخ الدراهم سببا سببا للمضارب وحسبه
اسداسه لصاحب الدراهم ولو استرى بالمالين على التفريق ورخ في الدرهم دون
الدراهم او في الدراهم دون الدرهم فهو على هذا القياس ولو استرى بالمالين جميعا
عند اعيانه الدراهم يوم الشرى الف ويوم الدفع الف وخمس ماله فما هنى
ينظر الى قيمته يوم الشرى في حوز ملك المشتري الى قيمتها وقت الدفع في حق استحقاق
قدر المشروط للمضارب من الرخ والى قيمتها وقت القسمة في حق معرفه راس المال
من الرخ فيما ظهر من الرخ باعتبار ماله ومو خمس ماله بعينه ماله اسداسا على ما مر
ولو كانت نقصت الدراهم قبل الشرى الى ثمان ماله لم استرى المضارب لها وبالف
عبدان المسترى بينهما اتساعا على قدر رزق واثمها فان باع العبد برخ الف
يرفع راس ماله كل واحد واما الرخ فبرق خمسة اتساعه للمضارب لانه رخ ماله
على الخلوص واربعه اتساعه الباقية تقسم بينهما اسداسا على ما مر ولو ادت
صمه الدراهم وصارت القام مع العبد ثلثه الف فالحكم لا يتغير للمضارب
من الثمن خمسة اتساعه وللداغ من الباقي راس ماله الف ورخه بينهما اسداس
لا سطر فيها الى الزيادة والنقصان بل الشرى بعد في حق قدر ما يسحقه
من رخ الدراهم على ما مر واما الإبضاع فامر بالتصرف لكون الرخ لرب المال يكون

صاحب الدراهم

يقدر

العامل معينا محضا واذا كان كذلك وحسب من الرضا من المضارب بشرط الرخ ماله
ولم تبطل باذن رب المال العامل خلط ماله بماله حتى صارا شريكين بالخلط لان امره
بعد الخلط نافذ في نصيبه كما يفد قبل الخلط وتعتبر شرط الرخ للعامل لما قبل الخلط
لان رخ نصيب مال العامل له بملكه لا بشرط الامر وكل واحد من الشريكين اذا نقد ماله
فما استرى وهلك ما استرى رجع صاحبه لما نقد عنه في نصيبه لانه فيما استرى له
لمنزله الوكيل بالشرى ينقد فيه ماله هذا اذا استرى بمنفردين فاما اذا استرى بالمالين
سلعة او متاعا جملة واجد ونقد المالين لم يرجع احدهما على صاحبه شي لان خطاب
البائع للمالين جميع شي جملة واحده لمنزله خطابه للواحد حتى لا يملك احدهما الفرد
بالقبول كما لو خاطب الواحد فقبل النصف واذا كان كذلك صار جملة المبيع مشتركا
بينهما اخماسا كما ارجبه عقد الشراكة كما لو استرى واحدا بالمالين جميعا ولكن صار
كل واحد منهما مستريا لنفسه نقد ماله ولم يصير كل واحد منهما لمنزله الوكيل عن صاحبه
ويكون المسترى مشتركا بينهما واذا وقعت متعاقبا عمل كل واحد عمله كما هو الاصل
وقعت العينة عن جعل عمل كل واحد بعضه لصاحبه لاناك جعل كذلك اذا انفرد ليقع
المسترى مشتركا بينهما والمقتضى بت ضرورة اذا وقعت الشراكة بدو لها ذهب ضرورة
وصار كل واحد مستريا لنفسه بقدر ماله فلا يرجع على غيره وتغنيه المسائل فخرج على
هذه الاصول من ملة ان شا الله تعالى انفق كراصل الباب فها هنا جمع في الباب بين
شركة العنان والمفاوضه ومن المضارب والبضاعة لكن على سبيل فيها شركة ضرورة فتباح
الى معرفه لفسر الشراكة وشروطها وزكناها وحكمها لخرج عليها ما سبيلها وشرط
العنان منها جصرية راس المال من الجانبين اتفق الجنس واختلف خلطا او لم يخلطوا والقياس
ان لا يجوز ما لم يتفق الجنس ويقع الخلط ويقع الشراكة في الاصل وموقوف زفر والشغى
واما الركن فقولهما على ان يبيع ونشترى لهدن المالين على ان الرخ سببا اما على قدر رزق
المال واما على التفاضل واما الحكم فصيرورة المستفاد بالتصرف مشترك بينهما
فانضما ان يصير كل واحد وكيل عن صاحبه في نصف ما اشترى ويبيع ما دخل في الشراكة
لان الشراكة لما كانت في حكم العقد اجبما الى معقود عليه ثبتت مشتركا بالعقد لا قبله
وذلك المال المستفاد بالعمل المستمى فاما المالان اذا خلطا فكل الشراكة مما ثبت الخلط
بلاعقد الشراكة فلا يكون من جملة ما يجب فيه فيلغو اعتباره واذا لم اعتبره صار
الجسنان والجس واحد لان الشرى بكل ذلك مما يقع مشتركا الا انهم شرطوا جصرية المالين
لاهما لما استركا بالثمن متياه لكون الرخ بعدا من المال بينهما فقد عينا هما عقدا
عقد الشراكة في التجاره بشرط ما سميته من المال وتتميز المال تصرف فيه فكان الاجاز
شرطا فالمعذور لا يوصف بالتميز وهذا لا يستلزم جصرية راس المال في المضاربة لانها
تعتد للتميز بالعمل ليكون الرخ بينهما وكما يجب لما كان تصرفا في عين مال استرط احضاره
وكذلك المبيع والمراد بالحضرة ان يكون مشارا اليه في مكان لا الروية كما في المبيع خلافا لشركة

241

بالعقد

الوجه لانها اكتسب المال بالشري لا لثمينه والشرا تصرف في الذمة دون الثمن العيني لانه
لا تعين للشري والذمة حاضرة واما الاثمان فتعين في الهبات والشركات وكذلك
وكاله الشري اذا استرى دراهم قبلها الى الوكيل حيث بقيت في يده تحت حصره المبيع
للتصرف فيه لتعلق العقد وهو التصرف فيه على سبيل الشركة بذلك المال لثمينه لكون
الرخ بينهما واما شرط الاثمان فتعني في الاصل حتى لا يودي الى رخ مالم يضمن والعقد
حاضر بشرط الرخ فكون العقد لا تخاب الشركة في العمل بالمالين للثمين والمثمن يكون
مستحقه للذي بذله بازا عمله في مال غيره كما في المضاربة لم حضره المال في الشركة
شرط التسليم والقبض لا في المضاربة والوكاله الكل شرط وذلك لان لكل عقد على
التصرف ولا بد للمتصرف من محل في يده يوقع التصرف فيه ففي المضاربة والوكاله احتاج
الى حبله تحت يده بالتسليم ليتمكن التصرف فيه وفي الشركة محل التصرف المالان وفي يد
كل واحد منهما مال نفسه فكله التصرف فيه فلا يحتاج الى مصل مال صاحبه للتصرف
لم هلاك المال قبل الشرا سبطل الشركة لان الشركة تعلق بما شرط تعينه يبطل قبل
حصول المقصود من الشركة مما يستتبعه كالوكاله بشرى في بداهم سلمها الوكيل فانها
تبطل هلاك الدراهم حتى لا يصير متصرفا على ذمة الموكل بالرجوع عليه في ذمته اذا
استرى ولا يبطل بالهلاك بعد الشري لان المقصود من الشركة العقد وقد حصل وبطل
التعلق بذلك المال وذلك الثمن لا تعين في رخا الشري ولا تعلق احدهما بصاحبه وكالوكاله
بالشري لا يبطل بعد الشري وان هلك الدراهم المنقود وضمن الا مركزاها هني والشركة
فما استرى بعد راس المال لان الشرا بنا عليها وان احلف حنر راس المال اعتبر في قومه
الدنا من الدراهم يوم استرت لان راس المال يتحول الى الشئ يومئذ فيجوز اعتبار
القيمة يوم التحول واذا جاز يوم قومه الرخ اعتبر في قومه يوم القسمة
لان الرخ انما يقسم بقدر راس المال لانه فرع المالين وجوز ان يردا احدهما بعملة شيئا
كما في المضاربة لانه مما يقوم بالعمل ايضا فلو ان المفاوضة تقتضي المساواة في
المال وان احدهما ان ازداد ما لا صدقت المفاوضة لا تعني به اي مال كان واما تعني به الدراهم
والدنا شري اموال التجار فان يكون تحت يده حتى اذا ملك ما لا من اموال التجارة وليس ذلك
في يده لا يقدر على التصرف فيه لا يعتبر ذلك في المفاوضة والمفاوضة كذلك شركة
لثمين المال الا انها تقتضي المساواة واللفظ نبني عنها على ما عرفت في الاصل فكل من
شرط صحتها المساواة في راس المال والمفاوضة جري مجرى عدم راس المال في شركة
العنان وحدها جري مجرى هلاك راس المال في شركة العنان فان استر ما في المفاوضة
بالدنا لثمين شيئا دون الاخر كان القياس ان سبطل المفاوضة لان الذي استراه صار بينهما
وراس المال الاخر في صاحبه فحال المفاوضة قبل الشري جري مجرى الهلاك الا انهم
استحسنوا وحوزوا كذلك لان الشري بالمالين حل ما سقوج حمله فلو اعتبرنا المفاضلة
نسب لفرق الشري مفسدة لصاق الامر عليهم فسقط حكمها هذا للخرج وكما قالوا انها

ان

242

لوحب الشركة عامة في جميع ما تستر في فيه لم لا يثبت الشركة في قدر القوت دفعا للخرج
اذ لا بد منه للتجارة والمضاربة عقد شركة في مال راس المال يتصرف العامل فكان راس
المال من جانب المضارب عمله ومن جانب راس المال مالته والشركة مضافه الى الربح يجعل
فيه لا في اصل المال مسبقا في راس المال كالشركة في الصف فكون احضار راس المال
شرطا لما ذكرنا في شركة العنان ولجب الخلطه بينه وبين المضارب ايضا ليصح لان المضاربة
لثمينه بعمل المضارب وحده ثوابه ولا يمكن الا بعد الخلطه منه وبين المال والشركة لثمينه
يعلم على الشركة ويعمل كل واحد منهما فلم يجب الخلطه منه وبين الشريك لما صح ثمنه
ويتصرف صاحب المال بنفسه بغير مسئلة الايضاع التي اجهها الفاضل اذ ادفع رجل
الى رجل مائة دينار مضاربة وبعثها الف على ان يعمل بها وبالف من ماله على ان يارن
الله تعالى من ذلك من شيء فهو شئنا نصفان فالعقد لا يدخل في ذلك معنى المضاربة
لانها شرط الرخ على قدر المال ولو كانا سكتا كان هكذا والعمل مشروطة على احدهما
فكان هذا من صاحب الدنا يبر في حكم الايضاع ولا يبطر في هذا الى الزيادة والنقصان
قبل الشري وبعده في ان حكم هذا لا يتغير غير ان الدنا يبر اذا زادت قبل الشري فالمالك
في المستر يقع بقدر راس مالهما والرخ والوضيعة على قدر ذلك ايضا واذا زادت
بعد الشري لا يتغير المالك ولو زادت فممتها بعد الشري حتى صارت الف وخمسة مائة
لم يباع المضارب العبد مراخجه على راس المال من الدراهم والدنا يبر برخ الف استر في اخذ
راس ماله الف واستر في صاحب الدنا يبر دنا يبر مائة دينار والرخ بينهما اثمان لثمة
اخماسه لصاحب الدنا يبر وخمسة مائة لصاحب الدراهم لان بيع المساومة تثني على قدر
المالك في الشري والمراخجه على قدر راس المال ولودفع اليه مائة دينار قيمتها الف على
ان يعمل بها وبالف وخمسة مائة من ماله على الرخ بينهما نصفان بالمضاربة فانه لا يدفع
شرط لنفسه ولخا في مال المضاربة من غير ما لا عمل والرخ لا يستحق الا بها فاما الشري
المضارب بالمالين من شيء فالرخ والوضيعة على قدر راس مال بينهما فان لم يستر المضارب
حتى بلغت قيمه الدنا شرا الف وخمسة مائة لم استر العبد فالف فباعه برخ الف فان كل واحد
ياخذ راس ماله ونصف الرخ هذا اذا كان المبيع مساومة فان بلغت قيمه الدنا يبر بعد
شري العبد حتى صارت الف لم يبع العبد مساومة والجواب كذلك لما مر ان بيع مراخجه
برخ الف على الثمن استر في كل واحد راس ماله وكان الرخ اثمانا خمسا لصاحب
الدنا شرو لثمة اخماسه لصاحب الدراهم فالان العبد اذا بيع مراخجه فالما يقع القسمة
على الثمن يوم البيع والله اعلم بالصواب

في المستر

المالين

يقع

شركة الرجلين يكون بينهما جارية او دار قال في الباب على ان الدين اذا وجب
ذمة رجلين فقبض احدهما جفته كان للاخر ان يشركه اذا وجب الدين لهما السبب
واجدا ووجب ذلك الدين لكل واحد منهما وان كان سببين لانه اذا وجب لهما سبب واحد
وجب مشتركا وقد مر في الاصل ان احدا الشريكين اذا قبض نصيبه فلاخر ان يشركه فيه وان

من غير الدين الذي لا شره فيه لانه قبضه مقام الدين المسترک ولا يسلم له الا
سبيل ساواه الاخر اياه فيه لاستواءهما في الاصل والمقبوض افضل مما لم يقبض
ولا يسلم له الا بتسليم الاخر اياه وكذلك اذا ثبت دين واحد لكل واحد منهما لان كل واحد
لما استحققه كلاً ساوياً الشريك فصار الجواب واحداً واما اذا ثبت لكل واحد دين على وجه
سبب على جهة فالمقبوض يسلم للقاضي لانه لا اتصال حتى الاخر به والدين في الذمة
كالاعيان في مكان واحد لا يثبت الشريك بين الرجلين اذا كان استحق كل واحد على
جهة وان تجاوزا في مكان واحد واذا ملكا عيناً واحداً بسبب واحد اشتركا وكذلك
اذا استحق كل واحد منهما مال العين بسبب على جهة قال محمد في جارية من رجلين
غصبها غاصباً وباعها فاستولدها المسترک لم جازا المستحقان واما ما بينه وبين
القاضي لها عليه الجارية والعقر وقيمة لم قبض احد منهما من ذلك فلا خراش شرکه
فما قبض ان شالته وجب بسبب واحد وهو القضا به جملة لها على اصلين مسترکين
فصار كمن جارية باعها من رجل جملة قال ولو ان احداً للشريكين غاب بعد اقامه البينة
وحضر الاخر يطلب القضا يقضى القاضي نصف الجارية والعقر وقيمة الولد دون
النصف لانه ليس خصم عن الغائب فان قبض لم حضر الشريك وغاب المسترک كان له
ان يشركه في نصف ما قبض من الجارية لان ممتها بدل العين وكذلك في العقر لانه بدل
جزء مستوفى منها بالوطى على ما عرفت فكان لغيره ارش جنايه عليها فيكون الاستقال
الى الارش الجنايه لا بالقضا ولا يشركه في قيمة الولد لان حقهما كان في الولد لا نا
لجعل كان الولد على رقبته لولا ذلك لما وجب الضمان واما ضمن بانلاف المال بان جعله
جزأ ولما وجب قيمته له وحضر المستولد علم انه اعتبر مملوكاً في جهة جزأ في حق
المستولد حتى لا يضر برقبته عنده فكذلك العصب فكذلك
ولو هلك قبل العضا لم يضر المستولد شيئاً وكذلك في حق الممتة من كولد مملوك
منع يوم القضا حتى ضمن ولما كان الوجوب بالقضا والقاضي قضى له بمقتضى ما يجب مسترکاً
كما لو باع نصفه ثمز اما العقر فيجب بالوطى لا بالقضا واما القضا فمظهر والوطى سبب
واحد كالجنايه يجب مسترکاً كالاصل وكبيع الجارية جملة واحد وكذلك لو كانت
الام ماتت وقضى لاجدهما نصف العتمة وقبضه لم حضر الاخر شرکه فيما قبض كالعقد
لان الضمان يجب بالعصب لا بالقضا الا ترى ان القيمة يعتبر يوم العصب والعصب
وزد جملة على الكل بخلاف الولد لانه حدث امانة واما نصير مضموناً لمنع حكمي بالخربة
وان احار احد هما ضمان الام على الباع والاخر على المسترک لم يشتركا لان كل واحد
منهما ضمن بسبب غصب على جهة فامتنع السببان لم قال في الكتاب ان المولى للجارية ان شأ
تضمن ممة الجارية الغاصب الباع وان شأ تضمن المسترک وهي مسلة الاصل وليس من
الباب ثم قال فان ضمن الباع جاز بيعه وكان للمولى ان ضمن المسترک قيمة الولد والعقر
وانه مشكل فان الغاصب يملك الجارية بالعصب من يوم عصب اذا ضمن جاز البيع

في الجارية ان شأ تضمن ممة الجارية الغاصب الباع وان شأ تضمن المسترک وهي مسلة الاصل وليس من الباب ثم قال فان ضمن الباع جاز بيعه وكان للمولى ان ضمن المسترک قيمة الولد والعقر وانه مشكل فان الغاصب يملك الجارية بالعصب من يوم عصب اذا ضمن جاز البيع

منه فكان ينبغي ان يكون الولد حدث بعدة وكذلك الجارية لو كانت فائمة واجبة بغير
الولد للمسترک منه او غيره ولا ضمان عليه والجواب عنه ان الغصب في نفسه ليس سبب
ملك لانه عذر وانما اعطى حكم الاشباب من حيث انه شرع سبب ملك بدلا المقصود
على الغاصب كالبيع فهو سبب ملك بدله وهو الثمن على ما عرفت فصار سبباً من وجه دون
وجه فوقع الملك ايضا حكماً دون الحقيقة حتى لو كان الغاصب باعها ثم ضمن بعد البيع ولو كان
اعتقه لم ينفذ عتقه لان العتق لا ينفذ الا في حقيقة الملك ولم يثبت والبيع ينفذ في حكمي
كما ينفذ من المكاتب والعبد المأدون فكذا لك يظهر في حق الكسب دون الولد لان الكسب
تدليك دون ملك الاصل فان من غصب عبداً فآخره ملك أجرته وكذلك لو اشترى جارية
من رجل عبداً فاستغله وامره بالاجتناب كان الخطب له بملك المنفعة وكذلك لو
استعاره وان لم يملك الاصل فاما الولد فقط لا يملك الا بملك الاصل لانه جزء من الاجل
فلم يجز ان يفارق اصله لخال مادام يملك بسبب الجدوث به فاذا لم يصر الاصل بالضم
ملكاً جمعته لم يجز ان يثبت في الولد ملك حقيقة ولو حدث له الملك على الحقيقة لم يملك
وكذلك العقر لانه في حكم الولد لا يرش على ما عرفت دون الكسب والمسئلة ليست من الكسب
لكنها مشككة فذكرنا وجهها بخلاف البيع لانه سبب الملك على الحقيقة فاذا جازا
اوجبا الملك من ذلك الوقت حقيقة فان قضى لاجدهما نصف قيمة الولد ثم مات الولد
ثم حضر الاخر لم يكن له شيء لما ذكرنا ان الولد كان ثورث امانة لو علم انها غاصب فكيف
وهو مغرور وجب اهل واذا حدث امانة لم يضمن الا بالمنع بعد الطلب وذلك يوم القضا
والتسليم لا يجب الا بعد القضا وكذلك المنع الموجب للضمان لا يتحقق الا يوم وجب
التسليم والمسئلة ليست من الباب وكذلك لو ان رجلين اشترى اداة وبنياه فاستخففت
فرجع احدهما المسترکين على الباع بعتمه حبسه من البنادون الاخر ثم رجع الاخر ثم قبض الاول
لم يشركه الاخر لان النافذ الى الضمان هو القضا لا غير كما في قيمة ولد المغرور واما المكاتب
اذا قتل رجلاً خطأ وله وليان فحضر احدهما واقام البينة عليه فان القاضي يقضي بالدين
كله ونقبضان العتمة لان احداً الورثة خصم عن الجميع فها يسحق للممت عليه وللنكاح
سترقى الاصبه لانه في الانتخاب عامل للممت فكان كالموكيل عنه في الخصومة واما
في الاستيفاء فعامل لنفسه فلا يقتضيه خصماً عن شأه الورثة فان استوفى نصيبه لم حضر
الاخر شرکه لان سبب الوجوب قد الجحد وهو القضا للممت لم الارث عنه وان قضى بالدم
للممت لم قضى نصف العتمة للحاضر كان له ذلك لان ضمان جنايه المكاتب في الاصل ليس
يتعلق بقتله لم هو متعلق برقبته حتى اذا عجز قبل القضا دفع لها على ما عرفت فالواجب
للممت ضمان الاصل فكان للقاضي ان لا يقضى بالخصومة عن الميت الا بالاصل ولجعل العضا
بالقيمة من باب الاستيفاء فان المستحق من طلب الاستيفاء والدفع من منع للجبال جعل
القاضي قيمته كالعبد الذي امتنع دفعه لا باختيار من المولى فقضى للجبال بضمته
دون الاخر فيبقى حق الاخر في رقبته فلا يشتركان في الدين فان شافى الدين والقيمة

القضا

في

جميعا للميت لان الجنازة وقعت وسبب منع الدفن قائم فلا يجب منع الدفن الا وحسب
الى القصة ثابت للميت كذلكها هني ولو قتل المكاتب فتدبر خطا فحضر ولى احدهما
او حضرا جميعا فعصى لهما بالقمة فقبض احدهما فقبضه لم يسر له الاخر لان كل واحد منهما
مستحق للعمه فعمل على حده فاشبهه ضمان الثمر لحب لكل واحد بيع على حده لخلاف
ما لو كان مديرا والمسئلة لجائها فان ما قبضه احدهما من نصف القمة شريكه الاخر فيه
لان قتل المدير من الامتداد بوجوب ماله فوجب لكل واحد منهما كمال القمة فاستويا على
ما امر فاما قتل المكاتب فتوجب رقبته وانما ينقل الى القمة عند العضا بالانفاق ولا يتصور
العضا لكل واحد بالكل وانما يعصى بالممكن وهو النصف فتصير قاضيا لكل واحد ما نصف
يعقل وليه كما ذكرنا في مسئلة المكاتب فان للقاضي ان يعصى بالقمة كلها لخصومه لحد
الورثة ويكون مضافا لواجب القتل دون الاستيفاء وان يعصى بنفسه خاصة وجعله
مضافا لا سيفا فهو امر بينهما واذا كان العضا بالقمة مضافا لواجب القتل صححت
الاضافه الى القتل واذا كانا فصيلين صارا سببين كل واحد لا يوجب الا نصف القمة
لانه من وجه استيفاء على ما ذكرنا فان ثبت التفريق مرة بتفريق القتل ومرة بتفريق القضاء
فالوا العبد اذا قتل فتيلا له وليان فحضر احدهما فاجاز المولى الدفن او القتل في حقه
كان كذلك في نصب الاخر بالدفع كله ان اختار ان يدفع وبالفدا كله لانه موجب الجنازة
لانه التسليم حقة وانه ايضا وليس للواحد ان يستوفى لانه نصيبه وهكذا ذكر في كتاب
الدور واليه اشار في العين والدين في كتاب الصلح ان الامه اذا قتل فتيلا خطا
ولها ولد وله وليان فحضر احدهما فاجاز المولى على الولد صارا المولى مختارا للفدا
في نصب الاخر لان الولد لا يستحق الجنازة صارا الصلح عليه معتبرا مثله لو صالح على
ان دفع ثلث الجارية اليه لم يحضر الاخر كان الخيار ثابتا في ذلك واختيار الدفن
في حقه اختيارا في حق الغائب بخلاف رواه الجامع فمن الناس من قال اخلف الخواب
لا خلاف الوضعية فان وضع المسئلة في الصلح انه صالح على الثلث فالمولى يبطل حق اختياره
بشرط ان المولى رضى ببدن حقه ولا يبطل في حق الاخر وهو يطلب جميع حقه وهما
ابطله بلا شرط بطل الاصل ومنهم من جعل المسئلة على رواية من فوجه رواه الجامع
ان المولى يختار بين دفع الكل والفدا عن الكل ما له من التفريق فاذا صح الاختيار في البعض
صح في الكل ووجه رواه كتاب الصلح ان موجب الجنازة في الاصل العبد بعينه على ما
عرف الا ان المولى في حق التحكيم عنه باختيار الارش الذي هو موجب جنازة الجزما له
غير ذلك فاذا اختاره فغير ذلك وصار كجنازة الجزم وهو على العاقلة فلم يحمّل البعض
فاما اذا دفع بالخيار شيئا ولا تصرف فانه الموجب الاصل في استيفاء احدهما بعض
الواجب الاصل لا يلزم المولى حكما فاما بقي على اختياره لا يستحق له ان يبطل عليه حقه
باستيفاء غيره حقه جارية من رجلين عصبتها رجل فباعها من رجل لا يعلم بنصفه
فاستولها المشتري باولا ولم اقام المالك ان البيعة فان الفاضى بقصى الجارية والعقر

نصف

ومعه الولد بينهما نصفان والاعتبار بقتله الولد يوم الخصومة هذا حكم المخبر والمسئلة
مخروقة فان قضى لهما بذلك فقتل الجارية دون العقر وقبضه الولد لم ياب احدهما ومضى
الاخر نصف العقر ونصف قيمه الولد لم يحضر الغائب كان بالخيار من اخذ نصف ما اخل شريكه
الاقيمة الولد على ما امر لم يبيعان المشتري بالباقي فقسما من نصفين ومن الرجوع على المشتري
بذلك وحده وسلم لشريكه ما قبض فان سلم لشريكه ما قبض لم يذله ان يرجع عليه نصف
ما قبض لم يكن له ذلك الا ان يتوى ما على المشتري فمرجع عليه بذلك لان التوى في قول
الى حقه ان يموت المشتري ولا بدع ما لا كما في الجوازه كما هو الحكم في المختار بين شيئين
اذا اختار احدهما فاما اذا اقام المالك ان البيعة بالثمن فباعا جاز بينهما فباع احدهما بعد ما
قضى الفاضى لهما بالجارية قبل ان يعضاها وقبل العضا بالقمة وقبضه الولد لم يحضر
الشاهد وقبض نصف الجارية ونصف العقر ففاضى لم يحضر الشريك الغائب فله
ان يخل من شريكه نصف ما قبض من رقبه الجارية ونصف العقر دون قيمه الولد لان
رقبه الجارية صارت حقهما حتى قضى لهما في الاخذ بسبب واحد وكذلك العقر لانه من
الجنازة وهو الوطى والوطى حادث فيها جملة دفعه فاما الولد فليس وجوب قيمته
هو العضا والعضا وجد في الحاضر دون الغائب على ما مر ان الولد اذا هلك قبل القضاء
او ازيد او انقص لا ضمن المشتري شيئا وهذا يعتبر قيمته يوم الخصومة هذا يدل على ضرر
ما لا يوم الخصومة بخلاف الجارية فان قيمتها تعتبر يوم العصب وكذلك اذا حضر الغائب
وخاضم المشتري فعصى له الفاضى نصف قيمه الولد فقبض لم يكن لكل واحد من المستحقين
الرجوع على صاحبه بسى من ذلك وان صار الولد كله ما لا لتفريق السبب ولو خاصمه الاول
وقيمة الولد الفاضى فخصم ما به فان خاصمه الشريك الثاني بعد ذلك وقيمة الولد الثاني
قضى له بالف وكذا لو هلك الولد بعد ما قضى للاول بنصف قيمته قبل القضاء للثاني لا يعصى
للتاني في شى لان السبب هو الفضا وقد وجد في حق الاول دون الثاني فان رجع على شريكه
بنصف العقر ونصف قيمه الجارية لم يحضر المشتري فجاء عليه بما بقي من نصف الجارية ونصف
العقر فكان بينهما لا سقا فقبض في المقبوض معنى شابو على القبض وهو استحقاق
شريكه فعاد حقه على ما كان قبل القبض ويرجع الاخر عليه خاصة بنصف قيمه الولد
ففاضى فكلون له لما امر لهذا المسحوق الحاضر بين ضمن البائع ومن ضمن المشتري
لان كل واحد منهما متعدي فان رجع على البائع سلم له نصف الثمن لانه لم يبيع بينهما حتى
فانه ملك المضمون مستندا الى ابتداء العصب فان رجع على المشتري رجع المشتري على البائع
نصف الثمن لانه لم يسلم ما اشترى لان القمة استحققت منه والقمة كالعقر وقد صح
المالك بالضمين لا بالشري فافسخ العقد الاول وهذا المسحوق الحاضر في الوجهين جميعا
لشركه ان يبيع الحق ونصف قيمه الولد لا المشتري لا سبيل له على البائع لان العقر موجب
الوطى وقد وجد من المشتري دون البائع وقيمة الولد وجوبها بالبيع والمنع الماحصل من المشتري
دون البائع وفي هذا طعن حيث جاز ضممين البائع قيمة المشتري لم يضمن المشتري العقر

الجارية

وقد ولد لان الباع ملك الجارية بالضم من مستند الى ابتداء الغصب وصار ما لم يملك نفسه
فكون وطى المسترى واستلاده جاصلا في ملكه فلما دى ضمن العفو ومعه الولد قال
والطعن منصوص عليه في الفقر وقد مر ذلك لجوابه على الاستقصاء بقول العفو منسلة
الارض وانه منفصل عن الاصل فلا يثبت الملك في المنفصل المعنى وهو ان الملك لما يثبت في
المعصوب لم يثبت والارض والولد ليس بمعصوب فلا يثبت الملك فيه ثم اذا جاء الغائب
وخاصم المسترى قضى له القاضى بنصف ماله الجارية مع نصف العفو ونصف فتمه الولد
ثم له الخيار في نصف ماله الجارية بين اتباع الباع بذلك واتباع المسترى كما كان هذا
الخيار الاول في ذلك ونصف العفو ونصف ماله الولد لا يتبع به الا المسترى لم لهذا الباني
ان يستل الاول فمما قص من العفودون ماله الولد لما مر في ماله الجارية ان اختار
الثاني اتباع المسترى وقد كان الاول اختار اتباع المسترى واختار الثاني اتباع الاول
المسترى فلا يشترط لكل واحد منهما مع صاحبه فيما قص لان السبب وان كان واحدا فاما
اختلف ومع اختلاف حمل الجوار لا يثبت الشركة وان اختلف السبب كما لو كان بينهما عبد
فباع احدهما فصبه من رجل وشريكه من رجل ووقع البيع منهما دفعة جملة فان قضى
لاحدهما با ادعى من نصف الجارية ونصف العفو ونصف ماله الولد فقبل ان يصير
شريكه يقضى له مثل ذلك ونحوه في الباع والمسترى كما خيرا الاول فان احار الباني
او المسترى لم يخل احدهما بعد ذلك شيئا الا شركة فيه صاحبه وان تفرق القضا لان السبب
ليس هو العضاهاهني اما السبب هو الغصب السابق والقضا في معنى المظهر لحكم السبب
والسبب متجه ونظيره اذا باع عبدا منهما على اتهما بالخيار فاجاز احدهما اليوم والثاني
غدا استنكر في المثل وان تفرق الوجوب لا جاد السبب وقته الى متى يتيقن ايضا
وهو منصوص في العفو فتمه الولد مسكوت عنه قيل هو ما
المعصوبه وما بها على مثال بشرى الجارية واستلاده فرفقه الدار فاهني منسلة
رقبه الجارية الا ان في الجارية مالا مستحق في ماله الجارية لتعد ادخل الجارية بالاستلاد
وماهني باحد المسخري فماد الدار وهو من المسترى بنقص ماله والبناء منسلة الولد في جميع
فضوله في ان الحق في القيمة لما ثبت سبب القضا فصار ثبوت حق الرجوع لاحد المشتري
على الآخر فمما بعض وعذمه مبنيا على اتحاد القضا واجتماعه لهما وعلى تفرقه فان كان
الباع واحدا والمسترى كذلك والمسخران ثمان فحضر احدهما وقضى له بصف الدار
بالاستحقاق او بنقص المسترى البناء فقبل ان ينقص حالي الثاني واستحقاق النصف
له بصف الدار ونقص البناء وخير المسترى من الرجوع على الباع فتمه البناء مبنيا مكان
العفو وتسليم العسل اليه وسن اخذ بناءه حقوقا ثم رجع فتمه البناء مبنيا مكان
العفو وتسليم له البعض ولا يرجع له بما اعق ولو كان الباع اسير والمسترى واحدا
فحضر احدهما غاب الآخر لا خلف الجواب الا ان العضا متفرق فقط يقضى على
الحاضر في نصف البناء وعلى الغائب اذا حضر في النصف الثاني ايضا ولو كان الباع واحدا

شر

245

م

والمسترى انفس الكلام في حق الرجوع لما قبض شركه فالحاد القضا وتفرقه على ما عرفنا
وذكر ان البناء اذا كان مشترك بينهما فباعاه صفقة او صفقتين وهذا يوم ان بيع نصف البناء
شاهدا لجور وهذا غلط لان بيع نصف البناء مبنيا باطل كبيع نصف الشجرة ونصف الذرع
قبل الادراك وقيل موقوف جواره على بيع النصف الباقي من الشجرة والزرع وكذا البناء وشركه
جنايه المكاتب بفصولها على ما مر والحاصل ان القاضى اذا رفع المكاتب الى القاضى
احد الى الجنايه بالجنايه ان شا قضي بقمته كاملة لان الحق في الاصل للميت واحدهما خيم
على المستفهم له وعليه لم ينقل اليهما بحق الارث وفي هذا الفصل ما قبض الحاضر من
شركه فيه الغائب اذا حضر وان شافى بالدم خاصة للميت وقضى للاخر الحاضر بنصف
العمه ولم يقض للغائب شي وفي هذا الفصل ما قبض الحاضر من شي طيس للغائب ان يشركه
فيه وكان المعنى فيه ان لهذا الحق طرفان طرف الوجوب وطرف الاستيفاء فلو لم يجزى الوجب
نات عن الميت لان الوجوب جزم للميت وفي حق الاستيفاء اصل لانه لا تستوفى الا لنفسه
فمحبر القاضى ان شامال الى جانب الوجوب فقضى كل الحق للميت لم لهما وان شامال الى جانب
الاستيفاء فمضى بالدم وقضى العضا على الحاضر في حقه فحسب ولم يتعرض لحق الغائب
واما اذا جنى جنايتين قتل فليس لكل جنايه ولي على جده وقضى القاضى لهما بالقمة معا
او منفردا لم يثبت الشركة بينهما في المقبوض لان السبب قد تعدد وهو الجنايه والعضا
مظهر مبين فلم يعتبر به بخلاف ما لو باع عبدا من رجلين كل واحد منهما عبدا صفقة
حيث يثبت الشركة لان السبب هو البيع وقد اختلف السبب هماهني هو الجنايه وهي
متعدده وفرق بين المدبر والمكاتب فان المدبر سري من اذا قتل متيلا له وليا او قتل
متيلا لغيره او قتل المدبر والمكاتب مع القضا معا او منفردا فالشركة ثابتة وكان المعنى فيه ما مر
ان الواجب الاصل في جناية العبد صيرورته جواريا يته وهذا المعنى لم يقع الا من عساه
في حق المكاتب لجواز ان يجبر نفسه بفرده الى الرق فيدفع فكان وجوب العمه مضافا الى
العضا فاعتبر اجتماعه وتفرقه وكذلك جاز تعدد وجوب العمه عليه بتعدد الجنايه
وفي المدبر تقع الياس من دفعه بالتدبير فثبتت العمه واجبة في جنايته والحمايه عمر موقوفه
على العضا فيزدحم الحقوق فيها وان كثرت كرجل مات من الفنز عليه الوفاة من اجمعت
فيه وازدحمت واما العبد القرا اذا جنى جنايه واحده لها وليان او جنايتين لكل واحد
فعلى ما ذكر في اختلاف الروايات في الدفع والفداء مع الحاضر عساه الشريك الاخر وما ذكرنا
من الوجه لتوقيع من الروايات في بطلان الوصل المولى الى الحاضر على ولد الجارية فانه صير
بذلك محملا للفداء في حق الغائب وذكرنا ايضا فيما اذا صالح المولى الى الحاضر على ولد الجارية فانه صير
فلم فصل من ان صالح الحاضر على ولد الجارية ومن ان يقدى بصير الحاضر من الجارية بنصف
الدره ولم يكن للمولى ان يجتج على الولي الغائب في مثله ياتي اخبرنا الفدا في حق الحاضر لانه
رضي بدون حقه ورضي بالولد ولو طلب كمال حقه في الفدا كما تطلبت ما احترت الفدا
في حقه فلا يصير ذلك محملا التمام جفك فالصحيح ان روايه كتاب الصلح مخالفه لروايه عامه

عند

الكذب في احتياار الدفع وهي منية على ما يذهب بعض المشايخ في ان حق في الخبايه في رقبه
العبد الجاني عمران للمولى ان يستخلصه بالقداء واما اذا صالح العبد في الخبايه الى اخره
على الف ففى للمصالح دون الشريك وخير المولى في حق الشريك الاخر فاما اذا صالحهما جميعا
من الدم على الف فله ان يشاركه في المقبوض لان سبب الوحوب هو الصلح وقد يندى الفضل
الثاني ونقول الفصل الاول والله اعلم

من الاستحقاق في الشرى وغيره الضمان ذكر في بعض النسخ ما هني با بام بنى ما بعده
من المسائل على معرفه الكفاله بالحق على الغير وقضا الحق على الغير يقول الكفيل يجعل
ذمته في التزام ما على الاصيل مقام ذمته فكل من شرطها قيام الضمان على الاصيل
فاما القضا بعد ذلك فيقع بما لزمه كقضا الاصل واما القضا في بقضي ذن الغير بلا كفاله
مجعل آداه بآله مقام اذا الاصيل الحق بآله كان له من ايام صاحب الحق صار مقرضا
اياه ما لزمه بفعله اما الكفيل فبصير مقرضا اياه ماله الذي ادى منه فبصير القبض من ماله
قبضا من مال الامر لان الامر من الامر لا يصح الا في ماله فاذا امر بقضا الدين عنه فوجبه
نا بآعنه في القضا ما يودى عنه ولا يكون ثابتا الا بعد ان يصير الملك للامر او لا هو صار
مامورا من حقه في ملكه فاما ما دام الملك للمستوفى فلا يصير منتصفا بامر ولما ثبت وقوع
الملك للامر مقتضى الامر القضا وانه لوجب تملكيا مضمونا على القابض اوجب ملكا مضمونا
لكذلك وما مالا الغرض في الكفاله امر التصرف في الذمه فقامت الذمه مقام المالك في
الفصل الاول لان ذمته الكفيل يصير مشغولة بما عليه ولا يصير مشغولة الا ان يصير كذمته
حكما ثبت معنى الاستقراض للذمه لا للمال الذي يوديه واداء الغير امر كان القابض
متبرعا فبصير في حق الاصيل في حكم جدين والرد بالعيب لغة
في حق الثالث والكفيل الثالث وصار في حقه كانه باع بغير احد
وان كان الثمن للكفيل وبصير في حق الثمن لمنزله الوكيل بالبيع ودمه لان الرد في المستوفى
رد للبيع عن لمن يرى عنه بغير قبض فلا وجب له الثمن على الباع وفي حق الكفيل رد عن لمن
منقود ويوجب على الباع رد الثمن على الكفيل والمستوفى هو الذي ما شر سببه والرد
الموجب للثمن للكفيل فكل من حق القبض له والمقبوض للكفيل وصورة هذه المسئلة وجل
استوفى من رجل عبدا مالف وكفل بالثمن كفيل بامر المستوفى وقبض المستوفى العبد وكفل
الثمن الى الباع قال ولو صالح الكفيل عما عليه بالكفاله على شئ اخر رجح على الاصيل باجل
المال لما ذكرنا انه غير مقروض اياه ما يودى وانما اقترض ذمته فخرج عليه ما لزم اذا لم الاقراض
بالقضا باي عوض كان ذمته الاصيل تملت له في الحالين على شرط واحد فان استحق العبد
والكفيل غاب لم يكن للمستوفى على الباع سبيل لما مر فان حضر الكفيل رجح على الباع بما ادا
لان الصلح باطل اذا سبق ان الدين غير ثابت على ما عرف واذا بطل رجح با ادى ولا يرجح على
المستوفى لانه خالف امره مما ادى ومن ضمن باختياره لا يوجب الكفاله وكذلك لو باع
بالدراهم التي ضمنها دانيير لان البيع مبطل اذا لم يكن عليه دراهم ليفترقهما عن المجلس بعرض

فان

سبح
القابل

ذمته

(ف)

٢٤٦

باعت
باعت

قال فان لم يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فان كان الكفيل باع بالدراهم دانيير او صالح
كان للمستوفى ان يرجع على الباع لما مر ان النقد عنه صحيح الا ان الباع خبير في الصلح ان شاء رد
الدراهم التي اخذها وان شارد اصل الثمن لان الصلح مبني على الخط والاعتماد فيعتبر الاقراض
بالصلح اعتمادا على التجوز بالادنى فلا يلزمه الا ادنى كما لو قبض الدراهم بغير حقه فامس
البيع فلم يبق على الخط فكان ان شق ادا وافي فبيلزمه حكم النقد الوافر الا ترى لو استمر
ثوبا يدين له على الباع صحيح وكان له ان يبيعه مراجه على الدين ما لم يبين الامر على وجه واحد
شركي الدين اذ امض نصبه واستوفى به شيا ضمن للشريك نصفه ولو اخذ شيا حيا
كان الخيار بين ان يعطيه نصف بدل الصلح او نصف الدين فان اختار الباع رد الدراهم فالدراهم
بلي قبضها للمستوفى لاهما وحبس لحكم نقد الثمن عنه بالدراهم واذا ثبت حكم نقد الثمن
صار في حقه كان النقد كان دراهم مرجع الكفيل عليه ما كفل به على الاصيل لحكم
الاقراض وكذلك الخواب في المامور بقضا الدين لما ذكرنا انه منزه له الامر في حق القضا
حتى يلزم صاحب الدين القبض منه كما يلزم من غيره لما ذكرنا انه يقبضه في الحقيقة بمال
الامر فاذا كان كذلك كان هو الكفيل الذي عليه الدين لمنزله واجدا ولو كانت
الكفاله بغير امر المستوفى لم يكن للمستوفى سبيل على الباع لما مر ولكن الكفيل يرجع فان كان
باعه ما للدراهم دانيير رجح بالدراهم وان كان صلحا على المستوفى خبير بين رد الدراهم
او الدانيير على ما مر وان كان اعطاه بالكفاله ولا امر فان كان باعه ما للدراهم بغير
فهو باطل لانه صرف دين على غيره بخلاف الكفيل صار دينه عليه وكذلك ان صالحه
لها على ان يكون الدراهم له لانه شرط ملك الدراهم فصار دينها وان لم يستوفى ملك الدراهم
حاز وتبصر في الامر الا غير الصلح عن الا سقاط جانرا قال واذا استوفى رجل عبدا
ماله في جياده ككفيل بامر المستوفى وقضى الكفيل الفانهرجه رجح بالحياد
على المستوفى لما مر به فمضى عن نفسه والمبايع رجح بالثمن في ذمته فان استحق العبد كان
الكفيل بالخيار بين الرجوع على الباع وعلى المستوفى لما مر ولكن لا يرجع الا بالنهرجه
لانه لا يرجع على الباع لحكم الفساد فكل من حقه فمما قبض منه ويرجع على المستوفى
بالحقه من الضمان بآمره وصمان السلافة لذلك في ان يعود اليه مثل ما ضمن فان كان
الكفيل ادى خيرا مما ضمن فان شارجع على الباع لما ادى لحكم الفساد وان شارجع على
المستوفى بما ضمن له مثل دراهمه دون الجوده لانه متبرع بالجوده لا يدخل ضمنان
المستوفى له بالامر وان رجح على المستوفى رجح المستوفى على الباع بما اعطاه المامور لانه
قام مقامه في الملك با ا الضمان على ما مر بخلاف الكفيل لان اخذ الباع حقه بغير حقه
يكون استيفا بغير حقه وابرأ عن الجوده والنهرجه من حبس الجياذ ولا يكون قبضها
مبادله بخلاف الصلح بالدراهم واذا كان امرأ عن الجوده لم يقع عنها لانه الما يرجع بقضا
مضى عنه على ما مر بخلاف الكفيل لانه مرجح بالثمن وان نقد احوه لم يرجع بالثمن لانه
لانه منطوع وشبهه الاقراض الذي ثبت في ضمن فضا الدين بامر صاحبه كرجل اساجر

در این راهم تم از رب الدار قال المستاجر قبل ان يحب الاجرا عط فلا نامن الا بعشره دراهم
على ان يكون قرضا عليه فاعطاها لم اشقت الاجارة لم يكن للمستاجر على المستعير
لانه لما شرط ان يكون قرضا من قبل رب الدار صار كانه قال عجل الى عشره من الاجره
لم اقرضها له ما عجلت سوى القاصي ان يزيد رحمه الله بين المسلمين في الخواب وذلك منه
سئل ان محمدا رحمه الله نص على الفقرة بينهما في الجواب ووجه ذلك ظاهر ان
اشقا الا نزال عند الجبل بالعدل ليس لعينه والما هو معنى تحت وهو العجز وهذا محقق
في الفصل الثاني في اجل جنته ففصل فيه بين علم الوكيل وجمله وفي الفصل الاول وهي
المسئلة الاولى من الباب لا يحق مستوى منه من العلم والجمل والله اعلم بالصواب
في الباب مشكلا احدهما من الاصول ومقصود الباب
ان الحجر بعد الاطلاق لا يجوز الاعن علم لما عرف في المادون الحجر عليه قال رحمه الله
واذا امر احد المتفاوضين رجلا ان يسري له عبدا بالف درهم ولم يذمها اليه لم
تناقضا المتفاوضه ففاوض كل واحد منهما رجلا آخرم استرى الوكيل العبد صح
على الامر لان صحه امره على نفسه لم يكن بشرط الشرطه وسواء علم الوكيل بنقض
المفاوضه او لم يعلم فالعبد لا مردون شركه لان الشري الما يقع من الوكيل على
الشركه حكم توكيل شريك الامر لا امر وذلك التوكيل ثابت في ضمن المفاوضه
وقد اشقت المفاوضه فاسقص ما في ضمنها من التوكيل فوقع الشري على المحصول للامر
وسوى من علم الوكيل وجمله لانه ليس فيه تغريه وان يقع في الخطر قال واوكان
دفع الامر اليه بكم من طعام وامره ان يسري له عبدا له والمسئله خالها من تناقض
الشركه والتحدد فاسترى الوكيل عبدا للامر بكم مثله غير الذي دفع اليه القياس
ان يصير مستترا لنفسه لان الكرمها يتبعن وقد امره بالنصرف فانه اذا اضاف
الى كرمي الزمه كان غيره فيصير مخالفا الا اهتم استحسنوا وقالوا لا يصير مخالفا
لانه شرط شرط لا فائدة فيه فصار الجواب فيه وفي الامر بالشري بالف سواء
وذكر في كتاب الوكاله ان العبد يكون بين الاولين نصف علم الوكيل بالنقض ولم
يعلم ووضع المسئله انه اضاف الشري الى الكرم وذلك لانه متى اضاف اليه
صار بمنزله المبيع حتى لو هلك قبل التسليم بطل العقد ولا يجوز الاستبدال به
قبل القبض فصار الامر في حقه الخطه حينما امر امراسيعها فينفذ الامر عليها
لوجود النصرف في مال الشركه من حيث التوكيل والشركه قائمه على وجه التجاره
والامر بالمبيع من التجاره معنى فلا يبطل ما نفذ مقدره بنقض الشركه كما لو باع
على انه بالخيار لم يبطل الشركه فاذا لم يصف الشري الى الخطه ولكن استرى بكم
بكر في الزمه فانما جاز على الوكاله على معنى ان نفس الكرم صار لنا كانه دراهم فلا
يصير الامر بالشري امرا بالنصرف ليصير تصرفا فانما جاز الشركه بل هذا امر
بالنصرف في ذمته فالزمه ليست مسركه ولا هو من مال الشركه ولكن لغرض

للامر

الامر وان نفذ عليه خاصة ان يصير شري الوكيل على الشركه كسريه لنفسه
لان قائم مقامه فيكون الشركه فيما استرى لصير وره شري الامر مستركا
بالعقد وعمل الوكيل كعمله لم يقول ايها الامر مستركا بتعلق بقا الشركه في
العمل ايضا اما الرجوع بالتمتع والمواخذة على الكفاله امر طاهر والله اعلم
رجوع احد الشريكين على صاحبه بخصه ما قبض
قال في الباب على امر ان الدين اذا ثبت مشتركا وقبض احد هما نصيبه كان
للاخر الشركه فيه والا سترال يثبت لما مر من اتحاد سبب الوحوب وادخام سبب
في دين واحد قال الاماموزان بعضا الدين على رجل واحد اذا قضيا لم قبض احد هما نصيبه
من الاخر فان كان من مال مشترك بينهما كان للاخر ان يشركه فيما قبض والا فلا ما مر
ان فضا الدين من غيره بامره كانه يقرض ما يورثه ورجلا اذا اقرضا رجلا ما لا مشركا
بينهما ثبت الدين مشتركا واذا لم يكن مشتركا لم يثبت مشتركا وان وقع الاقراض معا
لان الاقراض كل واحد منهما مقصور على حاله خاصة كرجلين لكل واحد عبدا باع
كل واحد منهما عبده من رجل في وقت واحد لم يثبت الضمان مشتركا ولو كان الغرم امرهما
بالكفاله فكفلا ولم يكن لكل واحد منهما ما على صاحبه واذا فلكذلك الجواب
في قول محمدا الاول لانهما يرجعان على الامر بالا كما في المامور بالقضا وقال ابو يوسف
اذا قبض احد الكفيلين ما ادى لم يشركه الاخر وان كان ادى من مال مشترك واليه رجوع محمد
وكذلك لما مر ان الكفيل مقصر ذمته ويتم تسليمه ما في الزمه والذمتان مفترقتان
فصار من المسئلة الاولى نظيره اما اذا نفر المودى الذي يتاوله الاقراض والوكيلان
بالشري اذا
من الموكل ما
منهما عبدا باع كل واحد منهما نصفه من رجل ووقع البيعان
معالم ثبت الثمن مشتركا لتفرق التسليم فكذلك هذا الاثر ان الوكيل يستحق الرجوع
على الموكل قبل الادا كما لا باع خلاف الوكيل على قول محمد الاول وخلاف رجلا بينهما
عبد فقال لا لرجل عنك هذا العبد بالف وقبض احد هما حصته فان الاخر شريكه
فان البيع منهما اصبغ جملة الى العبد كله واخذ السبب ولو قال كل واحد
بعثك نصيبى كان متفرقا واجارة الدار المستركه بمنزله بيعهما في حق البذل لان الاجاره
بيع المنفعة كبيع الدار فلا تفرق بين الثمنين قال ولو شهد شاهدان على رجل انه كاتب
عبده بالف درهم وقيمه العبد الف وقضى الفاصي بذلك لم رجعا ومنهما المولى الف
عمه عبده فانهما يرجعان على المكاتب بالف درهم لما عرفت في الاصل فان قبض احد هما
نصيبه لم يشركه الاخر لانهما لم يملك العبد باذا الضمان لان المكاتب لا يملك المالك
وانما ملكا ما عليهما بما اديا من الضمان واذا كل واحد منهما مقصور على ما له فاشبه
بيع كل واحد منهما على حده وكذا لان اديا القيمة لا يقبض من مالهما فانه شريكان لان
وحيث الضمان لهما على المكاتب بقضا القاضى عليهما بالعمه فلا ملحق الى شركه

الضمان

المقبوض وعلما فان عجز المكاتب بعد ما ادى منه شئ كان العبد للمولى الاول لانه لم يخرج
عن ملكه فضمن الشاهد من فاشته تضمن قيمه المدبر غاصبا غصبه لم عاد المدبر ويرد
الشاهد ما قبض لانه كسب عبد المولى ويؤد المولى ما قبض منهما من الضمان بالواو اعصب
رجلان عبد رجل فممنه الف فازداد عندهما فصار تساوى الف فخص به منهما رجل اخر
غصبا فمات عند فاختار المولى تضمن الاولين واختار تضمن الثاني لم ان احد الاولين
اخذ من الثاني حصته شركه الآخر منه لانهما ملكا العبد بالضممان وصار اختيارهما ضمان
الثاني بمنزله البيع منه جملة والا كان جملة فحب البذل مستركا ولو ان القاصيين
باعا العبد من رجل صفقة واحدة وسلم اليه فمات العبد عنده لم ضمن للمولى ثم البيع
وجب الثمن مستركا لما ذكرنا فلو ان المولى اقبل احد الغاصبين او لا واختار ضمانه فقد
البيع في نصيبه ايضا وجب الثمن مستركا لكونهما جملة واحدة لان الثمن لهما
ما بيع لا بالضممان والبيع وقع جملة والنفاد وان يفرق فلا يضر لان الواجب بالبيع لا
بالنفاد الا ترى انها لو باعوا على انهما بالخييار لم يفرق الاجازة بينهما وجب الثمن مستركا
فلو ان الغاصب الذي ضمن اوله قبض نصيبه لم ضمن الآخر لم يشرك الاول لانه لما قبض
قبل نفاد بيع الآخر وجوب الثمن له على المستري في ذمته فقد لم يتر عن نصيب الآخر
فلم يثبت الشراكة وان كان الواجب بالبيع لانه ثبت للحال لم يستند فلا بد من قيام
الشراكة حال النفوذ وهو الثمن في الذمة قال عبد بن رجلي غصبه اجدتهما من صاحبه
وباعه بالف درهم واجاز الاجرا لبيع لم قبض الباع مستركا منهما اختلاف ما مر فان
المقبوض فيما مضى يكون للقباض وللآخر ان يشركه فيه هاهنا لان البيع لما جازها ههنا
صار الباع في حق القبض كما لك وثبت له ولانه القبض جملة فلا يترتب الى نصيبه
خاصة ولا نصيب في حق القبض وانما هو كآلة ملكا لكل خلاف ما مر فان القباض
لا ولاية له على الآخر وانما قبضه ينصرف الى نصيبه ولو هاهنا للآخر ان يشركه
لحكم شركة اصل المال ووجوب حق التساوى بينهما والذي قبض صار افضل فكان له ان
يشركه فيه ليستويا فان قبض الباع نصيبه قبل الاجازة لم جاز الاجازة كان مشركا
انما امرانه في حق القبض كانه مال الجميع فلا يتصور الفرق متى جازت الاجازة فان
باع احد الشريكين مع غاصب العبد كله كان الجواب كما مر في بيع الغاصبين اذا ضمن
اكدتهما نصيبه قبل الآخر والبايعين على انهما بالجبار واختار اجدتهما البيع قبل الآخر
لان البيع منهما وقع جملة وقد جاز بيع نصيب الشريك المالك وتوقف مع الغاصب

اختيار

كان

ما يكون الرجل خصما عن صاحب الوصية
والغريم والورثة وما لا يكون خصما قال بنى الباب على معرفة الغريم من حق الموصل
والموصى اليه والوارث والغريم في التركة والموصى له بشئ من التركة يملك عين
التركة بقله ما اوصى له لكن ملكا غير ملك الميت والوارث يملك العين على سبيل الخلافه

بشرا

عن الميت فنه لا ملكا مبتدئا والغريم ملكا العين والماحقه في ذمته الميت والتركة محبوبة
لحقه عن الوارث وعن الموصل له منزله الرهن بين الميراث والموصى له بالف مرسلة
لمنزله الغريم لانه لا يملك عين مال من التركة بل حقا في ذمته الميت كالغريم والموصى اليه
ملكا التصرف واليد في التركة على سبيل النيابة كالوكيل اذا مات الرجل وترك لمشقة
الاف درهم ووارثا فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له ثلث ما له وصى له القاصي بذلك
وقسم له حقه ودفع اليه والباقي الى الوارث لم عاد الوارث حقا رجل وادعى على الموصل له
ان الميت كان اوصى له ثلث ما له واقام البينة فان القاصي اخفى قبيلها لانه لهذه الدعوى
يدعى ان نصف ما في يده لانه يستحق غير التركة ويتين له سببا ود واليد بيكره مصير
حصما في اصل المال واشتات سببه على ما عرفت في ابواب الدعوى فاذا قضى له بها
اخذ من الموصل له نصف ما في يده لان ذمته الثلث صار مستحقا لكل واحد منهما لسبب
كامل مصير مستركا على ما مر في مسائل الشراكة وكان بمنزله دار لها شفعان بعض
احدهما لم حضر الاخر كان له ان يشركه فيها فان كان المال ثابا في يد الموصل له حضر
الوارث اخذ منه خمس ما في يده ولم يخرج الى اعادة البينة لما ذكرنا ان الحاضر كان حصما
في انكار سبب المدعى ولما ثبت حقه وصار شريكا لهم ولم يسلم له نصيبه وبوى المال
اجدهم بعد ما استوفى في نصيبه ووجب القسم في الباقي كان الذي توى المال عنده ولم
يلز ذلك المال عنده على الشراكة لان ما يتوى توى على الشراكة والذي استوفى لم يتق له
منازعه وحق هذا الذي حضر في الاصل في نصف الثلث وهو السدس وحق الوارث في
الثلث ومواربعه فيكون خمسة فيقسم لذلك وكذلك ان اقام البينة على الوارث او لا كان
قضا على المورث خصم لخصم ملكه كالموصى له ولانه نائب عن الميت والدعوى
على الميت في حوائج اصل الحق فان قضى القاصي للموصى له الاول ولم يدفع اليه المال
حتى اقام رجل البينة انه موصى له بالثلث فان كان القاصي الاول سمع لانه عرف انه مالك
الثلث وخصم وان كان عند قاصي آخر لم يجعله خصما لان العضد نع على الميت والوارث
فلا صدق الموصى له على انه مالك الثلث وخصم وليس في يده شئ ليكون خصما بانكاره
به فاما الوارث فيكون خصما بكل حال لانه نائب الميت لانه ملكا لحكم الخلافه عنه خلا
الموصى له على ما مر قال واوان الموصى له الاول قبض الثلث لم حضر الثاني وادعى عليه فانكر
وقال ما قبضت من الثلث شئ او قال هذا المال عندي وديعه من انسان آخر لم يدفع لخصمه
عن نفسه لان المدعى مدعى استحقاق نصف ما في يده لسبب ذكره فلا يدفع لخصومه عن
نفسه بدعوى الوديعة او انكاره ما لك الا ان يدعى ان الميت اودعه على ما مر في الدعوى
ان من ادعى في راسان شئ انه مملوك استراه من فلان وقال ذواليدانه وديعه لم يدفع لخصمه
الا ان يقول انه وديعه عندي من فلان هذا الباع قال ولو كان مكان الموصل له غريم اقام البينة
واخذ الف درهم ثم غاب الوارث وجا غريم اخر وادعى على الاول ان له على الميت الف درهم
لم يسمع دعواه لانه لا يدعى غير التركة بل ما يترك من الحق على الميت لمصير صاحب اليد

عند

فيما خصما وانما حقه في الزمه وانما اتصل بالتركه اذا استوفى شيئا من تركه فكان الدن
كان لا حق له في العيش قبل الاستيفاء فلا يصح صا حجب العيش خصما بل خصمه الميت والحاضر
ليس خصم عن الميت بل لانه لا يرث ملك الميت بل يستوفى ملكا له بسبب اخراشه
رجلا ادعى على الميراثين بناء على الراهن فانه لا يكون خصما فيه وكذلك الموصل له لا يكون خصما
للعزم لانه ملكه ابتداء ملك العزم قال ولو حضر الموصي له واقام على الوارث الميتة انه اوصى
هذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى له بها ودفعها اليه لم غاب الوارث فاقام رجل آخر
السنة ان الميت اوصى له بهذه الجارية ورجع عن وصيته واقام السنة فثبتت الغاء
للتأني على الميت والوارث لانه يدعي عيش الجارية كلها لما ذكر من السبب وهو الوصية
له فان كان لا منازعه للحاضر بسبب الرجوع عن وصيته فصير ذوال اليد خصما لما ادعى عليه
وعن الغائب بما ادعى على الغائب من الوصية ولو ادعى على الوارث لم يكن خصما لان دعواه
في الجارية وليست هي بده ولا هو خصم عن المستحق عليه الغائب لخلاف الثلث لانه
يدعي الميراث فيما في يده بسبب انكلم تبرأ عن شركتي ما سلمت الى الاول ما لم تسلم في
عن هذا الثلث فان كانت الجارية في يد الوارث ورعت حصومة الثاني الى القاضي الاول
لم يجعله خصما لانه عرف انه مودع وان كان عند قاضي آخر جعله خصما بيده لانه يدعي سب
الاستحقاق على الميت والوارث خصم عن الميت على ما مر وان ادعى الرجوع لم يثبت على القاض
الرجوع لان دعوى الرجوع ليس بسبب الاستحقاق العيش فانه اذا استحق سبب الوصية
بل الرجوع دعوى قطع منازعه الغائب فكانت الدعوى على الموصي له والوارث ليس خصم
ولذلك لو كانت الوصيان بالثلث لم يفسد الرجوع الا على الموصي له الاول لما مر ولو حضر
رجل فاقام الميتة على الموصي له بالجارية ان الميت اوصى له بالفد سله لم يكن الموصي له
خصما ولا يصح كما لو ادعى دين لان الف الميراث لا يجب في غير التركة وانما يثبت
الاستحقاق على الميت لم يستوفى من التركة كالدن شيوا فلا يكون خصمه الا الوارث
خلاف النية عن الميت قال ولو ان رجلا حضر رجلا في يده الف درهم فقال ان فلانا
مات واوصى له بهذه الف وكانت له الف ودوا ليد نزعها له قبلت الميتة لانه
يدعي استحقاقا بسبب صحيح على غائب عنه خصم حاضر لكن لا يدفع الله التثنية
لانه لم يظهر للميت مال غيره وان اقام الميتة ان الميت ترك الف درهم شيوا هذه اخلالا
كلها لان الوصية انما تصير سببا لاستحقاق كل الف اذا خرجت من الثلث فصار
دعوى انه ثلث مال الميت دعوى بسبب الاستحقاق لكل حصص على ذي اليد وبنت على
الغائب كالوصية فان كان الحاضر يدعي دينيا على الميت لم يصح خصما عنه لما مر فان شهد
شهود المدعي ان الميت رجل اسلم ولم يوال احدا ولا يعلمون له وارثا فان القاضي نصب عنه
خصما لاهم اثبتوا الحال الذي ثبت للقاضي ولا يثبت القيم فان اقام المدعي الميتة
انه موصي له بالفد وانه لا وارث له دفع الالف كله اليه لا يستحق الكل اذ لم يثبت
للميت وارث قال ولو كان لرجل على رجل الف درهم او عنده ودعيه او غصب وغاب وحضر

سيار

كان

رجل فاقام الميتة ان فلانا توفي واوصى اليه بكل قليل وكثير على الذي معه المالح لانه يدعي
عن القصر لا غير فان قضى بذلك ودفع المال اليه لم جصاصب المال حيا وقد هلك المال بده
الموصي له فلا ضمان له على الميت اهدن لاهم شهدوا للموصي حق العيش وذلك لا يوجب تلقا
ولا سبب ضمان بل يد الموصي يحفظ ويخص من القصر بعد ما باختيار الشهود له فلا استقلال
حكمه الى غيره قال ولو كان المشهود عليه ميتا وللوارثه وجب المشاهدة من عيدين فلا ضمان
على العبدن لما مر ويضمن الموصي لانه يضمن غير حق ولا يضمن الدافع في هذا الفصل لان نصا القاض
بالدفع صح لما كان مؤثما متصورا وصارا القاض حكا الموصي بامر خلاف ما لو كان حيا فان
القاضي ماله ولا يثبت العيتم في مال الغائب بقض من حقوقه قال ولو كان المدعي اقام
الميتة انه مات الميت لابييه وامه لا يعلمون له وارثا غيره فعضى لها ودفع المال اليه لم جصاصب
المشهود بموته حيا ضمن الشاهدان لاهما انلقا بالسهادة كما لو شهدا عليه بالبيع لم جصاصب
الا في الدين لان حق الميت في الدين باقي على العزم كما كان فاما يضمن للعزم اذا اوجبا عليه
الفا للمشهد له قال ولو ان رجلا عليه الف درهم دبر رجل او عنده ودعيه او غصب
فغاب صاحب المال لم حضر رجل واذا في ان فلانا مات واوصى له هذا المال بعينه وصدقه ذوال اليد
لم يلزمه الدفع اليه لان الخصم هو الوارث لانه يدعي ملك الوارث فاصل الملك يصير بالموت
للوارث واشبه هذا امر ادعى الملك على الغائب بسبب صحيح وهو حي وصدقه الحاضر خلاف
ما اذا ادعى انه وصي بالقصر او وكيل وصدقه العزم لانه يدعي حق القصر والقصر بلا في مال
العزم مكنون صدقه ميثنا له حقا في ماله فينفذ فان قال المدعي لم يدع الميت وارثا فان
القاضي يتأني فان لم يظهر له مستحق دفع اليه المال لان الموصل له يصير كالوارث اذ لم يدع
الميت وارثا على ما مر لانه مستحق جميع المال وصير لم ير له صاحب ولا المولاة ولو حضر
الوارث وصدقه ذوال اليد مريا للتسليم اليه لان الموت ثبتت بصادقها لانه ليس له في الام
حين اجد بل اخبر عن امر كان قد ادبت الموت صار الوارث كالميت فاما مقامه في استحقاق
المال فلا يبقى والحاظر مستحق عليه وكذلك الموصي له اذ لم ير وارثا فاما اذا كان
وارثا كان هو المستحق فلا يبطل حقه باقرار غيره كما لو كان المسحبا وادعى انه استند
منه وصدقه ذوال اليد لم يلزمه التسليم اليه وما بعد هذا من فروع هذه المسئلة قد عرفت
وقوله ان القاضي يتأني فلان الاصل في الاستحقاق بعد الموت الوارث والموصال له
يقوم مقامه بشرط عدمه فيتأني في موت العدم قبله لخلاف الوارث اذا ادعى انه لا وارث
غيره وصدقه ذوال اليد يتأني القاضي لان الوارث مستحق في اصله ولكن بما تجب لغيره الحجب
البعض بالمنازعة فلم يكن كونه سبب الاستحقاق وقامه مقام الميت متعلقا بشرط
العدم بل الخروج عن الحجاب الحكم كان بشرط وجود وارث اخر فاستغنى عن الثاني فان قال
الذي في يده المال انه ابنه ووارثه وادعى الوارث انه لا وارث له غيره وقال ذوال اليد
له وارث اخر تا في القاضي لان ذوال اليد اقر بالحق له وادعى المانع وهو امر محتمل ولمزم القاضي
التأني به وما جرح الحق لاجله الا ترى انه لو ادعى دفعا للجهة في الخصومة اجله القاضي

آخر

فروع

فان لم يتبين وارث اخر دفعه الله لان حقه لا يبطل بالوهم ولكن باخذ منه كقبلا من الناس من
انه قول اني يوسف ومحمد كما قالوا اذا اقام الله انه وارثه ومن الناس من قال هذا باحلاف
لانه غلط وقال بانه اخذ المال باقرار ذي اليد لا بالبينة ولما ثبت الحق باقراره وفي اقراره ان
الميت مات عن وارثين ما ثبت الكل موجب هذه الحجة لان لا صدق في اليد بالوراثة في حق الوارث
للو ارث الاخر وان لم تصدقه في حقه فهو مصدق في نفسه فحسب الاحتياط له بناء على قوله ان
المستحق غير وانه يصمن متى دفع بغير قضا او نقضا ان احتمل مجتهدا ان العاصي يوصل اليه
باقرار له فان الذي تلفته واما اذا اقام البينة على ذي اليد فاحتياط نجب لمجرب
لا يدرى ما هوام لا فكان يعبد عن النظر وان حضر غريم الميت وادعى على ذي اليد وقيام
السنة لم يصح فان صدقه ذي اليد وزعم انه غريم وان المال قد مات ولم يدع وارثا ثانيا
القاضي فيه لان الموت ثبت بانفاقهما فعدم الوارث يقتضي الثاني لان القاضي اثبت
له الولاية لعدم الوارث كما قلنا في الموصي له واداننا في نصب الوصي واما الغريم باقامه
البينة عليه لانه ثبت باقرار ذي اليد ما ذكرنا ان الغريم لا يقوم مقام الميت مستحقا
لغير التركة فلا يصير حضوره كحضور الوارث ولا يكون اقرار ذي اليد اقرارا مشوب خا الاخذ
لما في يده بعينه لثبت عليه به بل لا حجاب للدين في الزمة وهو اجنبى عنها خلافا للموصي
لان حقه لا يلقى غير ما في يده فان حضروا رث آخر لم يبطل الفضا لان للقاضي ولا يه نصيب الوصي
اذا كان الوارث غائبا قال ولو ادعى الحاضر ان فلانا مات وارصى اليه وصدقه ذي اليد
لم تصدق لان المدعى يدعى لنفسه في حق الصرف في مال الغير فكان الصدق واجبا عليه بخلاف
الموصي له لانه يدعى انه مستحق بنفسه وانه لا يقع على الميت بعد ثبوت الموت بالتصادق
ولان الشرع كذلك وجب ان يكون الحق لغيره بعد موته فلم يكن البوت على الغير يتصادفهما
بل كان بالتصادق ظهورا للمستحق وهما في بعد الموت لا ثبت لا جرح الضرر على الميت
شرعا والمات ثبت تصادفهما عليه قال **تجدد وصدق في الدين لان رضا الدين**
من مال الغير فاما يغير له في حق الصرف على ماله الا ترى لو كان الاول حيا وجارجل وزعم
انه وكيله يقبض منه وصدقه الغريم لزومه التسليم لم زعم وقال لا تصدق لانا لوصدقناه
للمزم العاصي ان امره يدفع المال لغير الوصاية يصير وصيا مطلقا لانه منصرف على دين
واجب بخلاف الوكيل لانه منصرف على دين واحد وذلك ببل في حق الميراث خاصة لو صح ان الدفع
متى لزومه الى الوصي وجب على العاصي الامر به وامره بجعله وصيا ويرى الدافع من الدفع لما مر
واما امر القاضي بالدفع الى الوكيل فلا يعمل على الغائب على ما مر بل يقتصر على المقر الذي
عليه المال ولو حضر القاضي ابتدا فاحراز هذا المال لرجل قديما وانه لا وارث له فان
القاضي ما في ما ذكرنا واخذ منه كقبلا احتياطاً بنفسه وقد ثبت له في الاخذ فان لم يظهر
اخذ بالبينة عن المسلمين لانه وليهم وكان يسر له الوارث ولا ضمان عليه اذا حضر الغريم
بافعل القاضي ماله لانه امين الشرع فيكون الضمان في بيت المال فاخذ القاضي منه
ونوفيه حقه لان المال صرف **اليهم يقبض من مالههم والله اعلم بالصواب**

الوصايا قال في الباب على ان الوصية لا سفلا من
الميت الواجب اعرف وجهها له الموصي له لا يبطل الوصية والوصية اذا صحت منعت
الارث لما عرفت وادامات الرجل وترك ماله اعبد ممتهم شوا وترك ابنا واجدا فاجعبد
وادعى ان الميت اعقده في مرضه وحججه الوارث وتخل عن البينة بعضى عليه بالعتق لما مر
فان ادعى احد الماتقين وكل فانه يقتضى بالعتق المتعصا به وكذلك الثالث لو ادعى وكل
لانه لما نكل لهم جميعا صار كل واحد منهم موصي له ثلثا المال والوصية بالثلث لا يمنع
صحة وصية اخرى على ما عرفت الا ان الاولى ترجح بالقصاص فيراوى بقية الثاني
والثالث عتقا فافترق الثلث فيكون يستعاض به كما لو ادعى رجل عليه الوصية ثلث ماله
فاقر له ودفع القاضي المال له لم ادعى اخر فاقوله لم يسحب شيئا لان الاولى ترجح
بالقصاص صار الثاني اقرارا له لما زاد على الثلث بخلاف ما ادعى الاول الغني عن المرض
فاقر له ثم ادعى الاخر فاقوله بذلك لم ادعى الثالث فاقوله فانه يعتق الاول كله والثاني
نصفه والثالث ماله بغير سعيه لان الاقرار له بالعتق وتسليم الثلث اليه من قبله
فلما اقر الثلث في صار مقرا ان الثلث كان بينهما وانكف هو النصف على الثاني بتسليمه
الى غيره فيصمن له نصير كما لقام في حق الضمان فاما ما هنى القاضي هو الذي مضى وسلم
فلا تضمن الوارث شيئا ماله كما لا تضمن باقراره ولو كان القضا من حكم حكما والمسئلة
لحاله عتق الثاني كله لان حكم الحكم لا ينفذ على غير الخصم صار الاول في الثاني
كان عبدا اعقده الوارث من قبله فلا نصير شي من الثلث مستحقا فان دفع الثاني
الوارث الى قاضي المسلمين في كل الموقضى بالعتق عتق بغير سعيه لما مر قال فان كان
واقع الثالث الامواله في كل له بالعتق بالسعيه لان الثلث صار مستحقا بالعضاء
للتثاني قال ولو كان لرجل عبدان خرجا من الثلث وارصى احدهما الرجل ماته
وترك وارثا شر اجرا على البين لان احدهما الميت فورثاه كذلك لانهما يقومان مقام الميت
على سبيل الخلافه كانهما هو على ما عرفت وبقي الاخر للموصي له لان جهما له الموصي له لا
يمنع صحة الوصية كالطلاق والعناق على ما مر في الاصل فيبقى ملك الغير مخلوطا
بملكها فبقيل لهما بقينا لملك الرجل اخلط لملك الاخر لانهما ورثا خارا ولا يكون
لاحدهما حق البين وحده لانهما باجماعهما فاما ان مقام الميت في الملك فان لم يخرج
حتى اعتق الموصي له العبد من لم يتبع عتق الذي عتق لان الذي عتقهما فاحدهما له لان الجهالة
لا يمنع صحة الوصية ولما اعتقهما فقد اعتق احدهما الذي له فنفذ العتق ويعين بالبيان كما
لو اعتق احد عبدين لم يثن الا ان البيان للوارثين هاهنا وهناك المعتق ولو اعتق الموصي له
واحد بعينه لم يثن الوارث ان ذلك لم يعتق لما مر في عتق احد العبدين لانه بمنزلة
المعدم في حق الواحد بعينه فكذلك الملك البات في حق احد العبد من عدم في حق الواحد
بعينه فيلغو اضافة العتق اليه وماله منه ملك ولا سبب ملك لان السبب صيب
الى احد هما غير عتق فكان لمنزله الموصي له بالعبد اذا عتق العبد بل موت الموصي ماته

الا

قضى

الحال واليهما

بشيء متعلقه بالموت والاختيار اذا تعلق بالشروط انعدم قبله حكما على ما عرفت
فخلاف المشتري من الغاصب اذا اعتق لان السبب موجود غير متعلق بشرط ليعدم حكمه
على ما مر في الغصب والتعليق بعدم السبب قبل الشرط وجهها له الحق في العين قبل التبعين
يعلم ايضا خلاف ما اذا استرى احد عبدين على انه بالجيار فاعتق احدهما بعينه
فانه يعتق لان الاعتاق اختار فيتعين اوله للشري لم يعتق والجيار هاهنا ليس ان
الموصي له حتى يتعين باعتاقه قال ولو اوصى بعتق احدهما صحيح لما ذكرنا فان مات
احدا الواردين احدهما دون الاخر لم يصح لما مر ان البيان اليهما ولو قال احدهما اعفقت
هذا عن الميت عتق عنه وضمن للشريك نصف نصيبه ان كان مؤسرا وتعين الاخر للوصية
لان قوله عن الميت فامس منه لان البيان ليس اليه وجهه صبي قوله اعفقت فيفقد عليه
لان الزايل بالوصية احدهما فيكون عدما في حق العين والوارث اعفقت عنه بصدار
كانه لا وصية في وجهه فيفسد وهذا لان الوارث قائم مقام الميت وكان ملكا له فزال
بالوصية واحد غير عين فلما صار عدما في حق العين بقي الملك فيه خلاف من باع احد عبده
ما لم يعل على ان المشتري بالجيار لم يعتق احدهما الباع بعينه لم يتعين البيع في الاخر لان الجيار
للمشتري ثبات لا زما على الباع فلا يملك بطلاله عليه في الذي يجعله اقرب الى الملك من
المكاتب لم الوارث ملكا اعتاق المكاتب بحق المالكية وان لم يملك رقبته هذا ولو قال
ان دخلت الدار فانت حرة لم يصح لانه تصرف بحق الميراث لا بالاعتاق وهذا الذي اتى به
لمين بالعتق لا ترى ان الوكيل بالاعتاق لا يملك التعليق ولو قال الوارث ذلك صح وعتق اذا
وجد الشرط لانه يتصرف بحق المالكية فاما ملك التنفيذ ملك التعليق الذي هو دونه
كما ملك في المكاتب الموزون ولو قال الوارث انت حرة بعد موتي لم يصح من تراله لانه لا يملكه
وان مات عتق من الميت كما لو علقه بشرط اخر وكذلك لو كان الورثة جماعة ملك الواحد
ذلك لان الاعتاق يقع عن الميت صار وانما يدين عنه لكن بحق المالكية لا بالاعتاق واعتبرا
بالوكل اعنه في حال الحيوة وعلى ما عرفت ان كل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت
فما يستحق عليه وله قال ولو زوج الرجل عبده ابنته ترضاها واوصى بالعبد لرجل
وموخرج من الثلث مات لم يفسد النكاح لان الوصية صحت فمعت الارث ولو كان
العبد احدا للموصي لم يعتق عليه ايضا لانه لم يقبل الوصية فلم يملكه لكن الاختاب صحيح
من الموصي في منع الارث في حق الموصي له فان مات الموصي له قبل القبول عتق عليه
استحسانا والعباس ان لا يعتق ما ذكرنا ان الملك لا يثبت قبل قوله ووجهه
الاستحسان انما وقفنا الملك على قبوله نظرا له لئلا يفقد عليه الخاب غيره ومنعنا
الارث لحقه ايضا في الوصية التي صدرت من صاحبها فاذا مات اضطربنا الى احد امير
وهو ابطال الوصية والرد على الورثة او التنفيذ فكان التنفيذ اقل ضررا لان ضرر
فما اذا خاب الغير عليه بالخاب المملك له اقل من بطلان سبب الملك ولو رد الوصية
بطل النكاح لان المرافقة ملك بعضها منه بالارث ولو كان العبد لا يخرج من الثلث

من الزوج

فسد النكاح لانهما مملوك ما زاد على الثلث قال ولو اوصى بعتق العبد لا مال له غير م
النكاح لان الذي يعود اليها سعيه لا رقبته واذا لم يملك الرقبة لم يفسد كما لو زوجها
من مكاتبه لم مات فان مات العبد قبل الاعناق بطلت الوصية لانه لا يمكن تنفيذها في الميت
والعتق لا يحصل له الا بالتنفيذ بالملك والميت لا يملك بخلاف ما لو كان مكاتب او مات
عاجزا فان النكاح يفسد لان الكتابه بطل لا يخرج من اخرجيوته بالعجز عن الاداء
ملكها وهي حرة فيفسد النكاح وهما هنا لا يبطل الوصية ولكن يفوت محل التنفيذ ذلك
بالموت وبعد الموت لا يورث ولا فساد نكاح تصور بعد موت الزوج فان لم يكن الميت
احد من مهرها من العبد ومات المولى فلم يدع ما لا غيره وكان اوصى بعقه لم يفسد النكاح
لما مر ولا يعتق ايضا لان مفعاله وهو العبد الاخر لان العتق في عتق له في عتق اخر
ولا خيارهما هنا للموصي بطل عليه شي بالتعيين بل بحق الما يبطل الخيار على
الوارث الاخرهما عتق وخيار له لا يكون اقوى من ملك مسترل مستحق ومن اعين
عبد منه وبين شريكه فقد عتقه ولم يمنع للملكه فلان لا يمنع خياره فيه اولى فان
قال الوارث الاخر اعفقت الباقي عن الميت صح لانه لما عتق العتق صار الوارثان في حق
الاعتاق عن الميت كالوكيلين بالاعتاق وحال الحيوة فملك كل واحد المفرد بالامضاء
وان قال كل واحد منهما اعفقت هذا عن الميت كل واحد لكل واحد من العبد بعينه لم ينفق
واحد لانه لا يجوز ان يعتق كل واحد عنهما لان احدهما لم يملك لانه وصيه وليس احدهما
اولى من الاخر ان يعتق بحق الملك لا استواءهما في السبب ولا عن الميت لانه ليس لواحد مفرد
حق البيان اليهما وعن الاخر عن الذي عتق بالكلام الاول لما ذكرنا ان الاعتاق ابتداء لم
لمنع لعدم الملك بل لمعوضه الاخر اياه باعتاقه بدلا له انه لو عتق الاخر لعبد له
فقد اذا زال المعارض بعد الاجاب الاول فان عتقا احدهما للعتق لم رجعا وعنا الاخر
لم يصح لانهما معا لا اول صح لان الجيار اليهما وصار كان الميت عتقه ولا يصح منهما
المعل الى الاخر ولكن السبيل ان يعقدا لك العتق فان عتقه احدهما صح لما مر وكذلك في
الميت لانه ثابت عنه في تنفيذ وصاياه ولا يجوز اعتاق الوصي قبل تعيين الورثة لما ذكرنا
ان التعيين للوارث من ميت يجوز اخلاط ملك الغير بملكهما لا بحق الارث فان خيار الوصي
بطل موته لانه مشيئة الجيار الشرط فلا يملك الوصي الما الوصي ثاب الميت في تنفيذ
وصاياه وذلك في الاعتان بعد التعيين في التعيين خلاف مع التركة بالدين بالوصي
ذلك لان ايقا الدين من التركة حق الميت والايقا الما يكون من معنى التركة ختم ماعليه
والسبع حصل ختم ماعليه فكان من الايقا واما التعيين في باب العتق فليس من الايقا في شي
لانه تعيين الوصي له لانه انما يتصور قبل تعيين الوصي له بالعتق فلم يملك قال ولو اوصى
بعتق عبدا الى رجل ومات والعبد اخ الوارث لم يعتق القرابة لان الوصية بالعتق لم صحت
وان لم يخرج من الثلث لان الذي يعود الى الورثة هو السعي لا رقبته فمعت الارث
كما اذا وصى ان يوهب لفلان لم يصح ميراثا اذا خرج من الثلث فاذا اعفقه الوصي صح لانه

فانما اعتق على واحد
ان من الميت عتق
البيان

من مواعيله بالاسبق فكان الاعناق مفعلا للوصية فملك الوصي وكذا الوارث لانه مملوك
بعد ميت للوارث من الارث والمملك فلا يمنع التصرف بحق الموصي له وفيه مفيد لحقه
الاترى لو قبل العبد كات العمه للوارث ولو كانت امه تولدت كان الولد للوارث فكان
هذا الذي الذي عليه للمرأة منع نفاد تصرف المولي لكن لا يمنع الاعقاد كما لو باعه والانعقاد
منع الارث والذين منع نفادا لوصيه فباع بالمرور وبطل الوصيه للخروج عن ملك المولى
لمرور ولا فساد النكاح لان الوصيه انما بطلت بالخروج عن ملك الميت ولا يمكن لخباب الارث
بعد الخروج فان فصل بين منعه عن الدين صار مراما ولو كان الدين على الميت قبل فمعه العبد
ولا ميراث للميت على العبد لم يفسد النكاح لان الدين منع الارث اذا كان مستغرقا وكذا كات
الوصيه بالعقود منع الارث فلورفع العزم العبد الى الفاضل باعه القاصي بالدين لان
الدين منع تقديم الوصيه عليه والوصيه بالعقود تقبل الا بطل بالرد ممنوع مفيد لها المالك
الدين خلاف الاعناق فانه لا ينقص بالدين فان وجد المشتري بالعبد عيبا فرده فعاد
الامر الى ما كان وعاد الوصيه لانه نقص من اصل فعاد قديم المملك فعاد لحقوقه وان كان
غير قصا وشق طرد من الميت بوجه فسد النكاح لان الوصيه بالعقود لا يعود لان الا فانه مع
جديد في حق ثالث والعبد ثالث مصير معا حديد وملكا حديد والوصيه كانت في المملك
الاول فلا يعود واذا لم يعد الوصيه ورثته المرأة ولم يكن على الميت دين وكذا العبد حتى بعد
موت الميت خيرا الوارث بين الدرع والقد لا نه كما لا بد على ما مر فان دفع بطلت الوصيه
ولا فساد النكاح كما لو باع بالدين ولو كان الميت اوصى به لرجل ولا مال له غيره وعلى العبد
دين فساد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث على ما عرفت ان حق الوارث انما اخر عن دين
الميت ووصيته لان مفعلا لهما من حق الميت والوارث انما خلفه بعد الفراغ من حق الميت
وحقه ترتيب على حق الميت ونفاد دين الميت من حق الميت فاما دين العبد فليس من حق الميت
واذا مات الرجل وله ماله اعبد منهم شوا وتزل وارثا فقال الوارث لو احد بعينه لم يعقد
الميت ثم قال بلى اعتقد لم قال للميت في مثله عتقوا جميعا بلا شعابه وكذلك لو باع العتق
لم يبي بالانكار لان الانكار لا يمنع صحة الاقرار فلا يقر ولا يبطل بالانكار فاستوى
الحال في الوجه فيه انه اخر للاول بالعقود وهو ملك المال ولا يستحق عليه للحال
مسلم له المثل ولم يبطل بانكاره ولا اقراره للميت في حله اقر للميت وقيل ان الاول قد علم
انه اقر باقراره فصار ضامنا في حق الميت على ما مر وما وجب الضمان صار مقرا على الثاني
وهو يخرج عن الميت معتق كله وكذلك الجواب لو قال لهم جميعا لم يعقكم الميت ثم قال بلى
اعتقكم في القياس لانه اقرار وانكار كالاول وفي الاستحسان يعتق من كل عبد لم يقر
بغير شعابه وسعي في تشبيهه اما اذا بدا بالانكار فلا نه لما قال اعتقكم الميت فما اقر لا يعتق
عم الكل واعتق بعم الكل لا يقع الاحكام الا في تشبهه التكميل لوجب لوجب بالانكار ان يقول
كل واحد انما اقر الوارث انكرت عتق صاحبي ان يكون وصيه فصرحت ضامنا باشتغالها
من قبل المثل في انكاره ولا يمكنه ذلك لان الوارث يجاهه ويقول ما انكرت لهما الا فانه

فكذلك

انكرت لك لاني انكرت جملة وانكارى جملة حجه لي في حقى لاني مصدق في حق نفسي وانما
واذا كنت مصدقا صح حجه لي دفاعا عن نفسي الضمان لك وتكميل المثل لك بخلاف الفصل الاول
لان فيه اقرار لكل واحد عتق على حده وهو ملك المال وانما سبق عليه بمشازكه صاحبه والمشاركه
انما ثبت بصحة الاقرار بالعقود وصيه وانته غير ثابت في حقه لانه لم يصدق على الاول وحجه
لثاني ولا انكار في حق الثاني لكون حجه للوارث فكل المثل للثاني وكذلك المالك ولو قال
اعتقك الميت لم قال لو اجد لم يعتق هذا لم يبطل شيء من وصيته بانكاره لانه رجوع وعتق نصف واحد
من الاخرين غير سري لان في انكاره له اقرار بانثلاث من قبله فصار ضامنا في حق الاخرين
المثل من الاخرين ولو قال لا خرم اعتقك عتق المالك لهذه العله ولا يرد ادعتى الاول
وصيه على المثل لانه اذا عتق بانكاره للميت والثالث احتج الوارث عليه بانكاره له
ميت المعارضة على ما مر والعتق في الابتداء ما وقع له وصيه المثل فلا يرد بانكاره
فيه معارضة ولو قال بعد الاقرار بعتهم جملة لم يعتق هذا ولا هذا في كلام موصول
كان كما لو قال لم يعتقهم فكون عتق واحد بينهم بالوصيه لان الواو لا يوجب الفصل والترتيب
الاترى لو قال هذا العبد لهذا ولهذا كان بينهم كما لو قال هو لهم خلاف ما لو فصل ولو قال
لم يعتقك الميت باعنا وسكت لم قال مثله للميت والمالك ثم قال اعتقكم عتقوا وسعوا كل
واحد في مثلي فممنه لانه اضاف العتق اليهم عامما فوعدت الوصيه مؤرعه عليهم فلا يكمل
بلحجه الانكار لان الانكار حين العتق موجود في حقه فمما احتج بانكار صاحب العبد اجمع
الوارث بانكاره له على ما عرفت ولو اقر عتقهم واحدا بعد واحد لم قال لا احد منهم اعتقك
وسكت ثم قال للميت ثم قال للميت عتق الاول كله ونصف الثاني ومثل المالك
لان لا زكرا شق ط اعناده فصار كما لو قال ابتداء لا انكار ولو اقر بالعقود لو اجد وسكت
ثم للميت وسكت ثم للميت ثم انكر عتق احدهم وسكت ثم انكر عتق الباقي وسكت لم انكر
عتق المالك فان يد بالانكار للميت لم يعد شيئا لانه نفى عنه وعتق نصف المالك لا يرد
ان المثل منه ومن الاول وان شئ لا انكار للميت لم يعمل شيئا لان انكاره لا يرد حجه
لان المثل من الاول والميت وقد عتق نصفه ولو كان يذم شام يصح لان الانكار للميت
سابق وان شئ بالاول عتق المالك كله لانه اخر بانكاره لهما ان المثل كله للمالك ولا
انكار في حق المالك لاحتج به الوارث عليه فبطل حجه المالك وان لم يثبت بالميت لم يستفد
الميت شيئا لان الانكار في حقه موجود فبطلت حجه المالك والميت على ما مر فان بالمالك
وشيء المالك وثبت بالاول لم يعد شيئا لانه انكر الثاني والاول والانكار قائم في حق المالك
فلا يفده شيئا ولكن انكر المالك حجه المالك في حق الثاني بصف الوصيه وقد سلم له وانكر الاول
والانكار في حق الثاني قائم فلا يفده شيئا ولو بين بالاول ومثل الثاني عتق الثاني كله
لانه انكر للمالك والاول وذلك لوجب تكميل عتق الثاني ولا انكار في حقه لمعارضة فبطل
له العتق كله ولو بدا بالانكار بالاول او لا عتق الثاني كله لانه قبل ان اقر للميت بالعتق كان
مقرا بعتق الثاني والاول في حق الثاني فلذلك عتق نصفه فلما انكر الاول كمل له لانه

في حجه

في الثاني ولما اتمرت له اني بعد ذلك كل عتق الثالث لانه لا انكار بعد في حقه وثبت في حق الاول
ولما اتمرت الثالث لم يعمل شيئا لان حكم الانكار ثابت في حق الاول والثاني لهما قبل الانكار
له كما نجرش غير شي الاول لسبق الاول له والثاني لا انكار الاول والثاني والله اعلم
قوله الوصايا سلك ما له لمواليه قال بنى الباب على ان الاسم المشترك
لا يعمل به الا ببيان والحقيقة هي المعينة من الاسماء وان المجاز لا يتعين الا بدلالة ولا يجوز انهم
الاسم المعين جميعا والمسترك يحمل معاني مختلفة كالقرو والعين يحمل معاني الوجه وعين الماء
لان المعين لما اختلف لم يمكن ادخالها تحت الاسم كالمجاز والحقيقة فاذا لم يكن بعضها او تحت
يوسف الخ لم يعلم المجاز حتى يرد البين بالاداء اوصى لمواليه وله موال اعنهم وموال اعنوه
ومات غير بيان بطلت الوصية لان الاول الاعلى ولا فاعل العتق والاول الاسفل ولا منفعل
ولا اخلاف اكثر مما بين الفاعل والمفعول فلم يدخل جميعا وليس احدهما باولى لان الاسم
للموالات وحقيقة ومستعمل فلم بين الرحمان لا جد الفريقتين لان الوصية لموالي الاعلى يكون
جسرا على انعامه وللأسفل زياده انعامه عليه فلا ينال الوصية ما اراده الموصي من الجزا
والا يتبدل الملك تصرفا على وجه يبطل به غرض الوصية بخلاف ما اذا حلف لا يحكم مواليه
فان المعين نعم لان الداخل احدهما ولكن الميم صح بمثله كما اذا حلف لا يحكم اجد الفريقتين
والوصية لاحد الفريقتين لا بجميعهم قال ولو كان له موال وموالي موال لم يجب لموالي الموال لان
الاسم لمواليه حقيقة ولموالي الموال مجاز لانه ما اعنهم لكنه سبب لا عتاقهم باعتاق
الا وليس قال ولو كان له موال واحد وله موال موال نصف الثالث للموالي والمالي للوارث
لان الوصية تحت الميراث والاشارة في حكم الجماعة في الميراث فكذا في الوصية فيكون للواحد
النصف ولما وجب العمل في النصف خففه الاسم لم نعمل مجاز له ولو لم يكن له موال وكان له موال
الموالي كان الثالث لهم لان الحقيقة غير ممكن استعمالها فوجب العمل بالمجاز قال ولو كان له موال
عتاقه او لى لان الاسم له اجر فقد اختلف الناس في ولا الموالاة لانه لا يثبت بالمعاقدة
يحمل الفسخ ولا العتاقه ثبت حكما للعتاق شي اولى ويكون لازما كالنسب ليس
حكمه الى الاول ولا خلاف ما اذا اوصى لاخته وله اخوة متفرقون فان الاسم يعبرهم فانه
ثبت بمعنى واحد وهو الالتفات في اصل واحد لان بعضهم الالتفات في اصلين فيكون ازيد
من الاخر مع الاستدراك فيما ثبت به الاسم ومطلق الاسم يتناول الأدنى وهم شوافيه
بطريقه واحد فيجمع على المساواة قال واذا اوصى لمواليه وله موال اعنهم
ولمواليه اولاد دخلوا جميعا لان اولادهم موال على الحقيقة مثل الابا بدل لهم موال في
الجملة وما لهم سبب ولا غير اعنائه الاب ولا لهم بعض الاب والاباص كلها بغير تحرير
المحرر وخلاف موالى الموالى لا لهم موالى باعتاق المولى لا باعتاق الاول وخلاف الوصية
لبنى فلان وله بنون بنو بنين فان الوصية للبنين لان بنى البنين استحقوا الاسم سبب
على حده وولد من ابائهم وهو التوليد ولو كان موالى الموالى وموالى امه وموالى ابنة
موالى مواليه اولى لا لهم يستنبطون له باعتاق وولد في اصولهم ولا يستحقون موالى ابنة

ولا اية كان موالى الفتاة

شيئا لهذا الاسم لا لهم ليستوا لموالى حقيقة لانه لم يعنهم ولا مجازا لانه لم ينسب لحقيقة قال
ولو كان له موال اعنهم او مواليه او موالى مواليه وموالى اسلموا على يديه ووالوه كما في الوصية
لمن انسب اليه بالعتاقه لما مر فان لم يبق منهم فلموالى الموالاة لما مر ان ولاهم اضعف وكان
شغبي في الفاس ان يكون موالى الموالاة مثل موالى العتاقه لان كل واحد منهم موالى بسبب
باشره معه لم اختلفوا في جواب المماثلة قال بعضهم في ان يستروا جميعا وزوت
ذلك عن ابى يوسف وقال بعضهم في ان يبطل الوصية مثل موال اعنهم وموال اعنهم لان ولا
العتاقه بخلاف ولا الموالاة على ما مر فلا يمكن ادخالها تحت الاسم جملة واذا اوصى لموالى
فلا زولا في نجد وهم قوم حصون من مواليه اعنهم وموالى مواليه صرف الثالث اليهم جميعا
لان العتق هو الذي صار حلالا له اعقاب وبنوا البنين وانقرض وبنية وبين الخلف قرب
صارت النسبة اليه مجازا واذا كان كذلك بطلت الحقيقة وصارت العتاقه للمجاز والاول النسبة
مجازا من اول الاصول ضرورة واستحقوا باسم المجاز الذي ينسب اليهم لا بالحقيقة كما اذا حلف
لا يضع قدومه في دار فلان قد دخلها راكبا وما شأنا تحت ما شأنا حقيقة وراكبا مجازا لان
الاسم في العتق صار مجازا عن الدخول لم الدخول بطريق المجاز نعم النوعين جميعا تحت عموم المجاز
لان دخل تحت الاسم الحقيقة والمجاز والى مدبروه وامهات اولاده لا يستحقون شيئا
من وصية المولى لا لهم يعنقون بعد الموت والوصية يجب بالموت فلم تكن مواليه حال ما يجب
الوصية وعن ابى يوسف اهتم يستحقون لان الاول ثابت بالمدبر كما قالوا في مدبر من الميراث
اعتقه اجد هما وضمن لشريكه عتق كله والاولا بينهما بالمدبر يستحق الاول الثلث
يحمل التفضيل مجازا ولا على الحقيقة فالاولا ابراهيم وما عتق منه شي حتى لا تجرم الوطن
بعد الاستيلاء وندبر الامه قال ولو قال لعبد له ان لم اضربك فانت حر فلم يضربه حتى مات
استحق الوصية لانه يعنق قبل الموت حين وقع الياس عن الضرب والله اعلم
قوله الوصية لبنى فلان قال بنى الباب على ان الاسم
متى تعلق باسم دار معه على حقيقة او متعارفه وقول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى
لحكي من امن اللغة اخرج ابو غنيد في قوله في كتابه وعن ثعلب انه قال العتاقه الشمس
واخرج بقول محمد بن الحسن لعلامة انظر هل رأت العتاقه لخرج الغلام ودخل وقال
لم ار عتاقه ووطنها الطيبة واراد محمد بن الحسن هل رأت الشمس شي على حرف من الفقه
وهو ان الوصية بالمال اذا كانت باسم سبب يكون الصرف اليه بذلك الاسم قرية لم يبطل
بالجملة لانه يراد به جملة الله تعالى وهي واجده معلومة وصار كالوصية بالصدقة
مطلقة واذا لم يكن فيه معنى القرية لمطلقة لجماله لا يمكن رفعها لان المراد به وجه المصاحبة
فلما لم يصرف معلوما لا يصلح مستحقا واذا اوصى لبنى فلان لفقراهم دون اعيانهم وهم لا يحصلون
فالوصية جائزه لازمه لان صرف المال الى الفقرا قرية وجوز صرف الى الواحد عند ابى يوسف
لاهم لما لم خصوا صارت العتاقه للحسن وقال محمد صرف الى الاثنين لانه اقل الجمع في باب
الوصايا كما مر ويدخل تحت الوصية مواليتهم وعتاقهم واعدادهم والجليف من مالى قوما

ولا

فلن

شرح

لكن اسم وطننا يختلف لهم على الموالاة والعديد الذي قسم بغير خلاف وهذا لانهم اذا كانوا
 كان المراد من بني فلان النسب الى فلان بنصر او موالاة فانك تقول هو لامن بني تميم المجاز
 الا ترى ان النسب ينقطع عند امتداد المدة كما انقطع الى آدم عليه السلام فيسقط اعتباره
 اذا انقطع الا ترى انه لا يحب التفريق على كل الجنس وعن النبي عليه السلام انه قال وان شئت
 القوم منهم فاما اذا كان فلان ابا ولجدا فلا يدخل الجليل والعديد تحت الاسم لان النسب
 قائم جمعة فلا يجوز العمل بمجاز النسب ولاهم يخصصون في جاهلهم بصبر العبرة لا عيبا لهم
 الدخلة تحت الاسم والاحصاء واذا وصي لبيتاي بني فلان فالوصية حائزة فان كانوا
 لخصون صرفا اليهم لا لهم معلومون واليتيم الصغير الذي مات ابوه ولم يبلغ الحلم قال
 صلى الله عليه لا يتم بعد الجلم ولانه سمي يتيما لفقد من ير به حال حاجته الى التزويج
 وذلك حال الصغير الا ترى انه محجور عن التصرف مالم يبلغ فهو محتاج الى قيم ليقوم بمصلحة
 الا ترى ان الاسم يسمي الشخص الذي له اولاد واولاد اولاد يتيم وان كان لا يخصص فالوصية
 حائزة مصرف الى الفقرا لان اسم اليتيم يدل على الجباة الا ترى ان الله تعالى من مصارف
 الصدقات للفقير والميت وكذلك الجواب اذا كان اوصي لراجل بني فلان لانه في الاسم
 معنى الحاجة الا ترى انه يقال ارمي اذا نفد زاده قال محمد لا رمل من النساء خاصة هي التي
 بلغت مبلغ النساء وكان لها زوج ومات عنها او فارقتا دخل بها اولم يدخل بها وهي محتاجة
 وعن ابن اشعبي انه دخل لحنه الذكر والانثى لانه ما خرد من الرمل وهو الذي نفد زاده
 والصحيح ما قاله محمد وان كان لعدم حقيقة ففي العرف صار مخصوصا بالازواج ليعتبر منهم
 على انها خص بالنساء لان نفقتهن على الرجال عرفا وشرعا فينفذ ادهن بالمفارقة دون
 زواج الرجال ولا نفق الاسم على الصغيره لاهل في تلك الحال اذا ذكرنا باسم الحاجة قيل
 صغير ونبتهم وانما يستخصر الحاجة باسم لا زلة بعد البلوغ واما معنى الحاجة فهو اصل
 في الاسم فلا يدخل لحنه الغيبه لان الرمل انما يحق اذا كانت صغيره وسميت ارملة
 لنفاذ زاده بالمفارقة حقيقة معنى ان نفاد زاده من جهة الزوج لما اختص الاسم بالزواج
 ولذلك اختص بالتي بروحت ولو اوصي بثلث ماله لا ياتي بني فلان وهم لا يخصصون فالوصية
 باطله لانه ليس في الاسم الفقر فنصرف الوصية لله قربة لله تعالى فبقى الوصية لمن
 واذا كنحت لخصين والاسم مناهن كل من على ما عليه حقيقة العموم ولا مكل الوتو
 على عوام من صار لفظا لا مكل العمل به اصلا فلغا وان كان لخصين صحت هي والام المرأة
 دون الزوج وهي التي جومت بنكاح او فجور او بلغت مبلغ النساء اولم تبلغ عنه كانت
 او فقيرة ولا زوج لها فارقتها زوجها اولم يكن تزوج من اصل الاسم مستعمل من الزوج
 والمرأة والتايم ضد الزوج والتزوج مشترك فكذا التايم قال الشاعر

فان تنكحني انك وان تنكحني مديك الدهر مالم تنكحني انا
 وعن الكشي ان الاسم يعم الذكر والانثى والبكر واليتيم لانه ما خرد من ولنا
 امت المرأة اي خردت عن الزوج والمرأة والرجل زوجان خلقه فكل الرجل يقال ام اذا قل

المزاد

صغيرة ارملة

عن المرأة الا ان قول محمد حجة واجته بقوله عليه السلام الايم اخن بنفسها من وليها
 تستامر في نفسها واذ لها صمما لها جعل الرسول عليه السلام البكر غير الايم واجبور الايم
 بالصمات مخصوص بالبكر دون الايم فعلم ان الايم هي الثيب ويحتمل ان يكون البكر خازجه
 عن اسم الايم لقله الاستعمال باسم البكر كما خرجت الثيب والصغيره عن اسم الايم لانه
 باستعمال الاسم وكذلك الفاسق المطلق لا يدخل تحت الكافر لا اختصاص الكافر باسمه اشعا
 واما الرجل فلم يدخل لحنه بل لانه عرف اللسان وهذا لانه يراد بالايام الفارغة عن النكاح
 الصالحة للخطبة والرجل صالح للعقد والخطبة من غير فراغ عن النكاح والمرأة لا تطلق
 الا بالفراغ كما خرج عن اسم الايم لان زاده لا ينفذ لمفارقة المرأة ولان الرجل الذي
 امرأة له لا يوصف به في عرف اللسان انما فلم يدخل تحت الاسم على ما مر وقال عمر بن حنبل
 من اراد ان ياتم امرأة فليكن في ولم يقل عن امرائه دل عليه انه يعال للمرأة ايم بغيرها
 وهي علامة الثابت لاختصاص المرأة بكالحايس قال الشاعر

وكم ايم قد انجنتا وما جنتا واخرى على عم وخال تلمفت

اي سبينها بالحرب فخص المرأة بالايام كالطالوق وجوها ولم يخرج الصغيره لانه اسم
 لبيان انها صالحة للعقد والصغير لا يبنى عن هذا وكذلك عمت القصرة والعنية لاهلها
 محطية العقد موأجال الفراغ قال ولو اوصي لثيب بني فلان فان كان لا يخصص فالوصية باطله
 لانه ليس في الاسم ما يبنى عن القرية وان كان لخصين تحت الوصية والثيب كل امرأة جرت
 لجلال واحرام بلغت مبلغ النساء اولم تبلغ كان لها زوج اولم يكن غيبه كانت او فقيرة
 خلافا للبكر لغة قال البيه عليه السلام البكر تستامر في نفسها والثيب تساور وفيل
 اهل الجاهل لا ينجب المشورة وان زالت العذرة نجسه او وثبه ومعنى الاسم في قولنا ثاب
 ثوب اذا رجع فالثيب التي ترجع اليها الرجل للجماع قال الله تعالى ثيبات وابكارا
 والبكر اسم لامرأة يذكرها الرجال وكان البكر اسم لمن انكرها الرجل والابكار في
 اللغة اسم لاول الاصابة والبكر اسم لاول الذمار وبكر الرجل اذا غدا بكرة وانكرها
 اذا اصابها اول مرة وثاب اليها اذا رجع اليها في اصابها بعد الاولى سميت التي لم يصبها
 الرجال بكرا لان اصابتها في فعل الجماع امكرا واول التي اصبحت مرة ثيبا لان جماعها
 بعد ذلك يوجب اليها بعدا لاول وخص الاسم مطلقا بالنساء لان الحكم المما يفتقر
 في جانبهم شرعا وكذلك عادة فالت عابسه في الابكار انما الهن محفوظات
 في الاصل عن اجتماع الرجال اليهن دون الرجال عن اجتماع النساء وكذلك قيل بغير
 غلامه النساء كالايم وكذلك بغير واذا اوصي لابكار بني فلان لم يصح اذا كان لخصين
 لما ذكرنا وصح ان لخصين والبكر امرأة لم يذكرها الرجال صغيره كانت او كبيرة منكوجه
 كانت او غير منكوجه عذرا اولم تذكر في ذلك لما مر من المعنى في ما ان البكر ضد الثيب والله اعلم
 الموصية بالغلة والخندة والشمرة والسكنى

بني الباب على ان الوصية بالمنفعة كالوصية بالعين والوصية بشئ لا يمنع مثله لما عرف

وان كان ثلث يصير ممنوع اليد الوصية بالمنفعة واليدين حكم الملك الا ترى ان العاصب ضمن بالمال
يد المعصوب منه المال كما تضمن بالانفاق وكذلك المرفوض لو اخل بدنه لا ينفذ الا من الثلث
كما لو وصف لزيد اليد يخرج نزول بالاجل قال واذا مات الرجل وترك عبدا لا مال له غيره واولي
خدمته لرجل سنتين ولا خرسنة واني الورثة الاجازة فان الوصية يستوي من ثلث العبد
فصير ثلث العبد من الموصي لهما على قدر حصتهما من مال صاحب السنتين وسهم لصاحب
السنة فيصير ثلثه فمصر كل المال تسعة مقسم على ثلثي الامم ولا ان القسمه عينيا لا
يتصور من العبد فكلون العبد من ماله على تسع سنين حتى حصل للموصي لهما ثلاث سنين
فان حصل اليسر ان من اجر نصف عبد له انصرف الى السنة القامه وكذلك الاجارة على
قول من يجوز الاجارة فلم لم تقبل في الوصية كذلك طنا لان الاجارة لا يصح الا في عن متفق
حالة العقد لانه بيع منفعة فلا يجوز الا وان يكون المبيع حاضرا وحصة المنفعة يكون
الشيء منفعا به فجعل المنفعة التي على العقد كالقائم حاله العقد اذا لم يملك الثمن ذلك
فتناول العقد المتافع التي حدث عصب العقد لا طريق لتجوز مطلقه غيره وهو ان ي
نكرة نصيب له السنة التي على العقد تبع للثنا وله المنفعة المنفصلة واما الوصية فمحو على
العين القامه وعلى ما حدث كالوصية ما يثمر خيله او ولد غنائه والوصية اذا اضيفت
الى منفعة سنة مستقبله لم يجر صرف النكرة الى السنة القامه واذا لم يفتقر الى ذلك
فالوصي اوصى لاحدهما سنة كاملة وللآخر سنتين ولا يمكن الاكمال بالمهايا به الا سنة
منفصلة اذ لا يمكن التقصا ولا الجمع في سنتين من سنة منفصلة بالعقد ولو كان العبد
مخرج من الثلث فبسط الى الموصي له لخدم لا جدهما يوما وللآخر يومين حتى يضي ثلاث
سنين لما ذكرنا وكذلك اذا اجازت الورثة في المستله الاولي لانه لم يبق لهم حق لما اجازوها
قال ولو كان اوصى لاجدهما لخدمته سبعين ومائة وللآخر لخدمته تلك السنة وسنة اخري
سنة احدى وسبعين ومائة وسلم الثلث الى الموصي لهما في السنة الاولى وفي نصف لستهما
ونصف للآخر في السنة الثانية كما لو عتيق السنة في دار يسكنها سنة لواجد ولا خ
سنتين واني الورثة الاجازة فانه يسهم الدار وتعطي الورثة ثلثيها ثم يسهم الثلث من الموصي
لها ما يعطى لكل واحد من الموصي له سدس الدار فاذا استكمل صاحب وصية السنة رد
السدس على صاحب الوصية السنتين يسكن الدار السنة الثانية لان الدار يملك قسمها
مكانا فلا يجب القسمة بالمهايا به فان القسمة بالمهايا به تؤخر في البعض الى ايام وهذه القسمة
لا يؤخر ولما وجبت القسمة مكانا وامكن اقرازا الوصية بالثلث للحال صارت الوصية في
منافع امكن اقرازاها بالوصية عينيا ضرورة فمصر كالا ولى اذا عتيق الموصي السنة فامتن
العبد فلا يملك قسمه عينيا فيجب القسمة بالايام ولم يتعين لها سنة بل انعين لخدم القسمة
وجبت على سبيل القول وان زادت على الثلث لخلاف الوصية لرجل ثلث العبد وللآخر
بكله ولم يخز الورثة فان الثلث عند ان حقيقه بينهما نصفان لان الوصية لخدمه العبد
سنة او اقل واكثر فمصر له الوصية لجميع العبد على ما مر ويرد الى الثلث فكان الرد الى

فدا

والشفقة في الثلثين شيوا في حق الموصي لهما م الثلث الباقي من ماله على تفصيل السهام و
الوصية في الثلث اذا تفاضلت قسمت على القول بالاخلاف قال ولو اوصى لرجل ثلث ماله
ثم قال اشركت فلان ماله في الثلث اشركا على الشيوا وكذلك اذا قال ادخلته معه في الثلث
اشركا على الشيوا لانه ليس فيه كلمة تفضيل ويدخل على الشيوا وان ترتب الاجاب لان الوصية
لمال لا تمنع صحة الوصية لغيره وكذلك اذا اشرك ثالثا او رابعا لما ذكرنا ان الاجاب وصية
ابتدا ونفسا وبخلاف من اشرك عبدا واشرك غيره فيه لم اشرك غيره فيه لم اشرك اخر
لان الاجاب الاول يمنع الثاني فيما نفذ الاول فيصير الباقي للمستري من نصفه فان كان
المخاطب يعلم بازاله النصف شركه فيه على المساواة وان كان عنده ان كل العبد له ملك
النصف الباقي عليه والله اعلم بالصواب **باب**
الوصايا التي يرجع فيها بنى الباب على ان المشكك اذا وصل بكلامه ما يعبر اوله على وجه
لحتمل التغيير مع ما نال ان الكلام مما يعبر بكلام اخر يوصل اليه كما يعبر بالارسل
الى الغلق بالشرط والالف الى تسع مائة بالاستثناء اذا تغير قبل ثبوت الاول لم يكره
واذا كان بعد السكوت على الاول كان جوعا لان الاول نفيد حكمه بالسكوت عليه فكلون
الثاني رافعا لا مثبتا فلا يصح الا فيما لحتمل الرجوع عنه اذا قال اوصيت بثلث مالي
لفلان وفلان وفلان من مائة وخمسون وفلان مائة وكل ماله ثلث مائة كان الثلث
من اللذين سمي لهما قدر ادون من لم يسم له قدرا واصله قوله تعالى وورثه ابواه فلامه
الثلث وهذا يصير من ضمن بيان الترتيب من حيث ان حق المشكوت عنه يصير على
حق الذي سمي والكلام قبل التغيير الى الترتيب فانه دون الاستثناء ولحتمل التغيير
بالاستثناء فانه لو قال الا نصفه بطل النصف اصلا وتصور قوله مائة وخمسون سمى
دراهم مرسله ثلث كله زاد على الثلث اولى بزيادة ولجب القسمة عليها بالمضاربة بذلك
القدر بالاخلاف على ما مر في الاصل فان كان ثلث المال ثلث مائة اخذوا جميعا مائة والاخر
جميعا والباقي للثالث لما ذكرنا وان لم يذكر الثالث فصاحا فكله قال والباقي له
لانه جعل الثلث كله امتداد بينهم وذلك بينهم شيوا ولحتمل التغيير الى اقل من ذلك ما لبيان
واكثر مما يتغير بالاستثناء واذا قال مائة وخمسين فقد بين دراهم ما لا لحتمل غيره فتغير
الماله الحكم ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان وخمسون وفلان مائة وثلث ماله
لماله مائة فلو نفذ لم يبق لهما على النفاصل فيما بين وليس يفتح لما اوجب ويبقى الباقي بينهما
نصف لان التخصيص لا يتبع ما عداه فانه سكوت عن البقية فيبقى ثلثا بالاجاب الذي
في صدره واذا بقي علم ان البيان الزايد لتفضيل السهام في بعض الثلث لخلاف الفصل
الاول لان الاجاب الثابت في الصدر كان ثلثه ولم يكن ما قال اخيرا رجوعا عن الاجاب الذي
لم يذكره صار فائدة ما ذكرنا من وجوب الترتيب لبيان الخلو ما ذكره عن فائدة فمصر ما بقي
بعد ما قال ولو قال الذي اوصيت به لفلان وقال الثلث اوصيت به لفلان وادعيت
به لفلان يكون رجوعا لان قوله الثلث الذي ذكرنا اوصى على سبيل التعريف لما قال

لا يملك من دينهم ثم خرج للميت مال قال بنى الباب على ان الوصية مؤخره عن الدين
استيفاء وان الدين لا يمنع ملك الموصله اذ لم يكن مستغنيا كما لا يمنع الارث ومن وصي ماله
دين غيره فحكم لزمه كان له الرجوع بما قضى في مال من قضى عنه كانه اقترضه ذلك القدر
من المال على ما عرفت في الاصل واذا وصى الرجل عبدا له ومات وقميا لغيره الف درهم
ولا مال له غيره وله عشرة الاف درهم دين على الناس وعليه دين الف درهم فان العبد
ساع بالدين لما قلنا فان بيع ما في درهم لم خرجت العشرة الاف درهم رجع بالدين وان بيع
خمسين مائه رجع بها لانه ملك العبد وقضى دين الميت بعبد بالرام الشرع يرجع بما قضى
لا بالعبد الا ترى ان العبد لو بيع لم خرج دين الميت وقضى دينه منها لان من العبد لم يكن
للموصي له الا من العبد فاما ما جاء به بعضا ذلك المفسر فخرج عليه والله اعلم بالصواب
باب الوصايا التي تقع لاول من سماء بنى الباب على ان الكلام اذا
صح بنفسه لم يتغير بغير كلام انصم اليه لان اللغوه عبره به ويتغير بما ليس بلغوه كما يتغير
بالشرط والاشياء اذا قال وصيت ثلث مالى لبنى فلان وهم خمسة فاذا هم ثلاثه
فالثلث كله لهم لان قوله اوصيت لبنى فلان كلام تام ولتخاب صحيح لثلاثة فاما اقل الجمع
الجمع في لهما قال وهم خمسة وليسوا بخمسة كان لغوا من الكلام بقي الاول على حباله
ولو كان لفلان ابن واحد كان له ثلث المال لان قوله لبنى فلان لخاب مضاف باسم واحد
لان قوله بنى كلمه واحده الا انها الجماعة فلم يقع الوجوب هذه الكلمه الواحدة ابتداء
بل وقع له ثلث ذلك الاجاب فلا يستحق اكثر من ذلك بان لم يصح للآخرين ولو قال
ثلث مالى لزيد وعمروا بنى فلان فاذا عمر وميت يوم اوصى بالثلث كله للاخر لانه لو سكت
عليه كان الثلث كله له فلا يتغير بضم عمرو اليه وما صح الفهم ولو قال اوصيت ثلث
مالى لبنى فلان وهم خمسة ولفلان ثلث مالى ولفلان الاول بنون ثلثه كان الوصيه له الثلث
شركا لهم في الربع لما ذكرنا ان قوله وهم خمسة لغو بعبث الوصيه لثلاثة وارباع فيكون سهمهم
على السواء ولو قال اوصيت لبنى فلان وهم ثلثه ثلث مالى فاذا هم خمسة فالوصيه لثلاثة
منهم والحيار الى الوصى لان قوله وهم ثلثه تخصيص فلا يكون لغوا والغايم لختل الخصوص
ثم جمل الوصيه له لا يبطل الوصيه لما اوصى لبنى فلان ولا يبين له ثم ولد له اولاد
لانه يجوز ان يتعلق الوصيه بالرجل بالشرط منقول ان كان كذا فثلث مالى لزيد مولى صحت
وقد ان جمل الوصيه المستحق يجري بغير تعليق الحق بالشرط وهذا خلاف ما اوصى لبنى فلان
فالوصيه باطله لانهم لا يقتصرون والتعداد ليس جملها لانه عمهم وما اوجب لزيد بجهوله
الا انه عموم لا يملك العمل به لكثرة اهلها لان حصص البعض منهم وليس لهم التخصيص لانه ترك
العموم فاما ما هاهنا في البيان ليس بترك ثبوت خلافا لما اوجب فانه لو اوجب لزيد وبعده
البيان يعطى رجلا مائتا مائة وهو محتمل كلامه ورجل مائة كان محتمل هذا وصاحبه
على سواء والعموم محتمل العموم والخصوص على سواء بل الحقيقة عموم والخصوص مجازة ترك
بالحقيقة فلا يجوز المصير اليه لموجب اللفظ بل دليل اخر ولو قال اوصيت بثلث مالى

لا يملك من دينهم
استيفاء وان الدين
دين غيره فحكم
من المال على ما
ولا مال له غيره
ساع بالدين لما
خمسين مائه رجع
لا بالعبد الا ترى
للموصي له الا من
باب الوصايا التي
صح بنفسه لم يتغير
بالشرط والاشياء
فالثلث كله لهم
الجمع في لهما قال
ولو كان لفلان ابن
لان قوله بنى كلمه
بل وقع له ثلث ذلك
ثلث مالى لزيد وعمروا
عليه كان الثلث كله
مالى لبنى فلان وهم
شركا لهم في الربع
على السواء ولو قال
منهم والحيار الى
ثم جمل الوصيه له
لانه يجوز ان يتعل
وقد ان جمل الوصيه
فالوصيه باطله لان
الا انه عموم لا يملك
العموم فاما ما هاهنا
البيان يعطى رجلا
على سواء والعموم
بالحقيقة فلا يجوز

٢٥٧

كلامه

يعود

لا يملك

لا

لبنى فلان وهم ثلثه ولفلان آخر وبنو فلان خمسة فالوصيه بين ماله من البنين وبين فلان ابا
لما مر ان التخصيص صحيح فصار فلان معطوفا على ثلثه فمصير اباهم والله اعلم بالصواب
باب اخرى الباب على ان ابا العبد من الشرط ما يقبله لان لا
يقبل لغوا اذ الوصى بان سقو من ثلثه على فلان كل يوم عشرة ثوب ثلث عليه ولا يعطى كله
لان في الوقف فانه فان عصى ابي موت قبل استكمال الثلث فيعود الثلث الى الوارث ولو اوصى
بان الحج عنه في كل سنه بمائه اشجار الحجة من الثلث سنه لانه ليس في الوقف فانه لا ياتيهم
صل الثلث عن الحج بل فيه مضرة فعصى ان يهلك المال قبل الاحتجاج وكذا اذا قال اسمه كل سنه
او يتصدق كل سنه بمائه والله اعلم بالصواب باب ما يصدق الوصى فيه اذ قال الفقهاء من مال الميت قال بنى الباب على ان الوصى مصدق مما ادعاه
بغير توطئة عليه دون ما لم يسلط عليه الا ان يملك به الحال حجه يعمل بها عند علم الادلة
كالفقود فحكم بحيوته مادام يعيش اقرانه وموته اذا انقرض اقرانه قال وصدق الوصى اذ قال
انفق عليك كذا في نفقه مثله لانه مسلط على ائلاف ماله بطريق الاتفاق عليه ولا يصدق
في الحال يملكه وكذلك بالائتاف والحال لا يملكه في دعواه ان اياك ترك زيقا وان لم يكونا فليس
للحال وكذلك لو قال استترت عبدا وانفق واديت الاثمان لم ماتوا او بقوا لانه مسلط
على الشرى كما هو مسلط على الائتاف ولو قال استترت هذا الغلام لك وانفق من ماله عليه
والغلام في يد رجل فزعم انه له والابن لجدنا شري الوصى فالوصى مصدق في حق الشرى
لانه مسلط على ذلك الطريق ولا يصدق على ذي اليد وقول ذي اليد معتبر في حق نفسه
فانه لا يستحق عليه الا بيشنه غير معتبر في حق الوصى ولو قال ابو غلامك هذا فزعمه رجل
واعطته جعلا كذا او قال ادت خراج ارضك وانكر الصبي وجوب الخراج عليه بسبب انه
لم يملك الا منذ شهر وخوجه صدق عليه عند ابي يوسف ولا يصدق عند محمد لان الجعل لم يره
عن الزمه الشرع وكذلك الخراج من غير سبب باشره الوصى فما سئل فمصدق عليه
كما لو قال جنى عبدك فدفنت عنه قال محمد لا ترى ان الوصى لو قال للقاضي ان عبدك التيم
هذا ابن فلان اردد عليه زيد جعله لم يقض العاصي له الجعل ولو قال استترت هذا العبد
للتيم وانه زيد فله نفقه القاضي ولا يوجب ان يجعل الزمه الشرع ليكون سببا
لحيوه ماله العبد فان الابن يملك الماله وحيوه بالزيم والجعل واجب بسبب الردا شبه
النفقه على العبد والدا به بخلاف ادش الجنايه فانه جيل الاختار القدر الجنايه لا يستبقا
العبد في ملك التيم صار غرامة على الصبي عز وبال الجنايه لا مصلحة وجعل الابن واجب
بالا باقر الرد الذي هو مصلحة حيوة ماله العبد وكذلك جيل الخراج للذين يتولون مصالح
الدار فاما اذا اقر الوصى برذا الابن صدق في قول ابي يوسف ومحمد قد استدرك
ما فيه خلاف لزيداده وضوح وليس سلمت الرواية فليس بها اذا لم يصدق انه وجد من
مال التيم شي ان لا يصدق اذا دفع الصمان عن نفسه الا ترى ان الوكيل بالشري اذا قال

استترت ما امرتني وهلك واراد ان يرجع عليه بالمر لم يصدق اذا انكر الامر ومثله لو كان
المر منفقوا فعاد اسررت ودعت المر وهلك المبيع صدق لانه لا يذبح الضمان
عن نفسه وفي الباب الاول يستحقه على غيره فالحجل والحراج بين النفقة وما استراه لليتيم
ومن ارش الحنايه فاذا ضمن ما لا انلفه من الصبي لانه غير متمم مثله بلا عوض حصل للصبي كما لا
له شي دفع الارش وضمان ما لا انلفه ولكنه يجب سبب مصلحة المال فاشبهه النفقة فقبل
اذا اراد بدعواه اعطاه هذا المال دفع الضمان عن نفسه صدق واعتبر بالنفقة واذا اراد
استحقاق الضمان لم يصدق كالارض وضمان الارلاف ولو استأجرت رجلا فزده على صديق
لانه مسلط على الاستيجار ولو قال انفت على اجلك بامر القاضي لم يصدق لانه غير
مخصص للصبي منه مصلحة نفس ولا مال ولو قال ادت حراج ارضك عشر سنين وانفقا
على ملك الارض في تلك المدة والارض صالحة للزراعة فقال اليتيم كان الما غلب الارض
وما ادت خراجها وانما صلت للحال فالقول قول الوصي لهما لما انفقا على الملك في تلك
المدة والارض صالحة للحال صارت الحال شاهد للوصي فيما مضى ايضا ولما ثبتت اصلاح
ثبت الخراج لمضي المدة وان كان فيها الحال ما لا يصلح للزراعة فالوصي صدق عند الوصي
غير مصدق عند غيره كما اذا ادعى اذ جعل الابن والعبد للحال غير انقضاء ان اصلاح
ثابت مما مضى يدل انه اذا كانت في الحال غير صالحة فقيس العبرة للدعوى بين مصير المسألة
على الخلاف ولو قال الوصي في جميع ذلك ادت من مالي لا رجوع عليك لا يصدق لان
المسلط مصدق فيما يقوله دفعا للضمان عن نفسه لا استحقا فالضمان على غيره

كما مر في فصل الوكيل بالشرا والله اعلم ما
الرجل يوصي بالرجل عنه حجة قال الوصي بالرجل وصيه ما يقربه ونصرف الى الحج من وطن
الامر لان الميت كان يلزمه حجه من وطنه ولذلك لا يلزمه الا اذا ملك الراد والراجله
يبلغه الى بيت الله تعالى من الوطن ولا سفدا الا من الثلث لما مر في كتاب الزكوة ان حق
الله تعالى لا يصير دنا في التركة فصمن بوصيته فلا يملك الا من الثلث واذا لم يبلغ
الثلث حجام من الوطن حج من حيث يبلغ لان الوصية نافذة فينفذ بقدر ما يبلغ كما اذا اوج
لرجل بالف فلم يخرج من الثلث سلم اليه بقدر الثلث فاذا حج الوصي من مكانه دون
ففضل من الثلث وان كان كثيرا بقدر ما لا تقع مثله بنفاوت ما يحتاج اليه الخراج
من النفقة ومن خارج ونجاء من الوصي لان التنفيذ واجب من حيث يبلغ وقد قد دل
ذلك صار مخالفا وان كان يقع من ذلك النفاوت من منفق ومنفق لم يصرحا لفا لانه
لا يمكن الاجتزاع عنه فصبر عفوا وان خرج جاجا فمات في الطريق فوصى لحجه عنه
وجب من وطنه قيا سا وجب من حيث مات استحسانا وذكر في الجامع الصغير وقال الحج
من وطنه في قول الى حنفية وفي قولهما من حيث مات ولم يذكر في القياس والاستحسان
وذكر في الوصايا وقال حج من وطنه ولم يذكر خلافا وجه القياس ان يدر ما ذهب لم يكن
من الحج وبطل بالموت وجه الاستحسان ان العادة من الناس في الحاج لموت وتوصي

منه الصالح

انه ير من تميم ذلك من ذلك الموضع من تلك السنة فصا كانه قد وصيته ولا السفر ليس الحج
لسجل بالانقطاع بل بقي محسوبا له فاجره على الله تعالى على ما قال تعالى ومن خرج من بيته
مهاجرا الى الله ورسوله لم يدركه الموت قد وقع اجره على الله واذا كان كذلك لم يبق عليه
الا الا تمام وكذلك لو امر بان الحج عنه وهو بوطنه فاجج الوصي رجلا من بلد وجج الوصي حجه
فلما قدم المدينة مات الذي هو ارجح عن الميت فاجج الوصي رجلا اخر من ذلك الموضع جاز
استحسانا والقياس ان لا يجوز ويصمن بدل هذه المسألة على ان الطريق ليس هو التقيد
بالعادة لكن لما ذكر اخيرا ولو خرج تاجرا الى قريبه ماله مات ووصى بالحج عنه وجب عنه
من وطنه لان السفر لم يكن للحج فعلمنا ان المقبر هو الطريق الثاني قال ولو وصى بان الحج
عنه من بلده فقبل له ان يترك لا يبلغ الحج فعاد اعينوا به في الرقاب فان بلغ ثلثه الحج
لحبا لا حجاج لان الوصية الثانية مرتبة على ان يبلغ الثلث الحج لانه اوصى به حوا با عن
قوله ان يترك لا يبلغ فكانه قال وان لم يبلغ ففي الرقاب فان لم يبلغ الحج صرفا الى المكاتب
قال الله تعالى وفي الرقاب وصية الوصية فربه كاصدقه على الفقرا فان قال
فابعينوا به في الحج فالقياس ان يفسد لانه لم يتبين ما يكون فربه فصا وكالوصية بثلث ماله
لرجل الحج من الناس وفي الاستحسان جاز ونصرف الى حاج منقطع بدلالة الحجاج
فالمقطع هو الذي يمان عادة وهذا كما قال النبي السبيل واليقيم في الصدقة والمراد بها
المحتاجون منهم بدلالة الحال فان قيل ليس الوصية للمجهول جائزة كما اذا قال لثلاثة
من بني فلان وهم خمسة على ما مر قلنا ملك لهما له مستدركه وهذه غير مستدركه
لان الجملة غير معموله الا ترى انه اذا اقر احد من الرجلين كان لهما ان يخرجا بعد

بالاصطلاح ولو اقر لواحد من الناس لم يكن شأنا
الحيات في اجاره الوارث وصيه ابيه في مرضه قال في الباب على ان الحقوق ارجحت في
التركة بدي بالاقوى فان تساوت كان بينهم بالخصص اذا مات الرجل وترك ماله الا
درهم ووصى ثلثي ماله وترك ابنا له ولم يبلغ غيره وارثا حصروا رثته الموت فاجاز
الوصية ووصى ثلث ماله فان الوصي له الاول باخذ الفألت مال الاول وبقي الفان
للوارث وقدا وصى ثلثهما واجاز وصيته الاب فيكون ثلث ذلك ومولثا الالف
بينهما بالخصص والخصص تحي على قولهما فاما على قول الى حنفية فيكون بينهما نصفين
وذلك لان وصيه الاب تجب في التركة بعد موته وصير منزله الوصية بمال مشار اليه
وهو الالف من هذه الالف والاجازه لمنزله وصيه من قبله في انه لا يملك الا من الثلث
لانه بالاجازة يبطل حق الورثة في ذلك القدر غير عوض كما في الهبة واذا كان كذلك
استوى الحقان وصار بمنزله رجلين وهذا الوارث لاجل هما الفاعينها وذلك نصف ماله
واوصى لرجل ثلث ماله ومات مصير الهبة في حكم الوصية وقد زاد على الثلث فانه
جاء الورثة كان الثلث بينهما نصفين عند الى حنفية وعندهما الثلث بينهما على خمسة
ثلثة الموصاله بالنصف وسهمن الوصي الثلث قال ولو كان فيهما رجل ابوه عبدا جيمته

والوصية من
لمنزله الوصية
مشار اليه وهو
منها من الالف

من حيث ان لا ينفذ الا حصة الوارث في مرضه واجاز وصيه ابيه كان المعتبر اولى لانه اقوى
منه لانه لا يحتمل الفسخ ودمر ان الاجارة على رتبة الوصية فذلك لو اجاز وافر
بدن في نفسه كان البدن اولى كما في الوصية والبدن ولو كانت الاجارة في الصحة والبدن في
المرض كانت الاجارة اولى لانهما شققا حتى يقع لان الوصية كانت لابييه وانما يعف وصيته
على موته نصير الاجارة هبة منقذة في الصحة وكذلك لو اجاز الوصية لم اقر على ابيه بدلا
كانت الاجارة اولى باستحقاق عين التركة كما لو وهب وسلم ثم اقر على الاب لان الاقرار على
الاب باطل لانه على غيره وانما يصح بسبب التركة لانه يقول المقر له اولى لهما مني فادلم
بأن يصدق على الموهوب له ولكنه يصح من ماله قد الذي اجاز لانه زعم انه كان حقه
وقد ابطله بتصرفه وكان كمر وهب شئا وسلم ثم اقرانه كان ملكا لفلان واذا ادعى
عليه رجل ديناً على ابيه وادعى الموصي له انه اجاز وصيه ابيه في الصحة وهو مريض
فقال صدقتما كان البدن اولى لان الاقرار له صحيح قبل الاجارة وبعد المأذون لانه
يصح من الاجارة لا يصح بعد البدن اصلا فكان الاقرار بالبدن اقواهما نصير اولى لانه انما
ملك الاجارة لانه بطل حقه في الارث ولا حقه في الارث الا بعد البدن فلم ينفذ
اجارته قال ولو اجاز وصيه ابيه في مرضه لم اقر بدنه على ابيه كان البدن اولى لما ذكرنا
ان الاجارة منقره هبة من ماله والهبة في المرض تقف لغادها على الثلث عند الموت
والبدن ينفذ الحال نصير البدن اولى كما لو وهب لم اقر بدنه على نفسه لحيط بماله ولو
اجاز الوصية في المرض لم اقر بدنه على ابيه ثم على نفسه بدلا بالبدن من حقه الاب
ثم بدنه نفسه لم بالاجارة لان اقراره بدنه على ابيه اخراج لنفسه من الارث منقره ما لو
اقر هذا المال بعينه لفلان لم بدنه على نفسه فان الاول يكون اولى بمرح منه لانه اقوى
من الهبة والاجارة كالهبة ولو اقر بدنه على نفسه لم بدنه والده خاصة كما لو اقر بالبدن
ثم اقر بان هذا المال لفلان ودعيه عندكم مات ولا مال له غيره فاهما يتجاضا
مال ولو ان رجلا حضره الموت ولا مال له غير عبد فاعققه وترك دار ثا ثم حضر الوارث
الموت ولا مال له غير عبد فمته مثل قيمه عبد ابيه فاعققه وصية ابيه ومات
فان العبد الاول لعن لثته ومقتى ثلثه يجمع الى العبد الاخر فضر به العبد الاول
بسمين والاخر بثلثه لان المعتق في المرض موصي له بماله رقبته وحق الورثة معتبر
في المالمية لا عبر والاجارة من الوارث الوصية ابيه لساوى وصيته على ما مر فالاول موصي
له من قبل ابيه شلى مته لا مال بعينه لان القيمة بعد لم يخرج ولم يصير الا اعتبار الثاني
موصي له بجميع مته والفقهاء سواء اصابا منقره رجلي اوصى لاجلها بالفس من شلبي
ولا خربا لف من شلبي وهي الترمثلث فان الثلث يكون بينهما على قدر وصاياهما انما سا
بالاخلاف بين الجمع بخلاف الوصية بمال لعنه بلع نصف التركة والوصية لاخرثلث
ماله على ما عرف في الوصايا من المبسوط ولا يترجح احد على الاخر لان كل واحد من
وصيته سلبا لعن والاجارة من الوارث ابطال لحقه لم الاستحقاق لكل واحد

وإطاره

عشافة رجل اوصى لرجل بالف بغير عينها واوصى لآخر بالف ثم مات وترك الملة اربعة اجاز
الوارث وصيه اجدهما قبل الاخر كان الاول اولى لما مرأها كما هيبة المنفذ
في الصيحه لا نفيف ولو كان في المرض استونا لان الهبة في المرض وان شئت كانت في
فساوتنا المتأخر المتقدمه نفاذا الا ترى انه لو وهب لرجل شيا وسلم واوصى لآخر استوفى
مال رجل له الف درهم واوصى بها لرجل ومات وله وارث له الف درهم سوى ما ورثت فارجع
بالفه وما ورث لرجل اخر ومات وترك وارثا فلما حضر الموت اجاز الوصيتين جميعا اخذ
الاول الف الاول وصيه الاول واخذ المائتي تسعي الف الاول وتلك الف الآخر
وتصرف الاول باربعه اشباع الف الاول وضرب الثاني ايضا باربعه اشباع الاول
وتلثي الف الثانيه وذلك لاننا نحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث لان الثاني اوصى
بالجميع فنقدت وصيته في ثلث ما ترك الاول من ثلثي الف واقله تسعه فيجعل الف
الاول تسعه فاخذ الموصي له ثلثه ببقية سنته فاما الثاني منها سهمين ومن الف الآخر
ثلثها يعني من المال اربعة اشباع من الف الاول وسنته من الف الآخر فنقدت اجازة
الثالث في ثلثها فاصبر بين الاول والمائتي على قدر ما بقي من سهمها وسهام الف الاول
اربعة اشباع لانه اخذ ثلثه وصاحبه سهمين فنقت اربعة الاول قد اوصى له بها واقتا
اوصى بها للثاني فنصرف كل واحد بالاربعة على سبيل العول ونصرف المائتي ايضا ثلثي الف
الاخر بالتالي صارت له وصيه فاجازة الثالث وهذا قول ابي يوسف ومحمد لان الوصايا ازيد
على الثلث وعندهم يكون القسمة في الثلث على قدر سهام الوصايا وان لم يجر الوصيه عند
اي حصة نضرب الاول بتسعي الف والمائتي مثله اشباع الف وثلث تسع لان المذهب
عنده انه لا مضاربة بما لم يجر من الوصيه ومال الثالث الف درهم وتسع الف لانه وثق
له عشوه اسهم من الاقسام على ما مر والاول موصي له باربعه والسالي بالجميع وثلث ماله
ثله اشباع وثلث تسع فلا يتصاربان بما فوقها بما انقصت الوصيه فيها واجتمعت
الوصيه في الاربعة فما فوقها وكذلك اجتمعت في الاربعة اشباع من الف وصيتان
للاول والثاني والمذهب عنده ان الوصيتين اذا اجتمعتا في غير كانت القسمة على المتارعة
دون المصاربه لكن اوصى لرجل بعينه ولاخر بنصفه ولاخر ثلثه والعبد يخرج من الثلث
فصاحب الجميع يسلم له النصف والسدس منه ومن صاحب النصف والثلث بينهم واذا
ضمت منهم المائتي اربعة منها نصفين لا مستواهما صار كل واحد منهما سهمين فيبقى
من وصيه الاول له سهام ورجعت سهام الثاني الى ثلثه وتسع لاهالك مال الميت
وقد انقصت الوصيه بما فوقه لفقد الاجازة فلا يضرب بما زاد على الثلث فقد صار الثلث
منهما على هذه السهام فيقسمان على ذلك ان الوصايا اذا عادت الى الثلث لسهام متفاوتة
قسمت عليها على العول والمصاربه لا خلافا **باب**
من الوصايا التي يجب للموصاله فيها قيمه العبد التي لا يجب بنى الباب على ان العبد الموصاه
اذا جنى عليه بعد موت الموصي فمات منها دخلت قيمته تحت الوصيه قبل الموصاله التي

من الوصايا التي يجب للموصاله فيها قومه العبد التي لا يجب بنى الباب علي ابن العبد الموصاه
اذا جني عليه بعد موت الموصي فمات منها دخلت فمتمت تحت الوصيه قبل الموصاله الوصيه

فإن من وصته صاحب الماله شي وحق الثاني مما فصل من كمال حقه قال
ولو كان بين يديه الف كل الف في كيس فعهدا إلى كيس عنه وقال لرجل أوصيت لك ما بقي
لغيري من ماله الف كما لو قال لهذه الف لا معنى الكلام ما بقي فأرغ
من ذلك ما إلى عن الوصايا المستقيم به التكلم ما بقي من الف أي أوصيت لك بهذا الف
لشروط أن لا تراجمه وضيحه فكون دلاله على الترتيب وأنه مخرج عن سائر الوصايا وصير
كلمه من داخله على الثلث لتبعض ما فرغ عنه عن سائر الوصايا لانه متى لم يحمل عليه
لم يستقيم ذلك ما بقي حتى إذا وصى بالف أخرى لا حرم مات لم يكن الأول شي لانه لم يتق من
الثلث شي ولو قال أوصيت لهذه الف فلان وفلان لفلان سعيها به وفلان من ماله
صمت منها على ماله عشر سهمها لما ذكر تلك السهام وهي لا توجد فيها أخرا
دل على أنه ذكرها ليضربها في الثلث ضربا كما ذكر الله تعالى في فريضه ثلثين نصف
أوصف وتلكا ولو قال أوصيت لهذه الف فلان وفلان لفلان منها الف كانت
الف كلها لفلان الآخر لانه لما جعل الف له وقد وصى به للأول فكانه قال المال
الذي أوصيت به لفلان ولو قال لفلان منها الف وفلان لفلان الف كان بينهما الف
لا توجدان في الف واجله معلوم أنه ذكرها ليضربها تلك السهام ضربا فاما الواجب
فيوجد في واجبه فلا يحمل على الضرب والله اعلم ما
ما يجوز لليتيم أن يفعله إذا اذن له الوصي في التجارة بي الباب على أن لا يصر بقدار
مال الوصي من ولاه التجارة كما لو تصرف عليه بنفسه بقدار الولاء لا ترى أنه لا
ملك له به كما لا يملك الوصي خلاف الإقرار فإن الوصي إنما لا يتفقد قراره على الصبي
لأنه يصير شهادته ولو تصور قراره لنفد لانه من التجارة بملكه البعوي وإذا ادرك لليتيم
فاشترى الوصي منه لا يجوز لانه ليس له ولا به الشري والبيع من نفسه إلا أن يكون
خير لليتيم عند أبي حنيفة فإذا اذن لليتيم في التجارة فاشترى لجهلها من صاحبه
لم يجز أصلا لانه لا يكون خيرا لاجدهما إلا بضرر الآخر والوصي لا يملكه فلذا الصبي والله
من الكفايه والوصيه في ذلك بني الناس على أن
الكتاب كالباع فيما يحب للمولى وكالعنان فيما يحب للعبد لأن المولى مستوجب ما لا بال كتابه
بأزما فله عنده الجهر من عمل الاكتساب لنفسه فان فطرنا إلى البدل الذي يجب له فهو
كالبيع وان فطرنا إلى ما أوجب للعبد فهو أيضا في حكم البيع وان كان إسقاطا حتى لا
يحمل الرد كالإذن في التجارة فهو ذلك بعينه إلا أنه يملك فكان لا زما رد ذلك الفاك
لحتمل الرد فكذلك هذا أيضا إذا تراضيا لأن اللزوم كان لحق صاحب العوض كما في البيع
ولما اجتمعت الفسخ وشرع بانه معاوضه بال معلوم صاد بمنزلة البيع وعلى أنه نفس
بالشروط الفاسده الداخلة فيما يجب له كما فسده لجهلها له العوض فاما ما لمحت
فذلك يده بالكتيب حتى يصير كالجرحه فيما ثبت له بالعوض فيصير حراما استفاده
العوض كاشري فان العوض لزمه بازاء الفاك وذلك إسقاط أصل البرق بالإعطاء فبال

لأنه

فإن

أو غير مال وكان للجبال كالإذن في التجارة وقد ذكرنا أنه يتصرف بولا في الاستفاده
من مال جحر البرق لا بأميره بهذا الذي هو أهم منه أولى أن يكون كذلك فاعبر في
بالأعنان والإذن في التجارة فادع عسرها هذا فلنا إذا كانت أمته وهي حراما
الف درهم وعلى أن يكون ما في بطنها له فالكتاب به فاسده لأن هذا استثنى شرط فاسده
لأن الكتابه على الأصل يتناول ما في البطن لانه من أجزاء الأصل ما دام جيبا لكنه جرح
وصف كاليد فمدخل تحت الجملة تبعاً فكون الاستثنى شرطاً فاسداً داخلها يجب
للمولى لانه متى صح للمولى بحكم الشرط فيفسد كما يفسد البيع بفسده وكما يفسد الجمله
البدل ولو كانت على الف على أن يخرج من البلد صحت الكتابه وبطل الشرط لانه دخل
على ما يجب للعبد فرفذه إلى العنان فان أدت الكتابه عنفت بعينها بحكم الكتابه
الفايده على ما عرفت وسعت في الفضل لأن كان في القيمة فضل على ما أدت وان كان في
المسمى فضل كان للمولى لأنها قبل أن تعين كانت مملوكة للمولى والعنان ما كان يجب لها إلا
بقصر المسمى كله فالفايده لا يخلو حكم الصحيح إلا بقصر ما استثنى بالعقد فان كانت
فان كانت الجارية لرجل وما في بطنها لا خرفكا تبطل صاحب الرقبه على الف واستثنى
ما في البطن لم يجز لما ذكرنا أن كتابه الأصل تصممه فكون الاستثنى شرطاً فاسداً
كان الولد له أو لم يكن وان لم يستثنى كانت جائزه أن اجاز صاحب الولد لأن الكتابه تنافي
الولد ولا صحه لها بدونه والولد ليس له فلا ينفذ إلا بالإجازه من مالك الولد ولو وجب
لهذا الشرط جازت الهيبه وبطل الشرط لأن الهيبه لا يبطل بالشرط الفاسد إنما لا يبطل
لشرط العمري وكذلك لو تزوج امرأة بامه واستثنى ما في البطن لأن النكاح لا يبطل
بالشرط الفاسد وكذلك الخلع والصلح عن دم العمد وكذلك لو استثنى الخدمه في ذلك
لأن سبيلها أن يكون لصاحب الرقبه كالأولاد سواء ولو وصى بجاريته لرجل على أن ما في بطنها
لورثته فانه صحيح كما شرط لأن الولد في حق الوصيه الحق المنفصل فانه لو وصى به لرجل
صح لأن الوصيه كما سيوجد كما لو وصى بغيره لرجل فاما صح شرط الولد لغيره
الوارث فلو وارث أولى الأثرى لو صار حيث لا يرث لولا الشرط قال ولو قال لأخيه
فأها للورثه لم يصح الشرط وكانت الخدمه للموصي به بالرقبه وعجل لأن الخدمه ليست
بمال والولد مال والتعليل فاسد في الظاهر فالخدمه مال والولد في البطن ليس بمال
الأثرى لو تزوج امرأة على خدمه أمه سنه صح والمهر لا يجوز إلا أن يكون مالا قال ولو تزوج
على الجبل لا يصح التسميه ولحق مهر المثل كما لو سمي الخمر ولكن المراد أن الخدمه ليست
بمال قائم والمكافئ ليست تبقى فمات فيكون للميت أولاد ثم للوارث والولد مما يصير
مالا يبقى الأثرى أنه استدلل بأن الموصي له بالجبل إمامات ورث عنه والموصي له بالخدمه
إذا مات لم يرث عنه لأنها لا تجتمل الأرض على ما قلنا فكان الاستثنى للوارث
خلاف ما وصى لرجل آخر لأن الموصي له بمالك مثلاً كالموهر به على ما مر فلا يحتاج إلى
زمانين والوارث خلف الميت في ملكه كانه هو فاجتنب الإثبات الأرضي زمانين

سار

أد

ملكه

لأن الأرض في قفا
مقام الميت فيها
فما يتصور إلا أنه
زمانين

وله المسئلة ما اذ بر عليه الباب قال ولو كانت امنه وهي حامل والجبل الجيره فولدت
 لها ولها وقام اجاز صاحب الولد لم يجز لها لما كانت اصل الا حازه بطل الكتابه
 نصت لان العقد كان موقوفا وهلاك المعقود عليه في حال توفيق العقد موجب استفاضه
 ولا يجتمل الاجازه بعينه ولا يجوز ان يبيع على الولد لانه دخل تبعافلا يجوز ان يبيع اصله
 لحراز العقد عليه ابتداء و حال الاجازه لها حكم الابدان في حق المعقود عليه حتى لم يجز بعد
 الهلاك او اعتراض ما يمنع الابدان من ندر وغيره واذا كان كذلك بطل الوقف فلا يعمل
 الاجازه فلو لم تمت حتى ولدت ولدا اخر لم يمت سعي الولد الثاني في كفايتها ولا يدخل
 الولد الاول في كتابتها اذا اجاز صاحب الولد الاول لان الولد الثاني جرت بعد الكتابه
 على الام وهو ملك صاحب الام فدخل تحت الكتابه كسائر اجزائها وصار نقاؤه بعدها
 كبقيا بعض الام فلم يصير المعقود عليه فائتاكله فلا يسطل الوقف محاربا لاحازة خلا
 الولد الاول لانه لم يكر صاحب الام فلا يصير كسائر الام فان من تصرف في ملك نفسه
 وتوقف الحق الغير ليس بالتصرف في ملك الغير بل هذا اتم من ذلك فالعقد عند موقوفه
 حق المالك والاخر في حق العدم في حق المالك الا ان يجره الا ترى ان الراهن اذا باع الرهن
 لم اراد ان ينقصه لم يملك وان توقف على اجاره الميراث ولو باع مال غيره فغير اذنه ثم
 نقضه صح قال واذا وصى رجل لرجل بامته وتزوجها وادعى ما في بطنها لآخر مات
 فكتب الموصي له بالجارية الامة والروح مكاتبه واجله على الف درهم وكل واحد كفل
 عن صاحبه جاز لما مر في الكتابه فان مات الزوج وترك ذما لم اجاز صاحب الولد الكتابه
 صح لان الولد تبع الام والام باقية فابكتت به على الزوج سعي بقا الام لان الكتابه واجله
 وكل واحد يعنى اذا الاخر صار بقا الام كبقاها او ولد مكاتبه بعدها فان خرج ذين
 الروح ادنت كتابته لانهما باقية وحكم بصفه في اخر جزم من اجراحتونه ويعتق الام معه لان
 الكتابه واجله وتزويده لانه مات عن امراته وهي حرة ويعتق الولد يعتق الام ولا تزويده
 لان الكتابه صارت معتبرة في حقه يوم اجازته مولاه ما ذكرنا ان العقد على مال الغير
 انما يصير معتبرا في حق المالك يوم يجيز فلا مملكتا اسنادا اعتوا الى ما قبله ولو كان المولى
 اجازها قبل موت الاب ورث الابن لاهم دخلوا بحكابه واحده ولم توجد في حق الولد

ما يوجب لفريقا بيعت بقول معا والله اعلم
 من المكاتبه المسئلة التي اشترى محمد بن الحسن الباب لها ما خرد من اصول شتى لا مملكتا خرد بها
 باصل نذكر لها قد نذكر المسئلة لتبين الجواب اصولها قال واذا كاتب الرجل عبده على نفسه
 بمال معلوم وعلى عبده له اخر غائب بغير اذنه فان ابا يوسف قال الكتابه حازه وهو قول
 والمال كله يلزم الحاضر فان اداه عنقا واراد المولى ان اخذ الغائب شئ من الكفايه لم يملكه
 ذلك ولو اراد بيع الغائب لم يملك وان اراد ان اخذ شئ من كفايه بعد الكتابه لم يملك وان رد
 الغائب الكتابه او اجازته فالجواب واجله وان اعتق المولى الغائب سقط عن الحاضر حصته من
 كسره الكتابه وان ذهب الكتابه للحاضر عنقا جميعا وان اعتق الحاضر وسقط من الكتابه حصته

ان

وقال للغائب اما ان تؤدي الكتابه بحاله او ترد في الرق استحسننا وكان ينبغي ان يقال
 خارجا عن الكتابه لانه لا ولاية لها عليه ليدخله في الكتابه واذا لم يدخل المجران خسر
 262 باذنه لان من قال لرجل كاتب عبدك ما تقضي ما لي فكاتبته لم يصح ولم يلزمه المال وكذلك قال
 له اعتق عبدك بالف على فاعقده لا يلزمه المال ونفع العتاق وما هنى دخل الغائب تحت الكتابه
 الا في حق لزوم المال عليه بل بالف على المكاتب الا خرد عين ماله بوجه الاخر الا ترى انه لو عتقه
 سقطت حصته حيث ان الكل لزم الحاضر بل لا عن العتاق من جميعا وانه غير جائز على ما ذكرنا
 في المخرجه الاستحسان ان المولى كاتب عبده الحاضر على الف عليه صح من غير شرط عتاق
 الاخر وكان له الالف كله بازاما انفك عنه من المجر وعبد الا اذا ما ازاعناه فلما شرط ان
 يكون الغائب مكاتب فقد زاد اذ اذ المال عوضا اخر وهو فك حجر اخر للمال وعتاق في ثاني
 الحال فثبت وان لم تثبت الزيادة للمكاتب لانه اشقراط لمن طوى امراته بالف وزاد طلاقا اخر
 ثبت هذه الزيادة وان كاتب لا يثبت اصلا بنفسها بال على غير من فك عنه لكن يجوز ان يثبت
 زاده في عقد كتابه صح بدوهما كما لو قالوا في المبيع انه لا يجوز ان يستحق احد العاقد
 سنا من المبيع والتمس بغير عوض بلفظ البيع والشراء واذا شرط اشرا صح على مال ثم
 ثم زاد احدهما سنا من ماله للاخر وللأختي صح الزيادة ودخلت تحت العقد ويكون بغير
 شئ في حق الزايد ولو كان الزايد حديدا صح وكذلك لو كانت شرطا في المبيع فقال له اجني
 بعه بالف وعلى خمس مائة من ثمنه سوى الالف ولا يملك الاجني لما زاد شيئا ولا يجب الزيادة
 لم يرد له الا حصه من المال الذي كان منه او لا من جانب فانه في الاصل عوضه لهما فذلك
 الزيادة على ما يقابل بدل الكتابه من الفك والعتاق وجوز ان يثبت بلا عوض بطهر في حق
 الغائب الذي هو الزايد فلا يلزمه شئ من بدل الكتابه وبطهر في حق المولى والعبد الاخر
 كما لم يظهر المقابلة في حق الخمس مائة التي زادها الاجني في حق الاجني فلم يثبت شئ
 من المبيع وطهر في حق البائع وشملته حتى اذا استثنى صف السلعة رد نصف الثمن الاصل
 وصف الزيادة واذا استثنى رد كل الزيادة وكذلك العتاق واذا وقع اصلا لم يجب بدو
 على ما مر ولكن زايده على اخر كما ذكرنا في المبايعه والكتابه واذا كان كذلك صار المال
 كله على المكاتب كانه ليس معه غيره لما ثبت ان الزيادة لم يقابلها من الكتابه في حق ذلك
 كما في مسئلة الشري والزيادة من الاجني وبقي الشري في حق المستري كانه لا زيادة
 حتى اذا ادعى ما عليه من الثمن استثنى قبض الثمن ولم يكر للبائع ان يجيبه انما يطهر المقابلة
 في حق البائع لانه اخذها عوضا عن المبيع فكذلك ما هنى لا يطهر المقابلة الا في حق المولى
 بان جعلها بازا الفك والعتاق فان من كلف صح الزيادة بغير رضى العبد
 طلب الما بغير رضاه فمما يلزمه فاما في حق اشقراط الرق وحجره فلا يعتبر رضاه
 فان من اذن عبده يصير ما ذونا وان رده وكذلك ان عتقه الا ان المولى ما كان لملك المال
 عليه بغير رضاه ولا على غيره اصلا وملك زايده على مكاتبه صح حجه على الوجه الذي
 قلنا وكما لو طلق امراته بمال فزاد طلاقا اخر بملك المال واذا عرفت هذا علمت ان

القاسم من المال لا من حيث رغبته في المال عليه عوضا عما شئت له كالزيادة على الا حثي
صاويهما بقا لا من حيث انه يصل اليه عوض بوجه واذا تمت المقابلة بين القاسم
في حق المولى سقط حصه من اعقده على ما عرفت ان المكاتب اذا اعققت سقطت بدله لوقوع
العقود بسبب آخر فان اعقبت الجاهل لم يبق شيء من المطالبة ببدل الكفاية لانه في حقه كان
المكاتبه كلها بازا احتياقيه فمستقط كلها عنه كما لو لم يكن معه غيره ولم يجز ان يباع الاخر
لانه صار مكاتبيا في حق ما عقد المولى له ولا يجوز ان يعتق لان مال المكاتبه في حق المولى
عوض عن القاتين ولا يسقط كله لعناق احدهما ولا يجوز ان يصير عبدا لانه صار مكاتبيا
على ما ذكرنا ولا سبيل ان يبقى كذلك فالمولى ما لزمته الكتابة في الاصل الا على شرط
ان يسقط اذا جاز العجز عن الاداء وقد جاز العجز من جهة من كاتبت لانه عتق وعجز المولى
من مطالبته فاذا صار هذا الغائب مكاتبيا وعجز المولى عن اخذ الكفاية ففيل له ان يسقط
ادته لئلا يال والارادة في الرق كالمكاتب اذا عجز عن لجمه فان قال اشع الى اجله
لم يكن له ذلك لان المال الموقول لم يكن عليه معلما ان هذه المسئلة اخذت من مسئلة صحبة
الزيادة على الثمن والمبيع في ان صحبه كتابه الغائب بلا شيء لزمه واخذت من الطلاق بان
صحبت للغائب بلا رضى منه لانه اشفاط كما يصح طلاق المرأة بلا حضرها وكذلك العتاق
والادب وثبت ان كل كتابه لزمه الجاهل لا حتى الكفاية على الغائب والغائب لم يبرمه
شيء والفك في حقه كانه ثبت بغيره بل قال ذلك لو كان الغائب ابنا صغيرا للجاحز
لانه لا ولاية للاب على الاب الموقول ولا للاب الموقول على ابنته صار كالاجنبي الا في نفل
واحد وهو ان الاب اذا اعققت سعى الولد في حصته على النجوم عند ابي حنيفة وعند محمد
كما ذكرنا ان الغائب يصير مكاتبيا تبعا للجاحز زيادة على عتاقه فلذا لا يبرم المذنب عليها
ان الابن اذا صار مكاتبيا تبعا لابي له سعى على نجومه كالمكاتب اذا استترى ولد له وكذلك
لومات المكاتب الاصلى ولم يبرم الكتابه سعى الابن في جمع الكتابه على النجوم واجد الاجنبي
يودي الجاهل او يرد في الرق لان حق العتق ثبت له باذا جمع كتابه الجاحز لخصته اذ
لا كتابه عليه اصلا وسعى الولد على النجوم استحقاقا منه القرب الولد من الاب
والعاس ان يكون الولد والاحن سواهما ذكرنا من اصطلاح الولاة ولومات الغائب
وادى الجاحز عتق وعتق الغائب لانه مات عن وفالما نقلت عنه باذا الجاحز وكذلك
لومات الجاحز وترك وفالما توفي عنه عتقا جميعا ولو قال لرجل حر كاتبت عبدي فلانا
معتك على الف درهم قبل الجرد ذلك لم يجز حتى يجيزها العبد لان الغائب هاهي هو الاصل
والكتابة في حق المولى كالبيع فلا يجوز ان يتم للمكاتب بعوض على غيره اصلا على ما ذكرنا
وفي الوقت الثاني اعان مال فلا يجوز معاوضة بمال على غيره خلافا لطلاق بمال
على ما عرفت في غير هذا الموضع فان ادى الى المولى حبال الكتابة عتق العبد لان عقد
الكتابة معصية شرعا عتق العبد باذا المال فلما خاطب الاجنبي بالكتابة فكانه قال
له ان اذنت للمال الي فهو حر لم الاجنبي غير ضمان لم نرجع بادى على احد لان المذهب

فقدنا ان من قال لعبد ان اذنت الى القافات جرحا بمال لا يجزى المولى عن قبوله وكذا
الكتابة وان نفرد المولى بهذه المبيع ولم يلزم العبد اداؤه وكذا هاهني الاجنبي اذا ادى منه
حكم الكتابة فصير متبرعا عن العبد من الوجه الذي خطنا له حكم كتابه واجده فلا يرجع وان
اوى عن ضمان رجح لان الضمان باطل بالكتابة وان كاتبت واجبه فلفها لست بواجبه
عبد من ادى ما لا عن ضمان فاستدلم يصير متبرعا ورجع والعقود ماضية لانه وقع لوجود الشرط
بانه لا يحتمل الاحتمال المقص بعد واولا مقص سببه ولو ادى هذا العاقد بعض المال ضمان
او عتق فليس له ان يرجع لان الكتابة عتق واجبه تقدر ما يودي وانما يأخذ حكم الكتابة اذا
كان متعلقا بالعقود وكذلك لو كاتبت مع الحر وعلى ان له صغير مملوك لانه لا ولاية له عليه فقال
ولا احاره للصغير حتى يعقل وتوقف الكتابة وان لم يكن لها محرم من الناس من قال لعنه حتى
يعصر الكتابة بعقد عليه بعد الحول والصحيح انه يجب الكتابة بالاولى لان الكتابة من مصالح
الصغير لا لها النفع للعبد الصغير من البالغ الا ترى ان المولى لو كاتبت عبدا صغيرا لها النفع
للعبد الصغير من البالغ الا ترى ان المولى لو كاتبت عبدا صغيرا وهو يعقل صح كما عمل العبد
البالغ اذا اذن له في التجارة وما كان من المصالح لم يبطل الشرع اصل التصرف بالصبي لان
الشرع ابطل بالصبي الولاية فمما هو من المضار دون المصالح الا ترى ان الكتابة لا تنقلب
بدون العبد واذا صحتم لم يكن عليه لاجل ولا له ولما عتقت هذه الولاية للصغير في الصغير
والاجازة فهو موهوب لهذه الولاية بخلاف عقلة وبلوغه صح التوقف عليهما كما اذا بيع ماله
ولا وصى له فبلغ واجاز خلاف الطلاق فانه من المضار والشرع ابطل على الصبي ولا يبرم
المضار والحقها بالاجنبي عن سبب في حقه وانما يحدث بالبيع ولا يقف على ولا يبرم
حدث كما لا يفهم اجازة البيع في مال على مال سيحدث الملك منه وهذه ليست مسئلة
من جملة ما فتح الباب لبيان ما يجب من الكتابة على عبد تبعا لغيره ومثلت
على ما بينا من قوله الزيادة على الثمن في البيع واصل الثمن فان الكتابة كالبيع في حق المولى
ولست كالطلاق بمال في حق الزوج على ما بينا في الباب الاول وسائر المسائل رواية
حات اتفاقا قال ولو كاتبت الكتابه صحبه فاوى جرحا لكتابته عن المكاتب بغير ضمان
صح ولا يرجع كالمبتع بقتادين على رجل قال لرجل ثيابي هاهي من حيث بعضي ولست توتي
وان ادى ضمان رجح على الضمان بالكتابة فاشده وان كان يامر المكاتب رجح عليه ان
مثالا انه قضى دمه عنه بامره وان قسد الضمان فان اوى بعض الكتابه لم يجز المكاتب
فرد في الرق لم يرجع لان اذا المبتع في حق صاحب الدين منزله ادا من عليه فكانه امره وهذا
ببر الخرم لانه في الحكم تفرغ عليه ولو استقرض المكاتب لم يقسم الكتابه لا يلزم
المولى شيء فكذلك هاهني الا ترى انه قضى دمه لاشياء اخرى صح ذلك لهما اخذ حكم الكسب
او رد هذه المسئلة شاهدا للمسئلة الاولى في الا اذا بضمن وغير ضمان في حق الادامع
الكتابة لما ذكرنا انه يشبه مال الكتابة اذا كان ادى كل البدل ويقارن في البعض قال
ثم نبى عليها على اصل ابي حنيفة في العبد بين اثنين كاتبت احدهما على نفسه ورضى صاحبه

263

مصر مشير

عن

ثابت

بدر الكتاب بادا الكتاب من الكسب لان المذهب عنده ان الكتاب يتجزى في النسخ
 دورا فيكون حكمه حكم عبد من واحد لرجل كانت احدى عبيده وادى الاخر لغيره
 بيان يودي كتابه في كتابه الاخر فانه يصح ومالك الرجوع بعد الاذن ولذلك في العبد بين
 الشريكين وتبصر اذا العبد كاداه بنفسه فحصر من قبيل المسئلة الاولى لم قال ولو كان المولى
 الذي لم يكتب مرضا واذن للمالك بادا الكتاب من الكسب وادى وعقود لم يبع مالا
 سواء سعى للورثة في نصفه لانه لم يفتقر بعد على اصله فان قال الورثة للذي كاتب احدث
 من كسب الميت باذنه فوق الثلث فردا الزيادة علينا نظري في ذلك ان كان من كسب كان
 في يده قبل الكتاب لزمه رد الزيادة وان كان من كسبه بعد الكتاب لم يلزمه الرد قال محمد
 الا ترى ان من قال لعبد وهو مرض ان ادت الى القافات جر فادى من كسب قبل الميراث
 ضمن العبد للورثة وطعن للكسبي فقال لا ينبغي ان يفتقر الجواب في الفضلين جميعا
 لان السبب لحدث ملكا للمولى بعد الاذن حيث حق الورثة فيهما جميعا سواء الجواب
 عنه ان الكسب الذي حدث بعد قوله ان ادت الى القافات جر له حكم الكتاب اذ اجاء
 العبد يوديه بل ان السيد جبر على قوله والمريض ان يبطل حق الورثة عن كسب العبد
 لحكم الكتاب فاما قبل الميراث فلا جبر للمولى على قبوله فلا تبصر كتابه وكذا الجواب على قول
 الى خليفه في نصفه لان الاخر خلق عنقه بادا الكتاب به ورضى هذا به فصار عنقه
 في حقه معلقا بادا هذا المال من كسبه فكان هذا من المولى من غير حصول الكسب وثبوته
 على ملكه لا ابطالا لملك كاتب له مثاله ما لو ثبت له حق السفعة فسلم او كان عليه
 او كان عليه دين وبراءه صاحب الدين ورد البراءة صح فلا يبقى للورثة خصومه مع المستر
 وصاحبه الذي كذا هذا والله اعلم

كتاب الشفعة

قال رحمه الله في الباب على ان حق السفيع ختمل الاسقاط ولا يحتمل النقل
 والاغتياض عنه لانه حتى ان احدا لدار بشرا لنفسه فكان ثابته لغيره وهو الاخذ
 مشرا لا مقصودا بنفسه فصار بدون المقصود الذي شرع له كانه غير ثابت كاطهار
 حب للصلاة لم يكن بدولها واجبة بنفسها ولو صح الاغتياض عنه او تمليك
 غيره لا نقل مقصودا بنفسه دون اصله لكنه ختمل الاسقاط فهذا اولى لم الوكيل
 بالشري اذا استرى دارا فقال السفيع سلمت هذه الدار للمستري صح لانه خصم
 فكان التسليم له اسقاطا لا نقلا وكذلك لو قال سلمت لك لان الحق له عليه وكذلك
 لو قال للبائع والدار في يده لانه خصم وان لم يكن يده فذلك استحيانا لان الحق
 وان خولت عنه فلم يبرأ اصلا الا ترى لو ردت عليه الدار لعيب كان خصما بالبائع الثاني
 وكذلك لو سلم الوكيل الدار فمضى على هذا القياس لا استحسان ولو قال للاختبي
 سلمت سفعة هذه الدار صح لانه اسقاط مطلقا وانه يصح به وجبة من غير اختبي
 ولا اجل كسائر الاسقاطات ولو قال له سلمت لك لا يصح ولم يسقط سفعة لانه

باب

261

نقله اليه واللام للملك والحق ليس عليه فكان التملك في النقر الباق
 له الاجنبي سلم السفعة لفلان المستري فقال سلمت لك صح استحسانا وعبارة
 قوله اني سلمت مطلقا ومعنى لك اشفاقك لصيرجوا بالما طلب منه بشواله ولو صح
 على ان سلم السفعة على مال بطلت السفعة ولم يجب المال لما مر انه لا يحتمل معنى المفاوض
 فيلغوا ذكره وسقى الاسقاط المطلق فيبطل وكذلك لو كان المصالح اخيبا والمستري
 الا ان نقول الاجنبي على ان يكون السفعة لي فبقى السفعة كما لو قال سلمت لك بلا مال ونظير
 هذه الحق خيارا لا جازه لمن بيع ماله فغير ادنه قال التسليم صحيح للذي استرى لغيره وكذلك
 وكذلك الامر والبائع الذي باع لغير اميره ولا يصح للاختبي ولا يصح الاغتياض عليه
 لان المقصود به الملك الذي له او يكسبه له بالاجازة ما هو مقصود بنفسه كخيار
 السفعة مال ولو قال السفيع للمستري الذي هو وكيل سلمت لك السفعة خاصة لم يصح
 التحصيل وسقط السفعة لانه اسقاط لحقه لا تمليك وجبه واجد فاذا سقط
 لم يبق ولو قال سلمت ان كنت استرته بنفسك لم يبطل حقه لانه اسقاط بشرط ولم يوجد
 قال محمد لو ان المستري قال للسفيع سلمت هذه الدار التي فيها سفعتك من فلان
 الغائب وسلمتها الله لم اودعنيها واقام البينة لم يسمع لانه ثبات البينة من الغائب
 ولا يسمع البينة على الغائب الا ان يكون سببا لما ادعى من الحق على الحاضر على ما مر
 وانما يدعى انه مودع والبيع منه ليس بسبب ثبوت الوديع بل الاصل ان لا يتصور
 الابداع من الغائب اياه الا بعد موت ذلك الاصل فلا يصير فيه خصما على ما مر من
 الامثلة في مسائل الدعوى من قبل والسهادات ايضا فان قصي له بالسفعة لم يصر
 الغائب وادعى لم يسمع لان الشري وان كان ثابتا فانه يبطل باخذ السفيع الدار لحقه
 وقد صح الاخذ على ما قلنا والله اعلم

قال رحمه الله في الباب محمد بن الحسن رحمه الله على ان الحاضر يتبصب خصما على الغائب
 في اثبات سبب الحق عليه على ما عرفت من قبل ولو ادعى رجل سفعة في دار فقال الذي
 في يده اني ورثت هذه الدار من ابي وذكر البائع انه باعها منه بالف درهم فاقام
 الشفع السنة ان الدار كانت لاب البائع مات وتركها ميراثا للبائع وانما سببها
 سمعت لان الشري سبب ثبوت حقه فحصر خصما في اثباته وانما اول الغائب على ما
 مر في الدعوى والسهادات والمستري ان يصدق السفيع وياخذ منه الثمن لان له ان يقول
 تنس لي اني غلطت والحق ما الزمي القاصي وان سبب رد ذلك الدار على البائع ولاجل
 الشفع منه لان البيع جهة البائع منت باقراره فان ثبت صدقته لانه ياخذها
 كذلك بل يبيع جواله وفي ذلك او كلة بالخصومة ملكا لله والله اعلم

قال في الباب على ان حق السفعة لا يتجزى وحيثما يجر
 امتثاقا لان الاستيفاء يرجع الى الملك وذلك يجرى واما الوجوب فيرجع الى الزمة
 وهي لا يتجزى وفي الباب على ما عرفت في الشفعة اذا اجتمعوا في دار لكل حق اهل الجميع

بالادخال المستيف فان كان بعضهم اقوى كالشريك مع الجار بطل حق الاضعف الا توى
 لانه لا يمكنه الايفاء الا بابطال حقه كالدين مع الوصية في التركة واذا كان في
 بيع بينهم شوا فبطل حق كل واحد بقدر ما استوفى صاحبه لانه لا يمكنه الايفاء
 بذلك خلاف الاخذ لانه يثبت على المستري دون الدار كالدين على الميت وفي التركة
 يثبت فان كان الاستيفاء في حال غيبه الاحد سطل كذلك بقدر ما لو كان حاضرا فاما
 الترماده فلا لان الفاضل موفى حقوق الناس لا يبطل فلا يبطل الا بقدر ما لو حضر
 كان البطلان مستحقا عليه ولا يمنع استيفاء الحاضر للغائب لانه استحق الكل وانما
 اسقط حق الاستيفاء بتراحمه الاخر ولم يثبت المراجعة وزعم الا بيبث ايضا وما في
 الغضاله بطلان حق الاخر لانه اذا حضر كان على حقه وما يبطل لا يعود وان رد
 الحاضر ما اخذ لعيب لان الحق اذا سقط لم يجد السبب حديد او استعاض سبب
 السقوط وهذه الشروط مما لا يحتمل الاستعاض
 السفعة اذا سلم السفعة بعض حقه قال رحمه الله بنى الباب على ان السفعة لا تجرى
 وجوبها للسفيع اذا كان المستري واحدا وكان معه سفعة اخرون ويجوز استيفاءها
 معهم لان الوجوب ينال المستري ولو قبل التجري وجوب النفق والمالك على المستري
 لانه سلم البعض فسقى البعض ما اخذ فيقصر والمستري فاما اذا طلب الكل كان له امتيافا
 البعض لانه لا يكون هذا الا بالتراضي ولا يكون استيفاء البعض ابطلا للكل في الابتداء
 يكون تسليم البعض تسليمها للكل فاذا عسر فافهاذا يقول اذا بيعت دار ولها سفعة
 ثلثه فحضر احدهم فطلب الكل اخذها لما عرفت فان حضر اخر له ان اخذ نصف ما في يده
 لانهما استوا فان صالحه على الثلث بعد ما طلب الكل كان له ذلك لان الاستيفاء يحتمل التجري
 فان حضر الثالث اخذ من الذي اخذ الثلث ثلث ما في يده وضمه الى ما في يده الاخر فقام
 نصف لان صاحب الثلث يقول ان حقك الثلث من جميع الدار من كل حذر ومع
 منازعتنا جميعا وقد رآنا الثلث الذي احدث انما ابطلت من حق شيئا انما ابطلت
 ما ورآه والاخر جازمنا زاع ومستوفى فلم يتوكل في هذا الثلث الا الثلث
 محتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث وذلك لسعة فافهاذا الثالث ثلثه فيضمه
 الى الاخر وذلك سهم وفي يده سهم فاصير سبعة فيقسمانه نصفين لاسواها
 في اصل السفعة وفما ترك صاحب الثلث فلكسرة ضعف فاصير ثمانية عشر
 في يد صاحب الثلث ستة واخذ الثالث منه سهمين فيبقى اربعة وضم الى ما في يده
 صاحبه وهو اثنى عشر فاصير اربعة عشر سهمها لكل واحد سبعة فان كان
 لهم شرك دايح كان نصيب المصالح ثلثه ولكل واحد منهم خمسة لان المصالح يقول
 للثالث والرابع لا حق لكما مع منازعتنا جميعا للنصف في نصف الدار فاذا اخذ
 فما في يده لا النصف وفي يده الثلث الدار سهم فينكسر فضعف فاصير ستة وفي يده
 سهمان فافهاذا من سهمان في يده الاخرين ذلك اربعة فاصير خمسة بينهم

الاثالا لسفهم فنضرب في ثلثه فاصير ثمانية عشر فاصير ستة
 لكل واحد خمسة مثل ثلثه فاصير ثمانية عشر فاصير ستة
 به لا استوا لهما فيه لان المصالح انما ابطل حقه فيما رآه اما اخذ فان حضر
 رد السهم وقسم ما في ايديهم وذلك احد عشر من ثمانية عشر اربعة كانت مع المصالح
 وتسعة مع الاخر فيكون للمصالح سهمان وثلثا سهمهم والباقي بين هما نصفان لانه
 لما اجتمعوا لثلثه لم يخذل الرابع من الذي صالح الا ثلث ما في يده لان المنازعة قامت بين
 ثلثه فلا يكون له الا الثلث وفي يده اربعة فيكون له منها سهم وثلث وسقى له سهمان
 وثلثا سهمهم واذا كان السفعة ثلثه استرى اثنان منهم الدار على ان لا يحد هما سدس
 الدار ولا خرمسده اسداس الدار جاز ولا حق للمستري السدس في نصيب الاخر والسفعة
 لان شري السفعة لمشر له الاخذ بالسفعة الا بشراف صار شري السدس لنفسه مع
 الشريك في الشري كشرط الشرط في الاستيفاء بالسفعة ولو شرط ذلك في الاستيفاء
 لصار مبطلا لبعض حقه في السفعة استيفاء كما قلنا في الذي صالح على الثلث فذلك
 هذا الا ترى لو لا قبوله السدس لنفسه لما وجبت الخمسة للاخر بقبوله ولما سلم له
 بقوله صار مثملا له ما استرى بالمساعاة فيكون موقوف ما لم يعلم بشرائه وسلك
 فان حضر الثالث فسمت الدار على ثمانية عشر للذي استرى السدس سهمان وللواحد
 ثمانية لان الذي في يد المستري من الدار سدسها سهم من ستة والثالث ياخذ
 ثلثه لما مر فاضرب ستة في ثلثه فيكون ثمانية عشر في يد المستري السدس ثلثه
 ياخذ الثالث منها ثلثها سهمان وضم الى ما في يده الاخر خمسة عشر سهمها فاصير
 ستة عشر فاصير ثمانية عشر فاصير ثمانية عشر فاصير ثمانية عشر فاصير ثمانية عشر
 احد هما وطلب لم صالح على النصف لم حضر الاخر اخذ منه نصف ما في يده لان حقه
 كان النصف من جميع الدار مع مزاجه الشريك فذلك في النصف الذي راحمه يكون
 النصف والنصف الاخر سلم له بلا مزاجه ولو كان السفعة ثلثه فحضر واحد وسلم
 الثلث والسفيعان الاخران في الثلثين شوا كان جازا لانه صالحه على ان يكون
 حقه في ثلثي الدار وقد ذكرنا انه جائز في الاستيفاء بعد طلب الجمله برضى الشريك
 من السفعة على ان يضمن فلان الثمن في الباب على ان
 الحباب البيع من السفيع تسليم لان اخذ السفعة شري والحباب البائع يضاؤه فيكون
 معنى التسليم الا ترى ان الوكيل بالبيع اذا باع دارا على ان يضمن السفيع الثمن عن
 المستري وكان حاضرا فضمن بطلت شفعة لانه البيع بهذا الشرط لا يجب
 الا ضمان الكفيل وكذلك اذا اشترى بشرط ان يكفل عن البائع المستري ضمان الدار
 لانه لا يجب الا بقبول السفيع ضمانا ولذلك لو كان باع البائع على ان السفيع بالخيار
 ثلثه ايام فوجب البيع لانه وجب بانتجابه واذا كان المستري جعل الخيار للسفيع وجب
 لان البيع ثم من جانب البائع ووجب السفعة قبل الحباب الشفيع البيع باسقاط الخيار

لا بد الشئ

فلا يسلط بالاحباب وما فيه ما يبطل حقه الواجب كما لو مضت المدة وهذا اذا كان طلب قبل ان
يخبر فاما اذا لم يطلب فشفعته يبطل بالسكوت والاستتغال بالاجازة بخلاف المسئلة الاولى
لان الشفعة لم تكن واجبة قبل الاجازة والبيع لم يكن نافذا فهو بالاجازة نوجب البيع فمبصر كالوكيل
البيع ولا نعيم جانب الشري لا يكون اكثر من مباشرة الشري ولو استرى لغيره بوكاله
لم يبطل شفعته والله اعلم بالصواب

باب على ان الشفع اذا اخذ الدار صار
الشفعة التي يكون للمستري فيها ما ليس للشفيع بنى الباب على ان الشفع اذا اخذ الدار صار
مستري جريلا لان الشرع جعله اولى بذلك الشري من غيره فثبت بينه وبين من اخذ عنه
الحكام الشري الا الحكم الغرور لانه يأخذه كرها فلا يثبت له المأخوذ منه كرها الى الغرور
فاذا علمنا هذا فقول للشفيع اذا اراد ان يبيع الدار خيارا للرؤية واذا وجد لها عيبا
خيارا العيب وان كان المستري ابراه عن العيب شرط في العقد لان شراء الشفع شري اخر
وما وجد منه شرط البراءة فان بنى الشفع في الدار فاستجفت وهدم البناء لم يرجع
على المأخوذ منه لان البناء لم يكن في المعاوضة والمستري كان يرجع على الباع فيه الحكم
ضمنان الغرور كما يرجع مستري الامه اذا استولدها لم استجفت بقيمة الولد على الباع
لم استشهد بامه ما سوره غنمها المسلمون وقسموها لم جالمولى لما سوره منه لم استجفها
لم استولدها لم جازجل واقام اليته انها كانت له قبل الا سرد برها قضى له لها لان
المدير لا يملك بالاسر والمستولي ضمن قيمه الولد ولا يرجع على الغازي لانه اخذها منه
كرها والرجوع على الباع بخكم الغرور ولا غرور مع الكره واستبدل في الباب الثاني ما
لرجلين اقسما نصفين في كل واحد ثم استجنى احد النصفين ونقض البناء لم يرجع على الآخر
نصفه البناء لان القسمه كانت مستحقة كذلك ومثله لو كانت ادارين واخذ كل انسان
دارا على حده بالشراعي فرفها لم استجفت احداهما ونقض البناء لم يرجع على الشريك
بنصف قيمته البناء لان القسمه هكذا لا تستجنى الا بركى القاضي اصلاح فيها اختلافنا
مرفى الاصل واذا كان بالشراعي ثبت حكم الغرور لما ثبت بالبائع والله اعلم بالصواب

باب من الشفعة اذا قال بنى الباب على ان من اذاعه الشفع
في البيع مع المتبايعين هدر وفما وجب بالبيع مقدر لان حقه اما يجب بالبيع وانقطاع
عن الباع فمكون اجنبيا عن الحق في البيع لحقه يجب بعده ولم يكن اجنبيا فاما يجب بالبيع
وان كان الباع يبيع الشفع لانه لا يملك الدار بالشري اذا استرى رجل دارا اجبا الشفع يبطل فقال
المسايعان استرنا على ان الباع بالخيار وانكر الشفع الخيارا بقوله لما ذكرنا
وكذلك لو غاب الباع وادعى المستري ذلك لما ذكرنا الا ترى انه لو انكر الشري كان القول
قوله فذلك اذا انكر شري فيه شفعة بخلاف المتعاقد من اذا اختلفا فان القول قول
من ينكر الخيار لان الاخير يدعي ما يغير حكم اصله قال واذا استرى دارا بعد اخذ الشفع
بعينه لما عرف فان كان العبد اعور ورضى بالعبد فان الشفع ياخذها بقيمة عبد غير
اعور لما ذكرنا ان حقه فاما وجب بالبيع والذي وجب له عبد سليم عن العيب فاما ان

وان كان الباع يبيع الشفع

يرضى الباع بالعيب او لا يرضى به فان رضي به لم يكن له شيء من الثمن يعني بوصف السلامة لا حتى
من حقوق العقد كالحيار ولا حصه من الثمن لم يكن له ذلك فكان الشفع اجنبيا عنه لا يغير

حقه اسقط الباع حماره او طلب والله اعلم
باب على ان الشفع اذا اخذ الدار صار
الشفعة وسميها من الشفع بنى الباب على ان الشفع اذا اخذ الدار صار
لنقله الاخذ بالشفعة فلا يبطل به حتى شفع عاب لم يشاركه فيه لانه ثبت بالشري
اولا ثم بالحد لانه استوفى والقسمه اذا كانت مستحقة اعتبر بالاشتيفاء واذا لم يكن
مستحقة اعتبر بالمبادلة لان فيها معنى الافراز حكمها والمبادلة حقة والافراز
اشتيفاء العين حقه فاذا كانت مستحقة غير مقبر فيها رضى الشري بل شبهه الاشتيفاء
واذا اعتبر رضاه ليتم شبه المبادلة اذا استرى رجل دارا لها شفعاء ثلثه حيارا
محصرا شان اخذها نصفين لان شفعه الغائب لا يمنع ابتداء الشري وكذلك الاخذ
بالشفعة لانه شري كلفه من الشفع فان حضر المالك شاركتها واخذ الثلث من الكل
لان اشتيفاءهما لا يبطل حقه فبقوا شركا كذلك فان وجد احدهما دون الآخر اخذ نصف
ما في يده للشراعيهما في سبب الاشتيفاء في كل جزء منها فمبصر الدار على اربعة
فان قبض النصف لم حضر الغائب وغاب هذا اخذ منه ربع ما في يده للشراعيهما وفي يده
شهران وربعهما نصف سهم فينكسر في نصف ذلك ضعف مبصر الدار ثمانية في
يد كل واحد اربعة اخذ الذي حضر من الاول سهمين ويأخذ من الباقي سهما ربع ما في
يده للشراعيه بان يصير في يد كل واحد ثلثة فان حضر الذي غاب تراذوا وانقسموا الدار
الملاقا ولو كان المستري من الاخذ شفعيان من الثلثة لم يخلف الجواب لما قرأ من خبر
الثالث فطفر اجد هما اخذ منه نصف ما استرى فان حضر آخر وحضر الثالث وسلم
الشفعة صح في نصيبه خاصة لان المستري شان فيجوزي وحوب الشفعة لما مر ان علم
النجزي لم يضر عن المستري حتى لا يتفرع عليه الصفقة باخذ النصف منه ولكن التسليم
الى ما بقي من حقه ما استوفى وانما بقي له الربع على ما ذكرنا فبطل حقه فيه واذا بطل
صار من المسترين متوا لان حقهما شوا اجبا ثبت بالشري وسلم عن منازعه الثالث
وفي يد الذي حصل ثلثان وفي يد الذي سلم له اربعة فباخذ صاحب السهمين منه سهما
لمبصر في يد كل واحد ثلثة قال القاضي الامام في هذا اشكال من وجوه منها ما مر من قبل
ان الدار متى قضى لها الشفعين يبطل حق كل واحد عما قضى لصاحبه وصار مقضيا عليه
فنه حتى لو رد نصيبه بالعبد ليس لصاحبه ان يأخذه من الباع وهما هنى قال اذا سلم الغائب
صبا اجد هما شريكه صاحبه والثاني مد مر ان الشفع متى تولى ازاله بذلك الدار المستفوع
او اعان على ذلك بطل حقه وهما هنى كل واحد اعان الباع على ذلك على معنى انه لو قبل احدهما
دون الآخر لم ينفذ البيع ومع ذلك ثبت لصاحب الشفعة فان سلم الشفع من الاخذ اجد
بطل حقه قبله وبقي قبل الآخر وهو الثلث لان حقه كان ثلث الدار في النصفين جميعا
ثم رجع هذا الذي اخذ منه ثلث نصيبه نصف ذلك على شريكه لانهما شري في الواجب

بالشئ بعد مزاجه السفع ولو كان المشتري غير السفع احضر احدهم فقال سلم نصف
حقى كذا لم يتبعه لان الوجوب لان الوجوب لا يحمل التجزى اذا كان المشتري
ولم يكن كذلك ان سلم السفعه لا جد صاحبه بطل لان تحت تسليمه لصاحبه اخرج
نفسه عن هذا الحق لكنه لا يحب المسامحه لانه لا يحمل الا بطل ولا يحمل النقل
الى غيره كما لا يحمل الا عتياص لما ذكرنا انه غير مقصود بنفسه انما هو حق مبتدأ
والمقصود ما هو فحصل له بالشئ لا المقدمه خلاف ما اذا سلم لاجل السفعين بعد
ما اخذ لهما صار كالمشتريين له وثبت حقه قبلهما دون المشتري الاول فتجزى
وجوب سفعته قبلهما كما لو كانا مشتريين من الاثنا واذا باع الرجل نصف داره
في الجار واخذ السفعه وقاسم المشتري لم جاسمك الحقوق فاحدها من الجار
لم ينقص القيمه لانها مشحونه في حق هذا الخليط لانه تجبر عليها ولما صارت
مشحونه في حقه اعتبرنا الاقراز واستيقا غير المسبق وشفعته فيه فلا يملك النقص
ومثله لو كانت السفعه في دار فاحدها شفيعا واحدها ما ثم حضراتا ورضي له
بالسفعه نقص القيمه لان ملك القيمه في حقه غير مسبقه لان نصيبه منفرد
في النصيبين وحقه في مكان واحد من الدار والقاصي لا يجبره على قسمه بتفريق
ولما لم تكن مسبقه في حقه اعتبر في حقه بما لعه جديده والسفع ينقص كل شئ
وجد بعد ثبوت حقه اذا اخذ بالبيع الاول فان حضراتا الثالث واجد الا ليس غاي
القسمه اخذ من الجاضر مع ما في يده لا باجملنا النصف في يدهما استراة او لا النصف
ما صار له بالقسمه وذلك بمنزله شر احديين فالشفيع اراد الاخذ بالشئ الاول
فلا يكون له خصومه الا مع المشتري الاول كما لمشتري اوباع الدار كلها وسلم وذهب
لم جاسم السفع يري لا اخذ بالشئ الاول لم يملك الخصومه مع الثاني والله اعلم
من المحاباه في السفعه للوارث والتولية والمرافعه

بعد

بني البيع

غير السفع

قول سفيان
فيما على
الدار

ولذلك لو باع من دار المحاباه اخرج من الثلث حيا الزاوت سفلت سفلت سفلت سفلت ذلك
على قول الى حقه كما لو باعها منه وعلى قولها اخذت كمال القيمه بما لو باع منه دارا باع
الدار بكر خطه اعينها والفردهم وتعاضا وجا السفع واخذ الدار بالثمن
البائع بالخطه عبا فردها وزج بكر مثله ولم يكن اخذ السفع الدار فسد البيع
لان السفع لما اخذ الدار بمثل الكرو صا موجب البيع من الاصل لا للمثل الا ترى لو اخذها
من البائع اخذها بمثله وسلم الكرو العين للمشتري واذا صار المثل كغيره لم يفسد ردا العين
او ردها المسئله ليس ان السفع اذا اخذ الدار بصير في المعنى كانه باعها منه بما اخذ
ولا يجعل اخذه شرا جديدا من المشتري بخلاف التولية فان المشتري لو ولاها رجلا بكر
والمسئله لجاءها فسد البيع ردا الكرو ومن قيمه حصته من الدار ويجزى عن ردها فسد
البيع الموجود والله اعلم بالصواب

من السفعه ما يبطل وما لا يبطل في الباب فرق بين المسلمين رجل اشترى دارا لها
شفيعان محضرا فقال المشتري لاجلها الدار لك كذا وكذا بالشئ وصدقته المثل
فقال الاخر كذا وبالدركا الى لان شرايكي يبطل سفعته فان صدقك كان الدار
بينهما لان الاخر جعل لنفسه مشتريا وقد مر ان الشئ طلب واستيقا مع ذلك ولو قال
المشتري الدار لك ملك ولم يكن للبائع وصدقته المقر له كان كلها للسفع الاخر لان المقر
اي بطل سفعته حث انكر ان يملك لنفسه قداما

ما يكون الرجل فيه خصما في امر السفعه قال بنى الباب على اصول مضت في باب الدعوى
وان كان في يد رجل دار فادعى رجل انك اشتريتها من فلان وانا شفيعها واقام البيه
فاقام دوا البيه فلا ناو سمي رجلا غير البائع او دعيناها لم يدع الخصومه بيها ان يده يلد دعيه
لان السفع جعله خصما بعقدنا شره لا بيده فلا يدع الخصومه بيها ان يده يلد دعيه
كما لو قال هذا ثوبي غصنييه واقام البيه انه ودعيه عنده وسمعت بيته السفع على
الشئ لانه سبب لحقه وقد مر ان الانسان خصم في اثبات سبب حقه وان كان بينا ورك
الغائب ولو اقر الذي في يده الدار انه استراة من فلان فان العاصي سلم الدار الى السفع
على ان فلانا اذا حضر وانكر استردت منه لان اتفاقهما حجه عليهما الا على البائع
الا انه لا يمنع من الغضا لانها اخبر الجبهه صحيحه للملك فلا يكذب ان الا بانكاره رجل
نقول هذا مال فلان اهدى اليك او وكلني شيعه فان قال المشتري وحببها لفلان وسلمتها
اليه لم اودعنيها واقام البيه لم يسمع لان الجبهه والتسليم هو مقصوده لخرج عن الخصومه
فلا يقع اثباته على الغائب انما يقع مثله اذا كان سببا لشئ جوله على حاضر كاليد
ذلك السبب ولكن كان ذكره تاكيدا فاما ما لم يقع الخصومه الا بذكره يصير مقصودا مع
نفسه ولو كانت في يد غير المشتري واقام البيه انه مودع من جبهه رجل وسلمه غير المشتري
وبائع ادمعت الخصومه عنه لان الخصومه توجهت عليه بيده قال ولو كان دعيها لدار
وسلمها اليه فغاب وحضر السفع وخصم الموهوب له فلا خصومه بينهما عند محمد

المشتري

البيع وادنى

مقصود

وروي محمد بن سماعه قول الى حنيفة مثل قول محمد بن ابي يوسف اخذ الدار منه بالسفعة
واخذ منه الثمن ان شاء وضعه عند عدل وان شأ صمته واخذ منه كفيلا يقبل الثمن عليه
وتركه عليه وفي المسئلة ذكرت في الماذون ان العبد اذا جفقه دين فباعه مولاه وسلمه
وغاب جبا الغريم لم الخاصم آخر لم خاصم المشتري قال محمد لا خصومه له معه في قول
الى حنيفة ومحمد بن ابي يوسف خاصمه وكذلك لو قال ذوالبيد هي لي ولم املكها
من قبل الوهاب لان ابا يوسف جعله خصما بيد ملكه لا بالتلقي من جهة الاول ولجعل دعوى
السفعة والدعوى ملكا لغنى وامام قال ذوالبيد غصبها من المشتري او اودعنيها
فلا خصومه بينهما بلاحلاف لان يد الملك قد ثبتت كما لو ادعى مكان السفعة تملك الدار
عينيها والمسئلة نحاها والله اعلم **باب**
بيع السفعة بعض داره قال بنى الباب على ان السفعة حاله عند اخذ معتبر حال طلب السفعة
فلا يملك الاخذ الا بملك الطلب لان المقصود من الطلب الاخذ لا الطلب بنفسه فيبطل
سفعته بدهاب الجوار كله قبل الاخذ فلا يبطل بدهاب البقيس كما في ابتداء الطلب
اذا عسر فافهمنا قول اذا باع الرجل داره ولها سفعة بداره فباع السفعة
من داره نصفها او ثلثها او ربعها او جزءا منها غير مقسوم وهو يعلم بيع صاحبه ولا يعلم
فانه على سفعته بخاله لان الجوار لم يذهب كله وانما ذهب بعضه وقد مر ان شطب
الاستحقاق اصل الاتصال لاجمله الاتصال ولو باع نصفها او ثلثها مقسوما فان كان
باع النصف الذي على الدار التي بيعت وصار ما بقي من الدار لم يكره في ملكه لدار
التي بيعت لم يكره فيها سفعته لان الجوار كله قد ذهب قبل الاخذ وبه يستحق فاذا ذهب
سبب الاستحقاق بطلت سفعته ولو باع النصف الذي لم يكره في الدار التي بيعت
فهو على سفعته علم بيع صاحبه ولم يعلم لما مر وهكذا الجواب عما اذا كانت السفعة
في الطريق فباع السبيع من داره على التفصيل الذي ذكرنا والله اعلم بالصواب
باب السفعة في الشرائع من المصارف في الباب مسئلتان وفيه
البار في الفرق بينهما وهو ان دارا بيعت فرب المال في المصارف سبيعها بداره ولها
وكذلك المصارف سبيعها بداره من غير المصارف وقد استتري دارا على المصارف
بجوار هذه الدار المبيعة وطلب السفعة وطلب المصارف ايضا للمصارف كما في السفعة
الامانة بينهما في حقها كدار المالك لان المصارف لا يملك رقبه الدار المصارفية ورب
لا يملك التصرف فيه وعزل المصارف عن التصرف فيها فصار كما لا يخفى عنها ولا نه المصارف
اخييان ملكا صار له حكم ثالث كرجل استر با دارا وهما سبيعان ورجل بال سبيعها
ولو طلب سفع رابع السفعة ايضا كان للاجنبي الثلث ولا يصير المنازعة بدار المصارف
في حقه لان الحق في دار المصارف لا يبعد وهما فلا يظهر في حق الاجنبي الامانة رجلين
يجمع بينهما ومثاله رجل امر رجلا ان يضرب عبده سوطا مضربه سوطين مما في مناهما
ضمن المصارف نصف قيمته مضروبا بسوطين وما نقصه سوطه كانه ضرب رجلا آخر

وقار

غير ما ضربه لان حكم الضرر من مختلف بينه وبين الآخر ومثله لو ضرب رجلا بالث سوطا
فمات من الجرح ضمن المالك ما جرحه سوطه ونصف قيمته مضروبا سوطا **باب**
لا الثلث لان المصارف الاول واجد وانما جعلناه كرجلين باختلاف حكم ضربيه ولا اية
لذلك الاختلاف في حق الثاني صار في حقه كان المصارف الاول ضربه غير امته وضرب
السوطين بامره والله اعلم بالصواب **باب**
من اقرار الميت بالشري في دار ولها سفعة من احد الورثة قال بنى الباب على مسئلة مرت
في الاصل وهي ان المريض اذا اقر بالف درهم لرجل اجنبي ولو ارث بطل الاقرار عند
الى حنيفة والى يوسف صادقا او نكاذبا وقال محمد يبطل اذا نكاذبا فاما اذا كان
الاجنبي في الشركة صح الاقرار بخصته كما لو اقر بذلك وجده وعلى اصل آخر وهو ان
الورثة اذا اقر على ابيه بدن او بنصب اخذ من نصبه ووضع المسئلة فيما اذا اقر المريض
بداره انه استرها من احد بنيه فلان ومن اجنبي سماء ولها سفعة بمات وجا السبيع
وصادق وهو المقر له فانه ماخذ الثلث الذي في يد المقر له لان الاقرار باطل لما ذكرنا
في قسم الامانة الابن المقر له اقران للسفعة فيه سفعته لا في فوجد منه وان كان له مال
اخر ورثة كان بينه وبين الاجنبي بفسد لانه صدقه على الثمن وجب بذلك على القربة وادعى
لنفسه خاصة صح الاقرار في نصيبه عند محمد فاحل السفعة والنصف للمالين بين
البنين الامانة فاحل السفعة ما يخص الابن المقر له وذلك ثلث النصف وهو سدس الجميع
للسفعة ثلثا الدار والمالين على هذا القياس **باب**
من السفعة في الصلح بنى الباب على التفرع من مشاييل شتى معروفة من المبسوط
المشتري اذا وجب له سلعة عيبا فاصالح البائع عنه على دار فليسفيع فيها السفعة
تقمة العيب لان حذر العيب له قيمة بعد فحص السلعة الا ترى ان الرد متى امتنع
عيب جث عند المشتري وجع لخصته على البائع من الثمن وهذا لان الاوصاف لصير
مضمونة بالقصر وكن لك اذا راضيا برخصته من الثمن للمشتري وكذلك اذا احدث شراء
عن الجحصة على الصلح كان شرا بذلك القدر من الثمن وروي محمد بن سماعه عن محمد
بن الحسن ان لا سفعه في هذه المسئلة لانه اخذها بدلا لا عن مال وان وجد المسئلة
بدار الصلح عيبا فردها بالبائع بعضا لم يكن للسفيع السفعة قال بعضهم اي بالرد لانه
فقد من الاصل لا تملك مبتدأ وقال المجتهدون اي لا سفعه له بالصلح الاول
لخلاف ما لو اشترى ثم رد عيب بقصا لان العيب قبل الصلح لا يخصه له من الثمن
اذا رضى المشتري كذلك كان له ان يبيع الدار مرا بجه على ما استتري وانما يصير له الجحصة
برضى البائع برده شي من الثمن او بدله ولما صار له الجحصة بالصلح وبطل الصلح من الاصل
وهبت الجحصة اصلا كانه اخذ الدار بغير مال كما قال محمد بن سماعه الا ترى
ان المشتري بعد الرد يعود الى خصوصيته في الرد بالعيب لا في شي من المال والسفيع
انما ماخذ بعد القبض ما يجب على البائع كما باخذ ما يجب للبائع على المشتري قبل القبض

وشى سماعه

ولو قلنا ان اوردته بعينه لغرض كان للسفيع شفيعته لانه بيع جديد في حق الثالث
وليس كذلك ان يرد ما استمرى بذلك الغيب لان السفيع لما اخذ الدار من يده بالسفيعه
بطاينه الا باله وعاد الصلح صحيحا وكذلك لو اخذها الاول بسطل الاقاله لان السفيع
متى اخذ الدار بالسفيعه بطلت صفقات المشتري لما عرفت وللشفيع ان يبيع الدار مرثله
على الجصه وليس للمشتري ان يبيع الجاربه مرارجه على ما بقي من الثمن لانها ثابتة في حقه
بالحزب والظن والمقوم فلم يكن ثقينا في حقه وما خرج للسفيع مما لم يعلم نفسه
ثم فرع بعد هذا مسائل ثم الرد ما عيب برضى بعد العيب والاقالة لمتره عقد جديد
في حق ثالث وما لقضاه من الاصل الا ان يكون اقرارا فلا يلزم غير المقر لان العيب
حدث في غيره ليس ثابت لان اقراره ليس لحجه على غيره والله اعلم بالصواب

قال القاضي الامام محمد بن الفضاه رحمه الله بنى محمد بن الحسن رحمه الله هذا الباب
على مسائل شتى مرت في الاصول اذا دفع الف درهم الى رجل وامره ان يستمرى له جاره
فاستراها واراد ان ينفقها البائع فوجدها البائع زبوا فلم يقبلها فصاحت على يده
صاغت امانته ولم يتبدل اليده فاما اذا نفقها البائع ثم ردها البائع بالزبافه فصاغت
صاغت من مال الوكيل لانه لما نفقها صار مقتضا اولاه صار قاضيا لما عرفت ان
الوكيل بالشرى في الحقوق لمتره المشتري لنفسه لم يبيع الامر فوجب للبائع عليه
ثمنه وله على الامر ثمن فلما صار شراره شرابا نصرفه كنفذ ان اقتضا لم يضا واذا كان
كذلك ارتد بالرد بالقضا وبقي القضا مضويا عليه فان كانت الدرهم ستوقه بقيت
امانه لاهل البيت بدرهم فلم يكن النقد قضا ولا اقتضا فاذا عادت الى يده عادت امانته
فان رجع الوكيل في الستوقه على الامر وقبض الا را هم فملكته كان على الوكيل لان الثمن
وجب له على الامر وكان قبضه اقتضا خلافا للقبض قبل الشرى فانه قبض ولا حق
عليه فكذا امانته فبقي امانته حتى لحث معنى آخر وهذا خلاف المضارب
اذا استمرى بالالمضاربة شيئا فملك المال فانه يرجع على رب المال بالمال الاخير
ويكون امانته لان المضاربة باقية فلو كان القبض حق الامر لكان على المضاربة فاما ما
الوكاله قد انتقصت حين استمرى وانما يرجع بالثمن عليه لانه صار كالبائع منه قال
الوكيل بالبيع اذا مال بعث وقبضت وسلمت الى الامر اوضاع عندي صدق لان يده
في حق قبض الثمن وسليمه الى الامر بد نفسه من حيث حق القبض وفي حق المقبوض
يد الامر لانه وكيل على ما عرفت في الاصل واذا صار بد الامر حتى الوكاله صار امانته
فصير هو كالمودع قال ولا يمين عليه ان اراد به المشتري فهو صحيح لان اقرار
المشتري حجة لان حقوق العقد يرجع اليه كانه مالك واما الوكيل فيستخلف
ان قال الامر لم يبع وقد انقضى باقراره كسائر المودعين ولو وجد المشتري بالسلعة
عيبا ردها على الوكيل واخذ ثمنه ولا يرجع الوكيل على الامر لان الامن يصدق بها

حياتا

الثمن

ادعى من يراه نفسه ولا يصدق في تعيين غيره كالمودع اذا ادعى عيبا
الرسول الا ان القاضي يبيع السلعة بصدق الوكيل حقه من ثمنها الا
يصير كالمشتري عن البائع فثبت له عند الفسخ حق امساك السلعة حتى لا
التمس وهو ان لم يصدق في استرداد الثمن عن الامر كان صدقا في حق نفسه فلا يبيع
يد جسده واذا بقيت اليده وتعدرا الاستغفار من العائد مع مبيته كان كالمشتري
اذا نقضنا العقد لم غاب البائع او مات قبل نقد الثمن وعذر من كان اخر بيع الشيء
واوفي المشتري حقه من ثمنه فان صدق الامر الوكيل في قبض الثمن وانكر التسليم
فهو كما لو اقر بالتسليم اليه لان يد الوكيل اليده على ما مر فان لم يكن الامر دفع السلعة
الى الوكيل حتى قال الوكيل بعث وقبضت الثمن فباع وانكر الامر لم يكن له ان يأخذ
السلعة منه لانه امره ببيع لا يستحق عليه يد حتى يسلم اليها الثمن فلا يصدق الا يمين
على بطلان حق الامر في يده لما ذكرنا ان الامن لا يصدق الا في يده نفسه وقال للمشتري
ان ست فاقبضها اخذ السلعة والا فردة لانه لخصه زيادة لمن في زعمه فخير
فان نقض القاضى رجع على الوكيل لان الثمن انما يسلم للبائع اذا سلمت السلعة للمشتري
بدل الثمن واذا لم يسلم لزمه رد الثمن وهما ما سلمت له السلعة لما قبض الوكيل
جاريه من رجلين وكل واحد منهما صاحبه بيعها فباعها فاقرا الامر ان البائع قبض الثمن
برى المشتري من نصيب الامر لا قراره في ملكه فان قبض الامر النصف لم يشوكة الاخر
لان من زعمه ان هذا عصب الامر الجارية ولو اقر البائع ان الامر قبض الثمن كله وانكر
الامر برى المشتري عن نصف الثمن لانه اقر بالبراءة بسبب صحيح في النصف لان قبض
الامر صحيح في حق نصيبه خاصة فان قبض الوكيل النصف سار له الامر لانه لو
انما قبضت شيئا وهذا الذي مضت منه فكون بيننا لانه غير مصدق عليه
الا في قدر ما كان وكلا في حق الدفع عن نفسه وحلف المأمور بالله لقد قبض الامر
كما قال لان الامر دعى عليه ضمان نصيبه لا نلافه وهو يتكبر ولم يذكر حلف الامر
وسعى ان يحلف لان الوكيل يقول انك مضت نصيبك ولم يملك في شركه وهو يتكبر
ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز قال في الباب
على ان كل تصرف مملوك الامر بنفسه ملك التفويض الى اخر من قبله ليفعله مع نفسه
لانه ليس تحت التفويض اليه الا من ان يصير متصرفا له مع نفسه وجده والامر كان
بملكه وجده اذ قال لمدني ابر نفسك عما عليك من الدين فابراحي لان الامر ملك
الابرا وجده وكذلك لو قال له من نفسك او جليله لنفسك لانها كلها الفاظ ابراء
وكذلك اذا سألته ان يبرئه فقال ذلك اليك لانه جواب سؤاله على الاجازة وذلك
في التفويض اليه قال محمد لان الرجل قد يكون كذبا فيما عليه في هذا اي متصرفا بامر
وهو الصحيح على ما ذكره وفي بعض الروايات لا يكون كذبا اي تابعا عاملا لغيره بل
يكون نفسه لكن ياذن من له الجرح كالمشتري يبيع الرهن باذن الرهن وذكروا هذا ان

٢٤٩

الا شآن شور و تبا عليه لا نه نصير متصرفا في ملك الغير اذا كان عليه فاستقام ان يكون
امور من هذا الوجه الا ترى لو ان رجلا اوصى بثلث ماله وقال لرجل ضعته حيث سئت
كان له ان يضعه عند نفسه لان الايصا يتم بالامروجه وكذلك الهبة الا ترى لو جعلنا
ببب به ال فلان هذا الشيء لك حيث في ميمنه قبل قبول الاخر ميت ان الهبة يتم الواجب
وجه وقبول الاخر شرط ان يقع الملك له لا تمام الهبة عقدا قال ولو سأل له عبده ان يعفه
او امراته ان يطلعهما فقال ذلك اليه فاعتق العبد نفسه او المرأة طلقت نفسها صح
وكذلك لو قال ابتد العبد اعني نفسك او قال لامرأته طلقي نفسك وانه ظاهر لانه بملكه
الامر بنفسه ذلك لم قال محتمل ولا شبه الطلاق والعناق ما شواهما لانه لم يجب
الطلاق والعناق في هذا الباب باعوان العبد وتطبيق المرأة لانه وكل عن غيره لكنه عناق
وقع في يده وطلاق في يدها اعني لا شبه ما مضى من التعليل في ملك المدين ان يرى نفسه
بالوكاله والعبد والمرأة بالملك لان صاحب الدين يملك الرجوع عن الامر بالابراوهما
المولى لا يملك الرجوع ولو قام عن مجلسه بطل ونه لا يطل فعلم ان المأمور يتصرف بامر
في ملكه وهما هنا يتصرف في ملكه وقع له وانما كان كذلك لان المتصرف لنفسه لا تصرف
الا بمشيئته نصير كقوله ان شئت ومضى صرح به خرج ما يقبل التعليل بالشرط عن ملك
الامر ونصير لازما اياه وبقي الطلاق مع المشيئة لازما واذا صار مع مشيئة العبد المرأة
كان ملكا وكذلك اذا قال لا حنني طلق امرأتى ان سئت كان لازما ونصير فليكن لما تعلق
لمشيئته لازما ولزوم التصرف مع المشيئة للمالك وكان يقتصر الخواب على المجلس فاما
الابراهما لا يقبل التعليل بالشرط فانه لو قال له امره ان حدثت الدار فانت برى من الدين
لم يصح فذلك اذا تعلق بمقتضى التفويض اليه او صرحا بانها لا زالت شئت واذا لم
يتعلق لم يخرج عن ملك الامر ولم يصير المأمور متصرفا عن ملك بل كان عن امر صار وكيلا
من هذا الوجه ولهذا لم يقتصر على المجلس ولو قال برى نفسك ان سئت فله الابراهما
المجلس لان معنى التملك في تقابل الامر بالمشيئة والخروج عن يد الامر ولم يثبت ولو امر
عبده ان يكتب نفسه بالف لم يصح لان الكتابة لم يتم بالواجد واذا امر القبل ان يبر
الاصيل صح لانه يصح ان يبرى نفسه بامر فاولى ان يملك ابرا الاصيل لانه اعيد عنه
من نفسه ولو قال هب دارى هذه لنفسك صح لما مر انه يتم بالواحد ولو قال رجل لآخر
جلبني هذا الطعام فقال ذاك ابيك لان اوجه ذلك يتم بالواجد والله اعلم بالصواب
ما كان في البيوع ما يصح وما لا يصح من بيع الباب على ان
البيع المشروع نوعان جاز وفاسد على ما مر في الاصل وان مع العبد من نفسه اعيان
بمال وليس بيع وان مطلق الامر لا يقيد باحد الوصفين لان الوصف غير مذكور
والفاسد مملك بالقبضه ولا يرد ذلك على الخلاف اذا طابت السمية من الوكيل على
الموافقه لانه امرت حكما لا خلافا لا ترى انه لو باع على انه بالخيار لم يشأ اياه
صح ولو سلم المسترعى بكن مخافا ويكون مضمونا عليه بالقبضه وكذلك الوكيل بالشراء

صح

لو اشترى على ان الباع بالخيار وقبض كان مضمونا لغيره دون الشرط لا يكون مخافا ويكون مضمونا
فانما له على الامر جعل خلاف الوكيل الامر الى شره خلافا لمعتبر او جعله فالفقه
والى خير هدر الماعرف قال واذا امر رجل رجلا ان يبيع عبده بالف مائة درهم وطل
خمر فغير عينها وسلم لم يصح البيع فاسد لانه خلاف الى خير من زاده الثمن وان كان خمر
لعينها ضمن ما يخص العين من العبد عندا في حنعه لان الوكيل بالبيع لا يملك البيع بعين الخلا
لانه مسترعى وجهه والمأجور عندا في حنعه بعد الايمان اذا كانت في الذمة لكنه بقدر ما باع
بالف لا ضمن لانه باع مطلقا كما سمي في البيع لا يجعله مخافا في الكل فضمن جمع العبد
اذا سلم فان سلم ليس محمد بن سماعة روى عن محمد بن الحسن ان الوكيل بالبيع ممن مقيده
اذا باع النصف بدلك الثمن اجراه لانه مخالف الى خير وهما هنا باع البعض بالف فلما
من مشاخصا من قال ان هذا الخواب خطأ على قياس تلك الرواية وكان شيخنا القاضي ابو
نقول اذا كان البيع صحيحا فالحواب كما روى ان سماعة ان الثمن المسمى حصل للامر وبقي
بعض المبيع له فكان مخالف الى خير فاما في مسئلتنا فالمسمى لا يجب له وانما قدر ما يخص
الالف من مائة العبد ولا يرتفع ضرر المبيعين قال ولو باعه بالف درهم وميته او درهم
وسلم فلا ضمان على الباع لانه لا قيمة لما زاده ولا ينقسم المبيع عليه فبقى كله بازا الا
ونصير ذكر الميته كشرط فاسد من اجل مجهول وجوه فاما الخمر فلها قيمه في الجملة
الا ترى ان الشري بالخمر يقع موجبا للملك اذا قبض وبالميته لا تقع واذا امره بالبيع بالخمر
فباعه بالخمر وسلم ضمن لانه غير ما سمي والمعتبر للموافق كلام الامر لا ما يجب حكما
على ما مر واذا امر رجل ان يبيع عبده من نفسه بالف مائة الى العطاء بالف صح لانه اعاق
بمال على ما قلنا من العناق مما يتعلق بالجماله ويصح مع جماله العقب فلان يصح مع الاجل
اولى ولذلك كل عقد لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه لان فساد الاجل كشرط واهالا لا يطل
بالشرط الفاسد ولما صححت اجملت جماله الاجل لانه ما يسترط واذا صح البيع صح
العين وعقود العبد لانه اعاق والمولى هو الذي يقبض الثمن من العبد لانه اعاق بمال على
ما على قلنا فالاصل عندهم في الحقوق كل عقد لا يحتمل ما يملك به النقل من شخص الى
شخص كان الوكيل منه مغيرا ولم يسخن الحقوق وما يحتمل استحقتها النقل والعناق
لا يحتمل النقل كملك الطلاق والنكاح وجوهها قال ولو قال له العبد اشترى نفسي من
مولاي الى العطاء فذهب واستراه كما قال فان كان المولى علم بالوكاله عتق العبد وصح
الشرايه وان لم يعلم وقع العقد للوكيل وكان فاسدا بطلان المخاطبه مع الوكيل بالشراء
بيع من كل وجه ومع العبد اعاق فاما غير من ولا يلزم المولى حكم الاعاق ومال الا ان علم
به لانه هنا في حكم البيع الا ترى ان البيع لا يلزمه الا بقول ولا يستحق به الا بقتل
الشر ولا كذلك في الاعاق فانه لم يزمه كما تكلم وان كان علم به حين باع كان اعاقا
لم يطلب المولى الثمن الا من الوكيل كما لو كان مسترعا لغير العبد وكذلك ذكر في الحدود
روايت كتاب الوكاله وفي رواية من الوكاله ان العبد على العبد لانه اعاق بمال على ما ذكرنا

يكون

الشر

وغيره ان قال الصحيح وجه روايه الجامع ان هذا العقد من جانب المولى لانه يبرل مالا
من ان العبد اعطان مال لانه لا يملك ماله نفسه ولا يصل اليه الا الحق
فان من جانب المولى وقعت المعاذه مع العبد جعل احقا لمال لان تمامه
تقبيل اذا كانت مع المولى جعل تبعاً لان تمامه تقبول الوكيل اذا كانت مع المولى
تبعاً لان تمامه تقبول الوكيل ولا يصير عتاقا لقبوله كما لو قبل نفسه لخلاف الكتابه
لان المولى لا يبرل مالا للجمال انما يبرل العبد فلم يكن سعاماً حانه ولا جانب العبد فان
زاد الوكيل في الثمن صار مخالفاً ووقع له وان قال عند الشراء استترت عيبك لنفسه لان
الشراء سقد على العاقل اذا وجد فعاد عليه وان اصف الى غيره لان الزيادة نوع على ما
قال ولو كان العبد مدبراً والمستهله لجاهلها وبين الوكيل انه وكل عنه كان الثمن على المدبر لا
يحمل البيع الا من نفسه ولو جعل من الوكيل لما جاز قال ولو امر رجل عبداً ان يستري له
نفسه من مولا به بالف درهم فقال العبد للمولى اعني نفسي فباعه فان كان المولى بالتوكيل
فالعبد للامور ولا يجسه المولى بالثمن ان كان لا يعلم عن العبد لما مر ان بيع المولى عبده
منه اعناق مال وليس بيع فاذا لم يعلم به صار الخطاب معه خطاب اعناق فلا يصير للامر
واذا علم بما اراد الا البيع فيكون للامر ولا يجسه بالثمن لان العبد في يد نفسه فكان كبيع

ثمنه هو في يد المستري معاينه والله اعلم بالصواب ما
ما يكون الرجل خصماً في الوكالة بنى الباب على ما مر ان المدعي خصم في اثبات حقه على المالك
واثبات سبب حقه على الغائب وان كان لا يثبت له موجباً حقه الا باثباته لشركه غائب
فصير خصماً عنه ايضاً لان السبب لا يتم بدون وهو خصم في اثبات سببه وان كان ثم سبباً له
دون ان يثبت لشركه لم يصير خصماً عن الشرك لا انفصال حقه عن حقه وهو غير باثبات
في حقه في الاصل الوكيلان يقبلان اذا احصوا احدى اقطاب الغرم فكل الغرم الوكالة
فانما الوكيل البقنه على التوكيل لنفسه وللغائب صحت لانه لا يملك القبض ومن صاحبه
فلا يصروكاً لانه سبباً للقبض ومن الاخر وكذا الوكيلان الخصومة والقبض لانه لا يملك
الخصومة للقبض الا بوكالة الاخر وشركته معه ما

الوكالة في الشراء بنى الباب على ان عقد الوكيل بالشراء في حكم عقد بيع في حق
الحقوق عقد من الامور وعقد من الوكيل ومن عيانه وفي حق ما يجب بالعقد
في حكم عقد واحد للموكل والوكيل باثبات على ما عرف قال الوكيل بالشراء اذا استتر
وقبل الثمن من الموكل فاستتملكه بقى للبايع حتى قبض السلعة حتى يستوي الثمن من الوكيل
كما قبل استيفاء الوكيل لان عقده مع الوكيل في حق الحقوق غير الذي دفع له الاستيفاء
فلا تعبر به حكم عقده مع الوكيل وهذا غير ذلك وان دفع الى امر نفسه اجبر البايع على
قبضه لانه صاحب الحق مما وجب بالعقد والواجب وجب له وعليه ويرجع بالثمن المستر
لان الثمن للبايع كان عليه في حق المطالبه والامر ما يثبت عنه في العضا لكن لا على سبيل يكون
مستراً لان ملكه صار مشغولاً به مجبوساً فاشبهه المعبر عنه للرهن اذ قضى الدين واذا

الرهن رجع به على الراهن فان انما الامر دفع الثمن والمستري
قول الى يوسف ومحمد فاما على قول الى جنيته فلا يباع كالمدي عليه
الدين خيس ولم يبع ماله عند الحنفية بغير رضاه وعندهما يباع وهي قربة
وهذا لما مر ان الواجب بالعقد يقع للامر ولخرج الوكيل من الوسط ومن حيث
العقد كانه وقع للوكيل ثم للامر والمطالبة بالثمن من الحقوق فلا يقع للامر ولا بل البايع
مضبر في حقه كبيع ماله بل ليس ثم قال الوكيل بالشراء اذا استتر وقبض فوجبت السلعة
عياً فله حق الرد لانه حق العقد فيعتبر بما لو استتر لنفسه فان قال البايع رضى الامر
لم تصدق كما لو ادعى رضاه فان جاب بالنسبة سمعت لان رضى الامر ما لعب سقط حقه
لما مر ان الواجب له فيصير اياه كما يصح الا برام من ثمن بيع باع وكيله صادف هذه الدعوى
من البايع دعوى بطلان الخصومة بسبب ادعاه على غائب وهو الامر فصح اثباته بالبينه
على ما مر فاما ادعى عبداً في يد رجل فرغم انه استراه من فلان الغائب وكان يملكه يوم باع
واقام البينه فبطل ملكه والشراء من ذلك الرجل فان لم يقم البينه لم يستخلف الوكيل
لان الدعوى وصحت في سبب الحق وانه يبين اول الغائب وانما يبين اول الحاضر حكمه اذا ثبت
السبب فصح الحاضر اخيراً في انكار السبب لانه ليس بوكيل فيه عنه فلا يلزمه اليمن
كما في مشله الشراء من الغائب اذا لم يقم الخارح البينه لم يستخلفه والميد على علمه
بانه لم يستره من فلان وهذا لان اليمن للدفع لا غير والمدفع هو السبب وهو اجنب عن
عنه ومتى دفع اليمن لم يثبت حكمه ولا يتصل بالخالف شيء منه والبينه للاثبات فاذا ثبت
السبب تناول الحاضر حكمه فيصير ما تناوله حكماً ثابتاً قال فان رد السلعة على البايع لم يضر
الموكل وادعى الرضى سلمت له السلعة واسترد البايع الثمن من الوكيل لا ناقضاً بالرد
على البايع لعجزه عن اثبات ما قاله بل ليله وجعل القاضي به لعدم الدليل لا لعله بالفساد
منفذاً على ان لا دليل فاذا جاز الدليل تصدعه لم يبق الدليل فاذا الموفق النفاذ على
ان لا دليل ومثاله احدى السفعا اذا حضر وقضى له بالسفعة كلها ثم حضر الاخر فنقض لانه
سأل على شرط ان لا غيره وهذا الشرط قضى له فاذا ثبت خلافه فنقض بان كان الثمن مالاً
عند المستري ضمن الراد من مال نفسه لان اخذه امر ببيع حتى بالمعاذ لم ينقل الى الاخر
بني التبايه وتبين انه لم يكن نائباً صبقى عليه كما وقع مضموماً باسلامه الجارية على البايع
فاذا استخف الجارية لزمه رد الثمن وان وجد الامر عيباً فالحصم هو الامر لان من ربح
الوكيل ان الفسخ الاول نافذ ولم يبق البيع الذي باشره هو الوكيل متى صار بحيث
يستحق الحقوق استحقها الموكل كالوكيل اذا صار صبياً محجوراً عليه قال فلورث
السلعة على البايع ولم تصدق في دعوى البايع رضى الامر ان الوكيل صدقه كان البايع بالخيار
ان شاء عاد الى تصديق الوكيل ورد الجارية وان شاك لذه واستد الجارية لان العضا بالرد
قد نفذ طاهراً ولم يبق الوكيل حق عقد ليكون منه كالمالك فلا يصح تصدقه ويؤتى بال
الامر وهو ليس بوكيل عنه فيه فلا يثبت الا تصديق البايع لخلاف الصديق قبل الفسخ

عقيد

اقام

الوكيل

لانه لا بد من بطلان حق الرضا بالعيب لان ذلك حقه وليس ثابت عن غيره فيه فانما الامر
وصدق به وبالبائع بطل الرد والحق في الوكيل وعليه لانه يقول ان العقد الاول
بائع والشيخ لم يكن شيئا فكون الحق له قال ولو قبض الوكيل بالشئ ما استرى ذلك
عنده ثم جاء مستحق واستحققه لم يكن المستحق ان يضمن الامر لان انما القبض باليد
للمستري كانه مال له على ما مر من نقل الى الامر جكما لا يقبض فيه نقل فلا يتعلق بمثله
ضمن الامر كما لو استرى بنفسه وخلى البائع عنه وبين السلعة حيث يرى صار
المستري قاضا وهلك السلعة لم جاء مستحق واستحقها فانه لا ضمان على المستري
خلاف ما اذا استرى فوكل رجلا فقبضه فقبضه الوكيل ونقل وهلك عنده لم جاء مستحق
واستحقه ضمن الامر لان الوكيل نائب عنه في نفس القبض فمير كانه قبض بنفسه فمير
غاصبا اذا صار مستحقا والله اعلم **باب**
الوكاله والوصيه في البيع وما صدق الوكيل والوصي والقاضي في قبض الثمن وما لا يصدق
قال بنو النابت على معاني مضت في مثله الوكيل يبيع شئ اذا ادعى انه باعه وقبض الثمن
وهلك عنده او دفعه الى الامر وانكر الامر فلو قيل صدق لانه مسلط عليه وان جاء
المستري بالعبد ورد عليه بالعيب ضمن البائع الثمن لان العبد عليه ولا يرجع على الامر
لانه يصدق بالتسليم في ابرافه لا في ضمير غيره على ما مر وهو مصدق في حق نفسه
بقي الحبس حقا له ومثبت له في حق حبس المبيع بالثمن بعد الاستيفاء من يود اليه
لغير بيع العبد في الثمن على ما مر قال في الكتاب للقاضي ان يبيع العبد وتوفي المستري
التمث الذي ادى السابغ وانه غلط وقع لان المستري قد استوفى الثمن ولكن في السابغ
التمث الذي ادى الى المستري فان باع المولى العبد بنفسه لم وكل وكيل لا يقبض فقال
الوكيل قبض الثمن وهلك او سلمته الى الامر صدق وان انكر الامر لانه مسلط فلو وجد
المستري بالعبد عيبا فرده لم يكن على الوكيل سبيل لانه ليس بعاقب ولا على البائع لان
الوكيل لا يصدق عليه في انتخاب ضمان الثمن ولئن العبد بباع بالتمث لما ذكرنا ان شاء
القاضي صبح حصما عن البائع للفضا بالرد عليه لان البائع لما صار حث لا يلحقه عيبه
رد الثمن وكان يجب على القاضي بيعه كالميت والوصي اذا باع عبد الميت واقر قبض الثمن
وهلاكه لم يبرأ المير وانكر رد العبد بالعيب الخواص فله كالحواب في الوكيل
بالبيع فان اقر قبض الوكيل الثمن وانكر والهالك والمسلط لها رجع الوكيل والوصي
عليهم بالتمث لان مضه يقع لهم وصير لثمنه اقرارهم بالوصول اليهم اذا مات وتركا عدا
لامال له غيره وورثته جازل وادعى دين الف درهم وابنته بالسنة فامر القاضي امينه
ان يبيع العبد ويوفيه دينه فقال الامين بعت وقبض الثمن ووفيته الغرم وانكر
الغرم ذلك فالمستري يرى من الثمن لان الامين مصدق فان جاء غرم اخر وابنت دينه
واراد الرجوع على الاول لم يكن له ذلك لان الامين كالميت يصبه القاضي فلا يكون
قوله حجه على الغرم فاما يضمن من الضمان كالميت وكذلك ان كان الغرم اقر قبض

الامين وانكر الدفع اليه لان الامين كالميت والوصي للميت وليس يوجب عن الغرم لان الامين لا يملك
السع من غيره فلا يصير قبض الامين قبضا له ومثله لو وجد المستري بالبيع اراد
رده وان كان الغرم انكر البيع واقر به وانكر قبض الثمن صبح القاضي حصما عن
المستري لان امين القاضي لا يلحقه العبد لانه نائب للقاضي ولا يلحق الغرم لان بيع
وقع للميت فكان الغرم اجيبا عنه فان صبح القاضي حصما ورد المستري عليه ببيع
العبد منه وكان اولى به من الغرم لان العبد كالميراث في الثمن على ما عرف فان فضل الثمن
المشاع عن الاول فهو للغرم وان نقص لم يكن على احد شئ لما مر فان خرج للميت مال
اخذه الغرم بدنه وان فضل منه شئ لم يكن للمستري فاذا ورد عليه ومن المستري
من ملكه لم يكن للمستري ان يرجع بالفضل الا ان يصدق الوارث الامين في قبض الثمن لما مر
في فصل الوكيل مع الموكل وان كان الغرم اقر قبض الامين الثمن من مال المستري وباع
القاضي العبد ثانيا فخذ الغرم بالثمن الذي نقد فان فضل اخذه مما بقي من دينه
الاول لانه ذو حظ عنه والوكيل حيث لا يلحقه العبد والخصومة تعين الغرم له
لما لم يجد من هو اولى بخطا بالعقد عنه خلاف ما مر من غرم اخراجا فابنت الدين فان الغرم
لا يضمن له شئ وان اقر قبض الثمن لان قبض الغرم ليس من جهة العقد فليحقه بحكم انه
ذو حظ منه بل ذلك على الميت واما يلزمه بحكم قبض دينه وما ثبت حصه لان فضه
ليس بغير له استيفاء لدينه لما مر انه ليس بوكيله ولكن قبض له على ان سلمه اليه
ايضا لحقه واذا صار خصما لحقه عيبه البيع ضمن الثمن المستري من مال له كالميت
والموكل اذا كان الوكيل حيث لا يلحقه العبد واذا ضمن ثمن العبد هذا الثمن لانه غير
متبرع مما ادى الى الرام الشرع ولما لم يكن متبرعا وقد ادى الثمن بكونه ذا حظ من المعافاة
واصل الملك لم يكن له مثله بالوكيل الذي رد به العيب عليه والموكل من قبض منه فباع
العبد فان فضل الثمن الثاني عن الاول اخذه الغرم بدنه وان نقص لم يرجع على احد لانه
لم يقبض عن احد شئ فان خرج للميت مال اخذه الغرم بدنه الاول فان فضل واراد
ان يخل منه شئ ما انقص من الثمن لم يكن له ذلك الا ان يقر الوارث مثل ما اقره
الغرم لان ذلك الثمن كان لزم باقرار الغرم بقبضه الثمن واقراره حجة عليه لا على الوارث
فلا ثبت الضمان في حقهم الا ان يصدقوا على ذلك فاذا صدقوه رجع لان الدين في
الحصه كان على الميت اذا رد بالعيب والغرم يقضي عنه لا على سبيل البيع واستحق
الرجوع عليه لجعل الغرم خصما اذا اقر قبض الامين الثمن ولم يجعله اذا انكر وان اقر البائع
لانه لا حظ له في بيع العبد لانه يتصل بالعين ملكا للميت مال للغرم ان يستوفيه
بدنه واما الغرم فلا حظ من قبض الثمن لانه يقبضه ليوفيه اياه لعنه وكذلك ان استحق
العبد كان الجواب على ما قلنا في الرد بالعيب وكذلك لو باع امين القاضي العبد ببيع
الورثه وهم صغار فانكروا لما مر ولو باع القاضي بنفسه واستشهد به او في الغرم
ثمة وانكر الغرم لم رد على الغرم بالعيب كان هو الخصم لان قول القاضي حجة كالميت

لأنه لا يملكه إلا أن يفوض الغضا إلى غيره فلا يصير له مبيعاً إضافياً

فإن كان المبيع وفقد الثمن فبعضهما على الباقي على ما مر من الوكيل بالبيع إذا باع واستمر
في بيعه عن الحقوق كأنه المالك حتى لو باع بالبيع يكون مبيعاً مضافاً إلى الوكيل بالقبض
والمرسول الوكيل بالبيع إذا باع وصمّن الثمن عن المشتري للأمر لم يصح وكان باطلاً على الكتاب
قال لأن الوكيل كان أميناً في العقد إليه قبض الثمن أي أنه أمين متى قبض واستحق القبض
من المشتري كأنه باع ملكه فلا يجوز أن يملك القبض نحو التلف له ومتى صحّت سببه المطالبة
قبله حتى التلف له وأنه لا يجوز أن يصير مضافاً لما وجب له ولهذا قيل أن الأب إذا باع مال
الصغير وصمّن للصغير لم يصح ولو زوج أمته وصمّن المهر لها عن الزوج يصح لأنه يقبض
المهر بحكم النيباء عنها لأن ملك نحو المعاوضة وكذلك الجوّالة بالثمن على الوكيل لا يصح
لأنه خصم في حق ما بينه وبين المشتري كأنه باع ملك نفسه فلا يستقيم الجوّالة عليه
والجوّالة كالتلف له وكذلك لا يجوز أن يستحق المال على المشتري بالجوّالة وقد ملك الحق
المعاوضة مكانه المالك قال فإن صالح الوكيل الأمر عن الثمن على جاريه صح لأن الوكيل في
حق الواجب من الثمن لو قبض أو رجل أجنبي والصالح يقع على الواجب من القبض لا عن
القبض والاختصاص صاحب الحق عن الدين الذي له على غيره بغير أمره صح ولو كان
بأمره شيئاً بالدين الذي له على غيره لم يصح وكذلك الوكيل وإن صالحه على أن يكون الثمن له
لم يجب لأنه صار شيئاً مشروطاً بملك الثمن والوكيل متطوع في الصلح لا ناجزاً على طريق
أنه كالأجنبي بخلاف الكفيل إذا صالح فأنه يرجع على المكفول عنه لأن الكفيل مطالب
بالدين فلم يكن متبرعاً بملك ما عليه والوكيل بالبيع لا شيء عليه ولم يكن للأمر عليه مطالبه
فكان كالأجنبي فصار متبرعاً ولو أن البائع أحال الأمر على المشتري بالثمن لم يصح وكانت
وكالة لأنه لا إذن على البائع للأمر بحجبه على غيره لأنه في الواجب كأنه رسول
ولكن تحت الوكالة الأمر بعض الدين من المحال له وبنت الوكالة قال ولو دفع عبداً إلى رجل
وأمره ببيعه وقال لا تدفع العبد إليه حتى يقبض الثمن ببيع ودفع صح ولم يصح عند
أي حشوة ومحمد وقال أبو يوسف يسترد العبد ولا يصح من البائع الثمن للأمر لأن
الوكيل كيد الأمر ولو كان العبد في يد الأمر فأمره بالبيع وفناه عن التسليم حتى يقبض
فذلك هذا لأنه إذا لم يملك التسليم لأن التسليم إليه دلاله على التفويض في
التصرف هذه إلى رايه ألا يقول لو لم يقبل شيئاً ملك التسليم لأنه في حق حقوق العقد كالمالك
إذا فاه لأنه فاه عما هو حق لغيره بخلاف ما لم يسلم لأنه وإن لم يملكه لا يملك الوكيل
التسليم قبل نقد الثمن لأن بيعه بنفسه لا يبطل به إذا كانت ثابتة مبيع وكيله أولى
فأما إذا باع والشئ في يد المشتري فقبض المشتري بغير إذن جديد لا يثبتي للبائع حتى
الاسترداد إلا أن العبد البائع بعد البيع يده فكذا فيما لم يثبت حواله إذا كان
الشئ في يد الوكيل إلا أن تعيد يده ويسترد منه قبل التسليم لما ذكرنا أنه في حق المبيع

والثمن ما يثبت من الأمر فلا ينقطع حتى يرد عن المبيع كما لو باعه بنفسه والمشتري بعه عند
المشتري لكن يثبت عن التسليم لا يصح لأن التسليم حق العقد والمشتري كالمشتري
ولو قال له لا تبعه حتى يقبض الثمن لم يجز بعه قبل القبض لأنه على الوكيل ما
قبله قال في الأصل ولا يجوز بيعه حتى يقبض الدراهم ويقول بعثك هذه الدراهم
من هذا بل على أن الدراهم تباع في البيع للجوار ولجمل أن يكون معناه حتى يصير الدراهم
مقبوضة بحيث يشاء إليها فإذا قبض فالبائع جازاً أشار إليها أو لم يشر لأنه في الحالين
لم يشر له ببيع الثمن إذا كان قبضها ببيع العبد لها ولا تخشاج إلى قبض جديد قال ولو باع
المأمور والعبد في يده فأراد الأمر أن يسترده منه وأتى الأمر بالبيع إليه فله ذلك
عند محمد والمسلمة مرن في الأمر بالبيع والنهي عن الدفع فإن النهي قبله وبعده سوا لأن
التسليم صار جفياً للمأمور فلا يملك بطلاله عليه متى باعه فاما إذا لم يباذعه حتى صار
المبيع في يده الأمر لم يبق له حق المنازعة بعده لك لأنه الآن سارعه في عين المبيع الحاضر في
يد الأمر بحجبه صحيح وهو أجنبي عن عينه قال ولو باع المشاع من الذي أودعه بالقبض
عن قصده حتى نقض الثمن لم يصح ولو قبضه المشتري صح ولم يكن للبائع أن يسترده ويبع
لأن هذا على قول محمد لأنه لا يبرى النهي عن القبض صحيحاً بعد البيع إذا لم يكن في يده
لأن النهي إنما يصح عن حقه وملكه ذهب بالبيع والبيد كانت فاهية من قبل فإن قبل البيع
يد المودع كيدته فلتايم وهو كيد الوكيل لكن بالبيع يخرج الشئ عن ملكه وكما في البيد
البيد حكم أنه المالك فلا يبقى للمالك يد إلا الله جازاً البيد ما لم يباذع بيدتت حقا
بالبيع أورد هذه المسئلة استدشاداً بمسئلة الوكيل قال والوكيل إذا باع والعبد في يده
الأمر صح فإن قبض العبد بغير إذن الأمر قبل نقد الثمن فملك عند الوكيل بطل البيع ولم يقبض
الوكيل شيئاً لأنه في حق الحقوق ينزل مثله عقد ش كأنه استمر لنفسه ثم باعه في حق
قبض المبيع الذي هو حق العقد وإذا كان كذلك ثبت له حق القبض لئلا يمكنه أن يسلم
إلى غيره لكن في حق المبيع هو أمين غير مشتري على ما مر وللأمر أن يسترده منه كما لو باعه
منه جمعه فقبض بغير إذن قبل نقد الثمن وكذلك لو سلم إلى المشتري كما في العقد
الحققة قال وأمره ببيع عبيد له وفناه عن قبض العبد إلا بعد نقد الثمن فقبضه
الوكيل صح لأنه قبض بغير إذن لم عند أبي يوسف يصح الثمن للأمر ورجع به على المشتري
لأنه كالمنهية عن القبض والتسليم حتى يقبض الثمن كله لكن صمان هذا البيد صمان
لأنه صمان لتسليم المبيع بغير إذن والمبيع مضمون بالثمن في حق أصحاب العقد عند
محمد لا يضمن لما مر من النهي عن التسليم محال عنده وهو حقه لبيعه بعه بعه
ولو أمره بالبيع وفناه عن قبض الثمن إلا بئنه لم يكن شيئاً لأنه حقه كأنه مالك لا يبرى
أنه لو فناه عن قبض الثمن أصلاً لم يجزه ولو كان البائع باع بنفسه لم قال كوكيل
بالقبض وقال لا يقبض إلا بئنه وكذلك لا يبيع إلا بسهولة لم يصح بئنه إلا شهراً
لأنه وكيل وقد نص على الوكالة بالبيته فلا يكون وكيلاً قبله والله أعلم

باب في رجل يشتري له عبداً به عيب فامر به الأمر بالردده فمضى
بها المشتري والى الباب خروج على الاصول الاول قال الوكيل بالشري اذا اشترى العبد ومضاه
فوجد به عيباً فله ان يردده لما مر في حق حقوق العقد من له المالك والرد به العيب من حقوقه
كالرد لغيره والشرط الا ترى انه في الحال لا يظهر حق سوى اختيار الرد قال ولو اراد ان يرضى به
وترجع بشي من الثمن لم يكن ذلك فينت انه ليس يتصرف في الواجب بالعقد لتصرفه اختياراً بل هو
تصرف في حق الرد بالعيب ولو سلم المبيع الى الامر لم يكن للمشتري ان يردده بالعيب حتى يامر به الامر
لان المبيع صار في يد الامر ولما ثبت له اليد عليه صار الرد استتلاً بيده على المبيع فلا يمكنه
لانه في حق المبيع اجنبي واليد ثابتة على المبيع فان قيل المبيع في يد الوكيل يكون ضمان
الامر في يده فكيف قلنا انك جئتم به ثبوتاً لحياته وكييله والوكيل لحكم يد الوكيل له استحقاق
استيفاء حقوق المبيع وهو كما مر ان الامر لو امر بالمبيع والمبيع في يد الامر كان له حق الجبس بالثمن
وتمني الوكيل عنه ولو كان في يد الوكيل لم يكن له ذلك وان كان في يد الوكيل به جئنا الا ترى ان الوكيل
على التسليم لا يملكه فان رضى المشتري بالعيب لزمه وللامر ان يردده على الوكيل لان عقد الوكيل
في حق الحقوق انعقد على ما مر ومطلق كل بيع لوجب خيار العيب منقوط اجلهما لا لوجب
منقوط الاخر بخلاف خيار الشرط فانه بطلان رضى الوكيل وان كان شرط الخيار للامر لا لمطلق
الشرا لا لوجب خيار الشرط وانما ثبت بالشرط والشرط وجد في حق الوكيل دون الذي منه
وبين الامر والامر انما ثبت له الخيار بالشرط الذي شرط في العقد الاول على سبيل الوكالة
عن العاقد كما لو شرط للاجنبي لا يحكم العقد الذي ثبت منه ومن الوكيل في حق الحقوق
فلذلك خيار الرؤية لان مطلق كل شرا لا يوجب خيار الرؤية وانما ثبت لعدم تمام شرط
اللزوم ولا يكون حق العقد اذا شرط الجواز ما سبب العقد وحق العقد ما يجب بالعقد بعد خيار
العيب حتى العقد وخيار العيب حتى العقد لانه ثبت شرطاً لقوانين جروب ملاقاة المشتري
بالعقد اذا كان خيار الرؤية من جهة فقد شرط اللزوم ما ثبت في حق المباشرة للعقد بشرط
الجواز فثبت للمباشرة الا ان يورث عندها في الملك فيفسد مقت الملك للامر كذلك فاستدلوا
بخلاف ما اذا ابرأ الوكيل بالبيع عن الثمن لا يصح عند يوسف لان الواجب من الثمن ملك الامر
لا الوكيل فلم يصح تصرفه في ملك الامر فغرد انه فاما ما هي العيب لا حصه له من الثمن
الا بغيره فمضاع الرد بعيب آخر وجوه الا ترى لو اراد ان يرجع بالجصه لم يكن ذلك قبل رد البيع
ولا لزمه لذلك فكان ابطال خيار الرد لا غير ولو لم يعمل الامر شراً بعد رضى الوكيل بالعيب حتى
مات في يد الوكيل رجع الامر عليه لخصه العيب لانه في حقه بقي الامر على ما كان قبل رضى الوكيل
بالعيب لان رضى الوكيل لا يجعل العبد مضموناً عليه لانه لم يحدث به شياً الا فسحاً للعقد
عليه لان الرضى لا يكون فسحاً الا انه لم يعمل في حق الامر بقي على خياره وحقه في العيب ان يرد
مادام العبد حياً وان رجع خصته من الثمن اذا هلك وكذلك لو عيب عاد حقه الى الجصه قبل
رضى الوكيل ولو ازم الوكيل العبد الامر المشتري واخذ منه لم وجده المشتري عيباً اخر
كان عيباً بالبيع لم يكن له حق رد على احد لانه في ملك المبيع ثابت على ما قلنا وقد ملكه من جهة

انه

يتم

سلاسه

يتو

عيب

الامر بالزامه فصار ما لك غير ما اشترى فيسقط حقه في العيب من اشترى شياً فباعه لم يشتري
اولاً يستمر الماطع على عيب وذلك في بعض الروايات مرد على الامر بان يامر رد على البائع لانه يقرر
للامر اني ما رصت تعيبين وانت الزموني تعيبين فلا ارضى ولا طرقي الرد على البائع لانه لا مال
ما جرى بيننا لكنه ضعيف لانه لو اشترى ما باع لم اطلع على عيب لم يكن له ان يقول انما رصيت
ما لعيب ولا طرقي الى الرد الى ان يبطل الشري فابطله ولو وجد المشتري به عيباً كان حرجه
بعد قبضه وقبل الزام الامر بانه رده على الامر لانه يبين ان الامر الزمه عيباً حدث في ضمانه
فلم يكن له حق الرد والله اعلم بالصواب

باب في رجل اشترى له عبداً به عيب فامر به الأمر بالردده فمضى
بها المشتري والى الباب خروج على الاصول الاول قال الوكيل بالشري اذا اشترى العبد ومضاه
فوجد به عيباً فله ان يردده لما مر في حق حقوق العقد من له المالك والرد به العيب من حقوقه
كالرد لغيره والشرط الا ترى انه في الحال لا يظهر حق سوى اختيار الرد قال ولو اراد ان يرضى به
وترجع بشي من الثمن لم يكن ذلك فينت انه ليس يتصرف في الواجب بالعقد لتصرفه اختياراً بل هو
تصرف في حق الرد بالعيب ولو سلم المبيع الى الامر لم يكن للمشتري ان يردده بالعيب حتى يامر به الامر
لان المبيع صار في يد الامر ولما ثبت له اليد عليه صار الرد استتلاً بيده على المبيع فلا يمكنه
لانه في حق المبيع اجنبي واليد ثابتة على المبيع فان قيل المبيع في يد الوكيل يكون ضمان
الامر في يده فكيف قلنا انك جئتم به ثبوتاً لحياته وكييله والوكيل لحكم يد الوكيل له استحقاق
استيفاء حقوق المبيع وهو كما مر ان الامر لو امر بالمبيع والمبيع في يد الامر كان له حق الجبس بالثمن
وتمني الوكيل عنه ولو كان في يد الوكيل لم يكن له ذلك وان كان في يد الوكيل به جئنا الا ترى ان الوكيل
على التسليم لا يملكه فان رضى المشتري بالعيب لزمه وللامر ان يردده على الوكيل لان عقد الوكيل
في حق الحقوق انعقد على ما مر ومطلق كل بيع لوجب خيار العيب منقوط اجلهما لا لوجب
منقوط الاخر بخلاف خيار الشرط فانه بطلان رضى الوكيل وان كان شرط الخيار للامر لا لمطلق
الشرا لا لوجب خيار الشرط وانما ثبت بالشرط والشرط وجد في حق الوكيل دون الذي منه
وبين الامر والامر انما ثبت له الخيار بالشرط الذي شرط في العقد الاول على سبيل الوكالة
عن العاقد كما لو شرط للاجنبي لا يحكم العقد الذي ثبت منه ومن الوكيل في حق الحقوق
فلذلك خيار الرؤية لان مطلق كل شرا لا يوجب خيار الرؤية وانما ثبت لعدم تمام شرط
اللزوم ولا يكون حق العقد اذا شرط الجواز ما سبب العقد وحق العقد ما يجب بالعقد بعد خيار
العيب حتى العقد وخيار العيب حتى العقد لانه ثبت شرطاً لقوانين جروب ملاقاة المشتري
بالعقد اذا كان خيار الرؤية من جهة فقد شرط اللزوم ما ثبت في حق المباشرة للعقد بشرط
الجواز فثبت للمباشرة الا ان يورث عندها في الملك فيفسد مقت الملك للامر كذلك فاستدلوا
بخلاف ما اذا ابرأ الوكيل بالبيع عن الثمن لا يصح عند يوسف لان الواجب من الثمن ملك الامر
لا الوكيل فلم يصح تصرفه في ملك الامر فغرد انه فاما ما هي العيب لا حصه له من الثمن
الا بغيره فمضاع الرد بعيب آخر وجوه الا ترى لو اراد ان يرجع بالجصه لم يكن ذلك قبل رد البيع
ولا لزمه لذلك فكان ابطال خيار الرد لا غير ولو لم يعمل الامر شراً بعد رضى الوكيل بالعيب حتى
مات في يد الوكيل رجع الامر عليه لخصه العيب لانه في حقه بقي الامر على ما كان قبل رضى الوكيل
بالعيب لان رضى الوكيل لا يجعل العبد مضموناً عليه لانه لم يحدث به شياً الا فسحاً للعقد
عليه لان الرضى لا يكون فسحاً الا انه لم يعمل في حق الامر بقي على خياره وحقه في العيب ان يرد
مادام العبد حياً وان رجع خصته من الثمن اذا هلك وكذلك لو عيب عاد حقه الى الجصه قبل
رضى الوكيل ولو ازم الوكيل العبد الامر المشتري واخذ منه لم وجده المشتري عيباً اخر
كان عيباً بالبيع لم يكن له حق رد على احد لانه في ملك المبيع ثابت على ما قلنا وقد ملكه من جهة

274

فالزومه

تخرجت

ن
 بين بعد اولى وانك شرطه الاخذ للمجمل على الجويل لا بطله لا
 مصير كانه قال ان داخل مشله فصر له ما عليه بما ادى وان كان ثبت
 في الجويل على غيره من الجويل لا نه ما عمل الا ان قرضه ذمته للوحيب
 في الاجتماع الواجب لا يملك ما عليه لان ما عليه مال فلا يملكه ما لم يقرضه الا يصير
 سدا له وانما اقرضه ذمته وهي مكان المال لا المال فصر كما لو قبل فان قضى في الجواله
 برى عما عليه لانه باقضا يملك ما عليه فيقوم مقام الغرم الذي قبض مثبت له الحق على
 المجمل فصر قصاصا ما عليه كالقبول وكذلك لو وهب المجتال له الدين للمجمل لان الدين
 مال في ذمته فكانه في ذمته فملك بنفس الهبة واذا ابراه عنه برى كما لو كان اصيلا ولا يرى
 عن ذمته المجمل لانه لا يملك ما عليه بالبراه لانه لا سقاط من حيث الوضع وكذلك لا يعمل
 في الاعتناء التي لا تقبل الاسقاط متى امكن تصحيحه اسقاطا محض لم يوجب تملكيا وقد امكن
 في ذمته الجواله والكفاله لان الدين على غيره وانما هو مطالبه به فحكم اجماره في ذمته غيره
 مثبت الشغل مما هو على الغير فلا ثبت له بالاسقاط الا فراغ المكان الذي جعله عارية لغيره
 وذلك الفراغ ليس مال يصير من غير قبوله ولا يرتد بزيده لونه اجنبيا عن الاصل بخلاف من عليه
 الدين فان الا راوا الهبة متواترة في حقه يرتد بزيده لان الاصل المال عليه والسقوط يكون عليه
 واذا صادف الدين بالاسقاط وهو قبل المالك ثبت فيه حكم المالك من وجه فارتد بزيده واذا
 كاتب الذمة عارية لغيره لم يكن السقوط اليه سببا اجنبيا عنه فلا ثبت له حكم المالك
 الا ان ياتي بلفظ يدل على التملك في صيغته واذا لم يملك ذمته الجواله لم يقيم مقام المجتال له
 فلا يصير قصاصا ما عليه قال ولو اخبر المجتال له الدين على الجويل سنة لم يكن للمجمل ان يطالب
 الجويل بماله لان الجواله تعلقت به لما شرط له الاخذ منه وانه شرط مفيد للاختصاص الى الرجوع
 على المجمل فان قضى المجمل المجتال له ذمته صح لانه اصيلا في ذمته الجويل عارية الا انه يرى
 تحكم ان السوا اوجد لا يصور في مكانين فاذا صار في مكان عارية برى مكان الاصيل كما جي
 الاعيان ولكن كان في ذمته غصب او ودعيه فوضعه عند اخر امره بالدفع الى صاحبه لا يعزل
 عن ملك الدفع بنفسه الا ترى ان حاصل الضمان عليه في الهاقبه فان المجتال عليه لومات فليسا
 ربح عليه بالمال ورجع المجمل على المجتال عليه بذمته لما ذكرنا انه كان يباين وكان منع عنه
 لتعلق الجواله وقد بطلت الجواله وجعل محمد في الاصل ان المجتال لم يخر ذمته عن المجتال عليه
 والمجمل لم يقض ذمته وانه غلط لشغل الخاطر ومن الكاتب والصحيح ان المجتال له لم يخر
 ذمته ان ذمته المجمل بمنع اخذه عنه للجمال بالثاخير وانما كان احد ذمته الجواله فثبت في ذمته المجمل
 كما كان حيا لا وكذلك المجمل لم يقض ذمته الذي كان على الجويل الجواله ذمته للمجتال له
 فلا يصير تاخير المجتال له ذمته تاخيرا للدين المجمل ولا قضاء المجمل ذمته الجواله فضا لما كان له
 قبل المجتال عليه بالجواله مصير حيث قاضا ذمته لغرمه وهو اجنبى عنه فصر متبرعا
 عنه ولا يرمى له على الجويل شي ولو كانت الجواله من طرف اقامه ذلك الدين الذي له على الجويل
 بالامانة المجتال له لبطلت لما فيه من ملك الدين من غير من عليه الدين بال ولو ان المجتال له

الدين كان على الجويل
 فصر متبرعا
 عنه ولا يرمى له على الجويل شي ولو كانت الجواله من طرف اقامه ذلك الدين الذي له على الجويل
 بالامانة المجتال له لبطلت لما فيه من ملك الدين من غير من عليه الدين بال ولو ان المجتال له

صالح الجويل على شترجه من دراهم جياذ لانه لو ابراه احد
 ان الجويل ملك ما عليه وسعى ان يملك لان انفا التبرجه عن الجياذ مجموع
 على ثوب لا يساوي ما عليه فانه لجوز ويملك ما عليه ويرى ولو صالحه في
 ربح الا تقدر ما ادى لان مبادله ما به لمحسن لا يجوز فصر المصالحه استيفاء
 وبرا لبعض ولو صالح صاحب المال المجتال له على التبرجه رجع على الجويل بدراهم الجياذ
 لا الهالكات زهنا بدن الجواله فاذا قضى كيف ما قضى او برى كيف ما برى بطل الرهن ولو اجر
 المجتال له ذمته على الجويل ومات المجمل وعلمه ديون ولا مال له غير ما على الجويل صار ما عليه
 من غرماه وبين المجتال له بالخص لان ذمته على المجتال عليه لم تصر رهنا للمجتال له ذمته
 فالجواله لنقل الدين من ذمته الى ذمته فلول في الثانية كما هو في الاولى والجمع بين الحقن في
 مكان لا يوجب ان يصير ارجلها رهنا بالآخر وكذلك اطلاق الاخذ منه كما لو كان عناء واطلق
 للغرم الاخذ منه فانه لا يصير رهنا بحقه ولا هو به اولى من الغرماء فذلك هذا ولا يصير
 هو اولى بملك الدين من سائرهم وانما هو كالرهن عند المجتال عليه بدن الجواله والجواله بطل
 باسحقاق الدين الذي تعلقت الجواله به لان المجتال عليه ما قبل الا بذلك الشرط وسيله
 ما لو احال بذمته على رجل له عنده ودعيه على ان ياحد حقه في الودعيه لم هلك الودعيه
 بطلت الجواله ولو مات زبوا لودعيه كانت الودعيه بين الغرما ولم يكن المجتال له اولى بها
 منهم وبطل الجواله الا بقدر ما يخص المجتال له بذمته خلاف المرتفع فانه اولى بالرهن
 من سائر الغرما لان ذمته بالاستيفاء على ما عرف فاذا ثبت في حال الصحة صار اولى به من الجياذ
 لا لتساويه في الاستيفاء كما لو استوفى حقيقته وكذلك لو كانت كفاله مكان الجواله
 لما ذكرنا انها تساوا الا في جواز الكفاله بضم ذمته الى ذمته فلا يوجب نقلا ولا براءة مثبت
 من المطالبة بالدين لانه سدا ولهما جميعا لان الكفاله زادت له مطالبه وشغلا في ذمته
 اخرى لا لها شرعت كذلك لانها كالارتمان مثبت للمرتفع بالاستيفاء على خلاف جنس حقه
 لم يكن لذلك باصل المداينه لانهما عقدا وشيئا فواجبا توقفا زيدا فالكفاله في جانب
 الوجوب والارتمان في جانب الاستيفاء والوجوب في الذمة والاستيفاء ما ليد قال ولو ان
 رجلا له ماله درهم حياذ على رجل وعلمه لرجل آخر درهم نهجه فاجال الذي عليه
 التبرجه صاحب التبرجه الذي علمه الجياذ بدراهم حياذ مكان التبرجه على ان
 ياخذها منه من الدراهم الجياذ الى عليه على ان ياخذها من الدراهم التبرجه والمجتال
 عليه غائب فلفه فاجال لم يجر وان كان حاضرا وقيل في المجلس صحت الجواله فان اعطاه
 المال في المجلس صح والا فبطلت لان هذا صرف جرى بين المجمل وبين المجتال له الجياذ
 والزيوف بشرط جواله البرل على غير موقد في كتاب البوع في الاصل ان في القياس
 لا يجوز ولكن يجوزوا استحضارا اذا كان المجتال عليه حاضرا وقيل وكذلك شرط الكفاله
 فاذا حاز وجب القنص في مجلس المتعاقدين ليتم الصرف لقبض البرل وانما طاب الله
 صرف لانه اجال صاحب التبرجه بدراهم حياذ مكان الزبوف ولم يصرف حقه حياذا

بيده

مختلف ما اذا استرى على ان الحمال غرم ما من غرما الباع على الدين حيث لا يجوز
تأجيل الدين القائل لا يولد ما وجب بالعقد فكان عملا زائدا صار كما لو شرط
من خطبة وجوه وشرط الجواله بالتميز والكفا له بالتميز بولد معنى الاستشقاء
استرى بشاره ما لما قال واذا كان بالدين كعبل فاجال الكفيل الغرم بما له على رجل بالت قبل
الاجال عليه الجواله يرى الكفيل والاصل لانه اجال مما وجب للغرم فانصرف الى اصل الدين
وانه واجد فان شرط براه نفسه دون الاصيل يصح الشرط لانه خص الجواله بما عليه والتميز
الامتياز عند الاثر ان ابراه لا توجب براه الاصيل واستبدل بالصلح لو ان الكفيل صالح على
جسم ما به عن الدين كله يرى الاصل عن الزيادة لان الدين واحد لان ذلك لا يبيح ومسله لو صالح
على شرط براه الكفيل دون الاصيل صح الشرط لانهما ضمانان قال واذا كان لرجل ذراهم
حياد على رجل وعليه زئوف فاحال من عليه الزئوف على الذي عليه الجياد بالزئوف على ان
يعطيه الزئوف فيكون الجياد له ما اعطى من الزئوف فالجواله باطله لانه صرف جرى من
المحتمل عليه وبينه وبين الجياد والزئوف لم اجاله عليه بالزئوف الواجبه بالصرف فيكون المهر
باطلا لانه على عقد الصرف باعطا الزئوف واذا بطل الصرف لم يجب الزئوف فلم يجب الجواله
لانها علق ما يجب عليه من الزئوف بالصرف وكذا هو بيع وصرف مع الذي عليه الجياد بشرط
ان يعبل الجواله على بدل الصرف فبطل لانه شرط فاسد لانه بيع بشرط فلا يكون محلا للتميز
حقا للبايع فان اعطى المحتمل عليه ذراهم الجواله على هذا لم يملك ما عليه لان الصرف فاسد
على ما ستر ولئن ترجع بدراهمه ان شاع على المحتمل لانه قصدين به بامره وان بطلت الجواله وان
شاع على الغرم لانه اياه بشرط ان يسلم له الجياد ولم يسلم له فبطلت خياله القفيل كما في
البيع قال ولو ان صاحب الجياد قال للذي عليه الجياد صالحا عن الجياد على الزئوف على ان
اجلت عليك صاحب الزئوف فقبل فهو حلال لانه ابراه عن الجوده وليس بصرف بشرط في
الابرا قبوله الجواله فلا يبطل الابرا لانه مما لا يبطل بالشروط الفاسده الا ترى انه يصح مع
جماله الحق والجواله صحيحه لانه واقعت عن من ثابت قال ولو قال صاحب الجياد
لصاحب الزئوف اجلك بدراهمك على فلان يعطيك مكانها من ذراهم الجياد وتراضوا
عليه لم يجوز لانه استرى الزئوف منه بالجياد التي على فلان فلا يجوز لمن استرى زئوبا بالدين
الذي له على فلان ولو كانت الالف ودينه عند المحتمل عليه صح كما لو كان عنده عشرين
واشار اليه واسترى له شيئا بدراهم له عند رجل لان الشري بالدين على غيره شري
بشرط ان يكون تسليم على الغير لان الذي عليه لا يبيح وتسلمه الا منه فاما العيب في
قبضه بعينه دونه فلا يقتضي شرط تسليم عليه قال ولو صالح ربا الجياد على الذي
عليه الجياد على الزئوف وعلى ان اجاله بالزئوف على الذي عليه الزئوف صح الجواله
لانه ابراه عن الجوده بشرط الجواله اذا قبلها لانه الجواله على دين ثابت قال ولو ان
الذي له الدراهم التمهيره اجال الذي له الجياد على الذي عليه الدراهم التمهيره
لما حرمها مكان الجياد كان جائزا لانه ابراه عن الجوده وجواله بخلاف الاول لان الجواله

اعراض ما عليه واقفا على الجواله

276

له

لله

صحت زياده الجوده للمحتمل عليه ولا يجب الجواله الا بشرط اوها هنا
الجوده قال ولو ان رجلا عليه دين واجاله على رجل فيؤدنه من ماله عند
عليه الجواله جائزه كما لو لم يصف الى من عنده لان الاضافه الى من عنده
التميز ان يباعه جعل ضمان دينه من ماله وعليق الضمان بما هو سبب صحة جانيه
بما يوجب له على فلان لان الذوق سبب الصحة لانه لا كف له قبل الدين فكذلك الضم
المحتمل عليه الى ما يودي سبب الصحة فان الجواله يبطل لو كان محتمل عليه على بيع العبد
لانه لا وجوب عليه قبل الشرط فلا يلحقه حكم الوجوب كما في سائر التعلقات
بالشرط لا تجبر على الجياد الشرط ولو كانت الجواله من المحتمل له ومن المحتمل عليه فاجتبا
على ان يودي من ثمن دار من عليه الدين لم يجوز لان يكون الغرم امره بالجواله وبيع الدار
لانه لا يملك مع داره الا بانه فاذا علق الجواله بشرط لا يصير سبيل من صحيحها
لم يجب كما لو علق لمحي زيد واذا كان يادنه صار كما لو علق ثمن دار نفسه والله اعلم
اللفظ له في الصرف قال في الباب على ان لا يرا
يصح بالمصري وجده لانه اسقاط م اذا ابراه المكفول له صح لانه ابراه وليس يفسخ لان القبض
الذي تم به الصرف ونفسه بقوته على العاقد دون الكفيل ولو ابراه الاصيل لم يصح ما لم
يقبل لانه فتح للعقد لو صح خلاف مجهولة النسيب اذا تزوجت لم اقرت بالزواج
صح ولا نفسا النكاح ولو قامت البينة عليها بالبرق ففسد النكاح ولم يقبل اقراها
لان الاقرار لا يصح لانه نفسا النكاح لان الاقرار اخبار برقها وهو جهة في جهاد دون
الزوج فتقد حكمه بقدر ما صار حجة ولم توجب ثبوت الرقي جعها فساد النكاح
ولانه لو ثبت ثبت مقصدا وانه يثبت ضروره ولا ضروره فالحما للجهنم فانما الابراء
فلو ثبت في حق المسترى لا يقتضي سيادا الصرف لانه لا ينبغي صحيحا لاجال عدم القبض قال
ولو اجال بدل الصرف على رجل بامر من عليه صح لانه ليس فيه نفوت القبض في
المجلس فان ابراه الجوبل رب الدين صح لان الجوبل انما لزمه المال بالجواله لا بالصرف
والمانع من صحة البراة عقد الصرف والاصل ان السبب اذا طرأ على سبب انقطع
حكم الاول ويبطل الصرف لان القبض قد فات ولا نفق على رضي العاقد الذي
اجال لانه لما اجال ودن الجواله ما سقط بالمصري وجهه ولا يزل من عليه كذا
اللفظ له على ما مر في الباب الاول صار راضيا بالانفساح عليه بالابرا ولو كانت
الجواله بغير امره يرى الجوبل ولا يبطل الصرف لان العاقد لم يرض به نصبر في حقه
الابرا واعا عنه كما قبل الجواله وذكر بعد هذا مضافه الجياد بالزئوف مع الغرم
بشرط ان اجال عليه غرم ما صاحبه فقال لا يجوز بشرط ان يجيل على غرم وانه حور
وقد مر في الفرق في الباب الاول والله اعلم
من البراة والكفالة بالنفس والشهادة في ذك المراض فقه الباب ترجع الى مقوله
الجمع بين الكفالة والشهادة وذلك ان المراض يبطل قصره مع الوارث اذا نفقه

نفع مال والشاهد بطل شهادته لعنره اذا نفع بها نفسه انما اعلم النفعان
صح ما ذكره في الكفالة بالنفس مع وان كان الكفيل وارثا لانه ليس بمال والحجر
بأنه فعل الشاهد بطلت بغير الغرم او الوارث وحق الغرم في المال في المال اذا لا تصور استيفاده
عم ليس بمال وحق الوارث الموجب للحجر كذلك لان الشريعة هي عن الوصية بما فوق الثلث
ليدفع ورثته اعني مال المال يكون لا بغرمه وهذا يدخل في المقصود بعده وهو ان الوارث
ار الكفيل بنفس رجل على شرط انه ان لم يوف به مجلس الحكم فعليه المال فابراه لم ينجح في المال
وان كانت الكفالة معلقة بالشرط ولم يوجد بعد وكان سعي ان يعتبر المال ثابتا قبل الشرط
لم ينجح عليه بشرط معجل قبله لم يصح عن المنكر كما لو عجل قبل النذر الجواب عنه ان الكفالة
لا يصح تعليقها بالشرط فانه لو قال ان دخلت الدار فعلي ما لك علي فلان لم يصح وانما
يصح مضافا الى اسباب الوجوب ما ذاب لك علي فلان فهو على وجه التصير كالطلاق والمضام
الى لشهر والنذر المضاف لله على ان تصدق بدينهم يوم الجمعة معجل ذلك كما نزل وكهالفا
هذه يصح على طريق التبرع به الى الكفالة لئلا ينقض ان لم يات به يوم كذا فمضى الثانية
مضافة الى عدم الاولى واجبة بالنسب الاول كالا بدل العلفه بشرط عدم الاصل يكون
وجوبها بالنسب الذي وجب به الاول لكن مبادله في حين عدم الاصول الا انما لا يجوز اذا البذل
مع الاصل في تلك المسائل فان وجد السبب لقيام الاصل لا لعدم السبب واذا كان كذلك
لم يصح البراءة في حق المال لوجود مسيبه كما اذا قال المورث للوارث ما ذاب لك علي فلان فهو
او قلت لك بغير فلان وان لم وافك به غدا فاما مال علي ثم مرض الكفيل بعد العقد فم ذاب
او لم يات بالنفس فاما مال يلزمه ويكون من جمع ماله كما لو وجب في وجهه خلاف ما لو كفل
في المرض فانه لا يصح الا من الثلث ولو اعتبر معلقا بالشرط لا يعتبر من الثلث كما لو قال
لعبد ان دخلت الدار فاصبر و هو صحيح ثم مرض فدخل الدار لم يعتبر من الثلث ثم قال
ثلثه ففعل كل واحد منهم دين الف درهم على رجل واحد وليسوا شركا فادعى واحد على رجل
انه كفل له بنفس المدين وشهد له الآخرون بطلت الشهادة وان كان لهما فائدة في هذه
الكفالة لان الكفيل متى اخضر النفس توصل الى حقيقة ما لو كانت الكفالة واقعة لهما وان
ينبغي ان لا يصح كما لو كان الدين مشترك لان النفع كما يبطل الشهادة كذلك يبطل نفع الوارث
بالمال تصرف المريض وقد بطل ابراء المريض الكفيل الوارث في المسئلة التي مرت وان لم يكن
المال ثابتا للحال لانه بمرض الشوب وان لم يكن ثابتا ونقض الابرا لم يبيد له وكذلك النفع
للساكنها هنا بمرض الشوب بلا شهادة وان لم يكن شهدوا به فصا ولكن الجواب عنه
ان النفع للشاهد انما يقع انفا في حال حضرة المشهود به فلا يضاف الى الشهادة كما لو
حضر بلا شهادة واذا لم يضاف الى الشهادة لم يبطلها والنفع للوارث في تلك المسائل في حق
البراءة عن المال فمضاف الى البراءة كما ذكرنا انه لو لا البراءة كان وجوب المال عليه بلفظه
فانه للحال بخلاف ما اذا كان الدين مشترك لان الغاية لم يحصل لم يبين ما شهدوا به لان
لم يشر له فيما اخذ المشهود له واسميه مسئلة هذه الغرض من اخذ حضر المال بانقات

لانه لا يجوز للمدين ان يبرأ من حقه

277

الحال لا بالشهادة والله اعلم بالصواب
الصلح والغرور فيه قال بنو المأب على ان المغرور انما يرجع على الشرع انما
الغرور ضمان سلامة ما اوجب للمغرور لان نفس الغرور لا يتلف عليه تسار
ثبت منه باختياره فيكون الوال عليه الا ان يكون الغار ضمن له السلامة عنه فيضمن
الكفيل الدرك والصلح على الانكار معاوضة في حق المدعي فملك بغير شيء في حق المنكر لا زك
ولجد تصديق حقه ولا تصديق في حق صاحبه قال واذا ادعى رجل ما لا على رجل فانكر ذلك
ثم صاحبه عنه على جارية فاستولدها المدعي بجماسي حتى واسمها وانحلها وصمته
صمه الولد لم يرجع على المنكر كما لو وهب له جارية لان من زعمه انه لا شيء له عليه وانما اعطاه
قطعا للمضمومة رشوة فكان ملكا بغير عوض فلا يتضمن ضمنا فلو ان المدعي اعطاه الجارية
ليسلم ذلك المال صلحا فاستولدها المنكر والمسئلة خارجا رجوع المدعي بقيمة الولد لانه
اخذ الجارية شرا بما بذل في زعمه فانه تصديق على نفسه وفي الشري ضمان السلامة من البائع
للمشري بازا ما اخذ منه ليسلم ويبطل الصلح لانه مبادله في حق المدعي في المسلمين وفي حق
المنكر في هذه المسئلة ما لا بمال ولو كان الصلح عن دم ادعاه والمسئلة خارجا يبطل الاستحباب
لانه في حق المدعي جنايته كما لو كان المدعي ثابتا بالبينه فان كانت الدعوى في حادثة والصلح
في حادثة واستولدها من ماله ما صار لم يستحقنا لم يرجع ولجن ضمان الغرور اما المدعي
فلما ذكرنا واما المنكر فلا ينفذ بقوله سترت ما عندك من آخر لكن يرجع لقيمة الجارية التي اعطاها
لان الصلح يبطل اذا استحق ما ادعاه بالبينه فمضى الجارية عند المدعي مقبوضة لعقد فاسل
مضى ملكا بالقيمة والا يستل اذ بلغ الرد فيرد القيمة فان اطلقا على ان اعطى المدعي جارية
واخذ ما ادعاه فاستولدها من ماله ما صار لم يستحقنا رجوع كل واحد على الآخر بقيمة
الولد الذي غرمها لان المنكر استرى جارية بخاربه ولذلك المدعي كما لم يسلم له ما اخذ لا بما
اعطى تضمنت معاذنه بطلان ما ادعاه فلا يمنع عنه الرجوع بتلك الدعوى الا ان يعود اليه
مضرا قال في رجل استرى جارية فاعقبها وزوجها ولم يستطع الهاجرة فاستولدها الزوج
لم يستحق وغرم الزوج قيمة الولد لم يرجع على اجد وموضوع المسئلة ان الزوج علم بضع المسئلة
واعفائه فاما اذا لم يعلم بالولد يكون المستحق لان المستحق بالنكاح لا يصير مغرورا في
حق الولد ما لم يعلم بحرية المرأة لان النكاح يرد على الامة فلا لوجب عن الولد خلاف الشري
فاذا علم بالحرية كان كالشري لان استبدال الجيرة لوجب عن الولد ولما استولده على ما علم كان
كاستبدال الامة بملك الممن فوجب جريته الولد ولكن لا يرجع بقيمة الولد وهو المقصود لان
المزوج منزل سلامة ملكا للنكاح فانه اخذ بعرض عليه وبذلك النكاح وان شمل لا لوجب جريته
الولد وانما الموجب لجريته الولد جريته الام الا ان تضمن الحرية بالشرط مقول وزوجا على الها
جرة محمد ضمن القيمة قال ولو ان استرى الجارية استولدها لم اعقبها لم ترجعها فاستولدها
ضمن قيمة الولد وكانا جريته لم يرجع بقيمة الاول على البائع لانه ضمن جريته او جباها الملك
الوجب بالشري ولا يرجع بالآخرى لانها وجبت لجريتها وجباها اعفائه الاصل وذلك منه فلا

يضمن الاضرار لو احدث لان التقصير ليس مستحق وفي حقه ما تبدل الحال الموجب لضمان العقول لانه
 يجب له ان يحمي ماله وطريقها بتأويل الملك وهذه الحالة ما تبدلت بالعاقب والله اعلم
فانما
 الصلح في الساجه التي لا يدرى السع في ذلك الي الملك
 على ان الصلح جائز على اسقاط الجور كما يجوز على التملك والسع لا يجوز الا تملكك بتمليك لا ي
 للصلح معنى الخط على ما عرف الا ان الصلح بشرط تسليم ما صالح عنه مع لانه صريح في التملك
 قال زجلان شارعا في ساجه يدعي كل واحد انها في يده والقاضي لا يدرى الحال فها لم يقض
 شي لعدم الدليل فان اصطحا على ان اعطى احدهما الصلح عليه ان يترك المنازعه
 فهو جائز بناء على دعواه فان يقاضا وبني الاخر في الساجه لم استثنى العبد بطل الصلح لما لم
 ولم يكن له ان يأخذ الاخر بنقض البناء لان القاضي لم يعرف انه بني بغير حرمه وانه لم يكن في
 يده اذ الصلح جائز من ذي اليد على الانكار بازا اسقاط حقه الثابت بدعواه من الجواز
 واليمين فلم يضمن الصلح اقراره انه لم يكن له يد ولو استمرى والمسئله لحالها امر بعض النبا
 لانه لا يصح الا على استجلاب ملك جديد على ما ساق فضمن اقراره انه لا ملك له ولا حق له
 ان لا ينقص البناء على مذهب ابي حنيفة ويضمن همه الساجه للبايع لانه مستمرى بشري
 فاشد وقبض وامتنع الرد فان تنازع في الساجه ليه وصالح احدهم صاحبه على عبده
 على ان تسلم اليه الساجه لم يجر لها لا يسلم له اذا كان الثالث متنازعا ولم يستمر هذا
 وجب ان يجوز لان الصلح جائز عن دعوى محتمله للصدق مع ذي اليد فكذا مع غيره لان صلح
 الاجنبي جائز والشري باطل على كل حال لانه لا يصح الا على ملك ولم يثبت للبايع ملك
 لانه مثله والله اعلم بالصواب والله المرجع والمآب

ما حله

قال القاضي الامام محمد الفاضل رحمه الله في الباب فرق بين المستلئ اذا استاجر رجلا
 ليعمل له كرام طعام الى تعداد نصف الكرويه وسلم اليه ليعمل نصف الطريق وهكذا الطعام
 في ذلك كان له اجر المثل بقدر ما يحمل ولا ضمان عليه فيما هلك عند ابي حنيفة وعندهما
 تضمن لانه اجير مشترك واما اجر المثل فلان الاجاره فاشد فلا يملك المسمى في حق اجر المثل
 لا بجأوزة قدره من المسمى وانما قلنا ان الاجاره فاشد لانه لو صحت لملك كما جعل شيا
 منها فمير شريكا فيبطل واذا كانت الشريكه مبطله لو صحت لو قعت فاشد وان استاجر
 ليعمل منه النصف والمسئله لحالها لم يجب الاجر لانه جعل النصف ليعمل النصف فلما
 سلم اليه وقد سماه اجرة فصار ملكا له بالتقصير لم عمله بعد ذلك نص في شي هو شريك
 لما مر وما هو عمله لم يصير اجرا لا فاشد ولا يصح جأوزة لا يبقى الجفط مضمونا عليه اذا
 هلك كما لو دعه خلاف الاول لانه اجير الا ترى انه يستحق اجر المثل باعتبار الصلح والله اعلم
ما
 من الاجارة قال رحمه الله في الباب على ان لو كبل
 بالاستئجار كالموكل بالشري فكلون كما ملك في حقوق العقد وكانا في حق الممول
 بالعقد الذي يقابل البذل الموكل بالاستئجار اذا استاجر وقبض منه الامر حتى انقض

المدة فان الاجر يجب على الوكيل يرجع به على الموكل اما الوجوب عليه فلا في حق العقد
 لمنزله المالك المستاجر لنفسه والمنافع تقبض ساعة فساعة فتصير في حق
 العقد في المدة فاذا قبضها لزمه تسليم الاجر كما في شري العتق يرجع على
 حق المنفعة نائب عن الامر فكلون مضه كقبض الامر ويملك امانه في يده كالموكل بشري
 العتق اذا لم يجسه بالتمش اذ لم يوجد ما هنى ما توجب الضمان لانه ليس له حق الجبس بل
 لان الاجر غير واجب له لكن يصير غاصبا ولا يتصور غضبها لانه لا يبقى زمانين ولا يتصور
 حدودها مقبوضه في شري لم مقبوضه للامر فاشبه العتق الذي هلك في يده كما قبض
 وكذلك لو سلم الدار الى الامر لم غضبها لان المنافع تقبض ساعة فساعة فالحال حدث في
 يده ما لم يكن قبض فكلون كالمستاجر لنفسه فان استاجر بشرط تعجيل الاجرة والمسئله لحالها
 لزم المستاجر الاجر ولم يرجع به على الاجر لان له حق المنع بالاجرة اذا كانت معجلة في حق العقد
 كان كما ملك في حكم ضمانه ولو كان مالكا بازا مستاجر لم اجرو حبس الاجر كان مضمونا عليه
 ضمان السع كانه استمرى لم باع واذا كان الثمن مؤجلا لم يكن حق الجبس حكم العقد فحبسه صار
 خاصيا فضمن القيمة والله اعلم بالصواب

اذا كان المنع في حق

بشرط

الاجارة والاختلاف بين الاثنين قال في الباب على ان قول الانسان حجة في حقه ما لم يثبت
 المنازعة لان خبر العاقل يحمل على الصدق لا معارضة خبر مثله فبطل بالمعارضة وان
 لا يكون على الغير لزمه لعدم الاول به رجلا ان استاجر اياه فركباها باجر معلوم فلما
 بلغا الكوفة اخلفا فقال احدهما اكثرناهما من الرى الى الكوفة فاهبنا وجأزيما وقال الآخر
 من الرى الى مكة فاهبنا وجأزيما وتراجعا الى القاضي فاق القاضي يقضي بالدابة للذي اقتراله
 ولا تقضي بالاجارة لاجدهما لهما المعارضة فان اجتمعا على شيء تركهما القاضي ليعلم
 المعارضة كرجل يقول هذه كانت امه فلا زوجه بها الى واهدي الى هذا الطعام فانه يترك
 وذلك فان طلبا من القاضي ان يعرض النفقة للذاته كان للقاضي ان لا يلزم هذا القضاء
 لان قولهما ليس بحجة على الغير فان اقاما البينة على ما ادعيا لم يقبل قياسا لانهما قامت
 على غائب وقبلا استحسنانا على القاضي لما يلزمه من دلايه النظر للغائب فمات مرجع ان
 صيانته ماله ومن اصابته الامر بالنفقة ان حجي قدومه والاباع على ما عرف في الاجل
 فان اقاما البينة ان صاحبهما مات وانهما كانا او فياه الاجر قبل القاضي البينة قياسا لانه
 خصم الميت كالوصي بعد موته وبيع الدابة وبوفيهما فضل الصرا الذي وجب رده لخلاف
 المسئله الاولى لانه ليس خصم عنه حال حيوته الا فيما هو نظر محض فان ما العاصي لم يبيع
 دعواهما ولم يقبل البينة اخشا بالقباس لان الدعوى غايبة وكان التزام القاضي على سبيل
 الجسبه فان سمع فالاولى لانه جسيبه ولما يضيع حق الجاضر ايضا فان ضا دقا على الاكثر
 من بغداد الى الكوفة فاهبنا وجأزيما للذي اراد المقام بالكوفة والاخر الرجوع فان
 القاضي يلقى الدابة من الذي يرجع او من غيره لان المقام لا يجبر على الرجوع وهو قد رجع
 بعن اجارة فافاقت نصف الاجرة وكانت الاجارة نظرا وهذه حسيبه لا يلزم القاضي

الا ان لم يكن كذلك في المقابلة المتقدمة اذا اجتمع على امر القاصي فيه نظر فعل ان شاء
كما لو لم يكن كذلك في المقابلة المتقدمة اذا اجتمع على امر القاصي فيه نظر فعل ان شاء
من الاجارة والشري الذي تصدق صاحبها بالفصل بالمدنى
الباب في ان التصرف المضاف الى محله من اصله اذا كان قد لزمه كان معتبرا عقدا فاسدا
شرعا فلا يطيب المستفاد بسببه وكذلك اذا استفيد غصب لانه في الجرمه فوق المستفاد
عقدا فاسدا واذا اضيف الى غير محله لم يعتبر عقدا شرعا فلا يثبت المستفاد بسبب العقد
لم يصح لانه في محله لا يتصور انعقاده ففى تسليمنا نعرف عقد فلا يبقى فيه فيساق قال
واذا استرى طعاما او ثمره لم يثبت له كذا الا اذا كان قد لزمه كان معتبرا عقدا فاسدا
لما عرفت وان لم يقطعته وتركه بعد ما علم به تصدق الفصل لانه استفاد
بالغصب ولو كان استرى بعد ما شاعى غظمه ولكنه بشر فترك حتى ارطب لم يصدق شئ لانه
لم يرد شئ من اجزاء الذات وانما تغير اللون والطعم لا غرر ولا مكر التصدي وان استاجر
التخل حتى ادرك لم يصدق لان النخل لا منفعة لها بل لها ثمره هي غير الورق وثمره فصار
عقدا لاجارة مضافا الى غير محله فلا يعقد بغير التسليم والاذن لا غير خلاف ما اذا
استرى قصبلا واستاجر الارض الى ان يترك لان الارض منفعة الحضانه والنزبه فكانت
الاجارة مضافه الى محلهما لكن صدقت لجهالة الملك فكانت معتبرة فاسده شرعا لها حكم
فكان كمن استرى شيا فاسدا وقبض حتى ملكه تصرف فيه ورخ لم يطيب له الرخ لان الاصل
حرام فاسد ومثله لو قبض الباع منه وبصرف فيه فرخ طاب له الفصل ومعنى صرفه
اضافه العقد الى نفسه لان الفاسد معتبر بالصحيح والمقبوض عن الثمن بالمبيع الصحيح
كمن مثل الواجب لا عينه كذلك في الفاسد واذا كان مثله وقد ملك تسليط صاحبه
بلا مساو فيه اشبه المستقرض لم يشر له فساد العقد لانه لم يخرجه الا ترى لو زاد
العقد لم يلزمه رد ما قبض ولو كانت الدراهم معصوبة لم يطيب الرخ لان التصرف بها حرام
وانما جازا العقد بالاشارة اليها وهي حرام وان كانت لا تستحق بالعقد

باب المضاربة التي تزيد المضارب من ثمنه في الثمن قال في الباب
على ثمن من ابواب الشفعة ان مال المضاربة معتبر بمال شوي مال رب المال والمضارب
كلما المضارب اذا استرى شيا بجميع مال المضاربة لم زاد مائة درهم في الثمن لزمه ولا يكون
له شئ من المبيع لانه لا احبى منه في حق التصرف في ماله ولو ان احبى تحت الزيادة لم يملك
شيا من المبيع بهذا مثله الا ان زباده الاحبى لا يصح مالم يصف الا لطلب الى مال نفسه او شيئا
ومن المضارب يصح نفس الزيادة كما يصح من المسترى لنفسه لان الزيادة تصرف في العقد
والمضارب ولا به التصرف بوجه وانما لم يملك شيئا من المبيع لانه ليس له ولا به اخراج شئ من
مال المضاربة عن المضاربة فلا يصح وصيرها للاحبى واما الاحبى فماله ولا به في العقد
فلا يصح منه حتى يصف الى ذاته او مال يصير متصرفا على نفسه على ما مر في الاصل فان

باب مزاجه باع على الثمن الاول لان البيع يقع على المضاربة والزيادة لم يثبت
زكوة المضاربة قال في الباب
الاصل وموان المضاربة منعقد لان الجاب الشوكه في الرخ وهو الفضل على راس اذا
ثبت الملك لهما جميعا حكم الشوكه استنوا فيما يتعلق بالملك من الحقوق فان كان في راس
الف درهم واسترى عبدا ساوى الف وجب على المضارب زكوة خمس ماله لان الفضل الف
من حق وجب فيها الزكوة على صاحب المال فلذا عليه ولو استرى عبدا من كل واحد يساوي
الف لم يجب الزكوة على المضارب في شئ لان العبد لا ينقسم جملة بل كل عبد يعتبر على حدة
والرخ ما يفضل على راس المال ورأس المال لم يعتبر شيئا فيهما بل يعتبر في كل واحد لما
ثبت انه لا يجمع واحدا في آخر القسمة بل يعتبر بما ليس معه غيره على ما مر في الاصل فلم يظهر
الفضل وانه لا خلاف لان المذهب عندهما ان العبيد لا يقسمون جملة الا ان الصلاح اذا ادى
القاضي في القسمة يقسم وكذلك عبيد من جليل لا يجب على كل واحد صدقة الفطر
لان الانصاف لا يجمع الواجد في واحد فلا يكمل لواحد عبد ولا يجب على رب المال الا زكوة
ثلثه ارباع العبد وان ملك الجميع لان الربع ما لثمة مشحونة للمضارب فانه لو اعتقها
ضمن الربع للمضارب فاشبهه المال المهرسون بدن مثل قيمته وتركه فيها دين غير مستقر
فان الملك ثبت للوارث ولا زكوة عليه في ذلك الدين ولو كان استرى جارية تساوى الفين
لم جال الحول وجب على رب المال زكوة ثلثه ارباعا لان النصاب في حقه لم يفت النقصان
في اشا الحول فلا يسقط حق الزكوة ونصاب المضارب ذهب كله لان الهلاك ينصرف الى النقصان
ولم يبق منه شئ ولو بقي درهم فوق الف لجب على المضارب ايضا لان النصاب امقصر في
حقه الضا ولم يفت ولو استرى جنطه وشعيرة او ابلا وعنما كل جنس يساوى الف لم يثبت
على المضارب زكوة لما مر ولو كان جنسا واحدا وجب في الرخ زكوة على المضارب لانه لما
نقسم جملة قال محمد ولا يشبهه الخم العبد وجدها للتخييل لهما بما يسع والرقيق لا
نقسمون قد لانه لا خلاف بينهم قبل ان يرى القاضي الصلاح في القسمة ولذلك ذكرنا
في كتاب الصوم في صدقة الفطر وفي المضاربة وكذلك في كتاب القسمة والله اعلم
من مكانه المضارب قال في الباب على ان المضارب
لا يملك الكتابة لم المضاربة وانما يملكها لحيث ملكه لان الامر بالمضاربة امر بالتجارة طاهر
والكتابة ليست من التجارة لاهلها عبارة عن مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال
بمال ليس بمال على ما عرفت فان كان راس المال الف درهم واسترى المضارب لها عبدا يساوى
الف فكانت على الف درهم لم يثبت الا الربع الذي هو ملك المضارب فان لم يقضها رب
المال حتى اكسب العبد الف درهم واذا ما عتق الربع نصيب المضارب لان الربع كان كسبه
وهو مكاتب والثلاثة الا رباع على المضاربة لان العبد غصبها واذا ما صح لان الجاب الفين
على ما عرفت ولربما مال ان يستردها فاذا استردها وهي الف وخمس ماله استوى
الف درهم راس ماله والخمس ماله بالرخ فكان ما استوى المضارب بالكتابة من العبد لان

لان الزرع يخرج من المضاربة ويصير مستهلكا بالمضاربة وسعي العبد في ملكه اربعة
التي هي: منها الكتابه ويكون الخارب المال منها نصفها والنصف للمضارب
وان ارب المال ضمن المضارب اذا كان موسرا على ما عرف لم يرجع المضارب على العبدان
شأنه يستعيبه ولا يعتق لان الملك ثبت له بالضمان ومن كاتب عبدا لم يملكه
في قول ابي حنيفة فان مات المكاتب قبل الاداء وترك اقل من مائه الف مات عبدا وبطلت
الكتابة لان نصيبه الربع والربع لا يبلغ الف درهم فمات عاجزا وان ترك مائة الف درهم
فمات عن وفاقا لان الربع له وذلك الفان يورثه بالكتابة وموت جراحا لم يورثه
لما ذكرنا في الفصل الاول اذا ضمن المضارب لان استسعا العبد لها هي مات فاستثنى
رب المال الف درهم واشتد المال وخمس مائة رجا بازا الربع الذي كوتب والباقي بينهما
من الضمان والسبب وكسب العبد سلبا برب المال اخذ مائة الف واخذ الخمس مائة مائة
الاموال ان يستر فان سلب العبد ضمن الف من جميع رقبته فكله يسلم
للمضارب بازا الربع فله ان يكتب نصيبه ونصيب غيره ولا ولا يله على غيره
فلم ينفذ كتابته على نصيب غيره لكن شرط العتق في نصيبه على انه لا يعتق ما لم يورث
الفن لا يله تصرف على نفسه وعلى غيره ولو شاء العبد ادى والا فلا وعناق الربع معلن
به اذا لم يكن له الا الربع كمن قال ان ادت الى الف فقلت جرو فلا نمك لعبد اخر كان جاره
فاذا بقا ملكها المولى حكم الشرط ولا يعتق الا هو وان ترك المكاتب تسعة الاف اخذ
المضارب الف درهم بول الكتاب به فموت جراحا واخذ ايضا ربع الالف التاسع لان الربع
منها حصه المكاتب فكون للمضارب نحو الميراث ولا يكون من المضاربة والباقي من ربح
ضمان القيمة ثلاثة ارباع العمة يكون من المضاربة ما اخذ رب المال مائة الف وخمس مائة
بارا ربع العبد والباقي بينهما فان كان قيمة العبد يوم كاتب الف درهم لم ارادت لم ينفذ
الكتابة لانه ملك بعد الكتابة وان كانت قيمته الف درهم لم ينقص المكاتب منه اذ
نساوى الف الف ادى ومات فالحواب على ما مر لان الموضع الذي كان للمضارب
نفذت الكتابة فيه وخرج عن المضاربة الا ان المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء لا يعتق
حينئذ فمقارن الاول من رقبته في وقت ضمان العمة وكذلك اذا ارادت القيمة على
الف درهم ضمن قيمته الثلاثة ارباع يوم يعتق وهذا مذهب ابي حنيفة والله اعلم

باب السلم في الرطب والي الباب على ان استيفاء الدن لا
يكون الا مثل المستحق من حشيه لانه متى لم يكن مثلام لم يكن استيفاء ومتى كان من جنس اخر
كان استيفاء والاخذ صليا يجوز دون الحق لانه للخط والمثل شرعا ما يقع به المخلص
عن الربو المأخوذ فكان الاخر عينا لان الشرع شرط للمخلص مثلاما مثل قال اذا سلم
في قفير رطب واستثنى مكانه فقبر لم يجز عند ابي حنيفة لان ما بينهما من اختلاف
الوصف لا يمنع المخلص عن المماثلة كسبيل اعننه وعندهما منع فلم يجز عندهما وكذلك
لو كان السلم تمرا والمأخوذ رطبا فان اخذ الرطب عن التمر صليا جاز في قولهم جميعا

280 لان الصالح بنى على الخط فمذا اخذ على قولهما بعض حقه وابرأ من البعض وهو الذي نفوت
بالجفاف وان لم يفت يفتن لانه جاز الخط فل او كثر وهذا انما يجوز اذا كانت
هذا الرطب مثل قيمته مثله من التمر بعد الجفاف وذلك في ان ينقص الجفاف بوج
التمر هذا اخذ مثله ارباع حقه وابرأ من البعض مجانا فاما ان يكون قيمته الرطب المأخوذ
الكر من قيمته ثلثه ارباع قفصر تمر فلا يجوز لان الخط يجوز مصير لعني هذا الجوز ولا
يجوز الا اعتبار من جوده الرطب بافرادها وكان كمن له على اخر الف درهم سود
صالحه على خمس مائة بعض فانه لا يجوز قال واخذ مكان التمر تمرا مطبوخا لم يجز
لان سيج احدهما بالآخر كسبلا لا يجوز وكذلك لو كان السلم قفصر حنطة واخذ
مكانه حنطة محققة لهذه العلة قال في الكتاب لان المقلية غير الحنطة الا توت
انه لو اعتصب حنطة فقلاها انقطع حق المصوب منه فامثبه اخذ الدقيق فكان
الحنطة من اموال الربو او جعل الكل مخلصا عنه على تلك الصفات التي يوجب خلقه
لان الحال الذي لحقها بالقلية من صنع العباد فمجب اعتبار المخلص على الاحوال الاصلية
لخلق الله تعالى لم يطابق اسم الحنطة بنصرف الرها واذا وجب الاعتبار على ملك
الحال وقد ذهب بالكل للحال المساواة التي كانت قبله فلم يكر مخلصا لخلق الحنطة تقع في الما
فال المخلص يقع بالكيل مع الباس على قول ابي حنيفة وان كان يصنع الناس لان الصنع اعادها
الى امدا جالها فان الحنطة تنعقد من فحج رطبة ثم يسر والمخلص عند ابي حنيفة اعتبار
بالكيل كذلك كما في الرطب والتمر فاما المقلية على غير المقلية فمن جنس ما لم يقل وقدر
من قبل في زياده التمر بعد اخر السلعة انه جاز اذا اعيرو صفها لاجنسا واذا اعيرو جنسها لم
يجوز ذلك لانه جاز الزيادة على شاة دخلت او شويت لان الجنس لم يغير ولا يجوز على حنطة
طخت وعلى الحنطة مثل شاة الشاة في حق المصوب منه ينقطع بكل واحد منهما واذا كان
التعير الى صفه لا يوجد في اصل الخلقة يصنع العباد مما لا يقع به المخلص عن الربو بالمباواة
كلا في جالهما بوجوب اعتبار المساواة على الحال التي كانت قبل صنع العبد شبه القلي
الطين الذي قال بحجتم فالدمق ليس من احوال الحنطة يجب اعتبار المساواة على
الامر التي كانت قبل الطين وانما لا يوجد فلا يقع به المخلص لذلك والله اعلم بالصواب
باب الدراهم التي خلطها الصفر قال العاصي الايام رحمه الله
بي الباب على ان الدراهم والصفر اذا خلطتا فالعبرة بالغالب منهما في حكمه واذا استويا
فالعبرة لعشر كل واحد منهما في حكمه فان الربو الجوزي باعتبار الضمن والمال كما يجوز
باعتبار الظاهر في الجالب اذا عرفت ان هذا حاشا الى المسائل واذا كانت الدراهم طائها
صفر وملكها فحده لا تقدر على ان تخلص الفضة من الصفر ولا يدري اذا خلصت الفضة من الصفر
ابقي الصفر ام يخرق فلهذه الاسباب هذه الدراهم نوزها من الدراهم الجياد او بالكثر من
وزنها حاشا لان الغالب من الصفر وكان يشره الفلوس وان ابتاعها باقل من وزنها من الفضة
التيضا سيطر ان كانت الفضة الحاصلة اكثر مما فيه من الفضة جاز لان المثل للمثل والباقي

بازا اعطوا كانت الثالثة مثل ما في من الغضه او اقل فلا خير فيه لان الصفر خلوع
الجزء من مائة واثنتان الخلفه للصفر لكن قدر ان الربوا جري باعتبار الضمن كما جرى
باعتبار المائة ان كان لا يدرى ما فيه من الغضه اهو اكثر ام اقل فالبيع فاشد عند اصحابنا
الذين في التفرقة فهو يقول لا اصل جواز البيع فيتمسك به عالم بقم الدليل بالمفسد
ولكن في هذا الاصل مسلم في غير اموال الربوا فاما في اموال الربوا فالجواز للغالبه فلا باس
بالبيع لمثلها وزنا من الغضه السوار لا خير مما سوى ذلك لان حكم الكل حكم الغضه وان
كان نصف الدرهم فضه ونصفه صفرا على سوا فلا باس بان بيع لمثلها وزنا من الغضه البيضاء
او الثمر لان المثل ينصرف الى المثل من الغضه والباقي الى الصفر وان مع باقل من وزنها من الغضه
البيضاء ينظر ان علم ان الغضه البيضاء اكثر مما فيها من الغضه جاز ايضا لما مر وان كانت مثل
باقيها او اقل لم يجرى الكل لما ذكرنا وان كانت الغلبه للصفر فاستقرض رجل منها دراهم
عقد العير وزن ينظر ان كانت العاده جرت بالتبايع لها عدد فلا باس ما سقراضها عدد
وان كانت العاده جرت بالتبايع لها وزنا لا يجوز الا استقراض الا وزنا لما مر ان حكم هذه الدراهم
حكم الفلوس والاصطلاح معتبر ما قلوس كيف ما اصطلاحوا وان كانت الغلبه للغضه فلا
يجوز استقراضها الا وزنا لان حكم الكل حكم الغضه والوزن لازم للغضه لهذا اعلق حكم
الربوا بعينها وان كانت الدراهم نصفها فضه ونصفها صفرا فلا يجوز ان يستقرضها الا وزنا
ايضا لان الغضه معتبرة بنفسها وقد مر ان الوزن لازم للغضه فلا يجوز الا استقراض عدد
حتى الغضه وان كانت الغلبه للصفر متبايعا بها عدد العير وزن مدجى العير فيهم ذلك
جاز لان حكمها حكم الفلوس وقد مر ان الاصطلاح معتبر في العلوس وان جرى العرف بالوزن
فبايعوا بها عدد لم يجز الا ان يقول استقرضت منك هذه الدراهم باعيانها هذا الثوب عدد
عير وزن محدد جاز لان الشري بالفلوس مجازة فحوزا كان عينا ولا يجوز اذا كان شيئا
فذلك هذا وان كان بايع منها بعينها ولم يسم وزنا ولا عددا واصله اعادهم الا في البيع
كذلك فاعليه ان يوفى اياه وزنا على ما يوزن في بلادهم لان العرف متى قرب من
به لا غير فان كانت الدراهم نصفها فضه ونصفها صفرا فلا يبيع ان يبايعوا بها ولا ان يشرها
الا وزنا لما مر ان الغضه هاهنا معتبرة بنفسها والوزن لازم للغضه وان كانت الغلبه للغضه
فحكم الكل حكم الدراهم الزنوف والشمير حده لما مر وان كانت الغلبه للصفر وهي مما يوزن
او مما لا يوزن فاستقرضت شيئا منها بعينه ثوبا او عرضا اخر مثله فلم يقدحها حتى ضايع
فالبيع لا يتقص ولكن تعطى مثلها وزنا او عددا لانها ان كانت توزن هي لمتره الدراهم وان
كانت لا توزن هي لمتره الفلوس وكذلك ان كان نصفها صفرا ونصفها فضه والمسئله للحاجها
فالبيع لا ينقص عليه مثلها وزنا ولذلك ان كانت الغلبه للغضه لما ذكرنا واذا كانت الدراهم
ستتفاوت مختلفه منها ما هو فضه للغالبه ومنها ما هو صفرة الغالب وبها ما اشتريها
فبيع بعض هذا ببعض فلا باس بينا وبين وصف الجنس الى غير الجنس طلبا للجواز ولا خير في ذلك
نسيه لما مر ان الربوا جاري باعتبار الضمن وفي ضمن هذه فضه واذا باع الرجل الدراهم الستون

بدرهم فضه حده مثل وزنه جاز وكذلك باكثر من وزنه اذا كانا من غير غلبه
لا يجوز الا مثلا مثل ما ذكرنا وان اشتري بالدرهم الستون باقل من وزنها من الغضه
ان كان الصفر غالبا وعلم ان الغضه السوداء اكثر من باقية جاز والا فلا والله اعلم
من الضمان قال بنى الباب على ان ضمان الربوا يجب في
له نفع الغضه واذا استعار شيئا له حمل ومونه يحمل الى المكان الذي يعمل فيه فلما نصي عليه
اراد المعير اخذه فعلى المستعير رده الى موضعه لما مر ان نفع الغضه عاد فان اعطى المستعير
بالحمل كغلبه جاز لان الكفاله وقعت لحق مضمون ويؤخذ الكفيل بايقاد كل ما ذكرنا وكذلك
الغاصب لان نفع الغضه عاد اليه فانه اخذ لنفسه واذا حمل الكفيل حتى يوفيه اياه بما ضمن
رجع الكفيل على الامر بقيمة الحمل لان ذلك اجر مثله لانه فعله بامر ولوان المعير والغضو
منه لم يخذ منه كغلبه بالحملا لان كنه اخذ منه وكفلا تحت الوكالة كالكفاله الا في خصله
وموان الوكيل لا يؤخذ لحملان ذلك الى منزل صاحبه بل عليه ان يدفعه اليه حيث وجد لانه
وكيل وليس كفيل والله اعلم بالجواب
من الصلح في الكفاله من الكفيل والوزن على اقل منه بنى الباب على ان استيفا الدين من الكفيل
كاستيفائه من الاصيل لان الاستيفا صادف اصل الدين وهو واحد وبرا الكفيل ليس
كابر الاصيل لان ابراهام بنى يصادف ضمان الدين واصله وان استيفا الدين ادا ضمن
خطا صحيح لانه اصطناع بالمعروف واذا تضمن فضلا لم يبع لانه ربوا اذا عسر فافا هذا
مقول اذا كان رجل على رجل ففرض من مكره جدي وبه كفيل صالح رب الدين على قفرض طب
دفع عنه وعن صاحبه على ان ابراهام جميعا صح عند الحنفية ولا شبهه وعندهما على التفصيل والالتزام
مبنى على مذهبهما منظر الى الربط لم يقص اذا جف فان كان لا يدرى كم يقص اذا جف نظرا الى الدين
تستقر من ذلك فان كان يعلم انه كان يقص نفعاً فطرا الى مقدار مثله ارباع النش من الدين الى البئر
فتمه ام هذا القفرض الربط فان كان شوا او كانت الكثر منه فالصلح جائز لان هذا يحفظ محض
الكفيل على الاصيل مثله ارباع القفرض الشكر الذي كفه عنه لانه ادى ذلك عنه شمس
بامره وان كان القفرض الربط الكثر منه من مثله ارباع السكر فالصلح باطل لما مر من قبل انه اعتل
وصف الربط به عن ابراهام والربط وذلك باطل ويرجع الكفيل على الاصيل برطبه فاخذه منه
فكان التبر عليه على حاله ولو كان هذا الصلح وقع بشرط ان يشرى الكفيل خاصه كان الصلح
باطلا هاهنا لانا لجوزنا الصلح كان الربط التمران يرجع على الاصيل ما بقي من ثمره وذلك
مجهول لانا لا ندرى كم يقص من الربط اذا جف فلا يطر في هذا الى ما يستقر من نقصانه
كما سطر في الفصل الاول لجواز ان الربط اذا جف بقي اكثر من ذلك فكون هذا قبل اكل اكثر
من ثمره الذي وجب له فاذا لا منعك هذا الا اعتبار عن جماله بممكن في استيفا الدين فكان
الاصل في هذا النقص علم الجواز حتى يستقر بكميته الاستيفا وفي الفصل الاول هذا
الاعتبار لو ادى الى الجماله لا ذى الى جماله قدر المستقر وذلك لا يمنع صحة الا برامح اذا
الاصل ثم هو الجواز لان الخط متيقن فلا حكم بالاعتقاد عالم سقم بالمفسد ولو كان مكان

الكفل قبل تصا الدين عنه والمستندة بخلافها هذا الفصل الاول سوا الا في فصلين احدهما
ان اكل الالبان الاية او الكفل يطالب به لان الوكيل غير ضامن والاخرى ان الصلح
انما جازم للدين رجع على الاصيل مثل ما ادى لا باصل الدين والكفل رجع بقدر ما ادى
من اصل الدين لا بمثل ما ادى والفرق بينهما ان الوكيل اجبى عن الدين قبل الاداء لانه غير
مطالب به وانما يصير صدق من الدين واما الكفل فقبل الاداء كان صدق من الدين لانه كان
مطالباً بانفاه ولا خنجا الى مراعاة المردى لصيرورة صدق من الدين صلحا باشي او فاه
واسقط المطالبة عن نفسه رجع بالدين ما

المال الذي يكون قرضا والذي لا يكون على الهبة لا يدخلها ضمان والقرض لا ينفذ
عن ضمان ولفظ الذم والإعطاء يحتمل الهبة ويحتمل القرض فان اقرضت به دليل الاستيها
يحمل عليه وان اقرضت به دليل الاستعراض حمل عليه وان فقد كل الدليلين من حيث النظر
حمل على القرض بل اخر وهو ان يقول في المعطى قول المعطى والاصل في بيانه القرض لان
نفعه فيه واذا اعطى فانه هذا احنا الى المسائل اذا مال رجل لرجل ادفع الى فلان
الف درهم واعطه الف درهم على اني ضامن لها والمدفوع اليه حاضر يستمع الكلام فدفع
اليه المأمور والف درهم فاستتملكها القابض فلا سبيل للدافع على القابض لان القراض
وقع من الدافع للأمر وصار القابض وكبلا للأمر في القرض ذلك لان قول الأمر ادفع او
اعط ليس بصرح في وجوب الضمان على القابض من حيث اللفظ وقوله على اني ضامن لها صريح
في الضمان لفظا والاصل صريح عليه ضمان مال ابتداء انجب له المالك في ذلك المضمون
ايضا ولن يكون الأمر كذلك الا اذا حملنا الأمر مستقرا من الدافع والقابض وكلاهما
في القرض صار كذلك حكما لحققا الموجب التصرف على وجه نصه التصرف ولو قال اقرض
هذا الرجل الف درهم على اني ضامن لها والمستندة بخلافها حتى قرض للدافع على القابض والأمر
كفيل لها عنه لان الدين وقع مضمونا على القابض لانه وقع اليه بلفظ الاقراض وكان الضمان
لا زمنا له ومتى صرح الأمر ايضا بالضمان على نفسه فقد تى ضمانا على نفسه وهو
صورة الكفالة واستشهد بالخلية اذا مال الخليفة ادفع الى فلان الف او اعطى القاضل
كان ضمانا على الأمر دون القابض هذا المعنى غير ان في الخلطة لا يحتاج الى الصريح بلفظ
الضمان لان الخلطة دلالة على الضمان فان فيها معنى الوكالة على ما عرف وهذا انصب خلطة
وكيلا عن الأمر بقصر وقع القرض له فصار كانه قال ادفع الى واعطى وتم يكون المال مضمونا
عليه كذا ما هنا ومثله لو قال اقرض فلانا الف درهم وفلان خلطة فاقرضه لم يضمن الأمر
شئاً لان الدين وقع مضمونا على القابض فلا يثنى عليه ضمان آخر دون التصريح ولو قال
اعط فلانا الف درهم على اني ضامن لك عنه والمستندة بخلافها كان الأمر كفلا عن القابض
وكذلك لو قال ادفع لان دلالة الضمان من حيث اللفظ قد وجدت في حق القابض وهو قوله
على اني ضامن لك عنه ولن يكون ضمانا عنه الا اذا وجب الدين عنه نصرا القابض مستقرا
والأمر كفلا عنه ما هنا بل لاله اللفظ ولو ان القابض هو الذي خاطب الدافع ولم يخاطبه

الاداء
في حق المصدق
وضع الاداء

في حق المصدق

في حق المصدق

الأمر فقال القابض للدافع اعطني الف درهم على اني ضامن لها او قال ادفع الى فلان
نعم وهو يسمع الكلام فدفع اليه الدافع فالالف قرض على القابض ما هنا
خلاف ما اذا كان الخاطب هو الأمر فقال اعط فلانا الف على اني ضامن حيث رجع القابض
مستقرا والفرق بينهما الدين وقع مضمونا على القابض القابض دليل اضافته الرابع الى
نفسه لو اصر على قوله اعطني الف او ادفع الى القابض فادفع اليه كان مضمونا عليه فاذا فم
اليه قوله على اني ضامن لها فقد تى ضمانا على ضمان ثابت وهذا هو صورته فكفاله
فاما اذا كان الأمر هو الخاطب فليس في لفظه ادفع الى فلان الف صريح ضمان ولا دلالة
ضمان لانه اضاف الذم الى غيره لا الى نفسه الا ترى لو اصر على هذا لم يضمن شيئا فاذا قال
على اني ضامن فقد صرح بالخاطب الضمان ابتداء على نفسه نصرا مستقرا على ما مر وخاطب
الدافع بالذم الأمر والقابض جميعا كانت العبارة خطابة القابض كانه نفرد بالخطابة
لانه اقرب الى الدين من الأمر لانه هو الذي قضه فخطابة ادلى بالاعتبار ولو ان رجلا مال
لرجل هب فلان الف درهم على اني ضامن لها فوجب له الف وبضها الموهوب له فالهبة
جازية والأمر ضامن للدرهم لما مر ان لفظ الهبة لا يدل على الضمان فاذا صرح بالضمان
على نفسه صار مستقرا لذلك منه وواهباً للقابض من عنده فامتنع الدافع وكبلا
عنه في التسليم والقابض في التسليم تحمقا لموجب التصرف على نفسه وكذلك لفظ الهبة
ولو كان الموهوب له هو الخاطب كان هذا خطابة الأمر لانه لا أثر لخطابه ما به
فان قوله هب لي الف لا يحتمل الضمان اوجه ما فكان وجود خطابه وعدمه بمنزلة ولو قال
رجل لرجل هب فلان الف درهم ففعل جازية الهبة عن الأمر ولا ضمان على الأمر لانه
لم يضمن له شيئا وكذلك الصدقة فان اداد الدافع الرجوع في الهبة لم يملك وانما الرجوع
ما هنا الى الأمر لان الهبة وقعت عن الأمر للقابض لا عن المأمور ولو قال اقرض فلانا
الف درهم او قال اعطه عني ففعل رجع على الأمر ما اعطى ما هنا لانه لو قال اقرضني
او اعطني ما فعل كان قرضا مأمورا وكذلك اذا قال اقرض فلانا عني واعطه عني لان الدافع
وقع عن الأمر كانه دفع الى الأمر الأمر دفع الى فلان بنفسه ولو قال له اعط فلانا الف
درهم ولم يقل على اني ضامن لها ففعل رجع على الأمر لما مر ان الخلط صحت معنى الوكالة
بهذا لا خلوا اما ان يكون للمدفع اليه على الأمر مال ولم يكن فان كان عليه مال فهذا ايضا دلالة
بالغيره وان لم يكن عليه مال فالمدفوع اليه صار وكبلا للأمر في القرض كان الأمر قصه بنفسه
ما يكون الرجل حصما عن عبده وما لا يكون مال بني الباب

على ان الخصم فيما يجب له من الحق في مال عينيا كان او ذمنا الا ان يكون الحق في مال واجبا للمو
محمد يكون الخصم هو المولى ودنه وان القضا على الغائب لا يجوز وان قول الانسان حجة في
حقه دون غيره ادعاء رضا هذا احنا الى الباب اذا ادعى رجل على رجل انه قطع يدك
فلان فله عليه نصف ثمنه خمس مائة او كانت جارية فقال روثكها على مائة درهم وفي عليك
مهرها والعبد والجارية حتى غابب فضا دقا على ذلك لكن الجاني والزوج قال لا اعطيك

وهو خطابة

الادب والمهر ما فيه ان يحضر اليك والجارية منك ان الرق فيصمنا ما نأخذ مني فان العا
لا يلفت الى قوله وما خذ به واخره بل مع الارش والمهر الى المولى المقر له لان الخصم في
مهر الجارية والمهر العبد وهو السيد لا ترى لو كان المملوك جازما لم يكن خصما في ذلك
وكذا المملوك المهر عرضا من العروضة فان كان للعبد الغائب وديعه عند هذا
الرب درهم او من الف درهم من فرض او مبيع او فصب فاقترذوا ليدان دفع المال اليه
عبد هذا الرجل فصدقه المولى واراد اخذ المال منه فالقاضي لا يجبر الذي عليه المال
على دفع المال الى المولى دينيا كان او عينيا لهما تصادقا على ان المال وصل اليه من يد العبد
والعبد خصم فيما في يده من المال الا ترى لو كان حاضرا كان الخصم فيه هو العبد دون السيد
فذلك اذا كان غائبا ولو كان ذوا ليد اقتران هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبد فلا
دفعه اليه صدقة بذلك رب المال لم يكن له على المال سبيل حتى تحضر العبد لهما تصادقا
على ان اليد فيه للعبد لان يد الغائب يد مقبولة على ما عرفت ولذلك لو كان المال على المقر من
الجارية فعال المقر هذه الجارية التي اشترت جارية هذا الرجل دفعها الى عبدك ولترب بان
بيعها فاعلم اني بالف درهم وصدقة رب المال فلا سبيل له على الثمن حتى يحضر العبد لما امر
ان العبد في حق الصرف اصل فكان حق القبض له دون السيد ولو كان المال من فرض او مال اعطيه
منه عبده الغائب فاقضه هذا او قال استودعني فاستهلكته او قال غصبه فاكلته
فالقاضي ضمنه مثله هذا المولى لان المقر اقتران المال للمولى وليس في تسليم المال الى المولى
هوية من الغائب عن الغير الذي سلمها اليه اما في حق الاقرار فلا سقراض لا يشبهه
لان الاقرار في الاصل لقطع الحق عن العيش بل يجب عليه مثله في ذمه المستقرض وكذلك
في الودعة اذا استهلكها او الغصب اذا استملكه وجب المثل في ذمته والمثل الذي
يؤديه خالصه لاحق للغائب فحق اقراره في نفسه فان قدم الغائب فانكر الرق فالقاضي
ضمن المقر مثل ذلك للمال للغائب لان القاضي لما امره بتسليم المال اليه باقراره بوقوعه للمولى
واقترانه مقبولا في حقه دون غيره وتسليم المأخوذ المقر له خلاف المأخوذ الارش فان الغائب
لو قدم وانكر الرق وضمن المقر الارش والمهر فان المأخوذ لا يسلم للمقر له ثم وانما كان كذلك
لان الحق في المهر الارش للمولى لا سفل عن الرق فالقاضي انما امره بالتسليم الى المولى على
تقدير ان الغائب رقب له كما زعم المقر فاذا ظهر خلاف ذلك اشقضا اقبى على ذلك التقدير
كم اقتران المال لغائب لم يحضر امه بالسلم الى الجاضر على تقدير يد الغائب اذا قدم فادام
الغائب وصدق المقر بطل الدفع الى الجاضر لهذا المعنى ولا كذلك الفصل الاول لان الحق
من المال للانسان ينقل عن الرق بجائز ان يصب جرماله وتسلم الى غيره فكان حق مالك
ثامنا في ماله واذا كان هذا الحق قبل الفصل عن الرق لم يكن ضروره الامر بالتسليم الى المقر له
تقدير الرق الغائب له فلم يقدّر ذلك على دفع صحيحا لوجب الاقرار ولو كان الزوج والجاني والدي
قبله المال صادقا على ذلك كله لان المقر انكر ان يكون الغائب عبدا مدعي فاقام المدعي البينة
ان الغائب عبده واراد اخذ المال والمهر والارش لم يلفت اليه لانه هذا يكون مضاعفا على الغائب

في المهر ما فيه ان يحضر اليك والجارية منك ان الرق فيصمنا ما نأخذ مني فان العا

او

٢٨٣

وان الانسان خصم مما يدعي عليه من الرق فان لم يكن للمدعي بينة واراد استخلاص المقر على
ادعي من ملك الغائب فالقاضي لا يستخلفه على ملك الغائب لكن يستخلفه على المهر ما فيه
ماله مثله هذا الذي يدعي وكذا في الارش لان المقصود هو المال مستخلف منه ما ولا
يستخلف على شيء من المال قبله الا في حصلته ان ادعي اخذ مالي هذا فاقضه قال قال
دوا ليد اقضيه ولا ادري اهو عبدك ام لا والاخرى اذا استملك مال لا فقال قال في
غصبه عبدك مني واخذته انت منه فاستملكته ففيها نيز الحصلت ايضا استخلفه القاضي
بالله ماله قبله هذا المال الذي يدعي لما امر ان المولى هو الخصم في هذا المال فكان الاستخلاف
مفعلا ولو قال ذوا ليد هذا مالك اغنصته من عبدك او اودعته عبدك فقال المقر له
المال لي ولم تقبضه من عبدك والقاضي يكلف المقر البينة ما ادعي فان اقامها والادفع المال
الى المقر له لهما توافقا ان الملك له لكن المقر يريد دفع خصوصته عن نفسه باثبات اليد للغير
فلا يملك ذلك الا بيمينه فان حضر الغائب وادعي المال ولا بينة له ويجعل الرق والقاضي يقضي
للمقر له مثل المال الذي اقترانه غصبه في قول في يوسف وقولنا لما امرانه مقبول على نفسه
واما في الوديعه فكذلك عند محمد وعندنا في يوسف لا ضمن المستودع شيئا قال لان المقبول
لم يحصل اقراره بل بان امر القاضي بالدفع الى المقر له فلا يواخذ هو به بضع وجب من غيره ومحمد يقول
هو الاقرار اخل بلفظ الوديعه فيضمن كما لو راى شارفا يسرقه فلم يمنع منه وان كان ذوا ليد
بذلك فقال المال اودعني عبدك فلا ان وهو مالك او غصبته من عبدك وهو مالك لان العبد
عبدك وقال فلان هو عبدك والمال لي ولم ياخذ من فلان والقاضي يكلف المقر البينة على ما
ادعي من الغصب والوديعه لما مر فان لم تقم بينة اخذ المال فدفعه الى المدعي بعد ما يخلف المدعي
على علمه بالله ما تعلم فلانا اودعته هذا المال ولا يعلم غصبه منه لان الاستخلاف مفيد
واما يخلفه على العلم لانه استخلاف على فعل غيره فان حضر الغائب وانكر الرق فله ان ياخذ
من غير بينة لان المقر كان اقربه او لاله ثم للشاني وقال للمدعي اقم البينة
على حقك انك لا ولا ضمن المدعي المقر شيئا لانه لم يزعم انه اخذ منه شيئا ولو قال ذوا ليد
هذا المال مال عبدك فلا ان غصبته منه او اودعته منه وقال المدعي فلان عبدك كما ذكرت
وهذا مالي لم ياخذ منه لم يكن له على المال سبيل حتى يحضر الغائب لانه ما اقتران الحق للمدعي
فان اقام المدعي البينة ان المال ماله او اني الاخذ اليمن اخذ منه لانه ثبت الحق لنفسه
ولو ان رجلا تزوج امرأة على الف درهم او قطع يد رجل او غصبه الف درهم او استودعته
الف درهم او كان قرضا او ثمن بيع فجاء رجل فادعي ان المرأة امته وان الرجل صاحب مال عبدك
وانه قد مات وصدقه بذلك كله للمدعي لان المولى هو الخصم فيما كان لعبدك بعد موته فان
قال المقر ان العبد ذوا ليد يحيط بماله لم يلفت عليه وقضى عليه بالمال للمولى لما ذكرنا وان
انكر الذي قبله المال جميع ذلك فاقام المدعي البينة على جميع ما ادعي وعلى الموت صح وقضى
القاضي له بذلك لان المدعي عليه لو لم يتصب خصما نصها القاضي خصما لبنت للمولى حقه
على وجهه وهو ان يجعله خصما لان المال في يده مال في يد رجل جازم وادعي انه ماله اخذ

الذي قبله المال
سقط بذلك كله

منه على يد المدعي دفعه اليه وصدقه ذواليد بذلك وقال هذا مال المدعي دفعه
الى المدعي فانه عليه وانما الخوف ان يجد بالرق فياخذ مني المال فالعاصي بعضى صاحب المال
لا بد له من ربه فيمضي اقراره بنفي حيا الغاب وهذا لان الانسان لا يصح مستودع العبد
لان المال متى وصل من العبد الى المولى صار اقراره من العبد فيقتد به على المال بطريق الاصل
فان الشيا به فاذا هذا ماله النسيان فاذا هذا ماله في يد اقره صح واخذ منه فان حضر العبد
واكثر الرق وطلب ماله فله ان اخذ من المقتضى له لان القاصي انما قصي له على تقدير ان يه
ذو اليد وقد بين خلاف ذلك فبطل ما استثنى عليه من القضا فان كان استملكه المقتضى له
فله ان يضمن ان يما شأنا اما المقتضى له فلما امره بما المقر فلا نه انقله باقراره للمدعي ولو قال
هذا المال اودعته عبدى فلان ولا ادري اهو لك ام لا فصدقه المدعي انه عبد اودعه
ايامه واقام البينه انه ماله حتى القاضى له به لانه اثبت ما لسنه ان المال له على وجه الخصم
في الظاهر بعضى له به فان حضر الغاب وانكر الرق واخذ ماله لما مر وقيل للمدعي اعد
ببتك عليه والا فلا جوك لان المدعي قد اقر باليد ادعى الحق لنفسه مومرا التسليم اليه
اولا ثم ما يشانه لنفسه بالحجه وان قال ذواليد هو مالك اودعته فلان وليس هو
لعبد فعلى المدعي اودع هذا المال فلان وهو عبدك واقام البينه على ذلك لا ينفك
لانها تصادقا على ان اليد لثالث فلا خصومه بينهما وبينه على الغاب ضايعة في اثبات
الرق عليه لما مر ولو اقام المدعي البينه ان الغاب الذي اودع هذا الرجل عبد الذي في يد
المال وانه قد مات فالقاضي يعزل البينه ويجعل ذى اليد خصما وبعضى له بالمال لانه لو لم يكن
يدعى على خصم وادعاه الى اثبات حقه نصب القاضي خصما وبعضى له بالمال لانه لو لم يكن
يدعى على خصم واحتاج الى اثبات حقه نصب القاضي خصما وهذا الذي في يد المدعي
ان يكون خصما ولو ان رجلا وهب لعبد رجل جارية وقصها العبد ثم اراد الوهاب ان يرجع في
الهبة والمولى غاب سقط ان كان العبد ما ذوقا في التجاره كانت الخصومه في ذلك مع العبد
دون المولى والا فالخصومه مع المولى دون العبد لما مر ان المدادون معتبره في حق كسبه
وبد المجبور لا فكانت بيد المجبور المولى الا ترى اذا كان على المادون دن كان ادبي به من المولى
ولو باعه ولا دن عليه جاز بيعه والمجور بخلافه فذلك لكون الرجوع يكون على المادون دون
المجور فان قال العبد انا مجبور على وقال الوهاب ان ما ذوقا في التجاره كانت الخصومه في ذلك مع العبد
يرجع في الهبة لان الاصل في يد العبد ان يكون معتبره فيتمسك به حتى يبين ضده ولا ان الاصل
في الهبة ان يكون حق الرجوع ثابتا متمسك به حتى يبين ضده ولو اقام العبد البينه انه
مجبور عليه لم يقبل بينه لان المدعي يدعى عليه فعلا وهو قبض الهبة وهو يريد جوبل اليد الي
غيره فلا يملك ذلك كما لو ادعى على انسان غصب او شقة وذلك يقيم البينه على انه وديعه عنده
من فلان لا يقبل بينه لهذا المعنى ولو اقام العبد البينه على اقرار الوهاب بان الموهوب له
مجبور عليه او اقر به الوهاب عند القاضي لم يكن له ان يرجع فيها حتى حضر المولى لانه ثبت
باقراره ان الخصم هو الغاب دون الحاضر ولم يكن للعبد بينه واراد استخلاف الوهاب على انه

المولى
سأله دون

ليس مجبور عليه فانه يستخلف بالله ما تعلم انه مجبور عليه لان الاستخلاف مفيد
على العلم لانه استخلاف على فعل الغير فان حلف رجوع بالهبة والا فلا حتى
المولى هو الذي حضر وغاب العبد والهبة في يد العبد فاذا اراد الوهاب الرجوع في
منها لم يكن المولى خصما له في شيء من هذا حتى حضر العبد ولا شبهه فان كانت الهبة في يد المولى
والعبد هو الغاب وقال الوهاب وهبت هذه الجارية لعبدك فلان قد فيها اليك وغاب
وصدقه بذلك المولى فاذا اراد الوهاب ان يرجع فيها فله ذلك لانه اقر حتى الرجوع وهو خصم
فيه وهذا لما مر ان المولى على ما وصل اليه من كسب عبدك لا يصله ولا يدعيه ولو قال اودع
هذه الجارية عبدى فلان وما ادري وهبتها له ام لا وقال الوهاب اودعها لعبدك فلان
وانما وهبتها له فاقام البينه على الهبة جعلت المولى خصما وقصت عليه بالهبة لما مر ان
المولى يد صاله فكان خصما للمدعي طاهرا غير انه انكر ان المال له وقد ثبت المدعي البينه
ان المال له فان قبضها الوهاب فزادت في يد لها عنده او مات لم قدم الغاب وجعل الرق
فان القاصي رد الهبة الى الموهوب له ان كانت قائمه بعينها في يد الوهاب واذا دنت جبرا
لما مر ان القاضي قضى له على تقدير ريق الغاب وقد بين خلاف ذلك فبطل ما استثنى عليه ولا يكون
للوهاب ان يرجع فيها لان الزيادة جرت على ملك الموهوب له فامتنع الرجوع في الباقي لمكانها
انما هذا لان العضما انقض من الاصل صار كان لم يقبض الوهاب معنى وان كانت مات
في يد موهبا من لقمته ان سا الغاب بعينه وان شاع من المستودع لان كل واحد متعك
في حقه هذا بالتسليم وذلك بالتسليم وانهما ضمن لم يرجع على صاحبه شيء اما الوهاب فلان
قرار الضمان عليه كالعاصب الثاني واما المستودع فلا بد من ان الغاب طالم بالخصم
لانه عبد وان رجوع الوهاب جائز ومن طلم لا يظلم وان كان الذي في يد الجارية قال
استودعنيها فلان وما هو لي عبد وقد علمت انك وهبتها له فاقام الوهاب البينه على انه
عبد لم ينفك الخ ذلك حتى حضر الغاب لو حيين احدهما انه ثبت الملك لغيره والمسهر له
بذلك شهوده والشا الى انه يدعى الحق على الغاب لما مر ان الخصم هو العبد في اثبات الرق عليه
فان قال الوهاب ليست لي بينه ولكن استخلف المستودع على ما هو عبده فان العاصي يستخلفه
على ذلك لان الاستخلاف مفيد فان حلف فلا يسبيل للوهاب على الهبة حتى حضر الغاب
وان كل بعضى عليه بالرجوع في الهبة وكان منزله اقراره بان الغاب عبده وانما استخلفه
القاضي هاهنا على ان الغاب ليس بعبد له وان كان الغرض من ذلك قرض المال الذي يدعيه
وفي قول الاول الباب استخلفه على انه ماله قبله حتى في المهر والا رث الذي يدعيه ولم
يستخلفه على ان الغاب ليس بعبد للمدعي وان كان لو اقر بذلك كان مضدا للقولين
ان دعوى حق الرجوع في الهبة هاهنا لا زمة برق الغاب ومعه دعوى استحقاق المال على المدعي
طه لسن لا زمة لرز الغاب بل يقبل الفضل عن ذلك وبيان هذا هو ان الاصل في الوهاب ان
لا يملك الرجوع الا على من وهب له فكان ريق المعاب اساسا واصلا في ثبوت حق الرجوع له
فقلنا استخلف على ذلك واما المال يجوز ان يكون مستخفا على شخص من غير ان يكون

٢٨٤

والغالب ما يشاء الممدعي وانك تحصيل فائدة الاستخلاف من ذكر الرق والمقصود هو
الممدعي فلهذا يصح محمد بن الحسن على الاستخلاف على المال ولو ان الواهب صدق في
اليدين الغالب او دعه اياه وقال ذواليد ليس الغالب بعيد لي فاقام الواهب البيعة انه
وهبه هذه الجارية لفلان وقبضها منه وهو عبد لذى اليد وان فلانا قد مات ودواليد
يحمل ثمة ايضا فالقاضي يعرض الواهب بالرجوع في الهبة ولا يشبه الموت في هذا غيره
لما مر انه اذا اقام البيعة على الموت فقد اقام السنة على ان هذا هو الخصم فان لم يقيم البيعة
على الموت ولكنه اقام السنة على انه كان عبدا لهذا الذي الجارية في يده وانه باعه من فلان
بالف درهم وقبضه فلان منه فالقاضي لا يلفظ الى ذلك ولا يقضي له بالرجوع حتى يحضر
الغالب لان الانسان قد يبيع مال غيره فلا يستدل على ان الملك له ولو لم يكن كذلك
ولكن اقام الواهب البيعة على اقرار الذي الهبه في يده ان الغالب عبده فان العاصي جعل
ذاليد خصما ونقض عليه بالرجوع لان ثبوت اقراره بالبيعة كشوته معانته ولو اقر بذلك
عند القاضي جعله خصما وكذلك هذا والله اعلم بالصواب والمه المرجع والمآب

قال القاضي الامام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في جواب هذا الباب على موجب
جناية المملوك منه على غيره ومن غيره عليه فقوله موجب جناية الفتي صيرورة رقبته
جزا حائنه وموجب جناية المدبر او المكاتب وجوب قيمته وان موجب جناية الانسان
على مكاتبه في ماله وعلى مكاتب غيره على عائلته وان العاقله تتحملون ضمان النفس
ولا تتحملون ضمان طرف المالك لا يتبع الضمان النفس وان المملوك متى حصل جنايات
من الشخص كان الاعتبار بعد الجناية دون الجنايات لان كل جرح علة تامه كاملة في اثاره
جكمه وهو الاثلاف فلا يقوى القبض بالقبض خلاف ما اذا استأجر دابة لحمل عليها
عشرة اقفره خطبه فحمل احد عشر فقيرا قتل حيث تضمن قدر الفقير الجادى عشر
لان الفقير ليس بعلة تامه في اثاره الحكم وهو التلف بل التلف حصل لجميع الفقير
لهذا ورعنا الضمان وان اقرار الانسان على غيره باطل الا فيما يرجع الى جفعة وان الذين
اذا استوفوا في الشوت استوفوا في الاستحقاق والا فبيد بالاقوى اذا كان لرجل عبد
مدبر جنى جناية فموجب جنيته في قيمته ونخاطب به مولاه على ما عرف في الاصل فان خصم
المجتبى عليه المولى في جنيته بعد زمان ما خلفا في قيمة المدبر يوم جنى وقد ضاذا فان
الحايه كانت قبل ذلك بايام فقال المجتبى عليه كانت قيمته يوم جنى على الف درهم وقال
المولى بل كانت قيمته يوم خمس مائة درهم ولا يدري ما كانت قيمته يومئذ الا ان قيمة
يوم اختصما الف درهم قال ابو يوسف ولا يتخالفان في حكم قيمته للجبال ثم رجع وقال
بان القول قول المولى وهو قول محمد وهذا هو الصحيح والا فليس فوجه قول ابو يوسف
الاول ان كل واحد منهما يدعي قدا ينكره صاحبه فيتخالفان كالميتا عين اذا خلفا
والسلعة قايمة تتخالفان لهذا المعنى ووجه قوله الثاني وهو ان المجتبى عليه يدعي على

المولى زيادة وهو ينكر فيكون القول قوله مع مبيته كالفاسب مع المصوب منه اذا خلفا
ففيه المصوب بعد هلاكه فالقول قول الغاصب مع مبيته لهذا المعنى
رجلا خطأ وقيمته الف درهم فلع المولى قيمته الى وليا القليل غير قاض ثم ان
المدبر قتل آخر خطأ فان ولي القليل الثاني الخيار عندا حنيفة ان شامتن الموت
صف ميمته وان شامتن من مولى الجناية الاولى ولا يعلم بان المولى لا يضمن الجانيات
المدبر وان كثرت الا قيمته واحدة لانه ضمن قيمته بالمنع من الدفع والمنع من الدفع
السابق واذا الجدل السبب يتحد الموجب لا مجاله وانما خيرا المولى ما هني عندا حنيفة
اذا كان الدفع الى الاول بغير رضا ولا يتخير اذا كان بعضا لان القيمة ترددت بين كوفها الاول
خالصة وش كوفها مستركه بلحق جناية اخرى ولو كانت الشركة الموهومة معلومة
جالة الدفع كان المولى ضامنا لانه لا ولاية له على الغير ليقطع رجوعه ولو تبينا العقد الشر
اصلا لم يكن المولى ضامنا فلا بد من شيء يقطع هذا التردد وذلك قضا القاضي لان القاضي
ولاية على الناس فقلنا اذا وقع بغير رضا ضمن لان الدفع في حق الشركة لم يصح واذا دفع رضا
لم يضمن لان الدفع بالقضاء صح مطلقا فان ضمن المولى رجوع به المولى على ولي الجناية الاولى
لما مر انه لا ضمن لقيمة واحدة وان ضمن المولى لم يرجع على احد لان قرار الضمان عليه
واقفا اختار ضمانه لم يكن له على الاخر ضمان لانه حين اختار هذا فقد ابرأ الاخر لان الحق
متحد واما عندا يوسف ومحمد فلا خيار له كف ما كان لان المولى حين دفع القيمة لم يكن
الشركة ثابتة فصح الزرع مطلقا كما لو دفع نقضا القاضي فان اخذ نصف القيمة من احد
بعضا القاضي ان المدبر جنى جناية اخرى فيقتل رجلا خطأ فولي القليل بالخيار ان يشا
اخذ المولى سدس القيمة وان شامتن اخذ ولي الجناية الاولى بذلك ويرجع ولي الجناية الثانية
سدس القيمة ولا خيار له فيه وانما كان كذلك لان ولي الجناية الثانية اخذ النصف بمضا
ولي الجناية الاولى اخذ ما اخذه بغير رضا على ما مر وانما يرجع ولي الجناية الثانية بالسدس
على ولي الجناية الثانية وبالسدس على الاول او على المولى لان القيمة صارت مسركة بينهم
اثلاثا لان الجانيات ثلاث فثبت للثالث الحق في الثلث شامتا في النصفين فحصل كل
نصف سدس القيمة هذا معنى قول محمد يرجع سدس القيمة على ولي الجناية الثانية وسدس
القيمة على الاول او المولى فان اخذ هذا الثلث الذي وجب له بغير رضا من المدبر قتل رجلا
خطا فان ولي القليل بالخيار ان شامتن المولى نصف سدس القيمة وان شامتن ذلك
ولي الجناية الاولى لان الدفع كان بغير رضا وضمن المولى الاخر ولي الجناية الثانية نصف سدس
القيمة ولا خيار له فيه لانه اخذ ما اخذ بمضا على من حقه نصف سدس القيمة في يد ولي
الجناية الثانية يتخير فيه ان شامتن نصف ذلك وهو ربع سدس القيمة من ولي الجناية
الثانية وان شامتن من ولي الجناية الثانية وان شامتن من ولي الجناية الاولى وان شامتن
اخذ من المولى وذلك لان ولي الجناية الثانية اخذ الثلث من موطنين بغير رضا فلهذا يتخير
ولي الجناية الاخره فيه ثم انما كانت القسمة ارباعا لان الشركة كانت اربعة فثلث حى

كل من كان له قيمه فاذا رتبته في ثلثة مواضع فكان له في كل موطن نصف صد من القيمة
طالع من كان له قيمه يقسم مائة ما عندنا يوسف ومحمد الربع بعضا وبعضا سواء كما امر
من قبلنا من غفرنا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل مات فادى المولى قيمة الف درهم
بعضا بعضا في المولى فمات المولى وترك الف درهم وعليه دين الف درهم لم يوقع في
الدين اخر مات فان الف التي تركها ولي الخبايه الاولى تقسم بين ولي الخبايه الاخره بين
اصحاب الدين على خمسة اشهم لصاحب الخبايه خمسة ولا صاحب الدين اربعة اخما بينها
وهذا لان قيمة المدير وهي الف صارت مشتركة بين ولي الخبايه فكان لكل واحد منهما
خمس مائة فادى حق ولي الخبايه الاخره خمسمائة درهم وحق اصحاب الدين الفان يجعل لكل
سهما نصيب الحقوق على خمسة اشهم فيقسم الف المتروكة على تلك الانصبا فيخرج ولي
الخبايه الاخره خمس ولا صاحب الدين اربعة اشهم فان انقسموا تلك الف بقضا قاض
لم يقع في البركات فان ولي الخبايه الثالثه تبع ولي الخبايه الوسطى فيقياسه ما اخذ
نصف لان من حجة ان يقول نحن في الاستحقاق الى الجسر الذي في ايديهما لان حقهما
في ثلثي القيمة هي الف درهم وثلثا الف ستمائة وستة وستون وثلثا درهم وثلث الف
الف درهم فيقسمون القيمة على ذلك فكل واحد منهما ربع القيمة ولا صاحب الدين ثلثة ارباعها
وهذا لان الجنايات صارت املا ثا فصار ربع القيمة من اولها الخبايه املا ثا فكان نصيب
اشن ثلثا الف كما ذكرنا وان لم يكن ولي الخبايه الاخره صاحبه لكن في احد الحرمين
وله الف درهم على ولي الخبايه الاولى فانه يقاسمه ما في دينه على اربعة اشهم لان حق هذا في
ثلثا الف وحق رب الدين في الف فكل واحد لكل اربعة اشهم فان لقي صاحب الف الف درهم
الاخر وله الف درهم تجمع ما في ايديهما جميعا فاقسمها نصفين لان حقهما سواء فان لقي صاحب
الخبايه الاخره صاحبه جمع ما في ايديهما فاقسمها فاقسمها نصفين لان حقهما سواء فان لقي صاحب
فان بقوا بعد ذلك جميعا فاقسموا ما في ايديهم على مائة اشهم لكل واحد من ولي الخبايه
ثلث لكل واحد من الحرمين ثلثة امان لما اراد حق ولي الخبايه في ثلثي الف وحق الحرمين
في الف صارا لكل اربعة اشهم ربع لولي الخبايه من ثلثي الف ونصف الربع من الكل
يكون وكذلك ثلثة ارباع الف بين الحرمين نصف ونصف ثلثة ارباع ثلثة امان لكل
يكون ولو جفر مدير رجل مرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل ومات وقمة المدير يوم جفر
الف درهم على المولى ذلك فان دفع منها خمس مائة درهم الى ولي الخبايه بغير قضا قاض
ثم ذهب ولي الخبايه ما بقى له ولي المدير من ارجل اخر دفع في البركات فان ولي
الخبايه الثانيه بالخيار ان سارجع على المولى نصف قيمة المدير وان سارجع عليه بر ربع
قيمة المدير وعلى ولي الخبايه الاولى بالربع وهذا لان حقه نصف القيمة شاعيا في النصف
اعتى المدفوع الى الاول والباقي في يد مختار ان شاء لم يجوز الدفع ورجع على المولى بالنصف
وان سارجاه ورجع بصف المدفوع وهو ربع القيمة على المولى ورجع على المولى بالنصف
الباقى وهو ربع القيمة ايضا لان الدفع كان بغير قضا وان كان المولى دفع نصف القيمة بعضا

والمسئلة في الجاهل فلا خيار للثاني بل ياخذ من المولى ربع القيمة ومن المولى الى المولى
بعضا قاض صحيح مطلقا واذا دبر الرجل عمده فحسب جنايه فخرج المولى قيمته
بغير قضا قاض لم كاتبه بعد ذلك فحسب جنايه اخرى فحسب القاضى عليه ما في ثلثي قيمته
حتى جنايه اخرى لم مات ولم يدع الا مائة درهم ومكان ثلثة الف درهم فان كان الذي
ترك لولي الخبايه الثانيه خالصة لان القاضى متى قضى على المكاتب لموجب الجنايه صار دينه
عليه وكسب المكاتب يكون مضرورا الى دينه فلهذا سلم الماله لولي الخبايه الثانيه فاما موجب
الجنايه الثالثه فعلى المولى لان الفضالم يتصل به وقد مات المكاتب عاجزا لانه لم يترك الا
مائة درهم ومكان ثلثة الف درهم واذا مات عاجزا انقضت الكفايه بهذا مدير حتى جنايه
وكان موجب جنايته على السيد لم عندنا حصة ولي الخبايه الثالثه بالخيار ان يضمن المولى
نصف قيمته وان شاع ضمن ولي الخبايه الاولى التي كانت قبل الكتابه لما مر فان ضمن المولى
ربع المولى على ولي الخبايه الاولى وان ضمن الاولى لم يرجع على احد لما مر به مديره ولدت
ولدت ثم جت جنايه ياتي على قيمتها وقمة المديره ثلث مائة درهم وكذلك قيمه ولدها لم مات
المولى ولم يدع مالا غيرهما فلو غرما اصحاب الجنايه ان يستسعوا المديره ولدها في قيمة
المديره لان المدير وصيه على ما عرف وثلث مائة هاهنا دين الدين مقدم على الوصيه
والتركة هي الام والولد فكان للغريم ان يستوفي دينه من اي محل يتيسر له من التركة فلهذا ملك
استسعاها فان ادتها المديره رجعت بسدس قيمتها وذلك حمس مائة درهم على الولد كان
القيمة للغرما هو الولد رجع على الام بسدس قيمته وكان لها سدس قيمتها ويتبع في ثلثي
قيمته للورثه وذلك لان الوصيه معتبره من الثلث والثلث بعد الدين مائة درهم وذلك
لها بينهما نصفين لكل واحد خمسون ذلك سدس قيمته فحسب السعاه على كل واحد في
ما في خمسين فاذا استسعوا احد هما في جميع قيمته رجع على الاخر خمسين حتى يسلم لكل واحد
خمسون وحصل سعاه في مائتي وخمسين عبد من حليس من النساء اخطا فديره احد هما
وهو موثر ولم يعلم بالجنايه لم جنى جنايه اخرى قال هاهنا حكما ان حكم بين المولىين وحكم بين
اصحاب الخبايه وبينهما اما الحكم بين المولىين فليس بملك خمس خارات التضمن او السعاه
او المدير او الاعوان وان تركه على حاله لئلا ذكر في باب العتاق وهما هنا لم يذكر
الاعتاق لانه يلزمه الضمان به فذكرنا لانه ان يفعله من غير ضمان وهذا فرع مسئله العتق
انه تجرى عندنا حقيقه فكذا المدير الذي هو فرعه وعندهما المدير لا تجرى كالحق
غير ان المحصفه فصل بين المدير والعتق فخلصا وهما كذلك اما ابو حقيقه قال هاهنا ان
شأ تركه على حاله وفي باب العتق لا يجوز ذلك وهما فالا المدير ضمن لشرطه نصف قيمته مورا
كان ومعتبرا وفي باب العتق لا لا ضمن ان كان معسرا فوجه القول ان الجزية تغلوها احكام
لا بد من اقامتها والجمع بين احكام الجزية والرق في شخص واحد متعذر لصاد بينهما هاهنا
اذا اعتق بعضه لا يبقى كذلك بل يخرج بالجزية اما بالضمن او بالسعاه او بالا عاون كما عرف
اما المدير مملوك لسيد في جميع الاجسام الا في اشباع البيع فقط فاذا اصابه في ابقائه

286

دبروها

كذلك وجب على كل وجه الشئ له من النذر والعقوبات استسعا المعقوب مفيد واستسعا
المدير في شأنه وان لمدير اكل لسيده وكسب المملوك للمالك فاذا يكون الضمان الجعما
الى السيد كيف ما كان فعليا في الابتداء يكون الضمان عليه واما كسب الجور فملكه دون ملك
المعقوب يكون الضمان مقصورا على المستسعي فكان مفيدا وجمعه الفقه في الفرق بينهما ان
النذر لا يجزى عندهما فاذا نذر بحبيبه فعدى الى نصب شريكه فصار نصب الشريك
ملكاه بالعمه وضمان التملك لا يخلف بالنار والاعتيار واما الملك في المعقوب فيبطل
عن المعقوب لانه انتقل الى المعقوب فكيف يضمن للشريك شيئا قال وانما وجب الضمان له حال
النار والضمان خلاف القياس اما الحكم من المولى ومن اصحاب الجنايه يقول عند الحنفية
ان ضمان الشريك نصف قيمته دفع ذلك الى الولي الاول لانه يعلق على العبد الاول لجميع
العبد وهذا يدل بوضوحه فكان له ولا شئ اولي الجنايه الاخرى من ذلك لان المدير بالضمان ملكه
من وقت المدير فقد حصلت الجنايه الثانية وهو مديركه على ملك المدير وقد مر ان موجب
ضمان المدير على مولاه لا في رصته فضمن قيمته مديرا واجدا في الجنايه الاولى من المدير
صف قيمته ايضا لما مر ان جرح الاول يعلق لجميع الرقبه للعبد فهو بالنذر فوت عليه بطل حقه
ضمن وانما ضمن المدير قيمته وصفها هي بالنذر مع اننا قد ذكرنا اجابات المدير وان كثر
فالمولى لا ضمن الا قيمه واحده وانما كان كذلك لان النذر وان كان مجدا صورة فعليه مختلف
فانه في حواله فوت بالمدير يحمل الحق فكان الضمان ضمان نفوت يحمل الحق وفي حواله الثاني
ما فوت يحمل الحق فان المولى متعلق برصته وانما منع الحق من حواله برصته واذا بعد الموجب
حكما جازا ان تعدد الموجب وان احاد الشريك استسعا العبد في نصف قيمته يكون ذلك
لولى الحاسبين لان الملك لم ينتقل الى الشريك في هذا الصف فعلق جرح الوليين به فكذا يبدله
ورجاء على المدير بقيمته نصفها للمولى الاول فاما ما مر ان حقه يعلق به فتا نصف قيمه
لولى الثاني مديرا لان حقه وجب وهو مدير واذا دبر الشريك بحبيبه او تركه على حاله ضمن
نصف قيمته من الوليين نصف لما مر ولا يصح محاراة لان الدع لم يتعد بضعه بل كان قد ر
قبله وكذلك اذا تركه على حاله لانه رضى بالمدير من الشريك فصار بمنزله تدبيره عبد ثمنه
الف درهم شجته رجل موصيه لم دبره السيد لم شجته اخرى لم كانته لم شجته اخرى لم ادى معنى
لم شجته اخرى لم مات من ذلك كله او لا نقول ارض موصيه العبد فقد رصف عشر القيمة
كأرض موصيه الجور مقدار نصف عشر الدية لذا ذكرناها في المبسوط وذكر في غيرها
ان ارض موصيه الجور مقدار وانما اختلفوا في ذلك لان طرف العبد لمحق بطرف الجور من وجه
والأموال من وجه على ما عرفت في مسئله جنة العميا اذا عرفت هذا فنقول بالشجته الاولى يجب
نصف عشر قيمته لان ضمان الشجته مقدار شرعا بل يجب نقصان ما نقص بها الى ان دبره
لان النقص في اطراف الارقا مضمون وانما وجب نصف عشر القيمة باز الجور والمستملك
لا بالشجته لا غير فعليا ضمن ما انقص لها بعد ذلك لانه سرابه فعله وجب نقصان ما نقص
بعد النذر ايضا الا انه يعتبر قيمته مديرا وحبنا الشجته الاخرى نصف عشر قيمته مديرا مستحجا

بالشجته الاولى منقوصا بقصاها وضمن ما انقص بالشجته الاولى لا زحاما ان النذر
وقبله متوافقه في الحال مملوك والمستحجي لهما نه واجدا هو السيد فاذا
لان المستحجي قد تملك فصارت الكتابه كالبيع ومن باع عبده بعد ما جنى عليه انفق في السرابه
لان الباع قد زال ملكه الى غيره واما المستحجي فلا يستحجي ضمان السرابه لان اصل السيد العبد
موجب للضمان في ملكه كذاها هي لم يجب بالشجته بعد الكتابه نصف عشر قيمته للمكانت كما
مدير المستحجي الشجته منقوصا بقصاها وضمن ما انقص هذه الشجته الى ان ادى نفوت ذكر في الجنايه
وذكر من سماعه عن محمد بن عيسى انما يضمن ما انقص الى ان مات وذكر في رواية الكتاب انه لو انشأ الشجته
بعد الجرحه لجار شهاده ولا يضمن بقصاها وكذلك لا يضمن ما انقص بعد الجرحه لانه نقصان شجته
من حرقه لا يعتبر وجه روايه ان سماعه ان جرح ما قبل العتق وبعد شوا في حق هذه الشجته
فان المستحجي واجد الا ترى انه لا ينقطع السرابه بالعتق الا ترى ان موجب هذه الشجته القيمة
قبل العتق وبعد ونقصان النفس يؤثر في نقصان القيمة فلا بد من اعتبار ذلك قبل الوقت لان
الشجته بعد العتق لان موجبها الدية والدية لا يخلف بنقصان النفس كما لها وهذه الروايه
اصح وافينس لم اذا مات يعرف ثلث قيمته مستحجا اربع شجبات بنقصانها لانا قد اوجنا نقصان
الجنايه ثمره فلا توجب ثمانه ولجب على العاقله لورثه ذلك على العاقله لما مر وهذا لان الدية
لا تخلف بنقصان النفس كما لها وانما اوجنا ثلث القيمة وثلث الدية مع ان الجنايات اربع
صورة لا ثمانه معني فان الجنايات الاولى يضمن في حكم جنايه واحده لان حكمها لا يختلف لان
سرايتها هدر والجنايه بعد الكتابه مخالف ما قبلها لان سرانها معتبره وكذا الجنايه بعد
العتق مخالف ما قبلها لان موجبها الدية وموجب ما قبلها القيمة فاذاها هي على جنايات
سرايه اصل بها هدر وسرايه النذر معتبره فوجب ما تلف لهما ومثلث النفس فمدير بمنزله
ما لوجني على رجل سبع ورجلان مائات وجب عليهما ثلث الدية لهذا المعنى كذلك ها هنا عتق
رجلا موصيه فله بره مولاه وهو يعلم بالجنايه لم شجته اخرى لم كانته وهو يعلم بالجنايه لم شجته
اخرى لم ادى معنى لم شجته اخرى لم جأ احبني وشيخ هذا الرجل ايضا موصيه ثمان المستحج
من ذلك كله فعلى عاقله الاحبني نصف الدية لان الاعتبار في ضمان النفس تعدد الجنايه دون
الجنايات على ما عرفت والجنايات ثمان عتق جرح والنفس تلفت لجنايتها على الجرح نصف الدية
على عاقلته والصف الاخر يوجب جنايه العبد الا انه وجد منه اربع جنايات حكم كل واحد
مخالف حكم صاحبها لان موجب الاول يعلق برصته وموجب الثانية يعلق بعمته ومخالط
به السيد وموجب الثالثة يعلق بقيمته ولكن المخاطب هو المكاتب وموجب الرابعة الدية
ومخالط به العاقله واذا اختلف احكام الجنائيات كل جنايه على حده في حق حكمها فنقول
الجنايه الاولى صدوت وهو من كان موجبا صبر ورثه جرحا جانيه غير ان المولى صار محاربا
للنذر بالمدير عن علم لانه فوت حمل الجنايه وقد تلف ثلث الجنايه ربع النصف وهو ثلث
موجب على المولى ثمن الدية ويكون في ماله لانه لزمته بقوله فصار كما لو اعترف به والجنايه
الثانية صدوت وهو مدير فيجب على المولى الاقل من قيمته مديرا ومن ثمن الدية لانه بالنذر

الشيء على هذه الحمايه لا يكون مختارا لهذا يلزمه الاقل من قيمته ومن ثم الذي والجنابه
التي هي عليه من مكاتب مدر فليزمه الاقل من قيمته ومن ثم الذي والجنابه الرابعه
صدقه منه وهو يجب من الذي على عاقله ولولم يدره المولى والمسله بما كان على عاقله
الا جنى نصف الذي لما مر وعلى المولى شد من الذي بالحق لا ولين لانه صار مختارا بالكتاب
ينبغي علم بالجنابه وعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن شد من الذي وعلى عاقله المكاتب شد
الذي وانما اختلف هذه المسئله والاولى من قبل ان موجب الجنابه الا ولين من قبل لانه صار
وموقف صار كجنابه واجده رجل له عبد امر رجلا ان يضربه سوطا مضربه سوطا لم يضربه اكثر
سوطا لم يضربه اجنى سوطا فمات من ذلك كله فان السوط الاول هدر لانه صدر بامر المالك
وعلى المامور ارش السوط الثاني مضروبا سوطا وضرب المولى هدر وعلى الاجنبي ارش السوط
الرابع مضروبا ثلثه اسواط وعلى الاجنبي اصاع ذلك ثلث قيمته مضروبا اربعة اسواط فكل
الثالث مع الارش على عاقله وبطل ما سواه اما السوط الاول والثالث هدر لما مر وتولنا
ضمن المامور ارش السوط مضروبا سوطا لانه ادخل نقيضا في ملك الغير وهو منقوص بسوط
ضمن قد رما نفضه جال الجنابه وقولنا ضمن الاجنبي ارش السوط مضروبا ثلثه اسواط لانه
ادخل فيه نقيضا وهو منقوض بملك وقولنا يغرم عند الموت ثلث قيمته لان الجنابه ثلثه فصار
كان الجنابات ثلث ثلث النفس منقوضا بربعة اسواط تلف الجنابه الاجنبي ضمن قيمه
ذلك وقولنا اربعة اسواط لان ارش السوط الرابع ضمن ماله ولا ضمن ما بنا وقولنا يكون كل ذلك
على عاقله لان ما دون النفس في العبد اذا اقل بالنفس يتجمله العاقله وقولنا ضمن المامور
شد من العمه لان ثلث النفس تلف لجنابته الا انه وجد منه جناحان احدهما هدر والاخر
معتبره فيتنصف ضمان ذلك الثلث وهو شد من قيمته ويكون كل ذلك على عاقله لما مر وان
كان المامور مضربه ثلثه اسواط والمسئله بخلافها هذه كذلك الا في خصله واجده وهي يجب
على عاقله المامور ارش سوطا مضروبا سوطا وعلى عاقله الاجنبي ارش السوط الخامس
مضروبا اربعة اسواط وعلى عاقله الاجنبي ثلث قيمته مضروبا خمسة اسواط وعلى عاقله
المامور ايضا شد من العمه مضروبا خمسة اسواط لما مره عبد رجلين بال احدهما صاحبه
اضربه سوطا فان زدت فهو مضربه ثلثه اسواط فمات من ذلك كله اما السوط الاول
فهو هدر لان نصفه صادف ملكه ونصفه صادف ملك صاحبه بامره وعلى المامور نصف ارش
السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله لان نصفه صادف ملك غيره فضمن ويكون في ماله
لانه دون النفس لم يتصل بالنفس لان السرايه قد انقطع بالعتق كما ينقطع بالبيع على ما مر
ويكون ذلك الارش الامر لان الجنابه صادفته وهو ملكه وانما عتق عقب اضربه لان الجرا
يتحقق الشرط لم يظن ان كان الامر موثرا فللضارب خيار ان يعتقه او يبيعه اما النفيين
واما السعابه يعني ترفع السعابه من مال العبد والعمول تصور الا ان يبرئه من السعابه
فان اختار صبيته ضمنه نصف قيمته مضروبا سوطا لانه ان تلف عليه ذلك وعلى الضارب
ارش السوط الثالث مضروبا سوطا لان جنابته صدرت وهو في حكم المكاتب فاذا مات

ترده

لانه

وجب على الضارب ايضا نصف قيمه العبد مضروبا ثلثه اسواط لان الملك رازح الجنابات
جنابات صورته غير ان الجنابه من جنابه واحد لا تجد حكمها فاما ما جاء في الجنابات
في هدرت مبرائيتها وما بعد العتق يخالف ذلك فكلون كخنايتن معه واذا جعل الجنابه
احدهما هدر والاخرى معتبره ضمن نصفه منقوصا بثلثه اسواط فكلون هذا مع ارش السوط
الثالث مضروبا سوطا مضروبا سوطا في ماله في ثلث سنين لان الجنابه الثالثه حصلت على المكاتب
واذا قبضها اوليا العبد استوفى المولى من ذلك ما ادى الى الضارب بالعتق لانه ثلث له من
الرجوع على المعتق لما ضمن مخرج في تركه بعد موته ويكون الباقي لورثته فان لم يكن له وارث
يكون للمولى الامر لان كل الولاه وان لم يكن المعتق موشرا فللضارب استسعا العبد
عند ان حنقه فعلى الضارب في السوطاين الاولين ما ذكرنا واما السوط الثالث فيجب
على ارشه مضروبا سوطاين لانه جنى على مكاتب نفسه فيغرم ارشه على ما عرف ولجب عليه
ايضا نصف قيمته مضروبا ثلثه اسواط لما مر ويكون نصف ذلك في ماله والنصف على عاقله
لان هذه الجنابه نصفها حصل على مكاتبه فكلون في ماله ونصفها على معتق غيره فكلون
عاقله في ثلث سنين واما نصف ارش السوط الثاني ففي ماله لانه دون النفس فليست في
الضارب من ذلك نصف قيمه العبد مضروبا سوطاين لانه وجب عليه للعبد الارش الذي
ذكرنا ووجب له على العبد نصف قيمته فمقتضا وما بقي ان كان للعبد ورثه فهو لهم والا
فيكون نصفه للامر ونصفه لا قرب الناس الى الضارب من حصبه لان الولاه بينهما نصفين
والضارب قاتل مبرائيتها فمقتضى الارش فلها ينقل الى عصبته عبد من رجلين امر احدهما
صاحبه ان يضربه سوطا مضربه سوطاين لم اغنقه الضارب لم يضربه سوطا اخر فمات
من ذلك كله فعلى الضارب نصف ارش السوط الثاني مضروبا سوطاين في ماله وعليه ايضا ان
كان موشرا للشريك نصف قيمته مضروبا وعليه ارش السوط الثالث مضروبا سوطاين
ونصف قيمته مضروبا ثلثه اسواط في ماله في ثلث سنين اما السوط الاول هدر لما مر
واما الثاني فنصفه هدر لانه صادف ملكه ونصفه معتبر لانه صادف ملك غيره
ويكون في ماله لان ذلك ضمان طرف العبد فلا يتصل بالنفس وما ينقص الى ان يعتق هل ضمن
لم يذكروا في الكتاب وينبغي ان ضمن لانه تلف صنعه قبل اعطاع السرايه لم ينظر ان كان
موشرا للشريك ثلث حياوات فان احتار قصته ضمن له نصف قيمته مضروبا سوطاين
لانه ان تلف نصيبه هكذا وانما ضمن ارش السوط الثالث مضروبا سوطاين لانه لا يخرج من
صادفه السوط الثالث اما ان يكون مكاتبه او للشريك او لهما كان جنابته عليه معتبره
وعليه ايضا نصف قيمته مضروبا ثلثه اسواط لان النفس تلفت لحمايات ثلث حكم اثنين
واحد لان سرائيتها هدر فكانت الجنابه واجده وحكم الجنابه بعد العتق يخالف حكم الجنابه
قبله لانه معتبره وسرايه الاولى هدر فاذا حصل التلف لجنابته احدهما هدر والاخر
معتبره ضمن نصف بدل النفس وهو نصف قيمته لم يظن ان كان الشريك احدهما ضمنه كان
هذا نصف ارش السوط الثالث في ملكه لانه لما اشغل اليه بال ضمان صار كعبد له عتق نصفه

سوطاين

بم

فكانت له عندك حبيبه وقد مر ان موجب حباية المولى على مكاتبه في ماله ثم
ما اوصى به من نصف القمه الى الشريك تصرفا صابا عليه لورثه المكاتب لان
المصنف صار ذمنا له في كسب المكاتب وعليه مثله فمقتضا وما بقي بلورثه المكاتب قال
لم يكن لورثه فلا قرب الناس الى المعقب من العصبه لانه فائل كما مروا ان كان المعقب معسرا
وتحمله لجاهلها واختار الشريك السعيه عندك حبيبه فعلى الضارب نصف ارش
السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله كما مر وعلى عاقله ارش السوط الثالث مضروبا سوطا
ونصف قيمته مضروبا ماله اسواط لانه جنى على مكاتب غيره ومقتضى نفسه وحمايته على
مولاه في ماله وعلى مكاتب غيره على عاقله واذا خرج المال بالخذ الذي لم يقبض من ذلك
نصف قيمته مضروبا سوطا في ماله لان حيا السعيه كان ثابته على العبد ورجح في كسبه وبدله
وما بقي بلورثه العبد وان لم يكن له وارث فنصفه للذي لم يقبض ونصفه لعصبه المعقب المعقب
لان الولاء كان بينهما والذي لم يقبض قائل سعيه فلا تجرم الارث والمعقب قائل مباشره
فيجزم الارث عبد بين رجلين امر احدهما صاحبه ان ضرب العبد سوطا وقال ان زدت به
جر مضربه ملته اسواط وضربه الا من سوطا وضربه الاجنبي سوطا فمات من ذلك
كله فان السوط الاول هدر لما مر وعزم المامور نصف ارش السوط الثاني مضروبا سوطا
في ماله لشريكه ويعزم ايضا ان كان المعقب موسرا واختار الشريك قيمته ارش السوط
الثالث مضروبا سوطا في شدت قيمته مضروبا خمسة اسواط على عاقله واخرم الامر ارش
السوط الرابع مضروبا ماله اسواط وثلث قيمته مضروبا خمسة اسواط ويكون ذلك في ماله
وعلى عاقله الاجنبي ارش السوط الخامس مضروبا اربعة اسواط وثلث قيمته مضروبا خمسة
اسواط وانما قلنا من الضارب نصف ارش السوط الثاني في ماله لانه ضمان طرفي العبد
والمأمور ترجع على المعقب نصف قيمته مضروبا سوطا في ماله وعزم المامور ارش السوط الثالث
مضروبا سوطا في ماله لانه جنى على مكاتب غيره وعزم الامر ارش السوط الرابع في ماله
لانه جنى على مكاتب نفسه لما مر ان الملك قد اسقل الله الضمان فصار مستسعى له والمستسعى
في حكم المكاتب على ما عرفت وعزم الاجنبي ارش السوط الخامس لانه جنى على مكاتب غيره
واذا مات فماتت خمس جنات واجناه ليه الامر والمأمور والاجنبي وقد مر ان الاعتبار
بعدد الجنات دون الجنات واذا كانوا ثلث النفس ثلث الجنات واثباتهم جميعا على
الاجنبي ثلث القمه وعليه ايضا ارش السوط الخامس يكون ذلك على عاقله وثلث جناته
الاثر ثلث النفس يكون عليه ثلث قيمته مع ارش السوط الرابع في ماله لانه جنى على مكاتبه
وثلث جناته المأمور ثلث النفس لان ذلك نصف لانه وجد منه ثلث جنات حكم
اشين واحد لان شرايتهما هدر فكانت الجنايه واحده وسرانه الثالثه معتبره وادامت
ثلث النفس جنات بين احدهما هدر والاخرى معتبره مضمون نصف ذلك وهو سدس
القمه ويكون على عاقله لانه جنى على مكاتب غيره يكون ما اخذ من عاقله الاجنبي
ومن الامر والمأمور بالسوط الثالث كله للعبد لان هذا وجب بعد ما صار مكاتبنا وارث

ما لم يكن له

ما

لثابه على المكاتب يكون له ورجح المأمور على الامر مصنف في السيد ضروريا
ذلك في مال العبد لان ما ضمن المعقب ترجع به على العبد عندك حبيبه كما عرفت
لورثه العبد فان لم يكن له وارث يكون لا قرب الناس من الامر لان الامر قال باخر
وانما كان لا قرب الناس اليه لان الولاء كله له وان كان الامر معسرا والمسئله لجاهلها ان كان
اختار والمأمور السعيه فمات وتلك سوا الا في فضلن احدهما ان المأمور وعزم ارش السوط
مضروبا سوطا في شدت قيمته مضروبا خمسة اسواط الا ان نصف ذلك في ماله ونصفه على
عاقله لان نصفه مكاتبه ونصفه مولى غيره فاعتبر كل نصف سخا على حده وعلى الامر
انما ثلث قيمته وارش السوط الرابع كما مر الا ان صاحبه يتجمله العاقله لان نصفه مولاه
ونصفه مكاتب غيره ومن جنى على مولاه وعلى مكاتب غيره يتجمله العاقله فيستوي المأمور
من ذلك نصف قيمته بالسعيه مضروبا سوطا في لانه السعيه كانت ماله له فكان له الرجوع في
مال العبد بم ما بقي بلورثه العبد وان لم يكن له وارث يكون لا قرب الناس من المولى لان الولاء
لها فماتان لان مباشران عبد بين رجلين امر احدهما صاحبه ان يبعه سيده وهو يعلم بالجنايه لم يبع
شجه اخرى عند المستري لم اشتراه وشجه اخرى وشجه اجنبي فمات من ذلك على عاقله
الاجنبي نصف الدية في ثلث سنين وعلى المولى الاول سدس الدية بالجنايه الاولى وثلث
الثاني ان كان يعلم بالجنايه سدس الدية والا فعليه الاقل من العمه ومن سدس الدية ويقال
للاول ادفع العبد او افد سدس الدية وانما قلنا على عاقله الاجنبي نصف الدية لان
النفس لمقت بخص من وقد مر ان المعقب عدد الجناه دون عدد الجنات والجنات اثنان فيقسم
الثلث عليهما فكل نصف الدية على عاقله الاجنبي واما النصف الاخر فقلد لجنايه
العبد وقد وجد منه ثلث جنات حكم كل واحد خالف حكم صاحبه لان حكم الاول في ذمه البائع
لان ما ربحه البائع وحكم الثامنه في ذمه المستري لانه صار مختارا بالبائع ايضا وحكم
الثالثه في ذمه العبد متعلق برقبته فيجزم المولى من الدفع والقداسد من الدية واذا اعتبرنا
كل جنايه على حده انقسم ثلث هذا النصف على ثلثه اقسام كل قسم سدس الدية ولولم يبع
كله للرباع نصفه والمسئله لجاهلها فعلى الاجنبي نصف الدية كما ذكرنا لان الحكم في حقه
لا يختلف واما النصف الاخر فقد تلف بجنايه العبد وقد جنى ثلث جنات مختلفه
الا ان العبد ونصفي في حق هذه الجنات لان البيع دار في نصفه دون النصف وكل النصف
منه تلف ربح النصف الذي دار فيه البيع جنى ثلث جنات صار البائع مختارا للاول
وذلك ثلث ربح الدية وخير المولى في الساليه من دفع العبد ومن القداسد ربح الدية
فاحتجبا الى حساب له ربع ولربعة ثلث وذلك اسي عشر سهمها يجعل الدية اسي عشر سهمها
منه على عاقله الاجنبي بقيت ستة منصفها وهو ثلثه حصه النصف الذي دار البيع فيه
سهم من ذلك على المولى البائع بالاختيار وسهم على المستري بالاختيار وسهم متعارف برقبته
العبد كما مر واما السله الباقية من النفس وهو ربع النفس فقد تلف بالنصف الذي لم يرد
فيه البيع وكان منه ثلث جنات الا ان حكم الثامنه والثانيه على حكم واحد لان المولى

شجه

وما اراد المستري محبة
لثامنه وادركت
الدية

لم تصر مختارا لما التالى فلا شبهة واما الثانية فلانه لم توجد منه الا ثلث غير ذلك
 النصف وذلك لا يكون اختيارا واذا اخذ حكمها صار واجبا واحدا والاولى حاه واحدا
 وحكمها مخالف حكم التالين لان موجبها على المولى لانه صار مختارا فكان لكل كناية
 فمن وجب احدهما على المولى وموجب الاخرى على العبد فينصف هذا الربع وهو ثلثه فينقسم
 فيصعف فصارت الدية اربعة وعشرين سهما نصف ذلك على عاقلة الاجنبى وهو اثنى عشر
 والربع وهو ستة ثلث بالنصف المبيع وفنه ثلث خانات ثلث ذلك وهو سهمان على المولى
 بالاختار وسهمان على المسترى بالاختار وسهمان في رصة العبد واما الربع الاخر فصفه
 وهو ثلثه على المولى بالاختار والنصف تعلق برصة العبد فالجاصل مما صار البائع الاول
 مختارا وخمسة اسهم سهمان من النصف الذى دارا البيع فنه وثلثه اسهم من النصف الثانى
 وذلك كله ثلث ثلثا ثلث سدس وربع وخمسة اسهم تعلق المولى فيها سدس وربع العبد بين
 فداه خمسة اسهم من الدية سهمان من النصف المبيع وثلثه اسهم من النصف الاخر وذلك
 ثلث ثلثا ثلث اوسدس وربع سدس وسهمان صار المسترى مختارا وذلك نصف سدس الدية
 عبد لرجلين سيج رجلا موصحة فباع احدهما نصف نصبه من شركته وهو يعلم بالخباية
 لم يبيع العبد الرجل موصحة اخرى لم استرى البائع من شركته ما باعه منه او رد عليه ذلك
 البيع يعيب وهو يعلم بالخباية لم يبيع العبد الرجل موصحة اخرى وشجة اجنبى شجة مات
 من ذلك كله فعلى عاقلة الاجنبى نصف الدية في ثلث سنين لما قران الاعتبار في ثلث النفس
 بعد الخباية والخبائى ثلثان فتصفا الضمان فوجب نصف الدية على عاقلة الاجنبى واما
 النصف الاخر فقد تلف بخباية العبد نصفه بملك البائع ونصفه بملك شركته فكل نصف صار
 جانيا على ربع النفس لم النصف الذى جنى على ملكه نصفه وهو الربع دارفنه البيع ونصفه
 لم يردفه البيع ثم الذى دارفنه البيع حتى ثلث خانات احكامها مختلفة حكم الاول على
 البائع بالاختار وحكم الثانية على المسترى بالاختار وحكم الثالثة في رصة العبد وحصة
 هذا الربع من النفس الباقية ثلثها وصار ذلك الثلث ثلثا فاحتاج الى حساب له ثلث ثلثه
 ثلث وهو اربعة وعشرون سهما ثلث الثلث وهو سهمان على المسترى بالاختار وثلث
 الثلث تعلق برصة العبد بخير المولى من الدرع والقدح واما الربع الذى لم يردفه البيع
 فقد جنى على من النفس ايضا ثلث خانات غير ان حكم جنايته واحد وهو في رصة العبد
 وحكم جنايته واحد وهو على المولى فاجعل التالين واجدة فاذا تلف هذا الثلث
 لخباية بين نصف ذلك على المولى وهو سهم ونصف من اربعة وعشرين ونصف تعلق برصة
 العبد بخير المولى من الدرع والقدح فالجاصل مما اجاز به البائع خمسة اسداس الثلث
 سهم من الربع الذى ارجيه البيع وسهم ونصف من الربع الثانى وتعلق برصة العبد خمسة
 اسداس الثلث ايضا سهم من الربع الذى دارفنه البيع وسهم ونصف من الربع الثانى بخير
 المولى في ذلك من الدرع والقدح واما المسترى فصار مختارا للسهم واحد وهو ثلث الثلث
 فصار لكل ستة اسهم وهي ربع الدية واما النصف الذى كان للشريك فقد جنى على ثلث

المولى عليه الاول

جنايات حكم الاول والثانية ولعل فان المسترى صار مختارا لهما لانه رد الربع على البائع وفنه
 جنايات صار مختارا لهما والخباية التالفة تعلقت برصة العبد لانه فقد الاختيار فيها واذا
 كان كذلك صار لكل كناية بين فاذا تلف ربع النفس لخباية من احدهما صار المولى مختارا وذلك
 نصف الربع وهو ثلث الدية والاخرى تعلقت برصة العبد بخير المولى من الدرع والقدح عي
 من رجلين سيج رجلا فباع احدهما نصبه من صاحبه وهو يعلم بذلك ثم سيج العبد الرجل احر
 لم رد المسترى ذلك النصف يعيب وهو يعلم بالخباية فبيعه العبد اخرى مات من ذلك
 على البائع سدس الدية ويقال له ادفع نصفه واقله سدس الدية وعلى المسترى سدس
 الدية ونصف سدس وبلغ النصف الذى جنى به او بعد به ربع الدية وهذا لان جميع
 النفس تلف لخباية العبد الا ان نصفه دارفنه البيع دون النصف والنصف المبيع جنى
 على نصف النفس ثلاث خانات مختلفة لان الاول صار البائع مختارا والسدس الدية والثانية
 صار المسترى مختارا للسدس الدية والثالثة تعلقت برصة العبد مختارا للبائع بين دفع ذلك
 النصف ومن اقله سدس الدية واما الثانى فقد جنى على النصف النفس ثلاث جنايات
 حكم الاول والثانية واحد فكذا كناية واحدة لان المسترى الرد صار مختارا لهما كما مر
 وحكم الثالثة متعلق برصته فاجعل هذا كان النصف تلف لخباية من صار المولى مختارا
 لا جديهما وذلك ربع الدية وقد صار مختارا من النصف المبيع سدس الدية فكلون خمسة
 اسهم من اثنى عشر وذلك سدس وربع سدس واما الربع فعلى برصة العبد بقدر او
 يدفع عبد لرجلين سيج احدهما موصحة فباع الشريك نصف نصبه من المسجوع لم يبيع
 العبد اخرى لم رد المسجوع على البائع ما استرى يعيب لم يبيع العبد اخرى وشج اخباية مات
 المولى والاجنبى فعلى البائع لشريكه سدس الدية وربع سدس وبطل ربع سدس الدية لخباية
 ذلك الربع في ملكا المقتول ويقال له ادفع النصف الذى جنى به الى رضى العبد او اقله من
 الاجنبى نصفها الدية ومن الشريك سدس الدية وربع سدس فكلون لولى المولى سدس الدية
 ونصف سدس وبطل نصف سدس لخباية الربع المسترى عند المقتول عليه وبطل نصف الدية
 لخباية النصف على مولاه وان اختار الدرع اقسما والنصف المدفوع فيضرب به لولى الاجنبى
 بنصف الدية ولى المولى سدس الدية وربع سدسها ويقال لو ارث المولى ادفع النصف الذى
 جنى به الى رضى الاجنبى او اقله نصف الدية وهذا لانها جنى حكم من الشريكين وبين
 الاجنبى وحكم من الشريكين اما الحكم بينهما فنقول النفس تلف لخباية عي نصفه على ملكه
 فمرد ذلك والنصف الثانى ونصف نصف دارفنه البيع ونصف لا وربع النفس تلف ربع الدية
 دارفنه البيع وقد جنى ثلاث خانات فالاولى صار البائع مختارا والوسطى هذا لاهاصك
 على ملكه والثالث تعلقت برصة العبد واذا اختلفت الخانات اعتبر كل واحد على حدة فثلث
 الربع صار البائع مختارا وهو سهم من اثنى عشر سهما وسهم تعلق بالعبد واما
 الربع الذى لم يردفه البيع فقد جنى على ربع النفس ثلاث خانات فالاولى صار البائع
 مختارا والباقى ثلث برصة العبد فكذا كناية واحدة لان حكمها واحد فاذا تلف ذلك الربع

البيع

لثلاثة من قود صار مختارا للنصف وهو الثمن وثلث سهم ونصف من اثني عشر وثلث
علاق بالربعة فالكسب ينصفه وصار اربع وعشرون نصف ذلك هدر وهو اثني عشر
لانه جني على مالك واما النصف الثاني فنصفه وهو ربع العبد دارفه البيع على
ما مر صلاحيته مختارا للثالث ذلك الربع وهو سهمان وهدر السهمان وتعلق السهمان
بربعة العبد واما الربع الذي لم يدر فيه البيع فنصف ما تلف به صار مختارا وهو ثلثه
اسهم ونصفه تعلق بركة العبد فالجاصل من البايع صار مختارا الخمسة اسهم سهمان
من الربع المبيع وثلثه من الربع الباقي وخمسة اسهم تعلقت بركة العبد سهمان من
الربع المبيع وثلثه من الربع الباقي وذلك سدس وربع سدس فكلون جملة ذلك عشرون
اسهم وسهمان هدر فكلون اثني عشر واما الحكم بين مولى العبد والاحبى بقول نفسه
تعلقت بعدد نصفه على ملك المحبى عليه محب وورثته من الدرع والفلد فان اختار الفلد
فدى للشريك سدس الدية وربع سدسها وذلك خمسة اسهم من اربعة وعشرين سهمان
وللاحبى نصف الدية وان اختار الدرع افلستما النصف على سبعة عشر سهمان خمسة
اسهم لمولى الشريك واثني عشر لمولى الاحبى لان الربع المبيع تعلق به لولى الاحبى ربع
الدية وهو ستة اسهم لان ربع النفس تلف بذلك الربع وتعلق به لولى الشريك نصف
سدس الدية وذلك سهمان من اربعة وعشرين فما ذكرنا قبل ذلك الربع يقسم على
ثمانية سهمان لهذا وستة لذلك والربع الذي لم يدر فيه البيع تعلق به لولى الاحبى
ربع الدية لما مر وتعلق به لولى الشريك ثلثه اسهم فيقسم على سبعة اسهم بعد الجمع
جنى لولى الاحبى في اثني عشر وحق لولى الشريك في خمسة فكلون القسمة على سبعة
اسهم عبد من رجل جنى على احدهما خباية ثم ان المحبى عليه كاتبه جنى عليه ايضا
لم كاتبه الثاني وجنى على المحبى عليه ايضا فمات من ذلك كله فعلى المولى المالى الاقل
من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى العبدان سبعة في الاقل من قيمته ومن نصف الدية
وذلك لان العبد صفاً نصف على ملك المحبى عليه ونصف على ملك المالى نصف المحبى
عليه جنى عليه ثلاث حنات حكم اثنين واحد وهما الثامنة والباله لاهما جلتا
في حال الكتابة فوجبهما الاقل من قيمته ومن الارش والحناية الاولى هدر لاهما
جملت وهو في ملكه وكانت مخالفته للآخرين فاجعل كان نصف النفس تلف حناتين
احدهما هدر والاخرى مختار لان خباية المكاتب على سيده معتبره ويلزمه الاقل
من نصف قيمته ومن ربع الدية واما النصف الذي كان للشريك فقد جنى على نصف النفس
ثلاث حنات حكم اثنين واحد وهما الاولى والثامنة يجب عليه الاقل من نصف
قيمته ومن ربع الدية لانه بعد الدرع لا يصنع بل كناية المحبى عليه فلم يصح مختارا
للفلدا لانه بالكتابة فوت استسعا العبد على ما لكه ضمن ما فوت لان حكم الخباية
بعد الكتابة لمخالف حكم ما قبلها لان موجبها على المكاتب وموجب ما قبل الكتابة على
المولى لما مر فاجعل كان نصف النفس تلف حناتين فوجب احدهما على المولى وهو الاقل

من نصف القيمة ومن ربع الدية فحمله ما يجب على المكاتب الاقل من جميع قيمته ومن نصف الدية

من نصف القيمة ومن ربع الدية فحمله ما يجب على المكاتب الاقل من جميع قيمته ومن نصف الدية
عبد من رجل جنى على احبى فكاتبه لاجدهما وهو يعلم بالخباية لم جنى عليه كاتبه
الثاني وهو يعلم لم جنى عليه ايضا فمات من ذلك كله فعلى المكاتب الاول ربع الدية وعلى
الثاني الاقل من نصف القيمة ومن ربع الدية وعلى العبدان سبعة في الاقل من نصف القيمة
الدية لان كل نصيب جنى على نصف النفس ثلاث حنات حكم الاول والمخالف حكم الآخر
لان المولى بالكتابة صار مختارا للاولى واما موجب الاخرين فعلى المكاتب فاجعل كل نصف
النصف تلف حناتين صار المولى مختارا لاجدهما وهو ربع الدية واما الربع الاخرى يجب
على المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية ونصب المالى جنى على نصف النفس
ثلاث حنات حكم الاول والثانية واحد لانه يجب على المولى الاقل من نصف قيمته ومن
الارش حكم الثالثه مخالف حكم الاول لان موجبهما على المكاتب فاجعل كان هذا النصف
ايضا تلف حناتين احدهما على المولى فوجب عليه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية
فصار جملة ما على المكاتب الاقل من جميع القيمة ومن نصف الدية لان الدرع بعد سبب
لم يقع به الاختار وعلى المكاتب السعاية في مثل ذلك فان عجز عن الكتابة الاولى قبل
ان يقضى عليه شئ وقبل رضى بالكتابة من الشريك كان على المولى الاول الاقل من نصف
القيمة ومن نصف الدية لان موجب خباية المكاتب متردد بين ان يتعلق بركته على اختبار
عجزه ورده في الرق وسن ان يتعلق بركته على اعتنا والاداء والعنف فلا يزل التردد
الا بالقضاء عليه فاذا عجز قبل القضاء عليه صار كان لم يزل رقيقا فتعين بركته برقبته
وانما لم يصير المولى مختارا لان دفعه بعد رضع غيره لا يصنع وعلى المالى الاقل من
نصف قيمته ومن ربع الدية لانه لم يصير مختارا بالكتابة حين لم يعلم بالخباية جليل كناية
وعلى المكاتب في ذلك الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية لان حكم ذلك النصف باب
لخباية فان كاتبه وهما يعلمان بالخباية لم عجز عن الكتابة الاولى قبل ان يقضى العايج
عليه شئ فعلى الاول ربع الدية وعليه ايضا الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية لانه
بالكتابة صار مختارا للخباية الاولى وذلك ربع الدية والربع الاخر قد تعلق برصة
العبد حين عجز عن اداء الكتابة عمران الدرع بعد رضع غيره وهو كاتبه المالى ملزم
المولى الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية لان الدرع بالخباية الاولى قد اعتدلا بصنعه
بل كناية الاول فلم يصير مختارا ويسعى المكاتب في مثل ذلك لان حكم ذلك النصف كان
كما كان مكاتبه ولدت ولدا فليروا لها فاقرت على الولد لخباية لم تدنو وكذا لولدها
فاقرارها باطل لان الولد دخل في كاتبه فصار مكاتباً للمولى كالام واقرارها على مكاتب
غيرها باطل فان اكتسب الولد بعد ذلك ما لا اخذته الام لان كسب الولد يكون للام
واذا اخذته دفعته الى صاحب الدين دون اصحاب الخباية لان من المكاتب يجب في ذمته
وتعلق بكسبه فاذا اخذت الكسب بقى زعمها ان الغرامة اخذت هذا المال منها فموت
زعمها واما الخباية فتعلق برصته دون كسبه وانما يتعلق ما لا يجب في الذمة

نحوه

بالكتابة

واما المكاتب الثاني
الاقل من نصف
ومن ربع الدية

ماخذ امور ثلاثة اما قصاص الفاسق واما عقبة واما موته عن وفا ولم توجد شي من ذلك فلا يصير
دنيا فلا يتعلق بكسبه فان لم يأخذ الام كسبه حتى مات بخاص فيه اصحاب الدين والجنابة
لا اله الا انت الى القوة والضعف وبين ذلك انها اقرب بالجنابة قبل الاقرار بالدين
من الاقرار بالعدم ما يدفعه واذا اقرت بالدين عليه بعد ذلك صح ايضا لان اقرارها بالدين
انه لا يصح من حيث انه يتعلق بكسب الولد والكسب للرجال فان لم يتران الجنابة لا يتعلق
بالكسب بل الموت فاذا اكل اقرار ترجح على صاحبه من وجه وتعاقد عنه من وجه فالأقرار
بالجنابة ترجح بالصبر وتعاقد بعدم تعلقه بالكسب بل الموت والأقرار بالدين ترجح
بتعلقه بالكسب وتعاقد بسبب الماخوف مستورا فلا تندفع احدهما بصاحبه خلاف
ما لو اقرت بالدين ثم الجنابة في هذا الفصل حيث يكون الحق كله للغير لان الاقرار
بالدين ترجح من كل وجه فلهذا اقرار بالجنابة في حقه وان اقرت بذلك بعد موت
الولد بغير ما بدلت به لان الاقرار بالجنابة بعد الموت اقرار بالدين فاذا اقرت مستورا في المال
فانما ترجح بالقدم يقدم ولو كان الولد هو الذي اقر على نفسه بالحق والدين من مات
فخاص في كسبه لان اقراره على نفسه صحيح على الاطلاق الا باعتبار المتعلق بكسبه
فامستورا في البصحة فيستويان في الاستحقاق خلاف اقرار الام عليه لانه انما يصح
باعتبار تعلقه بالكسب لا انه يصح اصلا فبذلك ما بدلت به فورا ان الولد من اقرار الام
ان المادون لو اقرت من مدين استوفاه والمولى لو اقرت من مدين بدلت به في الاول لهذا
المعنى ولو اقرت على الولد جنابه لم بدلت به فكذلك الولد ككسب الولد كسب الفريدم
ثم أدت الام الكتابه فعنقا فان لا لف لاصحاب الدين فان فصل شي فلا لام ولا شي
لا يصح بالجنابة لان كسب الولد عند العتق يكون للام وفي عمه لان حق الغريم يتعلق
به فهو حقه كما في التركة اذا اقر الوارث بدلت به اقراره في حقه لهذا المعنى واقا
الجنابة فانما صار ما لا بعد العتق فلا يتعلق بكسب حصل قبل العتق لا ترى ان المادون
اذا اعقده السيد وفي ذلك كسب لم لحقه دنس لا يتعلق تلك الاكساب لال كسب من
السيد هاهنا خلاف ما اذا مات الولد وقبل اقرت الام عليه بالجنابة لم بالدين
حيث خاصا لان الكسب هاهنا بقى حقا للمالك ولم يصير لام متعلق به مما له بيان
ان الكسب حتى المكاتب هاهنا ان المكاتب لم يميت عاجرا لان بقاء من يودي الكتابه
منه منزله فقامه في نفسه فاذا مات مكاتب كان كسبه له فعلق به دينه وكذلك
لو كانت الجنابة والدين مغروضا بينه قامت بهما وهذا انما استشهد به على المثل
الاولى لانه اذا غرقت الجنابة والدين بينه فالدين يتعلق بالكسب والجنابة لا لذلك
اذا غرقت ذلك باقرارها وكذلك لم يكن على الولد الا الجنابة لا يتعلق بكسبه لما مر
فانما من الجنابة ايضا قال في الباب على ان الحق متى تردد
بين اثنين فاستيفوا بعضا منهما يكون اختيارا لذلك الشيء وان الاستحقاق مثبت
تقدرا الحق وان الجنابة متى وردت على محل فيجوز القصاص فيه لان موجبا الاجل

اقرار

في

هو القصاص فلا يتحول عنه الى غيره الا يتحول لا حتى اذا عسوفناه بقول رجل قطع يد رجل
عبد فقطع المقطوعة يدك اصبع القاطع لم يقطع القاطع يد اخر فاما المقطوعة يدك 292
الاخرى بالخيار ان يقطع ما بقي من يد القاطع له وللمقطوع الاول لان ما اخذ
ديه يدك وانما خير الثاني دون الاول لان الثاني هو الذي وجد حقه ناقصا لا دون
الاول فان قطع المقطوعة يدك الاخر ايضا اصبع من القاطع بطل خياره لانه استوفى
بعض ما ثبت له فيه الخيار فمقتضى حقه في المزدك كالمستوفى اذا وجد بالمبيع عبدا جاني
عليه بطل حقه في الرد وتعين الامسالك حقا له لهذا المعنى لم اذا اجتمعوا عند العاقد
وارادوا القطع يقطع لهما ما بقي من يد القاطع لان حقهما يتعلق بالعتق على سواء ويضمن
القاطع للاول نصف ديه وللآخر ثلثه اثمان ديه وذلك الف وثمان مائة لان
حق الاول يتعلق بيده كاملا وحسن قطع اصبعه فقد استوفى خمس حقه لان الاصابع اصل
والف تبع لها معنى وشرعا لان البطش بالاصابع حقيقته ولهذا قدر الشرع اروس
الاصابع دون الكف فمقتضى انه يقطع اصبع واحد مستوفى خمس حقه وحسن قطع
مع صاحبه الثلاث فقد استوفى ايضا اصبع ونصف صار جاصل ما استوفى اصبعين
ونصف وذلك نصف حقه بغير النصف واما الاخر فان حقه كان في يده اذ ان خمس اصابع
لان بالقطع تعين حقه في يده اذ اصابع فبقطع اصبع صار مستوفى ربع حقه
وقد استوفى مع شركه اصبع ونصف ايضا وذلك ربع ونصف حصل له ربع ونصف
ربع وبقي حقه في ربع ونصف وذلك ثلثه اثمان حقه من ديه رجل قطع يد رجل
عبد او يد صحبه فقطع المقطوعة يدك اصبع من اصابع القاطع لم يقطع القاطع
يد اخر فاما الثاني اصبع من اصابع القاطع ايضا لم يقطع القاطع اليد من رجل
اخر ثالث وقطع الثالث اصبع من اصابع القاطع لم يجمعوا عند العاقد فانه يقطع
لهم ما بقي من الاصابع والاخر لم يجمعوا عند العاقد فانه يقطع
والثالث قد استوفى بعض ما ثبت لهما الخيار فمقتضى حقه لهما فالاول صار
مستوفى الاصبع وثلثي اصبع وذلك ثلث حقه وزجج على القاطع بثلث حقه وذلك ثلث
خمس الاف واما الثاني فحقه في يده اذ اصابع فبقطع اصبع استوفى
ربع حقه وبقطع الاصبعين مع الشريكين قد استوفى ثلثي ربع اصابع من حقه
الفاصل وثلث واما الثالث فقد تعلق حقه بيد ذات مائة اصابع وبقطع حتى اصبع
استوفى ثلث حقه وبقطع من الشريكين ثلثي اصبع بقي من حقه ثلث وثلث ثلث
رجل قطع يد طين فقطع احد لهما يد القاطع من المرفق لم يجمعوا عند العاقد الا
تقول القاطع على المقطوعة يدك الاولا القصاص لانه وضع السكن غير موضع حقه
واما ثلث موضع حقه فمقتضى لا اصلا بالقطع مثل منزله سائر الاجانب في هذا
القطع فيلزمه القصاص غير ان القاطع بالخيار لان حق القاطع كاملا ويد من وجب عليه
القصاص بقصده لانه مقطوعة من الزيد فان اختار اليه اخذ نصف اليه لان اليد

من الاخذ انما حكومة عدل له للذراع ويكون ذلك على القاطع في ماله
 لا نه في شئ من ان كان لا يزداد لك على شئ به فان زاد فاللسان به
 السنه السنه الماله وهذا لان الاصل في ضمان النفس ان لا يستوفي في
 السنه الواحد اكثر من ثلث الدين والاطراف اتباع النفس فلا يزداد وطيفتها على
 وطيفه ضمان النفس وان اختلفا القصاص قطع الذراع ولا شئ له غير ذلك لانه
 دون حقه وهذا خلاف ما لو قطع رجل مقطوعة يد من الرشد رجل مقطوعة يد من
 الكفا من المرفق فانه لا ينجب القصاص لان ثمة نفس الذراع ارش مقدار الجنبه
 حكومه العدل وذلك متفاوت فربما يكون ارش ذراع من وجب عليه القصاص الشرايط
 او جنى القصاص لم نأمن من استيفاء الاكل بالانقص وانه لا يجوز ضربت هذه الاطراف
 في هذه الحالة متره اطراف العبد في عموم الاحوال فاما هاهنا فقد بقنا ان ذلك
 وجب له القصاص به المثل وكان فيه استيفاء الانقص بالاكل كقطع الاشل الصحيح
 ولا كذلك العبد حيث لا يقطع به بيد الجاني لان ذلك نقصان حكم فاشبهه نقصان الشمال
 بازا اليمن اذا ثبت هذا فيقول اذا اجمعوا عند القاصي فان القاصي يبطل احد الميدي
 المقطوعتين او لا لان حق الاول والمالي كان في القصاص وفي يده يد من هاهنا
 قد سقط القصاص لان يده قطعت ظمنا والقصاص اذا سقط ظمنا لم يصح دفع ديه
 باليهما نصفين لانها في مستحقا فتمساوا ويكون ثلث الدين في ستمه والباقي في ستمه
 اخرى رجل قطع اصبع رجل ثم قطع المقطوع يد القاطع فقد بطل حق المقطوع لصبه
 وصاحب الكف بالخيار ان شا قطع ما بقي من المقطوع الاول وان شا اخذ ديه
 به لما ذكرنا رجل سح عيدا موصجه لم غصبه اخر مات في يد فالولي الجاني ان شاء
 ضمن عاقله الجاني قيمة العبد صحيحا وان شا ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه لانه
 رجل من كل واحد منهما سبب الضمان فله ان ضمن الهما شا فان ضمن الجاني ضمنه
 قيمته صحيحا لانه جنى عليه وهو صحيح ولم يوجد بعد ما يقطع الشرايه ويكون ذلك
 على عاقلة الجاني في ثلث سنين لانه بذلك النفس وان ضمن الغاصب قيمته يوم
 دخوله في ضمانه لانه غصبه متقوضا فلا يضمن صحيحا ويكون في ماله لانه ضمان مالي
 وعلى الجاني ارش الموصجه وما نقص من ذلك الى وقت الغصب لانه نفرد بان لا فة منقر
 ضمانه ويكون في ماله لان ذلك ضمان ما دون النفس من المملوك فلا يمتلحه العاقلة
 ويكون جالا لانه لجري مجرى ضمان الاموال ولا يرجع الغاصب بما تلف لخنايه الجاني
 مما ضمن لانه ملك المعصوب عند الضمان من وقت الغصب فصار كانه امسرى بعول الخنايه
 فانه يقطع الشرايه كذا هاهنا وان اختلفا تضمن العاقلة رجعوا على الغاصب
 الضمان لانهم اذا الضمان نزلوا من ماله المالك في استحقاق ما وجب له على الغاصب
 من الضمان ولو لم يغصب احد ولكن المولى بشرط الخيار فهو كذلك لان البيع بشرط
 الخيار لا يزل المالك وهو مضمون في المسترى بالقيمة كما المعصوب على شوا وان لم بشرط

في التاميم

الخيار ولكن باعه مجافا شدا ومات في المسترى فعلى الجاني ارش الخنايه وما تلف من الموم
 مضه المسترى في ماله وبطل عنه ما بقي لان الملك يقع للمسترى عند بيعه منزل
 البعض هاهنا من قوله البع في العقد الصحيح ثم يقطع الشرايه بالبيع انما يقطع
 هاهنا وعلى المسترى قيمة العبد يوم قبضه في ماله فان لم يبعه ولكنه رهنه بدين
 مثل قيمة العبد فمات في يد المرهن من الخنايه فانه يموت بالدين لان الدين يسقط بذالك
 الرهن ولا سبيل للمرهن على الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني ارش الموصجه وما نقصه
 للماله الى يوم رهنه وهذا لانه صار موقفا للدين بالرهن فاجعله كانه باع العبد بالدين
 ثم يقطع الشرايه ويرجع المولى الارش والنقصان الى يوم البيع فكذلك هذا وان كان
 العبد قيمته النفس والدين القيمات في يد المرهن من الخنايه فالامر كما وصفت لك
 في صف العبد هاهنا لان ايفا الدين وقع بنصفه واما النصف الثاني فلف امانه في يده
 فاجعله كعبد على حده مات في يد الامين لخنايه رجل فان المولى يرجع هاهنا نصف
 ارش الموصجه ونصف نقصانها الى يوم الرهن في مال الجاني ويرجع نصف قيمة العبد
 مع ذلك النقصان على عاقلة الجاني في ثلاث سنين اعتبارا لكل نصف بعبد على حده
 احد هاهنا رهن والاخر ديه حال في الكتاب ولا شبهه الخنايه قبل الرهن معناه ان الخنايه
 اذا سقط الرهن فلا سبيل للمرهن على احد لما ذكرنا واذا طرقت على الرهن ظمنا
 ان لخد الجاني قيمته العبد لان الخنايه صادقت محل حقه فملك تضمينه واذا ضمنه
 جنى الرهن فلا يسقط الدين ولو سح عبد نفسه لم رهنه بالف درهم وقيمته مشحوبا
 الف درهم قبضه المرهن وهو يعلم بالخنايه ولا يعلم بمات في يد فانه يموت بماده
 لان خنايه المولى على ملكه هدر فصار مملوكا للنقصان سبب خنايته كالمقصود لسبب
 المرض ولو رهن عبد مرضا بدن صحيح واذا هلك هلك بما فيه كذا هذا ولو لم يرهنه
 ولكن غصبه فمات في يد فعلى الغاصب قيمته يوم غصبه لما مرانه من قوله
 ما لو غصب عيدا مرضا فمات في يد ولو كان المولى سحجه بعد ما غصب الغاصب
 فمات في يد فلا شئ على الغاصب لان الخنايه ما وقعت هدر هاهنا في حق الغاصب
 بل تضمنت براءة الغاصب عن قدر المستوفى بالخنايه لان المولى بالخنايه مسترد للجرم
 القايه بالخنايه فاذا اصل الموت بالخنايه لم اسرد كله خلافا لخنايه حل الغصب
 لاهما ما انعقدت موحيه حكما في حق شخص فلا يوجب حكما بعبد ذلك لان الشرايه لا خا
 اصل الخنايه في حق حكمها فانها مبنيه على الاصل جرت منه مجرى الفرع من الاصل وكذلك
 في الرهن اد اشجه بعد الرهن لم يسقط شئ من الدين لما مرانه صار مستردا له رجل فقاء
 عين رجل اليمنى وعش الغاني بضافا لمفقوم عينه بالخمار في القصاص وارش عينه
 لانه رجل جنس حقه ناقصا وهذا اذا كان عينيا استطاع القصاص فاما اذا كان حيا
 لا استطاع القصاص فحب الارش فان لم يخسر شيا حتى يقا على الجاني رجل بعد بطل
 حق المفقود لان حقه الاصل هو القصاص الا ان تحول الى غيره فاذا مات محل القصاص

لف

فات حقه سلا وبطل كالموكان محل حقه سلمما عن العيب في الاصل وان اخطا المجهي
 الارش في الجاني لم تقف عنه فالارشح من دمه الفاني لان حقه
 قد اعلما لا باقضا او بالرضا فصار كان لم نزل الا هذا ولو كان المجني عليه اختار
 الارش بغير رضا ولا رضام فقت من الفاني بطل حقه لانه لا يملك نقل حقه من عيش
 الى شئ اخر نفسه بقت حقه الاصل كما كان بجنايه الاجنبى بطل حقه وفات وان كان
 عن الفاني قبل الخصومه فليس لواحد ان يمنع عن القصاص الى غيره من غير رضى صاحبه
 لان الخيار ما يثبت لاجل العتب وقد زال بفساد كزوال العيب عن المستر قبل رده وملك
 لو قطع رجل يد رجل وبدا القاطع شلا او نزع ثيبته ونبتة سودا حكم ذلك حكم العيب
 المستصاني جميع ما وصفنا وان اخطا المجني عليه الارش بقصاص قبل البر فقد سلم له الارش
 ولا قصاص عليه لما مر ان المخير من امر اذا صح اختياره لاحدهما عين حقه فيه ولو كانت
 من النارع سودا فسقطت سنه قبل ان يختار شيئا ونبت مكانها اخرى فلا حرج للمجني
 عليه لان التابت غير الاولى فلا تعلق بها حقه ولا كذلك برؤ العين وزوال سود العين
 والسلك لان العيب الذي يعلق بها الجرم تنبذ بل وصفها تنبذ الى السلامة من العيب
 فاشبه زوال عيب المبيع ولا شئ له من الارش لان محل حقه وفات بطل حقه قال
 قلع رجل ثيبه رجل ونبتة مقلوعه فثبت له نفيه فلا قصاص فيها ولجبارش
 التبيه لان القلع وجد وليس محل يتعلق به القصاص فاعقد موجبا للارش ولا
 سلب قصاصا وطكا خطه رجل سرق ربه شلا ولم يقطع حتى برأت فانه يقطع
 لان محل القطع قائم عند السرقة وتعلق به الجاني لانه ناقص من زوال القصاص الى
 لمنع استيفاء الجاني كلقصاص قال في الكتاب الا ترى ان اليد لو كانت منكسرة فحبرت
 لم يرد اعنه القطع كذلك هذا وكذلك لو كانت شماله شلا فبرأت قطعت لمينه
 لان السبب الموجب للقطع قد تحقق وانما امتنع الحكم مانع وهو تلف النفس فاذا زال
 المانع عمل السبب السابق عمله وهو كاستناع القطع في الجرح الشديد واليد الشديد
 ثم اذا زال ذلك وجب القطع لهذا المعنى ولو وقع السارق الى القاصي وبشماله شلا
 فبرأ عنه القطع وصحته السرقة لم تراث شماله بعد ذلك لم يقطع بمينه لانه لما
 قضى بالضممان فقد سقط حقه في القطع لانهما لا يجمعان متى سقط لا يعود الا بغير
 من الجنابيات في قطع يد رجلش نبي الباب على ان الاصابع

نقطع

رجل قطع يميني حطين فقطع احد المقطوع عن الجاهم الفاطم وقطع اجنبى الاصابع البواقي
 294 وقطع الاخر الكف فعلى قاطع البدن خمسة الاف من ذلك اربعة الاصابع الا ان اقطع الاصابع
 والف لقاطع الكف وذلك لان كل واحد منهما تعلق بالعين دليل انه او قطعهما كان
 مستوفيا فاذا قطع احدهما اصبعان من اليد فقد استوفى خمس حقه واذا قطع الاجنبى
 الاصابع فاحصل كما قامه لانا اعطينا لها حكم الوصف والبيع في حق فعل الاجنبى
 كما مر وكان ذلك منزله عتب لغير اليد فحسب ما اذا قطع الاخر الكف فقد استوفى اربعة
 اقسام حقه لانا قد رنا الاصابع الاربعة فامه بقت في الاخرى الخمس وحق الاول في اربعة
 الاقسام كما مر ولو قطعنا جميعا كف والمستهلخا لها فلقاطع الاصابع الجاهم الفاد رهم
 واصاحبه ثلاثة الاف لما مر ان فعل الاجنبى ضائع في حقها فصار كان لم يفعل فاذا قطعنا
 الكف بعد ذلك فقد استوفى بقسط الكف اربع اصابع فكان قاطع الاصابع الجاهم مستوفيا
 بلته اقسام حقه والاخر مستوفى خمس حقه فخمسة الاف بقسم على قدر حقيهما
 ولو بدأ الاجنبى فقطع اصبع اخر لم يقطع لم عاد الا حنى فقطع اصبع اخر لم يقطع
 الذي يقطع مثا كفه وفيها اصبعان على قاطع البدن خمسة الاف وبها لقاطع الكف
 بالاصبعين وثلاثة ارباعها للمقطوع الاخر لان قطع الاجنبى غير مضمون في حقه
 فالقسم القصاص على الاصابع الباقية فصار كل اصبع اصبعان وربع اصبع فاذا قطع احد
 اصبعان ومستوفى اربع حقه وذلك اصبع وربع فلما قطع الاجنبى اصبعان لم يكن مضمونا
 في حقه فاقسم الضمان على ما تبين من الكف والاصابع فاذا قطع الباقي الكف فقد
 استوفى بلته ارباع حقه والاول قد استوفى ربعا فيقسم قاطع البدن الباقي ربع ارش
 وذلك الكف وما سوا من وخمسون وللادول بلته ارباع حقه ولو كانا قطعنا الكف والاصبعين
 جميعا كان للمقطوع الذي قطع الاصبع الاول من خمسة الاف بلته اثمانا وللآخر
 خمسة اثمانا لان الاول قد استوفى ربع حقه وربع مع صاحبه ربعا وصفا وذلك خمسة
 اثمان حقه والباقي استوفى ربعا ونصف وذلك اثمان حقه فيصير الكل واخذ ما بقي من
 حقه مال محسدا لا ترى ان رجلا لو قطع يميني حطين فقطع احدهما اصبعان من اصابع القاطع
 لم قطع اجنبى ما بقي من اصابع القاطع لم عاد الذي قطع الاصبع فقطع الكف فهو مستوفى
 لحقه لما مر ان ما قطع الاجنبى جعل كالقيام في حقه فلا يضمن القاطع لحقه وعلى قاطع
 البدن خمسة الاف للذي لم يقطع شئ من الكف لانه قضى بده جفا ولجبا عليه فكلول

من اصابعه
 اصبعان
 قطع اصبع

ثلثه

مضمونا في حق الاول والله اعلم بالصواب
 خاتمة الكتاب قال نبي الباب على ان حياه المكاتب لا يصير دينيا بل هو الفضا جناه العبد
 متعلق برضنه وبذلك ربيته دون كسبه واما دينه فيتعلق بكسبه ايضا واما ما يتعلق بالدين
 والجنايه بدينه بالدين في القصاص من نزل ربيته لان دينه اقرب اليه من الجنايه لان موجب
 خاتمة وجوب الدفع على السيد والدين وجوبه عليه اذا عسر فنهذا حنا الى المسائل
 فكل شئ فتمته مائة وكذا بده خمس مائة من رجلا خطا بعضى العاصي عليه بالقيمة

ثم قتل امرأته فلم يقتل المقتول قتل المكاتب فعلى قاتله ما درهم يأخذها المقتضى
 لأن جرمه من جنس الجناية فإذا بدى بالدين لا يبقى للجناية شيء لأن محل حقه قد مات
 لا يبقى له شيء فان ترك المكاتب سوى ذلك خمسين درهما أخذها المقتضى له وأخذ أيضا
 تمام حقه من ماله الباقى لولى الجناية السانة لما مر أن الدين يتعلق بالكسب مصدق
 الله لم الباقي من الدين والجناية قد اجتمعا في دية المرقية فقدم للدين كما مر ثم إذا فرغ
 من الدين حصد بصرف الفارع إلى الجناية الأولى لأن محل الجناية هو الرقبة وقد مات
 إلى خلف وإن مات المكاتب موتاً وترك ماله وخمسين درهما أخذها المقتضى له منها ماله
 والباقي للمولى لما مر أن الدين يتعلق بالكسب ووز الجناية وإن قطع رجل يدي المكاتب
 بعد الجناية مات من غير ذلك القطع وترك ماله ماله للمقتضى له وأوش اليد لولى الجناية
 الثانية لأن الأرش من ذلك ما يتعلق به حقه فيعلق به فان ترك أوش اليد وترك أيضاً شئ
 درهما أخذ المقتضى له الستين لأنه كسبه ثم ما أخذ من أوش اليد تمام دينه أربعين درهما
 ثم الباقي للمولى لما مر قبل أن الطرف ملحق بالجناية فيعلق الجناية وبذلك ولو قتل
 المكاتب رجلاً ولم تقض عليه ثم مات وترك ماله فهو للمولى لأن الجناية بعلقت برقبته
 ولم يصير دية طاعته هذا أعيد مات بجراحاً وترك كسبه وأوش رقبته جنايته فيكون
 كسبه للمولى وبطلت حياته لأن محلها مات لا إلى خلف وإن كان المكاتب أخذ ماله
 من جنايته خربت عليه بعد خاتمه فماله لورثته المقتول لا لها بديل جرت بعلقت به الجناية
 فقيام البديل كقيام البديل وإن كانت الماله من جنايته قبل جنايته فهو للمولى لا لها بديل
 جرم يتعلق الجناية به فلا يتعلق بديل له **باب**
 من جنايته العبد بعضهم على بعض وعليهم دين مسائل هذا الكتاب كلها مذكورة من قبل
 فلا تعيدوها والله أعلم بالصواب **باب**
 عن أحد العبد من الذى يكون للجناية من أحد أو من قبل العتق أو بوجهه فإلى المالك
 على أن موجب جنايته العبد صيرورة جراحاته إلا أن خسار المولى القتل واختيار
 القتل قد ثبت بالنص وقد ثبت بالدلالة والإختيار في حاله الصحة معتبر من
 جميع المال وفي حال المرض يعتبر من الثلث إذا عسر وفاء موقوف وجب إلى العبد
 له في حال صحته أحد كما جرح فقتل أحد أو رجلاً خطأ فإن المولى يجبر على السان للمأعوف
 فإن اختار إيقاع العتق على الجاني فعليه دية المقتول لأنه وجب منه اختياراً القتل
 دلاله وهو صرف العتق إلى الجاني مع إمكان صرفه إلى السانى وإن أوقع العتق على الباقي
 فخير في الجاني من الدفع والقتل لأن الاختار لم يوجد وإن قتل كل واحد منهما لم يبق العتق
 في أحدهما فعليه ماله العتق لولى الجناية لأن اختيار القتل لم يوجد نصاً ولا دلاله
 ها هنا لأن كليهما جاني فلا يمكنه صرف البيان إلى غير الجاني وهو خير على البيان
 فصح ما قلنا فإذا بالعق بعد دفع العبد بالجناية على وجه لم يصربه مختاراً فله من ماله

وخير في الثاني من الدفع والقتل ما ذكرنا وإن قتل
 من البيان وقبضه كل واحد منهما الف عتق من كل واحد
 نصف قيمته لما عرفت في الأصل والمجنى عليه في مال المولى قيمة الجاني
 لم توجد منه نصاً ولا دلاله غير أن الدفع بعد بضع المولى حكماً فصحت نصفه في
 المدبر ولو قتل كل واحد منهما رجلاً والمسئلة لجأها عتق نصف كل واحد منهما ونحو
 في النصف ولكل واحد من المجنى عليه في مال المولى قيمة الجاني لأنه لو كان جانياً وبين العتق
 في أحدهما لم يصح مختاراً للقتل ها هنا بل ضمن قيمته فما هنى أولى وتقدر دفع المالى أيضاً
 لعنى منه وهو ترك البيان فصار مستملاً على وجه لم يصربه مختاراً ضمن قيمته وإن
 أخذها مال المولى في صحته أحدهما جرح وهو يعلم بالجناية لم مات قبل البيان عتق نصف
 كل واحد منهما وسعى في النصف لما مر وعلى المولى قيمة الجاني يؤخذ ذلك من جميع ماله
 وعليه أيضاً فضل ما بين قيمته إلى تمام الدية ويؤخذ ذلك من ثلث ماله وذلك لأن الجناية
 سبق العتق ها هنا فاجتمعت هذه العتق اختياراً القتل بان من العتق في الجاني اختار
 غير الاختار بان من في السانى فإذا ترك العتق جال الموت اعتبر بموجبه وهو الاختيار
 جال الموت أيضاً فلهذا اعتبرنا الفضل على القيمة من الثلث لأن قدر القيمة واجب
 قطعاً ولا كذلك إذا سبق العتق للجناية لأن ذلك العتق غير محتمل لاختيار القتل حتى
 ينزله مختاراً حال نزول العتق فإن جنى كل واحد منهما جناية والمسئلة لجأها عتق
 نصف كل واحد وسعى في النصف لما مر وعلى المولى دية كاملة بين الوليين نصفين وعليه
 نصف قيمة كل واحد من العبدن وعليه أيضاً فضل ما بين القيمة إلى دية وذلك لأنه متى
 اعتق أحدهما لم يترك جناية من اختار القتل لأنه وجد بعد الجناية فإذا صار
 الاجتمعال حقيقته لتزول العتق بنت موجه في ذلك الحال كأنه اختار حنكاً فان قتل
 العبد فلتب العتق متجمل حقيقته ونزل منزله عتق من معنى لنعده محله فتعد موجه
 وهو الاختيار أيضاً ويبان ذلك أن العتق الصادر من المولى يقع على أحد هما فكونه لم يزل
 في العتق والتركه غير العتق فزول العتق باعتبار المحل من تركه عتق من ماله رجل
 له عبدان أحدهما سالم والآخر يبيع فقتل سالم رجلاً لم قال المولى في صحته أحدهما
 جرح وهو يعلم بالجناية لم قتل بربع رجلاً خطأ لم مات من البيان عتق نصف كل واحد
 وسعى في النصف لما مر وعلى المولى في ماله قيمته العبدن يؤخذ ذلك من جميع المال
 لأنه واجب قطعاً وعليه أيضاً فضل ما بين قيمته سالم إلى تمام الدية لما مر أن العتق في
 حق سالم كان محتملاً لاختيار القتل لأن حياته سبقت العتق فإذا صار الاجتمعال
 حقيقته عند الموت صار مختاراً حنكاً فاعتبر ما وراء قيمته من الثلث لخلاف عن ربع
 لأنه في حقه لم يكن محتملاً لأن العتق منه صدر ولا جناحه من ربع وإن لم يمت ولكنه بين
 العتق في سالم فعليه الدية وإن تبين ربع فعليه القيمة لأن العتق في حق سالم كان
 محتملاً للاختيار فإذا جفوا لاجتمعال ثبت موجه وهو الاختيار وأما في حق ربع

واجده العتق

فلم يكن محتججا لا اختيارا ولا ان كان المتولى لشيء صريح في الاختيار فلو صار محتجرا في حق من
لصار محتجرا لانه لا دلالة لها هنا لانه لا يمكنه صرف العوض الى غير الجاني ها هنا والله اعلم
باب القتل وجد في المجلة او في المسجد او في دور قوم شتى
قال في الباب على ان القتل اذا وجد في دور قوم كان الاعتبار في ماله الملاك دون رده
الاختيار اذا وجد في المجلة لغيره كان الاعتبار في القابل دون الروس وهذا لان القتل
نسب الى ملاك الدار باعتبار الملك فمثل نسبة الملك الى المالك ها هنا منزله نسبة المخرج
الى الجاني لم الاعتبار بعدد الحناء دون قدر الجنابات كذلك ها هنا واما المجلة فليس
اقامه صاحبها وتلك امرها الى القابل فمثل نسبة المجلة الى القابل منزله نسبة
المالك الى المالك اذا عثر فها هنا مقول دار من عشرة من بكر من اهل ومن اخر من
قليس وجد فيها قتل فعلى البكر من عشرة اجزاء وعلى القيس من اجزاء عشر جزا من الدية
لما مر ان الاعتبار بعدد الملاك ومثله لو وجد في مجلة او مسجد او سكة اختطها بكونه اهل
وهم عشرون وقليس وهم ثلثون وميم وهم خمسون فعلى كل قبيلة ثلث الدية لما مر ان
الاعتبار بعدد القابل دون الروس ولو كان في اجرة القابل الملاك رجل واحد اختط
معهم ليس معه غيره فعلى عائلته ثلث الدية لما مر ان في النسبة سواء كان الواحد
غير القبيلتين جليفاً جدي القبيلتين والدية على القبيلتين نصفين وليس على الجليف شيء
لان الجليف يتبع لجليفاه ولهذا يعقل عنه جلفاه ولا يعقل عنه قومه ولا حكم للشيخ مع
قيام الاصل بمجلة اختطها ثلاث قبائل او بنوا مسجداً فاسترى رجل من غيرهم دوراً جديك
القابل لم وجد قتل في المجلة او في المسجد فعلى عائلته المسترى ثلث الدية وثلثاها
على عائلته القبيلتين لان المسترى استرى دورهم قام مقامهم فانتقلت النسبة اليه فان
كان المسترى من اجرة القابل والدية على القبيلتين نصفين لان المسترى لم يزد في النسبة
لكنه زاد في المالك فلم يتغير النسبة في اليه الى القبيلتين فالدية عليهما نصفين
وان استرى رجل من غير القابل دور قبيلتين فعلى عائلته نصف الدية وعلى القبيلة الثامنة
نصفها لان المسترى قام مقامهم في النسبة فكون النسبة اليه والى الباقي منصف
القسمان وان استرى رجل دور القابل كليهما باع منهما دوراً والدية على عائلته المسترى
الاول لانه لما استرى الكل صار اخلافاً منتقلت النسبة اليه وقام مقامه في النسبة
والمسترى الثاني دخيل ولا حكم للدخيل مع قيام الاصل ونزل المسترى الثاني ها هنا منزله
الجليف وان باع المسترى دوراً جدي القابل من الدن كانت لهم او اقا لهم او ردها عليهم
نصف بغير مضام وجد قتل في المجلة او في المسجد فالدية والقسامة على عائلته المسترى
لان متبعها من اربابها كسبها من غيرهم والرد بغير مضام اقاله والا فانه في حق المتعاقدين
بيع مبتدأ على ما عرف وان كان الرد بغير مضام فعلى عائلته المسترى نصف الدية وعلى عائلته
المردود عليهم نصفها لان هذا من الاصل فيعود على حكم الملك الاول كان بغير البيع
باب السرقة قال رحمه الله في الباب على ان الخصومة شرط

غير

لثبوت السرقة لان السرقة لا تعتقك موجبة للقطع الا انما اذنت في السرقة
حصومه المالك شرطاً لثبوت السرقة موجبة حكمها وشرائطها العشرة
نصفه الكمال لان في القصور وشبهه العدم والشبهة في هذا الباب بحركة مجرى الحقيقة
اذا عثر فها هنا حينا الى المسائل فنقول رجل سرق من رجل الف فلم يرفع امره الى
القاضي حتى ردها الى المالك ثم رفع الى القاضي لم يقطع استحسانا والقياس ان يقطع
لان القطع حواله تعالى خالصا فوجب ان لا تسترط الدعوى لثبوتها كما في الزني وحده
الاستحسان ان موجب السرقة وان يحض حقا لله تعالى الا ان نفس السرقة لا تغفل
موجب الحكم الا لصا دفتها مالا لغيره فلهذا يشترط خصومه المالك لاثبات السرقة
وقد عذر اثبات السرقة ها هنا بوصول المالك اليه فلا يثبت موجبها وهو القطع
وان ردها الى ان الموقوف منه او اخيه او عمه او خاله وليسوا في عياله قطع وان كانوا
في عياله لم يقطع استحسانا وجه القياس انه لو رده الى المالك لم يسقط قياها فالى
غيره اولى وجه الاستحسان ان يد الموقوف يقوم مقام المالك من وجه ولها لا ينضم
المودع بوضع الوديعه في يد من يعوله ولا يقوم يدهم مقام المالك من وجه ولهذا لو رد
القاصب المقتصوب الى يد من هو في عياله او قضى الخرم الى من في عياله او رد المودع
الوديعه اليهم لا يبرون فاداءا صا هذا كرده الى المالك من وجه دون وجه مبيت
القصور في الخصومة وقد مر ان في القصور وشبهه العدم وكذلك لو ردها على امرأة
المستروق منه او على اخيه او على مموله لم يقطع استحسانا لاهم عياله دعامت
لهم مقام يده من وجه على ما ذكرنا ولو رد السارق الف على احد ابويه او احد
جديه لم يقطع استحسانا متواكفا في عياله اولم لان للوالد شبهه ملك في ماله
ولده فان صاحب الشرع عليه السلام اصاف الولد وماله الى الوالد اضافة المالك
الى المالك فقال انت وما لك لا يملك ولهذا الود طي جاريته مع العلم بخبرتها لا تخد
ولو ادعى نسب الولد ثبت وكذا الجدة عدم الاب فاستبده رده من هو لا رده الى المالك
ثبت القصور في الخصومة من هذا واذا سقط القطع برده الى الاب سقط برده الى
الأم لانها اعظم جرمة من الاب وان ردها الى بعض من يعوله الاب لم يبر من القطع
لان به يشبهه بالاب من وجه ويد الاب يشبهه بالمالك من وجه لكان هذا شبهه
الشبهة فلا يعتبر ذلك لذكر الجدة ولو دفع الى مكاتب المستروق منه لم يقطع لانه
عبد فكان المولى جفا فيما في له ولهذا لا يملك التزوج لجارية من كنسبه فاستبده
الرد الى المالك من هذا الوجه ولو سرق من المكاتب فرد الى المالك بغير من القطع
لما ذكرنا وكذلك لو سرق من بعض من يعولهم فانه بغير من القطع لانه لما بربا بالرد على
المحول فكذا بالرد على المعبول والله اعلم
من السير قال في الباب على ان ما يملكه الكفار من المسلمين بالاستيلاء ملكه مسلم
منهم سبب صحيح فلما كان القدم ان يعيده الى قديم ملكه بالاخذ منه لم ينظر ان كان

لجدة

مكونا

ورده الى

ذلك الشئ من طاعة الله تعالى انما ملكه باخذه بذلك وان ملكه بجائنا اخذه بالقيمة
ان شاء الله تعالى انما ملكه باخذه بذلك وان ملكه بجائنا اخذه بالقيمة
على المالك ان يرضى ان يبقى له حق الاسترداد وهذه القيمة طهرت فيما بين المسلمين
دون غيرهم فظهر اثرها في حق المسلمين دون الكفار اذا عسر فها هذا مقول عبد الله
المشركون فاستراه رجل منهم صبح الشرا منهم عند اخلاقا للشايعي لما عرف فاذا جاء المولى
فله ان اخذه منه لجمع الثمن لان الملك قام على المشتري بالثمن فباخذه المولى بما قام عليه كما
في الشفيع فان لم ياخذ حتى استروه فاشيا فاستراه آخر منهم فثمن ما به فلامسثري الاول
ان ياخذ ثمن ما به ان شا لان الكفار ملكوا المال عليه فثمن المشتري الاول في حق المشتري
الاخر من ثمنه المالك القديم في حق المشتري الاول فلا سبيل للمولى عليه لان حق الاسترداد
للمولى انما انت على من يملك من الكافر الذي استولى على المولى والمشتري الاخر لم يملك من الكافر
الذي استولى على المولى فثمن المولى في حقه من ثمنه سائر الا جانب فان اخذه المشتري الاول
فلامولى القديم ان ياخذ بالثمنين ان شا لان المشتري الاول متى استرد عاد الى حكم ملكه الاول
فعاد لحقه واسترداد المولى من حقوق هذا الملك وانما ياخذ بالثمنين لان كليهما غرم
فعلى هذا الملك فاذا قد قام الملك على المشتري الاول بهذا الغرم فباخذه المولى القديم ملك
اذا ولو ان الكفار لم ياخذوه من المشتري الاول ولكن باعه من انسان ووهبه للمولى ان ياخذ
من الثاني بخلاف الفصل الاول لان حق المولى القديم كان متعلقا بملك المشتري والملك متحول
الى المشتري الاخر فتحول الاول حتى يتحول لحقه وهما هي تحول الملك الى الاخر فتحول الاول
متحول لحقه وفصل بين هذا وبين الشفيع اذا حضر بعد بيع المشتري الدار وبعد ثمنه اياها
فالشفيع ان ينقص من الثمن الذي تصرف وللمولى القديم ان ينقص من ثمنه المشتري الاول هاهنا
وذلك لان البيع الاول اوجب الحق للشفيع في موجه فان الشفيع اخذ من المشتري بذلك الملك
شرعا ولهذا لو اخذ من غيره لم يوجب له البيع وانما البيع على الباع واذا نال حق الشفيع لموجب البيع
الاول وموجب بيع المشتري غير موجب بيع الاول فلو صححنا تصرف المشتري لاهى
الى ابطال حق الشفيع من غير ما تعلق به حقه وذلك لا يجوز واما الحق للمولى القديم
فلم يجب بيع الكافر من المشتري وكف يجب به وهو ساو عليه فانه متى استرده عاد
الى قديم ملكه حتى يملك الرد بالعيب على بايعه غير ان يملك المشتري من الكافر شرط طهور
حقه لانه واجب به فاذا ملكه ظهر حق المالك القديم مما لشيء ملكه فاذا ملكه من
غيره صح تصرفه لانه صادف ملكه واذا زال ملكه بتصرفه زال معه ما في ضمنه الى ذلك
الشخص وروى ان سماعة عن محمد بن المالك القديم ان ينقص تصرف المشتري من الكافر
كما في الشفيع وكذلك لو كان العبد جني جنابه في المشتري ودفعه بها فان المولى ياخذ
من ثمنه لقيمة كما لو وهب المشتري من ذلك ولو كان المشتري هو الذي جني جنابه
خطا ثم صالح المولى على العبد فان المولى ياخذ العبد بالارش لا بالارش مال وجب على المولى
فاذا صالح على العبد فقد جعل العبد به كانه باعه بذلك ولو كانت الجنابة عمدا وصاحبه

ايضا

سورة الاحقاف

عنه على العبد اخذه المولى بقمته لان القصاص ليس بالقتل
جني جنابه لم حضر المولى قبل الدفع بالجنابة فخير من الاخذ وبين المولى
خير من الدفع والقدام لما مر انه عاد الى قديم ملكه صا وكانه لم يزل عن ملكه
وهبه لرجل من المسلمين فلامولى ان ياخذ بقمته لان الموهوب له ملكه ملكا
طلبه تجانا واعتبر بقمته يوم قبضه الموهوب له لان المالك انما صار بصدقه من ابيه
قبضه فاعتبرت قمته يوم قبضه فان جني عليه فقطعت يدك واخذ الارش فان المولى ياخذ
بقمته يوم قبضه ولا ياخذ الارش في الرواية المشهورة لان المعاداة ثبتت بالقيمة على سبيل
الاعادة الى الملك القديم الا ترى لو اخذ يعود حق الواهب في الرجوع وحق الرد بالعيب على
الباع ولجود ذلك وتعد رجعت هذا الوصف في الارش لانه لم يزل على ملكه القديم حتى يعيد
اليه خلاف حق والجنابة في العبد الجاني فانه يتعلق بارشته لان حقه في التملك فعلق بعينه
فاذا فات الى خلف تحول الجاني الى خلف ولو فقا عليه رجل فدفعه المولى الموهوب له واخذ
بقمته من الغنا في اخذه المولى القديم من الجاني بالقيمة التي دفع في قول الى يوسف وعند
محمد ياخذ بقمته اعمى يوم قبضه كذا ذكر في بعض النسخ وفي بعضها انه ياخذ بقمته
بجميع ما عند يوسف ومحمد وعندنا في حقه ياخذ بقمته اعمى وهذا بناء على اختلافهم
في الجنحة العمياء اها لا ياخذ بقطعة من القيمة عندنا في حقه بل القيمة مقابلة ما لعين
جميعا وانما تسليم الجنحة شرط لسلامة القيمة على ما عرف واذا كان كذلك سلمت الجنحة للجاني
مجانا فكان كانه وهبها له فاخذها المولى القديم بقمته يوم قبضها وعندنا في يوسف
ومحمد القيمة يتوزع على الجنحة والعبد جميعا على ما عرف واذا كان كذلك صار كما لو باع
العبد من الجاني صححنا بالثمن الذي هو قدر العمه لم فقبت عينا فلامولى القديم ان ياخذ
اخذ جميع الثمن كذا هذا ولو كان مكان العبد جارية فولدت في يد الموهوب له فثمن الولد
واخذ الموهوب له ارشه اخذ المولى لامة بقمته يوم قبضت الهبة ولا سبيل له على عمه
الولد لان الولد فرع الام ثم حقه لا يتحول الى ارش الاصل في ارش الفرع اولى ولو قبلت
الام او مات اخذ المولى الولد لخصه من قيمة الام يوم قبضت الهبة وحمه الولد يوم اخذ
عند محمد وقال ابو يوسف ياخذ بجميع قيمة الام او يترك محمد بن اعين هذا بولد المبيعة
والموهوبة قال لان حق المباداة انما ثبت في الولد بطريق السراية من الاصل اليه فوجب
ان يتوزع البذل على الاصل والفرع جميعا كما في ولد المبيعة والمروهونة وابو يوسف اعبره
ولد المكاتبة وقطعه عن ولد المبيعة والمروهونة قال لان انلاف الولد وتلف الام سواء
بدل ان المبيعة اذا تلفت اخذ الولد بخصته من الثمن ولو تلف الولد اخذ الام بخصتها من
الثمن وفي الكتاب اذا تلف الام شعى الولد في جميع الكتابه ولو تلف شعى الام في جميع الكتابه
فاستوى ما هما هني لو تلف اخذ الام بجميع القتل كذا اذا تلفت الام رجل استرى عبد بالف
حاله ولم يقبضه حتى استره العبد واستراه رجل منهم فثمن ما به فللباع ان ياخذ منه
ثمن ما به لان جوايب في اليد مقدم على ملك المشتري لا ترى انه لو ملك الحبس عن المشتري

ان كان العبد
297

لاستيفاء المثل هذا بغير ما الباع في حق الاسترداد فان اخذه الباع لمحمس ماله والمستري للمبار
ان سأل عنه ما تضمن جميعا وان شأ تركه لان هذا غرم لحق الباع فبسبب هذا الملك اذا
اختار المستري اخذ ملكه اخذ بعزمه كما لو جنى العبد في يد الباع قبل حبس المستري واختار
المستري فبعضه لحقه غرم الجناه حتى يخبر من الدع والفدا كذا هذا وانما خير المستري بين
الاخذ والترك ما هنى لان هذه زيادة لحقه ولم يترمها حال العقد فخير كما في مستري
العبد من المرض بالمجابهة اذا لم يجز الورثه وان لم يأخذ الباع قيل للمستري ان شئت
محمس ماله وادفع الى الباع الفأ وان سئت فدع وانما له حق الاخذ لان الاشور رد
على ملكه وعلى هذا الباع غير ان حق الباع كان مقدما عليه لما مر فاذا رضى الباع بسقوط
حقه بقي حق المستري فاذا اخذ المستري لزمه الثمن لانه سلم المبيع له لحكم الملك الاول
فلزمه من ذلك وان ترك المستري فلا شيء للباع عليه لان مضم المبيع فاق فافسخ العقد
وان كان البيع الاول بالالف نسيئة سنه والمستله لخالها فالمستري اولى باخذ من البائع
لان المرفق من ابطال حقه في الرهن بالاعراض عن الاخذ فان كان عاب المرفق فاخذ الراهن
بالثمن فحضر المرفق قيل له ان سئت فاذا الثمن الى الراهن وخد العبد ليكون رهنا على جباله
لما مر من ان حقه كان مقدما على ملك الراهن وانما يأخذ من الراهن بالثمن لان العبد كما سلم
للمراهن بتلك الثمن فباخذ منه ان شاء والاقبطل حق المرفق والدين لان الرهانات مضمونا
عليه ولو كان العبد بجمته الفان يوم رهن والدين الف واستراه رجل من العبد بالف درهم
ثم حصر المرفق والراهن فاذا اخذه بالثمن فاهما باخذانه وبودى كل واحد حمس ماله بعد
رهنا على جباله لان نصفه كان امانه في المرفق ونصفه كان مضمونا فصمان الا امانه يجب
على الراهن وصمان المضمون يجب على المرفق كان كل نصف عيب على جباله فان ادى المرفق
ان نفديه وفداء الراهن اخذ المرفق فكان رهنا في يد نصف حقه لان نصف الرهن كان
مضمونا امانه فاذا ادى المرفق اخذ المرفق المضمون وصار مضمونا لنصف حقه
لان قدر الا امانه كان رهنا للثمن مضمونا وذلك قام في نفسه ببقى الدين بقدره كالموهونه
اذا ولدت كان الولد رهنا ويكون امانه فاذا هلك الاصل بقي من الدين بقدر الولد كذا هذا
فان ادى الراهن ان نفديه وفداء المرفق بالالف كان رهنا على جباله وكان المرفق متطوعا
في الفدا اما المضمون فلما ذكرنا واما الا امانه فلانه يظهر ملك غيره فكان متطوعا مالا
في الوديعه ولا نه يريد الزام الحق الراهن وليس له ذلك ولو غاب الراهن وفداء المرفق فحضر
الراهن رج المرفق عليه نصف الفدا عند الى حنقه وعندهما لا يرجع ويكون متطوعا وكول
رهنا لجميع الدين وجه قولهما ما قرأته يريد الزام الضمان الراهن فلا ملك الا برضاه ولم
رضيه وابو حنيفة يقول دلاله الاذن قد وجدت لانه جعل اليه ولا به الجفط والامساك
والندب في اثر الرهن حصار ما دون فانه دلاله ولم يكن متطوعا والله اعلم بالصواب
فاذا

الملك

وصفه كان

فنا

٢٩٨

الشك واذا تحقق السبب ودار الضمان بين السقوط والثبوت لا يسقط بالشك الا بعد
مذا مقول اذا كان الصبي ابن اثني عشره سنه لعقل الشري والبيع ويقبض المبيع وهو
محجور عليه فاودعه رجل الف درهم وقضها منه لم ادر الصبي ثم مات بعد الاذن وله
مال كثير ولا يدرك ما صنع الوديعه فلا ضمان في شيء من الوديعه حتى يشهد ان ادر له
في يده لان الايداع من الصبي لا يوجب الجفط ولهذا لا يضمن ترك الجفط فلم يحقق السبب وانما
صير الايداع سببا موجبا للجفط بعد البلوغ فمالم يثبت ذلك بالدينه لا لزمه الضمان وكذلك
المعتوه اذا اودع شيئا لم افاق ثم مات ولا يدرك ما حال الوديعه لان الغنه كالصبي والافاده
كالادراك ولو كان ثاذا والهما في التجاره وكانا يعقلا ان البيع والشري ويقبض الوديعه والمسله
فيها فاهما يضمنان لان الايداع بعد الاذن ما هنى سبب لوجوب الجفط فقد تحقق السبب
هاهنى والمعتق مع تجميل الوديعه سبب الضمان وانما وقع الشك في سقوطه فلا يسقط
الشك واذا اودع رجل عبدا كبيرا محجورا عليه الف درهم لم اعتن العبد ثم مات وترك مالا
كثيرا ولا يدرك ما حال الوديعه فانه ضامن لان الايداع منه سبب لوجوب الضمان منه عند
ترك الجفط الا ترى انه يستوفي بعد العتاق واذا كان سببا والتردد في السقوط وقع فلا يسقط
بالشك ولو مات وهو عبيد وترك مالا فلا ضمان على المولى لان الضمان لا يظهر في حقه الا في
لواقر العبد بن على نفسه لا يستوفي منه قبل العتق لهذا المعنى ولو كان مولا اذ له في التجاره
بعدهما استودع ثم مات ولا يدرك ما حال الوديعه فلا ضمان على المولى لان الضمان في حقه الا
نزل لواقر العبد بن على نفسه لا يستوفي منه قبل العتق لهذا المعنى ولو كان مولا اذ له
في التجاره بعدهما استودع ثم مات ولا يدرك ما حال الوديعه فلا ضمان على المولى لان
الايداع في حقه انما يظهر بعد الاذن مما لم يثبت بالبنيه ان الوديعه بعد الاذن كانت
في يده فلا يظهر الضمان في حق المولى ولو كان العبد صبيا الا انه لعقل الشرا والبيع او كان
صبيا جرا لعقل الشرا والبيع او كان محتوها لعقل الشرا والبيع وكلهم محجور عليهم فاودع
رجل الف درهم ووديعه الف درهم ثم اذن لهم في التجاره ثم ماتوا في ايديهم مال فلا ضمان عليهم
حتى يشهدوا ان الوديعه كانت في ايديهم بعد الاذن لما مر ان السبب انما يتحقق بعد
الاذن وفيه شك والله اعلم بالصواب

عن الوديعه التي تقر صاحبها بقبض بعضه وتقر بذلك المستودع لم يموت المستودع قال
في الباب على ان قول المودع مقبول في الرد لانه مشط على الرد من جهته فوجب قبول
قوله اذا ادعى الرد اذا عرفت ما هذا مقول اذا قال المودع لرب المال قد مضت
بعضه فاعتكلم ما مات المودع فقال رب المال لم اقبض بقضا وما ل وروثه المودع قد مضت
نعمايه ومضت ماله فالورثه لا يصدقون على هذا ونعال لرب المال لا بد له من ان تقر
بقبض سي من الوديعه ويحلف على ما بقي ما قبضت ما قال الورثه وباخذه لان قول المودع
مقبول في قوله مضت لانه امين يثبت القبض بقوله وانما يستخلف المودع لتعالي التهمة
فكان المالك قال قبضت بعض الوديعه وانما لا يصدق الورثه لان عقد الوديعه جرى

بن المالك والمردع لا يثبت له من ورثته فاذا لم يدع عن عليه قبض الوديعة وهو المحجل
فكان القول بقرنه مع يمينه وكذلك لو قال رب المال قبضت بعض الوديعة لما مر ان
قوله المردع نصيب بعضها كقول المالك قبضت وكذلك لو قال بهذا المستودع بعد احتضا
في حال حياة المودع فلو قبضت بعضها وقال رب الوديعة قد قبضت بعضها ولم يسم
كل واحد منهما ما قبض لم مات المستودع صار المستودع ضامنا لتجهيله الوديعة
الا ما قال رب المال انه قبض مع يمينه لما مر
ما يجوز لليتيم ان يفعله اذا اذن له في التجارة وللولد الصغير قال في الباب على ان تصرف
الامير بزمالة التهمة وان الاصل في تصرف الاب في مال ولده مع نفسه علم التهمة يجوز
الا اذا وجد دليل التهمة والاصل في تصرف الوصي في مال اليتيم مع نفسه وجود التهمة
فلا يجوز الا اذا انقضت التهمة بدليله وان عند الاذن بزل منزله وكذا عبد الصغير
المادون له منزله اذا عسرنا هذا مقول واذا مات الرجل ووصى الى جلي ورك
ابا صغيرا ان يشرع بفعل الشئ والبيع فاذا له وصية في التجارة حاز ما عرف في الاصل
ويكون الاذن في نوع اذا ما في انواع ولو اقر شئ جاز لان الجوز لا يرفع بالاذن في التصرف
ولو استمر شئ فباعه من وصية الاذن له او باع شئ من تركه اياه منه او اقر للوصي
به وذلك كله باطل لان تصرفه انما بعد من جهة الوصي فصار كان الوصي باعه من نفسه
فلا يجوز في حق الاب انما يجوز ما بيع مال ولده من نفسه استحسانا وجعلنا كانه اذن
للولد في التجارة فباعه الولد منه وقبل الاب وانما اجتناب للتصحيح في حق الاب
لان الاصل في حقه وفور الشفعة منع تصرفه في حق الوصي على سبيل المصلحة فجاز
الاجتناب للصحة وهذا النوع من الشفعة لا يمكن لصحة في حق غير الاب فقيدها
تصرفه بشرط النظر ما لم يظهر النظر لا يصح وكذلك لو كان وصيا لليتيم فاذا اذن لها
في التجارة فاسترى احد هما من صاحبه شئ او باع او اقر لا يصح لان تصرفها انما جاز
لمعنى من الوصي فصار كانه باع من احد هما شئ وجعل نفسه لانه اصل في هذا التصرف وقد
لنفسه لان العقد بايم وجده فصار كانه باع لنفسه لانه اصل في هذا التصرف وقد
مر ان الاصل في تصرف الوصي مع نفسه ان لا يصح الا اذا كان الفع طاهرا للوصي وتعد
ذلك ما هي لانه ان تقع هذا ضرا لا خيرا لم عند اي خسة اذا باع احد هما شئ
من الوصي بطر القاصي فيه فان وجد خيرا للقيم اجازة والا فلا وعندهما لا يجوز
لان التهمة ثابتة في حقه فصار مستثنى من تصرفه مع نفسه وابو حنيفة يقول يزول
التهمة اذا وجد دليل الزوال ولو كان لكل واحد منهما وصي على حدة فاذا اذن كل واحد
منهما لليتيم الذي وصى اليه في التجارة فباع اليتيم جاز لان الوصيتين اذا باعاهما جاز
وهذا لان العقد بايم باحدهما حتى جعل تصرفه مع نفسه واذا اذن لابنه الصغير
في التجارة فاسترى العلام من ابيه او باع بما يتعين الياس فيه بذلك جاز لان دليل
التهمة مفقود وان منع من ذلك ما لا يعابن الياس فيه فهو باطل لان دليل التهمة مفقود

299

ان اخبر بين لايه لا يعلم اصله الا بقوله فاقراره باطل لان هذا يقع محض للاية فتكثرت
التهمة وكذلك لو اقر ان اياه استرى منه هذا العبد بالف درهم ونقد المير ولا يعلم
ذلك الا بقوله صدقة اياه بذلك فاقراره بالشئ جاز لانه لا تتمه فيه بخلاف
اقراره بعين الثمن لانه مشوب بالتهمة ولو قبض الغلام الثمن لم يحضر من الشهود فيه
بما فان هلك المال في يده هلك من مال الولد لان القبض جدي عيانا واذا كان للرجل
ابن صغيرا فاذن له في التجارة جاز وان باع احد هما من صاحبه واسترى جاز لان الا
لو فعل ذلك جاز وكذلك اذا فعلا باذنه فان قبض الثمن من اخيه جاز وان لم يكن به شهود
وكذلك لو اقر احد هما لصاحبه مدى صح لان اقراره بغيره التجارة وكذلك لو اقر احد
يه لايه او دعه اياه صح ولو ان رجلا اذن لابنه الصغير في التجارة واذن لعبد له
في التجارة فاسترى احد هما من صاحبه صح كما مر ان عبدا من ثمنهما ولو اقر العبد
بقبض الثمن صح ولو اقر عبد الصبي بعين الثمن ولم يبين الشهود ذلك لم يصح لما مر والله اعلم
من العا الذي يكون دعوى الوارث الكذبا بالشهود
لا يكون الكذبا وما للوارث والوصي ان يفعل وما ليس لها ان يفعل قال في الباب على ان
التي ترضى بطل الدعوى وان احد الوصيين ملك التصرف في التركة على وجه النظر
للمت وكذا احد الورثة واذا لم يكن فيه نظر للميت فاجل الورثة لا يملك الا اذا خاف الضيع
لمعت ملك وان الوصي اذا عسرنا هذا مقول واذا اوعى وارث الرجل دارا
في يد رجل لها داره اشتراها من ابيه في حال حيوته وصحته ونقد الثمن وقبضها منه
اولم يترك قبضه واليد نعم لها داره فاقام المدعي السنة فاستجلب المدعي عليه لحلف
ان الوارث اقام السنة لها دارا بيه مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره ورك
الشهود فان القاضي يقضي بالدار للوارث لان السنة اذا لم يترك ولم يرض لها لم يثبت الشرا
واذا لم يثبت الشرا لم يحق زوال الملك في حق المورث بقى الملك الى حين الموت وكان من
ضرورة ان يصير ميراثا ولا يتحقق التناقص لان التناقص لو ثبت باعتبار الموجب فاذا
لم يثبت موجب التناقص الاول لم يثبت التناقص فجاز ان يقضي بالسنة الثانية ولو اقام السنة
اولا ان اياه مات وتركها ميراثا ولم يتركها فاقام السنة انه استرى الدار من ابيه في حيوته
وصحته بالف درهم لا يقضي هذه البيعة ويكون دعوى الميراث الكذبا بالشهود الشري
لان الارث اذا لم يثبت بقى الملك للاب وليس من ضرورة امتناع الارث ثوب الملك له
بالشري فاما من ضرورة امتناع الشري بقا الملك ومن ضرورة بقا الملك للمورث زواله
الى الوارث وكذلك لو شهد شهوده او لا ان اياه مات وهي في يده وادعى الميراث كان ذلك
انضالا لهم لان شهدوا ان اياه مات وهي في يده كان شهادة بالارث واذا كانت الدار
في يد رجل فادعى رجل ان اياه مات وتركها ميراثا واقام على ذلك بيته واقام دو اليد
التي اقر في حيوته ان الدار ليست له فان هذا يبطل شهادة الشهود للوارث لان
الارث مثبت على كون الدار للمورث فاذا ثبت انها لم يكن له لا يثبت الارث ولو لم شهدا

على ذلك فانه يورث الميراث

ليت

كذلك وكذا... والوارث اقر بعد موت ابيه او قبله الهالم يكن لايه يبطل شهادته الشهود
 لما ذكرناه من ان شهدوا ان الوارث اقر ان اياه مات وليست له لما ذكرناه فان قالوا ان شهد
 ان الوارث اقر ان اياه مات وليست الدار له لانه وهبها في حياته وصحته ومضاه او
 لانه باعها لم يبطل هذا شهادته شهد الوارث لاهم اثبتوا اقراره بالشري والهبة
 صا كان الوارث ادعى الشري ثم ادعى الارث وذلك ليس بنساقص لما مر واذا كانت
 الدار في يد رجل فادعى رجل ان اياه تولى وتركها ميراثا واقام البينة مشهدا ان اياه
 تولى الدار في يده فاني اقضي لها للوارث لان الشهاده يكون الدار في يده وقت الموت
 شهاده بالارث فان اقام ذواليد البينه ان اب الوارث اقر في حياته ان الدار ليست
 او اقر الوارث الهالم يكن لايه فان هذا يبطل شهادته الوارث لما مر ولولم يكن الوارث
 ادعى لها ميراث ولكنه قال هذه الدار كانت في يدي وديعه لرجل صالحه القاصي
 البينه مشهد شهده ان اياه مات وهذه الدار في يده فان الوارث لا يستحق هذا شيئا لان
 اليد التي كانت محتملة في نفسها واليد القاعه محتمله ايضا وهوا ثبت مجرد اليد للغير
 واذا كانت كل واحد محتمله والقاعه اولي وكذلك لو اقام الوصي البينه على هذا الوجه
 واقر الوارث ان الدار لم تكن لايه لم اقام السنه ان الدار كانت في يديه مات وهي في يده
 فاحلها هذا الذي في يده بعد موته او من الاب جال حياته فان القاصي لجعل الوارث
 لمنزله الوصي في هذا لانيه ان كان موضعها لذلك وماخذ الدار ويدفعها اليه حين تقدم
 صاحبها المستودع فصل من هذه المسئلة ومن المسئلة المتقدمه فانه اذا قال كانت
 هذه الدار وديعه في يدي لا يستحق شيئا ولو اقام البينه الهاكات في يديه اخذها هذا
 استحق من الذي في يده وذلك لانه اذا قال كانت وديعه في يدي فخرج رجلا ولم يعينه
 لجعل ان اليد هو الذي اودعها اياه فلا ينزع من يده ما لم يثبت الايداع من غيره وهما
 اذا ادعى عليه الاخذ ثبت ان الايداع لم يكن منه بخلاف ان يستحقه الا سترداد وان لم يقر
 الوارث بها لا تسار معروف ثم قال كذا في قولها ليست لاني بل الدار لاني وترها
 ميراثا فان القاصي يتلوهم فان حضر احد فطلبها والادفعها اليه لان المقر له اذا كان
 مجهولا لا يثبت الحق لانيه ولا يثبت له منازع لجعل اقراره الاول كالعهد فاذا
 ادعى الارث بعد ذلك سمع واذا كانت دار في يد رجل فادعى رجل ان اياه مات وتركها ميراثا
 مشهدا لشهود ان اياه مات وهذه الدار في يده فاحلها هذا الذي في يده بعد موته او قالوا
 اخذها من الميت قبل موته فاقام ذواليد السنه على اقرار الوارث او المورث ان الدار ليست
 له فان القاصي يقضي بالدار للوارث ولا سمع بينه ذواليد لانه ايت عليه فعل الاخذ
 فوجب ازاله يده فدعواه بعد هذا ان الدار لم يكن له لا ينفعه واذا كانت دار في يد رجل فادعى
 رجل انها دار فلان الفلاني اودعها اياه ودفعها اليه وشهدا لشهود بذلك وذواليد لم يحل
 فالقاضي يقضي البينه ويردها الى مدعي الوديعه لانه ادعى شيئا واثبتته بالبينه
 ومثله لو شهدا لشهود ان فلانا اودعها اياه ولم يشهدا بالملك له لم يقبل الشهادته

كذلك ايضا لو اقر
 الدار لم يكن لايه

لان الايداع انما يصح بنا على الملك فلا بد من الشهاده بالملك لان الايداع
 مسله البينة ان من المودع فان المودع حق الخصومه او لا تقم المودع
 ملك فلان اودعها اياه وسرق هذا منه وهذا لان الملك وان امره الجف
 انه مادون من جهة الملك في اثبات الملك ما فيه من اجبا حقه فاعتبرنا دعوى الملك
 لوجود دلاله الاذن من المودع مكن اعني عليه في اجرام الحج فاجرم عنه رفقاد
 وان عدم الاذن صرحا لانه ثابت دلاله وكذلك اذا شهدوا الهاكات في يد المودع
 بالامس ولم يشهدوا له بالملك لا يقبل الشهاده الا عندنا في يوسف ونقيس على الاوراد
 لواقوله كان في يد امس واقام البينه على اقراره بانه كان في يد امس والمسله في كتاب
 الدعوى معروفه ولو ادعى المدعي رقبته مشهدا لشهود ان فلانا وهبها له او قبضها
 او استراها منه وقضاه ولم يشهدوا على ملك الواهب والبايع يقبل الشهاده لان البيع على
 ما عليه الاصل لا يصح الا في المملوك وكذا الهبة فان قال يصح من غير المالك قلنا انما كان
 يصح ممن كان له ملكا وحق ملك الايداع فلا يختص من كان له ملكا وحق ملك الشهاده
 بالايداع لا يدعى على الملك واذا ادعى داراني مدخلها دار فلان على ذلك فالقاصي يصح
 شهادتهم ان كان للميت وصي يدفعها اليه ولا يدفعها الى الوارث لان الوارث اولى
 بالتركة فاما الوصي فتصوب الحفظ والنظر للميت فلهذا يدفعها وان لم يكن له وصي فان كان
 الوارث لا بأس به وكان موضعها للوديعه دفعها اليه اخني لحضر صاحبها والا يضعها
 على يد عدل ولو شهدوا ان اياه مات وهي في يده ولم تر يد اعل ذلك شالم سخي
 ذلك شيئا وتركها على حالها لما مر ان تلك اليد ذابله وكانت محتمله والقاعه محتمله
 الاضافات اولى بالاعتبار واذا مات الرجل في يده وداع لقوم شتي وترى ما لا عليه
 دن حبط ماله واوصى الى رجلين بعد اجل الوصيين فقبض المال والوداع من منزل
 المستغير امر صاحبه او قبض لك بعض الورثه بغير امر الرصين بغير امر رقيه الورثه
 وهلك في ذلك فلا ضمان عليه لان هذا من باب الحفظ والنظر للميت فيتفرد كل واحد
 ملك ولولم يكن على الميت دن فقبض احد الوصيين تركته ضاعت في يده لم يصح لانه
 من باب النظر للورثه ولو قبض احد الورثه ضمن لانه يعمل لنفسه وفي الفصل الاول
 الدن محيط بالتركة بيمتنع الارث فلم يقع لنفسه حتى يضمن الا اذا كان في موضع غاي
 الضياع فحينئذ يملك الغنص ولا يضمن لما فيه من الضياع ولو كان مال الميت وديعه
 عند رجل فقبضه احد الورثه ضمن الوارث لما قبض بعض المودع لما دفع لان المال في يد
 المودع محفوظ ولا ضروره بنا الى ان يبطل اوله الاخذ وكذلك المال اذا كان في يد العاصب
 فهو محفوظ على معنى انه مضمون عليه وهو لحفظه لينزع عن غيره وكذا اذا قبضه احد
 الوصيين ضمن لما ذكرنا وبغير الغرماء واصحاب الوداع اي الرجلين شيا وان ضمن
 البعض لم يرجع به على الغاصب لانه بمنزله غاصب الغاصب فيكون قرار الضمان عليه
 وان ضمن المستودع رجع به على الغاصب فان رجعوا الى القاصي وتصادقوا على هذا

300
 اودعها اياه
 وذواليد لم يحل

في انه وقوله باله لان الحناء بنت باقره ولا تعضل العاقله اعترافا وان شاعرا القاطع
 نصفه فله نصفه في ماله واتباع الغاصب بغيره عبد اقطع في ماله لانه دخل في صمائه
 بالغصب فله هذا بخير ودخوله في صمائه لم يقطع حكم السرايه لانه لم يبت له الملك وتجب حاله
 لان ضمان طرف العبد يكون حالا لانه ملحق بالاموال فان اختار ان يضمن القاطع بصفته
 بالقطع ويضمن الغاصب قيمته اقطع صممه وليس واجد منهما على صاحبه سبيل لان
 اقتضى ما في الباب ان يقال ان الغاصب ملكه باذا الضمان وبان ملكه لم يتقبل القطع في ملكه
 بل كان ملك المالك وقد ادى ضمانه فان اختار تضمين القاطع جميع قيمته في ثلث سنين
 زج القاطع على الغاصب بقيمة العبد اقطع في ماله حاله لانه حين ادى الضمان تزلزل
 المالك فصار كان الغصب وزد على ملكه وان يبت القطع باليمين والمسله لجاها بثلث الحبار
 للمولى كما ذكرنا فان اراد تضمين القاطع جميع قيمته كانت قيمته على العاقله لان الحناء
 ثبتت باليمين فكانت على العاقله ولو كان الجاني قطع بالعبد عمدا والمسله لجاها فاما
 بالجوار ان شاق قتل لان القطع بالسرايه صار قتلا واذا كان قتلا لا يكون للمولى ولا لورثه
 الجاني في العبد وان ضمن المولى الغاصب قيمته اقطع بالغصب لا يبقى له شيء قبل القاطع
 لان موجب العمد القوي عينا فان ترك ذلك لا يبقى له شيء غيره والله اعلم
 من الامثال في باب على ان الملقط اذا كان عامما بطاه

بنت به العموم الا اذا قام دليل الخصوص واذا كان خاصا بمعناه ثبت به الخصوص
 اذا قام دليل العموم لما عرفت في اصول الفقه ان العام هو ما ينتظم جميعا من الاسماء لفظا
 او معنى فمرة ثبت العموم معنى وطورا ثبت لفظا اذا عرفت هذا فيقول واذا كان
 لرجل على رجل الف درهم فقال عبد جران لم يقبض ماله عليك فاخذته ثوبا او عبدا
 فقد قبضه وبرئ يمينه لانه عقد اليمين على فعل القبض وانه عام بمعناه سواء كان جميع
 فاعتبر ما معنى القبض الذي هو المعقود عليه دون الحق الذي عليه لان ما حمل القبض
 واليمين انعقدت على فعل القبض وكذا ان قال ان لم اخذ منك اذن لم تستوف لان الاخذ
 عام بمعناه وكذلك الاستيفاء لم يكن جنس حقه وتارة خلاف جنسه ولهذا ابيها
 في الصلح معنى الاستيفاء وانه يجوز بدو الحق والصلح لا يختص بجنس الحق وكذلك لو قبض
 وكيله لانه منزه بقبضه فان قال ان لم اتز من فلان ما في معبدك جرواخذ به عبدا او ثوبا
 او شيئا مما توزن من الحب والزعفران والذبايس وغير ذلك فهو جائز لان الوزن خاص
 بلفظه ومعناه فانه لا ياتي في كل مال فكان الاصل فيه الخصوص فلا يحملة على جميع
 الموزونات لان اللفظ فرد بصيغته والحق الذي عليه فرد ايضا فكان الحق به الا اذا تكرر
 جنسه فحينئذ يصح كما لو قال لا مراثة استطال الى الطلاق ولم شوشا طلق واجد
 لان الطلاق فرد بصيغته والواحد فرد بصيغته ومعنى فكان الحق بهذا الاسم من غير
 يحمل عليه عند الطلاق الا اذا نوى الكل حينئذ يحمل عليه ولو قال ان لم يقبض من فلان
 عليك في كسبي جروا فاعطاه به دنانير حيث لانه حين اضاف الى الكسبي صار عاما

لان كل مال لا يكون في اليقين وقد مر ان اللفظ العام بمعناه انصرف
 واذا حملنا على الخصوص بغير حقه الذي عليه لان اللفظ اما ان يكون عاما
 اجراؤه على العموم ثبت به الخصوص وكذا اذا قال لم اقبض مالى عليك دراهم لا
 هاهنا وكذا اذا قال ان لم اقبض بالميزان لا خصه ولو قال ان لم اقبض الدرهم التي في
 كان هذا وقوله ان لم اقبض مالى عليك واجدا لان لفظ القبض علم بمعناه وقوله ان لم اقبض
 لي عليك لتعرف المحل لتخصص اللفظ به ولبيان ذلك شرازا ادا على تعريف المحل بتفسير اللفظ
 به خاصا ولو قال ان لم اقبض منك دراهم فضا من الدرهم التي لي عليك فمدا على انهم
 لانه حص الدرهم بقوله ان لم اقبض منك دراهم ولو استقرض منه درهما فقضاء اياه ثم
 استقرض منه درهما فقضاء اياه هكذا الى ان قضى الكل حيث لانه لم يقبض دراهمه
 وانما يقبض درهما فدرهما وكل واحد اصل بنفسه وحكمه لا يتوقف على غيره ولو استقرض
 ملته دراهم فقضاء لم استقرض ملته دراهم فقضاء اياه هكذا فعل ترى يمينه لانه قضا
 دراهم لانه اسم جمع واقل الجمع ثلثه ولو حلف لئلا يتر من ماله عليه فاعطاه اياه غير موزون
 حيث لان لا يتر من مجرد ولو حلف لئلا يتر من منه حقه او يستوفيه او يقبضه او يخلقه
 فعل ذلك وكيله وكان كفيله الا اذا عني ان يفعله بنفسه فيكون كما عني وكذلك لو حلف
 الذي عليه لئلا يتر من له او يقبضه او يستوفيه فامر من فعل ذلك يتر من يمينه ولو ان اجر الجاني
 وكل وكيله بالاعطاء او القبض قبل اليمين لم اعطى الوكيل بعد ذلك او قبض فقد ترى يمينه
 لان اليمين انعقدت بالاعطاء او القبض وذلك وجب من الوكيل بعد اليمين وان كانت الوكالة
 قبل اليمين والله اعلم بالصواب والله المرجع والمآب ثم كتاب الجامع بكمبر سونق الله و



العون لله تعالى
 سبع مائة الف المجلد الفاضل بحم الدرر سبب الفاضل
 محمد للاسلام اصل الفاضل عبد الرحيم بن محمد بن الفاضل
 اقول في داء اصابه وهو اكل هذا الكتاب وهو كتاب
 الجامع الكبير من اوله الى اخره سماعه من ابي القاسم
 وذلك في اوله من سنة خمس مائة وثمانين
 كاسر وهو السماع من محمد بن
 اقول في هذا خطه

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kisim	Yeni Cami
Yeni	
Esat	392
Tarih (T.)	297.4